



شرح مَفْصِلِ الزَّمَّخْشَرِيِّ

لَعَلَّامُ الْمَحِيقِ أَبِي الْبَعَاءِ ابْنُ يَعِيشَ

• قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أَحَبُّ الْأَعْمَلِ إِلَى اللَّهِ حِفْظُ اللِّسَانِ ،

## الحزب الاول

$$\frac{H}{t} = \frac{S}{L}$$

# ذيل التصحيحات

صفحة سطر غلط	صحح	صفحة سطر غلط	صحح
١٣ ١٣	وَكَلَمْتُ	١٣ ١٣	وَكَلَمْتُ
١٥ ٩	أَوْصَع	١٥ ٩	أَوْصَع
١١ ١٤	لَيْسَ بِهِ	١١ ١٤	لَيْسَ بِهِ
٢١ ٩	الْعَلَامَات	٢١ ٩	الْعَلَامَات
٣١ ١	أَخْص	٣١ ١	أَخْص
٣١ ١١	وَأَعْلَاهَا	٣١ ١١	وَأَعْلَاهَا
٣٣ ٢٢	أَسْمَاءُ طَعْلِينَ	٣٣ ٢٢	أَسْمَاءُ طَعْلِينَ
٣٧ ١٥	مَعَالِي	٣٧ ١٥	مَعَالِي
٤٠ ٧	غَيْرِ	٤٠ ٧	غَيْرِ
٤١ ٢	أَيُّ	٤١ ٢	أَيُّ
٤٢ ٢	أَسْمَاءُ	٤٢ ٢	أَسْمَاءُ
٤٣ ١٢	شَرَى أُمَ الْجَنِينِ	٤٣ ١٢	شَرَى أُمَ الْجَنِينِ
٤٩ ٢٢	وَرَأْسُ فَيْدِلٍ	٤٩ ٢٢	وَرَأْسُ فَيْدِلٍ
٤٨ ٤	بِالْعِلْمِ	٤٨ ٤	بِالْعِلْمِ
٤٩ ١٨	مَشْتَقٍ صَفَا	٤٩ ١٨	مَشْتَقٍ صَفَا
٥٠ ١٥	أَسْمَاءُ	٥٠ ١٥	أَسْمَاءُ
٥٢ ٩	لِغَمْرَاءَ	٥٢ ٩	لِغَمْرَاءَ
٥٤ ٩	كَانَا	٥٤ ٩	كَانَا
٥٥ ١	تَنْكُرُ	٥٥ ١	تَنْكُرُ
٥٥ ٧	يُنْكُرُوا	٥٥ ٧	يُنْكُرُوا
٧٠ ١١	حَلَمَ	٧٠ ١١	حَلَمَ
٧٢ ٥	أَيُّ أَسْوَدَ	٧٢ ٥	أَيُّ أَسْوَدَ
٧٢ ١٢	وَمَوْحَدَ	٧٢ ١٢	وَمَوْحَدَ
٨٠ ١٣	وَزَنَاهَا	٨٠ ١٣	وَزَنَاهَا
٨١ ٢٤	مَا لَا يَنْصَرِفُ	٨١ ٢٤	مَا لَا يَنْصَرِفُ
٨٤ ٩	الْمَجْزِي	٨٤ ٩	الْمَجْزِي
٨٤ ١١	خَصْرِيَّةٌ	٨٤ ١١	خَصْرِيَّةٌ
٨٧ ٢٢	لِشَارِكَةٍ	٨٧ ٢٢	لِشَارِكَةٍ
٨٨ ٥	عَنْ غَيْرِهِ	٨٨ ٥	عَنْ غَيْرِهِ
٨٨ ١	مَتَعَدٍ	٨٨ ١	مَتَعَدٍ
٩٣ ٤	الْأَوَّلِيَّةُ	٩٣ ٤	الْأَوَّلِيَّةُ
٩٥ ٤	فِي الْأَوَّلِ	٩٥ ٤	فِي الْأَوَّلِ
٩٥ ١	الْأَوَّلِيَّةُ	٩٥ ١	الْأَوَّلِيَّةُ
٩٦ ٨	أَيُّ جَمَلًا لَا	٩٦ ٨	أَيُّ جَمَلًا لَا
٩٦ ١٠	أَذْهَبَتْ	٩٦ ١٠	أَذْهَبَتْ
٩٦ ١٢	الْخَشِنِ	٩٦ ١٢	الْخَشِنِ
١٠١ ١١	يَحْتَمِلُ	١٠١ ١١	يَحْتَمِلُ
١٢٠ ٢٢	يَلْقَعْتُ وَهَرَقْتُ	١٢٠ ٢٢	يَلْقَعْتُ وَهَرَقْتُ
١٣٣ ١٥ و ١١	أَلَيْنَ	١٣٣ ١٥ و ١١	أَلَيْنَ
١١٧ ١٥	أَلَبَ	١١٧ ١٥	أَلَبَ
١٧١ ٣	تَأَمَّلْتُ	١٧١ ٣	تَأَمَّلْتُ
١٣ ١٣	وَكَلَمْتُ	١٣ ١٣	وَكَلَمْتُ
١٥ ٩	أَوْصَع	١٥ ٩	أَوْصَع
١١ ١٤	لَيْسَ بِهِ	١١ ١٤	لَيْسَ بِهِ
٢١ ٩	الْعَلَامَات	٢١ ٩	الْعَلَامَات
٣١ ١	أَخْص	٣١ ١	أَخْص
٣١ ١١	وَأَعْلَاهَا	٣١ ١١	وَأَعْلَاهَا
٣٣ ٢٢	أَسْمَاءُ طَعْلِينَ	٣٣ ٢٢	أَسْمَاءُ طَعْلِينَ
٣٧ ١٥	مَعَالِي	٣٧ ١٥	مَعَالِي
٤٠ ٧	غَيْرِ	٤٠ ٧	غَيْرِ
٤١ ٢	أَيُّ	٤١ ٢	أَيُّ
٤٢ ٢	أَسْمَاءُ	٤٢ ٢	أَسْمَاءُ
٤٣ ١٢	شَرَى أُمَ الْجَنِينِ	٤٣ ١٢	شَرَى أُمَ الْجَنِينِ
٤٩ ٢٢	وَرَأْسُ فَيْدِلٍ	٤٩ ٢٢	وَرَأْسُ فَيْدِلٍ
٤٨ ٤	بِالْعِلْمِ	٤٨ ٤	بِالْعِلْمِ
٤٩ ١٨	مَشْتَقٍ صَفَا	٤٩ ١٨	مَشْتَقٍ صَفَا
٥٠ ١٥	أَسْمَاءُ	٥٠ ١٥	أَسْمَاءُ
٥٢ ٩	لِغَمْرَاءَ	٥٢ ٩	لِغَمْرَاءَ
٥٤ ٩	كَانَا	٥٤ ٩	كَانَا
٥٥ ١	تَنْكُرُ	٥٥ ١	تَنْكُرُ
٥٥ ٧	يُنْكُرُوا	٥٥ ٧	يُنْكُرُوا
٧٠ ١١	حَلَمَ	٧٠ ١١	حَلَمَ
٧٢ ٥	أَيُّ أَسْوَدَ	٧٢ ٥	أَيُّ أَسْوَدَ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### رَبِّ يَسِّرْ وَلَا تُعَسِّرْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا

أَحْمَدُ اللَّهِ الَّذِي بَدَأَ بِالْإِحْسَانِ ، وَأَحْسَنَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ ، وَاخْتَصَمَهُ بِتُطَلُّبِ اللِّسَانِ ، وَفَصِّلَ  
 النِّبْيَانَ ، وَجَعَلَ لَهُ مِنَ الْعَقْلِ الصَّحِيحِ ، وَاللَّحْمِ الْعَصِيصِ ، مُنْبِثًا مِنْ نَفْسِهِ ، وَمُخْبِرًا عَمَّا وَرَاءَ شَخْصِهِ ، وَصَلَّى  
 اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ خَاتَمِ أَنْبِيَائِهِ ، وَمُبَلِّغِ أُنْبَاءِهِ ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَأَصْفِيَائِهِ ، بَعْدَ قُلَمَا كَانَ الْكِتَابُ  
 الْمُسَوِّمُ بِالْمُقَصِّلِ مِنَ تَالِيَةِ الْإِمَامِ الْعَلَامِ أَبِي الْقَاسِمِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو الرَّحْشَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ جَلِيلًا قُدْرَةً  
 نَابِهًا ذِكْرَهُ ، هَذَا جَمِيعُ أَصُولِ هَذَا الْعِلْمِ فَصُولُهُ ، وَأَوْجَزُ لَعْنُهُ ، فَتَبَسَّرْ عَلَى الطَّالِبِ تَحْصِيلُهُ ، إِلَّا أَنَّهُ  
 مُشْتَبِلٌ عَلَى حُرُوفٍ مِنْهَا لَعْنٌ أَغْرَبَ عِبَارَتُهُ فَتَشَكَّلَ ، وَلَفْظٌ تَعَادَلَتْهُ مَعَانٍ فَهُوَ مُجْمَلٌ ، وَمِنْهَا مَا هُوَ بِدَلِيلٍ  
 لِلْأَقْلَامِ إِلَّا أَنَّهُ خَالٍ مِنَ الدَّلِيلِ مُهْمَلٌ ، اسْتَخْرْتُ اللَّهَ تَعَالَى فِي إِمْلَاءِ كِتَابٍ أَهْرَجُ فِيهِ مُشْكِلَهُ ، وَأَوْضَحُ  
 مُجْمَلَهُ ، وَأَتَّبِعُ كُلَّ حُكْمٍ مِنْهُ مُجْتَهِدٌ وَعَلِيدٌ ، وَلَا أَتَّبِعُ اللَّهَ أَخْلُ بِذَلِكَ تَفْصِيرًا عَمَّا أَتَيْتُ بِهِ فِي  
 هَذَا الْكِتَابِ إِذْ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ مَنْ كَانَ مَادِرًا عَلَى بَلَاغَةِ الْإِيجَازِ كَانَ مَادِرًا عَلَى بَلَاغَةِ الْإِطْنَابِ ، قَالَ الْقَلِيلُ



ابن أحمد رحمه الله من الأبواب ما لو شئنا أن نشرحه حتى يستوي فيه القوى والضعيف لفعلنا ولكن يجب أن يكون للعالم مزية بعدنا، وكنت ابتدأت بهذا الكتاب فر عرس دون إمامة عدة موانع منها اعتراض الشواغل ومنها ما أحدثته السبعون بين القلم والتأمل ومنها أن الزمان فسد حتى علا باقله على درجة قيس واحتط قسه عن درجة باقله، فلها شرف الله هذا العترة بدولة مولانا السلطان الملك العالم العادل الجاهد المربط المنصور غياث الدنيا والدين، ملك الاسلام والمسلمين، سلطان الأمة، ظهير الخلافه، فحبي العدل في العالين، سيد الملوك والسلاطين، أقر الله أنصاره، وأبقى على الزمان تحاسن سيرته وأخباره، وسرت السركبان بالله خلد الله ملكه أحيى من هذا العلم رميمه وأخذ ما جاما ونبتته جسيمه، أمليته حاجا لضروب من فوائد الغريبه، وألفذته خذمة خفقت الى مقره الشريف وإن ثقل برجاتها ظهر البطيئه، والله أستعين على ما نويته واعتقدته، وأستعينه من الزلزل فيما تحوته واعتمدته، الله ولي ذلك والقادر عليه.

١. قال جابر الله العلامة أبو القاسم محمود بن عمر الرخشي وتحرر قريته من قري خواريزم ولد بها في رجب من سنة سبع وستين وأربع مائة وثوبق ليلة عرفة سنة ثمان وثلاث وخمسمائة وقيل نه جابر الله ثلثا مجاورته بمكة حرسها الله، الله أحمد على أن جعلني من علماء الغريبة قال الشارح الشيعي الإمام العالم العلامة جامع الفوائد مؤلف الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش النخوي رحمه الله عليه ١٠ الله اسم من اسماء الخالق سبحانه خاص لا يشركه فيه غيره ولا يدعي به أحد سواه قبض الله الألسن عن ذلك، واختلف العلماء فيه هل هو اسم موضوع أو مشتق فذهب سيبويه في بعض أقواله الى أنه اسم مرتجل للعلمية غير مشتق فلا يجوز حذف الالف واللام منه كما يجوز نزعها من الرحمن الرحيم، وذهب آخرون الى أنه مشتق وليسيبويه في اشتقاقه قولان أحدهما أن أصله إلا على رنة فعال من قولهم آلة الرجل بأنه الآلة أى عتد عبادة قال رؤنة

٢. \* لله در الغايات المده \* سجن واسترجعن من نأله \*

ومعنى الآله المعبود وقيل المؤجد لا إلا إلا الله أى لا معبود إلا الله وحذفوا منه الهمزة تخفيفا لكثرة وروده واستعماله ثم أدخلت الالف واللام للتعظيم ونفع الشيعاء الذى ذهبوا اليه من تسمية أصنامهم وما يعبدونه آلهة فصار لفظه الله ثم ليرمى الالف واللام كالعوض من الهمزة للحذوفا وصاروا كاحد حروب الاسم لا تغايراته ولذلك قد يفتكعون الهمزة في النداء والقسم نحو قولهم يا آله أغفر لي وقولهم أن آله

لأنه قيل والعوض ألف فعال، والقول الثاني من قول سيبيويه أن أصله كذا ومنه قول الرازي  
\* بخلافه من أبي رباح \* يستعمله لأفعه الباء \*

أى الأفعه فر أدخلت الالف واللام عليه لما ذكرته وجرى مجرى العلم نحو الحسن والعباس ونحوهما  
مما أصله الصفة وذلك لأف فعل واشتقاقه من كذا يليه إذا تستر كذا سبحانه يسمى بذلك لاستتاره  
واحتمائه عن إدراك الأبصار وألف لأف منقلبته عن ياء يبدل على ذلك قولهم انتهى أبوك ألا ترى نيف  
ظهرت الياء لما نقلت إلى موضع اللام، وتفتح اللام تعظيما إلا أن يمنع مانع من كسره أو ياء قبلها  
نحو بالله وأبنت عبيد الله وانتصاب اسم الله هنا لوقوع الحمد عليه وإنما قدم على العامل فيه لصرب  
من العناية والاحتياط بالحمود سبحانه وتعالى والعرب تقدم ما أتم شأنه أصح نحو قوله تع أياك تعبد  
وأياك تستعين وأصل الكلام تعبدك وتستعينك فقدم المفعول لصرب من العناية بالمعبود سبحانه ولو  
أى به على أصله وقال أحمد الله تبارك ألا أنه يكون خيرا سائجا بلا تخصيص ولا دلالة على العناية به  
والحمد نوع من المدح وهو الثناء على الرجل لما فيه من حسن يقال يمدت الرجل أتمده تشدا وتحمده  
وتحمده وهو يقارب الشكر في المعنى والغرض بينهما يظهر بصدقهما فصدا الحمد والكفر وهذا الشكر  
الكفران وذلك أن الشكر لا يكون إلا عن معروف يقال حمدته على ما فيه وشكرته على ما منه وقد  
يوضع أحدهما موضع الآخر لتقارب معنييهما وقيل الحمد أعم من الشكر فكل شكر حمد وليس كل  
حمد شكر وأقوله على أن جعلني من علماء العربيه أى صيرني طالبا من علمائها وجعل هذه تتعدى إلى  
١٥ مفعولين ويكون الثاني هو الأول في المعنى ومثله قوله تعالى إني جعلتك للناس اماما وجعل مواضع أخر  
تكون بمعنى خلقني وتعدى إلى مفعول واحد نحو قوله تعالى وجعل السموات والأرض بمعنى  
التسمية كقولك جعل حسبي سبيًا وكقوله تعالى وجعلوا للدينونة الذين هم عباد الرحمن إنانا وتكون من  
أفعال المقاربة بمعنى طغفأ تقوى من ذلك جعل يقول وأخذ يقول والعلماء جمع علم على حد شاعر  
٢٠ وشعره وتغل وعقله ويجوز أن يكون جمع عليهم ههنا لأن عليهما معنى علم وهو أبلغ في الصفة وإنما  
قلنا أنه جمع علم مع قلنا ما جاء من جمع فاعل على فعلته وذلك من قبل أن علما وعليهما لفسنان  
وهو علماء من ليس من لغته عليهم فعملهم بذلك أنه جمع علم والمراد بالعربية اللغة وإن كانت  
العربية أعم من اللغة لأن اللغة تقع على كل مقرر من كلام العرب والعربية تقع على المفرد والمركب  
وقوله وجعلني على الفضل القرب والعصبية جبلية أى طبعى يقال جبل الله الخلق على كذا أى

طبعهم وهو مأخوذ من الجيلة وفي الطبيعة يقال ذلك الرجل يثبث على أمر ولا يتفصل عنه والغضب خلاف الرضى يقال غضبت له اذا كان حيا وغضبت به اذا كان ميتا والعصبية التعصب مأخوذ من قولهم غصب القوم بفلان اذا احاطوا به وسميت به العصبية وفي قرابة الرجل لبيه وأصل ذلك كله العصب وهو أكتأب الفاصل لأن الأكارب يرتبط بعضهم ببعض كرتب العصب المفاصل وقوله وأنى لى أن أنفرد ه من صميم أنصارى وأمتار وأنصوى الى لغير الشعوبية وأحار قوله لى كرية لى يقال أنى بآنى بفتح العين فى الماضى والمضارع وهو فعل نادر ولا يأت منه إلا ما كان عنده أو لأمة حرقا حلقيا يقال ألفرد بالأمز اذا قام فيه وحده من غير مشاركي وانفرد عنه اذا تركه وطارق الجماعة مأخوذ من الفرد وهو انوترء والصميم الخالص من كل شيء وصميم الحجر واليزد أشده وأصل الصميم العظم الذى هو قوام العظام والألتصار الأعول الواحد تصير وانصير والناصر واحد وفعل يجمع على أفعال كشرىف وأشرف وأما فاعل فبايه أن يجمع على فعل كشارب وشرب وناجر ونجر وأمتار أقتل من موت الشيء أيبه اذا قرزته يقال امتار الغوم أى تمير بعضهم عن بعض والمراد أنفرد وأخرى من جملتهم ومنه قوله تعالى وأمتاروا اليوم أيها الجرمون أى انفردوا عن عمل الجنة وكونوا فرقة على حده وأنصوى أى أدخل معهم وأنتسب اليهم والغيب ما اجتمع من الناس من قبائل شئ كانه ههنا ههنا صميمهم والشعوبية بصير الشين قوم يصغرون شأن العرب وهو منسوب الى الشعوب وهو جمع شعب وهو ما تشعب من قبائل العرب والعجم ونظيره من النسب الى الجمع قولهم أبناءى فى النسب الى أبناء فارس وقيل سمو بذلك لتعلمهم بطاير قريه تعالى وجعلناكم شعوبا وقبائل وه لى هبيرة فى احكم غلبت الشعوبية بلفظ الجمع على جيل من العجم حتى قيل تختير أمر العرب شعوبا وإن لم يكن منهم وأضافوا الى الجمع لغلبته على الجيل الواحد كقولهم أنصارى وأحار أى أعتول وقالوا للذى يحار عن العم ويعتولصر خوزى وقوله وعصني من مذهبهم الذى لم يجد عليهم إلا الرشق بالسنة اللاعين والمتنق بأسمه الطائنين يقال عصني من كذا أى منعى ودفع عني والدخب المأخذ وأصله مكان الذهاب كالتلج لموضع الطلوع ومثله المأخذ والفتح الذى لم يجد عليهم أى لم نعلمهم يقال اجتدى عليه أى أعطاه وأصله من الجدا وهو المظر العام والرشق الإصابة بالكره يقال رشعهم باللام اذا نال منهم به وأصله من الرشاق بالسهم والاكسنة جمع لسان واللسان يذكر ويؤنث فن ذكره ذهب الى العضو وجمعه على السنة كحمار وأخرى ومن آفته ذهب الى الحارحة وجمعه على السنسي كذراع وأرء

واللّاعنون جمع لاجي جمع السلامة والعن الطرد والبعد يقال للفرید لعين ورجل لعنة بسكون العين يلغنه الناس كثيراً ولعنة بالعريكة يلغس الناس كثيراً والمشف سرعة الظعن والأسنة جمع سنان والطاعنون جمع طاعني يقال طعن بالقول يتطعن طعننا وطعن بالرمح يتطعن بالسم طعننا ورجل طعن في أعراض الناس وفي الحديث لا يكون المؤمن طعنًا والمراد أن هؤلاء الذين يغيصون العرب ولعابهم لا يكتسبوا بهذا المذهب إلا الشؤك من أعين الناس والمكدة وقد أُر بهذا المعنى الجيـس يبيـس في قوله

- \* لا تَصْع من عظيم قدر وإن كنت مُشاراً إليه بالتعظيم \*
- \* فالليبر العظيم يصغر قدرًا \* بالبحر على الكبير العظيم \*
- \* ولع الحن بالعلول رمى الحنر بتعظيمها والحسبر \*

١. وقوله وإلى أفضل السابقين والمضلين أوجه أفضل صلوات المسلمين محمد الحبيب من بني عدنان بجملتها وأرحاتها النازل من قرين في سره بطاعتها السابق من الخيل هو الذي رأى في الجنة أولاً والمضلي الذي يتلو مصلها لأن رأسه يكون عند صلا السابق والصلا مغرور الذنب وكفى بذلك من الآخرين والآخرين من التفلين وقوله أفضل صلوات المسلمين أي دعاء الداعين يريد صلواتهم على محمد صلعم \* ومحمد اسم عربي وهو مفعول من الحمد والتكبير فيه للتكثير كما تقول كرمته فهو مكرم وعظمته فهو معظم إذا فعلت ذلك مرة بعد مرة وهو منقول من الصفة على سبيل التثقال أنه سيكثر حمده وكان كذلك صلعم \* روى بعض فقهاء العلم فيما حكاه ابن ذرير أن النبي صلعم لما وكـد أمر عبد المطلب بحزور فحسرت وها رجال قرين وكانت سنتهم في المولد إذا وكـد في استعبال الليل تقربوا عليه قدرًا حتى يصيح ففعلوا ذلك بالنبي صلعم فاصبحوا وقد انشقت عنه القدر وهو شاخص إلى السماء فلما حضرت رجال قرين وطعوا ولوا لعبد المطلب ما سميت أبوك هذا قال سميت محمدًا ١٠ قالوا ما هذا من أسماء أبوك قال أردت أن تجتد في السموات والأرض \* يقال رجل محمود ومحمد قال الأعشى

\* البك أبيت اللحن كان كلالها \* إلى الواحد الفرد الجواد الحميد \*

فاحسبوا لا يبدل على الثغر ومحمد يبدل على ذلك والذي يبدل على العربي بينهما قول الشاعر

\* فلست بمحمود ولا بمحميد \* ولئما أنت الحبط الحبابير \*

وقد سمع العرب في الجاهلية رجلا من أبنائهم يملك منهم محمد بن ثوران الجعفي الشاعر وكان في عصر امره القيس وسماء شريعترا ومحمد بن حوئي الهمداني ومحمد بن بلال بن أحنكة وكان زوج سلمى بنت عمرو جدته رسول الله صلعم أمة جدته ومحمد بن سفيان بن ضابع بن دارم ومحمد بن مسلمة الأنصاري وأبو محمد بن أوس بن زيد شهيد بذرء والخفوف المحوط الذي قد أضيف به يسقال ٥  
 حنف به اي أضاف قال الله تع وحققنا فاقا بفعل اي جعلنا الفصل مضيفا بهما والأحقة الجوانب الواحد حفاف مثل جراب وأجرية وبغال حنف به القوم اي صاروا في أحفته اي جوانبه ومنه قوله تع وتري الملائكة خافين من حوئي العرش ١ وعذنان جد الذي صلعم الأعلى انتسب اليه الذي صلعم ٢ قال كذب التمسكين فيما بعد عذنان وهو صلوات الله عليه محمد بن عبيد الله بن عبد المطلب ابن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك ١٠  
 ابن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة ومدركة لقب واسمه عمرو بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان من ولد إسماعيل بن إبراهيم الآ أن الاسماء من عدنان الى اسمعيل لا يعلمها الا الله ٢ وجماجم العرب قبائلها التي تجمع البطون فتنسب اليها فظهر نحو كلب بني وبرة اذا قلت طي استغنيت أن تنسب الى شيء من بطونه وأرحاء العرب القبائل التي تسبق بلدها وتستغنى عن غيرها والأرحاء خمساء وقوله النازل من قريش في سره بطعاتها فريش من ولد النضر ومن له يكن ٢٠  
 ما من ولد النضر فليس قريشيا وكان لقريش عظم في الجاهلية وشرف في الإسلام بمحمد صلعم والبطحاء ما اتسع من الارض وسورها وسطها مأخوذ من سره الانسان والمرأ أنه من ضميم قريش ووسند ٢٠  
 سى أمدله قال الله عز وجل وكذلك جعلناكم أمة وسطا قال العرجي

\* كَلِّى لَمْ أَكُنْ فِيكُمْ وَسِيطًا \* وَلَمْ أَكُنْ نَسَبِي فِي آلِ عَمْرٍ \*

ومنه واسطة القلادة للجرور الذي يكون في وسطها وهو أجودها وبغال فرس الاناضج وهرين ٢٠  
 البطاح وهم الذين سكنوا بطحاء مكة وبغال لقيرم فريش الصواحي وقريش البطاح ٢ الاناضل وهم بنو عبد مناف وبنو عبد الدار وبنو عبد العزى وبنو زهرة وبنو تميم بن مرة وبنو سهيل وبنو عدي ابن كعب وبنو حسيل بن عامر بن لؤي وبنو هلال بن أقيم بن صبة بن الحارث بن فهر وبغال لهم الأبطاحيون ايضا قال الجعفي في المتنزل

\* ما ابن الأبطاح من أرض أباطحها \* في ذروة الخلد أعلى من روابيها ١

فهؤلاء قريبش الأباطم، ونطحاء الوادى مسيل فيه ذكافى الحصى، وأما قريش الصواحي فهم الذين فر  
تسعمهم الأباطح فنزلوا صواحي مكة ومعيص بن عامر بن لثي وتيم بن غالب بن فهر ومخارب  
والخارث ابن فهر وقوله المبعوث الى الأسود والأحمر بالكتاب العريق المنور يريد المرسل الى جميع الناس  
عريقهم وعجمتهم فالمراد بالأسود العرب لأن الغالب عليهم السمرة والسواد والمراد بالأحمر العجم لأن  
الغالب عليهم الشقرة والبياض وكيل لعائشة رضى الله عنها الخميرة ليبايعها يقال آتاك كل أسود منهم  
وأحمر ولا يقال أبيض ومعناه جميع عربيتهم وعجمتهم فال الشاعر

\* جمعتهم فأوعيتهم وجنتهم ععشي \* توافقت بهم حوران عبدا وسودها \*

يريد بعيد عبدا بن أبى بكر بن كلاب وقوله بالكتاب العريق المنور ذو النور أى هو ضياء  
يهتدى به وقوله ولآله الصابين أئهو الله بالرضوان لهم وأئعوه على أهل الشقاق لهم والعُدوان آله صلعم  
أهل بيته واللف فى آل منقلب عن حمرة فى بدل من عامر أهل ولا يستعمل أكل فى كل موضع يستعمل  
فيه الأهل فلا يقال آل الإسكاف ولا آل الحياط ولا انصرف الى ألك كما يقال الى أهلك وأما يستعمل  
الأكل بالأشراف يقال القراء آل الله وألهم صلي على محمد وعلى آل محمد قال الله تع وكال رجل مؤمن  
من آل فرعون يكتم إيمانه وأئهو الله بالرضوان لهم اللام متعلقة بأدعوا بالرضوان والمعنى أسأل الله  
لهم الرضوان عنهم وفى فى موضع نصب على أنه مفعول له أى من أجلهم وقوله وأدعوا على أهل  
الشقاق لهم والعُدوان أى أدعوا الله لنصرتهم على من شادهم وعدا عليهم والشقاق الخالفة والعُدوان  
الظلم الصراخ وقوله وإعل الذين يغضون من العربية ويضعون من مقدارها ويريدون أن يخفصوا ما  
رفع الله من منارها يقال غص منه يغص اذا وضع منه ونقص من مقداره والوضع من الشيء  
الانتفاض منه والخط من قدره من قولهم وضعت الشيء اذا حططته يقال وضعته أضعه وضعها وحكى  
القراء موضعاً وموضعاً ومقدارها قدرها يقال قدر قدر بفتح الدال وسكنها وهو مبلغ الشيء والنقص  
صد الرقع وهو الاحتياط والله تع يخفص من يشاء ويرقع من يشاء والنار الأعلام توضع على النور  
لييهتدى بها وذو المنار ملك من ملوك اليمن متى بذلك لانه أول من وضع المنار على الطرق ليهتدى  
بها الناس وقوله حيث فى جعل خيرة رسله وخير كتبه فى حجة خله وأن فى قرينه لا يعبدون عن  
الشعوبية منابتة للحق الأليج وربها عن سواه المنتهى حيث طرف مكان يتعلف بفوله يصعون  
من مقدارها ويجوز أن يتعلف بفوله بغضون وتعلفه بالأقرب أولى يعى حيث فى تبعث الذى صلعم

في العجم ولا تزل القرآن الجيد بلسان غير العرق، وقوله لا يبعدون عن الشعوبية هو خير لعل،  
والْبَعْدُ صِدُّ الْقَرَبِ يقال بَعُدَ بالصَّرْ بَعُدَ إذا تَبَاعَدَ وَبَعْدَ بالكسر إذا فَكَّرَ فهو بَعِيدٌ وَجَنَعَهُ بَعْدٌ  
مثل خَابِرٍ وَخَدِمَ، وقوله مُنَابِلَةُ الْحَقِّ الْأَبْلَجِ أى مكشوفة ونجاعة يقال نَابِلَةٌ مُحَرَّبَةٌ أى كاشفة  
والانتماء على أنه مصدر في موضع الحال نَحَرَ قَتَلْتُهُ صَبْرًا وَأَبَيْتُهُ رُكُضًا أى مُنَابِلِينَ الْحَقِّ أى  
مجاهدين، والأبْلَجُ الأَبْيَضُ الْبُشْرَى ثَلَّ

\* حَتَّى بَدَتْ أَعْلَامُ صَنِيعِ الْكَلْبَا \*

وبال الحف الأبجى أى واضح مُصَيَّرٌ والباطل تَجَلَّى أى يَتَجَلَّى فَلَا يُعْرَفُ، وَالتَّوْبِيعُ التَّبِيلُ يقال تَوْبِعُوا  
زَافَةً من الشيء أى زَالِغُونَ، وَسَوَاءُ الْمَنْهَجِ وَسَطُهُ وَسَوَاءُ الدَّارِ وَسَطُهَا قال الشاعر  
\* فَهَيْبَتُهُ وَهَوْنِي جَاؤَا بِسِلَا \* فَصَبَا أَصَابُ سَوَاءِ الرَّأْسِ فَانْقَلَبَا \*

١. أى وَسَطَ الرَّأْسِ، وَالْمَنْهَجُ الطَّرِيقُ الْبَتِينُ، قَالَ وَالَّذِي يُقْضَى مِنْهُ الْعَجَبُ حَالٌ هَوَاهُ فِي قَلِيلٍ إِنْصَافُهُمْ  
وَقُرْطُ جَوْرِهِمْ وَاهْتِسَابُهُمْ يُقْضَى مِنْهُ الْعَجَبُ أَيْ يُرْوَى مِنْهُ الْعَجَبُ حَقُّهُ يُقَابَلُ وَقَبِيَّتُ هَذَا الْأَمْرِ حَقُّهُ  
إِذَا تَنَاهَيْتُ لِيهِ وَأَدْبَيْتُهُ وَإِفْيَا وَهُوَ مِنْ قَصِيَّتِ الدَّيْنِ قَالَ كَثِيرٌ  
\* قَضَى كُلُّ دَيْنٍ فَوْقِي غَمْرَهُ \* وَهَوْنٌ مُطَوَّلٌ مُعَاى غَمْرُهُمَا \*

وَلَا تَكَادُ الْعَرَبُ تَسْتَعِجِلُ هَذِهِ اللَّفْظَةَ إِلَّا مُتَفَيِّئَةً نَحْوَ مَا قَصِيَّتُ الْعَجَبُ مِنْ هَذَا لِأَنَّهُمْ يَهْدُونَ الْمُبَالَغَةَ  
٢. أَيْ تَفْخِيمَ الْأَمْرِ وَتَعْظِيمَهُ وَأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ تَرْفِئَةُ الْعَجَبِ حَقُّهُ لِعَظَمَةِ ثَالِ الشَّامِرِ  
\* أَلَيْسَتْ أَنْ شَبِيهَ الْوَبْرِ أَوْعَدَنِي \* وَمَا قَصِيَّتُ بِهِذَا الْمَوْجِدِي عَجَبًا \*

هَكَذَا ذَكَرَ الْأَصْنَافِيُّ فِي كِتَابِهِ فِيمَا يَلْحَقُ فِيهِ الْعَامَّةُ قَالَ يَعْلَمُونَ قَصِيَّتُ الْعَجَبُ مِنْ لَذَا وَالصَّوَابُ  
مَا كُنْتُ أَقْضَى مِنْهُ الْعَجَبُ وَلَا يَبْعُدُ جَوَارُهُ إِذَا أُرِيدَ الْإِكْتَارُ مِنَ الْعَجَبِ تَفْخِيمًا لِسَبِيهِ، وَالْإِنْصَافُ  
خِلَافُ الْحُجْرِ وَالظُّلْمِ وَالْقُرْطُ تَجَاوَزُ الْحُدُودَ وَالْحُجْرُ التَّبِيلُ مِنَ الْقَصْدِ وَالْعَسْفُ الْأَخْذُ عَلَى غَيْرِ قَصْدٍ  
٣. يُقَالُ حَسِبَ وَاعْتَسَفَ إِذَا مَالَ مِنْ لَهْفَةٍ، قَالَ وَكَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَا يَتَّعِدُونَ فِيمَا مِنَ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ فَقِيْهِهَا  
وَكَلَامِهَا وَهَلَمَّتْ تَفْسِيرُهَا وَأَخْبَرَهَا إِلَّا وَافْتَقَارَهُ إِلَى الْعَرَبِيَّةِ يَبْنَ لَا يُدْفَعُ وَمَكْشُوفٌ لَا يَنْتَعِجُ الْمَرَادُ  
بِالتَّعْلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْعِلْمُ وَأَمَوْنُ الدِّينِ وَالْأَخْبَارُ مِنَ الرَّسُولِ صَلَّوْهُ وَعِلْمُ الْكُتَابِ الْعَزِيزِ وَتَمَّا اقْتَصَرَ عَلَى  
الْعِلْمِ وَالْأَعْلَامِ لِأَنَّ اللَّفْظَ يَشْتَمِلُ عَلَى عِلْمِ الْكُتَابِ وَالسُّنَنِ كَقَدِّ احْتِزَّ مِنْ عِلْمِ الْأَوَّلِ نَحْوِ الْحِكْمَةِ وَالْمُسْلَمَةِ  
وَالْهِنْدَسِيَّةِ فَإِنَّ أَسْوَلَ هَذِهِ الْعُلُومِ يَرْثَانِيَّةٌ ثُمَّ نَقَلْتُ إِلَى الْعَرَبِ فَمَعْلَى هَذِهِ الْعُلُومِ لَا تَعْرِفُ عَلَى الْجَمِيعَةِ

إلا معرفة ألفاظها والوصول إلى معرفة ألفاظها معرفة علم العربية وقوله وذلك بين لا ينفك ومكتشف  
لا ينفك أي الانتقار إلى العربية طاهر لا يمكن خجونه وإن لا يسع ستره قال وهو من الكلام في معظم  
أبواب أصول الفقه ومسائلها مبني على علم الإعراب والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه والأخفش  
والكسائي والفره وغيرهم من العربيين البصريين والكوفيين والاستظهار في متخذ النصوص بألفاظهم  
والتشبيث بأفداب قسّم وتولّهم الاستظهار الاستعانة وهو استعمال من الظهور وهو المعنى والمأخذ  
جمع مأخذ وهو اسم مكان كالمقتل والخروج لمكان القتل والخروج والنصوص جمع نص وهو الكتاب  
والسنة وهو معنى متصرف عليه وأصل النص الرقع يقال نص الناقة ينصها إذا رفعها في السهم ونص  
الحديث إذا رفعه وهواه إلى صاحبه ونص العروس إذا أقعدها على البتنة وهو ما ينص من كرمي أو ذك  
أو غير ذلك أي يرفع والتشبيث التعلف يقال تشبّث إذا تعلّف به والأفداب جمع فذّيب وهو  
أ. طوّف الثوب يقال تعلّف بأفداب الأذب وأكباد إذا كان له منه خطأ والفسر الكشف والتفسير تفصيل  
منه والتأويل تفصيل من آي أول إذا رجع والفرق بين التفسير والتأويل أن التفسير الكشف عن المراد  
من اللفظ سواء كان ذلك طاهراً أو المراد أو غير طاهر والتأويل أتم هو صرف اللفظ عن الطاهر إلى غيره  
عما يحتله اللفظ فإذا كلّ للويل تفسير وليس كلّ تفسير تأويل قال وهذا اللسان مناقشتهم في العلم  
ومحاورتهم وتدريسهم ومناظرتهم وجه تغطر في القرائيس أعلامهم وجه تستطر الصكوك والسجلات  
١٥ حكمهم المناقشة الحادثة يقال نافلتك الكلام إذا حدثته وحدتك والمناظرة المجادلة وهو مداولة  
الجواب ومراجعته والتدريس مصدر درس يُدرّس تدريساً التضعيف فيه للتعدية كان قبل  
التضعيف يتعدى إلى مفعول واحد نحو درّست القرآن والدّرس ودرّسته إلهاء والمناظرة المجادلة  
وهو مُفاعلة من النظر لأن كل واحد ينظر فيما يُفْلِح به على صاحبه ويُفيل هو من النظر وهو الميثل  
يعنى المناظرة المفاعلة فيما عر فيه قوله وجه تغطر الهاء ترجع إلى علم العربية والحو وتغطر تسبيل  
٢٠ يقال قَطَر الماء وغيره بَطَرٌ وقَطَرته أنا يكون متعدداً وغير متعدّد كَرَجَع ورجعته والقرائيس جمع  
قِرْطاس وهو ما يُكتب فيه يقال قِرْطاسٌ وقِرْطاسٌ بكسر الكاف وضمتها ويقال قِرْطاسٌ أيضاً حكاه أبو زيد  
وتسطر تكتب وأصله الصّف يقال بى سَطَرًا وغرس سَطْرًا وسميت الكتابة تسطيراً لأنها تتعلّ صفوط كال  
الراجر \* إلى وأسطار سَطْرُون سَطْرًا \* والصكوك جمع صك وهو الكتاب والسجلات جمع ساجل  
وهو الكتاب أيضاً مأخوذ من السجّل وهو الدّلل المملوء لأنها تنصّن أحكاماً ولتأمل الغصاء قال



فهم ملتبسون بالعربية أَيْهَ سلكوا غير منفكين منها أَيْهَما رجّها كلٌ عليها حيث سبّروا ملتبسون بالعربية  
 أى مختلطون وعازجون لها من قولهم تلبّست بالأمر والتبّ أى خالطته ، وقوله أَيْهَ سلكوا أى أى  
 طريق وأى سبيل لأن السبيل يُذكر ويؤنث قال الله تع قُلْ فِدَى سَبِيلِي أُنذِرُ إِلَى اللَّهِ وَأَيُّ قَدْ تَوَكَّلْتُ  
 إِذَا أَصْبَحْتُ إِلَى مَوْتِي وَتَرَكْتُ الْعَالَمِينَ أَكْثَرَ فِيهَا ، وقوله سَلَكُوا أى مضوا ونفذوا يقال سَلَكْتُ الشَّيْءَ فى  
 ٥ الشَّيْءِ إِذَا أَفْلَحْتَهُ فِيهِ وَكَعَنْتَهُ سَلَكْتُ إِذَا وَاجَهْتُ بِهَا ، وقوله غير منفكين أى غير زائلين يقال انفكت  
 وَزَالَ بِمَرَجٍ مَعَى وَاحِدٍ ، وقوله أَيْهَما رجّها معناه ترجّها يقال رَجَّهَ وَتَرَجَّهَ مَعَى وَاحِدٍ وَمَثَلُهُ نَذَبَ  
 وَتَنَذَبَ وَبَيَّنَ وَتَبَيَّنَ وَفِي الْمَثَلِ أَيْهَما أَوْجَهَ أَلَى سَعْدًا وَهِيَ صَوْرَةُ النَّيْتِ وَتَصَوَّرَ وَكَلَّمَ وَتَقَدَّمَ ، وقوله  
 كلٌ عليها حيث سبّروا أَلَى الْعِيَالِ وَالْإِنْفَالِ قال الله تع وَهَرُ كُلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ ، وسبّروا مَعَى سَارُوا وَالتَّصْعِيفُ  
 التَّكْثِيرُ كَقَوْلِهِمْ مَوْتُ الشَّاةِ وَبَيْضُ الْغَنَمِ أَلَا تَرَى أَنَّ الْفِعْلَ غَيْرُ مُتَعَدٍّ كَمَا كَانَ قَبْلَ التَّصْعِيفِ ، قال  
 ١٠ أَفَرَأَيْتُمْ فِي تَصْعِيفِ ذَلِكَ يَجْعَلُونَ فَضْلَهَا وَيُدْخِلُونَ خَصْلَهَا وَيُدْخِلُونَ عَنْ تَوْفِيرِهَا وَتَعْظِيمِهَا وَبَيِّنِ  
 مِنْ تَعْلِيمِهَا وَتَعْلِيمِهَا وَيَقُولُونَ أَيْهَما وَيَضَعُونَ خِطْمَهَا فُهِمَ فِي ذَلِكَ عَلَى الْمَثَلِ السَّانِرُ الشَّعِيرَ يُؤَدِّي وَيُكْمِ  
 التَّصَاعِيفُ جَمْعُ تَصْعِيفٍ وَهُوَ مُصَدَّرٌ مَصْعَفَةٌ إِذَا رَنَقَتْ مِثْلَهُ أَوْ أَكْثَرَ يُقَالُ أَصْعَفْتُهُ إِصْعَافًا وَضَاعَفْتُهُ  
 مَضَاعَفَةً وَضَعْفُهُ تَصْعِيفًا كُلُّهُ مَعَى وَاحِدٍ وَأَمَّا جَمْعُ وَالْمَصَادِرُ لَا تُثْنَى وَلَا تُجْمَعُ لِأَنَّهُ أَرَادَ أَنْوَاعًا مِنْ  
 التَّصْعِيفِ مَحْتَلَفَةً كَمَا يُقَالُ الْعِلْمُ وَالْأَشْغَالُ ، وَيَجْعَلُونَ أَيْ يُكْمِرُونَ وَلَا يَكُونُ لِلْمُحْصِدِ إِلَّا مَعَ عِلْمٍ  
 ١٥ لِلْمُحَادِدِ قَالَ اللَّهُ تع وَخُذُوا بِهَا وَاسْتَيْقِنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَظُلُومًا ، وَالْفَصْلُ الزَّيَادَةُ وَالْقِيَرُ وَالْمَعَى أَنَّهُمْ  
 يُكْمِرُونَ زِيَادَةً لِقَعْمِهَا وَخِيَرَاءَ ، وَيُدْخِلُونَ خَصْلَهَا الْفَصْلَ الْغُلْبَ فِي الْبِضَالِ وَالسِّبَاحِ يُعَالِ تَخَاصُّرَ الْقَوَرِ  
 إِذَا تَرَاهُمَا فِي الرُّمَى وَأَحْرَزَ فَلَانٌ خَصْلَهُ إِذَا غَلِبَ ، وقوله وَيُدْخِلُونَ عَنْ تَوْفِيرِهَا وَتَعْظِيمِهَا أَيْ  
 يُعْرِضُونَ عَنْ تَبَيُّنِهَا مِنْ أَمْرٍهَا بِغَالٍ نَهَبَتْ الْبَيْتَ إِذَا فَصَدَّتْهُ وَلَهَبَتْ عَنْهُ إِذَا أَمْرَضَتْ عَنْهُ ، وَالنُّفُورُ  
 وَالنَّعْظِيمُ وَاحِدٌ قُلِ اللَّهُ تع مَا تَلَمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَكَارًا أَيْ عَظِيمَةً وَحَسَنَ عَطْفٍ أَحَدًا عَلَى الْآخَرِ  
 ٢٠ لِاخْتِلَافِ لَفْظِيَّهَا وَمَثَلُهُ قَوْلُهُ تع قَا وَقَنُوا لِمَا أَصَابَكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَالزَّفَنُ وَالضَّعْفُ وَاحِدٌ  
 وَمَثَلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ

\* أَلَا حَبِيبًا عِنْدَ وَارِثٍ بِهَا عِنْدُ - وَهَذَا آتَى مِنْ دُونِهَا النَّفَى وَالْبُعْدُ

وَالنَّفَى وَالْبُعْدُ وَاحِدٌ وَمَثَلُهُ ١ وَأَلْفَى قَوْلُهَا كَذِبًا وَمَيِّنًا \* وَالْغُلْبُ وَالْمَيِّنُ وَاحِدٌ ، وقوله وَيُدْخِلُونَ عَنْ تَوْفِيرِهَا وَتَعْظِيمِهَا أَيْ يُعْرِضُونَ عَنْ تَبَيُّنِهَا مِنْ أَمْرٍهَا بِغَالٍ نَهَبَتْ الْبَيْتَ إِذَا فَصَدَّتْهُ وَلَهَبَتْ عَنْهُ إِذَا أَمْرَضَتْ عَنْهُ ، وَالنُّفُورُ وَالنَّعْظِيمُ وَاحِدٌ قُلِ اللَّهُ تع مَا تَلَمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَكَارًا أَيْ عَظِيمَةً وَحَسَنَ عَطْفٍ أَحَدًا عَلَى الْآخَرِ

وَعَلَّمَ مَطَارُحُ عَلَّمَ يَقَالُ عَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ، وَقِيلَ وَيَرْقُونَ أَدْيَاهَا التَّعْرِيفُ التَّعْرِيفُ يَقَالُ مَرَقْتُ الثَّوْبَ أَمَرْتُهُ مَرَقًا وَمَرَقْتُهُ مَرَقًا إِذَا كَثُرَ ذَلِكَ مِنْهُ، وَالْأَدْيَاهُ الْجِلْدُ وَجَمْعُهُ أَدْمٌ كَالْيَسْرِ وَالْأَقْوَى وَالْأَقْيَبُ الْجِلْدُ قَبْلَ دِيَابِغَتِهِ وَهَذَا النُّوعُ مِنَ الْجَمْعِ اسْمُ جَنْبٍ وَلَيْسَ بِتَكْسِيرٍ أَلَا تَرَى أَنَّهُ تُذَكِّرُهُ فَتَقُولُ هُوَ الْأَدْمُ وَالْأَقْوَى وَلَوْ كَانَ تَكْسِيرًا لَكَانَ مُؤَنَّا كَمَا تَقَالِي هِيَ الْغِيَابُ وَالْغِيَابُ وَالْغِيَابُ وَالْأَدْمَةُ بَاطِنُ الْجِلْدِ وَالْبَشْرَةُ هَاطِرُهُ يَقَالُ رَجُلٌ مُؤَنَّمٌ هُ مَبْشَرٌ أَيْ قَدْ جَمَعَ بَيْنَ لَبِنِ الْأَدْمِ وَخُشْفَةِ الْبَشْرِ، وَقَوْلُهُ وَيَعْصَمُونَ لَحْمَهَا أَيْ يَأْكُلُونَ لَحْمَهَا بِالْغِيَابَةِ وَالْغِيَابُ مِنَ قَوْلِهِ تَعِ أَجِيبْ أَحَدُكُمْ أَنَّ يَأْكُلُ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا وَالْمَصْنَعُ إِدَارَةُ الطَّعَامِ فِي الْفَمِ يَقَالُ مَصْنَعٌ يَصْنَعُ وَيَصْنَعُ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ فَالضَّمُّ عَلَى الْأَصْلِ وَالْفَتْحُ لِمَكَانِ حَرْفِ اللَّامِ إِلَّا أَنَّ الضَّمَّ هُوَ الْأَصْلُ وَأَجُوزٌ هَهُنَا لِقُرْبِ الْغَيْنِ مِنَ الْفَمِ، وَالْمَثَلُ السَّائِرُ الشَّعِيرُ يُؤَكَّلُ وَبَلَدُهُ يَضْرَبُ هَذَا الْمَثَلُ لِكُلِّ مَنْ يَنْتَقِعُ بِهِ وَجَارَى بِالْفَتْحِ وَذَلِكَ أَنَّ الشَّعِيرَ يُؤَكَّلُ فَيَسْتَبِي وَيُغْنِي عَنْ جُوعٍ وَهُوَ مَدْمُومٌ، وَقَوْلُهُ وَيَذْهَبُونَ الْإِسْتِفْهَاءُ ١. عَنْهَا وَأَقْتَهَرُ لِيَسُوِيَ فِي هَيْئٍ مِنْهَا يَذْهَبُونَ فَيُزَوِّجُونَ وَهُوَ يَفْتَعِلُونَ مِنَ النَّحْوِ وَمِنْهُ قِيلَ أَمْرِي الْقَيْسُ \* لَا يَذْهَبِي الْقَوْمُ إِلَى الْفِرِّ وَالشَّقُّ النَّاحِيَةُ وَالْجَانِبُ وَالْمَعْنَى أَنَّهُمْ يَتَبَرَّجُونَ مِنْهَا وَيَذْهَبُونَ الْإِسْتِفْهَاءُ عَنْهَا، قَالَ فَإِنَّ صَنِيعَ ذَلِكَ مَا بَالَهُمْ لَا يُطْلَقُونَ الْفَقْدَ رَأْسًا وَالْإِعْرَابَ وَلَا يَقْطَعُونَ بَيْنَهُمَا وَيَبْنِيهِمَا الْأَسْبَابُ، مَا بَالَهُمْ مَا حَالَهُمْ وَأَصْلُ الطَّلَانِ الْإِسْرَافُ وَالْعَلِيلَةُ يَقَالُ نَاقَةٌ طَالِقٌ وَنَهَجَةٌ طَالِقٌ إِذَا كَانَتْ مُرْسَلَةً تَرَى حَيْثُ شَاعَتْ وَيَقَالُ طَلَعْتُ الْمَرَاةَ تَطْلِيهَا وَطَلَعْتُ فِي طَلَاةٍ وَلَا يَقَالُ طَلَعْتُ بِالضَّمِّ، وَالْفَقْدُ هَبَارَةٌ مِنَ الْعِلْمِ ١٥ بِالْكَسْرِ الْمَفْرُودَةُ وَالْإِعْرَابُ هَبَارَةٌ مِنْ اخْتِلَافِ أَوَاخِرِهَا لِأَنَّهُلَا مَعَانِيهَا، وَقَوْلُهُ لَا يَقْطَعُونَ بَيْنَهُمَا أَيْ بَيْنَ الْفَقْدِ وَالْإِعْرَابِ وَيَبْنِيهِمَا أَيْ بَيْنَ عَوْلَةِ الْفَقْدِ أَيْ الشَّعْوِيَّةِ وَالْأَسْبَابِ الْوَصْلَاتِ وَاحِدُهَا سَبَبٌ مِثْلُ قَلَمٍ وَأَقْلَامٍ وَأَصْلُ السَّبَبِ الْخَبْلُ الَّذِي يُشَدُّ بِهِ الشَّيْءُ ثُمَّ يَجْعَلُ كُلُّ مَا جَرَّ شَيْئًا سَبَبًا لَهُ، وَقَوْلُهُ فَيَطْلِيَسُوا مِنْ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ آتَاكِهَا وَيَقْضُوا مِنْ أَصْلِ الْفَقْدِ هَبَارَةً يَقَالُ طَلَسَ الطَّرِيقُ أَيْ حَضَى وَطَلَسْتُهُ يُسْتَعْمَلُ مَتَعَدًّا وَغَيْرَ مَتَعَدٍّ يَطْلِيَسُ وَطَلَسَ بِالْكَسْرِ وَالضَّمِّ وَالْكَسْرُ فِي الْمَتَعَدِّ وَالضَّمُّ فِي الْغَائِزِ هُوَ ٢. الْقَيْسُ أَلَا أَنْ لُغَاتُهَا تَدْخُلُ بِرِيدِ أَتْلَ لَا بُدَّ فِي التَّفْسِيرِ مِنْ اسْتِعَالِ الْعَرَبِيَّةِ وَالِاسْتِصْغَارِ بِدَلَالَةِ الْغَاظِهَا إِذَا كَانَ مُتَوَكِّلًا بِاللِّسَانِ الْعَرَقُ فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْغَاظِ الْعَرَبِ وَالِاطِّلَاحِ عَلَى مَوَاضِعِهَا إِذَا الْإِظْهَارِ أَدْلَتُ الْمَعْنَى فَكَذَلِكَ أَصْلُ الْفَقْدِ مَرْتَبِطَةٌ بِمَعْرِفَةِ الْعَرَبِيَّةِ لِأَنَّهُ يُبْتَنَى عَلَى مَعْرِفَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ وَلَا نَعْرِفُ مَعْنَاهَا إِلَّا بِمَعْرِفَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَلِذَلِكَ كَانَتْ شَرْطًا فِي حَقِّهِ الْاجْتِهَادُ، قَالَ وَلَا يَتَكَبَّرُوا فِي الْإِسْتِثْنَاءِ فَإِنَّهُ تَحْوِي الْفَرْقَ بَيْنَ الْمَعْرِفِ وَالْمُنْكَرِ فَإِنَّهُ تَحْوِي الْعَرَبِيَّتَيْنِ تَعْرِيفَ الْإِنْسِ وَتَعْرِيفَ الْعَهْدِ فَانْهَاهُ تَحْوِي لِلْغُرُوفِ

كالزواج والفداء وغير ذلك من التبعيض وظواهرها يشير بذلك إلى شدة قلقة الفقيه إلى معرفة العربية  
 ألا ترى أن الرجل إذا نُقِرَ فقال لفلان عندي مائة غير درج برقع غير يكون مقرراً بالمائة كاملة لأن  
 غير هذا مائة للمائة وصفتها لا تنقص شيئاً منها وكذلك لو قال له عني مائة إلا درج كان مقرراً بالمائة  
 كاملة لأن ألا تكون وصفاً تغير قال الله تع لو كان فيهما آية إلا آية لقصدنا ولو قال له عندي مائة  
 غير درج أو إلا درهما بالنصب لكان مقرراً بتسعة وتسعين درهما لأنه استثناء وإخراج ما بعد  
 حرف الاستثناء من أن يتناول الأثر وكذلك لو قال ما له عني مائة إلا درجتين لم يلزم شيء كما لو قال ما  
 له عني ثمانية وتسعين درهما ولو رفع فقال ما له عني مائة إلا درهما لكان مقرراً بدرجتين والمسائل  
 في ذلك كثيرة ومن ذلك لو قال إن دخلت الدار قلت طالق فقد لا يقع الطلاق إلا بدخول تلك  
 الدار المعينة ولو قال إن دخلت داراً قلت طالق وقع الطلاق بدخول أي دار دخلتها لأنه قال  
 ١. الطلاق بدخول دار منكورة ولشبهها تعميم وفي الأثر على الطلاق بدخول دار معهودة فلا يقع الطلاق  
 إلا بدخولها وأما الفرق بين لزم العهد ولازمني الجنس في جهة المعنى وأما اللفظ فشيء واحد وذلك  
 أنك إذا قلت الرجل أردت العهد فقد يخص واحداً بعينه ومعنى العهد أن تكون مع انسان في  
 حديث ثالث شائب ثم يقبل الرجل فتقول وأني الرجل أي الذي كنا في حديثه وذكره قد وأني  
 وإن أردت تعريف الجنس لأنه يدل على الجرم والكثرة ولا يكون تحديراً عن إحاطة بجميع الجنس لأن  
 ٢. ذلك متعدي غير مكي فلا قلت العسل حلواً فقلت حامضاً وإنما معناه العسل الشائع في الدنيا المعروف  
 بالعسل دون حسنة المشاهدة حلواً وكذلك لقلت والذي يدل على أن الألف واللام إذا أريد بهما  
 الجنس تعان قوله تع إن الإنسان لبعي خسري ألا الذين آمنوا ويحلوا الصلوات فصحة الاستثناء من  
 الإنسان تدل على أن المراد به الجماعة ومن ذلك حروف العطف نحو أو أو والفاء وقر فإن الواو معناه  
 للجمع المطلق من غير ترتيب والفاء تدل على أن الثاني بعد الأول بلا مهلة وقر كذلك إلا أن بينهم  
 ٣. تراخيها فعلى هذا إذا قال لزوجتي أنتي خالتي إن دخلت الدار وكلتني بهذه تطلقين بيوم العليلين  
 جميعاً بدخول الدار والكلام لا تطلق أحدهما دون الآخر فإن دخلت الدار ولم يكلمها ثم تطلق  
 وإن كلمها ولم تدخل الدار لم تطلق ولكن إذا جمع بينهما طلعت ولا يباي بأيهما بدأ بالكلام أمر  
 بالدخول أي ذلك بدأ به وقع الثلاث بعد أن يجمع بينهما لأن المعطوف بالواو يجوز أن يبع آخره  
 قبل أوله ألا ترى أنك تقول رأيت زيدا وعمراً فجوز أن يكون عمرو في الرواية قبل زيد قال الله تع

وَأَمْتِدِي وَأَرْكَبِي مَعَ الرَّائِعِينَ وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ نَعْبُدُكَ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ وَكَلِمَتُ زَيْدًا فَكُنْتَ حُرًّا فَإِنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ إِلَّا بِطَوَعِ الْعَلِيِّنَ جَمْعًا كَيْفَ وَقَعَا وَلَا قَرْنَ فِيهِ بَيْنَ وَطْعِ الْأَوَّلِ قَبْلَ الثَّلَاثِ وَالثَّلَاثِ قَبْلَ الْأَوَّلِ فِي اللفظ ولو قال إِنْ دَخَلْتَ فَكَلِمَتُ سَمْرًا لَا يَفْعُ الْعَتَقُ إِلَّا بِأَجْمَعٍ بَيْنَهُمَا مُرْتَبًا الْكَلَامُ بَعْدَ الدَّخُولِ بِلا مُهْلَةٍ وَلَوْ قَالَ ذَلِكَ بَعَثُ لَكَانَ فِي التَّرْتِيبِ مِثْلُ الْفَاءِ إِلَّا أَنَّهُ يَكُونُ بَيْنَهُمَا حَذْفٌ وَتَرْبِيعٌ وَنَظَرٌ فِي ذَلِكَ ٥ حُرُوفٌ لِحُرُوفِ وَنَظَرٌ فِيهِ وَاللَّامُ فَإِنَّ الرَّجُلَ إِذَا حَلَفَ وَقَالَ وَاللَّهِ لَا أَكُلُ مِنْ طَعَامِ زَيْدٍ فَإِنَّهُ يَجْنِتُ بِأَكْلِ الْيَسِيرِ مِنْهُ وَلَوْ قَالَ لَا أَكُلُ طَعَامَ زَيْدٍ فَإِنَّهُ لَا يَجْنِتُ إِلَّا بِأَكْلِ الْجَمِيعِ وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ عِنْدَهُ عَيْدٌ فَقَالَ هُوَ لَزَيْدٌ يَفْعُ الْبَلَامَ وَالرَّفْعَ لَا يَلُومُهُ شَيْءٌ وَلَوْ قَالَ لِيُؤَيِّدَ بِكُسْرِ الْبَلَامِ وَالْفَتْحِ لَكَانَ مُغَرًّا لَهُ بِهِ لِأَنَّ السَّلَامَ إِذَا فَتَحَهَا كَانَتْ تَأْكِيدًا وَكَانَ مَحْبِرًا أَنَّ الْعَبْدَ اسْمُهُ زَيْدٌ وَإِذَا كُسِرَ الْبَلَامُ كَانَتْ لَمْ لِلَّهِ الْخَافِضَةُ وَكَانَ مَحْبِرًا أَنَّهُ

بِلُغَتِهِ قَالَ فِي الْخَلْفِ وَالْإِصْبَارِ فِي الْأَبْوَابِ الْإِخْتِصَارِ وَالتَّكْرَارِ فِي التَّطْلِيلِ بِالْمَصْدَرِ وَاسْمِ الْفَاعِلِ وَفِي الْمَرْقِ ١٠ بَيْنَ إِنْ وَأَنْ وَإِذَا وَمَتَى وَكَلِمَاتُهَا مَا يَطُولُ نَحْوُهَا فَإِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ مِنَ الْأَشْوَاعِ مِنْ ذَلِكَ مَسَائِلُ الْفُلَاقِ إِذَا قَالَ أَتَيْتُ طَالِفٌ طَلَفْتُ مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يَتَوَلَّوْكَ بِلَفْظِ الْمَصْدَرِ فَقَالَ أَتَيْتُ طَلَفْتُ لَمْ يَفْعُ الْفُلَاقُ إِلَّا بِبَنِيَّةٍ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِصَرِيحٍ إِنَّمَا هُوَ كَنَاءَةٌ عَنْ إِرَادَةِ إِهْلَاقِ الْمَصْدَرِ مَوْجِعَ اسْمِ الْفَاعِلِ عَلَى حَدِّ مَا غَوَّرَ أَيْ شَاوَرَ وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهُ صَرِيحًا يَجْعُ بِهَذَا الْفُلَاقُ مِنْ غَيْرِ نَبْذَةٍ كَلِمَةِ الْفَاعِلِ لِكَثْرَةِ إِهْلَاقِ الْمَصْدَرِ مَوْجِعَ اسْمِ الْفَاعِلِ وَكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ فِي الْفُلَاقِ حَتَّى صَارَ ظَاهِرًا فِيهِ قَالَ الشَّامِرُ

- \* فَإِنْ تَرَفَّقَى بِأَعْدَدٍ فَالْفَرْقُ أَهْمٌ \* وَإِنْ تَفَرَّقَى بِأَعْدَدٍ فَالْفَرْقُ أَهْمٌ \*
- \* فَاتَّبَعَ الْفُلَاقُ وَالسُّطْلَانُ هَيْعَةً \* فَلَمَّا وَنَ تَفَرَّقَى أَهْمٌ وَأَطْلَعُ \*
- \* فَيَبْهَى بِهَا إِنْ كُنْتَ غَيْرَ رَافِقَةٍ \* هَذَا لِأَمْرِ بَعْدَ الثَّلَاثَةِ مُقَدَّمٌ \*

فَأَوْفَعَ الْفُلَاقُ مَوْجِعَ طَلَابٍ عَلَى مَا تَرَى وَبِحُجْرٍ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِ مَصَافٍ أَيْ ذَاتُ طَلَابٍ كَمَا يَهَالُ تَلَى الْمُسَاجِدَ وَالْمُرَادُ أَهْلُ الْمَسْجِدِ وَإِسْمَالُ الْقُرْبَةِ وَهُوَ كَثِيرٌ وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْمَصَادِرَ إِذَا أُجْرِيَتْ بِحُرُوفِ اسْمِ الْفَاعِلِينَ وَوَضَعَتْ مَوْضِعَهَا فَلَهُ فِيهَا وَجْهَانِ أَجْوَدُ مَا أَنْ تَتَرَكَهَا عَلَى لَفْظِ وَاحِدٍ فِي الْوَاحِدِ وَالْأُخْرَيْنِ وَالْجَمْعِ وَالْمَوْضِعُ فَتَعْمَلُ أَهْلُ طَلَابٍ وَأَنْتُمْ طَلَابُ وَهَذَا رَجُلٌ فَذُو رَجُلًا هَذَا وَلَسَوْفَ هَذَا وَالْأَخَرُ أَنْ تَتَنَّى وَتَجْمَعُ فَتَعْمَلُ عَدْلَانِ وَعَدْلَانِ وَأَشْهَدُ أَبْنَى الْأُمَرَاءِ

- \* طَبِيعَتُ بَلْبَلَى أَنْ تَرِيحَ وَإِنَّمَا \* يَفْطَحُ أَعْنَاقَ الرِّجَالِ الْمُطَامِعُ \*
- \* وَطَبِيعَتُ كَلْبَى فِي خَلَاءٍ وَهِيَ كَيْسٌ \* شُهُودٌ عَلَى لَبْلَى عَدْلَانِ مَنَافِعُ \*

جميع مَحَلَّاتٍ وَمَقَلَّاتٍ كما ترى وقد رُوي قوله والطلاق مَرَّةً ثَلَاثًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ الطَّلَاقُ مَرَّةً ثَلَاثًا بِرَفْعِ مَرَّةٍ وَنَصْبِ الثَّلَاثِ وَالطَّلَاقُ مَرَّةً ثَلَاثًا بِرَفْعِهَا وَالطَّلَاقُ مَرَّةً ثَلَاثًا بِنَصْبِهَا وَرَفْعِ الثَّلَاثِ فَإِذَا نَصَبْتَ الثَّلَاثَ فَكَلَّمَهُ قَالَ أَنَسٌ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَيَكُونُ قَوْلُهُ وَالطَّلَاقُ مَرَّةً مُبْتَدَأً وَخَبَرًا فَكَلَّمَهُ قَالَ وَالطَّلَاقُ مَتَى جِدَّ غَيْرُ نَفْوَةٍ وَإِذَا رَفَعَهَا كُنْتَ الثَّلَاثَ خَبَرًا ثَانِيًا أَيْ الطَّلَاقُ الَّذِي يَبْقَى عَمَلُهُ الطَّلَاقُ هُوَ الثَّلَاثُ أَوْ يَكُونُ مَرَّةً لِلْمَرَّةِ عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ وَتَلْعَ وَاحِدَةً لَا غَيْرَ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنَّهُ طَالِقٌ ثَلَاثًا فَرَسَرَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ وَالطَّلَاقُ مَرَّةً ثَلَاثًا كَلَّمَهُ قَالَ وَالطَّلَاقُ الَّذِي ذَكَرْتَهُ وَنَهَيْتَهُ مَرَّةً ثَلَاثًا فَرَسَرَهُ بِهَذَا الدَّلِيلِ هَذَا إِذَا تَرَى الثَّلَاثَ وَذَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ فِيهِ يَبْهَى بِهَا فَبِهَا دَلِيلٌ عَلَى إِرَادَةِ الثَّلَاثِ وَالْبَيِّنَةُ وَأَمَّا إِذَا نَصَبَ مَرَّةً مَعَ رَفْعِ الثَّلَاثِ فَهِيَ إِصْصَارٌ فَهِيَ كَلَّمَهُ قَالَ وَالطَّلَاقُ ثَلَاثٌ أَحَرُّ عَلَيْهِ مَرَّةً وَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ وَالطَّلَاقُ إِذَا كَانَ مَرَّةً ثَلَاثًا كَمَا تَقُولُ عِنْدَ اللَّهِ رَاكِبًا أَحْسَنُ مِنْهُ مَا هِيَ وَالْمُرَادُ إِذَا كَانَ مَا هِيَ كَمَا تَقُولُ هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُلْبَسًا أَيْ هَذَا إِذَا كَانَ بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ إِذَا كَانَ رَطْبًا وَقَوْلُهُ وَمَنْ يَخْرُقُ أَهْلًا وَأَهْلًا قَدْ حُدِّثَ الْعَلَاءُ الَّذِي عَوَّجُوا بِالشَّرْطِ وَالْمُبْتَدَأُ أَيْضًا وَالْمَعْنَى فَهُوَ أَهْلٌ وَأَهْلٌ وَهُوَ مِنْ صُرُورَاتِ الشَّعْرِ الْمُسْتَعْبَجَةِ وَمَنْ ذَلَسَكَ الْفَرْعُ بَيْنَ أَنْ الْمَكْسُورَةَ لُغِيَّةً وَبَيْنَ الْمَعْتُوجَةِ وَذَلِكَ أَنَّ الْمَكْسُورَةَ مَعْنَاهَا الشَّرْطُ وَالْمَعْتُوجَةُ مَعْنَاهَا الْفَرْعُ وَالْعِلَّةُ وَلَوْ قَالَ أَنَسٌ طَالِقٌ إِنْ دَخَلَ الدَّارَ لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ حَتَّى تَدْخُلَ الدَّارَ لَنْ مَعْنَى تَعْلِيْقٍ

١٥ الشَّيْءَ عَلَى شَرْطٍ عَوَّجَتْ دُخُولَهُ فِي الْوُجُودِ عَلَى دُخُولِ غَيْرِهِ فِي الْوُجُودِ وَلَوْ فُجَّ أَنْ لَكَانَتْ طَالِقًا فِي الْحَالِ لَنْ الْمَعْنَى أَنَّهُ طَالِقٌ لَنْ دَخَلَ الدَّارَ أَيْ مِنْ أَجْلِ أَنْ دَخَلَ الدَّارَ فَصَارَ دُخُولُ الدَّارِ عِلَّةً لِطَالِقِهَا لَا شَرْطًا فِي وَجُوعِ طَالِقِهَا كَمَا كَانَ فِي الْمَكْسُورَةِ وَكَذَلِكَ لَوْ هَدَّدَ أَنْ يَبْعَ الثَّلَاثَ فِي الْحَالِ كُنْتَ دَخَلَ الدَّارَ أَوْ لَمْ تَكُنْ وَمِنْ ذَلِكَ إِذَا وَمَتَى وَكَلَّمَا تُسْتَعْمَلُ فِي الشَّرْطِ كَمَا تُسْتَعْمَلُ أَنْ لَا أَنْ الْفَرْعُ بَيْنَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَبَيْنَ أَنْ أَنْ تَعْمَلُ فَعَلًا بِفَعْلٍ وَإِذَا وَكَلَّمَا لِلرَّامِ الْمَعْنَى فَإِذَا قَالَ أَنَسٌ طَالِقٌ إِنْ دَخَلَ الدَّارَ أَوْ قَالَ أَنَسٌ طَالِقٌ إِذَا دَخَلَ الدَّارَ لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى تَدْخُلَ الدَّارَ أَمَّا إِنْ فَشَرْتُ ٢ بَعِ الثَّلَاثَ إِذَا بَوَّجَ مَا بَعْدَهَا وَأَمَّا إِذَا فَوَّجْتَ مُسْتَعْبِلٌ فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ فَكَلَّمَهُ قَالَ أَنَسٌ طَالِقٌ إِذَا جَاءَ وَقْتُ كَذَا وَكَذَا فَهِيَ تَطْلُقُ وَقَدْ دَخَلَ الدَّارَ فَهِيَ اسْتَوَتْ أَنْ وَإِذَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فِي وَجُوعِ الطَّلَاقِ وَتَفْتَرِيقِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ فَلَوْ قَالَ إِذَا لَمْ أَطْلُقْ أَوْ مَتَى لَمْ أَطْلُقْ كُنْتَ طَالِقٌ وَقَعَ الطَّلَاقُ عَلَى الْفَرْعِ مَتَى زَمَانٍ يَحْصِي أَنْ تَطْلُقَ فِيهِ وَلَوْ قَالَ إِنْ لَمْ أَطْلُقْ كُنْتَ طَالِقٌ كَانَ كَلَّمَهُ عَلَى

التراخي يمتد إلى حين موت أحدهما وذلك لأنَّ إذا ومتى اسمان للزمان المستقبل ومعناها آتى وحبس ولهذا تقع جوابا من السؤال عن الوقت فلا قيل متى ألكا فيقال إذا شئت كما تقول يوم الجمعة أو يوم السبت ونحوها وليست كذلك إنَّ ألا تروى أنه لو قيل متى ألكا لم يُقَلَّ في جوابه إنَّ شئت وإياها تستعمل لن في الفعل ولهذا يجب بها عن سؤال عن الفعل فلا قيل عدل تأتيني فيقال في الجواب إنَّ شئت، ومتى حالها محال إذا في أنها للزمان، وليس في هذه الكلم ما يقتضي التكرار إلا كلما وذلك أنه إذا قلت كلما دخلت الدار قلت طالع طلعت بكل دخلي إلى أن ينتهي عدد الطلوع لأنَّ ما بين كلما مع ما بعده مصدر فلا قال كلما دخلت فعداه كل دخلي يوجد منك فقلت به طالع وكل معناه الإحاطة والشموم فلذلك يتناول كل دخلي، وقوله وحلا سقوها رأى محمد بن الحسن الشيباني رج فيما أوجع كتاب الأيمان وهو صاحب الإمام أبي حنيفة روى الله عنهما ذلك أنه ضمن كتابه المعروف بالحامع الكبير في كتاب الأيمان منه مسائل فقه تبتى على أصول العربية لا تكتفى إلا لمن له قدر واسع في هذا العلم في مسائل الغامضة أنه إذا قال آتى عبيدي صرتك فهو حر فصرته للجميع عتقا ولو قال آتى عبيدي صرتك فهو حر فصرته للجميع لم يعنى إلا الأول منهم فكلام هذا الخبر مرسوق على كلام الصحيح في هذه المسئلة وذلك من قبل أنَّ الفعل في المسئلة الأولى مأم وفي المسئلة الثانية خاص وإما قلنا ذلك لأنَّ الفعل في المسئلة الأولى مسند إلى مأم وهو ضمير آتى وأى كلمة مأم وفي المسئلة الثانية خاص لأنَّ الفعل فيه مسند إلى ضمير الخطاب وهو خاص إذ الرجوع إلى آتى ضمير المفعول والفعل يصير مأم بغير فعله وذلك أنَّ الفاعل كالمخروج من الفعل وإما كان كذلك لأنَّ الفعل لا يستغنى عنه وقد يستغنى عن المفعول فكأنه أحد أجزائه التي لا يستغنى عنها ويبدل على ذلك أمر الأول منها أنه متى اتصل بالفعل الماضي ضمير الفاعل سكن آخره نحو صرتك وصرتنا وذلك لما يجتمع في كلمة أربع حركات لوان لو قيل صرتك ولا يلزم ذلك في المفعول لأنه فصله فهو كالأجنبي عن الفعل، التاني أنه تقول قامت عند وقعت ٢. وتنب فتوتيت الفعل لتأنيث فاعله والقيام أن لا يلحق الكلمة مكم التأنيث إلا لتأنيثها في نفسها نحو قائمة وقاعدة وإما أن تلحق الكلمة العلامة والمراد تأنيث غيرها فلا يلزم أنَّ الفعل والفاعل كلمتان وأحد لهما جاز ذلك، الثالث أنه تقول يصريان وتصربون وتصربون وتصربون فالنون في هذه الأفعال علامة الرفع وقد تحلل بينه وبين المرفوع ضمير العاقل وهو الالف والنون وإياها في يصريان وتصربون وتصربون فلو لم يكن الفاعل والفعل عندكم كشيء واحد لهما حاز العمل بين الفعل

وأمرابه بكلمة أخرى ولا يجوز مثل ذلك في المفعول، ومن ذلك أنهم قد قالوا كُنْتُي فليسوا إلى كُنْتُي  
قال الشاعر

\* قَامَصَحْتُ كُنْتُيَا وَأَصَحْتُ مَاجِنَا \* وَهَرُ خَصَالِ الْمَرَّةِ كُنْتُ وَاجِنُ \*

فلو لم يكن الفعل والفعل عندنا كجزء الواحد لما جازت النسبة اليه أن الحَلَّ لا يَنْسَبُ إليها وقد  
قالوا لا تَحْيِلُهُ بما لا يَنْفَعُهُ فَاشْتَقَوْا من الفعل والفعل فعلا لا تَحْدَاها فَيَبَانَ ما ذكرناه أَنَّ الفعل والفعل  
عندنا شيء واحد فلذلك لما كان الفاعل في أَوَّلِ عِبِيدِي ضربك طمًا صار انْفَعَل طمًا ولما كان الفاعل  
في أَوَّلِ عِبِيدِي ضربته خاصًا لآلِهِ كُنَلُهُ من المَطْلَبِ صار الفعل خاصًا، وليسوا خَوْصُ هذا الإمام في  
لَحْظِهِ بِحَرْفِ هذا العلم النفيسي وَرُسُوعُ قَدِيمَةٍ فِيهِ لَمَّا أَلَمْ يَفْقَهُ هَذِهِ الْمَسْئَلَةَ وَظَاهِرُهَا قَسَا أَوْدَعَهُ كِتَابُهُ  
فِيحَاحِدٍ كُفِّلَ هَذَا الْعِلْمُ مَكَابِرَ وَالْمَكْتُبُ عَنْهُ خَاسِرٌ وَقَوْلُهُ وَمَا لَهُمْ لَمْ يَتَرَاظَنُوا فِي مَجَالِسِ التَّنْدَرِيصِ  
وَحَلَقِ الْمَنَاطِرَةِ لَمْ نَهَرُوا هَلْ تَرَكُوا الْعِلْمَ جَمَالًا وَأَبْهَةً وَهَلْ أَصْبَحَتْ لِحَافَتُهُ بِالْعَامَةِ مَشْهُوَّةً وَهَلْ الْقَلِيلُ

قُوَّةً لِلْسَاخِرِينَ وَتَحْكَمَةً لِلنَّاطِرِينَ هَذَا التَّرَاظُنُ التَّكَلُّمُ بِكَلَامِ الْعَجَمِ قَالَ الشَّاعِرُ \* أَمْوَاتُنْزُ تَرَاظُنِ  
الْقَرْسِ \* وَمَجَالِسِ التَّنْدَرِيصِ أَمَا كُنْهُ وَهُوَ جَمْعُ تَجَلِّسٍ لِمَكَانِ الْجُلُوسِ وَالتَّنْدَرِيصُ مُصَدَّرٌ تَرَسَّ يَتَرَسَّ  
تَدْرِيصًا وَالتَّصْعِيفُ فِيهِ لِلتَّعْدِيَةِ تَقُولُ دَرَسْتُ الْعِلْمَ تَرَسًا وَدَرَسْتُهُ تَدْرِيصًا صَارَ بِالتَّصْعِيفِ يَتَعَدَّى  
إِلَى مَفْعُولَيْنِ وَقِيلَ سَمَى إِدْرِيسُ إِدْرِيسَ لِكَثْرَةِ دِرَاسَتِهِ كَتَابَ اللَّهِ تَع وَكَانَ اسْمُهُ أَخْفُوغٌ وَخَلَقُوا  
إِلَى الْمَنَاطِرَةِ الْجَمْعُ يَجْتَمِعُونَ لِلْمَنَاطِرَةِ وَغَيْرِهَا قِيلَ لَهُمْ ذَلِكَ لِحُلُوفِهِمْ وَاسْتَدَارَتِهِمْ تَهْبِيئًا بِحَلَقَةٍ لِحَدِّ  
وَالِدَرِّعِ يُقَالُ حَلَقَةٌ يَسْكُونُ اللَّامُ وَاللَّحْ حَلَقٌ بَفْعٍ لِحَاءِ وَاللَّامُ وَهُوَ جَمْعٌ عَلَى غَيْهِ قِيَاسُ قَدْ أَلْتَمَسْتِ  
لِلْجَمْعِ حَلَقٌ بِكسرِ اللَّامِ وَفَعِ اللَّامُ كَبْدَرَةٍ وَبَدَرٍ وَقَصْعَةٍ وَضَمِ وَحَكَ يَبْدُسُ حَلَقَةً فِي الْوَاحِدِ بَعَثَ الْحَدَّ  
وَاللَّامُ وَاللَّحْ حَلَقٌ بِالْحَرْكِكِ أَيْضًا هَذَا تَعَلُّبٌ كَلِمٌ جَبِيضَةٌ عَلَى ضَعْفِهِ قَدْ أَهْوَيْسَ سَمِعْتُ أَنَا عَمْرُو  
الشَّيْبَانِي يَقُولُ لَيْسَ فِي الْعِلْمِ حَلَقَةٌ بِالْحَرْكِكِ إِلَّا جَمْعُ حَالِقٍ الَّذِي يَحْلُقُ الشَّعْرَ عَلَى حَدِّ كَلِمٍ  
٢. وَفَرَفَةٍ الْمَنَاطِرَةُ مُفَصَّلَةٌ مِنَ التَّنْظَرِ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يَنْظُرُ وَبَعَكَرَ فِيمَا يَقْلَعُ بِهِ عَلَى صَاحِبِهِ وَيَقِيلُ هُوَ مِنَ  
النَّظْمِ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تَنْظِيرُ صَاحِبِهِ فِي النَّظَرِ وَلِلْأَلِّ النَّظْمُ يُقَالُ قَدْ جَمَلَ الرَّجُلُ بِانْضَمَّ جَمَالًا  
وَهُوَ جَمِيلٌ وَجَمَالٌ بِالتَّشْدِيدِ لِلْمِثَالَةِ وَأَمْرًا جَمِيئَةً وَجَمَلًا مِنَ الْكِسَافَةِ وَأَشَدُّ

\* فَهِيَ جَمَلَةٌ كَبْدَرٌ نَالِجٌ \* بَدَتْ لِحَالِقُ جَمِيئًا بِالْجَالِ \*

وَالْأَبْهَةُ لِلْأَلِّ وَالْحَافَةُ خِلَافَ الْعَامَةِ وَالْهَوَاةُ يَسْكُونُ الزَّاءُ الرَّجُلُ يَهْوَرُ بِهِ وَالْهَوَاةُ دَالٌ صَرِيحٌ أَيْ يَحْتَرُ

استهواه بالناس والهوى السخريّة يقال هوى به واستهوى ومثله الصعكة والصعكة فالساكن للمفعول  
والصعكة للفاعل وقوله فإن الإصراب أجدى من تفاريق العصا أجدى أنفع هو أقصّل من الجندا  
وهو العطيّة وأصل الجندا المطر العلم وهو مثل يضرب لمن يكثر الانتفع به لأن العصا كلما كسرت  
حصل منها منافع وأصله أن غنيّة الكلابيّة كان لها ولد شاطر كان يلعب الصبيان فيشجونه فتأخذ  
أرض الشحاج حتى استغنت من ذلك فقالت

\* أخلف بالروّ يوما والصفا \* أنك أجدى من تفاريق العصا \*

سئل أعرابي عن قولهم أجدى من تفاريق العصا فقال إن العصا تُقطع سواجير للأسارى والكلاب فرّ  
تُقطع السواجير أوتاداً فرّ تقطع الأوتاد أسيطة فإن جعلوا رأس الشطاط كالغلكة صار مهاراً للبختي فإن  
فرب المهار صار منه توادٍ وهي عشببات تُشدّ على خيل الناقة إذا ضرت فإن كانت العصا قناه فُكّل  
١. شقّة منها جلاعق وهو قوس البندي وإن فُرقت الشقّة صارت سهاماً وإذا فُرقت السهام صارت حفاة  
وللهاء جمع حفرّ وهو السهم الصغير فإن فُرقت الحفاة صارت مغارل فإن فُرقت المغارل شُعَب بها  
المشعب ألداحه المصدوعة فكيف تشظّت أكتى إلى ثقع فُضرب في الانفاج بها المثلث وفي قوله أجدى  
من تفاريق العصا نظّر وذلك أن أقصّل من كذا لا يُستعمل إلّا ما يستعمل منه ما أفضله والتعجب لا  
يكون ما هو على أربعة أحرف وليّيد أن يقال أنفع من تفاريق العصا ويجوز أن يُحمل على رأي من يقول  
٢. ما أفضاه للدرهم وأوله للخير وقوله وآثاراً لحسنه ههنا لخصاً الآثار ما بهي من رسم الشيء وسُنن  
رسول الله صلّهم آثاراً وواحد الآثار أثر وأثر بفتح الهمزة والثاء وكسر الهمزة وسكون الثاء والمراد به  
منافع الإعراب والعديد والعَدَد واحد يقال حدثت الشيء إذا أَحْصَيْتَهُ يقال هو عديد لخصا والترايب  
مبالغة في الكثرة قال ومن لم يتق الله في تنزيله فاجترأ على تعاطي تأويله وهو غير مُعَرَّب التنزيل  
مصدر قول بُنَوَّل تنزّيلاً مثل كَلِم يكلم تكليما والمراد به ههنا المفعول معنى مُنزَّله والمصدر يُستعمل معنى  
٣. المفعول كثيراً نحو ضرب الأمير أي مضرّبه وخلف الله أي مخلوقه واجترأ أقدم وهو اتّعد من الجرأة  
وتأويله تفسير ما بُرِّل إليه وهو غير مُعَرَّب أي ليس بذي معرفة بالإعراب يقال رجل مُعَرَّب أي ذو  
حِطّ منه وقوله ركب تمّيباً وخبط خبط عشواء هو مثل يضرب لمن يُصيب مرة ويُخطئ أخرى  
والمراد يركب تمّيباً أي ناقة عمية ولخبط الضرب يقال خبط البعير يبدّيه الأرض خبطاً إذا صوّبها  
ومنه قبل خبط عشواء وفي النافذ إلى في بصرها ضعف فهي تخبط إذا مشّت لا تستوق شيئاً قال



الحليل العشاء في النافذة التي لا تبصر ما أمامها فهي تحيط ببيتها كل شيء وقد يكون ذلك من حيثها فهي ترفع طرفها ولا تعتمد مطلع بيتها قال وكل ما هو تفوق واقتراء وهما وكلام الله منه بُراء والتفوق الباطل وهو مصدر تَفَقَّرَ تَفَقُّراً وهو بناء للدخول في أمر ليس منه كقولهم تَفَقَّسَ وتَفَرَّزَ إذا التمس إلى قيس وإلزام وليس منهم ، والاقتراء الاختلاص ائتمار من الغيرة والفتنى وهو الكذب ، والبراء المنطوق الفاسد يقال منه أقرَّ الرجل في منطقته ويحل البراء الكثير قال ذو الرمة

\* لها بشرٌ مثلُ الخبيرِ ومنطوقٌ \* رَحِيمٌ للواشي لا حُرٌّ ولا نَزْرٌ

والبراء بمعنى البرية يقال بُرَأَ بُرْءاً وبُرْءاً مثل طَوَّلَ وطَوِيلاً قال وهو المِرْقاة المنصوبة إلى حكم البهتان الخليل على تكذيب نكح القرآن المِرْقاة الذرجة والبهتان الكشف عن الشيء والبيان القضاة المراء به حينما علم الكلام المنعرج بحول النلس والطباق وحجها ، والخليل المظهر قال أَكَلْتُهُ على الأمر إذا أَرَبْتَهُ إِيَّاهُ والمراء أنه ١. وصلة إلى فهم معنى كتاب الله عز وجل ومعرفته فوائده وقوله الكافي بإبراز تحاسينه الكافل الكافي من كَفَلَ اليَتيم إذا كاه ومنه قوله تع وكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا أَي مَالَهَا وَكَاهَا الْيَتِيمَةَ وهو هنا بمعنى التكفل ولذلك هذا بالهاء والإبراز مصدر أَرَبَرَهُ يَبْرِزُهُ إذا أَظْهَرَهُ وَالْحَاسِنُ الْمَكْرُوهُ هو جدُّ المسايى الواحدُ حَسَنٌ جاء على غير بناء واحد كالكذا كبير كان قيس واحد تحسن وقوله المؤمل بإثارة معادينه المؤمل أى المعتد من الوكيل يقال وكنت هكذا أولئكة والفاعل مؤمل والمفعول مؤمل والإثارة الإظهار من أقرت لأحدثت إذا ١٥ نفلت من غيرك والمراد أن الخصم طريق إلى ظهور ما في القرآن من حسن وتديع والمعادين جمع معدين بكسر الدال ومعدين كل شيء مَرَكُوزٌ والمراد أنه المعتد في بيان أصوله وقوله فاصداً منه كالسناد لطريق الخير كجلا تسلك الصاد المفروض والمنافع يقال صد عن الشيء صدوداً أى أقرض وانسأ فاعل من صدعت الشيء صدداً إذا منعت النفوذ فيه والطريق جمع طريق والقيم جد البشر وانسلوك النفوذ والمعنى أن المنافع من تعلم الحوكسان طريق الخير ووجوه البر أن يتخذ فيها وقوله وانمريد ٢. موارد أن تعاف وتترك المريد فاعل من الإرادة وفي المشيئة والموارث الطريق قال الشاعر

\* أمير المؤمنين على صراط \* إذا أفرج الموارث مستقيم

أى المنافع منه والمعرض عنه كالمنازع من طريق الخير والمريد بطريقه أن تعاف أى تترك وتتركه وقوله ولقد تدبى ما بالمسلمين من الأرب إلى معرفة كلام العرب ندبى كمال يقال ندبته إلى الحرب أو غيره إذا دعوته إليه والأرب والأربة والمأربة الحاجة وقص المسلمون بذلك دون غيرهم لأمرتين أحدهما أن

الغالب على المسلمين التكنُّم بلسان العرب والحقوا<sup>١</sup> يتوصل به الى كلام العرب والأمر الثالث أنه وسيله الى معرفة الكتاب العزيز والسنة اللذين بهما عماد الاسلام ، وقوله وما في من الشفقة والندب على أشياء من حفة الأدب الشفقة بمعنى الخدر يقال أشفقت عليه اذا خشيته عليه وأشفقت منه اذا خدرته والمصدر الإشفاق والشفقة الاسم ، والندب التعطف يقال حذب عليه وتحذبت اذا تعطف ، والأشعيح الأحراب والأعوان ، ولقدمة القدم واحذم حافد على حد كثر وكثرة ، وقوله لأشاه كتاب في الإعراب خبيط بكافة الأبواب الإتهاء الاختراع يقال أنشأ خطبة ورسالة وقصيدة اذا اخترع لذلك ، وقوله بكافة الأبواب شأل من وجهين أحدهما أن كافة لا تستعمل إلا حاداً وهاهنا قد غلطها بالهاء على أنه قد ورد منه شيء في الكلام عن جماعة من المتأخرين كالغاري الخطيب والبرقي وقد عيب عليهما ذلك والذين استعملوا مجزاً الى القياس والاستعمال ما ذكرناه ، والوجه الثاني أنه استعمل في غير الأصل والكافة الخاصة من الناس لقوله قال مرقب توتيتاً يبلغ بهم الأمد الميعد بالرب السعي وبلا مجالهم بأفون السقي الأمد الغاية والسبحال جمع سبيل وهو التلويح للجيل السجل الذلوال الملاء وقوله لأشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب المفصل في منه الإعراب مقسوماً أربعة أقسام القسم الأول في الأسماء القسم الثاني في الأفعال القسم الثالث في الحروف القسم الرابع في المشتركة قلت إنما قسمته هذه القسمة ليسهل على الطالب حفظها وعلى الناظر فيه وجدها ما يرويه ويحرم ذلك تجرئ الأبواب

١٥ في غيره ، قوله وصنفت كل من هذه الأقسام تصنيفاً معناه ميزت كل صنف منها على حدة والصنف النوع من كل شيء ، وصنفت كل صنف منها تفصيلاً أي جعلته فصلاً ، وقوله حتى رجع كل شيء في نصابه نصاب كل شيء أضله واستقر في موضعه ومرصو لنجد موضعهم كأنه موضع زكوى الرواح ، ولم أذكر فيما جمعت فيه من الفوائد المتكاثرة أذكر أقتل من الذكر فأبذل من الدال دالا غير مخمجة وأتقن فيها التاء وذلك من قبل أن الدال حرف مجهول والتاء حرف مهموس فذكرهما تجاوزاً مع ما بينهما من التناقض وإبدال الدال دالا لأنها توافظها في الجهر وتوافق التاء في الخفية تقريباً لأحدهما من الآخر ، والمعنى أتى في أبي شيء ما عندي من الفوائد إلا أودعته آباء ، ونظم من الفوائد المتناثرة نظم أي جمعت من قولهم نظمتم الحزر والزلو في خبيط والبط النظر ، والفوائد جمع قريظة وهو الكبار من الدر ، والمتناثرة المنبذة والبراد أتى جمعت فيه من المسائل الفاخرة ما كان متفرقا في غيره وعبرت عنه بأحسن عبارة ، وقوله مسح الإيجاز غير المخبيل الإيجاز

الإعلال يقال كَلَمَ وَجَرَّ وَوَجِرَّ وَوَجَزَّ وَوَجَزَّ إِذَا قَلَّ مَعَ مِمَّ الْمَعْنَى مَا أَحْسَنَ قَوْلَ ابْنِ الرُّومِيِّ يَصِفُ  
أَمْرًا نَظِيمًا لِلْجَدِيدِ شِعْرًا

- \* وَحَدِيثُهَا السَّخَرُ لِلْكَذْلِ لَوَائِقَ \* لَا يَجْنِي قَبْلَ الْمُسْلِمِ الْمُخْتَرِ \*
- \* إِنْ كَانَ لَا يَلِدُ وَإِنْ فِي أَوْجَزَتْ \* وَذَلِكَ أَنَّهَا لَا تُوْجِرُ \*
- \* شَرُّهُ الْفُلُوبُ وَفَتْنُهُ مَا مِثْلُهَا \* لِلْمُطْمِئِنِّ وَهَقْلُهُ لِلْمُسْتَوْفِرِ \*

الْمُخِلُّ الْمُهْمِلُ يُقَالُ أَخْلَى بِكَذَا إِذَا أَفْلَسَ وَتَرَكَ كَلِمَةً مَأْخُوضًا مِنَ الْكَلِمِ وَهُوَ الْفَرْجَلُ بَيْنَ انْشِبَتَيْنِ ،  
وَالْتَلَخِيصُ غَيْبُ الْمَيْلِ مُنَاقَضَةُ التَّلَخِيصِ الشَّرْحُ وَالتَّيْيِيْنُ يُقَالُ تَقَصَّصْتُ لَهُ الْمَعْنَى إِذَا شَرَحْتَهُ وَتَيَّيْنْتَهُ  
لَهُ ، وَالْمَلَكُ السَّامِيُّ يُقَالُ مَلِكْتُ الشَّيْءَ أَمَلُهُ إِذَا سَمَّيْتَهُ وَالْمَعْنَى أَقْبَلْتُ أَوْجَزْتُ الْعِبَارَةَ مِنْ غَيْرِ تَرْكِ سِي  
مِنَ الْغَوَائِدِ وَتَيَّيْنْتُهُ بِشَرْحِي مِنْ غَيْرِ إِمْلَالٍ بِطُولِ الْعِبَارَةِ ، وَالْمُنَاقَضَةُ الْمُفَاعَلَةُ مِنَ الْتَلَخِيصِ وَخِوْافُهَا  
الْقَشْ ، وَقَوْلُهُ لَمُعْتَبِسِيهِ أَيْ لَمُسْتَعْمِدِيهِ يُقَالُ أَقْبَسْتُ الرَّجُلَ عَلِمًا وَقَبَسْتُهُ نَارًا وَاقْتَبَسْتُ مِنْهُ عِلْمًا  
وَنَارًا قَالَ الْكُتُبِيُّ أَقْبَسْتُ الرَّجُلَ عَلِمًا وَنَارًا سَوَاءٌ وَقَبَسْتُهُ فِيهِمَا ، وَقَوْلُهُ أَرْجُو أَيْ أَمَلْتُ نَعْمَلُ رَحُونَهُ  
أَرْجُو رَحُونًا وَإِرْتَجَيْتُهُ أَرْجَيْتُهُ أَرْجَاهُ وَتَرَجَيْتُهُ أَتَرَجَاهُ تَرَجِيًّا ، وَقَوْلُهُ أَنْ اجْتَنَيْتُ مِنْهُ أَيْ  
اِسْتَحْبَبْتُ وَكَذَلِكَ يُسْتَطَابُ يُقَالُ جَانِبْتُ الثَّمَرَةَ وَاجْتَنَيْتُهَا اِسْتَطَعْتُهَا وَنَمَرْتُ جَنْبِي حِينَ يَنْقُصُ ، وَالثَّمَرَةُ  
وَاحِدُ الثَّمَارِ وَالثَّمَرُ جَنْسٌ وَنَمَرْتُ كُلَّ شَيْءٍ مَا يَنْقُصُهُ وَالْمَصْدَرُ كَمَا يَنْقُصُ وَالْمَصْدَرُ اِسْمُهُ اِسْتَحْبَبْتُ  
وَالْمُسْتَحْبَابُ الْمَفْعُولُ وَالْقِتَاءُ الْكَلَامُ الْجَلِيلُ وَالْمُسْتَطَابُ الْخَبِيرُ ، وَقَوْلُهُ وَالَّذِي عَزَّ سَلَفُهُ وَهُوَ الْمَعْنِيَّةُ عَلَى  
كُلِّ خَبِيرٍ وَالتَّائِيْدُ وَالتَّيْلُ بِالْوَجْهِ فِيهِ وَالتَّسَدُّدُ فَلَمَّا لَمَّا أَصَابَ كُلًّا إِلَى خَبِيرٍ اِسْمُهُ الْجَنْسُ ١٩  
مَعْنَى الْكَلْبِ الْإِحْاطَةُ وَالْجُودُ فَصَارَ كَمَا لَوْ ادْخَلَ عَلَيْهِ الْآلَفَ وَالْأَمَرَ كَقَوْلِهِ وَلِأَنَّ الْمَعْنِيَّةَ عَلَى الْخَبَرِ  
وَالْتَّائِيْدُ فَيَسْتَفْرُقُ الْجَمْعُ لَعَرَفَ ذَلِكَ ،

## في معنى الكلمة والكلام

### فصل ١

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ الْكَلِمَةُ فِي اللَّفْظَةِ الدَّالَّةِ عَلَى مَعْنَى مُقَرَّرٍ بِالْوَضْعِ وَفِي حَنْسٍ تَحْتَهُ ثَلَاثَةُ أَمْوَاعِ الْأَسْمِ  
وَالْفِعْلِ وَالْخُرُوفِ وَالْكَلَامُ هُوَ الْمَرْبُوبُ مِنْ كَلِمَتَيْنِ أُسْنَدَتْ إِجْدَاعًا إِلَى الْأُخْرَى وَذَلِكَ ٢ نَدَى إِلَّا فِي  
أَسْمَيْنِ فَلَوْلِكَ زَيْدٌ وَبَشَرٌ صَاحِبُكَ أَوْ فِي فِعْلٍ وَاسْمٍ مَحْوُولُكَ قَرَّبَ زَيْدٌ وَإِنْ تَلَقَّى دَخَرَ وَنَسَمَى  
الْخَمَلَةَ ،

قال الشارح وقوله الله مؤلف الدين أبو البقاء يعيىش بن علي بن يعيىش الحقوق اعلم أنهم اذا أرادوا الدلالة على حقيقة تنويه وتبيينه من غيره تمييزاً لذاتها حدثوا تحت يحصل لهم الغرض المطلوب وقد حدث صاحب الكتاب الكلمة بما ذكر وهذه طريقة الخديون أن يؤتى بالجنس الغريب ثم يقرن به جميع الفصول والجنس يدل على جوهر الخديون دلالة عامة والغريب منه أن دل على حقيقة الخديون لأنه يتضمن ما فوقه ٥ من الدائيات العامة والفصل يدل على جوهر الخديون دلالة خاصة فاللفظة جنس للكلمة ولذلك أتت تستعمل الممثل والمستعمل فلهم ما يمكن ابتلائه من الحروف ولم يخصصه الواضع بأزاء معنى مخصوص وكون وحرفها وهذا ما كان مثله لا يسمى واحد منها كلمة لأنه ليس شيئاً من وضع الواضع ويسمى لفظاً لأنه جماعة حروف ملفوظ بها هكذا قال سيبويه فكل كلمة لفظاً وليس كل لفظ كلمة ولو قال حيض اللفظ حرص أو صوت لصح ذلك ولكن اللفظة أقرب لأنه يتضمنها والأشياء الدالة خمسة ١. الخط والعقد والإشارة والنسبة واللفظ وحده باللفظة لأنها جوهر الكلمة دون غيرها كما ذكرنا أنه دال ٥ وقوله الدالة على معنى فصل فصله من الممثل الذي لا يدل على معنى وقوله مقرر فصل ثان فصله من الموصف نحو الرجل والغلام وحرفها ما هو معروف بالالف واللام فإنه يدل على معنيين التعريف والمعرف وهو من جهة النطق لفظاً واحداً وكلمتان إذا كان مركباً من الالف واللام الدالة على التعريف وفي كلمة لأنها حروف معنى والمعروف كلمة أخرى واعتبار ذلك أن يدل مجموع اللفظ على معنى ولا يدل جزؤه على شيء من معناه ولا على غيره من حيث هو جزء له وذلك نحو قولك زيد فهذا اللفظ يدل على المسمى ولو أفردت حرفاً من هذا اللفظ أو حرفين نحو الزاء مثلاً لم يدل على معنى البتة بخلاف ما تقدم من المركب من نحو الغلام فإنه لو أفردت اللام لكانت على التعريف إذ كانت أداة له كالنكاف في ترتيب والباء في يوتيد ومن ذلك ضرباً وصرفوا وحرفها فإن كل واحد من ذلك لفظاً وفي الحكم كلمتان الفعل كلمة والألف والواو كلمة لأنها تفيد المستند اليه فلو سميت بصرفاً وصرفوا كان كلمة واحدة ٢. لأنه لو أفردت الالف والواو لم تدل على جزء من المسمى كما كانت قبل التسمية وقوله بالوضع فصل ثالث احتراز به من أمور منها ما قد يدل بالظن ولذلك أن من الالفاظ ما قد تكون دالة على معنى بالطبع لا بالوضع وذلك كقول النائم أخ فإنه يفهم منه استغراقه في النوم وكذلك قوله عند السعال أخ فإنه يفهم منه أداء الصدر فهذه اللفاظ لأنها مركبة من حروف ملفوظ بها ولا يقال لها كلم لأن دلالتها لا تكن بالوضع والاصطلاح الأمر الناق الالفاظ عما قد يغلط فيه العامة وتصحف وذلك أن اللفظة

إذا تحققت ولهم منها مُصَحَّفَةٌ معنًى ما فلا تسمى كلمةً صناعيةً لأن دلالتها على ذلك المعنى لم تكن بالتواضع، ومنها أن يحتجوا بذلك من التسمية بالجند نحو يَرْقُ نَحْوُهُ وَيَبْطُ شَرًّا فَإِنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ جُمِلَتْ حَقِيقَةً وَهَذَا التَّسْمِيَةُ بِهَا كَيْفَ مُفْرَدَةٌ لَا يَدُلُّ جُزْءُ اللَّفْظِ مِنْهَا عَلَى جُزْءٍ مِنَ الْمَعْنَى لَكَانَتْ مُفْرَدَةٌ بِالرَّصْعِ لَعَرَفَهُ، وَفِي الْكَلِمَةِ لَعْنَانِ كَلِمَةً مَوْزُونَةً قَبْلَةً وَثَلَاثَةً فِي لَعْنَةٍ أَهْلُ الْحِجَارِ وَكَلِمَةً مَوْزُونَةً كَسْرَةً وَسِدْرَةً وَفِي لَعْنَةٍ هِيَ قِيَمٌ وَتَجْمَعُ الْكَلِمَةُ عَلَى الْكَلِمَاتِ وَهُوَ بِنَاءٌ ثَلَاثَةٌ لَكِنَّهُ جَمْعٌ عَلَى مِنْهَاجِ التَّثْنِيَةِ وَالتَّكْثِيرِ كَيْفَ وَهَذَا النَّوعُ مِنَ الْجَمْعِ جَنْسٌ عِنْدَنَا وَلَيْسَ بِتَكْسِيرٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ نَحْوُ ذَلِكَ، قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ فِي جَنْسٍ نَحْتَهُ ثَلَاثَةٌ أُنْوَعُ الْأَسْمَ وَالْفِعْلَ وَالْحَرْفَ قَالَ الشَّارِحُ الْجَنْسُ عِنْدَ الصَّوْغِيَّاتِ وَالْفُقَهَاءِ هُوَ اللَّفْظُ الْعَلَمُ وَكُلُّ لَفْظٍ عَمَّ شَيْئَيْنِ فَصَلَحَتْهُ فَهُوَ جَنْسٌ لِيَا نَحْتَهُ سَوَاءٌ اخْتَلَفَ نَوْعُهُ أَوْ لَمْ يَخْتَلَفْ وَعِنْدَ آخَرِينَ لَا يَكُونُ جَنْسًا حَتَّى يَخْتَلِفَ بِالنَّوْعِ نَحْوُ الْخَيْلِ وَالْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ وَالطَّائِرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَاتَّعَمَّرَ جَنْسٌ ١٠ وَمَا نَحْتَهُ نَوْعٌ وَهَذَا يَكُونُ جَنْسًا لِأَنْوَاعٍ وَنَحْوِ الْجَنْسِ كَالْخَيْلِ فَإِنَّهُ نَوْعٌ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْجَسْمِ وَجَنْسٌ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ وَإِنْ قَدْ فُهِمَ مَعْنَى الْجَنْسِ فَالْكَلِمَةُ إِذَا جَنْسٌ وَالْأَسْمُ وَالْفِعْلُ وَالْحَرْفُ أُنْوَعُ وَبِذَلِكَ يَصْدُقُ إِطْلَاقُ اسْمِ الْكَلِمَةِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ فَتَقْلُبُ الْأَسْمُ كَلِمَةً وَالْفِعْلُ طَبْعَةً وَالْحَرْفُ كَلِمَةً كَمَا يَصْدُقُ اسْمُ الْخَيْلِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ وَالطَّائِرِ لَعَرَفَهُ، قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَالْكَلَامُ هُوَ الْمُرَكَّبُ مِنْ كَلِمَتَيْنِ أَسْنَدَتْ أَحَدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى قَالَ الشَّارِحُ أَعْلَمُ أَنَّ الْكَلَامَ عِنْدَ ١٥ الصَّوْغِيَّاتِ عِبَارَةٌ عَنْ كُلِّ لَفْظٍ مُسْتَقِلٍّ بِنَفْسِهِ مُفِيدٍ لِمَعْنَاهُ وَيُسَمَّى لِأَنَّ نَحْوَ زَيْدٍ أَخُوكَ وَكَانَ بَكْرٌ وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ صَاحِبِ الْكِتَابِ الْمُرَكَّبُ مِنْ كَلِمَتَيْنِ أَسْنَدَتْ أَحَدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى فَالْمُرَكَّبُ بِالْمُرَكَّبِ اللَّفْظُ الْمُرَكَّبُ فَخِلَفَ الْمَوْصُوفِ لظَهَرِ مَعْنَاهُ وَقِيلَ مِنْ كَلِمَتَيْنِ فَصَلَّ احْتِزَّ بِهِ عَنْ مَا يَأْتِيهِ مِنَ الْخُرُوفِ نَحْوِ الْأَسْمَاءِ الْمَفْرَدَةِ نَحْوَ زَيْدٍ وَحَمِيدٍ وَقِيلَ أَسْنَدَتْ أَحَدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى فَصَلَّ لَاحِ احْتِزَّ بِهِ عَنْ مِثْلِ مُفِيدٍ كَرِبَ وَحَضَرَمَوْتُ وَذَلِكَ أَنَّ الْمُرَكَّبَ عَلَى صَوْنَيْنِ تَرْكِيبُ إِفْرَادٍ وَتَرْكِيبُ إِسْنَادٍ فَتَرْكِيبُ الْإِفْرَادِ أَنْ تَأْتِيَ بِكَلِمَتَيْنِ فَتَرْكِيبُهُمَا وَتَجْعَلُهُمَا كَلِمَةً وَاحِدَةً يَأْزَاءُ حَقِيقَةً وَاحِدَةً بَعْدَ أَنْ كُنَّا يَأْزَاءَ حَقِيقَتَيْنِ وَهُوَ مِنْ قَبِيلِ النِّقْلِ وَيَكُونُ فِي الْأَعْلَامِ نَحْوَ مَعْدَى كَرِبَ وَحَضَرَمَوْتُ وَقَالِبَعْلًا وَلَا تَقْبِيدَ عِندَ الْكَلِمِ بَعْدَ التَّرْكِيبِ حَتَّى يُخْبِرَ عَنْهَا بِكَلِمَةٍ أُخْرَى نَحْوَ مَعْدَى كَرِبَ مُفِيدٌ وَحَضَرَمَوْتُ طَبِيعَةٌ وَهُوَ اسْمٌ بَلَدٌ بِالْيَمَنِ، وَتَرْكِيبُ الْإِسْنَادِ أَنْ تَرْكَبَ كَلِمَةً مَعَ كَلِمَةٍ تُنْسَبُ أَحَدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى فَعَرَفَكَ بِعَوَالِ أَسْنَدَتْ أَحَدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ مُطْلَقَ التَّرْكِيبِ بَلْ تَرْكِيبُ الْكَلِمَةِ مَعَ الْكَلِمَةِ إِذَا كَانَ

لاحداهما تعلّق بالآخرى على السبيل الذى به يحس موقع الخبر وقام الفائدة ، وإنما صير بالاسناد  
 ودر يعتبر بلفظ الخبر وذلك من قيل أن الاسناد أهم من الخبر لأن الاسناد يشمل الخبر وغيره من الأمر  
 والنهى والاستفهام فكل خبر مستند وليس كل مستند خبرا وإن كان مرجع الجميع الى الخبر من  
 جهة المعنى ألا ترى أن معنى قولنا قم أكذب فيأمنك وكذلك الاستفهام والنهى فافهم ، قال صاحب  
 المكتاب وهذا لا يتعلّق إلا فى استثنى أو فى فعل واسم ويسمى لليلة قال الشارح قوله وهذا إشارة الى  
 التركيب الذى ينعقد به الكلام ويحصل منه الفائدة فإن ذلك لا يحصل إلا من استثنى محو زيد أخوك  
 والله الهتأ لأن الاسم كما يكون محبوا عنه فقد يكون خيرا أو من فعل واسم محو قام زيد وانطلق بكر  
 فيكون الفعل خيرا والاسم المحب عنه ولا يتعلّق ذلك من فعلين لأن الفعل نفسه خبر ولا يفيد حتى  
 تُسند الى تحتية عنه ولا يتعلّق من فعل وحرف ولا حرف واسم لأن الحرف جاء لمعنى فى الاسم والفعل  
 فهو كالجزء منهما وجوه الشيء لا ينعقد مع غيره كلاما ولا يفيد الحرف مع الاسم إلا فى مؤنن واحد  
 وهو التبداء خاصة وذلك ليهابة الحرف فيه من الفعل ولذلك ساعدت فيه الإمالة ، وأعلم أنهم قد  
 اختلفوا فى الكلام فذهب قوم الى أنه مصدر وفعله كُلمر جاء محذوف الواو ومثله سلم سلمنا وأعطى  
 عطاه قالوا والذى يدل على أنه مصدر أنك تقيله فتقول عجب من كلامك زيدا فيأمنك إياه فى زيد  
 دليل على أنه مصدر ان لو كان اسما لم يجر إسماله وقد أميل قال الشاعر \* وعقد عطائك المائة يثاقا \*  
 ١٥ فلتبطل العطاة فى المائة وقال الآخر

\* ألا قل إلى ربنا سبيل وساصية \* تكلمنى فيها من الذخر خالها \*

\* فليقضى نفسى من تباريح ما بها \* فإن كلاميها شفاء لىما يسى \*

وذهب الاكثرون الى أنه اسم للمصدر وذلك أن فعله الجارى عليه لا يتخلو من أن يكون كُلمر مضاعف  
 العين مثل سلم أو تكلم فكل فعل يأتى مصدره على التفعيل وتكلم مثل تفعل يأتى مصدره على التفعّل  
 ٢٠ فثبت أن الكلام اسم المصدر والمصدر الحقيقي التكليم والتسليم قال الله تعالى وكلم الله موسى تكليما  
 وقال صلوا علىه وسلموا تسليما والكلام والسلام اسم للمصدر ولا يتنعت أن يفيد اسم الشيء ما يفيد  
 مسماه قال الله تعالى ويحبسون من ذنوب الله ما لا يهلك لهم رزقا من السموات والأرض شيئا ، وقد يطلب  
 الكلام بأواه المعنى القائم بالنفس قال الشاعر

\* إن الكلام ليعى القود وإنما \* جعل اللسان من القود ذكيبا \*

فلذا كان اسمُ المعنى كان عبارةً عما يُتكلم به من المعنى وإذا كان مصدراً كان عبارةً عن فعلٍ جارحةٍ اللسان وهو قَصَصَ المعنى المتكلم به وإذا كان اسماً للمصدر كان عبارةً عن التكليم الذي هو عبارة عن فعلٍ جارحةٍ اللسان، ومما يُسأل عنه هنا الفرق بين الكلام والفعل والكلم والجواب أن الكلام عبارة عن الجمل المغيدة وهو جنس لها فكل واحد من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق إطلاقه عليها ٥ كما أن الكلمة جنس للمفردات فيصبح أن يقال كل زيد قائم كلام ولا يقال كل كلام زيد قائم وكذلك مع الجمل الفعلية وأما الكلم فجماعةً لكلمةً كلبنة وليبي وقفتا وتفي فهو يقع على ما كان جنساً مغيداً كان أو غير مغيد فإذا قلت قام زيد أو زيد قائم فهو كلامٌ تحصلي الفائدة منه ولا يقال له قائم لأنه ليس بجميع إذ كان من جريته وأقل الجمع ثلاثة ولو قلت إن زيدا قائم وما زيد قائم كان كلاماً من جهة إدادته وتسمى كلياً لأنه جمع، وأما القول فهو أعم منهما لأنه عبارة عن جميع ما ينطق به اللسان ثم كان ١٠ أو ناقصاً والكلام والكلم أخص منه، والذي قضى بذلك الاشتقاق مع السماع ألا ترى أن اشتقاق الكلام من الكلم وهو المخرج لكلمه لشدة تكثيره وتوقيفه في النفس لا يخرج لأنه إن كان حسناً أقر سروراً في النفس وإن كان قبيحاً أقر حزنًا مع أنه في غالب الأمر ينزع إلى الشر ويدعو إليه كل انشراح وتخرج اللسان كخروج اليد \* وقال الآخر

\* قوارض تأتيه ويحتقرولها \* وقد سئل الفطرُ الاله فيقضم \*

١٥ وشبه المغيد لا تكثير له في النفس، وأما القول فهو من معنى الإسراع والقلّة ولذلك قيل لحد ما مدل به السان وأسرع إليه تاماً كان أو ناقصاً قولاً ٥

## القسم الأول في الأسماء

### فصل ٢

قال صاحب الكتاب الاسم ما دلّ على معنى دلالة مجردة عن الاقتران وله خصائص منها جواز الإسناد إليه ودخول حرف التعريف والجر والتبني والإضافة.

قال الشارح قد أكثر الناس في حدّ الاسم قلنا سببه في أنّه لم يحدّه بحدّ ينغصّل به من غيره بل ذكر منه مثلاً اكتفى به من الحدّ فقال الاسم رجل وفرس وكأنه لما حدّ الفعل والجرّ تبيّن هذه الأسماء.

ومحا أبو العباس قريبا من ذلك فقال قلنا الأسماء ما كان واقعا على معاني نحو رجل وفرس وزيد. وقد حدّه أبو بكر محمد بن السرق فقال الاسم ما دلّ على معنى مفرد كقوله قصد الانفصال من الفعل إذ

١. كان الفعل يدلّ على شهيئين الحدّث والزمان. فإن قيل اليوم والليلة قد دلّت على أزمنة في الفرق بينهما وبين الفعل قيل اليوم مفرد الزمان ولم يوضع مع ذلك لمعنى آخر والفعل ليس زمانا فليقطعه.

فان قيل فأنّ وكيف ومن أسماء دلّت على شهيئين الأسميّة والاستفهام وهذا تادج في الحدّ فالجواب أن هذا إنما يكون كسرا للحدّ إن لو كان الاسم على بابه من الاستعمال قلنا وقد نلّ من بابه واستعمل مكان غيره على طريق النباهة فلا وذلك أنّ من يدلّ على معنى الأسميّة بمجردها واستفهامه الاستفهام

١٥. إنما عوس خارج من تقدير هو الاستفهام معها فكأنك إذا قلت من عندك أصالة آمنّ عندك فهما في الحقيقة كلمتان الهمزة إذ كانت حرف معنى ومن الدلالة على المسماة لكأنه لما كانت من لا تستعمل إلا مع الاستفهام استغنى عن هو الاستفهام لألومها أيها وصارت من ثابتة عنها ولذلك ثبتت بدلائله.

على الأسميّة دلالة لعظيمة ودلالاتها على الاستفهام من خارج ولو وجد اسم مغرب نحو زيد وعمرو وهو يدلّ على ما دلّ عليه من غير نباهة لكان لاحدا في الحدّ وقد حدّه السيرافي بحدّ آخر فقال الاسم

٢. كل كلمة دلّت على معنى في نفسها من غير اقتران بزمان محصل فقوله كلمة جنس للاسم بشتريه فيه الأضراب الثلاث الاسم والفعل والحرف وقوله تدلّ على معنى في نفسها فصل احتراز به من الحرف لأن الحرف يدلّ على معنى في غيره وقوله من غير اقتران بزمان محصل فصل ما يجمع بها المصادر إلى الأسماء ومنع الأفعال أن تدخل في حدّ الأسماء لأن الأحداث تدلّ على أزمنة مبهمّة إذ لا يكون حدّث إلا في زمان ودلالة الفعل على زمان معلوم أما ماضٍ وأما غير ماضٍ وقد اعترضوا على هذا الحدّ



مَصْرُبُ الشَّيْءِ وَخَفُوقُ النِّجْمِ وَجَعُوا أَنَّ مَصْرُبَ الشَّيْءِ يَدُلُّ عَلَى الصَّرَابِ وَزَمَنِهِ وَنَحْنُكَ وَقَدْ مَعْلُومٌ وَكَذَلِكَ  
 خَفُوقُ النِّجْمِ وَقَدْ أَجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ الْمَصْرِبَ وَضَعُ الزَّمَانِ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ الصَّرَابُ دُونَ الصَّرَابِ فَغَوَيْنَا  
 مَصْرِبَ الشَّيْءِ كَقَوْلِنَا مَشَى وَصَيِّفٌ وَقَوْلُهُمْ أَنَّ مَصْرِبَ الشَّيْءِ وَانْقَصَى مَصْرِبُ الشَّيْءِ كَقَوْلِهِمْ أَنِّي وَكُنْتُ  
 وَهَبَ وَكُنْتُ وَالصَّرَابُ إِنَّمَا لَهُمْ مِنْ كَوْنِهِ مُشْتَقٌّ مِنْ لَفْظِهِ وَالْمَحْدُودُ يَرَاهُ فِيهَا الْاَوْضَاعُ لَا مَا يُغَيَّرُ مِنْ  
 هـ ضَرْبِ الْاِشْتِمَاعِ أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا عَوْنٌ لَوَازِمُهُ أَلَا تَرَى أَنَّ صَارًا يُفْهَمُ مِنْهُ الصَّرَبُ لِأَنَّهُ مِنْ لَفْظِهِ وَالْمَعْلُومُ  
 لِأَنَّهُ يَلْتَصِقُ بِهِ وَهُوَ يَوْضَعُ نَوَاحِدٍ مِنْهُمَا بِسَلْ وَضَعُ لِلْفَاعِلِ لَا غَيْرُهُ وَأَمَّا قَوْلُ صَاحِبِ انْكُتَابِ فِي حَدِّهِ  
 مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ دَلَالَةً مُجَرَّدَةً عَنْ الْاِقْتِرَانِ فَقَوْلُهُ مَا دَلَّ تَرْجُمَةً عَنْ الضَّعِيفَةِ أَنِّي يَشْتَرِكُ فِيهِ  
 الْقَبُولُ الثَّلَاثُ بِحُكْمِ كَلِمَةٍ وَلَوْ صَرَّحَ بِهِ لَكَانَ أَكْثَرُ عَلَى الضَّعِيفَةِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى التَّحْدِيدِ إِذَا مَا عَمَّرَ بِشَمَلٍ ثُمَّ  
 دَالٌّ مِنْ لَفْظٍ وَغَيْرِهِ وَالْكَلِمَةُ نَفْذٌ وَالْأَسْمَاءُ تَحْدِيدٌ مِنْ قَبِيلِ الْاِنْغِطَافِ لَكِنَّهُ وَضَعُ الْعَدَمِ مَوْضِعَ الْحَقِّ هـ  
 ١٠ وَقَوْلُهُ فِي نَفْسِهِ فَصْلٌ اِجْتَرَزَ بِهِ عَنْ الْخَرْفِ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ هـ وَهُوَ دَلَالَةُ مُجَرَّدَةٍ عَنْ  
 الْاِقْتِرَانِ فَصْلٌ بَلَى اِجْتَرَزَ بِهِ عَنْ الْفِعْلِ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى مَعْتَرِ بْنِ زَيْمَانَ وَحَصْلُ هَذَا اِجْتِزَ  
 رَاجِعٌ إِلَى الْأَوَّلِ وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى مُفْرَدٍ وَتَوَدَّ عَلَى هَذَا لِحَدِّ الْمَصْدَرِ وَسَوَّرَ اِلْتِحَادَاتٍ تَلَقَّبَ تَدَلَّى عَلَى  
 مَعْنَى وَزَمَانٍ وَذَلِكَ أَنَّ أَكْثَرَ الصَّوْبَيْنِ يَصِيبُ إِلَى ذَلِكَ الزَّمَانِ لِحَصْلِ لَازِمٍ مِنَ الْمَصْدَرِ مَبِينٌ وَرَبَّمَا أَوْرَدُوا  
 نَفْصًا مَقْدَمَ الْحَاجِّ وَخَفُوقُ النِّجْمِ وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّعَرُّضِ لِنُظَرِهِ مُحْصَلٌ لِأَنَّهُ يُرِيدُ بِهَذَا الدَّلَالَةَ  
 ١٥ الْمَعْطِيَّةَ وَالْمَصْدَرُ لَا تَدَلُّ عَلَى الزَّمَانِ مِنْ جِهَةِ اِلْتِفَافِهَا وَإِنَّمَا الزَّمَانُ مِنْ لَوَازِمِهَا وَجَرِيرَاتِهَا وَعَدَّةُ اِلْتِدَالِهَا  
 لَا اِجْتِزَازٌ بِهِ فَلَا يَلْزَمُ اِجْتِزَازُهَا أَلَا تَرَى أَنَّ جَمِيعَ الْاَفْعَالِ لَا يَدَّ مِنْ وَقْعِهَا فِي مَدَرٍ وَلَا يَدَّ أَنَّ  
 الْفِعْلَ دَالٌّ عَلَى الْمَكَانِ كَمَا يَهَالُ أَنَّهُ دَالٌّ عَلَى الزَّمَانِ هـ وَأَمَّا خَفُوقُ النِّجْمِ فَتَرَادُفٌ وَهِيَ خُصُوصُ النِّجْمِ  
 فَالزَّمَانُ مُسْتَعَدٌّ مِنْ اِنْجِزَازِ اِلْتِدَالِهَا لَا مِنْ اِلْتِفَاقِ نَفْسِهِ عَلَى آدِ اِقْوَالِ اِلْتِمِصَابِ وَالتَّعَدُّمِ زَمَنِ الصَّرَابِ  
 وَالْعَدُومِ وَأَمَّا يُبَيِّنُ بِإِصْلَاحِهِ إِلَى الْحَاجِّ وَاشْتِغَالِ وَذَلِكَ اِنْجِزَازٌ مِنْهُ مَعْلُومٌ مَا نَعْرِفُ لَا مَعْبُورٌ مِنْ اِلْتِفَاقِهَا أَلَا تَرَى  
 ٢٠ أَتَى لَوْ أَهْلَيْنِ مِنَ الْاَحْدَاثِ فَهَلَّتْ أَتَيْتُ مَقْدَمًا لَمْ يُعَيَّرْ مِنْ ذَلِكَ رَمَضَانَ فَهَلَّتْ أَنْ حَدِّ اِلْتِمِصَابِ  
 مُجَرَّدَةٍ عَنْ الْاِقْتِرَانِ اِنْجِزَازًا وَأَمَّا اِشْتِمَاعُ الْأَسْمَاءِ فَهَذَا اِخْتِلَافُ الْعِلْمَاءِ فِيهِ فَدَخَلَ اِنْجِزَازُ اِنْجِزَازٍ إِذَا تَدَّ  
 مُشْتَقٌّ مِنَ السُّمُوِّ وَدَخَلَ اِنْجِزَازُ اِنْجِزَازٍ إِلَى أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ السُّمُوِّ وَبِئْسَ الْعِلْمَاءُ وَالْعَوَالِي عَلَى اِلْتِمِصَابِ اِنْجِزَازٍ  
 لَمَّا كَانَ عَلَامَةً عَلَى اِسْمِهِ يَعْطَى وَيَدُلُّ عَلَى مَا حَصَلَ مِنَ الْمَعْنَى فَهَذَا يَنْبَغِي عَلَى اِلْتِمِصَابِ اِنْجِزَازٍ وَنُوسِمِ عَلَى  
 الْأَمْوَالِ هـ وَهَبَ اِنْجِزَازٍ إِلَى أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ السُّمُوِّ وَهُوَ اِنْجِزَازٌ مِنَ اِسْمِهِ اِلَى نَحْوِ اِلْتِمِصَابِ اِنْجِزَازٍ اِنْجِزَازٍ

جعل الاسم تنويها للدلالة على المعنى لأن المعنى يحتمل الاسم وذهب الكوفيون الى أنه مشتق من  
 السمة الى في العلامة وكلاهما حسن من جهة المعنى ألا أن اللفظ يشهد مع البصريين ألا ترى أنك  
 تقول اسميت إذا دعوت باسمه أو جعلت له اسما والأصل اسموت فقلبو الواو اليه لوقوعها رابعة على حد  
 أنعميت وأغويت ولو كان من السمة لقليل أسمته لأن لام السموات تكون اخرا وفي السمة واو تكون  
 أولا ومن ذلك قولهم في تصغيره سمى وأصله سمى فقلبو الواو اليه وأنشبت على حد سيد وميت ولو  
 كان من الوسم لقليل فيه وسيم فتفتح الواو الأولى مضمومة فإن شئت أقرتها وإن شئت قررتها على حد  
 وكنت وأنت وفي عدم ذلك وأنه لم يقل دليل على ما قلناه ومن ذلك قولهم في تكسيره أسماه وأصله  
 أسما وفتح الواو طرفا وقبها الف زائدة فقلبت حمزة بعد أن قلبت ألفا ولو كان من الوسم لقليل  
 فيه أسسم فلما لم يقل ذلك دل على صحة مذهب البصريين وأنه من السموات أى القلب فليس  
 ١. ذلك بالسهل فلا بصر اليه وحده مندوحا وفي الاسم لغات اسم بكسر الهمزة واسم بضم الهمزة وسم  
 بكسر السين من غير حمزة وقالوا سمر بضم السين كالشاعر \* باسم الذي في كل سورة سمه \*  
 وقال الآخر

\* وحاشا أعجبنا مقدمة \* بذى أبا التمح ورضاب سمه \*

يرى بضم السين وكسرها وقد ذكر فيه لغا خامسة قالوا سمى بزنة هذى وهلى وأنشدوا \* والله  
 ١٥ أسماك سميا مباركا \* ولا حجة في ذلك لاحتمال أن يكون على لغة من قال سم ونصبه لأنه مفعول ثان فإن  
 قصت هذه اللغة من جهة اخرى فجازها أنه تم الاسم ولم يختلف منه شيئا كما تهر الآخر في غدا  
 فعال \* إن مع اليوم أخاه غدوا \* قال صاحب الكتاب وله خصائص منها جواز الإنسان اليه ودخول  
 حروف التعريف عليه والجر والتنوين والاضافة كالشراح ختم الله بالصالحات أعماله لخصائص جميع  
 خصيصه وفي نائيت لخصيص معنى الخاص ثم جعلت اسما للشيء الذى يختص بالشيء وبلازمة فيكون  
 ٢٠ دليلا عليه وأما على وجوده كدلالة الحد ألا أن دلالة العلامة دلالة خاصة ودلالة الحد دلالة عامة  
 وذلك أنك إذا قلت الرجل دلت ألف واللام على خصوص كونه هذه الكلمة اسما والحد مدل على  
 ضروب الاسماء كلها ولقد يشترط فيه الاطران والانعكاس نحو قولك كل ما دل على معنى مفرد فهو اسم  
 وما لم يدل على ذلك فليس باسم والعلامة يشترط فيها الاطران دون الانعكاس نحو قولك كل ما دخل  
 عليه الألف واللام فهو اسم فهذا مقرر في كل ما تدخله هذه الأدلة ولا ينكس فيقال كل ما لم

تدخله الألف واللام فليس باسم لأن المصبرات أسماء ولا تدخلها الألف واللام وكذلك غالب الأعلام والبهيمات وكثير من الأسماء نحو أَمِينٌ وَكَهْفٌ وَنَ لا تدخل الألف واللام شيئا من ذلك وفي مع ذلك أسماء ومن خواص الاسم جواز الإسناد إليه فلا إسناد وصف دال على أن المستند إليه اسم إذا كان ذلك محتكما به لأن الفعل والظرف لا يكون منهما إسناد وذلك لأن الفعل خبر وإذا اسندت الخبر إلى د مثله لم تُعد المضاف شيئا إذ الفائدة إما تحصل بإسناد الخبر إلى مخبر عنه معروف محوكم زيدا وتعد بكر والفعل نكرة لأنه موضوع للخبر وحقيقته للخبر أن يكون نكرة لأنه الجزء المستفاد ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطب فائدة لأن حد الكلام أن يتبدى بالاسم الذي يعرفه المضاف كـ تعرفه أنت ثم أتى بالخبر الذي لا يعلمه ليستفيده ولا يصح أن يستند إلى ظرف استعاضة شيء لأن الظرف لا معنى له في نفسه فلم يُعد الإسناد إليه ولا إسناده إلى غيره فلهذا اختص الاسند إليه بالاسم ١. وحده ومن خواص الاسم دخول حرف التعريف وإما كل حرف التعريف ولم يغل الألف وإنما على هذا المحامين لوجهين أحدهما أن الظرف عند سبويه اللام وحدها وإنه هو دخلت توصلنا إلى انفساك بالساكين وعند الفليل أن التعريف بالألف واللام جميعا وإما حرف واحد مرتب من حرفين نحو ضل ونزل فكل حرف التعريف يشتمل المذهبين والوجه الثاني أنه أحترمه من اللغة انشأته لأن نعتيم إبدال لام التعريف فيما يحوقوله عليه السلام ليس من أمير أمصبل في أمسقر فغير بحرف انتعريف ١٥ ليهتم اللغة الطائفة وغيرها وإما كل التعريف محتصا بالاسم لأن الاسم يحدث عنه وتحدث عنه لا يكون إلا معرفة والفعل خبر ولا ذكرنا أن حقيقته للخبر أن يكون نكرة ولا يصح أيضا تعريف الحرف لأنه لما كان معناه في الاسم والفعل صار كجزء منها وجزء الشيء لا يوصف بخصيه معرفة ولا نحدد فلهذا كانت أداة التعريف محتصة بالاسم فلما ما رواه أبو زيد من قول الشاعر

«ولستخرج البرئوع من دلفله» ومن نظيره ذو النشيرة انتهتقع.

د فشأن في العباس والاسنجال والذي نجيده على ذلك أنه قد رأى الألف واللام معنى أنذى في تصعب فاستعملها في الفعل على ذلك المعنى ومن خواص الاسم الخبر وذلك أنه لا يجرى في الفعل ولا الحرف أما الحروف فلأنها مبنية لا تدخلها الجر ولا شيء من أنواع الأعراب ولا يبعد منها ثلاثة مع غيرت دحتم على محلها بأعراب ذلك الموضع وأما الفعل فإنه ما هو أقرب وضو المصارع أنه أنه لا يحدد الخبر ويستوضح هلته امتنع منه في موضعه من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى ومن خواص الاسم اثنين وانرا

بالتنوين ههنا تنوين التمكين نحو رجل وفرس وزيد وعمر ولا يكون ذلك إلا في الاسماء فهومن نحواصها  
لأنه دخل اللغز بين ما ينصرف وما لا ينصرف من الاسماء فلذلك كان تخصيصها بها ولم يُرد مُطلق  
التنوين ألا ترى أن من جملة التنوين تنوين التثنية ولا يمتنع الأفعال منه نحو قوله \* وَقَوْلِي إِنْ  
أَمْسَيْتُ لَقَدْ أَصَابْتُ \* ونحو قوله \* دَائِمْتُ أَرَوِي وَالذُّيُونُ تَقْصُرُ \* فبيّن بذلك أنه ليس المراد مُطلق  
التنوين، ومن خواص الاسم الإضافة والمراد بالاضافة هنا أن يكون الاسم مصافاً لا معصافاً اليه وذلك  
محتص بالاسماء ان الغرض من الاضافة الحقيقية التعريف ولا معنى لتعريف الافعال ولا للخرق فلما المضاف  
اليه فقد يكون فعلاً نحو قوله تع هكذا يَتَمَنَّعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ وَقِيلَ الشَّاهِرُ \* على حين ما كتب  
الغريب على الصبا \* فلذلك لم يكن من خواص الاسم فهذه الاشياء من غالب خصائص الاسماء فكل  
كلمة دخلها شيء من هذه العلامات فهي اسم ولا ينعكس ذلك

١.

### ومن اصناف الاسم اسم الجنس

#### فصل ٣

قال صاحب الكتاب وهو ما عُلق على شيء وعلى كل ما أَشَبَّهه وينقسم الى اسم جنس واسم معنى وكلاهما  
ينقسم الى اسم غير صفة واسم هو صفة فالاسم غير الصفة نحو رجل وفرس وعلم وجنل والصفة نحو

١٥ رَأَيْتُ وَجَالَسَ وَمَجِئَ وَمُخْتَبِرٌ

قال الشارح اعلم أن اسم الجنس ما كان دالاً على حقيقة موجودة وذوات كثيرة وتحتوي ذلك أن الاسم  
المفرد إذا دل على اشياء كثيرة ودل مع ذلك على الامر الذي وقع به التشابه تلك الاشياء تشابهها تما  
حتى يكون ذلك الاسم اسماً لذلك الامر الذي وقع به التشابه فإن ذلك الاسم يسمى اسم الجنس  
وجو المتواطى كالتحويان الواقع على الانسان والفرس والثور والاسد فالتشابه بين هذه الاشياء وقع  
٢. بالقيوة الموجوده في الجميع وكذلك اذا قلت انسان وقع على كل انسان باعتبار الأتمية وكذلك اذا  
قلت رجل وقع على كل رجل باعتبار الرجلية وفي الذكورية والأتمية وهذا معنى قوله ما عُلق على  
نحوه وعلى كل ما أشبهه فإن ذلك الاسم المفرد على اشياء كثيرة ولم يدل على الامر الذي تشابهت تلك  
الاشياء به فانه يسمى المشترك مثل اسم العين الواقع على العنصر الذي يتصور به وعلى بنوع الماء  
وعلى الذهب وعلى عين التركيد \* واعلم ان الشمول تارة تكون بانوجد نحو الانسان والفرس والثور

والاسد وثارة يكون بالاستعداد والقوة نحو الشمس والقمر فلهما وإن لم يكن لهما في الوجود مشارف  
فهما شاملان بالقوة فإننا لو قدرنا خلف نيران تماثيل الشمس والقمر لأخلق عليها اسم الشمس والقمر  
باعتبار النور قال وينقسم إلى اسم عين واسم معنى قال الشارح العرف باسم العين ما كان شخصاً  
يذكره البصر كرجل وفرس ونحوها من الترتيبات والمعاني عبارة عن المصادر كالعلم والقدره مصدرى علم  
ه وهدر وذلك لما يذكره العقل دون حاسة البصر وكلاهما ينقسم إلى اسم هو صفة وغير صفة فلاسم  
غير الصفة ما كان جنساً غير مأخوذ من فعل نحو رجل وفرس وعلم وجعل والصفة ما كان مأخوذاً من  
الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول كضارب ومضروب وما أشبههما من الصفات الفعلية وأكثر وأصدق  
وما أشبههما من صفات الخلية ونسحق ومغرق ونحوها من صفات النسبة كل هذه صفات تعرفها بالآيب  
جارية على الموصوفين ومثال جريتها قوله هذا رجل ضارب ومضروب وكذلك البقاء فإن قيل اشتدتم  
١. في الصفة أن تكون مأخوذة من فعل فما بالك حكمت على بصرق ومغرق لهما صفات ولهب  
من فعل قيل لما أصفتهما حدثت فيهما معنى الفعل لآتهما صاراً في معنى منسوب أو مغروق والغريق  
بين الصفة وغير الصفة من جهة المعنى وذلك أن الصفة تدل على ذات وصفة نحو أسود مثلاً فبعض  
الكلمة تدل على شئيين أحدهما الذات والآخر السواد إلا أن دلالتها على الذات دلالة تسمية  
ودلالتها على السواد من جهة أنه مشتق من لفظة فهو من خارج وغير الصفة لا تدل إلا على معنى  
١٥ واحد وهو ذات المسمى ولما قسم الأعيان والمعاني إلى صفات وغير صفات مثلاً بالمرتبة فوجدت  
من أسماء الأعيان غير الصفات وعلم وجعل من أسماء المعاني وراى وجالس من صفات الأعيان لا ترى  
أنها مخروجة من صفات على أسماء الأعيان نحو قولك رجل راكب وغلام جالس ومغموم ومضروب من صفات  
المعاني ألا ترى أن قولك هذا معنى مغموم وحديث مضروب غير باد للعيان وأما أن البعض يجب له  
توصف الأعيان فغيره

## ومن اصناف الاسم العلم

### فصل ٤

قال صاحب الكتاب وهو ما علو على معنى بعينه غير متناول ما أشبهه ولا يخلو من أن يكون اسم ترتب  
وجعير أو كنية كلى عجز وأم كلثوم أو لقباً كبصة وثقة

قال الشارح اعلم ان العلم هو الاسم الخاص الذي لا يختص منه ورتب على المسمى لتخليصه من الجنس بالاسم فيفترق بينه وبين مسميات كثيرة بذلك الاسم ولا يتناول عائلة في الحقيقة والصورة لانه تسمية شيء باسم ليس له في الأصل ان يسمى به على وجه التشبيه وذلك انه لم يوضع اوزاء حقيقة شاملة ولا لمعنى في الاسم ولذلك قال أصحابنا ان الاعلام لا تفيد معنى الا ترى انها تقع على الشيء ٥ ومخالفة كونا واحداً نحو زيد فانه يقع على الأسود كما يقع على الأبيض وعلى الصغير كما قد يقع على الطويل ولهمست اسماء الأجناس كذلك لانها مفيدة الا ترى ان رجلاً يفيد مفيدة مخصوصة ولا يقع على المرأة من حيث كل مفيدة وزيد يصلح ان يكون علماً على الرجل والمرأة ولذلك قال المحققون العلم ما يجوز تبديله وتغييره ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة فانه يجوز ان تتقل اسم وكذلك وعبدك من خاليد الى جعفر ومن بكر الى محمد ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة وليس كذلك اسم الجنس فانك لو سميت الرجل فرساً او الفرس جملًا كان ذلك تغييراً للغة وانما أتى بالاعلام للاختصار وترك التطويل بتعداد الصفات الا ترى انه لو العلم لاحتجبت اذا أردت الإخبار عن واحد من الرجال بعينه ان تعبد صفاته حتى يعرفه المخاطب فلهي الاعلام عن ذلك اجمع والعلم مأخوذ من علم الأمير او علم القرب لانه علامة عليه يعرف به وهو ينقسم الى ثلاثة أقسام اسم نحو زيد وعمر وكثيره كأي عمرو وأم كأي ولعب كأي ولغة والكنية لا تكن علماً في الأصل وانما كانت ما تهم ان يدعوا الانسان باسمه ١٥ واذا ولد له ولد نهي باسم ولده توكيراً له وتغخيماً لشانه فيقال له أبو فلان وأم فلان ولذلك استعملوا ان يسمي الانسان نفسه وقد يكون الوليد يقولون ابو فلان على سبيل التغافل بالسلامة ولؤلؤ سبي الايلان يقال منه كثرت الرجل وكثيبت وهو من الكناية وفي التورية والكنية من الاعلام وفي جارية محروى الاسماء المتصافه نحو عبد الله وعبد الواحد والذي يدل على انها علم قول الشاعر

\* ما رلت أفترج أبواً وألفها \* حق اتبعت أبا عمرو بن قمار\*

٢٠ يحذف التثنية من أي عمرو لانه لو لم يكن علماً لما حذف منزلة حذفه من جعفر بن قمار وانما القلب فهو التثنية كقولهم فانه وثقة لغين فعنه لعب وثقة ولعب والفتحة كالفحيفة تتخذ من القوس شبه بها الكبير يقال شيخ كالفقة وقيل للشجر المائيه وهذه الاقسام الثلاثة كلها ترجع الى معنى واحد وهو العلم ولذلك لا يجوز تغييرها وتبديلها نظراً

قال صاحب الكتاب وينقسم الى مفرد وركب ومنقول ومفرد والمفرد نحو زيد وعمرو والنوكب إما

جُمْلَةً مَحْوُورَةً بِقَ تَحْوَرُّ وَأَتَبَّكَ شَرًّا وَذَرَى حَبًّا وَشَابَ قَرَاهَا وَيَزِيدُ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ

\* نَبَيْتُ أَخْوَالِي بِي يَزِيدُ \* ظَلَمْنَا عَلَيْنَا لَهُمْ قَدِيدٌ \*

وَأَمَّا غَيْرُ جُمْلَةٍ اسْمَانِ جُعِلَا اسْمَا وَاحِدًا مَحْوُورَةً بِغَيْرِ وَتَعْلَبُكَ وَتَمْرُؤُهُ وَنَقَطُورُهُ أَوْ مَضَافٍ وَمَضَافٍ إِلَيْهِ كَعَبْدٍ مُتَلَبِّ وَامْرَأٍ الْقَيْسِ وَالْكُنَى \*

هـ قَالَ الشَّارِحُ الْأَسْمَرُ الْعَلَمُ يَكُونُ مَفْرُودًا أَوْ مَرْكَبًا فَلَمَّا فَدَّ الْأَصْلُ لَثَنَ التَّرْكِييبُ بَعْدَ الْإِفْرَادِ وَذَلِكَ مَحْوُورُهُ وَبِمَرُورِ الْمُرَادِ بِالْإِفْرَادِ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى حَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ قَبْلَ النُّقْلِ وَبَعْدَهُ وَالْمَرْكَبُ مِنَ الْأَعْلَامِ هُوَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى حَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ بَعْدَ النُّقْلِ وَقَبْلَ النُّقْلِ كَانَ يَدُلُّ عَلَى أَكْثَرٍ مِنْ ذَلِكَ \* وَالْمَرْكَبُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْرَافٍ جُمْلَةً وَهُوَ كُلُّ كَلَامٍ عَمِلَ بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ مَحْوُورِي حَبًّا مِنْ قَوْلِهِ

\* إِنْ لَهَا مَرْكَبًا ارْزُقْ \* كَذَلِكَ جَبَّهَتْ ذَرَى حَبًّا \*

١. وَمِثْلُهُ أَتَبَّكَ شَرًّا سَمِيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَتَبَّكَ حَيَّةً فَسَمِيَ بِذَلِكَ وَفِي جُمْلَةٍ مِنْ فِعْلٍ وَطَاصِلٍ وَمَفْعُولٍ \* وَمِنْ الْجُمْلِ الْمُسَمَّى بِهَا شَابَ قَرَاهَا قَالَ الشَّاعِرُ

\* كَذَبْتُمْ وَيَبَيْتُ اللَّهُ لَا تَذْكُوهَا \* بِي شَابَ قَرَاهَا تَصُرُّ وَتَحْلُبُ \*

وَمِنْهُ بَرَقَ تَحْوَرُّ وَهُوَ اسْمُ رَجُلٍ وَهُوَ فِعْلٌ وَطَاصِلٌ وَمِثْلُهُ يَزِيدُ فِي قَوْلِهِ

\* نَبَيْتُ أَخْوَالِي بِي يَزِيدُ \* ظَلَمْنَا عَلَيْنَا لَهُمْ قَدِيدٌ \*

٢. وَهُوَ فِعْلٌ سَمِيَ بِهِ وَفِيهِ صَمِيرٌ فَطْعِلٌ وَلِذَلِكَ حَكَاهُ مَرْفُوعًا وَلَوْ كَانَتْ التَّسْمِيَةُ بِالْفِعْلِ وَاحِدَةً لَكَانَ مِنْ فِطِيلٍ مَا لَا يَصْرَفُ مَحْوُورًا وَتَعْلَبُكَ وَتَشْكُرُ \* وَالْفَدِيدُ الصَّوْتُ يُقَالُ فَدَّ الرَّحْلُ يَفِدُّ فَدِيدًا إِذَا صَوَّتَ وَرَحَلٌ قَدَادٌ شَدِيدُ الصَّوْتِ \* وَبِي يَزِيدُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ أَخْوَالِ \* وَلِهَذَا فَدِيدٌ جُمْلَةٌ مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ فِي

مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّلَاثِ \* وَلِهَذَا يَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ عَلَيْنَا يَتَعَلَّقُ بِكُلِّهِمْ وَلَا يَمْنَعُ تَعْدِيهِ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ مَعْنًى كَمَا قَالُوا كُلُّ يَوْمٍ لَكَ قَوْبٌ \* وَلَا يَجْعَلُ فِيهِ فَدِيدٌ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ كَالْتَهْيِيفِ وَالْتَهْرُفِ فَلَا يَنْتَعِمُ

عَلَيْهِ مَا كَانَ مِنْ تَمَامٍ \* وَظَلَمْنَا مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ أَوْ مَفْعُولٍ لَهُ \* وَالْعَامِلُ فِيهِ فَعَصَلٌ مَحْذُوفٌ دَلَّ عَلَيْهِ لَهُمْ قَدِيدٌ وَالتَّهْدِيرُ كَمَلُوا عَلَيْنَا أَوْ شَدَّوا عَلَيْنَا كُتْلَمَاءَ \* وَجُوزُ أَنْ نَكُونُ نَلَمْنَا نَصْبًا عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ نَالَتْ أَوْ ذَرَى ظَلَمَ وَيَكُونُ لَهُمْ قَدِيدٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ كَالْتَعْسِيرِ لَعَوْلَهُ ظَلَمَاءَ \* وَفِي نُسْخَةِ الْمُعْتَمَلِ يَزِيدُ بِالْيَاءِ وَصَوَائِدُ يَزِيدُ بِالْيَاءِ الْمُعْجَبَةِ بِثَنَتَيْنِ مِنْ فَوْقِهَا وَهُوَ تَزِيدُ بْنُ حُلُولَانَ أَبُو فَيْبِلَةَ مَعْرُوفَةٌ أَنَّهُ تَنَسَّبَ إِلَى بَرْدِ التَّزْيِيدِيَّةِ قَالَ عَلَقَمَةُ

\* رَدَّ الْقِيَانُ جِبَالَ لَحْيٍ فَاحْتَمَلُوا \* فكلهم بالتوحيديت معكم \*

وإما سَمَوْا بِالْجَمَلِ لِيُشَبِّهُوا حَالَهُ الْمُسَمَّى بِهَا بِحَالٍ مِنْ بَوَصَفٍ بِالْجَمَلَةِ وَهَذَا يَقْتَضِي لِحَاكِيَةً لِأَنَّهُ يَجْرِي  
بِجَرَى الْمَثَلِ لِحَاكُوا الْكَلَامَ كَمَا كَانَ فِي آيِلِ حَالٍ ١. الثَّانِي مِنَ الْمُرَكَّبَاتِ اسْمَانِ رُكِبَ أَحَدُهُمَا مَعَ الْآخَرِ  
حَتَّى صَارَا كَالِاسْمِ الْوَاحِدِ كَحَضَرَمَوْتٍ وَجَلَبُوتَ وَمَعْدِيكَرَبَ وَشَبَّهَ بِمَا فِيهِ تَاءُ التَّائِيثِ وَلِذَلِكَ لَا  
يَنْصَرَفُ مِنْ هَذَا النُّوعِ سَبَبِيَّةً وَنَفْطِيَّةً وَمَرْبُوبَةً إِلَّا أَلَدَ مَرْكَبٌ مِنْ اسْمٍ وَصِيَّتْ أَصَابِجِي فَاحْطَ مِنْ  
دَرَجَةِ إِسْمَاعِيلَ وَإِبْرَاهِيمَ فَبُنِيَ عَلَى الْكُسْرِ لِذَلِكَ ٢. الثَّالِثُ مِنَ الْمُرَكَّبَاتِ الْمُصَافِ وَهُوَ ضَرْبَانِ اسْمٌ غَيْرُ  
كُنْيَةٍ كَحَوْذَى النُّونِ وَعَبْدُ اللَّهِ وَإِمْرِي الْقَيْسِ وَكُنْيَةٌ كَحَوْزَى زَيْدٍ وَأَبَى جَعْفَرٍ وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ  
عَلَيْهِ قَبْلَ ٣.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَالْمَنْقُولُ عَلَى سِتَّةِ أَلْوَانٍ مَنْقُولٌ عَنْ اسْمٍ عَيْنَ كَثُورٍ وَأَسَدٌ وَمَنْقُولٌ عَنْ اسْمٍ مَعْنَى  
١. كَقَضِيلٍ وَإِبِلَسٍ وَمَنْقُولٌ عَنْ صِفَةٍ كَحَالِيٍّ وَالْقَالَةُ وَمَنْقُولٌ عَنْ فِعْلٍ إِمَّا ماضٍ كَكَشَرٍ وَكَغَسَبٍ وَإِمَّا مُضارع  
كَتَغْلِبُ وَبَشْكُرَ وَإِمَّا أَمْرٍ كَأُصِمْتَ فِي قَوْلِ الرَّايِ  
\* أَسْلَى سَلَوِيَّةً بَاتَتْ وَاتَتْ بِهَا \* بَوَحْشٍ إِنْصَبَتْ فِي أَصْلَابِهَا أَوْنَ.

وَأَشْرَفَا فِي قَوْلِ الْهَذَلِيِّ

\* عَلَى أَكْرَبَ بِالْبَيَاتِ لِحْيَا \* مِثْلُ إِذَا التَّمَامُ وَإِلَّا الْعِصَى \*

١. وَمَنْقُولٌ عَنْ صَوْتٍ كَبَبَةٍ وَهُوَ نَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ تَوَكُّلٍ وَمَنْقُولٌ عَنْ مَرْكَبٍ وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ ٢.  
قَالَ الشَّارِحُ اعْلَمْ أَنَّ الْأَعْلَامَ عَلَى صَرِيحَيْنِ مَنْقُولٍ وَمَرْكَبٌ وَالْغَالِبُ عَلَيْهَا النُّفْلُ وَمَعْنَى النُّفْلِ أَنْ يَكُونَ  
الْاسْمُ يَأْزَعُ حَقِيقَةً شَامِلَةً فَتَنْفِلُهُ إِلَى حَقِيقَةٍ أُخْرَى خَاصَّةٍ وَبِئْسَ لَهَا أَنْ يَتَسَمَّى بِهَا فِي الْأَصْلِ ٣. وَهُوَ  
عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ مَنْقُولٌ عَنْ اسْمٍ وَمَنْقُولٌ عَنْ فِعْلٍ وَمَنْقُولٌ عَنْ صَوْتٍ ٤. قَالُوا الْأَوَّلُ وَهُوَ النُّفْلُ عَنِ الْأَسْمَاءِ  
فَضَرْبَانِ قَرِينٌ وَمَعْنَى فَالْعَيْنُ يَكُونُ اسْمًا وَصِفَةً فَالْمَنْقُولُ عَنِ الْاسْمِ غَيْرُ الصِّفَةِ كَحَوْزَجِلٍ سَمَى بِأَسَدٍ أَوْ  
٢. تَوَزَّرَ أَوْ تَخَجَّرَ فِي الْأَصْلِ اسْمَاءُ الْأَجْنَاسِ لِأَنَّهَا يَأْزَعُ حَقِيقَةً شَامِلَةً وَإِنَّمَا نَفَلَتْهَا إِلَى الْعِلْمِيَّةِ فَصَارَتْ لِلذَّكَاءِ  
تَدَلُّ عَلَى مَخْصُوصٍ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ تَدَلُّ عَلَى شَائِعٍ ٥. وَالْمَنْقُولُ عَنِ الصِّفَةِ كَحَوْزَالِكٍ وَطَائِفَةُ هَؤُلَاءِ الْأَسْمَانِ  
وَصُفَانِ فِي الْأَصْلِ لِأَنَّهَا اسْمَاءُ فَاعِلِينَ تَفْعُلُ هَذَا رَجُلٌ مَالِكٌ فَهُوَ طَعْلٌ مِنْ الْمَالِكِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى مَالِكٌ يَوْمَ  
الْقِيَامَةِ وَقَالَ تَعَالَى قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكًا الْمَالِكِيَّةَ ٦. وَطَائِفَةُ طَائِلَةٍ مِنْ فَطَمَتِ الْأُمَّ وَلَذَافِهَا فَمَيَّ طَائِلَةٌ وَكَذَلِكَ  
حَامِرٌ وَتَائِلَةٌ حَامِرٌ طَعْلٌ مِنْ حَمَمَتِ الْأُمِّ إِذَا أَحْكَمْتَهُ أَوْ مِنْ لَحْتَمٍ وَهُوَ الْقَضَاءُ وَتَائِلَةٌ طَائِلَةٌ مِنْ لُذَّةِ تَوَلَّى



وَيُؤْتِيهِ أَيْ أَهْطِيئُهُ ههذه في الأصل أوصافٌ لآلِها أسماءُ طلعين فرّ نقلت فصارت أعلاما كما صار أَسَدٌ  
وَيُؤَرِّ كذا، وما نُقِلَ عن الصفة وفيه اللامُ المُعْرِفَةُ فَلِها تَقَرُّبُهُ بعد النقل نحو الخاتِر والعباس،  
وما نُقِلَ منها مجرداً من الالف واللام فر يجوز دخولها عليه بعد النقل نحو سَعِيدٍ وَمُتَرَمِّمٍ وَحَاتِرٍ وثالثة  
وما فيه الالف واللام بعد النقل فإشعارٌ فيه بتثنية معنى الصفة ولذلك يجري عليه أحكامُ الصفة كما  
ه قال الأعشى \* أَتَلَى وَهَيْدٍ لِلْجَوْشِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ \* فاجمعده جمعُ الصفة كما جمعه قبل النقل على حدِّ أَتَلَى  
وَتَجَرَّ، قال الخليل كأنهم جعلوه الشيء بعينه يريد أنهم فُحُوا أَتصافه بمعنى ذلك الاسم، وأما ما نُقِلَ من  
الأسماء وهو معنى نحو فَضْلٍ وإِبِسٍ وزَيْدٍ وجرو ههذه كلها معاني لآلِها مصادرُ في الأصل ففُتِلَ مصدرُ  
فُتِلَ يَفُتِلُ فَضْلاً وإِبِسَ مصدرُ آبَسَ يُوْبِسُ آبِساً وأبسا إذا أَهْطَاهُ وَزَيْدٌ مصدرُ زَانَ يَزِيدُ زَيْدًا ويزادُ  
فأما قوله

١. \* وَأَنْتُمْ مَعْشَرُ زَيْدٍ عَلَى مَاتِهِ \* فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ طَرًّا فَكَيْدُونِي \*

فإنه مصدرٌ وصف به على حدِّ قولك رَجُلٌ عَذْبٌ وَمَا غَوْرٌ، وأما الثلث وهو ما نُقِلَ عن الفعل فلان نُقِلَ  
من ثلاثة أفعالٍ الماضية والمضارع والأمرى فللماضى نحو شَمَرُ اسْمٍ رَجُلٍ وهو منقولٌ من شَمَرَ إِزَارَهُ إذا رصده  
وشمّر في الأمر إذا خُفَّ ومنه نالَتِ شَيْئاً أي سُرِعَتْ ومثله خَضَمَ بن عمرو بن عجم قال الشاعر  
\* لَوْلَا إِلَهُ مَا سَكَنَّا خَضَمًا \* وَلَا كَلِيلًا لِلشَّاعِي قَيْبًا \*

١٥ أَيْ بِلَادٍ خَضَمَ يَعْنِي بِلَادَ بَنِي عِجْمٍ \* وَنِ الْمَسْمُونِ لِلشَّاعِي تَعَسَّبَ وَهُوَ مِنَ الْكُحْبَلَةِ وَهُوَ الْعَدُوُّ السَّرِيعُ  
وَهُوَ زَائِيٌّ وَمِثْلُهُ تَرَجَّمَ مِنْ قَوْلِهِمْ تَرَجَّمَ عَنِ الشَّيْءِ، وَأَمَّا ذُنُوبُ قَبِيلَةٍ أَيْ الْأَسُودِ فَإِنَّ سَبَبِيَّةَ لِي يَدْرُهُ فِي  
أَهْلِهَا الْأَسْمَاءُ وَذَكَرَ الْأَخْفَشُ أَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي الْمَعَارِفِ وَالْمَعَارِفُ غَيْرُ مَعْنِيٍّ عَلَيْهَا فِي الْأَهْلِ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ  
يُسَمَّى الرَّجُلُ مَا لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْكَلَامِ وَذَكَرَ الْأَخْفَشُ أَنَّهُ اسْمُ ذَوْبَةٍ تُشَبِّهُ ابْنَ هَرَسٍ وَأَنشد  
\* جَاؤْا بِجَبْشٍ لَوْ دَيْسَ مَعْرُسُهُ \* مَا كَانَ إِلَّا كَمُعْرِسِ الذُّبُلِ \*

٢. فعلى ذلك محتملٌ بديلةً لِي الْأَسُودِ أَنْ تَكُونَ مِنْ عِذَا فَتَكُونُ كَأَسَدٍ وَتَجَرَّ، وَالْآخِرُ أَنْ تَكُونَ مِنْ  
الفعل مِثْلُ شَمَرٍ وَخَضَمَ مِنْ قَوْلِكَ ذَاكَ يَذَلُّ وَهُوَ مَسْنَى فِيهِ بَقَى وَشَاشَ كَأَنَّهُ فَعِلَ ذُنُوبٌ فِي عِذَا اشْتَبَهَ  
كَمَا يُقَالُ سِيرَ فِيهِ وَهَدَى فِيهِ فَرَّ سَمَى بِهِ مَفْرَدًا، وَأَمَّا الْمَضَارِعُ فَكُحْبَلَتْ وَتَغَلَّبَ وَزَيْدٌ وَهُوَ كَثِيرٌ  
وَأَمَّا الْأَمْرُ فَكُحْبَلِيهِمْ فِي الْفَلَاةِ أَضْمَتْ وَأَضْمَنَ طَل الشَّاعِرِ

\* أَشْلَى سَلْبِيَّةً بَاتَتْ وَابَتْ بِهَا \* بَوَحَشٍ أَضْمِتْ فِي أَصْلَابِهَا أَوْدُ \*

قوله أشلى أى دعا يقال أشلى الكلب إذا دعا وأسده إذا أغراه بالصبيد والصمير في أهلى يعود الى الصائد وسلوقيته منسوبة الى سلوق في قرية باليهنس ينسب اليها السيوف والكلاب والصمير في باتس يعود الى سلوقيته والصمير في بات يعود الى الصائد وأصبحت فلاحة بعينها كآفة في الأصل فعل أمر من صممت يصمت إذا سكت كان إنسانا قال لصاحبه أصميت يسمكته ليسمع حسنا أو يكون في فلاحة يسمك المراء فيها صاحبه خوفا فسمي المكان بالفعل غالبا من الصمير ولذلك أمر به ولم يعرفه للتعريف والتقييد والمسموع في مصارع صممت يصمت بالصم والكسر هنا إما أن يكون لغة أو من تغيير الأسماء كما قطعت الهذرة في التسمية وذلك أن هذه الوصل إنما حلقها الدخلى على الأفعال وعلى الأسماء الجارية على تلك الأفعال نحو انطلق الانطلاق وانقدر انقدرا فلما الأسماء الى ليست مجازية على أفعالها كالف الوصل غير داخلها عليها إنما دخلت على أسماء قليلة نحو إني وإنيته وإقنن وإقننن وإمره وإمرته وإسم وإسمت وليس هذا ١٠ منها وإذا نزل الفعل الى الاسم لومته أحكمه الأسماء فقطعت الألف للملكة وربما اتقوا فقالوا أصمته إنيانا بغلبة الأسماء بعد التسمية وجمعهم على ذلك تليث المسمى وهو المفارقة والأصلاب جمع صليب وهو الظفر والأذن الاعوجاج والمراد أنها ذات فمبوط وصعود في موحشة فلما أطرقا في قول الهذلي

\* على أطرقا باليات لفيها \* م إلا الثمام وإلا العصى \*

فإن البهت لأني ثوبت الهذلي من قصيدة أولها

\* عرفت الدمار كزقم الذوى \* يوزرها الكاتب الخبيرى \*

١٥

وهذه القصيدة تروى مطلعة مرفوعة وتروى مقيدة ساكنة وفي من المتغارب فن أطلقها كانت من الصرب الأثر وزنه فعولين عصى هو من قيدها كانت من الصرب الثالث وهو الخفيف وزنه فعل عصى، وأطرق اسم بلد قال الأصمعي سمى بقوله أطرق أى أسكت كأن ثلاثة قال أحدهم لصاحبه أطرق أى أسكتنا ليسمع فسمي المكان اطرقا ووضع على أطرقا نصب على الحال من الدمار وكذلك باليات لفيها ٢٠ نصب على الحال أيضا والمراد عرفت الدمار على أطرقا أى في هذه الحال وقوله إلا الثمام وإلا العصى بروى الثمام بالرفع والنصب فن نصب فلا إشكال فيه لأنه استثناء من موجب ومن رفع فيالابتداء والخبر محذوف والتقدير إلا الثمام وإلا العصى لم تبزل ومن نصب الثمام ورفع العصى لأنه حملة على المعنى وذلك أنه لما قال يلبت إلا الثمام كان معناه بهى الثمام فحذف على هذا المعنى وتوكم اللفظ ومنه قول الآخر

\* وَحَسَّ رَمَانِيَا ابْنُ مَرْوَانَ لَمْ يَدْعُ \* مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسَحَّتًا أَوْ مُجَلَّفًا \*

إِذَا تَرَى أَنَّهُ رَفَعَ أَوْ مُجَلَّفًا عَلَى مَعْنَى بَقِيَ مِنَ الْمَالِ مُسَحَّتًا \* وَحُومَنَهُ قَوْلُهُ

\* غَدَاةً أَحَلَّتْ لَابَنِ أُمِّهِمْ كَعْنَةً \* حَصْنَتَيْنِ صَبِيغَاتِ السَّدَاكَةِ وَالْحَمَرِ \*

وَلِذَلِكَ أَنَّهُ رَفَعَ الْفَصْرَ عَلَى تَوَكُّفٍ رَفَعَ الْعَبِيَّاتُ لِأَنَّهُ إِذَا أَحَلَّتْهَا الطَّعْمَةُ فَقَدْ حَلَّتْ فِي \* وَنَ قَبْدَ الْقَائِمَةِ  
 ١. جَازَ أَنْ يَكُونَ الْعَصَى مَرْفُوعًا كَالطَّلَعَةِ عَلَى مَا ذَكَرْتَهُ وَجَازَ أَنْ يَكُونَ مُنْصَرِفًا بِالْعَطْفِ عَلَى الثَّمَامِ إِلَّا أَنَّهُ  
 . أَسْكَنَ لِلْوَقْفِ وَمَا فِيهِ الْآلِفُ وَالْلامُ يَكُونُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ كَالْمَرْفُوعِ وَالْمَرْجُورِ وَفِي أَطْرَافِ صَمِيرٍ وَهُوَ الْآتِغِ  
 الَّتِي فِي صَمِيرِ التَّنْكِيفِ فَإِنْ قِيلَ فَلَا سَمَى بِهِ وَفِيهِ صَمِيرٌ فَقَدْ يَكُونُ جَمْلَةً فَيَنْبَغِي أَنْ يُدْأَرَ مَعَ الْجَمَلِ  
 الْخَفِيَّةِ فِي الْمَرْكَبَاتِ نَحْوِ أَطْرَافٍ قُرْبًا وَقَلْبَ قُرْبًا فَالْجَوَابُ أَنَّ أَطْرَافًا لَمْ يَجْتَئِهَا جِهَةٌ كَقَوْلِهِ أَمْرًا وَجِهَةً  
 كَوْنَهُ جَمْلَةً فَأُورِدَ هَهُنَا مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ أَمْرٌ وَلَوْ أُورِدَ فِي الْمَرْكَبَاتِ مِنْ حَيْثُ عَوَجُ جَمْلَةٍ لَجَازَ \* وَقَدْ رَوَى  
 ١. بِمَعْنَاهُ فَلَا أَطْرَافَ بِصَوَرِ الرِّاءِ كَأَنَّهُ جَعَلَهُ جَمْعَ طَرِيفٍ وَجَعَلَ عَلَاً فَعَلًا مِنَ الْعُلُوفِ وَفِيهِ صَمِيرٌ كَأَنَّهُ بَلَّ  
 السَّبِيلَ عَلَاً أَطْرَافًا وَعَلَى هَذَا يَكُونُ قَدْ أَتَتْ الطَّرِيفَ لَتَيْنِ قَبِيلًا وَقَعْلًا إِنَّمَا يَجْمَعَانِ عَلَى أَفْعَلٍ إِذَا كَانَ  
 مَوْضِعًا نَحْوِ عَنَابٍ وَأَمْنِيٍّ وَهَاقٍ وَأَقْمَبٍ وَيَكُونُ بِالْيَاءِ لِفَيْهِ صَدَقَ أَطْرَافٍ \* وَقِيلَ أَطْرَافٌ بِانْكَسَرِ جَمْعَ  
 طَرِيفٍ فِي لُغَةٍ فَكَيْفَ تَقُولُ هَذِهِ الْمَقَالَةُ رَوَيْتُ مِنْ قَالَ أَطْرَافًا بِالضَّمِّ وَجَازَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مَعْمُورًا مِنْ  
 أَطْرَافَةٍ كَأَنَّهُ جَمْعَ قَبِيلًا عَلَى أَفْعَلٍ كَصَدِيدٍ وَأَصْدِيهِ ثُمَّ حُلِفَتْ الْآلِفُ الْأُولَى إِلَى اللَّامِ لِمَدِّ فَعَادَتِ الْعِبَ  
 ١. التَّنْكِيفِ إِلَى أَصْلِهَا وَهُوَ الْفَصْرُ وَيَنْبَغِي أَنْ تُكْتَتَبَ الْآلِفُ بِالْيَاءِ عَلَى حَذِّ كَتَبِهَا فِي حُبَارِي وَسُمِّيَتْ وَلَا  
 شَاهِدَ فِيهِ عَلَى هَذَيْنِ الرَّجْهَيْنِ \* وَالثَّلَاثُ الْعَصْرُ قَدْ نُقِلَ الصَّوْتُ إِلَى الْعَلَمِ كَمَا نُقِلَ الْأَسْمَاءُ وَالْفَعْلُ  
 مِنْ ذَلِكَ تَسْمِيَةُ صَبَدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بَيْتَةً فِيهِ صَوْتٌ كَانَتْ أُمُّهُ تُرْفَعُهُ بِهِ وَهُوَ صَوْتٌ وَلِذَلِكَ قَوْلُهُ

\* لَأَتَكَبِّحَنَّ بَيْتَهُ \* جَارِيَةً خِذْبَةً \*

\* مُتَرَمِّمَةً مُخْبِتَةً \* تُجَبُّ أَعْلَى الْكَعْبَةِ \*

٢. فَغَلَبَ عَلَيْهِ فَسُمِّيَ بِهِ \*

فَالْمُصَاحِبُ الْكِتَابَ وَالْمُرْتَجِّلُ عَلَى صَوْتَيْنِ قِيَاسِيٍّ وَشَاكٍ فَالْهَاسِيُّ نَحْوُ غُفْلَانٍ وَجُرَّانٍ وَحَمْدَانٍ وَفَقْعِيٍّ  
 وَحَتَّابٍ وَالْهَائِكُ نَحْوُ حَتَّابٍ وَمَوْقِبٍ وَمَوْكِبٍ وَمَكْرَزَةٍ وَحَيَوَةٍ \*

فَالشَّارِحُ أَعْلَمُ مِنَ الْمُرْتَجِّلِ فِي الْأَعْلَامِ مَا ارْتَجَّلَ لِلتَّسْمِيَةِ بِهِ أَيْ اخْتَرَعَ وَلَمْ يَنْقُلْ أَنَّهُ مِنْ غَيْرِهِ مِنْ  
 فَوَلَهُمُ ارْتَجَلُ الْقَصِيدَةِ وَالْقَطْبَةِ إِذَا أُلِيَ بِهَا عَنْ غَيْرِ فَنَرَةٍ وَسَابِقَةٍ رَوْنَةٍ وَاشْتِغَالَةٍ مِنَ الرَّجُلِ كَأَنَّ السَّاعِرَ

والطبيب أنشأها وهو على رجله في حال الإنشاء وهو على صريتين كما ذكر قيس بن وهب والمراد بالقياسي أن يكون القياس قابلا له غير دافعه وذلك نحو خمدان وجران وطغان وقنيس وحتث في هذه الأسماء مرتجلة للعلمية لأنها لم تكن موضوعة بإزاء شيء من الأجسام فزعمت منه إلى العلمية وإنما بنيت صيغها من أول مرة للعلمية وكون القياس قابلا لها من حيث أن لها نظيرا في كلامهم فحمدان في العلم كسعدان اسم نبت وصقوان للخبز الأملس وجران كسرحان وهو اللشب وجران وضيان مصدران ولفس مثل سلهب وهو الطويل اسم رجل من بني أسد وهو قنيس بن طريف وحتث اسم رجل أيضا ولما حثتلتان حثت وأخوه سلهب ابنا آس بن جرق البربرقي وليس فيهما خروج من معصى العباس من إظهار تضعيف أو تصحيح معتل نحو حيرة ومكورة ومن المرتجل المعدول نحو مور وور ورعل كله مرتجل لأنه لا يقبل إلا في حال التعريف وإنما الشاذ لما كان بالصد مما ذكر ١. مما يدفعه القياس في ذلك تحبب اسم رجل القيس فيه تحبب بالانكسار نحو مقر ومرت لأنه مقبل من أحب والميم واندفع لقوله أحببت وحبيت ولو كان أصلا لجاز أن يكون من قبيل مهذب مذحفا مجتفر وإظهار التضعيف لذلك إلا أنه ليس في كلام العرب تركيب م ح ب فلذلك كان من الشاذ ومن ذلك موقب في اسم رجل وموظب في اسم مكان وكلاهما شاذ لأن ما فاء وأو لا يأتي منه مقبل يدفع العين إنما هو مقبل بكسرها نحو موقع وموقع ومورد وموجيل ومويذ ومن الشاذ مكورة ومرت فياسهما ١٠ مكارة ومران كبنائهما معاني ثقلب الولا والياء فيهما ألعا بعد نحل حركتهما إلى ما قبلهما ومثلهما في الشذوذ مريم ومدن لا فرق بين الأعجمي والعربي في هذا الحكم ومن الشاذ حيوة اسم رجل وأصله حيلا مضاعف الياء لأنه ليس في الكلام حيوة فقلبوا الياء واوا وهذا صد مقتضى القياس لأن العباس يقتضى إذا اجتمعَت الياء والواو وقد سبقَت الأول منهما بالسكون أن ثقلب الواو ياء على حد سديد وميتت وإنما أن تحتجع الياء فتقلب الياء واوا فلا

٢.

## فصل ٥

قال صاحب الكتاب وإذا اجتمع للرجل اسم غير مصاف ولفظ أصيب اسمه إلى نعيه فعيل هذا سعيذ نرز وقيس فمة وربك بكة وإذا كان مصفا أو كنية أجرى اللعب على الاسم فعيل هذا هبذ الله بطلا وهذا أبو زيد فقة

قال الشارح اعلم أنك اذا لقيت مفردا مفردا وأصغته اليه نحو سعيد كثر كان اسمه سعيدا ولقبه كززا فلما جمع بينهما أصيغ العلم الى القلب وكذلك قبس قفلة وزيد بقلعة وإما فعلوا ذلك لثلا يخرجوا من منهج اسمائهم ألا ترى أن اصل اسمائهم إما مفرد كزيد وإما مصال كعبد الله وامرئ القيس وأى بكرو ولم يجعرو وليس في كلامهم اسمان مفردان لمسمى واحد يستعمل كل واحد منهما مفردا فلو جمعوا بين الاسم واللقب مفردين لا على سبيل الاضافة فخرجوا عن منهج استعمالهم ولم يكن له نظير فضافوا العلم الى القلب ليجروا على عادتهم في ذلك ويكون له نظير في كلامهم نحو عبد الله وشبهه فاذا أصغيت الاسم الى القلب صار كالاسم الواحد وسلب ما فيه من تعريب العلمية كما اذا أصغته الى غير القلب نحو زيدكم فصار التعريف بالضافة وجعلت الاكقاب معارف فلذا قد جرت مجرى الأعلام وخرجت عن التعريف الذي كان لها بالالف واللام قبل التلقب كما آا اذا قلنا الشمس كان معرفة ١. بالالف واللام واذا قلنا عبد شمس كان من قبيل الأعلام فان قيل كيف جازت اضافة الاسم الى القلب وما كشيء واحد وهل هو إلا اضافة الشيء الى نفسه فاجواب ان العلم اذا أصيغ الى القلب وابتدوا ما فيه من تعريب العلمية صار للمسمى لا غير والمسمى يضاف الى الاسم نحو ذات مرة وذا صباغ ونحو قوله \* اليكم لبيى آل النبي فصلت \* والاضافة على هذا حقيقية بمعنى لام الملك والاختصاص فقولك قبس قفلة أى المختص بهذا اللقب او كان هذه اللفظة ملكية للقب فان كان العلم مصافا أفردوا اللقب كقولهم عبد الله بكلة ليعبر بمنزلة أى بكرو زيد فيكون من قبيل حلق البیان فعبد الله كأتى بكرو وقطع كزيد فلم يخرج عن حد استعمالهم ١٥

## فصل ٩

قال صاحب الكتاب وقد سموا ما يختصونه والألفونه من حيلهم وإبلهم وغنمهم وكلابهم وغير ذلك بأعلام ٢. كل واحد منها محتص بشخص بعينه يعرفونه به كالأعلام في الأناس وذلك نحو أعرج ولاجى وشذم ومليان وحطة وقيلة وضمران وكساب

قال الشارح اعلم ان الأعلام وصعت على الأشخاص ليمتيز بعضها من بعض والاستخاص على صريين أسمية وغير أسمية فالأسمية قد تقدم شرحها وغير الأسمية على صريين منه ما يتخذ ويؤلف كالأخيل والإبل والغنم والكلاب فيحتاجون الى التمييز بين أفراد ذلك الجنس فيضعوا لها اعلاما ليماروا شخص

باسم ينفرد به كالأُناسي وذلك نحو أَمَوَج وهو فرس مشهور للعرب كان في الجاهلية سابقا بِنَسَبِ إليه لغير الأُمَوجِيَّة قال الشاعر

«نَجَتْ وَرَبَّتْ عَلَيَّ طَلَقَةٌ \* سَوَى جَدِّهِ التَّقْرِيبِ مِنْ آلِ أَمَوَجِ»

ولاحق وهو فرس كان مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ رحمه الله مشهوراً واسمُ جَدِّهِ كان لَعْنَى أيضاً، وشَدَقَ وهو جَدُّ من الأهل كان للثُعْبانِ ومُعَاوِيَةَ جَمَلٌ كان لَكُثْبٍ بنِ وَائِل قال \* وَدُونَ هَلْبَانَ حَرَطَ الْقَتَادِ \* وَخَطَا وَهَبَلًا وَهَذَا عَنَّا سَوَى وَبَدَلَ هَيْئَةً شَاءَ كَانَتْ لِقَوْمٍ مِنَ الْعَرَبِ مِنْ أَسَاءِ إِلَيْهَا دَرَتْ لَهُ بَلْبَتُهَا وَمِنْ أَحْسَنِ إِلَيْهَا وَمَعْلُومٌ نَطَقَتْهُ فَكَانَتْ الْعَرَبُ تَضْرِبُ بِهَا اللَّغْلَ فِي اللَّغْلِ لَعْنِ اللَّهِ مَعْرُوفًا خَيْرًا فَخَطَا وَائِلَ الْكُتَيْبِ يَخَاطِبُ الْأَبْرَشَ الْكَلْبِيَّ

\* يَلِكُ وَالْحَصَى مِنْ مَعْيَةٍ \* كَهَيْئَةٍ قَبْلَنَا وَلِلْأَلْبِينَا

١. وَضُرَّانٌ وَهُوَ كَلْبٌ وَكَسَبَ فِي كَلْبَةٍ

#### فصل ٧

قال صاحب الكتاب وما لا يُفْعَلُ وَلَا يُفْعَلُ فَيُصْتَلَجُ إِلَى التَّمْيِيزِ بَيْنَ أَفْرَادِهِ كَالطَّيْرِ وَالْوَحْشِ وَأَهْلِيهِ الْأَرْضِ وَغَيْرِ ذَلِكَ فَإِنَّ الْعِلْمَ فِيهِ لِلْجِنْسِ بِأَسْرِهِ وَلَيْسَ بِعَصْهِ أَوَّلَى بِهِ مِنْ بَعْضٍ فَذَا قُلْتُ أَبُو بَرَّاقِشَ ٥ وَأَبْنُ ذَاتَةَ وَأُسَامَةُ وَفُعَالَةٌ وَأَبْنُ قَتَرَةَ وَبَنِي طَبِيٍّ فَكَانَ ذَلِكَ فَهَلْتُ الْعَرَبُ الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ كَيْبَتْ وَكَيْهَتْ وَمِنْ هَذِهِ الْأَجْنَاسِ مَا لَهُ اسْمٌ حَتَّى وَاسْمٌ عَلَمٌ كَالْأَسَدِ وَأُسَامَةُ وَالْفُعْلَبُ وَفُعَالَةٌ وَمَا لَا يَعْرِفُ لَهُ اسْمٌ غَيْرُ الْعِلْمِ نَحْوَ ابْنِ مَرْثَسٍ وَجَارِ قَبَانٍ وَقَدْ صَنَعُوا فِي ذَلِكَ نَحْوَ صَنَائِعِهِمْ فِي تَسْمِيَةِ الْإِنْسَانِ فَوَضَعُوا لِلْجِنْسِ اسْمًا وَكُنْيَةً فَقَالُوا لِلْأَسَدِ أُسَامَةُ وَأَبُو الْخَارِثِ وَلِلْفُعْلَبِ فُعَالَةٌ وَأَبُو الْخَصِينِ وَلِلصَّبْعِ حَضَابِجٌ وَأَبُو هَامِرٍ وَلِلْعَلْبِ شَبِيَّةٌ وَأَبُو حَرِيطٍ وَمِنْهَا مَا لَهُ اسْمٌ وَلَا كُنْيَةٌ لَهُ كَقَوْلِهِمْ قَتُمٌ لِلصَّبْعَانِ وَمَا لَهُ كُنْيَةٌ وَلَا اسْمٌ ٢. لَهُ كَأَنِّي بَرَّاقِشَ وَأَنِّي صُبَيْرَةٌ وَأَبُو رَاحٍ وَأَبُو حَاجِلَانَ

قال الشارح اعلم ان العلم في هذا الفصل واقع على الجنس بخلاف ما تقدم من الاعلام فإنه واقع على الأشخاص كزيد عمرو فالعلم فيه يختص شخصاً بعينه لا يشاركه فيه غيره وعلم الجنس يختص كل شخص من ذلك الجنس يقع عليه ذلك الاسم نحو أُسَامَةُ وَفُعَالَةٌ فَإِنَّ هَذَيْنِ الْأَسْمَاءِ يَقَعَانِ عَلَى كُلِّ مَا يُخْبَرُ عَنْهُ مِنَ الْأَسَدِ وَمِنَ الْفُعْلَبِ وَإِنَّمَا كَانَ الْعِلْمُ هَهُنَا لِلْجِنْسِ وَلَمْ يَكُنْ كَالْإِنْسَانِ لِأَنَّهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ

من الأتساق حالا مع غيره من معاملة أو مباينة فاحتلج الى اسم يختصه دون غيره لِيُخْبِر عنه بما له وعليه وكذلك ما يتخذ الناس ويثبت عندهم والأفوه من خيلهم وإبلهم وكلابهم وقد يجعلون لكل واحد منها لفظا يختصه دون غيره نحو أَوْجٍ ولَحِيٍّ وذلك أَنَّهُ لَدَى تَخْتَصُّ بِبَوَادِهِ حُسْبَى أو فَضْلٌ مَدْبُورٌ فاحتلج لذلك الى التمييز بين أفرادها بالألقاب الخاصة لِيُخْبِر عن كل واحد بما فيه من المعنى أو يُؤَيِّر له بَوَادِهِ ه نَكِيرٌ وَأَمَّا هَذِهِ السَّبَاعُ الَّتِي لَا تَتَّبِعُ عِنْدَهُمْ فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى الْفَصْلِ بَيْنَ أَفْرَادِهَا إِذَا تَحَقَّقَ لَهَا أَنَّ ذَلِكَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِهَا ذَلِكَ لِجِنْسِ أَجْمَعٍ فَلَا تَعْلَمُ أَسْمَاءَهُ أَوْ فُعَالَئَهُ أَوْ ابْنِ قَتْرَةٍ فَكَانَتْكَ عِلَّتُ هَذَا الضَرْبِ الَّذِي رَأَيْتَهُ أَوْ سَمِعْتَهُ مِنْ السَّبَاعِ أَوْ غَيْرِهِ فِي أَهْلَةٍ مَعَارِفٍ لَا مَحَالَةَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا مَعَارِفٌ أَنْ مَا كَانَ مِنْهَا مَصَافًا فَتَعْرِيفُهُ بَيْنَ بَتَرَكَ صَرْفٍ مَا أَصِيفَ إِلَيْهِ نَحْوِ ابْنِ قَتْرَةٍ وَجَارِ قَبَائِنٍ وَمَا كَانَ مِنْهَا مَعْرِفًا فَهُوَ مَعْرِفَةٌ بِامْتِنَاعِهِ مِنَ الْإِلْفِ وَالْأَلَامِ اللَّتَيْنِ لِلتَّعْرِيفِ أَلَا تَرَى أَنَّ ابْنَ قُضَاصٍ وَابْنَ لُبَيْونٍ وَابْنَ مَاهٍ لَمَّا كُنَّ نَكَرَاتٍ دَخَلَتْ فِيهَا أَصِيفُ إِلَيْهِ الْإِلْفُ وَالْأَلَامُ لَتَعْرِفَ شَيْئًا مِنْ شَيْءٍ كَمَا تَعْمَلُ فِي الْفِيلِ وَالْكَلابِ قَالَ الشَّاعِرُ

\* وَأَبْنُ الْكُبَيْونِ إِذَا مَا لَوْ فِي قَرْيَةٍ \* لَمْ يَسْتَطِيعْ صَوْلَةُ الْبُرْزُلِ الْقَنْطَلِيسِ \*

وقال الآخر

\* وَجَدْنَا نَهْشَلًا فَصَلَّتْ فُغَيْمًا \* كَفَضِلِ ابْنِ الْخُضَاصِ عَلَى الْقَصِيلِ \*

١٥ قال الآخر

\* مُقَدِّمَةٌ قَرَأَ كَأَنَّ رَقَابَهَا \* رِقَابُ بَنَاتِ الْمَاءِ أَقْوَمُهَا الرِّعْدُ \*

ومما يدل على تعريف هذه الأشياء أَنَّهُ يَبْقَعُ بَعْدَهَا النِّكَرَةَ حَالًا يَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ مَعَارِفٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَا أَلَّا أَنْ تَعْرِيفُهَا أَمْرٌ لَفْظِيٌّ فِي مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى نَكَرَاتٌ لِشِبَاعِهَا فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْجِنْسِ وَعِنْدَهُمُ اخْتِصَاصُهَا بِشَخْصٍ يَمِينُهُ دُونَ غَيْرِهِ أَلَّا أَنَّ الشِّبَاعَ لَمْ يَكُنْ لَهَا بَارِزَةٌ حَقِيقَةٌ شَامِلَةٌ بَسَلٍ لِأَجْلِ أَنَّ هَذَا اللفظ موضوع بآراء كل شخص من هذا الجنس فمن ذلك أَبُو بَرَادِشٍ وَهُوَ طَائِفٌ لِدَوَائِلِ مِنْ سَوَادٍ وَبِيْضَابٍ يَتَغَيَّرُ فِي النَّهَارِ أَلْوَانًا يَضْرِبُ بِهِ الْمَثَلُ فِي التَّلَوْنِ قَالَ الشَّاعِرُ

\* يَغْدُو عَلَيْكَ مَرْجَلِيسٌ كَقَتْمٍ لَمْ يَفْعَلُوا \*

\* كَلَى بِسَوَادِشٍ كُلِّ كَوٍ \* نِ لَنُحْدِ يَحْتَوِلُ \*

ومن ذلك قولهم ابن دابة للغراب قيل له ذلك لأنه يقع على دابة البعير فيلقها والدابة من البعير  
 الموضع الذي يقع عليه خشب الرجل فيلقها، وقالوا ابن قتر لا تصرب من الخيات أي الصغير لأنه يسمى  
 بذلك تشبيهاً بالسهم الذي لا حديد فيه فيقال له قتر ولا يصح قتر لأنه منقول منه، وقالوا بنات  
 كليل تصرب من الخيات وأصله الدابة، وكليل بنات طيف سلفاً، وتصر العرب أهلها تبصيص تسعا  
 وتسعين بيضة وتبصيص بيضة تنقش عن أسود، وقالوا ابن مقرص لذبيبة دون الغار ولؤلها أي  
 الغيرة وقيل في ذلك واسمها بالفارسية دله تقتل للجم، وقالوا حمار قبان وهو دابة مستطيلة ذات  
 أرجل والمسموع فيها تركه الصرف فعلى هذا يكون قتلان من قتل في الأرض إذا ذهب فيها وربما صرفها  
 بعضهم فجعلها قتلان من قتل وهو مثل قتل فيكون تحسان إن جعل من الحسن كانت النون أصلاً  
 والصرف وإن جعلته من الحسن لم ينصرف قال الشاعر

١. \* يا عجباً لقد رأيت عجباً \* حمار قبان يسوق أرباباً \*

فتقول في الجملة رأيت حمار قبان، وقالوا ساء أترس تصرب من العطاء فسار اسم فاعل من التصر كانه  
 ذو سم وأترس أقول من الترس قيل له ذلك لبهاص لونه، وقالوا ابن آوى وفي دابة قريئة من الثعلب  
 وتسمى بالفارسية شغال ولعل بنات آوى منه لا ينصرف لأنه على زنة أقول معرفة، وقالوا ابن  
 عرس لدابة دون السنور سوداء في عنقها يباين ولعل بنات عرس وحكي الأخفش بنو عرس أيضاً وعرس  
 هنا معرفة مدد على ذلك وفوق النكرة بعدها حالا نحو قوله هذا ابن عرس مقبلاً، وقالوا لضبع

حصاجر وقطام وجعابر وأما غير حصاجر جمع حصاجر وهو العظم البطي قال الشاعر

\* حصاجر كأم تومرين قولات \* على مرقبتها مستهلة ماهر \*

أراد أنه عظم البطن كأمه متغير فمر لها تسعة أشهر ودخلت في العاهر وأكثت على مرقبتها فتتأ  
 بطنها وعظم فكان الصبي سميته بذلك لعظم بطنها فجعلت كالتأ ذات بطون وشلب عليها فصار  
 ٢. علماء وجعابر وقطام معدولان كحذاء وقطام وقالوا للذكر من الضبع قتم كتم وكتم وقيل لها جعابر  
 وقطام لتلطخها بجمورها وقطر تجوزل ذات تحلب من السيل ويقال للآمة قتل لتلتها كما يقال ذكارة  
 وقالوا أم عجلان لطائر أسود أبيض أصل الذنب من تحت وربما كان أحمر واسمه الفتاح وقد أجزوا  
 هذه الأشياء بحرق الأناس فيها ما له اسم جنس ولقب وكثيراً كالأسد والثعلب فأسد وثعلب من  
 أسماء الأجناس كرجل وعرس وأسماء وعائلة علمان كطلحة وحذرة شبهوها بما سمي من المذكرين



وفيه تاء التاكيد وأبو الحارث وأبو الحقيق كلّي القاسم وأبي الحسّين ومثله ضَبْعٌ وحَصَاجِرُ وأمر عامر وكذلك عَقْرَبٌ وشَبْوَةٌ وأمّ حَرْبِطٌ فصيحٌ وعاقرب اسماء جنس وحَصَاجِرُ وشَبْوَةٌ علمان قال الشاعر

\* فَلَا غَصْبَتَ لِهَيْبَتِ جَا \* رَكَهَ إِذْ تَجَرَّدَ حَصَاجِرُ \*

كما قالوا للمرأة ذُنَابِيرٌ ومَصَابِيحُ وشَبْوَةٌ كَنِيَّةٌ وَصَوَةٌ وأمّ حَرْبِطٌ وأمّ عامر كنيستان كَأَمَّ عَلِيٍّ وأمّ سَيْبَةَ هـ ومنها ما له كَلِمَةٌ ولا كَنِيَّةٌ له كَقَوْلِهِمُ لِلصَّبْعَانِ قُلْتُمْ قَوْلَهُمْ كَلِمَ عَنُودَةٍ مَرَّ وَزَلَّ وَحَدَّثَهَا مِنَ الْمَعْدُولِ هـ ومن ذلك حِمَارُ قَبْلَانَ وهو عَنُودَةُ عَبْدِ اللَّهِ وَأَمْرُ الْفَيْسِ وَحَدَّثَهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَصْفَاةِ هـ ومنها ما له كَنِيَّةٌ ولا كَلِمَةٌ له كَقَوْلِهِمُ أَبُو بَرَكٍ وَأَبُو صَبْرَةَ وأمّ رَجَاحٍ لِلْقُرْدِ فِي لُغَةِ أَهْلِ الْيَمَنِ وَأَمَّ حَاجِلَانَ وَهَذِهِ كُلُّهَا تُنْفَى وَلَا كَلِمَ لَهَا وَأَبْنُ عَرِيضٍ يَجْرَى يَجْرَى الْكَنِيَّةُ وَهُوَ مَعْرُوفٌ لَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فَلَا يَقَالُ ابْنُ الْعَرِيسِ هـ ومن الكُنَى أَمَّ جُبَيْنَ لِذَاتِهَا قَدْرٌ الْكُفَّ وَبِمَا جَاءَ فِي الشَّعْرِ الْفَصِيحِ أَمَّ الْجُبَيْنِ ا. قال الشاعر

\* تَرَى التَّيْمِيَّ يَرْحَفُ كَالْقُرْدِيِّ \* إِلَى تَيْمِيَّةٍ كَقَفَا الْخَيْلِ \*

\* يَهْلِي الْمُتَحَدِّلُونَ عُرُوسَ تَيْمِرٍ \* سَوَى أُمِّ الْجُبَيْنِ وَأَبْنِ فَيْدٍ \*

فَأَمَّ جُبَيْنَ يَجْرَى يَجْرَى أَمَّ زَيْدٍ وَأَمَّ الْجَمِينِ يَجْرَى يَجْرَى أَمَّ الْحَارِثِ وَأَمَّ الْهَيْبَتِ هـ

## فصل هـ

١٥

قال صاحب الكتاب وقد أجمعوا المعاني في ذلك فَنَجَرَى الْأَعْيَانُ فَمَعَا التَّسْبِيحِ بِسَبْعَانِ وَالْيَمِيَّةُ بِشَعْرَبٍ وَأَمَّ قَشْعَمٍ وَالْقُدْرُ بِكَيْسَانَ وَهِيَ لُغَةٌ بَنِي قَهْمٍ كَالِ

\* إِذَا مَا قَهْوًا كَيْسَانَ كَانَتْ كُهُولُهُمْ \* إِلَى الْقُدْرِ أَذِلَّ مِنْ شَبَابِهِمُ الْمُرْدُ \*

ومنه كنوز الصربية بالرجل على مؤخر الكيسان بَلَمَ كَيْسَانَ وَالْمَرَّةُ بِبَرَّةٍ وَالْفَاحِجَةُ بِفَاحِرٍ وَالْكَلِيَّةُ بِزَوَّارٍ قَالَ ٢. هُذِلْتُ عَلَى بَرَوَّارٍ \* وَقَالُوا فِي الْأَخْيَاتِ لَقِيْنَهُ هُذُولًا وَنُكْرًا وَسَعَرًا وَفَيْدًا هـ وَقَالُوا فِي الْأَهْدَادِ سَتَّةٌ صِغَفٌ ثَلَاثَةٌ وَأَرْبَعَةٌ نِصْفُ ثَمَانِيَّةٍ هـ

قال شارح العلم أنهم قد علّقوا الأعلام على المعاني أيضا كما علّقوها على الأعيان إلا أن تعليلها على المعاني أقلّ وذلك لأنّ الغرض منها التعريف والأعيان أعمد في التعريف من المعاني ولذلك لأنّ الأعيان يتناولها لظهورها له وليس كذلك المعاني لأحقها تكلمت بالنظر والاستدلال وفريق ما بين علم الضرورة

بالمشاهدة ومن علم الاستدلال بين \* من ذلك قولهم سبحان هو علمٌ هتدنا واقع على معنى التسبيح وهو مصدرٌ معناه البراءة والتبوية وليس منه فعلٌ وإنما هو واقع موقع التسبيح الذي هو المصدر في الحقيقة جعل علماً على هذا المعنى فهو معرفةٌ لذلك ولا ينصرف للتعريف وزيادة الالف والنون قال الأصمسي

\* أقول لما جاءني خبره \* سبحان من هلكته الفاعل \*

فلم ينوّه بما ذكرناه من أنه لا ينصرف فإن أصغته فطنت سبحان الله فيصير معرفةً بالاضافة وإبتدأ منه تعريف العلميّة كما قلنا في الاضافة نحو زيدكم وعركم فيكون معرفة بعد سلب العلميّة فأما قوله \* سبحانك ثم سبحانك تقول به \* وقبلنا سبح الجودي والجند \*

الجند المكان المرتفع وفي تنوين سبحان هنا وجهان أحدهما أن يكون صيغةً كما يُعرف ما لا ينصرف ١. في الشعر من نحو أحمّد وثو والوجه الثاني أن يكون أراد النكرة \* وأما قولهم للمنيّة شعوب فهو لا ينصرف للتعريف والتأنيث فإن جعلته اسماً للموت انصرف لأنّه مذكّر \* قال أهل اللغة سُميت بذلك لأنها تشعب أو تفرق وقد أدخل عليها الالف واللام فقبل الشعوب وحتمل إدخال الالف واللام عليها أمرتان أحدهما أن تكون رائدة على حدّ زيادتها في قوله \* ياخذ أمّ القيو من أسيرها \* وحتمل وهو الأمثل أن يكون رويّ مذهب الوصفية فيها كنه صفة في الأصل ألا ترى أنّها على أمثلة الصفات ٢. نحو أكلٍ وضروبٍ فإذا اللام فيها عنولتها في العباس والمفارت ويؤيد هذا ما قالوه في اشتقاقها أنّها سُميت بذلك لأنها تشعب أو تفرق ومن قال شعوب بلا لام قلب جانب العلميّة وجراها في اللفظ من مذهب الوصفية كما فعل من قال عباس وحسن وإن لم يُعر من ذلك في المعنى \* وقد كنوا عنها بأمر قشعر على مصانيعهم في الإعيان وإنما صكّوا عن المنية بأمر قشعر لأن الرجل إذا قُتل اجتمعت عليه القشاعر وفي النسور \* ومن ذلك كيسان وهو علم على القدر معرفةً لإشارته به إلى المعنى المخصوص ٣. فهو لا ينصرف للتعريف وزيادة الالف والنون \* وقد كنوا عن الصبرة بالرجل على محرّر اللسان بأمر كيسان لأن ذلك يدل على قوليّة وقدر مأخوذ من الكيس لأن العذر في الحرب والنكوص إنما يكون من الأكياس لأن الإقدام والشجاعة نوع تهوّر \* وأما البيت الذي أنشدناه وهو قوله

\* إذا ما تهاو كيسان كانت كهلهم \* إلى القدر أدنى من شياهم المرد \*

أوردّه ابن الأثير في نوادره لصقته من ضمّة بن جابر ورواه ابن درويش للغير من قول بن سعد

وهم أخواله وكافوا. اثاروا على ليله فقال

\* اذا كنت في سَعْدٍ وَأَمَكٍ مِنْهُمْ \* فَرِيحًا فَلَا يَمُوتُكَ خَالِكَ مِنْ سَعْدٍ \*

\* اذا ما دعوا كيسانَ الخ وجعد

\* قَالِ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ مُضْفًى أُنْثَى \* اذا لم يواجم خالة باب جلد \*

هـ وقيل في نفسان بين وَحْلَةٍ فشاخِد على تسمية الغدر بكيسان يهجر قوما وصقهم بأنهم الكبر والصغير في الغدر فالعلاء منهم وهم الكهل أَسْرَع اليه من ذوى الجهل وهم المزد الشباب ومن الأعلام على المعاني قولهم بَرَّةٌ وفجَارٌ أما بَرَّةٌ فعلم على المبرَّة وأنشد سيبويه

\* إِنَّا أَكْتَسَبْنَا خَطِيئَةً نَبْتَنَا \* فحصدت بَرَّةً واحتملت فجَار \*

فبرَّةٌ أسرٌ للخطاة التي في المبرَّة وفجَارٌ علمٌ على الفجيرة والأصل أن يكون فجَار معدولا عن فجيرة أو ١. فجيرة علما كما أن حَذَامٍ وقَطَامٍ معدولان عن حاملتهما وقاطمةً وعلَمَيْنِ ويوجد ذلك آله فمر لها بقوله بَرَّةٌ فكما أن بَرَّةٌ علمٌ بلا ريب فكذلك ما عدل عنه فجَار ولو عدل عن بَرَّةٌ هذه لكان القياس بَرَارٍ كفجَارٍ ومن ذلك زَوْجٌ يقال أخذ الشيء بَزَوَجرٍ أى كله قال الطرمح

\* وإن قال عاوٍ من ثَنُوخٍ قَصِيذَةٌ \* بها جَرَبٌ عُدَّتْ عَلَى بَزَوَجٍ \*

والمعنى وإن قال عاوٍ من ثَنُوخٍ أى فمرٌ وشيد قصيدة بها جَرَبٌ أى قَهَبٌ من هجاء وحيدٍ عُدَّتْ على ٥. بَزَوَجٍ أى نسبت إلى بكمالها وجعل زَوْجٌ علما على هذا المعنى فلذلك لم يصرفه ومن الأسماء المتعلقة على المعاني عُذْوٌ ووَجْرٌ وصَحْرٌ اذا أردت ذلك من يوم بعيدة فهي معارف فعدوه نكراً لا ينصرفان للتعريف والتأنيث كأنهما جعلتا علما على هذا المعنى وهو من قبيل التعريف اللفظي ألا ترى أنه لا فرق بين عُدْوَةٍ وقَدَاةٍ في المعنى وعداءٌ نكراً وأما صَحْرٌ فعرفه اذا أردت صَحْرٌ يوم بعيدة لا ينصرف للتعريف والعذر من الألف واللام فإن أردت التنكير صرفته قال الله تعي ألا آل لوط نجبتاهم بصَحْرٍ ٢. ومثله قَبِيذَةٌ وهو اسم من أسماء الزمان بمعنى الحين وهو معرفة علم فلذلك لا ينصرف تعول لعينته قَبِيذَةٌ بعد فينة أى الحين بعد الحين تهجد النَدَرَى وحكى أبو زيد الفينة بعد الفينة بالالف واللام وهذا يكون مما اعتقب عليه تعريفاً أحدهما بالالف واللام والأخر بالوجه والعلمية وليس كالتحسين والعباس لأنه ليس بصفة في الأصل ومثله قولهم للشمس الاخوة والالاخ في اعتقاب تعريفتين عليه ومن الأسماء المتعلقة على المعاني أسماء العدن وفي معرفة لانها عددٌ معروف الفذر ألا ترى أن سنة انتم من

خمسة بواحد وكذلك ثمانية ضعف أربعة وإذا كانت معرفة المقادير كانت معرفة أعلاما على هذه المقادير وقد يدخلها اللام فيقال الثلثة نصف الستة والسبعة تعجز عن الثمانية واحدا فتكون مما احتسب عليه تعريفان فإذا قلت عندي ستة كان المراد الخمسة المعدود لا نفس العدد لأن العدد لا يكون عندي وأعلم أن هذه الأسماء مبنية على السكون لأنها لم ترفع موقع الأسماء فتكون فاعلة أو مفعولة أو مبتدأة والأعراب في أصله أما هولاء في بين اسمين معنى كل واحد منهما يخالف معنى الآخر فلما لم تكن هذه الأسماء على لفظ الذي يستوجب به الأعراب سكنت وصارت منزلة صوت تصوته بحوثة وسمه فإن أوقعها موقع الأسماء أهربتها ولذلك قولك ثمانية ضعف أربعة وأربعة نصف ثمانية فعربت هذه الأسماء لم تصرفها للتعريف والتأنيب.

## فصل ٢

١.

قال صاحب الكتاب من الأعلام الأمثلة التي يوزن بها في قولك فعلان الذي مؤنثه فعلى وأفضل صفة لا ينصرف ووزن طلحة وأصبح فعلة وأفضل.

قال الشارح أصل أن هذه الأمثلة التي يوزن بها الأسماء والافعال من الأعلام الخاصة المعلقة على المعاني لإشارتها بها إلى معنى معرفة ومنولتها منزلة اسم غير صفة وإن مثلت به الصفة فإن أوقعها موقع لكمة ١٠ كان اسما منصوبا وإن أوقعها موقع معرفة كان اسما معرفة لم ينظر فإن كان فيه في حال التعريف والتذكير ما يمنع الصرف منع صرفه وإن لم يكن فيه ما يمنع الصرف كان منصوبا مثال ذلك أنا نقول كل أفضل يكون صفة لا ينصرف فتصرف الفعل هذا لأن كلاً فوجب له التنكير كقولك كل رجل وهو اسم ليس بصفة فليس فيه إلا علّة واحداً وفي وزن الفعل فلنصرف لذلك وإن كان الممثل به لا ينصرف لأن الذي مثلت به أتم وأجده فيه علتان وزن الفعل والصعلة ولا يمنع أن ينصرف المثال ولا ينصرف الممثل ٢. لأن كل واحد منهما له حكم نفسه في الصرف وتقول أفضل إذا كان اسما نكرة فإنه يتصرف فلا ينصرف أفضل هذا لأنه في موضع معرفة وقد اجتمع فيه التعريف ووزن الفعل وإن كان الممثل منصوبا نحو أقبل وأينج لأتاهما اسمان نكرتان فليس فيهما علّة سوى وزن الفعل فلما إذا قلنا فعلان الذي مؤنثه فعلى وأفضل صفة لا ينصرف فإن المثال في هاتين المستثنتين والممثل به لا ينصرفان جميعا إلا أن المانع للصرف في المثال غير المانع في الممثل ولذلك أن المثال الذي هو فعلاّن لا ينصرف للتعريف وزاد

الالف والنون وكذلك قولك أقبل صفة للثقل الذي هو أقبل هنا لا ينصرف للتعريف ووزن الفعل والمثقل به نحو سكران لا ينصرف للصفة وزيادة الالف والنون وكذلك أجبر لا ينصرف للوزن والصفة فكل واحد من المثال والمثقل به له حكم في الصرف يختصه وتلقى على صفة واضبع فمثلة وأقبل ووزن طلعة فمثلة لا ينصرف للتعريف والتأنيث وأقبل مثال اضبع لا ينصرف للتعريف ووزن فعل الأمر نحو اعلم واسلم والمثقل به الذي هو اضبع ينصرف لأنه نكرة ليس فيه إلا وزن الفعل وحده لصفه.

## فصل ١٠

قال صاحب الكتاب وقد يغلب بعض الاسماء الشائعة على احد المسمين به فيصير حكماً له بالغلبة وذلك نحو ابن ممر وابن عباس وابن مسعود غلبت على العبادلة دون من عداهم من أبناء آبائهم وكذلك ابن الزبير غلب على عبد الله دون غيره من أبناء الزبير وابن الصديق وابن كزاع وابن رلان غالبية على يزيد وسويد وجابر بحيث لا يذهب الوهم الى احد من اخوتهم.

قال الشارح اعلم ان هذه الاسماء ليست أعلاماً على الحقيقة لأن العلم كل اسم خلقته على معنى بعينه فيصير معرفة بالوضع ولا يدل على وجود معنى ذلك الاسم في مسماه ألا ترى انك تسمى جعفرًا وزيدًا فجعفر اسم نهي قال الشاعر

١٠ \* إلى بلد لا يقي فيه ولا أدنى \* ولا تبطلات يفترجن جعفرًا \*

وزيد مصدر زان يزيد زيدًا وزيادة وأنت اذا سميت رجلاً بأحدكما علمت تسمة لأنه نهر أو زائد على غيره وهذه الاسماء أهي ابن ممر وابن عباس وابن مسعود وغيرها مما ذكره في الأصل شاملة كل مولود لهم والاسم اذا غلب واشتهر صار للتواضع عليه وجرى مجرى العلم في إفادة التعريف وكهاب الوهم الى شخص بعينه حتى لا يقال نكذ من كان ابناً لعمر وعباس ابن ممر وابن عباس حتى يقيّد باسمه أو صفته فابن ممر غلب على عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وابن عباس غلب على عبد الله ابن عباس بن عبد المطلب رضى الله عنه وابن مسعود غلب على عبد الله بن مسعود وابن الزبير غلب على عبد الله بن الزبير بن العوام وذلك لشهرتهم بالعلم كان يضرب بهم المثل في العقد يقال هذه العبادلة وقوله العبادلة تكسير عبد الله كانه ركب من المصاف والمصاف اليه اسم راعى نحو عبيد فر جمعوا على عبادلة كصبارية وصبارية وعد يفعلون مثل ذلك في النسب قالوا عبيد رقى وعيشمي في

النسب إلى هبند الدار وحيد شمسٍ كانهم نسبوا إلى عُبَيْدٍ وعُبَيْشِيرٍ فعلى هذا قيلت تكمييره عباداً وصِبَاحَةً وليس لذلك باليسر، وقالوا ابن الصعيف والصعيف رجل من كِلَابٍ مُعَاوِرُ النُّجَاجِ بن المُنْذِرِ واسمه خُوَيْلِدٌ بن نُفَيْلٍ بن مِرو بن كِلَابٍ كان يظعم الطعامة بتهامة فهبت ريحٌ فسفت التراب في جفائه فشتتها فرمى بصاعقه كثلته فقال بعض أهله

\* وَإِنْ خُوَيْلِدًا فَكَيْ عَلَيْهِ \* كَتِيلِ السَّيِّحِ فِي الْبَلَدِ الْتِهَامِي \*

فُحِرَ خُوَيْلِدٌ بالصعيف وعلب عليه حتى إذا قيل الصعيف لا يفهم سواه ولا يسبق الوهم إلى غيره فن أصابته صاعقه وعُرف ابنه يزيد بابن الصعيف لشهرته وكان أفضل ولده ملا وأهوزم جذاً وأكثرهم خروفاً ووقائع فلذلك إذا قيل ابن الصعيف لا يذهب الذهاب إلى غيره من بني أبيه ألا بفَيْدٍ أو قُهَيْدٍ، وكذلك إذا قالوا ابن رَأْنٍ هو ابن رَأْنِ الطائِي السِّنْبِسِيِّ لا يسبب الوهم إلى غيره من إخوته ومن ذلك ابن كُرَاعٍ الْعُكَيْلِيُّ لا ينصرف الوهم إلى غيره من بني كُرَاعٍ ولذلك لعلنا للاستعمال فُهِرَت هذه الأسماء فحُرِيَ الأعلام في التعريف وإن لم تكنها لما ذكرناه.

### فصل ١١

قال صاحب الكتاب وبعض الأعلام يدخله لام التعريف وذلك على نوعين لأنَّ وهيم لأنَّ فاللأنَّ في نحو النجم للثريا والصعيف وهيم لذلك مما غلب من الشائعة ألا ترقى ألقها هكذا معرِّقين باللام اسمان لكل نجم صيغته المخاطب والمخاطب وكل معهود متن أصيب بالصاعقة فر غلب النجم على الثريا والصعيف على خُوَيْلِدٍ بن نُفَيْلٍ بن مِرو بن كِلَابٍ.

قال الشارح اعلم أن هذه الأسماء التي ذكرها بالالف واللام من قبيل الأعلام في الشهرة وإفادة التعريف وهي على صيغتين منها ما يلومها بالالف واللام ولا يفارقه ومنها ما لا يلومها بل أدت محمراً في إدبائها وإسقاطها فالأول نحو قولهم النجم للثريا والصعيف خُوَيْلِدٍ والنجم أصله نجم لواحد الجوز فر أدخل عليه الالف واللام فقالوا النجم لثي نجم كان بين المخاطبين فيه صَهْدٌ فر غلب على الثريا للثريا الاستعمال قال الهذلي

\* قُورَتْنِ وَالْعَيُوفُ مَقْعَدُ رَأْيِي \* الضَّرْبَةُ خَلْفَ النَجْمِ لَا تَبْتَلُغُ \*

فالنجم ههنا الثريا وقال الأصمعي هو الجوزاء وأنكره الرياسي، يصغف نجماً وردن الملة بكيل، والعَيُوفُ كوكبٌ

يطلع بحبال الثريا والرائق الأمين الحافظ يقصد خَلَفَ صارب القِداح كلما نهد قَدَحَ حفظه كيلا يَبْدَلَه  
والضرب جَمْعُ صارب أو صريب يقول فوردن يعنى الخمر والعَيَوقُ من الخمر مَقْعَدُ راقٍ الصرباء ومعناه  
تحلقهم وهذا في زمن الخمر لأن العيوق لا يكون من الخمر بهذه الحال إلا في زمن الصيف فالحكم علم على  
الزوايا كما ترى فإذا أطلق الحكم فلا ينصرف إلا إليه ألا بفريضة وأما الثريا فتصغير الثرى فقل من  
الثرى قبل لها لذلك كثرة كواكبها وفي سبعة أو نحوها قال الشاعر

\* خَلِيلِي إِلَى الثَّرِيَا أَحْسَبُ \* وَإِنِّي عَلَى رَبِّ الزَّمَانِ لَوَاجِدُ \*

\* تَجَمَّعَ مِنْهَا شَمْلُهَا وَفِي سِتَّةِ \* وَأَقْبَدَ مِنْ أَحَبِّتِهِ وَهُوَ وَاحِدُ \*

وأصلها ثَرِيْرًا فاجتمعت الياء والواو وقد سبق الأول منهما بالسكون فغلبت الواو ياء وانضممت الياء في  
الياء على حد سَيِّدٍ ومَتَّيْتُ فَرَدَخْتُ عليها الألف واللام للعهد فَرَدَخْتُ غلب اللفظ على هذه التواكب  
١. دون سائر ما يوصف بالثروة والكثرة وكذلك الضعيف أصله ضَعِيفٌ من قولهم ضَعِيفَ الرجل فهو ضَعِيفٌ  
على حد خَذِرٌ فهو خَذِرٌ وقَهْمٌ فهو قَهْمٌ فهو وصف علم لئلا من أصابته صاعقة فَرَدَخْتُ الألف واللام  
لتعريف العهد ليغضه دون غيره مِمَّنْ أصيب بالصاعقة على حد دخولها في الخمر والثريا فَرَدَخْتُ غلب على  
خَوَلِيدٍ حتى صار علما وإن كان تعريفها في الأصل بالألف واللام لا بالتسمية فاصرفه

قال صاحب الكتاب فاللام فيهما والاضافة في ابن رَأْلان وابن كُرْعَ مثلان في إيهما لا تَنَوُّعَانِ

٥. قال الشارح يُشير إلى أن التعريف في ابن عمر وابن عباس ونحوها بالاضافة ألا ترى أنك لو نوهت الألف  
واللام من هذه الأسماء لزال التعريف كما لو حذفنا للمضاف إليه من ابن كُرْعَ وابن رَأْلان ونحوها  
بطل التعريف لأن تعريف ابن كُرْعَ بالاضافة كما كان التعريف في الخمر والثريا ونحوها بالألف واللام  
فلذلك قال فاللام فيهما والاضافة في ابن رَأْلان وابن كُرْعَ مثلان يعنى من حيث أن التعريف في  
الموضعين بهما لا بالوضع

٢. قال صاحب الكتاب وكذلك الذَّبْرَانُ والعَيَوقُ والسماءُ والثريا لاقها غلبت على اللواذب المحصورة من

بين ما يوصف بالذبور والعوق والسموه والثروة

قال الشارح وما جرى بالغلبة محمى الأعلام ولمنه اللام فلوهم الذَّبْرَانُ والعَيَوقُ والسماءُ لتجوز  
المعروفة فإلها أوصاف في الحقيقة مشتقة معنى العاصل ولمنه اللام لاقها أرادوا فيها معنى الصفه فالذبران  
مأخوذ من ذَبَر إذا تَأَخَّرَ معنى الدابر وم يزعمون أن الذبران يتبع الثريا خاطبا لها ونظيره من الصفات

الصَّلَاتَانِ وَهُوَ النَّشِيطُ مُخَوِّدٌ مِنَ السَّيْفِ الصَّلَاتِ وَالْعَبْرِيُّ مُخَوِّدٌ مِنْ طَرَفٍ يُعْرَى بِمَعْنَى الْعَسَائِكِ  
قَالُوا طَرَفُ الدَّبْرَانِ مِنَ التَّوَصُّلِ إِلَى الثَّمَرَاتِ زَمْزَامٌ أَنَّ الدَّبْرَانِ جَاءَ خَطَابُهَا وَسَاقِي مَهْرَهَا كَوَاكِبٌ صِغَارًا مَعَهُ  
تَسْمَى الْقِلَاصُ قَالِ الشَّاهِرُ

\* أَمَا ابْنُ طَرَفٍ فَقَدْ آوَى بِذِمَّتِهِ \* كَمَا وَفَى بِقِلَاصِ الْخَيْمِ حَادِيهَا \*

وَالْعَبْرِيُّ بَيْنَهُمَا فِي الْعَرْضِ إِلَى نَاحِيَةِ السَّمَاءِ فَكَأَنَّهُ يَعْرِقُهُ عَنْهَا وَيُظْهِرُ الْعَبْرِيُّ مِنَ الصِّفَاتِ السَّقِيوَرُ  
وَالسَّمَاءُ مِنْ تَحْتِهَا إِذَا ارْتَفَعَ وَالسَّمَاءُ سَامَكَةً أَيْ مَرْتَفَعَةً وَمِنْهُ الْخَيْمُ السَّوَامِكُ وَمَعْنَى السَّمَاءِ السَّامِكُ  
فَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ وَإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى فَصْلِ الدَّبْرَانِ بِمَعْنَى الدَّابِرِ وَالْعَبْرِيُّ بِمَعْنَى الْعَسَائِكِ وَالسَّمَاءُ بِمَعْنَى  
السَّامِكِ فَلَا يَجُوزُ إِطْلَاقُهُ عَلَى كُلِّ مَا يُظَلَّفُ عَلَيْهِ فَصْلٌ فَلَا يَقَالُ الدَّبْرَانُ كُلُّ مَا يَقَالُ فِيهِ الدَّابِرُ وَكَذَلِكَ  
الْعَبْرِيُّ وَالسَّمَاءُ وَلِذَا لَازِمٌ الْأَسْمَاءُ قَدْ يَكُونَانِ مُشْتَقَّيْنِ مِنْ شَيْءٍ وَالْمَعْنَى فِيهِمَا وَاحِدٌ وَبِنَاوُجِهَا مُخْتَلَفٌ  
١. فَمُخْتَصَصٌ أَحَدُ الْبَنَاتَيْنِ شَيْئًا دُونَ شَيْءٍ الْفَرَى أَلَا تَرَى أَنَّهُمَا قَالُوا هَذَا لَنَا يَعَادِلُ مِنَ الْمُتَعَدِّلِ لَنَا  
يَعَادِلُ مِنَ الْأَنْثَى وَالْأَصْلُ وَاحِدٌ وَهَوَّجُ د ل وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ وَلْتَنَهُمْ خَصْمًا كُلُّ بَنَاءٍ بِمَعْنَى لَا يَشَارِكُهُ فِيهِ  
الْآخَرُ الْفَرَى وَمِثْلُهُ بِنَاءٌ حَصِيرٌ وَامْرَأَةٌ حَصَانٌ وَالْأَصْلُ وَاحِدٌ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ وَهُوَ الْمُخْتَصَّصُ فَلِبِنَاءٍ يَحْزُرُ مِنْ  
يَكُونُ فِيهِ وَبِنَاوُجِهَا إِلَيْهِ وَامْرَأَةٌ حَزْرٌ فَزَجَّهَا فَكَذَلِكَ هَذِهِ الْخَيْمُ اخْتَصَّصَتْ بِهِذِهِ الْأَبْنَاءُ الَّتِي فِي الدَّبْرَانِ  
وَالسَّمَاءِ وَالْعَبْرِيُّ وَلَا يُظَلَّفُ عَلَيْهِ الدَّابِرُ وَالْعَسَائِكُ وَالسَّامِكُ وَإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَاهَا الْفَرَى وَمَا يَحْسَرُ  
١٥ هَذَا الْفَرَى فِي لُزُومِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ أَسْمَاءُ الْأَهْلِ نَحْوُ الثَّلَاثَةِ وَالْأَرْبَعَةِ بِمَعْنَى الثَّلَاثَةِ وَالرَّابِعَةِ وَاخْتَصَّصَتْ بِهِذَا  
الزَّوْجَانِ كَمَا اخْتَصَّصَ الْعَبْرِيُّ وَبِنَاءٌ فَلَا يَقَالُ لَكُلِّ بَالِيٍّ رَابِعٌ ثَلَاثَةٌ وَأَرْبَعَةٌ فَهَرَفَةٌ

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَمَا لَا يُعْرَفُ بِاسْتِعَايٍ مِنْ هَذَا النَّوعِ فَلْيَحْوَ بِمَا عُرِفَ

قَالَ الشَّارِحُ يَرِيدُ أَنَّكَ لَا تَجِدُ اسْمًا يَغْلِبُ عَلَى أُمَّتِهِ وَفِيهِ اللَّامُ لِأَمْرَةٍ أَلَا وَهُوَ مُشْتَقٌّ صَدَقَ فَإِنْ حَاءَ  
اسْمٌ عَرَبِيٌّ قَدْ لُزِمَتْهُ اللَّامُ وَلَا يُعْرَفُ أَصْلُهُ الَّذِي اخْتَقَبَ مِنْهُ حَكَتْ عَلَيْهِ بَأَنَّهُ مُشْتَقٌّ تَجَلَّى عَلَى مَا ظَهَرَ  
٢. مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ عَدِمَ أَطْلَاعُنَا عَلَى ذَلِكَ جَهْلٌ مَا عَلِمَ غَيْرُنَا

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَغَيْرُ اللَّامِ فِي نَحْوِ الْخَارِثِ وَالْعَبَّاسِ وَالْمُظَفَّرِ وَالْفَضْلِ وَالْعَلَاءِ وَمَا كَانَ صِفَةً فِي أَصْلِهِ  
أَوْ مَصْدَرًا

قَالَ الشَّارِحُ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ أَعْيَى الْخَارِثِ وَالْعَبَّاسِ وَمَا كَانَ مَتَلَهُمَا تَدْخِلُهُمَا اللَّامُ وَلَا تَلْزِمُهُ لَزُومُهَا فِي نَحْوِ  
السَّدْبَرَانِ وَالْعَبْرِيُّ وَالسَّمَاءُ وَالصَّيْفُ وَلِذَا لَازِمٌ أَنَّ تَعْرِيفَ نَحْوِ الدَّبْرَانِ وَالصَّعْفِ وَأَخَوَاتِهِمَا فِي الْحَقِيقَةِ



باللام فهو نُسبت منها لتتكرر ولذلك لم يحذف نزعها منها، وأما الحارث والعباس ونحوهما فإن تعريفهما بالوضع والعلمية دون اللام والذي يدل على ذلك قولهم أبو عمرو بن العلاء ومحمد بن الحسن بن بطرس التنوين من مبرو ومحمد وذلك لأن إبتنا مصاب إلى العلم فبحرى بحرى أى عمرو بن بكر ولو كان العلاء معروفا باللام لوجب إثبات التنوين كما ثبتت مع ما يُعرف باللام نحو جعل أبو عمرو ابن العلاء وإذا ثبت أنها أصلية فهي غير محتاجة في تعريفها إلى اللام ألا أنها لما كانت منقولة من الصفة من نحو حارث وعباس من قوله مروت برجل حارث بمعنى الكاسب كقوله بحوث لدنياه وكذلك عباس والعباس القريب الذي يعبس في القرب وكذلك تقبل رجل مظفر وهو مفعول من فطره الله، وأما الفضل والعلاء فهما وإن كانا مصدرين في الحقيقة فقد يوصف بالمصادر مبالغة كما قالوا ما غور ورجل غدل فبحرى لذلك عندم بحرى الأوصاف الغالبة، وهذه الصفات المنقولة صرنا أحدها ما نُقل وفيه الالف واللام ١. من نحو الحسن والعباس وما أشبههما والآخر ما نُقل ولا لام فيه من نحو سعيد ومكرم فلما ما نُقل ولا لام فيه فلا تدخله اللام بعد النقل فلا يقال السعيد ولا المكرم لأن العلمية تحظر الزيادة كما تحظر انقاص وأما ما نُقل وفيه اللام فيقر بعد النقل عليه وما أدخل فيه الالف واللام بعد النقل فإساءة لمذهب الوصفية قال الخليل جعلها الشيء بعينه أى لم يجعلها كقوله سمي بها وأما جعلها أوصافا مفيدة معنى الاسم في المسمى كما تكون الصفة لفرار اللام للإيهان ببقائها أحكام الصفة ومن لم يثبت اللام وقال حارث وعباس ومظفر خلصها اسمها وحرأها من مذهب الوصفية في اللفظ وإن لم تقرأ من روائح الصفة على كل حال ألا ترى أنهم سموه مخبر جابرا قالوا لأنه يجبر الخلق وقالوا للبدن واسط قال سيبويه سموه بذلك لأنه وسط ما بين العراى والبصرة فقد ترى معنى الصفة فيه وإن لم تدخله اللام، وقوله وما كان صفة في أصله أو مصدرا يعنى ما كان صفة قبل النقل تدخله لام التعريف أو مصدرا موصوفا به على سبيل المبالغة نحو الفصل والعلاء من نحو هذا رجل فصل وعلاء ولا يزيد في مصدر ألا ترى ٢. أن نحو زيد وصبرو أصلهما المصدر ولا تدخلهما اللام،

## فصل ١٢

قال صاحب الكتاب وقد يُتأول العلم بواحد من الأتمه المستهارة به فلذلك من التأول بحرى بحرى رجل وقس فيجترأ على أصافته وإدخال اللام عليه قالوا مضر الحمراء وربيعة القريس وأما الشيا فلا

\* عَلَا زَيْنُهَا بِحَمِّ النَّفَا رَأْسَ زَيْدٍ كَمْ \* بِأَيْمَنِ مَالِىَ الشَّقَرَتَيْنِ عَمَانْ \*

وقال ابو النختم

\* بَلَعْدَ أَمِّ التَّوْبِ مِنْ أَسِيرِهَا \* خُرَّاسَ أَبْوَابِ عَلَى قُصُورِهَا \*

وقال الآخر

\* رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بَيْنَ الْوَلِيدِ مَبَارِكًا \* شَدِيدًا بِأَحْنَةِ الْخِلَافَةِ كَاهِلَةً \*

وقال الأخطل

\* وَكَدَّ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وَابْنُ أُمِّهِ \* أَبُو جَنْدَلٍ وَالْوَيْدُ زَيْدُ الْمَعَارِكِ \*

وهو ابن العباس اذا ذكر الرجل جملة اسم كل واحد منهم زيدا قيل له لما بين الويد الاول والويد الآخر وهذا الويد أشهر من ذلك الويد وهو قليل.

١. قال الشارح اعلم ان العَلَمَ الخاص لا يجوز اضافته ولا إدخال لامر التعريف فيه لاستغناؤه بتعريف العلمية من تعريف آخر إلا أنه ربما شُرِكَ في اسمه او اعتقد ذلك فيخرج من أن يكون معرفة وبمعبر من أمته كل واحد له مثل اسمه ويجوز حينئذ بحرى الاسماء الشائعة نحو رجل ورس حينئذ يجتزأ على اضافته وإدخال الالف واللام عليه كما يفعل ذلك في الاسماء الشائعة فلاضافة نحو قولك زيد كمر وحر كم وقد أنشدوا أبياتا تشهد بصحة الاستعمال ومن ذلك قول الشاعر \* علا زينا يوم النفا الخ \*

٢. فالشاهد فيه أنه اضاف زيدا الى المصغر فجوز في تعريفه بالاضافة بحرى أخيهك وصاحبك، والنفا الكتيب من الرمل وكتبه بالالف لأنه من الواو بدليل ظهورها في التثنية نحو نقول ومن قال نقولان كتبه بالياء، يذكرك بوقعة جرت في ذلك المكان وكنت الغلبة لهم. ومن ذلك قول ابن النختم

\* بَلَعْدَ أَمِّ الْعَرِ مِنْ أَسِيرِهَا الخ \* الشاهد فيه إدخال اللام على العرو ويريد بأسيرها نفسه كقوله في أسرها ليعشقه أباه. ومن ذلك قول ابن ميادة \* رأيت الوليد بن الوليد مباركا الخ \* الشاهد

٣. فيه قوله الوليد والعران به ويريد وأما الوليد فهو من باب التحسن والعباس، ومن ذلك قول الأخطل \* وقد كان منهم حاجب الخ \* الشاهد فيه إدخال الالف واللام على زيد ومن ذلك أنشد ابن الأعرابي

\* يَا لَيْتَ أَمِّ الْعَرِ وَكَتَبَ صَاحِبِي \* مَكَانَ مَنْ أَهْوَى عَلَى الرَّاكِبِ \*

فأدخل اللام على عمرو ومن ذلك قول الآخر

\* يُوهِدُ سُلَيْمٌ سَالِمَ الْمَالِ وَالْفَقَى \* فَقَى الْأَرْثَ لِلْعُمُولِ غَيْرُ مُسَالِمٍ \*

فقال يوهيد سليم فأضافه لما كان قَرَّ شريك في الاسم يُوجُّ تنكيره وأضافه للتعريف وقوله سالر المال بهجوه بذلك وينسبه الى الفضل، ومثله في الإضافة قوله  
\* يا مَرَّ الْخَبَرِ جَوَّيْتُ الْجَنَّةَ \* أَكْسِ يَتِيَالِي وَأَمَهَّةَ \*

ومن ذلك مصر للمراء وربيعه الفرس وأما الشاة هؤلاء بنو نزار وكان أبوج مات وخلف لهم قرانا ناطحا وصامتا فأكروا أفقى تجرآن حكيم الرومان فجعل اللفظة لمصر والذهب لمصر والأفراس لربيعه والشاة لآمار وأضيف كل واحد الى ما حكم له به تعريفه له بذلك، وأعلم ان هذه الأعلام متى أضيفت سلبتها ما كان فيها من تعريف العلمية وكسوتها بهذا تعريفها إضافيا وجرت مجرى أخيك وعلامك في تعريفها بالإضافة فعلى هذا لو سئلت عن زيد عمرو في قول من قال رأيت زيدا عمرو ومهرت بوبيد عمرو لقلت من زيد عمرو بالرفع لا غير ولم يجوز الحكاية فلا تقول من زيد عمرو بالنصب ولا من زيد عمرو بالجر ضمنا لو سئلت عن صاحب عمرو لقلت من صاحب عمرو بالرفع، والذي يدل على ان الاسم لا يضاف الا وهو فكره أن ما لا يمكن تنكيره من الاسماء لا يجوز إضافته نحو الاسماء المضمرة واسماء الاشارة لا تقول فَوَ بكسر ولا هؤلاء زيد كما تقول هؤلاء زيد وأصحاب بكسر لأن تعريف هذه الاسماء لا يمارفها ولا يمكن اعتقاد التنكير فيها وإن قد علمت ان العلم متى أضيفته ابتورتته تعريفه وكسوته تعريفها إضافيا فتعلم أنه إذا أضيف الى فكره فهو فكره نحو مهرت بوبيد رجل عمرو امرأه أنه جعلت فيه نوع تخصيص إذ جعلته زيدا رجل ولم تجعله زيدا شاعرا في الوجدان كما أنك إذا قلت هؤلاء رجل استفيد منه أنه ليس لامرأة، وأما إدخال اللام عليه فلهل جذا في الاستعجال وإن كان الغيظ لا يباهي كل الإلاء لأنك إذا قدرت فيه التنكير وأنه ليس له مزية على غيره من المسلمين به جرى مجرى رجل وفسر ولا تستعجل أن تُدخِل عليه لام التعريف وقد جاء في الشعر وما أكله نحو ما تقدمت من الآيات وذلك أنه ما اعتد ٢. فيه التنكير لمشارف له في الاسم إما توكفا أو وجودا عرفه باللام، ومن ذلك الحكاية عن أبي العباس أنه إذا ذكر جماعة اسم كل واحد منهم زيد فبعل الخيب لما بين الزيد الأول والزيد الآخر وحدا الزويد أشرف من ذلك الزيد فمجازها ما ذكرنا من اعتداد التنكير مع علمه في الكلام وما ورد من ذلك في الشعر فصورة وقد استبعد بعضهم دخول اللام على العلم فحمل ما جاء منه على أنها زائدة على حد وبانتها في اللات والعزى والذى وألى والآن، وأما قول الشاعر \* بَلَى الظَّلَامَةَ مِنْهُ السَّوْقُ أَنْزَفُ

فإن الوفاء هنا صفة وليس بعلم ومعناه السيد والنزول الكثير الغطاء فلو سُميت رجلاً بوفاء هذا بعد خلعك منه اللام لوجب صرفه لأنه حينئذ كصِرَ وَجُعِلَ وما لا ينصرف معدولاً عن فاعل لا يجوز دخول اللام عليه كَوَحَلْ وَجُشَمَ وأما كثرة الاضافة في الاعلام ولم يستحقوا ذلك فيها استنباحهم تعريفها باللام لوجهين أحدهما ان الاضافة قد تجددها في انفس الاعلام كثيراً وأسماعاً نحو عبد الله ه وعبد الصمد ونحو الرُّمَّة وأبو محمد وسامى الكُتَي فلم يتلاف اللغتان أعمى العلم والاضافة والوجه الثاني أن الاضافة قد تكون منفصلة في كثير من كلامهم فلا تفيد التعريف نحو قوله تع قَدْ بَايَعَ الْكَعْبَةَ وَهَذَا عَارِضٌ مُبْطِنٌ وأما اسماء الفاعلين إذا أريد بها لُحْلُلُ والاستقبال وكذلك باب الحسن السَّوْجِدِ وليسست اللام كذلك لأنه لا يَنْتَوِي فيها الانفصال ولا تجد اللام معرفة في الاعلام كما تعريفها بالاضافة، قلنا الصَّيْفِ والذَّيْرَانِ فإنها ليست اعلاماً في الحقيقة على ما تقدّم وأما تعريفها بالسلام وأما الحَارَاتِ ١ والعَيْسَى ونظائرها فإن تعريفهما بالعلمية وأما دخلت اللام لأنها كانت ثابتة فيها قبل النسخ فُكِرَتْ بعده إلهذا بمعنى الوصفية وقد تقدّم ذلك ه

قال صاحب الكتاب وكل مثني أو مجموع من الاعلام فتعريفه باللام إلا نحو أُنَانِيْنِ وَهَامَانِيْنِ وَصَرَافَاتِ ١٥ وَأَذْرَافَاتِ قال

\* وَيَقْبَلِي مَاتَ الْحَالِدَانِ يَلَاها ٢ تَجِدُ بِهِ حَقْلَوْنَ وَابْنُ الْمُصَلِّ \*

أراد خالد بن فضلة وخالد بن قيس بن المصلح وقالوا لكعب بن كلاب وكعب بن زبيدة واهم بن مالك بن جعفر واهم بن الطفيل واهم بن حناب وقيس بن قزومة الكعبي والعامر بن العيسان قال \* أبا إِبْنِ سَعْدٍ أَكْرَمَ السَّعْدِيْنَ \* وفي حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه هؤلاء الْمُحَمَّدِيُّونَ بِالْبَابِ ٢. وقالوا عَلَافَةُ الطَّلَحَاتِ وَابْنِ قَيْسٍ الرَّقِيَّاتِ وكذلك الْأَسَامَتَانِ وَالْأَسَامَاتُ وَنَحْوُ ذَلِكَ

قال الشارح اعلم أنك إذا ثبت الاسم العلم يُعْنَمُ وزال عنه تعريف العلمية لمشاركة غيره له في اسمه وصبر ورتبه بلفظ لم يقع به التسمية في الأصل فجعل مجرى رجل وفرس فليل زيدان وهران كما قيل رجلاً وهران والغرى بينهما أن الوبدين والعربى مشتركان في التسمية بزيد وهرم والرجلان والفرسان مشتركان في الحقيقة وفي الذكورية والأنمية ألا ترى أنك لو سُميت امرأة أو فرساً بـزيد

وجمعت بينه وبين رجل اسمه زيد فقلت الوجدان في التثنية لاشتراكهما في اللقب مع اختلاف  
 للقيقتين ويؤيد عندك أنه نكرة أنك تصفه بالنكرة فتقول جاءني زيدان كرهان ورأيت زينتين كرهين  
 ومرت بزيتنتين كرهين فكرهان نكرة لا بحالة وقد جرى وصفا عليه فعلمت بذلك أنه نكرة فإذا  
 أردت التعريف كان بالالف واللام والاضافة نحو الوجدان والعمران وزيدان ومراك فتعرفه بعد التثنية  
 من غير وجه تعرفه قبل فإذا لا تكون التثنية إلا فيما يصح تنكيره فلما للمصنعات من نحوها وأنتما  
 والموصولات من نحو قولك ألدان وألتان والبهائم من نحو قتان وقذان فكلها صيغ صيغ التثنية  
 وليس بتثنية صناعية على ما سنذكر في موضعه وقد جاءت أعلام معارف بلفظ التثنية والجمع  
 وذلك إما جاء في الأماكن من الجبال والبقاع التي لا يمارى بعضها بعضا نحو أبلان وأبلتين وعرفات  
 وأدريات فلانان متقابلان متصل أحدهما بالآخر فلما كانتا متصلتين لا يمارى واحد منهما  
 صاحبه وحال كل واحد منهما في الضرب والفخط واحد لا يشار إلى واحد منهما بتعريف دون الآخر  
 جريا مجرى الشيء الواحد نحو يترب ويذبل ففصا باسم علم كما خص يترب ويذبل بذلك قال الشاعر  
 \* لو بلانين جاء يخطبها \* رمل ما أنف خاطب يدم \*

وحال مابيتين وهما جبلان متناهيان حال أبلان قال الشاعر

\* لو أن عصم مابيتين ويذبل \* سمعا حديثك أنزل الأوتالا \*

١٥ ومثل ذلك من الجمع عرفات وفي معرفة لأنها اسم ليقاع معلومة غير متفرقة ولا موجودة بعضها دون  
 بعض ويذل على أنها معارف ما حكاه سيبويه عنهم من قولهم هذه عرفات مباركا فيها فالتصائب للذل  
 بعدها يذل على أنها معرفة وفيها لغتان الصرف وترنه والصرف أفصح من حيث كون جمع نواضع  
 مجتمعة كان كل موضع منهم عرفه فجعلت مكانا واحدا ووضع له اسم خاص وثنويها في الجمعية تنوين  
 معايلة والتاء للجمع لا لمجرد التانيث قال الله تع فإذا أفضتم من عرفات بالمنوبين وحال أدريعت  
 ٢٠ كحال عرفات قال امرؤ القيس

\* تنورتها من أدريات وأهلها \* يتررب أدنى دارها نكره على \*

يروي بالصرف وترنه على ما ذكره وكذلك يقولون هذان أبلان يبيع بعده الخال لما تعول عدا  
 زيد واقعا وربما قيل لكل واحد منهما أبان وما عدا ما ذكر من التثنية والجمع فنعرية باللام نحو قوله  
 الوجدان والعمران فلما الاسم الذي ذكرها في الخالدان والكعبان وسائر ما مثل به فشاهد على ما أتاه

مِنْ أَتَاهُمْ إِذَا قَتَلُوا الْأَسْمَ أَوْ جَبَعَهُ يُنْكِرُ فَلَا أَرَادُوا تَعْرِيفَهُ فَبَالَدَمٍ فِي ذَلِكَ لِلْعَالِدَانِ وَأُنْشِدَ

\* وَبَدَلِي مَاتَ لِلْعَالِدَانِ الرَّحْمَ \* وَالصَّوَابُ قَبْلِي بِالْفَاءِ وَهُوَ لِلنَّسَبِ بِنِ يَهْفُ وَتَقِيلُ

\* فَإِنْ يَكُ يَحْمِي قَدْ دَنَا وَإِخَالَهُ \* كَوَارِدِي يَوْمًا أَيْ يَوْمَهُ مَتَّيْلٌ \*

وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ وَالْعَالِدَانِ وَالْمَرَادُ خَالِدُ بْنُ قَيْسٍ مِنْ بَنِي تَحْتَوَانَ مِنْ بَنِي أَسَدَ وَخَالِدُ بْنُ قَيْسٍ بِنِ  
٥ تَضَلُّهُ مِنَ الْمَضَلِّ وَهُوَ مِنْ بَنِي أَسَدَ ابْنِ الصَّحْبَةِ فِي إِصْلَاحِهِ لِلْعَالِدَانِ خَالِدُ بْنُ نَصْلِهِ  
بِنِ تَحْتَوَانَ بِنِ قَلْقَسَ وَخَالِدُ بْنُ قَيْسٍ بِنِ الْمَضَلِّ بِنِ مَالِكِ الْأَصْفَرِ بِنِ مُنْقِذٍ بِنِ كَرِيضٍ بِنِ عَمْرِو بِنِ  
قُعَيْنَ وَوَجْهَ الشَّاهِدِ فِيهِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِلْعَالِدَانِ يُنْكِرُ وَإِذَا أُرِيدَ تَعْرِيفُهُمَا هَرَفَهُمَا بِالْأَمِّ وَصَارَ تَعْرِيفُهُمَا  
بَعْدَ التَّخْنِيعِ تَعْرِيفٌ مَهْدٍ بَعْدَ أَنْ كَانَ تَعْرِيفٌ حَلَمِيَّةً يَقُولُ إِنْ كَانَ قَدْ دَنَا يَوْمِي فَلَسْتُ بِأَوَّلِ الْمَرْقُ  
مَاتَ عَمَلِي لِلْعَالِدَانِ وَكَانَا سَيِّدَيْنِ وَإِخَالُ أَطْنُ أَنَّهُ قَدْ قَرَّبَ يَقِي مِنْهُ كَمَا بَقِيَ مِنْ مَسِيمِ الْإِبِلِ إِلَى  
١٠ الْمَاءِ لِلشَّرْبِ وَالْمُنَاقِلِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَجْتَمِعُ فِيهَا الْمَاءُ الْوَاحِدُ مَتَّيْلٌ وَمِثْلُهُ الْكُفَّيَانِ وَفَا كَعَبُ بِنِ  
كَلَابٍ وَكَعَبُ بِنِ رَبِيعَةَ بِنِ هَقِيلٍ بِنِ كَعَبٍ بِنِ رَبِيعَةَ بِنِ طَمَرٍ مِنْ بَنِي صَفْصَفَةَ وَالْعَامِرِينَ طَمَرُ بِنِ  
الطُّفَيْلِ بِنِ مَالِكٍ بِنِ جَعْفَرٍ بِنِ كَلَابٍ وَهُوَ أَبُو هَمِي وَطَمَرُ بِنِ مَالِكٍ بِنِ جَعْفَرٍ بِنِ كَلَابٍ بِنِ رَبِيعَةَ بِنِ  
بَنِي مُلَاجِبِ الْأَسِنَّةِ وَهُوَ أَبُو بَرَاءَ وَقَالُوا الْقَيْسَانِ وَفَا مِنْ كَبِيٍّ قَيْسُ بِنِ عَتَابٍ بِنِ أُقْ حَارِثَةَ بِنِ بَنِي  
عَتُونٍ وَهَيْسُ بِنِ قُرْمَةَ بِنِ عَتَابٍ وَكَانَ رَوَى عَتَابُ بِالْفَتْحِ وَعَتَابُ بِالتَّاءِ وَهُوَ الْمَشْهُورُ ابْنُ أُقْ حَارِثَةَ  
١٥ وَأَمَّا فِي الْأَخْرِ وَهُوَ رُوَيْلَةُ \* إِذَا ابْنِ سَعْدِ أَكْرَمَ السَّعْدِيْنَ \* فَالْأَوَّلَةُ بِالنَّصَبِ أَكْرَمَ عَلَى الْفَخْرِ وَالْمَدْحِ  
وَلَوْ خَفَصَتْ عَلَى النَّعْتِ لَجَارَ وَقَالَ السَّعْدِيْنَ لِأَنَّ السَّعْدِيْنَ فِي الْعَرَبِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ فِي  
رَبِيعَةَ وَسَعْدُ بْنُ ذُبَّانٍ فِي قَطَفَانَ وَسَعْدُ بْنُ بَكْرِ فِي قَوْلَيْنِ وَسَعْدُ بْنُ هُذَيْمٍ فِي قُصَاعَةَ وَرُوَيْلَةُ مِنْ بَنِي  
سَعْدِ بْنِ زَيْدٍ مَنَاءُ بْنُ مَيْمٍ وَفِيهِمُ الشَّرَفُ وَالْعُدَّةُ وَأَمَّا الْمُحْتَمَلُونَ فِي حَدِيثِ زَيْدٍ بِنِ نَابِتٍ فَمِنْهُمْ  
مُحَمَّدُ بْنُ أُقْ بَكْرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاطِبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ بِنِ عَبْدِ اللَّهِ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بِنِ أُقْ  
٢٠ طَالِبٌ وَأَمَّا طَلْحَةُ الطَّلَحَاتِ فَمِنْهُمْ طَلْحَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِنِ خَلْفِ الْخَزَاعِيِّ وَفِيهِ يَهْوِي عَبْدِ اللَّهِ بِنِ  
قَيْسِ الرُّقَيَّاتِ

\* رَحِمَ اللَّهُ أَغْلَفًا دَفَنُوهَا \* بِسَبْعِينَ نَبَاتٍ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ \*

فَبَدَلِ أَمَّا قَبْلَ ذَلِكَ لَأَنَّهُ كَانَ فِي أَجْدَادِهِ جَمَاعَةٌ يَسْتَوِيْنَ فِي طَلْحَةِ فَاصْبِهِمُ الْبَيْهَرُ لِأَنَّهُ كَانَ أَكْرَمَهُمْ  
وَجِيلَ كَانَ فِي زَمَانِهِ جَمَاعَةٌ اسْمُهُمْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ طَلْحَةُ فَكَلَامُ الْكَرْمِ وَالطَّلَحَاتُ الْمَعْرُوفُونَ بِالْكَرْمِ هُمُ

طلحة بن عر بن عبيد الله بن عمرو بن زحر بن عثمان التيمي وهو طلحة الجودي وطلحة بن عبد الله بن عوف بن ابي عبد الرحمن بن عوف الزبيري وهو طلحة الندي وطلحة بن الحسن بن علي وهو طلحة لغير وطلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن بن ابي بكر وهو طلحة الدراهم وأما ابن قيس الرقيات فهو عبيد الله بن قيس الرقيات بن شريح بن مالك بن ربيعة وهو النخعي وأما نسب قيس إلى الرقيات لأنه تزوج عدة نسوة وافق اسماءهن كلهن رقية وكان غيره كانت له عدة جذات اسماءهن كلهن رقية وقيل إنما اضمح البهت لأنه كان يشبه بعذة نساء تسمين رقية وهو قول السكوني وقيل سمي رقيات كما يسمى الرجل مساجد ومنه قوله وقد يقال ابن قيس الرقيات بتثنية قيس ورفع الرقيات على عطف البهتان لأنه لقب له كقولك عبد الله بطلحة وأسماء علم للأسد لا يدخله الاسم واللام والتثنية الأسمتان إذا اريد التعريف والأسمات للجمع كالطلحات كذا ذلك معروف باللام حين ١. كذا تثنيته وجعله فاعرفه

## فصل ١٤

قال صاحب الكتاب فلان وفلان وابو فلان وأم فلانة كناية عن أسامي الأتلى وكندهم وقد ذكرنا أنهم إذا كنوا من أعلام البهائم أدخلوا اللام فقالوا الفلان والفلانة وأما من وخته فللدنات من ١٥ أسماء الاجناس

قال الشارح اعلم ان اللوام بالكناية التعبير عن اللوام بلفظ غير الموضوع له لضرب من الاسحسب والإيجاز ومن ذلك قوله تع كأننا كأننا الطلعة أي بذلك من قضاء الحاجة في ذلك من د. د. انعم جتنا إلى قضاء الحاجة ومنه قوله تع كأننا كأننا في سقاية وكذا رسول بن رباعة في عن تكذيبهم في قولهم لهون عم أنا لثارة في سقاية وهو مأخوذ من موت عن النسي، ونسب بنوا وانبه إذا هبرت عنه بعبارة أخرى توربة والمصرات لها دنات مما تعدها من الضواجره وذن وفلان دنات من أعلام الأتلى خاصة ولا يدخلها اللام إبهانا لأن المسمى عنه كذلك دل الشعر

\* في تجة أمسك فلانا من فل \* أراد فلانا من فلان وأما حذف تخفيعا وهذا الحذف من تعبيران النداء واستعماله ههنا في غير النداء ضرورة وأبو فلان وأم فلان كناية عن النخعي نحو أبي محمد وأبي القاسم وأم علي وأما كونا من أعلام البهائم أدخلوا اللام فقالوا الفلان والفلانة وذلك لنعمانين عن

درجة الأولى في التعريف أن العلمانية فيها إما كان على التشبيه بالألقاب، فلما قرأنا وفننا كنايةات من  
الأجناس فهن كناية عن الذكور وهذه كناية عن المؤنث تقول عندي قنوزيد وإذا سئلت عنه قلت  
كناية أو توريدة بينهما وإيهاماً فإن نكرت وقلت هن وهذه كناية عن النكرات كما كان فلان  
كناية عن المعارف والأعلام فإن أصغت كانت كناية عن المعارف المصغرة وأكثر ما يستعمل في المنكرات  
والشهادت قال الشاعر

\* وقد رأيت قلبها يا قنا \* ويحك أخطت شراً بهراً \*

يعنى يا عناء يا رجل وهذه لا يستعمل إلا في النداء وقال الآخر

\* رَحِمْتَ وفي رَجُلَيْكَ ما فيهما \* وقد بَدَا عَنْكَ من المُنْزُور \*

أراد عَنْكَ بالرفع أمره بالحركة في حال الاضمار وفي لغة وسكنته تشبيهاً بعصب وليس بأعبد من قول  
أمرء القيس

\* فاليوم أَهْرَبَ غير مُسْتَعْبِدٍ \* إِنْما من الله ولا وإِغِيل \*

لأنه في البيت منفصل وهذا متصل \*

## ومن أصناف الاسم المَعْرَب

قال صاحب الكتاب الكلام في المَعْرَب وإن كان خليفاً من قبيل اشتراك الاسم والفعل في الإعراب بأن يقع  
في القسم الرابع ألا أن اختراعاً مُجْتَبِئاً صَوَّبَ إِيْرَادَهُ في هذا القسم أحدهما أن حَلَفَ الإعراب للاسم  
في أصله والفعل إنما تَطَلُّعَ عليه فيه بسبب المضارعة والثاني أن لا يَدَّ من تقلُّدِ معرفة الإعراب  
لِلْخِصَاصِ في سائر الأبواب \*

قال الشارح أعلم أن المَعْرَبَ يفيد الكلمة والإعراب فالكلمة ذات المَعْرَبِ التي وقع بها الإعراب اسماً كان  
أو فعلاً ألا أن دلالتهم على الكلمة دلالة تسمية ومطابقة ودلالتهم على الإعراب دلالة التوأم فهو من خارج  
من جهة الاشتغال أن كان من لفظة والمرد بالمَعْرَبِ ما كان فيه إعراباً أو فلا للإعراب وليس المراد  
منه أن يكون فيه إعراب لا محالة ألا ترى أنك تقول في زيد ورجل أنهما معرَّبان وإن لم يكن فيهما





الساكنتين بسكونها وسكون اللام بعدها وتقول أخذت من أَيْلِكَ فتكسرهما لسكون النون وما بعدها  
وَأَمَّا ما حُرِّكَ لِإِلَهِاءٍ فغيره عليه فعو قولك كَمْ حَدَّثْتُ فِي كَمْ أَخَذْتُ وَكَمْ يَلِكُ فِي كَمْ أَيْلِكَ وَكَمْ  
خُتَا لَكَ فِي كَمْ أَخُتَا لَكَ أَلْفَيْتَ حَرَكَاتِ الهمزات على الميم تخفيفا للهمزة وقد قُرِئَ قَدْ قُلِعَ الْمُؤْمِنُونَ  
وهذا يَأْتِي في موضعه مستوفى . وهذا اختلاف كَثَرُ في المبتدئات وليس بأعراب لأنه لم يَجُذَّ بِعَامِلٍ  
فلهذا لم يَلِدِ الاختلاف أن يكون بعامل ولم يُطْلَقْهُ وَقَوْلُهُ لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا احْتِرَازًا بِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَا  
يَتَبَيَّنُ فِيهَا الْأَعْرَابُ وَأَمَّا يُذَكِّرُ الْبَيَانُ مِنَ الْعَوَامِلِ قَبْلُهَا وَذَلِكَ مَحَرُّ الْأَسْمَاءِ الْمَقْصُورَةِ مِنْ مَحَرِّ عَصَا وَرَحَى  
وَالْمَقْصُورِ فِي حَالَتِي الرَّفْعِ وَالْإِثْنَانِ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ مَعْرَبَةٌ إِنْ لَمْ يَظْهَرْ فِيهَا أَعْرَابٌ وَأَمَّا لَمْ يَظْهَرْ فِسَبْهَا  
أَعْرَابٌ لِتُبَيِّنَ حُرُوفَ الْأَعْرَابِ مِنْ مَحَلِّ الْحَرَكَاتِ . وَجَمَلَةُ الْأَمْرِ أَنَّ الْعَرَبَ عَلَى صَرِيحٍ أَحَدُهُمَا بِاخْتِلَافٍ  
فِي اللَّفْظِ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَعْرَابِ بِاخْتِلَافٍ فِي مَحَلِّ يَعْذَرُ تَعْدِيرًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يُلْقِظَ بِهِ فَالْاِخْتِلَافُ فِي  
١. اللَّفْظِ يَكُونُ بِحَرَكَهٍ أَوْ حُرُوفٍ فَالْاِخْتِلَافُ بِالْحَرَكَهَةِ يَكُونُ فِي كُلِّ أَسْمَةٍ حُرُوفُ إِعْرَابِهِ صَحِيحٌ أَوْ جَارٍ بِمَجْرَى  
الصَّحِيحِ فَالصَّحِيحُ مَا لَمْ يَكُنْ حُرُوفُ إِعْرَابِهِ حَرْفَ جَمَلَةٍ كَالْوَاوِ وَالْيَاءِ وَالْأَلِفِ وَذَلِكَ مَحَرُّ رَجُلٍ وَفَرَسٍ  
فَالْأَعْرَابُ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ عَدَّ اخْتَلَفَ بِحَسَبِ تَعَاظُبِ الْعَوَامِلِ فِي أَوَّلِهَا وَهُوَ الْاِبْتِدَاءُ وَأَوَّلُهَا وَالْيَاءُ . وَقَوْلُهُ  
أَوْ مَا كَانَ جَارًا بِمَجْرَاهُ يُرِيدُ أَوْ مَا كَانَ جَارًا بِمَجْرَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمُعْتَدَلِ وَذَلِكَ إِذَا سَكَنَ مَا قَبْلَ حُرُوفِ  
الْعَلَاءِ مِنْهُ وَأَمَّا يَتَأَنَّى ذَلِكَ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ فَأَمَّا الْأَلِفُ فَلَا يَكُونُ سَكُونٌ مَا قَبْلُهَا وَإِذَا سَكَنَ مَا قَبْلَ حُرُوفِ  
٢. الْعَلَاءِ جَرَى بِمَجْرَى الصَّحِيحِ فِي تَعَاظُبِ حَرَكَاتِ الْأَعْرَابِ عَلَيْهِ مَحَرُّ قَوْلِكَ هَذَا غَوْرٌ وَكُنْ وَأَوَّلُهَا غَوْرٌ  
وَالْيَاءُ وَهَرَّتْ بِغَوْرٍ وَطِي وَأَمَّا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْوَاوَ إِذَا الصَّمَّ مَا قَبْلُهَا وَالْيَاءُ إِذَا انْكَسَرَ مَا قَبْلُهَا أَهْبَهَتَا  
الْأَلِفَ وَصَارَتَا مَدَّتَيْنِ كَمَا أَنَّ الْأَلِفَ ذَلِكَ مَحْتَمِلَةٌ تَتَنَقَّلُ الصَّمَّةُ وَالْكَسْرُ عَلَيْهِمَا كَتَعْلَمُهَا عَلَى الْأَلِفِ  
أَلَّا أَنَّ امْتِنَاعَ الْأَلِفِ مِنَ الْحَرَكَاتِ لِلتَّعَدُّرِ وَامْتِنَاعِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ مِنْهَا نَوْعٌ اسْتِحْصَانٌ لِلتَّغَلُّبِ مَعَ امْتِنَاعِ  
الْاِثْنَانِ بَيْنَهُمَا فَمَا إِذَا سَكَنَ مَا قَبْلَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ زَالَ الْمَدُّ مِنْهُمَا وَفَارَقَتَا الْأَلِفَ بِذَلِكَ فَجَرَا لِذَلِكَ  
٣. بِمَجْرَى الصَّحِيحِ وَلَمْ يَتَنَقَّلْ عَلَيْهِمَا صَمَّةٌ وَكَسْرٌ . وَكَذَلِكَ الْوَاوُ الْمَشْدُودَةُ وَالْيَاءُ الْمَشْدُودَةُ تَدْخُلُهُمَا  
حَرَكَاتُ الْأَعْرَابِ مِنْ غَيْرِ تَغَلُّبِ تَعَوُّلِ هَذَا عَدُوٌّ وَكُرْسَى وَأَوَّلُهَا عَدُوٌّ وَكُرْسَى وَهَرَّتْ بِعَدُوٍّ وَكُرْسَى وَذَلِكَ  
لِأَنَّ الْخُرُوفَ الْمَشْدُودَةَ يَعْدُ حَرَفَيْنِ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا سَاكِنٌ وَالتَّالِي مَخْرَجٌ وَالْوَاوُ الْأَوَّلُ مِنْ هَذِهِ وَالْيَاءُ الْأَوَّلُ مِنْ  
كُرْسَى بِمَنْزِلَةِ الْوَاوِ مِنْ غَوْرٍ وَالْيَاءُ مِنْ كُنْ وَلِهَذَا مِنْ نَحْوِي فِي السَّكُونِ فَلِذَلِكَ كَانَ حُكْمُهُمَا فِي تَعْلُفِ  
لِحَرَكَاتِ عَلَيْهِمَا وَاحِدًا . فَإِنْ قِيلَ قَدْ اشْتَرَطْتُمْ فِي الْأَسْمِ الْمَعْرَبِ بِالْحَرَكَةِ أَنْ يَكُونَ حُرُوفُ إِعْرَابِهِ صَحِيحًا

فما تعنون بحرف الاعراب فالجواب ان المراد بقولنا حرف الاعراب محل الاعراب وهو من كل معرب آخره نحو الدال من زيد والياء من يقرب وعلى هذا لا يكون للمبني حرف اعراب لانه لا اعراب فيه وربما نهي آخر الكلمة مطلقا حرف اعراب سواء كانت معربة او لم تكن معربة فعلى هذا حرف الاعراب من حرف الياء على معنى انه لو اقرب او كان مما يقرب لكان محل الاعراب فان قيل ولا كان الاعراب في آخر الكلمة ولم يكن في اولها ولا في وسطها قيل انما كان كذلك لوجهين احدهما ان الاعراب دليل والمعرب مدلول عليه ولا يصح انشاء الدليل الا بعد تقديم ذكر المدلول عليه فلذلك كان الاعراب آخر الوجه الثاني انه لما احتيج الى الاعراب لم يتخل من ان يكون اولا او وسطا او اخرا فلم يجر ان يكون اولا لان الحرف الاول لا يكون الا متحركا فلو جعل الاعراب اولا لم يعلم اعراب هو ام بنا ولا ومع ذلك فان من جملة الاعراب الجوز الذي هو سكون في آخر الالف فلو كان الاعراب اولا لامتنع منها الجوز ان الاول لا يمكن ان يكون ساكنا ولم يجعل وسطا لان بوسط الكلمة يقرب وزنها عد في على فعل تقرب او فعل كتبت او على فعل كعصبت مع ان من الاسماء ما هو رائي لا وسط له فلما امتنع الاول والوسط ما ذكرناه لم يبق الا جعل الاعراب آخرها فاعرفه

قال صاحب الكتاب واختلافه لفظا بحرف في ثلثة مواضع في الاسماء الستة مضافة وذلك نحو جسي ابيه واخوه وقنوه وقنوه وذا مال ورايت اياه ومررت بابيه وكذلك الباقية وفي كلا مضافا الى منصير ١٥ تعمل جاعل كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما وفي التنبيه والجمع على حدها تقول جاعل مسلمان ومسلمون ورايت مسلمين ومسلمين ومررت بمسلمين ومسلمين

قال الشارح اعلم ان اصل الاعراب ان يكون بالحركات والاعراب بالحروف فربما عليها وانما كان الاعراب بالحركات هو الاصل لوجهين احدهما انما لما افتقرنا الى الاعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات اولى لانها اقل واخف وبها تفيد الى الغرض فلم يكن بنا حاجة الى تكلف ما هو اقل ولذلك ثبوت في بابها ٢٠ اعلى الحركات دون غيرها مما اقرب به وقدر غيرها بها ولم تعد في به الوجه الثاني انما لما افتقرنا الى علامات تدل على المعاني وتفرق بينها وكانت الكلمة مركبة من الحروف وجب ان تكون العلامات غير الحروف لان العلامة غير المعلم كالطراز في النوب ولذلك كانت الحركات في الاصل هذا هو الفيلس وقد خولف الدليل وامرؤوا بعض الكافر بالحروف لامي اختصاه وذلك في مواضع منها الاسماء الستة المعتلة اذا كانت مضافة ومنها كذلك ومنها التنبيه وللع السلام فلما الاسماء الستة المعتلة في آخره

وأبوك وحملوك وهنوك ولو مال فهذه الاسماء اذا أُضيفت الى غير صحيح متكلم كان رفعها بالواو ونصبها بالالف وجرها بالياء نحو قولك هذا اخوك وابوك ورأيت اخاك واباك ومهرت باخيك وابيك وكذلك سائرهما وأما أضيفت هذه الاسماء بالحرف لأنها أسماء حذفت لاماتها في حال أفرادها وتضمنت معنى الاضافة فجعل اعرابها بالحروف كالعوض من حذف لاماتها واحترازنا بقولنا وتضمنت معنى الاضافة عن مثل بيد ونم وغد وشبهها مما حذفت لاءه فان قيل قولكم تضمنت معنى الاضافة زيادة وصف لا تأثير له ولأنه بالعلّة يكون حشوا فلا يكون جزء للعلّة فالجواب لا نسلم أنه لا تأثير له وذلك لأنه اذا تضمن معنى الاضافة صار في معنى التثنية لدلالته على شيئين مع أنّ الأولى أنّ الخافى الوصف بالعلّة مع عدم المناسبة اذا ذكر احترازنا من ورود نقص جاز كما لو كان له تأثير وذلك لأن الأوصاف في العلّة تنفكر الى شيئين احدهما أن يكون لها تأثير والثاني أن تكون للاحتراز فبما لا يكون ما له تأثير حشوا كذلك لا يكون ما فيه احتراز حشواً وقال قوم إنما أضيفت هذه الاسماء بالحروف توطئة لأعراب التثنية ولجميع بالحروف وذلك أنهم لما امتزجوا أعراب التثنية ولجميع بالحروف جعلوا بعض المفردة بالحروف حتى لا يستوحش من الأعراب في التثنية ولجميع السال بالحروف ونظير التوطئة ههنا قول أبي إسحاق أنّ اللام الأولى في نحو قولهم والله لئن زرتني لأكرمته إنما دخلت زائدة مؤيدة باللام الثانية الى في جواب القسم ومعتمده وقد اختلفوا في هذه الحروف فذهب سيبويه الى أنها حروف اعراب والاعراب فيها

١٠ معذور كما يقدّر في الاسماء المعصورة وأما فليت في النصب ولحق للدلالة على الأعراب المقدّر فيها ولا يلزم مثل ذلك في الاسماء المعصورة لأنهم أرادوا اختلاف أواخر هذه الاسماء توطئة للتثنية ولجميع على ما ذكرنا فلم يلزم في غيرها مما كان في معناه وذهب الأغفش الى مثل مذهب سيبويه في أنها حروف اعراب وبدل على الأعراب في أحد قوليه ألا أنه لا يقول أنّ فيها إعراباً منجّاه وذهب الجرمسى الى ان الانقلاب فيها بمنزلة الأعراب وفيه ضعف لأنه يلزم ان تكون في حال الرفع غير معربة لأن السوّل لا مرّ الكلمة في الاصل ولم تنعبل من غيرها وذهب المازني الى أنها معربة بالحركات وأن الباء في أبيك حرف الأعراب ولحق في أخيك حرف الأعراب وكذلك التثنية وهذه الحروف أفعى الواو والالف والهاء إشباع حدثت من الحركات وإشباع حركات الأعراب حتى ينشأ عنها هذه الحروف كثير في الشعر وغيره وتبينه عنده لغة من يعرب بالحركات في حال الاضافة نحو هذا أبوك ورأيت أبك ومررت بأبك وهو ضعيف ايضا لأن هذا الإشباع إنما يكون في ضرورة الشعر ولا داعي يدعو اليه في حال الاختيار ولا دليل عليه

مع أنه يلزم منه أن يكون لنا اسمٌ ظاهرٌ معربٌ على حرف واحد وهو فوك وذو مالٍ وذلك معديومٌ  
 وذهب الزباني إلى أنها أنفسها اعرابٌ وذلك لفسد أيضاً لأنه يلزم منه أن يكون اسم معرب على حرف  
 واحد وهو فوك وذو مالٍ وكان حتى بن عيسى الرّبعي يذهب إلى أنها معربةٌ بالحرركات وأن هذه  
 الحروف أهي الوو والالف والياء لامتّ كانت فإذا قلت هذا أخوك ففصله أَخُوكَ وإنما نقلت الصّمة من الوو  
 إلى الخاء لثلاثاً تنطلب ألفاً لحركتها وانفتاح ما قبلها وإذا قلت أخيك ففصله أَخُوكَ فنقلت الكسرة من  
 الوو إلى الخاء فزّ قلبتها ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ولا ينفك من صُغف أيضاً لأنّ نحل الحركة أتما  
 يكون إلى حرف ساكنٍ وذهب الكوفيون إلى أنها معربة من مكلفين بالحروف والحرركات إلى قبلها فإذا  
 قلت هذا أخوك فهو مرفوع والواو علامة الوقع والصّمة إلى قبلها وإذا قلت رأيت أخاك فالالف علامة  
 النصب والفتحة التي قبلها وإذا قلت مررت بأخيك فليها علامة الجرّ والكسرة التي قبلها وهو قول  
 ١٠. ضعيف من قبيل أن الأعراب اماراً على المعنى وذلك يحصل بعلامة واحدة ولا يكن لنا حاجة إلى أكثر  
 منها وأعلم أن هذه الاسماء قد تحوّل فيها القياس بحذف لاماتها في حال إفرادها لأنك إذا قلت  
 أَخُ ففصله أَخُ وَأَبُ ففصله أَبُ وَحَمَ ففصله حَمَ وَحَنَ ففصله حَنَ والذّي يدلّ على ذلك قولهم في التننية  
 أَخْرَانِ وَأَبْوَانِ وَحَمْلَانِ وَكَلَوِ في الجمع فتوات قال الشاعر

\* أَرَى ابْنَ إِزَارٍ قَدْ جَفَلَنِي وَمَلَّنِي \* على فتوات مائلها متتابع \*

١١. وكان معتصم القياس فيها أن تغلب الوو فيها ألفاً لحركتها وانفتاح ما قبلها ألا أنهم حذفوا تخفيفها  
 مبالغة في التخفيف والقياس ما قدّمناه ألا ترى أنهم لم يحدّثوا اللام في مثل عَصَا وَرَحَى وَحَتَّى أن  
 بَلَحَارَتِ وَأَتَوْنَ بها على القياس معصورة فيقولون هذا أَبُ وَأَخَا ورأيت أَبَا وَأَخَا قال الشاعر

\* إِنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا \* قد بَلَّغَا في التّجد غايتهما \*

وَحَتَّى أن منهم من حذف لامياتها في كل حال ونُبرِها بالحرركات في حال اضافتها فيقول هذا أَبُوكَ ورأيت  
 ١٢. أَبُوكَ ومررت بِأَبِكَ وَأَمَّا قَمْ ففصله قَمْ بوزن فَوْزٍ بدلَكَ على ذلك قولك في تكسيره أَفْوَاهٌ وفي تصغيره  
 فَوَيْهٌ فهذا وحده لأمه هاء والهاء مشبهة بحروف العلّة خفتاتها ونُبرها في المُفْرَج من الالف مُحذفت  
 كحذف حرف العلّة فيعبت الوو إلى في حين حرف الأعراب وكان القياس قلبها ألفاً لحركتها بحركات  
 الأعراب وانفتاح ما قبلها فزّ بدخل التنوين على حدّ دخوله في نحو عَصَا وَرَحَى فَاحذف الالف  
 لانتفاء الساكنين فبقي الاسم العرب على حرف واحد وذلك معديومٌ النظير فلياً كان القياس يُوَوِّى

الى ما ذكر أبداوا من الواو ميمما لأن الميم حرف جلد يَحْتَمِلُ الحركات من غير استئصال وهما من الشفتين  
 فهما متقاربان وعلت هذا قَمَرٌ ورأيت قَمَا وهرت بَقِيرٌ ، وأما ذو مال فاصل ذو فيه ذوا مثل مَصَا وقفا  
 يذلل على ذلك قوله تع ذَوَاتَا أَفْتَانٍ وَأَنْ تَكُونِ لَامَةً ياء أمثل من أن تكون واوا وذلك لأن الفصل  
 عليها بالواو يُصَيِّرُهَا من باب القُوَّةِ وَالْقُوَّةُ قَمَا عينه ولامه من واد واحد والقضاء عليها بالياء يصيِّرُهَا من  
 ٥ باب شَوَيْتُ وَلَوَيْتُ وهو أكثر من الأول والعلل إنما هو على الأكثر وأما ذو فلا تُسْتَعْمَلُ إلّا مصافاة ولا  
 تصاف إلّا الى اسم جنس من نحو مال وقفل ونحوها ولا تصاف الى صفة ولا مصمى فلا يقال ذو صالح ولا  
 ذو طالح ولا يجوز ذُوهُ ولا ذُوهُ لَاتُهَا لم تدخل إلّا وَصَلَةٌ الى وصف الاسم بالجناس كما دخلت إلّذي  
 وَصَلَةٌ الى وصف المعارف بالجنس وكما أتى بآي وَصَلَةٌ الى نداء ما فيه الالف واللام في قوله يا أَيُّهَا الرجل  
 ويا أَيُّهَا الناس ، وقد جاء مصافا الى المصمى كال كَتَبَ بن وَهْبٍ

١. \* صَبَحْنَا لِفَرَجِيَّةٍ مَرْفُوعَةٍ \* أَبَارَ ذِيَّ أَرْوَمَيْتِهَا ذُووَهَا \*

وقال الآخر

\* إِمَّا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذُووُهُ \*

والذي جسر على ذلك كون الصبيّر جائدا الى اسم الجنس وأضعف من ذلك قول من يقول أَلْهُمُّ صِلِ  
 على مُحَمَّدٍ وَذَوِيهِ من قيل ان مصمى لا يعود الى جنس والذي حسنه قليلا أنّها ليست بصفة موجودة  
 ١٥ الموصوف فحرت مجرى ما ليس بصفة ، فلما قوله تع في قراءة ابن مسعود وَقَرَّبَ كُلِّ ذِي حَالٍ عَلَيْهِمْ فَالْأَشْبَهُ  
 بالهيس أن يكون العالم هاهنا مصدرا كالسالج والباطل فكأنه قال وفوق كل ذي علم عليهم فالعراقان  
 في المعنى سواء ويجوز ان يكون على مذهب من يرى زيادة ذي فيكون حاصله وفوق كل مالٍ عليهم  
 ويجوز ان يكون من اضافة المسمى الى الاسم اى وفوق كل شخص يسمى علما او بعال له علم وذلك  
 على حد قول الشاعر

٢. \* إِلَيْكُمْ ذِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعْتُ \* نَوَارِعُ مِنْ قَلْبِي هِمَامٌ وَأَلْبَبُ \*

على ما سذكر في موضعه ، والموضع الثاني ما اختلف آخره في اللفظ بحرف وهو كذا اعلّم ان كذا  
 اسم مفرد بعيد معنى التنخيل كما أنّ كُلاً اسم مفرد بعيد معنى الجمع والكثرة هذا مذهب البصريين ،  
 ومذهب الكوفيون الى أنّه اسمٌ مُتَنَّى لفظا ومعنى والصواب مذهب البصريين بتدليل جواز وقوع الجسر  
 عنه مفردا نحو قوله كَذَا أَخْرَجْتُكَ مُقْبِلٌ قال الشاعر

\* يَكِلَا يَتَوَقَّى أَمَانَةً يَوْمَ صَدِّ \* وَإِنْ لَمْ تَأْتِهَا إِلَّا لِمَا \*

وقال الاخضر

\* أَكْبَرُ وَأَقْلَمُ أَنْ كِلَا \* عَلَى مَا هَلَا صَاحِبُهُ حَرِيصُ \*

فأخبر عنها بالمراد وهو يوم صَدِّ وحريص وكلاهما مفرد ولو كانت تثنية حقيقية لفظا ومعنى كما زعموا  
 ٥ لما جاز ألا يَوْثَا صَدِّ وحريصان ألا ترى أنه لا يجوز بوجه أن تقول الوجدان قائم ومما يدل على إفرادها  
 من جهة اللفظ جواز اتصالها إلى المتعق كالقولك جاعل كلا أخوتيكَ وكلا الرجلين ومررت بهما كليهما ولو  
 كانت تثنية على الحقيقة لم يجوز ذلك ولكان من قبيل إضافة الشيء إلى نفسه وذلك ممتنع ألا ترى  
 أنه لا يقال مررت بهما اثنتيهما كما تقول مررت بهما كليهما ومما يدل على إفرادها أنك متى أضفتها  
 إلى ظاهر كانت بالالف على كل حال وليس المتعق كذلك فلن قيل فقد عاد الصير إليها بلفظ التثنية  
 ١٠ نحو قوله

\* كِلَا حِينَ جَدَّ لَوْرِي بَيْنَهُمَا \* قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَتَيْنَهُمَا رَاحِي \*

فقال قد أقْلَعَا وأنت لا تعلمي زيدَ قَلَمًا فالجواب أن هذا محمول على المعنى كما يُحمَل على معنى كَلِ وَتَنُ  
 نحو قوله تع وَلَهُمْ آتِيَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ قَوْمًا وقوله تع وَلَكِ آتَوُكَ أَخِيرِينَ وقوله تع وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ  
 وفي موضع آخر وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وقال وَبَيْنَ الْفُلْسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ لئَلَّامُ الصَّيْرِ هَلِ  
 ٥ اللفظ تارة بالافراد وعلى المعنى الآخر بالجمع فكذلك كلا لفظا مفردا ومعناها التثنية فكأن أن حصل  
 الخبر تارة على اللفظ فتفردة وتارة على المعنى فتثنيته ونحوه صاحب الكتاب فقال كلا لأنه عنده مفرد  
 من قبيل المفعول وهو غير مضاف وألف كلا لَمْ وليست زائدة لئلا يعطى الاسم الظاهر على حرفين  
 وليس ذلك في كلامهم أصلا وذهب بعضهم إلى أنها منعلة عن ياء وذلك لأنه رَاحَا قد أميلت هل  
 سببونه لو سببت بكلا وثبتت لعلبت الألف ياء لأنه قد سَمِعَ فيها الإمالاة والأمثل أن تكون منعلة  
 ٢٠ من واو لأنها قد أميلت ناه في كلتا وإبدال التاء من الواو وأضعف إبدالها من الياء والعُدُّ أما عوهي  
 الاكثر وأما أميلت لكسرة الكاف ولانها تنقلب ياء وذلك إذا أصيغت إلى مضمر في حال النصب والجر  
 نحو هربت الرجلين كليهما ومررت بهما كليهما وأما قلبوها في هذه طالع تشبيها بعلبك وإليكَ ولتَنَبَّك  
 ووجه الشبهة بينهما أن آخرها ألف كآخر هذه الكلم وفي ملازمة للإضافة كما أن تلك كذلك وليس  
 لها تصرف غيرها مما يستعمل مفردا ومضافا فحُجرت مجرى الأكوام نحو عَلَى وَإِلَى والطَّرِيفِ غَرِ الْمُنْمَكِنَةِ

حَوَّلْنِي قَلْبِي لَهَا لَذَلِكَ بِأَنَّ كَمَا قَلْبِي الْأَلْفَ فِي عَلَيْكَ وَإِلَيْكَ وَلَدَيْكَ وَهُوَ يَقْلِبُهَا فِي الرَّفْعِ بِأَنَّ  
 فَيَقُولُوا قَالِ الرَّجُلَانِ كِلَيْهِمَا لَأَنَّهُمَا بَعُدَتْ بَرَفَعَا عَنْ شَبِيهِ عَلَيْكَ وَالْيَاءِ وَلَدَيْكَ إِنْ كُنْ لَا حَظَّ لَهَا فِي  
 الرَّفْعِ فَهَذِهِ الْأَلْفُ وَإِنْ فُهِمَ مِنْ اخْتِلَافِهَا الْأَهْرَبُ فَلَيْسَ الْاِخْتِلَافُ فِي الْخَفِيَّةِ لِأَجْلِ الْأَعْرَابِ بَلْ لَمَّا  
 ذَكَرْتُ لَكَ ٥ وَحَالًا كَلَّمَا كَحَالٍ كَلَا فِي الْإِفْرَادِ وَالْإِنْفِلَاقِ إِلَّا أَنَّهُمَا مَوْثِقَةٌ قَالِ اللَّهُ تَعِ كَلَّمَا أَهْجَتَيْنِ أَتَتْ  
 ٥ أَكَلَهَا وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذِهِ التَّاءِ فَذَهَبَ سَبِيحُهُ إِلَى أَنَّ الْأَلْفَ لِلتَّائِيثِ وَالتَّاءِ بَدَلٌ مِنْ لَامِ  
 الْكَلِمَةِ صَكَّا أَبْدَلَتْ مِنْهَا فِي بَنَتْ وَأَخَتْ وَوَلَّهَا فَعَلَى كَذَلِكَ وَحَقَرِي وَهُوَ نَبَتْ ٥ وَذَهَبَ أَبُو عَمْرٍ  
 الْهَرَمِيُّ إِلَى أَنَّ التَّاءَ لِلتَّائِيثِ وَالْأَلْفَ لَامِ الْكَلِمَةِ كَمَا كَلَّمْتُ فِي كَلَامٍ ٥ وَالتَّائِيثُ الْأَوَّلُ وَذَلِكَ لِأَمْرَيْنِ  
 أَحَدُهُمَا نِدْوَةُ الْبَيَاءِ وَأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ فِعْتَلٌ وَالثَّانِي أَنَّ تَاءَ التَّائِيثِ لَا تَكُونُ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُرْفُودَةِ  
 إِلَّا وَقَبْلَهَا مَفْعُولٌ حَوْثَرَهُ وَكَلَمَتَهُ وَكَلَمَةً وَكَلَمَةً وَكَلَمَةً وَكَلَمَةً وَكَلَمَةً وَكَلَمَةً وَكَلَمَةً وَكَلَمَةً وَكَلَمَةً  
 ١. تَكُنْ تَاءُ لِلتَّائِيثِ مَعَ أَنَّ تَاءَ التَّائِيثِ لَا تَكُونُ حَشْوًا فِي كَلِمَةٍ فَلَوْ سَمِعْتَ رَجُلًا بِكَلِمَةٍ لَمْ تَصْرِفْهُ فِي  
 مَعْرُوفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ كَمَا لَوْ سَمِعْتَ بِذَلِكَ وَكَثُرِي وَكَثُرِي لِأَنَّ الْأَلْفَ لِلتَّائِيثِ وَقَبْلُهَا مَذْهَبٌ أَيْ عَمْرٍ الْهَرَمِيُّ أَنَّ  
 لَا تَصْرِفُ فِي الْمَعْرُوفَةِ وَتَصْرِفُ فِي النُّكْرَةِ لِأَنَّهُ كَعَالِمَةٍ وَكَلَمَةٍ إِذَا سُمِّيَ بِهِمَا فَاعْرِفْ ٥ فَلَمَّا التَّائِيثُ وَجَمَعَ  
 السَّلَامَةُ فَالْهِمَا يُعْرَفَانِ بِالْحُرُوفِ وَتَخْتَلِفُ أَوْ أُخْرِجَا بِهَا فَلَمَّا التَّائِيثُ فَالْهِمَا يُعْرَفَانِ الْأَلْفَ وَالْيَاءَ فَلَا لَفَ  
 لِلرُّفْعِ وَالْيَاءَ لِلنَّصَبِ وَلِأَنَّ الْأَلْفَ تَدْفَعُ مَا قَبْلَ الْيَاءِ فَتَقُولُ جَاعِلُ الْوَبْدَانِ وَالْعَرْلَانِ وَرَأَيْتُ الْوَبْدَيْنِ  
 ١٥ وَالْعَرْلَيْنِ وَهَرَمْتُ الْوَبْدَيْنِ وَالْعَرْلَيْنِ وَلِجُعِ السَّائِرِ أَهْرَابِهِمْ بِحَقَرَيْنِ أَيْضًا وَهِيَ الْوَاوُ وَالْيَاءُ فَالرُّفْعُ بِالْوَاوِ نَحْوُ  
 قَوْلِكَ جَاعِلُ الْوَبْدَيْنِ وَالْمُسْلِمُونَ وَلِأَنَّ النَّصَبَ بِالْيَاءِ إِلَّا أَنْكَ تَكْسِرُ مَا قَبْلَ الْيَاءِ فِي الْجُعِ فَرَقًا بَيْنَهُمَا  
 وَبَيْنَ التَّائِيثِ فَهَلْ رَأَيْتُ الْوَبْدَيْنِ وَالْعَرْلَيْنِ وَهَرَمْتُ الْوَبْدَيْنِ وَالْعَرْلَيْنِ وَلِلتَّائِيثِ وَالْجُعِ قُضْلَانِ بُسْمَعُصَى  
 الْكَلَامِ هَلِيهِمَا فِيهِمَا ٥

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَاخْتِلَافَهُ مَحَلًّا فِي نَحْوِ الْعَصَا وَنَعْدَى وَالْعَاصِي فِي حَالَتِي الرَّفْعِ وَلِأَنَّ هُوَ مِثْلُ

## ٢. النَّصَبُ كَالصَّارِبِ ٥

قَالَ الشَّارِحُ يَرِيدُ أَنَّ اخْتِلَافَ الْآخِرِ يُلْغَى بِتَعْدِيرِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُلْقَطَ بِهِ ذَلِكَ إِذَا كَانَ حُرُوفُ الْأَعْرَابِ  
 نَائِبِيًا عَنْ حَمَلِ الْحَرَكَةِ بَأَنَّ يَكُونُ حَرْفٌ عِلَّةً كَالْأَلْفِ فِي عَصَا وَخَيْلِي وَالْيَاءِ فِي قَاتِلِي لِأَنَّ الْكَلِمَةَ فِي نَفْسِهَا  
 مَعْرُوبَةٌ بِحُكْمِ الْأَسْمَةِ إِنْ لَمْ يَعْصِ فِيهَا مَا يُخْرِجُهَا عَنِ التَّمَكُّنِ وَاسْتَعْيَاقِي الْأَعْرَابِ وَأَمَّا حُرُوفُ الْأَعْرَابِ  
 فِي عَصَا وَشَيْبُهُ أَلْفٌ وَالْأَلْفُ لَا تَحْرَمُ حَرَكَةَ لَدُنْهَا مَدَّةً فِي الْخَلْفِ وَحَرَكَتُهَا يَمْنَعُهَا مِنَ اسْتِظْلَالِ



والامتداد ويُقضى بها الى مُخْرَجِ الحُرْكَه فَكُنْ الاعراب لا يظهر فيها لى يكن لَانِ الكلمه غير معربه بل  
لنَبْزٍ فِى محلّ الحُرْكَه بخلاف مَنْ وَكَمْ وحرفها من المبنيات فَإِنَّ الاعراب لا يتعذر على حروف الاعراب  
منها لانه حروفٌ صحيحٌ يمكن تحريكه فلو كانت الكلمه فى نفسها معربه لظهر الاعراب فيها وأما الكلمه  
جَمْعًا فِى موضع كلمه معربه وكذلك ياء الفاضى والدخلى لا يظهر فيهما الرفع ولَمْ يُلْزَمِ لِقَبْلِ الصَّمَةِ والكسره  
هـ على الياء المكسوره ما قبلها فهى نايبةٌ عن تحمّل الصَّمَةِ والكسره وإعلم ان صاحب الكتاب لى  
يستغنى الكلام على المقصور والمنقوص وأما أشار اليهما إشارة ولا بدّ من التنبيه على نكث بآتيهما  
بما فيه مَقْتَعٌ ان شاء الله تعالى المقصور اعلم ان المقصور كل اسم وقعت فى آخره ألف مفردة نحو  
القضا والفقى وحُبلى وسَكْرَى وقولنا مفردة احترازٌ من مثل حُرَّةٌ وعصاة وابيها فإن هذه الاسماء فى  
آخرها ألفان التانيث المنقلبة هزرة وألف اخرى قبلها للمدّ وأما سَمَى مقصورا لانه مُقْصَرٌ عن  
ا. الاعراب كَلِمَةً اى حُبس عنه فلم يدخله رفع ولا نصب ولا جر فتقول فى الرفع هذه عصا ورَحَى با فقى  
وفى الجر مَرَّتْ بعضا ورَحَى يا فقى وفى النصب رأيت عصا ورَحَى يا فقى والقصر الحُبس ومنه قوله  
تعالى حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِى الْخِيَامِ اى محبوسات وأما لى يدخله نون من حركات الاعراب لَانِ فى آخره  
ألفا والألف لا تتحرك بحركة هزرة على ما تقدم فكان فيها مقدرا فلذا قلت فى الرفع هذه عصا وفى الالف  
صَمَةً منوثةً واذا قلت فى النصب رأيت عصا وفى الالف فتحة منوثةً واذا قلت فى الجر مَرَّتْ بعضا  
ا هـ فى الالف كسرة منوثةً والمقصور على صرتين منصرفٍ وغيرٍ منصرفٍ فالمنصرف ما يدخله التلوين  
وحده نحو عصا ورَحَى فَرَّ يلتقى ساكنان الالف الى فى لام الكلمه والتنوين بعدها ساكنٌ فيحذف  
لانتقال الساكنين وكانت الالف أوّل بالحذف من التنوين لوجوه ثلاثة احدها ان التنوين دخل ليعبى  
ويزول بزوال ذلك المعنى وليست الالف كذلك لأنها لَمْ الكلمه التالى أَنْ الالف اذا حُذِفَتْ بَقِيَ قبلها  
ما يدل على الالف المحذوفة وفى الفتحه قبلها وليس على حذف التنوين دليلٌ الثالث ان الساكن  
ا. الأول هو المانع من النطق بالتانى فكان حذفه هو الوجه لازالة المانع فلذلك تقول هذا عصا ورأيت  
عصا ومَرَّتْ بعضا بالتنوين من غير ألفٍ وغير المنصرف ما كان فى آخره ألف التانيث المفردة نحو  
حُبلى وسَكْرَى فهذا لا يدخله نون من الاعراب لَانِ فى آخره ألفا والألف لا تقبل للحركة ولا يدخله  
التنوين لانه غير منصرف لأجل التانيث اللازم فتقول هذه حُبلى وسَكْرَى ورأيت حُبلى وسَكْرَى ومَرَّتْ  
حُبلى وسَكْرَى فالألف نايبةٌ على كل حال لا تحذف الا اذا لقيها ساكنٌ بعدها من كلمة اخرى نحو

حَبْلِي الْقَوِيَّ وَسَكَّرِي أَتَيْكَ فَاعْرِفْهُ ٢. وَالْمَقْصُودُ كُلُّ اسْمٍ وَقَعَتْ فِي إِعْرَابِهِ يَاءٌ قَبْلَهَا كَسْرًا نَحْوَ الْقَاضِي  
وَالِدَائِي وَتَابِي وَدَلِي فِهَذَا يَدْخُلُهُ النِّصْبُ وَحْدَهُ مَعَ التَّنْوِينِ وَلَا يَدْخُلُهُ رَفْعٌ وَلَا جَرٌّ وَأَمَّا سَمَى مَقْصُودًا  
لأنَّهُ نَفْسُ شَيْئَيْنِ حَرَكَةً وَحَرَفًا فَالْحَرَكَةُ فِي النِّصْبَةِ أَوْ الْكَسْرِ حَذَفَتْ لِلنَّظَرِ وَالتَّنْوِينُ هُوَ الْيَاءُ حَذَفَ  
لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ فَتَقَلُّ فِي الرِّفْعِ هَذَا تَابِي يَ أَتَى وَفِي الْجَرِّ مَرَّتْ بِقَابِ يَ أَتَى وَكَانَ الْأَصْلُ هَذَا تَابِي بِضَمٍّ  
ه الْيَاءُ وَتَلَوْنَهَا وَمَرَّتْ بِقَابِ يَ بِكسر الْيَاءِ وَتَلَوْنَهَا أَيْضًا فَاسْتَقْبَلَتْ النِّصْبَةَ وَالْكَسْرَةَ عَلَى الْيَاءِ الْمَكْسُورِ مَا  
قَبْلَهَا لِأَنَّهُ قَدْ صَارَتْ مَدَّةً كَالْأَلِفِ لِسَعَةِ تَخْرِجِهَا وَكَوْنِ حَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا مِنْ جَنْسِهَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ  
مُحَذَفَتِ النِّصْبَةِ وَالْكَسْرَةَ يَأْتِي تَقَدُّمُ وَلَمَّا حُذِفَتْ سَكَنَتْ الْيَاءُ وَكَانَ التَّنْوِينُ بَعْدَهَا سَاكِنًا مُحَذَفَتِ  
لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْقَصْرِ فَلِلذَلِكَ تَقَلُّ فِي الرِّفْعِ هَذَا تَابِي وَفِي الْجَرِّ مَرَّتْ بِقَابِ يَ قَالَ  
اللَّهُ تَعَالَى مَا أَتَى تَابِي وَبَالَ عَلَى شِفَا جُرْبٍ قَابِي وَتَقَلُّ فِي النِّصْبِ رَأَيْتُ قَابِيًا تَنْبَسُ الشِّبَحَةَ  
١. حَقَّقْتُهَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِنْسَانِ قَالَ أَجِيبُوا ذَاكَ لِلَّهِ فَاعْرِفْهُ ٢

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَالْأَسْمَاءُ الْمَعْرُوبَةُ عَلَى لَوْنَيْنِ نَوْجٌ يَسْتَوْفِي حَرَكَاتِ الْأَعْرَابِ وَالتَّنْوِينِ كَرَبِيدٍ وَرَجُلٍ وَيُسَمَّى  
الْمَنْصُوفُ وَنَوْجٌ يُخْتَلَفُ عَنْهُ الْجَرُّ وَالتَّنْوِينُ لِشَبَهِ الْفِعْلِ وَحَرَكُهُ بِالْفَتْحِ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ كَأَحْمَدَ وَمَرْوَانَ أَلَا إِذَا  
١٥ أَصِيبَ أَوْ دَخَلَ لَمْ يُعْرَفِ وَيُسَمَّى غَيْرُ الْمَنْصُوفِ وَأَسْمُ الْمُنْتَمِئِينَ بِمَجْمَعِهِمَا وَقَدْ يُقَالُ لِلْمَنْصُوفِ الْأَمْكُنُ ٢  
فَالْإِشَارَةُ أَعْلَمُ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمَعْرُوبَةَ عَلَى صَرْتَيْنِ مَنْصُوفٍ وَغَيْرِ مَنْصُوفٍ فَالْمَنْصُوفُ مَا دَخَلَتْهُ الْحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ  
مَعَ التَّنْوِينِ سِوَاهُ كَانَ دَخُولُهَا عَلَيْهِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا فَلِلْفَتْحِ نَحْوُ هَذَا رَجُلٌ وَفَرْسٌ وَزَيْدٌ وَجَمْرٌ وَرَأْسٌ  
رَجُلًا وَفَرْسًا وَزَيْدًا وَجَمْرًا وَمَرَّتْ بِرَجُلٍ وَفَرْسٍ وَزَيْدٍ وَجَمْرٍ وَالتَّقْدِيرُ نَحْوُ قَوْلِكَ هَذَا عَصَا وَرَحَى وَرَأْسٌ  
عَصَا وَرَحَى وَمَرَّتْ بِعَصَا وَرَحَى فَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ كُلُّهَا مَتَمِّكِنَةٌ وَمَا كَانَ مِثْلَهَا وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ فِيهَا الْأَعْرَابُ  
٢. لَنْ عَدَمِ ظُهُورِ الْأَعْرَابِ بَلَّا كَانَ لِنُبُوْهِ حُرُوفِ الْأَعْرَابِ عَنْ تَحْدِثِ الْحَرَكَةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ وَالْمُنْتَمِئِينَ وَصَفَ  
رَاجِعٌ إِلَى جَمْلَةِ الْمَعْرُوبِ وَأَصْلُ الْعَرَفِ التَّنْوِينُ وَحْدَهُ عَلَى مَا سَبَقَ فِي مَوْضِعِهِ وَهَذَا الصَّرْفُ مِنَ الْأَسْمَاءِ  
سُمِّيَ الْمُنْتَمِئِينَ الْأَمْكُنَ فَالْمُنْتَمِئِينَ أَغْمَرُ مِنَ الْأَمْكُنِ فَكُلُّ أَمْكُنٍ مُتَمِّكِنٌ وَلَيْسَ كُلُّ مُتَمِّكِنٍ أَمْكُنَ وَالْمُنْتَمِئِينَ  
رُسُومُ الْقَدَمِ فِي الْأَسْمَةِ وَغَوْلُنَا أَسْمُ مُتَمِّكِنٍ أَيْ رَاسُ الْقَدَمِ فِي الْأَسْمَةِ وَقَوْلُنَا أَسْمُ مُتَمِّكِنٍ أَيْ هُوَ مَكَانُ  
مِنْهَا أَيْ لَمْ يَخْرُجْ إِلَى شَبَهِ الْحُرُوفِ فَيَمْنَعُ مِنَ الْأَعْرَابِ وَالْأَمْكُنُ عَلَى رِثَةِ أَفْعَلٍ إِلَى التَّفْصِيلِ أَيْ هُوَ أَكْثَرُ

يَكُنَّا من غيره، لم يصر فيه شَيْءٌ لَخَرَفِ فَضِيحَةٍ إِلَى الْبِنَاءِ وَلَمْ يَشَابِهِ الْفَعْلَ فَيَنْقُصَ يَكُنُّهُ وَيَمْنَعُ مِنْهُ  
بَعْضُ حَرَكَاتِ الْأَعْرَابِ وَهُوَ لَمْ يَمْتَنِعْ مِنْهُ التَّنْوِينُ الَّذِي هُوَ مِنْ خَصَائِصِ الْأَسْمَاءِ فَكَانَ بِذَلِكَ أَمَكْنَ  
مِنْ غَيْرِهِ أَيْ أَرْسَخَ قَدَمًا فِي مَكَانِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْكُنَّانَ مَا خَوَّلَ مِنْ كَانَ يَكُونُ  
فَهُوَ مَقْعَلٌ مِنْهُ كَالْبَقَارِ وَالْمَرَاكِحِ وَلَا أَرَاهُ مَحْبُوعًا لِقَوْلِهِمْ تَمَكَّنَ وَلَوْ كَانَ مِنَ الْكُنُونِ لَقِيلَ تَكُونُ فَلَمَّا تَمَكَّنَ  
وَلَمْ يَذَرَعْ فَلَقِيلَ مِنَ ذِيهِلِ الْغُلَطِّ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ وَقَدْ قَالُوا فِي لُجَجِ أَمَكْنَاءَهُ وَهَذَا نَصُّ الْعَرَبِ الثَّلَاثِي وَهُوَ  
غَيْرُ الْمَنْصَرَفِ وَهُوَ مَا يَشَابِهُ الْفَعْلَ مِنْ وَجْهَيْنِ فَلَمْ يَدْخُلْهُ جَمٌّ وَلَا تَنْوِينٌ وَيَكُونُ آخِرُهُ فِي الْجَمِّ مَفْتُوحًا  
بِحَرْفِ هَذَا أَهْمَزٌ وَهَمْزٌ وَرَأَيْتُ أَهْمَزَ وَهَمْزَ وَهَرَّتْ بِأَهْمَزٍ وَهَمْزٍ وَالْبَغْدَادِيُّونَ يَسْتَوُونَ بِأَبٍ مَا لَا يَنْصَرَفُ بِأَبٍ  
مَا لَا يَجُوزُ وَالصَّرْفُ قَرِيبٌ مِنَ الْإِجْرَاءِ لَأَنَّ صَرْفَ الْأَسْمَاءِ إِجْرَاءٌ عَلَى مَا لَهُ فِي الْأَصْلِ مِنْ دُخُولِ الْحَرَكَاتِ  
الثَّلَاثِ الَّتِي فِي حَلَالَتِ الْأَعْرَابِ وَيَدْخُلُهُ التَّنْوِينُ أَيْضًا وَلِذَلِكَ لَأَنَّ الْأَسْمَاءَ بِإِطْلَاقِهِ يَسْتَحَقُّ وَجُوهَ الْأَعْرَابِ  
لَا لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَعْنَى الطَّارِئَةِ عَلَيْهِ بَعْدَ دَلَالَتِهِ عَلَى مَسَاءَةٍ وَالْأَسْمَاءِ عَلَى صَرْفَيْنِ نَكْرَةٍ وَمَعْرِفَةٍ وَالنَّكْرَةُ فِي  
الْأَصْلِ وَالْأَخْفُ عَلَيْهِمْ وَالْأَمَكْنُ صَدْرُهُ وَالْمَعْرِفَةُ فَرْعٌ فَلَمَّا كَانَتْ النَّكْرَةُ أَخْفَ عَلَيْهِمْ أَطْعَمَهَا التَّنْوِينُ  
دَلِيلًا عَلَى الْفَعْلِ وَلِذَلِكَ لَمْ يَلْحَقْ الْأَفْعَالُ لِقِلَّاهَا وَلَا بِدَتْ مِنْ بَيَانِ فَعْلِ الْأَفْعَالِ فَإِنَّ مَذَارِعَ هَذَا الْبَابِ  
عَلَى شَيْءٍ مَا لَا يَنْصَرَفُ الْفَعْلُ فِي الثَّمَلِ حَتَّى جَرَى مَجْرَاهُ فِيهِ وَلِذَلِكَ خُذِلَ التَّنْوِينُ مِمَّا لَا يَنْصَرَفُ  
لِنَقْلِهِ ثَمَلًا عَلَى الْفَعْلِ وَإِنَّمَا قُلْنَا أَنَّ الْأَفْعَالَ أَثْقَلُ مِنَ الْأَسْمَاءِ لَوْجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ الْأَسْمَاءَ أَكْثَرُ مِنَ الْفَعْلِ  
مِنْ حَيْثُ أَنَّ كُلَّ فَعْلٍ لَا يَدْرِي لَهُ مِنَ الْفَعْلِ أَسْمٍ يَكُونُ مَعَهُ وَقَدْ يَسْتَفِي الْأَسْمُ مِنَ الْفَعْلِ وَإِذَا ثَبِتَ أَنَّهُ  
أَكْثَرُ فِي الْكَلَامِ كَانَ أَكْثَرَ اسْتِعْمَالًا وَإِذَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ خَفَّ عَلَى الْأُذُنِ لِكثَرِهِ تَدَاوُلُهُ أَلَا تَرَى أَنَّ  
الْعَجَمِيَّ إِذَا تَعَاوَى كَلَامَ الْعَرَبِ فَعَلَ عَلَى لِسَانِهِ لِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ لَهُ وَكَذَلِكَ الْعَرَبِيُّ إِذَا تَعَاوَى كَلَامَ  
الْعَجَمِ كَانَ ثَقِيلًا عَلَيْهِ لِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ لَهُ الْوَجْهَ الثَّانِي أَنَّ الْفَعْلَ يَحْتَضِي فَعْلًا وَمَقْعُولًا فَصَارَ كَالْمَرْكَبِ  
مِنْهُمَا أَلَا يَسْتَفِي هُنُمَا وَالْأَسْمَاءُ لَا يَحْتَضِي شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ إِذْ هُوَ سَيِّئٌ عَلَى الْمُسْمَى لَا غَيْرَ فَهُوَ مَقْرَدٌ  
وَالْمَعْرَدُ أَخْفَ مِنَ الْمَرْكَبِ فَكُلُّ ثَبِتٍ بِهَذَا الْبَيَانِ أَنَّ الْأَفْعَالَ أَثْقَلُ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَفِي مَعَ ثَقُلِهَا فَرْحٌ فِي  
الْأَسْمَاءِ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ مُشْتَقَّةً مِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي فِي صَرْفٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ وَأَنَّهَا  
مَفْتُوحَةٌ إِلَى الْأَسْمَاءِ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ لَا تَقُورُ بِأَنْفُسِهَا وَكَانَ فِي الْأَسْمَاءِ مَا هُوَ فَرْحٌ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ حَيْثُ  
أَنَّ لَهُ وَدَحِيغًا عَلَيْهِ فَحَصَلَ بَيْنَ هَذَا الصَّرْفِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَبَيْنَ الْأَفْعَالِ مِشَارَكَةٌ وَمِشَابَهَةٌ فِي الْقَرِيبَةِ  
وَالشَّيْءِ إِذَا أَشْبَهَ الشَّيْءَ أُعْطِيَ حُكْمًا مِنْ أَحْكَامِهِ عَلَى حَسَبِ قُوَّةِ الشَّيْءِ وَلَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ بَيْنَ شَيْئَيْنِ

يُوجِب لأحدهما حُكْمًا هو في الأصل للأخر ولكن الشبهة إذا قوى أوجب الحكم وإذا ضعف لم يُوجب  
 فكُلما كان الشبهة أخف كان أقوى وكلما كان أعم كان أضعف فالشبهة الأعم كقبح الفعل بالاسم من  
 جهة أنه يدل على معنى فهذا لا يُوجب له حكمًا لأنه طرأ في كل اسم وفعل وليس كذلك الشبهة من  
 جهة أنه ناسب باجتماع السببتين فيه لأن هذا يختص نوا من الأسماء دون سائرهما فهو خاصٌّ مُقترب  
 ٥ الاسم من الفعل فإذا اجتمع في الاسم عِلَتان قَرِبتان من العِلل التسع أو عِلَّة واحدة مكررة على ما  
 سيوضح فيما بعد أن شاء الله تعالى فقد يَشِب الفعل من وجهين ويسرى عليه ثقل الفعل فينبثق منع  
 الصرف فلم يدخله جر ولا تنوين، واختلفوا في منع الصرف ما هو فقال قوم هو عبارة عن منع الاسم  
 للجر والتنوين دفعة واحدة وليس أحدهما تابعًا للأخر إذ كل الفعل لا يدخله جر ولا تنوين وهو قسري  
 بظاهر لسانه، وقال قوم ينتمون إلى التكليف أن الجر في الأسماء نظير الجور في الأفعال فلا يمنع الذي لا  
 ١. ينصرف ما في الفعل نظيره وإنما الخدوْف منه صُلح لِقَفْله وهو التنوين وحده لثقل ما لا ينصرف لمشابهة  
 الفعل في يتبع الجر التنوين في الزوال لأن التنوين خاصة للاسم والجر خاصة له أيضا فتتبع الخاصة  
 الخاصة، ويدل على ذلك أن المرفوع والمنصوب لا تدخل للجر فيه إنما يذهب منه التنوين لا غيره،  
 قال أبو علي لو جر الاسم الذي لا ينصرف مع حذف تنوينه قليل مررت بالجد وإبراهيم لأشبه المبتدآت  
 نحو أميس وجبر في لما منع الجر ولا بد للجر من قبل وتكثير شاركة النصب في حركته لتواخيها كما  
 ١٥ شاركه نصب الفعل جرته في مثل ف يفعلا وإن بفعلا وأخواتهما على أن أبا الحسن وأبا العباس رهما  
 الله لهما أن غير المنصرف مبهى في حال فحده إذا دخله الجار والمحققون على خلاف ذلك وهو رأى  
 سببونه فعلى هذا القول إذا قلت نظرت إلى الرجل الأتبر وأسنرتُم فلاسم لابي على منع صرفه وإن أجز  
 لأن الشبهة قائم وعلم الصرف الذي هو التنوين معدوم، وعلى القول الأول يكون الاسم منصوبا لأنه لما  
 دخله الألف واللام والإضافة وهما خاصة للاسم بعد عن الأفعال وغلبت الأسمية فالصرف، وقوله  
 ٢. واسم المتمكن يجمعهما يريد أن ما لا ينصرف متمكن لأن التمكين هو استحقاق الاسم الأرواب بحكم  
 الأسمية وما لا ينصرف مُقَرَّب فهو متمكن لذلك وإن كان غيره أمكن منه فافهم

قال صاحب الكتاب والاسم يمنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان من أسباب تسعة أو تكثر واحد

وفي السُّنَدِ والتَّائِيهِثِ اللازمَ لفظاً أو معنىً في حَوْسَعَاتٍ وَكَلَمَاتٍ وَهَوْنِ الفعلِ الذي يَغْيِبهُ في نحو  
أَفْعَلُ فَإِنَّهُ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْهُ فِي الاسْمِ أو يَخْصُمُهُ في حَوْطِيبٍ إِنْ سُمِّيَ بِهِ والصَّغِيغَةُ في نحو أَكْثَرُ وَالْعَدْلُ عَنْ  
صِغَةٍ إِلَى أُخْرَى في حَوْفَرٍ وَكَلَامٍ وَأَنْ يَكُونَ جَمْعاً لِمِثْلِ عَلَى رِثْتِهِ وَاحِدٌ كَمَسَاجِدَ وَمَصَابِيحٍ إِلَّا مَا  
اهْتَدَى آخِرُهُ نَحْوَ جَوَابِ اللَّهِ فِي الرِّفْعِ وَلَمْ يَلْزَمْ كَلَامُ فِي النِّصْبِ كَصَوَابٍ وَحَصَاجِرُ وَسَرَابِلُ فِي التَّنْذِيرِ  
جَمْعٌ حَصَاجِرُ وَسَرَابِلُ وَالتَّرَكِيبُ في نحو مُعَذِّبِكَيْتٍ وَغُلْبَتِكَ وَالخُبْنَةُ فِي الْأَعْلَامِ خَاصَّةً وَالْأَلْفُ وَالْوَنُ  
الْمَصَارِعَانِ لِأَنَّهُمَا التَّكْلِيفُ فِي حَوْسَرَانِ وَفُتْمَانِ إِلَّا إِذَا اضْطَرَّ الشَّاهِرُ فَصَرَّفَ

قال الشارح الأسباب المانع من الصرف تسعة وفي العلمية والتأنيث يوزن الفعل والوصف والعهد والجمع والتركيب والعجمة والالف والنون والواو هذه التسعة متى اجتمع منها اثنان في اسم او واحد يعلم مقام سبب من المنع من الصرف فلم يدخله جر ولا تنوين ويكون في موضع الجر مفنوحا ١٠ وذلك قولك هذا احمَد ومُترَ ورايت احمَد ومترَ ومريت احمَد ومترَ. واما كان ضللك لشبهه بالفعل لاجتماع السببين فيه وذلك ان كل واحد فرع على غيره فاذا اجتمع في الاسم سببان فقد اجتمع فيه فعلان فصار فرعا من جهتين احدهما آفة لا يقوم بنفسه ويفتقر الى اسم يكون معه والاسم لا يلتزم الى فعل فكان فرعا عليه والاخر آفة مشتق من المصدر الذي هو صوب من الاسماء فلما اشبهت في الفرصة امتنع منه الجر والتنوين كما امتنع من الفعل والتعريف فرع على التكبير لان اصل الاسماء ١٥ ان تكون نكرات ولذلك كانت المعرفة ذات علامة والفتحة الى وضع لثقله عن العمل كنعيل جعفي من اسم النهر الذي هو نكرة شائع الى واحد بعينه فلتعريف المانع من الصرف هو الذي ينقل الاسم من جهة آفة متضمن فيه من غير علامة تدخل عليه وهو تعريف العلمية والتأنيث فرع على التكبير لوجهين احدهما ان الاسماء قبل الاطلاق على تأنيثها وتذكيرها يعبر عنها بلفظ مذكر نحو سق وحيوان ٢٠ وانسان فاذا علم تأنيثها رتب عليها العلامة وليس كذلك المؤنث الثاني ان المؤنث له علامة على ما سبق فكان فرعا وقوله التأنيث اللان وصف احترازه عن تأنيث الفرق وهو الغار بين المذكر والمؤنث في مثل قائمة واعدية وحوها من الصفات وامري وامرأة وحوها من الاجناس ومن ذلك ما كان من التأنيث فارقا بين الواحد والجمع مثل قبح وقبحه وسعير وسعيرة فهذا التأنيث لا اعتداد به واما المانع من الصرف التأنيث اللازم فان سمي بشيء مما ذكر وفيه له التأنيث العارض لزمه التأنيث بالتسوية فلم يجز سقوطها واعتد بها سببا مانعا من الصرف اذا انصرف اليه غيره نحو طلحة وصحوة

فَلَيْسَ لَهَا بِمَنْصُورٍ لِاجْتِمَاعِ التَّنَائِيهِ وَالتَّعَرُّيفِ فَلَا تُكْرُ الصَّرْفُ لِأَنَّهُ لَا يَبْكَ فِيهِ إِلَّا التَّنَائِيهِ وَحَدَّثَ  
 فَلَمَّا أَلَفَ التَّنَائِيهِ الْمَنْصُورَةَ وَالْمَدْبُودَةَ حَوَّ حَبْلِي وَشَرَى وَشَرَى وَتَوَرَّاهُ وَصَفَرَاهُ فَإِنْ كَانَ وَاحِدَةً مِنْهُمَا  
 مَانِعَةً مِنَ الصَّرْفِ بِانْفِرَادِهَا مِنْ غَيْرِ احْتِيَاجٍ إِلَى سَبَبٍ آخَرَ فَلَا يَنْبَغُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فِي النِّسْكَهَةِ فَلَا تُر  
 بِمَنْصُورٍ فِي الْفِكَرَةِ لَمْ يَحْزَرْ أَنْ لَا يَنْصُورَ فِي الْعُرْفَةِ لِأَنَّ الْمَانِعَ بَالِي بَعْدَ التَّعَرُّيفِ وَالتَّعَرُّيفِ مِمَّا يُوْبِدُهُ  
 هَذَا فَلَمَّا كَانَ هَذَا التَّنَائِيهِ وَحَدَّثَ كَافِيًا فِي مَنَعِ الصَّرْفِ لِأَنَّ الْأَلْفَ التَّنَائِيهِ وَفِي تَرْسِيدٍ عَلَى تِلْكَ  
 التَّنَائِيهِ قَوْلًا لَأَنَّهَا يَنْبَغِي مَعَهَا الْأَسْمُ وَتَصْمِيرُ كِبَعْضِ حُرُوفِهِ وَتَغْيِيرُ الْأَسْمِ مَعَهَا عَنْ بَنِيَّةِ التَّذْكِيرِ حَوَّ  
 سَخْرَانٍ وَشَرَى وَتَوَرَّاهُ فَمِنْهُمَا كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَوْثِقِ غَيْرُ بَنِيَّةِ الْمَذْكَورِ وَلَيْسَتْ التَّلَاءُ كَذَلِكَ أَمَّا  
 تَدْخُلُ الْأَسْمُ الْمَذْكَورَ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرِ بَنِيَّتِهِ دَلَالَةً عَلَى التَّنَائِيهِ حَوَّ كَافِيًا وَتَلَاءُ وَتَوَرَّاهُ وَتَوَرَّاهُ  
 وَصَوَّحَا أَنَّ أَلْفَ التَّنَائِيهِ إِذَا كَانَتْ رَابِعَةً تَثْبِتُ فِي التَّكْسِيرِ حَوَّ حَبْلِي وَشَرَى وَشَرَى وَشَرَى كَمَا  
 ١. تَثْبِتُ الْوَاءَ فِي حَوَّافِرٍ وَالْمِيمَ فِي ذَرَّافٍ وَلَيْسَتْ التَّلَاءُ كَذَلِكَ بَلْ تُعْلَفُ فِي التَّكْسِيرِ حَوَّ كَافِيًا وَتَلَاءُ  
 وَتَوَرَّاهُ وَتَوَرَّاهُ فَلَمَّا كَانَتْ الْأَلْفُ مُخْتَلِطَةً بِالْأَسْمِ الْاِخْتِلَافُ الَّذِي لَمْ يَكُنْ كَافِيًا لَهَا مَوْثِقًا عَلَى التَّلَاءِ  
 فَصَارَتْ مَشَارِكَةً لَهَا فِي التَّنَائِيهِ عِلَّةً وَرَوَيْتُهَا عَلَيْهَا عِلَّةً أُخْرَى كَذَلِكَ تَلْبِثَانِ فَلِذَلِكَ قَالَ صَاحِبُ  
 الْكِتَابِ مَنِ اجْتَمَعَ سَبَابُنِ أَوْ تَكَرَّرَ وَاحِدٌ وَبَعَثَ مِنْهَا بَلَاءُ عِلَّةً تَقُورُ مَقَامَ حَلَّتَيْنِ وَالْفَقْهُ عَلَيْهَا مَا  
 ذَكَرَهُ فَلَمَّا أَلَفَ الرَّاقِدَةَ لِلْاِخْتِلَافِ حَوَّ أَرْطَى وَحَبْنَطَى وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَذْكَورَةِ إِلَى فِي  
 ٥. آخِرِهَا أَلْفَ وَتَلَاءُ فَهِيَ تَنْصُورُ فِي الْفِكَرَةِ حَوَّ هَذَا أَرْطَى وَرَأَيْتُ أَرْطَى وَرَمَرْتُ أَرْطَى فَتَنْوِيْنُهُ دَلِيلٌ  
 عَلَى تَذْكِيرِهِ وَصَرَفَهُ فَإِنْ سَمَّيْتُ بِهِ رَجُلًا لَا يَنْصُورُ لِلتَّعَرُّيفِ وَشَبَّهِ الْفِعْلَ بِالْفِعالِ التَّنَائِيهِ مِنْ حَيْثُ أَنَّهَا  
 وَتَلَاءُ وَأَنَّهَا لَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا تِلْكَ التَّنَائِيهِ لِأَنَّ الْعِلْمِيَّةَ تَحْظُرُ الزِّيَادَةَ كَمَا تَحْظُرُ اللَّغْظَ لِتَقُولُ هَذَا أَرْطَى  
 مُقْبِلًا مِنْ غَيْرِ تَلْوِينٍ وَقَوْلُهُ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى يَرِيدُ بِالْفِعْلِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ عَلَامَةٌ تَأْنِيهِ فِي اللَّغْظِ وَإِنْ لَا  
 يَكُنْ مَسْمَاةً مَوْثِقًا كَطَلْحَةٍ وَحِجْرَةٍ فَلَيْسَ لَهَا بِمَنْصُورٍ لِلتَّعَرُّيفِ وَلَفْظُ التَّنَائِيهِ وَإِنْ كَانَ مَسْمَى كُلِّ وَاحِدٍ  
 ٢. مِنْهُمَا مَذْكَورًا وَيُرِيدُ بِالْمَعْنَى أَنْ يَكُونَ مَسْمَاةً مَوْثِقًا وَإِنْ لَا يَكُنْ فِيهِ عَلَامَةٌ تَأْنِيهِ طَاهِرَةٌ وَأَمَّا يَلْزَمُ  
 فِيهِ عَلَامَةُ التَّنَائِيهِ تَعْدِيدًا حَوَّ حَبْلِي وَجَمَلٌ وَسُعَادٌ وَزَيْنَبٌ وَالَّذِي يَدُلُّ أَنَّ عِلْمَ التَّنَائِيهِ مَقْدَرٌ أَنَّهُ  
 يَظْهَرُ فِي التَّصْغِيرِ فَتَعْرِفُ حَمِيْدَةً وَحَمِيْدَةً فَتَظْهَرُ التَّلَاءُ فَلَمَّا زَيْنَبٌ وَسُعَادٌ فَإِنَّ تِلْكَ التَّنَائِيهِ لَا تَظْهَرُ فِي  
 تَصْغِيرِهَا لِأَنَّ لِحَرْفِ الْوَاوِ عَلَى الثَّلَاثَةِ يَنْتَزِلُ مَنْزِلَةً عِلْمُ التَّنَائِيهِ وَلَوْ سَمَّيْتُ رَجُلًا بِزَيْنَبٍ وَسُعَادَ لَا  
 تَصْرِفُهَا أَيْضًا لِغَلْبَةِ التَّنَائِيهِ عَلَى الْأَسْمِ فَكَذَلِكَ لَوْ سَمَّيْتُ بَعْنَانِي لَكَانَ حَكْمُهُ حَكْمَ سَعَادَ فِي عِلَّةِ

التأنيث فلا ينصرف ، وأما وزن الفعل فهو من الأسباب المانعة للصرف وهو فرع لأن البناء للفعل ان كان يَحْتَصِدُّ أو يَغْلِبُ عليه فكان أولُ به وجملة الأمر أن وزن الفعل على ثلاثة أصرب وزن يخص الفعل لا يوجد في الأسماء وصوب يكون في الأفعال والأسماء ألا أنه في الأفعال أغلب وصوب يكون فيهما من غير غلبة لأحدهما على الآخر فالأول نحو صُوبَ وصُوبَ فهذان بناءان يخصان الأفعال لأنه بناء ما لم يسم فاعله فلا يكون مثله في الأسماء وأما جاء ذُبِلَ وهو اسم قبيلة أُنْ أَسَوَتْ وقد تقدم الكلام عليها في الاعلام فإذا سميت بصُوبَ أو صُوبَ لم ينصرف ذلك الاسم في المعرفة للتعريف ووزن الفعل فلو خُفِفَ هذا الاسم أهني صُوبَ ونحوه بأن أَسَكَنْتَ هيته فقلت صُوبَ على حد قولهم في كِتَبَ كَتَفَ يسكون التاء فيسبويه رَجَّ يصرفه لزوال لفظ بناء الفعل ولأن العباس فيه تفصيل ما أحسنه وهو ان كان التثنية قبل النقل والتسمية انصرف لزوم الإسكان له ومبنيه الى زنة الاسم نحو قُبِلَ وَبَرَّ وإن كان الإسكان بعد النقل والتسمية لم ينصرف ان الإسكان عارض بتأنيث جوار استفعال الأصل فالحركة وإن كانت محدوفة من اللفظ فهي في حكم المنطوق بها ولو سميت بمثل رَدَّ وشَدَّ وقَبِلَ ويَبِيعُ لأنصرف لأن هذا إعلال لأن لَوْحِصَ أصله وهو عدم استعماله فصار كأنه لا أصل له غير البناء الذي هو عليه وألحق رَدَّ وشَدَّ حَبَّ وَبَرَّ وقَبِلَ ويَبِيعُ بغير وجهك ومن ذلك فَعَلَ مثل صُوبَ وكَسَرَ بتضعيف العين اذا سميت بشيء من ذلك لم ينصرف في المعرفة للتعريف ووزن الفعل وينصرف في الكثرة لزوال احد السببتين وهو التعريف لأن هذا ايضا بناء خاص للفعل لا حظ فيه للأسماء وأما وردت الشايط في الاعلام قالوا خَضَمَ وهو اسم رجل وهو خَضَمَ بن عمرو بن كلاب بن مهيم قال الشاعر

\* لولا إله ما سَكَنَّا خَضَمًا \* ولا طَلَلْنَا بالشماعى فُهْمًا \*

يريد بلاد خضمر اى بلاد بني مهيم ، قالوا عَتَرَّ وَبَكَرَّ فَعَتَرَّ اسم مكان وبَكَرَّ ما معروف قال الشاعر وهو زهير

٢. \* لَيْثٌ يَعتَرُّ يصطاد الرجال اذا \* ما كَذَبَ الْيَئِثُ عن أَقْرَانِهِ صَدَقًا \*  
وقال الآخر وهو كثير

\* سَقَا اللَّهُ أَمْوَالًا عَرَفْتُ مَكَتَهَا \* جُرْأًا وَمَلَكُومًا وَبَكَرًا وَالْعَمْرَا \*

وهذه اعلام ولا اعتداد بالاعلام في الأبنية وقد تقدم شرح ذلك تأما بقدر للنبت المصبوغ به وشأنه لبين ألفبديس فهما عجميان ، وأما الصرب الثالث وهو ما يغلب وجوده في الأفعال نحو أَقْبَلَ وهو اسم

لرعدة وأبذخ وهو صبيح وأرميل وأكلب وأصبيح وصرم وهي حجارة ذقاق تلمع وتبجل وهو جمع بعلجة وفي  
 الناقة السريعة ويكنى وهو من أسماء الأبناء فهذه الأبنية في الأسماء وإن كانت صالحة العدة فهي في  
 الأفعال أمم وأغلب لأن في أولها هذه الروايد وهي تكثر في أوائل الأفعال المضارعة فكان البناء للفعل  
 لذلك فأكذب وأبذخ وأرميل بمنزلة أذهب وأشرب من الأفعال وأكلب بمنزلة أقتل وأخرج وأصبيح بمنزلة أعلم  
 ٥ وأصبيح في الأمر وفي المضارع فيمن يكثر حرف المضارعة ما عدا الياء وصرم وتبجل وتلمع بمنزلة  
 تذهب وتركب فإذا سمي بشيء من ذلك لم ينصرف في المعرفة للتعريف ووزن الفعل لأنه لما غلب  
 في الفعل كان البناء له والأسماء دخيلة عليه، وأما الضرب الثالث وهو البناء الذي يشترك فيه  
 الأسماء والأفعال وذلك بأن يسمى بمثل ضرب وعلم وحرف فإنه منصوب معرفة كان أو لكون لأنه يكثر في  
 الأسماء كثرته في الأفعال من غير غلبة فتظهر ضرب في الأفعال من الأسماء جبال وقلم ونظير علم تكتف  
 ١٠ ورجل ونظير حرف قصد ونظير ذلك في أحدهما أغلب منه في الآخر فلم يكن الفعل أولى به  
 فلم يكن سبباً وقد ذهب عيسى بن عمر إلى منع صرف ما سمي بشيء من ذلك واحتج بقول الشاعر  
 \* أنا ابن جلا وظلال الدنيا \* من أصبح العيامة تعريفي \*

قال الرواية جلا من غير تنوين وهو فعل سمي به أبوه وليس في ذلك حجة عند سبويه لاحتمال أن  
 يكون سمي بالفعل وفيه ضمير فاعل فيكون جملة والجملة تحقق إذا سمي بها نحو برق تحرق وشاب  
 ١٥ قرأها أو يكون جملة غير مسمى بها في موضع الصفة كخديف والنظير أنا ابن رجل جلا كما قال  
 \* قللك من جمال بني أقيش \* يقعق بين رجله بشي \*

والمراد جمال من جمال بني أقيش فلا يكون منه على كلا الوجهين حجة، وأما الوصف فهو مرع على  
 الموصوف وهو لغة في منع الصرف لأن الصفة محتاج إلى الموصوف كاحتياج الفعل إلى الفاعل فالموصوف  
 متقدم على الصفة فكذلك مررت برجل أسمر وقوي أحمَر والصفة مشتقة كما أن الفعل مشتق فكان  
 ٢٠ فرما ثم أن الفعل فرع فلذا انضم إليه سبب آخر منعا الصرف نحو أحمَر وأصفر وعطشان وسكران فأحمَر  
 وشبهه لا ينصرف للصفة ووزن الفعل وكذلك لو صغرت لكان غير منصوب أيضا لأن هذا الفعل قد  
 صغر في التجنب قال الشاعر

\* يا ما أميلج غزلنا شدن لنا . من قولك اتكن الصال والسمر \*

وأما العدل فهو اشتقاق اسم عن اسم على طريق التغيير له نحو اشتقاق تمر عن طير والمشتق فرع



على المشتق منه والفرق بين العدول وبين الاشتقاق الذي ليس بعدل أن الاشتقاق يكون لمعنى آخر  
أخذ من الأول كصاريب من الضرب فهذا ليس بعدل ولا من الأسباب المانعة من الصرف لأنه اشتق  
من الاصل بمعنى الفاعل وهو غير معنى الاصل الذي هو الضرب والعدول هو أن تريد لفظاً فَرَّ تعدل  
هنا الى لفظ آخر فيكون السموغ لفظاً والمراد غيره ولا يكون العدول في المعنى إنما يكون في اللفظ فلذلك  
٥ كان سبباً لأنه فرغ على المعدول منه ففرغ علم معدول عن علمي علم ايضاً وكذلك فرغ معدول عن راسي  
علم ايضاً وفي الأعلام زافر وإليه تنسب الزافرية والزافر من زفر الجمل يزفره اذا جمده وقُثم معدول من  
القثر قثماً وهو منقول من القافر وهو اسم الفاعل من قثّر اذا أعطى كثيراً وزحل معدول من راحل  
سُمي بذلك ليعنه فهذه الاسماء كلها معدولة ألا ترى أن ذلك ليس في اصول النكرات وقعد يأتي  
على صروب منها ما ذكرناه من المعدول ومنها أن يجمي جنساً نحو صرد ونقر وسيد لطائر وجمي صفة  
١٠ تحطم قال الشاعر \* قد لُفها الليل بسوق حطم \* وزفر من قوله \* يأتي الظلام منها النوقل الزفر \*  
ويجمي جمعاً نحو فلقية وثقب وكنية وركب فلو سُمي بشيء من ذلك لكان صرف لأنه منقول من نكرة  
واختيار العدول من صروب فعل بالمبتدأ الالف واللام منه وهرقنا آلة معدول آلة ورد في اللغة غير منصرف  
وليس فيه من موانع الصرف سوى التعريف وكان تفر علماً معدولاً عن علمي وصفاً وهو مصروف على  
اصل ما ينبغى أن يكون عليه الاسماء وتفر لفظاً من لفظ عام وهو غير مصروف فعلم أن سببه مع  
١٥ التعريف كونه مغيباً عنه والمعدول بأنه السماع ألا ترى أنهم لم يقولوا في مالك ملك ولا في حارث  
حورث كما قالوا تفر وزفر والمعدول على صريتين معرفة ونكرة فلعرفه قد تقدم ذكرها وهو نحو صر وزفر  
وهو من قبيل المرتجل لأنه يغير في حال العلم فلا نكر لتصرف نحو قولك مورت بزحل وزحل آخر  
وتفر وتفر آخر لبقائه بلا سبب لأنه لما زال التعريف بالتذكير زال العدول ايضاً لأنه إنما كان عدل عن  
معرفة علم فلذا نكر لم يكن ذلك العلم مراداً لتصرف وأما المعدول في حال التذكير فهو أفعال وفذات  
٢٠ وركب وما كان منها نكرات بديل قوله تع أولي أجنحة متقى وفذات وركب ثلثي وثلاث وركب في موضع  
الصلة لأجاجة وفي نكرة قال الشاعر

\* ولكننا أهلي بوان أيسه \* نلأب تبقي الناس متقى وموحد \*

فأجراه وصفاً للثأب وهو نكرة وصفة النكرة نكرة والمانع له من الصرف على هذا الوصف والعدول عن  
العدد المكرر فلما الوصف فظاهر وأما العدول فلراد بمعنى اثنين اثنين وكذلك ثلاث وركب فالعدول هنا

يجب التكرير فلذا قال جاء القوم ثلثت وربح فعناء أنهم تحزبوا وقت الحجة ثلاثه ثلاثه وأربعة أربعة  
وقالوا مؤخذ كمنى ومثلث فلما مثلثت وربح إلى العقد فليس له يسمع ونظير ثلاث وربح في الصفة  
والوزن أخذ وثمة وقد سمي قال الشاعر

\* مننت له أن تلاميذى الدنيا \* أحاد أحاد فى شهي حلال \*

٥ وأما ما وراء ذلك إلى عشار فغير مسموع والقياس لا يدفعه على أنه قد جاء في شعر الضميمة  
\* خصالا عشارا \* فإن سمي رجل مثق وثلاث وربح ونظايرها انصرف في المعرفة فتقول فيه هذا  
مثق وثلاث بالتثنية لأن الصفة بالتسمية قد زالت وزال العدد أيضا لئوال معنى العدد بالتسمية  
وحدث فيه سبب آخر غيرهما وهو التعريف فالنصرف لبقائه على سبب واحد فإن تكرره بعد التسمية  
لم ينصرف على قياس قول سيبويه لأنه أشبه حاله قبل النقل وينصرف على قياس قول أن الحسن فثلاث  
١٠ من سبب التثنية وحكى أن ابن تيسان قال قال أهل الكوفة مثق ومؤخذ بمؤلة متر وإن هذا الاسم  
معرفة فلذا سميت به رجلا لم ينصرف كما لم ينصرف عبر اسم رجل، ولسائر المعدولة فصول يأتي الكلام  
عليها هناك مفصلا إن شاء الله تعالى، وأما الجمع المانع من الصرف فهو كل جمع يكون نالؤه ألفا وبعدا  
حرفا أو ثلاثة أحرف أو سطرهما ساكن كذوآب ومخاد ومساجد ومناير ونظاير ومغاريب فكل ما كان من  
هذا النوع فإنه لا ينصرف تكررة ولا معرفة قال الله تع قلوا أسم الله عليها صواف وقال الله تع نهضت  
١٥ صوامع ذبيح وصلوات ومساجد وقال تع يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل وجفان كالجواب فهذا  
الجمع وما كان مثله مما فيه شبه بالتصغير ووجه الشبه بينهما أن نالؤه حرف لين زائد وبعد الثالث  
مكسور كما أنه في التصغير كذلك فذراهم في الجمع كذريهم ونظاير كذمتير ليس بينهما فرق إلا ضم  
أول الاسم المصغر وفتح أول هذا الجمع وهو غير مصروف والذي منصرف منه من الصرف نونه جمعا لا نظير له  
في الاتحاد فصار بعدهم النظير كأنه جمع مرتين وذلك أن كل جمع له نظير من الواحد وحكمه في  
٢٠ التكسير والصرف تحكير نظيره فكلاب منصروف في التكررة والمعرفة لأن نظيره في الواحد ليناب وإنا  
كذلك فلو كان كلاب مما يجمع لكان قياس جمعه كلب على حد كتاب وكتب وكذلك باقي الجمع  
وهذا الجمع أعنى مساجد وذراهم لما كان الجمع الذي ينتهي إليه الجمع ولا نظير له في الاتحاد مكسور على  
حدته صار كأنه جمع مرتين نحو كلب وأكلب وأكلب ورحط وأرحط وأرحط وأرحط وكررت العلة وأكملت  
علتين كما قلنا في ألف التثنية وليس في الأسباب ما يمنع الصرف وحده وهو معر علتين سوى

ألف التأنيت وهذا الصرب من الجوع فلما كان هذا الجمع صحيحا غير معتدل فإنه غير منصرف نحو هذه مساجد ودراهم ويكون في موضع الجر مفتوحا فإن كان معتدلا بالياء نحو جوارٍ وغواشي فإنه ينون في الرفع والجر ويُفتح في النصب من غير تنوين نحو هذه جوارٍ وغواشي ومرت بجوارٍ وغواشي ورأيت جوارٍ وغواشي كما تعول رأيت صواب وفيه مذهبان أحدهما قول الخليل وسيبويه أنه لما كان جمعا والجمع أَثقل من الواحد وهو الجمع الذي ينتهي إليه الكثرة على ما تقدم نحو أكلب وأراهم وأشاف وكان آخره ياء مكسورا ما قبلها وكانت النصب والكسرة مقدرتين فيهما وما مستثقلتان وذلك لما يزيد ثقلا حذفوا الياء حذفاً تخفيفاً فلما حذفوا الياء نقص الاسم عن مثال مقلد فدخله التنوين على حذف دخوله في فصيح وجفان لأنه صار على وزن والذي يند على ذلك أنك إذا صرت إلى النصب لم تحذف الياء تحفة الفصحاة ولأنهم لما حذفوا الياء في الرفع والجر ودخله التنوين وافق المرد المنقوص فصار قولك ١. هذه جوارٍ وغواشي ومرت بجوارٍ وغواشي كقولك هذا قاض ومرت بقاض أرادوا أن يوافق في النصب لئلا يختلف حالهما ونذهب أبو إسحق الزجاج إلى أن التنوين في جوارٍ وغواشي ونحوه يند من الحركة الملقاة عن الياء في الرفع والجر لتقلعها ولما دخل التنوين عوضاً على ما ذكرنا حذفت الياء لالتقاء الساكنين سكونها وسكون التنوين بعدها على ما قلنا في قاض وغار ولا يلزم ذلك في النصب لتبوت الفصحاة وهذا الوجه فيه ضعيف لأنه يلزم أن يعوض في نحو يغزو ويوميء فإن قيل أن الأفعال لا يدخلها تنوين فلذلك لم يعوضوا في يغزو ويوميء فالجواب أن الأفعال إما يتنع منها تنوين التبيين وهو الدال على الحقيقة فلما غير ذلك من التنوين فإنه يدخلها ألا ترى إلى قوله \* ولولي إن أميت لقد أصابني \* وقوله \* ألا أيها الليل الطويل ألا تجلي \* وقول الخليل \* بين طلل لا تحمي ألهجن \* وتنوين جوارٍ وغواشي ليس بتنوين تبيين إنما هو عوض فلا يتنع من الأفعال كما لا يتنع تنوين الترتيم وكان يؤنس ويعيسى وأبو زيد والكسائي فيما حكاه أبو عثمان ينظرون إلى جوارٍ ونحوه من المنقوص فكأنما ٢. كان له نظير من الصحيح مصروف صرفه وما يكن نظيره مصروفاً لم يصرفوه وفصحوه في موضع الجر كما يفعلون في غير معتدل ويستكنونه في موضع الرفع خاصة قال الفرزدق

\* ولو كان عبد الله مؤي هجوت \* ولكن عبد الله مؤي مؤالياً

ففتح في موضع الجر وهو قول أهل بغداد والصرف في الخليل وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء وابن أبي إسحق وسائر البصريين فلما قيل صاحب الكتاب وخصاير وسراويل في التقدير جمع خصاير وسراويل فاشكال

أوردته على نفسه لأنه قد تقدم من قاعدة هذا الباب أن يكون جمعا لا نظير له في الاتحاد وحصاجر  
على زنة ذراهم وسواهم الصبيح مغرد قال الشاعر

\* قَلَا غَضِبْتَ لِرَجُلٍ جَا \* يَا إِذْ تَحْجَرُهُ حَصَاجِرُ \*

وسراويل اسم مغرد لهذا اللباس فكان في ذلك قدّم هذه القاعدة بأيراد نظير لهذا الجمع من الاتحاد ثم  
الفصل عنه بأن قال أما حصاجر فجمع عند سيبويه سميت به الصبيح وهو معرفة والمعروف من اسماء  
المدن والناس قد سمي بالجمع نحو قولهم للقبيلة كلاب وقالوا المدائن موضع معروف وهو كثير فواحد  
حصاجر حصاجر وقد تقدم الكلام عليه وأما سراويل فهو عند سيبويه والتخمين أهمي وقس في  
كلام العرب فوافل بناء بناء ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة وهو قناديل وقناديل قال الشاعر وهو  
ابن مقبل

\* يَمْشِي بِهَا ذُبُ الرِيَادِ كَأَنَّهُ \* فَتَى فَارِسِي فِي سِرَاوِيلِ رَامِجِ \*

ويروى أني ذوبها ذب الرياد هكذا أنشده صاحب الصباح قوله ذب الرياد الثور الوحشي والمراد في  
فارسي رامي في سراويل ومن الناس من يجعله جمعا لسراويل وفي قطعة خرقة منه كدخاير ومن وأنشدوا  
عليه من اللوم سراويل \* فلبس يرقى لمستعطف \*

فيكون كعكالة وعناكيل وهو رأي في العباس ويضعف من جهة المعنى لأنه لا يريد أن يكون عليه  
١٥ من اللوم قطعة وأما هو فحجر وسراويل تمام اللباس فأراد أنه تام الترتي باللوم قال أبو الحسن من العرب  
من يجعله واحدا فيصرفه والسماع حجة عليه قال أبو علي الوجه عندي أن لا ينصرف في النكرة لأنه  
مؤنث على بناء لا يكون في الاتحاد فمن جعله جمعا فأمره واضح ومن جعله مفردا فهو أهمي ولا اعتداد  
بالأبنية الأحمية وأما التركيب فهو من الأسباب المانعة من الصرف من حيث كان المركب فرأى على  
الواحد وإنها له لأن البسيط قبل التركيب وهو على وجهين أحدهما أن يكون من اسمين ويكون لكل  
٢٠ واحد من الاسمين معنى فيكون حكمهما حكم المعتبر أحدهما على الآخر فهذا يساعد البناء لتضمنه  
معنى حرف العطف وذلك نحو خمسة عشر وابدأ ألا ترى أن مدلول كل واحد من الخمسة والعشرة  
مرأى كما لو عطف أحدهما على الآخر فقلت خمسة وعشرة فلما حذف حرف العطف وتضمن  
الاسمان معناه فنيها كما بني كيف وأنت لما تضمننا معنى هرة الاستفهام وكما بني من حين تضمن  
معنى حرف الجزاء في إن وأما القسم الثاني وهو الداخل في باب ما لا ينصرف فهو أن يكون الاسمان

كشيء واحد ولا يندل كل واحد منهما على معنى ويكون موقع الثلث من الأول موقع هاء التأنيث ما كان من هذا النوع فإنه يجري مجرى ما فيه تاء التأنيث من أنه لا ينصرف في المعرفة نحو حَضَرَمَوْت تقول هذا حَضَرَمَوْت ورأيت حَضَرَمَوْت ومِثْرَت حَضَرَمَوْت فلا ينصرف لأنه معرفة مركَّب والاسم الثلث من المصدر بمنزلة تاء التأنيث مما دخلت عليه ألا ترى أنك تفتح آخر الأول منهما كما تفتح ما قبل تاء التأنيث فإن نكسرت مرفقه تقول هذا حَضَرَمَوْت وحَضَرَمَوْت آخر منعت الأول الصرف لأنه معرفة وصرفت الثلث لأنه لما زال التعريف بقيت علة واحدة وهو التركيب فتنصرف ورفع الاسم الأول للتركيب وينزل الثاني من الأول منزلة تاء التثنية ويمتنع الثاني من الصرف للتركيب والتعريف وكل ما كان من ذلك كان على ما ذكرنا من منع الصرف ويجوز فيه إضافة الأول إلى الثاني فإذا أضفت أمهت الأول بما يستحقه من الازدواج ونظرت في الثاني فإن كان مما ينصرف مرفقه وإن كان مما لا ينصرف لم تنصرفه ١٠. فتقول فيما يضاف إلى المنصرف هذا حَضَرَمَوْت وتعل به وإن أضفت إلى ما لا ينصرف قلت هذا رَأَمَ هَرَمَوَ وَارَ سَرَجَسَ ورأيت رَأَمَ هَرَمَوَ وَارَ سَرَجَسَ ومِثْرَت برام هومر ومار سرجس قال جرير

\* لَقِيتُمُ بِالْحِمْيَرَةِ حَمِيلَ قَيْسٍ \* فَظَلَمْتُ مَارَ سَرَجَسَ لَا قِتَالَ \*

النشد على قول من أضاف فن لم يصف يقول مَارَ سَرَجَسَ بالضم لأنه يجعله كالاسم الواحد حكى يقول يا مَارَ سَرَجَسُ وأما مَعْدِيكِرْبُ ففيه الوجهان التركيب والإضافة فإن ركبتهما جعلتهما اسما واحدا ١٥ وأهرقتهما أهراب ما لا ينصرف فتقول هذا مَعْدِيكِرْبُ ورأيت مَعْدِيكِرْبَ ومِثْرَت مَعْدِيكِرْبَ كما تقول هذا طلحة ورأيت طلحة ومِثْرَت بطلحة وإذا أضفت كان لك في الثاني منع الصرف ومرفقه فإذا مرفقه اعتقدت فيه التذكير وإذا منعت الصرف اعتقدت فيه التأنيث فتقول في المنصرف هذا مَعْدِي كِرْبَ ورأيت مَعْدِي كِرْبَ ومِثْرَت مَعْدِي كِرْبَ كما تقول هذا غلام زبد ورأيت غلام زبد ورأيت مَعْدِي كِرْبَ ومِثْرَت مَعْدِي كِرْبَ كما تقول هذا غلام زينت ورأيت غلام زينت ومِثْرَت غلام زينت وأعلم أن في مَعْدِيكِرْبَ شذوذاً من أحدهما من جهة اليانية لأنه مَعْدِي بالكسر على زنة مَفْعِلٍ والتقياس مَفْعَلٌ بالفتح نحو الترمي والمغزى وما اعتدلت تاء يجيء المكان منه على مَفْعِلٍ بالكسر نحو المَرْدِ والمَوْجِع فهذا وجه من الشذوذ والوجه الثاني سكنون الياء من مَعْدِيكِرْبَ وهو في موضع حركة ألا ترى أنك إذا ركبته ظلت هذا مَعْدِيكِرْبَ كانت الياء ياءاً وراء من حَضَرَمَوْت واللام من يعلبه وكلاهما مفتوح وإذا أضفت كان ينبغي أن تُسكن

في موضع الرفع والجر وتفتح في موضع النصب كما في سائر المنقوصة من نحو هذا كاسي زيد وممرت  
 بكاسي زيد ورأيت كاسي زيد ولم يجر الأمر في معدوكرب كذلك بل سكنت في حال النصب كما  
 سكنت في حال الرفع والجر وذلك لأتاهم شبهوها في حال التركيب وحصلها حشوا ما هو من نفس  
 الكلمة نحو الياء في ذرتيس والياء في عيصونر قال الخليل شبهوها بالالف في مقى ومعنى وآما في حال  
 ٥ الإضافة فسكنوها أيضا تشبيها لها بالتركية للزجر هذا الاسم الإضافة ولأتاهم لما سكنوها في التركيب وهو  
 موضع لا يكون فيه إلا مفتوحة سكنوها هنا لأنه موضع قد تسكن فيه ألا ترى أنها قد تسكن في  
 الرفع والجر فحصل النصب في مثل هذا على الرفع والجر لحول إسكانه في ضرورة الشعر حلا على الرفع  
 والجر تشبيها لها بالالف لظرفه ، وآما الخجعة فإنها من الأسباب المانعة من الصرف لأن الخجعة دخيلة  
 على كلام العرب لأنها تكون أولا في كلام العجم ثم تعرب فهي تأنيء له وفرع عليه ، وأصل أن قولهم  
 ١٠ الخجعة ليس المراد منه لغة فارس لا غير بل كل ما كان خارجا عن كلام العرب من روم وبلدان وغيرهم  
 وتلقسم الخجعة إلى قسمين أحدهما ما عرب من أسماء الأجناس فنقل إلى العرق جنسا شاعرا واستعمل  
 استعمال الأجناس مجرى مجرى العرق فلا يكون من أسباب منع الصرف واعتباره بدخول الف واللام  
 عليه وذلك كالإتياسم والديباج والغند والإجم والإستبرق فهذا النوع من الأجمي جاز مجرى العرق  
 يمنع من الصرف ما ينعه ويوجب له ما يوجب ، والثاني من العرب ما نقل علمنا نحو استخف وبغيت  
 ١٥ وبرهن وقامان وختلج وتكين فهذه في لغتها الأجمية أعلام والأعلام معارف والمعرفة أحد الأسباب  
 المانعة من الصرف وقد عربت بالنقل فزادها ذلك فعلا ، والأسماء الأجمية تعرف بعلامات منها خروجها  
 عن أبنية العرب نحو استعمل وجبريل ومنها مقارنة ألفاظ العجم ألا أنها غيرت إلى المعربة نحو إبراهيم  
 إذ قالوا إبراهيم على الإخلاص ومنها ترك الصرف نحو إبليس ولو كان عربيا لأصرف وتي زعم أنه من  
 أبلس إذا يمس فقد غلط لأن الاشتغال لا يكون في الأسماء الأجمية ، وآما الألف والنون المنصرتان  
 ٢٠ لألفي التأنيث فهي من الأسباب المانعة من الصرف من حيث كانتا زائدتين والناتئ فرع على المريد  
 عليه وهما مع ذلك مضارعتان لألفي التأنيث نحو حمراء وخمرات والألف في حمراء وخمرات يمنع الصرف  
 كذلك ما أشبهه وذلك نحو عطشان وسكران وغربان وغضبان واعتباره أن يكون فعلا ومؤنثه فعلى  
 نحو قولك في المذكر عطشان وفي المؤنث عطشى وسكران وفي المؤنث سكرى وغربان وفي المؤنث غربنى  
 لا نهول سكرانة ولا عطشانة ولا غربانة في اللغة الفصحى وإنما قلنا فعلا ومؤنثه فعلى احترازا من

فَعَلَانْ آخَرَ لَا فَعْلَى لَهُ فِي الصِّفَاتِ قَالُوا رَجُلٌ سَيِّفَانٌ لِلطَّوِيلِ الْمَشْهُوبِ وَقَالُوا امْرَأَةٌ سَيِّفَانَةٌ وَلَمْ يَقُولُوا  
سَيِّفَى وَقَالُوا رَجُلٌ نَدْمَانٌ وامْرَأَةٌ نَدْمَانَةٌ وَلَمْ يَقُولُوا نَدَمَى فِهَذَا وَخَوِصُّ مَصْرُوفٌ لَا حِمْلَ لَهُ وَجِهَةُ الْمَضَارَعَةِ  
بَيْنَ الْإِلَافِ وَالنُّونِ فِي سَكْرَانٍ وَبَيْنَ أَلْفَى التَّائِيهِثِ فِي حِمْرَاءٍ وَقَصْبَاءٍ أَتَيْمَا زَيْدًا زَيْدًا مَعًا كَمَا  
أَتَيْمَا فِي حِمْرَاءٍ كَذَلِكَ وَأَنَّ الْأَوَّلَ مِنَ الرَّاقِدِينَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَلْفٌ وَأَنَّ صِيغَةَ الْمَذْكَرِ فِيهِمَا مُخَالَفَةٌ  
هـ لَصِيغَةِ الْمَوْثِقِ وَأَنَّ الْآخَرَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَمْتَنِعُ مِنَ الْخَطِّ أَنْ تَلْقَى تِلْكَ التَّائِيهِثِ فَمَا لَا تَقُولُ فِي حِمْرَاءٍ وَصَفْرَاءٍ  
حِمْرَاءٌ وَصَفْرَاءٌ كَذَلِكَ لَا تَقُولُ فِي عَطْشَانٍ عَطْشَانَةٌ وَلَا فِي غَضْبَانٍ غَضْبَانَةٌ بَلْ تَقُولُ فِي الْمَوْثِقِ غَضْبَى  
وَعَطْشَى. وَقَوْلُنَا فِي الْغَلَّةِ الْفُضْصَى احْتِرَازٌ مِمَّا رَوَى عَنْ بَعْضِ بَنِي أَسَدٍ غَضْبَانَةٌ وَعَطْشَانَةٌ فَالْحُصْنُ النَّوْنُ  
بِأَنَّ التَّائِيهِثِ وَفَرَّقَ بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمَوْثِقِ بِالْعِلَامَةِ لَا بِالصِّيغَةِ وَقَبْلُ هَذِهِ الْغَلَّةِ الصَّرْفُ فِي الْكِرَاءَةِ كَنَدْمَانٍ  
فَتَقُولُ هَذَا عَطْشَانٌ وَرَأَيْتَ عَطْشَانًا وَمَرَرْتُ بِعَطْشَانٍ. وَأَمَّا الْأَعْلَامُ كَحُورْمَوْنٌ وَهَذَنَانٌ وَغِيلَانٌ فَهِيَ  
أ. إِسْمَاءٌ لَا تَنْصَرِفُ لِلتَّعْرِيفِ وَزِيَادَةِ الْإِلَافِ وَالنُّونِ وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْإِلَافَ وَالنُّونَ فِي هَذِهِ الْأَعْلَامِ وَمَا كَانَ  
نَحْوَهَا مَحْمُولَاتٍ عَلَى بَابٍ عَطْشَانٍ وَسَكْرَانٍ لِقُرْبٍ مَا بَيْنَهُمَا أَلَّا تَرَى أَتَيْمَا زَائِدَانِ كَرِيَدَتَيْمَا وَأَنَّهُ لَا  
يَدْخُلُ عَلَيْهِمَا فَإِنَّ التَّائِيهِثَ لَا تَقُولُ مِرْوَانَةً وَلَا هَدَنَانَةً لِأَنَّ الْعِلْمِيَّةَ تَحْظَرُ الْيَوَادَةَ كَمَا تَحْظَرُ النَّقْصَ وَلَيْسَ  
الْمَنْعُ مِنَ الصَّرْفِ كَوْنُهُ عَلَى زَيْدٍ فَعَلَانِ أَلَّا تَرَى أَنَّ هَذَنَانٌ وَذَيْبَانٌ وَسُفْيَانٌ حُكُّهَا حُكْمُ هَذَنَانٍ وَقَبِيلَانِ  
فَإِنَّ قَبِيلَ فَاذَتْ تَقُولُ سَلْمَانٌ وَسَلْمَى فَهَذَا كَانَ كَعَطْشَانٍ وَعَطْشَى فَبِلَ لَيْسَ سَلْمَانٌ وَسَلْمَى مِنْ قَبِيلِ  
هـ عَطْشَانٍ وَعَطْشَى أَمَّا ذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ قَلَابِ الْغَلَّةِ وَأَمْرٌ حَصَلَ بِحُكْمِ الْإِتِّفَاقِ لَا أَنَّهُ كَانَ مَعْدُودًا وَفَدِ  
كَثُرَتْ زِيَادَةُ الْإِلَافِ وَالنُّونِ آخِرًا عَلَى هَذَا لِخَدِّ فَإِنَّ جُهْلَ أَمْرُهَا فِي مَوْضِعٍ قُضِيَ بِزِيَادَةِ النَّوْنِ فِيهِ إِلَى أَنْ  
تَقْوِمَ الدَّلَالَةُ بِمُخَالَفَةِ فَإِنَّ سَمِيحَ رَجُلًا بِسَرْحَانٍ أَوْ امْرَأَةً مَنَعَتْهُ الصَّرْفُ لِأَنَّهُ صَارَ حُكْمُهُ حُكْمَ هَذَنَانٍ  
وَذَيْبَانٍ فَإِنَّ تَكْرُرَهُ الصَّرْفَ لَا حِمْلَ لَهُ سَمِيحَ رُومَانٍ فَسَيُجِيبُهُ وَالْقَبِيلُ لَا يَصْرَفَانَهُ وَحُكْمَانِ عَلَى الْإِلَافِ  
وَالنُّونِ بِالْيَوَادَةِ حَمَلًا عَلَى الْأَكْثَرِ وَأَبُو الْحَسَنِ يَصْرِفُهُ وَحَمَلُهَا عَلَى أَتَيْمَا أَصْلٌ وَجُتِّدَتْ أَنَّهُ قَدْ دُخِلَ فِي التَّيْبَانِ  
٢. فَعَلٌ كَحَوْسَلَى وَتَحَابِصٍ وَغَنَابٍ وَجِنَابٍ وَقَوْلُهُ إِلَّا إِذَا اضْطَرَّ الشَّاعِرُ فَصَرَفَ بَعْضُ أَنْ الْأَسْمَاءَ إِذَا اجْتَمَعَ  
فِيهِ سَبَبَانِ مِنَ الْأَسْبَابِ التَّسَعَةِ امْتَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ وَلَمْ يَجُزْ صَرْفُهُ إِلَّا فِي صَوْرَةِ الشَّعْرِ فَإِنَّ صَوْرَةَ الشَّعْرِ  
تُجْعَلُ كَثِيرًا مِمَّا يَحْظَرُ النَّفْرَ وَاسْتِعْلَامًا مَا لَا يَسُوغُ اسْتِعْلَامُهُ فِي حَالِ الْإِخْتِيَارِ وَالسَّعَةِ فَجُمِيعٌ مَا لَا يَنْصَرِفُ  
يَجُوزُ صَرْفُهُ فِي الشَّعْرِ لِإِلْمِهِ الْقَائِمَةِ وَالْإِمَامَةِ وَرَنَاهُ بِزِيَادَةِ التَّنْوِينِ وَهُوَ مِنْ أَحْسَنِ الصَّرُورَاتِ لِأَنَّهُ رَدٌّ إِلَى  
الْأَصْلِ وَلَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ إِلَّا مَا كَانَ فِي آخِرِهِ أَلْفٌ التَّائِيهِثِ الْمَعْصُورَةُ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ صَرْفُهُ لِلصَّرُورَةِ لِأَنَّهُ لَا

ينتفع بصرفه لأنه لا يستدئى ثمنه في البيت من الشعر وذلك أنك إذا نوتت مثل حُبلى وسُكرى فقلت حُبلى وسُكرى فحذف ألف التأنيث لسكونها وسكون التنوين بعدها فلم يحصل بذلك انتفاع لأنك نوتت التنوين وحذفت الألف فما رحت ألا تُسَرَّ قهليس ولم تحذف بفائدة ء وأعلم أنك إذا نوتت اسما غير منصرف ضرورة جهرته أيضا لأنه تردّء الى أصله فتحرّكه بالحركات الثلاث التى تدبغى له نحو قوله

\* إذا ما غرّوا بالجهش خلق قوتهم \* فصائب كثير قهتدي بعصائب \*

فخصص مصائب ما ردها الى أصلها

قال صاحب الكتاب وأما السبب الواحد فغير مائع أبداً وما تعلّق به الكوفيون في إجازة منعه في الشعر ليس بثبت

قال الشارح السبب الواحد لا يمنع الصرف في حال الاختيار والسعة وقد أجاز الكوفيون والأخفش وجماعة من المتأخريين البصريين كلّى على وابن البرهان وغيرهما ترك صرف ما ينصرف وأباه سيبويه وأكثر البصريين ولداً أنكى المنع أبو العباس المبرّد وقال ليس لمنع الصرف أصل تردّ اليه وقد أنشد من أجاز ذلك أهبانا صاحبة العدة قال عباس بن مرداس

\* لما كان حصن ولا حليس \* يفتون مرداس في تجميع \*

فلم يصرف مرداساً وهو أبوه ومن ذلك قول الأصمغ العدواني

\* ومنمّن ولدوا عيسر ذو الطويل وذو العرس \*

ولم يصرف عامراً وأنشدوا

- ومنصّب حين جدّ الأمر أكبرها وأطيبها \*

الى أهباء أخر غير هذه جاءت في أشعار العرب أضعاف ما ذكرناه وقد تأوّلها أبو العباس وروى شيئا منها على غير ما روى فلما بيّنت عباس فإن الرواية الصحيحة بقول شجعي في مجمع وشيعة عودادس وإن حقّت روايتهم فإنه جعله قبيلة لتقدمه وكثرة أهليته وأما عامر ذو الطويل فأبو الغبيلة وجمهور أن يكون جعله الغبيلة لنفسها فلم يصرفه قرّء الكلام في الصفة الى اللفظ ومنه قوله تعالى ألا أن تمودا كفروا ربهم ألا بعدا لنمود صرف الأوّل جعله أبا الغبيلة ومنعه الصرف فأيا لأنه جعله نفس الغبيلة وأما قوله منصّب حين جدّ الأمر فإن الرواية الصحيحة وأنتم حين جدّ الأمر وإن حقّت تلك الرواية حمل على إرادة الغبيلة وكان أبو بكر بن السراج يقول لو حقّت الرواية في ترك صرف ما لا ينصرف ما



كان بأبعد من قوله

\* فَبَيَّنَا بَشَرِي رَحْلَهُ قَالَ \* لِيَنَّ جَمَلٌ رَحْوُ اللَّطِ تَجِيبُ \*

بما هو فَبَيَّنَا هو حذف الواو من فَوَقَّ محركة من نفس الكلمة وإذا جاز حذف ما هو من نفس الطرف كان حذف التنوين الذي هو زيادة للضرورة أوله ، والذي ذكره ابن السراج لا أراه لأن التنوين حرف دخل لمعنى فإذا حذف أُعْجِلَ بذلك المعنى وليس كذلك ما هو من نفس الكلمة ألا ترى أنه لما اجتمع التنوين مع ياء المنقوص في مثل قاصي ومع المقصور في مثل عصا واقتضت الحال حذف أحدهما حذف لأمر الكلمة وعلى التنوين لأن حذف التنوين ربما أوقع لبسا وليس كذلك حذف الواو من قوله فَبَيَّنَا بَشَرِي رحله ، وأعلم أن النصوص الواردة في هذا الباب ليس رُذْها بالسَّهْل والمذهب فيه منع صرف المنصرف من الأسماء إذا كان فيه هلة واحدة من العلل التسع حتى لو اجتمع معها هلة أخرى امتنع من الصرف في حال الاختيار والسعة للضرورة اعتبر مطلق الثقل في حال الاختيار اعتبر ثقل مخصوص فإذا اعتبرت النصوص الواردة في هذا الباب كان أكثرها أعلاما معارف فامتنع الصرف للضرورة بسبب واحد من سببين فلو جاء مثل رجل وقرس وأريد منه الصرف للضرورة لم يجوز هندی فلما صاحب الكتاب فإنه اختار منع جوار صرف ما ينصرف في الضرورة وهو مذهب سيبيه والكسري من البصريين وقد ذكرت حجتهم في ذلك

١٥ قال صاحب الكتاب وما أخذ سببه أو أسبابه العلمية لحكمه الصرف عند التنكير كقولك رب سعاد وقطام لبقاع بلا سبب أو على سبب واحد

قال الشارح قد ذكرنا أن العلمية أحد الأسباب المانعة من الصرف من حيث كان التعريف فورا والتنكير أصلا على ما مضى والعلمية تتجمع ستة أسباب من موانع الصرف أحدها الخجعة في مثل إبراهيم وإسماعيل واسحق ويعقوب فهذه الأسماء لا تنصرف للتعريف والعجمة قال الله تع وَأَلِ تَرْفَعُ إِبْرَاهِيمَ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِلَ هَرَمٍ قَاتِلٍ وَوَقِيلًا لَهُ اسْكُنْ مِنْ هُنَا قِيلَ وَوَقِيلَ لَكَ وَتَغْلِبُ وَيَشْكُرُ وَيَجْزِي وَكُفَّ وَضُرِبَ إِذَا سُمِيَ بِهِ فَبُذِلَ وَمَا كَانَ مِثْلَهُ لَا يَنْصَرِفُ لِلتَّعْرِيفِ وَوزن الفعل نحو يَزِيدُ وَتَغْلِبُ الْعَدْلُ فِي مِثْلِ عَمْرٍ وَتُرَى وَحَدَامِرٍ وَقَطْلَمَ عُدْلٌ مِنْ عَمِرٍ وَزَائِرٍ وَحَانِمَةٌ وَأَطَامَةٌ أعلاماء الرباع زيادة الالف والنون في نحو عَمْرٍاء وَتُيَمَّانَ وَسَلَمَانٌ وَعَدْنَانٌ فَبُذِلَ لَا يَنْصَرِفُ لِلتَّعْرِيفِ وَزيادة الالف والنون في الخامس التركيب نحو تَعْلِيكُ وَمَعْدِيكَرَبَ وَرَمَرُ قُرْمَرُ وَمَا كَانَ مِثْلُهُمَا جَعَلَ الْأَسْمَاءُ فِيهِ اسْمًا وَاحِدًا فَبُذِلَ

الاسماء لا تنصرف للتعريف والتركيب، السادس التأنيث في مثل طلحة وحمزة وسعد وقطيم فهذه لا تنصرف للتعريف والتأنيث فالتأنيث في نحو طلحة وحمزة بالتاء وفي سعد بتفدير التاء إلا أنه لا يظهر لكون الحرف الزائد على الثلاثة ينزل منزلة علامة التأنيث ولذلك يتصانبان إلا فيما لا يعتد به وذلك في تصغير وراه وقديار فقد قيل وَرِيَّةٌ وَخَيْدِيَّةٌ وهو قليل، وأما سقر وما كان مثله فإن حركته عينه قامت مقام الحرف الرابع على ما سنذكر، فهذه الستة إحدى عائلتيها التعريف فإذا نُكِرَت زالت إحدى العائلتين وهو التعريف فبقيت عائلة واحدة فينصرف فتقول هذا إبراهيم وإبراهيم آخر وأحمد وأحمد آخر وحمز آخر وثمان وثمان آخر وهذا يعليك وإبراهيم آخر وهذا حمزة وحمزة آخر وقوله نحو رب سعد وقطيم لبقائه بلا سبب أو على سبب واحد فلزاد أن سعد وما كان مثله مثل طلحة فيه التعريف والتأنيث فإذا نُكِرَ انصرف لزوَالِ التعريف وقطيم فيه ثلث عائلِ التعريف والتأنيث والعدل فإذا نُكِرَ زال التعريف وزال أيضا العدل لزوَالِ التعريف لأنه إنما كان معدولا في حال التعريف فبقي في كل واحد منهما سبب واحد وهو التأنيث وهذا الضرب من التأنيث لا أقره إلا مع التعريف فإذا زال التعريف بطل حكمه وصار الاسم في حكم ما لا سبب فيه فإن شئت أن تقول بقي بلا سبب لأن السبب الباقي لا أقره وإن شئت أن تقول بقي على سبب واحد وهو التأنيث لفظا، ومثله نمر إذا نُكِرَ زال التعريف وزال العدل بزواله أيضا، وهذا إنما يتولد فيما مثّل به من سعد ولطيم ونظائرها ١٥ لا في كل ما أخذ سببه التعريف ألا ترى أن أذريجان قد اجتمع فيه التعريف والتركيب والحمزة وزيادة الالف والنون فإذا زال التعريف جاز أن يغال لبقائه بلا سبب إذ كان لا أقر لهذه الأسباب إلا مع التعريف ولا يغال بقي على سبب واحد لأنه لما زال التعريف بقي فيه أكثر من سبب واحد فلهذه

قال صاحب الكتاب إلا نحو أقر فإن فيه خلافا بين الأخفش وصاحب الكتاب

٢. قال الشارح لما أطلق وقال وما أخذ سببه أو أسبابه العلمية فحكمه الصرف عند النكير استثنى أقر ونحوه من الصفات إذ كان فيه خلاف إذا سُمي به فَرُ نُكِرَ فإن سببه يمنع من صرفه بعد تنكيره كما كان يمنع في حال تعريفه إلا أن المانع من الصرف يختلف في حال التعريف المانع من الصرف التعريف ووزن الفعل وفي حال النكير شبهه بحاله قبل التسمية، وذهب أبو الحسن الأخفش إلى صرفه لأنه بالتسمية فارتى الصفة وعرض فيه التعريف ووزن الفعل على ما ذكر فإذا نُكِرَ زال التعريف وبقي فيه

حِلَّةٌ وَاحِدَةٌ فِي الْوِزْنِ وَحَدَهُ فَالْمَصْرُفُ وَأَرَى الْقِيَّاسَ مَا قَالَه أَبُو الْحَسَنِ وَكَذَلِكَ مَا كَانَ نَحْوَهُ مِثْلَ سَكْرَانٍ وَغَطَّاشَانٍ إِذَا سَمِيَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فَزُكِرَ فَهُوَ عَلَى الْخِلَافِ \*

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَمَا فِيهِ سَبَبَانِ مِنَ الثَّلَاثَةِ السَّاكِنِ الْخَشَوُ كُنُوحٌ وَلُوطٌ مَصْرُفٌ فِي الْغَلَّةِ الْفَصِيحَةِ الَّتِي عَلَيْهَا التَّنْزِيلُ لِلْعَامَةِ السُّكُونِ أَحَدُ السَّبَبَيْنِ وَقَوْمٌ يَجْرُونَ عَلَى الْقِيَّاسِ فَلَا يَصْرِفُونَهُ وَقَدْ جَمَعَهُمَا ٥ الشَّامِرُ فِي قَوْلِهِ

\* لَمْ تَتَلَقَّ بِفَضْلِ مَبْرُورِهَا \* نَعْدٌ وَلَمْ تُسَفَّ نَعْدٌ فِي الْعَلْبِ \*

قَالَ الشَّارِحُ أَعْلَمُ أَنَّ مَا كَانَ سَاكِنَ الْوَسْطِ مِنَ الثَّلَاثَةِ الْمُؤَنَّثَةِ إِذَا كَانَ مَعْرِفَةً فَالْوَجْدُ مَعْنَى الْمَصْرَفِ لِاجْتِمَاعِ السَّبَبَيْنِ فِيهِ وَقَدْ يَصْرِفُهُ بَعْضُهُمْ تَخَفَتَهُ بِسُكُونِ وَسْطَةٍ فَكَانَ لِقَعَّةً فَأَوْمَنَتْ أَحَدَ السَّبَبَيْنِ بِفَعْلِي سَبَبٌ وَاحِدٌ فَالْمَصْرُفُ هُنْدٌ هَوْلَةٌ وَفِيهِ رَدٌّ إِلَى الْأَصْلِ وَقَدْ أَنْشَدَ قَوْلَ الْبَرَاءِ \* لَمْ تَتَلَقَّ بِفَضْلِ الْحَمِ \* ١. وَالشَّاهِدُ فِيهِ مَرْفَعٌ نَعْدٌ وَتَرْكٌ مَرْفَعًا \* وَالتَّلَقُّعُ التَّلَقُّعُ وَالتَّرَدُّيُّ وَالْعَلْبُ جَمْعُ عَلَبَةٍ كَقَلْبَةٍ وَطَلَمٍ وَهُوَ إِلَّا مِنْ جَنْدٍ يَشْرِبُ بِهِ الْأَعْرَابُ يَصِفُهَا بِأَلْقَا حَصِيرَةٍ رَقِيقَةٍ الْعَيْشَ لَا تَلْبَسُ مَا يَلْبَسُهُ الْعَرَبُ وَلَا تَشْرَبُ مِمَّا يَشْرَبُونَهُ \* وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْأَشْعَرِ

\* أَلَا حَبْلًا هِنْدٌ وَأَرْضٌ بِهَا هِنْدٌ \* وَهِنْدٌ أَيْ مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبَعْدُ \*

فَصْرَفَ هِنْدًا فِي مَوْضِعَيْنِ مِنَ الْبَيْتِ وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ الصَّرْفَةِ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَصْرَفْ لَمْ يَنْعَكِسْ وَزْنَ الْبَيْتِ وَالْقِيَّاسُ الْمَصْرُفُ لِأَنَّ مُرَاةَ الْفَلْطِ فِيهَا لَا يَنْصَرِفُ حِوَالِبُ الْأُتْرَى أَتَمَّ قَالُوا فَكَذَلِكَ وَجَنْدِلٌ فَصْرَفُوهُ وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ لَدَائِلَ وَجَنْدَائِلَ غَيْرَ مَصْرُوفَيْنِ لِأَنَّهُمَا يَرْبِذُ مَسَاجِدَ لَكُنْهُمْ حَذَفُوا الْأَلْفَ مِنْهُمَا تَخْفِيفًا وَمَا حَذَفَ التَّخْفِيفُ كَانَ فِي حُكْمِ الْمُنْطَوِيِّ بِهِ وَيُجِيزُ وَصُوحًا أَنَّ الْأَلْفَ مُرَادَةٌ أَنَّهُ عَدُ اجْتِمَاعِ فِيهَا أَرْبَعُ مَحَرَكَاتٍ مُتَوَالِيَاتٍ فِي كَلِمَةٍ مَعَ كَوْنِ الْأَلْفِ مُرَادَةً فَهُوَ مَصْرُوفٌ مُرَادَةٌ أَلْفٌ عَدُ اجْتِمَاعِ أَيْ صَرْفٌ نَحْوِ هِنْدٍ وَجَنْدِلٍ وَلَا صَرْفٌ شَيْءٍ مِنَ الْمُؤَنَّثِ يَسْمَى بِاسْمٍ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ أَوْسَطُهَا

٢. سَاكِنٌ \* فَمَّا الْأَسْمَاءُ الْأَعْجَمِيَّةُ الثَّلَاثَةُ السَّاكِنُ الْوَسْطُ فَصْرُوفُ الْبَيْتَةِ تَحْوِلُوطٌ وَنُوحٌ هَالِ اللَّهِ تَعِ إِسْمَرَاءُ نُوحٌ وَأَمْرَاءُ لُوطٌ كَأَنَّا تَحْتِ عَيْنَيْهِ مِنْ عِبَادِنَا \* وَأَعْلَمُ أَنَّ اعْتِمَادَهُ فِي نَحْوِ هِنْدٍ وَحَدَهُ وَمَا كَانَ مِثْلَهُمَا الْمَصْرُفُ وَمَتْنُهُ وَاعْتِمَادُهُ فِي نَحْوِ نُوحٍ وَلُوطِ الْمَصْرُفِ الْبَيْتَةِ مَعَ تَسَاوِيهِمَا فِي الْقَعَّةِ لِسُكُونِ أَوْسَطِهِمَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ حُكْمَ التَّأْنِيثِ أَقْوَى فِي مَنَعِ الْمَصْرَفِ مِنَ التَّخْفِيفِ وَصَاحِبُ الْكِتَابِ لَمْ يَفْرُقْ بَيْنَ هِنْدٍ وَجَنْدِلٍ وَبَيْنَ لُوطٍ وَنُوحٍ وَجَعَلَ حُكْمَ نُوحٍ وَلُوطٍ فِي الْمَصْرَفِ وَمَنَعَهُ كَهِنْدٍ وَحَدَهُ وَهُوَ الْقِيَّاسُ إِلَّا أَنَّ الْمُسَمَّوعَ مَا ذَكَرْنَاهُ

قال صاحب الكتاب وأما ما فيه سبب زائد كماه وجوز فإن فيهما ما في نوح مع زياده التأنيث فلا  
مغال في امتناع صرفه

قال الشارح أما ماه وجوز إذا سمي بهما امرأتان فلا كلام في منع صرفهما لأنه قد اجتمع فيه ثلاثه  
أسباب التعريف والتأنيث والحجة ولذلك لو سميت امرأة بذلك أو حش لكان غير مصروف لما ذكرناه  
ولو سميت بهما رجلا لكان حكمهما حكم نوح ولو

قال صاحب الكتاب والتكرار في نحو بشرى وحرارة ومساجد ومصاييح نزل البنية على حرف تأنيث لا  
يفع منفصلا بحال والونه التي لا واحد عليها منزلة لتأنيث نان وجمع نان

قال الشارح لما ذكر في أثناء هذا الفصل أن السبب الواحد لا يكون ملعا من الصرف البنية خاف أن  
يتوهم متوهم أن نحو حبي وبشرى وحرارة ومساجد نالص لما قرره فنية عليه وحرف أن العلة ههنا  
متكررة وذلك أن ألف التأنيث المقصورة والمدبوبة في نحو حبي وسكرى وحرارة وحرارة في المانعة من  
الصرف وهذا وأن الصفا لا أثر لها بل في سبب زائد على المانع ألا ترى أن نحو حباري وبهسي  
وشكافي أسماء غير صفات وليس فيها آذ الالف وحدها وأن حرارة وكرفاة ليست بصفا وليس مع  
الالف المدبوبة فيهما سواها وإنما منععت الصرف لأنها لازمة للتأنيث وقد بنيت الكلمة عليها فتتنزل  
منزلة الجزء منها فلذلك تثبت في التكسير نحو حبي وحباري وسكرى وسكاري وحرارة وحراري وليست  
الناه كذلك في نحو طلحة وجوزة أما في علامة منفصلة منزلة اسم صم إلى اسم ولذلك تحذف في  
التكسير في نحو فزبة وفري وضمه وضمه وجفنة وجفان وطلحة وطلح والالف تشارك الناء في التأنيث  
وتوجب عليها بالزوم فصار لروم التأنيث منزلة تأنيث نان فهذا معنى تكرر العلة وكذلك نحو مساجد  
ومصاييح وذلك أن هذا الجمع لما لا يمكن له نظير في الأحاد وليس في الجمع جمع إلا أنه نظير في الأحاد  
على ما تعذر فصار هذا الجمع لعدم النظر كأنه جمع نائباً فمكررت العلة وقد تقدم ذلك مبسوطاً

٢٠

## القول في وحوه اعراب الاسم

قال صاحب الكتاب في الرفع والنصب والجر وكل واحد منها علم على معنى فالرفع علم الغاية والعامل

واحد ليس إلا وأما التثنية وخبر إن وأخواتها ولا التي لنفي الجنس واسم ما ولا المشبهتين  
 بليس فمخففات بالفعل على سبيل التشبيه والتقريب، وكذلك النصب علم المفعولية والمفعول خمسة  
 أصرب المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له والال والتمييز والمستثنى  
 المنصوب والخبر في باب كان والاسم في باب إن والمنصوب بلا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا المشبهتين  
 بليس ملحقات بالفعل، ولحق علم الإضافة وأما التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرها داخلية تحت  
 أحكام المتبوعات ينصب محل العامل على الفيعلين انصباباً واحدة، وأنا أسوي هذه الأجناس كلها  
 مرتبة مفضلة بعون الله وحسن تليده

قال الشارح اعلم أن الإعراب في اللغة البيان يقال أعرب عن حاجته إذا أبان عنها ومنه قوله عليه  
 السلام الثيب أعرب من نفسها وهو مشتق من لفظ العرب ومعناه وذلك لما يعزى إليهم من الفصاحة  
 ١. يقال أعرب وأعرب إذا تخلف بخلاف العرب في البيان والفصاحة كما يقال تعذت إذا تكلم بكلام  
 معذ، والإعراب الإبانة من المعنى باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها ألا ترى أنك لو قلت  
 عرّب زيد عمرو بالسكون من غير إعراب لم يعلم الفاعل من المفعول ولو اقتصر في البيان على حفظ  
 الترتيب فيعلم الفاعل بتقديمه والمفعول بتأخره لصاق المذهب ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير  
 ما يوجد بوجوه الإعراب ألا ترى أنك تقول ضرب زيد عمرو وأكرم أخاك أبوك فيعلم الفاعل برفعه  
 ١٠ والمفعول بنصبه سواء تقدم أو تأخر، فإن قيل فأنك تقول ضرب زيد هذا وأكرم عيسى موسى وتقتصر  
 في البيان على المرتبة قيل هذا شيء ثلاث اليه الصوره هنا لتعذر ظهور الأعراب فيهما ولو ظهر الأعراب  
 فيهما أو في أحدهما وجدت فهمه معنوية أو لفظية جاز الاتساع بالتقديم والتأخير نحو ضرب  
 عيسى زيد فظهور الرفع في زيد عرفك أن عيسى مفعول ولم يظهر فيه الأعراب وكذلك لو قيل أكل  
 كثرى عيسى جاز تقديم المفعول لظهور المعنى لسبق الحاضر إلى أن الكثرى ما كثرى وكذلك لو قيلت  
 ٢. أو نعتيها أو أحدهما جاز التقديم والتأخير فتقول ضرب المسيبان العيسيين وضرب عيسى الكسرى  
 موسى فيجوز التقديم والتأخير في ذلك كله لظهور المعنى بالترتين، واعلم أنهم قد اختلفوا في  
 الإعراب ما هو فذهب جماعة من المحققين إلى أنه معنى قالوا وذلك اختلاف أواخر الكلم لاختلاف  
 العوامل في أولها نحو هذا زيد ورأيت زيداً ومهرت بزيد والاختلاف معنى لا محالة وذهب قوم من  
 المتأخرين إلى أنه نفس الحركات وهو رأي ابن جرير فذهب فاعراب عندنا لفظ لا معنى فهو عبارة

كل حركة او سكن يَطْرُق على آخر الكلمة في اللفظ يُحْدِث بِعَامِلٍ وَيَبْطُلُ بِبُطْلَانِهِ، والأظهر المذهب الأول لاتفاقهم على أنهم قالوا حركات الاعراب ولو كان الاعراب نفس الحركات لكان من اضافة الشيء الى نفسه وذلك ممتنع، وقوله وجوه الاعراب يريد به أنواع اعراب الاسماء الى في الرفع والنصب والجر لانه لما كانت معاني المسمى مختلفة تارة تكون فاعلة وتارة تكون مفعولة وتارة تكون مضاف اليها كان الاعراب للمصاف اليه مختلفا ليكون الدليل على حسب الدليل عليه، واعلم ان سبب هذه فصل بين ألقاب حركات الاعراب وألقاب حركات البناء فسمى حركات الاعراب رفعا ونصبا وجرًا وجزمًا وحركات البناء ضمًا وفتحًا وكسرًا ووقفًا للفرق بينهما فاذا قيل هذا الاسم مرفوع او منصوب او مجرور علم بهذه الانقلاب أن عاملها قبل فيه يجوز زواله ودخول عامل اخر يحدث عمله ووقعت الكفاية في الفرق بهذا اللفظ وأما من أن يقول ضمًا حدثت بعامل أو فتحًا حدثت بعامل أو كسرًا حدثت بعامل فكان في التسمية ١. فائدة الإيجاز والاختصار، وقد خالفه الكوفيون وسواهم الصلة اللازمة رفعا والنصب وكسرًا وجرًا والصواب مذهب سيبويه لما فيه من الفائدة، واعلم ان اعراب الاسماء من هذه الأربعة الرفع والنصب والجر ولا يدخل الاسم جزمًا وأما ان يُجْزَم الاسماء لتمكينها ولزوم الحركة والتنوين لها فلو جُزِمَتْ لَبْطُلَ لِمَا زُمَ للحركة وإذا زالت للحركة زال بزوالها التنوين لأن التنوين تابع للحركة ولو زالا اختلست الكلمة بذهاب شبيئ أحدها للحركة وهو دليل كونها فاعلة او مفعولة او مضاف اليها والاخر التنوين الذي ٢. هو دليل كونه منصوبًا فان قيل فهذا ذهب الجازم للحركة وهذا قيل لو حدثت للحركة للجان لزم تحريك حرف الاعراب لسكونه وسكون التنوين بعده ولو فعلنا ذلك لعاد لفظ الجورم الى لفظ غير المحرور فلم يصح الجزم فيه لانه لا يسلم سكونه، ويُحْتَجُّ من المازني أنه قال لا يدخل الجزم الاسماء لانه بعوامل يمنع دخولها على الاسماء من جهة المعنى محوّر وأما وإن اُجْزِئَ وما جرى مجراهما، ونحوه وكل واحد منها علم على معنى يريد الرفع والنصب والجر كل واحد منها علم على معنى من معاني الاسم ٣. الى في الفاعلية والمفعولية والاضافة ولولا إرادته جعل كل واحد منها على معنى من هذه المعاني لم تكن حاجته الى كثرتها وتعديدها، ثم قال فالرفع علم الفاعلية فعند الكلام على الفاعل من بين المرفوعات لا سببها المبتدأ المشاركة في الإخبار عنه وذلك لأن الفاعل يظهر برفعه فائدة دخول الاعراب الكلام من حيث كان تكلف زيادة الاعراب أما احتساب الفرق بين المعاني الى لولاها وقع كبس فالرفع أما هو الفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا ورفع المبتدأ والظهور ان يكون

لَمْ يَخْشَى الْتِبَاسَهُ بَلْ لَصِرَ مِنَ الْاسْتِحْسَانِ وَالتَّشْبِيهِ بِالْفَاعِلِ مِنْ حَيْثُ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُخْتَبَرًا عَنْهُ وَاقْتِنَارُ الْمُبْتَدَأِ إِلَى الْفِعْرِ الَّذِي بَعْدَهُ كَاقْتِنَارِ الْفَاعِلِ إِلَى الْفِعْرِ الَّذِي قَبْلَهُ وَلِذَا لُكِّعَ الْمُبْتَدَأُ وَالْفِعْرُ وَذَهَبَ سَبِيبُهُ وَإِنْ السَّرَاجُ إِلَى أَنَّ الْمُبْتَدَأَ وَالْفِعْرَ هُمَا الْأَوَّلُ وَالْأَصْلُ فِي اسْتِحْقَاقِ الرَّفْعِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْمَرْفُوعَاتِ مَحْمُولٌ عَلَيْهِمَا وَمِنْهُ قَوْلُ سَبِيبِهِ أَعْلَمُ أَنَّ الْأَسْمَ الْأَوَّلَ الْإِبْتِدَاءَ يُرِيدُ أَوَّلَ الْمُبْتَدَأِ لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ هُوَ الْأَسْمُ الْمَرْفُوعُ وَالْإِبْتِدَاءُ هُوَ الْعَامِلُ وَلِذَا لُكِّعَ الْمُبْتَدَأُ بِكَوْنِهِ مُعْرَى مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ وَيُعْرَى الْأَسْمُ مِنْ غَيْرِهِ فِي التَّقْدِيرِ قَبْلَ أَنْ يَقْتَرَنَ بِهِ غَيْرُهُ وَالَّذِي عَلَيْهِ جَدَائِقُ أَهْلُنَا الْبَيْعَ الْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ وَصَاحِبُ هَذَا الْكِتَابِ ذَكَرَ الْفَاعِلَ أَوَّلًا وَجَعَلَ عَلَيْهِ الْمُبْتَدَأَ وَالْفِعْرَ وَأَسْمَ كُلِّ وَغَيْرِ أَنْ وَغَيْرَ لَا الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ وَأَسْمَ مَا وَلَا الَّتِي بِمَعْنَى لَيْسَ وَجَعَلَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا فَصْلًا يَلْقَى عَاقِبَ هَذَا مَرْتَبًا هَذَا التَّرْتِيبَ وَيَسْتَقْصِي عَلَيْهَا الْكَلَامَ هُنَاكَ وَقَوْلُهُ وَالْفَاعِلُ وَاحِدٌ لَيْسَ إِلَّا يُرِيدُ أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ مُتَعَدٍّ كَانَ أَوْ غَيْرَ مُتَعَدٍّ لَا يَكُونُ لَهُ إِلَّا فَعْلٌ وَاحِدٌ وَالْعَلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْفِعْلَ حَدِيثٌ وَغَيْرُهَا يَدَّ لَهُ مِنْ تَحْدِثٍ عَنْهُ يُسْتَدُّ ذَلِكَ لِلْحَدِيثِ إِلَيْهِ وَيُنَسَّبُ إِلَيْهِ وَإِلَّا حَدِثَتْ فَالْحَدِيثُ فَالْأَوَّلُ ذَكَرَتْ بَعْدَهُ أَسْمَا وَأُسْنَدَتْ ذَلِكَ الْفِعْلَ إِلَيْهِ اشْتَغَلَ بِهِ وَصَارَ حَدِيثًا عَنْهُ وَإِنْ جِئْتَ بَعْدَهُ بِأَسْمٍ آخَرَ وَقَعَ فَصْلَةٌ فَيَنْتَسِبُ اقْتِصَابُ الْفَصَلَاتِ وَهُوَ الْمَفْعُولُ بِهِ وَالْوَلَدُ لَيْسَ إِلَّا يُرِيدُ لَيْسَ إِلَّا ذَلِكَ فَحَذَفَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ تَخْفِيفًا وَحَذَفَ الْمُسْتَثْنَى أَيْضًا وَحَذَفَ الْمُسْتَثْنَى بَعْدَ إِسَاقَعٍ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ لَيْسَ وَسَيُوضَعُ فِي مَوْضِعِهِ مِنَ الْأَسْتِثْنَاءِ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

## ذكر المرفوعات

### الفاعل

#### فصل ٢٠

٢٠ قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ هُوَ مَا كَانَ الْمُسْتَدُّ إِلَيْهِ مِنْ فِعْلٍ أَوْ شَيْءٍ مَقْدَمًا عَلَيْهِ أَبَدًا كَقَوْلِكَ ضَرَبَ زَيْدٌ وَزَيْدٌ صَارِبٌ غَلَامُهُ وَحَسَنٌ وَجْهُهُ وَحَقَّةُ الرَّفْعِ وَرَافَعُهُ مَا أَسْنَدَ إِلَيْهِ  
قَالَ الشَّارِحُ أَعْلَمُ أَنَّ قَدَّمَ الْكَلَامَ فِي الْأَعْرَابِ عَلَى الْمَرْفُوعَاتِ لِأَنَّهَا الْوُزُومُ لِلْجُمْلَةِ وَالْعَدَّةُ فِيهَا وَالَّتِي لَا تَخْلُو مِنْهَا وَمَا عَدَاهَا فَصْلَةٌ يَسْتَقَلُّ الْكَلَامُ دُونَهَا فَرَقَّ قَدَّمَ الْكَلَامَ عَلَى الْفَاعِلِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي اسْتِحْقَاقِ الرَّفْعِ وَمَا عَدَاهُ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ شَرْحُهُ وَأَعْلَمُ أَنَّ الْفَاعِلَ فِي عَرَفِ الْخَوَاتِمِ كُلِّ اسْمٍ ذَكَرْتَهُ

بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ولذلك كان في الإيجاب والنفي سواءً وبعضهم يقول في وصفه كل اسم تقدم فعل غير مغير عن بنيته وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ويؤيد بقوله غير مغير عن بنيته الانفصال من فعل ما لم يُسَمَّ فعله ولا حاجة إلى الاحتراز من ذلك لأن الفعل إذا أسند إلى المفعل نحو ضرب زيد وأكرم بكر صار ارتفاعه من جهة ارتفاع الفاعل إذ ليس من شرط الفاعل أن يكون موجداً للفعل أو مؤثراً فيه وقال بعضهم في وصفه هو الاسم الذي يجب تقديم خبره فجرد كونه خبراً كأنه احتراز بقوله فجرد كونه خبراً من الخبر إذا تضمن معنى الاستفهام من نحو أين زيد وكيف محمد ومنى الفردج فإن هذه الظروف التي وقعت أخباراً يجب تقديمها لكن لا فجرد كونه خبراً بل لما تضمنه الخبر من الاستفهام الذي له صدر الكلام وهذا الكلام عندى ليس برضى لأن خبر الفاعل الذي هو الفعل لم يتقدم فجرد كونه خبراً إذ لو كان الأمر كذلك لوجب تقديم كل خبر من نحو زيد قائم وهذا الله ذاهب فلما لم يجب لذلك في كل خبر علم أنه أما وجب تقديم خبر الفاعل لأمر وراء كونه خبراً وهو كونه عاملاً فيه ورتبة العامل أن يكون قبل المجهول وكونه عاملاً فيه سبب أحب تقديمه كما أن تضمن الخبر قوة الاستفهام في قولك أين زيد ونظائره سبب أوجب تقديمه فأمره وفي الجمله الفاعل في عرف أهل هذه الصناعة أمر لفظي يندى على ذلك تسميتهما إياه فعلا في الصور المختلفة من النفي والإيجاب والمستقبل والاستفهام ما دام مقدماً عليه وذلك نحو قهر زيد وسبقه زيد وقيل يقوم زيد فزيد في جميع هذه الصور فعلى من حيث أن الفعل مسند إليه ومقدم عليه سواءً فعل أو لم يفعل ويؤيد إعرابهم عن المعنى عندك وطرحا أنك لو قدمت الفاعل قللت زيد ثم لم يبق عندك فعلا وإنما يكون مبتدأ وخبراً معرّفا للعوامل اللفظية وقوله وحقه الرفع يعنى وحقيقته من الحركات الرفع ورافعه ما أسند إليه من الفعل أو ما كان في معناه من الأسماء مثلاً الفعل لم زيد رفعت زيداً بقاءً ومثلاً ما عوفى معنى الفعل من الأسماء نحو أسماء الفاعلين والمفعولين ٢. والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين نحو قولك زيد ضارب غلامه وحسن وجهه ومضروب أخوه بهذا في تقديمه مضروب غلامه وحسن وجهه ومضروب أخوه فارتفاع كل واحد من الغلام والوجه والأخ كارتفاع زيد بالفعل فبذلك من قولك ضرب زيداً وربما قال بعضهم في عبارته العاقل ما ارتفع بإسناد الفعل إليه وهو تقييد وهو في الحقيقة غير جائز لأن الإسناد معنى ولا خلاف أن عامل الفاعل لفظي فان قيل وفيه كان حق الفاعل أن يكون مرفوعاً فالجواب عن ذلك من وجوه أحدها أن الفاعل رفع للشرع بينه وبين



المفعول الذي لولا الأعرابُ فجار أن يتوهم أنه فاعل وكان الغرض اختصاص كل واحد منها بعلامة تميزه من صاحبه وكان معلماً هذا الأمر بيدي الواضع ، وتلبيها أن الفاعل إنما اختص بالرفع لقوته والمفعول بالنصب لضعفه والمعنى بالرفع الفاعل تمكُّنه بالزومه الفعل وعدم استغنائه الفعل عنه وليس المفعول كذلك بل يجوز سقوطه وحذفه ألا ترى أنك تقول ضربَ زيدَ ويكون الكلام مستقلاً وإن لم تذكر مفعولاً ولو أخذت تحذف الفاعل لم تَقَمْ مقامه شيئاً نحو ضربَ زيداً من غير فاعل لم يكن كلاماً وإذا كان الفاعل أقوى والمفعول أضعف والصيغة أقوى من الفاعلة لأن الصيغة من الرفع والفاعل من الالف والرفع أقوى من الالف لأنها أَشَبَّ فخرَها ولذلك يسوغ تحريكه الرفع ولا يمكن ذلك في الالف لضعف مخرجها وضربُ الطرف كلما اتسع ضعف الصوت الخارج منه وإذا ضاع صلب الصوت وتوهم فناسبوا بأن أعطوا الأتسمى الألفي والأضعف الأضعف ، ووجه ثالث أن الفاعل أقل من المفعول إذ الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد وقد يكون له مفعولات كثيرة نحو ضربَ زيدَ مرةً وأعطيتُ زيداً درهماً وأعطيتُ زيداً خمراً خيم الناس فبتعدى إلى مفعول واحد وإلى اثنين وإلى ثلاثٍ ولك أن تأتى بالمصدر بعد ذلك والطرف من الزمان والطرف من المكان والمفعول له والمفعول معه والطال والاستثناء والصيغة أفضل من الفاعلة فأعطوا الفاعل الذي هو قليل الرفع الذي هو كثير وأعطوا المفعول الذي هو كثير النصب الذي هو خفيف وإما فعلوا ذلك لوجهين أحدهما ليُقَيَّلَ في كلامهم ما يستعملون وهو الصيغة والثاني أنهم خصوا الفاعل بالرفع والمفعول بالنصب ليكون ذلك حداً في الكلام فيكون فعل الرفع مؤزناً لقلة الفاعل وخفة النصب مؤزناً لكثرة المفعول ومثله مثل من نصب بين يديه خمران أحدهما خمسة أطلال والآخر عشرة أطلال فقل له عالج إن شئت الخفيفة عشر مرات وإن شئت عالج الثقيل خمس مرات فنكون كثرة ممارسة الخفيف مؤازرة لقلّة ممارسة الثقيل فيكون ذلك جارياً على منهج الحكمة والعُدل مارة ،

قال صاحب الكتاب والأصل أن ياتي الفعل لأنه كالجُزء منه فإذا قُدِمَ عليه غيره كان في النتيجة مؤخرًا ومن

١. فَرَّ جازَ ضربَ غلامه زيداً وامتنع ضرب غلامه زيداً

قال الشارح اعلم ان القياس في الفعل من حيث هو حركة الفاعل في الأصل أن يكون بعد الفاعل لأن وجوبه قبل وجوب فعله لكنه حرص للفعل أن كان عاملاً في الفاعل والمفعول لتعلمهما به واقتصاصهما إياها وكانت مرتبة العامل قبل المفعول فقدم الفعل عليهما لذلك وكان العلم باستحقاق تقدم الفاعل على فعله من حيث هو مؤجَّده نائياً قلبي آمن الألبس فيه عن وضع اللفظ عليه فلذلك قدّم الفعل

وكان الفاعل لازماً له يتناول منزلة الجُزء منه بذليل أنه لا يستغنى عنه ولا يجوز إخلاء الفعل عن فاعل  
ولذلك إذا اتصل به ضميره أسكن آخره حَرَفَ صَرَفْتِ وَصَرَفْتَا وَصَرَفْتُمْ على ما سذكر في الفصل الذي  
بعده وقد تقدم من الدليل في شرح الخطبة على شدة اتصال الفاعل بالفعل واختلاطه به. ما فيه مَنع  
وإذا كان الفاعل كالجُزء من الفعل وجب أن يترتب بعده ولهذا المعنى لا يجوز أن يتقدم عليه كما لا  
يجوز تقديم حرف من حروف الكلمة على أولها ووجب تأخير المفعول من حيث كان فاعلاً لا يترقب  
انعقاد الكلام على وجوده فلذا رتبة الفعل يجب أن يكون أولاً ورتبة الفاعل أن يكون بعده ورتبة  
المفعول أن يكون آخره وقد تقدم المفعول لصرب من التوسع والاعتناء به والنية به التأخير ولذلك  
جار أن يقال صرب غلامه زيداً فالغلام مفعول وهو مضاف إلى ضمير الفاعل وهو بعده متأخر عنه فهو  
في الظاهر إضمار قبل الذكر لكنه لما كان مفعولاً كانت النية به التأخير لأنه لما وقع في غير موضعه  
كانت النية به التأخير إلى موضعه ويكون الضمير قد تقدم في اللفظ دون المعنى ولذلك جازى ولو قلت  
صرب غلامه زيداً برفع الغلام مع أنه متصل بضمير المفعول لكان غتبعنا لأن الضمير فيه قد تقدم على  
الظاهر لفظاً ومعنى لأن الفاعل وقع أولاً وفي مرتبته والشئ إذا وقع في مرتبته لا يجوز أن يثنى بها  
غيره. وقد أقدم أبو الفتح بن جني على جواز مثل ذلك وجعله قياساً قال وذلك لكثرة ما جاء من  
تقديم المفعول على الفاعل حتى صار تقديم المفعول كالاصل وحمل عليه قول الشاعر

\* جَزَى رَبُّهُ حَقِّي عَذِي بَن حَايِر \* جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَالِيَاتِ وَقَدْ قَعَلْ \*

١٥

ولذلك خلافاً ما عليه الجمهور والصواب أن تكون الهاء عائدة إلى المصدر والتقدير جرى ربُّ الجِوَاءِ وصار  
ذكر الفعل كتقديم المصدر إذ كان دالاً عليه ومثله قولهم من كذب كان شراً له أي كان الكذب شراً  
له. وبعضهم يقول الضمير في البيت يعود إلى المفعول بعده ولكن على سبيل الضرورة ولا يجوز مثله في  
حال الاختيار وسعة الكلام فلهذا

٢٠

## فصل ٢١

قال صاحب الكتاب ومضمره في الإسناد إليه كمنظومه تقول ضربت وضربنا وضربوا وضربن وتقول وضرب  
ضربت وتضرب في ضرب فاعلاً وهو ضمير يرجع إلى زيد شبيهة بالتاء الرجعية إلى أنا وأنت في أنا وضربت  
وأنت ضربت

قال الشارح لا فرق بين إسناد الفعل إلى الفاعل الظاهر وبين إسناده إلى المصمر من جهة حصول الفائدة واشتغال الفعل بالفاعل المصمر كاشتغاله بالظاهر ألا أنه إذا أسندته إلى ظاهر كان مرفوعا وظهر الاعراب فيه وإذا أسندته إلى مصمر لم يظهر الاعراب فيه لأنه مبني وإنما يحكم على تحله بالرفع فإذا قلت صرّبت كانت التاء في محل مرفوع لأنها الفاعلة، وأعلم أن الفعل الماضي إذا اتصل به ضمير الفاعل سكن آخره نحو صرّبت وتقبلت وذلك لتلا يتولد في كلمة أربع متحركات لوازم فقولنا لوازم تحذف من ضمير المفعول لأن الفعل لا يسكن لأنه إذا اتصل به ضمير المفعول لأن ضمير المفعول ليس بلازم للفعل ألا ترى أنه يجوز إسقاطه وحذفه وأن لا تذكره فتقول صرّبتك بالتحريك فجميع فيه أربع متحركات إذ لم تكن لوازم لأن ضمير المفعول في حكم المنفصل فعلى هذا تقول صرّبتا يسكن الباء إذا أردت الفاعل ويقع الظاهر بعده منصوبا لأنه المفعول وتقول صرّبتا بحركة الباء إذا أردت للمفعول ويقع الظاهر بعده مرفوعا لأنه الفاعل فعلى أن الفرق بين صرّبتا وصرّبتا وحذفنا وحذفنا إذا أسكنت فالضمير فاعل وإذا حركت فالضمير مفعول، وقوله فهو ضمير يرجع إلى زيد يريد بذلك أنه إذا أخبرت عن أنا وهو ضمير منفصل قلت أنا صرّبت ومن أنت في قولك أنت صرّبت فكما بعد إلى كل واحد منهما ضمير متصل يظهر في اللفظ له صورة تذكركا الخاصة في لفظ كان كذلك في الغائب ولم يظهر له صورة ولا لفظ حملا لما جهل أمره على ما علم فافهمه

فصل ٣٣

قال صاحب الكتاب ومن إضمار الفاعل قولك صرّبت وصرّبت زيدا تُضمير في الأول اسم من صرّبت وصرّبت إضمارا على شريطة التفسير لأنك لما حاولت في هذا الكلام أن تجعل زيدا فاعلا ومفعولا فوجهت الفعلين إليه استغنيت بذلك مرة ولما لم يكن بُد من إعمال أحدهما فيه أعملت الذي أوليته إياه ومنه قول طهطيل أنشد سيبويه \* جَرَى فَوْهًا واستنشرت لئن مُدْغِبٌ

قال الشارح هذا الفصل من باب إعمال الفعلين وهو باب الفاعلين والمفعولين، أعلم أنه إذا ذكرت فعلين أو نحوهما من الأسماء العاملة ووجهتهما إلى مفعول واحد نحو صرّبت وصرّبت زيدا فإن كل واحد من الفعلين موجه إلى زيد من جهة المعنى إذ كان فاعلا للآخر ومفعولا للثاني ولم يجوز أن يعامل جميعا فيه لأن الاسم الواحد لا يكون مرفوعا ومنصوبا في حال واحد على أن الغراء قد ذهب إلى أنك إذا قلت

كَمْ وَقَدْ زِيدَ فَكَلَّا الْفَعْلَيْنِ هَامِلٌ فِي زَيْدٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ مِنْ لُجَائِزِ تَغْيِيرِ أَحَدِ الْعَامِلَيْنِ بغيرِهِ مِنَ الْفَوَاصِلِ وَحِينَئِذٍ يَرْجَى أَنْ يَكُونَ الْأَسْمُ الْوَاحِدَ مَرْفُوعًا وَمَنْصُوبًا فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ وَذَلِكَ فَاسِدٌ وَإِنْ لَمْ يَجَزْ أَنْ يَجْعَلَ مَعَهَا فِيهِ وَجِبَ أَنْ يَجْعَلَ أَحَدَهُمَا فِيهِ وَتَقْدِيرُ لُغْزٍ مَعْلُومٌ بِدَلٍّ عَلَيْهِ الْمَذْكُورُ وَذَهَبَ لِلْجَمْعِ إِلَى جَوَائِزِ إِجْمَالٍ أَتَاهُمَا شَتَّى وَاسْتَحْلَفُوا فِي الْأَوَّلَةِ فَذَهَبَ الْبَصِيرُونَ إِلَى أَنَّ إِجْمَالَ الثَّانِي أَوَّلُ وَذَهَبَ الْكَوْفِيُّونَ إِلَى أَنَّ إِجْمَالَ الْأَوَّلِ أَوَّلٌ فَذَا قُلْتُ صَرَبْتُ وَصَرَبْتُ زَيْدًا نَصَبْتُ زَيْدًا لَأَنَّكَ أَهْلَيْتَ فِيهِ صَرَبْتُ وَلَمْ تُجْعَلِ الْأَوَّلَ فِيهِ لَفْظًا وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى هَلِيبَةً وَذَهَبَ سَبِيحِيَّةٌ إِلَى أَنَّ فِي صَرَبَتِي فَاعِلًا مَصْرُوعًا دَلٌّ عَلَيْهِ الْمَذْكُورُ وَتَمَلَّهْ عَلَى الْقَوْلِ بِذَلِكَ أَمْتَلِخْ خُلُوقَ الْفَعْلِ مِنْ فَاعِلٍ فِي الْفَعْلِ وَذَهَبَ الْكِسَاتِيُّ إِلَى أَنَّ الْفَاعِلَ مُحذُوفٌ دَلٌّ عَلَيْهِ الظَّاهِرُ وَكَانَ الْقَرَاءَةُ لَا يَرَى الْإِصْبَارَ قَبْلَ الذِّكْرِ وَأَقْرَبُ هَذَا لِلْخَلَايَظِ يَظْهَرُ فِي التَّنْثِيَةِ وَالْجَمْعِ فَتَقُولُ عَلَى مَذْهَبِ سَبِيحِيَّةٍ فِي التَّنْثِيَةِ صَرَبْتُ وَصَرَبْتُ وَفِي الْجَمْعِ صَرَبْتُ وَصَرَبْتُ وَصَرَبْتُ الْوَيْدِيَّينَ ١٠ فَتُظْهِرُ عَلَامَةَ التَّنْثِيَةِ وَالْجَمْعِ لِأَنَّ فِيهِ صَمِيرًا وَتَقُولُ عَلَى مَذْهَبِ الْكِسَاتِيِّ صَرَبْتُ وَصَرَبْتُ زَيْدًا وَفِي التَّنْثِيَةِ صَرَبْتُ وَصَرَبْتُ الْوَيْدِيَّينَ وَفِي الْجَمْعِ صَرَبْتُ وَصَرَبْتُ الْوَيْدِيَّينَ فَتُجِدُ الْفَعْلَ الْأَوَّلَ فِي كُلِّ حَالٍ مُخْلُوعًا مِنْ الصَّمِيرِ وَالصَّحِيحُ مَذْهَبُ سَبِيحِيَّةٍ لِأَنَّ الْإِصْبَارَ قَبْلَ الذِّكْرِ قَدْ وَرَدَ عَنْهُمْ فِي مَوَاضِعَ عَلَى شَرْعِيَّةِ التَّفْسِيرِ مِنْ ذَلِكَ إِصْبَارُ الشَّأْنِ وَالْقِصَّةِ وَالْمَدْحِ فِي بَابِ الْمُبْتَدَأِ وَالْمُجَرَّبِ وَمَا دَخَلَ عَلَيْهِمَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَهُوَ إِصْبَارُ الشَّأْنِ وَالْمَدْحِ وَفَسَّرَهُ بَعْدَهُ وَخَوَّلِي الشُّعْرَ

١٥ \* إِذَا مِتَّ كَانَ النَّاسُ نِصْفَانِ شَامِتٌ \* وَأَخْرَجْنِي بِالْحَيِّ كُنْتُ أَصْنَعُ

المراد كان الشَّأْنُ وَالْأَمْرُ النَّاسُ نِصْفَانِ \* وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ نَعَمْ رَجُلًا زَيْدٌ فَفِي نَعَمْ فَاعِلٌ مَصْرُوعٌ فَسَّرَهُ الْكُفْرُ بَعْدَهُ وَالتَّقْدِيرُ نَعَمْ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدٌ أَيْ الْمَصْرُوعُ كُنَايَةً عَنْ رَجُلٍ \* وَمِثْلُهُ رَجُلًا زَيْدٌ رَجُلًا أَدْخَلَ رَبُّ عَلَى مَصْرُوعٍ لَمْ يَتَقَدَّمَ لَهُ ذِكْرُ ظَاهِرٍ وَفَسَّرَهُ بِمَا بَعْدَهُ وَبَسْمِيَّةِ الْكَوْفِيِّينَ الْمَصْرُوعَ الْجَهْلِيَّ وَأَمَّا حَذْفُ الْفَاعِلِ الْبَيِّنَةُ وَإِخْلَاءُ الْفَعْلِ عَنْهُ فَغَيْرُ مَعْرُوفٍ فِي سَاءٍ مِنْ دَلَامِهِمْ فَكَانَ مَا قُلْنَاهُ وَهُوَ الْحُجْلُ عَلَى الْإِصْبَارِ يَشْرُطُ ٢٠ التَّفْسِيرُ أَوَّلُ إِذْ كَانَ لَهُ نَظِيرٌ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ فَكَانَ أَقْدَلْ مُحَالَفَةً وَكَوْلُهُ تَضْمِيرٌ فِي الْأَوَّلِ اسْمٌ مِنْ صَرَبِكَ وَصَرَبَتِهِ يَزِيدُ مَصْرُوعَ الْأَسْمِ الْمَذْكُورِ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ وَمَفْعُولٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى إِذَا كَانَ صَارًا وَمَصْرُوعًا وَلِذَلِكَ يُتَرَجَّمُ بِبَابِ الْفَاعِلَيْنِ وَالْمَفْعُولَيْنِ اللَّذَيْنِ يَفْعَلُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِصَاحِبِهِ مِثْلَ مَا يَفْعَلُ بِهِ الْآخَرُ فَذَا قُلْتُ صَرَبْتُ وَصَرَبْتُ زَيْدًا أَصْبَرْتُ فِي الْأَوَّلِ اسْمٌ زَيْدٌ الَّذِي قَعَلَ بِكَ مِنَ الصَّرْبِ مِثْلَ مَا فَعَلْتُ بِهِ \* فَأَمَّا الْبَيْتُ الَّذِي أَتَشَدُّهُ وَهُوَ مِنْ أَبْيَاتِ الْكِتَابِ لَطْفِيلُ الْغَنَرِيِّ

\* وَكُنْمَا مَذْمُومًا كَانَتْ مُتَوَلَّيَا \* جَرَى قَوْلُهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنٌ مُذْهَبٌ \*

فشاهد على إعمال الثاني وهو اختيار سيبويه، نصب اللون باستشعرت وأضمر في جرى فاعلا دل عليه لون مذهب ولو كان أعمل الأول لرفع اللون بالفعل الأولي وكان أظهر ضمير المفعول في استشعرت وقال واستشعرته لأنه يصف خيلا وأن ألوانها كُنْمَتْ مشوبة مختصرا كان عليها شعار ذهب والشعار ما يلي الحَسَنَ من الثياب والمذهب ههنا من أسماء الذهب لغيره.

قال صاحب الكتاب وكذلك إذا قلت صربت وصرهت زيد رفعت لا يلائمك إياه الرفع وحذفت مفعول الأول استغناء عنه وعلى هذا تجعل الأكرب أبدا فتقول صربت وصرهت قومك قال سيبويه ولو لم يحذف الكلام على الآخر لقلت صربت وصرهت قومك وهو الوجه المختار الذي ورد به التنزيل قال الله تعالى أَتَوَلَّى أَمْرُهُ عَلَيْهِ قَطْرًا وَهَامُ أَقْرُو كِتَابِيَّةً وإليه ذهب أصحابنا البصريون.

١. قال الشارح إذا قلت صربت وصرهت زيد برفع زيد أعملت الثاني وهو فعل ومفعول وليس بعد الفاعل والمفعول إلا الفاعل والفاعل حقه الرفع وهذا معنى قوله لا يلائمك إياه الرفع يشير بذلك إلى قرينه منه وحذفت مفعول الأول استغناء عنه ولم تُضْمَرْ لأن المفعول فصلا فلم يحتج إلى إضماره وعلى هذا تجعل الأكرب أبدا وذلك مقتضى القياس فتقول صربت وصرهت قومك أعملت الثاني ولذلك رفعت الضمير ووحدت الفعل فخلو من الضمير ولو أعملت الأول لقلت صربت وصرهت قومك بنصب الضمير وإظهار ضمير الجملة في الفعل الثاني لأن تقديره صربت قومك وصرهت قومك والوجه اختار صربت وصرهت قومك وجه ورد الكتاب العزيز قال الله تعالى أَتَوَلَّى أَمْرُهُ عَلَيْهِ قَطْرًا وأعمل الثاني ولو أعمل الأول لقال لأتولى أمره عليه قطرا أو التقدير أتولى قطرا أمره عليه، ومثله قوله تعالى هَامُ أَقْرُو كِتَابِيَّةً أعمل الثاني وهو أقروا ولو أعمل الأول لقال هَامُ أَقْرُو كِتَابِيَّةً وأعلم أن هذا الاستدلال بالظاهر والغالب وذلك لأنه يجوز أن يكون أعمل الأول وحذف مفعول الثاني لأن المفعول فصلا يجوز أن لا يأتي به، ومثله قول الفرزدق

\* وَلَكِنْ يَصْفَا لَوْ سَبَيْتُ وَسَيْي \* بَنُو عَيْدِ شَمْسٍ بِي مَنَابٍ وَهَامُ \*

فهذا مثل قولهم صربت وصرهت قومك أعمل الثاني وهو سبي ولو أعمل الأول لقال وسبي لأن التقديم لو سببت بني عيد شمس وسبي.

قال صاحب الكتاب وقد يجعل الأول وهو قليل ومنه قول عمر بن أبي ربيعة \* تَخْلَعُ لَأَسْنَاكَتْ بِهِ حُوذُ إِحْمِلَ \* وعليه الكوفيون، وتقول على المذمومين كما وقعد أخوك وكام وقعدا أخوك وليس قول امرئ

القيس \* كُفَلِي وَرَاطَلَبُ قَلِيلٍ مِنَ الْمَالِ \* من قبيل ما نحن بصَدَدِه ان لا يُوجَدَ فيه الفعل الثاني الى ما وَجَّه اليه الاول

قال الشارح قد ذكرنا انه لا خلاف في جواز إعمال آي الفعلين شئت لتعلمي معنى الاسم بكل واحد من الفعلين وأما الخلاف في الاول منها فذهب الكوفيون الى ان إعمال الفعل الاول أولى وتعلقوا بآييات ٥ أنشدوها منها قول عمر بن أبي ربيعة

\* اذا في ر تَسْتَكُ بِعَوْدِ آرَاتِي \* تُفْخِلُ تَسْتَاكَتْ بِهِ عَوْدُ اسْحِلْ \*

الشاهد فيه رفع عود اسحل بالفعل الاول والتقدير تُفْخِلُ عَوْدُ اسْحِلْ فاستاككت به ولم يعمل الثاني لعل تُفْخِلُ فاستاككت بعود اسحل، فقوله تفعل اي اختير والاسحل شجر يشبه الكحل يستاك به ينبت بالبحار، وهذا لا دليل فيه لان ذلك يدل على الجواز ولا خلاف فيه وأما أن يدل على الآتية ١. فلا، ووجه البصريين في ترجيح إعمال الثاني أنه أقرب الى المعنى وليس في إعماله تغيير المعنى ان لا فرق في المعنى بين إعمال الاول والثاني وتكتسب به رعاية جانب القرب وحرمية المجاورة، وما يدل على رايهم جانب القرب والمجاورة أنهم قالوا خُزَّصَتْ خُزْبٌ وَمَهْ شَقِي بَارِدٌ فَاتَّبَعُوا الْأَصْنَافَ إِهْرَابَ ما قبلها وان لم يكن المعنى عليه ألا ترى ان الصب لا يوصف بالخراب والشئ لا يوصف بالمجودة وأما ما من صفات الخمر والماء ومن الدليل على مراعاة القرب والمجاورة قولهم حَشَنَتْ بَصْدَرَهُ وَصَدَرَ زَيْدٌ فَلَجَازُوا فِي ١٥ المعطوف وحينئذ أجزأها لفص لاختير لفص ههنا محلا على الباء وان كانت رائدة في حكم الساقط للقرن والمجاورة وكان إعمال الثاني فيما نحن بصَدَدِه أولى للقرن والمجاورة والمعنى فيهما واحداً، قال وتقول على المذهبين كما وقعد أخواك وقعد أخواك قد تقدم من قولنا أنه اذا وَجَّه الفعلان الى اسم واحد لا يجوز أن يعمل فيه جميعا وان كنت القضية كذلك وجب أن يعمل فيه احدهما لفظا ومعنى ويعمل الاخر فيه من جهة المعنى لا غير فتقول على مذهب سيبويه كما وقعد أخواك فتنتي الفعل الاول ٢. لان فيه ضميرا وتقول لم وقعد أخواك على مذهب الكسائي وتوجد الفعلين جميعا الاول لان فاعله محذوف منه والثاني لانه عمل في الظاهر بعده، وتقول على مذهب الفراء لم وقعد أخواك فتوجد الفعلين جميعا ايضا فخلوهما الضمير لانهما جميعا محلا في هذا الاسم الظاهر ورفاء، كما بيئت امرؤ القيس

\* فلو أن ما أَسْعَى لَدَيْكَ مَعِيشِي \* نَفَلِي وَرَاطَلَبُ قَلِيلٍ مِنَ الْمَالِ \*

فليس من هذا الباب لأن شرب هذا الباب أن يكون كل واحد من الفعلين موجباً إلى ما وجه إليه الآخر وهو الاسم المذكور وليس الأمر في البيت كذلك لأن الفعل الأول موجب إلى القليل من المال والثاني موجب إلى الملك ولم يجعل القليل مطلقاً وإنما كان مطلقاً للملك وتلخيص معنى البيت إتيى لو سمعيت منولاً ذنبه كغنى قليل من المال ولم أطلب الكثير ألا ترى أنه قال في البيت الثاني

\* وَلَكِنَّمَا أَسَى فِجْدِ مَوْجِدٍ \* وَقَدْ يَذُرُ الْفَجْدُ الْمَوْجِدَ أَمْثَالِي \*

ولو نصب قليلاً بأطلب استحال المعنى وصار التقدير كغنى قليل ولم أطلب قليلاً فيكون هذا حذف جملة إلى جملة لا تعلّق لأحدهما بالآخرى كقولك ضربى زيد ولم أكرم بكراً وحذف المفعول من الجملة الثانية لدلالة البيت الثاني عليه. يصف بعد قتله فيقول لو كان سعيى في الدنيا لأذنى حطب فيها لكفتى البلغة من العيش ولم أتحشم ما أتحشم وإنما على معنى الأمور كذلك وحيداً فارده

١٠ قال صاحب الكتاب ومن إضمار قولهم إذا كان غداً فأتى أى إذا كان ما نحن عليه غداً

قال الشارح يريد من إضمار الفاعل أن الإنسان يقول لئن بخاطبة في أمر بطله إذا كان غداً فأتى يريد إذا كان ما نحن عليه غداً فأتى. فكان ههنا معنى للحدث والتقدير إذا حدث هذا الأمر غداً فأتى فاضمر الفاعل لدلالة الحال عليه وصار تفسير الحال كتدعيم الظاهر. ونحو منه

\* فَإِنْ كَانَ لَا يُرْصِيهِ حَتَّى تُرْدِي \* إِلَى فَكْرِي لَا إِخَالَهُ رَاضِيًا \*

١٥ المراد فإن كان لا يرصيه ما جرى في الحال إلى نحن عليها

## فصل ٢٣

قال صاحب الكتاب وقد يحىء الفاعل ورفع معصراً يقال من فعل فتفعل زيداً بإضمار فعل. ومنه قوله عز وجل يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رجال فيمن قرأها مفتوحة الباء أى يسبح له رجالاً ومنه بيت

٢٠ الكتاب \* لَيْبِكَ يَرْوِدُ صَارِعٌ خُصُومَةٍ \* أَى لَيْبِكَ صَارِعٌ

قال الشارح أعلم أن الفاعل قد يُدْكَرُ وفعله الرفع له محذوف لأمر بذلك عليه وذلك أن الإنسان قد يرى مصرباً أو مقتولاً ولا يعلم من أوقع به ذلك الفعل من الصرب أو القتل وكل واحد منهما يقتضى فعلاً في الجملة فيسأل عن الفاعل فيقول من صرّبه أو من قتله فيقول المسؤول زيداً أو عمرو يريد صرّبه زيداً أو قتله عمرو فيرتفع الاسم بذلك الفعل المقدّر وإن لم يُنْطَقْ به لأن السائل لم يشك في الفعل وإنما

یَشْكُ في فاعله ولو أظهره فقال ضربته زيد لكان أجود شيء وصار ذكرُ الفعل كالتأكيد. ومن ذلك قوله  
 تع يسرّ له فيها بالغدو والاقبال رجالٌ يفتح الباء في قراءة عاصم وابن عامر وذلك آفة بناء لما لم يسر  
 فاعله فأكبر الجار والمجرور بعده مقلد الفاعل ثم كسر من يسرّ على تقدير سؤال سائل من يسرّ فاعل  
 رجالٌ أي يسرّ له رجالٌ فرفع رجالا بهذا الفعل المصدر الذي يدلّ عليه يسرّ لأنه لما قل يسرّ له  
 ٥ دلّ أنّ ثمّ مستحاة ومثله بيت الكتاب

\* لَيْتَكَ يَزِيدُ صَارِعَ خُصُومِيَا \* وَخَتِيطٌ مِمَّا تُطْبِعُ الطَّوَائِحُ \*

البيت لابن أبيك التّهشبي والشاهد فيه رفع صارع بفعل محذوف كقوله قيل من يبيكه فقال صارع  
 خصومة أي يبيكه صارع خصومه واختيط الختاج وأصله ضرب الشجر للابل ليسقط ورقها وتعلقه  
 بصعب أنه كان مقيما بحجة المظهر ناصرًا له مراسيًا للغير الختاج. والصارع الذليل الخاضع وتطبيع  
 ١. تُذْهِبُ وتَهْلِكُ يقال أطاحت السنون إذا أذهبت به في طلب الرزق وأهلكته والطوائع جمع مطبوعة  
 وفي القوافي يقال طوحت الطوائع أي ترامت به المهادل والعباس أن يقال المطايع لأنه جمع مطبوعة  
 وأما جاء على حذف الروائد كما قال الله تع وَأَرْسَلْنَا إِلَيْنَا لُؤْلُؤًا وَالْعَبَّاسَ مَلَاحِجَ لَانَهُ جَمْعُ مَلَفَحَةٍ  
 وأما جاء محذوف الروائد. ورواه الأصمعي لَيْتَكَ يَزِيدُ صَارِعَ خُصُومِيَا على بنه الفاعل ولا شاهد فيه  
 على هذه الرواية. فعلى قياس قوله تعالى يسرّ له فيها بالغدو والاقبال رجالٌ أجاز سببونه ضرب زيد  
 ١٥ مبرو لأنك لما قلت ضرب علم أنّ له صارعا والتقدير ضربته مبرو ومثله قرأنا من قرأ زين لِكُثْمِيٍّ مِنْ  
 التَّمْرِ كَيْفَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ قال أبو العباس المعنى زينة شركائهم فرفع الشركاء بفعل مصدر دلّ  
 عليه زين.

قال صاحب الكتاب والمرفوع في قولهم هل زيد خرج فاعل فعل مصدر يفسره الظاهر. وكذلك في قوله  
 عز وجل وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ يَهْدِي لِمَمْلَكَةٍ \* إِنْ ذُو لُقَيْطٍ لَنَا. وفي مثل العرب لو  
 ٢. ذات سوار لمطمئني. وهذه تعالي وكواهم صبروا على معق ولو قُتبت. ومنه المثل ألا حظيت فلا آليت  
 أي إن لا تكن لك في النساء حظيت طي غير آليت.

قال الشارح اعلم أن الاستفهام يقتضي الفعل وبطلبه ولذلك من قيل أن الاستفهام في الحقيقة إنما هو  
 عن الفعل لأنك إنما تستفهم بما تشكك فيه وتجهل عمله والشك إنما وقع في الفعل وأما الأسر فعلم  
 عنده. وإذا كان حرف الاستفهام إنما دخل للفعل لا للاسم كان الاختيار أن يليه الفعل الذي دخل



من أجله وإذا وقع الاسم بعد حرف الاستفهام وكان بعده فعلٌ فلاختيار أن يكون مرتفعاً بفعل مضمر  
 دل عليه الظاهر لأنه إذا اجتمع الاسم والفعل كان مجله على الأصل أوّل وذلك نحو قولك أريدتَ قام ورفعه  
 بالابتداء حسنٌ جيّدٌ لا يُقْبَحُ فيه لأنّ الاستفهام يدخل على المبتدأ والمجرى وأبو الحسن الأخفش  
 يختار أن يكون مرتفعاً بفعل مضمر على ما قلناه وأبو عمر الجرمي يختار أن يكون مرتفعاً بالابتداء  
 لأنّ الاستفهام يقع بعده المبتدأ والمجرى كما ذكرناه ولا يقتصر إلى تكليف تقدير محذوف وأما مثيل  
 صاحب الكتاب بقوله هل زيدٌ قام فلم يقل بالهمزة فيقول أريدتَ قام وذلك من قيل أن سيبويه يقول  
 بين الهمزة وقُل فعنده إذا قلت أريدتَ قام جاز أن يرتفع الاسم بالابتداء جوازاً حسناً وإذا قلت هل  
 زيدٌ قام يقع إضمار الفعل لازماً ولم يرتفع الاسم بعده ألا بفعل مضمر على أنّه فاعلٌ ورجع رفعه بالابتداء  
 ولم يجر تقدير الاسم ههنا إلّا في الشعر فلذلك مثله بهل دون الهمزة وأما قبح رفعه بعد قُل  
 بالابتداء ولم يقع بعد الهمزة وذلك من قيل أن الهمزة أمّ الباب وأهمّ تصرفاً وأقواها في باب الاستفهام  
 لأنها تدخل في مواضع الاستفهام كلها وغيرها ممّا يُستفهم به يلزم موضعها ويختص به وينتقل عنه إلى  
 غير الاستفهام نحو من وكم وقُل قن سؤالٌ من يعقل وقد تنتقل فتكون بمعنى أَلَيْسَ وسؤالٌ من  
 حَدِّثَ وقد تُستعمل بمعنى رُبّ وقُل لا يُسأل بها في جميع المواضع ألا ترى أنّك تقول أريدتَ عندك أمر  
 مبروء على معنى أَيْهَمَا عندك ولم يجر في ذلك المعنى أن تقول هل زيدٌ عندك أمر مبروء وقد تنتقل من  
 الاستفهام إلى معنى قَدْ نحو قوله تعلق قُل أَلَيْسَ عَلَى النَّاسِ حِينٌ مِنَ الْذِكْرِ إِي قَدْ أَلَيْسَ وقد تكون  
 بمعنى النفي نحو قوله تعلق قُل جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ وإل كانت الهمزة أهمّ تصرفاً وأقوى في  
 باب الاستفهام ترسعو فيها أكثر ممّا ترسعو في غيرها من حروف الاستفهام فلم يستلحقوا أن يكون  
 بعدها المبتدأ والمجرى ويكون المجرى فعلاً واستلحق ذلك في غيرها من حروف الاستفهام لقلّة تصرفها  
 فان قيل إذا كان الاستفهام يقتضي الفعل على ما أقررتم فما بالك ترفعون بعده المبتدأ والمجرى فتقولون  
 ٢٠ أريدتَ قائمٌ وهل زيدٌ قائمٌ فالجواب أن لقلّة قبل دخول الاستفهام تدلّ على فائدة تدخل الاستفهام  
 سؤالا عن تلك الفائدة وذكر قوله تعلق وإن أحد من المشركين استجارك فآجِرُهُ فآجِدُ هنا مرتفعٌ  
 بفعل مضمر تفسيره الظاهر الذي هو استجارك والتقدير إن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك  
 فآجِرُهُ وذلك أن في باب الجزاء منزلة الألف في باب الاستفهام ولذلك لأنها تدخل في مواضع الجزاء  
 كلها وسائر حروف الجزاء نحو من ومتى لها مواضع مخصوصة فن شرط فيمن يعقل ومتى شرط في الزمان

ولم يست أن كذلك بل تلقى هوطا في الأضواء كلها فلذلك حسن أن يليها الاسم في اللفظ ويُقدَّر له  
 ماضٍ وذلك نحو إن زيد أتى آتية ترفع زيدا بفعل مضارع فيستره هذا الظاهر والتقدير إن أتى زيد أتى  
 آتية قال النيب بن قزيب

\* لا تجزعي إن منفسا أهلكته \* وإذا هلكت فعند ذلك لا تجزعي \*

٥ نصب منفسا بعد أن يضمار فعل تقديره إن أهلكت منفسا أهلكته ويجوز رفع منفس فيقال إن  
 منفس أهلكته على تقديره إن هلك منفس ولا بد من تقدير فعل إما نصب وإما رفع، وزعم القراء أن  
 أحدا في الآية يرتفع بالعائد الذي عاد إليه وهو ضمير الفاعل الذي في استجارك وهو قول فاسد لأن  
 إذا رفعناه بما قال فقد جعلنا استجارك خبرا لأحد وصار الكلام كالمتبدل والخبر وأما بيت الحماسة

\* إذا لقام بتضري معشر حُشْن \* عند الحفيظة إن ذو لوعة لانا \*

١٠ الشاهد فيه رفع ذو لوعة بفعل مضارع دل عليه لانا والتقدير إن لأن ذو لوعة لانا مكان حرف الجزاء  
 وفي إن والاتصالها الفعل وأنه لا يقع بعدها مبتدأ وخبر لا يجوز أن يقال إن زيد قائم أكرمته  
 وأحشش جمع أحشش بمعنى أحشش وفتح حُشْن بسكون الشين نحو قوله

\* ألين مسأ في حوارا البطني \* من يثريبات قذاب حُشْن \*

وحمرك الشين في البيت ضرورة، والحفيظة الغضب والوقدة الضعف والاسترخاء أي أنهم يخشون  
 ١٥ إذا لأن الضعيف لا يجبر أو ذل يصفهم بالنعاء وأما المثل وهو قولهم لو ذات سوار لطمتي فالاسم  
 الذي هو ذات سوار مرتفع بعد أن يفعل ما دل عليه لطمتي والتقدير لو لطمتي ذات سوار لطمتي  
 من قبل أن لو تقتضي الفعل اتصاله إن الشرطية لأن لو شرط فيما مضى كما أن إن شرط فيما  
 يستقبل، وحكي أن حاتم الطائي أسرى بلاد بني هنتة فغلب عليها الرجال وبقي فيها بين نساتهم  
 حاتم مقيدا مغلولاً ثم اتفقت لهي الرجال فأرحلها فحارب فلما بلغن بعض الطريق مشهت للرجوع  
 ٢٠ وكان حاتم لمجاهلة أكر الفصيد في الحفصة فقال ألككن حتى الغل لأقود فحكش عنه فنزل من الناقة  
 وتحرها ففيل له في ذلك فقال هكذا قرئ أنه فلطمته جارية بما فعل فقال لو ذات سوار لطمتي يبريد  
 لو حرة لطمتي والمعنى لو لطمتي من كنت في الشرف لي كفوا لكان علي ذلك، وأما المثل الآخر وهو قول  
 العرب إن لا حطية فلا آية فعناه إن لا تكن لك في المساء حطية فلي غير آية كأنها قالت إن كنت  
 ممن لا تحطى عنده امرأة فلي غير آية، ولوعنت بالحطية نفسها لم يكن ألا نصبا إذ انعمير ألا

أَكُنَّ حَظِيَّةً فَيَكُونُ مَنْصُوبًا لِذَلِكَ خَبَرٌ كَانَ ، يُضَرَّبُ بَيْنَ أَخْطَائِهِ لَلْفَتْحَةِ فَيَقَالُ إِنِ أَخْطَأْتُكَ لَلْفَتْحَةِ فِيمَا تَطْلُبُ فَلَا تَأَلَّ أَنْ تَتَوَدَّدَ إِلَى السَّاسِ لَعَلَّكَ تُدْرِكُ بَعْضَ مَا تَرْيَدُ وَأَصْلُهُ فِي الْمَرْأَةِ تَصَلَّفَ عِنْدَ زَوْجِهَا ، وَحَظِيَّةٌ وَأَنْتَ فَعِلَةٌ مِنَ الْخَفْوَةِ وَالْأَكْبَرُ وَالْأَوْتُ أَيْ قَصُرَتْ وَالْأَصْلُ حَظِيَّةٌ وَأَلْيَرُ وَأَمَّا قُلِبَتْ الزَّوْجُ لَهُ لَوْحُوعِ الْيَهُاءِ السَّاكِنَةِ قَبْلُهَا عَلَى حَدِّ سَيِّدٍ وَتَهَيَّأَ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى وَلَوْ أَقْنَمُ صَبْرُوا فَلَنْ وَمَا بَعْدُهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْفِعْلِ بِتَأْوِيلٍ مُصَدَّرٍ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ مُصَنَّفٍ إِلَى الْأَسْمَاءِ وَهُوَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ وَتَقْدِيرُهُ وَلَوْ قُبِيتَ صَبْرًا أَوْ رَفَعَ يَأْ ذِكْرُهُ مِنْ أَنْ تَوْلَا قَلْبُهَا إِلَّا الْفِعْلُ ، وَاعْلَمْ أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ لَوْ أَنَّ زَيْدًا قَاتَمَ لَأَكْرَمَنَاهُ فِي بَحْرٍ وَإِذَا قُلْتَ لَوْ أَنَّ زَيْدًا قَاتَمَ لَأَكْرَمَنَاهُ جَارٌ وَذَلِكَ لَوْحُوعِ الْفِعْلِ فِي خَبَرٍ أَنْ فَيَكُونُ مَقْسُومًا لِلذَّكَاءِ الْفِعْلُ الْمَحْذُوفُ الرَّافِعُ كَأَنَّا قُلْنَا لَوْ صَنَعَ أَنْ زَيْدًا قَاتَمَ أَوْ لَوْ قُبِيتَ ، فَلَنْ قَبِيلٌ فَكَيْفَ يَكُونُ قَاتَمَ مِنْ قَوْلِكَ لَوْ أَنَّ زَيْدًا قَاتَمَ دَلَالًا عَلَى صَنَعٍ وَقُبِيتَ وَيُسَمَّى مِنْ لَفْظِهِ قَبِيلٌ لَمَّا كَلَّمَ فِي الْمَعْنَى شَيْئًا وَاحِدًا جَارٍ أَنْ يَفْسُرَ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ أَذْ تَرَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَقُولَ قَاتَمَ زَيْدٌ وَبَيْنَ أَنْ تَقُولَ صَنَعَ قَبِيلُ زَيْدٍ أَوْ قُبِيتَ قَبِيلُهُ زَيْدٌ فَلَمَّا كَانَ فِي الْمَعْنَى جَارٍ أَنْ يَدُلَّ قَاتَمَ عَلَى صَنَعٍ لِأَنَّ الصِّحْلَةَ لِلْقَبِيلِ فَجَوَّزَ أَنْ يَدُلَّ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ مِنْ حَيْثُ هُمَا فَعَلَانِ ماضِيَانِ وَأَحَدُهُمَا مُلْتَمِسٌ بِالْآخَرِ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ أَنْ وَمَا اتَّصَلَ بِهِمَا فِي مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ وَالْفِعْلِ الْمَصْرُ مُسْتَدَّ الْيَهُاءِ ، وَقَدْ أَجَارَ سَبَبُوهُ أَنْ تَكُونَ أَنْ وَمَا اتَّصَلَ بِهِمَا بَعْدَ تَوَرُّقٍ كَانَ فِيهَا مَعْنَى الْجَارِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْفِعْلُ مَحْذُوفٌ وَجَارٌ لِأَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي هُوَ خَبَرُ أَنْ يُصَحِّحُ لَهَا مَعْنَى الْجَارِ وَصَلَّ ذَلِكَ لِأَنَّهُمَا لَيْسَتْ حَالَةً كَالِ الشَّرْطِيَّةِ فَجَارٌ أَنْ يَقَعُ بَعْدُهَا الْإِبْتِدَاءُ ، وَإِلَى السَّيْرَانِ لَوْ كَانَتْ أَنْ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مُبْتَدَأٍ فَجَارٌ أَنْ يَقَالُ لَوْ أَنَّ زَيْدًا جَالِسٌ أَكْثَنَاكَ عَلَى مَعْنَى لَوْ وَقَعَ هَذَا وَلِأَنَّ الْأَوَّلَ لَاتِّصَالِهَا بِالْفِعْلِ ،

### المبتدأ والفعل

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ هُمَا الْإِسْمَانِ الْجَرْدَانِ لِلْإِسْنَادِ بِحُزْنٍ قَوْلُكَ زَيْدٌ مُنْطَلَفٌ ، وَالْمُرَادُ بِالْمَجْرِيدِ إِخْلَافُهَا مِنَ الْعَوَامِلِ الَّتِي فِي كَانٍ وَأَنْ وَحَسِبْتُ وَأَخْرَأْتُهَا لِأَنَّهُمَا إِذَا فَرَّجُوا مِنْهَا تَلَعَّبَتْ بِهِمَا وَغَصِبَتْهُمَا الْقَرَارُ عَلَى الرُّفْعِ ، وَأَمَّا اشْتَرَطَ بِالْمَجْرِيدِ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَجْلِ الْإِسْنَادِ لِأَنَّهُمَا لَوْ جُرْدَا لَا لِلْإِسْنَادِ لَكُنَّا فِي حَكْمِ الْأَمْوَاتِ الَّتِي حَقَّتْ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهَا غَيْرَ مَعْرِضٍ لِأَنَّ الْأَهْرَابَ لَا تُسَاحَقُ إِلَّا بَعْدَ الْعَقْدِ وَالتَّرَكِيبِ

وكونهما مجزئتين للسناد هو رافعهما لأنه معنى قد تناولهما معا تناولًا واحدًا من حيث أن السناد لا يتألف بدوين طرفين مستند ومستند اليه ، ونظير ذلك أن معنى التشبيه في كَأَنَّ لَمَّا اقتضى مشيها ومشبهها به كانت عاملة في الجوزئين ، وشبههما بالفصل أن المبتدأ مثله في أنه مستند اليه ونظير في أنه جزءان من الجمله ،

٥ قال الشارح هذا الفصل واضح من كلام صاحب الكتاب غير أننا لذكرنا مختص بهذا الفصل لا بد منها ، اعلم أن المبتدأ كل اسم ابتدأته وجردته من العوامل اللفظية للإخبار عنه ، والعوامل اللفظية في أفعال وحروف تختص بالمبتدأ ونظير فلما الأفعال فمحو كان وأخواتها وظروف نحو أن وأخواتها وما المجازية ، وأما اشترط أن يكون مجردا من العوامل اللفظية لأن المبتدأ شرطه أن يكون مرفوعا وإذا لم يجز من العوامل تلقت به فرعته تارة ونصبته أخرى نحو كان زيد قائما وإن زيدا قائما وما زيد قائما وظلما زيدا قائما وإذا كان كذلك خرج عن حكم المبتدأ ونظير إلى شبه الفعل والفعل وهذا

معنى قوله غصبتهما القرار على الرفع ، وقوله المجردان للسناد يريد بذلك أنك إذا قلت زيد فمجرده من العوامل اللفظية ولم تخبر عنه بشيء كان بمنزلة صوت تصويته لا يستحق الاعراب لأن الاعراب إنما أتى به للفرق بين المعلى وإذا أخبرت عن الاسم بمعنى من المعاني المفيدة احتجج إلى الاعراب ليبدل على ذلك المعنى فلما إذا ذكرته وحده ولم تخبر عنه كان بمنزلة صوت تصويته غير معرب ، وقوله وكونهما

١٥ مجزئتين للسناد هو رافعهما لأنه معنى قد تناولهما معا تناولًا واحدًا إشارة إلى أن العامل في المبتدأ ونظير مجزئتهما من العوامل اللفظية ، وفي مسئلة قد اختلف فيها العلماء ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع للغير ونظير يرفع المبتدأ فهما يتراصفان قالوا وإنما قلنا ذلك لأن وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر ونظير لا بد له من مبتدأ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك من الآخر ويقتضى صاحبه جعل كل واحد منهما في صاحبه محل محل صاحبه فيه قالوا ولا يمنع الشيء أن يكون عاملا ومعولا في حال واحدة ، وقد جاء لذلك نظائر منها قوله تعالى يَا مَعْ تَدْعُوا قُلُوبَ الْأَنْفُسِ فَانصَبُوا بَيْنَهُمْ وجزء تدعو باقي فكان كل واحد منهما عاملا ومعولا في حال واحدة ، ومثله قوله تعالى أَيَنْتَابُوا يَدْرِكُكُمْ أَلَمْ تَكُنْ مَنصُوبٌ بِتَكْوِينِ لَآئِهَ الْغَيْبِ وَتَكْوِينِ بَيْنَهُمْ وذاك كثير في كلامهم فذلك هو ههنا ، وهو فاسد لأنه يؤتى إلى محال وذلك أن العامل حقه أن يتقدم على المعول وإذا قلنا آتاهما يتراصفان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر وذلك محال لأنه يلزم أن يكون الاسم الواحد

أولاً وآخرًا في حال واحدة ، ومما يوقد قسدا ما ذهبوا إليه جواز دخول العوامل اللفظية عليهما كحرف  
كان زيد أخاك وإن زيدا أخوك وظننت زيدا أخاك فلو كان كل واحد منهما عاملا في الآخر لما جاز  
أن يدخل عليه عاملٌ غيره ، وأما الآيات التي أوردوها فإن الجواب عنها من وجهين أحدهما أنها لا نسلم  
أن الجوزم في الفعل بنفس الاسم المنصوب وإنما هو بتلقيح حرف الشرط الذي هو وإن والنصب في الاسم  
بالفعل المذكور فالعامل في كل واحد منهما غير الآخر ، الثاني أنها نسلم أن كل واحد منهما عامل في  
الآخر إلا أنه باعتبارين فالجزم باعتبار لياقته من حرف الشرط لا من حيث هو اسم والنصب في الاسم  
بالفعل لنفسه فهما شيان مختلفان وليس كذلك ما نحن فيه لأنه باعتبار واحد يكون عاملا ومعوذا  
وهو كونه مبتدأ وخبراً ، وذهب المصنفون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء وهو معنى قرأوا فيه  
فذهب بعضهم إلى أن ذلك المعنى هو التعرّف من العوامل اللفظية وقال الآخرون هو التعرّف وإسناد  
الخبر إليه وهو الظاهر من كلام صاحب هذا الكتاب ، والقول على ذلك أن التعرّف لا يصح أن يكون  
سببا ولا جوه من السبب ولذلك أن العوامل توجب عملا والعدم لا يوجب عملا إذ لا بد للموجب  
والموجب من اختصاص يوجب ذلك ونسبة العدم إلى الأشياء كلها نسبه واحدة ، فإن قيل العوامل  
في هذه الصنعة ليست مؤثرة تليها حسيّا للأحرار النار والبرد والبهل الماء وأما في إمارات وكتابات  
والأمارات قد تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده ألا ترى أنه لو كان معك قوتان وأردت أن تغير  
أحدهما من الآخر وصيغته أحدهما وتركته متبّع الآخر لكان تركه صيغ أحدهما في التمييز منزلة صيغ  
الآخر فكذلك ههنا قيل هذا فاسد لأنه ليس الغرض من قولهم أن التعرّف عامل أنه معرف للعامل إذ  
لو زعم أنه معرف لكان اعترافا بأن العامل غير التعرّف ، وكان أبو إسحق يجعل العامل في المبتدأ ما  
في نفس المتكلم يعنى من الإخبار عنه قال لأن الاسم لما كان لا بد له من حديث يحدث به عنه صار  
هذا المعنى هو الرفع للمبتدأ ، والصحيح أن الابتداء اهتمام بالاسم وجعله إليه أولا لثاني كان خبرا  
٢. عنه والأولى معنى قائم به بحسبه قوة إذ كان غيره متعلّقا به وكانت رتبته متقدّمة على غيره ، وهذه  
القوة تشبه به الفاعل لأن الفاعل شرط محقق معنى الفعل وأن الفاعل قد أسند إليه غيره كما أن  
المبتدأ كذلك ألا أن خبر المبتدأ بعده وخبر الفاعل قبله وفيما عدا ذلك فما فيه سواء وأما العامل  
في الخبر فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده وهو ظاهر مذهب صاحب الكتاب ألا ترى إلى قوله  
وكونهما مجرّتين للإنسان هورافعهما وإنما قلنا ذلك لأنه قد ثبت أنه عامل في المبتدأ فوجب أن يكون

طلعا في الخبر لأنه يقتضيها معا ألا ترى أن لأن لما اقتضت مشيها ومشيتها به كانت عاملة في الخبرين كذلك فهنا هذا معنى قوله لأنه معنى يتناولهما معا تناولاً واحداً يعنى الابتداء، وذهب آخرون إلى أن الابتداء والمبتدأ جميعا يعملان في الخبر قالوا لأننا وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد المبتدأ والابتداء فوجب أن يعمل فيه وهذا القول عليه كثير من البصريين ولا ينفك من ضعف ذلك من قبل أن المبتدأ اسم والاصل في الاسماء أن لا تعمل وإذا لم يكن لها تأثير في العمل والابتداء له تأثير فاضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له، ويمكن أن يقال أن الشيين إذا تركبا حدث لهما بالتركيب معنى لا يكون في كل واحد من أفراد ذلك المركب، والذي أراه أن العامل في الخبر هو الابتداء وحده على ما ذكر كما كان طلعا في المبتدأ إلا أن عمله في المبتدأ بلا واسطة وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ وإن لم يكن للمبتدأ أثر في العمل إلا أنه كالشرط في عمله كما لو وضعت ماء في قدرة ووضعتها على النار فإن النار تسخين الماء فالتسخين حصل بالنار عند وجود القدر لا بها فكذلك هنا، وذهب قوم إلى أن الابتداء عمل في المبتدأ والمبتدأ وحده عمل في الخبر وهذا ضعيف لأن المبتدأ اسم كما أن الخبر اسم وليس أحدهما بأول من صاحبه في العمل فيه لأن كل واحد منهما يقتضى صاحبه.

قال صاحب الكتاب والمبتدأ على نوعين معرفة وهو القياس ونكرة أما موصولة كالتى في قوله عز وجل وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ وأما غير موصولة كالتى في قولهم أرجل في الدار أمر امرأة وما أحد خير منك وَمَرَأَ أَقْرَبُ ناب وتحت رأسى سَرَجٌ وعلى أبيه دِرْعٌ قال الشارح اعلم أن اصل المبتدأ أن يكون معرفة وأصل الخبر أن يكون نكرة وذلك لأن الغرض في الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده وتزويده منولتك في علم ذلك الخبر، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه ألا ترى أنك لو قلت رجل قائم أو رجل عاقر لم يكن في هذا الكلام فائدة لأنه لا يستنكر أن يكون رجل قائما وطلا في الوجود ممن لا يعرفه المخاطب وليس هذا الخبر الذى تنزل فيه المخاطب منولتك فيما تعلم فإذا اجتمع معك معرفة ونكرة تحق المعرفة أن تكون في المبتدأ وأن يكون الخبر النكرة لأنك إذا ابتدأت بالاسم الذى يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت قائما ينتظر الذى لا يعلمه فإذا

قلت قائم أو حكيم فلو علمته بمثل ما علمت مما لم يكن بعلمه حتى يُشارك في العلم، فلو حكمت  
وقلت قائم زيد فقام منكر لا يعرفه الخطأ لم تحصل خبراً مقدماً يستفيد الخطأ ولا يصح أن  
يكون زيد الغير لأن الاسم لا يُستفاد ولا يساوي المتكلم الخطأ لأن النكرة ما لا يعرفه الخطأ  
وإن كان المتكلم يعرف ألا ترى أنك تقبل عندى رجلاً فيكون منكوراً وإن كان المتكلم يعرفه فالمعرفة  
و النكرة بالنسبة إلى الخطأ فلهذا قال اليتدأ على فوضن معرفة وهو القياس، وقد ابتدأوا بالنكرة  
في مواضع مخصوصة لحصول الفائدة وتلك المواضع النكرة الموصولة والنكرة إذا اعتمدت على استفهام أو  
نفي وإذا كان الغير من النكرة طرأ أو جازاً ومجروراً وتلزم عليها نحو بحث رأسى سرى وفي مال وإذا  
كان في تأويل النفي نحو قولهم سرى آخر ذا ناب، فلما النكرة الموصولة فحق قولك رجلاً من بنى بيم  
جاء في مثله قوله تعالى ولعبت مؤين خير من مشرك لما وصف الرجل بقوله من بنى بيم والعبد بقوله مؤين  
يُخص من رجل آخر ليس له تلك الصفة ففرب بهذا التخصيص من المعرفة لحصول الإخبار عند الفائدة  
وإنما يُروى في هذا الباب الفائدة، وكذلك إذا اعتمدت النكرة على استفهام أو نفي لأن الكلام صار  
غير موجب لتضمنت النكرة معنى الجور فالتدأ فجاز الابتداء بها لذلك وذلك نحو قولك أرحل  
عندك أم امرأة وما أحد خير منك، وقالوا في المثل سرى آخر ذا ناب فالابتداء بالنكرة فيه حسن لأن  
معناه ما آخر ذا ناب سرى فالابتداء هنا محمول على معنى الفاصل وجوزي مثلاً فاحتمل والأمثال فاحتمل  
ولا يُغير، ومعنى سرى آخر ذا ناب أنهم سمعوا فرير كلب في وقت لا يُغير مثله فيه إلا لسموه كلب ولم يكن  
غرضهم الإخبار عن سرى وإنما يريدون الكلب آخر سرى وإنما كان محمولاً على معنى النفي لأن الإخبار  
به أقوى لأنه أؤكد ألا ترى أن قولك ما قم إلا زيد أؤكد من قولك ثم زيد وإنما احتيج إلى التوكيد  
في هذه المواضع من حيث كان أمراً مهماً لما ذكرناه، ومما جاء من ذلك قولهم في المثل سرى ما جاء  
به يعرفه الرجل لرجل جاءه وتجيئه غير معهود في ذلك الوقت أي ما جاء بك ألا سرى أي حادث  
٢. لا يُعَد مثله، وإنما قولهم بحث رأسى سرى وعلى أبيه ذرع وكذا مال فالذى سوغ ذلك كقولك صدرت  
في الغير معرفة في الحديث عنها في المعنى ألا ترى أن السرى من قولك بحث رأسى سرى وإن كان الحديث  
عنه في اللفظ فالرأس مصاف إلى ضمير المتكلم وهو الياء من رأسى وهذا الضمير هو الحديث عنه في  
المعنى كذا قلت أنا متوسد سرجاً وكذلك على أبيه ذرع كذا قلت أبوه من ذرع وكذلك لك مال المعنى  
أنت ذو مال فلما كان المعنى مفيداً جاز وإن كان اللفظ على خلافه، والذي يثبت عندك ما قلناه أنك

لوقلت تحت رأس سرّج وعلى رجل درع ورجل مأل لم يكن كلاماً وإنما اشترط ههنا أن يكون الخبر مقدماً لوجهين أحدهما أن الظرف والمجرور قد يكونان وصفين للنكرة إذا وقعا بعدها لانه في الحقيقة جملة من حيث كان متعلقاً باستقرّ وهو فعلٌ ويهدى أنه جملةً أتت يقع صلةً والصلة لا تكون إلا جملاً وإذا كان كذلك فلو قلت سرّج تحت رأسى او درع على أبيه او قال درعاً لى لتوقى الخطأب أنه صفةٌ وينتظر الخبر فيقع عنده لبسٌ، والوجه الثانى أنهم استقبحوا الابتداء بالنكرة في الواجب فلما سمع ذلك عذروا في اللفظ آخروا المبتدأ وقدموا الخبر وإنما كان تأخيرهُ أحسن من تقديمه لانه وقع موقع الخبر ومن شرط الخبر أن يكون نكرةً فصلح اللفظ وإن كنا قد أحطنا علماً أنه المبتدأ ومن ذلك قولهم سلامٌ عليك ويهدى له قال الله تع سلامٌ عليك سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَّبِّى وَيَهْدِي الْبُطْغَيْنِ ومن ذلك أَمْتُ فى حجرٍ لا فيك فهذه الاسماء كلها إنما جاز الابتداء بها لانها ليست أخباراً فى المعنى اتى فى ١. دة او مسئلة فهمى فى معنى الفعل كما لو كانت منصوبةً والتقدير يُسَلِّمُ اللهُ عَلَيْكَ وَلِيَهْدِيَهُ الْوَهْدَ وقولهم أَمْتُ فى حجرٍ لا فيك معناه لَيْسَ الْاُمْتُ فى الحجر لا فيك والامت اختلاف الخفاص وارتفع قال الله تع لا تَرَى فِيهَا حِجًّا وَلَا أَمْتًا والمعنى أبقاك الله بعد قلبه المحجارة لأن المحجارة مما يوصف بالبقاء قال الشاعر

\* مَا أَطْيَبَ الْعَيْشَ لَوْ أَنَّ الْفَقْرَ حَجَرٌ \* تَنْبُو لِحَاوِثُ عِنْدَ وَهْمٍ مَلُومٌ \*

١٥ فلما كانت فى معنى الفعل كانت مفيدة كما لو صرحت بالفعل، والفقر بين الرفع والنصب أنك اذا رفعت أنك ابتدأت شيئاً قد قُبِتَ عنده واستقرّ وإذا نصبت كأنك تعجل فى حال حديثك فى إبتائها

## فصل ٣١

قال صاحب الكتاب والخبر على نوعين مفردٌ وجملةٌ فالمراد على ضربين خالٍ عن الضمير ومتضمنٌ له ٢. وذلك زيدٌ غلامك وهو منطلقٌ

قال الشارح اعلم ان خبر المبتدأ هو الجزء المستفاد الذى يستفيدة السامع ويصير مع المبتدأ كلاماً تاماً والذى يهدى على ذلك أن به يقع التصديق والتكذيب ألا ترى أنك اذا قلت هدى الله منطلقاً فالصدق والتكذب إنما وقعا فى انطلاق عید الله لا فى عید الله لأن الفائدة فى انطلاقه وإنما ذكرت عید الله وهو معروفٌ عند السامع لتسديد اليه الخبر الذى هو الانطلاق، وخبر المبتدأ على ضربين مفردٌ



وجملة فلذا كان الخبر مفردا كان هو المبتدأ في المعنى أو منزلا منزلة فلا يزال نحو قولك زيد منطلق  
 ومحمد تبيينا فالمنطلق هو زيد ومحمد هو النقص صلته ويوجد عنده هنا أن الخبر هو المبتدأ أنه  
 يجوز أن تفسر كل واحد منهما بصاحبه ألا تراه لو سئلت من زيد من قولك زيد منطلق فقل من  
 زيد هذا الذي ذكرته لقلت هو المنطلق ولو قيل من المنطلق لقلت هو زيد فلما جار تفسير كل  
 واحد منهما بالآخر دل على أنه هو. وأما المنزول منزلة ما هو فمخو قولهم أبو يوسف أبو حنيفة فليو  
 يوسف ليس أبا حنيفة أما سد مسند في العلم وأغنى غناه ومنه قوله تعالى وأزواجه أمهاتهم أي  
 هن كأمهات في حرمة التزوج وليس بأمهات حقيقة ألا ترى أن قوله تعالى إن أمهاتهم إلا آلتي  
 ولدتهم يبقى أن لا تكون أمهات حقيقة إلا والدات، ثم المفرد على صريحتين يكون محتملا للصير  
 وخاليا منه فالذي يحتمل الصير ما كان مشتقا من الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة  
 ١. المشبهة باسم الفاعل وما كان نحو ذلك من الصفات وذلك قولك زيد صارب ومرو مضروب وخالد حسن  
 ومحمد خير منك ففي كل واحد من هذه الصفات صير مرفوع بأنه فعل لا بد منه لأن هذه الأخبار  
 في معنى الفعل فلا بد لها من اسم مسند إليه ولما كانت مسندة إلى المبتدأ في المعنى ولا يصح  
 تقديم المسند إليه على المسند أسند إلى صيره وهذا هو التحقيق، والذي يدل على محتملها الصير  
 المرفوع أنك لو وقعت موقع المصير طاعرا لكان مرفوعا نحو زيد صارب أبوه ومكرم أخوه وحسن وجهه  
 ٢. وإذا علمت في الظاهر لكوله فعلا علمت في المصير إذا أسندت إليه لكونه فعلا وذلك من حيث  
 كان الخبر في حكم الفعل من حيث لا يعبري الفعل من فعل كذلك هذه الاسماء وتحمل هذه  
 الأشياء الصير مجتمع عليه من حيث كان الخبر منسوبا إلى ذلك المصير ولو نسبته إلى ظاهر لم يكن  
 فيه صير نحو زيد صارب غلامه لأن الفعل لا يرفع فاعلين وكذلك ما كان في حكمة وجارا مجرأ  
 وأما القسم الثاني وهو ما لا يحتمل الصير من الأخبار وذلك إذا كان الخبر اسما مختصا غير مشتق من  
 ٣. فعل نحو زيد أخوك ومرو غلامك فهذا لا يحتمل الصير لأنه اسم محض عا من الوصفية والذي  
 يتضمن الصير من الاسماء ما تقدم وصفه من الأخبار المشتقة كاسم الفاعل وغيره مما ذكرناه وهذه  
 الاسماء ليست كذلك وإنما الإخبار بأنه مالك للغلام ومختص بأخوة زيد، وقد ذهب الكوفيون وعلى  
 بن عيسى الرولقي من المتأخرين من البصريين إلى أنه يحتمل الصير قالوا لأنه وإن كان اسما جامدا غير  
 صفة فإنه في معنى ما هو صفة ألا ترى أنك إذا قلت زيد أخوك وجعفر غلامك لم تزد الإخبار عن

الشخص بأنه مسمى بهذه الاسماء وإنما المراد إسناد معنى الأخوة في القرابة ومعنى الغلامية في الخدمة اليه وهذه المعاني معاني أفعال والصحيح الأول وعليه الأكثر من أصحابنا لأنَّ محمداً الصغير إنما كان من جهة اللفظ لا من جهة المعنى ولذلك لما فيه من معنى الاشتقاق ولفظ الفعل وهو معدوم ههنا وأعلم أن خبر المبتدأ إذا كان مفرداً سواء كان مشتقاً أو غير مشتق فإنه يكون مرفوعاً مثل المبتدأ لأنَّ الابتداء والتعريف كما رفع المبتدأ على ما ذكرناه كذلك رفع الخبر لأنَّ تناوذه أيَّه كتناوذه المبتدأ ألا أن تناوذه المبتدأ بلا واسطة وتناوذه الخبر بواسطة المبتدأ فكان المبتدأ شرطاً لا حيلة وقد تقدم ذلك

- قال صاحب الكتاب وللملة على أربعة أصناف فعلية واسمية وشرطية وظرفية وذلك ريثاً ذهب أخوه وصرو أبو منطلق ويكره أن تعطيه يشكره وخالف في الدار
١. قال الشارح أعلم أن للملة تكون خبراً للمبتدأ كما يكون المفرد ألا أنها إذا وقعت خبراً كانت قائمة عن المفرد واقعة موقعه ولذلك يحكم على موضعها بالرفع على معنى أنه لو وقع المفرد الذي هو الأصل موقعها لكان مرفوعاً والذي يدل على أن المفرد أصل للملة فرع عليه أمران أحدهما أن المفرد بسيط والملة مركب والبسيط أول والمركب ثان فإذا استقل المعنى بالاسم المفرد وقعت للملة موقعه فالاسم المفرد هو الأصل والملة فرع عليه والأمر الثاني أن المبتدأ نظير الفاعل في الإخبار عنهما والخبر فيهما هو الجزء المستفاد فكأن الفعل مفرد فكذلك خبر المبتدأ مفرد وأعلم أنه فُسم للملة إلى أربعة أقسام فعلية واسمية وشرطية وظرفية وهذه قسمة إلى على قسمة لفظية وفي في الحقيقة صواب فعلية واسمية لأن الشرطية في التركيب مركبة من جملتين فعليتين الشرط فعل والمؤاء فعل والفاعل والطرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقرو وهو فعل وفعل فمثال للملة الفعلية ريثاً لم أبوه فريثاً يرتفع بالابتداء وقام في موضع خبره عليه ضمير يرتفع بأنه فاعل كارتفاع الأب في قوله ريثاً قام أبوه وهذا الضمير يعود إلى المبتدأ الذي هو ريثاً ولولا هذا الضمير لم يصح أن تكون هذه الملة خبراً عن هذا المبتدأ ولذلك لأنَّ للملة كل كلام مستقل تأثير بنفسه فإذا لم يكن في الملة ذكر يرتبط بالمبتدأ حتى نصير خبراً وتصير للملة من تمام المبتدأ وقعت للملة أجنبية من المبتدأ ولا تكون خبراً عنه ألا ترى أنك لو قلت ريثاً قام عمرو لم يكن كلاماً لعدم العائد فإذا كان ذلك كذلك لم يكن بد من العائد وتكون للملة التي العائد منها في موضع رفع خبراً وأما الملة الاسمية فلن يكون الجزء الأول منها اسماً

كما سميت الجملة الأولى فعلية لأن الجزء الأول فعل وذلك نحو زيد أبوه قائم ومحمد أخوه منطلق فزيد مبتدأ أول وأبوه مبتدأ ثانٍ وقائم خبر المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبره في موضع رفع لوقوعه موقع خبر المبتدأ الأول كما كان قولك قام أبوه كذلك في المسئلة الأولى فأخبرت عن المبتدأ الثاني وهو الأب بمفرد ولذلك لم تحتاج إلى ضمير وأخبرت عن المبتدأ الأول بجملة من مبتدأ وخبر وفي أبوه قائم والهاء عائدة إلى المبتدأ ولولا في لم يصح الخبر كما قلنا في الجملة الفعلية. وأما الجملة الثالثة وفي الشرطية فمفعول قولك زيد إن يقيم أقدم معه فهذه الجملة وإن كانت من أنواع الجمل الفعلية وكان الأصل في الجملة الفعلية أن يستقل الفعل بفعله نحو قام زيد إلا أنه لما دخل ههنا حرف الشرط ربط كل جملة من الشرط والجزاء بالأخرى حتى صارتا كالجملة الواحدة نحو المبتدأ والخبر فكما أن المبتدأ لا يستقل إلا بذكر الخبر كذلك الشرط لا يستقل إلا بذكر الجزاء ولصيرورة الشرط والجزاء كالجملة الواحدة جاز أن يعود إلى المبتدأ منها عائد واحد نحو زيد إن تكبرته يشكرني عمرو قالها في تكريمه عائدة إلى زيد ولم يعد من الجزاء ذكر ولو عاد الضمير منهما جاز وليس يلزم نحو زيد إن يقيم أكرمته ففي يقيم ضمير من زيد وكذلك الهاء في أكرمته تعود إليه ايضاً الرابعة الظرف والظرف على ضربين ظرف من الزمان وظرف من المكان وحالهما الظرف ما كان جزءاً وتسمى الزمان والمكان ظرفاً لوقوع الحوادث فيهما وقد يقع الظرف خبراً عن المبتدأ نحو قولك زيد خلفك والقتال اليوم. وأعلم أن الظرف على ضربين ١٥ ظرف زمان وظرف مكان والمبتدأ ايضاً على ضربين جئت وحدثت فالجئت ما كان شخصاً مرمياً والحدثت ما كان معنى نحو المصادر مثل العلم والفطنة فإذا كان المبتدأ جئت وصبر وأردت الإخبار عنه بالظرف لم يكن ذلك الظرف إلا من طرف المكان نحو قولك زيد عندك وصبر خلفك وإذا كان المبتدأ حدثاً نحو القتال والمخرج جاز أن يخبر عنه بالمكان والزمان والعلة في ذلك أن الجئة قد تكون في مكان دون مكان فإذا أخبرت باستقرارها في بعض الأماكن يثبت اختصاصها بذلك المكان مع جواز أن تكون في غيره. وكذلك الحدث يقع في مكان دون مكان مثال ذلك قولك زيد خلفك لمخلفك خبر من زيد وهو مكان معلوم بجواز أن يتخلو منه زيد بأن يكون أمامك أو يمينك أو في جهة أخرى غيرها فإذا خصصته بخلفك استفاد المخاطب ما لم يكن عنده وكذلك القتال أمامك يجوز أن يقع في مكان غير ذلك. وأما ظرف الزمان فإذا أخبرت به عن الحدث أفاد لأن الأحداث ليست أموراً ثابتة موجودة بل في الأحيان بل في أعراض منقضية تحدث في وقت دون وقت فإذا قلت القتال اليوم

او المخرج بعد غيب استفاد الخطاب ما لم يكن عنده لجواز أن يتخلو ذلك الوقت من ذلك الحدث ،  
وأما الجئت فاشخاص ثابتة موجودة في الأعيان كلها لا اختصاصاً لتخلوها بزمان دون زمان إذ كانت  
موجودة في جميع الأزمنة فإذا أخبرت قلت زيد اليوم او عمرو الساعة لم تغيب الخطاب شيئاً ليس  
عنده لأن التقدير زيد حالاً او مستقر في اليوم وذلك معلوم لأنه لا يتخلو أحد من أهل عصره من  
اليوم إذ كان الزمان لا يتصنع واحداً دون واحد ، فان قيل فأنت تقول الليلة الهلال والهلال حقيقة  
فكيف جاز هنا ولم يجوز فيما تقدم فالجواب أنه إنما جاز في مثل الليلة الهلال على تقدير حذف  
المصاف والتقدير الليلة حدوث الهلال او طلوع الهلال فحذف المصاف وألهم المصاف اليه مقامه للدلالة  
قريبة لئلا عليه لأنه إنما تقول ذلك عند توقع طلوعه فلو قلت الشمس اليوم او القمر الليلة لم يجوز إلا  
أن يكونا متوقعين وكذلك لو قلت اليوم زيد لمن يتوقع وصوله وحضوره جاز ، واعلم أن الغير إذا  
وقع ظرفاً او جاراً ومجروراً نحو زيد في الدار وعمرو عندهك ليس الظرف بالغير على الحقيقة لأن الدار  
ليست من زيد في شيء وإنما الظرف معرباً للغير ولأنه عند التقديم والتأخير زيد استقر عندهك او حدثت  
او وقع ونحو ذلك فهذه هي الأخبار في الحقيقة بلا خلاف بين البصريين وإنما حذفها وأنت الظرف  
مقامها إيجازاً لما في الظرف من الدلالة عليها إذ المراد بالاستقرار استقرار مطلق لا استقرار خاص على  
ما تقدم بيانه فلو أردت بقولك زيد عندهك أنه جالس او قائم لم يجوز حذف لأن الظرف لا يندل عليه  
لأنه ليس من ضرورة كونه في الدار أن يكون جالساً او قائماً ، وأعلم أن أصحابنا قد اختلفوا في ذلك  
لحذف عد هو اسم او فعل فذهب الأكثر إلى أنه فعل وآله من خبر المجهول وتقديره زيد استقر في  
الدار او حل في الدار ويندل على ذلك أمران أحدهما جواز وقوعه صلة نحو قولك الذي في الدار زيد  
والصلة لا تكون إلا جملة ، فان قيل التقدير الذي هو مستقر في الدار كما قال ما أنا بالذي تأكل لك  
شيئاً والمراد بالذي هو تأكل فكذلك هنا يكون الظرف متعلقاً باسم مفرد على تقدير مبتدأ محذوف  
١٠ قيل أتراد وقوع الظرف خبراً من غير فؤدليل على ما قلناه فإن ظهرت في اللفظ كان حسناً وإن لم  
تأت بها تحسن أيضاً ولم يعرج قبح ما أنا بالذي تأكل لك ولا هو في قلته فاطران جاعق الذي في الدار  
وقلنا ما أنا بالذي تأكل لك شيئاً تدل على ما ذكرناه ، والأمر الثاني أن الظرف والجار والمجرور لا بد لهما  
من متعلقين به والاصل أن يتعلو بالفعل وإنما يتعلو بالاسم إذا كان في معنى الفعل ومن لفظه ولا شك  
أن تقدير الاصل الذي هو الفعل أولى ، وقال قوم منهم ابن السراج أن المحذوف المقدر اسم وأن

الإخبار بالظرف من قبيل المفردات إذ كان يتعلق بعقد فتقديره مستقر أو كائن ونحوها والخجة في ذلك أن أصل الخبر أن يكون مفرداً على ما تقدم وليلة واقعة موقعة ولا شك أن إصمار الأصل أول وجه فإن آتاه إذا قدرت فعلا كان جملة وإذا قدرت اسماً كان مفرداً ولما قل الإصمار والتقدير كان أولاً وأعلم أنك لما حدثت الخبر الذي هو استقر أو مستقر وأنت الظرف مقلدة على ما ذكرنا صار الظرف هو الخبر والعامل معه وهو مغير المبتدأ في المعنى ونقلت الصمير الذي كان في الاستقرار إلى الظرف وصار مرتفعاً بالظرف كما كان مرتفعاً بالاستقرار ثم حدثت الاستقرار وصار أصلاً مرفوعاً لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف وقد صرح ابن جني بجواز إظهاره والقول عندي في ذلك أن بعد حذف الخبر الذي هو الاستقرار ونقل الصمير إلى الظرف لا يجوز إظهار ذلك الخريف لأنه قد صار أصلاً مرفوعاً فإن ذكرته أولاً قلت زيد استقر عندك لم يمنع منه مانع، وأعلم أنك إذا قلت زيد عندك فإنه ظرف منصوب بالاستقرار الخريف سواء كان اسماً وفيه صمير مرفوع والظرف وذلك الصمير في موضع رفع بالذات خبر المبتدأ وإذا قلت زيد في الدار أو من الكرام فالجار والمجرور في موضع نصب بالاستقرار على حذف التنصب عندك إذا قلت زيد عندك ثم الجار والمجرور والصمير المنقول في موضع رفع بالذات خبر المبتدأ، وذهب الكوفيون إلى أنه إذا قلت زيد عندك أو خلفك لم ينتصب عندك وخلفك باضمر فعل ولا بتقديره وأما ينتصب بخلاف الأول لأنه إذا قلت زيد أخوك فزيد هو الأخ فكل واحد منهما رفع الآخر وإذا قلت زيد خلفك فإن خلفك مخالف لزيد لأنه ليس إياه فصيانه بخلاف، وهذا قول طائفة لأنه لو كان المخالف يوجب التنصب الأول كما ينتصب الثاني لأن الثاني إذا خالف الأول فقد خالف الأول الثاني أيضاً لأن الخلاف عدم للمائلة فكل واحد قد فعل بصاحبه مثل ما فعل صاحبه به، وأيضاً فإن من مذهبهم أن المبتدأ مرتفع بعائد يعد إليه من الظرف إذا قلت زيد عندك وذلك العائد مرفوع وإذا كان مرفوعاً فلا بد له من رافع وإذا كان له رافع في الظرف كان ذلك الرفع هو ٢. الناصب لظرفه.

## فصل ٢٧

قال صاحب الكتاب ولا بد في ليلة الواقعة خبراً من ذكر يرجع إلى المبتدأ وقوله في الدار معناه استقر فيها، وقد يكون الراجع معلوماً فيستغنى عن ذكره وذلك في مثل قولهم البر الكرهيتين والسمن

منون بدرم وقوله تعالى وَلَكِنْ صَبَرْتَ فَقَرِ أَنْ ذَلِكَ مِنْ عَزَمِ الْأُمُورِ

- قال الشارح قد تقدم قولنا أن خبر المبتدأ اذا وقع جملة فعلية كانت او اسمية او شرطية او ظرفية فلا بد فيها من ضمير يرجع الى المبتدأ يربطها بالمبتدأ لئلا تعلق بغيره من المبتدأ اذا كانت غير الأولى، وقوله اذا قلت زيد في الدار معناه استقر فيها يعنى آفة يتعلق بمحذوف وقد تقدم بيان ذلك
- ٥ وقوله وقد يكون الراجع معلوما فيستغنى عن ذكره يعنى أن الراجع الى المبتدأ اذا كان الخبر جملة فائمه يجوز حذفه وإسقاطه مع حذف الحاجة اليه وذلك اذا كان موضع المصبر معلوما غير ملتبس بقولهم التَّحْنُ مَنْوَانِ بدرم فالسمن مبتدأ ومنون مبتدأ ثانٍ ودرم خبر المبتدأ الثالث والمنون وخبره خبر المبتدأ الأول والعائد محذوف تقديره منون منه بدرم فوضع منه المحذوف رفع لأنه صفة لمنون وفيه ضميران أحدهما مرفوع يعود الى الموصوف وهو المنون والثاني الهاء المحرورة وفي تعود الى السمن لا بد
- ١٠ من هذا التقدير لئلا ينقطع الخبر عن المبتدأ ولم يتصل به وسبق حذف العائد وهنا لأن حصول العلم به أقوى من ظهوره ولذلك أن السمن هنا جنس وما بعده بعض من الجنس وإنما يذكر هذا الكلام لتفسير الجنس بمقابل كل مقدار منه مقدار من الثمن فكانت كال السمن كذا منون منه بدرم ولولا هذا التقدير لكان المعنى أن السمن كذا منون وآفة بدرم والمراد غير ذلك ومثله البر الكثر يستين إلا أن المحذوف هنا شيان أحدهما ما هو من الكلام وفيه العائد وهو منه وتقديره البر الكثر منه يستين إلا أن موضع منه هنا نصب على الحال لأنه لا يجوز أن يكون نعتا للكثرة ان كان معرفة والعامل في الحال الجار والمجرور الذى هو الخبر وهو يستين وصاحب الحال المصبر المرفوع فيه وجاز تقدم عليه وإن كان العامل معنى لأن لفظ الحال جار ومجرور فصار كقولك كل يوم لك قوباء وفي منه ضميران على ما ذكر أحدهما مرفوع يعود الى المصبر فى يستين والآخر الهاء العائدة الى المبتدأ الأول الذى هو البر وهى الرباطة والثانى من المحذوفين ما هو من نفس الكلام وليس فيه هاء وهو التمييز والتقدير البر الكثر يستين درهما فنرد ذكر الدرهم للعلم به وهو من تمام الكلام ألا ترى أنك لو لم تردد لا تليس ولم تعلم من أقر الأنواع هو الثمن ولا يستبعد حذف العائد من الخبر أو شيء من الخبر للدلالة عليه فانه قد جاء حذف الجمله التى فى خبر بأسرها للدلالة عليها نحو قوله تعالى وَالَّذِي يَمْسُكُ مِنَ الْغَيْبِ بَيْنَ يَدَيْهِ أَنْ رَأَيْتُمْ نَصْرَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالَّذِي يَمْسُكُ مِنَ الْغَيْبِ بَيْنَ يَدَيْهِ أَنْ رَأَيْتُمْ نَصْرَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالَّذِي يَمْسُكُ مِنَ الْغَيْبِ بَيْنَ يَدَيْهِ أَنْ رَأَيْتُمْ نَصْرَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
- نَسَايَكُمْ أَنْ رَأَيْتُمْ نَصْرَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالَّذِي يَمْسُكُ مِنَ الْغَيْبِ بَيْنَ يَدَيْهِ أَنْ رَأَيْتُمْ نَصْرَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالَّذِي يَمْسُكُ مِنَ الْغَيْبِ بَيْنَ يَدَيْهِ أَنْ رَأَيْتُمْ نَصْرَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
- للدلالة الأولى عليه وإذا جاز حذف الجمله بأسرها كان حذف شيء منها أسهل، وأما قوله تعالى وَلَكِنْ صَبَرْتَ

إِنَّ ذَلِكَ يَنْ عَزَمَ الْأَمْرَ قَدْ فِي مَوْضِعٍ رَفَعَ بِالْإِبْتِدَاءِ وَصَبَّرَ وَفَعَلَ الصَّلَاةَ وَالْعَائِدُ صَمِيرُ الْفَاعِلِ فِيهِمَا وَقَوْلُهُ  
 إِنَّ ذَلِكَ يَنْ عَزَمَ الْأَمْرَ فِي مَوْضِعٍ الْخَبَرِ وَإِنَّ الْمَكْسُورَةَ تَقْدَرُ تَقْدِيرُ الْجَهْلِ فَلِذَلِكَ إِذَا وَقَعَتْ خَبَرًا انْفَرَقَتْ  
 إِلَى صَمِيرٍ عَائِدٍ إِلَى الْمَبْتَدَأِ كَمَا تَقَعُ لِلْجَهْلِ إِذَا وَقَعَتْ خَبَرًا وَلَمْ يَوْجَدْ الْعَائِدُ فِي الْآيَةِ فَكَانَ مُرَادًا  
 تَقْدِيرًا وَأَمَّا حَذْفُ لَفْظِ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ وَالْمَعْنَى إِنَّ ذَلِكَ الصَّبْرَ مِنْهُ أَيْ مِنَ الصَّابِرِ

## فصل ٢٨

- قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ كَقَوْلِكَ تَهَيَّئْ أَنَا وَمَشْنُونُكَ مِنْ تَهَيَّئْ لَكَ وَقَوْلُهُ تَعَالَى  
 سَوَاءٌ مَقَامُكُمْ وَمَقَامُهُمْ وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَلَذَّتْ لَهُمْ أَمْ لَا تُنْذِرَ لِمَنْ لَمْ يُؤْمَرْ بِالْإِيمَانِ إِنَّهُمْ لَعِلَّ يُعْذِرُكَ وَكَذَّبَ  
 الْغُفْرَ تَقْدِيمُهُ فِيهَا وَقَعَ فِيهِ الْمَبْتَدَأُ نَكْرَةً وَالْخَبَرُ طَرَفًا وَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي الدَّارِ رَجُلٌ
١. قَالَ الشَّارِحُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ مَعْرُودًا كَانَ أَوْ جُمْلَةً فَثَالِثُ الْمَعْرُودِ قَوْلُكَ قَاتِمٌ زَيْدٌ وَذَاهِبٌ مَعْرُودٌ وَقَاتِمٌ  
 خَبَرٌ مِنْ زَيْدٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ وَكَذَلِكَ ذَاهِبٌ خَبَرٌ مِنْ مَعْرُودٍ وَمِثَالُ الْجُمْلَةِ أَبُوهُ قَاتِمٌ زَيْدٌ وَأَخُوهُ ذَاهِبٌ  
 مَعْرُودٌ لَبُيْزٍ مَبْتَدَأٌ وَقَاتِمٌ خَبَرُهُ وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ مِنْ زَيْدٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ وَكَذَلِكَ أَخُوهُ ذَاهِبٌ  
 مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ مِنْ مَعْرُودٍ وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى مَنَعَ جَوَازِ ذَلِكَ وَاحْتَجُّوا بِأَن قَالُوا أَمَّا  
 قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّهُ يُوَدَّى إِلَى تَقْدِيمِ صَمِيرِ الْأَسْمَاءِ عَلَى ظَاهِرِهِ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ قَاتِمٌ زَيْدٌ كَانَ فِي قَاتِمٍ  
 ١٥ صَمِيرٌ زَيْدٌ بِدَلِيلِ أَنَّهُ يَظْهَرُ فِي التَّنْثِيَةِ وَلِجَعِ فَتَقُولُ قَاتِمَانِ الزَّيْدَانِ وَقَاتِمُونَ الزَّيْدُونَ وَلَوْ كَانَ خَصَالِيهَا  
 مِنَ الصَّمِيرِ لَكَانَ مُوَحَّدًا فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ أَبُوهُ قَاتِمٌ زَيْدٌ كَانَتْ الْهَاءُ فِي أَبُوهِ صَمِيرٌ زَيْدٌ  
 فَقَدْ تَقَدَّمَ صَمِيرُ الْأَسْمَاءِ عَلَى ظَاهِرِهِ وَلَا خِلَافَ أَنَّ رَقَبَةَ صَمِيرِ الْأَسْمَاءِ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ ظَاهِرِهِ، وَالْمَذْهَبُ  
 الْأَوَّلُ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ قَالُوا مَشْنُونٌ مِنْ يَشْنُونُكَ وَيَمِيئُ أَنَا مِنْ يَشْنُونُكَ مَبْتَدَأٌ وَقَوْلُهُ مَشْنُونُ  
 الْخَبَرِ وَهُوَ مَقْدَمٌ وَكَذَلِكَ يَمِيئُ أَنَا أَمَّا مَبْتَدَأٌ وَيَمِيئُ خَبَرٌ مَقْدَمٌ أَلَا تَرَى أَنَّ الْفَاعِلَ الْحَكَمَ بِهَا أَمَّا فِي  
 ٢. كَوْنِهِ يَمِيئًا لَا أَنَا الْمُتَكَلِّمُ وَأَمَّا قَوْلُهُمْ أَنَّهُ يُوَدَّى إِلَى تَقْدِيمِ الْمَصْرُوعِ عَلَى الظَّاهِرِ فَقُولُ أَنَّ تَقْدِيمَ الْمَصْرُوعِ  
 عَلَى الظَّاهِرِ أَمَّا يَمْتَنِعُ إِذَا تَقَدَّمَ لَفْظًا وَمَعْنَى تَحَوُّصَرَبَ غَلَامُهُ زَيْدًا وَأَمَّا إِذَا تَقَدَّمَ لَفْظًا وَالنِّسْبَةُ بِهِ  
 التَّأْخِيرُ فَلَا يَلَسُّ بِهِ تَحَوُّصَرَبَ غَلَامُهُ زَيْدٌ أَلَا تَرَى أَنَّ الْغَلَامَ هُنَا مَفْعُولٌ وَرَقَبَةُ الْمَفْعُولِ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ  
 الْفَاعِلِ فَهُوَ وَإِنْ تَقَدَّمَ لَفْظًا فَهُوَ مُؤَخَّرٌ تَقْدِيرًا وَحُكْمًا وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى وَجَسَّ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى الْهَاءُ  
 فِي نَفْسِهِ عَائِدَةٌ إِلَى مُوسَى وَإِنْ كَانَ الظَّاهِرُ مُتَأَخِّرًا لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْمَقْدَمِ مِنْ حَيْثُ كَانَ ظُلَمًا وَمِثْلُهُ

قولهم في الثقل في أنفسانه لف الميت وقالوا في بيته يؤتى الحكم فقد تقدم المصبر على الظاهر فيهما  
لفظا لأن النية بهما التأخير والتقدير لف الميت في أنفسانه ويؤتى الحكم في بيته وإذا ثبت ما ذكرناه  
جاز تقدم خبر المبتدأ عليه وإن كان فيه ضمير لأن النية فيه التأخير من قبل أن مرتبة المبتدأ  
قبل الخبر فاصرفه، وأما قوله تعالى سواة عليهم أآذرتهم أم لم تنذرهم وسواة عليهم محبان ومما  
٥ محبان مبتدأ وخاتمة حطف عليه وسواة خبر مقدم وإنما وحّد الخبر ههنا والخبر عنه اثنان لوجهين  
أحدهما أن سواة مصدر في معنى اسم الفاعل في تأويل مستوي والمصدر لا يثنى ولا يجمع بل يعبر بلفظه  
الواحد من التثنية وللمعنى فيقال هذا عدل وهذا عدل وعدل ههنا كذلك ههنا والوجه الآخر  
أن يكون أراد التدبير والتأخير فكأنه قال محبان سواة ومما أنهم كما قال \* فإني وقبّار بها لغريب \*  
أراد فإني لغريب بها وقبّار وكذلك قوله تعالى سواة عليهم أآذرتهم أم لم تنذرهم الفعل ههنا في تأويل  
١٠ المصدر والمعنى سواة عليهم الإلذار وعدم الإلذار فلا يكثر وما حطف عليه مبتدأ في المعنى وسواة الخبر  
وقد تقدم وسواة مصدر في معنى اسم الفاعل والتقدير مستويان على ما تقدم ألا ترى أن موضع  
الفائدة الخبر والشك إنما وقع في استواء الإلذار وعدمه لا في نفس الإلذار ولفظ الاستفهام لا يمنع من  
ذلك إذ المعنى على التعيين والتحقيق لا على الاستفهام وإنما الهمزة ههنا مستعار للتسوية وليس المراد  
منها الاستفهام وإنما جاز استعارتها للتسوية لاشتراكهما في معنى التسوية ألا ترى أنك تفعل في  
١٥ الاستفهام أزيد عندك أم عمرو وأزيد أفضل أم خالد والشيطان اللذان يسأل منهما قد استوى عليك  
فيهما ثم تهمل في التسوية ما أبالي أقبل أم لم يفعل فقلت غير مستفهم وإن كان اللفظ الاستفهام وذلك  
لمشاركته الاستفهام في التسوية لأن معنى ما أبالي أقبل أم لم يفعل أي هما مستويان في علمي كما قال  
في الاستفهام كذلك هذا هو التحقيق من جهة المعنى، وأما إصراب اللفظ فقلوا سواة مبتدأ والمعلن  
بعده لخبر لأن بهما تمام الكلام وحصول الفائدة فكأنهم أرادوا إصلاح اللفظ وتوحيده حذو وقوله  
٢٠ وقد التزم تقدمه فيما وقع فيه المبتدأ نكرة والخبر طرّا وذلك قوله في الدار رجل قد تقدم في العصل  
قوله لم يأتدق بالكرة هنا وفي التزم تقدمه بما أغنى عن إعادته  
قال صاحب الكتاب وأما سلام عليك ويؤتى لك وما أشبههما من الأضيحة فتروك على حالها إذا كانت  
منصوبة منزلة منزلة الفعل و في قولهم آتني زيد وكيف عمرو ومنى القتال  
قال الشارح لما تقدم من كلامه أنه قد التزم تقدم الخبر إذا وقع المبتدأ نكرة والخبر طرّا آورد على



نفسه إشكالا وهو قولهم سلامٌ عليك ويُبدل له فإن المبتدأ نكرة والخبر جارٌ ومجرور ولم يتقدم على المبتدأ  
 ثم أجاب بأن المبتدأ في قولك لك مالٌ ومَحْتَكِكٌ بِسَاطٍ أي التَّوَمُ تقديم الخبر هناك خطأ من التباس  
 الخبر بالصيغة وهنا لا يُلَبَسُ لأنه معناه ظاهر ألا ترى أنك إذا قلت سلامٌ عليك ويُبدل له بالرفع  
 كان معناه كمنعاه منصوبا وإذا كان منصوبا كان منزولا منزلة الفعل فقولك سلاما عليك ويُبدل له بمنزلة سلم  
 ٥ الله عليك وحَدَّثَكَ اللهُ فلما كان المعنى فيه ينوع إلى معنى الفعل لم يُغَيَّرْ عن حاله لأن مرتبة الفعل  
 أن يكون ماقذما وأما قوله وفي قولهم أَيَّنَ زيدٌ وكَيْفَ عمرو متى القتال يريد أنه قد التزم وهنا  
 تقديم الخبر أيضا وإنما تقدم الخبر في هذه المواضع لتضمنه قوة الاستفهام ولذلك أنك إذا قلت أَيَّنَ  
زيدٌ فأصله أريدَ عندك محذوفوا الطرف وأتوا بِأَيَّنَ مشتبهة على الأمكنة كلها وصنوها معنى عمرو  
 الاستفهام فقدموها لتضمنها الاستفهام لا لتكونها خبرا وكذلك إذا قلت كَيْفَ زيدٌ معناه على أي  
 ١٠ حالٍ زيدٌ وإذا قلت متى القتال فعنه أَلْقَتَالُ غَدًا وهو فعل فيه ما يدل بِأَيَّنَ وتوضيح أحوال هذه  
 الظروف المستفهم بها في أمانيها إن شاء الله تعالى

## فصل ٢١

قال صاحب الكتاب ويجوز حذف أحدهما في حذف المبتدأ قبل المستهل الهلال والله وقولك وقد  
 ٥ شيمت رجلا اليسك والله أو رأيت شخصا قلت عبد الله وري ومنه قول المرقش \* إد قال الحبيس  
نعم \* ومن حذف الخبر قولهم خرجت فلذا السبع وقول ذي الرمة  
 \* فيا كبيته الوسمه بين جلاجل \* وبين النقا أَلَيْتَ أم أم سائر \*  
 وقوله تعالى فَصَبْرٌ جَبِيلٌ يحتمل الأمرين أي فَصَبْرٌ جَبِيلٌ أو فَصَبْرٌ جَبِيلٌ أجمل  
 قال الشارح اعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما فالمبتدأ معتمد الفائدة  
 ٢. والخبر محل الفائدة فلا بد منهما إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطال بأحدهما  
 فيجذف لدلالتهما عليه لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى فلا فهم المعنى بدون اللفظ جاز  
 أن لا تأتي به ويكون مرادا حكما وتقدرا وقد جاء ذلك تحييا صالحا محذوف المبتدأ مرة والخبر  
 أخرى فما حذف فيه المبتدأ قبل المستهل الهلال والله أي هذا الهلال والله والمستهل طالب الهلال  
 كما يقال لطالب الفهم مستفهم ولطالب العلم مستعلم ومثله إذا شيمت رجلا كبيته قلت اليسك

والله اى هو المسكن والله او هذا المسكن، وكذلك لو رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة ذلك الشخص فلما رأيت بعد قلت عبد الله وبقى كلف قلت ذلك عبد الله او هذا عبد الله، وكذلك لو حدثت عن شمائل رجل ووصف بصفات مثل مررت برجل واحمر المساكين بارى بالذئبة فعرف بتلك الأوصاف قلت زيد والله اى هو زيد او المذكور زيد، وأما بيت المرقش الأكبر

\* لا يبعد الله التلبيب والسفارات اذ قال القميس نعم \*

فالتلبيب لبس السلاح والقميس الخيش والنعم الإبهى قال الفراء هو ذكر لا يؤتى يقال هذا نعم وادى والمعنى أنه يتأسف على الغيب ولا سيما فى أولات إقبالهم على الغنائم فيقول الخيش نعم اى هذا نعم فأعلموه ألا أنه حذف للعلم به، وقد حذف لغيب ايضا كما حذف المبتدأ وأكثر ذلك فى الجوابات يقول القائل من عنده فتقول زيد والمعنى زيد عندي ألا أنه تركته للعلم به اذ السؤال إنما كان هناء ومن ذلك قولهم خرجت فإذا السبع أعلم أن إذا تكون على صريتين زمانا ولها معنى الشرط وتضاف الى الجملة الفعلية وإذا وقع بعدها اسم كان قر فعل مقدر نحو إذا السماء انشقت وإذا الأرض مدت والتقدير إذا انشقت السماء انشقت وإذا الأرض مدت كان ذلك لتضمنه معنى الشرط والشرط يختصى الفعل وتكون بمعنى المفاجأة وبقى فى ذلك على صريتين تكون اسما وتكون حرفا وإذا كانت اسما كانت حرفا من طريق الأمانة وإذا كانت حرفا كانت من حروف المعاني الدالة على المفاجأة كما أن إن حرف دال على معنى المفاجأة والهمزة حرف دال على معنى الاستفهام فإذا قلت خرجت فإذا السبع وأردت به الظرفية لم يكن قر حذف وكان السبع مبتدأ وإذا الغير قد تقدم كما تقول عندي زيد ويتعلق الظرف باستقرار محذوف فإن نكرت اسما آخر كان منصوبا على الحال نحو خرجت فإذا السبع وإقفا أو دائما والعامل فى الحال الظرف وإن شئت رفعت على الغير وجعلت الظرف من صلبته فإن جعلتها حرفا كان الغير محذوفا لا محالة والتقدير خرجت فإذا السبع حاضر أو موجودا لأن المبتدأ لا بد له من خبر ولا خبر لها ههنا ظاهرا فوجب أن يكون مقدرا، وأما قول ذى الرمة \* فيا طيبة الوسماء الخ \* فاجبر محذوف فيه والتقدير أأنت الطيبة أم أم سائر المراء إتكم التيسمتا على لشدة تشابهكما فلم أعرف إحداكما من الاخرى والوسماء الارض اللينة ذات الرمل، وجلاجل موضع وروى بالخاء غير المعجمة والنفا الكثيب من الرمل، وقوله تع قصير جميل احتمل الامرئين وذلك أن يكون صبر مبتدأ والخبر محذوف والمعنى قصير جميل أجمل من غيره او فعلى صبر جميل

وجاز الابتداء بقوله صبر جميل وهو نكرة لأنها قد وصفت والفكرة إذا وصفت جاز الابتداء بها وقد تقدم بيان ذلك، ويجوز أن يكون صبر جميل خبرا والمبتدأ محذوف والتقدير طمأنينة صبر جميل أو صني صبر جميل.

قال صاحب الكتاب وقد انشأ حذف الخبر في قولهم لولا زيد لكان كذا لسبب الجواب مسند، ومما حذف فيه الخبر لسبب غيره مسند عليهم أقام الزيدان وخبر زيد أكلما وأكثر شريق السويق ملتوتا وأخطب ما يكون الأمير أكلما وقولهم كل رجل وصيعة.

قال الشارح اعلم أن لولا حرف يدخل على جملتين إحداهما مبتدأ وخبر والأخرى فعل وفاعل فتعلق إحداهما بالأخرى وتربطها بها كما يدخل حرف الشرط على جملتين فعليتين فيربط إحداهما بالأخرى فتصيران كالجملة الواحدة فتقول قام زيد خرج محمد فهاتان جملتان متباينتان لا تتعلّق إحداهما بالأخرى فإذا اتّهمت بأن الشرطية قللت إن قام زيد خرج محمد ارتبطت الجملتان وتعلقت إحداهما بالأخرى حتى لو ذكرت إحدى الجملتين منفردة لم تفيد ولم تكن كلاما وكذلك لولا تقبل زيد قائم خرج محمد فهاتان جملتان متباينتان إحداهما مبتدأ وخبر والأخرى فعل وفاعل فإذا اتّهمت بلولا قلت لولا زيد قائم خرج محمد ارتبطت الجملة الثانية بالجملة الأولى فصارتا كالجملة الواحدة ألا أنه حذف خبر المبتدأ من الجملة الأولى لكثرة الاستعمال حتى رخص ظهوره ولم يجوز استعماله فإذا قلت لولا زيد فخرج محمد كان التقدير لولا زيد حاضر أو مفع أو معناه أن الثاني امتنع لوجود الأول وليسست الجملة الثانية خبرا عن المبتدأ لأنه لا عائد منها إلى زيد والجملة إذا وقعت خبرا فلا بدّ فيها من عائد إلى المبتدأ وأما اللام وما بعدها كالم تعلّق بلولا وجواب لها وقد شبهت سببها ما حذف من خبر المبتدأ بعد لولا بفعلهم إما لا ومعناه أن رجلا أمر بأشياء يفعلها وقد شبهت عليه فوقف في فعلها فليل له أقبل كذا وكذا إن كنت لا تفعل الجميع وزادوا على أن ما وحذفوا الفعل وما يتصل به وكثر حتى صار الأصل مهجورا وربما وقع بعد لولا هذه الفعل والفعل لا اشتراكهما في معنى الآخر ألا ترى أنه لا فرق من جهة المعنى بين زيد قائم ولم زيد قال الجرح

\* قالت أمّامة لما جئت زائرة \* فلا رميت ببعض الأسهم السود \*

\* لا ذرّ ذرّك إلى قد رميتهم \* لولا حديث ولا خبري تحذود \*

والمراد لولا لئلا وقال الكوفيون الاسم الواقع بعد لولا يرفع بلولا نفسها لينابتها عن الفعل والتقدير

لولا يمنع زيد وهذا ضعيف لوجوب منها أنه لو كان الأمر على ما اتهمه تجاز وقوع أحدٍ بعدها لأن  
أحداً يجعل فيها النفي ولم يسمع عنهم مثل ذلك الوجه الثالث أنه لو كان معناه النفي على ما اتهمه  
تجاز أن تعطف عليه بالواو ولا لتأكيد النفي فتقول لولا زيد ولا خالداً لأكرمته نحو قوله تعالى وما  
يَسْتَبِيحُ الْكُفْيُ وَالْبَصِيرُ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ وَمَا يَسْتَبِيحُ الْكُفْيُ وَلَا الظُّلُمَاتُ فَلَمَّا  
٥ لم يجوز ذلك ولم يستعمل ذلك على أن المحذور قد زائلها الوجه الثالث أن الحرف إنما يجعل إذا اختص  
بالمعول نحو حروف الجر فإنها تختص بالاسماء ونحو حروف الجر اختصت بالدخول على الأفعال ولو كان هذا  
غير مختص بل تدخل على الاسماء نحو لولا زيد لأكرمته وتدخل على الأفعال في نحو ما أكرهناه من  
البيتين لافترده قال ومن ذلك قولهم أكرمهم الربدان يعنى أنه حذف الخبر ليسد الفاعل مسدداً واعلم  
أن قولهم أكرمهم الربدان إنما أفاد نظراً إلى المعنى إذ المعنى أكرمهم الربدان فتمت الكلام لأنه فعل وفاعل  
١٠ وأما هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى فلما كان الكلام تاماً من جهة المعنى أرادوا إصلاح  
اللفظ فقالوا أكرمهم مبتدأ والربدان مرتفع به وقد سد مسدداً للخبر من حيث أن الكلام تم به ولم يكن  
قر خبر محذوف على الحقيقة ولو قلت تأم الربدان من غير استيفاء لم يجوز عند الأكثر وقد أجازوه  
ابن السراج وهو مذهب سيبويه لتصميمه معنى الفعل وإن كان فيه قبح لأن اسم الفاعل لا يجعل عمل  
الفعل حتى يعتمد على كلام قبله من مبتدأ نحو زيد ضارب أبوه أو موصوف نحو مروت برجل ضارب  
١٥ أبوه أو ذى حالٍ نحو هذا زيد ضارباً أبوه أو على استيفاء أو نفي بخلاف الفعل فإنه يجعل معتمداً وغير  
معتمد وسند ذكر أحكامه مستقصى في فصل اسم الفاعل وأما قولهم ضرب زيد قائما فهي مسئلة  
فيها أدنى إشكال يحتاج إلى كشف وذلك أن المعنى ضربت زيداً قائماً أو ضرب زيداً قائماً فالكلام تام  
باعتبار المعنى ألا أنه لا بد من النظر في اللفظ وإصلاحه ليكون المبتدأ فيه بلا خبر وذلك أن قولك  
ضرب زيداً وهو مصدر مضاف إلى الفاعل وزيداً مفعول به وقام حالاً وقد سد مسدداً خبر المبتدأ ولا  
٢٠ يصح أن يكون خبراً فيرتفع لأن الخبر إذا كان مفرداً يكون هو الأول والمصدر الذى هو الضرب ليس  
الفاكماً ولا يصح أن يكون حالا من زيد هذا لأنه لو كان حالا منه لكان العامل فيه المصدر الذى  
هو ضرب لأن العامل في الحال هو العامل في ذى الحال ولو كان المصدر عملاً فيه لكان من صلتة وإذا  
كان من صلتة لم يصح أن يسد مسدداً للخبر لأن السات مسدداً للخبر يكون حكمه حكم الخبر فكما أن  
الخبر كان جزء غير الأول فكذلك ما سد مسدداً ينبغى أن يكون غير الأول وإذا كان الأمر كذلك كان

العامل فيه فعلا مقدرا فيه ضمير ظلي يعود الى زيد وهو صاحب لقال والفعل ظرف زمان مقدّر مصاف  
الى ذلك الفعل والفاعل والتقدير ضريح زيد اذا كان قائما فاذا في الفجر ولحق آتيا في موضع نصب  
متعلقة باستقرار محذوف تقديره استقر او مستقر فحذف العامل لدلالة الظرف عليه على ما تقدم  
ونقل الضمير من الفعل الى الظرف وصار الظرف وما ارتفع به في موضع مرفوع لانه خبر مبتدئ فالظرف  
هـ وحذفه في موضع نصب يدل على ذلك انه يظهر النصب فهما كان معربا نحو القتال اليوم وعندك وبحو  
ذلك والظرف مع الضمير في موضع خبر المبتدئ فاذا اريد المضي فقدر ياء واذا اريد المستقبل فقدر  
ياء والظرف الذي هو اذا او ان يضاف الى الفعل والفاعل الذي هو كان والضمير الذي فيه وكان  
هذه المقدرة في التامة وليست الناقصة فحذف الفعل وأقيم الظرف مقامه فحذف الفعل لدلالة  
الظرف عليه فان قيل ولم يقدّر للفعل ياء او ان دون غيرها من ظرف المكان قيل لانها طرعا زمان  
١. وظرف الزمان يكثر الإخبار بها عن الأحداث والإخبار بها مختص بالحدث فكان تقديره به أول  
وكانت الـ واذا أول من غيرها من ظرف الزمان لشمولها فاذ تشمل جميع ما مضى واذا تشمل جميع  
المستقبل فلما اريد تقدير جزء من الزمان كان أول بذلك لما ذكرناه فان قيل ولم قلتم ان كان المقدرة  
في التامة دون ان تكون الناقصة قيل لو كانت كان المقدرة الناقصة لكان قائما من قوله ضريح زيد  
قائما للفعل ولو كان خبرا لجاز ان يقع معرفة لان اخبار كان تكون معرفة ونكرة للمعرفة نحو فويلك كان  
١٥ زيد أعياك وكان محدث القاتم ومثال النكرة كان زيد قائما فلما اقتصر ههنا على النكرة ولم تلغ المعرفة  
فيه البتة دل ذلك على انه حال وليس بخبر، وأما المسئلة الثانية وفي أكثر شرق السويدي ملتوتا  
فالكلام عليها كالكلامة على المسئلة قبلها في تقدير الفجر والعامل فيه الـ ان قوله أكثر شرق ليس بمصدر  
وتما لما أضيفت أكثر الى شرق الذي هو المصدر صار حكمه حكم المصدر لان أقفل بعض ما يُضاف  
اليه تعلق زيد أفضل القوم فيكون بعض القوم والياقوت أفضل الحجارة لانه بعض الحجارة ولو قلت  
٢٠ الياقوت أفضل الزجاج لم يجوز لانه ليس من الزجاج فكذلك اذا قلت صنبت أحسن الصياد تنصب  
أحسن على المصدر لانه لما أضيفته الى المصدر صار مصدرا فكذلك لما أضيفت أكثر الى الشراب  
الذي هو مصدر صار مصدرا وجاز ان يخبر عنه بالزمان كما يخبر عن سائر المصادر وأما المسئلة  
الثالثة وفي أعطبت ما يكون الأمير قائما فهي في تقدير حذف الفجر للمسئلة الأولى الا ان فيها اتساعا  
أكثر من الأولى وذلك ان فيها وجهين من التقدير احدهما نحو المسئلة قبلها فقولك أعطبت ما يكون

الأمير معني أخطب كقول الأمير لأن ما مع الفعل بتأويل المصدر نحو قول الشاعر \* يَسْرُ السَّوْدُ مَا  
دَقَبَ الْيَمَالِي \* وكذلك ما يكون بمعنى الكون والمراد بكونه وجوده والتقدير أخطب وجود الأمير إذا  
كان قائما جعل وجوده خطيبا مبالغة ويكون إذا تغير وهو في موضع نصب بالاستقرار على ما تقدم  
يدل على ذلك أنه قد حكى عن بعض العرب أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة بنصب يوم فدل  
ذلك على أن إذا في موضع نصب كما تقول زيد عندك وفيه صبر والطرف والصبر في موضع رفع لأنه  
الخبر الوجه الثالث أن يكون قوله أخطب ما يكون بمعنى الزمان لأن ما تكون بمعنى الزمان لأنها في  
تأويل المصدر والمصدر يستعار الزمان على تقدير حذف مضاف كقوله قال أخطب أوقات كون الأمير كما  
قال مقدم الحاج وخفوق النجم أي زمن مقدم الحاج وزمن خفوق النجم ويكون الخبر إذا كان قائما على  
ما تقدم إلا أن إذا على هذا في موضع رفع خبرا عن الأول كما تقول وقت القتال يوم الجمعة فكأنه قال  
أخطب الأوقات التي يكون الأمير فيها خطيبا إذا كان قائما ومثله على سعة الكلام بل متكرر التلويح  
والتهار وما لا يحترن لكن لما كان فيها جمعة لهما ومثله ألا يروا أنا جعلنا الليل ليُسكنوا فيه  
والتهار مبصرا والنهار لا يبصر أي يبصر فيه والذي أحوج إلى تقدير المصدر بالزمان هنا أنه قد  
لعل عنهم أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة بالرفع فكذلك قدر الأول بالزمان وقضى على إذا التي في  
الخبر بالرفع لفردة وأما قولهم كل رجل وصيغته فليراد كل رجل وصيغته مقرونان ألا أنه حذف الخبر  
واكتفيت بالعطف لأن معنى الواو هنا بمعنى مع فقولك كل رجل وصيغته معنى مع صيغته وهذا  
كلام مكتفٍ بالواو وهنا كالواو في قولك استوى الماء والخشبة ألا أن قولنا استوى الماء والخشبة أوله  
فعل يجعل فيه وليس هنا فعل وإنما هو اسم عطف على اسم بالواو التي معناها معنى مع فطفت  
لفظا والمعنى معنى الملابس وأعلم أن الواو التي بمعنى مع لا بد فيها من معنى الملابس والواو التي  
للتلويح العطف قد تخلو من ذلك ألا ترى أنك إذا قلت ما صنعت وأباك المعنى ما صنعت مع أبيك وما  
صنع أبوك معك وكذلك إذا قلت كل رجل وصيغته لأن معناها مع صيغته ولو قلت زيد وعمرو خارجان  
لا يجوز حذف الخبر لأنه ليس في اللفظ ما يدل عليه وليس كذلك كل رجل وصيغته لأن معناها مع  
صيغته ومع تدل على المغارنة لفردة

قال صاحب الكتاب وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معا كقولك زيد المنطلق والله الهنا ومحمد نبينا ومنه قولك أنت أنت وقيل أي النجم \* أنا أبو النجم وشعري شعري \* ولا يجوز تقديم الخبر هنا بل أيهما قدمت فهو المبتدأ.

قال الشارح قد تقدم من قولنا أن حق المبتدأ أن يكون معرفة وحق الخبر أن يكون نكرة بما أغنى عن إعادته وقد يكون المبتدأ والخبر معا معرفتين نحو زيد أخوك وحمو المنطلق والله الهنا ومحمد نبينا فإذا قلت زيد أخوك وأنت تريد أخوة النسب فلما يجوز مثل هذا إذا كان المخطأ يعرف زيدا على الفرداء ولا يعلم أنه أخوه لفظة كانت بينهما أو لسبب آخر أو يعلم أن له أخا ولا يدري أنه زيد هذا فتقول زيد أخوك أي هذا الذي عرفته هو أخوك الذي كنت علمته فتكون الفائدة في اجتماعهما وذلك الذي استفادته المخطأ في كان الخبر من المعرفة معرفة كانت الفائدة في مجموعهما فإن كان يعرفهما مجتمعين لم يكن في الإخبار فائدة وكذلك إذا قلت زيد المنطلق المخطأ يعرف زيدا ويعرف أن شخصا انطلق ولا يعلم أنه زيد فيقال زيد المنطلق فزيد معروف بهذا الاسم منفردا والمنطلق معروف بهذا الاسم منفردا غير أن الذي عرفهما بهذين الاسمين منفردتين قد يجوز أن جهل أن أحدهما هو الآخر ألا ترى أنك لو سمعت بويده وشهر امرؤ عندي من غير أن تراه لكنت عارفا به إذ تروا وشهرته ولو رأيت شخصا لكنت عارفا به هيئا غير أنك لا تعرف هذا الاسم الذي سمعته على الشخص الذي رأيته ألا معرفة أخرى بأن يقال له هذا زيد فعرّفه فلما قولهم الله ربنا ومحمد نبينا فلما يقال ذلك ردا على المخطأ والكافي أو يقال على سبيل الإقرار والاعتراف لتلطف الثواب بقوله وأما قولهم أنت أنت فظاهر اللفظ فاسد لأنه قد أخبر بما هو معلوم وأنه قد اتحد الخبر والمخبر عنه لفظا ومعنى وحكم الخبر أن يكون فيه من الفائدة ما ليس في المبتدأ وأما جاز ههنا لأن المراد من التكرير بقوله أنت أنت أي أنت على ما عرفته من التسمية والمنزلة في تغيير معنى وتكرير الاسم بمنزلة أنت على ما عرفته وهذا مفيد يتصنعا ما ليس في الجزء الأول وعليه قول أبي النجم \* أنا أبو النجم وشعري شعري \* معناه وشعري شعري المعروف الموصوف كما تليق وتروى وحلى هذا تليق الباب وإذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجوز تقديم الخبر لأنه مما يشكك ويلتبس إذ كل واحد منهما يجوز أن يكون خبرا وخبرا أيهما قدمت كان المبتدأ وظاهر ذلك الفاعل والمفعول إذا كانا مما لا

يظهر فيهما الاعراب فانه لا يجوز تقديم المفعول وذلك نحو صَرَبَ عِيسَى مَوْسَى اَللّٰهُمَّ اَلَا اَنْ يَكُونَ فِي  
اللفظ دليل على المبتدأ منهما نحو قوله \* لَعَابُ الْاَفْئِي الْقَاتِلَاتِ لَعَابُهُ \* وقوله  
\* يَنْوَأُ يَنْوَأُنَا يَنْوَأُنَا \* يَنْوَأُ اَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْاَبَاهِدِ \*

اَلَا ترى اَنَّهُ لا يَحْسُنُ اَنْ يَكُونَ بَنُوهُ هُوَ الْمُبْتَدَأُ لَانَّهُ يَلُزِمُ مِنْهُ اَنْ لا يَكُونَ لَهُ بَنُونَ اَلَا يَبِي اَبْنَاهُ  
وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى ذَلِكَ فَجَارَ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ هُنَا مَعَ كَوْنِهِ مَعْرِفَةً لظهور المعنى وَأَمَّا اللَّيْسُ وَصَارَ هَذَا  
تَحْوَارَ تَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ عَلَى الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ نَحْوُ أَكَلِ كُمُتَرَى مَوْسَى وَأَبْرَأَ الْمَوْصَى عِيسَى ؕ

## فصل ٣١

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَقَدْ يَجِيءُ الْمُبْتَدَأُ خَبْرَانِ فَصَاعِدًا مِنْهُ قَوْلُكَ هَذَا خُلُوْ حَامِصٌ وَقَوْلُهُ هُوَ وَجَلَّ  
١. وَهُوَ الْغُفُورُ الْوَدُودُ لَوِ الْعَرِشِ الْجَبَدُ فَقَالَ يَا يُرِيدُ ؕ

قَالَ الشَّارِحُ يَجُوزُ اَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ الْوَاحِدُ خَبْرَانِ وَكَثُرٌ مِنْ ذَلِكَ كَمَا قَدْ يَكُونُ لَهُ أَوْصَافٌ مُتَعَدِّدَةٌ  
فَنَقُولُ هَذَا خُلُوْ حَامِصٌ تَرِيدُ أَنَّهُ قَدْ جُمِعَ بَيْنَ الطَّعْنِ لَأَنَّكَ قُلْتَ هَذَا مُرٌّ فَخَبَرٌ وَإِنْ كَانَ مُتَعَدِّدًا  
مِنْ جِهَةِ الْفَلْظِ فَهُوَ غَيْرُ مُتَعَدِّدٍ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى لِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ جَامِعٌ لِلطَّعْنِ وَهُوَ خَبَرٌ وَاحِدٌ ؕ وَلَقَوْلِ  
هَذَا لَأَنَّهُ قَامَ عَلَى مَعْنَى رَاجِعٍ قَالَ الشَّاهِرُ

\* مَن بَلَ ذَا بَتٍ فَهَذَا بَقِي \* مُقْلِيْطٌ مُصْطَيْفٌ مُشَقِيْ \* ١٥

\* مَحْدُتُهُ مِنْ نَحَابَاتِ بَسِي \* سُوْنٌ جَعَادٍ مِنْ نَعْلَاجِ الدَّشَقِ \*

وَمَثَلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى وَهُوَ الْغُفُورُ الْوَدُودُ لَوِ الْعَرِشِ الْجَبَدُ فَقَالَ يَا يُرِيدُ ؕ وَاعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا أَخْبَرْتَ بِخَبَرَيْنِ  
فَصَاعِدًا كَانَ الْعَاذُ عَلَى الْخَبَرِ هُنَا رَاجِعًا مِنْ مَجْمُوعِ الْمَوْعِنِ وَالْمُرَادُ الْعَاذُ الْمُسْتَقِلُّ بِهِ جَمِيعُ الْخَبَرِ  
وَلِذَلِكَ إِنَّمَا يَعُودُ مِنْ مَجْمُوعِ الْاَسْمَاءِ قَلْبًا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْاِتِّعَافِ فَعِيهِ تَصْمِيرٌ يَعُودُ اِبْنُهُ لَا مَحَالَةَ مِنْ  
٢. حَسْبُ كَانَ رَاجِعًا إِلَى مَعْنَى الْفَعْلِ فَيَعُودُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تَصْمِيرٌ عَوْدَ التَّصْمِيرِ مِنَ الصِّفَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ  
وَالظُّرْفِ إِلَى الْمَظْهُوفِ قَلْبًا عَوْدَ التَّصْمِيرِ مِنَ الْخَبَرِ الْمُسْتَقِلِّ بِهِ إِلَى الْمُبْتَدَأِ قَلْبًا يَكُونُ مِنَ الْجَمْعِ سَوَاءً  
كَانَ الْخَبْرَانِ صِدْقَيْنِ أَمْ لَمْ يَكُونَا ؕ



فصل ٢٢

قال صاحب الكتاب اذا تضمن المبتدأ معنى الشرط جاز دخول الفاء على خبره وذلك على نوعين الاسمر الموصول والنكرة الموصولة اذا كانت الصلة او الصفة فعلا او ظرفا كقوله الله تعالى الَّذِينَ يَنْفِقُونَ اَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ اُجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وقوله وما يكفر من نعمة فمن الله وكقولك كل رجل ياتيني او في الدار فله درهم فلذا دخلت كنهت او كعل لم تدخل الفاء بالاجماع وفي دخول ان خلافا بين الاخفش وصاحب الكتاب

قال الشارح اعلم ان الاسماء على ضربين منها ما هو عام من معنى الشرط والخبر ويصحب يتضمن معنى الشرط والخبر فلاول نحو زيد عمرو وشبههما فا كان من هذا القبيل لم يدخل الفاء في خبره تقول زيد منطلق ولو قلت زيد فلنطلق لم يحذف وكان ابو الحسن الاخفش يحذف ذلك على زيادة الفاء وذكر ان ذلك ورد عنهم كثيرا حتى اخبرك فرجد على معنى اخبرك وجد والفاء زائدة وأنشد

\* وَاللَّيْلَةُ حَوْلَانِ فَاتَكُنْ فَعَاتَهُمْ \* وَأَتَرِيحُهُ لَحْيَيْنِ خِلْوٍ كَمَا هِيَ \*

والمراد والليلا حولان فأتكن فعاتهم وسيبويه لا يرى زيادتها ويتأول ما ورد من ذلك على انها ماضية وآله من قبيل عطية جملة فعلية على جملة اسمية وما كان متضمنا معنى الشرط فالاسماء الموصولة والنكرات الموصولة فالاسماء الموصولة نحو الذي والى وأخواتهما فهذه الاسماء لا تتبر الا بصلات واحد ١٥ وصلاتها تكون جملة خبرية محتملة للصحة والكذب وهي الجمل التي تقع اخبارا للمبتدأ فالموصول لا يخبر عنه حتى يتم بصلته فلذا استوفى صلته صار بمنزلة الاسم الواحد فقولك الذي ابو قائم او الذي قام ابو قائم مطلق فيكون الذي ابو قائم بمنزلة زيد تر اخبرت عنه بمنطلق كما تقول زيد منطلق فلذا كان الموصول شائعا لا لشخص بعينه وكانت صلته جملة من فعل وفاعل او ظرف او جار ومجرور واخبرت عنه جار دخول الفاء في خبره لتضمنه معنى الجزاء ولذلك قولك الذي ياتيني فله درهم

والذي عندي فمكروه قال الله تعالى الذين ينفقون اموالهم البع وقال تعالى وما يكفر من نعمة فمن الله وقوله الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سِرًّا وَعَلَانِيَةً كُلُّهُ مِنْ صِلَةِ الَّذِينَ وهو في موضع اسم مرفوع بالابتداء وقوله فلهم اجرهم في موضع الخبر وكذلك قوله وما يكفر من نعمة فمن الله فعوله من الله الخبر وأما اشتراطنا لدخول الفاء ان يكون شائعا غير مخصوص وان تكون صلته فعلا او جارا ومجرورا لانه

إذا كان كذلك كان فيه معنى الشرط ولجزءه قد دخلت فيه الغاء كما تدخل في الشرط المختص وذلك  
 أنه إذا كان شائعاً كان متبهماً غير مخصوص وبالشرط مبيهاً على الإيهام فإن جعلته لواحد مخصوص  
 نحو زيد الذي أتى فله درج لا يجوز دخول الغاء في خبره لبقائه عن الشرط والجزء ألا ترى أنك تقبل  
 من يخرج فله درج فيكون متبهماً غير مخصوص فكذلك إذا قلت الذي يأتيه فله درج لا بد أن يكون  
 شائعاً لا مخصوص، فإن قيل فقلت تقبل إن أتى زيد فله درج فيكون الأول مخصوصاً فهلاً جاز ذلك في  
 الذي إذا أردت به مخصوصاً فالجواب أن الشرط لا بد فيه من إيهام فقلت إذا قلت من يأتي فله درج  
 فالإيهام واقع في الفعل والفعل معاً ألا ترى أن الفعل مبهم يحتمل أن يوجد وأن لا يوجد والفعل  
 مبهم يعود إلى من وإذا قلت إن أتى زيد فله درج فالفاعل وإن كان مخصوصاً فالفعل مبهم وأنت إذا  
 قلت الذي يأتيه وأردت به مخصوصاً لم يكن فيه إيهام البتة لأن الموصِل مخصوص والفعل مبيهاً على  
 ١. تبيين وجوه فلكل من إيهام البتة ففارق الشرط، وأما اشتراط صلة بالفعل لأن الشرط لا يكون إلا  
 بالفعل البتة فلو قلت الذي أبوه قائم له درج لا يجوز دخول الغاء في الخبر ههنا لعدم مشابهة الشرط  
 وأما إذا وصل الموصِل بطرف أو جارٍ ومجرور فله وإن لم تكن صلته فعلاً ملحوظاً به فإنه مقدّر حكماً  
 فإذا قلت الذي في الدار أو عندك فكأنك قلت الذي استقر أو وجد أو نحو ذلك فإذا وجدت هذه  
 الشرائط في الموصِل جاز دخول الغاء في خبره، فإن قيل فما الفرق بين الخبر عن الموصِل إذا كان فيه  
 ١٥ الغاء وبينه إذا لم يكن قيل إذا كان الخبر عن الموصِل بالغاء أذن ذلك بأن الخبر مستحق بالفعل الأول  
 ألا ترى أنك إذا قلت الذي يأتيه فله درج أذن ذلك بأن الدرهم مستحق بأن يأتيه لأن الغاء  
 للنعيب والمسبب يوجد عقيب السبب وإذا قلت الذي يأتيه له درج يدل على استحسان الدرهم  
 من غير أن يدل على أنه بالآتيان، وكذلك النكرة الموصولة بالفعل أو الطرف أو الجار والمجرور نحو كل  
 رجل يأتيه أو في الدار فله درج حكمه حكم الموصِل في دخول الغاء في خبرها لشبهها بالشرط والجزء  
 ٢٠ كالموصِل لأن النكرة في إيهامها كالموصِل إذا لم يرد به مخصوص والصفة كالصلة فإذا كانت بالفعل أو ما  
 هو في تقدير الفعل من جارٍ ومجرور كانت كالموصِل في شبه الشرط ولجزءه قد دخلت الغاء في خبره  
 كدخولها في خبر الموصِل، فإن وقع في الصلة شرط وجزء لم تدخل الغاء في آخر الكلام وذلك قوله  
 الذي إن يترزى أزور له درج ولو قلت هنا فله درج لا يجوز لأن الشرط لا يجاب دعوتين وكذلك كل رجل  
 إن يترزى أكرمه له درج ولا يجوز فله درج لأن الصفة قد تضمنت الجواب ولم يخرج إلى إعادته ولو قلت

الذي أبوه أبوك فزيد لم يجوز لأنه لم يتقدم في الصلة ما يصح به الشرط وكذلك لو قلت كل إنسان  
 فله درهم لم يجوز لأنه لم يتقدم صفة يستفاد منها معنى الشرط فجري هذان في الامتناع مجرى زيد  
 فلانهم ومرو فنطلق، فإن دخلت على هذا الموصول أو النكرة الموصولة لحروف الناصبة للمبتدأ الرافعة  
 للخبر وفي أن وأن وكأن وليت ولعل وليكن فذهب سببونه إلى أن كان وليت ولعل وليكن منع من  
 دخول الغاء في الخبر لأنها عوامل تغيير اللفظ والمعنى فهي جارية مجرى الأفعال العاملة فلما عملت في هذه  
 الموصولات والنكرة الموصولة بعدت عن الشرط ولجأ فلم تدخل الغاء في خبرها كدخولها في خبر  
 الموصولات إذا لم يكن فيها أدوات الشرط ولا يحل فيها ما قبلها من الأفعال وغيرها، وأما أن فذهب  
 سببونه إلى جواز دخول الغاء في خبرها مع هذه الأشياء لأنها وإن كانت عاملة فإنها غير مُغيرة معنى  
 الابتداء والخبر ولذلك جاز العطف عليها بالرفع على معنى الابتداء، وقال الأخفش لا يجوز دخول  
 ١٠. الغاء مع أن لأنها عاملة كأخواتها والأول أقرب إلى الصحة وقد ورد به التنوين قال الله تعالى أن الذين  
 قالوا ربنا الله ثم استغابوا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون وقال أن الذين يكفرون ياتيات الله إلى أن قال  
 فيهم ثم يعذاب أليم وقال قد أن الموت الذي تغفرون منه فإنه ملكيتكم فأدخل الغاء في الخبر فلاخفش  
 يحمل الغاء في ذلك كله على الزيادة والأول أظهر لأن الزيادة على خلاف الأصل وسبب وضع ذلك في حروف  
 العطف إن شاء الله تعالى

١٥

### خبر إن وأخواتها

#### فصل ١٣٣

قال صاحب الكتاب هو المرفوع في نحو قولك إن زيدا أخوك ولعل بشرا صاحبك، وارتفاعه عند أصحابنا  
 بالحرف لأنه أشبه الفعل في نومه الاسم والماضى منه في يناه على الفع فالحق منصوبه بالفعل ومرفوعه  
 ٢٠. بالفاصل وقول قولك إن زيدا أخوك منزلة ضرب زيدا أخوك وكان عمرا الأسد منزلة قرس عمرا الأسد،  
 وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان مرتعاً به في قولك زيد أخوك ولا يحل للحرف فيه

قال الشارح اعلم أن هذه الحروف في إن وأخواتها وفي ست إن وأن وليكن وليت ولعل وكان من  
 العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر فتتصّب ما كان مبتدأ وترفع ما كان خبراً وإنما عملت لتشبهها  
 بالأفعال وذلك من وجوه منها اختصاصها بالاسماء كاختصاص الأفعال بالاسماء الثاني أنها على لفظ الأفعال

اذ كانت على أكثر من حرفين كالافعال الثالث أنها مبتدئة على الفتح كالافعال الماضية الرابع أنها يتصل بها المصمّر المنصوب ويتعلق بها كتعلقه بالفعل من نحو صَرَبْتَكَ وَصَرَبْتُهِ وَصَرَبْتَنِي فلما كانت بينهما وبين الافعال ما ذكرنا من المشابهة كانت داخلية على المبتدئ والخبر وفي مقتضى لهما جميعا ألا ترى أن أن لتأكيد الجملة ولكن للاستدراك فلا بد من الخبر لأنه المستدرك ولا بد من المبتدئ ليُعلم خبر من قد استدركه وأثبت في قولك لست زيدا قائم حتى لتقديم زيد ولعل ترجّح وكأن تقتضى مشبها ومشبها به فلما اقتضتهما جميعا جرت مجرى الفعل المتعدي فلذلك نصبت الاسم ورفعت الخبر وشبهت من الافعال بما قدّم مفعوله على فاعله فقولك إن زيدا قائم بمنزلة صَرَبَ زيدا رجلا وإنما قدّم المنصوب فيها على المرفوع قرنا بينهما وبين الفعل فالفعل من حيث كان الاصل في العمل جرى على سبب قياسه في تقديم المرفوع على المنصوب اذ كان رتبة الفاعل مقدّمة على المفعول وهذه الظروف لما كانت في العمل فروها على الافعال ومحمولة عليها جعلت دونها بأن قدّم المنصوب فيها على المرفوع حقا لها من درجة الافعال اذ تقديم المفعول على الفاعل فرع وتقديم الفاعل أصل على ما ذكره ولذهب الكوفيون الى أن هذه الظروف لم تعمل في الخبر الرفع وإنما تعمل في الاسم النصب لا غير وإنما الخبر مرفوع على حاله كما كان مع المبتدئ وهو فاعل وذلك من قبل أن الابتداء قد زال معه والمبتدئ كان يرتفع الخبر فلما زال العامل بطل أن يكون هذا معولا فيه ومع ذلك فلا جدوا كل ما عمل في المبتدئ عمل في خبره نحو طننت وأخواتها لما عملت في المبتدئ عملت في الخبر وكذلك كان وأخواتها لما عملت في المبتدئ عملت في الخبر وليس فيه تسمية بين الاصل والفرع لأنه قد حصلت الخالفة بتفدير المنصوب على المرفوع فاعرفه

## فصل ٣٤

قال صاحب الكتاب وجميع ما ذكر في خبر المبتدئ من أصنافه وأحواله وشرائطه قائم فيه ما خلا جواز تقديمه ألا اذا وقع طرفا كقولك إن في الدار زيدا ولعل عندك عمرا وفي التنزيل إن إنيّا آياتهم ثم إن عليّنا حسابهم

قال الشارح يعني أن هذه الظروف داخلية على المبتدئ والخبر وكل ما جاز في المبتدئ والخبر جاز في هذه الظروف لا فرق فالمراد بأصنافه كونه مفردا وجملة وأحواله كونه معرفة ونكرة وشرائطه افتقاره الى عامل

من الخبر إذا كان جملة ، وقوله من أصنافه يعنى أن خبر المبتدأ كما يكون مفردا أو جملة أو طروا  
 كذلك فى هذه الحروف تقطع فى المفرد إن زيدا قائم كما تقطع فى المبتدأ زيد قائم وفى الجملة إن زيدا  
 أبوه قائم كما تقطع زيد أبوه قائم وإن زيدا قام أبوه كما تقطع زيد قام أبوه وتقطع فى الطرف إن زيدا  
 عندك وإن صمدا فى الدار فموضع الطرف رفع لأنه خبر إن كما كان خبر المبتدأ قبل دخوله هذه  
 الحروف ، فإن كان اسم إن جنة وأخبرت عنه بالطرف لم يكن ذلك الطرف إلا طرف مكان ولا تخبر  
 عنه بالزمان فتقطع إن زيدا عندك ولوقلت إن زيدا اليوم لم يجوز لأن هذه الأخبار فى الحقيقة إنما فى  
 أخبار أسماء هذه الحروف وأما قولهم خبر إن وخبر كان فتقريب لأن الحروف والأفعال لا تخبر عنها ،  
 وقوله وأحواله يعنى أن أحوال أخبار هذه الحروف كأحوال أخبار المبتدأ من أنه يكون الخبر نكرة ومعرفة  
 كما يكون كذلك فى المبتدأ والخبر فتقطع إن زيدا قائم وإن زيدا أخوك كما تقطع ذلك فى المبتدأ ،  
 ١. وأما شرائطه فإنه إذا اجتمع معرفة ونكرة فالاسم هو المعرفة والخبر هو النكرة كما كان كذلك فى المبتدأ  
 والخبر وإذا كان جملة فلا بد فيها من عائد إلى المبتدأ كما كان كذلك فى المبتدأ والخبر فكل ما جار  
 فى المبتدأ والخبر جار مع إن وأخواتها لا فرق بينهما إلا أن الذى كان مبتدأ مرفوعا ينتصب ههنا  
 بأن وأخواتها ، ولا يجوز تقديم خبرها ولا اسمها عليها ولا تقديم الخبر فيها على الاسم ويجوز ذلك فى  
 المبتدأ ولأنك لعدم تصرف هذه الحروف ونحوها فروقا على الأفعال فى العمل فاحتطت من درجة الأفعال  
 ١٥ فجار التقديم فى الأفعال نحو قائما كان زيد وكان قائما زيد ولم يجوز ذلك فى هذه الحروف اللهم إلا أن  
 يكون الخبر طروا أو جارًا ومجرورًا فلا يجوز أن تقطع إن منطلق زيدا ويجوز أن تقطع إن فى الدار زيدا  
 وذلك أنهم قد توسعوا فى الظروف وخصوها بذلك لكثرتها فى الاستعمال ألا ترى أنهم قد فصلوا بها  
 بين المضاف والمضاف إليه فى نحو قوله \* لله ذر الهموم من لأمها \* والمعنى لله ذر من لأمها  
 اليوم ومثله

٢. \* كان أصوات من إيهالهن بنا \* أواخر الميس أصوات القراريح \*

والمراد أصوات أواخر الميس من إيهالهن بنا ومنه

\* كما حط الكتاب بكيف يوما \* يهودي يغارب أو يزيل \*

والمراد بكيف يهودي يوما وإذا جار الفصل به بين المضاف والمضاف إليه وهما كالشيء الواحد كان  
 جوارته فى إن وأسمه أسهل إذ هما شيان منفصلان ، ومما سوغ الفصل بالطرف هنا كون هذه الحروف

ليست مما يجعل في الظروف وإنما العامل الاستقرار المحذوف لظرفه.

## فصل ٣٥

قال صاحب الكتاب وقد حذف في محو قولهم إن مالا وإن وكذا وإن عذداً أي إن لهم ملاء ويقول  
الرجل للرجل هل لكم أحد إن الناس عليكم فيقولون إن زيدا وإن عمراً أي إن لنا، قال الأعشى  
\* إن تحلاً وإن مرفحلاً \* وإن في السفر إن مضوا مهلاً \*

وتقولون إن غيرها أبداً وشاء أي إن لنا، وقال \* يا ليت أيام الصبى رواجعاً \* أي يا ليت لنا، ومنه  
قول عمر بن عبد القريظ لفرقي من ألبه بقرابة فإن ذاك ثم ذكر حاجته فقال لعل ذاك أي فإن ذاك  
مصطفى ولعل مظهرتك حاصل، وقد التزم حذفه في قولهم ليت شعري،

١٠ قال الشارح أعلم أن أخبار هذه الظروف إذا كانت طرأ أو جازاً ومحرراً فإنه قد يجوز حذفها والسكوت  
على أسمائها دولها وذلك لكثرة استعمالها والاتساع فيها على ما ذكرناه ودلالة قرائن الأحوال عليها،  
وذلك قولهم إن مالا وإن ولداً وإن عذداً كان ذلك وقع في جواب هل لهم ملاء وهل ولد وهل عذد  
فقبل في جوابه إن مالا وإن ولداً وإن عذداً أي إن لهم مالا وإن لهم ولداً وإن لهم عذداً ولم يحتج  
إلى إظهاره لتقدم السؤال عنه، ولم يأت ذلك إلا فيما كان الخبر طرأ أو جازاً ومحرراً، قال ويقول الرجل

١٥ للرجل هل لكم أحد إن الناس عليكم أي ألب فيقولون إن زيدا وإن عمراً المعنى إن لنا زيدا وإن لنا  
عمراً واستغنى عن ذكره لتقدمه في السؤال، قال الأعشى \* إن محلاً الخ \* فبرى وإن للسفر إن  
مضوا مهلاً ومعناه إن لنا محلاً يعني في الدنيا إذا شئنا وإن لنا مرفحلاً أي الأخرى وأراد بالسفر  
المسافرين من الدنيا إلى الأخرى فيقول في رحيل من رحل ومضى مهلاً أي لا يرجع، وقيل إن في  
السفر يريد من قدمه لآخرته فأزحف والمهل السيف، فهذا كله عند سيبويه على حذف الخبر كقوله  
٢٠ ما تعدم تعديه ولا يرى الكوفيين حذف الخبر إلا مع النكرة والبصريون يرونه مع المعرفة والنكرة  
وكان القراء يذهب إلى أنه إنما يحذف متل هذه إذا تكررت أن يعلم أن أحدها مخالف للآخر عند  
من يظنه غير مخالف، وحكى أن أعرابياً قيل له الزبابة الفأرة قال إن الزبابة وإن الفأرة ومعناه إن  
هذه مخالفة لهذه والمخالف الذي بين الاثنين يدل على الخبر، والعاقبة إن المحل خلاف المرسل، وهو  
قول غير موصى عند أصحابنا فإنه قد ورد في الواحد الذي لا مخالف معه قال الأخطل

\* خلا أن حياً من قَيْشٍ تَفْضُلُوا \* على الناس أو إن الأكارِمَ نَهَضُوا \*

- وَقَالُوا إِنَّ غَيْرَهَا إِيْلًا وَشَاءَ قَوْلُهُمْ غَيْرَهَا اسْمُ إِنْ وَالْغَيْرُ مَصْرُوعٌ عَلَى الْخَوِّ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ كَأَنَّهُ قَالَ إِنْ لَنَا غَيْرَهَا أَوْ عِنْدَهَا غَيْرَهَا وَانْتَصَبَ إِيْلًا وَشَاءَ عَلَى التَّمْيِيزِ وَيجوز أن يكون إِيْلًا وَشَاءَ اسْمَ إِنْ وَغَيْرَهَا حَالًا وَقَدْ نَصَّ سِيبَوَيْهٌ عَلَى أَنَّ الْإِيْلَ وَالشَّاءَ اتِّصَالُهُمَا اتِّصَابُ الْفَارِسِ إِذَا قُلْتُ مَا فِي النَّاسِ مِثْلُهُ هَ فَارِسًا كَأَنَّهُ يَقْدَرُ بِالْمَشْتَقِ أَيْ مَا يُشَبِّهُهُ وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ عَطْفُ بَيَانٍ لِأَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْمَعَارِفِ وَمِنْهُ قَوْلُ رُؤَيْبَةَ \* يَا لَيْتَ أَيْلَمَ الصَّبِيِّ رَوَّاجِعَا \* عَلَى تَقْدِيرِ يَا لَيْتَ لَنَا أَيْلَمَ الصَّبِيِّ رَوَّاجِعَا فَيَكُونُ أَيْلَمَ الصَّبِيِّ اسْمَ لَيْتَ وَالْغَيْرُ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ الْمَقْدَرُ وَرَوَّاجِعَا حَالٌ وَتَوْبِنُهُ صُرُورًا وَقِيلَ تَعْدِيَةٌ أَقْبَلْتُ رَوَّاجِعَا فَيَكُونُ أَقْبَلْتُ الْغَيْرَ وَرَوَّاجِعَا أَيْضًا حَالًا وَكَانَ بَعْضُهُمْ يَنْصَبُ الْاسْمَ وَالْغَيْرَ بَعْدَ لَيْتَ تَشْبِيهًا لَهَا بِوَدُنَتْ وَتَمَثَّلَتْ لَاتَهَا فِي مَعْنَاهَا وَفِي لُغَةٍ بَنِي تَيْمٍ بِقَوْلِهِمْ لَيْتَ زَيْدًا قَاتِمًا كَمَا ١٠ يَقُولُونَ هَلُنْتُ زَيْدًا قَاتِمًا عَلَيْهِ الْعَكُولِيُّونَ وَالْأَوَّلُ أَقْبَسُ عَلَيْهِ الْاعْتِمَادُ وَهُوَ رَأَى الْبَصْرِيَّيْنَ فَأَتَا مَا حُكِيَ عَنْ عَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَالْغَيْرُ مَحْذُوفٌ أَيْ فَإِنَّ ذَاكَ مَصْدُوقٌ وَلَعَلَّ مُطْلَبُكَ حَاصِلٌ فَأَتَا سَالِغٌ حَذَفَ الْغَيْرَ هَهُنَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ طَرَفًا لِلدَّلِيلِ لِحَالٍ عَلَيْهِ كَمَا يُحْذَفُ غَيْرُ الْبِتْدَاءِ عِنْدَ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ نَحْوُ قَوْلِكَ مَنْ الْقَاتِمُ فَيُقَالُ زَيْدٌ أَيْ زَيْدٌ الْقَاتِمُ وَلِلْيَدِّ أَنْ يَقْدَرَ فَالْغَيْرُ طَرَفًا نَحْوَ إِنْ لَكَ ذَاكَ أَيْ حَفَّ الْغَرَابَةِ وَلَعَلَّ لَكَ ذَاكَ فَالْمَعْنَى وَاحِدٌ أَلَّا تَه مِنْ جِهَةِ الْفَلْظِ جَاءَ عَلَى مَنَاهِجِ الْفِيلَاسِ وَقَوْلُهُ مَتَّ عَلَيْهِ ١٥ بِقَرَابَةِ لَيْتَ لَيْتَ الْوَرْدِ وَتَدُلُّ عَلَيْهِ بِقَرَابَةِ وَالْوَرْدُ الْوَسَائِلُ قَالَ وَقَدْ التَّمَّ حَذَفُهُ فِي قَوْلِهِمْ لَيْتَ شِعْرِي بِجَوَازِ قَدْ الْكَسْرِ وَالصَّمُّ فَالْكَسْرُ أَجْوَدُ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي التَّجْلِيهِ السَّاكِنِينَ وَالصَّمُّ لِلِاتِّبَاعِ لِتَعْدِلَ الْخُرُوجُ مِنْ كَسْرِ أَيْ صَمٍّ مِنْ نَحْوِ وَصَدَّابُ أَرَكُضُ وَوَعِيْنُ أَنْخَلُوهَا وَالْمُرَادُ قَدْ التَّمَّ حَذَفَ الْغَيْرَ وَذَلِكَ أَنَّ شِعْرِي مَصْدَرُ شَعَرْتُ أَشْعَرُ شَعْرًا وَشِعْرَةً إِذَا فُطِنَ وَعِلِمَ وَلِلْمَلِكِ نَمَى الشَّاعِرُ شَاعِرًا لِأَنَّهُ فُطِنَ لَيْمًا خَفِيَ عَلَى غَيْرِهِ وَهُوَ مَصَافٍ إِلَى الْفَاعِلِ فَهَؤُلَاءِ لَيْتَ شِعْرِي مَعْنَى لَيْتَ عِلْمِي وَالْمَعْنَى لَيْتَنِي أَشْعَرُ فَأَشْعَرُ هُوَ الْغَيْرُ ٢٠ وَنَابَ شِعْرِي الَّذِي هُوَ الْمَصْدَرُ عَنْ أَشْعَرُ وَطَابَتِ الْيَدُ فِي شِعْرِي عَنْ اسْمِ لَيْتَ الَّذِي فِي قَوْلِكَ لَيْتَنِي وَأَشْعَرُ مِنَ الْأَعْمَالِ الْمُتَعَدِّبَةِ وَقَدْ يُعْلَقُ مِنَ الْعَمَلِ فَيُقَالُ لَيْتَ شِعْرِي أَرَيْدُ طَمَ أَمْ مَرُّ وَمَعْنَى التَّعْلِيقِ إِطْطَالُ عَمَلِهِ فِي الْفَلْظِ وَإِعْمَالُهُ فِي الْمَوْضِعِ فَيَكُونُ مَوْضِعُ الْاسْتِفْهَامِ وَمَا بَعْدَهُ نَصْبًا بِالْمَصْدَرِ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي مِلَّتِهِ وَقِيلَ الْغَيْرُ مَحْذُوفٌ وَقَدْ نَابَ مَعْنَى الْمَصْدَرِ عَنِ الْغَيْرِ فَلَمْ يُظْهِرُوا خَبَرَ لَيْتَ هَهُنَا لِسَبَبِ مَعْنَى الْمَصْدَرِ مَسْنَدُهُ وَصَارَ لِلْمَلِكِ كَقَوْلِهِمْ لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ فِي حَذْفِ الْغَيْرِ لِسَبَبِ جَوَابِ لَوْلَا مَسْنَدُهُ وَهَلَا

ليست شعري زيدٌ عندك أم عند عمرو وفعوا زيدا ولم يُتعلو فيه المصدر لأنه داخل في الاستفهام ،  
وكيف أن الجملة بعد شعري في موضع الخبر والأول أقيس لعدم العائد من الجملة ففرد ،

### خير لا النى لتنفى الجنس

#### فصل ٣٦

قال صاحب الكتاب هو في قول أهل الجحار لا رجل أفضل منك ولا أحدٌ خيرٌ منك ، وقول حاتم  
\* ولا كخير من ولدان مصبوح \* يحتدل أمرين أحدهما أن يترك فيه طائفته إلى اللغة الجحارية  
والثاني أن لا يجعل مصبوحا خيرا ولكن صفة محمولة على تحلٍ لا مع المنفى ، وإرفاعه بالحرف أيضا  
لأن لا تحذو بها حذو أن من حيث ألقا نفهضتها ولازمة للأسماء لرومها ،  
١. قال الشارح إنما خص أهل الجحار دون غيرهم لأن أهل الجحار يظهرون الخبر فيظهر فيه العمل وتوهم  
لا يظهرونه البتة فلا يظهر فيه عمل لاء ، وأعلم أن لا النافية على ضربيناملة وشيخاملة فالعائلة التي  
تنفى على جهة استغراق الجنس لأنها جواب ما كان على طريقة هل من رجل في الدار فدخل من في  
هذا لاستغراق الجنس ولذلك تختص بالكرات لشملها ألا ترى أنه لا يجوز هل من زيد في الدار كما  
يجوز هل زيد في الدار ، فهذه إلى لاستغراق الجنساملة النصب فيما بعدها من النكرات المعروية  
١٥ ومبنية معها بناء خمسة عشر وأما استحققت أن تكوناملة لشبهها بأن الناصية للأسماء ووجد الشبه  
بينهما أنها داخل على المبتدأ والخبر كما أن أن كذلك وأنها تقيضة أن لأن لا للنبي وأن للإيجاب  
وحق النقيض أن يخرج على حد نقيضة من الاعراب نحو ضربت زيدا وما ضربت زيدا فقولك ضربت  
زيدا فعل وفاعل ومفعول وقولك ما ضربت زيدا نفى لذلك ومع ذلك فقد أمرته إعرابه من حيث  
كان نقيضة لشعر معنى الرفع لاء فلما أجهت لا أن وكانت أناملة في المبتدأ والخبر كانت لا كذلك  
٢.املة في المبتدأ والخبر لأنها تفتضيهما جميعا كما تفتضيهما أن ولما نصبوا بها لم تجعل إلا في نكرة على  
سبيل حرب الفص الذي في المسئلة لأنها كالتائية عنها ألا أن لا بُنيث مع النكرة لأنها لما وضعت  
في جواب هل من رجل عندك على سبيل الاستغراق وجب أن يكون الجواب أيضا بحرف الاستغراق  
الذي هو من ليكون الجواب مطابقا للسؤال فكان قياسه لا من رجل في الدار ليكون النفي علما كما  
كان السؤال علما ثم حذف من من اللفظ تخفيفا ونقصن الكلام معناه فوجب أن يبنى لتضبطه معنى



الحرف كما بنى خمسة عشر حين تضمن معنى حرف العطف فان قيل أليكون الحرف مع الاسم اسما واحدا قيل هذا موجود في كلامهم ألا ترى أنك تقول قد علمت أن زيدا منطلقاً فإن حرف وهو مع ما عمل فيه اسم واحد والمعنى علمت انطلقاً زيداً وكذلك أن لفظة مع الفعل المضارع اذا قلت أريد أن تفعل والمعنى أريد قيامك فذلك لا والاسم المبكر بعدها بمنزلة اسم واحد وظهيره قولك يا ابن أم فلان الثاني في موضع خفض بالاصالة وجعلنا اسما واحداً وكذلك لا رجل في الدار فرجل في موضع منصوب منصوب لكتبة جعل مع لا اسما واحداً ولذلك حذف منه التنوين ونهى على حركة لأن له حالة يمكن قبل البناء فبتر بالحركة عما بنى من الاسماء ولم يكن له حالة يمكن نحو من وتم وخص بالصفة لأنها أخف الحركات وليس الغرض ألا تحريكه فلم يكن بنا حاجة إلى تكليف ما هو أثقل منها ولذلك تقول لا رجل عندك ولا غلام لك تريد النفي العام قال الله تعالى لا نعبد إلا الله وقال لا ملجأ من الله إلا إليه وموضع لا وما علمت فيه مبتدأ لأنها جواب ما حاله كذلك ألا ترى أن قولك هل من رجل في الدار في موضع رفع بالابتداء كذلك لا رجل فان قدرت دخولها على كلام قد عمل غيرها فيه لم تعمل فيه شيئاً وكان الكلام على ما كان عليه موجباً وذلك قولك أريد في الدار أم عمرو فتقول لا زيد في الدار ولا عمرو وكذلك تقول أرجل في الدار أم امرأة والجواب لا رجل في الدار ولا امرأة وكذلك إن جعلتها جواباً لكولك هل رجل في الدار قلت لا رجل في الدار وهذا قليل إذ ١٥ كان التكرير والبناء أغلب عليها وإن هذا في مواضع لا ونعم وأعلم أنه قد ذهب الكوفيون وأبو إسحق الزجاج وجماعة من البصريين إلى أن حركة لا رجل ولا غلام حركة إعراب واحتجوا لذلك بقولهم لا رجل وغلاماً عندك بالعطف على اللفظ فلو لا أنه معرب لم يجوز العطف عليها لأن حركة البناء لا يعطف عليها لأنه إنما يعطف للاشتراك في العامل والفعل هو الأول لحذف التنوين منه إذ لو كان معرباً لكتبت فيه التنوين كما ثبت في قولك لا خيراً منك في الدار ونحو ذلك من الموصولات ٢. وأما قولهم أنه جاز العطف على اللفظ نحو لا رجل وغلاماً فتقول إنما جاز كما جاز فيه الوصف على اللفظ نحو لا رجل طويلاً بالتنوين وذلك من قبل أنها وإن كانت حركة بناء فهي مشبهة بحركة الإعراب وذلك لأفرادها في كل تكرير منفية بلا من غير اختصاص باسم يتبينه فحرت لذلك بحركة العامل الذي يعمل في كل اسم مباشرة وبلائية وهتة الصمة في الاسم المفرد المنادى العلم نحو يا حكماً لأفرادها في كل منادى مفرد علم وأعلم أن أمثالنا قد اختلفوا في رفع خبر لا فذهب بعضهم إلى أنها لا تعمل

## فصل ٣٦

في الخبر لضعفها من العمل في هذين خلاف أن قلنا مشبهة بالفعل فنصبت ورفعت بالفعل ولا هذه لا تشبه الفعل وإنما تشبهه لأن للشدة مجزئ مجزئ لطرف الناصبة للفعل نحو أن ولن في لا ترفع شيئا كذلك هذه وذهب أبو الحسن ومن يتبعه إلى أن لا هذه ترفع الخبر وذلك لأنها داخلة على المبتدأ والخبر فهي تقتضيهما جميعا وما اكتصى هذين وحده في أحدهما عمل في الآخر وليس كذلك لو أصب  
 ٥ الافعال لأنها لا تقتضي إلا شيئا واحدا وهو المختار، وأما الكواصية للخبر فندم مرفوعا بالابتداء على ما كان في تأديتهم في أن وأحوالها

## فصل ٣٧

قال صاحب الكتاب وهذا من المجازات كثيرا فيقولون لا أهل ولا مال ولا بأس ولا فنى إلا على ولا  
 ١ سيف إلا ذو القار ومنه كلمة الشهادة ومعناها لا إله في الوجود إلا الله، ونحوهم لا يفتنونه في كلامهم أصلا  
 قال الشارح لعلم أنهم يقولون خبر لا من لا رجل ولا علم ولا حق ولا قوة وفي كلمة الشهادة نحو لا إله إلا الله والمعنى لا رجل ولا علم لنا ولا حول ولا قوة لنا وكذلك لا إله في الوجود إلا الله ولا أهل لك ولا مال لك ولا بأس عليك ولا فنى في الوجود إلا على ولا سيف في الوجود إلا ذو القار فالخبر لها  
 ٥ مع الخبر وهو محذوف ولا يصح أن يكون الخبر الله في قوله لا إله إلا الله وذلك لأنهم أحدها أنه معرفة ولا تدخل في معرفة الثاني أن اسم لا هنا ملء وقيلك إلا الله خاص والخاص لا يكون خبرا من العام وظهيره الخيول إنسان لأنه ممنوع لأن في الخيول ما ليس بإنسان وقيلك الإنسان خيول جازم لأن الإنسان حيوان حقيقة وليس في الإنسان ما ليس بحيوان ويجوز إظهار الخبر نحو لا رجل الفصل  
 منك ولا أحد خير منك هذا مذهب أهل المجازة وأما بلو بممر فلا يجوزون ظهور خبر لا البتة  
 ٢ فيقولون هو من الأصول المرفوعة ويتأكلون ما ورد من ذلك فيقولون في قولهم لا رجل الفصل منك أن الفصل نعت لرجل على الموضع وكذلك خبر منك نعت لأحد على الموضع، وكان أبو العباس المبرد يجوز أن يكون الفصل منك مرفوعا بلا على الخبر ويجوز أن يكون رفعا بخبر الابتداء إن كانت لا وما بعدها في موضع ابتداء على ما تقدم، وأما البيت الذي هو \* ولا كبر من اليلدان مصبور \*  
 أنشده لحام الطائي وما أنشد له فلان لم يمتى هو فاني أنيبت الهذلي وقيل

\* فَلَا سَأَلَتْ قَدَاكَ اللَّهُ مَا حَسْبِي \* عِنْدَ الشَّيْءِ إِذَا مَا قَبِيتَ الرَّيْحَ \*

\* وَرَدَّ جَارِزُكَ حَرَقًا مَصْرُومَةً \* وَلَا كَرِيمٌ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحٌ \*

المصروح الذي سقى اللَّبَنَ صَبَاحًا وصف سنَّةً شديدةً انجذبت قد ذهبت بالمرتفق فالْبَنُ عندهم معتذر لا يسقاه الوليد الكريم فصلًا عن غيره لعدمه لجارزُك يرد عليهم من الترقى ما يخبرونه للضيف هـ  
 اذ لا بُنْ عندهم، والحرث النافلة المُسْتَلَاء ومصروح يجوز ان يكون صفة المنفى على الموضع ويضمّر الخبر وعليه بنو تميم ويجوز ان يكون خبرًا كما قال اهل اللّجاء واختاره الجرمي، فان قيل لمّ جاز انكرانه في المنفى نحو لا رجل ولا غلام ولا مَلَجًا ولم يقرن في الاكبات نحو ان مالا وإن اهلًا فالجواب ان مَحَمَّ النفي ثبوت من معنى الخبر وليس للاكبات معنى كجميع النفي فان أردت خبرًا خاصًا لم يكن بُدٌّ من ذكره نحو لا رجل في الدار لان معنى النفي لا يدل على الخبر الخاص فان وقع النفي في جواب هل من رجل في الدار مصرحًا به قللت في جوابه لا رجل ومعناه في الدار جاز وان لم تذكره لتقدم ذكره ودلالة ما سبق عليه

اسْمٌ لَا رَمَا الْمَشْبَهَتَيْنِ بِلَيْسَ

### فصل ٣٨

١٥ قال صاحب الصكّاب هو في قولك ما زيدٌ منطلقًا ولا رجلٌ افضل منك، وشبهها بليس في النفي والدخول على المبتدأ والخبر الا ان ما أتبع في الشبه بها لاختصاصها بنفي الحال ولذلك كانت داخلية على المعرفة والنكرة جميعا فقبل ما زيدٌ منطلقًا وما احدٌ افضل منك ولم تدخل لا آلا هي النكرة فقبل لا رجلٌ افضل منك وامتنع لا زيدٌ منطلقًا واستحال لا بمعنى ليس قليل ومنه بيت الكتاب \* مَن صَدَّ عَنْ نِيَرَانِهَا \* قَالَا ابْنُ قَيْسٍ لَا تَوَاحُ \*

٢٠ قال الشارح اعلم ان ما حرف نفي يدخل على الاسماء والافعال وفيما ساء ان لا يعمل شيئًا وذلك لان حوامل الاسماء لا تدخل على الافعال وحوامل الافعال لا تدخل على الاسماء على حدّ فقرة الاستفهام وقبل ألا ترى أنك لما قلت هل قام زيدٌ وهل زيدٌ قائم فويلي الفعل والفعل والمبتدأ والخبر لم يجوز ابدالها في تنوين الاسماء والافعال لعدم اختصاصها بهذا هو القيلس في ما لائك تقول ما قام زيدٌ كما تقول ما زيدٌ قائم فباليها الاسم والفعل غير ان اهل اللّجاء يشبهونها بليس ويرفعون بها الاسم وينصبون

بها الخبر كما يُقَعَل بليس كذلك تقول ما زيد منطلقا وما اخوك خارجا فالفتح الأول اليس والثانيه  
 الفصح وبها ورد الكتاب العزيز قال الله تع ما هذا بشرا قال ما من أمهاتهم وروى عن الأصمعي أنه  
 قال ما سمعته في شيء من أشعار العرب يعني نصب خبر ما المشبهة بليس وما هذه وإن كانت مشبهة  
 بليس وتعدل عملها فهي أضعف عملها لأن ليس فعل وما حرف ولذلك من الضعف إذا تقدم  
 ٥ خبرها على اسمها أو دخل حرف الاستثناء بين الاسم والخبر بطل عملها وارتفع ما بعدها بالابتداء  
 والخبر نحو قولك ما قائم زيد وما مسمى من أعتب وما زيد ألا قائم قال الله تع وما محمد إلا رسول  
 وأما ليس فإنها تعدل على كل حال تقول ليس زيد قائما وليس قائما زيد وليس زيد ألا قائما ووجه  
 الشبهة بين ليس وما أنهما جميعا للنفي ما في الحال وأن ليس مختصة بالمبتدأ والخبر فإذا دخلت ما  
 على المبتدأ والخبر أشبهتها من جهة النفي ومن جهة الدخول على المبتدأ والخبر وكذلك إذا قلت  
 ١٠ ما زيد ألا قائم لم يكن لها عمل لانتفاض النفي بدخول ألا وكذلك إذا تقدم الخبر نحو ما قائم زيد  
 لأن قصد الابتداء والخبر قد غيّر وزهد الكوفيون إلى أن خبر ما في قولك ما زيد قائم ليس  
 منصبا بما وإنما هو منصوب بإسقاط الخافض وهو الباء كأن أصله ما زيد بقائم فلما سقطت الباء انتصب  
 الاسم وهذا غير مرضي لأن الخافض إذا سقط إنما ينتصب الاسم بعده إذا كان الجار والجرور في موضع  
 نصب فإذا سقط الخافض وصل الفعل أو ما هو في معناه إلى الجرور فنصبه فالنصب إنما هو بالفعل المذكور  
 ١٥ لا بسقوط الخافض ألا ترى أنك تقول كفى بالله شهيدا فيكون الاسم مجرورا بالياء فإذا سقطت الياء  
 كان الاسم مرفوعا نحو كفى الله لاته لم يكن موضعها نصبا بل رفعا وكذلك تقول بحسبك زيد فإذا  
 سقط الخافض قلت بحسبك زيد بالرفع لانه كان في موضع مبتدأ وكذلك تقول ما جاعني من أحد  
 وتقول ما جاعني أحد فترفع لأن موضعه كان مرفوعا فبان بما ذكرته أن خبر ما ليس منصبا ما ذكره  
 من سقوط الياء وإنما هو بنفس الحرف الذي هو ما للشبه الذي ذكرناه وأما بنوهم فأنهم لا يعملونها  
 ٢٠ ويجوز فيها على الفيلس ويعملونها بمنزلة فعل والهمزة ونحوها مما لا عمل له لعدم الاختصاص على ما  
 تقدم وأما لا المشبهة بليس محكيها حكم ما في الشبهة والإجمال ولها شرايط ثلاث أحدها أن تدخل  
 على نكرة والثاني أن يكون الاسم مقدما على الخبر والثالث أن لا يفصل بينها وبين الاسم بغيره فتقول  
 لا رجل منطلقا كما تقول ليس زيد منطلقا ويجوز أن تدخل الياء في خبرها لتأكيد النفي كما  
 تدخل في خبر ليس وما تقول لا رجل بقائم كما تقول ليس زيد بقائم ويجوز حذف الخبر منه قال

سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ \* مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا الْحَبَرُ \* وصف نفسه بالشجاعة والنجاة في الحروب إذا قُسرَ  
 الأقران، وإلهاء في نيرانها تعود إلى الحرب، جعل لا معلولة ليس ووقع نيران بها والخبر مصدوف والتقدير  
 لا نيران له، ويجوز أن يكون رفع نيران بالابتداء وحذف الخبر وهو رأي ابن العباس المبررة والأول أجود  
 لأنه كان يلزم تكرير لا كقوله تعالى لا يَبْعُ فِيهِ وَلَا خِلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ هذا رأي سيبويه ومن ذلك قوله تع  
 \* وَكَانَ حِينَ مَنَاصٍ فِي لَا هَذِهِ دَخَلَتْ عَلَيْهَا النَّارُ لِتَأْلِيهِ الْكَلِمَةِ لِأَنَّ لَا كَلِمَةٌ وَمِثْلُهَا تِلْكَ قَسَتْ، وقيل  
 دَخَلَتْ لِلْمِثَالَةِ فِي النَّفْسِ كَمَا قَالُوا قَلَامَةً وَقَسَابَةً، والتقدير ولات حين نحن فيه حين مناص فالاسم  
 مصدوف إلا أن عملها مختص بالحين فللات حال مع الحين ليست لها مع غيره كما كان اللذن مع غُدْوَةٍ  
 حين نصبتها نحو لندن غُدْوَةٌ، ولا يكون اسمها إلا مصمرا وقد شبهها سيبويه بليس ولا يَكُونُ في  
 الاستثناء من حيث أن اسمها لا يَكُونُ إلا مصمرا من نحو أَتَى الْقَوْمَ لَيْسَ زَيْدًا ولا يَكُونُ زَيْدًا  
 ١٠ والتقدير ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا وكذلك لات مع الحين، وقد قالوا لات حين مناص  
 بالرفع على أنه الاسم والخبر مصدوف وهو قليل والأول أكثر، وما أعهد وأفضل في شبه ليس لأن ما لنفي  
 ما في الحال لا خبر ولا قد يكون لنفي الماضي نحو قوله تعالى فَلَا صَدُوقَ وَلَا ضَلَىٰ أَيْ لَمْ يُصَدِّقْ وَلَمْ  
 يُضَلِّ وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ \* وَأَيُّ أَمْرِ سَيِّئَةٍ لَا فَعْلَةٍ \* أَيْ لَمْ يَفْعَلْ، فلما كانت مَا آلَوْمْ لنفي ما في الحال  
 كانت أفضل في الشبه بليس من لا فلذلك قل استعمال لا بمعنى ليس وكثر استعمال ما فكانت لذلك  
 ١٥ أهم تصورا فعملت في المعرفة والنكرة نحو ما زيد قائما وما أحد مملوك ولا ليس لها عمل إلا في النكرة  
 نحو لا رجل أفضل منك، وقال أبو الحسن الأفش لا ولات لا يجعلان شيئا لائهما حرفان وليسا فعليان  
 فاذا وقع بعدها مرفوع فبالابتداء والخبر مصدوف وإذا وقع بعدها منصوب فبالضمار فعلى فاذا قال ولات  
 حين مناص كان التقدير ولا آرى حين مناص، ونحو قول جرير  
 \* فَلَا حَسْبًا نَفَرْتُ بِهِ لَتَيْمٍ \* وَلَا جُنْدًا إِذَا أَرْزَحَمَ الْمُجْدُودُ \*  
 ٢. على تقدير فلا ذكرت حسبنا كذلك في لات،

## ذكر المنصوبات

### المفعول المطلق

#### فصل ٣٩

- ٥ قال صاحب الكتاب هو المصدر سمي بذلك لأن الفعل يصدر عنه ، ويسميه سيبويه الحدث والحدثان وربما سماه الفعل ، وينقسم إلى منبهم نحو ضربت ضرباً وإلى موقوت نحو ضربت ضرباً وضربتين ، قال الشارح اعلم أن المصدر هو المفعول الحقيقي لأن الفاعل يُحذف ويُخرج من العلم إلى الوجود وصيغة الفعل تدل عليه والأفعال كلها متعدية إليه سواء كان يتعدى الفاعل أو لا يتعدى نحو ضربت زيداً وضرباً وقام زيداً قياماً ، وليس كذلك غيره من المفعولين ألا ترى أن زيداً من قولك ضربت زيداً ليس مفعولاً لك على الحقيقة وإنما هو مفعول لله سبحانه وإنما قيل له مفعول على معنى أن فعلك وقع به ، وإنما سمي مصدراً لأن الفعل صدر عنه وأخذ منه ولهذا قيل للمكان الذي يصدر عنه الإهل بعد الهمزة مصدر كما قيل مؤرد لمكان الورد ، ويسميه سيبويه الحدث والحدثان وذلك لأنهما أحداثا الأسماء التي تُحذفها والمراد بالأسماء أصحاب الأسماء وهم الفاعلون ، وربما سماه الفعل من حيث كان حركة الفاعل ، وأعلم أن الأفعال مشتقة من المصادر كما أن أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقة منها ولذلك
- ١٥ قال لأن الفعل صدر عنه ، وإنما علمنا ذلك لأن المصادر تختلف كما يختلف سائر أسماء الأجناس ألا تراه تقبل ضربت ضرباً وضربت ذهاباً وقعدت قعوداً وكذبت كذباً ولم تلبث على منهاج واحد ولو كانت مشتقة من الأفعال تجرت على ستن واحد في القياس ولم تختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين ألا ترى أن الفاعل من الثلاثي يأتي على فاعل لا يختلف نحو ضربت فهو ضاربٌ وقتل فهو قاتلٌ ومن الرباعي على مُفعِلٍ نحو أخرج فهو مخرجٌ وأكرم فهو مُكرمٌ ومن فَعَّلَ على مُفَاعِلٍ نحو ضاربٌ فهو مضاربٌ وقتل فهو مقاتلٌ ، فلما اختلفت المصادر اختلفت أسماء الأجناس نحو رجلٌ وقوسٌ وغلامٌ ولم تكن على منهاج واحد كالأسماء الفاعلين والمفعولين دل على أنها الأصل ، ومما يدل على أن المصادر أصلٌ وأن الأفعال مشتقة منها أن الفعل يدل على الحدث والزمان وعلى معنى نالٍ كما دلّت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول وكذلك كل مشتق يكون فيه الأصل وزاده المعنى الذي اشتق له فلما

لم تكن المصادر كذلك علم أنها ليست مشتقة من الافعال وذهب الكوفيون الى أن الافعال في الاصل  
 والمصادر مشتقة منها واحتجوا في ذلك بأن المصادر تعتدل باعتلال الافعال وتصح بصحتها ألا ترى أنك  
 تقول: لم قياماً فيعتدل المصدر باعتلال ألفه باعتلال عين الفعل تغلبها ألفاً وتقول: لاؤد لاؤداً فيصح المصدر  
 وإن كان على رفته لصحة فعله وهو لاؤد. وقالوا أيضاً رأينا الفعل عاملاً في المصدر ورتبه العامل أن  
 يكون قبل المعول ومقدماً عليه وهذا الذي ذكروه لا حجة لهم فيه أما قولهم أنه يعتدل باعتلال الفعل  
 ويصح بصحته فلا يبدل على أن المصدر فرع لأنه يجوز أن يعتدل الفرع باعتلال الاصل لما بينهما من  
 الملازمة طلباً للتشاكل ولا يبدل على أنه اصل ألا ترى أن بعض الافعال قد تعتدل باعتلال الآخر ولا  
 يبدل ذلك على أن بعضها اصل لبعض ألا ترى أنك قلت أقم وأقال فأعلتتهما بقلب عينهما ألفاً بالحصل  
 على قامة. وقال حين اعتلا لتجوزي الافعال على ستن واحد ومنهاج واحد في الاعتلال والصحة وكذلك  
 ١٠ قالوا أغزيت وأغيت قلبوا الواو ياء حملاً على يغزى ويغى فقد رأيت كيف اعتدل كل واحد من  
 الافعال لاعتلال الآخر ولا يبدل على أن بعضها فرع على بعض. وأما قولهم أن الافعال تكون عاملة في  
 المصادر فلعلل يجوز أن تكون عاملة فيها ولا تكون اصلاً لها وذلك لأننا قد أجمعنا على أن الافعال  
 والمحرور عاملة في الاسماء ولم يقل أحد أنها اصل لها كذلك ههنا. وأما قوله وينفسر الى مذهب نحو  
 ضربت ضرباً والى مؤقت نحو ضربت ضربةً وضربت ضربتين فالعنى به أن المصدر يذكر لتأنييد الفعل نحو قلت  
 ١٥ قياماً وجلست جلوساً فليس في ذكر هذه المصادر زيادة على ما دل عليه الفعل أكثر من أنك أكدت  
 فعلك ألا ترى أنك اذا قلت ضربت دلاً على جنس الضرب مذهباً من غير دلالة على كميته او كيفية  
 فاذا قلت ضربت ضرباً كان كذلك فصار منزلة جاعلي العم كلاً من حيث لم يكن في كلهم زيادة على  
 ما في القول. ويذكر لزيادة الفائدة على ما في الفعل نحو قوله ضربت ضربةً وضربت ضربتين فالمصدر ههنا قد دل  
 على الكمية لأن يذكروا عرفت عدد الضربات ولم يكن ذلك معلوماً من الفعل. ومثله في زيادة الفائدة  
 ٢٠ صرته ضرباً شديداً وقت قياماً طويلاً أفدت أن الضرب شديد والقيام طويل. وقوله مؤقت يعنى أن  
 له مقداراً معيناً وإن لم يتبين هو في نفسه كما تقول في الأمانة سرت يوماً وليلة فيكون لها مقدار  
 معين وإن لم يتبين اليوم والليله ومثله في الأمانة سرت فرسخاً وميلاً فهو مؤقت لأن له مقداراً معيناً  
 وإن لم يتبين في أنفسهما فاعرفه.

## فصل ٤٠

قال صاحب الكتاب وقد يُقَرَّن بالفعل غير مصدره ممَّا هو معناه وذلك على نوعين مصدر وغير مصدر  
 للمصدر على نوعين ما يلاقى الفعل في اشتقاقه كقوله تعالى وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا وقوله وَتَبْتَدِلُ آلِهَدُ  
تَبْتَدِيلًا وما لا يلاقى فيه كقوله تَعَدْتُ جُلُوسًا وحبست متعاء وغير المصدر نحو قولك صرته أولًا  
 ه من الصرب وأنى صرب وأما صرب ومنه رَجَعَ الْفَقِيرُ وَاشْتَمَلَ الصَّمَّةُ وَقَعَدَ الْقَرْصَاءُ لَأَنَّهُمَا السَّوَاءُ مِنْ  
 الرجوع والاشتغال والقعود ومنه صرته سوطاً

قال الشارح قد تقدم أن المصدر أحد المفعولات ودلالة الفعل عليه كدلالته على الزمان لأن الفعل  
 يتضمن كل واحد منهما والفعل إما ينصب ما كان فيه دلالة عليه فالفعل يعمل في مصدره بلا خلاف  
 نحو بَسَمْتُ فيمًا وصرته ضرباً لقوة دلالة عليه إذ كانت دلالة عليه لفظية وكذلك يعمل فيما كان في  
 ١ معناه وإن لم يكن جارياً عليه وهو على نوعين أحدهما أن يكون من لفظ الفعل وحروفه وهذا معنى  
 قوله ما يلاقى الفعل في اشتقاقه يريد أن فيه حروف الفعل والثاني ما لا يكون فيه لفظ الفعل ولا فيه  
 حروفه فالأول نحو قولك اجْتَوَرُوا تَجَاوَرًا وتَجَاوَرُوا تَجَاوَرًا لأن معنى اجتبروا وتجاوَرُوا واحداً ومثله  
 قوله تعالى وَتَبْتَدِلُ عليه تبديلاً ألا ترى أن التبديل ليس مصدر تبديل وإنما هو مصدر بَدَّلَ فهو فَعَّلَ  
 مثل كَسَرَ ومصدره الجارى عليه التَكْسِيرُ وتَبْتَدِلُ تَفْعَلُ مثل كَسَرَ وتَجَمَّرَ ومصدره أما هو التَبَدُّلُ مثل  
 ٢٠ الْمَجْمَرِ فيجوز التبديل على تبديل وليس له في الحقيقة لأن معناهما يؤيد إلى شيء واحد ومنه قوله  
 تعالى وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا فنبات في الحقيقة مصدر نبَتَ وقد جرى على أنبتَ وفي قوله ابن  
 مسعود وَأَنزَلَ تَنْزِيلًا إذ معنى أنزل ونَزَلَ واحداً ومنه بيت الكتاب  
 \* وَخَيْرُ الْأَمْرِ مَا اسْتَقْبَلَتْ مِنْهُ \* وليس بأن تَتَبَعَهُ أَتْبَاعًا \*

وإنه أكد قوله تنبعه بقوله أتباعاً وتبعاً وهو في الحقيقة مصدر اتَّبَعَ وقباضه أن يعمل تنبعا ولكن  
 ٢٠ لما كان معنى تتبّع واتَّبَعَ واحداً أَكْثَرُ كل واحد منهما مصدر صاحبه وقيل رُبَّه \* وقد تَطَوَّيْتُ  
 أَنْطَوَاءَ الْحِصْبِ \* الحِصْبُ بالحاء غير المحجمة والهاد المحجمة الخبيثة لأن تَطَوَّيْتُ وَأَنْطَوَيْتُ في المعنى  
 واحد وهكذا كل مصدرين يرجعان إلى معنى واحد فهذه المصادر أكثر الحروفين يتبدل فيها الفعل  
 المذكور لاتفافهما في المعنى وهو رأى إلى العباس المبرور والسيرافي وبعضهم يضم لها فعلاً من لفظها  
 فيقول التقدير اجتوروا تَجَاوَرًا وتَجَاوَرُوا تَجَاوَرًا فاجتوروا اجتوراء وكذلك قوله تعالى أَنْبَتَكُمْ من



الأرض نباتاً أى أنبتكم فنباتاً فتكون هذه المصادر منصوبة بفعل محذوف دل عليه الظاهر وهو مذهب سيبويه ، وأما الصرب الثالث وهو ما لا يلاقى الفعل فى الاشتقاق بأن يكون من غير لفظه وإن كان معناه متقارباً نحو قولك شربت بقمصاً وأبصنت كراماً وقعدت جلوساً وحسبت متعاً فأكثر المحذوفين يجوز أن يحذف الفعل فى مصدر الآخر وإن لم يكن من لفظه لاتفاقهما فى المعنى نحو أنجبى الشئ حباً لأنه إذا أنجبك فقد أحبيتك قال الشاعر

\* ينجبه السخون والبرود \* والتغر حباً ما له مزيد \*

وقالوا رعتهم إللاً ، ولذهب الآخرون إلى أن الفعل لا يحذف فى شيء من المصادر ألا أن يكون من لفظه نحو لست نباتاً لأن لفظه يندل عليه إذ كان مشتقاً منه وما كان مما تقدم لحكمه نحو قعدت جلوساً وحسبت متعاً فهو منصوب بفعل مقدّر دل عليه الظاهر فكذلك قلت قعدت تجلس جلوساً وحسبت فلنعت متعاً وكذلك كل ما كان من هذا الباب ، وهو رأى سيبويه لأن مذهبه أنه إذا جاء المصدر

منصوباً بعد فعل ليس من حروفه كان انتصابه بإضمار فعل من لفظ ذلك المصدر ، فلما قرئهم صرته أنبوا من الصرب وأنى صرب وأبما صرب فهذه تحذف فيها الأفعال التى قبلها بلا خلاف وانتصابها على المصدر ولطف فيها أنها صفات قد حذفت موصولاتها فكأنه إذا قال صرته أنبوا من الصرب فقد قال صرته صرباً أى صرته صرباً وأبما صرب وأبما صرب واذا قال أنى صرب وأبما صرب فقد قال صرته صرباً أى صرته صرباً وأبما صرب

١٥ على الصفة ثم حذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه ، وأما رجع القهقرى واشتمل الصنعة وقعد القرفصاء فقد قال سيبويه أنها مصادر وفى منصوبة بالفعل قبلها لأن القهقرى نوع من الرجوع فلا تنسب إلى المصدر الذى هو جنس عام كل من متعدياً إلى النوع إذ كان داخلياً تحت ذلك القرفصاء نوع من القعود وفى قعدت الخشب والصنعة أن يلقى طرف رذاته الآمن على عتبة الآسرى ، قال أبو العباس هذه جلى وتلبيبات وصفت بها المصادر ثم حذفت موصولاتها فلا قال رجع القهقرى فكأنه قال الرجعة القهقرى ١٥ وإذا قال اشتمل الصنعة فكأنه قال الاشتمالة الصنعة وإذا قال قعد القرفصاء فكأنه قال القعدة القرفصاء

والفرق بين انتصابه إذا كان صفة وبين انتصابه إذا كان مصدراً وإن كان العامل بالفعل فى كلا الحالتين أن العامل فيه إذا كان مصدراً عمل مباشرة من غير واسطة وإذا كان صفة عمل فيد بواسطة الموصوف المقدر ، وأما صرته سوكاً فهو منصوب على المصدر وليس مصدراً فى الحقيقة وإنما هو آلة للصرب فكان التقدير صرته صرته بالسوط فوضع قولك بالسوط نصب صفة لصرته ثم حذفت الموصوف وأقيمت

الصفة مقامه قر حذف حرف الجر فتَمَتَّى الفعل فنَصَبَ وأُكِّدَ التعلُّو الدلالة على الآكلة فاعرفه

## فصل ٢١

قال صاحب الكتاب والمصادر المنصوبة بأفعال مضمرة على ثلاثة أنواع ما يستعمل إظهار فعله وإضماره وما لا يستعمل إظهار فعله وما لا فعل له أصلاً ولذا كتبتُ تكون داءً وغير داءً فالنوع الأول قولك للقادر من سفره خيرٌ مقدّم وإن يقرى مط في حياته مواهيدٌ عروقٍ والغضبان غَضَبَ الخيل على الأجم، ومنه قولهم أَوْفَرًا خَيْرًا من حَبٍ عَنَى أَوْفَرًا قَرًا خَيْرًا من

قال الشارح قد تقدّم من قولنا أن المصدر ينتصب بالفعل وهو أحد المفعولات وقد جُحِلَ فعله لدليل الحال عليه وهو قولك على ثلاثة أصرب منها حربٌ جُحِلَ فعله ويجوز ظهوره فالت في به بالخيار ١. إِنْ شِئْتَ أَطهرته وإن شئت أصبرته وحربٌ لا يجوز استعمال فعله ولا إظهاره وحربٌ ليس له فعل البتة فالضرب الأول نحو قولك لمن لقيته عليه وقات السفر معه أَلْتَمَعْتُمُ أَلْتَمَعْتُ من سفره فقلت خيرٌ مقدّم أى قدِمْتُ خيرٌ مقدمٌ فغير منصوب على المصدر لأنه أَفْعَلُ وإنما حذفنا ألفه تخفيفاً وأفعل بعض ما يضاف إليه فلما أصفته إلى مصدر صار مصدرًا ومن ذلك إذا رأيت رجلاً يَسْعُدُ ولا يَمْلِي قلت مواهيدٌ عروقٍ أى وعدت مواهيدٌ عروقٍ فهو مصدرٌ منصوبٌ بهَذَنِي ولكنك ترك لفظه لا استغناء عنه ما فيه من ذكر الخلف واكتفاء بعلم مخاطب بالمراد قال الشَّاعِرُ

\* وواعدتني ما لا أحاول نفعه \* مواهيدٌ عروقٍ أخاص بهترب \*

ويروى للأشجعي

\* وعدت وكان الخلف منك سَجِيَّةً \* مواهيدٌ عروقٍ أخاص بهترب \*

وهذا عروقٌ وعدٌ وهذا لأخلف ضرب به الثقل وذلك أنه أَدَّ أَوْحَ له بسأه شيئاً فقال عروقٌ إذا أطلعك ٢. تَحَلَّى فلماً أطلع قال إذا أَلْبَحَ فلماً ألبح قال إذا أَرَقَّ فلماً أرق قال إذا أَرَطَبَ فلماً أوطب قال إذا صار ممراً فلماً صار ممراً أخذ من الليل ولم يُعْطِه شيئاً أَلْكَرَ أبو عبيد يقرب لأن عروقاً رجلٌ من التاليف وكانوا بالبعد من يخرجه مدينة الرسول هم وإنما في يترب بقاء مُعْجَمَةٍ قَنَتَيْنِ من فوقها وراء مفتوحة وفي موضع قريب من الهيماء ومن ذلك قولهم غَضَبَ الخيل على الأجم وذلك مثَلٌ يُضْرَبُ لمن يغضب على من لا يرضيه والمراد غَضِبَتْ غَضَبَ الخيل على الأجم ويجوز أن يكون المراد شدّة الغضب فنصب

المصدر بالفعل المحذوف، ومن العرب من يرفع هذا كله فيقول للقدم من سقره خيرٌ مقدمٍ اى قدومك  
 خيرٌ مقدمٍ فيكون خيرٌ مقدمٌ غير مبتدأ محذوف وكذلك مواضعٌ عريوب اى عندك مواضعٌ  
 عريوب ومثله غصبٌ للفعل على الاحجم اى غصبك غصبٌ للفعل على الاحجم، وأما قولهم أفرقا خيرا من  
 حبٍ فتكلم بذلك رجلاً عند الاحتياج وذلك أنه كان قد صنع عملاً لمستجاده فقال احتياجٌ أكل هذا حباً  
 ه فقال الرجل فجيها أفرقا خيراً من حبٍ اى فعلت هذا لأنى أفرقتك قوماً خيراً من حبٍ فهو أنبل لك  
 وأجل ولو رفع تجار كانه قال أوأمري قوماً خيراً من حبٍ، فهذا النوع أنت محيرٌ فيه بين إظهار العامل  
 وحذفه فإن أظهرته فبدأت في البيان وإن حذفته فثقلت بذليل الحال عليه.

قال صاحب الكتاب والنوع الثلث قولك سقياً ورعيها وخبيبةً وجنداً وعقراً وئوساً ونعداً وسحقاً وخنداً  
 وشكراً لا تكراً ونحباً وأفعل ذلك وكرامةً ومسرةً ونعمً ونعمةً عيً ونعامً هيً ولا أفعل ذلك ولا تكيداً  
 ١٠ ولا قماً ولتعلن ذلك ورعيها وقولاً.

قال الشارح اعلم ان هذه المصادر قد وردت منصوبةً بأفعالٍ فعلٍ وذلك الفعل لم يظهر مع هذه المصادر  
 وذلك قولك في الذمة للبتاسن سقياً ورعيها والمراد سقاه الله وسقيا ورعا الله ولتعلن لأفعل ذلك  
 وجعلوا المصدر بدلاً من اللفظ بذلك الفعل وذلك أنهم قد استغنوا بذلك المصدر عن ذكر الفعل كما  
 قالوا الحذر الحذر والمعنى احذر واحذر ولم يذكر احذر فلما استغنوا بذلك عن هذه المصادر عن ذكر  
 ١٠ الفعل صار قولك سقياً ورعيها كقولك سقاه الله ورعا الله فلو أظهرت الفعل صار كتنكرار الفعل، ومن  
 ذلك قولك للندوة عليه خبيبةً وجنداً وعقراً وئوساً ونعداً وسحقاً فقولك خبيبةً بدلاً عن خبيبتك الله  
 وهو مصدرٌ منصوبٌ به وكذلك جنداً معناه جدتهك الله ومثله عقراً وئوساً ونعداً وسحقاً اى عقرة الله  
 عقراً وأئوساً الله وئوساً وأبعدته الله بعداً وأسحقته الله سحقاً على حذف الروايد، وكل هذه المصادر مضافاً  
 عليه او له وفي منصوبةً بفعل مضمر متروك إظهاره لأنها صارت بدلاً عن الفعل، وبعضهم يظهر الفعل  
 ٢٠ تأكيداً فيقول سقاه الله سقياً ورعا الله ورعيها وليس بالكثير، ومنهم من يرفع فيقول سقياً لك ورعي  
 والمعنى مفهمٌ كما يقال سلامٌ عليكم وإنما يخرجهُ فخرج ما قد ثبت قال الشاعر  
 \* أَنَامَ وَأَقْوَى ذَاتَ نَوَى وَخَبِيَّةٌ \* لَأَوَّلَ مَنْ يَلْقَى وَشَرُّ مَيْسَرٍ\*

بصف أسداً، وأما قولهم جنداً وشكراً الخ فهذه المصادر ليست من المصادر الى قبلها من وجه وفي  
 منها من وجه آخر وذلك أن هذه المصادر أفعالها الناصبة لها المضمرة أخبارٌ يُخبر بها المتكلم من

نفسه وليسست بذلك لأحد أو عليه فلم تكن منها من هذا الوجه ومن جهة أن الفعل المضارع مستقبل  
 أضيفت إليه لاستقباله فعناها أحمد الله حمدا وأشكروه شكرا وأتجنب تحييا وأكرمك كرامة وأسرك مسرة  
 وأما قولهم لا تمبدا ولا تبا فعناه لا أكاذن كذا أن أفعل وهو من كذبت أكاذ من أفعال المقارنة وليس من  
 الكيد الذي هو المنكر ولا التمس بد قبا من الهمة لا من الهم الذي هو لطفن كاذ يوتد ما ينفي أن يفعل  
 وقوله لأفعلن ذلك ورغما وهوانا أي أرغبتك بفعله ورغما وأهينتك به قوانا وأصل الرغمة لصوب الألف  
 بالتراب وهو كناية عن الدلء وقد جاء بعض هذه المصادر مرفوعة بأنه خبر مبتدأ محذوف قال رؤبة  
 \* تحب لتلك قصيدة وإامي \* فيكم على تلك القصيدة أتحب \*

حكاه يؤنس مرفوعة كاذ قال امرئ عجب قال سيبويه ومعنا من العرب الموقية بقريةتهم من يقال له  
 كيف أصبحت فيقول حمد الله وتلا عليه بالرفع كاذ قال امرئ وشأن حمد الله وتلا عليه والنصب هو  
 الوجه على الفعل المتركي إظهاره

قال صاحب الكتاب ومنه أقما أنت سيرا سيرا وما أنت ألا قتلا قتلا ولا سير سيرا سيرا ولا ضرب الناس  
 ولا ضرب الإبل ومنه قوله تعالى كذا منا بعد وأما فداؤه ومنه مررت فإذا له صوت صوت حمار وإذا له  
 ضراخ ضراخ الككلى وإذا له دق دقك بالبحار حب اللليل

قال الشارح أقما يقال هذا لمن يكثر منه ذلك الفعل وبوصله فاستغنى بدلالة المصدر عن إظهاره وليس  
 ذلك مما يختص بالخطاب بل تستعمل في الإخبار عن الغائب كما تستعمل في الخطاب فتقول زيد  
 سيرا سيرا إذا أخبرت منه بمثل ذلك المعنى وتقول أنت الذخر سيرا سيرا وأنت هذا اليوم سيرا سيرا وكان  
 هذا الله سيرا سيرا إذا أخبرت بشيء متصل ببعضه ببعض وإن رفعت وقلت ما أنت إلا سيرا سيرا  
 على معنى ما أنت إلا صاحب سير وحذفت الصاحب وأقمت السير مقامه لا يذلل على كثرة ومواصلة  
 كما دل النصب بما أخبرت أنه صاحب سير لا غيره وأعلم أنك إذا رفعت كان على وجهين أحدهما  
 أن يكون على حذف مضاف وهو صاحب على ما تقدم والثاني أن تجعله نفس السير والقتل لما كثر  
 ذلك منه توسعا وتجارا كما يقال رجل عدل ورضى إذا كثر عدله والرضى على ما يقال  
 \* قرتع ما غفلت حتى إذا أدكرت \* فاما في إقبال وإدبار \*

جعلها نفس الإقبال والإدبار بالمعنى وتوسعا فالرفع في ذلك كذا على ما ذكرت لك والنصب على تقدير  
 فعل مضارع لا يظهر إذ قد صار المصدر بدلًا منه فقولك أقما أنت سيرا سيرا وما أنت ألا قتلا قتلا

معناه تسير سيرا سيرا وتقتل قتلا قتلاء وقوله ألا سير البريد وألا ضرب الناس وألا شرب الإبل معناه ما أنت ألا تسير سيرا مثل سير البريد وما أنت ألا تشرب شربا مثل شرب الإبل ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ثم حذف المصنف وهو مثل وأقام المصنف اليه مقامه على حد وأسأل القرينة وهذا الحذف والإحصار وإن كثر فهو فليس في كلام العرب مكرمة وإنما ضرب الناس فتقديره ما أنت ألا تضرب الناس ضربا وهذا وحده التلويح ونصب الناس لأنه مصدر مصنف إلى مفعول ولا يكون مصنفا إلى الفاعل لأنه يصير معناه يضربه مثل ضرب الناس وهو من الناس ألا أن يريد أن يضربه الضرب المجهول المتعارف فحينئذ يكون من قبيل شرب الإبل وسير البريد وإنما قوله تعالى فإنا مآ بعد وإنما قداه فلهي فإنا أن تمثوا مآ وإنما أن قدادوا قداه فهما مصدران منصوبان بفعل مضمر وأما قولهم مررت فإذا له صوت صوت حمار الج فهو منصوب وفي نصبه وجهان أحدهما إن يكون منصوبا بالمصدر المذكور إذ كان في معنى الفعل وذلك أن قولنا له صوت في معنى يصوت فالمصدر نائب عن الفعل وانتصاب صوت حمار على هذا إما على المصدر وإما على الحال وعلى كلا الوجهين في صوت حمار معنى التشبيه فإذا نصبته على المصدر فتقديره فإذا هو يصوت تصويتا مثل صوت حمار ثم حذف على ما ذكرنا متقدما وإذا كان حالا فتقديره فإذا هو مشبها صوت حمار أو موقلا صوت حمار والوجه الثاني أن يكون نصبه بإحصار فعل يجوز أن يكون الفعل من لفظ الصوت ويجوز أن يكون من غير لفظه فإذا كان من لفظه فتقديره فإذا له صوت يصوت صوت حمار ويكون نصب صوت حمار على المصدر أو على الحال نحو ما تقدم وإذا قدرت الفعل العامل من غير لفظ الأول لم يكن نصب صوت حمار إلا على الحال لا غير كآتي قلت له صوت يخرج صوت حمار أو يمتلئ صوت حمار ومثله له صراخ صراخ القسطنطين وله ذق ذقك بالبحار حب اللؤلؤ والمحار الهايون واللؤلؤ بالكسر والفتح حب أسود وهو أصلب ما يكون من المحبوب والعامرة تكلل فلؤلؤ بالصم والغلة وهو تصغير منهم والكلام عليها كالكلام في المستقلة المتقدمة والنكتة في ذلك أنه يريد مررت به وهو يصوت ولم يريد أن يصبه بذلك أو يبيد منه فاعرفه

قال صاحب الكتاب ومنه ما يكون توكيدا إما لغيره كقولك هذا عيب الله حقا ولحق لا الباطل وهذا ريد غير ما تفعل وهذا القول لا قولك وأجذك لا تفعل كذا أو لنفسك كقولك له على ألف درهم عرقا وقيل الآخوص

\* إني لأمتحك الصدود وإني \* قسما إليك مع الصدود لأتميل \*

وقوله تعالى صَنَعَ اللَّهُ وَيَخْتَارُ اللَّهُ وَكَتَبَ اللَّهُ هَلِيكُم مِّنْهُ وَلَهُمْ اللَّهُ أَكْبَرُ دَعْوَةَ الْحَقِّ  
قال الشارح اعلم ان حَقًّا والْحَقُّ وحَرْفُهَا مَصْدَرٌ وَالنَّاصِبُ لَهَا فَعَلٌ مُّقَدَّرٌ قَبْلُهَا دَلٌّ عَلَيْهِ مَعْنَى الْجَلَّةِ  
فَتَوْكِيدٌ لِلْجَلَّةِ . وَلِلذَلِكَ الْفِعْلِ أَحَقُّ وَمَا جَرَى بِجَرَاهِ ذَلِكَ أَنْكَرُ إِذَا قُلْتَ هَذَا عَيْدُ اللَّهِ جَارٍ أَنْ يَكُونَ  
إِخْبَارًا عَنْ يَكِينٍ مِنْهُ وَتَحْقِيقٍ وَجَارٍ أَنْ يَكُونَ عَلَى شَيْءٍ فَأَتَدَقُّهُ بِقَوْلِكَ حَقًّا كَالَّذِي قُلْتَ أَحَقُّ لِلذَّكَ  
. حَقًّا . وَهَذِهِ الْمَصَادِرُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ نَكْرَةً نَحْوَ حَقًّا وَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَعْرُفَةً نَحْوَ الْحَقِّ لَا الْبَاطِلُ وَلِذَلِكَ  
لَا تَنْتَصِبُهَا الْفَتْحُ الْمَصْدَرُ الْمَوْكُودُ لَا عَلَى لُحَالِ الْفِي لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ إِلَّا نَكْرَةً وَإِذَا قُلْتَ هَذَا عَيْدُ  
اللَّهِ لِلْفَقِّ لَا الْبَاطِلُ فَالْفَتْحُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمَوْكُودِ لِمَا قَبْلَهُ وَالْبَاطِلُ عَطْفٌ عَلَيْهِ بَلَا كَمَا يُقَالُ  
رَأَيْتُ زَيْدًا لَا مَرَّةً . وَإِذَا قَالَ هَذَا عَيْدُ اللَّهِ غَيْرَ مَا تَقُولُ فغَيْرُ مَنْصُوبٍ عَلَى الْمَصْدَرِ وَتَحْقِيقُهُ هَذَا عَيْدُ  
اللَّهِ حَقًّا غَيْرَ مَا تَقُولُ أَيْ غَيْرَ قَوْلِكَ لِحَدَثِ الْمَوْكُودِ وَأَنَّ الصِّفَةَ مُقَامَةً . وَالْمَقْهُورُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ  
أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ قَدْ اعْتَقَدَ أَنَّ قَوْلَ الْخَطَّابِ بَاطِلٌ وَتَلْخِيصُ مَعْنَاهُ هَذَا عَيْدُ اللَّهِ حَقًّا لَا بَاطِلًا . وَإِذَا قَالَ  
هَذَا الْقَوْلُ لَا تَوَكُّدٌ فَكَانَتْ قَالَ هَذَا الْقَوْلُ لَا أَقُولُ قَوْلِكَ أَيْ مَثَلُ قَوْلِكَ يَعْنِي إِنِّي أَقُولُ لِلْفَقِّ وَلَا أَقُولُ  
بَاطِلًا مَثَلُ قَوْلِكَ . وَلَوْ أَسْطَلَّتْ الْأَصَافَةُ وَقُلْتَ هَذَا الْقَوْلُ لَا قَوْلَ وَهَذَا الْقَوْلُ غَيْرُ قَوْلِي لَمْ يَحْسُنْ لِلذَّكَ  
لِسُفُوطِ الْهَائِلَةِ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِيهِمَا بَقِي مَا يَدُلُّ عَلَى الْبُطْلَانِ . فَلَوْ وَصَفَتْهُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الْبُطْلَانِ نَحْوَ  
هَذَا الْقَوْلِ لَا قَوْلًا كَذِبًا أَوْ غَيْرَ قَبِيلٍ ضَعِيفٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى جِدِّهِ أَوْ ضَعْفِهِ نَجَارَ لِحَصُولِ الْهَائِلَةِ  
وَالْتَوَكُّيدِ وَهَذَا هُوَ الْمَطْلُوبُ مِنْ هَذَا الْفَصْلِ . وَبِالْزَجَّاجِ إِذَا قُلْتَ هَذَا زَيْدٌ حَقًّا وَهَذَا زَيْدٌ غَيْرُ  
قَبِيلٍ بَاطِلٌ لَمْ يَجِزْ تَهْدِيهِمْ حَقًّا لَا تَقُولُ حَقًّا هَذَا زَيْدٌ فَإِنْ نَكَّرْتَ بَعْضَ هَذَا الْكَلَامِ فَرُسُطَنَهُ وَقُلْتَ  
زَيْدٌ حَقًّا أَخُوكَ جَارٌ . وَأَمَّا سَبِيحِيَّةُ فَلَمْ يَمْنَعْ مِنْ جَوَازِ تَقْدِيمِ حَقًّا بَلْ قَالَ فِي الْاسْتِفْهَامِ أَجِدُّكَ لَا تَفْعَلُ  
كَذَا وَكَذَا كَأَنَّهُ قَالَ أَحَقًّا لَا تَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا فِي ذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى جَوَازِهِ . وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُمْ فِي الْاسْتِفْهَامِ  
أَجِدُّكَ لَا تَفْعَلُ كَذَا أَصْلُهُ مِنَ الْجِدِّ الَّذِي هُوَ نَفِيسُ الْهَوْلِ كَأَنَّهُ قَالَ أَجِدُّكَ لَكَ جِدًّا غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَسْتَعْمَلُ  
إِلَّا مَصَافًا حَتَّى يُعْلَمَ مِنْ صَاحِبِ الْجِدِّ وَلَا يَجُوزُ تَرْكُ الْأَصَافَةِ نَحْوَ لَيْبَتِكَ وَمَعَانِ اللَّهِ عَلَى مَا سَيَأْتِي قَالَ  
الشَّامِرُ \* أَجِدُّكَ مَا لَا تَقْصِيهِانِ تَرَاكُمَا \* وَأَمَّا مَا يَكُونُ تَأْكِيدًا لِنَفْسِهِ فَنَحْوُ قَوْلِهِمْ لَهُ عَلَى الْفِ دَرَمٌ  
هَرَقًا وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ \* إِنِّي لَأَمْلِكُكَ الصَّدِيقَ الْحَقَّ \* . وَلِذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا قَالَ لَهُ عَلَى الْفِ دَرَمٌ فَقَدْ أَقْرَأَ وَاعْتَرَفَ فَادَا  
قَالَ هَرَقًا بِمَعْنَى اعْتِرَافٍ فَلَمْ يَزِدْ بِذِكْرِهِ مِمَّا تَقَدَّمَ مِنَ الْكَلَامِ فَكَانَ تَأْكِيدًا نَحْوَ صَرِيحَتِ صَرِيحًا . وَالْفَرَقُ  
بَيْنَ هَذَا وَالَّذِي قَبْلَهُ حَتَّى جُعِلَ هَذَا تَأْكِيدًا لِغَيْرِهِ وَجُعِلَ هَذَا تَأْكِيدًا لِنَفْسِهِ أَنْكَرُ إِذَا قُلْتَ هَذَا

عبدُ الله حقاً فلو كان من قَبْلِ أنْ تذكُرَ حقاً يجوز أن يُظنَّ أنْ ما قلته حَقٌّ وأنْ يظنَّ أنْ ما قلته باطلٌ فتأتي تحقُّقاً فتجعلُ لُجْلَةً مقصورةً على أحدِ الوجهينِ المتأخرينِ عند السامعِ وقوله لهُ على ألفٍ درجٍ هو اعترافٌ حقاً كان أو باطلاً فصار هذا تأكيداً لنفسه أنْ كان الذي ظهر هو الاعترافُ وأما قوله في البيت قَمَمًا فهو مصدرٌ مؤنَّثٌ وذلك أنْ قوله وأتَى اليك مع الصدودِ لا تَمِيلُ يُفهمُ منه القَسَمُ فإذا قال هـ قسما كان تأكيداً لنفسه هـ وأما قوله تعالى صُنِعَ اللهُ فهو مصدرٌ من هذا القَبيلِ وذلك أنْ قبله وتَرَى أَجْبَالَ حَسْبِهَا جَامِدَةً وَفِي ثَمَرٍ مَرِّ السَّحَابِ صُنِعَ اللهُ أَلَدَى أَتَقَنَ كُلُّ شَيْءٍ فُصِّلَ اللهُ مَنْصُوبٌ على المصدرِ المؤنَّثِ لأنْ ما قبله صُنِعَ اللهُ في الحقيقة هـ وكذلك وَعَدَ اللهُ لأنْ قبله وَيُؤَيِّدُ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ وَعَدَ اللهُ لا يَخْلُفُ اللهُ وَعَدَهُ نَصَبٌ وَعَدَ اللهُ لأنْ ما قبله وَعدَ من الله فكان تأكيداً لذلك هـ وأما قوله كتابُ اللهِ عليكم فقد اختلف الصَّوِّفُونَ فيه وذهب ١٠ أصحابنا والغراء من الكوفيين إلى أنه نصب على المصدرِ المؤنَّثِ وذلك أنه لما تقدَّم من قوله تعالى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ إِلَى قَوْلِهِ وَأَخَصَانَاتُ مِنْ أَلْسِنَةٍ إِلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ فَقَوْلُهُ كِتَابَ اللهِ عليكم بمنزلة قرصِ اللهِ عليكم وحريمِ اللهِ عليكم لأنَّ الابتداء بحريمِ المذكورات من النساءِ إلّا مَنْ سِئى وأُخرج من دارٍ للحربِ فَالْهَا تَحِلُّ لِمَنْ مَلَكَهَا وَإِنْ كَانَ لَهَا زَوْجٌ لَأَنَّهُ تَقَعُ الْفُرْقَةُ بَيْنَهَا وَزَوْجِهَا فَهَذِهِ شَرِيعَةُ اللهِ وَكِتَابٌ كَتَبَهُ عَلَيْكُمْ فَانْتَصَبَ الْمَصْدَرُ بِمَنْ دَلَّ عَلَيْهِ سِبْطُى الْآيَةِ كَأَنَّهُ فَعَلٌ تَقْدِيرُهُ كَتَبَ اللهُ عَلَيْكُمْ فَانْصَبَ إِلَى الْفَاعِلِ هـ وقال الكسائى كَتَبَ اللهُ مَنْصُوبٌ بِعَلَيْكُمْ عَلَى الْإِشْرَاءِ كَأَنَّهُ قَالَ عَلَيْكُمْ كَتَبَ اللهُ فَتَعَدَّ الْمَنْصُوبُ هَلْ وَلِذَلِكَ جَاءَ قَدْ وَرَدَ بِهِ السَّمْعُ وَهُوَ الْعَيْنُ فَالسَّمْعُ قَوْلُ الرَّاجِعِ

\* مَا أَتَى الْفَاعِلُ دَلَّى نُونًا \* إِلَى رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ هـ

والمراد دونك دلوى وأما القياس فإنَّ الطرفَ لاقَّبَ عن الفعلِ تَقْدِيرُهُ الرُّمُؤُ كِتَابَ اللهِ ونُوْضِرُ الْعَعْلَ ٢٠ تجاز تَقْدِيرُهُ معوله عليه فكذلك ما ناب عنه هـ ولطَفَ المذهب الأولُ لأنَّ هذه الظروف ليست أفعالا وإنما هي نَائِبَةٌ عن الفعلِ وفي معناه فهي فِرْعٌ في العملِ على الافعل والعروءُ أَهْدًا مُحْتَكَةً عن دَرَجَاتِ الْأَصُولِ فَصَالُهَا فيما تقدَّم عليها تَسْوِيَةٌ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْعَرِ وَذَلِكَ لا يجوز هـ وأما ما أنشد من البيت فلا حُجَّةَ فِيهِ لَأَنَّا نَقُولُ دَلَّى رَفَعَ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالطَّرْفُ لِحَبْرٍ كَمَا تَعُولُ دَلَّى عَدَكَ هـ وأما القيس الذي ذكره فليس بصحيح لأنه يُوَدَّى إلى السَّوِيَّةِ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْعَرِ هـ وقد أجاز بعض الصَّوِّفِ أَنْ يَكُونَ

دَلَوِيْ مُنْصَوِيْا بِإِصْصَارِ فَعِلٍ كَانَهُ كَالِ إِمَّاكَ دَلَوِيْ وَفَوَيْدَ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ يَا أَيُّهَا الْمَالِغُ دَلَوِيْ وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ جَارَ لَدَلِيلٍ لِّحَالٍ عَلَيْهِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمُ اللَّهُ أَكْبَرُ دَهْوًا لِّحَقِّ لَنْ قَوْلِكَ اللَّهُ أَكْبَرُ إِنَّمَا هُوَ دَهْوٌ إِلَى الْحَقِّ وَأَنْ يَنْقُبَ السَّمَاعُ إِلَى جَمَلَةِ الْقَائِلِينَ بِالْتَّوْحِيدِ وَإِلَى مَنْ شِعَارُهُمْ قَوْلُ اللَّهِ أَكْبَرُ فَيَكُونُ دَهْوًا يَتَدَاهَمُونَ بِهَا كَانَهُ كَالِ دَهْوٍ دَهْوًا لِّحَقِّ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ

\* إِنْ نَوَارًا أَصْبَحْتَ نَوَارًا \* دَهْوًا أَتَرَارَ دَهْوًا أَتَرَارًا \*

نَصَبَ دَهْوًا عَلَى الْمَصْدَرِ لَنْ مَعْنَى أَصْبَحْتَ نَوَارًا أَيْ يَتَدَاهَمُونَ نَوَارًا وَلِذَلِكَ أَنْ نَوَارًا وَهُوَ ابْنُ رُبَيْعَةَ وَمُضَرٌّ لَمَّا وَقَعَ بَيْنَ رُبَيْعَةَ وَمُضَرٍّ تَبَايُنٌ وَحَرْوُبٌ بِالْبَصْرِ وَصَارَتْ رُبَيْعَةُ مَعَ الْأَزْدِ فِي كِتَالٍ مُضَرٌّ وَكَانَ رُكْبَتُهُمْ مَسْعُودٌ بَنَ عَمْرُو الْأَرْدِيُّ فَمِنْ رُبَيْعَةَ صَالَحَتْ مُضَرٌّ فَصَارَ كَأَنَّ نَوَارًا تَفَرَّقَتْ فَمِنْ اجْتَمَعَتْ فَهَلَالٌ أَصْبَحْتَ نَوَارًا أَيْ أَصْبَحْتَ بِمُجْتَمَعَةِ الْأَوْلَادِ إِذَا دَا بَعْضُهُمْ بَعْضًا وَفِي حَالِ التَّبَايُنِ كَانَ يَقُولُ الْمُضَرِّيُّ بِالْبَصْرِ وَيَقُولُ الرُّبَيْعِيُّ بِالرُّبَيْعَةِ لَنْ أَحَدَ الْفَرِيقَيْنِ مَا كَانَ يَنْصُرُ الْآخَرَ ، فَقَوْلُهُ أَصْبَحْتَ نَوَارًا مَعْنَايُهُ قَوْلُهُ دَا بَعْضُهُمْ بَعْضًا بِهَذَا اللفظ فَمِنْ جَاءَ بِالْمَصْدَرِ وَهُوَ دَهْوٌ أَتَرَارَ وَأَضَافَهُ إِلَى الْفَاعِلِ لِأَنَّهُ أَتَرَارٌ إِذَا لَوْ قَالَ تَرَارَ مَرًّا لَسُحَابٌ صُنْعًا أَوْ كِتَابًا لَمْ يَكُنْ فِيهِ مِنَ الْبَيَانِ مَا فِيهِ مَعَ الْأَضَافَةِ ، وَفِي الْجُمْلَةِ هَذَا الْعَصْلُ الَّذِي فِيهِ الْمَصْدَرُ الْمُؤَكَّدُ لغيره كَحَوْ هَذَا وَهَذَا حَقًّا وَمَا أَكْثَرُ نَفْسَهُ نَحْوُهُ عَلَى الْفِ دَرْجٍ عَرَفًا يَنْتَصِبُ عَلَى إِصْصَارِ فَعِلٍ هَيْرٌ كَلَامُكَ الْأَوَّلَ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَالٍ وَلَا مَفْعُولٍ لَهُ كَانَهُ كَالِ أَحْلَفَ حَقًّا وَأَتَجَدَّدُ جَدًّا وَلَا أَقُولُ قَوْلَكَ وَكَتَبَ ١٠ اللَّهُ عَلَيْكُمْ كِتَابًا وَلَا يَظْهَرُ الْفَعْلُ كَمَا لَمْ يَظْهَرِ فِي بَابِ سَقِيَا لَكَ وَتَجَدَّدَا فَهَرَفَهُ ،

كَالِ صَاحِبِ الْكِتَابِ وَمِنْهُ مَا جَاءَ مُتَنًى وَهُوَ حَذَائِكَ وَتَبَيَّنَكَ وَسَعْدَيْكَ وَتَوَالَيْكَ وَقَدْ أَتَيْكَ ، وَمِنْهُ مَا لَا يَتَصَرَّفُ كَحَوْ سُبْحَانَ اللَّهِ وَمَعَالِ اللَّهِ وَبَرَكِ اللَّهُ وَقَدْ هَكَه اللَّهُ ، كَالِ الشَّارِحِ أَعْلَمَ أَنَّ هَذِهِ الْمَصَادِرَ الَّتِي وَرَدَتْ بِهَذِهِ التَّنْثِيَةِ الْغَرُصُ مِنَ التَّنْثِيَةِ فِيهَا التَّكْثِيرُ وَأَنَّهُ شَيْءٌ بَعْدَ مَرَّةٍ بَعْدَ مَرَّةٍ وَلَيْسَ الْمُرَادُ مِنْهَا الْإِثْنَيْنِ فَطَلَقَ كَمَا تَقُولُ أَنْزَلُوا الْأَوَّلَ فَلَاوُلَّ وَالْغَرُصُ أَنْ يَدْخُلَ ٢. لِلْمُبْدِعِ وَجُمِدَتْ بِالْأَوَّلِ فَلَاوُلَّ حَتَّى يُعْلَمَ أَنَّهُ شَيْءٌ بَعْدَ شَيْءٍ ، وَمِنْهُ يُقَالُ جَاعَى الْقَوْمُ رَجُلًا فَرَجَلًا عَلَى هَذَا الْمَعْنَى وَلَا يُجْتَنَاجُ إِلَى أَكْثَرِ مِنْ تَكْرِيرِ مَرَّةٍ وَاحِدَةً ، وَانْتِصَابُهُ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمَوْضُوعِ مَوْضِعَ الْفَعْلِ وَالتَّفْدِيرُ تَحْتَنُّ عَلَيْنَا تَحْتَنَّا وَفِي مِثَالِهِ وَتَكْثِيرًا أَيْ تَحْتَنَّا بَعْدَ تَحْنِيٍّ وَلَمْ يُقْصَدْ بِهَا قَصْدُ التَّنْثِيَةِ خَاصَّةً وَإِنَّمَا يَرِيزُ بِهَا التَّكْثِيرُ فَجُعِلَتِ التَّنْثِيَةُ عَلَمًا لِذَلِكَ لِأَنَّهُ أَوَّلُ تَصْعِيبِ الصَّدِّ وَتَكْثِيرِهِ ، وَعَذَا الْمُنْتَقَى لَا يَتَصَرَّفُ وَمَعْنَى هَذِهِ التَّصَرُّفِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَصْدَرًا مُنْصَوِيًّا وَلَا يَكُونُ مُتَنًى إِلَّا فِي حَالٍ



الاضافة كما لم يكن سُبْحَانَ اللَّهِ وَمَعَادِ اللَّهِ إِلَّا مَصَافِيْن، وإنما لم يتمكن اذا قُتِبَتْ لآتِه دخله بالتنثية  
لهذا معنى التكتير فدخل هذا اللفظ هذا المعنى في موضع المصدر فلفظ فلذلك لم يتصرفوا فيه،  
وربما وحدوا حناناً قال الله تَع وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا وقال الشاعر

\* قَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ فُهْنًا \* أَدُو نَسَبٍ أَمِ أَنْتَ بِالْقِي عَارِفٌ \*

هـ فرفع بـ أَقْرَدَ لآتِه لم يدخله معنى غير الذى بوجبه اللفظ كما كان ذلك في حال التنثية، فاذا قلت  
حَنَانِيْكَ فهو منصوب بفعل مضمر تقليد تَحَنَّنَ تَحَنَّنَّا بعد تحنني لكتهم حَدَعُوا الفعل لأن المصدر  
صار بدلًا منه كما كان ذلك في سَقِيًا لك ورَقِيًا قال الشاعر

\* أَمَا مِنْدِرٌ أَتَيْتَ فَاسْتَبَيْبَ بَعْضًا \* حَنَانِيْكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَقْوَمُ مِنْ بَعْضِ \*

والحنن الرحمة والغير فعلى قول العائل حنانيك تَحَنَّنَّا بعد تحنني أى كلما كنت في رحمة وخير فلا  
١٠ تعطف ذلك وليكن موصولاً بآخر من رحمتك، وأما لَبِيْكَ وَسَعْدِيْكَ فهما مثليان ولا يُقَرَدُ منهما شيء  
ولا يُستعملان إِلَّا مَصَافِيْن لِمَا ذَكَرْتُهُ لك من إرادة معنى التكتير فلما تضمن لفظ التنثية ما ليس له  
في الاصل من معنى التكتير لمح طريقة واحدة لِيُنَبِّئَ عن ذلك المعنى، فلبتيك مأخوذ من قولهم أَلَبَّ  
بالمكان اذا أَلَمَ به وأَلَبَّ على كذا اذا أَكْفَر عليه ولم يُفَارِقْهُ وَسَعْدِيْكَ مأخوذ من المساعدة والمتابعة،  
وإذا قال الانسان لَبِيْكَ فكأنه قال نَوَامًا على طاعتك وإقامة عليها مرة بعد مرة وكذلك سَعْدِيْكَ أى  
١٥ مساعدة بعد مساعدة ومتابعة بعد متابعة فهما اسمان مثليان وهما منصوبان على المصدر بفعل مضمر  
تعديه من غير لفظه بل من معناه كأنك قلت في لَبِيْكَ دَاوِمْتُ وَأَهَيْتُ وفي سَعْدِيْكَ تَابَعْتُ وَطَاعْتُ،  
وليسا من فيبيل سَقِيًا لك ورَقِيًا تعديه سفاك الله وركاك الله أى لا يحسن أن يعال أَلَبَّ لَبِيْكَ وَأَسَعَدُ  
سَعْدِيْكَ ان ليس لهذه المصادر أفعال مستعجلة تنصبهما ان كانت غير متصرفه ولا في مصادر معروفة  
دَسَقِيًا ورَقِيًا، وأما هولهم لَبِيْ يَلِيْ فهو فعل مشتق من لَفِظ لَبِيْكَ كما دلوا سَجَلٌ وَتَدَلَّ مِنْ سُبْحَانَ  
٢٠ الله والحمد لله، وقد ذهب يونس الى أن لَبِيْكَ اسم مفرد غير متنى وأن الياء فيه كالياء التى في عَلَيْكَ  
ولذلك وأصله لَبِيٌّ ووزنه فَعْلَلٌ ولا يكون فَعْلَلٌ لَفْلَةً فَعِلٌ في الكلام وكثرة فَعْلَلٌ فَعْلَلْتُ الياء الى فى  
لَمْ مِنْ لَبِيٍّ ياء قرأت من التصعيب فصارت لَبِيٌّ مَرَّ أَبْدَلْتُ الياء ألفًا لِحَرَكِهَا وافتتاح ما قبلها فصارت  
لَبَا مَرَّ لَمَّا أَصْبَحْتُ الى الكاف في لَبِيْكَ فلبت الالف ياء كما فلبت الالف فى الى وَلَدْنِي اذا وصلتاهما  
بالضمير فعلت اليك وعليك ولديك، ووجه الشبه بينهما أن لَبِيْكَ اسم ليس له تصرف غيره من

الاسماء لأنه لا يكون إلا مصافا كما أن اليك عليك ولديك لا تكون إلا منصوبة المواضع ملازمة  
 الاضافة فقلوبهم ألفه بك فقالوا لبيك كما قالوا لديك عليك ، واحتج سيبيوه على يونس فقال لو كانت  
 اليك في لبيك بمنزلة ياء لبيك وإليك لوجب أنك متى أصفقتها الى ظاهر أقررت ألفها بحالها كما أنك  
 اذا أصفقت لذي وعنى وإلى الى الظاهر أقررت ألفها وكانت تقول هذا لبي زيد ولبي جعفر كما تقول  
 لذي زيد وإلى عمرو وأشد

\* تَعَوُّتَ لِمَا لَبَّيْ مَسْرُورًا \* فَلَبَّى فَلَبَّى يَدْنَى مَسْرُورًا \*

فجعل لبي يدنى مسرور بالباء وإن كان مصافا الى الظاهر الذى هو يدنى دليل على أنه تثنية ولو كان  
 مفردا من قبيل لذي وكلا لكان باللام ، وبعض العرب يقول لبي لبي مبنية على الكسر ويجعله صوتا  
 معروفا مثل شاي كآه على صوت الملبى لفرقة ، ومن ذلك قولهم دَوَالِيكَ كآه مأخوذ من المداولة وفي  
 ١. المتناوبة فدواليك تثنية دَوَالٍ كما أن حَوَالِيكَ تثنية حَوَالٍ ودَوَالٍ وقع موقع مداولة والمراءى الكثيرة لا  
 نفس التثنية قال الشاعر عبد بن الحساس

\* إِذَا شَقَّ بَرْدٌ شَقَّ بِالْبَرْدِ مِثْلَهُ \* دَوَالِيكَ حَتَّى لَيْسَ لِلْبَرْدِ لَيْسُ \*

فدواليك في البهت في موضع الحال ومعناه اذا شَقَّ بَرْدٌ شَقَّ بِالْبَرْدِ مِثْلَهُ دواليك اى متداولين وذلك  
 أن من طاعة العرب كانت اذا أرادت عقد تأكيد المَوَدَّة بين الرجل والمرأة ليس كل واحد منهما بَرْد الآخر  
 ١٠ فَر تَدَاوَلَا على تحريفه هذا مَوَدَّة وهو يصعب تداولهما على شَقَّ البرد حتى لا يبعسى فيه  
 ملبس ، وقالوا هَذَا ذِيكَ والكلام عليه على ما تعدم وهو مأخوذ من قَدْ يَهْدُ اذا أسرع فى البصر  
 والضرب قال النخلاج \* ضَرَبَا هَذَا ذِيكَ وَطَعْنَا وَخَصَا \* كآه يقول قَدْ بعد قَدْ من كل جهة فصريا  
 منصوب على المصدر اى يصرب ضربا وهذا ذِيكَ نصب على المصدر وهو بدل من الاول وثنى للتكثير  
 كآه يقطع الأعتاب بضربه ويبلغ الأجواف بطعنه والوخس الطعن الجائف ، وأما قولهم سَجَانِ اللَّهِ  
 ٢. فهو مصدر منصوب غير متصرف ولا متصرف وأما كَوْنُهُ غير متصرف فإنه لا يستعمل إلا منصوبا ولا  
 يدخله رفع ولا جر ولا ألف ولأن كما تدخل على غيره من المصادر نحو السقى والرقى وهو من المصادر  
 التى لا تستعمل أفعالها كآه كل سَجَّ سَجَانًا بخفيف الباء كقولك تَقَرَّ كُفْرَانًا وَشَكَرَ شُكْرَانًا ومعناه  
 التَّنْذِيرُ والبراءة ، وقد استعمل مصافا وغير مصاف واذا لم يُصَفْ ترك صيغة فعيل سكان من زيد كآه  
 جعل علما على معنى البراءة وفيه الألف والنون زائدان نحو قول الأعشى

\* اقْبَلْ مَا جَاءَكَ نَقْرًا \* سَجَانٌ مِنْ حَلْقَةِ الْفَاخِرِ \*

وهو مثل سَجَانٍ في منع الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون، فلما سَرَجَ يُسَرِّجُ فهو فعلٌ ورد على سجان بعد أن ذكر وعرف معناه فاشتقوا منه فعلا قالوا سَرَجَ زيدٌ أى قال سجان الله كما تقول يسْمَلُ اذا قال بسم الله، وقد يجيء سجان مَنَوًا في الشعر قال الشاعر

\* سَجَانَهُ ثَرُ سَجَانًا نَعْرًا بِهِ \* وَقَبَلْنَا سَرَجَ الْحَجْدِيِّ وَالْجَهْدِ \*

وفي تنوينه وجهان احدهما أن يكون نكرة والثاني أن يكون معرفة الآ أنه نونه ضرورية، ونرى نُعَوِّدُ به بالدال غير المعجمة أى نُعَاوِدُ مرة بعد مرة، وقالوا مَعَادَ الله وِهَادَ الله وكلاهما منصوب على المصدر تقول نُعَوِّدُ بالله أى أَجْعَلُ الى الله حَوْدًا وِهَادًا فهذان مصدران متصرفان تقول العَوْدُ بالله والعِيبَالُ بالله وأما مَعَادَ الله فلا يكون إلا منصوبًا ولا يدخله الالف واللام ولا الرفع والخبر، وأما قولهم عَمَرَكَ الله فهو مصدرٌ لم يُسْتَعْمَلِ الآ في معنى الْقَسَمِ ونصبه على تعدس فعلٍ وفي تعدس ذلك الفعل وجهان منهم من يُقَدِّرُ أَسْأَلُكَ بِعَمَرِكَ الله وَيَتَعَمَّرُكَ الله أى وَصَفِكَ الله بِالْبَقَاءِ وَالْعَمَرِ وَالْعَمَرُ الْبَقَاءُ تقول بِعَمَرِ الله كَأَنَّكَ تَحْلِفُ بِبَقَاءِ الله قال

\* إِذَا رَمَيْتَ عَلَى بَنُو قُشَيْرٍ \* بِعَمَرِ الله أَفْجَبَنِي رِصَاعًا \*

ومنهم من يُقَدِّرُ أَلْشَدَّكَ بِعَمَرِ الله فيكون الناصبُ أَلْشَدَّكَ ولم يستعملون أَلْشَدَّكَ في هذا المعنى كثيرا ١٥ فَرَحُفَ الْبَاءِ فوصل الفعل فنصب عَمَرَكَ فَرَحُفَ الفعل قبله عَمَرَكَ الله والله منصوب بالمصدر الذى هو عَمَرَكَ كأنه قال بَوْضُفَكَ الله بِالْبَقَاءِ، وقد أجاز الأخفش الرفع في الله بالمصدر كأنه قال بَدَّرَكَ الله أَيَاكَ بِالْبَقَاءِ، وقالوا فَعَدَّكَ الله معنى عَمَرَكَ الله وفيه لغتان فعدك الله وقعدك الله ومعناه أَسْأَلُكَ بِفَعْدِكَ أى بِوَضُفِكَ الله بِالْقِيَامِ وَالذَّوَامِ مَأخُذًا مِنْ قَوْلِهِدِ الْبَيْتِ وَحَى أَمْرُهُ، والاصل في ذلك القَعُونُ الذى هو جَدُّ الْقِيَامِ لثبوتِهِ وَصَدَمِ الْحُرُوكَةِ مَعَهُ، ولا يُسْتَعْمَلُ عَمَرَكَ الله وقعدك الله الآ في الْقَسَمِ،

٢٠ قال صاحب الكتاب والنوع الثالث حَوْدَرًا وَتَهْرًا وَأَفَّةً وَتَفَّةً وَجَحَكَ وَبَسَكَ وَبَنَكَ،

قال الشارح وأما القسم الثالث وهو حَوْدَرًا وَتَهْرًا وَأَفَّةً وَتَفَّةً فهذه ايضا من قبيل ما قبلها من المصادر من حيث أنها غير منصرفة بأن تكون مرفوعة او مجرورة او باللام وأنها منصوبة بأفعال غير مستعملة الآ أن الفرق بينهما أن ما قبلها لها أفعال ولم تستعمل وهذه لا يؤخذ منها فعلٌ البتة فلذا سُمِّيت عنها مثلت بقلوك فتعنا نَقَرِبُ معناها وليس مِنْ أَفَّةً وَتَفَّةً وَتَهْرًا وَدَرًا فعلٌ وأما تَرَدَّهَا الى نَعْنَا

لأنه مصدرٌ لفعل معروف وهو تَنَاءٌ، وقد قالوا يَهْرُ الْقَمَرُ الكواكبُ إذا غَطَّاهَا ومنه قولُ نسي الرُّمَّةِ  
\* حَتَّى يَهْرَتْ بِهَا تُخْفِي عَلَى أَحَدٍ \* ألا على أحدٍ لا يَعْرِفُ الْقَمَرَ\*

عنها ولذلك قال بعض العلماء **وَبَسَّ** ترخَّم كما كتبت عن غيرها فقالوا **كَأَنَّهُ** الله تر استطعموا ذلك فقالوا **كَأَنَّهُ** الله **وَكَاثَعَهُ** وله نظائر والقول ما قاله سيبويه ولو كان الامر على ما قال الفراء لما قيل **وَبَلَّ** لزيد بصر اللام والتنوين ، واعلم ان هذه المصادر اذا اصبحت تر تتصرف وتر تكن الا منصوبة لما ذكرته ولذلك لو رفعتها بالابتداء لم يكن لها خبر فان افرقتها وجئت باللام جاز الرفع فتقول **وَبَلَّ** لك **وَوَبَّحَ** له فيكون الجار والمجرور الخبر ، ويجوز النصب مع اللام فتقول **وَبَحَا** له **وَوَبَّحَ** له قال جرير

\* كَسَا اللُّهُمَّ ثِيَابًا خُصْرَةً فِي جُلُودِهَا \* فَوَيْلًا لَنَتِيمٍ مِنْ سَرَابِيلِهَا الْخُصْرِ \*

والفرق بين النصب والرفع انك اذا رفعتها فكأنك ابتدأت شيئا قد قبضت عنده واستقر وفيها ذلك المعنى اثنى الله كما ان حسبك فيه معنى النهي واذا نصبت كنت ترجاه في حال حديثك وتعمل في اتيانه فاعرفه

## فصل ٢٢

قال صاحب الكتاب وقد تجرئ اسماء غير مصادر ذلك التجرئ وفي على هرتين جواهر نحو قولهم **تَرَبَّا** و**جَنَدَلًا** ولها ليبيك وصفات نحو قولهم **فَتَبَّا** مريبًا و**عَدَلًا** بك و**أَكَلَمًا** وقد قعد الناس وأقعدا وقد سار **الرَّكْبُ**

١٥ قال الشارح اعلم ان الاسماء على هرتين جواهر ومعان والمراد بالجواهر في عرف المحققين الشاخصين والأجسام المتشخصة والمعلق في المصادر كالعلم والعذرة فكما نصبوا أشياء من المصادر بفعل متروك اظهاره نحو ما تقدم من نحو سقيا ورغيا وحناطيك ولبيك و**وَبَّحَهُ** وما أشبه ذلك مما دعي به من المصادر فكذلك أجروا أشياء من الجواهر غير المصادر فجرأها فنصبوها نصبها على سبيل الدعة ولذلك نحو قولهم **تَرَبَّا** لك و**جَنَدَلًا** ومعناه **أَلْزَمَكَ** الله أو **أَطْعَمَكَ** الله ترأيا أي ترأيا وجندلا أي صغورا واخذول

٢. الفعل ههنا لا يتم جعلوه بدلًا من قولك **تَرَبَّيْتُ** بذاك و**جَنَدَلْتُ** فان أدخلت لك ههنا وقلت ترأيا لك وجندلا لك كان دخولها كدخولها في سقيا لك لبيان من تعنى بالدعة فان علم الداعي أنه قد علم من يعنى جاز ان لا يأتي به لظهوره وربما جاء به مع العلم تأييدا وإن لم تعلم المعنى بالدعة فلا بد من التايان به وربما رفعت العرب هذا فقالوا **تَرَبَّبَ** له فرفعه بالابتداء قال الشاعر

\* لَهْدَ أَلْبَ الْوَاهِشِينَ أَلْبَا لِبَيْنِهِمْ \* قَرَّبَ لَأَقْوَامِ الْوُشَاةِ وَجَنَدَلُ \*

وَتَرَبَّ مُبْتَدَأٌ وَلَقَبُورُ لَقَوَاهِ الرَّشَاءِ وَفِيهِ مَعْنَى الْمُنْصَوِّبِ فِي الدُّعَاءِ كَمَا كَانَ فِي قَوْلِكَ سَلِّمْ عَلَيْهِ مَعْنَى الدُّعَاءِ وَأَمَّا قَوْلُهُمْ فَأَمَّا لَيْفِيكَ فَقَدْ حَكَّى أَبُو زَيْدٍ فَأَمَّا لَيْفِيكَ مَعْنَى الْخَيِّبَةِ لَكَ وَأَنْشَدَ لِرَجُلٍ مِنْ بَلْهَجِيمٍ وَهُوَ أَبُو سَدْرَةَ الْأَسَدِيِّ

\* فَلَمْتُ لَه قَامَا لَيْفِيكَ فَأَمَّا \* قَلْبُوسُ أَمْرِي تَارِيكَ مَا أَنْتَ حَادِرَةٌ \*

هـ وَأَمَّا يَعْنُونَ بِهِ قَمِ الدَّاهِيَةِ فَالْمَصْبُورُ يَعُودُ إِلَى الدَّاهِيَةِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ

\* وَدَاهِيَةٍ مِنْ دَوَائِي الْمَوْتِ \* نَ تَحْسَبُهَا النَّاسُ لَا قَا لَهَا \*

وَأَمَّا مَنْصُوبٌ بِمَوْلَا تَرَبَّا وَجَدْنَاهُ كَذَلِكَ فَلَمْتُ تَرَبَّا لَيْفِيكَ وَأَمَّا يَخْصُوصُ الْفَمَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ الْمُتَالِفِ فِيهَا بِأَكْثَرِ الْإِنْسَانِ وَيُشْرِكُهُ وَصَارَ فَأَمَّا بِذَلِكَ مِنَ الْفَلْطِ بِقَوْلِكَ ذَهَابَ اللَّهُ وَأَمَّا قُلْنَا بِذَلِكَ مِنْ هَذَا الْفَلْطِ تَقْرِيْبًا

لِأَنَّهُ قَمِ الدَّاهِيَةِ فِي التَّغْدِيرِ فَقَدْ تَرَفُّعَ الْفَعْلُ الْمَتَصَرِّفُ مِنَ الدَّاهِيَةِ وَلَيْسَ الْفَعْلُ إِلَّا تَغْدِيرُ فَعَلَ نَا

لَيْسَ شَيْئًا مَعْنِيًّا لَا يُجَاوِزُ وَأَمَّا يُفْصَدُ مَا يُلَاحِظُ الْمَعْنَى وَيُقَارِبُ الْفَلْطَ ءَ وَقَالُوا هُنِيَّا مَرِيًّا وَأَمَّا صِفَتَانِ ١. تَقُولُ هَذَا شَيْءٌ هِيَ مَرِيَّةٌ كَمَا تَقُولُ هَذَا رَجُلٌ جَمِيلٌ صَبِيحٌ وَتَحْوِلُ مِمَّا هُوَ عَلَى فَعِيلٍ مِنَ الصِّفَاتِ ءَ وَرَبَّ يَأْتِي مِنَ الصِّفَاتِ مَا يَدْعَى بِهِ إِلَّا هَذَانِ الْخَرَفَانِ وَلَيْسَا بِمَصْدَرَيْنِ أَمَّا هُمَا مِنْ أَسْمَاءِ الْجَوَاهِرِ كَالْتَرَابِ وَالْجَنْدَلِ وَانْتِصَابُهُمَا بِفَعْلٍ مَقْدَرِ تَغْدِيرُهُ كَبِتَ لَكَ ذَلِكَ هُنِيَّا مَرِيًّا فَتَكُونُ حَقِيقَةً لَصَبَةً عَلَى الْحَالِ وَذَلِكَ تَقْوِيلُهُ لَشَيْءٍ تَرَاهُ عَنْدهُ مِمَّا يَأْكُلُ أَوْ يَسْتَمْتِعُ بِهِ عَلَى سَبِيلِ الدُّعَاءِ بِلَفْظِ الْجَمْرِ كَمَا تَقُولُ رَحِمَهُ اللَّهُ رَ حَذَفَ الْفَعْلَ وَجَعَلَ بِذَلِكَ مِنَ الْفَلْطِ بِقَوْلِهِمْ هُنِيَّاكَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ يَظْهَرُ هُنَاكَ فِي الشَّعْرِ عَلَى ٢. سَبِيلِ الدُّعَاءِ قَالِ الْأَخْطَلُ

\* إِلَى إِيَّامٍ تُعَادِينَا قَوَائِمُهُ \* أَظْفَرُ اللَّهُ قَلْبِيهِئِي لَه الظَّفَرُ \*

دَعَا لَه بَهِيئِي وَالظَّفَرُ فاعله فَصَارَ يَهِيئِي لَه الظَّفَرُ بِمَوْلَا هُنِيَّا لَه الظَّفَرُ وَصَارَ اخْتِرَافُ الْفَعْلِ وَحَذْفُهُ فِي

هُنِيَّا لَه تَحْدِيدُهُ فِي قَوْلِهِمْ الْحَذَرُ وَتَعْدِيرُهُ إِحْدَرُ الْحَذَرُ ءَ وَقَالُوا هَكَذَا بِكَ قَالِ الشَّاعِرُ

\* أَتَيْتُ حَذَايَكَ بِالْقَوْمِ الذَّمِينِ طَفَرُوا \* وَطَقَدَا بِكَ أَنْ يَغْلُوا فَيُطْفِقُوا \*

٢. وَقَالُوا أَمَّا وَهَذَا فَهَذَا النَّاسُ وَأَعَادَا وَهَذَا سَارَ الرِّكَبِ فَإِنَّ عَذَّةَ أَسْمَاءَ طَمْلِينَ وَفِي مَنْصُوبَةٍ عَلَى الْحَالِ وَهَذَا

قَدْ تَرَفُّعَ سَبَبِيَّةِ الْعَامِلِ فِيهَا بِالْعَمَلِ عَلَى أَلْفَاظِهَا عَلَى حَتَّى قَوْلِكَ أَقْبَابًا وَالنَّاسُ قُصُودٌ \* وَأَكْسَرِيًّا وَأَنْتَ

قُتْسِرِي \* فَكَانَتْ هَذِهِ أَعْوَدًا بِكَ وَأَتَعَوَّرَ قَائِمًا وَأَتَفَعَّدَ قَاعِدًا وَحَذَفَهُ اسْتَغْنَاءً ءَ وَهَذَا أَنْكَرُهُ بَعْضُ

الْحَوِثِينَ وَكُلَّ الْعَمَلِ لَا يَجْعَلُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ حَالًا مِنْ لَعْنَةِ الْعَمَلِ لَعْنَةُ انْقَادِهِ إِذَا هُوَ عِلْمٌ

أَنَّهُ لَا يَقُومُ إِلَّا قَائِمًا وَلَا يَقْعُدُ إِلَّا قَاعِدًا لِأَنَّ الْفِعْلَ قَدْ دَلَّ عَلَيْهِ وَإِذَا وَرَدَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَتَأَوَّلُهُ بِالصَّدْرِ  
فَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ قَائِمًا وَقَاعِدًا إِذَا جَعَلْتَ الْعَامِلَ أَهْوَى وَتَقَوَّرَ وَتَقَعَّدَ بِتَقْدِيرِ عِيَالٍ وَفِيْلِمٍ وَفَعُودٍ  
وَهُوَ رَأَى أَيْ الْعَبَّاسَ ، وَالَّذِي قَدَرَهُ سَبِيحُهُ لَا يَمْتَنِعُ لِأَنَّ الْحَالَّ قَدْ يَرِدُ مُؤَكَّدًا كَمَا يَرِدُ الْمَصْدَرُ مُؤَكَّدًا  
وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ قَدْ دَلَّ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ اسْمُ الْفَاعِلِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا فَذَكَرَ رَسُولًا  
وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ قَدْ دَلَّ عَلَيْهِ عَلَى سَبِيلِ التَّأَكِيدِ ، وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِصْطِرَاقُ الْفِعْلِ الدَّالِّ عَلَى الْحَالِّ إِلَّا  
أَنْ تَكُونَ الْحَالُّ مَشَافَهَةً تَدُلُّ عَلَيْهِ لَوْ قُلْتَ مَبْتَدَأًا مِنْ غَيْرِ حَالٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ قَائِمًا أَوْ قَاعِدًا كَمَا تَقُولُ  
فِي الْمَصْدَرِ قَائِمًا يَا زَيْدُ لَأَنْ يَجُوزَ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ مَأْخُوضٌ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ فَهُوَ دَالٌّ عَلَى فِعْلٍ مُعَيَّنٍ وَلَيْسَ كَذَلِكَ  
لِحَالٍّ لِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى فِعْلٍ مُخْصِصٍ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ تَجَبَّهْتَ قَائِمًا أَوْ جَاءَ قَائِمًا أَوْ خَضَعَ قَائِمًا وَهِيَ جَارٌ  
أَنْ تَقُولَ قَائِمًا وَقَدْ لَعَدَ النَّاسُ بِمَا شُهِدَ مِنْهُ مِنْ أَمَارَاتِ الْفِيْلِمِ وَالتَّأَكُّبِ لَهُ حَتَّى صَارَ مَرْبُوزًا الَّذِي  
أ. رَأَى فِي حَالٍ قَائِمٍ وَقَعِيدٍ وَكَذَلِكَ قَائِمًا بِكَ كَأَنَّهُ رَأَى شَيْئًا يُتَّقَى فَصَارَ عِنْدَ نَفْسِهِ فِي حَالٍ اسْتِعَاذَةٍ  
فَلِذَا قَائِمًا بِكَ كَأَنَّهُ قَالَ أَهْوَى قَائِمًا بِكَ وَإِذَا ذَكَرْتَ شَيْئًا مِنْ هَذَا الْبَابِ فَالْفِعْلُ مُتَمِّصٌ فِي حَالٍ ذِكْرِي  
إِنَّمَا فَانْتَبَهْتَ تَعَبَلُ فِي تَنْثِيْبِهِ لَعَرَفَهُ

## فصل ٢٣

١٥ قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَمِنْ إِصْطِرَاقِ الْمَصْدَرِ قَوْلُكَ عِنْدَ اللَّهِ أَطْنُهُ مُنْطَلَقٌ تَجْعَلُ الْهَاءَ صَمِيرَ الظَّنِّ كَقَوْلِكَ  
قُلْتُ عِنْدَ اللَّهِ أَطْنُ كَقَوْلِكَ مُنْطَلَقٌ ، وَمَا جَاءَ فِي الذِّمَّةِ الْمَرْفُوعَةِ وَأَجْعَلُهُ الْوَارِثَ مِمَّا يَحْتَمِلُ عِنْدِي أَنْ  
تُوجَّهَ إِلَى هَذَا ،

قَالَ الشَّارِحُ قَوْلُهُ وَمِنْ إِصْطِرَاقِ الْمَصْدَرِ يُوجِبُ أَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ إِصْطِرَاقُ مَصْدَرٍ حَتَّى غُطِيَ عَلَيْهِ وَالَّذِي تَقَدَّمَ  
إِصْطِرَاقُ فِعْلٍ صَامِلٌ فِي الْمَصْدَرِ ، وَقَوْلُهُ عِنْدَ اللَّهِ أَطْنُهُ مُنْطَلَقٌ فَعِنْدَ اللَّهِ مَبْتَدَأٌ وَمُنْطَلَقٌ لِحَبْرٍ وَالظَّنُّ  
٢. مُلْفًى وَالْهَاءُ صَمِيرٌ لِلْمَصْدَرِ أَصْمِرَ لِتَقْدِيمِ ذِكْرِ الْفِعْلِ وَالْفِعْلُ دَالٌّ عَلَى مَصْدَرِهِ أَلْ كَانَ مِنْ لَفْظِهِ وَمَشْتَقًا  
مِنْهُ فَصَارَ تَقْدِيمُهُ كَتَقْدِيمِ الْمَصْدَرِ فَكَمَا يُبْغَى مِنَ الْمَصْدَرِ إِذَا تَقَدَّمَ فَكَذَلِكَ يُبْغَى مِنْهُ إِذَا تَقَدَّمَ الْفِعْلُ  
وَلِذَا قَوْلُهُمْ مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ أَيْ كَانَ الْكِبْذُ شَرًّا لَهُ فَكَذَلِكَ تَقُولُ عِنْدَ اللَّهِ طَنْتَهُ مُنْطَلَقٌ  
فَتَكُونُ الْهَاءُ عَائِدَةً إِلَى الظَّنِّ قَالَ الشَّاعِرُ الْعَبْدِيُّ

\* فَجَالَ عَلَى وَحْشِيَّةٍ وَخَالَه \* عَلَى ظُهُرِهِ سَبَابٌ جَدِيدًا يَهَانِيهَا \*

فألهاء في تحالاه عائدة على المصدر كآله قال فتخال لخال ألا ترى أنه أتي بالفعل تخال وهو الجار والمجرور  
الذى هو على ظهوره وسبباً فاستوفى الفعل ما يقتضيه فلم يبق إلا أن يكون ضمير المصدر، وإعلم أنك  
إذا أنهيت بصير المصدر نحو عبد الله فقلت متطلف فربح إلغاء الفعل لأن الإتيان بصير المصدر  
كالإتيان به إن كان كناية عنه والمصدر مؤنث للفعل وفتح إلغاء بعد تأكيده، وأخرج من ذلك أن تصريح  
بالمصدر في تلغيه نحو عبد الله فقلت قلنا متطلف لأن التصريح بالمصدر كتكرير الفعل فذلك كان  
أخرج، ولو قلت فقلت عبد الله فقلت لا يجوز الإلغاء البتة لأنك إذا قذمت الفعل على مفعوليه في  
جور الإلغاء فإذا أكد بالمصدر مع ذلك كان إلغاء أجدد بالامتناع، قال وما جاء في الدعوى المرفوعة  
وأجعل الوارث متى يجوز أن تكون الهاء عائدة إلى ما تقدم لأن من جملة الدعاء وأمتنعنا اللهم بأسمائنا  
وأبصارنا ما أحبيتنا فجوز أن تكون الهاء عائدة إلى المذكور لأنه قال وأجعل الإمتناع الوارث متى قال  
وإنك أن توجه على إصاير المصدر لأنه قال وأجعل الوارث متى أى أفضاها إشارة إلى السمع والبصر  
جعلاً في كفى عن الجعل.

### المفعول به

### فصل ٤٤

١٥ قال صاحب الكتاب هو الذى يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك ضرب زيداً ضرباً وبليت البلد وهو  
العارف بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي ويكون واحداً فصاعداً إلى الثلاثة على ما سبأتهيك  
ببائه في مكانه إن شاء الله وجمي منصوباً بعامل مصير مستعمل إظهاره أو لازم إصاير  
قال الشارح قد تقدم القول أن المصدر هو المفعول في الحقيقة فإذا قلت قام زيد وقيل زيداً فهما كالا في  
المعنى سواء ألا ترى أن العاقل إذا قال من فعل هذا القيم فتكفي زيداً فعلة والمفعول به ليس كذلك  
١٦ ألا ترى أنك إذا قلت ضربت زيداً لم يصح تعبيره بأن تعول فعلت زيداً لأن زيداً ليس مما تفعله  
أنت وإنما أحللت الضرب به وهو المصدر وهذا معنى قوله هو الذى يقع عليه فعل الفاعل يريد يقع  
عليه المصدر لأن المصدر فعل الفاعل ولذلك نحو ضرب زيداً ضرباً وأكرم محمد خالداً وقوله هو العارف  
بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي يعنى أن اعتبار المتعدي إنما هو بالمفعول به لأن جميع الأفعال  
لازمها ومتعديها يتعدي إلى المصدر والطرف من الزمان والطرف من المكان وأما المفعول به فلا يحصل



اليه إلا ما كان متعدّياً ومعنى متعدّي أنّ المصدر الذي هو مدلول الفعل وهو فعل الفاعل على صريحتين ضرب منهما يلاق شيئاً ويؤثر فيه فيسمى متعدّياً وضرب منهما لا يلاق شيئاً فيسمى غير متعدّي فكل حركة للجسم كانت ملائمة لغيره سميت متعدّية وكل حركة له لا تكن ملائمة لغيره كانت لازمة أي في لازمة للفاعل لا تتجاوز حوقله وقعد وسيوضح ذلك في قسم الأفعال ويكون واحداً فصاعداً هـ إلى الثلاثة يعني أنّ الفعل قد يتعدّى إلى مفعول واحد نحو ضرب زيداً مرة وقد يتعدّى إلى مفعولين نحو أعطى ولكن وقد يتعدّى إلى ثلاثة نحو أعلم وأرى وسيوضح امر ذلك في فصل الأفعال وقد يختلف العامل في المفعول وذلك على صريحتين أحدهما ما يجوز إظهاره وحذفه والثاني ما لا يجوز ظهوره ولا يستعمل إلا بحذف العامل وسيوضح ذلك في فصل حبيب هذا الفصل لغيره ٤

### المصوب بالمستعمل إظهاره

#### فصل ٢٥

١ لال صاحب الكتاب هو قولك بين أخذ يضرب القوم أو قال أضرب شر الناس زيداً بإصمير أضرب ولين قطع حديثه حديثك ولين صدرت منه أفعيل الضلالة أكل هذا بخلاف إصمير هات وتفعّل قال الشارح قد تقدّم قولنا أنّ قرأتين الأحوال قد تُغَيَّر من اللفظ وذلك أنّ المراء من اللفظ الدلالة هـ على المعنى فإذا ظهر المعنى بغيره حالية أو غيرها لم يَخْتِج إلى اللفظ المطابق فإن أي اللفظ المطابق جار وكان كالتأكيد وإن لم يوت به فلاستغناء عنه فلذلك يجوز حذف العامل وهو في ذلك على ثلاثة أضرب ضرب لا يجوز حذف العامل وضرب يجوز حذفه وإفادته وضرب يَحذف ولا يجوز إبدائه ٢ فلذلك أن تقول زيداً متلاً وتريد أضرب زيداً وليس قر قريباً تدل عليه فهذا لا يجوز لاحتساب أن يكون المراء أضرب زيداً أو أكرم زيداً أو اشتهر زيداً أو غير ذلك مما لا يَحْضَى فهذا يكون إلباساً ٣ فلذلك لا يجوز مثله ٤ والضرب الثاني وهو ما يجوز استعماله وحذفه وأنت مخير فيه فهو أن ترى رجلاً يضرب أو يشتتم فتقول زيداً تريد أضرب زيداً ويجوز إظهاره فتقول أضرب زيداً أو قال أضرب شر الناس فقال بعض السامعين زيداً أي أضرب زيداً فانه شر الناس وكذلك إذا كان رجلاً في حديث قر حصر من قطع الحديث من أجله فتقول حديثك معناه هات حديثك أو أكرم حديثك وكذلك إذا صدرت من الناس أفعيل الضلالة مثل أن يُطلب منه ما جرت العادة أن لا يرد من مثله أو يُخبر عنه

يمثل ذلك فتقول: أكل هذا بخلا معناه أتعلم كل هذا بخلاء وهذه الأشياء كلها منصوبة بالعامل المحذوف للدلالة عليه ولو ظهر تجاز

## فصل ٢٩

٥ قال صاحب الكتاب ومنه قولك: لبن زكنت أنه يريد مكة مكة ورب الكعبة ولبن سدد سهمًا القِرطاس والله والمستهلين إذا كثروا الهلال والله تُصير يُريد ويُصيب وَأَبْصَرُوا ولِإِثْنِي الرَّجُلَا خَيْرًا وما سَرَّ وخَيْرًا لنا وَشَرًّا لَعَدُونَا أى رأيت خيرا ولبن يذكر رجلا أهله ذاك وَأَهْلُهُ أى ذكرت أهله ومنه قوله \* لن تراه ولو نأملت إلا \* ولها في مغاري الرأس طيبا \*

أى وترى لها ومنه قولهم كالنوم رجلا ياصمار أى قال أوس \* كالنوم مظلوما ولا علمها \*  
١٠ قال الشارح قوله ومنه يريد ما حذف منه الفعل ويجوز إظهاره لن حذفته فلاستغناء عنه وإن أظهرته فلتركيب البيان فمن ذلك إذا رأيت رجلا متوجها وجهه للخارج قاصدا فى قَبِيلَتِهِ لَخَلَجٍ قَلَسَتْ مكة والله كآله قلست يريد مكة والله وإن شئت أصبحت لفظ الماضي كآله قلست أراد مكة كآله أخبرت بهذه الصيغة أنه كان فيها أوس ولو أظهرت ما أصبحت تجاز وكذلك إذا رأيت أن رجلا قد سدد سهمًا قَبِلَ القِرطاس قللت القِرطاس والله أى يصيب القِرطاس كآله لما شاهدت إجابة التسديد  
١٥ محدست الإصابة وكذلك لو سمعت وقع السهم في القِرطاس قللت القِرطاس والله أى أصاب القِرطاس ومن ذلك لو رأيت ناسا يرفقون الهلال وأنت متباعد منهم فكثروا قللت الهلال والله أى أبصروا الهلال والله ومن ذلك إذا قصَّ الإنسان عليك رؤيا رآها فعبرتها له قلست خيرا لنا وما سَرَّ وخَيْرًا لنا وَشَرًّا لَعَدُونَا تقول ذلك على سبيل التفاضل كآله قلست رأيت خيرا وأبصرت خيرا ورأيت ما سَرَّ أى السلى سَرَّ ورأيت خيرا لنا وَشَرًّا لَعَدُونَا وما أشبه ذلك ومن ذلك إذا ذكر رجل فأتى عليه خيرا أو شر فعلمت  
٢٠ أهل ذاك أو أهله معناه ذكرت أهله ذاك أو أهله والهاء تعود إلى الذكور أو التأنيل كآله قلست ذكرت أهلا لذلك الذكور أو التأنيل لأنه في ذكره تحمّله على المعنى وأما قول الشاعر \* لن تراه الح \* فقد ذهب سيبويه إلى أنه منصوب على المعنى لأنه لما قال لن تراه ألا ولها في مغاري الرأس طيبا دل على أن الطبيب داخل في الرؤية فنصبه على هذا التأويل ومثله قوله

\* تذكرت أرضا بها أهلها \* أخوالها فيها وأسمائها \*

لأن الأحوال والأسماء قد دخلوا في التدثر. وقد رَدَّ هذا وأشباهه أبو العباس المبرِّق وذكر أن مثل هذا لا يجوز لأنه لا يَحْتَمِلُ على المعنى ألا بعد تمام الكلام الأول لأنه حُدِّثَ على التأويل ولا يصح تأويل الكلام إلا بعد تمامه. وأما التدثيرُ لن تراها وإن تأملت ألا رأيت لها في مغاري الرأس طيباً فهو منصوبٌ بإضمار فعلٍ وإليه ذهب صاحب هذا الكتاب.

## فصل ٩٧

قال صاحب الكتاب قال سيبويه وهذه حَجَجٌ سُمِعَتْ من العرب يقولون أَلْهَمَ ضَبْعًا وَنَثْبًا وإذا سألتهم ما تعنون قالوا أَلْهَمَ أَجْمَعَ فيها ضبعاً ونَثْباً. وسمع أبو الخطاب بعض العرب وقيل له لِمَ أفسدتم مكانكم فقال الصَّبِيَّانَ بَلَى إِي لِمَ الصَّبِيَّانَ. وقيل لبعضهم أَمَا بِمَكَانٍ كَذَا وَجَدْتُ فَقَالَ بَلَى وَجَدْنَا إِي ١٠ أَعْرِفُ بِهِ وَجَدْنَا

قال الشارح قوله وهذه حَجَجٌ سُمِعَتْ من العرب يعنى شواهد من كلام العرب على جوارِ حذف الفعل العامل وذلك قولهم في مثلي من أمثالهم أَلْهَمَ ضَبْعًا وَنَثْبًا كَانَ قَاتِلُهُ يَدْعُو عَلَى غَنَمٍ غَيْرِهِ فإذا قيل ما تعنون قالوا أَلْهَمَ أَجْمَعَ فيها ضبعاً ونَثْباً فَضَمَرَ العامل قال سيبويه كلهم يُفَسِّرُ ما يَنْتَهِى يعنى يُقَدِّرُ الحدوث على هذا الوجه. قال أبو العباس سمعنا أن هذا نكاح لها لا نكاح عليها لأن الصبيح والنثب إذا اجتمعا تَهَانَا فَافْتَلَتِ الغنم. قال وأما ما وَضَعَهُ سيبويه عليه فإنه يريد نثباً من ههنا وضبعاً من ههنا فلا يَصِلُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى الْآخَرِ وَإِنْ اجْتَمَعَا فِي الْغَنَمِ. ومن ذلك ما حكاه سيبويه عن أبي الخطاب الأَخْفِشَ وكان من مشايخ سيبويه أَنَّهُ سَمِعَ بعض العرب وقد قيل له لِمَ أفسدتم مكانكم فقال الصَّبِيَّانَ بَلَى كَأَنَّهُ خَافَ أَنْ يُلَامَ فَقَالَ لِمَ الصَّبِيَّانَ فَضَمَرَ ما بَنَصِبَ. ومن ذلك ما حكاه سيبويه قال وَحَدَّثَنِي مَنْ يُوقَفُ بِهِ أَنَّهُ قِيلَ لبعضهم أَمَا بِمَكَانٍ كَذَا وَجَدْتُ بِالْجَيْمِ الْمُحْمَةِ وَالذَّالِ الْمُحْمَةِ وَهُوَ نَقْرَةٌ فِي الْجَبَلِ نُمِسَتْ الْمَاءُ فَقَالَ بَلَى وَجَدْنَا إِي أَعْرِفُ بِهِ وَجَدْنَا فَضَمَرَ العامل. ١٠

## المنصوب باللائع اصابه

### المنادى

#### فصل ٢٨

٥ قال صاحب الكتاب منه المنادى لآلئك إذا قلت يا عبد الله فكأنك قلت يا أريد أو أهوى عبد الله ولكنه حذف لكثرة الاستعمال وصار يا بدلاً منه ، ولا تخلو من ان ينتصب لفظاً أو محلاً فانتصابه لفظاً إذا كان مصافاً لعبد الله أو مضافاً له كقولك يا خيراً من زيد أو مضافاً زيدا أو مضافاً مضافاً حَسَنًا وَجَهَ الذَّخِ وَهُمَا ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثِينَ أَوْ نَكْرَةً كَقَوْلِهِ \* قَبِيْرًا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضَتْ فَبَلَقْنِ \*

قال الشارح اعلم ان المنادى عند البصريين أحد المفعولات والاصل في كل منادى أن يكون منصوباً وأما بقول المرفوع المعرفة على الضم لعلها تذكرها والذي يدل على أن الاصل في كل منادى النصب في العرب يا أيك لما كان المنادى منصوباً وكثروا عنه أتوا بصيغ المنصوب هذا استدلالاً سببويه ، وقد قالوا يا آئت ايضاً فكثروا عنه بصيغ المرفوع نظراً الى اللفظ كما قالوا يا زيد الشريف فأتبعوا النعت على اللفظ قال الشاعر

\* يا مُرَّيَا بْنَ وَاثِقٍ يَا آئَتَا \* آئَتِ الذِّى طَلَعَتْ طَمًا جَعَتَا \*

١٥ فإذا قلت يا أيك كان تذكيراً يا أيك أهوى ، ومن قال أن آياك مضاف على ما سيشرح في موضعه قال من ينتصب آئت لآله مرفوعاً ونصب آياك لآله مضاف ، ومما يدل على أن اصل المنادى النصب نصبهم المضاف في قولهم يا عبد الله والمشاية له من نحو يا خيراً من زيد والمنكسر من نحو يا رجلاً أو ركباً والنائب له فعل مضمّر تذكيره أنادى زيدا أو أريد أو أتدوا أو تحولك ولا يجوز إظهار المنكسر ولا اللفظ به لأن يا قد نابت عنه ولأنه إذا صرحت بالفعل قلت أنادى أو أريد كان إخباراً عن نفسك والنداء ليس بإخبار وأما هو نفس التصويبت بالمنادى لم يقع الإخبار عنه فيما بعد فتقول فاذنبت زيدا ، وكان أبو العباس المبرد يقول الناصب نفس يا لتبابتها عن الفعل قال ولذلك جازت إمالتها ، وكان أبو علي يذهب في بعض كلامه الى أن يا ليس بحرف وأما هو اسم من أسماء الفعل والمذهب الأول وهو مذهب سببويه ، والمنصوب في النداء على ضربين منصوب في اللفظ ومنصوب في التحل والمنصوب في اللفظ على ثلاثة أصرب مضاف ومشابه للمضاف ونكرة فأما انصاف فهو منصوب على اصل

النداء الذي يجب فيه نصب كما بينا المعرفة والنكرة في ذلك سواء فتقول في المعرفة يا هبة الله  
 أقبل يا غلام زيد أقبل وتقول في النكرة يا هبة أمرك تعالى يا رجل سوء ثوب وأما المصارع المضاف  
 محكمه نصب أيضا كما كان المضاف كذلك وذلك قولك يا خيرا من زيد يا صاريا زيدا يا مصرويا  
 غلامه يا حسنا وجه الأخر يا ثلثة وثلثين كله منصوب لما ذكرناه من شبه المضاف وجه الشيء بينهما  
 من ثلثة أوجب أحدها أن الأول عامل في الثاني كما كان المضاف عاملا في المضاف اليه فان قيل المضاف  
 عامل في المضاف اليه لجر وهذا عامل نصب أو رعا فقد اختلفا قيل الشيء اذا أشبه الشيء من جهة  
 فلا بد أن يفارقه من جهات أخرى ولولا تلك المفارقة لكان إياه فلم تكن المفارقة فاحدة في الشبه  
 الوجه الثاني من المشابهة أن الاسم الأول مختص بالثاني كما أن المضاف يتخصص بالمضاف اليه ألا ترى  
 أن قولنا يا صاريا رجلا أخص من قولنا يا صاريا الثالث أن الاسم الثاني من تمام الأول كما أن المضاف  
 إليه من تمام المضاف ألا ترى أن الجار والمجرور في قولك يا خيرا من زيد من صلب خير وإذا كان من صلبه  
 ومتعلقا به كان من عامه وكذلك يا صاريا زيدا فزيد منصوب بصاريا فهو من عامه وكذلك يا مصرويا  
 غلامه فالغلام مرتفع باسم المفعول الذي هو مصروب وكذلك يا حسنا وجه الأخر نصب الوجه على  
 الشبه بالمفعول ولا يحسن رفعه لأنه يلتزم أن عاينه فهذا كلها منصوبة سواء جعلتها أعلاما أو لم تجعلها  
 فإن جعلتها أعلاما نصبتها لشبهها بالمضاف وإن جعلتها معرفة بالقصد فهي منصوبة لذلك وإن كانت  
 نكرة كانت منصوبة كسائر النكرات والتجنس في جميع ذلك كحرف من وسط الاسم إلى ما بعده  
 من تمام وصلته فصارت الراء من خير والباء من صاريا بمنزلة الياء من ألبى وأما قوله يا ثلثة وثلثين  
 فإن سميت بهما وجعلتهما حكما نصبتها كما لو سميت بزيد وعمر لأنك جعلتهما بإزاء حقيقة واحدة  
 فكان الثاني من تمام الأول وتبعاً له في إعرابه بإشراك الواو فصار كأن الأول عامل في الثاني فانتصب كما  
 ينتصب يا خيرا من زيد محرف النداء نصب الاسم الأول والثاني يتبعه في الإعراب لزوما لطريقته التي  
 كان عليها قبل التسمية وفي متابعه المعطوف المعطوف عليه في الإعراب فإن ناديت جملة هذه  
 حديثهم قلت يا ثلثة وثلثون وإن شئت نصبت الثاني قلت يا ثلثة وثلثين كما تقول يا زيد وثلثون  
 وثلثون فالرفع عطף على اللفظ والنصب عطف على فعل لأنهما اسمان متغايران كل واحد منهما بإزاء  
 حقيقة غير الأخرى وليس كذلك إذا سميت بهما وجعلتهما عبارة عن حقيقة واحدة الثالث  
 النكرة وفي منصوبة أيضا في النداء وذلك قولك يا رجلا يا غلاما فغلام ورجل في هذا الموضع يراد به

الشائع لأنه لم يُوجَّه لفظاً نحوها مختصاً بالنداء. ومثالي ذلك انتهى يقول يا رجلاً خُذْ يَدَيَّ يا  
 غلاماً أُجِزْني فلا يقصد بذلك غلاماً بعينه ولا رجلاً بعينه فالنصب في هذه الأقسام الثلاثة من جهة  
 واحدة. وأما قول الشاعر وهو عبيدٌ يَفُوتُ

\* فَيَا رَاكِباً إِنَّمَا عَرَضَتْ فَبَلَقْنِ \* نَدَامَانِي مِنْ تَجَرَّانَ أَنَّ لَا تَلَاكِيَا \*

هـ فالشاهد فيه نصب راكب لأنه منادى منكور إذ لم يقصد قصد راكب بعينه إنما أراد راكباً من  
 الرُّكبان يُبَلِّغُ خبره ولو أراد راكباً بعينه لَبَنَاءَ على الصِّمِّ. وأما كل هذا لأنه كان أسيراً  
 قال صاحب الكتاب وانتصابه محلاً إذا كان مفرداً معرفة كقولك يا زيدُ يا غلامُ وإِنَّمَا الرَّجُلُ أَوْ دَاخِلَةٌ  
 عليه لَمْ اِستغناء أو التَّعَجُّبُ كقوله \* يَا لَعَطَانِي يَا لِيَايَا \* وقولهم يَا لِمَاءَ يَا لِدَوَائِي أَوْ مَنَدِيَا  
 كقولك يَا زَيْدَانَا

١. قال الشاعر وأَمَّا اِنتصابه محلاً فإذا كان المنادى مفرداً فإِنَّهُ يَنْبَغِي عَلَى الصِّمِّ وَيَكُونُ مَوْضِعَهُ لَصِبًا  
 ولذلك على صَورَتَيْنِ أَحَدُهُمَا مَا كَانَ مَعْرُوفَةً قَبْلَ اِندَاءِ وَالثَّانِي مَا كَانَ مَعْرُوفًا فِي اِندَاءٍ وَلَمْ يَكُنْ قَبْلُ  
 كذلك وذلك نَحْوُ يَا زَيْدُ يَا رَجُلُ فَرَجُلٌ نَكْرَةٌ فِي اِلْأَصْلِ وَإِنَّمَا صَارَ مَعْرُوفَةً فِي اِندَاءٍ وَلِذَا أَنَّهُ لَمَّا قَصِدَتْ  
 قَصْدُهُ وَأَقْبَلَتْ عَلَيْهِ صَارَ مَعْرُوفَةً بِاِختصاصه إِياه بِالْخُطَابِ دُونَ غَيْرِهِ قَالَ اَلْأَعْمَشِيُّ  
 \* قَالَتْ هَرِيرَةٌ لَمَّا جِئْتُ رَاكِبَهَا \* وَبَلَى عَلَيْهِ وَوَقَلَى مِنْكَ يَا رَجُلُ \*

هـ لَمَّا أَرَادَتْ رَجُلًا بِعَيْنِهِ بَنَاءَ عَلَى الصِّمِّ وَأَمَّا يَا زَيْدُ يَا حَكَمُ فَهِيَ مَعَارِفٌ اِبْتِصَاءً فَإِنْ قِيلَ هَلِ اَلتَّعْرِيفُ  
 الَّذِي فِي يَا زَيْدُ يَا حَكَمُ فِي اَلْإِنْدَاءِ تَعْرِيفٌ اَلْعَلَمِيَّةُ بَقِيَ عَلَى حَالِهِ بَعْدَ اَلْإِنْدَاءِ لَمَّا كَانَ قَبْلَ اَلْإِنْدَاءِ  
 أَمْ تَعْرِيفٌ حَدَّثَ فِيهِ غَيْرُ تَعْرِيفِ اَلْعَلَمِيَّةِ فَالْجَوَابُ أَنَّ اَلْمَعَارِفَ كُلَّهَا إِذَا لَوِجَتْ تَنَكَّرَتْ لَمْ تَكُونِ مَعَارِفَ  
 بِالْإِنْدَاءِ هَذَا قَوْلِي أَيْ اَلْعَبَّاسُ اَلْمَبْرُودُ وَقَدْ خَالَفَهُ اِبْرَاهِيمُ بْنُ اَلسَّوَّاجِ أَيْ خِلَافَ الصَّوَابِ وَزَعَمَ أَنَّ قَوْلَ  
 اَبِي اَلْعَبَّاسِ هَاسِدٌ قَالَ وَلِذَا هَذَا وَقَعَ فِي اَلْأَسْمَاءِ اَلْمُفْرَدَةِ مَا لَا يَشَارِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ نَحْوُ قُرَيْشِي وَزَعَمَ أَنَّ  
 ٢. مَعْنَى تَنكِيرِ اَلْفَتْحِ أَنَّ نَحْمَلُهُ مِنْ أَمِيَّةٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لَهُ مِثْلُ اِسْمِهِ وَالْقَوْلُ مَا قَالَهُ اِبْرَاهِيمُ اَلْعَبَّاسُ وَمَا أَوْرَدَهُ  
 اِبْرَاهِيمُكَ فغَيْرُ لَازِمٍ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْنِعَا أَنْ يُسَمَّى الرَّجُلُ اِبْنَهُ أَوْ عِيْنَهُ اَلسَّاعَةَ فَرَدَّةً فَتَحْصُلُ اَلشَّرَكَةُ  
 بِالْقُوَّةِ وَاَلْإِسْتِعْدَادِ. وَنَظِيرُ ذَلِكَ أَنَّ اَلشَّمْسَ وَاَلْعَمْرَ مِنْ أَسْمَاءِ اَلْأَجْنَاسِ فَتَعْرِفُهُمَا بِالْأَلْفِ وَاَلسَّلَامِ وَإِذَا  
 نَرَعْنَاهُمَا مِنْهُمَا صَارَا نَكْرَتَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِهَمَا هَرِيكٌ فِي اَلْوُجُودِ فَإِنَّمَا ذَلِكَ بِاَلْإِسْتِعْدَادِ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَسْتَحْبِلًا  
 أَنْ يَخْلُفَ اَللَّهُ مِثْلَهُمَا وَإِذَا جَازَ ذَلِكَ فِي اِسْمَةِ اَلْأَجْنَاسِ كَانَ فِي اَلْإِعْلَامِ اُسْوَعُ فَضَحٌّ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ أَنَّهُ إِذَا

تَدَبَّعَتِ الْعِلْمَ تَنْعَرُ مَرَّ جُعِلَ فِيهِ تَعْرِيفٌ آخَرُ قَصْدِي غَيْرُ التَّعْرِيفِ الَّذِي كَانَ فِيهِ وَصَارَ ذَلِكَ كَإِصْطِلَاحِ  
الاصطلاح ومن المعلوم أنك لما أصفيتها قللت ابتزازاتها تعريفها وحصل فيها تعريف الاصطلاح وذلك نحو  
وبدكم وحركم فكذلك ههنا في النداء وإن قيل إذا قلت يا زيد وإنا خالداً أميئاً هو امر معربٌ وهل  
الصيغة فيه حركة بناء أو حركة إعراب فالجواب أنه مبني على المصدر والذي يدل على ذلك حذفهم  
الفتحة من منه ولو كان معرباً لما حذفوا الفتح من منه كما لم يتركب من النكرة نحو \* فيها راكباً إنما مرصت \*  
ومما يدل أنه غير معرب أن موضعه نصب ألا ترى أن المضاف إذا وقع موقفة يكون منصوباً نحو يا  
هبت الله وأن نعت المفرد والمعطوف عليه يجوز فيه الرفع على اللفظ والنصب نحو يا زيد الطريف  
والطريف يا زيد والفرث والفرث قال الشاعر

\* ألا يا قهيس والصنحاك سيرا \* وقد جاورها حمر الطريف \*

١. أبو روى يرفع الصنحاك ونصبه ولولا أن موضعه نصب لما جاز النصب في نعته وما عطف عليه وذلك أن  
العامل إذا قبل عمله من رفع أو نصب أو جر لم يكن لذلك الاسم موضع سوى ما ظهر ألا ترى أن  
المضاف لما لم يكن له موضع سوى ما هو عليه لم يجوز في نعته غير النصب فبان بذلك أنه مبني  
مضمومٌ وهذا ذهب قوم إلى أنه بين المعرب والمبني والمذهب الأول أن حركة وإن كانت حركة بناء  
ألا أنها مشبهة بحركة الإعراب من أجل أن كل اسم متمكن يقع في هذا الموضع يُصغر فأشبه من أجل  
٢. أن ذلك المرفوع بقام ونحوه من الأفعال لأن كل اسم متمكن يُسند إليه الفعل فهو مرفوع ولذلك حسن  
أن يتبعه النعت على اللفظ فتعرب يا زيد الطويل كما تقول لم زيد الطويل فإن قيل فلم يبي وتخط  
الاسماء أن تكون معربة فالجواب أنه إنما يبي لوجه موضع غير المسكن ألا ترى أنه وقع موضع المصدر  
والمتمكن من الاسماء إنما جعلت للقيبة فلا تعرب لام زيد وأنت تحببته عن نفسه إنما إذا أردت أن  
تحدثه عن نفسه فتقول بضمير فتعرب فمت والنداء حال خطاب والمندائي مخاطب فالعياض في قولك  
٣. يا زيد أن تعرب يا أنت والدليل على ذلك أن من العرب من ينادي صاحبه إذا كان مُقْبِلاً عليه ومما  
لا يلتبس نداءه بلكنى فبندائية بالكسرة على الأصل فيعرب يا أنت قال الشاعر

\* يا مَرَّ يا ابنِ واقع يا أُنْثَا \* أنت الذي طلعت علماً جَعْتَا \*

غير أن المندائي قد يكون بعيداً منك أو غافلاً فلا تَدَبَّعَتْ بَأَنْتَ أو يَاكَ لم يعلم أنك مخاطب أو مخاطب  
غيره مجتث بالاسم الذي تحبسه دون غيره وهو زيد فوقع ذلك الاسم موضع الكسرة فبندائية لما صار إليه

## V o r w o r t.

Von den auf dem Titel angeführten Handschriften sind nur die Leipziger und die Konstantinopolitaner vollständig. Ueber die Leipziger und Oxforder vgl. das Vorwort zu meiner Schrift Abul-Bakā Ibn Ja'īd Commentar zu dem Abschnitte über das حال Halle, Weissenhaus 1873. Die Leipziger, welche aus sehr heterogenen Stücken besteht, gehört für das vorliegende Heft, abgesehen von den شرواح, zu den besseren. Die Handschrift der Bibliothek in Cairo, von welcher ich eine durch die gütige Vermittlung des Herrn Dr. Stern, Custos der Ägyptischen Abtheilung des Königl. Museums in Berlin, angefertigte sehr sorgfältig geschriebene, aber ziemlich fehlerhafte Abschrift benutzt habe, enthält nur die erste Hälfte (bis zum Ende des Abschnitts über das مفاصل p. ٨) und ist auch in dieser nicht ohne Lücken. Von den Konstantinopolitanen, welche zu den besten gehören, habe ich die der Muḥammed (Fāṭih)-Moschee, welche der Zeit des Verfassers sehr nahe steht, vollständig collationirt, die der Walide, Bajazed und La'leli für einzelne Stellen, besonders für die Sawāhid. Vgl. darüber meinen Reisebericht in der Zeitschrift der D. M. G. vom J. 1876, Band XXX, Heft 1, S. 125—131. Der Text der S'awāhid ist ausserdem fast durchgängig durch Collation anderer arabischer Texte, und ihre Vocalisation durch S'awāhid-Commentare (den grossen und kleinen von El-'Aini, jener in Konstantinopel mehrfach, dieser in Berlin, den Commentar von Suṭṭī zum مغنى اللبيب des Ibn Hišām in Berlin, den Commentar von El-Santāmarī zu Sibawaihi in Oxford und Konstantinopel und einen Herrn Professor Socin angehörenden جامع الشرواح) sicher gestellt.

Keine der angeführten Handschriften des Ibn Ja'īd ist grammatisch fehlerfrei; besonders leiden sie an Ungenauigkeiten in der Concordanz des Genus und Numerus, namentlich im Gebrauch der Suffixe. Ich habe solche offenbaren Fehler, wo ich sie bemerkt habe, verbessert, zweifle aber nicht, dass ich einige werde übersehen haben, welche ich den Leser zu verbessern bitte. Ausführlicheres über die Handschriften später.

Das Verzeichniss der Emendationen beruht fast durchweg auf Mittheilungen von Herrn Geheimrath Fleischer, dessen aufopfernde, unermüdete Unterstützung den Fortschritt des Werkes unausgesetzt begleitet hat. Die hier nicht erwähnten von demselben vorgeschlagenen Aenderungen hoffe ich in den textkritischen und sachlichen Erläuterungen zu besprechen, welche, so Gott will, den dritten Band des Werkes bilden werden.

Schliesslich spreche ich Herrn Professor Wüstenfeld für die gütige Besorgung der Revision hiermit meinen Dank aus.

G. Jahn.



**IBN / JAIS .**  
**COMMENTAR**  
|  
ZU  
|  
**ZAMACHSARÏ'S MUFASSAL.**  
34

NACH DEN HANDSCHRIFTEN

III

**LEIPZIG, OXFORD, CONSTANTINOPEL UND CAIRO**  
**AUF KOSTEN DER DEUTSCHEN MORGENLANDISCHEN GESELLSCHAFT**

HERAUSGEGEBEN VON

**Dr. G. JAHN,**

VERLEHNER AM KÖNIGLICHEN GYMNASIUM IN BIELEFELD

**ERSTES BUCH.**

—

**LEIPZIG,**  
**IN COMMISSION BEI F. A. BROCKHAUS.**  
**1876.**

شرح مَقْصِدِ الرَّمَاثُشَرِي

الْعَلَامَةُ الْمُحَقِّقُ أَبِي الْمَقَامِ ابْنُ يَعِيَشَ

الْقِسْمُ الثَّالِثُ

## فہرست التصحیحات

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۱۶۳	۱۶	فی اذہ	فانہ
۱۶۳	۶	تاکیر	تاکیر
۱۶۴	۴	یکون	تکون
۱۶۵	۱۳۰	طَلَحَہ	طَلَحَہ
۱۶۶	۸	یَتَّصِل	تتصل
۱۶۷	۲۴	یُلَیْس	یُلَیْس
۱۶۸	۱۵	الظریفاء و	الظریفاء
۱۶۹	۱۷	یَمِیل	یَمِیل
۱۸۱	۱۶	اَللّٰہُمَّ	اَللّٰہُمَّ
۱۸۱	۱۳۰	یَتَنَصَّف	یَتَنَصَّف
۱۸۲	۶	اَنْفُسِهِمْ و ما	اَنْفُسِهِمْ و ما
۱۶۴	۴	یُقَصِّص	تَقَصِّص
۱۸۷	۱۷	اَسْم	اَسْم
۱۸۸	۲۴	اَسْم	اَسْم
۱۸۸	۲۴	یاء	یا اَی
۱۸۹	۴	اَسْم	اَسْم
۱۸۹	۱۱	یاء	یاء اِ
۱۹۷	۳	یَعْنِیہ	یَعْنِیہ
۱۹۷	۵	وَاَحْلا	اَحْلا
۲۰۰	۶	رَآیَہُ	رَآیَہُ
۲۰۰	۱۷	اَلَا کِرَامٌ	اَلَا کِرَامٌ
۲۰۳	۱۶	وَاَهْتَنَفَ	وَاَهْتَنَفَ
۲۱۲	۲	یَلَدَہ	یَلَدَہ
۲۱۲	۱۳۰	لَا زَمَہ	لَا زَمَہ
۲۷۱	۱۴	الْحِجْرُ	الْحِجْرُ

من مشاركة المكنى الذى يجب بناؤه فإن قيل فلماذا المنكور والمضاف قد وقعا المرفوع الذى ذرتة من حيث أنهما محتاجان للجواب عنه من وجهين أحدهما أن المندى المفرد المرفوع إنما بئى مع ووجه المرفوع الذى وصفناه لأنه فى التقديم بمنزلة أنت وأنت لا يكون إلا معرفة غير مضاف لمخرج المنكور إلى كان مخالفاً لأنت من جهة التنكير والمضاف لأن أنت غير مضاف فلم يبين لذلك مع أنك بالاضافة والوجه الثانى أن المرفوع يؤثر فيه النداء ما لم يؤثر فى المضاف والنكرة للمضاف معرفة بالمضاف إليه كما كان قبل النداء والنكرة فى حال النداء كما كانت قبل ذلك وزيد وأخيه فى حال النداء معرفة بالاشارة والإقبال عليه منتقل عنه ما كان فيه قبل ذلك من التعريف فلما لم يؤثر النداء فى معناه لم يؤثر فى بناءه فإن قيل فلم يبق على حركة ولم كانت حركته صفة للجواب إنما حركته فلأن له أصلاً فى التمكن فوجب أن يغير من ما بئى على أصل له فى التمكن فبقى على حركة بغيراً له من مثل من وسم وغيرها مما لم يكن له سابقاً لغيره، وحسب بضم لوجهين أحدهما شبهة بالغايات نحو قبل وبعد ووجه الشبه بينهما أن المندى إذا أصيب أو فكر أو هرب وإذا أورد بئى كما أن قبل وبعد فتران مضافتين ومنكورتين وتبينان فى غير ذلك فكما بئى قبل وبعد على الصم كذلك المندى المفرد يبنى على الصم والثانى أن المندى إذا كان مضافاً إلى مناديه كان الاختيار حذف ياء الاضافة والاكسار بالكسر منها وإذا كان مضافاً إلى غائب كان منصوباً وكذلك إذا كان منكوراً فلما كان الغنى والكسر فى غير حال البناء وبئى جعل له فى حال البناء من الحركات ما لم يكن له فى غير حال بناءه وهو الضم فذلك على بناءه ١٠ على الصم وانتصابه محلاً قولهم يا أيها الرجل فأى منادى مبهمة مبنى على الصم لكونه مقصوداً مشاراً إليه بمنزلة يا رجل وقا تنبيهاً والرجل نعت والغرض نداء الرجل وأما كرهوا إلهة أداء النداء ما فيه الألف واللام فأدوا بئى وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام فصارت بئى وقا وصفته بمنزلة اسم واحد ولذلك كانت صفة لازمة وكان الأخفش يذهب إلى أن أياً من قولك يا أيها الرجل موصولة وأن الرجل بعدها صلتها فال لأن أياً لا تكون أسماً فى غير الاستفهام وللواء ألا بصلته وهو موصوف فلست لأنه لو كان الأمر على ما ذكرنا جاز صم لأنه لا يبنى فى النداء ما كان موصولاً ألا ترى أنه لا يقال يا خير من زيد بالصم إنما قل يا خيراً من زيد بالنصب لأن من زيد من ملام خير فكذلك الرجل من ملام آوى، وأعلم أن حقيقة هذا النعت وما كان مثله فى نحو هذا الرجل إنما هو عطف بيان وقول الصوتين أنه نعت تقييد وذلك لأن النعت تحليلة الموصوف بمعنى فيه أو فى سوء من سببه وهذه أجناد فى شرح

وَيُحِبُّ لِلَّذِينَ كَانُوا يَتَّبِعُونَكَ وَلِلَّذِينَ كَانُوا يُحِبُّونَكَ وَأَمَّا هُوَ مَنْصُوبٌ فِي التَّقَدُّمِ  
وَالْمَوْضِعِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَفْظُهُ مَنْصُوبًا مَا دَخَلَ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ اسْتِغْنَاءً عَنْهُ يَا لِيُزِيدَ إِذَا اسْتِغْنَتْ بِهِ لغيره  
وَدَعَوَتْ لِنُفْرَتِهِ وَحَقٌّ هَذِهِ اللَّامُ أَنْ تَكُونَ مَكْسُورَةً لِأَنَّهَا لَمْ يَكُنْ لَهَا اسْتِغْنَاءٌ وَتَكُونُ مَكْسُورَةً مَعَ  
الظَّاهِرِ عَنْ قَوْلِكَ الْمَالُ لِيُزِيدَ غَيْرَ أَنَّهُ وَقَعَتْ هَذِهِ اللَّامُ لِعَيْنَيْنِ أَحَدُهُمَا الْمُسْتِغْنَتْ بِهِ وَالْآخَرُ الْمُسْتِغْنَتْ  
مِنْ أَجَلِهِ فَلَمْ يَكُنْ هُنَا مِنَ التَّفَرُّقَةِ بَيْنَهُمَا فَفُتِحَتْ لَمْ الْمُسْتِغْنَتْ بِهِ وَفُرِغَتْ لَمْ الْمُسْتِغْنَتْ مِنْ أَجَلِهِ  
مَكْسُورَةً بِحَالِهَا لِلْفَرَقِ فَإِذَا قُلْتَ يَا لِيُزِيدَ بِالْفَتْحِ عُلِمَ أَنَّهُ مُسْتِغْنَتْ بِهِ وَإِذَا قُلْتَ يَا لِيُزِيدَ بِالْكَسْرِ عُلِمَ أَنَّهُ  
مُسْتِغْنَتْ مِنْ أَجَلِهِ كَالِ الشَّاهِرِ

\* تَكُنْتَنِي الشَّاهِدَ فَارْتَحِلْ \* قِيَا لِنَاسٍ لِلْوَيْسِ الْمُطْلَعِ \*

فَعَمِ اللَّامُ الْأُولَى مِنَ النَّاسِ لِأَنَّهُمْ مُسْتِغْنَتْ بِهِمْ وَكَسَرَ الثَّانِيَةَ لِأَنَّهُ مُسْتِغْنَتْ مِنْ أَجَلِهِ وَمِنْهُ مَا يُرْوَى  
أَنَّ مَرْبِيَّ الْقَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا صَرَفَهُ الْعِلْمُ قَالَ يَا لَلَّهِ لِلْمُسْلِمِينَ وَمَوْضِعُ هَذِهِ اللَّامِ الْمِفْتُوحَةِ  
نَصْبٌ وَالْعَامِلُ فِيهَا الْعَامِلُ فِي الْمُنَادَى الْمَصْدَرِ النَّصْبِ وَهُوَ مَا يَنْبَغُ عَنْهُ حَرْفُ النَّدَاءِ مِنَ الْفِعْلِ فَإِذَا  
قَالَ يَا لِيُزِيدَ فَكَانَتْ قَالَ أَذْهَوَكُمْ لِيُزِيدَ وَكَانَ اللَّامُ الْمَكْسُورَةُ مَفْعُولًا بِنَابِءٍ وَأَمَّا قَوْلُهُ \* يَا لَعَنَّا فَا نَا لِيُزِيلَ \*  
فَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِ الشَّاهِرِ وَهِيَ مِنْ أَبْيَاتِ الْكِتَابِ

\* يَا لِقَوْمِي مِنَ الْعُلَى وَالْمَسَايِ \* يَا لِقَوْمِي مِنَ النَّدَى وَالسَّامِجِ \*

\* يَا لَعَنَّا فَا نَا لِيُزِيلَ \* وَأَيُّ التَّحْشِيرِ الْفَتَى النَّفَاحِ \*

يُزِيلُ رَجُلًا مِنْ قَوْمِهِ عَنِ أَسْمِهِمْ بِعَمَلٍ لَمْ يَنْبَغِ لِلْعُلَى وَالْمَسَايِ مَنْ يَطْعَمُ بِهِمَا بَعْدَهُمُ وَالنَّفَاحُ الْكَثِيرُ  
الْعَطَاءِ وَهُوَ الْوَصْلُ مِنَ الْوَصْلِ وَهُوَ الْبَيَاضُ كَأَنَّهُ أَبْيَضُ الْوَجْهِ لِكُرْمِهِ وَأَمَّا دُخُولُ اللَّامِ لِلتَّعَجُّبِ  
فَعَنْ قَوْلِهِمْ يَا لَلْبَاءِ كُلُّهُمْ رَأَوْا تَجَبُّا وَمِنْهُ كَثِيرًا فَقَالُوا تَعَبُّا يَا عَجَبٌ وَآ مَا فَانَدَ مِنْ إِبْرَاهِيمَ وَوَقَّتِكَ وَقَالُوا  
بِالْكَوْنِ أَيْ تَعَالَيْنَ فَإِنَّهُ لَا تُسْتَنْكَرُ لَكِنَّ لَدُنْهُ مِنْ أَحْيَائِكَ كُلِّ قَوْلِهِمْ هَذَا فِي مَعْنَى التَّعَجُّبِ  
وَالِاسْتِغْنَاءِ وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاهِرِ

\* خُطَّابُ لَيْتِي يَا لِيُزِيلَنَّ مِنْكُمْ ٢ أَدُلُّ وَأَقْصَى مِنْ سُلَيْكِ الْمُنَاقِبِ \*

كَأَنَّهُ رَأَى عَجَبًا مِنْ كَثَرَةِ خُطْبَاتِ لَيْتِي وَإِسْرَافِهَا عَلَيْهِ فَقَالَ لَا لِيُزِيلَنَّ عَلَى سَبِيلِ التَّعَجُّبِ أَيْ مِثْلَكُمْ مِنْ  
يُذَنِّي لِعَظِيمِهِ وَقَالَ لِحَالِ هَذِهِ اللَّامِ بَدَلٌ مِنَ الزُّبْدَةِ الْوَاقِعَةِ فِي النَّذْبَةِ آخِرَ الْأَسْمَاءِ مِنْ نَحْوِهَا زَبْدَانُ  
وَلِذَلِكَ تَتَعَابَى فَلَا تَدْخُلُ اللَّامُ مَعَ الْبِ النَّذْبَةِ وَتُجْرَاهَا وَاحِدًا لِأَنَّهُ لَا تَدْعُو أَحَدًا مِنْهُمْ

ليست مجيب في الحال كما في النداء وقال القراء أصل يا ثعلبي يا ثعلبي وإنما خُفِلَ بالخلف وهو ضعيف لأن الآل والأهل واحد فلو كان الأصل ما ذكره لجاز أن يقع موقعه الأهل في بعض الاستعمال ولم يرد ذلك لفرقة ومن ذلك قولهم في الندبة يا زيدا ويا عمرا موضعه نصب وهو في تقدير مصبوح حيث كان معرفة مفردا وإنما فُجِ آخره لجواز العب الندبة كما يَكْسَر لجأزه به الاصناف في قولك يا زيدى ٥ وهو موضح ذلك في موضعه

### توابع المنادى

#### فصل ٢١

قال صاحب الكتاب توابع المنادى المصوب غير الملبَّه إذا أفردت مُجِلَّتْ على اللفظ ومجَّه كقولك يا زيد ١. الطويل والطويل يا تيمم اجمعون واجمعين يا غلام بشر وبشرا يا عمرو ولطارت ولطارت وقرى وأظفروا رفعا ونصبا يا زيد ويا عمرو من المعطوفات فإن حُكِّمَها حكم المنادى بعينه تقول يا زيد زيد يا زيد ويا عمرو بالعص لا غير وكذلك يا زيد أو عمرو يا زيد لا عمرو

قال الشارح أصلم أن لك أن تصب المنادى المفرد إذا كان معرفة وتوَكَّدَتْ وتبدل منه وتعطف عليه بحرف العطف وعطف البيان يا زيد والصنف فتقولك يا زيد الضمير لك أن ترفع الصفة مجلا على اللفظ ١٥ وتنصبه مجلا على الموضع يا زيد فبذل هذا المصوب في موضع منصوب فله لا يكون ملوكة أمس في أنه لا يجوز حمل الصفة على اللفظ لو قلت رأيت زيدا أمس الدابر بالخص على النعت لا يجوز وكذلك قولك مررت بعمان الظريف لا تنصب الصفة على اللفظ قبل الفصل بينهما أن صفة النداء في يا زيد صفة بناء مشابهة لحركة الأعراب ولذلك لأنه لما أطرد البناء في كل اسم منادى معرف صار كالعللة لرفعها وليس كذلك أمس فإن حركته متوقفة في البناء ألا ترى أن كل اسم معرف معرفة يقع منادى في أنه يكون مضموما وليس كل طرف يقع موقع أمس يكون مكسورا ألا تراكم تقول فعلت ذلك اليوم واضرب عمرا غدا فلم يجب فيه من البناء ما يجب في أمس يا زيد وكذلك عثمان فإنه غير منصوب وليس كل اسم مثنوا من الصرف ومنه قوله يا حاتم الوارث من عبد الملك \* فرفع الصفة على اللفظ وهو الاكتم في الكلام يا زيد والتأكيد بالعرف يا تيمم اجمعين وأجمعين إن شئت رفعت على اللفظ وإن شئت نصبت على الموضع تحكم التأنييد تحكم الصفة ألا أن الصفة يجوز فيها النصب على إصناف أخرى ولا

يجوز مثل ذلك في اجمعين ، وأما عطف البيان فإنه يكون بالاسماء الجامدة كالاعلام تكون كالشرح له والبيان كالتأكيد والبديل لتلقي يا غلام بشر وبشرًا فبشر الأول محمول على اللفظ والثاني محمول على الموضع وقد أئشندوا بهت روية

\* إِنِّي وَأَسْطَارُ سَظَرْنَ سَظَرًا \* لَقَالُوا يَا نَصْرُ نَصْرٍ نَصْرًا \*

- ٥ فنصر الثاني محمول على لفظ الأول والثالث محمول على الموضع كما تقول يا زيد العاقل والعاقل لأن مجرى عطف البيان والنصب واحد ، وقد أئشندوا البيت على ثلاثة أوجه يا نصر نصر نصرًا وهو اختيار أبي عمرو وا نصر نصرًا نصرًا مجرى المنصوبين مجرى صفتين منصوبتين بمنزلة يا زيد العاقل اللبيب وكان المازني يقول يا نصر نصرًا نصرًا ينصبهما على الإغراء لأن هذا نصر حاجب نصر بن سيار كان خجبت روية ومنعه من الدخول فقال إشرِب نصرًا أو لَمَّه وجرى يا نصر نصر نصرًا يجعل الثاني بدلًا من الأول ولذلك لم يُتَيَّنْه والثالث منصوب على المصدر كقوله قال أنصرت نصرًا وسيوضح أمر البديل وعطف البيان في موضعهما من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى ، وأما العطف بحرف فحسبوا يا عمرو والحُرث والحُرث اذا عطف اسمًا فيه الألف واللام على مغرور جاز فيه وجهان الرفع والنصب تقول في الرفع يا زيد والحُرث وهو اختيار الفليل وسيبويه والمازني وقرا الأعرابي جبال آيين معه والكثير وتقول في النصب يا زيد والحُرث وهو اختيار أبي عمرو ونُبِسَ وبهتسى بن عمرو وأبن عمر الجرمي وقراءة العامة يا جبال آيين معه والظهير بالنصب ، وكان أبو العباس المبرد يرى أنك اذا قلت يا زيد والحُرث فالرفع هو الاختيار عنده واذا قلت يا زيد والرجل فالنصب هو المختار وذلك أن الحُرث وحراً فليكن وليس في الالف واللام معنى سوى ما كان قبل دخولهما والالف واللام في الرجل قد أفلدا معنى وهو معاقبة الاضافة فلما كان الواجب في الاضافة النصب كان المختار والوجه مع الالف واللام النصب ايضاً لأنها بمنزلة الاضافة ، فان عطف اسمًا مفرداً فليكن على مثله نحو يا زيد وعمرو لم يكن فيه إلا البناء لأن العلة الموجبة لبناء الاسم الأول موجودة في الثاني لأن حرف العطف أشركه الثاني في حكم الأول ولذلك لو أبدلت الثاني من الأول وهو مفرد لم يكن فيه إلا البناء والصم تحسبوا يا زيد زيداً ويا أخانا خالد خالد لأن عبرة البديل أن يجعل الأول ولو أحلته فحل الأول لم يكن فيه إلا البناء ولذلك استثناه فبالألف البديل ، وقوله ونحو زيد وعمرو يعنى في العطف بالحرف ويُتَيَّنْه بقوله يا زيد وعمرو وا زيداً او عمرو ويا زيد لا عمرو يشير الى أن جميع حروف العطف في ذلك سؤلاً وإن اختلفت معانيها وإن كان المنادى

مِنْهُمَا كَانَ حَكْمُهُ تَحْكُمُ غَيْرُهُ إِذْ آتَى يَوْسُفَ بِالرَّجُلِ وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الْأَجْناسِ فَتَقُولُ يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ أَقْبِلْ  
فِيَكُونُ أَقْبَى وَالرَّجُلُ كُلُّهُ وَاحِدٌ فَأَقْبَى مَدْعُوُّ وَالرَّجُلُ نَعْتُهُ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَارِقَهُ النِّعْتُ لِأَنَّ أَبَا اسْمٍ مَبْهُمٌ  
لَمْ يُسْتَعْمَلْ إِلَّا بِصِلَةِ الْآلِ فِي الْأَسْتِفْهَامِ وَالْإِزْوَاجِ فَلَمَّا لَمْ يُوَصَّلْ أَلْتِمُ الصِّفَةُ لِتَبْيِينِهِ كَمَا تَبْيِينُهُ الصِّلَةُ وَقَدْ  
أُجْازَ الْمَارِئِيُّ لِنَصْبِ ذَلِكَ تَحْتَ عَلَى الْمَوْضِعِ قِيَاسًا عَلَى غَيْرِ الْمَبْهُمِ وَالصُّوَابُ مَا ذَكَرْنَا لِلْمَالِغِ الْمَذْكُورِ  
هـ قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَإِذَا أَصْبَحْتَ فَالْنَصْبُ كَقَوْلِكَ يَا زَيْدُ ذَا الْجَهَّةِ وَقَوْلُهُ \* أَرَيْدُ أَخَا زَوْلَةٍ \* وَهِيَ  
خَالِدَةُ نَفْسِهِ وَهِيَ مَبْهُمٌ كُلُّهُمْ أَوْ كُلُّهُمْ وَهِيَ بَشَرٌ صَاحِبٌ مَرُورٍ وَهِيَ غُلَامٌ أَيْ عَبْدُ اللَّهِ وَهِيَ زَيْدٌ وَعَبْدُ اللَّهِ  
هَلِ الشَّارِحُ وَإِنْ كَانَ التَّابِعُ مَضَافًا لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا النِّصْبُ صِفَةً كَانَتْ أَوْ غَيْرَ صِفَةٍ مِثْلَ الصِّفَةِ يَا زَيْدُ  
ذَا الْجَهَّةِ وَهِيَ زَيْدٌ أَخَا هَلِ الشَّارِحِ

\* أَرَيْدُ أَخَا زَوْلَةٍ إِنْ كُنْتَ نَاكِرًا \* فَقَدْ عَرَضَتْ أَخْنَدَةُ حَقِيقٌ لِمُحَاسِنٍ \*

١٠ الشَّاهِدُ فِيهِ لِنَصْبِ الصِّفَةِ لِأَنَّهَا مَضَافَةٌ وَزَوْلَةٍ حَتَّى مِنْ قَيْسٍ وَالشَّائِرُ طَالِبُ الدَّمْرِ يَقُولُ إِنْ كُنْتَ طَالِبًا  
لِنَاكِرٍ فَقَدْ أَمْتَكَنْتَ ذَلِكَ فَطَلَبُهُ وَخَاصِرٌ فِيهِ ١ وَالْأَخْنَدَةُ لِلْجَوَالِبِ وَفِي جَمْعٍ جَنْبٍ وَلَا يَجُوزُ رُفْعُ هَذِهِ  
الصِّفَةِ بِحَالٍ لِأَنَّ الْمُنَادَى إِذَا وَصِفَ بِالْمَصَافِ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا النِّصْبُ وَذَلِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَصِلَ مِنَ الصِّفَةِ مَنْ تَمَلَّ  
الْمَوْصُوفُ لِأَنَّهَا مَخْصِيصَةٌ لِلْمَوْصُوفِ مَرْتَبَعَةٌ لَهُ كَتَنْخَصِصِ الْآلِفِ وَاللَّامِ فِي تَحْوِ الرَّجُلِ وَالْغُلَامِ وَلِذَلِكَ لَا  
يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ وَيُرِيدُ عِنْدَهُ أَنَّ الصِّفَةَ وَالْمَوْصُوفَ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ قَوْلُهُ تَعَالَى قَدْ لَمْ أَنْكُوتَ الَّذِي  
١٥ تَغْرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْكِيكُمْ فَدَخَلَ الْفَاءُ فِي خَبَرِ الْمَوْتِ دَلِيلٌ عَلَى اتِّحَادِ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ  
قُلْتُ إِنْ الرَّجُلُ فَإِنَّهُ مُلْكِيكَ لَمْ يَجْزِ وَمَا جَازَ فِي الْآيَةِ لِأَنَّكَ وَصَفْتَهُ بِقَوْلِكَ الَّذِي تَغْرُونَ مِنْهُ وَالْفَاءُ  
تَدْخُلُ فِي خَبَرِ الْمَوْصُوفِ بِالْفِعْلِ فَلَمَّا وَصَفُوا الْمَوْتَ بِمَا يَجُوزُ دَخُولُ الْفَاءِ فِي خَبَرِهِ جَازَ دَخُولُهَا فِي خَبَرِ  
مَوْصُوفِهِ وَإِنْ كَانَتْ مَنُورَتُهَا مِنَ الْمَوْصُوفِ هَذِهِ الْمَنُورَةُ جَازَ أَنْ يُعْتَبَرَ فِيهَا مِنَ الْحُكْمِ مَا يُعْتَبَرُ فِيهِ فَكَمَا  
لَمْ يَكُنْ فِي الْمُنَادَى إِذَا كَانَ مَضَافًا إِلَّا النِّصْبُ تَحْوِيَا غُلَامٌ زَيْدٌ كَذَلِكَ لَا يَكُونُ فِي صِفَةِ الْمُنَادَى إِذَا  
٢٠ كَانَتْ مَضَافَةً غَيْرُهُ كَقَوْلِكَ يَا زَيْدُ أَخَا هَلِ جَازَ أَنْ تَعْمَلَ يَا زَيْدُ أَخَا هَلِ بِكَرٍّ صَاحِبٌ بِشَرٍّ قَتَرَفَعٌ سَجَلًا  
عَلَى اللَّفْظِ كَمَا فَعَلْتَ فِي الْمَفْرَدِ حَيْثُ فَعَلْتَ يَا زَيْدُ الْعَاكِلُ وَكَذَلِكَ إِنْ أَكْدَتَ فَقُلْتَ يَا زَيْدُ نَفْسَهُ  
هِيَ مَبْهُمٌ كُلُّهُمْ هِيَ قَيْسٌ كُلُّهُمْ فَتَنْصَبُ لِأَنَّ جَمْعِيَّ التَّأَكِيدِ جَمْعِيَّ النِّعَتِ فَلِذَلِكَ اسْتَوَى فِي الْحُكْمِ وَجَازَ  
أَنْ تَقُولَ كُلُّكُمْ بِلَفْظِ الْمُطَابِقِ لِأَنَّ الْمُنَادَى مُحَاطَبٌ وَجَازَ أَنْ تَقُولَ كُلُّهُمْ بِلَفْظِ الْغَيْبَةِ لِأَنَّ الْمُنَادَى وَإِنْ  
كَانَ مُحَاطَبًا إِلَّا أَنْ لَفْظَ الْأَسْمِ الظَّاهِرِ مَوْصُوعٌ لِلْغَيْبَةِ أَلَا تَرَى تَعْمَلَ زَيْدٌ فَعَلٌ وَلَا تَقُولُ فَعَلْتَ وَإِنْ



كُنتَ لِتُخَاطَبَ زَيْدًا الْمَذْكُورَ ، وَتَقُولُ يَا بَشْرُ صَاحِبِ عَمْرٍو وَآخِرُهُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ تَنْصَبُ الثَّلَاثَى لَا غَيْرَ  
 سِوَاهُ جَعَلْتَهُ عَطْفَ بَيَانٍ أَوْ بَدَلًا لِأَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ حَكْمُهُ حَكْمُ الصِّفَةِ وَالصِّفَةُ إِذَا كَانَتْ بِمَصَافٍ لَهَا  
 يَكُنِ الْأَمْنَوِيُّ فَكَذَلِكَ عَطْفُ الْبَيَانِ ، وَابْتَدَأَ بِزَيْدٍ أَنْ يَحْدُثَ الْإِثْبَاتُ وَالْأَوَّلُ وَأَنْتَ لَوْ أَهْلَيْتَهُ فَحُدِّثَ  
 الْأَوَّلَ وَأَوَّلِيَّتُهُ حَرْفُ النَّدَاءِ وَهُوَ مَصَافٍ لَهَا يَكُنِ الْأَمْنَوِيُّ ، وَكَذَلِكَ إِذَا عَطَفْتَ عَلَى الْمُنَادَى الْمَعْرُودِ  
 مَصَافًا لَهَا يَكُنِ الْأَمْنَوِيُّ نَحْوَ يَا زَيْدُ وَعَبْدُ اللَّهِ لِأَنَّ الْمَعْرُوفَ شَرِيكَ الْمَعْرُوفِ عَلَيْهِ فَمَا أَنَّ الْأَوَّلَ إِذَا  
 كَانَ مَصَافًا لَهَا يَكُنِ الْأَمْنَوِيُّ فَكَذَلِكَ الثَّلَاثَى لِأَنَّهُ شَرِيكُهُ فِي الْعَامِلِ ،

### فصل ٥٥

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَالْوَصْفُ بِأَيِّ وَابْتَدَأَ بِالْوَصْفِ بِغَيْرِهَا إِذَا لَمْ يَلْعَنَ بَيْنَ عِلْمَيْنِ فَإِنْ وَقَعَ أَتْبَعَتْ  
 ١٠ حَرَكَةُ الْأَوَّلِ حَرَكَةُ الثَّلَاثَى كَمَا فَعَلُوا فِي ابْنِهِ وَأَمْرِي تَقُولُ يَا زَيْدُ ابْنُ أَخِيهَا وَنَا هُنْدُ ابْنَةُ صَاحِبِ ،  
 قَالَ الشَّارِحُ إِذَا وَصَفَ الْأَسْمَ الْمُنَادَى الْمَعْرُودَ الْعَلَمَ بِأَيِّ أَوْ ابْنَةً كَانَ حَكْمُهُمَا حَكْمَ غَيْرِهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَصَافَةِ  
 إِذَا وَصَفَ بِهَا مِنْ اسْتِحْقَاقِ الْأَعْرَابِ لِلنَّصَبِ نَحْوِ يَا زَيْدُ ابْنُ أَخِيهَا بِصَمِّ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ مُنَادَى مَعْرُودٌ عِلْمٌ  
 وَنُصَبَ الصِّفَةُ لِقَابِهَا مَصَافَةً كَمَا قُلْتَ يَا زَيْدُ ذَا الْجَمَّةِ ، وَإِنْ وَصَفْتَ بِهَا عَلَمًا مَصَافَةً إِلَى عِلْمٍ أَوْ كُنْيَةٍ  
 أَوْ لَقَبٍ نَحْوَ يَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو وَنَا جَعْفَرُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ وَنَا زَيْدُ بْنُ بَطْنَةَ كَانَتْ الصِّفَةُ مُنْصَوِّبَةً عَلَى كُلِّ  
 ١٥ حَالٍ وَجَازَ فِي الْمُنَادَى وَجِهَانِ أَحَدُهُمَا الْإِتْبَاعُ وَهُوَ أَنْ تَقُولَ يَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو فَتَتَّبِعَ حَرَكَةُ الدَّالِ فَحَاةُ  
 النُّونِ وَحَقُّهَا الصَّمُّ وَهُوَ غَرِيبٌ لِأَنَّ حَقَّ الصِّفَةِ أَنْ تَتَّبِعَ الْمَوْصُوفَ فِي الْأَعْرَابِ وَهِيَ قَدْ تَتَّبِعَ الْمَوْصُوفَ  
 الصِّفَةُ ، وَالْعَلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّكَ جَعَلْتَهُمَا كَثَرَةَ الِاسْتِعْمَالِ كَالْأَسْمَاءِ الْوَاحِدَةِ إِذْ كُلُّ إِنْسَانٍ مَعْرُودٌ إِلَى أَبِيهِ فَلَمَّا  
 كَانَ أَوْ كُنْيَةً أَوْ لَقَبًا فَيُوصَفُ بِذَلِكَ فَجَعَلَا كَالْأَسْمَاءِ الَّتِي رُكِبَ أَحَدُهُمَا مَعَ الْآخَرِ قَالَ الشَّارِحُ  
 \* يَا حَكَمُ بْنُ الْمُتَدِيرِ بْنِ الْحَارُودِ \* فَفَعَلَ مِثْمَ حَكَمٍ مَعَ آدَمَ مُنَادَى مَعْرُودٌ وَمَعْرُوفٌ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ  
 ٢٠ كَالْأَسْمَاءِ الْوَاحِدَةِ فَلَمَّا فَخَرُوا نَوْنُ ابْنٍ مِنْ حَيْثُ كَانَ مَعَهُ فَفَعَلُوا بِصَمِّ حَكَمٍ لِأَنَّهُمْ لَمَّا أَضَافُوا إِلَيْهَا  
 كَانَهُمْ قَدْ أَضَافُوا مَا قَبْلَهُ ، وَلِذَلِكَ مِنْ شَدِيدِ انْعِفَادِهَا شَبَهُ سَيِّجِدُهُ حَرَكَةُ الدَّالِ مِنْ زَيْدٍ بِحَرَكَةِ الرَّاءِ  
 مِنْ أَمْرِي وَحَرَكَةُ النُّونِ مِنْ ابْنِهِ فَمَا أَنَّ الرَّاءَ مِنْ أَمْرِي دَبْعَةٌ لِلْهَمْزَةِ وَالنُّونُ مِنْ ابْنِهِ تَابِعَةٌ لِلْبِيمِ بِذَلِكَ  
 أَتَّبِعُوا الدَّالَ مِنْ يَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو النَّوْنُ مِنْ ابْنِ لِأَنَّ الصِّفَةَ وَالْمَوْصُوفَ كَالصَّلَةِ وَالْمَوْصُولِ وَأَنْصَبَ إِلَى ذَلِكَ  
 كَثَرَةُ الِاسْتِعْمَالِ فَفُوقَ الْإِتِّحَادِ وَلِذَلِكَ لَا جَمْعَ الْوَقْفِ عَلَى الْأَسْمَاءِ الْأَوَّلِ وَبِتَدَايَا الثَّلَاثَى بِفِيَالٍ ابْنُ فُلَانٍ ،

والوجه الثاني أن تقول يا زيد بن عمرو بضم الدال من زيد على الأصل لا تنبغيها فتحة النون من ابن عمرو وفي لغة ثانية فعل هذا يكون الألف من عيسى في قوله إني قل الله يا عيسى ابن مريم على القول الأول في تقدير مفتوح وعلى القول الثاني في تقدير مضمع فاعرفه

قال صاحب الكتاب وقالوا في غير النداء أيضا إذا وصفوا هذا زيد ابن أخيها وهذا ابنه أمنا وهذا زيد بن عمرو وهذا ابنه عسير وكذلك النسب والمترادف لا يرصفوا للتنوين لا غير وهذا جزو ما في الوصف التنوين في ضرورة الشعر كقوله \* جارية من قبس ابن ثعلبة \*

قال الشارح قد جرى على هذه القاعدة في غير النداء أيضا لا فرق بين النداء وغير النداء في هذا الحكم وذلك أنه لما كثر إجراء ابن صفة على ما قبله من الأعلام إذا كان مضافا إلى علم أو ما يجري مجرى الأعلام من النكح والألقاب نحو زيد بن عمرو وأبي بكر بن قاسم وسعيد بن بطانة وعبد الله بن الدمينانة فلما كان ابن لا ينفك من أن يكون مضافا إلى أب أو أم وكثر استعماله استجازوا فيه من التخفيف ما لا يستجوز مع غيره فحذفوا ألف الوصل من ابن لأنه لا يقوى فصله عما قبله إذ كانت الصفة والموصوف عندهم كالشيء الواحد وفي مصارعة للصلة والموصول من وجوه تلحظ في موضعها وحذفوا تنوين الموصوف أيضا كأنهم جعلوا الاسمين اسما واحدا لكثرة الاستعمال وأتبعوا حركة الاسم الأول حركة الاسم الثاني ولذلك شبهه سيبويه بإمري وإني في كون حركة الراء تابعة لحركة الهمزة وحركة النون في ابنم تابعة لحركة الهمزة على ما تقدم فإذا قلت هذا زيد بن عمرو وهذا ابنه صم فهذا مبتدأ وزيد الخبر وما بعده نعتة وصمة زيد صمة إتياع لا صمة إعراب لأنك عقدت الصفة والموصوف وجعلتهما اسما واحدا وصارت المعاملة مع الصفة والموصوف كالصدر له ولذلك لا يجوز السكوت على الأول وكذلك النسب تقول رأيت زيد بن عمرو فتفج الدال إتياع النون وتقول في الخبر مورت بزيد بن عمرو فتكسر الدال من زيد إتياع لكسره النون من ابن عمرو وقد ذهب بعضهم إلى أن التنوين إنما سقط للتنبيه الساكنين سكوتهم وسكون الباء بعده وهو قول فاسد لأنه قد جاء عنهم هذه عند بنت عمرو فيحذف التنوين وإن لم يلقه ساكن بعده فعلم بذلك أن حذف التنوين إنما كان لكثرة استعمال ابن لأن من تصيف ابنا إلى علم نحو هذا زيد ابن أخيها وهذا ابنه أمنا لم يحذف التنوين وأثبتت الهمزة خطأ لأنه لا يكثر استعماله كثره أصافته إلى العلم وكذلك إذا لم يصفوا به وجعلوا خبرا لم يحذف التنوين وأثبتت ضرورة الوصل خطأ فتقول زيد ابن عمرو فبكرن زيد مبتدأ وابن عمرو الخبر

ومثله إن بكرا ابن جعفر وطنيت محمدنا ابن علي \* وكذلك إن ثبيت فقلت ضربت الزيدتين ابق  
جعفر أثبت الالف والنون لوجهين احدهما انه لا يكثر ذلك في التثنية كثرته في الافراد والثاني انه  
لا يثبت بالتثنية علما وصار تعريفه بالالف واللام نحو الرجل والعلامة، فلما قوله تعالى وقالت اليهود عزيم  
ابن الله فقد فرق بالتثنية وبغير التثنية من قرون جعله مبتدأ وابن الله لفبر حكاية من مقال اليهود  
ومن حذف التثنية منه جعله وصفا وقدر مبتدأ محذورا تقديره هو عزير بن الله فيكون هو مبتدأ  
وعزير الخبر وابن الله صفة، وهذا فيه ضعف لان عزيرا لا يتقدم له ذكر فيمكنى عنه \* والأشبه أن  
يكون ايضا خبرا الا انه حذف منه التثنية لالتقاء الساكنين من قبيل الضرورة وله نظائر نحو قوله  
تعالى قل هو الله أحد الله الصمد تحذف التثنية من احدى \* ومنه ما رواه ابو العباس عن عمار بن  
حبيب انه قرأ ولا اله الا الله سائبا النهار ينصب النهار على إرادة التثنية \* ومنه قول الشاعر

\* فلقينته غير مستعيب \* ولا ذاكر الله الا قليلا \*

أراد ولا ذاكر الله الا قليلا بالتثنية ولذلك نصب الا انه حذف التثنية لالتقاء الساكنين \* وقوله  
ولقد جوزوا في الوصف التثنية في ضرورة الشعر معنى أنهم قد أجازوا فيما حذفوا منه التثنية وذلك  
اذا وقع ابن وصفا بين علمين نحو قول الشاعر

\* جارية من قبس ابن ثعلبة \* كانها حليمة سيف مذخبة \*

١٥ البيت للأعرج العجلي \* وقبس بن ثعلبة بن عكابة قبيلة عظيمة معروفة \* وقال الخطيب

\* فان لا يكن مأل يثأب فانه \* سيأتي كتابي زيدا ابن مهليل \*

ومن فعل ذلك لزمه إثبات الالف في الخط ولقيت في البيهقي أن يكون أراد البدل لا الوصف ليخرج  
من هذه الضرورة \*

### المنادى المبهم

#### فصل اد

قال صاحب الكتاب والمنادى المبهم شيان اوى واسم الإشارة على يوصف بشيئين ما فيه الالف واللام  
مقحمة بينهما كلمة التنبيه واسم الإشارة كقولك يا أيها الرجل يا أيهاذا قال ذو الرمة \* ألا أيهاذا الباسخ  
الوجد نفسه \* واسم الإشارة لا يوصف الا بما فيه الالف واللام كقولك يا هذا الرجل يا هؤلاء الرجال

وَأَنْشُدْ سَبِيحِيهِ غَزَزَ مِنْ لُؤْدَانَ \* يَا صَاحِبَ إِذَا الصَّامِرُ الْعَنَسَ \* وَلِعَبِيدَ \* يَا إِذَا الْخَطِيئَةُ بِمَقْتَلِ شَيْخِهِ \*  
 قَالَ الشَّارِحُ الْمُبْتَهَمُ فِي النَّدَاءِ شَيْئَانِ أَحَدُهُمَا أَيْ وَالثَّانِي اسْمُ الْإِشَارَةِ فَلَمَّا أَيْ فَعَصَوْ قَوْلَكَ يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ  
 وَفِي أَشَدِّ إِبْهَامًا مِنْ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ أَلَّا تَرَى أَنَّهُ لَا تَثْقُقُ وَلَا تُجَمِّعُ فَتَقُولُ يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ يَا أَيُّهَا الرَّجُلَانِ  
 يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ وَلِذَلِكَ لِيُزِيلَ اللَّغْوَ فِيهَا إِدَاءَةُ النَّدَاءِ وَأَيْ الْمُنَادَى وَهَذَا تَنْبِيهُهُ وَالرَّجُلُ نَعْتُهُ وَالْأَصْلُ  
 هُوَ فِيهِ أَتَمُّ أَرَادُوا نِدَاءَ الرَّجُلِ وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْمُنَادَى وَفِيهِ الْإِلْفُ وَاللَّامُ فَلَمَّا لَا يُمْكِنُ نِدَاءُهُ وَلِطَوْلِ هَذِهِ  
 كَرِهُوا تَرْجُوعَهَا وَتَغْيِيرَ الْفَلْظِ عِنْدَ النَّدَاءِ إِنْ الْغَرَضُ أَنَّهُ هُوَ لِدَاءُ ذَلِكَ الْأِسْمِ فَجَاءُوا بِأَيِّ وَصَلَهُ إِلَى نِدَاءِ  
 الرَّجُلِ وَهُوَ عَلَى لَفْظِهِ وَجَعَلُوا الْأِسْمَ الْمُنَادَى وَجَعَلُوا الرَّجُلَ نَعْتَهُ وَلِزَمَ النَّعْتُ حَيْثُ كَانَ هُوَ الْمَعْصُودُ  
 وَأَدْخَلُوا عَلَيْهِ هَذِهِ التَّنْبِيهَ لِأَنَّهُ لِيَتَّكِنَ عَلَى خُرُوجِهَا عَمَّا كَانَتْ عَلَيْهِ وَهَذَا مِمَّا حُذِفَ مِنْهَا  
 وَالَّذِي حُذِفَ مِنْهَا الْأَصَافَةُ فِي قَوْلِكَ أَيْ الرَّجُلَيْنِ وَأَيْ الْغَلَامَتَيْنِ وَالصَّلَةُ فِي تَنْظِيرِهَا وَفِي مَنْ أَلَّا تَرَى  
 إِنَّكَ إِذَا نَادَيْتَ مَنْ قُلْتَ يَا مَنْ أَبَوَا قَامُوا هَا مِنْ فِي الدَّارِ وَتُوصَفُ أَيْ فِي النَّدَاءِ بِشَيْئَيْنِ أَحَدُهُمَا  
 الْإِلْفُ وَاللَّامُ وَقَدْ ذُكِرَ وَالثَّانِي اسْمُ الْإِشَارَةِ نَحْوُ يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ فَذَا صِلَةُ لَاقِي كَمَا وَصِفَتْ عَمَّا فِيهِ  
 الْإِلْفُ وَاللَّامُ وَجَازَ الْوَصْفُ بِهِ لِأَنَّهُ مَبْهُرٌ مِثْلُهُ كَمَا تَصِفُ مَا فِيهِ الْإِلْفُ وَاللَّامُ عَمَّا فِيهِ الْإِلْفُ وَاللَّامُ  
 وَالنُّعْتَةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ ذَا يُوَصَفُ عَمَّا يُوَصَفُ بِهِ أَيْ مِنَ الْخَلْسِ نَحْوُ الرَّجُلِ وَالْغَلَامُ فَوْصُولُهُ بِأَيِّ فِي النَّدَاءِ  
 تَأْكِيدًا لِمَعْنَى الْإِشَارَةِ إِنْ النَّدَاءُ حَالٌ إِشَارَةٌ وَالْغَرَضُ نَعْتُهُ أَلَّا تَرَى أَنَّ الْمَعْصُودَ بِالنَّدَاءِ مِنْ هَوْلِهِ بِ  
 ١٥ أَيُّهَا الرَّجُلُ إِنَّمَا هُوَ الرَّجُلُ وَذَا وَصَلَةُ لَاقِي هَلْ الشَّاهِرُ  
 \* أَلَا أَيُّهَا الْمُنْتَوِلُ الدَّارِ الْوَسْطَى \* كَأَنَّهُ لَا يَقْعُدُ بِكَ الْخَطِيئَةُ هَذَا \*

وَقَالَ الْآخَرُ

\* أَلَا أَيُّهَا اللَّامِيُّ أَحْضَرَ الْوَسْطَى \* وَأَنْ أَشْهَدَ الْوَدَّاءِ هَلْ أَنْتَ لِمُخْلِئِي -

وَقَالَ أَبُو الرُّمَّةِ

\* أَلَا أَيُّهَا الْبَاخِعُ الرَّجُلُ نَفْسَهُ ٦ لِشَيْءٍ تَحْتَهُ مِنْ يَدَيْهِ الْمُعَادِرِ \*

٢.

وَقَدْ يَسْتَعِينُونَ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ عَنْ أَيْ فَيَقْعِدُونَهَا مَوْقِعَهَا فِيهِوَلُونَ يَا ذَا الرَّجُلُ وَهَذَا الرَّجُلُ فَيَكُونُ ذَا  
 وَصَلُهُ كَمَا كَانَتْ أَيْ وَتَلَزَمَهَا الصَّلَةُ كَمَا تَلَزَمُ أَيُّهَا وَلَا يَجُوزُ فِي صَعْتِهَا إِلَّا الرَّفْعُ كَمَا كَانَتْ أَيْ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ  
 لَا يَتِمُّ بَيِّنًا ذَا النَّدَاءِ هَهُنَا لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى يَا أَيُّهَا وَلَا يَدَّ مِنَ الرَّجُلِ إِذَا هُوَ الْمُنَادَى فِي الْحُكْمِ وَالتَّعْدِيرِ  
 وَلَا يَلْزَمُهَا هَذِهِ التَّنْبِيهِ كَمَا لَوْ أَبَا لِأَنَّهُ لَا يُجْتَنَبُ مِنْ اسْمِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ تَوَلَّى كَمَا حُذِفَ مِنْ أَيْ هَذَا

هَذَا فَلَهَا مَذْهَبَانِ أَحَدُهُمَا أَنْ تَكُونَ وَصْلَةً لِنَدَاءِ الرَّجُلِ فَيَكُونُ حَكْمُهَا حَكْمُ بَا أَتْيَا الرَّجُلَ وَالْآخَرُ أَنْ تَكُونَ مَكْتَفِيَةً لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ يَا هَذَا أَقْبَلْ وَلَا تَصِفْ فَعَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ يَا هَذَا الرَّجُلَ وَالرَّجُلَ بِالرَّفْعِ وَالنَّصَبِ وَبَا هَذَا الظَّرِيفُ وَالظَّرِيفُ وَأَجَارَ الْمَازِي بِا أَتْيَا الرَّجُلَ وَالرَّجُلَ بِالرَّفْعِ وَالنَّصَبِ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فَلَمَّا مَا أَنَشَدَهُ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ

\* يَا صَاحِبِ يَا ذَا الصَّامِرِ الْعَنَسِ \* وَالرَّحِلِ وَالْأَقْتَابِ وَالْمَجْلِسِ \*

فَتَشَاهِدُ فِيهِ وَصْفٌ ذَا بَا فِيهِ الْاَلْفُ وَاللَّامُ وَالصَّامِرُ رَفْعٌ وَإِنْ كَانَ مُصْطَلَاً إِلَى الْعَنَسِ لَأَنَّ إِصْفَاتِهِ غَيْرُ قَحْصَةٍ أَوْ التَّقْدِيرُ يَا ذَا الَّذِي صُمِرَتْ عَنْسُهُ وَالْعَنَسُ الْبَلَاةُ الشَّدِيدَةُ وَأَصْلُ الْعَنَسِ الصَّخْرَةُ فِي الْمَاءِ قَبْلَ لَهَا ذَلِكَ لَصَلَاتِهَا وَمِثْلُهُ يَا ذَا الْخَسَنِ الْوَجْهَ تَقْدِيرُ يَا هَذَا الْخَسَنُ وَجْهُهُ وَذَهَبَ الْكُوفُونَ أَوْ أَنَّ الرِّوَايَةَ يَا صَاحِبِ يَا ذَا صَامِرِ الْعَنَسِ بِخَفْضِ الصَّامِرِ وَيُصَيِّفُونَ ذَا إِلَى الصَّامِرِ وَيَجْعَلُونَهُ ١٠ مِثْلَ يَا ذَا الْجُمَةِ وَتَكُونُ ذُو مَعْنَى صَاحِبِ وَفِي الَّتِي تَتَغَيَّرُ فَتَكُونُ فِي الرَّفْعِ بِالْوَاوِ فِي النَّصَبِ بِالْاَلْفِ وَفِي الْمَجْرُورِ بِالْهَاءِ قَالُوا أَلَا تَرَى أَنَّهُ عَطَفَ عَلَيْهِ وَالرَّحِلَ وَالْأَقْتَابِ وَالْمَجْلِسَ بِخَفْضٍ وَلَوْ كَانَ الصَّامِرُ مَرْفُوعاً عَلَى مَا أَنَشَدَهُ سَبَبِيَّةً لَكَانَ الرَّحِلَ مَحْفُوضاً بِالْعَطْفِ عَلَى الْعَنَسِ فَيَصِيرُ التَّقْدِيرُ يَا الَّذِي صُمِرَتْ عَنْسُهُ وَرَحْلُهُ وَهَذَا فَاسْتَدَّ وَسَبَبِيَّةً بِجَمَلٍ ذَلِكَ عَلَى مِثْلِ قَوْلِ الْآخَرِ \* عَلَّقْتُهَا تَيْمَنًا وَمَاءَ بَارِدًا \* فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ يَا ذَا الصَّامِرِ الْعَنَسِ وَالتَّغْيِيرُ الرَّحِلَ لَأَنَّ الصُّمُورَ يَبْدَأُ عَلَى تَغْيِيرٍ

١٥ قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَتَقُولُ فِي غَيْرِ الصِّفَةِ يَا هَذَا زَيْدٌ وَزَيْدًا وَبَا هَذَا زَيْدٌ وَزَيْدًا وَزَيْدًا وَزَيْدًا وَتَقُولُ بَ هَذَا ذَا الْجُمَةِ عَلَى الْبَدَلِ

قَالَ الشَّارِحُ قَوْلُهُ فِي غَيْرِ الصِّفَةِ يَعْنِي عَطَفَ الْبَيَانِ وَالْبَدَلُ فَلَمَّا عَطَفَ الْبَيَانِ فَحُذِيَ بِهَذَا زَيْدٌ وَزَيْدًا تَرَفَعَ عَلَى الْفَلْظِ وَتَنْصَبُ عَلَى الْمَوْضِعِ فَهُوَ كَالنَّمْعِ يَجْعَلُ فِيهِ الْعَامِلُ وَهُوَ يَا لَا عَلَى تَعْدِيرٍ مُبَاشَرَةٍ حُرُوفِ النَّدَاءِ بِخِلَافِ الْبَدَلِ فَإِنَّ الْعَامِلَ يَجْعَلُ فِيهِ عَلَى تَعْدِيرٍ أَنْ يَحُلَّ مَحَلَّ الْأَوَّلِ وَيُبَاشِرُ حُرُوفَ النَّدَاءِ لِذَلِكَ ٢٠ تَقُولُ يَا هَذَا زَيْدٌ بِالضَّمِّ لَا غَيْرَ لَأَنَّ تَعْدِيرَهُ يَا زَيْدًا وَتَقُولُ فِي الْمَصَافِ بَا هَذَا ذَا الْجُمَةِ تَنْصَبُ لَا غَيْرُ فِي الْبَدَلِ وَغَيْرُهُ ظَاهِرٌ

#### فصل ٥٢

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَلَا يَنَاقِى مَا فِيهِ الْاَلْفُ وَاللَّامُ إِلَّا أَنَّهُ وَحْدَهُ لَانِهِمَا لَا تَمَارِقَانِهِ كَمَا لَا تَمَارِقَانِ

الْحَقْمَ مَعَ أَقْنَمَا خَلْفَ مَنْ هَرَا إِلَهُ وَكَانَ

\* مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَهْمِسُ قَلْبِي \* وَأَنْتِ تَحِيلُكَ بِالْوَصْلِ عَنِّي \*

شَبَّهَ بَيْنَا إِلَهُ وَهُوَ شَاءَ

قَالَ الشَّارِحُ قَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُنَا أَنَّ حَرْفَ النَّدَاءِ لَا تَجَامِعُ مَا فِيهِ الْاَلِفُ وَاللَّامُ وَإِذَا ارْتَبَدَ ذَلِكَ نُتَوَكَّلُ  
 ٥ إِلَيْهِ بَاقِي وَهَذَا ۚ وَالْعَلَّةُ فِي ذَلِكَ أَمْرَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّ الْاَلِفَ وَاللَّامَ تَفِيدَانِ التَّعْرِيفَ وَالنَّدَاءَ يُفِيدُ  
 تَخْصِيصًا وَإِذَا قَصِدَتْ وَاحِدًا بَعَيْنُهُ صَارَ مَعْرُوفَةً كَأَنَّكَ أَهْرَتْ إِلَيْهِ وَالتَّخْصِيصُ حَرْفٌ مِنَ التَّعْرِيفِ فَلَمَّا  
 يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا لِذَلِكَ لَأَنَّ أَحَدَهُمَا كَلِمٌ وَصَارَ حَرْفُ النَّدَاءِ بِذَلِكَ مِنَ الْاَلِفِ وَاللَّامِ فِي الْمُنَادَى فَاسْتَعْنَى  
 بِهِ عَنْهُمَا وَصَارَتْ كَالْأَسْمَاءِ الَّتِي فِي اللَّاحِظَةِ كَحَرْفِ هَذَا وَشَبَّهَ ۚ الثَّانِي أَنَّ الْاَلِفَ وَاللَّامَ تَفِيدَانِ تَعْرِيفَ  
 الْعَهْدِ وَهُوَ مَعْنَى الْغَيْبَةِ وَلِذَلِكَ أَنَّ الْعَهْدَ يَكُونُ بَيْنَ اثْنَيْنِ فِي بَالِثٍ غَائِبٍ وَالنَّدَاءُ خُطَابٌ لِحَاضِرٍ فَلَمَّا  
 ١٠ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا لَتَقْنَى التَّعْرِيفَيْنِ ۚ فَإِنَّ قَبِيلَ قَالْتُمْ تَقُولُونَ يَا هَذَا وَهَذَا مَعْرُوفَةٌ بِالْإِشَارَةِ وَقَدْ جَمَعْتُمْ بَيْنَهُ  
 وَبَيْنَ النَّدَاءِ فَلِمَ جَازَ هَهُنَا وَلَمْ يَجْزَ مَعَ الْاَلِفِ وَاللَّامِ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَوْضِعَيْنِ فَالْجَوَابُ عَنْهُ مِنْ وَجْهَيْنِ  
 أَحَدُهُمَا أَنَّ تَعْرِيفَ الْإِشَارَةِ وَقَصْدٌ إِلَى حَاضِرٍ لِتَعْرِيفِ لِحَاضِرٍ النَّظَرِ وَتَعْرِيفِ النَّدَاءِ خُطَابٌ لِحَاضِرٍ  
 وَقَصْدٌ لِوَاحِدٍ بَعَيْنُهُ فَتَهَارَبَ مَعْنَى التَّعْرِيفَيْنِ صَارَا كَالْتَعْرِيفِ الْوَاحِدِ وَلِلذَلِكَ شَبَّهَ الْخَلِيلُ تَعْرِيفَ النَّدَاءِ  
 بِالْإِشَارَةِ فِي كَحَرْفِ هَذَا وَشَبَّهَ لَأَنَّهُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ قَصْدٌ وَإِشَارَةٌ إِلَى حَاضِرٍ ۚ وَالْوَجْهُ الثَّانِي وَهُوَ فِي الْمَازِي أَنَّ  
 ١٥ أَصْلَ هَذَا أَنْ يُشِيرَ بِهِ الْوَاحِدُ إِلَى وَاحِدٍ فَلَمَّا دَعَوْتَهُ نَوَصَّتْ مِنْهُ الْإِشَارَةُ إِلَى كَلِمَتِهِ فِيهِ وَالْوَرَمَةُ إِشَارَةٌ  
 النَّدَاءِ فَصَارَتْ بِهَا جَوْشًا مِنْ تَوَرُّعِ الْإِشَارَةِ وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ لَا يُقَالُ هَذَا أَكْبَلُ بِإِسْفَاطِ حَرْفِ النَّدَاءِ ۚ فَلَمَّا  
 فَوَيْهَهُمْ مَا إِلَهُ فَلَمَّا جَازَ لَدَاهُ وَإِنْ كَانَ فِيهِ الْاَلِفُ وَاللَّامُ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ تَلَوْنَهُ الْاَلِفَ وَاللَّامَ وَلَا تُعَارَفُهُ  
 وَتَقُولَانِ مِنْهُ يَمْنُونُ حَرْفٌ مِنْ نَفْسِ الْأَسْمَاءِ ۚ وَأَصْلُ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْاَلِفُ  
 وَاللَّامُ فَصَارَ إِلَهُ قَدْ تَخَفَّفَ الْهَمْزُ الْخَفِيفُ الصِّنَاعِيُّ بَأَنَّ تَلَوْنَهُ وَتَلَقَّى حُرُوكَتَهَا عَلَى السَّاكِنِ قَبْلُهَا وَعَوَى  
 ٢٠ لَامُ النَّدَاءِ فَصَارَ تَعْدِيرُهُ إِلَهُ بِكُسْرِ اللَّامِ الْأَوَّلِ وَفِيهِ الثَّانِيَةُ فَتَعْدُوا اللَّامَ الْأَوَّلَى فِي الثَّانِيَةِ بَعْدَ  
 إِسْكَانِهَا وَتَقْتَمُوها تَعْظِيمًا ۚ وَكَانَ بَعْضُهُمْ حَذَفُوا الْهَمْزَ حَذْفًا عَلَى غَيْرِ وَجْهِ التَّلَوْنِ قَدْ خَلَقَتْهَا الْاَلِفُ  
 وَاللَّامُ وَمِثْلُ ذَلِكَ أَكْثَرُ حَذَفُوا الْهَمْزَ وَصَارَتْ الْاَلِفُ وَاللَّامُ فِي النَّاسِ عَرْضًا مِنْهَا وَلِذَلِكَ لَا تَجْتَمِعَانِ  
 فَلَمَّا قَوْلُهُمْ

\* إِنَّ الْمَنَاءَ يَبْلُغُفَسْنَ عَلَى الْأَنْفُسِ الْآمِنِينَ \*

فمردود لا يُعرف فأكمله ويجوز أن يكون جميعاً بين العوض والمعوّض منه ضرورية فلما كثر استعمال اسم  
الله تعالى وكالت الألف واللام فيه عوضاً من المحذوف صارتا تحريف من حرفيه وجاز نداءه وإن كانتا  
فيه ، وتشبيهه لزوم الألف واللام في اسم الله تعالى بلزومهما الحتم فذلك أنك إذا قلت تجمر كل  
لواحد من العجم فإذا علمت تحمها بعينه أدخلت الألف واللام وقد غلب الحتم على التقيا حتى إذا  
أطلق لا ينصرف إلى غيره وصار حكماً بالقبلة كالنيران والعيرى ولا يجوز نوع الألف واللام منها لأنها  
في المعرفة في الحقيقة ، فهما سيّتان من جهة الزور والغلبة إلا أن الفرق بينهما أنه إذا نعتت الألف  
واللام من العجم تنكروا والتكثير في اسم الله تعالى محال ، وأما يمت الكتاب \* من اجله الميم \* فها هو  
قياساً واستعمالاً فلما القياس فلما في نداء ما فيه الألف واللام على ما ذكر وأما الاستعمال فظاهر في يات  
منه إلا ما ذكر وهو حرف أو حرفان ووجه تشبيههما الله من جهة لزوم الألف واللام وإن لم يكن  
أ. مثله والفرق بينهما أن الذي والي صفتان يمكن أن ينادى موصوفهما ويُنتى بهما صفتين كقولك يا  
زيد الذي في الدار يا هند التي أكرميتي ويقع صفة لهما نحو قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا يا أيها  
الذين يؤمن بالله الذي لا يدرى ولا يستأمنين ولا يكون ذلك في اسم الله تعالى لأنه اسم غالب جرى مجرى  
الاعلام كزيد وصورة وألغى من ذلك قوله فيها أشهد أبو العلاء

\* فيها الغلامان اللذان قرأ \* أيأتما أن تكسبانا شراً \*

١٥ وكان الذي حسنة قليلا وصفه باللذان والصفة والموصوف كالشيء الواحد فصار حرف النداء كأنه يلقب  
اللذان ، ومثله قوله تعالى قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملائكم فعامل موصوف الذي معاملة  
الذي في دخول ألفاء في الخبر وقد تقدم بهان ذلك فاعرفه ،

### فصل ٣٥

١٦ قال صاحب الكتاب وإذا كثر المندائي في حال الاضافة فغلب وجهان أحدهما أن ينصب الاسمان معا  
كقولي خير \* يا تيمر تيمر عدي لا أبا لكم \* وقولي بعض وكده \* يا زيد زيد اليتيمات الذئبل \*  
والثاني أن ينصب الأول والثاني

قال الشارح إذا كان المندائي مصافاً وكثر المصاف دون المضاف اليه وذلك نحو يا زيد زيد مبرو فله  
يجوز فيه وجهان أحدهما نصب الأول والثاني والوجه الآخر ضم الأول ونصب الثاني قال الخليل ويونس





قال الشارح متى أضافوا أمناى الى ياء اللبس ففيه لغات أجودها حذف الياء والاكتمال منها بالكسرة وذلك نحوها فيمر لا يلبس بها غلام أقبل وقال تعالى يا عباد فاتقون لا يثبتوا الياء ههنا كما لا يثبتوا النتوين في المفرد نحوها زيد لأنها متولدة إذ كانت بدلًا منه وذلك أن الاسم مصاف الى الياء والياء لا معنى لها ولا تقوم بنفسها إلا أن يكون في الاسم المصاف اليها كما أن التنبين لا يقوم بنفسه حتى يكون في اسم فلما كانت الياء كالنتوين وبدلًا منه حذفوها في الموضع الذي يحذف فيه التنبين تخفيفًا لكثرة الاستعمال والبداء ولم يحذف حذفها بالمقصود إذ كان في اللفظ ما يدل عليها وهو الكسرة قبلها ألا ترى أنه لو لم يكن قبلها كسرة لم تحذف نحو مصطفى ومعلّى إذا أضفتها قلت مصطفى ومعلّى فلا يجوز إسقاط الياء منهما لأنه لا دليل عليها بعد حذفها وإن كانوا قد حذفوا الياء اجتراء بالكسرة قبلها في غير النداء كان جوازها في النداء الذي هو باب حذف وتغيير أوّل وأجدر بالجواز ألا ترى أنك تحذف منه التنبين نحوها زيد وتُسرع فيه الترخيم نحوها حار فاعرفه اللغة التياء إهات الياء نحو يا غلامى وكان أبو عمرو يقرأ يا عبادى فاتقون وقال عبد الله بن حسن عبيد الأعلّى الغرسي

\* كنت إذ كنت الإي وحذًا \* لم يله نى يا الإي قبلكما \*

فأثبت الياء لأنها اسم متولّد زيد إذا أضفت اليه فكما لا تحذف زيدًا في النداء كذلك لا تحذف الياء وليس إثباتها بالاختار اللغة الثالثة أن تقول يا غلامى بفتح الياء وهو الأصل فيها من حيث كانت نظيرة الكاف فى أخوك وأبوك والإسكان فيها صواب من التخفيف اللغة الرابعة أن تبدل من الياء ألفًا لأنها أخف وذلك أنهم استعملوا الياء وحيلها كسرة فيما كثر استعماله وهو النداء فأبدلوا من الكسرة فتحته وكانت الياء متحركة فانقلبت الياء ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فقالوا يا غلامًا يا زيدًا في يا غلامى يا زيدى وإذا وقفوا أصلوا الياء للسكت فقالوا يا غلامًا وبها زيداء تحذف الألف ومن يقول يا غلامًا يا زيداء قليل لأن الألف بدل من الياء وليس الاختيار يا غلامى حتى تبدل منها الألف على أن فى لغة كتي تبدلون من الياء الواقعة بعد الكسرة ألفًا فيقولون فى قتي قنًا وفى بعي بقًا قال الشاعر \* وما الدخيا بقاء علينا \* يريد بباقية وفى جارية جارة وهو كثير وإذا سلغ ذلك فى غير النداء ففى النداء أوّل لكثرة استعماله ومنهم من يقول يا ربّ يا من بالصمّ يريدون يا ربّ وما قوم وأما بغير ذلك فى الأسماء الغالب عليها الإضافة لأنهم إذا لم يصيغوها الى ماضٍ أو الى مضى



وقال رُسُلُهُ \* فَمَنْ تَزَوَّجْنَا بِهَا \* وَكَثْرَ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ تَزَوَّجَ قَوْمٌ مِنْ قَالِ يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ امْكُثِي - إِيَّاهُ فَتَكُونِ ۝

قال صاحب الكتاب وقالوا يا ابن آدمي ها ابن عيسى ها ابن آدم ها ابن هيم ها ابن آدم ها ابن هيم وقال  
ابو الخيم \* يا بنت لما لا تلبسي واخفعي \* جعلوا الذين باسم واحد،

٥. قال الشارح إذا قلت يا ابن أمي أو غلام غلامي للقياس في هذه البيئات أن لا تحذف لأن النداء لا يقع على الإغ ولا على الغلام الثالث فهما بمنزلة غيرها في غير النداء ألا تراك تقول في الخبر جاء غلام أخى فكما أن الإغ ليس له حظ في المحبة فكذلك إذا قلت يا غلام أخى ليس للإغ حظ في النداء والبياء إنما تحذف إذا وقعت موقعا يحذف فيه التثنية وهو أن يتصل بالاسم المنداد، هذا هو القياس ألا أنه قد ورد عنهم في قولهم يا ابن أمي أو أمي يا ابن عمي على الخصوص أربعة أوجه مسموعة من العرب

١. حكاهما الخليل وبرزس فالوجه الأول يا ابن أمي أو أمي على بابات البياء قال الشاعر

\* يَا ابْنَ أُمِّي وَهَا شَقِيقَ نَفْسِي \* أَنْتَ خَلَقْتَنِي لِذَقِّ شَدِيدِ \*

ولذلك وجهان من المعنى أحدهما أن تكون أُنْتُبْتُها كما أُنْتُبْتُها في يا غلامى وإذا سلغ ثبوتها في المنادى  
كان ثبوتها في المصاف الى المنادى أسوغ والثاني وهو أوجدتها أن تُثْبِتْها كما أُنْتُبْتُها في يا ابن اُخَى  
وفي يا غلام غلامى، والوجه الثالث من الأوجه الأربعة أن تقول يا ابن أمّ ويا ابن عمّ بالفتح وقد قرأ به  
ابن كثير ونافع وأبو عمرو ويحتمل ذلك امرؤ أحدهما أن يكون الأصل يا ابن أمّا بالالف لا حُدِثت  
الالف تخفيفا وسيل للذك لآتها بدل من الياء فحُدِثت كما تُحذف الياء في يا غلامى في قولك يا غلام  
وحُدِثت الياء من المصاف اليه وإن كانت لا تُحذف من المصاف اليه إذا قلت يا غلام غلامى كم  
تُحذف من المصاف إذا قلت يا غلام لأن هذا الاسم أعى يا ابن أمّ ويا ابن عمّ قد كثر استعماله  
فجار فيه ما لم يجوز في نظائره، والفتحة في ابن على هذا فتحة إعراب كما أنها في يا غلام غلامى  
كذلك، والثاني أن تجعل ابنا وأما جميعا بمنزلة اسم واحد فتبنى الاسم الآخر على الفتح وتبنى الاسم  
الذى هو الصدر لأنه كالبعض للثاني فالفتحة في الأول ليست نصبة كما كانت في الوجه الأول وأما هي  
منزلة الفتحة من خمسة عشر وها في موضع مضموم من حيث كانا بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر  
وهو مفعول، ويجوز أن يكون فتح الثاني إتيان الفتحة النون في ابن وموضع أمّ وعمر خفض بالاضافة  
والوجه الثالث الكسر فتعني يا ابن أمّ ويا ابن عمّ وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي يا ابن أم بالكسر

وَيَحْتَمِلُ امْرَأَتَيْنِ أَحَدُهُمَا إِنْ يَكُونُ أَصَافُ ابْنًا لِي أَوْ أَمَّ وَحَذَفَ إِلَيْهِ مِنَ الثَّلَاثِ وَكَانَ الْوَجْهُ إِثْبَاتُهَا مَعْلًا بِهَا  
 عَلَامَ غَلَامٍ، وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ أَلْفَهُمَا لَمَّا جَعَلَا كاسِمَ وَاحِدٍ وَأَصَافَهُمَا إِلَى نَفْسِهِ حَذَفَ إِلَيْهِ وَقَلَبَتِ الْكُسْرَى  
 دَلِيلًا كَمَا يَقُولُ بِالْأَسْمِ الْوَاحِدِ تَحْوِي بِهَا غَلَامٌ وَهُوَ مِثْلُهُ بِهَا أَحَدٌ عَشَرَ أَقْبَلُوا، الْوَجْهُ الرَّابِعُ إِنْ تَقَالَى  
 بِهَا ابْنٌ أَمَّا وَهُوَ ابْنٌ مِمَّا فَجَعَلَ مَكَانَ إِلَيْهِ أَلْفًا كَمَا قَالَ \* يَا بَيْتَ عَمَّا لَا تَلْجِي وَأَفْجَعِي \* كَمَا  
 تَقُولُ بِهَا غَلَامًا فَتَقَعُ مَا قَبْلَ إِلَيْهِ تَحْفِيهَا وَفِي مَحْكَرَةٍ فَتَقْلِبُ أَلْفًا فَطَرَفَهُ

### المنديوب

#### فصل ٥٥

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَلَا يَدَّ لَهُ فِي الْمَنْدُوبِ مَنْ إِنْ تَلَحَّى قَبْلَهُ يَأْ أَوْ وَأَنْدَ فِي الْخَبَرِ الْآلِفِ فِي آخِرِهِ  
 ١. مَحْمُورٌ فَتَقُولُ وَآ زَيْدًا أَوْ وَآ زَيْدٌ وَالْهَاءُ الْآخِضَةُ بَعْدَ الْآلِفِ لِلْوَقْفِ خَاصَّةً دُونَ الدَّرَجِ وَيَلْحَقُ ذَلِكَ  
 الْمَصَافُ إِلَيْهِ فَيَقَالُ وَآ امِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَلْحَقُ الْمَصَفَةُ حَتَّى تَقْلِبُ فَلَا يَقَالُ وَآ زَيْدٌ الطَّرِيفُ وَهَلْصَتْهَا  
 حَتَّى يُولَسَ، وَلَا يَنْدَبُ إِلَّا الْأَسْمُ الْمَعْرُوفُ فَلَا يَقَالُ وَآ رَجُلًا وَرَ يُسْتَقْبَحُ وَآ مِنْ حَفَرٍ بِرَ زَمَانًا لِأَنَّهُ  
 مَعْرُوفٌ بِهَا هَذَا الْمُطْلَقُ

قَالَ الشَّارِحُ أَعْلَمُ أَنَّ الْمَنْدُوبَ مَذْهُوبٌ وَلِلذَلِكَ ذِكْرُ مَعَ فُصُولِ الْإِنْدَاءِ لِكِتَابِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّفَاتُحِ قُلْتُ  
 ١٥ تَدْعُوهُ وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَسْتَجِيبُ كَمَا تَدْعُوهُ الْمُسْتَعَاتِفُ بِهِ وَإِنْ كَانَ يَحْيَيْكَ لَا يَسْمَعُ كَأَنَّهُ تَعَدُّهُ  
 حَاضِرًا وَأَكْثَرُ مَا يَفْعُ فِي كَلَامِ النِّسَاءِ لَضَعْفِ احْتِمَالَيْنِ وَقَلِيلِ ضَرْفَيْنِ وَلَمَّا كَانَ مَذْهُوبًا يَحْيَيْكَ لَا يَسْمَعُ  
 أَنُوًا فِي أَوَّلِهِ يَمَّا أَوْ وَآ لَمَذِ الصَّوْتِ وَلَمَّا كَانَ يُسَلِّكُ فِي النَّدْبَةِ وَالنُّوَجِ مَذْهُوبُ التَّطْرِيبِ زَادُوا الْآلِفَ آخِرًا  
 لِلتَّوَلُّمِ كَمَا يَأْتُونَ بِهَا فِي الْقَوَائِمِ الْمَطْلُوعَةِ وَخَصَّصُوا بِالْآلِفِ دُونَ الْوَاوِ وَالْهَاءِ لِأَنَّ النَّدَّ فِيهَا أَمَكُّنٌ مِنْ  
 أُخْتَيْهَا، وَأَعْلَمُ أَنَّ الْآلِفَ تَفْعُ كُلَّ حَرَكَةٍ قَبْلَهَا صَمَةً كَانَتْ أَوْ كُسْرَةً لِأَنَّ الْآلِفَ لَا يَكُونُ مَا فِيهَا إِلَّا  
 ٢. مَبْنُوحًا أَلْفُهُمْ إِلَّا إِنْ يُخَافُ لَيْسَ فَيُحِينِدُ لَا تُغَيِّرُ لِحَرَكَةِ فَتَقُولُ وَآ زَيْدًا وَإِذَا وَقَفْتَ عَلَى الْآلِفِ أَطْلَقْتَ  
 إِلَيْهِ فِي الْوَقْفِ مَحَافِظَةً عَلَيْهَا خَفَاتُهَا فَتَقُولُ وَآ زَيْدًا وَهُوَ إِذَا وَصَلَتْ أَسْقَطْتَ إِلَيْهِ لِأَنَّ خَفَاتُهَا  
 الْآلِفَ قَدْ زَالَ بِمَا أَقْصَلَ بِهَا فَتَقُولُ وَآ زَيْدًا وَهُوَ إِذَا تَسْقِطَ إِلَيْهِ مِنَ الْأَوَّلِ لِاتِّصَالِهِ بِالثَّلَاثِ وَتَقْبَحَتِهَا فِي الثَّلَاثِ  
 لَأَنَّكَ وَقَفْتَ عَلَيْهِ، وَهِيَ أَنْ لَا تَلْقَى بِالْفِ النَّدْبَةِ وَتُجَرِّقَ لَفْظُهُ مُجَرِّقَ لَفْظِ الْمُنَادَى تَحْوِي وَآ زَيْدًا وَآ  
 عَمْرُو وَلَا يَلْبَسُ بِالْمُنَادَى إِنْ قَرِئَتْهُ لِحَالٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ، وَتَلْحَقُ هَلَامًا النَّدْبَةُ الْمَصَافُ إِلَيْهِ فَيَقَالُ وَآ امِيرُ

المونيداء وإلا غلام وإذا لأن المصاف والمصاف إليه كالاسم الواحد من حيث كان ينزل منزلة التنوين  
 من المصاف فإن كان المصاف إليه اسما ظاهرا فحلت آخره لأجل ألف النندية وحذف التنوين من  
 المصاف إليه في النندية لأنه لا يجتمع ساكنان التنوين والألف ولم تحرك التنوين لأن أداة النندية  
 وإذا غير منفصلة كما أن التنوين كذلك فلم يجتمع في آخر الاسم وإذ كان على هذه القصة فعاقبوا  
 ه بينهما لذلك هذا إذا كان المصاف إليه ظاهرا فإن كان مصورا فإن كان المصور متكلما فلا تخلو ياءه  
 من أن تكون محذوفة وقد اجتزأ بالكسرة منها نحويا غلام أو تكون ثابتة وفيها لغتان السكون  
 والمركبة فإن كانت الأولى فإليك فبدل من الكسرة فتحة لأجل الألف بعدها وتقول وإلاما وإن كانت  
 ثابتة وفي ساكنة كان لك فيها وجهان أحدهما حذف إليه لسكونها وسكون الألف بعدها ويستوي  
 في ذلك لغة من أثبتها ومن حذفها والوجه الثاني أن لا تحذفها بل تلتحقها لأجل الألف بعدها وإذا  
 كانوا قد فتحوا ما ليس أصله الفتح كان فتح ما أصله الفتح أجدر وأولى وإن كانت الياء مفتوحة نحو  
 وإلامى فليس فيه إلا وجه واحد وهو إثباتها وتحريكها وإن كان المصاف إليه مصورا غير ياء  
 النفس أثبتته بالالف وفتحت ما قبلها إذا لم يلتبس نحو قولك في المصاف إلى الخطاب وإلاما فإن  
 كان مما يلتبس قلبت الألف إلى جنس الحركة قبلها نحو يا غلامكة إذا كان الخطاب مؤنثا إذ لو  
 قلت وإلامكة ألتبس بالذكورة وكذلك تقول وإلامهزة إذا كان المصور غائبا إذ لو قلت وإلامهزة  
 ه ألتبس بالمؤنث وعلى هذا فليس كل ما يأتي منه ولا تلتحق ألف النندية الصفة لا تقول وإيد الطريفا  
 عند سببويه ولجليل لأن الصفة ليست المقصورة بالنندية وإنما المنذوب الموصوف ولذهب الكوفيون  
 ويونس من البصريين إلى جوازها وقالوا أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد والمذهب الأول أن ليست  
 الصفة كالصاف إليه لأن المصاف داخل في المصاف ولذلك يلزمه وأنت في الصفة بالخيار إن شئت  
 تصف وإن شئت لا تصف وأعلم أن النندية لما كانت بكاء ونوحا بتعدان مآثر المنذوب وخصائمه  
 ٢. وإظهار ذلك ضعف وخبر ولذلك كانت في الأكثر من كلام النسيوان لضعفهن عن الاحتمال وقلة خبرهن  
 وجب أن لا يندب إلا بأشهر أسماء المنذوب وأظهرها لكى يعرفه السامعون فيكون حذرا له عندهم  
 ويعلم أنه قد وقع في أمر عظيم لا يملك التصبر عند مثله فلهذا المعنى لا تَنْدُب نكرة ولا مبهم فلا  
 يقال وإلامه ولا وإلامه لإيهامهما ويستفحجون وإلامه لعدم وضوحه وإيهامه ولا يستفحجون  
 وإلامه حفر بئر زمزما لأنه متعقبة وخصيلة صار لذلك كليا عليه يعرف به بعينه فحري تجرى الاعلام

محووا عهد المظليان ولذلك ان عهد المطلب هو الذي اظهر زعمه بعد دخولها من عهد اسمعيل عليه السلام بان اتي في المنام فامر بحرق زعمه فقال وما زعمه قال لا تتوف ولا تهتم وتسلمي التحية العظيم وفي بين القوت والدمر فعند عهد المطلب وبعد لحوت ابنه ليس له يومئذ ولد غيره ووجد الغراب ينقر بين اسناب وثلاثة تحفر فلما بدا الطوي كبر وصوته معروفا فالندبة نوع من النداء فكل مندوب ه منادى وليس كل منادى مندوب اذ ليس كل ما منادى يجوز ندبته لانه يجوز ان منادى المنكوز والمهم ولا يجوز ذلك في الندبة لغيره

### حذف حرف النداء

١. قال صاحب الكتاب ويجوز حذف حرف النداء ما لا يوصف به أي قال الله تعالى يوسف أرض عن هذا وقال رب ارنني النظر اليك وتلقي أيها الرجل وأيتها المرأة ومن لا يزال محسبا أحسن اليه ولا يحذف ما يوصف به أي فلا يقال رجل ولا هذا

قال الشارح قد تقدم القول ان الغرض بالنداء التصويت والمنادى ليقبل والغرض من حروف النداء امتداد الصوت وتنبية المدهور فاذا كان المنادى متراجعا من المنادى او مغرضا عنه لا يقبل الا بعد اجتهدا او لانا قد استقبل في ثوبه استعملوا فيه جميع حروف النداء ما خلا الهمزة وفي ما وأيا وهيا وأي يمتد الصوت بها ويرتفع فان كان قريبا نادوه بالهمزة نحو قول الشاعر \* أريد أيا وزا إن كنت نائرا \* لاقها تفيد تنبيه المدهور يرد منها امتداد الصوت لغرض المدهور ولا يجوز نداء البعيد بالهمزة لعدم المد فيها ويجوز نداء القريب بساتر حروف النداء توكيدا وقد يجوز حذف حرف

النداء من القريب نحو قوله \* حار بين كعب ألا أحلام توجر كمر \* ونحو قوله تعالى يوسف أرض عن هذا وقد كثر حذف حرف النداء في المصنف نحو قوله تعالى رب قد آتيتني من ألكم وقال تعالى فاطر السموات والأرض وقال ربنا أنزل علينا مائدة من السماء وقال رب ارنني تحيي الموتى وهو كثير في الكتاب العزيز وفي الجملة حذف الحروف ما يلهي القلياس لان الحروف اما جى بها اختصارا وثابتة من الاعمال فاما النافية ثابتة من أنفى وهى الاستفهام ثابتة من أستفهم وحروف العطف عن أعطف وحروف النداء ثابتة من أنادى فاذا اخذت محلها كان اختصارا مختصرا وهو إيجاف ألا أنه قد ورد

فيما ذكرناه لقوة الدلالة على الحذف فصار القرائن الدالة كالنقل به وقوله يجوز حذف حرف النداء مما لا يوصف به أي جعل ذلك شرطاً في جواز حذفه لا علة ومنهم من جعل ذلك علة وأما هو اعتباراً وتعريفاً للموضع الذي يحذف منه حرف النداء فقالوا كل ما يجوز أن يكون وصفاً لأي ودعوتة فإنه لا يجوز حذف حرف النداء منه لأنه لا يجمع عليه حذف الموصوف وحذف حرف النداء منه فيكون إحاطة بذلك لا تقول رجل أقبل ولا علم تعالى ولا هذا قلتم وأنت تريد النداء حتى يظهر حرف النداء لأن هذه الأسماء يجوز أن تكون نعوته لأي نحو يا أيها الرجل يا أيها الغلام يا أيها هذا لأن أي مبهم والمبهم ينعى بما فيه الالف واللام أو بما كان مبهماً مثله قال الله تعالى يا أيها الناس أيا خلقناكم من ذكرٍ وأنثى قال الشاعر

\* يا أيها الرجل أعلم غيره \* فلا لنفسه كان ذا التعليم \*

١. وقال الآخر \* ألا أيها الباغ الرجل نفسه \* فوصف أي باسم الإشارة كما وصفه بما فيه الالف واللام إذ كان مبهماً مثله كما يوصف ما فيه الالف واللام بما فيه الالف واللام واحتج سيده به بأن أصل هذا أن يستعمل بالالف واللام فتقول يا أيها الرجل فلم يجوز حذف ما كان يتعرف به وتبينته على التعريف ألا يعرفه وكذلك المبهم يكون وصفاً على ما تقدم لأي فإذا حذف أي صار يا بدلاً في هذا كما صار بدلاً في رجل وقال المازني في نحو هذا أقبل أن هذا اسمٌ تشبه به إلى غير مخاطب ١٥ فلما نادوته ذهب من تلك الإشارة فتعوض منها التنبه بحرف النداء وقد أجاز قوم من الكوفيين هذا أقبل على إرادة النداء وتعلقوا له بقوله تعالى لَرَأَيْتُمْ هَؤُلَاءِ يَقْتُلُونَ أَنْفُسَهُمْ قَالُوا وَالْوَادِيعَ هَؤُلَاءِ وقد عمل به المعتز في قوله \* هذبي برزت لنا فهجبت رسمياً \* وكان يميل كثيراً إلى مذهب الكوفيين ولا حاجة في الآية لاحتمال أن يكون هؤلاء منصوباً بإصبار أي بمعنى الاختصاص ويكون أنتم مبتدأً وتقتلون الخبر وقيل أنتم مبتدأ والخبر هؤلاء وتقتلون أنفسكم من صلة هؤلاء وقد يكون ٢. اسم الإشارة موصولاً نحو قوله

\* عَسَ ما لعبانٍ عليك إماراً \* أميت وهذا تحيلين طليفاً \*

أي والذي تحصيله طليفاً وحصل قول المتنني على أن يكون إشارة إلى المصدر أي هذه البرزة أو إلى الطرف على إرادة المرأة فاعرفه

قال صاحب الكتاب وقد شد قلوبهم أمير ليل وإقتر محنوق وأشرق نرا و\* جارح لا تستنكرى

هَذِيرِي \* ولا من المستغاث والمندوب، وقد التزم حذفه في اللهم لكونه لهم خلقاً عنه

قال الشارح قد جاء عنهم حذف حرف النداء من النكرة المقصودة قالوا أَصْبَحَ نَيْلٌ وَأَقْتَدِ مَحْشُورٌ وَأَطْرَقَ كَوْرًا يُرِيدُ تَرْخِيمَهُ كَوْرًا عَلَى قَلْبٍ مِنْ قَالٍ يَا حَارُّ بِالصَّمِّ وَلِلَّهِ أَنْ هَذِهِ امْتِثَالٌ مَعْرُوفَةٌ لِمَجْرَى الْعَلَمِ فِي حَذْفِ حَرْفِ الْندَاءِ مِنْهَا، وَقَالَ أَبُو الْعَيْسَى الْمُبِينُ الْأَمْثَالُ يُسْتَجَارُ فِيهَا مَا يُسْتَجَارُ فِي الشَّعْرِ ٥ لِكثَرَةِ اسْتِعْمَالِهَا، فَلَمَّا قَالِي التَّحْلِيلُ \* جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي هَذِيرِي \* فَإِنَّهُ يُرِيدُ يَا جَارِيَةُ فَلَمَّا رَحِمَهُ لِحَذْفِ تِلْكَ التَّائِيهِ وَحَذْفِ أَدَاةِ الْندَاءِ صُرُورًا، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ الْندَاءِ مِنَ الْمُسْتَغَاثِ بِهِ فَلَا تَقُولِ لَزَيْدٍ وَأَنْتِ تَرِيدُ يَا زَيْدٌ لِأَنَّ الْمُسْتَغِيثَ يَبَالِغُ فِي رَفْعِ صَوْتِهِ وَامْتِدَادِهِ لَتَوْفِيهِ فِي الْمُسْتَغَاثِ بِهِ الْغَفْلَةَ وَالْتَرَاهُصَ، وَكَذَلِكَ الْمُنْدُوبُ قَالِ سَيَبُودُهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ الْندَاءِ مِنْهُ لِأَنَّهُمْ يَخْتَلِطُونَ بِهِمْ وَمِنْ مَا قَدْ فَاتَ وَبَعْدَ عَنْهُمْ وَالْاِخْتِلَافُ الْاجْتِهَادُ فِي الْقَضْبِ وَلَا تَهْمُرُ بِهِمْ وَهُمْ بِمَذْهَبِ التَّرْتِيمِ ١٠ وَمَذْ هَذِهِ الصُّورَةُ وَلِلَّذَلِكَ رَادُوا الْآلِفَ أَخِيرًا مَبَالِغَةً فِي التَّرْتِيمِ، فَلَمَّا قَوْلُهُمْ اللَّهُمَّ فَهَذَا الصَّمَّةُ فِيهِ بِنَاءٌ يَمْتَزِلُهَا فِي يَا زَيْدٌ وَالْأَمْرُ فِيهِ حَوْصٌ مِنْ حَرْفِ الْندَاءِ وَلِلَّذَلِكَ لَا يَجْتَمِعُ يَا مَعَ الْمِهْمِ إِلَّا فِي شَعْرِ أَشْدَهُ الْكَوْفِيِّينَ لَا يُعْرَفُ قَائِلُهُ وَكَوْنُ صُرُورًا وَلِلَّذَلِكَ قَوْلُهُ

\* إِيَّيْ إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلْمَا \* تَحَوُّتُ يَا اللَّهُمَّ يَا أَلْمَمَا \*

فجميع لصورة بين يا والمهم، وذهب القراء من الكوفيين إلى أن أصله يا الله أمنا بحمير إلا أنه لما كثرت في كلامهم واشتهرت في ألسنتهم حذفوا بعض الكلام تخفيفا كما قالوا قَلَمٌ وَالْأَصْلُ قَالِ أَلْمَمَ فَاحْذَرُوا الْهَمْزَةَ تَخْفِيفًا وَاحْذَرُوا الْمِهْمَ فِي الْمِهْمِ كَمَا قَالُوا وَهَلْبَةً وَالْأَصْلُ وَهَلْ لُذَّةً وَهِيَ حَذْفُ وَخَفَافًا، وَهَوَ قَوْلِي وَإِيجْدًا لَوْجِدًا مِنْهَا أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا ذَكَرُوا لَمَّا حَسُنَ أَنْ يَقَالَ اللَّهُمَّ أَمْنَا بِحَمِيرٍ لِأَنَّهُ يَكُونُ تَكَرُّارًا فَلَمَّا حَسُنَ مِنْ غَيْرِ قَبِيحٌ دَلَّ عَلَى فُسَادِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، وَإِيجَادُهُ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا طَرَأَ لَمَّا جَارَ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْكِبَارَةِ بِحَمِيرٍ اللَّهُمَّ أَفْهَنُكُمْ وَلَا تُفْهِمُنَا لِأَنَّهُ يَكُونُ تَنَاقُضًا قَالِ اللَّهُ تَعَالَى اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا فَرَّ الْخُفَّ مِنْ هَذَاكَ فَامْطَرْ عَلَيْنَا جَحَارًا مِنْ أَسْمَةِ أَوْ أَمْنًا بِعَذَابِ إِلَهِهِمْ مَعَ أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ الْمِهْمُ أَصْلًا مِنَ الْفِعْلِ لَمْ يَجْتَمِعِ الشَّرْطُ إِلَى جَوَابِ فِي الْآيَةِ وَلَسَدَتْ مَسَدًا لِلْجَوَابِ فَلَمَّا افْتَقَرَتْ إِلَى جَوَابٍ وَأُجِيبَتْ بِالْهَاءِ دَلَّتْ عَلَى أَنَّهَا زَائِدَةٌ وَلَيْسَتْ مِنَ الْفِعْلِ، وَأَعْلَمُ أَنَّ سَيَبُودَهُ لَا يَرَى نَعْتَ اللَّهُمَّ لِأَنَّهُ لَفْظٌ لَا يَقَعُ إِلَّا فِي الْندَاءِ فَهُوَ مَنُودٌ يَا فَهَذَا مَلِكُكُمْ وَهُوَ لَا يَلِيسُ نَتِيءٌ مِنْ هَذَا نَبْعَةٌ، وَخَالِقُهُ أَبُو الْعَيْسَى فِي ذَلِكَ وَقَالَ إِذَا كَانَتْ الْمِهْمُ حَوْصًا مِنْ يَا فَكَمَا تَقُولُ يَا اللَّهُ الْكَرِيمُ كَذَلِكَ تَقُولُ اللَّهُمَّ الْكَرِيمُ وَاسْتَدَلَّ بِطَوْلِهِ تَعَالَى



اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فَسَيُجِيبُهُ يَحْمِلُ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ عَلَى آتِهِ لَدَاكَ بَابٌ لَا آتَهُ لَعْنَةُ

## الاختصاص

## فصل ٥٧

ه قال صاحب الكتاب وفي كلامهم ما هو على طريقة النداء ويقصد به الاختصاص لا النداء وذلك قولهم  
أَمَا أَنَا فَافْعَلْ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ونحن نفعل كذا أَيُّهَا الْقَوْمُ وَاللَّهُمَّ أَفْعَلْ لَنَا أَيُّهَا الْعِصَابَةُ جَعَلُوا أَنَا مع  
صفتهم دليلاً على الاختصاص والتوضيح ولم يعنوا بالرجل والقوم والعِصَابَةُ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وما كانوا منه  
بِأَنَّا ونحن والصبي في لَنَا كَأَنَّهُ قَبِيلٌ أَمَا أَنَا فَافْعَلْ مَحْضِصاً بِذَلِكَ مِنْ بَيْنِ الرِّجَالِ ونحن نفعل مَحْضِصِينَ  
مِنْ بَيْنِ الْأَقْوَامِ وَأَفْعَلْ لَنَا مَحْضِصِينَ مِنْ بَيْنِ الْعِصَابَةِ

١. قال الشارح اعلم أن كل منادى يختص بخصته فتناديه من بين مَنْ يَخْصُرُكَ فَذَمُّكَ وَتُهْنِيكَ أو يَخْبِرُكَ  
ومعنى اختصاصك أَيُّهُ أَنْ تَقْصِدَهُ وَتَخْتَصِمَ بِذَلِكَ دُونَ غَيْرِهِ وقد أجزت العرب أَسْهُاءَ اختصوها على  
طريقة النداء لاشتراكهما في الاختصاص فاستعير لفظ احدهما للكفر من حيث شَارَكَهُ في الاختصاص  
كما أجزوا التسمية فجزى الاستفهام إذ كانت التسمية موجودة في الاستفهام وذلك قوله أَرَيْدُ عندك  
أمر مَرُوءٍ وَأَرَيْدُ الفصل أم خالداً فالشيطان اللذان تسأل عنهما قد استوى عليك فيهما لَمْ تَقُولِ مَا أَبْلَى  
ه أَمْتُ أم قعدت ومَوَافَ حَالِيَهُمْ أَلَّذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تَنْذِرْهُمْ فَكُنْتَ غَيْرَ مُسْتَفْهِمٍ وَإِنْ كَانَ بِلَفْظِ الاستفهام  
لِعَشْرَتُهُمَا في معنى التسمية لَنْ معنى قوله لا أَبْلَى أفعلت أم لم تفعل أي هما مستومان في علمي فكما  
جاءت التسمية بلفظ الاستفهام لاشتراكهما في معنى التسمية كذلك جاء الاختصاص بلفظ النداء  
لاشتراكهما في معنى الاختصاص وإن لم يكن منادى، والذي يدل على أنه غير منادى أنه لا يجوز  
دخول حرف النداء عليه لا تقول أنا افْعَلْ كَذَا يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ إذا عنيت نفسك ولا نحن نفعل كذا  
٢. يَا أَيُّهَا الْقَوْمُ إذا هينيت أنفسكم لأنك لا تُنْبِئُهُ غَيْرُكَ وهذا الاختصاص يقع للتكلم نحو نحن نفعل  
أَيُّهَا الْعِصَابَةُ وتعني بالعِصَابَةُ أَنْفُسُكُمْ والمخاطب نحو أنتم تفعلون أَيُّهَا الْقَوْمُ ولا يجوز للغائب لا  
تقول أَنَّهُمْ فَعَلُوا كَذَا أَيُّهَا الْعِصَابَةُ وقولهم أَنَا افْعَلْ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ونحن نفعل كذا أَيُّهَا الْعِصَابَةُ  
فَقِي وصفتها مرفوعاً بالابتداء وخبره محذوف أو خبر محذوف للابتداء فإذا كان مبتدأً فكأنه قال الرجل  
الذكر أو العِصَابَةُ الْمَذْكُورَةُ مَنْ أَرِيدُ وإذا كان خبراً فكأنه قال من أَرِيدُ الرَّجُلُ الْمَذْكُورُ أو العِصَابَةُ

المذكورة ان لا يقدَّر فيها حرف النداء بل في جملة في موضع لئلا لان الكلام قبلها تام ولذلك مثله صاحب الكتاب بقوله انا افعل كذا مختصا من بين الرجال ونحن نفعل مختصين من بين الاقوام وذكر اتي هنا وصفته توضيحاً وتأكيداً ان الاختصاص حاصل من انا ونحن فاعرفه

قال صاحب الكتاب ومما يجري هذا الجرى قولهم انا معشر العرب نفعل كذا ونحن آل فلان ثمراء  
 • وانا معشر الصعاليك لا قوة بنا على الثروة الا انهم سبقوا دخول اللام ههنا فقالوا نحن العرب اقربى الناس للضعف وبك الله لرجو الفضل وسجناك الله العظيم ومنه قولهم نحن آل الحميد والملك لله  
 احل الملك وأتلى زيد الفاسق للبهيت وفرق حمالة الخطب ومررت به المسكين والباس وقد جاء  
 تكررة في قول الهذلي

\* يا أيُّ لى نسوة عظيم \* وشعنا مراضيع مثل السعالي \*

١. وهذا الذى يقال فيه نصب على المدح والشتم والترحم

قال الشارح اعلم ان هذا النوع من الاختصاص يجري على مذهب النداء من النصب بفعل مصر غير مستعمل اظهاره وليس بنداء على الحقيقة بدليل ان الاسم المفرد الذى يقع فيه لا يبنى على الضمة كما يبنى الاسم المفرد في النداء على الضمة في نحو يا زيدا يا بكر وفى قولوا في \* يئنا تيمنا يكشف

الضباب \* بنا تيمم بالصم كما فعلوا في النداء ولأنه ايضا يدخل عليه الالف واللام نحو نحن العرب  
 ٥ اقربى الناس للضعف وما فيه الالف واللام لا يباشره حرف النداء واذا ارادوا ذلك توصلوا اليه بآي ونحوها كقولك يا ايها الرجل فلما قلت ههنا نحن العرب من غير وصله دل الله غير منادى ، وقوله ما

يجرى هذا الجرى يريد مجرى الاول في الاختصاص وبما فصله من الاول وان كانا جميعا اختصاصا  
 فتحتهما مختلفان من جهة اللفظ ولذلك ان الفصل الاول مرفوع نحو نحن نفعل كذا ايتهما العصابة وانا  
 أفعل كذا ايها الرجل وهذا الفصل منصوب نحو قوله \* انا بى منقر \* وقول الآخر \* يئنا جميعا  
 ٢. يكشف الضباب \* وذلك الفصل مختص بآي دون غيرها من الاسماء وهذا الفصل يكون بسائر الاسماء

نحو بى فلان وآل فلان وغيرها من الاسماء ، واعلم ان هذا الضرب من الاختصاص ليس نداء على الحقيقة وان كان جاروا مجراه وذلك من قبل انه منصوب بفعل مصر غير مستعمل اظهاره ولا يكون الا للمتكلم والمخاطب ولها حاضران ولا يكون لغائب كما ان النداء كذلك والذى يدل على انه ليس  
 بنداء ان الاسم المفرد الذى يقع فيه لا يبنى على الضمة كما يبنى الاسم المفرد في النداء على الضمة

نحو يا زيد وا حَكَمُ ور يقولوا في قول الشاعر بنا جِئِم بالصبر كما فعلوا في النداء ولأدء ايضاً يدخل عليه الألف واللام نحو قولهم نحن العرب أقوى الناس للصَّيف ولا يجوز ذلك في النداء والغرض بين هذا الاختصاص واختصاص النداء أنك في النداء تختص واحداً من جملة ليعطف عليك عند توقيف غفلة عنك وفي هذا الباب تختص بفعل يدل فيه النصب يقصد به الاختصاص على سبيل الافتقار والتفصيل له والاسم المنصوب في هذا الباب لا بد أن يتقدم ذكره ويكون من أسماء المتكلم والمخاطب نحو قوله

«أَيُّ اللَّهِ لَا أَنَا آلُ خَنْدِفٍ \* بِنَا يَسْمَعُ الصَّوْتِ الْكَلَامُ وَيُبْصِرُ»

قال خندف في النون والألف في أنا وكذلك قولهم نحن العرب أقوى الناس للصيف فالعرب في نحن ونصب هذه الأسماء كنصب ما ينتصب على التعظيم والشم بأصبار أي أو أهلي أو أختص بالاختصاص ١. نوع من التعظيم والشم فهو أحسن منها لأنه يكون للحاضر نحو المتكلم والمخاطب وسائر التعظيم والشم يكون للحاضر والغائب وهذا الصوب من الاختصاص يراد به تخصيص المذكور بالفعل وتخليصه من غيره على سبيل القطر والتعظيم وسائر التعظيم والشم ليس المراد منه التخصيص والتفليس من موصوف آخر وإنما المراد المدح أو الذم فمن ذلك لحمد الله للحميد والمثل لله أهمل المثل وكل ذلك نصب على المدح ولم يرد أن تفصله من غيره وتقول أناي زيد للحميد الفاسق ومنه قراءة من قرأ وأمرأته قاله ١٥ لخطب بالنصب على الذم والشم ومن ذلك مروت به الباقس المسكين فجوز خفض الباقس والمسكين على البدل ولا يجوز أن يكون نعتاً لأن النسمات لا تنعت ويجوز نصبه على الترخيم بأصبار أي وهو من قبيل المدح والذم فلهذه

### الترخيم

#### فصل ٥٨

٢٠

قال صاحب الكتاب ومن خصائص النداء الترخيم ألا إذا اضطر الشاعر فرخم في غير النداء وله شرائط إحداها أن يكون الاسم علماً والثانية أن يكون غير مصاف والثالثة أن لا يكون مندوباً ولا مستغنياً والرابعة أن تريد حذقه على ثلاثة أحرف ألا ما كان في آخره تاء تليق فإن العلمية والروادة على الثلاثة فيه غير مشروطتين يقولون يا طلل يا جاري لا تستنكرني وا فب آقبلي وا ها أرجسي

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ بِأَصْلَاحٍ وَأُطْرُقِ نَحْوًا فِي الْقَوْلِ.

قَالَ الشَّارِحُ إِنَّمَا قَالَ وَفِي خَصَالَتِ الدُّعَاءِ التَّرْخِيمِ لِأَنَّ التَّرْخِيمَ الْمُنْكَرَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الدُّعَاءِ وَفِي غَيْرِ الدُّعَاءِ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى سَبِيلِ التَّنْذِيرِ وَهُوَ مِنْ قِبَلِ الصَّرِيحِ عَلَى مَا سَبَقَ بَيَانُهُ وَلِذَلِكَ قَالَ أَلَا إِذَا أَصْغَرُوا الشَّامِرَ فَرَحَّمْ فِي غَيْرِ الدُّعَاءِ جَعَلَهُ خَاصَّةً لِلدُّعَاءِ ، وَالتَّرْخِيمُ مَأْخُذٌ مِنْ قَوْلِهِمْ صَوْتٌ رَغِيمٌ إِذَا كَانَ هُنَا ضَعِيفًا وَالتَّرْخِيمُ ضَعْفٌ فِي الْأَسْمِ وَقَلْصٌ لَهُ مِنْ تَمَامِ الصَّوْتِ تِلْكَ الشَّامِرِ

\* لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الصَّرِيرِ وَمَنْطِقٌ \* رَغِيمٌ الْخَوَاشِي لَا فَرْقَ وَلَا نَزْرَ\*

يَصِفُ امْرَأَةً بِعُدْوَةِ الْمَنْطِقِ وَلَيْسَ الْكَلَامُ وَلِذَلِكَ مَسْتَحَبٌّ فِي النِّسَاءِ ، وَالتَّرْخِيمُ لَهُ شَرْطٌ مِنْهَا أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ كَثَرَةُ الدُّعَاءِ فِي كَلَامِهِمْ وَسَعَةِ اسْتِعَالَةِ الْكَلِمَةِ إِذَا كَثُرَ اسْتِعَالُهَا جَارَ فِيهَا مِنَ الضَّعِيفِ مَا لَا يَجُوزُ فِي غَيْرِهَا فَلِذَلِكَ رَحِمُوا الْمُنَادِي وَحَذَرُوا آخِرَهُ كَمَا حَذَرُوا مِنْهُ التَّنْبِيْهِ وَكَمَا

١. حَذَرُوا الْبَاءَ فِي مَا قَامَ عَلَى مَا سَبَقَ ، وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ عَلَمًا لِأَنَّ الْأَعْلَامَ يَدْخُلُهَا مِنَ التَّخْفِيرِ مَا لَا يَجُوزُ فِي غَيْرِهَا أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَالُوا حَيَّةٌ وَالْقِيَّاسُ حَيَّةٌ وَقَالُوا مَيِّتٌ وَمَوْتٌ وَتَحَبُّبٌ وَتَحَبُّبٌ وَقَدْ تَلَقَّيْنَا جِلَّةً ذَلِكَ فِي

فَصْلِ الْأَعْلَامِ ، وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفًا غَيْرَ مَصْصَافٍ لِأَنَّ الْأَسْمَ الْمَعْرُوفَ قَدْ أَقْبَرُ فِيهِ الدُّعَاءُ وَأَوْجِبَ لَهُ الْبَاءَ

بَعْدَ أَنْ كَانَ مَعْرُوفًا وَالْمَصْصَافُ وَالْمَصْصَافُ إِلَيْهِ لَا يَجُوزُ فِيهِ الدُّعَاءُ بَلْ حَالُهُمَا بَعْدَ الدُّعَاءِ فِي الْأَعْرَابِ

كَمَحَالِهِمَا قَبْلَ الدُّعَاءِ فَلَمَّا كَانَ حُكْمُ الْمَعْرُوفِ فِي الدُّعَاءِ مُخَالَفٌ حَكْمِهِ فِي غَيْرِ الدُّعَاءِ وَكَانَ التَّرْخِيمُ إِنَّمَا

٢. يُسَمِّعُهُ الدُّعَاءَ جَارَ وَلَمَّا كَانَ الْمَصْصَافُ وَالْمَصْصَافُ إِلَيْهِ جَارَيْنِ عَلَى الْأَعْرَابِ فِي الدُّعَاءِ تَحَرُّبُهُمَا فِي غَيْرِ الدُّعَاءِ

وَكَانَ غَيْرُ الدُّعَاءِ لَا يَجُوزُ فِيهِ التَّرْخِيمُ لَا يَجُوزُ فِيهِمَا هَذَا مَعَ حَذْمِ السَّمْعِ وَاللِّسَانِ وَرَدَ مِنَ التَّرْخِيمِ

مِنْ الْعَرَبِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْمَعْرُوفِ نَحْوِ مَا حَارَ مَا عَلِمَ ، وَحُذِبَ الْكِسَافَتِيُّ وَالْقَرَاءَةُ إِلَى جَوَارِ التَّرْخِيمِ فِي الْمَصْصَافِ

وَيَقْعُونَ لِحَذْفِ عَلَى آخِرِ الْأَسْمِ الثَّلَاثِي فَيَقْلُوبُونَ بِأَبَا عَرَوْهَا أَلْ جَرِيمَ وَأَنْشَدُوا بَيْتًا لَا يُعْرَفُ تَالَهُ

\* أَبَا عَرَوْ لَا تَبْعِدْ فَكُلْ ابْنِي حَرَّةً \* سَيَذْبُوهُ دَجِي مَيْتَةً فَيُجِيبُ\*

٣. وَقَالَ زُهَيْرٌ

\* حَذَرُوا جِدْرَكُمْ بِأَلْ جَرِيمَ وَالْأَثَرِ \* لَوَاصِرًا وَرَحِمَ بِالْفَتِيْبِ يُدْكَرُ\*

فَرَحَّمُ الْمَصْصَافُ إِلَيْهِ فِيهِمَا وَهَذَا مُحْتَمَلٌ حَذْفًا عَلَى الصَّرِيحِ وَحَالُهُ حَالٌ مَا رَحِمَ فِي غَيْرِ الدُّعَاءِ لِلصَّرِيحِ

لِأَنَّ الْمَصْصَافَ إِلَيْهِ غَيْرُ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ وَكَانَ عَدُوَّةً عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ وَلِذَلِكَ لِأَنَّ أَكْثَرَ الْأَصْلِ

مَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةٍ فَلَا حَذْفَ مِنَ الْخَمْسَةِ حَرًّا فَتَقْتَضِيهِ بِالْأَرْبَعَةِ وَقَرَّبَتْهُ مِنَ الثَّلَاثَةِ تَخْفِيفًا لَهُ بِقُرْبِهِ مِنْ

الثلاثة الذي هو أكل الأنيمة وإذا حذف من الأربعة بلغت الثلاثة وإذا بلغت الثلاثة لم يجوز حذف منه شيئاً لأنه لم يكن فيها شيء من الاصل فتبلغه لأنها في الغاية، فاما ما كان فيه هاء التأنيث فيجوز ترخيمه وإن كان على ثلاثة أحرف لأنه بمنزلة اسم ضم إلى اسم كحضر موت وأمهزمز فحذف الثالث منه كما جاز في حضر موت وعلى حرفين معتلة ككيد ونحوه لأنه كان كذلك ه والهاء فيه إن الهاء بمنزلة المنفصلة ولا يشترط فيما كان فيه هاء التأنيث العلمية بل يجوز في الشائع كما يجوز في الفاتحة، وأما سلع الترخيم فيما كان فيه تاء التأنيث وإن لم يكن علماً نحو يا ثوب يا حص في ثبته وحذفه لكثرة ترخيم ما فيه هاء التأنيث فإنه لم يكثر في شيء ككثرة لما تقدم من أنه كاسم ضم إلى اسم ولأن تاء التأنيث تبدل هاء في الوقف أيضاً مطرداً ودخولها الكلام أكثر من دخول ألفي التأنيث لأنها قد تدخل في الأفعال الماضية للتأنيث نحو قامت عند وتدخل المذكر توكيداً ١. ومبالغة نحو علامة ونسابة فلما كانت الهاء كذلك سلع حذفها وكان أولى لما يحصل بذلك من الحذف مع عدم الإخلال ببنية الكلمة لأن التغيير اللازم لها من قلبها من التاء إلى الهاء يسهل تغييرها بالحذف لأن التغيير متركب بالتغيير فإذا كانت في الكلمة لم يحدوها غيرها قلّت حروفها أو كثرت شائعاً كان أو خاصاً تقول في الفاس يا سلمر أقبل وفي مرجانة يا مرجان أقبلي وفي النكرة قالوا يا حنبل أقبلي يريدون حنبله وقالوا يا جاري يريدون يا جارية قال التعليل \* جاري لا تستلكري صديري \* ١٥ أراد يا جارية وقالوا يا ثوب يا في ثبته وفي الجملة وقالوا يا شا أرجي وهو زجر لها عن السرح والابتعاد ومعناه أقبلي في البيت، وقولهم فتنا يا شا إنما هو على لغة من قال يا حار بالكسر فاما من قال يا حار بالصم فبما به يا شاه برت الهاء التي في لم يعد حذف تاء التأنيث لثلاث يهني الاسم على حرفين الثاني منهما حرف ميم وهو عديم النطق، وأعلم أنهم قد قالوا يا صاح وهم يريدون يا صاحباً وقالوا أطرق تراً وهم يريدون ترواناً فترحم على لغة من قال يا حار بالصم لأنه حذف الألف والنون وبقيت الواو وحدها ٢. الصم فعلت ألفاً تحركها وانفجارت ما قبلها ولو كان على لغة من قال يا حار بالكسر لقال يا ترو بفتح الواو لأن الحذف مراد، وفي الجملة ترخيم هاتين الهمتين شاذ فليسا واستعمالا فالفيلس لما ذكرناه من أن الترخيم بأنه الأعلام وأما الاستعمال فظاهر لأنه المستعملين له على قولهم يا صاح شذوياً واحداً وهو ترخيم النكرة وليس فيها تاء التأنيث وفي قولهم أطرق تراً شذوياً من جهتين أحدهما حذف حرف النداء منه وهو ممّا يجوز أن يكون وصفاً لأي نحو يا أيها الكروان والوجه الثاني أنه رخمه وهو نكرة

ليس فيه تاء تأنيث وذلك معدوم للعرفه

قال صاحب الكتاب والترخيم حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتباط قرأنا أن يكون الحذف كالتأنيث في التعدد وهو الكثير أو يُجْعَل ما بقى كانه اسم برأيه فيعامل بما يعامل به سائر الاسماء فيقال على الأول يا حارث يا عمرو يا بنو في المسمى يبنون وعلى الثاني يا حارث يا عمرو يا قيس يا بني

قال الشارح اعلم أن الترخيم في كلام العرب على صفتين ترخيم يكون في باب التكثير وهو حذف واو الاسم إن كانت فيه نحو قولك في أسود سويد وفي أزهر زهير وفي كنان كنيث وفي حمراء وحمراء حمير وحمير وهذا يوضح في فصله من هذا الكتاب وترخيم يختص باب النداء وهو ما نحن بصدد تفسيره وشرحه وهو حذف آخر الاسم المفرد المعرفة في النداء وقوله على سبيل الاعتباط يعنى من غير حيلة موجبة وإنما ذلك لنوع من التعفيف من قولهم اعتبط البعير إذا مات من غير حيلة قال أمية

\* من در بحث عبطه بحث قرما \* قنوت كس والمرة دالها \*

يقول من در بحث شلم طرأ بحث لعلة الصكر والهر لا بد من ذلك قر هذا الترخيم على وجهين احدهما وهو الأكثر أن يحذف آخر الاسم ويكون الحذف مراداً في الحكم كالتأنيث به تدعى ما قبله على حاله في حركته وسكوته إبدالاً وإشعاراً بإرادته والثاني أن يحذف ما بعده من آخره ويبقى الاسم كانه قائم برأيه غير منقوص منه فيعامل معاملة الاسماء التامة من البناء على الصم فيقال على الوجه الأول يا حارث يا حارث وفي أمية يا أمية وفي برث وفي حرقل يا حرقل وفي عمرو يا عمرو وفي بنون اسم رجل يا بنو لا يغير الاسم بعد الحذف وقد خالف الفراء في الاسم الذى قبل آخره ساكن فوهم أن ترخيم نحو حرقل وسيتطر وما كان مثلها يحذف حرفين نحو يا حارث يا سب قال وإنما كان كذلك لتلا شبيه الأتوات يعنى الحروف نحو نصر وأجل والاسماء غير المتكينة نحو كس ومن وهو قول واه لأننا أتفقنا على أن المرحم الذى قبل آخره متحركه تبقى حركته على ما فى عليه من ضم وفتح وكسر وأما فعلنا ذلك لأننا قد برأنا ثبوت الحذف وكما الاسم فصارت هذه الحركات كلها حشوة وصفة البناء الذى يجذبها النداء مقدرة على حرف الأعراب الحذف وما قبل الحذف فليس يتحرك أعراب لذلك يعنى على حاله من الحركة كما أن الواو من زيد والباء من بكر على حال واحدة منصوبا كان الاسم أو مرفوعا أو مجرورا كذلك هنا ولولا ذلك لترك المرحم بحركة واحدة كله وإذا كان ذلك كذلك فينبغى أن

يبقى السكون ايضا كما لو كان الحذف باقيا لأن الثابت حكما كالثابت لفظا ولو اعتبر الباسه بالادوات في حال سكونه لوجب ان يُعتبر الباسه بالوصاف في حال كسره وهذا واضح ويقال على الوجه الثاني في حارث يا حارث وفي أمية يا أمية وفي بركث يا بركث كذا بالصم إلا أن الصم في بركث غير الصم الأصلية إنما في صم النداء وقد انحذفت الصمّة الأصلية كما حذفت الكسرة من يا حارث وأثبتت بالصمّة وتلقى في ترخيم قموذ ويثون علما يا قيس يا بكي تعلقا يبقى الاسم آخره وأقبلها صمّة وذلك معدوم في الاسماء المتعككة فأبدل من الصمّة كسرة ومن الواو ياء كما فعل بأذل وأجر جمع نلّو وجزيو وحجّة هذا الوجه أنه لما رخصته وحذفت آخره مارت المعاملة مع ما بقى وصار ما قبل الحذف حرف اعراب كما كان ذلك في يد يذم فضم كسائر الاسماء للنداء المفردة لغيره.

قال صاحب الكتاب ولا يخلو الترخم من أن يكون مفردا او مركبا فإن كان مفردا فهو على وجهين ١. أحدهما ان يُحذف منه حرف واحد كما تكرت والثاني ان يُحذف منه حرفان وهما على لوصين إنما زائدتان في حكم زيادة واحدة كالتين في أحجار أسماء ومروان وهشبان وطافقي وإنما حرف صحيح ومدة قبله وذلك في مثل منصور وقمار وشكين وإن كان مركبا حُذف آخر الاسمين بحمالة قليل يا بُحْتِ وبها صرّوا سيّب وبها خمسة في بُحْتِ نَصْرَ وَهَرَوِيَّةَ وَسَيِّبَوِيَّةَ والمسمى بخمسة عشر وأما نحو تَابُطَ شَرًّا وَهَرَقَ أَهْرَ فلا يرخم.

١٥ قال الشارح اعلم ان المرخم يكون مفردا او مركبا والفرد على صريحتين أحدهما ما لا يُحذف منه في النداء إلا حرف واحد نحو قولك في علمي وحارث وشبههما يا علم يا حارث ويجوز فيه الصم والكسر قال مهليل \* يا حارث لا تفجّهل على أشياخينا \* إذا نوى السّورات والأحلام \*

وقال زهير

\* يا حارث لا أؤمن منكم بداهية \* لم يلقها سوقة قبلي ولا ملّة \*

٢. بنشدان بكسر الراء وضمة هاء وسمِع بعضهم قارئا يقرأ وَكَاذِبًا يَا مَالِي لِيَقْضِي عَلَيْنَا رَبُّكَ فقال ما أشغل أهل النار من الترخيم فقل ذلك لأنهم لا يقدرون على التلظظ بتمايز الكلمة لضعف قواهم. والثاني ما يُحذف منه في الترخيم حرفان وذلك شيان أحدهما ما كان في آخره زائدتان زيدا معا فن ذلك ما كان في آخره ألف وواو نحو مروان وسعدان ورجل سميت مسلمان وكذلك ما كان في آخره ألفا التائيت نحو حمزة وخزاعة إذا سميت بهما وأسماء اسم امرأة وكذلك حكم به النسب نحو بصرى وطافقي إذا

سميت بهما وتقول في ترخيم ما في آخر ألف وثون يا مَرَوَها سَعَدَها وسَعَدَها مُسَلِّمَ كَالِ الشَّامِرِ

\* يا مَرَوَيْنَ مَطِيئِي مَحْبُوسَةً \* تَرْجُو لِحْيَةً وَرَبَّهَا رَ يَمَّاسِ \*

وتقول فيما كان في آخر ألفا الثلاثين يا حَمَرُ أَقْبَلِها حَمَرُ في حَمَرَةٍ وَهَمَرَةٍ عَلَمَتَيْنِها أَسَمَرُ في أَسَمَرِ  
اسم امرأة قال الشاعر

\* بَقِي فَأَنْظُرِي يَا أَسْمَ هل تَعْرِفِينِي \* أَخَذَا الْفَيْبَرِيُّ الَّذِي كَانَ يُدْكَرُ \*

قَسَمَاءُ اسْمُ امْرَأَةٍ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ حَمَرَاءَ وَهَمَرَاءَ وَيَكُونُ وَرَثَةُ قَعْلَةٍ وَأَصْلُهُ وَسَمَاءُ مِنَ الْوَسَامَةِ وَفِي الْمَلْحَذَةِ قَعْلَبُوا الْوَلَدَ الْمَفْتُوحَةَ هَوَّةً عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ أَحَدٌ وَأَصْلُهُ وَحَدٌ وَامْرَأَةٌ أَدَاةٌ وَفِي وَثَا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَبِيلِ مَنْصُورٍ وَتَمَارٍ وَهُوَ أَفْعَالٌ جَمْعُ إِسْمٍ وَأَصْلُهُ أَشَارُ قَعْلَبَتِ الْوَلَدُ الْأَخِيرَةَ هَوَّةً بَعْدَ قَعْلَبِهَا أَلْفَا عَلَى حَدِّ كِسَاءٍ وَهَقَاءٍ وَسُمِّيَ بِهِ مَوْثِقًا فَلَمَّا تَنَجَّعَ مِنَ الصَّرْفِ لِلثَّلَاثِينَ وَالتَّعْرِيفِ وَرُفِعَ مُخَذَفُ لُحُوفِ الْأَخِيرِ الَّذِي هُوَ أَصْلُهَا وَمَا قَبْلَهُ مِنْ حَرْفِ الْمَدِّ كَمَا فُعِلَ فِي مَنْصُورٍ وَتَمَارٍ إِذَا رُفِعَا وَتَقَالُفُ هُمَا كَانِ فِي آخِرِهِ يَاءُ النِّسْبَةِ يَا طَالِبُهَا بِضَمِّ تَرْخِيمٍ طَالَفَتِي وَبَصَرِي عَلَمَتَيْنِ مُخَذَفَتَيْنِ لُحُوفَتَيْنِ مَعًا لِقَعْمَا وَابْتِدَآنَ زَيْدًا مَعًا لَعْنَى وَاحِدٍ فَنَزَلَا مَنُوزَةَ الزَّيْهَانَةِ الْوَاحِدَةَ فَلَمَّا يَزِيدًا مَعًا حَذَفَا مَعًا وَأَمَّا الثَّلَاثِي مِمَّا يُحذف منه حروفان في الترخيم وذلك ما كان آخر الاسم منه حرفاً أصلياً وقبله حرفٌ مَدِّي زَيْدٌ فَالَّذِي يُحذف الأصل وما قبله من الواوَيْنِ مَعًا وَتَجَرَّيْهُمَا مَعًا فَتَجَرَّى الْوَائِدَتَيْنِ إِذَا بَقِيَ بَعْدَ حَذْفِهِمَا ثَلَاثَةٌ أَحْرَفٌ ١٥ أَحْوَجُ تَمَارٍ وَمَنْصُورٍ وَمُسْكِينٍ وَتَقَالُفُ يَا مَنُصَّها حَمَرُها بِشَمِّهِ وَلِذَلِكَ لَاتَهُمَا جَرِيًا فَتَجَرَّى الْوَائِدَتَيْنِ وَلِذَلِكَ مِنْ حَيْثُ أَنَّ الْأَصْلَ يُحذفُ لِلتَّرخِيمِ لِأَنَّهُ طَرَفٌ كَمَا يُحذفُ الْوَائِدُ الثَّلَاثِي مِنْ مَرَوَانٍ وَحَوِيَّ وَقَبْلَهُ حَرْفٌ مَدِّي كَمَا كَانَ قَبْلَ الثَّوْنِ فِي مَرَوَانٍ كَذَلِكَ قَدَّ سَاوَى الْأَصْلِ وَالْوَائِدُ قَبْلَهُ الْوَائِدَتَيْنِ مِنَ الْجِهَةِ الْمَذْكُورَةِ فَجَرِيًا فِي الْحَذَفِ مَجْرَاهَا وَلَوْ كَانَ قَبْلَ لُحُوفِ الْأَصْلِيِّ زَيْدٌ غَيْرُ مَدِّي لَرُحِلَ لِمُعَارَفَتِهِ الْوَائِدُ الْأَوَّلُ فِي مَرَوَانٍ وَحَمَرَةٍ وَلِذَلِكَ لَوْ سَمَّيْتُمْ بِسَمْتَوٍ وَبَرْتَوَيْنِ لَقُلْتُمْ فِيمَنْ تَالِ يَا حَارٍ بِالْكَسْرِ يَا سَمْتَوَ أَقْبَلِها بِرُكُودِ ٢٠ أَقْبَلِ وَعَلَى قَوْلِي مَنْ تَالِ يَا حَارٍ بِالصَّوَرِ يَا سَمْتَاها بِرُكُودِ قَعْلَبَتِ الْوَلَدُ لِتَحَرُّكِهَا وَانْقِطَاعِهَا قَبْلَهَا وَأَمَّا الْمُرْتَبُ فَأَمْرُهُ فِي التَّرخِيمِ كَأَمْرِ تَاءِ الثَّلَاثِينَ يُحذفُ الْكَلِمَةُ إِلَى ضَمَّتِ إِلَى الصَّدْرِ رَأْسًا كَمَا يُحذفُ تَاءُ الثَّلَاثِينَ فَتَقَالُفُ فِي بَحْتِ تَمَرٍ أَسْمِرٍ رَجُلٌ يَا بَحْتِ يُحذفُ الْأَسْمِرُ الْأَخِيرُ لَا غَيْرَ كَمَا تَقَالُفُ فِي مَرَجَانَةٍ أَسْمِرِ امْرَأَةٍ يَا مَرَجَانُ فَلَا تَزِيدُ عَلَى حَذْفِ التَّلَاةِ وَفِي حَضَرَتَوَتِي يَا حَضَرُ وَفِي مَارِ سَرَجَسٍ يَا مَارُ وَفِي تَمَرَوَتِي يَا تَمَرُ وَفِي سَمَرَوَتِي يَا سَمِيرَ وَفِي الْمَسْمِيِّ بِخَمْسَةِ حَضَرٍ يَا خَمْسَةَ جَعَلُوا الْأَسْمَرَ الْآخِرَ مَنُوزَةَ الْهَاءِ



في نحو تَبَرَّأَ إِذْ كَانَ حَكْمُ الْأَمْرِ الْأَخِيرِ كَحَكْمِ الْهَاءِ فِي كَثِيرٍ مِنْ كَلَامِهِمْ ، وَمِنْ ذَلِكَ التَّصْغِيرُ فَإِنَّهُ إِذَا جُعِلَ الْأَمَانُ اسْمًا وَاحِدًا وَلِحَقِّهِ التَّصْغِيرُ فَإِنَّهُ إِذَا يَصَغُرُ الصَّدْرُ مِنْهُمَا لَمْ يَزَلْ بِالْأَسْمِ الثَّلَاثِيِّ بَعْدَ تَصْغِيرِ الصَّدْرِ كَمَا يَصَغُرُ مَا لَقِبَ هَذِهِ التَّأْنِيثِ لَتَقُولَ حَضْرَتُكَ وَجَعَلْتُكَ وَجَعَلْتُكَ كَمَا تَقُولُ تَبَرَّأَ وَتَبَرَّأَ ، وَمِنْ ذَلِكَ النَّسَبُ فَإِنَّكَ تَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَى حَضْرَتِكَ حَضْرَتِي وَإِلَى مَعْدِي كَرِبَ مَعْدِي كَمَا تَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَى الْبُصْرَةِ يَصْرُقُ وَإِلَى مَكَّةَ مَكِّيَّ فَيَقَعُ النَّسَبُ إِلَى الصَّدْرِ لَا يَهْرُ كَمَا يَكُونُ كَذَلِكَ فِيهَا فِيهِ الْهَاءُ ، وَمِمَّا يَزِيدُ حَذْرَكَ مَا ذَكَرْتَهُ أَنَّ هَذِهِ التَّأْنِيثَ لَا تُلْحِقُ بِهَا الثَّلَاثَةَ بِالْأَرْبَعَةِ وَلَا بِهَا الْأَرْبَعَةَ بِالْخَمْسَةِ كَمَا أَنَّ الْأَسْمَ الثَّلَاثِيَّ لَا يُلْحِقُ بِالْأَسْمِ الْأَوَّلِ بِشَيْءٍ مِنَ التَّأْنِيثِ ، وَبِهَا فَإِنَّ الْأَسْمَ الثَّلَاثِيَّ إِذَا دَخَلَ عَلَى الْأَوَّلِ وَرُكِبَ مَعَهُ لَمْ يُغَيَّرْ بِنَيْتِهِ كَمَا أَنَّ التَّاءَ كَذَلِكَ إِذَا دَخَلَ عَلَى الْأَسْمِ الْمُؤَنَّثِ لَمْ تُغَيَّرْ بِهَا كَثَرُ وَجَرَةٍ وَكَلِمَةٍ فَلَمَّا كَانَ بَيْنَهُمَا مِنَ التَّقَارُبِ مَا ذَكَرْتَهُ حَذَرُوا الْآخِرَ مِنَ الرُّكْبِ فِي التَّرْخِيمِ ١. كَمَا يَحْذَرُونَ مِنْهُ لِهَذِهِ التَّأْنِيثِ وَكَانَ لِحَذَرِهِ فِي التَّرْخِيمِ أَجْدَرُ إِذَا كَانَ يُحذفُ فِي التَّرْخِيمِ مَا لَا يُحذفُ فِي الْأَصَافَةِ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي جَعْفَرٍ يَا جَعْفَرُ فَحذفُ الرَّاءِ فِي التَّرْخِيمِ وَتَقُولُ فِي النَّسَبِ جَعْفَرُوقُ فَتَقْصُرُهَا وَإِذَا سَلِمَ حَذْفُ مَا يَتَّبِعُ فِي الْأَصَافَةِ فِي التَّرْخِيمِ كَانَ حَذْفُ مَا لَا يَتَّبِعُ فِيهَا أَوْلَى ، وَلَوْ رَحِمْتَ إِنَّمَا حَضَرْنَا لَقُلْتَ يَا أَتَى فَتَقَعُ النُّونُ عَلَى قَوْلِي مِنْ قَوْلِي يَا حَارَ بِالْكَسْرِ وَمِنْ يَقُلُ يَا حَارَ بِالضَّمِّ قَالِ يَا أَتَى لَاقَ حَضَرْنَا هَذَا بِمَنْزِلَةِ النُّونِ مِنَ الْكَلِمَةِ وَأَلَيْتَ لَو رَحِمْتَ الْكَلِمَةَ لَقُلْتَ يَا أَتَى ، وَأَمَّا مَا يُحْكَمُ مِنْ نَحْوِ تَلَقَّطَ شَرًّا وَتَرَقَّ حَبْرًا وَحَوَّجًا فَإِنَّهُ لَا يَرُوحُ لَاقَ الْكَلِمَةِ لَمْ يَزَلْ فِيهِ وَاقًا فِي جُمْلَةٍ تَحْكُمُهَا وَالتَّرْخِيمُ إِنَّمَا يَكُونُ فِيهَا أَقْرَبُ فِيهِ الْكَلِمَةُ بِهَا عَلَى مَا قَالَ سَبِيحِيهِ وَلَوْ رَحِمْتَ هَذَا لَو رَحِمْتَ رَجُلًا يَسْمَى يَقُولُ مَتَرَقَّ يَا دَارَ عَيْلَةٍ بِالْجَوَاءِ تَكْلِمِي وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَاتِهَا جُمْلٌ مُحْكَمَةٌ الْإِهْرَابُ لَا حَظَّ لِلْبَاءِ فِيهَا طَرَفًا ،

## حذف المنادي

٢.

## فصل ٥١

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَقَدْ يُحذفُ الْمُنَادِي فَيَقَالُ يَا بُنَى لَوَيْدٍ بِمَعْنَى يَا قُبْحَ بُونٍ لَوَيْدٍ وَمِنْ أَيْهَاتِ الْكِتَابِ ٣ يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ \* وَالصَّالِحُونَ عَلَى سَمْعَانٍ مِنْ جَلْرِ \*  
وَمِنْ التَّنْوِيلِ أَلَا يَا أَشْجُونَا

قال الشارح اعلم انهم كما حذفوا حرف النداء لدلالة المنادى عليه كذلك ايضا قد يحذفون المنادى لدلالة حرف النداء عليه فن ذلك قولهم يا بوس لزيد والمراء يا قبيح لزيد فيبوس رفع بالابتداء والماء والمجرور بعده خبره وصلح الابتداء به وهو نكرة لأنه صلا ومثله قولهم يا قبيح لزيد يا قبيح لك فيما حكاه أبو عمرو وكأله نبتة إسنافا ثم جعل الريدل له وليس كقولها يا بوس للحرب لأنه هناك مدهو ولذلك نصبه ان كان مصافا والمراء يا بوس للحرب واللام دخلت زائدة مؤكدة لمعنى الاضافة على حذف وادتها في لا أنها لك ولا تروا هذه اللام ألا في هذين الموصفين ويجوز ان يكون يا هنا تنبيها لا للنداء فلا يكون ثم مدهو محذوف وما بعدها كلام مبتدأ لذلك قلت بوس لزيد ويؤيد له ويصح له وأما بيت الكتاب الذي أشهد فيجتمعت الوجهين المذكورين وهو أن يكون ثم منادى محذوف والمراء يا قبيح أو يا هؤلاء لعنة الله على سحان والآخر أن يكون يا فجر التنبيه لأنه نبتة لحاضرين على سبيل الاستعطاف لاستمحاء لثأله واللعنة رفع بالابتداء وعلى سحان الخبر ولو كانت اللعنة مناداة لنصبها لأنها مضافه قال سيبويه فيها لغیر اللعنة يشير الى ان المنادى محذوف وهو غير اللعنة ويروى والصالحون والصالحين مرفوعا ونحفظها فانخفض امره طاهر وهو العطف على لفظة اسم الله لخفض المعطوف المثالي كما خفض المعطوف الأول ومن رفع فعلى وجهين أحدهما أن يكون محمولا على معنى اسم الله تعالى ان كان فعلا في المعنى والفعل مرفوع ومثله قوله \* كَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَطْلُومُ \* يرفع المظهر على الصفة ١٥ للمعقب على المعنى والوجه الآخر ان يكون معطوفا على المبتدأ الذي هو لعنة الله اي ولعنة الصالحين ثم حذف المضاف وأعرب المضاف اليه بإعرابه على حذف وأسئل القرية اي أهل القرية ومثان هذا قد روي بكسر السين ونحوها والفتح أكثر وكلاهما قياس فن كسر كان كغيره وحطان ومن فتح كان كحطان ومروان وقوله تعالى ألا يا أسجدوا فقد قرأها الكسائي ألا خفيفة وقرأها الباقون بالتشديد فمن خفف جعلها تنبيها وإن نداء والتقدير ألا يا هؤلاء أسجدوا لله ويجوز ان يكون يا تنبيها ولا ثم منادى هناك وجمع بين تنبيهين تأكيداً لأن الامر قد يحتاج الى استعطاف المأمور واستدعاء إقباله على الامر ومثله قول الشاعر

\* أَلَا يَا أَسْلَمِي يَا هَيْدَ هَيْدَ هِي بَدْرٍ \* وَإِنْ كُنْ حَتَّى تَلْعَدَا آخِرَ الدَّهْرِ \*

وأما قراءه الجامعة فعلى أن أي الناصبة للفعل دخلت عليها لا النافية والفعل المضارع بعدها منصوب وحذف النون علامة النصب فالفعل هنا معرب وفي تلك القراءة مبني فعرده

## التخدير

## فصل ١٠

قال صاحب الكتاب ومن المنسوب بالامر إصابته قولك في التخدير إياك والأسد أي أثبت نفسك أن تتعرض للأسد والأسد أن يهلكك ويحوي رأسك ويحاطك وراز رأسك والسيف ويقال إياي والشر وإياي ° وأن يحذف أحدكم الألف أي تحي من الشر ونج الشر حتى من مشاهد حذف الارب وفتح حذفها من حصرق وبها قدق والمعنى النهي من حذف الارب °

قال الشارح قد اشتمل هذا الفصل على ضرب من الامر والتخدير تقول إذا كنت تحذر إياها ومثله أن تقول لنفسك وهو منصوب بفعل مضارع كالتخدير إياك بعدد أو إياك نج وإثني نفسك لحذف الفعل واكتفى بإياك منه وكذلك نفسك لدلالة الحال عليه وظهر معناه وكثر ذلك محذورا حتى لزم الحذف ١. وصار ظهور العامل فيه من الاصول المرفوضة ° في ذلك قولهم إياك والأسد إياك اسم مضارع منصوب الموضع والناصب له فعل مضارع وتلذذ به إياك بعدد وإياك نج وما أشبه ذلك والأسد معطوف على إياك كلما تقول بهذا أصرب وجرا ° فان قيل كيف جاز أن يكون الأسد معطوفا على إياك والعطف بالسو يقتضي الشراكة في الفعل والمعنى ألا تراك تقول صربت وهذا وجرا للضرب وأقع بهما جميعا وأنت ههنا لا تفر بمصادة الأسد على سبيل التخدير كما أمرته بمصادة نفسه على سبيل التخدير فيكون الخطأ ٥ محذورا محقا كما كان الاسد محذورا محقا فالجواب أن البعد والقرب بالإضافة قد يكون الشيء بعيدا بالإضافة إلى شيء وقريبا بالإضافة إلى شيء آخر غيره وههنا إذا تباعد من الاسد فقد تباعد الاسد عنه فاشتركا في البعد ° وأما اختلاف معنيتهما فلا يمنع من عطف الاسد عليه لأن العامل قد يعمل في المعقولين وإن اختلف معناه ألا تراك تقول أعطيت زيدا درهما فيتعدى الفعل اليهما تعديا واحدا وإن كان زيد أعلا والدرم مأخوذا فهما مختلفان من جهة المعنى فكذلك ههنا إذا عطفت الاسد على إياك شاركت في عمل الفعل المحذوف وإن اختلف معناه فالخطأ حذر خائف والاسد محذور ٢. منه مخوف وإن كان الفعل قد تعدى اليهما ألا أن تعديته إلى الأول بنفسه وإلى الثاني بحرف ° فان قيل هل يجوز حذف الواو من الاسد فتقول إياك الاسد قيل لا يجوز ذلك لأن الفعل المقتضى لا يتعدى إلى معقولين فلم يكن بد من حرف العطف أو حرف الجر نحو إياك والاسد وإياك من الاسد فتكون قد عدته إلى الأول بنفسه فتر عديته إلى الثاني بحرف جر ° فان قيل فهلا حاز حذف حرف الجر قلت

أَنَّكَ الْأَسَدُ قِيلَ لَيْسَ ذَلِكَ بِالسَّهْلِ وَلَا يَلْقَبُ عَلَيْهِ السَّمْعُ مِنَ الْعَرَبِ وَتَمَّ جَاءَ مِثْلُ ذَلِكَ بِغَيْرِ وَاقٍ فِي صَوْرَةِ الشَّعْرِ تَحْوِيلُهُ

\* فَإِنَّكَ أَيُّكَ الْمَرَاءُ فَقَدْ \* لِيَ الشَّرَّ ذَمًّا وَالشَّرَّ جَالِبًا \*

والمراء وإثراء بحرف العطف أو من المراء بحذف حرف الجر وسببونه ينصب للمراء بفعل غير الفعل الذي نصب أَيُّكَ كَالَّذِي قَالِ أَيُّكَ أَيُّكَ اكْتَفَى قَدْ قَالَ أَتَيْتِ الْمَرَاءَ أَوْ جَالِبِ الْمَرَاءَ وَقَوْلُهُ أَيْ أَتَيْتِ نَفْسَكَ أُنْ تَتَعَرَّضُ لِلْأَسَدِ وَالْأَسَدُ أَنْ يَهْلِكَ فَهُوَ تَفْسِيرُ الْمَعْنَى وَالْأَعْرَابُ عَلَى مَا ذَكَرْتُهُ وَنَ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ رَأْسُكَ وَالطَّائِفُ فَيَنْتَسِبُ الرَّأْسَ ههنا بفعل مضمر والطائِفُ مفعول معه والتقدير نَعِ رَأْسُكَ وَالطَّائِفُ أَيْ مَعَ الطَّائِفِ كَقَوْلِكَ اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْحَقِيقَةُ وَهَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّلْذِيزُ أَتَيْتِ رَأْسُكَ وَالطَّائِفُ وَهُوَ تَلْذِيزُ كَالَّذِي عَلَى التَّلْذِيزِ أَيْ أَتَيْتِ رَأْسُكَ أَنْ يَذُقَ الطَّائِفُ وَأَتَيْتِ الطَّائِفُ أَنْ يُصِيبَ رَأْسُكَ فَيَنْتَسِبُ كُلُّ وَاحِدٍ ١٠ مِنْهُمَا بِفَعْلٍ مَقْدَرٍ فَذَا صُكِّرَتْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ أَوْدَانُ إِطْهَارُ الْفِعْلِ قَبْلَ أَنْ أَحَدِ الْأَسْمَاءِ كَالْعَرَبِ مِنَ الْفِعْلِ فَلَمْ يَجْمَعْ بَيْنَهُمَا وَنَ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ مَايَ رَأْسُكَ وَالسَّيْفُ فِهَذَا كَقَوْلِهِمْ رَأْسُكَ وَالطَّائِفُ وَهُوَ تَلْذِيزُ وَالْمَرَاءُ بِقَوْلِهِ مَايَ مَارَيْنُ قَدْ رَحِمَ وَلَمْ يَكُنْ اسْمُ الَّذِي حُوطِبَ بِهَذَا مَارَيْنًا وَلَكِنَّهُ مِنْ هِيَ مَارَيْنُ بِنِ الْعَتَبَرِ ابْنِ صَمْرَةَ بِنِ جَبْرِ وَكَانَ اسْمُهُ كِرَامًا أَسْوَرًا فَتَجَرَّأَ الْقَشِيرِيُّ فَجَاءَهُ قَتْمَبُ الْبُرْهَوِيُّ لِيَقْتُلَهُ فَمَنَعَهُ الْمَارِيَّ مِنْهُ فَقَالَ لِلْمَارِيَّ مَايَ رَأْسُكَ وَالسَّيْفُ سَمَاءُ مَارَيْنًا إِذَا كَانَ مِنْ هِيَ مَارَيْنُ وَحَتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ مَارَيْنُ وَمَا عَلَيْهِ ١٥ عَلَيْهِ هَذِهِ النِّسْبَةُ صَارَتْ كَاللَّيْلِ فَرَحِمْتَ بِحَذْفِ يَأْتِي النِّسْبَةُ كَمَا تَقُولُ يَا طَائِفُ يَا طَائِفِي فَبَقِيَ مَارَيْنُ قَدْ رَحِمَهُ نَائِبًا وَمِثْلُهُ فِي التَّرْخِيمِ كَثِيرٌ وَقَالُوا أَيُّكَ وَالشَّرُّ وَلَيْسَ لِحُطَابٍ لِنَفْسِهِ وَلَا بِأَسْمَاءِهَا وَإِنَّمَا يُخَاطَبُ رَجُلًا يَهْوِي لَهُ أَيُّكَ بِلَيْدٍ عَنِ الشَّرِّ وَيُجْعَلُ الْفِعْلُ الْمَقْدَرُ عَلَيْهِ فَيُصْعَدُ بِالْوَاوِ لِيَجْمَعَ بَيْنَهُمَا فِي مَعْنَى الْفِعْلِ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ حَامِلًا فِي الْأَوَّلِ وَمِثْلُهُ أَيُّكَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمُ الْأَرَنْبَ يَعْنِي الْبُرْهَنَةَ بِسَبَبِ أَوْ مَا أَشْبَهَهَا ثَانٍ فِي مَوْجِعِ نَصَبِ كَقَدْ قَالَ أَيُّكَ وَحَذَفَ أَحَدُكُمُ الْأَرَنْبَ وَقَالَ الرَّجُلُ أَنْ مَعْنَاهُ أَيُّكَ وَأَيُّكُمْ ٢٠ وَذَلِكَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمُ الْأَرَنْبَ وَلَوْ حَذَفَ الْوَاوُ هُنَا لَجَازَ مَعَ أَنْ يُقَالُ أَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمُ الْأَرَنْبَ وَلَوْ مَرَّتْ بِالْمَصْدَرِ لَمْ يَجُزْ حَذْفُ الْوَاوِ وَلَا مِنْ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ أَنْ وَمَا بَعْدَهَا مِنَ الْفِعْلِ وَمَا يَجْعَلُ فِيهِ مَصْدَرٌ فَلَبَّيْ طَالُ جَوَزُوا فِيهِ مِنْ لَحْظِ مَا لَمْ يَجُزْ فِي الْمَصْدَرِ الصَّرِيحِ لَمَعْرُفَةٍ

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَمِنْهُ شَأْنُكَ وَالْحَقُّ أَيْ عَلَيْكَ شَأْنُكَ مَعَ الْحَقِّ وَأَمَرًا وَنَفْسُهُ أَيْ نَفْسُهُ مَعَ نَفْسِهِ وَأَهْلَكَ وَالْبَيْتَ أَيْ بَادِرًا قَبْلَ اللَّيْلِ وَمِنْهُ صَدْرُكَ أَيْ أَحْصِرْ صَدْرُكَ أَوْ عَادِرُكَ وَمِنْهُ هَذَا وَلَا زَعَمَاتِكَ أَيْ

وَلَا أَتَوِّجُ رَمَائِكَ وَقَوْلُهُمْ يَكْتُمُهُمَا وَمِمَّا أَيْ لَمْ يَكْتُمِي وَلَا شَيْئَةً خَرَأَى إِيَّيَ كُلَّ شَيْءٍ وَلَا تَرْتَكِبُ هَتَمَةً حَرَةً .

قَالَ الشَّارِحُ أَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَهُمْ هَاتَكَ وَالتَّحَجُّعُ هُوَ مَوَلَاةُ رَأْسِكَ وَالْحَالِطُ فِي التَّحْدِيرِ الْعَامِلُ أَيْ خَلَّ رَأْسَكَ مَعَ الْحَالِطِ وَنَحَّ هَاتَكَ مَعَ لَحَجٍّ وَكَذَلِكَ إِمْرًا وَنَفْسُهُ كَذَلِكَ قَالَتْ دَعُ إِمْرًا وَنَفْسُهُ فَيَكُونُ انْتِصَابُهُ انْتِصَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ عَلَى حَدِّ مَا صَنَعْتَ وَزَيْدًا ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ أَهْلَكَ وَاللَّيْلُ فَعَنَاءُ بَادِرُ أَهْلَكَ قَبْلَ اللَّيْلِ وَأَمَّا تَقْدِيرُ الْإِعْرَابِ فَكَأَنَّهُ قَالَ بَادِرُ أَهْلَكَ وَسَابِقُ اللَّيْلِ فَيَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَنْصُوبًا بِفَعْلٍ مُقَدَّرٍ وَقَدْ عَطَفَ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ ، وَبِهِمْ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ بَادِرُ أَهْلَكَ وَاللَّيْلُ فَيَكُونُ اللَّيْلُ مَعْطُوفًا عَلَى الْإِعْلَالِ عَطْفُ مَفْرُودٍ عَلَى مَفْرُودٍ وَجَعَلَهُمَا مَبْدُوءَيْنِ لِأَنَّ مَعْنَى الْمَبْدُوءَةِ مَسَابِقَتُكَ الشَّيْءَ إِلَى الشَّيْءِ فَكَأَنَّهُ أَمَرَ الْمُحَاطَبَ أَنْ يَسَابِقَ اللَّيْلَ إِلَى أَهْلِهِ لِيَكُونَ عِنْدَهُ قَبْلَ اللَّيْلِ وَمَعْنَاهُ تَحْدِيرُهُ أَنْ يُذَكِّرَكَ كَحَدِيرِهِ مِنَ الْأَسَدِ .  
١. وَأَمَّا قَوْلُهُمْ صَدِيرُكَ فَهُوَ مَصْدَرُ الْعُدْرِ يُقَالُ لِمَنْ جَنَى جَنَائَةً وَاحْتَمَلَتْ مِنْهُ حَذِيرُكَ مِنْ فُلَانٍ قَالَ الشَّارِحُ \* أُرِيدَ حَبَابٌ وَبُرِيدٌ قَتْلِي \* حَذِيرُكَ مِنْ تَحْلِيلِكَ مِنْ مُرَادٍ \*

وَهُوَ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْعُدْرِ وَقَدْ وَرَدَ مَنْصُوبًا وَهَرُفًا فَالْمَنْصُوبُ بِفَعْلٍ مُقَدَّرٍ كَأَنَّهُ قَالَ هَاتِ حَذِيرُكَ أَوْ أَحْصِرْهُ وَهَوَّلَكَ وَوَضَعَ مَوْضِعَ الْفِعْلِ لِمَصَارِعِ الْعُرُوسِ مِنَ اللَّفْظِ بِهِ وَلِذَلِكَ قُبِحَ إِظْهَارُ الْفِعْلِ لِأَنَّهُ أَقْبَهُرُ مُقَابَرِ الْفِعْلِ وَدَخَلَ فِعْلٌ عَلَى فِعْلِ مُحَالٍ ، وَالرُّفْعُ بِالْإِبْدَاءِ وَالْفُحْرُ مَا فِي لُجَاءٍ وَالْفُجُورُ بَعْدَهُ وَمَعْنَاهُ مَنْ يَحْدِرُنِي ١٥ فِي احْتِمَالِي إِيَّاهُ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَيْسَ الْعَذِيرُ مَصْدَرًا وَأَمَّا هُوَ بِمَعْنَى طَارِ يَطْلُ طَارًا وَحْدِيرٌ كَشَاهِدٍ وَشَهِيدٍ وَقَادِرٌ وَقَدِيرٌ وَضَعُفٌ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا بِمَعْنَى الْعُدْرِ قَالَ لَنْ قَبِيلًا لَمْ يَأْتِ فِي الْمَصَادِرِ إِلَّا فِي الْأَصْوَاتِ نَحْوِ الصَّهْبِيلِ وَالصَّرِيرِ لَأَنَّ قَالِ حَذِيرُكَ عَلَى مَعْنَى طَارَكَ فَكَأَنَّهُ قَالَ هَاتِ طَارَكَ أَوْ أَحْصِرْ طَارَكَ ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَيِّمِيَّةٍ وَهُوَ الصَّوَابُ لِأَنَّهُ وَضَعَ مَوْضِعَ الْفِعْلِ وَالْمَصْدَرُ يَطْرُقُ وَضَعُهُ مَوْضِعَ الْفِعْلِ نَحْوَ رَوَيْدِكَ وَحَدَرَكَ وَلَا يَطْرُقُ ذَلِكَ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ عَلَى أَقْبَمِ قَدْ قَالُوا وَجَبَ الْقَلْبُ وَجِيبًا فَجَاءَ الْمَصْدَرُ عَلَى فِعْلٍ فِي غَيْرِ الْأَصْوَاتِ .  
٢. فَبَارِ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْهُ ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ هَذَا وَلَا رَمَائِكَ قَالَ ذُو الرِّمَّةِ

\* لَقَدْ خَطَّ رُؤْيَى وَلَا رَمَائَةٍ \* لَعْنَتُهُ خَطًّا لَمْ تُطْبِفْ مُقَابِلَةً \*

فَهَذَا مَثَلٌ يُقَالُ لِمَنْ يَوْمَرُ رَمَائَةً وَرَمَائَةً وَرَمَائَةً غَيْرَهَا فَلَمَّا صَحَّ خِلَافُ قَوْلِهِ قِيلَ هَذَا وَلَا رَمَائِكَ أَيْ هَذَا هُوَ الْحُجْفُ وَلَا أَتَوِّجُ رَمَائِكَ أَيْ مَا رَجَعَتْ وَأَنْتُمْ قَوْلٌ عَنْ لَعْنَتِكَ وَلَا يَجُوزُ ظُهُورُ هَذَا الْعَامِلِ الَّذِي هُوَ أَتَوِّجُ وَشَيْئُهُ لِأَنَّهُ جَرَى مَثَلًا وَالْمَثَلُ لَا تَغْيِيرَ وَظُهُورُ عَامِلِهِ صَرَفٌ مِنَ التَّغْيِيرِ ، وَقَالُوا كَيْتُهُمَا وَمِمَّا وَبُرِي كَلَامًا

ومرأ وكثر ذلك في كلامهم حتى جرى مثلاً وأصله أن إنساناً خبيراً بين شيتين فتكلم بهما فغير جميعاً ورواية عليهما فمن نصب فياصمار فعل ككأنه قال أعطى كليهما ومراً ومن رفع كليهما فبالابتداء والخبير محذوف كأنه قال كلاهما لي ثابت ويزني مراً والنصب أكثره وقالوا في مقول كل شيء ولا شتيمة حرّ وروى بنصبهما جميعاً يرفع الأول ونصب الثاني فمن نصبهما فياصمار فعلين كأنه قال إيت كل شيء ولا ترتكب ه شتيمة حرّ ومن رفع الأول فبالابتداء ككأنه قال كل شيء أمر ولا تشتين حرّاً أي كل شيء محتمل ولا تشتمن حرّاً ومثله كل شيء ولا هذا أي إيت كل شيء ولا هذا ولم تظهر الأفعال في هذه الأشياء كليهما لأنّها أمثال.

قال صاحب الكتاب ومنه قولهم إلتع امرأ فاصداً لأنه لما قال إلتع علم أنه محمول على أمرٍ يخالف النهي عنه قال الله تعالى إلتها خيراً لكم ويقولون حسبك خيراً لك وروايت أوسع لك ومنه من الذي وهذا ١. أي تذكر زيداً أو ذاكرًا زيداً

قال الشارح أما قولهم إلتع امرأ فاصداً فإن امرأ منصوب بفعل مضارع تقديره إلتع وأثبت امرأ فاصداً فلما قال إلتع علم أنه محمول على أمرٍ يخالف النهي عنه لأن النهي من الشيء أمرٌ بصدقه ألا أنه ههنا يجوز لك إظهار الفعل العامل لأنه لم يكثر استعماله كثرة الأول، فلما قوله تعالى إلتها خيراً لكم وما كان مثله نحو قوله تعالى لآمنوا خيراً لكم فإنه يجوز فيه ثلاثة أوجه أحدها أن يكون كالسئلة التي ١٥ قبلها فيكون التقدير والله أعلم إلتها وأنتوا خيراً لكم وآمنوا وأنتوا خيراً لكم هذا مذهب سيبويه والليلي قال سيبويه لأنك حين قلت إلتع فأنت تريد أن تخرجه من أمرٍ وقد خلط في أمر آخر فكأنه أمر أن يكف عن الشرّ والباطل وإلى الغير، الثالث وهو مذهب الكسائي أنه منصوب لأنه خبر كان محذوفاً والتقدير إلتها يكن إلتها خيراً لكم، الثالث وهو مذهب الفرّاء أن يكون خيراً متصلاً بالأول ومن جملة ويكون صفةً لمصدر محذوف كأنه قال إلتها إلتها خيراً لكم وآمنوا إيماناً خيراً لكم، ٢. ومن ذلك حسبك خيراً لك وروايت أوسع لك فهذان المثالان من قبيل الأول فعليك حسبك أمرٌ فكأن قلت أكف عن هذا الأمر وأقطع وأثبت خيراً لك وقولهم وراعي أوسع لك معناه خيل هذا المكان الذي هو وراعي وأثبت مكاناً أوسع لك فالأول منهى عنه والثاني مأثور به ألا أن أفعال هذه الأشياء لا تظهر لأنه كثر استعمالها وعلم المخاطب أنه محمول على أمرٍ غير ما كان فيه فصارت هذه الأسماء عوفاً من اللفظ بالفعل، ومما جاء منصوباً باصمار فعل لم يستعمل إظهاره قولهم من أنت زيداً وأصله أن

رجلا غير معروف بفعل تسمى بريد وكان زيد مشهورا بالفصل والشجاعة فلما تسمى الرجل المجهول باسم لى الفصل دفع من ذلك قليل له من انت زيدا على جهة الإنكار كانه قال من انت تذكر زيدا او ذاكر زيدا لكنه لا يظهر ذلك الناصب لانه كثرة في كلامهم حتى صار مقلا ولانه قد علم ان زيدا ليس خيرا فلم يمكن بئ من ثمة على فعل ولا يقال ذلك الا جوابا كانه لما قال انا زيد قيل من انت تذكر زيدا او ذاكر زيدا . وبعض العرب يرفع ذلك فيقول من انت زيد فيكون خيرا من مصدر محذوف كانه قال من انت كلامه زيد فان قيل كيف يجوز ان يكون خبر المصدر والمجر اذا كان مفردا يكون هو المبتدأ في المعنى وليس الخبر ههنا المبتدأ قيل في مصاف محذوف والتقدير من انت كلامه كلام زيد او ذكره ذكر زيد في حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه توسعا على حد وأسال القرية والنصب أجود لانه أكل اصبارا ونحوها لانك تضيء فعلا لا غير وفي الرفع تصرف مبتدأ ومحذوف مصافا . فكان مرجوحا لذلك . ويجوز ان تقبل من انت زيدا لمن ليس اسمه زيدا على سبيل المثال اى انت بمنزلة الذى يقال له ذلك كما قالوا أطري فلانك لعلنا والصيف ضيقت اليتى مضطرب الرجل بهذا وإن كان اللفظ للموتى وأما يقال للرجل ذلك على معنى انت عندى بمنزلة التى قيل لها هذاء وربما ضرح باسمه فقبل من انت مرأ على التشبيه بالقتل

قال صاحب الكتاب ومنه مَرَحَبًا وَأَهْلًا وَسَهْلًا اى أصيبت رَحْبًا لا صِيهاً وَأَهْلِيَّتْ أَهْلًا لا أَجَانِبَ ١٥ وَوَضِئَتْ سَهْلًا من البلاد لا حَرًا وإن تأتى فَأَهْلُ اللَّيْلِ وَأَهْلُ النَّهَارِ اى فإلك تلى أهلا لك بالليل والنهار قال الشارح وقالوا مرحبا وأهلا وسهلا فالتصائب هذه الاسماء بأفعال مقدرها فقد رها سببويه فقال تقلدوها رَحِبَتْ بِلَاذِكْ وَأَهْلِيَّتْ وَأَمَّا قَدَرُهَا بِالْفِعْلِ لَانَّ الدَّاءَ أَمَّا يَكُونُ بِفِعْلِ فَرَضَهُ اى فعل من لفظ المدحوب به كما يقدرون تَرَا وَجَمَدًا بِتَرِيَّتْ يَهْدَاكْ وَجَمَدِيَّتْ وَأَمَّا النَّاصِبُ لَهُ أَصِيْبَتْ تَرَا وَجَمَدًا على حسب المعنى المقصود وهذا أَمَّا يُسْتَعْمَلُ فِيهَا لَا يُسْتَعْمَلُ الْفِعْلُ فِيهِ وَلَا يُحْسِنُ إِلَّا فِي مَوْضِعِ الدَّاءِ بِهِ أَلَا تَرَى ٢٠ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا قَالَ لَهُ الْمَوْرُ مَرَحِبًا وَأَهْلًا فَلَيْسَ يُرِيدُ رَحِبَتْ بِلَاذِكْ وَأَهْلِيَّتْ وَأَمَّا يُرِيدُ أَصِيْبَتْ رَحْبًا وَسَعَةً وَأَلْسًا عِنْدًا لَانَّ الْإِنْسَانَ أَمَّا يَأْكُسُ بِأَهْلِهِ وَإِذَا قَالَ سَهْلًا كَانَهُ قَالَ أَصِيْبَتْ سَهْلًا اى مَكَانًا سَهْلًا لَا حَرًا وَخُشُونَةً وَنَظِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا رَأَيْتَ رَجُلًا يُسَيِّدُ سَهْمًا فَتَقُولُ الْقِرْطَاسُ وَاللَّهِ اى أَصِيْبَتْ الْقِرْطَاسُ عَلَى طَرِيقِ التَّفَاوُلِ وَالتَّحْدِثِ لِصَحَةِ التَّسْيِيدِ فَكَذَلِكَ إِذَا رَأَيْتَ رَجُلًا كَاصِدًا مَكَانًا وَطَالِبًا أَمْرًا قُلْتَ مَرَحِبًا وَأَهْلًا وَسَهْلًا اى أَدْرَكْتَ ذَلِكَ وَأَصِيْبَتْهُ مُحْذِفُوا الْفِعْلَ لِكثَرَةِ الِاسْتِعْمَالِ وَدَلَالَةِ لُحَالِ

عليه، ويقول الرائد ويك وأهلا وسهلا فإذا قال ويك وأهلا وسهلا فكأنه لفظ مرحبا بك وأهلا وسهلا ولذلك  
عطف وإذا قال ويك. أهلا فلما انقصر في الدخاء على الأهل فقط من غير أن يعطيه على شيء قبله كأن  
الرُحْب والسَّعة قد استقرَّ استقرارا بعينه من الدخاء فإذا رجعت فلما تعي أنك لو جئتني لكنت بمنزلة  
من يقال له هذا إذ لا يحسن أن يقول الزائر للمزور أهلا لأن الحال لا تقتضي من الزائر أن يصانف  
هذه المزور ذلك ولما جئت بيك في قولك ويك وأهلا ليتبين أنه المعنى بالدخاء لا لأنه متصل بالفعل  
المقدر كما كن في قولك سقياً لك كذلك وتقديره سقاك الله سقياً ولك أنه قال هذا الدخاء لك فحسب  
لك على تقدير آخر لا على تقدير سقاك الله ومن العرب من يرفع فيقول مرحباً وأهلاً أي هذا مرحب  
فيكون هذا مبتدأ محذوفاً ومرحب الخبر قال طهيد الغنقى

\* والسَّهْبُ مَبْنُوعٌ النَّقِيبَةِ قَوْلُهُ \* لَمَلَّتِيسِ الْعَرِيفُ أَهْلًا وَمَرْحَبٌ \*

١. قال سيبويه ومنهم من يرفع فيجعل ما يضمن هو ما يظهر يريد أنه إذا رفع أصغر مبتدأ فيكون ذلك  
المبتدأ هو الخبر المظهر في المعنى بخلاف ما إذا نصبت لأنك في حال النصب تُضمير فعلا والفعل ليس  
بالاسم الظاهر وظالوا إن تأتني فأهل الليل وأهل النهار على معنى فلنك تأني أهل الليل وأهل النهار أي  
تأني من يكون لك كالأهل بالليل والنهار ظهروه

قال صاحب الكتاب ويقولون الأسد الأسد والجدار الجدار والصق الصق إذا حذروه الأسد والجدار  
المتداعي وإظهار الصق ومنه أخاك أخاك أي الزومة والطريق الطريق أي خبده وهذا إذا تقي لهم  
أصمراً عامه وإن أفرد لم يلزم

قال الشارح أعلم أن هذا الصرب مما ينتصب على أصمير الفعل المتروك إظهاره وذلك قولك في المحذر  
٢. الأسد الأسد والجدار الجدار والصق الصق والطريق الطريق إذا كنت تحذره من الأسد أن يصانفه  
ومن الجدار المتداعي أن يقرب منه ثلثاً يقع عليه لو يناله ومن الصق أن يكاها إذا كان في طريقه وهو  
مخافاً منه ومن الطريق الخوف أن يره فيه وكذلك قالوا في الإغراء أخاك أخاك وانتصاب هذه الأسماء  
بفعل مصر تقديره أثب الأسد أن يصانفك وأثب الجدار أن ينالك وجانب الصق ثلثاً تطأه وحل  
الطريق والزوم أخاك فحذفت هذه الأفعال لكثرةها في كلامهم ودلالة الحال وما جرى من الذكر عليها



فإذا كرروا هذه الاسماء لم يجوز ظهور هذه الافعال العوامل فيها لأن المفعول الأول لما كَوَّرَ شبه بالفعل  
 فُلِّيَ عنه وصار بمنزلة آتاك الثاني عن الفعل كما كانت المصادر كذلك في قولهم المحذَر المحذَر والنجاة  
 النجاة جعلوا الأول بمنزلة آتَمَ وَحَلَمَكَ ونحوه من تقدير الفعل ويقع دخول فعل على فعل، فلو أفردت  
 جاز ظهور العامل فإذا قلت الأسد الأسد لم يجوز أن تقول آتَبَ الأسد الأسد أو جَانِبَ ولو أفردت  
 ه قلت الأسد جاز ظهور الفعل فتقول حَادِرَ الأسد أو آتَبَ الأسد وكذلك إذا قالوا الصبي الصبي لم  
 يجوز أن تقول يَأْصِدُ الصبي الصبي أو جَانِبَ الصبي الصبي وإذا أفردت جاز أن تقول ذلك ولا تقول خَلِ  
 الضريق الضريق وإذا قلت مفرداً حسن أن تقول خَلِ الطريق قال الشاعر  
 \* خَلِ الطريق لِيَنبِي المار به \* وَأَثَرُ بَهْرَةٍ حَيْثُ أَصْطَرَكُمُ الْقَدَرُ\*

واعلم أن هذه الاسماء المنصوبة على إضمار الفعل إن كان الفعل فيها مما يجوز أن يظهر كان الاسم  
 ١٠ خالياً من الضمير وكان خالصاً للإفراد وإن كان مما لا يجوز أن يظهر عامله كان فيه ضمير وكان فيه  
 شائبةً لنهايته عن الفعل وتضمنت ضميراً الذي كان فيه وكان أبو الحسن يذهب إلى أن في نحو سَقِيَا  
 وَرَقِيَا وشبهيهما ضميرين لانهما في معنى سَقَا الله سَقِيَا وَرَقَا الله رَقِيَا وهو وإن كان كذلك فهو على كل  
 حال مفرد وليس قصة ومَنَ وَدَارَكَ وَتَرَكَ لأن هذه الاشياء تجري مجرى المَجْمَل لاستقلالها بما فيها من  
 الضمير وفي مع ذلك مبنية وسقيا ورقياً معربةً مُعَبَّاةً على ما كانت عليه من الاعراب فأعرف ذلك وقس  
 ١٥ عليه ما كان مثله في قولك الليل الليل وآلله الله في أمري ونحو ذلك تُصَبُّ أن شاء الله

ما أضمر عامله على شريطة التفسير

### فصل ٣

قال صاحب الكتاب ومن المنصوب باللام إضماره ما أضمر عامله على شريطة التفسير في قولك زيداً  
 ٢٠ صرته كذلك قلت صرته زيداً صرته ألا أنك لا تهره استغناء بتفسيره قال ذو الرمة  
 \* إِذَا ابْنٌ أَيْ مَوْسَى بِلَالًا بَلَّغْتِهِ \* فَلَمْ يَقْبَلْ بَيْنَ وَصْلِيكَ جَارُهُ  
 ومنه زيداً مررت به وعرا لقيت أخاه ونشراً صرته غلامه بإضمار جعلت على طريقى ولا بسنت وأهنت  
 قال سيبويه المنصب هرق كثير والرفع أجود  
 قال الشارح اعلم أن هذا الضرب يتجانبه الابتداء والجر والفعل والماضل فإذا قلت زيداً صرته فانه

يجوز في زيد ما كان مثله أبداً وجهان الرفع والنصب فالرفع بالابتداء واللملة بعده الجبر وجاز رفعه  
لاشتغال الفعل عنه بصميره وهو الهاء في صيرته ولولا الهاء لم يجوز رفعه لوقوع الفعل عليه، فإن حدثت  
الهاء وأنت تريد ما قللت زيدا صيرته جاز عند البصريين على ضعف لأن الهاء وإن كانت محذوفة  
فهى في حكم المنطوق بها قل الشاعر

\* قد أصبحت أم لغير تذي \* على ذلها كد لم أصنع \*

والنصب باصمار فعل تفسيره هذا الظاهر وتقدم صيرته زيداً صيرته وذلك أن هذا الاسم وإن كان  
الفعل بعده واقعاً عليه من جهة المعنى فإنه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ من قبيل أنه قد  
اشتغل عنه بصميره فاستوفى ما يقتضيه من التعدي فلم يجوز أن يتعدى إلى زيد لأن هذا الفعل إنما  
يتعدى إلى مفعول واحد لا إلى مفعولين ولما لم يجوز أن يعمل فيه أصمر له فعل من جنسه وجعل هذا  
الظاهر تفسيراً له ولا يجوز ظهور ذلك الفعل العامل لأنه قد فسره هذا الظاهر فلم يجوز أن يجمع  
بينهما لأن أحدهما كالمفعول لزم أصمار مفعول وصار ذلك مفعولاً قولك نعم رجلاً زيداً أصمر الرجل في  
نعمه وجعلت النكرة تفسيراً له ولم يجوز إظهار ذلك المصمر اكتفاء بالتفسير بالنكرة فكذلك ههنا  
ودهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالفعل الظاهر وإن كان قد اشتغل بصميره لأن صميره ليس غيره  
وإذا تعدى إلى صميره كان متعدياً إليه وهو قيل فسد لأن ما ذكره وإن كان من جهة المعنى محسباً  
١٥ فإنه فسد من جهة اللفظ وكما يجب مراعاة المعنى كذلك تلزم مراعاة اللفظ وذلك أن الظاهر والمصمر  
ههنا غيران من جهة اللفظ وهذه منباعدة لفظية وفي اللفظ قد استوفى مفعوله بتعديه إلى صميره  
واشتغاله به فلم يجوز أن يتعدى إلى آخره والذي يدل أنه منتصب بفعل مصمر غير هذا الظاهر أنه  
قد تقول زيداً مررت به فتصوب زيداً ولو لم يكن قرء فعل مصمر يعمل فيه النصب لما جاز نصبه بهذا  
الفعل لأن مررت لا يتعدى إلا بحرف جرء فلما قوله \* إذا ابن ابن موسى بلالا الخ \* فالبيت لدى  
٢٠ الرملة وقيله

\* أقول لها إذ شمر الليل وأستوت \* بها البيد وأشدت عليها الخراف \*

ولأن هذا ابن ابن بركة قاضي البصرة وأبو موسى جدّه واسم ابن بركة عامر واسم ابن موسى عبد الله بن  
قيس الأشعري والشاهد فيه نصب ابن ابن موسى بفعل مصمر تفسيره بلغته كأنه قال إذا بلغت ابن  
ابن موسى بلالا بلغته وربما رفع على تقديم فعل ما لم يسم فاعله كأنه قال إذا بلغ ابن ابن موسى لأن إذا

ففيها معنى الشرط فلا يليها إلا فعلٌ هذا هو الوجه، والمعنى أنه يخاطب ناقلته يقول إذا أوصيتني إلى بهذا استغنييت عنه لأنني أستغني به عن الرجوع إلى غيره، وقوله قلما بفأس بين وصليك جازر دكا ولولا ذلك لم يجوز دخول الفاء ألا ترى أنك تقول إن أكلت زيداً أتيتته ولا يجوز تأتيته وتقول إن أكلت زيداً فأحسن الله جزاءه لأن فيه دكا، والوصل بالعكس واحد الأصول، ولقد عيب عليه ذلك قالوا كان سبباً إذا أوصيتك إلى مقصوده ومطلوبه أن يعاملها بالحق والعدل، ويظهر أنها لا أن يضرها فهو إذا إلى اليه أقرب ولأن الله مديع والمراد ما ذكرناه من أنه تقع الغنة عليه، ومثله قول الشاعر

\* إذا بلغتني وحلت رحي \* عرابة فلقرتي بدم التين \*

وليس ذلك بهجة ألا ترى أنه يقول في أثناء القصيدة

\* إذا ما رأيت رعتي نهد \* تلقاها عرابة باليمين \*

١. فاما قولهم زيداً مرت به فهو منصوب بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر إلا أن النصب بهذا أضعف منه في قولك زيداً ضربته لأنك إذا قلت زيداً مرتت به أصبرت فعلاً على غير لفظ الأولى لأنك قلت لغيرك زيداً أو جرت زيداً أو جعلت زيداً على طرفي لأنك إذا جرت وجعلته على طرفك فقد مرت به وإذا قلت زيداً ضربته أصبرت فعلاً من لفظه فكأنك قلت ضربت زيداً ضربته فيكون الظاهر دالاً على مثل لفظه ومعناه وفي قولك زيداً مرتت به يكون الظاهر دالاً على مثل معناه دون لفظه وما اجتمع
٢. فيه اللفظ والمعنى كان أقرب في الدلالة وإذا ضعف النصب قوي الرفع، ومثله قولك مرا لغيرك أخاه وضرباً ضربته سلامه في جواز النصب لأن الفعل إذا وقع بهي من سببه فكأنه قد وقع به والدليل على ذلك أن الرجل يقول أهنت زيداً بإهنتك أخاه وأكرمت مرا إذا أوصيت الأكرام إلى غيره بسببه فإذا قلت زيداً ضربت أخاه فنصبته الأفع جاز أن تُضمر فعلاً ينصب زيداً تكديره لأهنت زيداً ضربت أخاه أو أهنت زيداً ضربت أخاه ولا تُضمر ضربت لأن ضربت الثلاث ليس وألفاً على ضميريه وأما هو وأفع على الأفع والنصب بهذا أضعف منه في مرتت به إذا ضعف النصب قوي الرفع فإذا الرفع في زيداً لغيرك أخاه أقوى من الرفع في قولك زيداً مرتت به والرفع في قولك زيداً مرتت به أقوى من الرفع في قولك زيداً ضربته قل سببه النصب عرق جيد والرفع أجود منه يعني أن النصب في زيداً ضربته عرق فصيح في كلام العرب والرفع أجود لأن الرفع لا يفتقر إلى أصمار ولا تكدير محذوف والنصب يفتقر إلى أصمار فعل ولعل لغيره

قال صاحب الكتاب فإن إتيك تولى النصب مختارا ولازما واختار في موضعين أحدهما أن تعطف هذه الجملة على جملة فعلية كقولك لقيت القوم حتى عبد الله لقيته ورأيت عبد الله ورأيت الله ورأيت به وفي التنزيل يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أخذ لهم عذابا أليما ومثله قريباً هدى وقريباً حاف هاتين الصلالتين

ه قال الشارح يريد أن المسائل التي تقدمت في زيد صيرته وعمره مرت به وزيد صيرت أخاه المختار فيها الرفع فإن يعرض في هذا الباب أمور يصير النصب بها مختارا ولازما لا يجوز غيره قال المختار في موضعين أحدهما أن تعطف هذه الجملة على جملة فعلية الج وذاك لأن العرب تختار مطابقة الألفاظ ما لم تُفسد عليهم المعاني فذا جئت جملة صدرتها بفعل فإن جئت بجملة أخرى معطوفة على الجملة الأولى وفيها فعل كان الاختيار تقديم الفعل في الجملة الثانية وبناء الاسم عليه سواء ذكرت في الجملة الأولى منصوبا أو لم تذكره نحو قام زيد وعمره ككلمته أن الغرض توافق الجمل وتطابقها لا يختلف وليس الغرض أن يكون فيها منصوب قال الله تعالى والتقوا قذفاة منازيل فرفع الفجر ههنا لأن قبله وأية لهم الليل نسلخ منه النهار وهو مرفوع بالابتداء وقال الله تعالى وكذا الأسان الزمنا طائره في هذيه فنصب كذا لأن قبله فعلا وهو جعلنا الليل والنهار آيتين وأصمر له فعلا نصبه به فإن عطفا على الأولى لتشاكلهما في الفعلية وإذا كان النصب من غير تقدم فعل جازا كان مع تقدمه مختارا إن فيه

ه تشاكل للجمليتين من غير نقص للمعنى قال الله تعالى يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أخذ لهم عذابا أليما لما كان قد تقدم يدخل من يشاء في رحمته نصب الظالمين بأصبار يعذب الظالمين أو يهين وقال تعالى قريباً هدى وقريباً حاف عليهم الصلالتين نصب قريباً لأن قبله قريباً هدى وظائره في القرآن كثيرة ويجوز الرفع في الجملة الثانية وإن كان قبلها جملة فعلية فتكون الجملة الثانية بجملة مبتدأة وليس قبلها فعل وذلك قولك لقيت زيدا وحمدت أكرمته فإن تختل بتقدم الفعل الذي هو لهيت زيدا أن كانت جملة قائمة بنفسها فصار كذاك فالت حمدت أكرمته ابتداء عطفت جملة على جملة فقولك ثم زيد وحمدت الفصل منه فهذا لا يجوز فيه إلا الرفع

قال صاحب الكتاب فلما إذا قلت زيد لقيت أباه وعمره مرت به ذهب النعاضل بين رفع عمرو ونصبه لأن الجملة الأولى ذات وجهين

قال الشارح قد تقدم من قولنا أنه إذا كان الكلام مبتدأ وخبراً وضعت عليه جملة في أولها اسم

وبعده فعل واقع على ضميره كان الاختيار رفع الاسم الثاني بالابتداء نحو قولك زيد أخوك عمرو كلمته  
 لأنه لم يتقدم الجملة الثانية ما يصرّفه إلى النصب فجرى مجراه لولا أن تتقدمه جملة أصلاً فاما إذا كان  
 الكلام مصدراً بالفعل كان الاختيار في الاسم الذي في الجملة الثانية النصب على أضمار فعل على ما  
 أصلناه ، فإذا قلت زيد لقيته ففيه جملتان أحدهما اسمية وفي الجملة الكبرى التي في المبتدأ والخبير  
 ه وفي زيد لقيته بكمالها والثانية فعلية وفي الخبر الذي هو لقيته وفي الجملة الصغرى فالجملة الأولى لا  
 موضع لها من الأعراب لأنها لم تقع موقع المفعول والجملة الثانية لها موضع من الأعراب لأنها وقعت  
 موقع المفعول الذي هو الخبر في زيد قائم ونحوه وإن لم تقم لك فقلت إذا قلت زيد لقيته وعمرو  
 كلمته كنت في عمرو بالخيار إن شئت رفعت وإن شئت نصبت لأنه قد تقدمت جملتان أحدهما اسمية  
 وفي قولك زيد لقيته بكمالها والثانية قولك لقيته فإن عطفت على الجملة الاسمية رفعت عمراً لأن صدر  
 ١ الجملة اسم وإن عطفت على الجملة التي في لقيته نصبت لأن صدر الجملة فعل وليس أحدهما أول من  
 الأخرى فهذا معنى قوله ذهب التفاضل بين رفع عمرو ونصبه يعنى ليس النصب أول من الرفع ولا  
 الرفع أول من النصب ، قال لأن الجملة الأولى ذات وجهين يعنى أنها مشتبهة على جملة اسمية وجملة  
 فعلية فهي ذات وجهين لذلك ، وهذا موضع فيه إشكال وذلك أنك إذا قلت زيد لقيته وعمرو كلمته  
 لم يجر حمل عمرو كلمته على نفيته وذلك لأن لقيته جملة لها موضع من الأعراب ألا ترى أنك تقول  
 ١٥ زيد قائم فيقع موقعها اسم واحد وهو خبر زيد فكل شيء عطف عليها صار في حكمها خبراً لزيد  
 وأنت نوجعلت عمراً صريته خبراً عن زيد لم يجر حملوه من العائد إلى زيد إلى الهاء في صريته اتسا  
 تعود إلى عمرو فإن جئت بعائد فيها فقلت زيد عمراً صريته عنده جازت المسألة فالهاء في صريته تعود  
 إلى عمرو والهاء في عنده تعود إلى زيد ولا شك أنه أتى لم يرد ذلك لأنه معلوم فلم يحتج إلى انتعاض  
 له فأجر الوجهين بشرط وجود شرائطه من الضمير وغيره لظرفه ،

٢ قال صاحب الكتاب إن اقتصرت بعد الواو ما يصرّف الكلام إلى الابتداء لقولك لقيته زيدا وأما عمرو  
 فقد مررت به ونفيته زيدا وإذا عيّن الله بصره عمرو عادت الحلة الأولى جليّة وفي انتزاعها وأما فمؤد  
 فهدّجته وقرى بالنصب ،

قال الشارح يعنى بعد وجود ما يختار معه النصب نحو تعلم جملة فعلية أو غير ذلك إذا وحد في  
 الجملة المنعوتة ما يصرّف الكلام إلى الابتداء صار الاختيار فيه الرفع ونصبه المنعوت من قبيل المانع

وذلك قولك لغيت زيداً وأما عمرو فقد مررت به ورأيت زيداً وإذا عبد الله يشتمه عمرو فالرفع ههنا هو الوجه المختار وإن كان قد تقدمت جملة فعلية لأنَّ أماً وإذا ليسا من حروف العطف كالفاء والواو فتحصيلاً بهما الثاني على الأول وأما ما حوفاً ابتداءً فيطعمان ما بعدها عما قبلهما فيكون ما بعدها بمفعول جملة ليس قبلها شيء فكما أنك إذا قلت زيداً صريته ابتداءً وليس قبله كلامٌ كان المختار الرفع فكذلك بعد أماً وإذا التي للنفاجاة لأتبعها بمفعولٍ كلامٍ مبتدئاً ومن قال زيداً صريته وإن لم يتقدمه كلامٌ فينصب وإن كان المختار الرفع قال ههنا لغيت زيداً وأما مرةً فأكرمته فينصب وليس بالاختيار وهذا معنى قوله عادت لحال الأول جملةً أو شبهةً كقوله كان لم يتقدمها كلامٌ فلما قوله تعالى وأما عمرو فهذهما فالقراءة بالرفع على الابتداء وإن كان قبله فآرسلنا عليهما رجحاً صريحاً لما ذكرناه من حال أماً وقد قرأ بعضهم وأما عمرو فهذهما بالنصب وليس ذلك على حدّ زيداً صريته لأنّ ذلك ليس بالمختار ١. والكتاب العزيز يختار له والذي حسنه عند هذا الغارق ما في أماً من معنى الشرط والشرط يقتضي الفعل للضرورة

قال صاحب الكتاب والثاني أن تقع مؤلفاً هو بالفعل أولٌ وذلك أن تقع بعد حرف الاستفهام كقولك أعبد الله صريته ومثله أَسْوَكُ ضرب به زيداً وأخرون أكل عليه اللحم وأريداً أنت محبوبٌ عليه وأريداً أنت مكابرٌ عليه وأريداً سُميت به

١٠ قال الشارح والموضع الآخر الذي يختار فيه النصب وليس الاسم فيه معطوفاً على فعلٍ وذلك إذا وقع الاسم حرفٌ هو بالفعل أولٌ وجاء بعده فعلٌ واقعٌ على ضميره فلاختيار نصب الاسم باضمار فعلٍ وذلك إذا وقع بعد حرف الاستفهام نحو قولك أعبد الله صريته وأمرأ مررت به وأريداً صريته إغاء النصب في ذلك كله هو الوجه المختار والرفع جائزٌ فالنصب باضمار فعلٍ يكون الظاهر تفسيره وتفسيره أصريته عبد الله صريته وألغيت زيداً مررت به وأقننت زيداً صريته إغاء فالنصب مع الاستفهام بالعامل الذي ٢. بقدر بعد الاستفهام وهو في الاستفهام محذّرٌ ككأن الرفع مع الابتداء محذراً وأما الرفع مع الاستفهام لجائزٌ بالابتداء وما بعده الخبر إلا أنه مرجوحٌ وإنما كان النصب هو المختار من قبيل أن الاستفهام في الحقيقة إنما هو عن الفعل لا عن الاسم لأن السؤال إنما يكون عما وقع الشك فيه وإنشأ إنما تشكك في الفعل لا في الاسم ألا ترى أنك إذا قلت أريداً صريته فلما تشكك في الضرب الواقع بزبد ولست تشكك في ذاته فلما كان حرف الاستفهام أما دخل الفعل لا الاسم كان الأول أن يلبس الفعل

الذي دخل من أجله، وإنما دخل على الاسم رفع الاسم بعده بالابتداء لأن المبتدأ والغير قبل دخول الاستفهام يوجب قلادة فلذا استفهمت فلما استفهم من تلك الفائدة طرء وأما السوك ضرب به زيد والخولان أكل عليه اللحم وأريدا سميته به فإن الاختيار في السوك والخولان وأريدا النصب وذلك أنك إذا قلت ضرب زيد بالسوك وأكل اللحم على الخولان وسميت بزيد فهذه الحروف الجارة مع ما يليها من الجوزات في موضع نصب ولذلك أنك ألغيت الاسم مقام الفاعل فصار الجار والجزور في موضع نصب وحل محل قولك مَرَّ زيد بعمرو ونزل زيد على خالد فلما اتصلت حروف الجر بكنائيات هذه الاسماء وقد تقدمت الاسماء وجب أن تنصبها لأن الحروف التي اتصلت بكنائياتها في موضع نصب فصار بمنزلة أريدا مرت به، والذي يدل على أن موضع هذه الحروف نصب أنك لو حذفها وكان الفعل متبعا بمتعدي بنفسه لم تكن الاسماء الأولى إلا منصوبة وذلك نحو السوك ضرب وأخولان أكل وأريدا سميته لو كان يتكلم به لم يكن إلا كذلك لأن الفعل الواحد لا يرفع اثنين فلذا رفعت أحدهما فلا بد من نصب الآخر، وأما قولهم أريدا أنت محبوس عليه وأريدا أنت مكابر عليه فاختار فيهما النصب لمكان قوة الاستفهام وذلك لما كان اسم الفاعل واسم المفعول مجريان مجرى الفعل في قوله فلولاك أريدا أنت صاربه بمنزلة قولك أريدا أنت تصره وأريدا أنت مضروب به بمنزلة أريدا أنت تُضرب به فكما تفسر فلولاك أريدا أنت تصره بالفعل الناصب فكذلك تفسر باسم الفاعل في قولك أريدا أنت صاربه لأنه في معناه والنية التنوين والانفصال فالمصير وإن كان مجرورا في اللفظ فهو منصوب في الحكم كما كان أريدا مرت به كذلك كيف وأبو الحسن يذهب إلى أن المصير في موضع منصوب ابتداء، وكذلك إذا قلت أريدا أنت محبوس عليه وأريدا أنت مكابر عليه فمحبوس ومكابر من أسماء المفعولين الجاربه مجرى الفعل فمحبوس في معنى تَحْبُس ومكابر في معنى تُكَايِر فلذلك جاز نصب زيد فيهما بفعل بغيره محبوس ومكابر كأنك قلت أنت انتظر زيدا أنت محبوس عليه وأشكيت زيدا أنت مكابر عليه واختير انصب نكان حرف الاستفهام وفي كل واحد من محبوس ومكابر ضمير مستتر يرجع إلى أنت ٢٠ يقوم مقام الفاعل إذ كان في معنى تُكَايِر وتَحْبُس، فإن لم يجز اسم الفاعل واسم المفعول مجرى الفعل كذا كغلام وأنج يوجب رفع الاسم نحو أريدا أنت صاربه وأريدا أنت محبوس به وأريدا أنت مكابر عليه لأنه قلت أريدا أنت اخبر أو غلامه وما أشبههما من الاسماء قال صاحب الكتاب ومنه أريدا صرحت عمرا وأخاه وأريدا صرحت رجلا يحبه لأن الآخر ملتبس بالاول

## بالعطف أو الصفة

قال الشارح ومن ذلك أريدنا ضربت مرأ وأخاه وأريدنا ضربت رجلا يحبه فمختار فيه النصب أيضا لأن الفعل واقع على ما هو من سببه وقد وُتِيه حرف الاستفهام فكان كقولك أريدنا ضربت أخاه وذلك أن الجملة إذا كان فيها ضمير اسم قد تقدم ذكره فهي من سبب ذلك الاسم وإن كان في الجملة اسم ليس فيه ضمير ولا تبيان في أي موقع من الجملة وقع ذلك الضمير فإذا قلت أريدنا ضربت مرأ وأخاه فعبروا بالألف منصوبان متصلان به داخلان في الجملة فصار بمنزلة أريدنا ضربت أخاه لأحكام المعطوف والمعطوف عليه وكذلك لو قلت أمرا ضربت زيدا في داره لكان الوجه أيضا النصب لأن قولك في داره هو في الضرب فهو من جملة ضربت وكذلك لو قلت أريدنا ضربت رجلا يحبه فحبه نُعْتُ لرجل والنعت والمنعوت يتسلط عليهما العامل تسلطا واحدا فكان يحبه من جملة ضربت ١. فصار الاسم المنصوب بضميت من سبب الاسم الأول إذ كان في جملة ما كاد الياء ولو كان الذي يلي الاسم جملة ليس فيها ذكرٌ قرَّ جئت بجملة أخرى فغطتها على الجملة الأولى وفيها ذكر للاسم في يجوز وذلك قولك أريدنا ضربت مرأ وضربت أبا لأن قولك وضربت أبا جملة أخرى قائمة بنفسها والجملة الأولى قد مضت فلا ذكر فلم تلتبس بها

قال صاحب الكتاب فإن قلت أريد ذهب به فليس إلا الرفع

١٠ قال الشارح وأما قوله أريد ذهب به فليس فيه إلا الرفع لأنك إذا قلت ذهب بزيد فالباء وما عيلت فيه في موضع رفع اسم ما لم يسم فاعله لأنه لا بد للفعل من فاعل أو ما يقوم مقام الفاعل وليس معك ما يقوم مقام الفاعل إلا الباء وما اتصلت به فليكن مقام الفاعل فكانت في موضع رفع لذلك فوجب أن يكون الاسم مرفوعا لأن الذي اتصلت به كناية مرفوعة وصار بمنزلة أريد ذهب أخوه لأن كنيته قد اتصلت بمرفوع وهو الأفعاء وارتفع زيد في قولك أريد ذهب به على وجهين أحدهما بالابتداء والآخر ٢. بأنه فاعل فعل محذوف وإن أسندت الفعل في قولك أريد ذهب به إلى مصدره كان الجار والمجرور في محل منصوب وتقديره ذهب الذهب به وجاز نصب الاسم الذي هو زيد وكان مختارا لأن ضميره في محل نصب وهذا لاختلاف فيه بين أهلينا

قال صاحب الكتاب وأن تقع بعد إذا وحيت كقولك إذا عبد الله قلناه فأكرمه وحيث زيدا فحذفه فأكرمه



قال الشارح ومن ذلك إذا الرَّمَايَةُ وَحَيْثُ إذا وقع بعدها اسمٌ بعده فعلٌ واقعٌ على ضميره فتختار فيه النصب وذلك نحو قولك إذا زيدًا تلقاه فأكرمه وحيث زيدًا تجده فاقطعه لأن فيهما معنى المجازاة والمجازاة إنما تكون بالفعل فلما كان الموضع موضع فعل اختير نصب الاسم بعدها باضمار فعل يفستوه الظاهر فإذا قلت إذا زيدًا تلقاه فتقدم إذا تلي زيدًا تلقاه وكذلك حيث تقول حيث زيدًا تجده فأكرمه وتقدم حيث حيث زيدًا تجده فأكرمه لما ذكرناه من أن فيهما معنى المجازاة وذلك لأن قولنا إذا عبد الله تلقاه يجب الأوقات المستقبلة كلها ولا يخص وقتًا من وقته فهي بمنزلة متى وحيث تجب الأماكن كلها ولا يخص مكانًا دون مكان فهي بمنزلة أين غير أن متى وأين تجزمان وإذا وحيث لا تجزمان عند البصريين إلا في ضرورة الشعر وقد أجاز سيبويه رفع الاسم بعدها بالابتداء والذي أراه أن ذلك جائز في حيث لأنها قد تخرج من معنى الجزاء إذ أن يكون بعدها المبتدأ والمبخر تقول نعمته حيث زيدٌ جالس فتكون نظيره إذ في الزمان في وقوع الابتداء والمبخر بعدها نحو قولك ليعينه إذ زيدٌ جالس، وأما إذا فلا تنفك من معنى المجازاة لأنها لا تقع إلا للمستقبل فإذا وليها الاسم فلا بد من أن يكون الفعل بعدها مقدرا مرفعا كان أو منصوبا تقول إذا زيدٌ جلس أجلس تقديره إذا جلس زيد جلس ويدل على ذلك أنه لا بد من وقوع فعل بعد ذلك الاسم ألا تراك لو قلت أجلس إذا زيدٌ جالس لم يجوز ذلك مع حيث.

١٥ قل صاحب الكتاب وبعد حرف النفي كقولك ما زيدًا صرته وقيل خبر

\* فلا حسبا فخرت به لتهم \* ولا جدًا إذا أرتحم المجذوذ \*

قال الشارح ومن ذلك النفي إذا وقع الاسم بعد حرف نفي وكان بعده فعلٌ واقعٌ على ضميره أو على ما هو متصل بضميره فلاختيار فيه النصب نحو ما زيدًا ليعينه ولا زيدًا قتلته وما زيدًا ليعينه أباه ولا عبرا مررت به وأما صار النصب هنا مختارا لشبه حروف النفي بحروف الاستفهام وحروف الجزاء وحروف الأمر والنهي ووجه الشبه أن ما بعد النفي غير واجب كَمَا أن ما بعد كل واحد من هذه الأسماء كقولك فاحمل بين النصب والرفع متعارف فقولك ما زيدًا صرته أقوى من قولك ما زيدٌ صرته بالرفع والنصب فيه أصعب من النصب بعد حروف الاستفهام وحروف الجزاء والرفع فيه أقوى من الرفع في قولك أريد صرته لشبه النفي بالابتداء ولذلك كان قرأً ومحمولا على غيره في النصب وشبهه بالابتداء أنه ليعض للمبتدأ ونفي له والنفي يجري مجرى الإيجاب ألا ترى أنه إذا قلت قم زيدٌ فنفي هذا أن

تقول ما قام زيد فتروا الكلام على لفظه فشيبهه بالمبتدأ أنك تروا فيه لفظ المبتدأ قال الشاعر  
 \* فلا حسبا فحوت به الخ \* فقصبه بضمار فعل تالده فعله فلا ذكرت حسبا فحوت به \* وأجاز يونس  
 أن تكون الفاعل في قوله فلا حسبا بكحة بناءً على قوله لا رجل في الدار وقوله للصورة البيت فحوت  
 بهجوعه بن جأ وهو من تيم عدي بقول لم تكتسب لهم حسبا يفخرون به ولا لك جد تعيل عليه  
 ه عند ازدحام الناس للمفاخرة أي ليس لك قديم ولا حديث ومثله

\* فلا ذا جلال حينه لجلاله \* ولا ذا صهيل عن يتركن للفقر \*

نصب ذا جلال بفعل محذوف دل عليه حينه فكأنه قال فلا حين ذا جلال حينه \*

قال صاحب الكتاب وأن تقع في الأمر والنهي كقولك زيدا امره وخالدا امره أباه وبشرا لا تشتم  
 اخاه وزيدا ليضربه عمرو وبشرا ليقتل أباه عمرو \* ومثله أما زيدا فقتله وأما خالدا فلا تشتم أباه \*

١. قال الشارح ومن ذلك إذا كان بعد الاسم فعل أمر أو نهى واقع على ضميره أو ما اتصل بضميره فأنه  
 مختار فيه النصب نحو قولك زيدا امره وخالدا امره أباه وزيدا ليضربه عمرو وبشرا ليضرب أخاه  
 جعفر وزيدا لا تشتمه وخالدا لا تضرب أباه النصب في ذلك كله الوجه اختار الرفع جائز وأما كان  
 النصب مختارا لأجل الأمر والنهي إذ الأمر والنهي لا يكونان إلا بالأفعال لأنه إنما أمره بإفعل فعل وقناه  
 عن إفعل فعل ولذلك أنك حين تأمر فأنست تطلب منه إفعل ما ليس بموجود وإذا نهيت فأنست تمنع  
 من الإتيان به \* فأما الدوات فإنها موجودة بابتداء لا يصح الأمر بها ولا النهي عنها وإذا كان الأمر كذلك

١٥. فأنست باسم قد وقع الفعل الذي بعده على ضميره نصبت بضمار فعل على نحو ما ذكرناه في  
 الاستفهام وكان النصب في الأمر والنهي أقوى منه في الاستفهام من قيل أن الأمر والنهي لا يكونان إلا  
 بالأفعال وقد يكون الاستفهام بغير فعل نحو قولك أزيد أخوف وأعبد الله عندك \* وأما قال في التمثيل  
 زيدا امره وزيدا ليضربه عمرو لم يترك الله لا فرق في ذلك بين الأمر للحاضر والأمر للغائب فعوله زيدا  
 ٢. امره أمر للحاضر وزيدا ليضربه عمرو أمر للغائب فقل بهما \* والرفع جائز على الابتداء والجملة بعده  
 سدت مسد الخبر وأما علنا سدت مسد الخبر ولم تقل الخبر لأن حقيقة الخبر ما احتمل الصدق والكذب

وذلك معدوم في الأمر والنهي \* ومثله أما في قولك أما زيدا فقتله وأما خالدا فلا تشتم أباه في اختيار  
 النصب ولذلك من قيل أن أما تقطع ما بعدها عما قبلها ويصير ما بعدها كالللام المستأنف فنصب  
 لما ذكرناه في الأمر والنهي غير أنه لا تعدر الفعل بعد أما لأن أما لا يليها فعل لتضمنها معنى الفعل

ولكن تختار الفعل بعد الاسم بلا ضمير وتعديه الى الاسم ثم تحذفه ثم تأتي بالفعل المفسر وتقديره أما زيداً فتقول ففعلته وأما خالداً فلا تفعل فلا تستعمل أباه ولا بد من الفاء بعد أما لأنها جواب لما تضمنته من معنى الشرط.

قال صاحب الكتاب والنحوة بمنزلة الامر والنهي تقول اللهم زيداً فأفعله له ذنبه زيداً أمر الله عليه ان يعبد الله قال ابو الأسود \* فكلما جراه الله حتى بما فعل \* وأما زيداً فجاءته له وأما امرأ فسألها له.

قال الشارح والدعاء بمنزلة الامر والنهي في اختيار النصب لأن سبيله سبيل الامر والنهي في الازدواج من كل وجه وهو في المعنى مثل الامر وذلك ان الداعي ملتزم من المدعو بالواجب ما يدعوه به الا ان الجمهور لا يستعملون مسألة من هو فوقه امراً وربما سماه بعضهم امراً واحتج عليه بقول الشاعر

\* أمرئك أمراً جازماً فعصيتني \* وكان من التزييف قتل ابني هاشم \*

١. البيت نعبر به عن العاصي بخاضب معاوية وكان فوقه والأمر الأكثر ما عدناه ويجوز ان يكون معروا في نفسه من طريق المشورة والرأي وحاجة معاوية اليه فوجه فسمي سؤاله امراً لسلكه وقال ابو الأسود

\* أميران كانا صاحبين كلاهما \* فكلما جراه الله حتى بما فعل \*

فإن نصب كلاً باضمار فعل نياً بعده من الدعاء والتقدير فجاء الله كلاً جراه الله ومن الدعاء أما زيداً ١٥ فجاءته له وأما امرأ فسألها له فالاختيار النصب لأنك تريد جرحه الله جرحاً وسأله الله سألها ولو كان الدعاء بغير فعل ولا في تقدير فعل لم ينصب الاسم الاول محوئاً زيداً فسلاماً عليه وأما الكافر فقول له لعدم ما يفسر الفعل.

قال صاحب الكتاب واللازم ان تقع الجملة بعد حرف لا يليه الا الفعل فعليك ان زيداً قرأه تضر به هل لا تجزي ان منفساً أهلكته \* وهذا ولا ولولا ولوما بمنزلة ان لا تفعل يطلب الفعل ولا تبدأ ٢. بعدها الاسماء.

ول انشراح اعلم ان الاسم اذا وقع بعد حرف الجزاء وكان بعده فعل واقع على ضميره نصيبته باضمار فعل يفسره الظاهر كما قلنا في الاستفهام الا ان النصب ههنا يقع لازماً وفي الاستفهام مختاراً وذلك لان الشرط لا يكون الا فعلاً ولا يليه مبتدأ وخبر فلا تقول ان زيداً قائم قائم وقد يجوز في الاستفهام ان تقول زيداً قائم فقد علمت ان حروف الجزاء لا تأتي للفعل من حروف الاستفهام ولذلك كان نصب

الاسم في الاستفهام اذا وقع الفعل على ضميره مختاراً مع جواز الرفع على الابتداء وكان نصبه مع حروف  
الجزاء لازماً ولا يجوز رفعه على الابتداء لما ذكرنا من أن الشرط لا يكون إلا فعلاً قال قلت إن زيداً  
قرأ تصريفه نصبت زيدا باضمار فعلٍ لأنك شغلت الفعل الذي بعده بضميره وتقدمه إن قرأ زيداً قرأ  
ومنه قول الشاعر

\* لا تجزئني إن منيماً أهلكته \* وإذا هلكك فعند ذلك تجزئ \*

البيت للتبر من قولب والشاهد فيه نصب منفساً بفعل مقدر محذوف وتقدمه لا تجزئني إن أهلكك  
منفساً أهلكته ولو رفع على تقدير إن هلكك منفساً نجار لأنه اذا أهلكك فقد هلك كأنه يصف نفسه  
بالكرم وأنه لا يضيغ الي من يلومه في ذلك فهو يقول إن امرأته لامته على إنلاب ماله جزئاً من الفقر  
فقال لها لا تجزئني لئلا تقيس المال فإني تأثر على إخلافه وأما اذا هلكك فتجزئ لأنه لا حلف لك  
إلى حق ولو قدمت الاسم على حرف الجزاء قللت زيدا إن قرأ تصريفه لم يجوز أن الشرط والجزاء لا يعلن  
فيما قبل حرف الجزاء وإذا لم يعلن فيه لم يجوز أن يفسره ومن ذلك قللاً وتولوا وآلاً وتولوا اذا وقع الاسم  
بعدها وكان بعدها فعل واقع على ضميره لم يكن بُد من نصب ذلك الاسم بفعل مضمر يفسره الظاهر  
لحكما حكم إن الشرطية وذلك من قبل أن معاني هذه الحروف التخصيص والتبريح اذا وثبها المستقبل  
كن تخصيصاً وإذا وثبها الماضي كن توبها وهذه المعاني واقعة على الافعال لا خط للأسماء فيها فلذلك  
لا يقع بعدها المبتدأ والخبر فإذا وقع بعدها اسم فلا يكون إلا على تقدير فعل قال جرير

\* تفتنون عقر النيب أفصل تجدنكم \* بني صوكوكى لولا الكمي الملقن \*

فعناء لولا تعدون الكمي الملقن فنصب الكمي الملقن باضمار فعل لدلالة ما تقدم من قوله تعدون  
عقر النيب عليه وجعل الأمر أن الحروف حين كانت تعان في الاسماء والافعال وليس لها في أنفسها  
معنى فيها ما يختص بالاسم ولا يدخل الفعل نحو إن وأخواتها وحروف الجزاء وغيرها ومنها ما يختص  
بالفعل ولا يبي الاسم نحو حروف الجزاء وحروف الجزاء وغيرها ومنها ما يدخل على القبيكين الاسم  
والفعل نحو حروف النفي وحروف الاستفهام فلما ما يختص بالفعل وهو ما نحن بصدده فذلك صريح  
صريح يحسن أن يحذف الفعل منه ويؤلف الاسم في الظاهر نحو ما ذكرناه من حروف الجزاء وهو إن  
وحروف التخصيص المذكورة في قللاً وأخواتها وصرف لا يحسن حذف الفعل منه وإيلا الاسم ولذلك  
نحو قولك قد والسين وسوف فهذه لا يحسن حذف افعالها ولا الفصل بينها وبين افعالها بمجرولها فلا

تقول سوف بهذا أضربه ولا سوف بهذا أضرب وذلك لأن هذه الظروف تتناول منزلة الجزء من الفعل فهي من الفعل بمنزلة الألف واللام من الاسم وذلك لأن السين وسوف تقصيران الفعل لوقت بعينه وهو المستقبل بعد أن كان شاعرا في الاستقبال والفاء كما تقصر الألف واللام الاسم على واحد بعينه بعد شياعه وذلك قد تقرب الماضي من الحال وهو نوع تخصيص ولهذا المعنى لم تكن عاملة في الفعل وأما ه جاز اصمار الفعل بعد لولا وأخواتها والفصل بينها وبين الفعل الواقع بعدها محذوف من قبل أن معانيها تختص في المستقبل وهو استعطاء والثور والتوبيخ في الماضي أشبهت الأفعال فجاز أن يليها الاسم كما يلي الفعل ١

## حذف المفعول به

## فصل ٣٣

١٠

قال صاحب الكتاب وحذف المفعول به كثير وهو في ذلك على نوعين أحدهما أن يحذف لفظا ويؤاد معنى وتقدموا والثاني أن يجعل بعد الحذف نسيبا منسيا كأن فعله من جنس الأفعال غير المتعدية كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل للمفعول به فمن الأول قوله تعالى اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ ومثله لا حَاصِمَ الْيَوْمِ مِن أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ لأنه لا بد لهذا الموصول من أن يرجع إليه من ملته مثل ما ترى في قوله تعالى الَّذِينَ يَخْتَصِمُونَ الْأَشْيَكَانَ وَفَرَّقَ قَوْلَهُ تَعَالَى وَمَا تَعَلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَمَا تَمَسَّكُوا مِنَ الْأَشْيَكَانَ فَلَا تَعْنِي وَيَمْنَعُ وَيَمِيلُ وَيَقْضَعُ مِنْهُ قَوْلُهُ هُوَ وَجَلَّ وَأَصْلُهُ فِي قِيْدِي وَقَوْلِي لَوِ الرِّمَاءُ وَإِنْ تَعَنَّدُوا بِأَعْدَالٍ مِن لَوِ ضَرْبُهَا - أَيْ الصَّبِيحَ يَخْرُجُ فِي هَرَابِهَا نَصْلِي ٢

هل أنشراح اعلم أن المفعول لما كان فصلا تستقبل الجملة دونه ويبعد الكلام من الفعل والفاعل بلا مفعول جاز حذفه وسعوضه وإن كان الفعل يعنصده وحذفه على صريحين أحدهما أن يحذف وهو مراد ملحوظ فيكون سعوضه نصرب من العفيف وهو في حكمه انطبق به والثاني أن تحذفه مفعولا عنه ابتداء وذلك أن يكون الغرض الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل من غير تعرض لمن وقع به الفعل فيصير من قبيل الأفعال انلازمة نحو كُفِّ وَشَرِّفَ وَهَمَّ وَقَعْدَ فَلَاحَ حَقُّهُ تَعَالَى اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ وَقَوْلُهُ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رُسُلًا وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى لَا حَاصِمَ الْيَوْمِ مِن أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ وَسَلَّامٌ عَلَى مَبْدِيهِ أَتَيْدِينَ أَصْنَفِي أَلَدَ وَإِن شَرَّعَى أَتَيْدِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمِينَ فَكُلُّ هَذَا عَلَى إِرَادَةِ الْهَاءِ وَحَذْفِهَا

تخفيفاً لطيفاً بالكلام بالصلة ألا ترى أنه لزوماً أرادوا إبقاء الموصول بلا حذف فكان في حكم المنطوق به لأن الدلالة عليه من جهتين من جهة اقتضاء الفعل له ومن جهة اقتضاء الصلة أن كان العائد منه قوله تعالى وما علمت أيديهم قرأ علم في رواية أن يكرر وحسنه والكسائي وما علمت بغير هاء وقرأوا بالكون وما علمته بالهاء فن أثبتنا فهو الأصل ومن حذفها فطويل الأمر بالصلة حذفنا إبقاء تخفيفاً ٥ ويكون التقدير ليأكلوا من ثمره وما علمته أيديهم فما في موضع خفض بالعطف على ثمره ويجوز أن تكون ما نافية ويكون المعنى ليأكلوا من ثمره ولم تعلم أيديهم فيكون أبلغ في الامتنان ويقوى لذلك قوله تعالى أفأنتم ما تحزبون أأنتم تترضونه أم نحن الظالمين وإذا قدرته هذا التقدير لم تكن إنباء مرادة كإرادتها لو كانت موصولة والخلاف قولهم فلان يعطى ومنع ويحتر ويمنع ويصل ويقطع والمراد يعطى لحي الاستحقاق ومنع غير لحي الاستحقاق وينفع الأبداء ويضر الأبداء إلا أنه حذف ولم يكن قر موصول يقتضى راجحاً ولم يكن المراد إلا الإخبار بوقوع الفعل من الغافل لا غير فصار كالفعل اللازم في الإخبار بوقوع الفعل من الغافل وشبهه بالفعل إذا بُني للمفعول من حيث لم يكن الغرض الإخبار عن الغافل وإنما كان الغرض بيان من وقع به الفعل فصار الغافل نسبياً منسياً واشتغل الفعل بالمفعول وارتفع وقر الكلام به من غير تشوُّب إلى سواء فذلك قد يكون الغرض الإخبار عن الفعل لا غير من غير تعرض لذكر المفعول فلما قيل في الرواية \* وإن اعتذر بالفعل الخ \* فانشهد فيه ١٠ قوله يجزئ والمراد بجرحها حذف المفعول لما ذكرنا يصعب نفسه بالكسر وقرى الصبيح والتاء للتأنيث والضمير يعود إلى النوى بعول إن اعتذرت النوى بقله اللين لأجل أن الفعل مفرقتها للاشياء والمراد بذلك صروها اللين كما يقال ذو بطنها والمراد الولد ١٥

قال صاحب الكتاب ومن حذف المفعول به حذف المنادى وقد تقدم الكلام عليه

قال الشارح أعلم أن المنادى وإن كان مفعولاً في الحقيقة فإن حذفه لا يحسن كما حسن حذف المفعول فيما تقدم وذلك لأن الفعل العامل فيه وظلعه قد حذفنا وب حذف النداء عنها وبغى المنادى من الجملة المحذوفة يدل أنه هو المدعو فلما حذفنا لم يبق من الجملة المحذوفة شيء ولا يعرف المدعو أن حرف النداء إنما يدل على النداء ولا يدل على مدعو محصور لأن حرف النداء إنما ناب مناب الفعل والفعل نحو آتوا وأنادي ولم ينب عن المفعول فإن وقع بعد حرف النداء جملة أو أمر يدل على المدعو صالح حذفه ومن ذلك قولهم يا بؤس لبؤس والمراد يا قوم بؤس لبؤس ومنه بيئت الكتاب

\* يَا لَمَنَّةُ اللَّهِ وَالْأَقْلَامُ كُلُّهُمْ \* والمصالحين على سماعين من جاز\*

وغيره والمصالحون وكذلك قوله تعالى آلا يَا أَتَجِدُونَا لِلَّهِ وَقَدْ تَقَدَّمَ الكلام على ذلك بما ألقى من إعادته

### المفعول فيه

#### فصل ٢٤

قال صاحب الكتاب هو ظرفا الزمان والمكان وكلهما منقسرا إلى متبهم وموقوت ومستعمل أسما وطرفا ومستعمل طرفا لا غير فليهم نحو المحين والظن والجهات الست والموقوت نحو اليوم والليلة والسوى والدار والمستعمل أسما وطرفا ما جاز أن تعقب عليه العوامل والمستعمل طرفا لا غير ما لزوم النصب نحو قولك سيرا ذات مرة ونكسة وسعرة وسحيرة ونقى وعشاء وحشية وعقمة ومساء إذا أردت سقرا بعينه وضاعى برك وحشيتة وعشاء وعقمة ليلتك ومساءها ومثله عند وسوى وسواء ومما يختار فيه أن يلزم الظرفية منه الأحيان تقول سير عليه طويلا وكثيرا وقليلًا وقديما وحديثا

قل الشارح اعلم أن الطرف ما كان وراء الشيء وتسمى الأولى طرفا لأنها أوجبة لما يجعل فيها وقيل للأزمنة والأمكنة طرفون لأن الأفعال توجد فيها فصارت للأوجبة لها والطرف على صرتين طرف زمان ومكان فانزل من عبارة عن الليل والآنم قال الشاعر

\* قَبْلَ الذَّهْرِ أَلَا لَيْلَةٌ وَنَهَارٌ \* وَالْأَطْلُوعُ الشَّمْسُ قَدْ غِيَارُهَا\*

وذلك نحو لنت يوما وساعة وليلة وعشاء وحشية ومساء وما أشبه ذلك من أسماء الزمان نحو السكسة والشهر والذهقر واعلم أن الطرف في حرف اهل هذه الصناعة ليس كل اسم من أسماء الزمان والمكان على الإطلاق بل الطرف منها ما كان منتصبا على تقدير في واعتباره بجواز ظهورها معه فتقول لنت اليوم وقمت في اليوم ففي مرادة وإن لم تذكرها والذي يدل على ذلك أنك إذا قلت إني عن اليوم قبل لنت فيه وكذلك سائر الظروف وليس الطرف متصفا معق في فيجب بانه لذلك حكما وجب بانه محي من وتم في الاستفهام وأما في محذوفة من اللفظ لصرب من الخفيف فهي في حكم المنطوق به ألا ترى أنه يجوز ظهور في معه ولا يجوز ظهور الهمزة مع من وكمر في الاستفهام فلا يقال آمن ولا أكرم وذلك من قبل أن من وكمر لما تصفنا معنى الهمزة صارا كلشتملين عليها فظهر الهمزة حينئذ لا تكرار وليس كذلك انظر في انظرية مفهومة من تقدير في ولذلك يصح ظهورها فأعرف الفرق

بين المتصين للعرف وغير المتصين له بما ذكرته، والظرف ينقسم الى مبهم وموقت والمراد بالمبهم النكرة التي لا تدل على وقت بعينه نحو حين ووقت وزمان ونحو ذلك والمراد بالوقت ما دل على زمان بعينه مخصوص نحو اليوم واليلة وحين الجمعة وشهر رمضان وشهر الحرام وهو ينقسم قسمين قسم يستعمل اسما وظرفا وقسم لا يستعمل الا ظرفا لا غير فالاول كل متصين من الظرف من اسماء السنين والشهور والايام واليالي مما يتعاقب عليه الالف واللام والاضافة من نحو سنة وشهر ويوم ويلة فهذا يجوز أن تستعمله اسما غير ظرف فتزوجه ونحوه ولا تقلد معه في نحو اليوم طهه والسنه مباركة والعجبي اليوم وعجبت من يومك فنجريها فنجري سائر الاسماء ويجوز أن تنصبها على الظرف فتلقى ضمت اليوم وقدمت السنه فهذا مقلد بقي والتقدير صمت في اليوم وقدمت في السنه فكل اسم من اسماء الزمان لك أن تجعله اسما وظرفا الا ما خصته العرب بالظرفية ولم تستعمله مجرورا ولا مرفوعا وذلك يؤخذ سلبا عنهم ١. والقسم الثاني هو ما لا يستعمل الا ظرفا وذلك ما لم ينصب فخروجه عن التمكن بتخصه ما ليس له في الاصل في ذلك سحر وسحيرا اذا اردت به سحر يومك فانه غير متصرف ولا منصوب والذي منعه من العرف انه معدول عن الالف واللام معرفة ومعنى ذلك انه اذا اردت به سحر يومك الذي ائت فيه فتزيد فيه الالف واللام للتعريف فغير عن لفظ ما فيه الالف واللام مع ارادة معناها كما عدل جمع في قولك جاءت النساء جمع وهو معرفة فاجتمع فيه العدل والتعريف فلم ينصرف لذلك ١٥ فان قبل العدل انها هو أن تلفظ بينه وائت تريد بناء آخر لصرف من التوسع في اللفظ كعدل غير من ضمير وجمع من جمع ساكن الحشو وائت تدعي أن سحر معدول عن السحر والصورتان واحدا قبل العدل وبهذه الجواب أن سحر وإن كان فعلا كما أن السحر كذلك فانه لما اتصلت به لام التعريف صارت لا تمزاجها بما فرقته كلها جزؤه منه فجزت اللام في السحر مجرور بجزء آخر واجفيل واجفيلط وله تجفاف وبه يرمع فلما عدلت سحر صار كذلك عدلت مثالا من هذه الأمثلة الى قبل فإن نكر انصرف نحو قوله تعالى إذ آل لوط نجيتا يسخر لانه قد زال السببان معا بالتنكير لانه إنما كان معدولا في حال التعريف وكذلك اذا ادخلته الالف واللام صرفته نحو السخر لانه قد رددته الى الاصل فزال العدل ومعنى قولنا غير متصرف انه لا يدخله رفع ولا جر ولا يكون الا منصوبا على الظرف وكذلك كل ظرف غير متصرف والذي منع سحر من التصرف انه يعرف من غير جهة التعريف لأن وجوه التعريف خمسة تعريف الاضمار وتعريف العلنية وتعريف الاشارة وتعريف الالف واللام وتعريف



الاضافة الى واحدة من هذه المعارف وليس التعريف في سَحَرَ واحدا منها فلما تعرّف من غير جهة التعريف المعهود خرج عن نظائره فنبع التصرف لذلك، فان صغرته وأنت تريد سَحَرَ يوم بعينه انصرف ودخله التنوين ولم يتصرف فلا يدخله الرفع والجر ولا يكون الا منصوبا أما التنوين فلتلصقه بوزال العدل وذلك أنهم لم يضعوا المصغر مكان ما فيه الالف واللام فيكون معرفة معدولا وأما هو نكرة كصَحْوَةٍ وَغُدْوَةٍ وَحَتَمَةٍ وَحِشَاءٍ اَلَا فَهُم منه ما يفهم من المعارف فلم يتمكن، وكذلك ضَعَى وَضَحَوَةٍ وَحِشَاءٍ وَصَهِيَّةٍ وَمَسَاءٍ اذا اردت ذلك من يومك لم تكن الا طريقا ولذلك اَنَّهُ اذا قلت انا أتيتك عشاء لم يذهب الولا الى عشاء يومك وكذلك حَتَمَةٍ فلما كان يفهم بها ما يفهم بالمعارف من حَضَرٍ وَنَسَبٍ بعينه لم يتمكن عندهم فارتفع وَجَرٌّ لا تقبل قضاء ضَعَى ولا مَوْضِدُكَ مساءً ومن ذلك ذات مَرَّةٍ تقول سير عليه ذات مَرَّةٍ فليكن الجار والجرور مقارن الفاعل ولا تلقيهم الطرف لانه غير متصرف ١٠ فلا يكون الا نصبا وأما امتنع من التصرف لانه قد استعملت في ظروف الزمان وليس من اسماء الدحر ولا من اسماء سلطنة وأما المَرَّةُ في الاصل مصدرٌ اَلَا ترى اَنَّهُ تقول صرحت مَرَّةً ومَرَّتَيْنِ والمراد بذلك صرخت وصرفت فلما استعمل في الدحر ما ليس من اسماء ضعف ولم يتمكن في الزمان فتمكن اسماء نحو اليوم والليلة فان قيل فليكن سهر عليه مقدم لحاج وخفي الحجب فترفعونه وفي مصادر استعملت الزمان فما الفرق بينها وبين ذات مَرَّةٍ قيل ان مقدم لحاج وخفي الحجب وخلافه ١٥ فلان فلان وما اشبهها استعملت للزمان على تقدير حذف مصاف كانه قال وقد خفي الحجب وقدت خلافة فلان فحذف المضاف وعومر ان فتصرفت بالرفع والجر حسب تصرف المضاف للحذف وليس كذلك ذات مَرَّةٍ فانه استعمل للزمان لا على تقدير حذف مصاف بل كانه اسم من اسماء الزمان اَلَا ترى اَنَّهُ لا يجوز اظهار الوقت معه فلا تقول وُضِعَتْ ذات مَرَّةٍ ولا وَضِعَتْ مَرَّةً فافتراء، ومثله في منع التصرف ذات يوم وذات ليلة لا تقول سير عليه ذات يوم او ذات ليلة بالرفع بل عو نصب على الطرف لا غير لان نفس ٢٠ ذات ليس من اسماء الزمان فغيري مجرى ذات مَرَّةٍ ومن ذلك بَعِيدَاتٍ يَتَنَّ فهو جمع بعد مصغرا وبعد وقيل لا يمتنعان فلا يجوز ان يعال سير عليه قبلك ولا بعدك بالرفع والذي منعهما من التصرف والتمكين اَنَّهُ ليسا اسمين لشئ من الاوقات كالليل والنهار والساعة والظهر والعصر وأما استعلا في الوقت للدلالة على التقدم والتأخر فلم يتمكن بكن اسماء الزمان وأما هولهم فعلت ذلك بكر فهو كصَحْوَةٍ وَغُدْوَةٍ اَلَا اردتهم من يوم بعينه فلا يتصرف لانه نكرة فهم منها ما يفهم من المعارف فخرج

عن أسماء فلم يتمكن وقد تقدم شرح ذلك ، ومما يختار فيه الظرفية ولا يتمكن تمكن أسماء الزمان صفات الأحيان نحو طويل وكليل وحديث تقول سير عليه طويلا وسير عليه حديثا وسير عليه قليلا فلا يحسن هنا إلا النصب على الظرف وهو المختار وذلك لأنك إذا جئت بالنعت ولم تجس بلنوع ضعف وكان الاختيار فيه أن لا يخرج عن الظرفية لأنك إذا قلت سير عليه طويلا فالطويل يقع على كل شيء طال من زمان وغيره فإذا أردت به الزمان فكأنك استعملت غير لفظ الزمان فصار بمنزلة قولك ذات مرة وتعبادات بيني فلم يقع موقع الأسماء واختير نصبها على الظرف إلا أن يتقدمها موصوف محينئذ تقول سير عليه زمن طويل وسير عليه وقت حديث ويترد عنده ضعف الصفة أنه لا يحسن أن تقول أتيتك بجيد وأنت تريد بدرج جيد وتقول أتيتك به جيدا لما لا تعرف الصفة إلا أن يتقدم الموصوف جعلوا حلاء وأعلم أن جميع الأفعال يتعدى إلى كل ضرب من الأزمنة مبهما كان أو مختصا ١٠ كما يتعدى إلى كل ضرب من ضرب المصادر لأن دلالة كل منهما واحدة وفي دلالة مطابقا ودلالتة على كل واحد منهما تضمن لأن الأفعال صيغت من المصادر بالنسبة الزمان فلما استويا في دلالة الفعل عليهما استويا في تعدية اليهما فتقول تمت اليوم وقت يوما كما تقول ضربت ضربا وضربت الضرب الذي تعلم وأما المكان فكل ما تصرف عليه واستقر فيه من أسماء الأرضين وفي على ضربين مبهم ومختص فالبهم ما لم يكن له نهاية ولا أقطار محصورة نحو الجهات الست كتحالف وقدام وقوى ونحب وتنت وبسره ووراء ومكان ونحو ذلك والمختص ما كان له حد ونهاية نحو الدار والمسجد والجامع والسوق ونحو ذلك ولهبست الأمكنة الأزمنة التي يجعل فيها كل فعل فتنصب نصب الظروف وذلك لأن الفعل يدل على زمان محصور إما ماضي وإما حاضِر وإما مستقبل وإذا دل على الخاص كان دالا على البهم العام لأن الخاص يدل على انعام ورواية إذ العام داخل في الخاص فكل يوم جماعة زمان وليس كل زمان يوم جماعة والفعل إنما يتعدى بما فيه من الدلالة فلذلك يتعدى كل فعل إلى كل زمان مبهما كان أو مختصا ونهست الأمكنة كذلك لأن دلالة الفعل على المكان ليست لفظية وإنما هي التزائم ضرورة أن الحدوث لا يكون إلا في مكان ولا يدل على أن ذلك المكان للجامع أو مكنة أو السوق ولذلك يتعدى إلى ما كان مبهما منه لدلالته عليه تقول جلست مجلسا ومكانا حسنا وحدثت قدامك ووراءك فتنصب ذلك كله على الظرف فإن قيل فليت ترجم أن الفعل إنما يجعل بحسب دلالتة وليس في الفعل دلالة على مكان حسن ولا على قدام زبد ولا على وراء فاجواب أن الفعل غير المتعدى إنما يتعدى إلى

المكان المبهم وقد ذكرنا أن المبهم ما ليس له نهاية ولا انتظار محصوره وكانت اذا قلت كنت مكانا حسنا  
 لم يحصر بالنهية والحدود وكذلك اذا قلت كنت خلف زيد لم يكن لذلك خلف نهاية تغلف عليها  
 وكذلك اذا قلت قدأتم زيد لم يكن لذلك حد ينتهي اليه فكان مبهما من هذه الجهة فالتعصب على  
 الطرف بلا خلاف وقال ابو العباس اذا قلت جلست مكانا حسنا وكنت خلف زيد فالفعل إنما يتعدى  
 ٥ الى مكان مبهم وإنما تعتد بعد أن عمل فيه الفعل وكذلك جلست خلفك ووراءك لأن خلفا لا ينفك  
 منه شيء أن يكون خلف واحد وإنما أضافه بعد أن كان مطلقا وحمل فيه الفعل لأن كان المكان  
 مخصوصا لم يتعد اليه إلا كما يتعدى الى زيد وحده فكما أن الفعل اللازم لا يتعدى الى مفعول به  
 إلا بحرف جتر كذلك لا يتعدى الى طرف من الأمكنة مخصوص إلا بحرف جتر نحو وقفت في الدار  
 والقف في المسجد وجلست في مكة لأن الفعل لا يندل على أنه في الدار أو المسجد أو مكة فلم يجوز  
 ١٠ أن يتعدى اليه بنفسه فأما قولهم دخلت البيوت وذهبت الشائم فهو شأن وجوزوه على إرادة حرف  
 الجتر نحو قوله أمرتك الخبز فافعل ما أمرت به \* والمراد أمرتك بالخير ألا أن دخلت مختلف في كونه  
 متعديا بنفسه أو غير متعد فقال قوم هو غير متعد لأمر منها أن مصدره على فعمل نحو الدخول  
 والفعل غالب في الأفعال غير المتعدية نحو الخروج والقعود ولأن نظيره ونقيضه كذلك فنظير دخلت صبرت  
 ونقيضه خرجت وكلاهما لازم غير متعد فحكم عليه بالضرورة لذلك قالوا وإنما قيل دخلت البيوت على  
 ١٥ تلدير حرف الجتر ثم حذف لكثرة الاستعمال وقال ابو العباس هو من الأفعال التي تتعدى تارة بنفسها  
 وتارة بحرف الجتر نحو نصحت زيدا ونصحت لزيد وشكرته وشكرت له فكذا ذلك قلت دخلت الدار  
 ودخلت فيها وهو الصواب لأنه لو كان على تلدير حرف الجتر لأختص مكانا واحدا كثر استعماله فيه  
 كما كانت ذهبت مقصورة على الشائم فلما كان دخلت شاعرا في سائر الأمكنة دلت على هذا مذهب  
 ابن العباس وأما ذهبت فتتقّف على كونه غير متعد بنفسه وقد حذف منه حرف الجتر وأعلم أن  
 ٢٠ طرف المكان على صريحتين أيضا متصرف وغير متصرف فالتصرف منه ما جاز رفعه وخفضه ودخلته الألف  
 واللام نحو خلف قدأتم وفوق وغشى ومكان مروجع فهذه كلها متصرفة تقول قدأتمك فصاء وخلفك  
 واسع قال الشاعر

\* قَعَدْتُ كِلَا الْفَرْجَيْنِ تَحَسُّبُ أَنَّهُ \* مَوْلَى الْخَفَافَةِ خَلْفَهَا وَأَمَامَهَا \*

رفع خلفها وأمامها لأنه يندل من مولى الخفافة وغير المتصرف نحو عند وسوى اذا كان بمعنى غير فهذه

لا تدخلها لأمر المعرفة ولا يجوز رفعها قلما جئت فلا يدخلها من حروف الجر سوى من وحدها ولك  
 لكثرة تنوين وسعة مواضعها وجوز تصرفها فتقول جئت من جند ولا تقول جئت الى عنده لعدم  
 تصرف الى. وأما سوى فلا يجوز فيها الا النصب على الطرف والذي يدل على انها طرف انها تقع  
 صلة الموصول فتقول جئت من سواك ولا يحسن جئت من غيرك وايضا فان العامل قد يحذفها ويجعل  
 ه فيما بعدها نحو قوله \* إن سواها \* ذكيا وجوبا \* وهذا المعنى لا يكون الا في الطرف وقد دخلها  
 حرف الجر شاذًا قال \* وما قصدت من أهلها لسواك \* كانه حملها للضرورة على غير معناها  
 المكان فلهذه

## فصل ٩٥

١. قال صاحب الكتاب وقد يجعل المصدر حينئذ لسعة الكلام فيقال ان ذلك مقدم الحاج وخفوق  
 النجم وخلافة فلان وصلوة العصر ومنه سير عليه تروجحتين وانتظر به نحر جزورين وقوله تعالى وانذر  
 آل النجم

قال الشارح اعلم انهم قد جعلوا المصادر أحيانا وأوقاتا توسعا وذلك نحو خفوق النجم بمعنى مغيبه  
 وخلافة فلان وصلوة العصر فاختلاف المصدران في الحقيقة جعلها حينئذ توسعا وإيجازا فالتوسع  
 ١٥ يجعل المصدر حينئذ وليس من أسماء الزمان والإيجاز الاختصار حذف المضاف الى التقدير في قوله  
 فعلته خفوق النجم وصلوة العصر وقت خفوق النجم وقت صلوة العصر فحذف المضاف وأقيم المضاف  
 اليه مقامه واختص هذا التوسع بالأحداث لانها منقضية كالزمنة وليس ثابتة كالأعيان فجاز جعل  
 وجودها وانقضائها أوقاتا للافعال وظروفا لها كاسماء الزمان قال سيبويه وليس ذلك بأبعد من قوله ولد  
 له ستون عاما يعني ان حذف الوقت من مقدم الحاج وخفوق النجم وإقامة المضاف اليه مقامه ليس  
 ٢. بأبعد من قوله ولد له ستون عاما ان التقدير ولد له الأولاد في ستين عاما فحذف الأولاد في فحذف  
 شيان فحذف في قوله خفوق النجم شيء واحد وهو زمن او وقت الا ان الصيغة تقتضي في ولد  
 له ستون عاما أن يكون التقدير ولد له أولاد ستين عاما فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه  
 وجعل الأولاد للأحوال مجازا ان كانت فيها كما يقال كئيل نائم ونهار صائم لان النور في الليل والصوم  
 في النهار ومن ذلك سير عليه تروجحتين وانتظر به نحر جزورين ويوجد زمن تروجحتين وزمن نحر جزورين

والمراد مُدَّةُ هذا الزمن، والترويحيتان تشبيهُ الترويجة واحدة الترويح في الصلوة يقال صلى ترويحيتين وصلى خمسَ ترويحيات. وفي أرمئة مَوْقَعَةٌ تُلْقَعُ في جوابِ مَنْى من حيث في مَوْقَعَةٍ فيقال متى سِيرَ عليه فيقال خَفِيَ العجم ومقدَّمُ الحُلُجِّ وصلوة العصر وتُلْقَعُ في جوابِ كَمْ من حيث كانت مُدَّةُ معلومة فإذا قيل كم سِيرَ عليه جاز أن يكون جوابه مقدمُ الحُلُجِّ وخلافه فلا ين شئت رفعتَه بفعل ما لم يسمَّ فاعله وإن شئت نصيبته على الطرف كل ذلك حرفٌ جيِّدٌ وقد تقدَّم علته لذلك، فلما قوله تعالى وإِذْ بَرَأَ الْحَمَامَ قُرَى بكسر الهمزة وفتحها فن كسر كانت مصدراً جعل حينئذ توسعاً فهو من باب خَفِيَ العجم ومقدَّمُ الحُلُجِّ ون فتح الهمزة كان جميع ذنْبٍ على حدِّ ثَقِيلٍ وأَقْعَالٍ أو ذَنْبٍ على حدِّ طُنْبٍ وأَطْدَابٍ وقد استعمل ذلك طرفاً كقولك جئتُك في ذَنْبٍ كل صلوة وفي أدبار الصلوات قال الشاعر

\* على ذَنْبٍ الشَّهْرِ الحُرَامِ بَارِضَنَا \* وما حَوْلُهَا جَدَّتْ سِنُونُ تُلْعُجْ \*

١. فخرامة من كسر الهمزة أدخل في الطرفية من قراءة من فجع ولذلك يقدَّر ظهور في مع المكسورة بحلاب من فجع،

### فصل ٢١

قال صاحب الكتاب وقد يُدْعَبُ بالطرف عن أن يقدَّر فيه معنى في اتساعاً فيجوز لذلك فتحوي المفعول ١٠ به فيقال الذي سِرَّتْهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وقال \* وَبَوَّزَ شَهْدَانَا سَلْبَتَا وَصِيرًا \* وبصاف اليه كقولك \* يا سَارِيَّ الْبَلِيَّةِ أَقْبَلِ الدَّارَ \* وقوله تعالى يَلْ مَكْرُ الْكَلِيلِ وَالنَّهَارِ وَلَوْلَا الْاِتِّسَاعُ لَقِيلَ سِرْتُ فِيهِ وَشَهَدْنَا فِيهِ، قال الشارح قد تقدَّم قولنا أن الطرف ما كان منتصباً على تقدُّمٍ في وذلك لأن الطرفية معنى رائدٌ على الاسم فَعُلِمَ أنَّ فَرْ حَرفاً أَثَانَةً وليس فَرْ حَرفٌ هَذَا مُعْنَاهُ سَوَى فِي فَلِلذَلِكَ قِيلَ إِثْبَاهُ مُقَدَّرَةٌ مُرَادَةٌ فإذا قلت صُنِّتَ الْيَوْمَ وجلستُ خَلْفَكَ جاز أن يكون انتصابه على الطرف على تقدُّمٍ في وجاز أن يكون مفعولاً على السَّعَةِ فإذا جعلته طرفاً على تقدُّمٍ صُنِّتَ في اليوم وجلستُ في خَلْفِكَ فتقدُّمٌ ومُؤَلِّفٌ انفعِل إلى الاسم بتوسط الطرف الذي هو في ثَانَتِ تَتْبِئِهَا وَإِنْ لَمْ تَلِفْطْ بِهَا وَإِذَا حَصَلَتْهُ مَفْعُولًا بِهِ عَلَى اتسعة ثَانَتِ غَيْرُ نَائِلٍ بَلْ تَغْيَرُ الْفَعْلُ وَفَعُ بَالْيَوْمِ كَمَا يَلْقَى صَرِيحٌ يَزِيدُ إِذَا قُلْتَ صَرِيحٌ زَيْدًا وَهُوَ تَحْزَنُ لَآنَ الصُّورِ لَا يُوَوَّرُ فِي الْيَوْمِ كَمَا يُوَوَّرُ الصَّرْبُ فِي زَيْدٍ فَالْفَعْلُ عَلَى صَرِيحٍ زَيْدًا وَالْمَعْنَى إِنَّمَا هُوَ فِي أَنْبِهِمْ وَفِي خَلْفِكَ وَلَا يَخْرُجُ عَنْ مَعْنَى الطَّرْفِيَّةِ وَلِلذَلِكَ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ الْعَمَلُ اللَّازِمُ نَحْوُ لَمْ زَيْدٌ الْيَوْمَ

والمُنْتَهَى فِي التَّعَدَّى مَحْوُ صَرِيحٌ فِيهَا الْيَوْمَ وَأَعْطِيَتْ فِيهَا دَرَجَةُ السَّاعَةِ أَلَا تَرَى أَنَّ صَرِيحَ أَمَّا  
يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ وَأَعْطِيَتْ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ لَا غَيْرَ فَهَذَا بِقَلْبِهِ مَعْنَى الظَّرْفِيَّةِ مَا جَازَ تَعَدَّى  
الْأَمْرَ وَالْمُنْتَهَى فِي التَّعَدَّى لِأَنَّ الْمُنْتَهَى كَالْأَمْرِ وَلَا يَكُونُ هَذَا التَّسْلُحُ إِلَّا فِي الظَّرْفِ الْمُنْتَهَى وَفِي  
مَا جَازَ رَفْعُهَا مَحْوُ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ وَحَوِّهَا مِنَ الْأَمْرِ وَخَلْفُهَا وَتَدَامٌ وَهَبَّيْهَا مِنَ الْأَمْرِ فَلَمَّا غَيْرَ الْمُنْتَهَى  
مَحْوُ سَحَرٌ وَفُكْرَةٌ إِذَا أُريدَ بِهِمَا مِنْ يَوْمٍ بَعِيدَةٍ وَهَذَا وَصَوِي وَحَوِّهَا مِمَّا تَقْدَمُ وَهَلْهَذَا لَا يَجُوزُ فِيهَا  
الْإِتْسَاعُ لِذَا قُلْتُ لَمَّا سَحَرٌ وَصَلِيَتْ عِنْدَ مَحْدَدٍ لَا يَكُنْ فِي نَصْبِهَا إِلَّا وَجْهٌ وَاحِدٌ وَهُوَ الظَّرْفِيَّةُ  
وَقَدْ كُنْتُ هَذَا الْإِتْسَاعَ تَطَهَّرَ فِي مَوْضِعَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّكَ إِذَا كُنْتُمْ عِنْدَ وَهُوَ طَرَفٌ لَا يَكُنْ يَدٌ مِنْ طَهْوَرٍ فِي  
مَعَ مَصْرُوعَةٍ تَقَالِي الْيَوْمَ قَدْ فِيهِ لِأَنَّ الْإِصْبَارَ يَدُ الْأَشْيَاءِ إِلَى أَصُولِهَا وَإِنْ ائْتَدَتْ أَنَّ مَفْعُولٌ بِهِ عَلَى  
السَّعَةِ لَا تَطَهَّرُ فِي مَعَهُ لِأَنَّهَا لَا تَكُنْ مَتَوَيَّةً مَعَ الظَّاهِرِ فَتَقَالِي الْيَوْمَ كُنْتُ وَالَّذِي سَرَّتُهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَلَمَّا

١٠ قَوْلُ الظَّاهِرِ وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي طَاهِرٍ

\* وَتَمَّ قَبْلُهَا سَلِيمًا وَطَاهِرًا \* قَلِيلٌ سَرَى الظُّغْنِ الْبِهَالِ كَوَافِلَهُ \*

فَالشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّهُ لَا يَطْهَرُ فِي حِينَ أَصْبَرَهُ لِأَنَّهُ جَعَلَهُ مَفْعُولًا بِهِ تَجَازًا وَلَوْ جَعَلَهُ طَرَفًا عَلَى أَصْلِهِ لَشَهِدَ  
شَهَادَةً فِيهِ وَسَلِيمٌ وَطَاهِرٌ قَبْلَتَانِ مِنْ قَبَسٍ بَيْنَ هَاتَيْنِ وَالنَّوَافِلُ هُنَا الْغَنَائِمُ يَقُولُ لَا تَقْتَمُ إِلَّا الْغَنَائِمُ  
بِمَا أَوْلَيْتَاهُمَا مِنْ كَثَرَةِ الظُّغْنِ وَالْبِهَالِ الْمُرْتَبِعَةِ بِالذَّمِّ وَأَصْلُ النَّهْلِ أَوَّلُ الشَّرْبِ وَالثَّالِثُ أَنَّكَ إِذَا جَعَلْتَهُ  
١٥ مَفْعُولًا بِهِ عَلَى السَّعَةِ جَارَتْ لِإِضَافَةِ إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ \* يَا سَارِقَ اللَّيْلِ أَهْلُ الدَّارِ \* أَصَابُوا اسْمَ  
الْفَاعِلِ إِلَى اللَّيْلِ كَمَا تَقَالِي يَا صَارِبَ رَيْدٍ فَإِذَا أَصْبَحْتَ لَا يَكُونُ إِلَّا مَفْعُولًا عَلَى السَّعَةِ وَإِذَا قُلْتُ سَرَقَ  
هَبَّ إِلَهُ اللَّيْلِ أَهْلُ الدَّارِ جَازَ أَنْ يَكُونَ طَرَفًا وَجَازَ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا عَلَى السَّعَةِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى مَالِكِ  
وَمَعَ الْبَيْتِ فِيهِمُ الدِّينِ طَرَفٌ جَعَلَ مَفْعُولًا عَلَى السَّعَةِ وَلِذَلِكَ أَضَعِفُ إِلَيْهِ وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ  
\* رَبِّ ابْنِ عَمٍّ لَيْسَ لِي مَشْعَلٌ \* طَبَاحٍ سَاعَاتِ الْخَرَى زَادَ الْكَيْسُ \*

٢٠ جَعَلَهُ مَفْعُولًا بِهِ حِينَ أَصَابَ إِلَيْهِ وَرَمَا نَصَبُوا عِنَا الظَّرْفِ وَخَفَضُوا الزَّادَ وَيَقْبَلُونَ بَيْنَ الْمَصَافِ وَالْمَصَافِ  
إِلَيْهِ بِالظَّرْفِ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ \* إِلَهُ ذُرِّ الْيَوْمِ مِنْ لَانْهَا \* وَهَذَا الْفَصْلُ ثَمَّا يَحْسُنُ فِي الشَّعْرِ وَهُوَ تَبْيِيحُ  
فِي الْكَلَامِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى مَلِكُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ فَهُوَ أَصَابَ الْمَصْدَرِ الْبِيْهَامَ وَجَعَلَ ذَلِكَ أَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ  
يَكُونُ عَلَى إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى الْمَفْعُولِ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَفْسِكَ وَالْمَعْنَى بِسُؤَالِهِ  
نَفْسِكَ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ يَلِ مَكْرَمُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ جَعَلَهُمَا مَفْعُولَيْنِ عَلَى السَّعَةِ مَرَّ أَصَابَ الْبِيْهَامَ وَالْأَمْرَ

الثاني أن يكون جعل المكر لهما لأنه يكون فيهما كما يقال ليكر تكلم ونهار سائر جعل ذلك لهما لحدوثه فيهما فيكون حينئذ من قبيل إضافة المصدر إلى الفاعل نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض \* ملكب المقلب \* حقه المقلوب \* وإنما امتنعنا الإضافة إلى الطرف لأن معنى الطرف ما كانت فيه في مقدرة حدوثه فلذا صرحنا بغى أو بغيرها من حروف الجر فقد زال عن ذلك الملهج وإذا أضفنا إليه فقد صارت الإضافة بمنزلة حروف الجر فخرج من أن يكون طرفاً لغيره

### فصل ٦٠

قال صاحب الكتاب وينصب بمصدر كقولك في جواب من يقول لك متى سرت يوم الجمعة وفي المثال السائر \* أسائر اليوم وقد زال الظاهر \* ومنه قولهم لمن ذكر أمراً قد تقاعده زمانه حينئذ الآن أى كان ذلك حينئذ وأصبح الآن \* ويضمر طمله على شريطة التفسير كما صنع في المفعول به تقول اليوم سرت فيه وأبوم الجمعة ينطلق فيه عهد الله مقدراً سرت اليوم وينطلق يوم الجمعة

قال الشارح لما كان الطرف أحد المفعولات كان حكمه حكم المفعول فكما أن المفعول به ينتصب بمعامل مصدر للدلالة فإنه حالياً أو لفظياً على ما مضى شرحه فكذا الطرف قد يضمر طمله إذا دل الدليل عليه من ذلك قولك في جواب من قال لك متى سرت فتقول يوم الجمعة وذلك أن متى طرف في موضع نصب بسرت فوجب أن يكون الجواب منصوباً إذ أختير أن يكون الجواب على حد السؤال ولا يكون منصوباً بسرت هذه الظاهرة لأنها قد اشتغلت متى ولا يكون للفعل الواحد طرفاً زمان فوجب أن يكون منصوباً بسرت أخرى متبينة دل عليها هذا الظاهر والتقدير سرت يوم الجمعة ولو أظهر لكان هربياً جيداً وحذفه حسن لما في اللفظ من الدليل عليه وصار بمنزلة قولك من عندك فإن شئت قلت زيد ولم تات بالخبر للدليل ما في السؤال عليه وإن شئت أنهت به وقلت زيد عندي فكذاك ههنا

ومن ذلك قولهم في المثال السائر \* أسائر اليوم وقد زال الظاهر \* هذا المثال يضرب لمن يروجوا تحاج طليته وتبين له الناس منها والمراد ذلك تيسير سائر اليوم أى باقي اليوم مأخوفاً من السور وهو البقية ومنه الحديث إذا شريتم فاستروا أى اتروا في الإلاء بقية هكذا ذكره الفارابي ومن ذلك قولهم حينئذ الآن يحين طرف أضيء أى إن وفيه لغتان منهم من يبتدئ على الفصح لضافته إلى غير متمكن ومنهم من يعرجه على الاصل والتبيين فيه تنبيه حوس من الجملة إلى حلف أى أن تُضاف إليها والآن طرف

ايضا ولا يَدَ لكل واحد منهما من عامل ولا عامل في اللفظ فكانا مقدرتين في النتيجة والتقدير كان هذا حينئذٍ وأتمم الآن إلى أن رجلا سمع آخر يذكر شيئا في زمن ماضي لا يُعبر ولا يعنى فأراد أن يعبره عن ذلك ويخطبه على ما يعنيه فقال حينئذٍ الآن كانه قال الذي تذكر كان حينئذٍ وأتمم إلى الآن فكان تامّة وفي عملا في حينئذٍ وسمع عامل في الآن ولا تكون كان عاملة فيهما لأن الفعل الواحد لا يكون له طرفا زمان، وقد شبهه سيويه بقولهم تالله كاليوم رجلا والمراد ما رأيت رجلا كرجل أراه اليوم فأضافوا الرجل المرقى إلى اليوم فصار لفظه كرجل اليوم فَرَحَضُوا المصاف وأقاموا المصاف اليد مقامه ومما حذف فيه عامل الطرف إذا شغلت الفعل عنه بصيغة نحو قولهم اليوم سرت فيه وأبهر للجمعة ينطلق فيه هيئ الله والتقدير سرت اليوم سرت فيه وأبهر الله يوم الجمعة ينطلق فيه لما شغلت الفعل عنه بصيغة لم يصل إلى هذا الظاهر فاضمرت ناصبا صار هذا الفعل تفسيراً له كما تقول زيداً صرته، فإذا كان الطرف متمكناً وقد تقدّم وصف المتمكن كان لك في نصبه وجهان على ما تقدّم أحدهما أن تنصبه من طريق الطرف وتنهى في مقدرة والآخر أن تنصبه ولا تنهى في وهذا هو المعنى على سعة الكلام وإذا شغلت الفعل عنه وقد قدرته تقدير الطرف قلت يوم الجمعة أنت فيه وإن كان بتقدير المفعول قلت كنت من غير في ومنه قول الشاعر \* ويوم شهدناه \* والرفع جائز نحو يوم الجمعة القتال فيه واليوم سرت فيه واختير الرفع والنصب هنا كاختياره في زيد صرته فكل موضع يختار فيه الرفع هناك يختار فيه الرفع وهذا وكل موضع يختار فيه النصب هناك يختار فيه النصب وهنا ظهره ١٥

### المفعول معه

### فصل ٩٨

قال صاحب الكتاب هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع وأما ينتصب إذا تضمن الكلام فعلاً نحو قولك ما صنعت وأهلك وما زلت أسير والنيل ومن أبيات الكتاب \* وكوئلو أنتم وبني أبيكم \* مكان الكائنتين من الطحال \* ومنه قوله عز وجل فاجمعوا أركمهم وشركتكم أو ما هو عناء نحو قوله ما لك وزيدا وما شئتكم وعمرأ لأن المعنى ما تصنع وما تلبس وكذلك حسبك وزيدا درجاً وقطك وعقيك مثله لأنها بمعنى كفاي هل \* يا لك والتلذذ حول تجد \* وهل \* تحسبك والصباح سيف مهتد .



قال الشارح اعلم ان للمفعول معه لا يكون الا بعد الواو ولا يكون الا بعد فعل لازم او متعدي في التعدي نحو قولك ما صنعت وأباه وما زلت أسير والنيل ولو تركت الناقلة وقصبتها لرضعها وأما انشغرت الى الواو لضعف الافعال قبل الواو عن وصولها الى ما بعدها كما صنعت قبل حروف الجر عن مباشرتها الاسماء ونصبها ايها فكما جازوا بحرف الجر تقوية لما قبلها من الافعال لضعفها عن مباشرة الاسماء بانفسها مرة واستعمالا كذلك جازوا بالواو تقوية لما قبلها من الفعل فاذا قلت استوى الماء وانحشبت وجاء البرد والطهالسة فلاصل استوى الماء مع الحشبة وجاء البرد مع الطهالسة وكانت الواو ومع يتقارب معنيهما وذلك ان معنى مع الاجتماع والانضمام والواو جمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمنه انه فاعل الواو فاعله مع لانها تحذف لفعا وتعلمى معناها ولم تكن الواو اسما يعمل فيه الفعل كما عمل في مع النصب فالتعلل العمل الى ما بعد الواو كما صنعت في الاستثناء الا ترى انك اذا استثنيت باسم آخر فيه العمل نحو قلتم القوم غير زيد نصبت غيرا بالفعل قبله لانه اسم يعمل فيه العامل فاذا جئت بالواو قلت القوم الا زيدا التعلل العمل الى ما بعد الا لان الا حرف لا يعمل فيه العامل فان قيل فلا خصصتم ما بعد الواو ان الدليل يقتضى ذلك لوجهين احدهما انها موصلة للفعل قبلها الى الاسم الذي بعدها كايصل حروف الجر الثاني انها ثابتة عن مع ومع خاصة فكان ينبغي ان تكون خاصة ايضا فالجواب ان الواو هنا تفارق ما ذكرتم وذلك ان الواو في المفعول معه من محووظات وايدا جارية هنا بحرف العطف والذي يدل على ذلك ان العرب لم تستعملها قط بمعنى مع الا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لجاز الا ترى انك اذا قلت قلت وزيدا لم يمنع ان تقول قلت وزيدا فتعطفه على ضمير العامل وكذلك اذا قلت لو تركت الناقلة وقصبتها لرضعها لو رفعت الفصل بالعطف على الناقلة لجاز ولو قلت انتظرتك وطلوع الشمس اي مع طلوع الشمس لم يجوز عند احد من النحويين والعرب وأما لم يجوز ذلك عندم لانك لو رمت ان تجعلها عاطفة على التاء لم يجوز لان الشمس لا يسوغ فيها انتظار احد كما يسوغ في قلت وزيدا قلت وزيدا فتعطف زيدا على التاء لانه يجوز من زيد اللين كما يجوز من استكلم ويؤيد عندك كون الواو في مذهب العاطفة وان كانت بمعنى مع انه لا يجوز تقليد المفعول معه على الفعل كما يجوز في غيره من المفعولين وفي مع اذا أثبت بها واذا كانت في مذهب العاطفة لم يجوز ان تجعل جزا ولا غيره لان حروف العطف لا اختصاص لها بالاسماء دون الافعال بل تباين الافعال مباشرتها الاسماء والحروف التي تباين الاسماء والافعال لم يجوز

ان تكون تاملة اذ العامل لا يكون الا مختصا بما يعمل فيه واذا لم يجز ان تعمل الواو شيئا كان ما بعدها منصوبا بالفعل الذي قبلها هذا مذهب سيبويه، وكان أبو الحسن الأخفش يذهب في المفعول معه الى انه منصوب انتصاب الطرف قال وذلك ان الواو في قولك قمت وزيدا واقعة موضع مع فكذلك قلت قمت مع زيد فلما حذف مع وقد كانت منصوبة على الطرف ثم أتت الواو مقامها انتصب زيد بعدها على حد انتصاب مع الواقعة الواو موقعها وقد كانت مع منصوبة بنفس قلت بلا واسطة فكذلك يكون انتصاب زيد بعد الواو جازيا مجرى انتصاب الظروف والظروف مما تتناولها الافعال بلا واسطة حرف لانها مائدة بحرف الجر فاذا الواو ليست موصلة للفعل الى زيد على مذهبه كما يعمل سيبويه وأصحابنا وأما في مصلحة لزيد أن ينصب على الطرف بتوسطها، وكان الزجاج يقول أنك اذا قلت ما صنعت وزيدا أما تنصب زيدا باصمار فعل كانه قال ما صنعت ولا يست زيداً قال وذلك من أجل أنه لا يعمل الفعل في مفعول وبينهما الواو وذهب الكوفيون في المفعول معه الى انه منصوب على الخلاف قالوا وذلك أما اذا قلنا استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرير الفعل فيقال استوى الماء واستوى الخشبة لأن الخشبة لا تكون مفعولة تستوى فلما خالفه ولم يشاركه في الفعل نصب على الخلاف قالوا وهذا كالتدنا في الطرف بحرف قولك زيد عندك والصواب ما ذهب اليه سيبويه من أن العامل الفعل الأول لأنه وإن لم يكن متعلما فقد قوي بالواو الناقبة عن مع فتعدى كما تعدى الفعل المفعول ١٥ بحرف الجر نحو مررت بزيد ألا إن الواو لا تعمل لما ذكرناه من أنها في مذهب العطف وذلك لأنها في الاصل عاطفة والعاطفة فيها معنيان العطف والجمع فلما وضعت موضع مع خلعت عنها دلالة العطف وبقيت دلالة الجمع فيها كما أن فاء العطف فيها معنى العطف والاتباع فاذا وقعت في جواب الشرط خلعت عنها دلالة العطف وبقي معنى الاتباع وأما ما ذهب اليه أبو الحسن من أن ما بعد الواو منصوب على الطرف فضعيف لأن قولك استوى الماء والخشبة وسرت والنيل وكننت وزيدا كالأخوين ليست الاسماء فيها طروفا فلا تنتصب انتسابها وأما ما ذهب اليه الزجاج من أنه منصوب باصمار فعل فهو ضعيف لا يحمل عليه ما وجد عنه مندوحة وقوله الفعل لا يعمل في مفعول وبينهما الواو فهو فاسد لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به فإن كان يفتقر الى توسط حرف عمل مع وجوده وإن كان لا يفتقر الى ذلك عمل مع عدمه وقد بينا أن المفعول معه قد تعلف بالفعل من جهة المعنى بتوسط الواو فينبغي ان يعمل مع وجودها ألا ترى أنك تقول ضربت زيدا وعمرأ فيعمل الفعل في

مرو بتوسط الواو لما اقتضاه المعنى كذلك ههنا . وأما ما ذهب إليه الكوفيون فتصغير جداً لأنه لو جاز نصب الثاني لأنه مخالف للآخر نجار نصب الأول أيضاً لأنه مخالف للثاني لأن الثاني إذا خالف الأول فقد خالف الأول الثاني فليس نصب الثاني للمخالفة الأولى من نصب الأول، ثم هو باطل بالعطف الذي يخالف فيه الثاني الأول نحو قولك لمر زيد لا عمرو ونظائري ذلك فلو كان ما ذكره من المخالفة لازماً لم يكن ما بعد لا في العطف إلا منصوباً فإن قيل نحن متى عطفنا اسماً على اسم بالواو دخل الثاني في حكم الأول واشتراك في المعنى فكانت الواو بمعنى مع فلم تختصصتم هذا الباب بمعنى مع قيل الفرق بين العطف بالواو وهذا الباب أن الواو التي للعطف توجب الاشتراك في الفعل وليس كذلك الواو التي بمعنى مع لأنها توجب المصاحبة فلذا عطفت بالواو شيئاً على شيء دخل في معناه ولا توجب بين المعطوف والمعطوف اليه ملازمة ومقارنة كقولك لمر زيد وعمرو فليس أحدهما ملائماً للآخر ولا مصاحباً له وإذا قلت ما صنعت وأباك فلما تريد ما صنعت مع أبيك وأبني بلغت فيهما فعلته وقعل بك وإذا قلت استوى الماء والخشب وما زلت أسير والليل يفهم منه المصاحبة والمقارنة فأما قول الشاعر

"وكونوا أنتم وبني أبيكم الرح" البيهقي من أبيات الكتاب والشاهد فيه نصب بني أبيكم بالفعل الذي قبله وهو فكونوا بوساطة الواو والمراد أنه يحقهم على الائتلاف والتغارب في الذهاب وضرب لهم المثل بقرب الكليتين من الطحال أي لتكن نسبتكم إلى بني أبيكم ونسبة بني أبيكم اليكم نسبة الكليتين إلى الطحال . وأما قوله تعالى فاجمعوا أركانكم وشركاءكم فإن الفراء السبعة أجمعوا على قطع الهمزة وكسر الميم يقال أجمععت على الأمر وأجمععته فذهب قوم إلى أنه من هذا الباب مفعولاً معه ولذلك لأنه لا يجوز أن يعطف على ما قبله لأنه لا يقال أجمععت شركائي أما يقال جمعت شركائي وأجمععت امرئ فلما لم يجوز في الواو انعطفت جعلوها بمنزلة مع مثل جاء البرد والطيالسة ويجوز أن تُضمير للشركاء فعلا يصح أن يحمل عليه الشركاء ويمكن تقديره فاجمعوا أركانكم وشركاءكم

٢. كما دل

\* لَيْتَ رَجَحَ قَدْ عَدَا \* مُتَغَلِّبًا سَيِّفًا وَرُحْمًا \*

يريد متغلباً سيفاً ومعتلاً ربحاً لتعذر حمله على ما قبله لأنه لا يقل تغلّبت الرمح كما لا يقال أجمععت الشركاء وروى الأصمعي عن نافع فاجمعوا أركانكم وشركاءكم يؤيد الهمزة وفتح الميم فعل هذه الفراء يجوز أن يكون الشركاء معطوفاً على ما قبله وأن يكون مفعولاً معه . وأما قولهم ما لك وزيداً وما

هَاشِكٌ وَهَرٍ فَهُوَ نَصَبٌ أَيُّهَا وَأَيُّهَا نَصَبُوا هَهُنَا لِأَنَّهُ هَرِيكٌ الْكَافُ فِي الْمَعْنَى وَلَا يَصِحُّ عَطْفُهُ عَلَيْهَا لِأَنَّ  
الْكَافَ صَمِيرٌ خَفِيفٌ وَالْعَطْفُ عَلَى الصَّمِيرِ الْخَفِيفِ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِإِذْنِ الْخَافِصِ وَلَا يَجُوزُ رَفْعُهُ بِالْعَطْفِ  
عَلَى الشَّانِ لِأَنَّهُ لَيْسَ هَرِيكًا لِلشَّانِ لِأَنَّهُ لَا يُرَدُّ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُمَا وَأَيُّهَا الْمُرَادُ مَا هَاشِكٌ وَشَأْنٌ مَعْرُوفٌ وَهَاشِكٌ  
سَبِيحَةٌ فَإِنْ أَرَادَ لِلنَّكَاحِ كَانَ مُلْفِقًا يَعْنِي إِنْ أَرَادَ مَا هَاشِكٌ وَمَا شَأْنٌ مَعْرُوفٌ كَانَ خِلَافَ الْمَعْرُوفِ مِنَ الْفِعْلِ  
فَيَكُونُ الْمُتَكَلِّمُ بِهِ مُلْفِقًا فَلَمَّا لَا يَجُوزُ خَفِيفُهُ وَلَا رَفْعُهُ حُدِلَ الْكَلَامُ عَلَى الْمَعْنَى وَجُعِلَ مَا هَاشِكٌ وَمَا لَكَ  
بَعْدَ مَا تَصْنَعُ فَصَارَ كَأَنَّكَ قَدِمْتَ مَا صَنَعْتَ وَزَيْدًا وَلَوْ أَنَّ النِّصْبَ هَهُنَا لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ فِيهَا يُمْكِنُ فِيهِ  
الْعَطْفُ جَائِزًا نَحْوَ قَوْلِكَ مَا شَأْنُ عَيْدِ اللَّهِ وَزَيْدًا وَمَا لِي بِزَيْدٍ وَأَخَاهُ فَصَارَ هُنَا لَزَامًا وَهُوَ مِنْ قَبِيلِ أَحْسَنِ  
الْقَبِيلَيْنِ لِأَنَّ الْأَصْمَارَ وَالْحُمْلَ عَلَى الْمَعْنَى فِيهِ ضَعْفٌ مَعَ جَوَازِهِ وَالْعَطْفُ عَلَى الْمَصْرُوفِ الْخَفِيفِ مِمْتَنِعٌ  
فَصَارَ هَذَا كَمَا لَوْ قَدِمْتَ صَفَاةَ الْفَكْرِ عَلَيْهَا مِنْ نَحْوِ \* ثِيَابٌ مُرَحِّشًا طَلٌّ \* لِأَنَّ الْحَالَّ مِنَ النِّكَاحِ  
أ. ضَعِيفٌ وَتَقْدِيرُ الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ مِمْتَنِعٌ فَحُدِلَ عَلَى الْجَائِزِ وَإِنْ كَانَ صَعِيفًا كَهَذَا هَهُنَا وَأَيُّهَا  
قَوْلُ الشَّاعِرِ

\* قَمَا لَكَ وَالتَّلَذُّدُ حَوْلَ تَجِدِ \* وَلَدَ قَصَصَتْ تِهَامَةً بِالرِّجَالِ

الْبَهِيثُ لِمُسْكِينِ الدَّارِمِيِّ وَالشَّاعِدُ فِيهِ نَصَبٌ التَّلَذُّدُ بِأَصْمَارٍ فَعَلَ تَقْدِيرُهُ مَا تَصْنَعُ وَتَلَايَسَ التَّلَذُّدُ  
وَالْمَعْنَى مَا لَكَ تَقِيمُ بِحَدِّ تَتَرَدَّدُ فِيهَا مَعَ جَذْبِهَا وَتَتَرَكُ تِهَامَةً مَعَ تَحَايِ النَّاسِ بِهَا تَحْصِيئًا وَالتَّلَذُّدُ  
إ. الذَّهَابُ وَالْجَنَى خَبِيرَةٌ وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ حَسْبُكَ وَزَيْدًا دَرَجَةً وَكَفَيْكَ وَطَعَكَ فِي مَعْنَى حَسْبُكَ كُلُّهُ مَتَصِفٌ  
لِأَنَّهُ بِالرَّضِ حُمِلَ عَلَى الْكَافِ لِأَنَّهُ صَمِيرٌ مَجْرُورٌ فَحُدِلَ عَلَى الْمَعْنَى إِذَا الْمَعْنَى كَفَاكَ فَكَانَتْ قَالُ كَفَاكَ وَزَيْدًا  
دَرَجَةً وَحَسْبُكَ وَزَيْدًا دَرَجَةً قَالُ الشَّاعِرِ

\* إِذَا كَانَتْ الْهَنْجَاءُ وَأَنْشَلَتِ الْعَصَى \* فَحَسْبُكَ وَالصَّحَاةُ سَبْعُ مَهْنَدٍ

فَنَصَبَ الصَّحَاةَ لَا مِمْتَنَاعَ تَحْلُهُ عَلَى الصَّمِيرِ الْخَفِيفِ وَكَانَ مَعْنَاهُ يَكْفِيكَ وَيَكْفِي الصَّحَاةَ

## فصل ٢١

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ تَجْرَهُ حَمَلًا عَلَى الْمَكْنَى فَذَا جِئْتَ بِالظَّاهِرِ كَانَ لِحَرْفِ الْاِخْتِيَارِ قَوْلُكَ مَا  
شَأْنُ عَيْدِ اللَّهِ وَأَخِيهِ يَشْتَبِهُ وَمَا شَأْنُ قَيْسٍ وَابْنِ تَمْرِقَةَ وَالنِّصْبُ جَائِزٌ  
قَالَ الشَّارِحُ قَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُنَا أَنَّ لِحَرْفِ لَا يَجُوزُ حَمَلًا عَلَى الْمَصْرُوفِ الْمَجْرُورِ نَحْوَ قَوْلِكَ مَا لَكَ وَزَيْدٍ وَمَا هَاشِكٌ

ومرو لأن العطف على المصمر المحرور لا يجوز ألا يلحقه الناقص ولذلك استضعفوا قراءة شجرة وأنشؤا الله  
الذي تستعملون به والأرحام جعلها قوم على اصمار لئلا كانه قال بالأرحام ثم حذف الباء وهو يريد بها  
على حديث ما روى عن ربيعة أنه قيل له كيف أصبحت فقال خيّر فلما كان الله يريد بخير جعلها قوم على  
النسب لأنه أقسم بالأرحام لأنهم كانوا يعظمونها كل ذلك لتعذير العمل على المصمر المحرور فإن جئت  
بسم طاهر نحو قولك ما شأن عبيد الله وزيد وما فهمت ومرو جار للرفع والنصب والمجر أجود لأنه حمل  
على الظاهر وليس فيه تكلف اصمار ولا عدول عن الظاهر إلى غيره والنصب جازع وإن كان مرجوحا  
لأن المعنى يعطيه وليس ثم مانع منه فاعرفه موقفاً

## فصل ٧٠

١٠ قال صاحب الكتاب وأما في قولك ما أنت وعبد الله وكيف أنت وقصعة من ثريد فالرفع قال \* ما أنت  
ونب أبيك والفخر \* وقال \* وما القبيس بعدك والفخر \* ألا عند ليس من العرب ينصبونه على  
أهل ما كنت أنت وعبد الله وكيف تكون أنت وقصعة من ثريد قال سيبويه لأن كنت وتكون  
تلقان هنا كثيراً وهو قبله ومنه \* ما أنا والسير في متلف \* وهذا الباب قبيل عند بعضهم  
وعند الآخرين مالمصرو على السماع

١٥ قال الشارح أما قولك ما أنت وزيد وكيف أنت وقصعة من ثريد فالرفع هنا هو الوجه لأنه ليس  
معك فعل ينصب ولا يمنع حطه على ما قبله لأن الذي قبله ضمير مرفوع منفصل والضمير المنفصل  
يجوز مجرى الظاهر فيجوز العطف عليه فلذلك كان الوجه الرفع ومنه قوله  
\* ما يبرقان أخا بني خلف \* ما أنت ونب أبيك والفخر \*  
البيت المخبّل السعدى وعده

٢٠ \* هل أنت إلا في بني خلف \* لا استكتن علما البيطر \*

والشاهد فيه رفع الفخر بالعطف على أنت مع ما في الولو من معنى مع وامتناع النصب منه إذ ليس  
قبله فعل يتعدى إليه فينصبه كما كان في الذي قبله ومعنى ونب أبيك التصغير له والتحقير وهو  
خلف رقت الزبرقان بن بدر والأخى إليه من عجم ويقول من ساد مثل قومك فلا تخف له في سيادتهم  
وشبههم إذا اجتمعوا حوله بالبيطر بين الاسكتين والاسكتان بكسر الهمزة جانياً الفرج وما قدناه

وقيل الآخر

\* وكنت هناك أنت كريم قيس \* ما القيسى بعدك والفخار \*

الشاهد فيه رفع الفخار بالعطف على القيسى يرمى رجلا من سادات قيس يقول كنت كريمها ومعتد  
 فخرها فلم يهتأ بعدوك فخره وحكى سيبويه في هذين الخريقتين النصب باضمار كُنت وتكون فيكون  
 التقدير كيف تكون أنت وقصعة من تريد وما كنت أنت وهذا وحسن تقدير الفعل هنا لأنه موضع  
 قد كثر استعمال الفعل فيه فلتظهر ذلك على زفير  
 \* هذا لي أنى لست مذرك ما مضى \* ولا سابقي شيئا إذا كان جائها \*

وقيل الآخر

\* مشائيم ليسوا مصلحين عشيقة \* ولا لأب لا بين غرابها \*

١. لما كثر استعمال الباء في خبر ليس تورق وجوزها لخص بالعطف على تقدير وجودها وإن لم تكن  
 موجودة وإذا جاز اضمار حرف الجر مع ضمة فاضمار الفعل أولى لقوته وكثرة استعماله فيه والرفع أجود  
 لأنه لا اضمار فيه قال وهو قليل يعنى أن النصب قليل لتقدير وجود ما ليس فى اللفظ ومنه قول  
 الهذلي

\* ما أنا والسيرى مثلب \* يهرج بالذكر الصابط \*

٥. الشاهد فيه نصب السير باضمار فعل كانه قال ما كنت أنا والسيرى أو ما أكون أنا والسيرى ولو رفع لكان  
 أجوز يقول ما لي أنجحتم المشاق بالسيرى فى القلوات المتلفة وأراد بالذكر جملة لأن الذكر أقوى من  
 الناقة والصابط القوى والتبهج المشقة قال أبو الحسن الأخفش قوم من المحبين يقيسون هذا فى  
 كل شئ لكثرة ما جاء منه وهو مذهب ابن الحسن ورأى ابن على ولوم بصرونه على السماع لأنه شئ  
 وقع موقع غيره فلا يضار اليه ألا يسمع من العرب ويوقف عنده

المعنى له

فصل ٧١

قال صاحب الكتاب هو جملة الإقدام على الفعل وهو جواب نية ولذلك قولك فعلت كذا مخافة الشر  
 وتأخر فلان وصبرته تأديبا له وقعدت عن الحرب خيما وفعلت ذلك أجل كذا وفى التنزيل حذر الكوفة

قال الشارح اعلم ان المفعول له لا يكون الا مصدرا ويكون العامل فيه من غير لفظه وهو الفعل الذي قبله واتما يُذكر حلةً وعُدراً لوقوع الفعل وأصله أن يكون باللام واتما يجب أن يكون مصدرا لأنه حلةً وسبب لوقوع الفعل وجاع له والذمى اتما يكون حذثاً لا حيتاً وذلك من قبل أن الفعل إما أن يجذب به فعل آخر كقولك احتملتك لاستدامة مَرَدِّكَ وَرَزَّكَ لانتفاعه معروفك فاستدامة المودة معنى يجذب به الاحتمال وانتفاع الرزى معنى يجذب بالبرارة وإما أن يُدفع بالفعل الاوّل معنى حاصل كقولك فعلت هذا حَكَرَ شَرِّكَ فَالْعَدْرُ معنى حاصل يُتوصّل بما قبله من الفعل الى دفعه والمصادر معانٍ تحدث وتلقصى فلذلك كانت حلةً بخلاف العين الثابتة ، واتما يجب أن يكون العامل فيه من غير لفظه نحو قولك رَزَّكَ صَمْعًا في بَرِّكَ وقصدتُكَ رَجاءَ خيرك فالطبع ليس من لفظ رَزَّكَ والرجاء ليس من لفظ قصدتُكَ ولا تقبل قصدتُكَ لاقصد ولا رَزَّكَ للبرارة لأن المفعول له حلةً لوجود الفعل والشئ لا يكون حلةً لنفسه .  
١. اتما يُتوصّل به الى غيره ، واتما قلنا انه حلةً وعُدْرٌ لوقوع الفعل لأنه يقع في جوابٍ بر فعلت كما يقع لظال في جوابٍ كُفِّت فعلت وإما كان أصله أن يكون باللام لأن اللام معناها العلة والقَرُصُ نحو جئتُكَ لَتُكْرِتُمِي وسِرْتُ لَأَدْخُلَ المدينة اى القَرُصُ من تجهيى الاكرام والغرض بالسير نحو لي المدينة والمفعول له حلةً الفعل والغرض به والفعل يكون لازماً او مُنتهيّاً في التعدي فعلى باللام وقد حذفت هذه اللام فيه الى فعلت ذلك حَذَرُ الشَّرِّ وأتيتُكَ مخافةً فلان وأصله حَذَرُ الشَّرِّ ومخافةً فلان فلما حذفت اللام وكان موضعها نصباً تعدى الفعل بنفسه فنصب كما يقال وأختار موسى قَوْماً سَبْعِينَ رَجُلًا واستغفرت الله ثَلَاثًا فاللام هنا بخلاف واو المفعول معه فإنه لا يسوغ حذفها لا تقبل استغوى الماء الخفية وذلك لأن دلالة الفعل على المفعول له أقوى من دلالة على المفعول معه وذلك لأنه لا بدّ لكل فعل من مفعول له سواء ذكرته او لم تذكره ان العامل لا يفعل فعلاً الا لغرض وحلةً وليس كل من فعل شيئاً يلزمه أن يكون له شريك او صاحب وقد يَحذف المصدر ويكتفى بدلالة اللام على العلة فيقال ٢. رَزَّكَ لِيُزِيدَ وقصدتُكَ ليعز ولا يجوز حذف اللام والمصدر معا فتقول في قصدتُكَ لِكِرَامٍ يزيد قصدتُكَ زيدا واذا تَرَدَّدَ ليزيد لزوال معنى العلة وربما أُلْغِيَ في بعض الاماكن تبساً للمفعول به ألا ترى أنك اذا قلت جئتُ زيدا وأنت تريد ليزيد ألتبس بالمفعول به ، وقوله تعالى يَجْعَلُونَ أَصْنَابَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الْفُتُوحِ حَذَرُ الْآثَمِ حَذَرُ الموت نصب لأنه مفعول له وكذلك موضع من الصواعق نصب على المفعول له اى من خوف الصواعق لأن من قد تدخل معنى اللام فتقول خرجت من أجل زيدا ومن

أَجَلٍ ابْتِغَاءَ الْمَعْرِضِ وَاحْتِمِلْتُ مِنْ خَوْفِ الشَّرِّ قَالِ الشَّاعِرُ

\* يُقْصَى حَيْثُ وَبُقِصَى مِنْ مَهَابَتِهِ \* فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ \*

فَقَوْلُهُ مِنْ مَهَابَتِهِ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ لَهُ وَأَسْمُ مَا لَا يُسَمُّ فَاعْلَمْ الْمَصْدَرُ الْمَقْدَرُ وَلَا يَكُونُ مِنْ مَهَابَتِهِ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مَا لَا يُسَمُّ فَاعْلَمْ أَنَّ الْمَفْعُولَ لَهُ لَا يَقَامُ مَقَامَ الْفَاعِلِ لِثَلَاثِ تَزَوُّلِ الدَّلَالَةِ عَلَى الْعَلَّةِ فَهَذِهِ

#### فصل ٧٥

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَفِيهِ ثَلَاثُ شَرَايِطَ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا وَفَعْلًا لِفَاعِلِ الْفِعْلِ الْمَعْلُولِ وَمُقَارَنًا لَهُ فِي الِجُودِ فَإِنْ فُقدَ شَيْءٌ مِنْهَا قَالُوا كَقَوْلِكَ جِئْتُكَ لَلَسَمَنِ وَاللَّهِي وَإِكْرَامِكَ الْوَأَثَرِ وَخَرَجْتَ الْيَوْمَ لِمُخَاصَمَتِكَ رَهْدًا أَمْسٍ

١. قَالَ الشَّارِحُ أَهْلُهُ أَنَّه لَا يَدُ لِكُلِّ مَفْعُولٍ لَهُ مِنْ اجْتِمَاعِ هَذِهِ الشَّرَايِطِ الثَّلَاثِ أَمَّا كَوْنُهُ مَصْدَرًا فَهُد تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مَصْدَرًا وَأَمَّا اشْتِرَاؤُكَ كَوْنَهُ فَعْلًا لِفَاعِلِ الْفِعْلِ الْمَعْلُولِ فَلَا تَدْرُكُ هَلْهُ وَهُدُ لَوْ جُودِ الْفِعْلِ وَالْعَلَّةُ مَعْنَى يَتَصَوَّرُ لِكُلِّ الْفِعْلِ وَإِذَا كَانَ مُتَصَوِّفًا لَهُ صَارَ كَالْجَزءِ مِنْهُ يَقْتَضِي وَجُودَهُ وَجُودَهُ فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ فَإِذَا قَعَلَ الْفَاعِلُ هَذَا فَهُد قَعَلَ ذَلِكَ نَحْوُ صَرِيحَتِهِ تَقَرُّبًا لَهُ وَتَأْدِيبًا فَكَمَا أَنَّ الصَّرْبَ لَكَ فَكَذَلِكَ التَّقَرُّبُ وَالْتَأْدِيبُ لَكَ إِذَا هُوَ مَعْنَى دَاخِلٌ تَحْتَهُ وَلَوْ جَازَ أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ لَهُ لِغَيْرِ فَاعِلٍ هَذَا الْفِعْلُ تَحْتَ الْفِعْلِ مِنْ حَيْثُ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ الْعَاقِلَ لَا يَفْعَلُ فَعْلًا إِلَّا لِعَلَّةٍ مَا لَا يَكُنِي سَاهِبًا أَوْ نَاسِبًا وَأَمَّا اشْتِرَاؤُكَ كَوْنَهُ مُقَارَنًا لَهُ فِي الِجُودِ فَلَا تَدْرُكُ هَلْهُ الْفِعْلُ فَلَمْ يَجُزْ أَنْ يَتَخَالَفَ فِي الرُّمَانِ فَلَوْ قُلْتَ جِئْتُكَ إِكْرَامَكَ الْوَأَثَرِ أَمْسٍ كَانَ فَحَالًا لِأَنَّ فَعْلَكَ لَا يَتَصَوَّرُ فَعْلًا غَيْرَكَ وَأِذَا قُلْتَ صَرِيحَتَهُ تَأْدِيبًا لَهُ وَقَصْدَتُهُ ابْتِغَاءَ مَعْرِفَتِهِ فَهُد جُمِعَ هَذِهِ الشَّرَايِطُ الثَّلَاثُ فَإِنْ فُقدَ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الشَّرَايِطِ لَمْ يَحْسُنِ انْتِصَابُهُ وَلَمْ يَكُنْ يَدُ مِنْ اللَّامِ فَلَا تَقُولُ جِئْتُكَ رَهْدًا وَلَا إِكْرَامَكَ الْوَأَثَرِ وَلَا خَرَجْتَ الْيَوْمَ مُخَاصَمَتَكَ رَهْدًا أَمْسٍ وَأَمَّا تَقُولُ جِئْتُكَ لَزِيدٍ وَإِكْرَامَكَ الْوَأَثَرِ وَلِمُخَاصَمَتِكَ رَهْدًا أَمْسٍ وَأَمَّا وَجِبَ النَّصْبُ فِيمَا اجْتَمَعَ الشَّرَايِطُ الثَّلَاثُ الْمَذْكُورَةُ وَامْتَنَعَ فِيمَا خَرَجَ عَنْهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَفْعَلَ لِمَا تَتَصَوَّرُ الْمَفْعُولُ لَهُ وَذَلِكَ عَلَيْهِ وَكَانَ مَوْجُودًا بِوُجُودِهِ أَشْبَهَ الْمَصْدَرِ الَّذِي يَكُونُ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ نَحْوُ صَرِيحَتِهِ صَرِيحَةً وَهَرَبًا فَكَمَا نَصَبْتَ صَرِيحَةً وَهَرَبًا بِصَرِيحَتِهِ مِنْ حَيْثُ أَنَّ الْعَمَلَ كَانَ مُتَصَوِّفًا صَرِيحَ الْمَصَادِرِ وَذَلِكَ عَلَيْهَا فَكَذَلِكَ نَصَبْتَ الْمَفْعُولَ لَهُ إِذَا اجْتَمَعَ فِيهِ الشَّرَايِطُ الْمَذْكُورَةُ نَحْوُ صَرِيحَتِهِ تَأْدِيبًا وَصَارَ فِي حَكْمِ آدَبَتِهِ تَأْدِيبًا وَجَرَى مَجْرَى مَا يَنْتَسِبُ



به من المصادر إذا كان ثبوتها من الأول فإن لم يكن من لفظة نحو رَجَعَ الْفَقِيرُ وَذَا الْجَمْعُ ، فلما إذا  
فقد منه شرط من هذه الشروط خرج من شبه المصدر وجرى مجرى سائر الأسماء الأجنبية فلم يتعد  
إليه الفعل اللام والمتعدي ألا يعرف جَرَّ رَحْمَتِ اللَّهِ لَهَا تدل على الغرض والعلية لغيره

### فصل ٧٣

قال صاحب الكتاب ويكون معرفة ونكرة وقد جمعهما التحجيج في قوله

\* يَرْكَبُ كُلُّ طَائِفٍ جُنُودَهُ \* تخافة وزعم الجُنُود \* والهُلْ من تهويل الهُبُور \*

قال الشارح إنما قال ذلك رَدًّا على من زعم أن هذه المصادر التي في المفعول له نحو هربته تأديها له من  
قبيل المصادر التي تكون حالا نحو قتلته صبرًا وأكبته رخصًا أي صابراً وراكضاً حكى ذلك ابن السراج  
١٠ وغيره وهو مذهب أبي عمر الجرمي والرياني فهو عندكم لنكرة وتخافة الشر وحسوها مما هو مصاف من  
قبيل مثلك وغيره وضارب زيد غداً في ليلة الانفصال قال أبو العباس أخطأ الرياني أربع الخطأ لأن  
بأنها هذا يكون معرفة ونكرة ، قال سيبويه وحسن في ذلك الالف واللام لأنه ليس بحال فيكون في  
موضع فعل ، فما جاء فيه نكرة قول النابغة

\* وَحَلَّتْ بِيُوقِي فَيُفْلِحُ مُنْتَجِعٌ \* مخال به راعي القوملة طائراً \*

\* حِذَارًا عَلَى أَنْ لَا تُصَابَ مَقَادِي \* ولا يسوي حتى يمتن خواتراً \*

وقال الخوثر بن هشام

\* فصدحت عنهم والأحبة فيهم \* طبعاً لهم يعقاب يوم مقيد \*

ومما جاء فيه معرفة قوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواقي حذر الموت فقلوه حذر الموت  
منصوب لأنه مفعول له وهو معرفة بالانصاف ومثله قول حاتم

\* وَأَغْفِرْ عَوْنَهُ الْكَرِيمِ أَدْبَارُهُ \* وَأَهْرِصْ مِنْ شَتَمِ التَّعِيمِ تَكْرُمًا \*

ثاني بالمعرفة والنكرة في بيت واحد ، فلما قول التحجيج الذي أنشده فشهد لصحة ما أتته من أن  
المفعول له يكون معرفة ونكرة فالنكرة قوله تخافة والمعرفة قوله وزعم الجُنُود تعرف بالانصاف والهُلْ معطوف  
على كل طائر ولذا نكح نصب ، يصف قوراً وحشياً يقول يركب كل طائر لنشاطه والعافر من الرمل الذي  
لا ينبت وذلك تخوفه من الصائد أو من سبع أو لوعله وسروية والزعم المسرور الجبور ، والهُبُور جمع

قبر وهو المظن من الأرض لأنها مكنن الصائد فهو يخافها فيعبد عنها إلى كل قطر ويجوز أن يكون  
الهيول أيضا مفعولا له أى يركب ذلك الهيول يهوله كقول القبر على من روى القبر

### الحال

#### فصل ٧٣

قال صاحب الكتاب شبه الحال للمفعول من حيث أنها فعلية معناه جاءت بعد مضي الحال ولها بالظرف  
شبه خاص من حيث أنها مفعول فيها ونحيبها لبيان قبيته الفاعل أو المفعول وذلك قولك ضربت  
زيدا دائما فجعله حالا من أيهما شئت وقد تكون بهما ضرورة على الجمع والتفريق كقولك لعبيته راكبتين  
قال مختار

\* متيما تلقى قرنين ترجف \* زائف أليتيك وتستظرا \*

ولعبته مضعدا ومنعديرا

قال الشارح اعلم أن الحال وصف قبيته الفاعل أو المفعول وذلك نحو جاء زيد صاحكا وأقبل محبدا  
مُسريا وضربت عبد الله باكيا ولعبت الأمير عذرا والمعنى جاء عبد الله في هذه الحال ولعبت الأمير في  
هذه الحال واعتبارا بأن يقع في جواب كيف فإذا قلت أقبل عبد الله صاحكا فكان ساقلا سأل كيف  
١٥ أقبل فقلت أقبل صاحكا كما يقع المفعول له في جواب لِمَ فعلت وأما سُمي حالا لأنه لا يجوز أن  
يكون اسم الفاعل فيها ألا لما أتت فيه تطاول الوقت امر قصر ولا يجوز أن يكون لِمَا مضى وانقطع  
ولا لِمَا لم يأت من الأفعال إذ الحال إنما في هيئة الفاعل أو المفعول وصفته في وقت ذلك الفعل والحال  
تشبه للمفعول وليست به ألا ترى أنه يعمل فيها الفعل اللان غير المتعدى نحو جاء زيد راكبا وأقبل  
عبد الله مسريا فأقبل وجاء فعلا لزمان غير متعدتين وقد عبلا في الحال فدل ذلك أنها ليست  
٢٠ مفعولة كضرب زيد عمرا ومما يدل أنها ليست مفعولة أنها في الفاعل في المعنى وليست غير  
فالراكب في جاء زيد راكبا هو زيد وليس المفعول كذلك بل لا يكون إلا غير الفاعل أو في حكمه  
نحو ضرب زيد عمرا ولذلك امتنع ضربتي وضربتك لاتحاد الفاعل والمفعول فلما قولهم ضربت نفسي  
فالنفس في حكم الأجنتي ولذلك يخاطبها رثها فيقول يا نفسي أقلي محاطبة الأجنتي ولو كانت الحال  
مفعولة لجاز أن تكون معرفة ونكرة كسائر المفعولين فلما اختصت بنكرة دل على أنها ليست مفعولة

وإن قد ثبت أنها ليست مفعولة فهي تُشبه المفعول من حيث أنها تأتي بعد تمام الكلام واستغناء الفعل بفاعله وأن في الفعل دلالة عليها كما كان فيه دليل على المفعول ألا ترى أنك إذا قلت قدمت فلا بد أن تكون قد قدمت في حال من الأحوال فأنت في قولك جاء عبد الله ركباً قولك صرَبَ عبد الله رجلاً ولجِدَ هذا الشَّبه استحققت أن تكون منصوبة مثله وقوله ولها بالظرف شبه خاص يعنى أن الحال تُشبه المفعول على سبيل المَعْمُور من الجهات التي ذكرناها ولا تخص مفعولاً دون مفعول ولها شبه خاص بالمفعول فيه وخصوصاً ظرف الزمان ولذلك لأنها تقدّر بغيري كما تقدّر الظرف بغيري فإذا قلت جاء زيد ركباً كان تقدّمه في حال الركوب كما أنك إذا قلت جاء زيد اليوم كان تقدّمه جاء زيد في اليوم وتخصّ الشَّبه بظرف الزمان لأنّ الحال لا تبقى بل تتبدّل إلى حالٍ أخرى كما أن الزمان مُتَقَصِّص لا يبغي ويخلفه غيره ولذلك لا يجوز أن تكون الحال خليفة فلا يجوز جاعل زيد أحمر ولا أحمر ولا طويلًا فإذا قلت محبلاً أو متطاولاً جاز لأنّ لذلك شئاً يفعله وليس بخلفه فيجوز انتقاله والحال تكون بياناً لهيئة الفاعل أو المفعول فتقول جاء زيد قائماً فتكون بياناً لهيئة الفاعل الذي هو زيد وتقول صرَبَ زيداً قائماً فتكون بياناً لهيئة المفعول وقوله تجعله حالاً من أيهما شئت يعنى أنك إذا قلت صرَبَ زيداً قائماً إن شئت جعلته حالاً من الفاعل الذي هو التاء وإن شئت جعلته حالاً من المفعول الذي هو زيد وهذا فيه تسبُّحٌ ولذلك أنك إذا جعلت الحال من التاء وجب أن تلاصقه فتقول صرَبَ زيداً قائماً فإذا أرادت الحال عن صاحبها فلم تلاصقه لم يجوز ذلك لما فيه من التيسر ألا أن يكون السامع يعلمه كما تعلمه فإن كان غير معلوم لم يجوز وكان إطلاقه فاسداً وقد تكون الحال منهما معاً فإن كانتا متفقَتين نحو قائم وقائم أو صاحبه وصاحبه فقلت مخير إن شئت فرقتهما فقلت صرَبَ زيداً قائماً قائماً تجعل أحدهما للفاعل والآخر للمفعول ولا تُبالي أيهما جعلت للفاعل لأنه لا بُدَّ في ذلك وإن شئت جمعت بينهما فقلت صرَبَ زيداً قائماً قائمَين لأن الاشتراك قد وقع في الحال والفاعل واحد وصار لك كما قلت صرَبَ زيداً قائماً واستغنيت بالثنية عن التثنية دل الشلعر - مَتَيْمًا تَلَقَى فَرْدَيْنِ الْح \* البهت لعنقوة وقيله .

أَحْوِي تَنْقُصُ اسْتَكْ مَكْرُوبِيهَا \* لَتَقْتُلَنِي قَبْلَ أَنَا ذَا عُمَارَ +

والشاهد فيه قوله فردين وهو حال من الفاعل والمفعول أي أنا فردٌ وأنت فردٌ والزوالف جمع الزلف والرائفة أسفل الآلية وعرفها مما يلي الأرض من الإنسان إذا كان قائماً وأما قوله وتُسْتَطَارَا فيحتسب

وَجَوْزًا أَحَدُهَا أَنْ يَكُونَ مَجْرُومًا بِحَذْفِ النِّونِ وَالْأَصْلُ تَسْتَطَارَانِ فَالْمَصِيرُ لِلرَّوَاثِفِ وَكَأَنَّهَا الصَّمِيرُ  
بِلَهْظِ التَّنْثِيَةِ وَإِنْ كَانَ جَمْعًا لَأَتَتْهَا تَنْثِيَةٌ فِي الْمَعْنَى لِأَنَّ كُلَّ أَتَتْ لَهَا رَافِعًا فَهُوَ مِنْ جَبَلٍ وَقَدْ سَقَتْ  
قُلُوبُنَا وَالْعَلَى أَنْ يَكُونَ عَاقِدًا إِلَى الْإِلَهِيَّتَيْنِ وَالثَّالِثُ أَنْ يَكُونَ الصَّمِيرُ مَفْرُودًا عَاقِدًا إِلَى الْمَخَاطَبِ  
وَالْأَلْفَ يَنْدُ مِنْ نَوْنِ التَّكْسِيدِ وَالْأَصْلُ تَسْتَطَارُنْ فَالْبَدَلُ مِنَ النِّونِ الْفَا كَمَا فِي قَوْلِهِ \* وَلَا تَعْبُ  
الْكَيْطَانُ وَاللَّهُ لَعَبْدًا \* يُخَاطَبُ قَرِيْنَهُ وَيَصِفُ نَفْسَهُ بِالشَّهَادَةِ وَأَمَّا قَوْلُهُمْ رَأَيْتُ رَيْدًا مُصْعِدًا  
مَنْعِدًا وَرَأَيْتُ رَيْدًا مَاشِيًا وَاصْبِيَا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا مُصْعِدًا وَالْآخَرُ مَنْعِدًا وَأَحَدُهُمَا مَاشِيًا وَالْآخَرُ  
رَاكِبًا فَالْمُرَادُ أَنْ تَكُونَ أَلَتْ الْمَصْعَدَ وَرَيْدُ الْمَنْعِدِ فَيَكُونُ مُصْعِدًا حَالًا لِلتَّاءِ وَمَنْعِدًا حَالًا لِرَيْدِ  
وَكَيْفَ قَدَّرْتَ بَعْدَ أَنْ يَعْلَمَ الْمَخَاطَبُ الْمَصْعَدَ مِنَ الْمَنْعِدِ فَإِنَّهُ لَا يَسَّ عَلَيْكَ بِتَقْدِيرِ آتِي الْخَالِيقِ  
شَيْئًا \* وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ لِلنَّاسِ الْوَاحِدِ حَالَانِ فَصَاعِدًا لِأَنَّ لِحَالِ خَيْرٍ وَالْمَبْتَدَأُ قَدْ يَكُونُ لَهُ  
بِخَيْرَانِ فَصَاعِدًا فَتَقُولُ هَذَا رَيْدٌ وَالْفَا صَاحِبُكَ مَتَّحِدًا وَلَا يَجُوزُ لَدُنْكَ أَنْ تَصَاحَبْتَ الْأَحْوَالُ نَحْوَ  
هَذَا رَيْدًا تَأْتِيَا فَهَذَا كَمَا لَا يَجُوزُ مِثْلُ هَذَا رَيْدٌ تَقَرَّرَ فَهَذَا فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَسْبِكَ مِنَ الْخَالِيقِ حَالًا  
وَاحِدًا جَارٍ كَمَا يَجُوزُ أَنْ تَسْبِكَ مِنَ الْخَيْرَيْنِ خَيْرًا وَاحِدًا فَتَقُولُ هَذَا الطَّعَامُ خُلُوعًا حَامِصًا كَأَنَّكَ  
أَرَدْتَ هَذَا الطَّعَامَ مَرًّا فَسَبَكْتَ مِنَ الْخَالِيقِ مَعْنَى كَمَا تَقُولُ فِي الْخَيْرِ هَذَا خُلُوعًا حَامِصًا

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَالْعَامِلُ فِيهَا إِمَّا فَعَلٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصِّفَاتِ أَوْ مَعْنَى فَعَلٍ كَعَمَلِكَ فِيهَا رَيْدٌ مُغِيْبًا  
وَهَذَا عَمْرٍو مَنْظِلًا وَمَا شَأْنُكَ تَأْتِيَا وَمَا لَكَ وَإِنَّمَا فِي التَّنْوِيلِ هَذَا يَقُولُ شَيْئًا وَقَدْ لَهَّرَ فِي التَّنْذِيرِ  
مُعْرِضِينَ وَكَيْتَ وَلَعَلَّ وَلَنْ يَتَصَبَّهَتْ أَيْضًا لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْفَعْلِ فَلَاوَلَّ يَعْمَلُ فِيهَا مَتَّحِدًا وَمَتَّحِرًا  
وَلَا يَعْمَلُ فِيهَا الثَّانِي إِلَّا مَتَّحِدًا وَقَدْ مَنَعُوا فِي مَرَّتْ رَاكِبًا بِرَيْدٍ أَنْ يَجْعَلَ الرَّاكِبُ حَالًا مِنَ الْمَجْرُومِ  
فَالْأَشَارُحُ اعْلَمْ أَنَّ لِحَالًا لَا يَدُلُّ لَهَا مِنْ عَمَلٍ إِذَا كَانَتْ مُعْرِفَةً وَالْمُعَرَّبُ لَا يَدُلُّ لَهُ مِنْ عَمَلٍ وَلَا يَكُونُ  
الْعَامِلُ فِيهَا إِلَّا فَعَلًا أَوْ مَا هُوَ جَارٍ بِمَجْرَى الْفَعْلِ مِنَ الْأَسْمَاءِ أَوْ شَيْئًا فِي مَعْنَى الْفَعْلِ لَأَنَّهَا كَالْفَعْلِ فِيهَا  
فَيُخَالُ الْعَامِلُ إِذَا كَانَ فَعَلًا قَوْلُكَ جَاءَ رَيْدٌ صَاحِبًا فَرَيْدٌ مَرْتَفِعٌ بِأَنَّهُ فَعَلٌ وَصَاحِبًا حَالًا مِنْهُ وَالْعَامِلُ  
فِيهِمَا الْفَعْلُ الْمَذْكُورُ الَّذِي هُوَ جَاءَ لِأَنَّ لِحَالًا صِفَةً مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى وَلِذَلِكَ اشْتَرَطَ فِيهَا مَا يُشْتَرَطُ فِي  
الصِّفَاتِ مِنَ الْأَشْتِقَاقِ نَحْوَ هَارِبٍ وَمَضْرُوبٍ وَشِبْهِهِمَا فَكَمَا أَنَّ الصِّفَةَ يَعْمَلُ فِيهَا عَامِلُ الْمَوْصُولِ فَكَذَلِكَ

الحال يعمل فيها العامل في صاحب الحال ألا أن عمله في الحال على سبيل الفضلة لأنها جارية مجرى  
 المفعول وماله في الصفة على سبيل معالجة الهماء إذ كانت مهيئة للموصوف مجرت مجرى حرف التعريف  
 وهذا أحد الفرق بين الصفة والحال وذلك أن الصفة تفرق بين اسمين مشتركين في اللفظ والحال  
 زيادة في الفائدة واخبر وإن لم يكن الاسم مشاركا في لفظه ألا ترى أنك إذا قلت مررت بزيد القائم  
 ه قلت لا تقبل ذلك ألا وفي الناس رجل آخر اسمه زيد وهو غير قائم ففصلت بالقائم بينه وبين من له  
 هذا الاسم وليس بالقائم وتقول مررت بالقرنق قائما وإن لم يكن أحد اسمه القرنق غيره فصممت  
 إلى الإخبار بالمرور خبرا آخر متصلا به مفيدا ألا أن الخبر بالمرور على سبيل التوضيح لأنه به انعكست  
 الجملة والإخبار بالقائم زيادة يجوز الاستغناء عنها ومثلا ما كان جاريا مجرى الفعل من الأسماء أسمر  
 الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل نحو قولك زيد صاربا مرأا قائما فقام حال من عمرو  
 ١. والعامل فيه اسم الفاعل وتقول زيد مصروبا قائما فتكون الحال من المصروب في اسم المفعول وهو العامل  
 وتقول زيد حسن قائما فتكون الحال من المصروب في الصفة وفي العامل في الحال لأنها مشبهة باسم  
 الفاعل على ما سيأتي بيانه ومثلا العامل فيها إذا كان معنى فعل قولك زيد في الدار قائما فقاما  
 حال من المصروب في الجار والمجرب وهو العامل فيها لنينها عن الاستقرار فهذا العامل معنى فعل لأن  
 لفظ الفعل ليس موجودا ه هذا إذا جعلته ظرفا لزيد ومستقرا له فإن جعلته ظرفا للقائم قلت زيد  
 ١٥ في الدار قائم فترفع قائما بالخبر ويكون الظرف صلة له وأعلم أنه إذا كان العامل فيها فعلا جاز تقديم  
 الحال عليه فتقول جاء زيد قائما وجاء قائما جاء زيد كل ذلك جائز لتصرف الفعل وكذلك ما  
 أشبهه من الصفات يجوز تقديم الحال عليه إذا كان ملما فيها فتقول زيد صاربا مرأا قائما وقائما زيد صاربا  
 مرأا وكذلك اسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل حكّم الجميع شيء واحداً فإن كان العامل في  
 الحال معنى فعل لم يجوز تقديمها على العامل تقول فيها زيد مقيما وهناك عمرو جالسا فهذه مرتفع  
 ٢. بالابتداء وفيها الخبر قد تقدم ومقيما حال من المصروب فيها والعامل فيها الجار والمجرب لينها من  
 الفعل الذي هو استقر قولك هناك ظرف منصوب باستقر العامل اليقظ وكذلك فيها في محلي نصب  
 يستقر المقدّر وهذا الظرف والصمير الذي فيه في محلي مرفوع على الخبر وليس الظرف خبرا في الحقيقة  
 إذ كان مفردا وليس الأول وإنما هو موضع له ومكان وإن كان كذلك فالعامل إذا معنى الفعل لا لفظه  
 ألا ترى أن الفعل ليس موجودا في اللفظ ولذلك لا تقبل مقيما فيها زيد فتقدّم الحال هنا إذ كان

العامل معنى هذا مذهب سيبويه في أن الاسم يُرفع بالابتداء، وقال الكوفيون إذا تقدم الطرف ارتفع الاسم به وإذا تأخر ارتفع الاسم بصغير مرفوع في الطرف، ونحو سيبويه أن رأيناهم إذا أدخلوا على الطرف إن ونحوها من عوامل الابتداء انتصب الاسم بعد الطرف بها كقولك إن في الدار زيداً فلو كان في الدار يرفع زيداً قبل دخول إن لما غيرتها إن عن العمل كما أن لو قلنا أن يرفع زيداً لم يجر أن يبطل عمل يرفع في زيد بل يقال أن يرفع زيد كذلك أن في الدار زيداً، ومما يبدل على يفتلان ما قالوا إجمالهم على جواز في داره زيداً فلو كان ارتفع زيد بالطرف لم يجر للمسألة لأن فيها إصمارة قبل الذكر أن الطرف قد وقع في مرتبة فلم يجر أن يفتى به التأخير وإنما يجر سيبويه وأصحابه في داره زيداً لأنه خبر فتم الأسما فجاز أن يفتى به التأخير إلى موضع الضرورة، فعلى هذا يكون الطرف لزوماً ويتعلق باستقرار محذوف على ما شرحنا ويجوز أن ترفع لتمام على الخبر ويكون الطرف له ويتعلق به لا محذوف، ومن ذلك هذا محذوفاً فهذا مبتدأ وخبره الخبر ومنطلقاً نصب على الحال والعامل فيه أحد شئتين إما التنبيه وإما الإشارة للتنبيه بها والإشارة بهذا فإذا علمت التنبيه للتقدير أنظر إليه منطلقاً أو إتيته له منطلقاً وإذا علمت الإشارة للتقدير أثير إليه منطلقاً والقرص أنك أردت أن تنبيه المخاطب لعمرو في حال الطلافة ولا بد من ذكر منطلقاً لأن الفائدة به منطوقة ولم ترد أن تعرفه إياه وأنت تقدر أنه يجهله كما تقول هذا عبد الله إذا أردت هذا المعنى، ولا يستبعد لزوم الحال ههنا فإنه قد يتصل بالاسم والخبر ما ليس باسم ولا خبر ولا يتم الكلام إلا به نحو قوله تعالى وتم يكن له كفواً أحد فإنه ليس باسم ولا خبر ولو حذف لفسد الكلام لأنه معطوف على الخبر وهو جملة فلا بد من حادٍ والعائد له ولو حذف لتبقيت الجملة الخبرية بلا حادٍ ونظائر ذلك كثيرة، فان قيل فلتتم قد قررتم أن العامل في الحال يكون العامل في لى الحال والحال ههنا في قولك هذا زيداً منطلقاً من زيد والعامل فيه الابتداء من حيث هو خبر والابتداء لا يعمل نصباً فالجواب أن هذا كلام محمول

٢. على معناه دون لفظة والتقدير أثير إليه أو إتيته له على ما تقدم في قولنا فهو مفعول من جهة المعنى وصل الفعل إليه بحرف الجر فيكون من قبيل مررت بزيد قائماً ففرد، ويجوز الرفع في قولك منطلقاً من قولك هذا عبد الله منطلقاً قال سيبويه هو عربى جيد حكاه يونس وأبو الخطاب من من يفتى به من العرب وارتفاعه من وجوه منها أنك حين قلت هذا عبد الله منطلقاً أصبحت قد أو هو كأنك قلت هذا منطلقاً أو هو منطلقاً، والوجه الآخر أن تجعلهما جميعاً خبراً لهذا كقولك هذا حلوت

حامض لا يُريد أن تنفصل الصلابة ولكنك تعرف أنه قد جمع الضميرين وأحوه قوله تعالى كَلَّا إِنَّهَا لَأَنفَى  
 تَرَاهُ لَاشَرُّهُ ، والوجه الثالث أن تجعل عهد الله معطوفاً على هذا حُطِفَ بهيان كالوصف فيصير كأنه  
 قال عهد الله منطلقٌ ، ووجه رابع أن تجعل منطلقاً بذلك من عهد الله كأنه قلت هذا عهد الله رجل  
 منطلق فيكون رجلٌ بدلاً من عهد الله بذلك النكرة من المعرفة فَرَحُفَ الموصوف وأقيم الصفة مقامه  
 ه وأما قولهم ما هالك قائماً وما لك وإيقاً ما استفهم وهو في موضع رفع بالابتداء وهالك الخبر أو يكون  
 هالك مبتدأ وما الخبر قد تقدم قائماً حالاً والنائب لها كما هالك لأنه في معنى ما تصنع أو ما تلبس  
 في هذه الحال وكلفه شيء عرقه المتكلم من المسئول الذي هو الكلف في هالك فسأله عن هالك في هذه  
 الحال وقد يكون فيه إنكار لقيامه وسأله عن السبب الذي أتى إليه فكأنه قال لِمَ قَتَ ، وصلى  
 هذا المعنى يجوز أن يكون قوله تعالى قَمَا لَهُمْ عَنِ التَّكْبَرِ مَقْرُصِينَ كأنه أنكر إعرابهم فوقفهم على  
 السبب الذي أتاهم إلى الإعراس فأخرجه فخرجه الاستفهام في اللفظ ، ولؤلؤ ما لك قائماً تلؤلؤ ما هالك  
 قائماً كأنه قال ما تصنع ، قائماً قولهم مرتٌ بريد ركباً على أن تكون الحال من بريد فإن ذلك جائز لأن  
 الحال قد تكون من المجرور كما تكون من المنصوب إذا كان العامل في الموضع فعلاً لا خلاف في جواز  
 ذلك فإن قدمت الحال من المجرور على الخبر والمجرور نحو قولك مرتٌ ركباً بريد وأنت تجعل ركباً  
 لبريد فإن سيبيوه وأما بغير بين السراج ومن تبعهما متعاً من جوارٍ لذلك لأن العامل وإن كان الفعل  
 لكنه لما لم يصل إلى ذي الحال الذي هو بريد ألا بواسطة حرف الجر لم يجوز أن يعمل في حاله قبل  
 ذكر ذلك الحرف وكما لا يجوز تقديم صاحب الحال على حرف الجر كذلك لا يجوز تقديم الحال عليه  
 وقد أجازوه ابن كيسان قياساً إذ كان العامل فيه الفعل في الحقيقة ،

## فصل ٧١

٢ قال صاحب الكتاب وقد يقع المصدرُ حالا كما تقع الصفة مصدرًا في قولهم قَمَ قائماً وفي قوله \* ولا  
 خارجاً من في زور كلام \* وذلك قتلتُه صَبْرًا ولقيتُه شَجَاعَةً وعبأنا وكفاحاً وكلمتُه مشافهةً وأنتيتُه رَكْعَةً  
 وهذا وتَشَبَّها وأخذتُ منه سَمْعًا أي مصبوراً ومُفْلِحَةً ومُعَايِنَةً وكذلك الهواقي وليس عند سيبيوه  
 بغيرها وأكثر أنا رجلاً وسرعةً وأجازه المبرد في كل ما دل عليه الفعل ،

هل الشارح اعلم أن المصدر قد يقع في موضع الحال فيقال أنتيتُه رَكْعَةً وكتلتُه صَبْرًا ولقيتُه شَجَاعَةً

وحيثما وكلّمته مشافهة والتقدير أكتفه راصصاً وتكتفه مصبوراً إذا كان الحال من الهاء فإن كان من التاء  
 للتقديره تكتفه صابراً ولقته مفاجئاً ومعايناً وكلّمته مشافهاً فهذه المصادر وشبهها وقعت موقع الصفة  
 والتصبحت على الحال كما قد تقع الصفة في موقع المصدر المؤنن نحو قم قائماً والاصل قم قائماً ألا ترى  
 أنه لا يحسن أن يُحتمل على ظاهره فيقال أنه حال لأنه لا يمر بفعل من عوفيه ومثله قوله  
 \* على حلقه لا أفتيم الذهر مسلماً \* ولا خارجاً من في زور كلام \*

البيت للقرطبي وقوله

\* ألم ترقى ما حدثت رقى وإني \* لبين رتلج قائماً ومقام \*

الشاهد فيه نصب خارجاً من في زور كلام وتصبة لوجه موقع المصدر الموضوع موضع الفعل والتقدير  
 ما حدثت رقى لا يخرج من في زور كلام خروجاً ويجوز أن يكون قوله لا خارجاً حالاً والمراد ما حدثت رقى  
 ١٠ غير هاتم ولا خارج أي ما حدثته صادقاً وهو رأي عيسى بن مروة والمعنى أنه تاب عن الهجاء وقذف  
 المخصصات وأخذ الله على ذلك بين رتلج الكعبة وهو بأنها مقام إبراهيم صلوات الله عليه، والأول  
 مذهب سيبويه وليس للمك بقياس مُطَرِد وإنما يستعمل فيها استعماله العرب لأنه شيء رضع موضع  
 غيره كما أن باب سقياً وهدياً وحيداً لا يطرده فيه القليل فيقال فيه طعماً وشراً، وكان أبو العباس  
 يجهز هذا في كل شيء يدل عليه الفعل فجاز أن تقول أنا رجلاً وأنا سُرقة ولا يقال أنا صرماً ولا أنا  
 ١٥ ضحكاً لأن الضرب والصحك ليسا من ضروب الإتيان لأن الآتي ينقسم إتيانه إلى سرقة وإبطاء وتيسيط  
 وينقسم إلى رجلة وركوب ولا ينقسم إلى الضرب والصحك وكان يقول أن نصب مشياً وشبهه إنما هو  
 بالفعل المقدر لأنه قال أنا يمشي مشياً والصحيح مذهب سيبويه وعليه الوجه لأن قول القائل أنا  
 زيد مشياً يصح أن يكون جواباً لقائل قال كيف أنا كذا زيداً وما يدل على صحة مذهب سيبويه أنه  
 لا يجوز أن تقول أنا زيد المشى معركاً وحلى قيلس قول أبي العباس يلزم أن يجوز ذلك لأنه يكون  
 ٢٠ تقديره أنا زيد يمشي المشى كما قالوا أرسلها العراك والتقدير أرسلها تعترك العراك وقد ذهب  
 السيرافي إلى جواز أن يكون قولك أنا زيد مشياً مصدراً مؤنثاً والعامل فيه أنا لأن المشى نوع من  
 الإتيان ويكون من المصادر التي ليست من لفظ الفعل نحو الخجيجي حباً وكفهته بقصاً وتبسمت وبيض  
 البرقي وهو قول ألا أن كونه لم يرد ألا نكرة يدل على ضعفه إذ لو كان مصدراً على ما ادّعى لم يمنع  
 من وقوع المعرفة فيه ظروفاً



قال صاحب الكتاب والاسم غير الصفة والمصدر بمنزلةهما في هذا الباب لتقوى هذا بَسْرًا أَطِيبُ منه  
رُطْبًا وجاء البُرُّ لغيرتين وصلتين وكلمته قد أتت في واجهته بهذا بييد ويعت الشاه شاه ودرها ويثبت له  
حسابه بلها بالها

قال المشرح اعلم ان هذا الفصل قد اشتمل على مسائل من أبواب متعدية لكنه جمعها كلها كونها  
اسماء غير صفات وقعت أحوالا في ذلك قولهم هذا بَسْرًا أَطِيبُ منه تَمَرًا فهذا مبتدأ وفسرا حال  
وأطيب منه خبر المبتدأ وفسرا وتَمَرًا حالان من المشار اليه لكن في زمانين لأن فيه تفصيل الشيء في  
زمان من أزمانه على نفسه في زمن آخر ويجوز ان يكون الزمان الذي يفضل فيه ماضيا ويجوز ان يكون  
مستقبلا ولا بد من إضمار ما يدل على الضمى فيه لو على الاستقبال على حسب ما يراد فان كان زمانا  
ماضيا أضمرت أن كان زمانا مستقبلا أضمرت إذا وكانت الإشارة اليه في حال ما هو بَلَّغٌ والعامل  
في الحال كان المضمر وفيها ضمير من المبتدأ وهذه كان التامة وليست الناقصة ان لو كانت الناقصة  
لوقع معها المعرفة وكنت تقول هذا البسر أطيب منه التمر لأن كان تعمل في المعرفة عملها في النكرة  
فلما اختص الموضع بالنكرة علم أنها التامة وأن التصانيف الاثنين على الحال لا على الخبر والعامل في  
الطرفين ما تضمنته معنى أفعل وجاز ان تعمل في الطرفين لأتاهما تصبنت شبهتين معنى فعل ومصدر ألا  
ترى أنك اذا قلت زيد أفعل من مبرو فعنه يزيد فضله عليه وكل واحد من الفعل والمصدر يجوز ان  
يعمل وذهب أبو علي إلى ان العامل في الحال الأول ما في هذا من معنى الإشارة والتنبيه والعامل في  
الحال الثاني أفعل قال وذلك أنه لا يخلو العامل في قولهم بَسْرًا أَطِيبُ منه ان يكون هذا أو أَطِيبُ أو مضمر  
هو أن كان أو إذا كان فلا يجوز ان يكون العامل فيه أطيب وقد تقدم عليه لأن أفعل هذا لا يقوى  
قوة الفعل فيعمل فيما قبله ألا ترى أنك لا تشبه أنت بمن أفعل ولا ممن أنت أفصل فتقدم الجار  
والمجرور عليه لضعفه أن يعمل فيما تقدم عليه وإذا لم يعمل فيما كان متعلقا بحرف جر اذا تقدم  
مع أن حرف الجر يعمل فيه ما لا يعمل في غيره نحو هذا مار يزيد وهذا مَعْطٍ يزيد أمين درها فكن  
لا يعمل فيما لا يتعلق بحرف الجر فبما شأنه المفعول به أولى فلما قرأ القرطبي

\* فقلت لنا أهلا وسهلا وودت \* جئني الخلد أو ما وودت منه أَطِيبُ \*

فضرورة وإذا كان كذا لم يعمل أَطِيبُ في بسرا لتقدمه عليه وإذا لم يجز ان يكون العامل أفعل كان

إِنَّمَا هَذَا وَإِنَّمَا الْمَصْرُ فَإِنْ أَهْلَتْ فِيهِ الْمَصْرَ الَّذِي هُوَ إِذْ كَانَ لَوْ أَنَّ يَكُونُ الْعَامِلُ فِي إِذِ الْمَصْرَةِ هَذَا  
 أَوْ مَا فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ غَيْرُهُ فَلَا كَانَ الْعَامِلُ كَذَلِكَ وَلَمْ يَكُنْ بِهَذَا مِنْ إِهْمَالٍ عَامِلٍ فِي الظَرْفِ أَهْلَتْ  
 هَذَا فِي نَفْسِ الظَّالِمِ وَاسْتَعْنِيَتْ عَنْ إِهْمَالِ ذَلِكَ الْمَصْرِ وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ كَانَ مَا قَالَ النَّاسُ أَنَّهُ  
 مَنْصُوبٌ عَلَى إِهْمَالٍ إِذْ كَانَ عَلَى إِرَادَتِهِمْ مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ لَا حَقِيقَةً لَفْظَةً وَأَمَّا قَوْلُهُمْ تَمَرًا فَالْعَامِلُ  
 فِيهِ أَطْيَبُ وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ وَإِنْ لَمْ يَعْمَلْ فِي بَسْرًا لَأَنَّ مَا تَلَخَّرَ عَنْهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ  
 كَمَا عَمِلَ فِي الظَرْفِ فِي قَوْلِ أَوْسٍ

\* فَلَا وَجَدْنَا الْعَرَضَ أَخْرَجَ سَاعَةً \* إِلَى الصَّنِيعِ مِنْ رَوْحِ مَلَكَةٍ مُسْتَهْمٍ \*

أَلَا تَرَى أَنَّ سَاعَةً مَعْبُورًا أَحْوَجَ فَكَمَا عَمِلَ فِي الظَرْفِ كَذَلِكَ يَعْمَلُ فِي الْحَالِ إِذَا تَلَخَّرَ عَنْهُ وَهَذَا إِنَّمَا  
 يَكُونُ فِيهِمَا يَحْتَوِي مِنْ نَوْعٍ إِلَى نَوْعٍ آخَرَ تَحْوِي هَذَا مَبْنًى أَطْيَبُ مِنْهُ زَيْبًا لِأَنَّ الْعَنْبَ يَحْتَوِي زَيْبًا وَلَوْ  
 ١. قُلْتُ هَذَا عَنِ أَطْيَبٍ مِنْهُ تَمَرًا لَمْ يَجِزْ لِأَنَّ الْعَنْبَ لَا يَحْتَوِي تَمَرًا وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجِزْ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ  
 فَتَقَلُّبُ هَذَا عَنِ أَطْيَبٍ مِنْهُ تَمَرٍ فَيَكُونُ هَذَا مَبْتَدَأً وَعَنْبٌ الْخَبَرُ وَأَطْيَبُ مِنْهُ مَبْتَدَأٌ آخَرَ وَتَمَرٌ الْخَبَرُ  
 وَالْجُمْلَةُ الثَّالِثَةُ فِي مَوْضِعٍ صَفَا لَعْنِبٍ فَاهْرَفَ وَأَمَّا قَوْلُهُمْ جَاءَ الْبُرُّ قَفِيزَتَيْنِ وَصَاعَتَيْنِ فَالْبُرُّ جَاءَ الْبُرُّ  
 قَفِيزَتَيْنِ بِدَرْجٍ وَصَاعَتَيْنِ بِدَرْجٍ فَهَلْ لَمْ يَكُنْ حَالًا مِنَ الْبُرِّ وَكَذَلِكَ صَاعَتَيْنِ فِيهِمَا حَالَانِ وَفَعَا مَوْضِعَ  
 الْمَشْتَقِ فَكَانَتْ قَالَ جَاءَ الْبُرُّ مَسْعَرًا أَوْ رَحِيصًا وَالْكَلامُ جَمْلًا وَاحِدًا وَبِجَوِّزِهِ فَتَقَلُّبُ جَاءَ الْبُرُّ قَفِيزَتَيْنِ  
 ١٥ جَاءَ الْبُرُّ فَيَكُونُ قَفِيزَتَيْنِ مَبْتَدَأً وَبِدَرْجٍ الْخَبَرُ وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ وَالْكَلامُ حِينَئِذٍ جَمْلَتَانِ وَرَبَّمَا قَالُوا  
 جَاءَ الْبُرُّ قَفِيزَتَيْنِ وَصَاعَتَيْنِ وَلَا يَذْكُرُ الدَّرَجَ فَيَحْدِثُونَ التَّمَنُّ لَأَنَّهُ قَدْ عُرِفَ مِمَّا جَرَى مِنْ نَادِيهِ اسْتِعْمَالُهُمْ  
 فِي ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ إِذَا اِهْتَدَوْا إِلَى بَيْتِهِمْ بِعَيْنِهِمْ مِنْ دَرْجٍ أَوْ دِينَارٍ تَرَكُوا ذِكْرَهُ لِمَا فِي لَفْظِهِمْ مِنْ  
 مَعْرِفَتِهِ كَقَوْلِكَ الْبُرُّ الْكُرُّ بَسْتَيْنِ تَرِيدُ دَرْجًا وَالْخَبَرُ عَشْرَةُ أَرْطَالٍ تَرِيدُ بِدَرْجٍ تَرَكُوا ذِكْرَهُ لِغَلْبَةِ  
 الْعَامِلَةِ فِيهِ وَأَمَّا قَوْلُهُمْ كَلِمَتُهُ اللَّهُ أَلَا فِي قَوْلِهِمْ فَهُوَ نَصَبٌ عَلَى الظَّالِمِ وَجَعَلُوا نَاتِبًا عَنْ مَشَاهِدَةٍ وَمَعْنَاهُ  
 ٢٠ مَشَاهِدَتُهَا فَهُوَ اسْمٌ نَاتِبٌ عَنْ مَصْدَرٍ فِي مَعْنَى اسْمِ الْعَامِلِ وَالنَّاصِبِ لِلْحَالِ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ الَّذِي هُوَ كَلِمَتُهُ  
 وَتَهْدِيرُهُ كَلِمَتُهُ مَشَاهِدَتُهَا وَلَيْسَ قَرُّ إِهْمَالٍ عَامِلٍ آخَرَ فَيَكُونُ مِنَ الشَّائِلِ لَأَنَّهُ مَعْرُوفٌ بِمَنْزِلَةِ الْجَمْعَةِ الْغَفِيرَةِ  
 وَرَجَعَ عَوْدَةً عَلَى بَدَلَتِهِ هَذَا مَذْهَبُ أَكْثَرِ أَهْلِ بَابِ الْبَصْرِ وَالْكُوفِيِّينَ يَنْصِبُونَ فَهُوَ أَلَا فِي إِهْمَالٍ  
 جَاعِلًا أَوْ مُلَاصِقًا كَأَنَّهُ هَلْ كَلِمَتُهُ جَاعِلًا اللَّهُ أَلَا فِي أَوْ مُلَاصِقًا اللَّهُ أَلَا فِي وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ وَهُوَ رَأْيُ سَيِّبِيهِ  
 أَنْ لَوْ كَانَ يَصْمَارُ جَاعِلًا لَمَا كَانَ مِنَ الشَّائِلِ الَّذِي لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ وَنَحَارُ أَنْ تَقُولَ كَلِمَتُهُ وَجْهَهُ إِلَى

وَجْهِي وَصِيَّتُهُ إِلَى عَمِي وَأُخِيَّةٍ لَمْ يَكُنْ فِي مَعْنَاهُ ذَلِكَ عَلَى مَا قُلْنَا، وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَقُولُ كَلِمَتُهُ قَوْلُهُ  
 فِي مَبْرُوضِهِ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ وَالْجَمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ كَأَنَّكَ قُلْتَ وَقَوْلُهُ إِلَى فَيَ إِلَّا لَكَ اسْتَغْنَيْتَ بِإِضْمَارِ  
 الْعَائِدِ إِلَيْهِ مِنَ الْوَلَوِ وَلَوْلَا الصَّبِيرُ الْمَصْلُفُ إِلَيْهِ لَمْ يَكُنْ بِدٍّ مِنَ الْوَلَوِ، وَأَمَّا بِالْوَعْدَةِ يَدًا فَيَبْدُ فَهُوَ أَيْضًا  
 مِنْ بَابِ كَلِمَتِهِ فَلَا إِلَى فِي لَانَهُ اسْمُ الْكَلْبِ مِنْ مَصْدَرٍ فِي مَعْنَى الصَّفَا كَقَوْلِهِ تَالِ الْوَعْدَةِ مَنَاقِدَةً أَيْ تَالِ الْوَعْدَةِ إِلَّا أَنْ  
 ٥ مَعْنَاهَا مُخْتَلِفٌ وَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِي بِالْوَعْدَةِ يَدًا أَنْ يَقُولَ بِالْوَعْدَةِ يَدًا يَقُولُ بِالرَّفْعِ وَلَا يَجُوزُ فِيهِ غَيْرُ  
 النِّصْبِ بِخِلَافِ كَلِمَتِهِ قَوْلُهُ إِلَى فِي لَانَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِكَ بِالْوَعْدَةِ يَدًا يَبْدُ التَّعْجِيلُ وَالنَّقْدُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ  
 بَيْنَهُمَا قُرْبٌ فِي الْمَكَانِ وَالْمَرَادُ بِقَوْلِكَ كَلِمَتُهُ فَلَا إِلَى فِي الْقُرْبِ فِي الْمَكَانِ وَأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا وَاسِطَةٌ فَمَعْنَاهَا  
 مُخْتَلِفٌ وَإِنْ كَانَ طَرِيقُهُمَا فِي تَقْدِيرِ الْإِعْرَابِ وَاحِدًا، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ بَعَثَ الشَّاهَ شَاهًا وَدَرَاهِمًا فَشَاهًا لَصَبَّ  
 عَلَى الْحَالِ وَصَاحِبُ الْحَالِ الشَّاهُ وَالْعَامِلُ الْفِعْلُ الَّذِي هُوَ يُبْعَثُ وَالشَّاهُ وَإِنْ كَانَ اسْمًا جَامِدًا فَهُوَ نَائِبٌ  
 ١٠ عَنْ الصِّفَةِ لِأَنَّهُ وَقَعَ مَوْضِعٌ مُسْتَعْرًا فَلَا قُلْتَ بَعَثَ الشَّاهَ شَاهًا وَدَرَاهِمًا فَمَعْنَاهُ بَعَثَ الشَّاهَ مُسْتَعْرًا عَلَى  
 شَاهٍ بِدَرَجٍ وَجُعِلَتِ الْوَلَوُ فِي مَعْنَى الْبَاءِ فَيُطْلَقُ الْخَفْضُ وَجُعِلَ مَعْطُوفًا عَلَى شَاهٍ فَكُتِرَ الدَّرَجُ وَالشَّاهُ  
 فَالشَّاهُ مُعْتَنٌ وَالدَّرَجُ قُنْدَةٌ وَأَجَارُ الْقَبِيلِ بَعَثَ الشَّاهَ شَاهًا وَدَرَجٌ بِالرَّفْعِ وَالْمُرَادُ شَاهٌ بِدَرَجٍ فَشَاهٌ بِدَرَجٍ  
 ابْتِدَاءً وَخَبَرٌ وَالْجَمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ فَلَمَّا إِذَا قَالَ شَاهًا وَدَرَجًا فَتَقْدِيرُهُ شَاهًا وَدَرَجًا مَقْرُونَانِ فَالْخَبَرُ مَحْدُوفٌ  
 كَمَا يَقُولُ كُلُّ رَجُلٍ وَصِيَّتُهُ بِمَعْنَى مَعَ شَاهًا وَدَرَجًا قَوْلُهُ لَانَ إِلَى الْوَلَوِ مَعْنَى مَعَ فَصَحَّ مَعْنَى الْكَلَامِ بِذَلِكَ وَكَذَلِكَ  
 ١٥ بَعَثَ الشَّاهَ شَاهًا وَدَرَجًا لَمَّا رَفَعَ الدَّرَجُ وَخَطَفَهُ عَلَى الشَّاهِ قَدْرَ خَبَرٍ لَا يَخْرُجُ عَنْ مَعْنَى مَعَ وَهُوَ مَقْرُونَانِ،  
 وَمَعْنَاهُ يَبْدُ لَمْ حِسَابُهُ بِلَا بِلَا فَبِلَا نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى مُصْنَفًا وَرُقْبًا، وَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ الَّتِي فِي  
 هَذَا الْبَابِ لَا يَنْفِرُ مِنْهَا شَيْءٌ وَلَا بِدٍّ مِنْ إِيْتَابِهِ بِمَا يَبْدُو فَلَا يَجُوزُ كَلِمَتُهُ فَلَا حَتَّى يَقُولَ إِلَى فَيَ لَا لَكَ  
 أَلَمَّا تَرِيدُ مَشَافَهَةً وَالْمَشَافَهَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ اثْنَيْنِ وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ بِالْوَعْدَةِ يَدًا حَتَّى يَقُولَ يَبْدُ لَانَ  
 الْمُرَادُ أَحَدٌ مَتَى وَأَعْطَانِي فَمِنْ اثْنَيْنِ أَيْضًا وَكَذَلِكَ يَبْدُ لَمْ حِسَابُهُ بِلَا بِلَا لَوْ قُلْتَ بِلَا مِنْ غَيْرِ  
 ٢٠ تَكْرِيرٍ تَتَوَقَّعُ أَنَّهُ رَقِبَهُ بِلَا وَاحِدًا وَلَيْسَ الْمَعْنَى هَلِمَهُ وَأَلَمَّا الْمُرَادُ بِهِ جَعَلَهُ أَصْنَفًا ظَاهِرَةً

## فصل ٧٨

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَحَقَّقَهَا أَنْ تَكُونَ نَكْرَةً وَذُو الْحَالِ مَعْرُوفَةً وَأَمَّا \*أَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ\* وَهِيَ رُبَّتْ بِهِ وَحَدَّثَهُ  
 وَجَاؤًا فَضَمُّهُ بِقَضَائِهِمْ وَفَعَلْتَهُ جَهَنَّمَ وَطَافَتِكَ فَمَصْدَرٌ قَدْ تَكَلَّمَ بِهَا عَلَى نِيَّةٍ وَضَعَهَا فِي مَوْضِعٍ مَا لَا

تعريف فيه كما وضعناه في موضع شفاها وهي معتزكة ومنفردة وقاطبة وجاهدا ومن الالهاء  
المحذو بها حذف هذه المصادر قبلهم مررت بهم الجملة الفعيرة وتنكير ذي الحال قبيلهم الا اذا قدمت  
عليه كقولهم \* ليرة موحشا على قديم \*.

قال الشارح انما استحققت الحال ان تكون نكرة لانها في المعنى خبر ما لا ترى ان قولك جاء زيد  
راكبا قد تضمنت الاختيار محجى زيد وركوبه في حال مجهولة واصل الخبر ان يكون نكرة لانها مستفادة  
وايضا لانها تشبه التمييز في الباب فكانت نكرة مثله وانما تقع في جواب كيف جاء وكيف سؤال  
عن نكرة وانما لو ان يكون صاحبها معرفة لما ذكرناه من انها خبر ما لا يرى من النكرة غير جائز  
ولانه اذا كان نكرة أمكن ان تجرى الحال صفة ولا حاجة الى مخالفتها اليه في الاخر ان لا فرق بين  
الحال في النكرة والصفة في المعنى وقد جعلت مصادر في موضع الحال لفظة معرفة وفي تأويل النكرات  
فيها ما فيه الالف واللام ومنها ما هو مصنف لهما ما كان بالالف واللام فحذف قولهم أرسلها العراق  
قال ليبيد

\* فأرسلها العراق ولم يكدّها \* ولم يشفق على نقص الدخال \*

فنصب العراق على الحال وهو مصدر مارة يعارك معاركا وجعل العراق في موضع الحال وهو معرفة  
ان كان في تأويل معتزكة وذلك شأ لا يقلل عليه وانما جاز هذا الاتساع في المصادر لان لفظة ليس  
١٥ بلغت الحال ان حقيقة الحال ان تكون بالصفات ولم تخرج بالصفة لم يحسن دخول الالف واللام لم  
قال العرب أرسلها المعتزكة ولا جاء زيد القائم لوجوب لفظ الحال والمخالف ان هذا نائب عن الحال  
وليس بها وانما التقديم أرسلها معتزكة فر جعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشابهة له فصار معتزكة فر  
جعل المصدر موضع الفعل لدلالته عليه يقال أورد ابله العراق اذا أوردنا جميعا الماء من قولهم امتلك  
القيم اي أوردنا في المعتزكة وانما ما جاء مصافا فحذف قولهم مررت به وحده ومررت بهم وحده فحذف  
٢٠ مصدر في موضع الحال كانه في معنى إيجاد جاء على حذف الزوائد كانه قلت أوجدته بمروري إيجادا  
او إيجاد في معنى موجد اي منفرد فاذا قلت مررت به وحده فكذلك قلت مررت به منفردا ويحتمل  
عند سيبويه ان يكون الفاعل والمفعول وكان التوابع يذهب الى ان وحده مصدر وهو الفاعل دون  
المفعول فاذا قلت مررت به منفردا فكذلك قلت أوجدته بمروري إفرادا وقال يونس اذا قلت مررت به  
وحده فهو بمنزلة موحدا او منفردا وجعله للمشهور به ويونس فيه قول آخر ان وحده معناه على

حياله وعلى حياله في موضع الطرف وإذا كان الطرف صفة أو حالا فقدر فيه مستقر ناصب للطرف ومستقر هو الأول ، وأعلم أن وحده لم يستعمل إلا منصوبا إلا ما ورد هالكا قالوا هو نسيجه وحده وغير وحده ونحيش وحده وأما نسيجه وحده فهو مدح وأصله أن القرب إذا كان رفيعا فلا ينسج على مثوله معه غيره فكانت لال نسيجه إفراد يقال هذا للرجل إذا أقرب بالفصل ، وأما غير وحده ونحيش وحده فهو تصغير غير وهو للمبار يقال للوحشي والأقلى ونحيش وحده وهو كذا للمبار فهو ثم يقال للرجل المتعجب برأيه لا يتخاطب أحدا في رأي ولا يدخل في معرفة أحد ومعناه أنه ينفرد بحذمه نفسه ، وأما قولهم

جاءوا قضمهم بقضميهم أي جميعا ولما كان معناه التنكير جاز أن يقع حالا قال الكمثرى

\* أتتني سليم قضمها بقضميها \* تيسر حول بالقيع سبأها \*

فقضمها منصوب على الحال وقد استعمل على هذين منهن من يصعب على كل حال فيكون بمنزلة المصدر ١٠ المضاف المعجول في موضع الحال كقولك مرث به وحده ومنهن من يجعل قضمها تاء مؤكدا لما قبله فيجزيه مجرى ثلمهم فيقول أتتني سليم قضمها بقضميها ورأيت سليما قضمها بقضميها ومرث بسليم قضمها بقضميها ومعناه أجمعين وهو مأخوذ من القضم وهو الكسر وقد يستعمل في موضع الوقوع على الشيء بسرقته كما يقال عقاب كسر فكان معنى قضمهم وقح بعضهم على بعض ، وأما قولهم فعلت جهذا وظلقتك فهو مصدر في موضع الحال فهو وإن كان معرفة فمعناه على التنكير كأنه قال فعلت مجتهدا ، وأما قولهم مرث بهم الجماء الغفير فهما من الأسماء التي تجيء بها تجميع المصادر فالجماء أسر والغفير نعمت له وهو في المعنى علوة قوله الجم الغفير لأنه يراد به الكثرة والغفير يراد به أنهم قد غطوا الأرض من كثرتهم من قولنا غمرت الشيء إذا غطيته ومنه اليفغر الذي يوضع على الرأس لأنه يغطيه ونسبه على الحال لأنهما قد جمعا في موضع المصدر كالمراك كأنك قلت الجمور الغفير على معنى مرث بهم جامعين غافلين ، وذهب بعض إلى أن الجماء الغفير اسم لا في موضع مصدر وأن الالف واللام في ١١ نية الطرح وهذا غير صحيح إذ لو جاز مثل هذا لجاز مرث به الغائم فتضميه على الحال وتنبى بالالف واللام الطرح وذلك غير جائز ، وتنكير نى الحال قبيح وهو جائز مع فتحه لو قلت جاء رجلا صاحبا لقبح مع جوارزه وجعله وصفا لما قبله هو الوجه لأن قدمت صفة النكرة نصبتها على الحال وذلك لا يمنع جواز تقديم الصفة على الموصوف لأن الصفة مجرى الصلة في الإيضاح فلا يجوز تقديمها على الموصوف كما لا يجوز تقديم الصلة على الموصوف وإذا لم يجوز تقديمها صفة عدل إلى الحال وحمل

النصب على جواز جاء رجلٌ صاحبًا وصار حينَ قُدِّمَ وَجْهَ الكلامِ وَجْهَهُمُ المَعْرُوفُ أَحْسَنُ لِلْمَعْرُوفِ  
وذلك أن الحال من النكرة قبيل وتقدم الصفة على الموصوف ألبعض قال الشاعر  
\* وَنَحْنُ الْعَرَالُ بِالْقَنَا مُسْتَظِلَّةٌ \* طيلة أمارتها العيون الجليّة \*

أراد طيلة مستظلة فلما تقدم الصفة نصبها على الحال وشرط ذلك أن تكون النكرة لها صفة تجرى  
عليها ويجوز نصب الصفة على الحال والعامل في الحال شيء متقدّم فَرَفَعْنَا الصفة لغرض يعرض  
لمجهول فنصب على الحال ويجب ذلك لامتناع بقائه صفة مع التقدّم ، وأما ما أنشد من قول الشاعر  
\* نِعْزَةٌ مَرِحًا كُلُّ قَدِيرٍ \* فالبيت لكثير ومجزؤ \* عفا كل أسنم مستديج \* والشاهد فيه  
تقدم موحش على الظل ونصبه على الحال يصف آثار الدمار وأندراسها وتغيّبه السحب أراها للعرض

## فصل ٧١

١٠

قال صاحب الكتاب ولما للمؤكد في التي تحيى على أثر جملة قلدها من استين لا تمك لهما لتوكيد  
خبرها وتقرير مؤداه ونفي الشك منه وذلك قولك زيد أبوك عطوفاً وهو زيدٌ معروفٌ وهو المحفّ بيتاً ألا  
تراك كيف حقدت بالعطوف الأبوة والمعروف والبيت أن الرجل زيد وأن الأثر حلف وفي التنوید وَقَرَّ  
أَلْحَفَ مُصَدِّقًا وكذلك أنا حينَ الله أَيْلَا كما يأكل العبيد فيه تقرير للبيدنة ومحقق لها وتقول أنا  
١٥ فلان بطلاً شجاعاً وجرها جواداً فالحق ما أنت متيسر به وما هو نابت لك في نفسك ولو قلت زيدٌ  
أبوك منطلقاً أو أخوك أعلت إلا إذا أردت التيقن والصدقة والعامل فيها أقيمت أو أحاطه مصمراً  
قال الشارح الحال على صرتين للضرب الأول ما كان منتقلاً لقولك جاء زيدٌ ركباً فراكباً حالاً وليس  
الركوب بصفة لازمة نابتة إنما هي صفة له في حال تجيئه وقد ينتقل منها إلى غيرها وليس في لِكُومِها  
تأكيد لها أخبر به وأما ذكرت زيادة في الفائدة وفصل في الخبر ألا ترى أن قولك جاء زيدٌ ركباً فيه  
٢٠ إخبار بالمعنى والركوب ألا أن الركوب وقع على سبيل الفصل لأن الاسم قبله قد استوفى ما يقتضيه  
من الخبر بالفعل ، وأما الضرب الثاني فهو ما كان ثابتاً غير منتقل يُذكر توكيداً لمعنى الخبر وتوضيحاً له  
ولذلك قولك زيدٌ أبوك عطوفاً وهو المحفّ بيتاً وأنا زيدٌ معروفٌ فقولك عطوفاً حالاً وفي صفة لازمة للأبوة  
فلذلك أكدت بها معنى الأبوة وكذلك قوله وهو المحفّ بيتاً أكد به الحق لأن ذلك مما يؤكد به الحق  
أن المحفّ لا يزال وانحفاً بيتاً وكذلك قوله أنا زيدٌ معروفٌ فمعروفاً حالاً أكدت به كونه زيداً لأن معنى

مَعْرُوفًا لَا شَكَّ فِيهِ فَإِذَا قُلْتَ أَنَا زَيْدٌ لَا شَكَّ فِيهِ كَانَ ذَلِكَ تَأْكِيدًا لِمَا أُخْبِرْتَ بِهِ قَالَ اللَّهُ تَع وَفَوَافِقُ  
مُضْتَدًّا فَصَدَقَ حَالُ مُؤَكِّدَةٍ إِذِ الْحَقُّ لَا يَنْفَكُ مُصْتَدًّا وَمِثْلَهُ قَوْلُ ابْنِ دَاوُدَ

\* أَنَا ابْنُ دَاوُدَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسِي \* وَقَوْلُ بَدَارِقَ مَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارِ \*

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُلْقَى فِي هَذَا الْمَوْضِعِ إِلَّا مَا أَشْبَهَ الْمَعْرُوفَ مِمَّا يُعْرَفُ وَيُؤَكَّدُ لَوْ قُلْتَ هُوَ زَيْدٌ مُنْطَلَقًا لَمْ  
يَجُزْ لَأَنَّهُ لَوْ صَحَّ التَّلَافُظُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى صِدْقِهِ فِيمَا قَالَهُ كَمَا أُجْتَنِبَ قَوْلُهُ مَعْرُوفًا بِهَا نَسِي أَنَّهُ  
ابْنُهَا وَلَوْ قُلْتَ أَنَا عَبْدُ اللَّهِ كَرِيمًا جَوَانًا أَوْ هُوَ زَيْدٌ بَطَلًا شَجَاعًا لَجَارَ لَاقَ هَذِهِ الصَّلَاتِ وَمَا شَأْنُهَا  
مِمَّا يَكُونُ مَتَحًا فِي الْإِنْسَانِ يُعْرَفُ بِهَا عِجَازُ أَنْ تَحْمِيَ مُؤَكِّدَةً لِلْخَبَرِ لِأَنَّهَا أَهْيَا يُعْرَفُ بِهَا فَذِكْرُهَا  
مُؤَكِّدَةٌ لِدَلَالَتِهِ وَقَوْلُ لِي عَبْدُ اللَّهِ إِذَا صَغُرْتَ فَفَسَكَ لِرَبِّكَ فَرُ تَفْسِيرُ حَالِ الْعَبِيدِ بِالْوَلِيِّ أَكْرَبًا كَمَا  
يَأْكُلُ الْعَبِيدُ قُلُوبَهُمْ أَكْرَبًا كَمَا يَأْكُلُ الْعَبِيدُ قَدْ حَقَّقَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ فَعَلَ هَذَا الْمَعْنَى وَنَحْوَهُ يَصْبَحُ وَيُمْسِدُ  
١. فَكُلُّ مَا صَحَّ بِهِ الْمَعْنَى فَهُوَ جَيِّدٌ وَكُلُّ مَا فَسَدَ بِهِ الْمَعْنَى فَهُوَ مُرَدُّونَ وَقَوْلُهُ تَحْمِيَ عَلَى الْفَرْ جَمْلَةً فَهَذَا  
مِنْ أَسْبَاطِ لَا تَمَلُّ لَهَا يَعْنِي أَنَّ الْحَالِ الْمُؤَكَّدَةَ تَأْتِي بَعْدَ جَمْلَةٍ ابْتِدَائِيَّةٍ الْخَبَرُ فِيهَا اسْمٌ مُوَصِّعٌ وَلَا يَكُونُ  
فَعْلًا وَلَا رَاجِعًا إِلَى مَعْنَى فَعْلٍ لِأَنَّ الْحَالَ هُنَا تَكُونُ تَأْكِيدًا لِلْخَبَرِ بِذِكْرِ وَصْفٍ مِنْ أَوْصَافِهِ الثَّابِتَةِ لَهُ  
وَالْفَعْلُ لَا ثَبَاتَ لَهُ وَلَا يُوصَفُ وَقَوْلُهُ وَلَوْ قُلْتَ زَيْدٌ أَبُوكَ مُنْطَلَقًا أَوْ أَخُوكَ أَحَلَّتْ يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ  
إِخَاهُ أَوْ لَهَاءَ فِي حَالٍ دُونَ حَالٍ أَوْ وَقْتٍ دُونَ وَقْتٍ فَإِنْ أَرَدْتَ أَنَّهُ إِخْوَةٌ مِنْ حَيْثُ الصَّدَاقَةُ أَوْ أَبُوهُ مِنْ  
٢. حَيْثُ أَنَّهُ تَبَقَّى بِهِ جَارَ لَاقَ ذَلِكَ مِمَّا يَنْتَقِلُ فَجُوزَ أَنْ يَكُونَ فِي وَقْتٍ دُونَ وَقْتٍ وَأَمَّا الْعَامِلُ فِي  
هَذِهِ الْحَالِ فَهُوَ هُنَا سَبَبِيَّةٌ فَعْلٌ مُصَرَّرٌ تَقْدِيرُهُ أَتَرَفُ ذَلِكَ أَوْ أَحَقُّهُ وَحُودُ ذَلِكَ مِمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْحَالُ  
فَيَكُونُ فِيهَا تَوْكِيدٌ الْخَبَرِ بِالْحَالِ وَأَتَرَفُ كَتَوْكِيدُهُ بِالْيَمِينِ فَإِذَا قُلْتَ أَنَا عَبْدُ اللَّهِ مَعْرُوفًا فَكَانَكَ قُلْتَ  
لَا شَكَّ فِيهِ أَوْ أَرَفَهُ أَوْ أَحَقُّهُ وَجَرَى ذَلِكَ فِي التَّأْكِيدِ بِالْجَمْلَةِ مَجْرَى قَوْلِكَ أَنَا عَبْدُ اللَّهِ وَالِدٌ وَذَهَبَ  
أَبُو اسْحَبَّ الرُّجَاجِ إِلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ الْخَبَرِ لِنِهَايَتِهِ عَنْ مُسَمًّى أَوْ مَذْمُورٍ وَيَجْعَلُ فِيهِ ذِكْرًا مِنْ  
٣. الْأَوَّلِ وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ

#### فصل ٨

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَالْجَمْلَةُ تَقَعُ حَالًا وَلَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ اسْمِيَّةً أَوْ فِعْلِيَّةً فَإِنْ كَانَتْ اسْمِيَّةً فَالْوَاوُ إِلَّا  
مَا هُوَ مِنْ قَوْنِهِمْ كَلِمَتُهُ فَوَاوُ إِلَى فِي وَمَا عَسَى أَنْ يُعْتَرَّ عَلَيْهِ فِي النَّفَرَةِ وَأَمَّا لِقَائُهُ عَلَيْهِ جُهْدٌ وَشَيْءٌ فَمَعْنَاهُ

مستقرّة عليه جنة وشى وإن كانت فعلية لم تخل من أن يكون فعلها مضارياً أو ماضياً فإن كان مضاراً لم تخل من أن يكون مُتَّبِعاً أو مَنفِيّاً فَلْتَلْبَسْ بِغَيْرِ وَادٍ وَقَدْ جَاءَ فِي الْمُنْفَى الْأَمْرَانِ وَكَذَلِكَ فِي الْمَاضِي وَلَا يَدْ مَعَهُ مِنْ قَدْ ظَاهِرَةٌ أَوْ مَقْدُورَةٌ

قال الشاعر اعلم أنّ الجملة قد تقع في موضع الحال ولا تخلو الجملة من أن تكون اسمية أو فعلية مثال الاسمية قولك مبرّت ذريتي على يدي باز وجاء زيد وسيقدم على كنفه أي جاء وهذه حاله ولا يقع بعد هذه الواو إلا جملة مركبة من مبتدئ وخبر وإذا وقعت هذه الجملة بعد هذه الواو حالاً كانت في تصميمها ضمير صاحب الحال وتترك ذلك مخيراً للتصمين كقولك أقبل محمدٌ وهذه على رأسه وجاء أخوك وقوبه نظيف وتركه التصمين كقولك جاء زيد وحمرو صاحبه وأقبل بكرٌ وخاند يقرأ وبما جار استفادة هذه الجملة من ضمير يعود منها إلى صاحب الحال من قبل أن الواو أفقت من ذلك يرتبطها ما بعدها بما قبلها فلم تحتج إلى ضمير مع وجودها فإن جئت بالضمير معها تجيئ لأن في ذلك تأكيد رتبط الجملة بما قبلها وأما إذا لم تذكر هناك وإدا فلا يَدْ من ضمير وذلك نحو قولك أقبل محمدٌ على رأسه قلنسوةً ولو قلت أقبل محمدٌ على عبد الله قلنسوةً وأنت تريد الحال لم يجوز لك أنه لم تأت برابط يرتبط الجملة بأول الكلام لا وإدا ولا ضمير يعود من آخر الكلام إلى أوله فيبدل على أنه معقول بأوله قال الشاعر

\* نَصَبَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرَةً \* وَرَفِيقَهُ بِالْقَهْبِ لَا يَذْرى \*

١٥ يصعب شامساً خاص في الماء حتى انتصف النهار ورفيقه على شاطئ الماء لا يذرى ما كان منه فيقول انتصف النهار على الغائص وهذه حاله والهاء في غامرةً ربطت الجملة بما قبلها حتى جرت حالاً ومن ذلك قوله تعالى يغشى طائفةً منكم وطائفةً قد أهنتهم أنفسهم والمعنى والله أعلم يغشى طائفةً منكم في هذه الحال وأما قول امرئ القيس

\* وَقَدْ أَفْتَدَيْتُ وَالظُّمْرُ فِي وَكُنَاتِهَا \* مُتَجَرِّدٌ قَيْدَ الْأَوَابِدِ فَيَكْبَلُ \*

٢. موضع الشاهد آت جعل الجملة التي في والظمير في وكُنَاتِهَا حالاً مع خَلَّوْهَا من عاكب إلى صاحب الحال استنفاد يرتبط الواو بهذه الواو وما بعدها في موضع نصب على الحال بما قبلها من العوامل التي يجوز بها نصب الحال وإذا قلت جاء زيد وقوبه نظيف في موضع جاء زيد نظيفاً فربّه فكما أنّ نظيفاً نصب بما قبله من الفعل فكذلك الجملة الواقعة موقفة في موضع منصوب والعامل فيها ذلك الفعل فإما قوله فإن كانت الجملة اسمية فالواو إشارة إلى أنه إذا وقعت للجملة الاسمية حالاً فيلزم الاتيان بالواو



فيها وليس الأمر كذلك إنما يلزم أن تلقى بما يُعلِّف لُجْلَةً الثَّانِيَةَ الْوَلَوِيَّ لَأنَّ لُجْلَةً كَلَامٌ مُسْتَقْبَلٌ بِنَفْسِهِ مُفِيدٌ لِمَعْنَاهُ فَذَا وَصَّيْتُ لُجْلَةً حَالًا فَلَا يَدَّ فِيهَا مِمَّا يُعْلِفُهَا بَا قَبْلُهَا وَيَرْطِبُهَا بِدَلَّالَةٍ يُتَوَرَّمُ أَنَّهَا مُسْتَلَقَّةٌ وَذَلِكَ يَكُونُ بِأَحَدٍ أَمْرَيْنِ أَيْمًا الْوَلَوِيَّ وَإِمَّا صَمِيرٍ يَعْنِي مِنْهَا إِلَى مَا قَبْلُهَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ فَيُثَلُّ الْوَلَوِيَّ جَاءَ زَيْدٌ وَالْأَمِيرُ رَاكِبٌ وَهَوْلُنَا وَالْأَمِيرُ رَاكِبٌ جُمْلَةً فِي مَوْضِعٍ لُجْلَةٍ وَمِثَالُ الصَّمِيرِ أَقْبَلُ مُحَمَّدٌ يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ فَتَقُولُهُ يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ جُمْلَةً فِي مَوْضِعٍ لُجْلَةٍ فَلَمَّا بَقِيَته أَلَا مَا شَدَّ مِنْ قَوْلِهِمْ كَلَمَتُهُ فَوَيْ إِلَى فِي ظَنِّ أَرَادَ أَنَّهُ شَازَ مِنْ جَهَةِ الْقَبْلِ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ لِيَا ذِكْرُهُ مِنْ رُجُوعِ الرِّابِطِ فِي لُجْلَةٍ لُجْلِيَّةٍ وَهُوَ الصَّمِيرُ فِي فَوَيْ وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ قَلْبُهُ مِنْ جَهَةِ الِاسْتِعْمَالِ فَهَرِيبٌ لَأنَّ اسْتِعْمَالَ الْوَلَوِيَّ فِي هَذَا الْكَلَامِ أَكْثَرُ لَاتِهَا أُنْذِلَ عَلَى الْفَرَسِ وَأَهْرُ فِي تَعْلِيلٍ مَا بَعْدَهَا بَا قَبْلُهَا فَلَمَّا لَقِيْتُهُ عَلَيْهِ جَبَّةٌ وَتَوَيْ فَصَحَّحْتُ لُجْلَةً وَالْمَجْرُورُ فِيهِ أَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ عَلَى لُجْلَةٍ وَيَتَعَلَّقُ حِينَئِذٍ بِمَحْذُوفٍ وَيَكُونُ ارْتِفَاعُ جَبَّةٍ وَشَى بِالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ ارْتِفَاعُ الْفَاعِلِ وَهَذَا لَا خِلَافَ فِي جَوَازِهِ هَهُنَا لِاعْتِمَادِهِ عَلَى نَوَى لُجْلَةٍ وَالْأَمْرُ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ جَبَّةٌ وَشَى مُبْتَدَأٌ وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ الْفَعْلُ وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ وَهُوَ شَازٌ عَلَى جَوَازِ خُلُوعِ لُجْلَةٍ الْإِسْمِيَّةِ مِنَ الْوَلَوِيَّ وَصَاحِبُ الْكِتَابِ خَرَّجَهُ عَلَى الْجِهَةِ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ لَا يَرَى خُلُوعَ لُجْلَةٍ الْإِسْمِيَّةِ مِنَ الْوَلَوِيَّ إِذَا وَصَّيْتُ حَالًا وَقَدْ يَلِغُ الْعَمَلُ مَوْضِعَ لُجْلَةٍ إِذَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ وَكَانَ الْمُرَادُ بِهِ الْحَالُ الْمَصَاحِبَةُ لِلْفِعْلِ لِقَوْلِهِ جَاءَ زَيْدٌ يَصْحَكَ أَيْ صَاحِكًا وَصَحَّتْ زَيْدًا يَرْكَبُ أَيْ رَاكِبًا هَلْ اللَّهُ تَعَالَى فَجَعَلْتُهُ أَحَدًا هُمَا تَمَّشِي عَلَى

١٥ اسْتَحْيَاهُ أَيْ مَاشِيَةً وَقَالَ الشَّاعِرُ

\* مَتَى تَأْتِيهِ تَعَشُّوْا إِلَى صَوْنِ نَارِهِ \* تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْلِدٍ \*

وَالْمُرَادُ طَائِفًا وَلَا حَاجَةَ إِلَى الْوَلَوِيَّ بَيْنَ الْفِعْلِ الْمَصَارِعِ وَاسْمِ الْفَاعِلِ مِنَ الْمُنَاسِبَةِ هَلَمَّا الْفِعْلُ الْمُسْتَقْبَلُ فَلَا يَلِغُ مَوْضِعُ الْحَالِ لِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْحَالِ لَا تَقْبُلُ جَاءَ زَيْدٌ سِيرَ كُتْبٌ وَلَا أَقْبَلُ مُحَمَّدٌ سَوَّى يَصْحَكَ وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ الْمَاضِي لَا يَجُوزُ أَنْ يَلِغَ حَالًا لِعَدَمِ دَلَالَتِهِ عَلَيْهَا لَا تَقْبُلُ جَاءَ زَيْدٌ صَحَّحَكَ فِي مَعْنَى صَاحِكًا ظَنُّ جَعَلَتْ مَعَهُ بِقَدْ جَازَ أَنْ يَلِغَ حَالًا لَأنَّ قَدْ تُقَرَّبُ مِنَ الْحَالِ أَلَا تَرَاهُ تَقْبُلُ قَدْ كَانَتْ الصَّلَوةُ قَبْلَ حَالٍ فِيهَا مَهَا وَلِهَذَا يَجُوزُ أَنْ يَقْتَرِنَ بِهِ الْآنَ أَوْ السَّاعَةَ فَيُقَالُ عَدَ الْآنَ أَوْ السَّاعَةَ فَتَقْبُلُ جَاءَ زَيْدٌ قَدْ صَحَّحَكَ وَأَقْبَلُ مُحَمَّدٌ وَقَدْ عَلِمَ الشَّيْبُ وَتَحَوَّى تَالِ الشَّاعِرِ

\* ذِكْرُكَ وَطَحْيِي تَحْطِرُ بَيْنَنَا \* وَحَدَّ تَهَلَّتْ مِنَّا الْمُنَافَقَةُ الشُّعْرُ \*

فَوْضِعُ قَدْ تَهَلَّتْ نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ وَالتَّقْدِيرُ نَاحِلَةً هَرَمًا حَذَفُوا مِنْهُ وَقَدْ وَفَّ يَرِيدُونَهَا فَتَكُونُ مَقْدَرًا

الوجود وإن لم تكن في اللفظ قال الشاعر

\* وَظَعِي كَفَمُ الزُّوقِ \* عَذَا وَالزُّوقُ مَلَانْ \*

والمراد قد عذا وهذا قولُه تعالى أو جَاءُوكُمْ خَصِرَتْ صُدُورُهُمْ على تقدير قد خَصِرَتْ وتبيد ذلك قراءةً من قرأ خَصِرَةً بالنصب، وذهب الكوفيون إلى جواز وقوع الفعل الماضي حالا سواء كان معه قد أو لم تكن وإليه ذهب أبو الحسن الأفشى من البصريين واحتجوا لذلك بما تقدم من النصوص والمعنى بالنصوص قوله تعالى أو جَاءُوكُمْ خَصِرَتْ صُدُورُهُمْ وقيل الشاعر \* وَظَعِي كَفَمُ الزُّوقِ الخ \* ونحوه قبل الآخر

\* وَإِنِّي لَتَعْرِوِي لِدِثْرَاهِ لِقَصَّةً \* كَمَا أَلْتَقِصُ الْمُصْفُورَ بِمَلَّةِ الْقَطْرِ \*

وقوله خَصِرَتْ من الآية حال وتبيد قراءةً من قرأ خَصِرَةً على ما تقدم وكذلك عَذَا من قوله عذا والزُّوق ملان وكذلك قوله بِلَمَّةِ الْقَطْرِ في موضع حال، وأما المعنى فإن الفعل الماضي يقع صفةً للنكرة وكل ما جاز أن يكون صفةً فإنه يجوز أن يكون حالا ألا ترى أنك تقول جاء زيد يصحك كما تقول جاء زيد ضاحكاً لأنك تقول جاء رجلٌ يصحك كما تقول جاء رجلٌ ضاحكٌ فيكون صفةً للنكرة، وقد تقدم الأجواب من النصوص بأن قد مرادةً فيها ولذلك حسن الحال بالماضي، وأما ما ذكرناه من المعنى ففاسدٌ والأمر فيه بالعكس فإن كل ما يجوز أن يكون حالا يجوز أن يكون صفةً للنكرة وليس كل ما يجوز أن يكون صفةً للنكرة يجوز أن يكون حالا ألا ترى أن الفعل المستقبل يجوز أن يكون صفةً للنكرة نحو هذا رجلٌ سَيَكْتُبُ أو سَيَضْرِبُ ولا يجوز أن يقع حالا فصاحكٌ ونحوها وقع حالا لأنه اسمٌ لفعل واسمُ الفاعل قد يكون للحال وليس كذلك الفعل الماضي ولا الفعل المستقبل فلا يكون كل واحد منهما حالا، وأعلم أن الفعل الماضي إذا اقترن به قد والفعل المضارع إذا دخل عليه نال وقوع كل واحد منهما حالا كنت مخبراً في الإتيان بولو لحال وتركها تفعل جاء زيد قد علاه الشيب وإن شئت قلت وقد علاه الشيب ومثله قوله \* وقد نهلت منا التَّقَفَّةُ السُّمُرُ \* وذلك أن قد تغرب الماضي من الحال وتلحقه بحكمه وهذه وأو الحال ولأنه قد أشبه الجُملة الاسمية من حيث أن الجزء الأول من الجُملة ليس فعلاً وكذلك الفعل المضارع إذا دخل عليه الناقى جاز دخول الواء عليه وتركها بما ذكرناه من شبهها بالجُملة الاسمية من حيث صار أولُ جزءٍ منها غير فعل قال الله تع في قراءة ابن عامر ولا تَتَّبِعَان سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ بخفيف النون وكسرها فهو لا تتبعان في موضع الحال

فهو مرفوع والنون علامة الرفع وليس ينهي الثبوت النون فيه ولا تكون نون التأكيد لأن نون التأكيد الخفيفة لا تدخل فعل الاثنين عندنا والتقدير فاستقيمتا غير متبعتين ومثله قول الشاعر

\* يأبدي رجال لم يشبهوا سيوفهم \* ولم يكثر القتل بها حين سلبت \*

وقال الله تع قاضرب لهم كرهقا في البحر ييسا لا تخاف ذركنا ولا تخشى قوله لا تخاف ذركنا ولا تخشى في موضع حال فالياء في موضع ولم يأت بها في موضع فإذا أتى بها فليشبهه للحالة الفعلية بالاسمية فكان حرف النفي ومن لم يأت بها فلائه فعل مضارع \*

## فصل ٨١

قال صاحب الكتاب ويجوز إغلاء هذه الحالة عن الرجوع إلى ذي الحال إجراء لها فتحرى الطرف لاتعقاد ما الشبه بين الحال وبينه تعالى آتيتك وزيدك وقيلتك واتجيش فادم قال \* وقد أفتدى والكفر في وكنائها \*

قال الشارح قد تقدم القول أن الغرض من الصبر في الحالة الحالبة ربطها بما قبلها فإذا وجد إما الواو وإما الصبر وجد ما حصل به الغرض \* وقوله إجراء لها فتحرى الطرف فيعنى بالطرف إذ وقد شبهه سببه وأو الحال بأن وقدرها بها وذلك من حيث كانت أن منتصبة الموضع كما أن الواو منتصبة الموضع وأن ما بعد أن لا يكون إلا جملة كما أن الواو كذلك وكل واحد من الطرفين والحال يقدر بحرف انجر فإذا قلت جاء زيد وسيقدم على عاتقه كذا قلت جاء زيد في هذه الحال والحال مفعول فيها كما أن الطرف كذلك فكما أن الحالة بعد أن لا تقتصر إلى صبر يعود إلى ما قبلها فكذلك ما بعد الواو وهذا معنى قوله لاتعقاد الشبه بينهما \*

## فصل ٨٢

قال صاحب الكتاب ومن انتصاب الحال بعامل مصير قولهم للمرتحل راشدا مهديا ومصاحبنا معانا يا صبر إنك وب للقلام مأجورا مبرورا أي رجعت وإن أنشدت شعرا أو أحدثت حديثا قلت صادقا يا صبر قل وإذا رأيت من يتعرض لأمر قلت متعرضا لعني لم ينعني أي ذكأ منه متعرضا \*

قال الشارح اعلم أن الحال قد يختلف علمه إذا كان فعلا وفي الكلام دلالة عليه إما قرينة حال أو مغال

من ذلك أن ترى رجلاً قد أجمع سفرًا أو أراد حِجًّا فتقول راشدًا مهديًا وتلديه الذهب راشدًا مهديًا  
 ومثله أن تقول لمن خرج إلى سفر مُصاحبًا معانًا وتلديه الذهب أو سافر مصاحبًا معانًا فقلت قريبنًا  
 الحال على الفعل وأعنت من اللفظ به، ولو رعت هذه الأشياء وقلت راشدٌ مهديٌّ ومُصاحبٌ معانٌ  
 لكان جيدًا هربًا على معنى أنت راشدٌ مهديٌّ ومُصاحبٌ معانٌ فالرفع بإصبار مبتدئ هو الظاهر في  
 المعنى والنصب بإصبار فعل، وكذلك لو رأيت رجلاً قد قدم من سفر أو حج أو زيارة قلت مأجورًا  
مبهورًا والمعنى قدمت مأجورًا مبهورًا أو رجعت مأجورًا مبهورًا ومن ذلك إن حدثت فلان بكذا وكذا  
 قلت صاديًا والله أو أنشد شعرًا فتقول صاديًا والله أي قاله صادقًا لأنه إذا أنشد فكله قد قال قال كذا  
 فقلت قال صادقًا فالرفع جائز على إصبار مبتدئ كما جاز في راشدٌ مهديٌّ ومُصاحبٌ معانٌ ومن ذلك  
 أن ترى رجلاً قد أوقع أمرًا أو تعرض له فتقول متعرجًا لعتي لم يعن كذا قال فعل هذا متعرجًا لعني  
 ١. أو دنا من هذا الأمر متعرجًا والعتي ما هن لك أي عرض لك والمعنى أنه دخل في شيء لا يعنيه  
 قال صاحب الكتاب ومنه أخذته بدرج فصليدًا أو بدرج فرائدًا أي فذهب الثمن صاعدًا أو زائدًا  
 ومنه أتيببها مرةً وقبيلها أخرى كأنك قلت أفحوتُ ومنه قوله تعالى بني كافرين أي تجمعها كافرين  
 قال الشارح أما قولهم أخذته بدرج فصاعدًا وبدرج فرائدًا فصاعدًا وزائدًا نصب على الحال وقد  
 حذف صاحب الحال والعامل فيه تخفيفا لكثرة الاستعمال والتقدير أخذته بدرج فذهب الثمن  
 ١٥ صاعدًا فالثمن صاحب الحال والفعل الذي هو كعب العامل في الحال وكذلك أخذته بدرج فرائدًا  
 وتلديه أخذته بدرج فذهب الثمن زائدًا كأنه ابتاع متلاً بأثمان مختلفة فأعبر بأدنى الأثمان فز جعل  
 بعضها يتلوا بعضها في الزيادة والصعيد صار بعضها متلاً بدرج وبإصبار بعضها بدرج وذاقب وحسن  
 حذف الفعل لأن الابس ولا يحسن عطفه على الباء في قولك بدرج لوجي منها أن صاعدًا وزائدًا  
 صفة ولا يحسن عطفه على الدرهم الموصوف والوجه الثالث أن الثمن لا يعطف بعضه على بعض بالفاء  
 ٢. لأنه لا يتقدم بعضه على بعض أما يقع دفعة واحدة فلا تقول اشتريت الثوب بدرج فدائيب أما ذلك  
 بالو لا لأنها للجمع بين الشيئين من غير ترتيب والوجه الثالث أن صاعدًا صفة فلا يحسن أن تجعل  
 ثمنًا في موضع الاسم الموصوف ولا يقع في هذا الموضع من حروف العطف ألا الفاء وقد لوقلت  
 أخذته بدرج وصاعدًا لم يجوز لأن الأثمان يتلو بعضها بعضًا والفاء قد تدلان على ذلك لإلاتهما  
 الترتيب والو لا تدل على ترتيب الفعل فذلك لم يجوز ألا الفاء وقد والفاء أكثر في كلام العرب

للتصالحا بما قبلها. وأما قولهم أُجِيبَهَا مَرَّةً وَفَيْسِيَا أُخْرَى فإِنَّه منصوبٌ على الحال وإن كان اسماً جامداً غير مشتق من حيث كان منصوباً والنسب يخرج من حيز الجُمود إلى حُكم المشتقات حتى يصير وصفاً والعامل فيه فعلٌ محذوفٌ تقديره أَحْوَلُ جِيبِيَا مَرَّةً وَفَيْسِيَا أُخْرَى أو تتنقل كأنه رأى رجلاً في حالٍ يكون ويحتمل من حال إلى حال لا يثبت على شيء فقال أُجِيبَهَا مَرَّةً وَفَيْسِيَا أُخْرَى والمعنى أَتَحْوَلُ مَرَّةً بِأَخْلَاقِي بِهَيْبَةٍ وَتَارَةً بِأَخْلَاقِي قَيْسٍ ولا تعتيد على خُلاف واحدٍ منهما كأنه يثبت له هذه الحال ويؤيده عليها وليس يسترشده بما يجهله وإن كان بلفظ الاستفهام وحكى سيبويه أن رجلاً من بني أسد قال يومَ جبلة وهو يومٌ لبى تميمٍ وطمٍ على بني أسد وذئبانٍ وقد استعجل به أَهْوَرُ فَنظُرِ الْأَسَدِ إلى قومه فقال يا بني أسد أَهْوَرُ وَذَا نَابٍ أي بلفظ الاستفهام ولم يُرد أن يستهزئهم لخصيصة من هَوْرٍ لكنه حَقَّق ذلك حَدَثَهُ وَأَهْوَرُوا قَتَلُوا مِنْهُمْ وَالْفِعْلُ النَّاصِبُ لِأَهْوَرٍ وَذَا نَابٍ مُحذوفٌ تَقْدِيرُهُ أَنْتُمْ تَقْتُلُونَ ودلَّ عليه الحالُ المشاهدة. وهذه المسئلة من قبيل قولهم أَكَلْنَا وقد قعد الناس إلا أن الاسم المنصوب هنا لم يكن مأخوذاً من فعلٍ فَاحْتِيجُ إلى تقدير فعلٍ من غير لفظه وقبائسه لو قدر من لفظه أَتَتَّمَرُ بِهَيْبَتَا مَرَّةً وَتَقْتَيْسُ قَيْسِيَا أُخْرَى فكما قلت في قولك أَكَلْنَا وقد قعد الناس. ويجوز الرفع في قولك أُجِيبَهَا مَرَّةً وَفَيْسِيَا أُخْرَى فتطوّل أُجِيبُ مَرَّةً وَفَيْسِيَا أُخْرَى على معنى أَأَنْتِ هَيْبِي مَرَّةً وَفَيْسِيَا أُخْرَى فيكون مبتدأ وخبراً وجاز الرفع بتقدير المبتدأ كما ترفعُه لو طهر ذلك المبتدأ المُقدَّر.

١٥ أما قوله تعالى أَلَيْسَ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ يَجْمَعَ عِظَامُهُ بَلَى كَذِبِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ فالتصائب كالدروس عند سيبويه بفعلٍ مَقْدَرٍ تَقْدِيرُهُ يَجْمَعُهَا كَالدُّرِينَ ودلَّ على ذلك الفعل قوله تعالى أَنْ لَنْ يَجْمَعَ عِظَامُهُ وتُسَوِّيَةُ الْبَنَانِ سَمٌ بعضها إلى بعض. وذهب القراء إلى أن انتصابه باضمار فعل دلَّ عليه الفعل المذكور أولاً وهو قوله أَلَيْسَ الْإِنْسَانُ وَتَقْدِيرُهُ بَلَى فَلَيْجَسِبْنَا كَالدُّرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ فهذا جَعَلَهُ مَفْعُولاً ثانياً ومفعولاً حسبته وأخوانها لا يجوز ذكر أحدٍ مما دون الآخر. وذهب بعضهم إلى أن تقديره بَلَى نَعْدِرُ كَالدُّرِينَ وهو ضعيفٌ أيضاً لأن اسم الفاعل إذا وقع حالاً لم يجوز أن يعمل فيه فعلٌ من لفظه لا تعزى ثمت دائماً وأنت تريد الحال لأن الحال لا يد فيها من فائدة إذ كانت فصلية في الخبر وليس في ذلك فائدة لآنك لا تقوم إلا ههنا والوجه هو الأول وهو مذهب سيبويه.

## التمييز

## فصل ٣٤

قال صاحب الكتاب ويقال له التبيين والتفسير وهو رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتلاته بثلاثة في الجملة طاب زيد نفساً وتصيب عراً وتغفل شحماً و \* أَرَحَتْ جارا \* وإمتلا الإله ماء وفي التنزيل واشتعل الرأس شيباً وتجرأ الأرض هيوأ ومثاله في المفرد عندى راقون خلا ورطل زيتا وصتلون ستما وقفيزان بوا وعشرون درهما وثلاثون تونا ومثاله في الاء قسلا وعلى التمرة مثلها زيدا وما فى السماء موضع كَفَّ سَحَاباً وشبه الميمو بالمفعول أن موقعه في هذه الأمثلة كموقعه في هَرَبَ زيداً هرباً وفي ضاربَ زيداً وضاربان زيداً وضاربون زيداً وهَرَبَ زيداً هرباً

قال الشارح اعلم أن التمييز والتفسير واحد والمراد به رفع الإبهام وإزالة اللبس وذلك نحو ١. أن تخبر تخبراً أو تدحكر لدحاً بحتمل وجوهاً فيتردد الخطأ فيها فتنبه على لئلا بالنص على أحد محتلاته تبيناً للفرض ولذلك سمي تمييزاً وتفسيراً وهذا الإبهام يكون في جملة ومفرد فالجملة قوله

طاب زيد نفساً وتصيب عراً وتغفل شحماً ألا ترى أن الطيبة في قوله طاب زيد مسندة إليه والبرأى نوى من أشيائه ويحتمل ذلك أشياء كثيرة لسانه وقلبه ومثوله وبغير ذلك وكذلك التصيب والتغفل يكون من أشيائه كثيرة فخرجت لذلك عشرين في احتماله أشياء كثيرة فكما أن أمانة العشرين ١٥ ينكرة جنس كذلك أمانة هذه الجملة ينكرة جنس وأما المفرد فهو قوله عندى راقون خلا ورطل

زيتا ومثول ستما والتمييز في هذه الأشياء لم يأت لرفع إبهام في الجملة وإنما لبيان نوع الراقون أن الإبهام وقع فيه وهذه لاحتماله أشياء كثيرة كالحل والخمر والعسل وبغير ذلك مما توجب والراقون ولا كالحب وكذلك قوله عندى رطل زيتاً التمييز فيه لإبهام الرطل أن الرطل مقدار يوزن به ويحتمل أشياء كثيرة من الموزونات كالزيت والعسل والسمن وبطل فيه رطل ورطل بكسر الراء وتحتها فالكسر أقيس ٢. والفتح أصح وكذلك المنون تنبيهاً من هو مقدار يوزن به وكذلك بالي الأمثلة وهذا معنى قوله

رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتلاته وشرط التمييز أن يكون نكرة جنساً مقدراً بين وإنما كان نكرة لأنه واحد في معنى الخج أن ترى ١٥ طلت عندى عشرون درهما معناه عشرون من الدرهم فقد دخله بهذا المعنى الاشتراك فهو نكرة ووجه نأى أن التمييز يشبه الخال ولذلك أن كل واحد منهما يذكر للبيان ورفع الإبهام ألا ترى أنك إذا قلت عندى عشرون احتمل أنواعاً من

المحدثات فإذا قلت درهما أو ديناراً فقد أزلت لذلك الإبهام وأتضح بذلك ما كان متروكاً منهما كما  
 أنك إذا قلت جنة زيدً احتمل أن يكون على صفات فلما قلت راكباً فقد أوضحت وأزلت ذلك  
 الإبهام فلما استوجوا في الإيضاح والبيان استوجوا في لفظ التنكير وجيء ثالث أن المراد ما بين النوع  
 وبين النكرة لأنها أخف الأسماء كما تختار الفصح إذا أريد تحريك حرف لمعنى لأن الفصح أخف  
 الحركات ألا أن يعرض ما يوجب العدول عنها إلى غيرها وكانت جنساً لأن الغرض تخليص الجنس  
 بعضها من بعض وقد تريت بين لأنها لبيان الجنس قلّي بها لذلك وحذفت تخفيفاً وفي مرادّه وأعلم  
 أن المميز يكون واحداً ويكون جمعاً فإذا وقع بعد عدد نحو عشرين وثلاثين وحرفاً لم يكن المميز  
 إلا واحداً نحو قولك عندي عشرون قمحاً وثلاثون عمامة لأن العدد قد دلّ على التثنية ولم يبق هنا  
 حاجة إلا إلى بيان نوع ذلك المتبوع وكان ذلك ممّا يحصل بالواحد وهو أخف وأما إذا وقع مفسّراً  
 لغير عدد نحو هذا أقره منك عبداً وغيره منكم متلاً جاز الأفراد ولعلّ لاحتمال أن يكون له عبداً  
 واحداً ومميزاً فإذا قلت هو أقره منك عبداً أو غيره منكم أملاً دلّت بلفظ الجمع على معنيين النوع  
 وألهم جماعة قال الله تعالى قل فليبيّنكم بالأخصرين أملاً فهم من ذلك النوع وأدّ كان من جهات  
 شتى لا من جهة واحدة وإذا أقرت فهم منه النوع لا غيره وقوله وشبهه التمييز بالمفعول يعنى أن  
 موقعه في هذه الأمثلة كموقعه يعنى أن التمييز يشبه المفعول من حيث أن موقعه آخراً نحو طاب  
 زيداً نفساً وهذا راقبٌ خلا كما أن المفعول كذلك فإنه بأن فصلاً بعد تمام الكلام ونعنى بقولنا فصلاً  
 أنه يأتي بعد استقلال الفعل بفاصله كما أن المفعول كذلك ولذلك وجب أن يكون منصوباً كما أن  
 المفعول كذلك فإن قيل لم يصح أن التمييز مشبّه بالمفعول ولم يدل أنه مفعول في الحقيقة فيلزم أن ما  
 كان من نحو عشرين درهما وراقبٌ خلا وشبهه فإن العامل فيه معنى والمعلق لا تعجل في المفعول به وأما  
 ما كان من نحو طاب زيداً نفساً وتصيب هرة وتفقاً شحماً فإنه وإن كان العامل فيه فعلاً فإن الفعل  
 فيه غير متعدّ فكتاب فعل غير متعدّ لأنه إذا طاب في نفسه لا يفعل بغيره شيئاً وأما تصيب وتفقاً  
 ففعلان لزمان لأنهما للمطووعة فالتاء ههنا بمنزلة النون يقال صيبته فتصيب وتفقاًه فتفقاً كما تقول  
 صيبته فتصيب وتفقاًه فتفقاًه ولذلك لا تقول تصيبته ولا تفقأته ونثبت بذلك أنه مشبّه بالمفعول وليس  
 مفعولاً لقولك طاب زيداً نفساً بمنزلة صرت زيداً عمراً في وقوعه طرّاً بعد التملّص كوفوع المفعول ورُكِّل  
 زيتاً ونحوه بمنزلة صارت زيداً ونحوه من أسماء الغالطين وذلك من حيث أنه مفعولٌ فإذا نُزِنَتْ نصبت ما

بعده وإذا أولت التنوين خصصت ما بعده وهو يقتضى ما بعده من النوع المميز كما أن اسم الفاعل إذا توطئة نصبت به نحو صارب زيداً وإذا حذف التنوين خصصت نحو صارب زيد وهو يقتضى ما بعده من المفعول فلذلك وجب أن يجعل الراقون والرتل وإن كانا من الأسماء الخمسة ومنون وقهيران عنون صاربان من لجهة المذكورة وعشرون وثلاثون ونحوها عنون صاربان من حيث أنه مجموع بالواو والنون كما أن صاربان كذلك وتسقط نون الأضافة ويقتضى المفسر بعدها على ما تقدم وقولك ملاً إلا أنه ما ومثلها زيداً وموضع ككف سحبا عنون المصدر المضاف إلى الفاعل نحو أعجبنى صرب زيد مرة فالمضاف إليه حال بينه وبين المميز فامتنع من الأضافة كما حال التنوين في رطل زيتا والنون في عشرون درهما فلهذه

## فصل ٨٥

١.

قال صاحب الكتاب ولا ينتصب المميز عن مفرد إلا عن تلي والذي يتم به أربعة أشياء التنوين ونون التثنية ونون الجمع والأضافة وذلك على صورتين راقول ولازم فالواحد التمام بالتنوين ونون التثنية لأنك تقول عندي رطل زيتا ومتواهي والآخر التمام بنون الجمع والأضافة لأنك لا تقول ملاً عسل ولا مثل زيد ولا عشرون درهما

قال الشارح يريد أن المميز إذا كان بعد مفرد فلا بد أن يستوفى ذلك المفرد جميع ما يتم به ويتبين بالافصالة مما بعده بحيث لا يصح إضافته إلى ما بعده إذ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد فإذا لم يكن هناك ما يمنع الأضافة كان في حكم الناقص الذي لا يتم معناه إلا بما بعده من المضاف إليه والذي يتم به الاسم أربعة أشياء التنوين ونون التثنية ونون الجمع والأضافة لأن هذه الأشياء تفصل ما تدخل عليه مما بعده وتبين بانتهائه وجملته الأمر أنك إذا قلت عندي راقول خلا ورطل زيتا فلا يحسن أن يجري وصفا على ما قبله فتقول راقول خلا ورطل زيتا لانه اسم جامد غير مشتق من فعل فلا يكون وصفا بالمشقات وكانت الأضافة غير متميزة بحكم الاسمية فقلت عندي راقول خلا ورطل زيتا وتكون إضافته من قبيل إضافة النوع إلى الجنس والبعض إلى الكل نحو هذا ثوب خير وجبة صوب والمعنى من خير من صوب فإذا دخل التنوين الاسم المميز نحو رطل راقول أو نون التثنية نحو قولك رطلان ومنون أو نون الجمع نحو عشرون وثلاثين ونحوها من الأعداد أدنى ذلك باكتفاء الاسم



وعلمه وحال بينه وبين الاضافة وكذلك الاضافة في نحو ملا الإلاء حسلا ومثلها زيتا وموضع كق تحتها حالت بين المميز والمميز ومنعته من الاضافة منع التنوين والنون فنصب على الفصلة تشبيها بالمفعول وتنويلا للاسم الجامد منزلة اسم الفاعل من الجهة التي ذكرناها فيجب النصب وانحط عن درجة اسم الفاعل فاختص عمله في النكرة دون المعرفة كما انحط اسم الفاعل عندنا عن درجة الفعل حتى اذا جرى على غير من هو له وجب إبراز صيرورة نحو قولك زيد عند صارتها هو وأما قوله وذلك على صريح راكل ولاز يولد ان هذه الاشياء التي يتم بها الاسم المميز حتى ينصب ما بعده منها ما يؤول وأنت فيه مخير إن شئت أكتبته ونصبت ما بعده وإن شئت حذفته وخلصت ما بعده وذلك التنوين ونون التشبيه تقبل هذا راكل خلا ورطل سما وأولية ذهباً ثغيب التنوين وتنصب المميز وإن شئت حذفته التنوين وخلصت فقلت راكل خيل ورطل سما وأولية ذهب لان التنوين معاليل للاضافة وكذلك نون التشبيه أنت في حذفها وإثباتها مخير تقبل عندى منطري سما ورطلان حسلا تنصب سما وحسلا بعد النون ولك حذفها والقص نحو منوا سما ورطلا حسلي وأما اللان فحؤولون للجمع في نحو عشرين وثلثين الى التسعين النون فيه لازمة والتنبيه بعدها منصوب ولا يجوز حذف النون منه وضافته الى المميز لان نصبه ما بعده بالحمل والشبه باسم الفاعل والصفة المشبهة باسم الفاعل نحو قولك صابون وحسنون ولم يقر فوثهما فيتصرف تصرفهما وأما لضعف شبهة ألوم طريقة واحدة في التفسير والبيان إن أضفته الى مالك نحو عشرون وعشرون زيد جاز حذف النون كما جاز اضافة المربوب وإن كان مبتدأ نحو قولك ثلثة عشرك وخمسة عشرك وكذلك التنبيه بعد الاضافة يقع لازماً نحو ملا الإلاء حسلا وعلى التمرة مثلها زيد لان المضاف والمضاف اليه معا هو المقدر المجهول الذي وقع التفسير له فلم يجوز ان تقول ملا حسلي ولا مثل زيد لصرك

## فصل ٥٥

٢٠

هل صاحب الكتاب ويميز المفرد أكثره فيما كان ملاحداً كقولك كفيريان أو زيتا كمتوان أو مساحة كموضع كق أو عندنا كعشرون أو مقياساً كملو ومثلها وقد يقع فيما ليس إياها نحو قولهم زيتا رجلا ويلا ذرة فارسا وحسبك به ناصراً

هل الشارح يميز المفرد أكثر ما يجيء بعد المقادير والمقدار هو المقابل للشيء يعدله من غير زيادة ولا

نقصان والمقادير أربعة أصوب مكيال وموزون ومنسوح ومعدود فللكيل نحو قولك مكيالان دقيقا وقهيران  
 بُرٌّ والموزون متون سَمًا ورطلان سَلًا والممسوح بلغت أرضنا خمسين جريبًا وما في السماء موضع  
 كف سحلبا والمعدود نحو عشرين درهما وكلها محتاجة إلى إيفائها بالأنواع لأقها تقع على أشياء كثيرة  
 فلذا قلت مكيولان احتمل أن يكون حِفْظُهُ أو شَعِيرًا أو غيرهما مَّا يكال وإذا قلت متونان احتمل  
 ه أشياء كثيرة مَّا يوزن نحو السمن والعسل وإذا قلت بلغت أرضنا وأردت المساحة احتمل أشياء من  
 المقادير المتماثل بها نحو الجريب والذراع والذبي ونحو ذلك وكذلك إذا قلت عندى عشرون احتمل  
 دنانير ودرام وثيابا وصبيدا وغيرها من المعدودات فوجب لذلك إيفائها بالنوع وحسب النوع المفسر أن  
 يكون جمعا معرِّفا بالالف واللام نحو عشرين من الدراهم أمَّا كونه جمعا فلاته واقع على كل واحد من  
 ذلك النوع فكان واقعًا على جملة وأما كونه معرِّفا باللام فلتعريف الجنس فإذا قلت عشرون من  
 ١. الدراهم كنت قد أنيت بالكلام على وجهه ومقتضى الجنس فيه وإن أردت التخفيف قلت عشرون  
 درهما فحذف لفظ الجمع وجرف التعريف واكتفيت بواحد من ذلك منكرين لأن الواحد المنكر شائع  
 في الجنس فليشابه جرى مجرى الجمع وأما قوله أو مقياسا فللقيلس المقادير يقال قسست الشيء بالشيء  
 إذا قدرته به وقوله ملو ومثلها إشارة إلى قولهم ملأ الإناء سلا وعلى التمرة مثلها زهدا والغري بين  
 المقياس وغيره من المقادير المذكورة أن تلك المقادير المذكورة أشياء محفظة محدودة وانقياسا مقادير  
 ١٥ على سبيل التغريب لا التحديد ألا ترى أن ملأ الإناء ومثل التمرة ليسا بكيل معرِّف ولا ميزان ولا  
 مساحة وأما هو تغريب لمقداره وأما قوله وقد يقع فيما ليس آياها يريد أن التمييز قد بان بعد مفرد  
 ليس مقاديرا من المقادير المذكورة نحو قولهم وفتح رجلا وآله ذرة فارسا وحسبك به ناصر فوجه من  
 المصادر التي لم يفت لها فعل ومعناه الترحم وآله ذرة فارسا جملة اسمية ومعناها المدح والبراد لله  
 عبادة ومثله حسبك به ناصر فهذه الأشياء مبهمّة لأنه لا يعلم المدح من أي جهة فالنكرة فيها منصوبة  
 ٢. على التمييز وفي الممدوحة في المعنى ونحوه أو أشجع الناس فارسا إذا أردت أنه عاظم دوح بالشجاعة  
 والصفات اليه الجبروت ههنا بمنزلة النون في عشرين والتعنون في رطل في منعة الاضافة إلى المبتدأ كما  
 منعت النون في عشرين والتعنون في رطل من ذلك والتقدير وفتح من رجل وآله ذرة من فارس وحسبك  
 به من ناصر فان قيل جاز دخل بين ههنا على النكرة المنصوبة مع يفتاها على أفرادها فقلت من  
 رجل ومن فارس ومن ضمير وحسن ذلك وأنت لا تقول هو أكثر منك من عبد ولا عندى عشرون من

درج بل تَرْتَه عند ظهور من الى الجمع نحو من التَّيِيد ومن الدَّارِم فلجواب ان هذا الموضع ربما التمس فيه التنبيه بالحال فأتوا بين لُحْمَانِه للتنبيه ألا ترى أنه اذا قلت رجلا ولله دُرّه فارسا وحسبك به ناصرا جاز ان تعلى في هذه الحال فلما كان قد يقع فيه لبس مشتبهين فصل بينهما بدخول من \*

## فصل ٨٩

قال صاحب الكتاب ولقد أتى سبويه تقدّم الميوز على حامله وكَرَى ابو العباس بين النحويين فجاء نفسه طاب زيدٌ ولم يُجْزَ في سَمَا متولٍ وصرح أنه رأى المازني وأشهد قولي الشلمر \* وما كان نفساً بالفرأى قَطِيبٌ \*

قال الشارح اعلم ان سبويه لا يرى تقدّم الميوز على حامله فعلا كن العامل او معنى لا يُجْزَ ان تقول هَرَا تصبب زيدٌ ولا نفساً طيبت وكذلك لا يُجْزَ سَمَا عندى متولٍ ولا بُرَا عندى قهيزان على تقدير عندى متولٍ سَمَا وقهيزان بُرَا أما اذا كان العامل معنى غير فعل فأمز امتناع تقدير معوله عليه طاهر لضعف حامله وكذلك يمنع تقدير الحال على العامل المعنوي فلا تقول قائما في الدار زيدٌ على ارادة في الدار زيدٌ قائما \* وأما اذا كان العامل فعلا متمصفاً فقصيدة الدليل جواز تقديم منصوبه عليه لتصرف حامله ألا أنه منع من ذلك منع وهو كون المنصوب فيه مرفوعا في المعنى من حيث كان الفعل مسندا اليه في المعنى والظريقة ألا ترى ان التصبب في قوله تصبب زيدٌ هَرَا وتفقاً شعما في الحقيقة للعري والتفق للشعم والتقدير تصبب هَرَى زيدٌ وتفقاً شعما فلو قدمناهما لَوَقَعْنَاهُ موقعا لا يقع فيه الفاصل لأن الفاصل اذا قدمناه خرج عن ان يكون فعلا وكذلك اذا قدمناه لا يصح أن يكون في تقدير فاعل قبل عنه الفعل ان كان هذا موقعا لا يقع فيه الفاعل \* فان قيل فأتت اذا قلت جاء زيدٌ راكبا نصبت راكبا على الحال وجاز لك تقديره فتقول راكبا جاء زيدٌ والمنصوب هنا هو المرفوع في المعنى ها الفرق بينهما قيل نحن اذا قلنا جاء زيدٌ راكبا فقد استوفى الفعل فاعله لفظا ومعنى وبقي المنصوب فصلا فجاء تقديره وأما اذا قلنا طاب زيدٌ نفسا فقد استوفى الفعل فاعله لفظا ولم يستوفه من جهة المعنى فلذلك لم يجز تقديره المنصوب كما لم يجز تقدير المرفوع \* وقد ذهب أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد وحماصة من الكوفيين الى جواز واحتجوا لذلك ببين أكشده وهو \* أَتَهَجَّرَ سَلَمَى بِالْفَرَاى حَبِيبَهَا \* وما كان نفساً بالفرأى قَطِيبٌ \*

أراد ما كان تطيب نفسا بالفراى ولا حجة في ذلك لقلته وحذوذه مع أن الرواية بما كان نفسا بالفراى تطيب هكذا قال أبو إسحق الزجاج،

## فصل ٨٧

٥ قال صاحب الكتاب وأعلم أن هذه الميزان من آخرها أشياء مؤلفة من أصلها ألا تراها إذا رجعت إلى المعنى متصفة بما في متصفة عنه ومناخلة على أن الأصل عندي زيت وطل ومن منوان ودرهم عشرون وحسل مائة الإله وزيد مثل التمرة وسحب موضع كيف وكذلك الأصل وصف النفس بالطيب والعري بالتصيب والشهيق بالاشتعال وأن يقال طابت نفسه وتصيب عرقه واشتعل شهيق رأسه لأن الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل والسبب في هذه الإزالة قصد في صوب من المبالغة والتأكيد،

١٠ قال الشارح أعلم أنك إذا أردت أن تخبر أن عندك جنسا من الأجناس وله مقدار معلوم إما كهل وإما وزن وإما غيرها من المقادير جعلت المقدار وصفا لذلك الجنس لتوضحه وتبين كميته لأن الأوصاف توضح الموصوفين وتبين إبهامها فتقول عندي خذ راقون وثوب ذراع وذراع عشرون ومن ذلك قول العرب أخذ بنو فلان من بني فلان إبلًا مائة قال الأعشى

\* لئن كنت في جب ثمانين قامة \* وركبت أسباب السماء بسلم \*

١٥ وبلغ ذلك لأن المقادير إذا انفردت كانت نعتا لما قبلها لما تضمنت لفظها من الطول والقصر والفعلية والكثرة فإذا قال رأيت ثوبا ذراعا فكانه قال قصيرا وإذا قال رأيت ثوبا خمسين ذراعا فكانه قال طويلا وإذا قال مررت بإبل مائة فكانه قال كثيرا وكذلك تقول مررت ببئر قفيقز وبغسل رطل فيكون جميع ما مررت به من البئر قفيقزا واحدا وجميع ما مررت به من العسل رطلا واحدا ألا أنه قد يقع من الوصف الذي هو المقدار لصوب من المبالغة والتأكيد العناية به فيقولون عندي راقون خلا ورطل عسلا ولم يحسن أن يجعل وصفا لما قبله من المقدار أن كان جوهرا ليس فيه معنى فعل وكانت إضافة الأول إليه ساقعة أن كان منه فتقول راقون خذ ورطل عسل والمعنى من خذ ومن عسل كما تقول ثوب خذ وخاتم ذهب والمراء ثوب من خذ وخاتم من ذهب وإن شئت نونت ونصبت على التمييز على ما تقدم وإذا قلت عندي عسل رطل وخذ راقون فقد أثبت به على الأصل وإذا قلت عندي رطل عسلا وراقون خلا فقد غيرتهما من أصلهما لما ذكرته من إرادة المبالغة والتأكيد في الإخبار عن مقدار ذلك

النوع فهذا المراد من قوله ألا تراها إذا رجعت إلى المعنى متصفة بما في متصبة منه يريد أنها متصبة  
 بالقادر التي قبلها لشبهها بإساءة الفاعلين على ما تقدم وهذه القادر الناصبة لها أوصاف في الحقيقة  
 على ما بينا أن الأصل في قولك عندي راقون خلا وراق ريتا عندي خل راقون وزيت رطل وقوله  
 ومناذية على أن الأصل كذا يريد أنه مفهوم منها معنى الوصفية وإن لم يكن اللفظ على ذلك وكذلك  
 ٥ القول في قولك طاب زيد نفسا وتصيب عرقا وتفقأ شعما المعنى على وصف النفس بالطيب والعرق  
 بالتصيب والشعر بالتفقأ والشيب بالاشتعال فإذا قلت طاب زيد نفسا فتقديره طابت نفس زيد  
 وإذا قلت تصيب عرقا فتقديره تصيب عرقه وإذا قلت تفقأ شعما زيد فتقديره تفقأ شعم زيد وإنما  
 عبرت بأن يُنقل الفعل عن الثانی إلى الأول لارتفاع الفعل المنقول إليه وصار فعلا في اللفظ واستغنى الفعل  
 به فالتصيب ما كان فعلا على التشبيه بالفعل إذ كان له به تعلف والفعل ينصب كل ما تعلف به بعد  
 ١٠ رفع الفاعل وقوله لأن الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل يريد الفعل الحقيقي وهو المحدث وذلك  
 وصف في الفاعل فإذا عبرت عن فاعل بفعل لا يصح منه كان محالا نحو قولك تكلم للجحر وطار الغرس  
 والجحر لا يوصف بالكلام ولا الغرس بالطيران ألا أن تريد التجاز كذلك قولك طاب زيد وتصيب وتفقا  
 لا يوصف زيد بالطيب والتصيب والتفقأ فعلم بذلك أن المراد التجاز وذلك أنه في الحقيقة لشيء من  
 سببه وإنما أسند إليه مبالغة وتأكيدا ومعنى المبالغة أن الفعل كان مسندا إلى جزء منه فصار مسندا  
 ١٥ إلى الجميع وهو أبلغ في المعنى والتأكيد أنه لما كان يفهم منه الأسنان إلى ما هو متصّب به ثم أسند في  
 اللفظ إلى زيد تمكّن المعنى ثم لما احتمل أشياء كثيرة وهو أن تطيب نفسه بأن تبيسط ولا تنقيص  
 وإن يطيب لسانه بأن يعذب كلامه وأن يطيب قلبه بأن يصفو أهجلاه تبيين المراد من ذلك بالنكرة  
 التي في فاعل في المعنى ففعل طاب زيد نفسا وكذلك الباقي فهذا معنى قوله والسبب في هذه الإزالة  
 قصد إلى هرب من المبالغة والتأكيد لظرفه

### المنصوب على الاستثناء

#### فصل ٨١

قال صاحب الكتاب المستثنى في إعرابه على خمسة أقرب أحدها منصوب أبداً وهو على ثلاثة أوجه ما  
 استثنى بالاً من دلام موجب وذلك جاعل القوم ألا يريد

قال الشارح اعلم ان الاستثناء استعجال من قضاة عن الأمر يقتضيه اذا صرفه عنه فلاستثناء صرف اللفظ  
 عن مفعول بإخراج المستثنى من أن يتناول الأول وحقيقته تخصيص صفة عامة فكل استثناء تخصيص  
 وليس كل تخصيص استثناء فاذا قلت قام القوم ألا زيداً تبين بقوله ألا زيداً أنه لم يكن داخلًا تحت  
 الصدر أما ذكرت الكل وأنت تريد بعض مدلوله تجاوزاً وهذا معنى قول الحوتيين الاستثناء إخراج  
 بعض من كل أي إخراجهم من أن يتناول الصدر فلا يخرج الثالث مما دخل في الأول فهي شبهة حروف  
 النفي فقولنا قام القوم ألا زيداً بمنزلة قام القوم لا زيد ألا أن الفرق بين الاستثناء والعطف أن  
 الاستثناء لا يكون إلا بعضاً من كل والمعطوف يكون غير الأول ويجوز أن يعطف على واحد نحو قولك  
 قام زيد لا عمرو ولا يجوز في الاستثناء أن تقول قام زيد ألا عمرو والمستثنى منه والمستثنى جملة واحدة  
 وإما بمنزلة اسم مضاف فاذا قلت جاعق قومك ألا قليل منهم فهو بمنزلة قولك جاعق أكثر قومك فكانت  
 ١. اسم مضاف لا يتم إلا بالإضافة وأصل المستثنى أن يكون منصوباً لأنه كالفعول وأما يدخل منه لغرض  
 يؤكد بعدد ولتقديم الكلام على العامل في المستثنى فـ على أقسامه وفي العامل في المستثنى أقوال  
 منها قول سيديه أن العامل فيه الفعل المقدم أو معنى الفعل بواسطة ألا فان قيل الفعل المتقدم لا يرفع  
 شيئاً متعدي فكيف يجوز أن يعمل في المستثنى النصب قيل لما دخلت عليه ألا قوله وذلك أنها أحدثت  
 فيه معنى الاستثناء كما يقرى بحرف الجر في مررت بزيد فـان قيل فهلا أمهلوا ألا فيها بعدها كما  
 ١٥ أمهلوا بحرف الجر لما أولصت الفعل إلى ما بعدها فالجواب أن ألا إنما لم تعمل جرّاً ولا غيره من قبل ألها  
 لم تخلص للأسماء دون الأفعال والحروف ألا تراك تقول ما جاعق زيد قط ألا يقرأ ولا مررت بمحمد قط  
 ألا يضل ولا لقيت بكذا ألا في المسجد ولا رأيت خالداً ألا على الفرس فلما لم تخلص للأسماء لم  
 باشرت بها الأفعال والحروف كما باشرت بها الأسماء لم يجوز لها أن تعمل جرّاً ولا غيره وذلك لأن العامل  
 ينبغي أن يكون له اختصاص بما يعمل فيه فلما لم يكن لألا اختصاص بالأسماء لم يجوز لها أن تعمل  
 ٢. فيه وإذا قلت قام القوم اقتضى ذلك كل من يدخل تحت عموم اللفظ فاذا أتيت بالاستثناء يثبت  
 أن مدلول الأول وعمومه ليس مراداً فلتخصي البيان فنصب المستثنى لتعصده إياه على حيد اقتضاء  
 العشرين ما بعدها اذا قلت عندي عشرون درهماً وذهب أبو العباس المبرّد وأبو اسحق الزجاج  
 وطائفة من الكوفيين إلى أن الناصب للمستثنى إلا نيابة عن استثنى فاذا قال أكل القوم ألا زيداً فكانت  
 قال أكل القوم استثنى زيداً وهو ضعيف لأنه تقول أكل القوم غير زيد فتنصب غيراً ولا يجوز أن تقلد

بأستثنى غير زيد لأنه يُعِيد المعنى وليس قبل غير حرف تكميله مُقْلَم الناصب وَلَنْ فيه إجمال معنى الحرف وإجمال معنى الحروف لا يجوز ألا ترقى أنك لا تقلل ما زيداً قائماً على معنى تَقِيْتُ زيداً قائماً وإثما لا يجوز ذلك لأنهم إنما أتوا بالحروف نائبات عن الأفعال إجماراً واختصاراً فإذا أخذت تَقِيل معنى هذه الحروف كان فيه تطلع إلى الأفعال وفيه نقص للغرض وتراجع عما اعتزموه فلم يجوز ذلك كما لا يجوز الاستثناء في مثل جَلَبَبَ وَهَدَدَ لَنْ فيه إبطال فرضهم وهو الإخفاء، وذهب الفراء وهو المشهور من مذهب الكوفيين إلى أن الّا مركبة من حرفين أن الذى تنصب الاسم وترفع الأختيار ولا التى للعطف فصار أن لا تحذف النون وأنشئت في اللام فعملوها فيما بعدها تَمَلِّين فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بأن وحفظوا بها في النفي اعتباراً فلا فإذا رفعوا في النفي فقد عملوها تَمَلِّ لا جعلوها عاطفة وإذا نصبوا بها في الإيجاب فقد عملوها عملِ إِنْ وزياداً اسمها وقد كُفِتْ لا من الغير والتأويل إِنْ زيداً لا يقر وهو قول فاسد أيضاً لأننا نقول ما أثبتنا أنه زيد فرفع زيداً وليس قبله مرفوع يُعطف عليه ولم يجوز فيه النصب فيبطل تكثير الحرفين معاً وحكى عن الكسائى أنه قال إنما نصبنا المستثنى لأن تَأْهِلَهُ قَامَ القومُ الّا أن زيداً لا يقر وقد رَدَّ الفراء بأن قال لو كان هذا النصب بآلة لا يفعل لكان مع لا في قولك قام زيد لا عمرو كذلك وقيل قول الكسائى يرجع إلى قول سيبويه وإثما هذا القول لتأويل معنى

الاستثناء لا لتحقيق نفس العامل، قائماً قول صاحب الكتاب المستثنى في إعرابه على خمسة أصرب

- ١٥ أحدها منصوبٌ أبداً وهو على ثلاثة أوجه ما استثنى بالاً من كلام موجب وذلك جائز القومُ الّا زيداً قائم على ما ذكرنا وذلك أن المستثنى في إعرابه على خمسة أصرب منها ما هو منصوبٌ أبداً فلا يجوز غيره من الأعراب وهو ثلاثة أشياء أحدها ما استثنى بالاً من كلام موجب وإلّا أم حروف الاستثناء وهى المستثنىة على هذا الباب وقوله من كلام موجب فلو جُوب من الكلام ما ليس معه حرف نفي والتَّهَبُت من الأفعال ما وقع وحدت قولوك قام زيدٌ موجبٌ مثبتٌ موجبٌ لأنه ليس عنقي ولا جار مجرى المنفى بأن يكون معه حرف نفي أو استفهام ومثبتٌ من حيث أنه قد وقع وكان فكلاً مثبت موجب وليس كل موجب مثبتاً فقولك يقوم زيدٌ موجبٌ لعدم النافي أو ما يجرى مجراه وليس بمثبتٍ والعبرة في الاستثناء بالموجب سواء كان مثبتاً أو غير مثبت فالمستثنى من الموجب منصوبٌ أبداً نحو قولك أثبت القومُ الّا زيداً وأثبت القومُ الّا زيداً وهرت بالقومُ الّا زيداً ليس فيه الّا النصب وإثما كان منصوباً لشبهه بالفعل ووجه الشبه بينهما أنه بالى بعد الكلام التام فصلة وموقعه من الجملة الآخر كموقعه وإثما

قلنا أنه مشبهٌ بالفعل ولم نقل أنه مفعولٌ لأنَّ المستثنى أبداً بعضُ المستثنى منه والمفعولُ غيرُ الفاعل وكذلك قلنا في خبرٍ كانَّ أنه مشبهٌ بالفعل ويؤيد ما قلناه أنه يعمل في المستثنى العلاني نحو قوله القوم في الدار إلا زيداً والمفعولُ للخبثي لا يعمل فيه إلا لفعل الفعل إما ظاهراً وإما مضمراً فافهمه \*

قال صاحب الكتاب وعداً وخلاً بعد كل كلام وبعضهم يجزئ بخلاً وقيل بهما ولم يُورد هذا القولي سببونه  
٥ ولا المبرور

قال الشارح ومن ذلك المستثنى بخلاً وهذا فإنَّ المستثنى بهما لا يكون إلا نصيباً سواء كان الاستثناء من موجبٍ أو منفى تقبل قلم القوم خلا زيداً وهذا عمراً وما ظم أحدٌ خلا زيداً وهذا عمراً وما بعدها تُخرجُ مآ قبلهما فهو بعد الموجب منفى وبعد المنفى موجبٌ مُثبتٌ وأما كان المستثنى بهما منصوباً لثبتهما فعلاً ماضياً وأعلمهما مضمراً مستترٌ فيهما لا يظهر في تثنية ولا جمع فتقبل قلم القوم خلا زيداً وخلاً الويدئين وخلاً الويدئين وكذلك عداً والتقدير خلا بعضهم زيداً وهذا بعضهم زيداً وخلاً بعضهم الويدئيين وهذا بعضهم الويدئيين وكذلك في الجمع والفاعل المضمر المقدّر بالبعس مَرَّحٌ أبداً وإن كان المستثنى منه مُثْبِتٌ أو مَحْذُورٌ لأنَّ البعض يقع على الاثنين والجمع على حَسَبِ المستثنى منه فالتصائب ما بعدها باله مفعولٌ قائماً خلا فإنه فعلٌ لازمٌ في أصله لا يتعدى إلا في الاستثناء خاصةً وأما عداً فهو متعدٍ في أصله من عدَّ الأمرُ يَعدُّه إذا جاوزَ وأما استثنى بهما وإن لم يكن لفظهما تخدياً لما فيهما من معنى المجاوزة والفرج من الشيء فجزأ في هذا المكان مجزئ ليس ولا يكون وصار لذلك منصوبهما هو المرفوع في التقدير كما كان كذلك في ليس ولا يكون \* وبعض العرب يجعل خلا حرق خفص فخصيص المستثنى على كل حال كما أنَّ حانئ كذلك فيكون لفظها مشتركة بين الحرف والفعل فإن اعتقدت فيها الحرفية جرت ما بعدها وإن اعتقدت فيها الفعلية نصبت بها وصارت كلفظ عسلى مشتركة بين الحرف والفعل وهذا لا خلاف فيه \* وأما عداً فهي فعلٌ ولم تحك سببونه ولا أبو انعباس المبرور فيها الحرفية وأما حكاها أبو الحسن الأخفش فعدها مع خلا مآ يجزئ \*

قال صاحب الكتاب قائماً مآ عداً وما خلا فللنصب ليس إلا وكذلك ليس ولا يكون وذلك جاعل القوم أو ما جاول عداً زيداً وخلاً زيدا وما عداً زيداً وما خلا زيداً قال كبيد \* ألا كلُّ شيء ما خلا الله باطلٌ \* وليس زيداً ولا يكون زيداً وهذه أفعالٌ مضمرةٌ فعلوها \*

قال الشارح أما ما خلا عداً فلا يقع بعدها إلا منصوبٌ لأنَّ ما فيهما مصدريةٌ فلا تكون صلتها إلا



فعلا وكلها مضمرة مقدرة بالهتض على ما تقدم وما بعدها في موضع مصدر منصوب لذا قلت قام القوم  
 ما خلا زيدا وما هذا بكرا كلك قلت خلوا زيد وحذو بكر كلك قلت قام القوم مجاوزتهم زيدا وذلك  
 المصدر في موضع لخال كما قالوا رجع حذو على تذييه وظاهره كثيره فلما قبي لزيد  
 \* إلا كل شيء ما خلا الله باطل \* وكل نعيم لا محالة زائل \*

٥ الشاهد فيه نصب اسم الله تعالى بقوله ما خلا على ما قدمناه ومعنى البيت ظاهره وكذلك الاستثناء  
 بلئس ولا يكون لا يكون المستثنى بهما إلا منصوبا متغيا كان المستثنى منه أو موجبا وذلك قوله في  
 الموجب قام القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا وتقول في المنفى ما قام القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا  
 والتعصب المستثنى هنا بأنه غير ليس ولا يكون واسمها مضمرة والتقدير ليس بعضهم زيدا ولا يكون  
 بعضهم زيدا ولا يظهر هذا الاسم المقدر على ما تقدم في خلا وهذا لأن هذه الأفعال أثبتت في  
 ١٠ الاستثناء من إلا فكما لا يكون بعد إلا في الاستثناء إلا اسم واحد فكذلك لا يكون بعد هذه  
 الأفعال إلا اسم واحد لأنها في معناه والكوهون بالظنون التقدير لا يكون فعلهم فعل زيد أصرت  
 الفعل وهو المصدر المجهول وضعت الاسم المنصوب موضع الفعل وما ذهب اليه البصريون أمثل لأنه  
 أقل إصبارا فكان أوله وقد يكون ليس ولا يكون وصفتين لما قبلهما من النكرات تقول أنتى امرأة لا  
 تكون هذا موضع لا تكون رفع بأنه وصف لامرأة وكذلك تقول فى اللصب والحر رأيت امرأة ليست  
 ١٥ هذا ولا تكون هذا ومرت امرأة ليست هذا ولا تكون هذا ولا يوصف بخلا وهذا كما وصف  
 بلئس ولا يكون لا تقول أنتى امرأة خلعت هذا وحدث جملا وذلك أن ليس ولا يكون لفظهما  
 تحذف لخال ما بعدها ما قبلهما محروفي في ذلك محروفي غير فوصف بهما كما يوصف بغير وأما خلا  
 وهذا فليس كذلك وإنما يستثنى بهما على التأويل لا لانهما حذو ولما كان معناها المجاوزة والمؤرج  
 من الشيء فهم منهما مفارقة الأولى فاستثنى بهما لهذا المعنى ولم يوصف بهما لأن لفظهما ليس حذو  
 ٢٠ فيجريا محروفي غير فان قيل لما موضع ليس ولا يكون من الاعراب في الاستثناء قيل يحتمل وجهين  
 أحدهما أن لا يكون لواحد منهما موضع من الاعراب بل يكون كلاما مستأنفا خصص به ذلك العامر  
 كما يقول القائل جاعق الناس وما جاعق زيد عقيب كلامه بجملة من غير الكلام الأول بين بها  
 خصوص للام الأول ومثله قوله تعالى كأن لم يكن له ولد ورفقه أبوه فليمة أثلت فر قال كأن له  
 أخوة فليمة السدس محروفي ذلك محروفي إلا أن يكون له إخوة والوجه الثاني أن يكونا في موضع لخال

فإذا قلنا جاعلي القوم ليس زيداً ولا يكون زيداً فتقديره جاعلي القوم وليس بعضهم زيداً ولا يكون بعضهم زيداً كما قلنا جاعلي زيداً وليس معه عمرو ويجوز إسقاط الواو فتقولي جاعلي زيداً ليس معه عمرو فيلحق إسقاط الواو في الاستثناء لأن ليس ولا يكون فالتباين من إلا ولا يكون مع إلا الواو فكذلك في ليس ولا يكون ويكون التقدير جاعلي القوم خاليين من زيدٍ وذاين من زيد وتكون للثلاثان كلاماً ٥ واحداً فخرقه

قال صاحب الكتاب وما قدم من المستثنى كقولك ما جاعلي إلا أخاك أحد قال

\* وما في إلا آل أحمد شيعة \* وما في إلا مشعب الحق مشعب \*

قال الشارح هذا هو الوجه الثالث من الوجوه الثلاثة التي لا يكون المستثنى فيها إلا منصوباً وذلك المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه نحو قولك ما جاعلي إلا زيداً أحد وما رأيت إلا زيداً أحداً وما مررت إلا زيداً بأحد وأما لو لم ينصب في المستثنى إذا تقدم لأنه قبل تقدم المستثنى كان فيه وجهان ١. البطلان والنصب فالبدل هو الوجه المختار على ما سيذكر بعد والنصب جائز على أصل الباب فلما قدمته امتنع البدل الذي هو الوجه الرابع لأن البدل لا يتقدم المبدل منه من حيث كان من التوابع كالنعت والتأكيد وليس قبله ما يكون بدلاً منه فتعين النصب الذي هو المرجوح للضرورة ومن المحققين من يسميه أحسن القبيحين وظاهر هذه المسئلة صحة النكرة إذا تقدمت نحو فيها قائما رجلاً لا يجوز في قائم إلا النصب لأنه إذا أخرته قلقت فيها رجلاً قائم جار في قائم وجهان الرفع على النعت والنصب على الحال إلا أن الحال ضعيف لأن نعت النكرة أجود من الحال منها فإذا تقدم بطل النعت وإذا بطل النعت تعين النصب على الحال ضرورة فصار ما كان جائزاً مرجوحاً مختاراً فلما قول الشاعر الذي أبشده فإن البيت الكميث ومشعب لخلق طريفة والشيعة الأهول والأحزاب والأصل لما في شيعة إلا آل أحمد وما في مشعب إلا مشعب لخلق وقال الآخر وهو نعب بن مالك

\* والناس ألأب علينا فيك ليس لنا \* إلا السيوف وأطراف القنا وزر \*

٢. يخاطب النبي صلعم وألأب المتألمون المجتبعون والوزر الملجأ وأصله الجبل

قال صاحب الكتاب وما كان استثناءه منقطعاً كقولك ما جاعلي أحد إلا حماراً وفي اللغة الجارية ومنه

قوله عز وجل لا يحيم آلهم من أمر الله إلا من رحم وقطعهم ما زان إلا ما نلفس وما نفع إلا ما ضر

قال الشارح هذا هو الوجه الثالث مما لا يكون المستثنى فيه إلا منصوباً وهو ما كان المستثنى فيه من

غير نوع الأول ويسمى المنقطع لانقطاعه منه ان كان من غير نوع وهذا النوع من الاستثناء ليس على سبيل استثناء الشيء مما هو من جنسه لان استثناء الشيء من جنسه إخراج بعض ما لولاه لتناول الأول ولذلك كان تخصيصاً على ما سبق، فلما اذا كان من غير الجنس فلا يتناول اللفظ واذا لم يتناول اللفظ فلا يحتاج الى ما يخرج منه ان اللفظ اذا كان موضوعاً بإزاء شيء وأطلق فلا يتناول ما خالفه ٥ واذا كان كذلك فلما يصح بطريق المجاز والتمثيل على كين في الاستدراك ولذلك قدرها سببويه بليكن وذلك من قبل ان كين لا يكون ما بعدها الا مخالفاً لما قبلها كما ان الا في الاستثناء كذلك الا ان كين لا يشترط ان يكون ما بعدها بعضاً لما قبلها بخلاف الا فإنه لا يستثنى بها الا بعض من كل فعل هذا تقول ما جعلني احداً الا حملاً وما بالدار احداً الا وقد هذا المستثنى وما كان مثله منصوباً ايذاً وذلك لتعدير البدل ان لا يُبدل في الاستثناء الا ما كان بعضاً للأول واذا امتنع البدل تعين النصب ١٠ على ما ذكرنا في الاستثناء المتقدم وهذا الاستثناء على مرتبتين احدها ما النصب فيه مختار والآخر واجب فالأول نحو قولك ما جعلني احداً الا حملاً وما بالدار احداً الا دائماً فهذا وشبهه فيه مذهبان مذهب أهل المجاز وفي اللغة الفصحى وذلك نصب المستثنى على كل حال لما ذكرناه من الاعتلال ومذهب بنى عيمر وهو ان يجيزوا فيه البدل والنصب فالنصب على اصل الباب والبدل على تأويلين احدهما انك اذا قلت ما جعلني احداً الا حملاً فكأنك قلت ما جعلني الا حملاً ذكرنا احداً تركبها ١٥ فيكون الاستثناء من القدر الذي وقع الشركه فيه بين الاحدين والمار وفي التحويلات مثلاً او الشبهة ويكون تقديره ما جعلني حيوياً او نبياً احداً او غيره الا حملاً الشك في التأويلين ان تجعل الممار يقوم مقام من جاءك من الرجال على التمثيل كما يقال عتاهك السيف ونحيتك الضرب كما قال \* وخيل قد دلفت لها خيل \* تحية بينهم ضرب وجيع \*

وقال الآخر

\* ليس يتيي وثيق قيس عتاب \* غير طغي الكلى وضرب الرباب \*

٢٠

اي هذا الذي اقامه مقام التحية والعتاب ومن الاستثناء المنقطع قوله تعالى ما لهم به من علم الا اتيناك النبي وقوله تعالى وما لاحد عندك من نعمة تجزي الا ابتغى وجه ربه الآلى وسوف يرضى وينو عيمر يقرئها بالرفع يجعلون اتباع الظن عليهم وابتغاه وجهه سبحانه نعمة لهم عنده ومنه قول الشاعر

\* وَلَيْدَةٍ لَيْسَ لَهَا أَنْثَى \* إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْيَعْسُ \*

جعل اليعافير أنثى ذلك المكان ومثله قبل النافعة

\* وَكُنْتُ فِيهَا أُمِّيلاً أَصَابِلُهَا \* عَيْتٌ جَوَابٌ مَا بِالزَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ \*

\* إِلَّا الْأَوَارِقُ لَأَمَّا مَا أُبَيِّنُهَا \* وَالنَّوْءُ كَالْحَوْبِ بِالْمُطْلُوعَةِ الْجَدِيدِ \*

هـ يندد برفع الأوارق وتصبها فن رفع جعلها من إحدى ذلك المكان والوجه النصب وعليه أكثر الناس

وأما الصرب التاني وهو ما لا يجوز فيه إلا النصب فقط وذلك نحو قوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله

إلا من رحم فن في موضع نصب لأنه من غير الجنس لأن عاصم فعل ومن رحم معصم أي من رحم الله

والفاعل ليس من جنس المفعول ومنهم من يجعله استثناء متصل فيكون عاصم فاعل بمعنى مفعول أي

لنو قضية نحو قوله تعالى من مائة ذاق أي مدهوي وقوله تعالى في عيشة راضية أي مرضية ومنه قول

الشاعر \* أَكْثَرُ لَا زَالَتْ عَيْتُكَ أَشْرَةً \* معنى مشورة أي مقطوعة وهو ضعيف لأنه خلاف الظاهر

وأما يصار إلى مثله ما لم يوجد عنه مندوحة ويجوز أن يكون متصلاً من وجه آخر وذلك أن يكون

من رحم هو الله تعالى لأنه هو الراحم والمعنى لا يعصم من أمر الله إلا الله ومن ذلك ما حكاه سيبويه

عن أبي الخطاب ما زاد إلا ما نقص وما نفع إلا ما ضرر فأ الأولى نافية وما الثانية مع الفعل بعدها في

موضع مصدر منصوب وفي زاد ضمير يعود إلى المذكور وكذلك في نفع والمعنى ما زاد ألتهم إلا نقصان

١٥ وما نفع زيد إلا الضرر ألتهم النقصان مقام الولادة والضرر مقام النفع كما يقال الجور زاد من لا زاد له

فهذا وأشباهه لا يجوز في المستثنى فيه إلا النصب على لغة بني هيم وغيرهم لتعذر البديل إذ لا يمكن

فيه تقدير حذف الاسم الأول وإيقاع المستثنى موقعه كما أمكن ذلك إذا قلت ما فيها أحد إلا جاز

فلا يقال لا اليوم من أمر الله إلا من رحم وكذلك إذا رددت المحذوف الذي هو خبر عاصم لم يجوز

أيضا لو قلت في لا عاصم لهم اليوم من أمر الله إلا من رحم لا لهم اليوم من أمر الله إلا من رحم لم يجوز

البديل وذلك لأنه يفي الجار والمجرور الذي هو الخبر بلا محبة عنه وذلك لا يجوز ولا معنى لذلك

والنكتة فيه أن الاستثناء من الجنس مخصوص وفي هذا الباب استدراك لطرفة

قال صاحب الكتاب والثاني جائر فيه النصب والبديل وهو المستثنى من كلام تم غير موجب كلوك ما

جاء أحد إلا زيدا وإلا زيدا وكذلك إذا كان المستثنى منه منصوبا أو مجرورا والاختيار البديل قال

الله تعالى مَا قَلِيلٌ إِلَّا قَلِيلٌ وَأَمَّا قَوْلُهُ هُوَ وَجَدَ إِلَّا أَمَرَ أَنَّكَ فِيمَنْ قَرَأَ بِالنَّصْبِ مُسْتَثْنَى مِنْ قَوْلِهِ قَلْبِي بِأَقْلَبِهِ

قال الشارح قوله الثالث يريد النوع الثاني من القسم الأول وفي الأول خمسة وهذا المستثنى من كل كلام غير موجب تأثير وغير الموجب ما كان فيه حرف نافي أو استهزاء أو نهى نحو قولك ما جاعني من أحد إلا زيداً وهل في الدار أحد إلا زيداً ولا يتم أحد إلا زيداً فهذا يجوز في المستثنى فيه النصب والبذل أما النصب فعلى أصل الاستثناء على ما تقدم وأما البذل وهو الوجه فعلى أن تجعل زيداً بدلاً من أحد فيصير التقدير ما جاعني إلا زيداً لأن البذل يحل محل المبتذل منه ألا ترى أن قولك مررت بأخيكم زيداً إنما هو بمنزلة مررت بزويد لأنك لما تحييت الآخر كسر زيداً مقامه فعلى هذا تقول ما جاعني أحد إلا زيداً وما رأيت أحداً إلا زيداً وما مررت بأحد إلا زيداً وأما كان البذل هو الوجه لأن البذل والنصب في الاستثناء من حيث هو إخراج واحد في المعنى وفى البذل فصل مشاكلة ما بعد إلا لما قبلها فكان أولاً وكان الكسائي والقراء يجعلان ما جعله سببوه هنا بدلاً من قبيل العطف ، وقيل أ. أبو العباس فعلى كيف يكون بدلاً وأحد منفى وما بعد إلا موجب ولأولئك أنه بدل منه في عمل العامل فيه وذلك أنا إذا قلنا ما جاعني أحد فالرفع لأحد هو جاعني وإذا لم نذكر أحداً وقلنا ما جاعني إلا زيداً فالرفع لزويد هو جاعني أيضاً فكل واحد من أحد وزويد يرتفع بجاعني إذا أوردته فإذا جمعنا بينهما فلا بد من رفع الأول منهما بالفعل لأنه يتصل به ويكون الثاني تابعاً له كما يتبعه إذا قلت جاعني أخوك زيداً إذ الفعل لا يكون له فاعلان ، وأما اختلافهما في النفي والإيجاب فلا يخرجهما ١٥ من البذل لأنه ليس من شرط البذل أن يعتد في موضع الأول إذا فُتِرَ زواله بل من شرط البذل أن يعمل فيه ما يعمل في الأول في موضعه الذي رتب فيه وقد يقع في العطف والصفة نحو ذلك وهو أن يكون الأول موجباً والثاني منفياً فالعطف نحو جاعني زيداً لا عمرو ومررت بزويد لا عمرو ورأيت زيداً لا عمرو فالثاني معطوف على الأول وهما مختلفان في المعنى من حيث النفي والإيجاب وكذلك تعطف في الصفة مررت برجل لا كريم ولا عالم فكريهم مخفوض لأنه نعت لرجل وأحدهما موجب والآخر منفى وإذا جاز ذلك في العطف والنعت جاز مثله في البذل لأنه متلها من حيث هو نافي ، فإن قيل فليز لا جاز البذل في الإيجاب كما جاز في النفي فقلت جاعني عمرو إلا زيداً كما قلت في طرف النفي وإلا فما الفرق بينهما قيل لأن خبراً البذل أن يحل محل المبتذل منه وفي المنفى يصح حذف الاسم البذل منه قبل إلا ولا يصح ذلك في الموجب لا يقال أطلق زيداً وإنما كان كذلك من قبل أن النفي الذي قبل إلا قد وقع على ما لا يجوز إتيائه من الأشياء المتصانعة ألا ترى أننا إذا قلنا ما أكل أحد كذا قد

تَقْبِيْلًا اِتِّبَانًا كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى سَبِيلِ الاجْتِمَاعِ وَالْاِقْتِرَافِ وَلَوْ اُخْلِفْنَا نُقِبْتُ اِتِّبَانُهُمْ عَلَى هَذَا لَحَدَّ لَكَانَ  
 مُصْلًا لَانَّكَ تَوْجِبُ لَهُمُ الْاِتِّبَانَ عَلَى هَذِهِ الْاُحْوَالِ الْمُتَعَصَّةِ وَالَّذِي يُؤَيِّدُ عِنْدَكَ ذَلِكَ اَنَّكَ تَقْبِلُ مَا زَيْدٌ  
 اِلَّا تَأْتَمُّ نَفْسُكَ عَنْهُ الْقَعْدُ وَالْاَصْطِحَاجُ وَانْجَبَتْ لَهُ الْقِيَامُ وَلَا تَقْبِلُ زَيْدًا اِلَّا تَأْتَمُّ فَتَوْجِبُ لَهُ كُلَّ حَالٍ اِلَّا  
 الْقِيَامَ اِنْ مِنْ اَحْوَالِ اجْتِمَاعِ الْقَعْدِ وَالْاَصْطِحَاجِ فَلِلَّذَلِكَ سَلْعُ الْبَدَلِ فِي الْمُنْفَى وَرَيْسُ فِي الْمَوْجِبِ فَلَمَّا  
 ٥ قَوْلُهُ تَعَالَى مَا فَعَلُوا اِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ فَشَاهِدٌ عَلَى اخْتِيَارِ الْبَدَلِ فِي الْمُنْفَى وَذَلِكَ لِاجْتِمَاعِ الْقَرَاءَةِ عَلَى رَفْعِ  
 قَلِيلٍ اِلَّا اَعْلَى الشُّمِّ فَانْتَهَمَ لَصِيْبُهُ عَلَى اَصْلِ الْهَابِ وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى اِلَّا اَمْرًا تَكُ قَانَ لِمَا سَلَعَتْ قُرُوءًا بِالنَّصَبِ  
 اِلَّا اَبَا عَمْرٍو وَابْنَ تَكْبِيرٍ فَانْتَهَمَا قَرَأَا اَمْرًا تَكُ بِالرَّفْعِ وَانَمَا كَانَ الْاَكْثَرُ النَّصَبُ هُنَا لِاَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ مَوْجِبٍ  
 وَهُوَ قَوْلُهُ فَكَيْفَ يَأْخُذُكَ وَرَجْعُهُمْ لِي أَحَدٌ لَأَقْهًا لَمْ يَكُنْ مَبَاحًا لَهَا الْاِتِّفَاتُ وَلَوْ كَانَتْ مُسْتِثْنَاءً مِنْ  
 الْمُنْفَى لَمْ تَكُنْ دَاخِلَةً فِي جَمَلِهِ مِنْ لَفْظٍ مِنَ الْاِتِّفَاتِ وَبَدَلٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَبَاحًا لَهَا الْاِتِّفَاتُ فَوَلَّهُ  
 ١٠ تَعَالَى مُصِيبَتُهَا مَا أَصَابَتْهُمْ فَلَمَّا كَانَ حَالُهَا فِي الْعَذَابِ كَحَالِهِمْ دَلَّ عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ دَاخِلَةً تَحْتَ الْمُنْفَى  
 دَخُولُهُمْ وَأَمَّا مَنْ قَرَأَ بِالرَّفْعِ فِرَاعَةً ضَعِيفَةً وَقَدْ أَنْكَرَهَا أَبُو عُبَيْدٍ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّ مِنَ الْمَعْنَى وَنُجَازَهَا  
 عَلَى أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ نَهْيًا وَالْمَعْنَى عَلَى الْخَبَرِ كَمَا جَاءَ الْأَمْرُ بِمَعْنَى الْخَبَرِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرُّحْمَ مَدًّا  
 مَدًّا أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا مَعْنَى لِلْمَرَادِّ هُنَا وَانَمَا الْمَرَادُّ مَدَّةُ الرُّحْمِ مَدًّا وَمِنْهُ أُسْتُعِ بِهَمْزٍ وَأَبْصُرْ وَهُوَ كَثِيرٌ  
 فِي كَلَامِهِمْ

٥ هَذَا صَاحِبُ الْكِتَابِ وَالثَّلَاثُ مَجْرُورٌ اِبْدَاءً وَهُوَ مَا اسْتَشْنَى بِغَيْرٍ وَحَاشَا وَسَوَى وَسَوَادٍ وَالْمَبْرُورُ يُجْهَرُ  
 النَّصَبُ بِحَاشَا

قَالَ الشَّارِحُ اَصْلُ الْاِسْتِثْنَاءِ أَنْ يَكُونَ يَلَا وَانَمَا كَانَتْ اِلَّا فِي الْاَصْلِ لَأَقْهًا حَرْفٌ وَانَمَا يُنْقَلُ الْكَلَامُ مِنْ حَدِّ  
 اِلَى حَدِّ بِالْمَعْرُوفِ كَمَا نَقَلْتُ مَا فِي قَوْلِكَ مَا تَكُنْ زَيْدٌ مِنَ الْاِجْبَابِ اِلَى الْمُنْفَى وَكَذَلِكَ حَرْفُ الْاِسْتِثْنَاءِ  
 يُنْقَلُ مِنَ الْخَبَرِ اِلَى الْاِسْتِخْبَارِ فِي قَوْلِهِ أَفَمَ زَيْدٌ وَكَذَلِكَ حَرْفُ التَّعْرِيفِ يُنْقَلُ مِنَ النُّكْرَةِ اِلَى الْمَعْرِفَةِ فَعَلَى  
 ٢٠ هَذَا تَكُونُ اِلَّا فِي الْاَصْلِ لَأَقْهًا تَنْقَلُ الْكَلَامُ مِنَ الْجُمُورِ اِلَى الْخُصُوصِ وَتَكْتَفِي مِنْ ذِكْرِ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ اِذَا  
 قُلْتُ مَا تَكُنْ اِلَّا زَيْدٌ وَمَا هَذَا مَا يُسْتَشْنَى بِهِ فَوْضُوعٌ مَوْضِعُهَا وَحُجُومٌ عَلَيْهِمَا لِمِشَابَهَةِ بَيْنَهُمَا فَمِنْ  
 ذَلِكَ غَيْرُ وَسَوَى وَحَاشَا فَلَمَّا غَيَّرَ فَعَصَمُوهُ عَلَى اِلَّا وَمِشَابَهَةِ بِهَا لَنْ غَيْرًا يَلْزَمُهَا أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا عَلَى  
 خِلَافٍ مَا قَبْلُهَا فِي الْمُنْفَى وَالْاِكْبَادِ اِلَّا تَرَى أَنَّهُ اِذَا قُلْتُ مَرْتُ بِغَيْرٍ زَيْدٍ فَالَّذِي وَقَعَ بِهِ الْمُرُورُ لَيْسَ  
 زَيْدًا وَزَيْدٌ لَمْ يَمَعْ بِهِ الْمُرُورُ وَلَوْ قُلْتُ مَا مَرْتُ بِغَيْرٍ زَيْدٍ لَكُنَ الَّذِي لَفَى عَنْهُ الْمُرُورُ لَيْسَ بِزَيْدٍ وَلَمْ

يُنْف الموردين زيد علماً كان في غير من مخالفة الاسم الذي بعدها مثل مخالفة ما قبل إلا لما بعدها  
 جُمِلت عليها وجُعِلت في وما أُضيفت اليه بمنزلة إلا وما بعدها إلا أن ما بعد غير لا يكون إلا مفعولاً  
 لأنها تلوم الاضافة لقرط إيهامها وأما سوى فطرف من طريق الأمكنة ومعناه إذا أُضيف كبعث مكانه  
 فإذا قلت جامع رجلٍ سواك فقلت قلت رجلٍ مكلفك أي في موضعك وبذلك منك فتنصب سواك على  
 كل حال لأنه طرفٌ ، وفي سوى قلت لغات فتح السين وكسرها وصيها فإذا فحنت مددت وإذا صممت  
 قصرت وإذا كسرت جاز فيه الأمران وإذا مددت تبين فيه الإعراب وظهر النصب وإذا قصرت كان  
 النصب متوجهاً كما يكون في عصاً ورحى ، والذي يدل على كبريتها أنها تقع صلة فتقول جامع الذي  
 سواك وأريد الذي سواك ومررت بالذي سواك كما تقول جامع الذي هناك ، ومما يدل على طرفيتها  
 أن العامل يخطأها ويعدل فيها بعدها ولا يكون ذلك في شيء من الأسماء إلا ما كان طرفاً كال لبيد

\* وأبذل سوام المال ١ \* ن سوامها ذهناً وجوياً \*

١. فنصب سوامها على الطرف وذهناً وجوياً اسم إن ومخاطبة العامل إلى ما بعده كما تقول إن هناك زيدا  
 قال الله تع أن لذيذاً لكلاً وخجيباً إلا أن فيه معنى الاستثناء كما كان في غير ألا ترى أن الذي هو  
 مكانه ويدل منه غيره وليس آية فلذلك تقول مررت بالقوم سواك وجاؤني سواك وأبتهمر سواك ما بعد  
 سوى محذوف وليس داخلاً فيما قبلها كما كان في غير كذلك إلا أن بين غير وسوى قرينة وذلك أن  
 ١٥ سوى لا تصاف إلى معرفة وفي باقيها على تنكيرها كما كانت غير كذلك لأن سوى طرف بإضافته كإضافة  
 حلفك وقد أمك فوجب لذلك أن يكون معرفة ، فإن قيل فلتعبر تصيرون النكرة بسوى كما تصيرونها  
 بغير فتقولون مررت برجلٍ سواك كما تقولون بغيرك ما أنكم فرقتم بينهما قيل الوصف بسوى لا على  
 حد الوصف بغير لأنه لا يجري عليه في إعرابه إنما هو منصوب على الطرف والعامل فيه الاستقرار  
 وذلك الاستقرار هو الصفة كما تقول مررت برجلٍ هندي ، وذهب الكوفيون إلى أنها إذا استثنى بها  
 ٢. خرجت من حكم الظرفية إلى حكم الاسمية فصارت بمنزلة غير في الاستثناء واستدلوا على ذلك بحجوز  
 دخلي حروف الجر عليها كما تدخل على غير نحو قول الشاعر

\* فحجائف عن جوي اليمامة نالقي \* وما قصدت من أخيلها لبسواثكا \*

وقال أبو ذؤاد

\* وكل من طعن أن الموت مخيطمة \* مغلل بسواد الحق مخلوب \*

ولا دليل في ذلك لقلته وشذوذه وامتناعه من سعة الكلام وحال الاختيار فهو من قبيل الضرورة  
وأما حاشا فهو حرف جر عند سبوجه جر ما بعده وهو ما بعده في موضع نصب ما قبله وفيه معنى  
الاستثناء فكما أن حرف جر ما بعده وفيه معنى الانتهاء تقول ألقى القوم حاشا زيد وما ألقى  
القوم حاشا زيد والمعنى سوي زيد قال الشاعر

\* حاشا لي فقلن إن به \* هنا من الملأى والشم

وزعم القراء أن حاشا فعل ولا فعل له وأن الأصل في قوله حاشا زيد حاشا لزيد فدخلت اللام لكثرة  
الاستعمال وخففوا بها وهذا فاسد لأن الفعل لا يتخلو من فاعله ولذهب أبو العباس المبرد إلى أنها  
تكون حرف جر كما ذكر سبوجه وتكون فعلا ينصب ما بعده واحتج لذلك بأشبهه منها أنه يتصرف  
فتقول حاشيت أحاشي قال النابغة

\* ولا أرى فعلا في الناس يشبهه \* ولا أحشي من الأقوام من أحد

والتصرف من خصائص الافعال ومنها أنه يدخل على لام الجر فتقول حاشا لزيد قال الله تع حاشا لله  
ولو كان حرف جر لم يدخل على مثله ومنها أنه يدخله الخلف نحو حاش لزيد وقد قرأت القراء إلا  
أما عمرو حاش لله وليس القياس في الحروف الخلف إنما ذلك في الأسماء نحو أرح ويد وفي الافعال نحو  
يترك ولا أدر وهو قول مبرور أيضا ما حكاه أبو عمرو الشيبلي وغيره أن العرب تخلص بها وتنصب  
هـ وحكى أبو عثمان المازني عن أبي زيد قال سمعت أمربيا يقول اللهم أغفر لي ولبن سمع حاشا الشيطان  
وابن الأصم فنصب بحاشا فإذا يكون حالها كحال حلاء وقال أبو إسحق حاشا لله في معنى براءة الله  
مأخوذ من قولهم كنت في حشا فلان أي في ناحيته من قول الشاعر \* أي الحشا أمسى الخيط  
المباين \* فإذا قال حاشا لزيد فعنه تباعد فعلهم وصار في حشا منه أي في ناحيته كما أنك إذا  
قلت قد تشي معناه قد صار في ناحيته منه فاعرفه

٢. قال صاحب الكتاب والرابع جازم فيه الجر والرفع وهو ما استثنى بـ سينا وقيل أمرئ القيس \* ولا  
سينا يتبع بدار جليل \* وروى مجرورا ورفعا وقد روي فيه النصب

قال الشارح لا سينا كلمة يستثنى بها وقع بعدها المرفوع والمفعول فن خفض جعل ما زائدة موقدة  
وخفض ما بعدها بإضافة السني إليه كأنه قال ولا سني زيد أي ولا مثل زيد ومن رفع جعل ما بمعنى  
الذي ورفع ما بعدها على أنه خبر مبتدأ محذوف والمعنى سني الذي هو زيد وهو العائد إلى الذي



ومثله قوله تعالى تَمَلَّأَ عَلَى آلِيهِ أَحْسَنُ يرفع أحسن على تقدير الذي هو أحسن وكقراءة من قرأ  
مَقْلًا مَا يَرَوْهُ وَهُوَ قَبِيحٌ جِدًّا لَخَذَفِ مَا لَيْسَ بِمَفْعِلَةٍ وَالسَّيِّئُ مَنْصُوبٌ بِمَا وَلَيْسَ بِمَبْتَدِئٍ لَدَتْهُ مَصَافٍ  
إِلَى مَا بَعْدَهُ وَلَا يُبْتَدِئُ مَا هُوَ مَصَافٍ لِأَنَّ الْمَبْتَدِئَ مُشَاهِدٌ لِلْحَرْفِ وَلَا يَصِحُّ إِشْفَاؤُهُ لِلْحَرْفِ مَعَ أَنَّ فِيهِ جَعَلَ  
ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ ذَلِكَ إِحْشَافٌ وَالسَّيِّئُ الْمَثَلُ قَالَ الْخَطَّابِيُّ

\* فَلْيَاكُم وَحَيْثُ بَطْنِي وَإِنْ \* فَكُوزِ النَّبْلِ لَيْسَ لَكُمْ بَيْتِي \*

والتثنية سَيِّئَانِ قَالَ أَبُو لُبَيْبٍ

\* وَكَانَ سَيِّئَانِ أَنْ لَا يَسْتَرْحُوا نَتْنًا \* أَوْ يَسْتَرْحُوا بِهَا وَأَقْبَرَتْ السُّوْحُ \*

وَلَا يُسْتَنْتَى بِسَيِّئَتَا آلٍ وَفَعْلُهُ خُذْتُ لَوْ قُلْتُ جَاعِلُ الْقَوْمِ سَيِّئًا زَيْدٌ لَمْ يَجِزْ حَتَّى تَأْتِيَ بِمَا وَلَا يُسْتَنْتَى  
بِمَا سَيِّئًا إِلَّا فِيهَا بَرَادُ تَعْظِيمِهِ فَلَمَّا بَيَّنْتُ أَمْرِي الْقَبِيضَ

\* أَلَا رَبُّنَا مِمَّنْ كَانَ مِنْهُمْ صَالِحٌ \* وَلَا سَيِّئَانَا مِنْهُمْ بِدَارَةِ جُلُجُلٍ \*

فَلَمَّا رَوَى بِحِجْرِ بَرَادٍ وَفَعْلُهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ وَقَدْ رَوَى مَنْصُوبًا عَلَى الظَّرْفِ وَهُوَ قَلِيلٌ شَاءَ

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَالْفَاسِ جَارٍ عَلَى إِعْرَابِهِ قَبْلَ دُخُولِ كَلِمَةِ الِاسْتِثْنَاءِ وَلِذَلِكَ مَا جَاعِلُ آلٍ زَيْدٌ وَمَا  
رَأَيْتُ آلَ زَيْدٍ وَمَا مَرَّتْ آلُ بَرِيدٍ

قَالَ الشَّارِحُ إِذَا اسْتِثْنَيْتَ بِلَاً مِنْ كَلَامٍ مَنفَعِي غَيْرِ تَامٍ وَلِذَلِكَ بَلُّنَ يَكُونُ مَا قَبْلَ الْإِلاَّ مُحْتَاجًا إِلَى مَا بَعْدَهَا

١٥ وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا جَاعِلُ آلٍ زَيْدٍ وَمَا رَأَيْتُ آلَ زَيْدٍ وَمَا مَرَّتْ آلُ بَرِيدٍ وَمَا ذَهَبَ آلُ عَمْرٍو فَبِذَا لَا يَكُونُ

فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ لِأَنَّ الْفَعْلَ الْمُرْفِعَ يَمَّا بَعْدَ الْإِلاَّ أَنْ يَجْعَلَ فِيهِ وَالْأَصْلُ أَنْ تَقُولَ مَا جَاعِلُ أَحَدٍ وَمَا ذَهَبَ أَحَدٌ

أَوْ سَوِيٍّ لِيَصِحَّ مَعْنَى الِاسْتِثْنَاءِ لِأَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ تَخْصِيصٌ صَفِيٍّ صَافٍ عَلَى مَا ذَكَرْنَا إِلَّا أَنَّكَ حَذَفْتَ الْفَاعِلَ

اسْتِغْنَاءً عَنْهُ لِعَجْرِ النَفْيِ وَأَنْتَ تَرِيدُهُ وَلَسْنَا نَعْنِي أَنَّهُ مَصْنُوعٌ وَأَنَّ الْمَذْكُورَ بَعْدَ الْإِلاَّ بَدَلٌ مِنْهُ وَأَمَّا

نَعْنِي أَنَّ الْمَعْنَى عَلَى ذَلِكَ وَمَا حَذَفْتَ مَا كَانَ يَجِبُ أَنْ يُشْفَلَ بِهِ الْفَعْلُ الْمَنفَعِي لَمْ يَجِزْ تَرْكُ الْفَعْلِ بِلَا

٢٠ فَاعِلٍ أَوْ مَا يَنْبَغِي مِنَ الْفَاعِلِ فَلَمْ يَكُنْ بِدٍّ مِنْ إِنْسَانٍ هَذَا لِحَدِيثٍ إِلَى تُحَدِّثُ عَنْهُ وَشَغَلِ هَذَا الْفَعْلُ

بِشَيْءٍ يَرْفَعُ بِهِ كَمَا لَمْ يَكُنْ بِدٍّ مِنْ شَغَلِ الْفَعْلِ بِالْفَعُولِ إِذَا لَمْ يَسْمَرْ الْفَاعِلُ فَرَفَعَتْ بِهِ مَا يَحْدُ الْإِلاَّ

وَأَيَّتَهُ مَقَامٌ مَنْ لَمْ يُذَكَّرْ إِذْ كَانَ بَعْضُهُ ؁ وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بِأَيِّدٍ مِنْ إِيمَانَةِ الْمَفْعُولِ مَعْلَمُ الْفَاعِلِ وَلَيْسَ مِنْهُ

وَمَا أَتَتْهُ مَقَامُ الْفَاعِلِ وَشَغَلَتْ الْفَعْلَ بِهِ لَفْظًا ذَلِكَ الِاسْتِثْنَاءُ عَلَى التَّحْذِيفِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى كَمَا دَلَّ تَغْيِيرُ

بَيِّنَةِ الْفَعْلِ فِي مَا لَمْ يَسْمَرْ فَاعْلُهُ بَعْدَ إِيمَانَةِ الْمَفْعُولِ مَعْلَمُ الْفَاعِلِ عَلَى أَنَّ تَرْكَ فَاعِلِهِ لِهَذَا الْفَعْلِ غَيْرُ

المذكورة، والذي يدل على أن الفعل عامل فيما بعد إلا وسند إليه أمران أحدهما أن هنا فعلاً لا  
 بد له من فعل، وليس هنا فعل سوى الموجود ولا يقال الفاعل محذوف إذ الفاعل لا يجوز حذفه والثاني  
 أنه قد يؤكّد الفعل لتأكيد المستثنى فيقال ما قامت إلا عند قال ذو الرمة

\* ترى الخمر والأجزاء ما في غرضها \* فما بقيت إلا الصديق الجراشع \*

هـ ومن ذلك قراءة الحسن وجماعة من القراء غير السبعة فأمحوا لا تروى إلا مساكينهم فأنشئت وإن كان  
 القيس التذكير لأنه من مواضع النعم والتذكير أن التقدير بما بقي سوى ولا يروى سوى فلذا قلت ما قام  
 ألا زيد وما رأيت ألا زيد وما مررت ألا يزيد فهو مبدولة قام زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد في أن الفعل  
 عامل في الفاعل والمفعول بعد إلا كما يجعل إذا لم يكن إلا مذكوراً وهذا معنى قوله جار على إعرابه  
 قبل دخيل كنية الاستثناء والتقدير الاستثناء في قولك ما قام إلا زيد إثبات القيام له ونفيه عن سواه  
 ١. ولو قلت قام زيد لا غير لم يكن فيه دلالة على نفيه عن غيره فخرقه

قال صاحب الكتاب والمشبّه بالمفعول منها هو الأول والثاني في أحد وجهيه وشبهه به وجهيه فصلاً وله  
 شبه خاص بالمفعول معه لأن العامل فيه بتوسط حرف

قال الشارح قوله والمشبّه بالمفعول منها هو الأول يريد المستثنى من الموجب نحو قولك قام القوم ألا زيداً  
 لأن الاستثناء جاء بعدما تمّ الكلام بالفاعل كما بلى المفعول كذلك نحو قولك ضرب زيد امرأة قوله  
 ١٥ والثاني في أحد وجهيه يريد به ما يجوز من النصب والبديل في المستثنى من المنفي التام نحو قولك ما  
 جالس أحد ألا زيد لأنه يجوز فيه النصب على أصل الباب وهو المشبّه بالمفعول والبديل والغرض بين  
 البديل والنصب في قولك ما قام أحد ألا زيد أنك إذا نصبت جعلت معتد الكلام المنفي وصار  
 المستثنى فصلاً فتنصبه كما تنصب المفعول به وإذا أبدلته منه كان معتد الكلام إيجاب الفهم لزيد  
 وكان ذكر الأول كالتوسط كما ترفع الجبر لأنه معتد الكلام وتنصب لخال لأنه تابع للمعتد في نحو  
 ٢. زيد في الدار قائماً وقوله وله شبه خاص بالمفعول معه يريد أن الفعل كما لم يتعد إلى المفعول معه ألا  
 بواسطة الواو وتقويته كذلك ألا تقوية للفعل قبلها لا يتعدى إلى المستثنى ألا بواسطة وليس واحداً  
 منهما عاملاً فيما دخلا عليه فخرقه

## فصل ٨٩

قال صاحب الكتاب وحكم غير حكم الاسم الواقع بعد إلا تنصبه في الموجب والنقطة وعند التقديم وتخير فيه البدل والنصب في غير الموجب وقالوا إنما محل فيه غير المتعدي لشبهه بالطرف لإيهامه قال الشارح لما كانت إلا حرفاً لا يعمل شيئاً ولا يعمل فيه طملاً وكان ما قبلها مقتضياً لما بعدها تخطى محل ما قبلها إلى ما بعدها فيعمل فيه كقولنا ما علم إلا زيداً وما رأيت إلا زيداً وما مررت إلا بزيداً وغير اسم تجل فيه العوامل وما بعدها لا يعمل فيه سواء لأن إضافتها إليه لازمة فصار الأهراب السوجب للاسم الواقع بعد إلا حاصل في نفس غير فإذا استثنيت بها من موجب نصبت نحو قولك ظم القوم غير زيد كما نصبت ما بعد إلا نحو ظم القوم ألا زيداً وكذلك إذا كان الثاني منقطعاً ليس من جنس الأول كقولك جاعق القوم غير حمار كما تقول إلا حماراً وكذلك إذا قدمته على المستثنى منه نحو قولك ما جاعق غير زيد أحد كما قلت ما جاعق إلا زيداً أحد وتقول ما جاعق أحد غير زيد فهو زيد في غير الرفع والنصب كما كان ذلك جاعقاً مع إلاء فإن قيل كيف جاز أن تقول ظم القوم غير زيد فتنصب غيراً بالفعل قبله وهو لازم غير متعدي فالجواب أن غيراً ههنا لما كانت مشابهة لسوى بما فيها من الإيهام ألا ترى أنه إذا قلت مررت برجل غيرك فهو غير متميز كما أن سوى كذلك فكما يتعدى الفعل اللازم إلى سوى بنفسه كذلك يتعدى إلى غير لأنه في معناه وهذا معنى قوله وقالوا إنما محل فيه لا الفعل غير المتعدي لشبهه بالطرف بزيد سوى

## فصل ٩٠

قال صاحب الكتاب وإعلم أن إلا وغيراً يتقارضان ما كلاً واحداً منهما فالذي لغير في أصله أن يكون وصفاً بمسند إهراب ما قبله ومعناه المغايرة وخلاف المماثلة ودلالته عليها من جهتين من جهة الذات ومن جهة الصفة تقول مررت برجل غير زيد قصداً إلى أن مرورك كان بغير آخر أو بمن ليس بصفة صفة وفي قوله عز وجل لا يستوي القاصدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدين في سبيل الله الرفع صفة للقاصدون والمجر صفة للمؤمنين والنصب على الاستثناء فر دخل على إلا في الاستثناء قال الشارح قوله يتقارضان ما كلاً واحداً منهما يعني أن كل واحد منهما يستعير من الآخر حكماً هو أخص به فحكم غير الذي هو مختص به الوصفية أن يكون جارياً على ما قبله فتلحق له بالمغايرة

فأصل غير أن يكون وصفاً والاستثناء فيه ماعز من إلا ووضوح ذلك وهو أنه أن كل موضع يكون فيه غير استثناء يجوز أن يكون صفة فيه وليس كل موضع يكون فيه صفة يجوز أن يكون استثناء وذلك نحو قوله عندي مائة غير درهم إذا نصبت كانت استثناء وكنت تخبراً أن عندي تسعة وتسعين درهماً وإذا رفعت كنت قد وصفت بأنه مغاير لها وكذلك إذا قلت عندي درهم غير دالقي وغير داني ١. إذا استثنيت نصبت وإذا وصفت رفعت وتقول عندي درهم غير زائف ورجل غير عاقل فهذا لا يكون فيه غير ألا وصفاً لا غير لأن الزائف ليس بعضاً للدراهم ولا العاقل بعض الرجل وحقيقة الاستثناء إخراج بعض من كل والفرق بين غير إذا كانت صفة وبينها إذا كانت استثناء أنها إذا كانت صفة لم تُرجب للاسم الذي وصفته بها شيئاً ولم تنف عنه شيئاً لأنه مذكور على سبيل التعريف فإذا قلت جاعلي رجلاً غير زيد فقد وصفته بالمغايرة له وحدهم المأكلة ولم تنف عن زيد الحمى وإنما هو بمنزلة قوله جاعلي رجلاً ليس بزيد وأما إذا كانت استثناء فإنه إذا كان قبلها إيجاباً لما بعدها نفياً وإذا كان قبلها نفياً لما بعدها إيجاباً لأنها ههنا محمولة على ألا فكان حكمها كحكمه وقوله يسهه إعراب ما قبله يسهير إلى أنه وصف يتبع ما قبله في إعرابه كما تتبع سائر الصفات فتقول هذا رجل غيرك لقرينه لأن موضوعه مرفوع وتقول رأيت رجلاً غيرك ومررت برجل غيرك كما تقول هذا رجل عالم ورأيت رجلاً عالماً ومررت برجل عالم فيكون إعراب ما قبله إعراب الرجل من حيث هو نعمت له وقوله دلالة عليها من وجهين ١٥ من جهة الذات ومن جهة الصفة يريد أنه قد دل على شيئين على الذات الموضوع وهو الإنسان مثلاً وعلى الوصف الذي استحق به أن يكون غيراً وهو انشغافاً كما أنك إذا قلت أسود فقد دل على شيئين على الذات والسواد الذي استحق به أن يكون أسوداً فهما شيئان حاملٌ ومحملٌ فالحمول الذات والحمول السواد وكذلك صارت دل على الضرب وذات المصارب فاما قوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر الخ فقد قرئ بالرفع ولحق والنصب فالرفع على النعت للقاعدون ٢. ولا يكون ارتفاعه على التبدل في الاستثناء لأنه يصير التفسير فيه لا يستوي إلا أولي الضرر ونيس المعنى على ذلك إنما المعنى لا يستوي القاعدون الأمحاء والمجاهدون ولحق على النعت للمؤمنين والمعنى لا يستوي القاعدون من المؤمنين الأمحاء والمجاهدون والمعنى فيهما واحد والنصب على الاستثناء وقوله ثم دخل على إلا في الاستثناء يريد أن أصل غير أن يكون صفة لما ذكرناه ثم دخل على إلا للمصارعة بينهما فاستثنى به كما يستثنى بالآء

قال صاحب الكتاب وقد دخل عليه إلا في الوصفية وفي التنزيل لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا أي  
غير الله ومنه قوله

\* وكل آخ مفارقة أخوه \* لعمر آبيك إلا الفرقدان \*

ولا يجوز إجراؤه مجرى غيره إلا تابعاً لو قلت لو كان فيهما إلا الله كما تقول لو كان فيهما غير الله هـ  
يجوز وشبهه سيبويه باجتماعين ٥

قال الشارح وقد حملوا إلا على غير في الوصفية فوصفوا بها وجعلوها ما بعدها تحلية المذكور بالمغايرة  
والله ليس إياه أو من صفته كصفته ولا يراد به إخراج الثاني عما دخل في الأول فتقول جعلت القيم إلا زيداً  
فيجوز نصبه على الاستثناء ورفع على الصفة للقيم وإذا قلت ما أثنى أحد إلا زيداً جاز أن يكون إلا  
وما بعدها بدل من أحد وجاز أن يكون صفة بمعنى غير قال الله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله  
لفسدنا والمراد غير الله فهذا لا يكون إلا وصفاً ولا يجوز أن يكون بدلاً يراد به الاستثناء لأنه يصير في  
تقديره لو كان فيهما إلا الله لفسدنا وذلك فاسد لأن لو شرط فيهما معنى فهي بمنزلة إن في المستقبل  
وأنت لو قلت إن أثنى إلا زيداً لم يصح لأن الشرط في حكم الموجب فكما لا يصح أثنى إلا زيداً كذلك  
لا يصح إن أثنى إلا زيداً فلو نصبت على الاستثناء قلت لو كان فيهما آلهة إلا الله لجاز ومن ذلك  
قول الشاعر عمرو بن معدى كعب \* وكل آخ مفارقة أخوه الخ \* فإلا وما بعدها بمعنى غير صفة  
٥ لكحل ولو جعله وصفاً لوجب تخصيص وقال إلا الفرقدان لأن ما بعد إلا في الوصف يكون إمرأته تابعاً  
لأمرأته ما قبلها والمراد كل آخ مفارقة أخوه غير الفرقدان فلهما لا يفترقان في الدنيا كافتراق الآخرين ٥  
وأعلم أنه لا يجوز أن تكون إلا صفة إلا في الموضع الذي يجوز أن تكون فيه استثناء وذلك أن  
تكون بعد جمع أو واحد في معنى الجمع إما نكرة منفية وإما فيد الالف واللام لتعريف الجنس  
لأن هذا هو الموضع الذي تجتمع فيه هي وغيره فنعارضاً ولم تكن بمنزلتها في غير هذا الموضع  
٥ لأنهما لم تجتمعا فيه لو قلت مررت برجل إلا زيداً على معنى غير زيد لم يجوز لأن إلا موصوفة لأن

يكون ما بعدها بعضاً لما قبلها وليس زيداً بعضاً لرجل فامتنع لذلك ٥ وقوله لا يجوز إجراؤه مجرى  
غير إلا تابعاً يريد أن إلا وما بعدها إنما تكون صفة إذا كان قبلها اسم مذكور ولا يجوز حذف  
الموصوف فيه وإقامة الصفة مقامه كما جاز ذلك مع غير لأن غيراً اسم متمكن تعمل فيه العوارض  
فيجوز أن يقام مقام الموصوف فإذا قلت مررت بمثلك وإن كان تقديره برجل مثلك فليس خفصه

هنا بحكم التبعيّة بل بالحرف الخاص وكذلك اذا قلت قام غيرك فارتفعاه بالفعل قبله كما كان ارتفع الموصوف لو كثره وكذلك النصب في قولك رأيت غيرك هو منصوب بوقوع الفعل عليه لا بحكم أنّه صفة تابعيّة لأنّما وصف بها حملاً على غير واذا كانت غير نفسها اذا حذف موصوفها لا تبقى نعمتاً اذ النعت يقتضي منعوتاً متقدماً عليه كان ما حمل عليه وهو حرف لا يعمل فيه عامل  
 هـ لا رافع ولا ناصب ولا خافض أمّا امتناع فلم يجوز لذلك حذف الموصوف وإقامته مقامه فلا تقول ما قام ألا زيد وأنت تريد الصفة كما جاز ما قام غير زيد وقد شبهه سيبويه بأجمعين في التأكيد من حيث أنّه لا يكون ألا تأنيداً كالنعت ولا يجوز حذف المؤكّد وإقامته مقام المؤكّد فلا يكون ألا بعد مذكور كما أن ألا في الصفة كذلك

## فصل ١٢

١.

قال صاحب الكتاب وتقول ما جاعني من أحدٍ ألا عبد الله وما رأيت من أحدٍ ألا زيداً ولا أحدٍ فيها ألا عمرو فاحذف البديل على محلّ الجار والمجرور لا على اللفظ وتقول ليس زيدٌ بشيءٍ ألا شيئاً لا يُعبأ به قل طرفاً

\* أتبيّ ليبيّ لستّم بيدي \* ألا يديّ ليست لها عضد \*

هـ وما زيدٌ بشيءٍ ألا شيء لا يُعبأ به بالرفع لا غيره

قل الشارح اعلم أنّ من الحروف ما قد تُراد في الكلام لصريح من التأكيد وتختص بواضع دون موضع فن ذلك من قد تُراد مؤكّدة وتختص بالنفي والدخيل على النكرة لاستغراق الجنس فتارة تُفيد الاستغراق بعد أن لم يكن وتارة تُؤكّده فتألّ الأول قولك ما جاعني من رجلٍ فإنّ أُناتِ العموم واستغراق الجنس لأنك لو قلت ما جاعني رجلٌ جاز أن يكون نائياً لمجيء رجل واحد وقد جاءك أكثر ومثال الثاني قولك ما ألقى من أحدٍ والمعنى ما ألقى أحدٌ من غير دخيل من كطريق وعريب وأما أكذبت فإذا قلت ما ألقى من أحدٍ ألا زيدٌ جاز في إعراب زيد وجهان النصب على الاستثناء والرفع على البديل من الموضع لأن موضعه لو لم يكن لخافض رفع لأنّ من لو لم تدخل لقلت ما ألقى أحدٌ ألا زيدٌ ولا يجوز خفض زيد على البديل من اللفظ لأنّ خفضه بين ولا يجوز دخوله من هذه على موجب وما بعد ألا ههنا موجب لأنّه استثناء من منفيّ والمستثنى من المنفيّ موجب فاستنع البديل

من اللفظ ههنا لذلك ولو قلت ما أخذت من أحد إلا زيد لجاز لفرض فيما بعد إلا على البدل من  
 المفروض لأن من هذه من صلة أحد فهي تدخل على المنفى والموجب بخلاف الأول، وتقول لا أحد  
 فيها إلا زيد ولا أنه إلا الله بالرفع على البدل من موضع لا أحد لأنه في موضع اسم مبتدأ ولا يجوز حمل  
 ما بعد إلا على النصب الذي توجب له النافية لأن لا أنما تعمل في منفي وما بعد إلا هنا موجب  
 ولأن المنفى ههنا مقدرين والمعنى لا من أحد ولذلك وجب بناؤه فلم يصح البدل منه لأنه لا يصح  
 تقدير من هذه بعد إلا، ومن ذلك قولك ليس زيد بشيء إلا شيئاً لا يُعْبَأُ به ولا يجوز فيه إلا  
 النصب على البدل من المحذوف لأن محله نصب والتقدير ليس زيد شيئاً إلا شيئاً لا يُعْبَأُ به ولا يجوز  
 لفرض على البدل من اللفظ لأن خفضه بتقدير الباء وهذه الباء تأتي زائدة لتأكيد النفي ولا تكون  
 مع الموجب وما بعد إلا هنا موجب فلذلك لم يجوز الخفض، قال الشاعر: أبني لبني العج \* البيت  
 ما لطرفة بين العبد والشاهد أنه نصب بهذا الثانية لوجهها بعد إلا بدلاً من محل الجار والمجرور لتعذر  
 حمله على لفظ المفروض لأن ما بعد إلا موجب والباء مؤكدة للنفي ويرى تحبولة العضد والتبذل  
 العناد والمعنى أنتم في الضعف وقلة الانتفاع كيد لا عضد لها، وتقول ما أنت بشيء إلا شيء لا  
 يُعْبَأُ به بالرفع لا غير وذلك لأن الجار والمجرور عند بي مهم في موضع رفع لأنهم لا يعلمون ما لعدم  
 اختصاصها وإذا كان في موضع رفع فتعذر حمله على اللفظ الذي هو الجار لما ذكرناه من أن هذه الباء  
 لا تزد مع الموجب وما بعد إلا هنا موجب فحمل على الموضع وهو الرفع، وعند أهل النحار أن الجار  
 والمجرور في موضع نصب لأنهم يعلمون ما على ليس لشيئها بها من جهة النفي فلا دخلت إلا بطل  
 عملها لتنفاض النفي وصاروا إلى أقيس اللغتين وفي لغة بي مهم فلذلك رفعت، ومثله ما كان زيد  
 بغلام إلا غلاماً صلتاً بنصب الغلام لأنه بدل من محل الغلام الأول ومحله نصب لأنه خبر كان وبدل على  
 ذلك أنك لو حذف الاسم المستثنى منه لقلت ما أنت إلا شيء لا يُعْبَأُ به بالرفع وما كان زيد إلا  
 غلاماً صلتاً بالنصب، وقد أجاز الكوفيين فيما بعد إلا لفرض إذا كان نكرة ولا يجوز في المعرفة فتقول  
 على هذا ما أتى من أحد إلا رجل وما أنت بشيء إلا شيء لا يُعْبَأُ به ولو قلت إلا زيد وما أنت بشيء  
 إلا الشيء انتفاه به يجوز والصواب المذهب الأول وهو رأى سيبويه لما ذكرناه من أن حرف لفرض في  
 هذا الموضع إنما دخل لتأكيد النفي ولا يتعلف موجب وما بعد إلا موجب طرفة،

## فصل ٢٢

قال صاحب الكتاب وإن قلتم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه طريقتان أحدهما وهو اختيار سيبريه أن لا تكثر الصفات وحمله على البدل والثاني أن تقول تقديمه على الصفة منزلة تقديمه على الموصوف فتنبه وذلك قوله ما أتى أحد إلا أبوك خير من زيد وما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد أو تقول ألا أبوك وألا عمرا

قال الشارح إذا قلتم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان أحدهما مذهب سيبريه وهو اختيار أبي العباس المبرد أن يُبدله عما قبله لأن الاعتبار بتقديم المبدل منه وهو الاسم ولا تكثر الصفات لأنها فضلا والثاني أن تنصبه على الاستثناء وهو اختيار أبي عثمان المازني وذلك أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد وإذا كانا كالشيء الواحد كان تقديمه على الصفة بمنزلة تقديمه على الموصوف فكما يلزم النصب بتقديمه على المستثنى منه كذلك يلزم النصب بتقديمه على الصفة وما يبدل أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد قوله تعالى قل إن أئمت الذين تفرقون منه فله ملائكتهم ألا ترى أنه أدخل الفاء في الخبر ههنا توصفك إياه بالذي كما تدخل إذا كان المخبر عنه الذي وكان موصولا بالفعل أو ما يجري مجرى الفعل من طرف أو جار ومجرور مثال ذلك قوله ما أتى أحد إلا أبوك خير من زيد فلذلك خير من زيد وصف لأحد المستثنى منه والأب هو المستثنى وقد تقدم على الصفة وأبدلته منه وإن شئت نصبت وقلت ألا أبوك وتقول ما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد فلذلك خير من زيد نصبت أحد وعمرو مخصوص لأنه بدل منه وإن شئت نصبت على الاستثناء

## فصل ٢٣

قال صاحب الكتاب وتقول في تنبيه المستثنى ما أتى إلا زيد وألا عمرا وألا عمرو ترفع الذي أسندت إليه وتنصب الآخر وليس لك أن ترفعه لأنك لا تعمل تركيبي ألا عمرو وتقول ما أتى إلا عمرا ألا بشرأ أحد منصبتين لأن التقديم ما أتى إلا عمرا أحد ألا بشرأ على إبدال بشر من أحد فلما قلتمته نصبت

قال الشارح إذا قلت ما أتى إلا زيد وألا عمرا أو ألا زيد ألا عمرو فلا بد من رفع أحدهما ونصب الآخر ولا يجوز رفعهما جميعا ولا نصبهما وذلك نظر إلى إصلاح اللفظ وتوقيفه ما يستحقه وذلك أن المستثنى



منه محذوف والتقدير ما أتى أحد إلا زيدا إلا عمرا لكن لما حذف المستثنى منه بقى الفعل مرفعا بلا فاعل ولا يجوز إخلاله الفعل من فاعل في اللفظ فرفع أحدهما بأنه فاعل ولما رفعت أحدهما بأنه فاعل لم يجوز رفع الآخر لأن المرفوع بعد إلا لما يرفع على أحد وجهين إما أن يرفع بالفعل الذى قبله إذا قرع الفعل وإما أن يرفع لانه بدل من مرفوع قبله ولا يسوغ ههنا وجه من الوجهين المذكورتين لأن أحدهما قد ارتفع بالفعل لما قرع له ولا يكون بدلا لأن الثالث ليس الأول ولا بعضا له ولا مشتبلا عليه مع أنه ليس المراد أن يُختبث للثالث ما نفى من الأول فيبذل منه وأما المعنى على أنهما لم يدخلوا في نفى الإتيان، وقوله لذلك لا تقول تركبى إلا عمرو إشارة إلى أن الثالث مستثنى من الأول والأول موجب والمستثنى من الموجب لا يكون مرفوعا فان قيل كيف استثنيت منه وليس بعضا له قيل لأن زيدا بعض القوم فجار الاستثناء منه من حيث هو بعض والبعض يقع على العليل والكثير ولم يجز نصبهما جبيعا لأن الفعل لا ينصب مفعولين من غير فاعل فلما امتنع رفعهما معا ونصبهما معا تعين رفع أحدهما ونصب الآخر، والامتحان جميعا مستثنيان فمعناهما في ذلك واحد وإن اختلف إعرابهما وما يدل على أنهما مستثنيان أنك لو لم تحذف المستثنى منه وقدمتهما عليه لكانت تنصبهما نحو قولك ما أتى إلا زيدا إلا عمرا والذى يوضح ذلك قول الكتيب

\* مَا فِي إِلَّا إِلَهَ لَا رَبَّ غَيْرَهُ \* وَمَا فِي إِلَّا إِلَهَ غَيْرَكَ نَاصِرٌ \*

١٥ نفى كل ناصي سوى الله وسوى المضطرب وهذا واضح

## فصل ٩٤

قال صاحب الكتاب وإذا قلت ما مررت بأحد إلا زيدا خير منه كان ما بعد إلى جملة ابتدائية واقعة صفة لأحد وإلا لغوى في اللفظ معطية في المعنى فادخلها جاملة زيدا خيرا من جميع من مررت بهم

١. قال الشارح اعلم أن إلا تدخل بين المبتدأ وخبره بين الصفة وموصوفها وبين الحال وصاحبه فتأل دخولها بين المبتدأ وخبره قولك ما زيدا إلا تأمر فتأمر خبر زيدا فكذلك قلت زيدا تأمر لكن فائدة دخلي إلا إثبات الخبر للآل ونفى خبر غيره عنه والمستثنى منه كانه مقرر والتقدير ما زيدا نبي إلا تأمر نبي؟ هنا في معنى جملة لأن المعنى ما زيدا نبي من الأشياء إلا تأمر ومثال دخولها بين الصفة والموصوف قولك ما مررت بأحد إلا كريم وما رأيت فيها أحدا إلا علما أفدت بالإثبات مرورك بقوم كريم

وَأَتَّفَعَهُ الْمُرُورَ بِغَيْرِ مَنْ هَذِهِ صِفَتُهُمْ وَكَذَلِكَ أَثْبَتَ رَجِيَّةً لِمَنْ عَلِمَا وَنَفِيَتْ رَجِيَّةٌ غَيْرُهُمْ. وَتَقُولُ فِي الْحَالِ مَا جَاءَ زَيْدٌ إِلَّا صَاحِكًا فَتَقْلَقُ تَجَنُّدَهُ إِلَّا عَلَى هَذِهِ الصِّفَاءِ وَقَدْ تَقَعَّ لِلْزَيْدِ مَوْقِعٌ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ بَعْدَ إِلَّا كَمَا تَقَعَّ مَوْقِعُهَا فِي غَيْرِ الْإِسْتِنْبَاهِ فَتَقُولُ مَا زَيْدٌ إِلَّا أَبُوهُ مَنْطَلَقٌ فَأَبُوهُ مَنْطَلَقٌ جَمْلَةً مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبِرٌ فِي مَوْضِعٍ خَيْرٌ الْمَبْتَدَأِ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ زَيْدٌ وَتَقُولُ فِي الصِّفَاءِ مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُ فَقُولُكَ زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُ جَمْلَةً مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبِرٌ فِي مَوْضِعٍ مَخْفُوضٍ نَعْبِتُ لِأَحَدٍ كَأَنَّهُ فَلَسْتُ مَرَرْتُ بِمَنْ زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُمْ وَأُفَادَتْ إِلَّا اتَّفَعَهُ مُرُورُكَ بِغَيْرِ مَنْ هَذِهِ صِفَتُهُمْ. وَتَقُولُ فِي الْجَمْلَةِ إِذَا وَقَعْتَ حَالًا مَا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ إِلَّا أَبُوهُ قَائِمٌ وَمَا مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ إِلَّا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُمْ فَالْجَمْلَةُ فِي مَوْضِعٍ لِحَالٍ لَوْ قَوَّيْتُهَا بَعْدَ مَعْرِفَةٍ وَقَدْ يَجُوزُ فِي قَوْلِكَ مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُ أَنْ تَكُونَ الْجَمْلَةُ فِي مَوْضِعٍ لِحَالٍ أَيْضًا لِأَنَّ لِحَالًا مِنَ النِّكَوَّةِ جَائِزٌ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا وَيَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ الْوَلُؤُ فَتَقُولُ مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا وَزَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُ وَمَا كَلِمَتُ أَحَدًا إِلَّا وَزَيْدٌ حَاضِرٌ فَرِيدٌ حَاضِرٌ فِي مَوْضِعٍ لِحَالٍ وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْوَلُؤِ مِنْ هَهُنَا كَمَا جَارَ حَذْفُهَا مِنَ الْأَوَّلِ فَخَلَّتْ لِلْحَالِ مِنَ الْعَائِدِ الرَّابِطِ وَأَمَّا الْوَلُؤُ فِي الرَّابِطَةِ وَلَيْسَ الْأَوَّلُ كَذَلِكَ لِأَنَّ فِيهِ صَبِيرًا رَابِطًا فَإِنْ أَثْبَتَ بِالْوَلُؤِ كَأَن تَأْكِيدًا لِلرَّابِطِ وَإِنْ لَمْ تَأْتِ بِهَا فَالضَّمِيرُ كَالْبَاءِ وَلَا تَقَعَّ لِلْحَالِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ اسْمِيَّةً مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبِرٍ وَلَا تَكُونَ فَعْلِيَّةً لِأَنَّ إِلَّا مَوْضُوعَةً لِإِخْرَاجِ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ فُلَاذَا تَقْلَمُ إِلَّا الْأِسْمُ فَلَا يَكُونُ بَعْدَهَا إِلَّا الْأِسْمُ لِأَنَّهُمَا جَنْسٌ وَاحِدٌ فَيَصْنَعُ أَنْ يَكُونَ بَعْضًا لَهُ فَلَوْ قُلْتُ مَا زَيْدٌ إِلَّا قَامَ ١٥ عَلَى أَنْ تَجْعَلَ قَامَ خَيْرًا وَمَا أَقْبَلَ أَحَدٌ إِلَّا قَامَ أَخُوهُ وَخَوَّ ذَلِكَ لَمْ يَجُزْ لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ. وَلَوْ قُلْتُ مَا زَيْدٌ إِلَّا يَعْمُ أَوْ مَا أَقْبَلَ أَحَدٌ إِلَّا يَصْحَكُ لَكُنَّ جَيِّدًا لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ مُشَابِهًا لِلْأِسْمِ فَكَانَ لَهُ حُكْمُهُ. وَتَقُولُ وَالْأَقْوَى فِي الْفَلِظِ مُعْطِيَةً فِي الْمَعْنَى فَاتَّذَنَّا جَمْلَةً زَيْدًا خَيْرًا مِنْ جَمِيعِ مَنْ مَرَرْتُ بِهِمْ يَعْنِي أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْفَلِظِ مُسْتَتْنِيٌّ مِنْهُ وَأَمَّا مَعَكُمْ فِي مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ مَبْتَدَأٌ وَخَبِرٌ وَفِي قَوْلِكَ مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُ صِفَةٌ وَمَوْصُوفٌ أَوْ حَالٌ وَذُو حَالٍ فَجَرَى مَجْرَى الْعَامِلِ الْمَفْرَغِ لِلْعَمَلِ مِنْ نَحْوِ مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ ٢٠ وَمَا صَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا مِنْ حَيْثُ أَنْ مَا قَبْلَ إِلَّا يَعْتَصِي مَا بَعْدَهَا اتِّصَالًا لَا يَتِمُّ الْمَعْنَى إِلَّا بِهِ إِلَّا أَنَّهُمَا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى تُفِيدُ الْإِسْتِنْبَاهَ مِنْ حَيْثُ جَعَلْتَ زَيْدًا خَيْرًا مِنْ جَمِيعِ مَنْ مَرَرْتُ بِهِ فِي قَوْلِكَ مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُ وَنَفِيَتْ زَيْدًا أَنْ يَكُونَ شَيْئًا إِلَّا قَائِمًا فِي قَوْلِكَ مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ

## فصل ١٥

قال صاحب الكتاب وقد أوقع الفعل موقع الاسم المستثنى في قولهم نشدتك بالله إلا فعلت والمعنى ما أطلب منك إلا فعلك وكذلك ائسمت عليك إلا فعلت ومن ابن عباس بالآية والنصي إلا جلستم وفي حديث من عزمت عليك لما صرحت كاتبك سوطا بمعنى إلا صرحت

قال الشارح قد أوقع الفعل موقع المصدر المستثنى لدلالة الفعل على المصدر فقالوا نشدتك الله إلا فعلت والمراد فعلك وذلك أن نشد فعل قد استعمل على وجهين أحدهما أن يكون متعديا إلى مفعول واحد والآخر أن يكون متعديا إلى مفعولين فالتعدي إلى مفعول واحد قولهم نشدت الصلاة إذا طلبتها وأنشدوا لنصيب

\* طلبت بلى دوران أنشد نأقى \* وما لي عليها من قلوب ولا بكر \*

١٠ والناشد الطالب وأنشد الأسمعى عن أبي عمرو

\* يصيح للنبأ أسامعه \* إصاحا الناشد للنشيد \*

الإصاحا الاستماع والناشد الطالب والنشيد المعروف

الضرب الآخر أن يتعدى إلى مفعولين من باب نشدت وذلك قولهم نشدتك الله إلا فعلت هكذا حكاه سيبويه وهو كلام محمول على المعنى كانه قال ما أنشد إلا فعلك أى ما أسألك إلا فعلك ومثل ذلك شر أقردا ناب ونى ما جاء بك وجار وقوع فعلت ههنا بعد إلا من حيث كان دالا على مصدره كأنهم قالوا ما أسألك إلا فعلك ومحمود ما أنشده أبو زيد

\* فقالوا ما تشاء فقلت ألهو \* إلى الإصباح أكثر نى غير \*

فأوقع الفعل على مصدره لدلالته عليه فكأنه قال في جواب ما تشاء ألهو وإذا سأل أن يحمل شر أقردا ناب على معنى المنفى كان معنى النفى في نشدتك الله إلا فعلت أظهر لقوة الدلالة على النفى لدخول إلا لدلالته عليه ألا ترى أنهم قالوا ليس الطيب إلا المسحة فجار دخول إلا في قول أنى للفسن بين المبتدأ والخبر وإن لم يجز زيد إلا منطق لما كان جاريا من معنى النفى ومثله من الحمل على المعنى قول الآخر \* ويا \* يدافع عن أراضهم أنا أو مثلي \* والمراد ما يدافع عن أراضهم إلا أنا ولذلك فصل الصمير حيث كان المعنى ما يدافع إلا أنا ولولا هذا المعنى لم يستقيم لك لا تقول يقر أنا فكما جاز يدافع أنا لأنه في معنى ما يدافع إلا أنا كذلك جاز أسألك إلا فعلت لأنه في معنى لا أسألك إلا

فَعَلِكْ ؕ وَأَمَّا أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ إِلَّا فَعَلْتَ فَمِيسَاهُ لَوْ أُجِرِقَ عَلَى طَاعِهِ أَنْ يَقَالَ لَتَفْعَلَنَّ لَأَنَّهُ جَوَابُ الْقَسَمِ  
 فِي طَرَفِ الْإِجَابِ بِالْفِعْلِ فَتَلَوَهُ اللَّامُ وَالنُّونُ لَتَقْتُمْ حَلَوَهُ عَلَى نَهْدَتِكَ اللَّهُ إِلَّا فَعَلْتَ لِأَنَّ الْمَعْنَى فِيهِمَا  
 وَاحِدٌ ؕ قَالَ سِبْرِيهَ سَأَلْتُ لِحَبْلِيلَ عَنْ قَوْلِهِمْ أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا فَعَلْتَ وَإِلَّا فَعَلْتَ بِرَ جَارِ هَذَا وَفِيهَا  
 أَقْسَمْتُ فِيهِمَا كَقَوْلِكَ وَاللَّهِ فَقَالَ وَجْهُ الْإِلْهَامِ لَتَفْعَلَنَّ وَلَتَقْتُمْ أَجَاوِزًا هَذَا لِأَنَّهُمْ شَبَّهُوا بِقَوْلِهِمْ نَهْدَتِكَ  
 ٥ اللَّهُ إِلَّا فَعَلْتَ إِذَا كَانَ الْمَعْنَى فِيهِمَا الظَّلْبُ ؕ وَأَمَّا قَوْلِي ابْنِ عَبَّاسٍ بِالْإِيوَاءِ وَالْتَصُّرِ إِلَّا جَلَسْتُمْ فَهُوَ حَدِيثٌ  
 مشهور ذكره التَّوَحُّيدِيُّ فِي كِتَابِ الْبَصَائِرِ وَذَلِكَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ دَخَلَ عَلَى بَعْضِ الْأَنْصَارِ فِي وَكَيْيَةٍ  
 فَقَامُوا فَقَالَ بِالْإِيوَاءِ وَالنَّصْرِ إِلَّا جَلَسْتُمْ وَأَرَادَ بِالْإِيوَاءِ وَالنَّصْرَ قَوْلُهُ تَعَلَّقُوا وَالَّذِينَ آوُوا وَقَصُرُوا فَتَسَعَّفْتُمْ  
 بِمَا وَرَدَ فِيهِمْ وَمَا هُوَ مِنْ خَصَالَتِهِمْ ؕ وَأَمَّا حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ هُرْمُثٍ عَلَيْكَ لَمَّا صَرِهْتَ كَاتِبَكَ سَوَاطًا فَفِي هَذَا  
 لِحَدِيثٍ بِرَوَايَةٍ أُخْرَى عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ أَنَّ كَاتِبًا لَدَى مُوسَى كَتَبَ إِلَى عَمْرِو بْنِ الْقَطَّابِ مِنْ أَبِي  
 ١٠ مُوسَى فَكَتَبَ إِلَيْهِ عَمْرٌ إِذَا آتَاكَ كِتَابِي هَذَا فَاصْرِفْهُ سَوَاطًا وَأَعْرِضْهُ عَنْ تَمَكُّدٍ ؕ فَقَوْلُهُ لَمَّا صَرِهْتَ كَاتِبَكَ  
 عَمَرِي إِلَّا صَرِهْتَ أَيْ لَا أَطْلُبُ إِلَّا صَرِفَهُ وَقَوْلُهُ هُرْمُثٍ عَلَيْكَ مَنْ قَسَمَ الْمُلُوكُ وَكَلَّفُوا يُعْظِمُونَ عَزَائِرَ الْأُمَرَاءِ

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَالْمُسْتَتْنَى يُحَذَفُ تَخْفِيفًا وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ لَيْسَ إِلَّا وَلَيْسَ غَيْرُ

الشارح قد حذفوا المستثنى بعد إِلَّا وَغَيْرِ ذَلِكَ مَعَ لَيْسَ خَاصَّةً دُونَ غَيْرِهَا مِمَّا يُسْتَتْنَى بِهِ مِنَ  
 الْأَفْظِ لِتَحْدِيدِ لَعَلِّ الْمَخَاطِبِ بِرَأْسِ التَّكَلُّمِ وَذَلِكَ قَوْلُهُ لَيْسَ غَيْرُ وَلَيْسَ إِلَّا وَالرَّادُّ لَيْسَ إِلَّا ذَلِكَ وَلَيْسَ  
 غَيْرُ ذَلِكَ وَكُنْتُ قُلْتُ بِدَلِّ لَيْسَ لَا يَكُونُ إِلَّا أَوْ لَا يَكُنْ غَيْرُ لَا يَجُوزُ فَلَا قَالُوا لَيْسَ إِلَّا وَلَيْسَ غَيْرُ فَلَهُمْ  
 حذفوا المستثنى منه اكتفاءً بِمَعْرِفَةِ الْمَخَاطِبِ نَحْوًا جَائِزًا قَالُوا لَيْسَ إِلَّا وَلَيْسَ غَيْرُ وَمِثْلُ  
 ذَلِكَ مَا مِنْهُمْ إِلَّا قَدْ قَالَ ذَلِكَ يُرِيدُ مَا مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلَّا قَدْ قَالَ ذَلِكَ وَإِذَا قُلْتَ لَيْسَ غَيْرُ فَاسْمُ لَيْسَ  
 ٢. مُسْتَتْنَى فِيهَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ وَغَيْرُ الْخَبَرِ فِي مَنَاصِبَةٍ وَأَمَّا لَمَّا حُذِفَ مِنْهَا مَا أَصْغِفَتْ إِلَيْهِ وَفُطِنَتْ عَنْ  
 الْإِضَافَةِ بُنِيَتْ عَلَى الْعَصْرِ تَشْبِيهًا بِالْغَايَةِ وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ إِذَا أَصْغِفْتَ غَيْرًا فَقُلْتَ غَيْرُكَ أَوْ  
 غَيْرَ ذَلِكَ جَازَ فِيهِ وَجْهَانِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ تَقُولُ جَائِزٌ زَيْدٌ لَيْسَ غَيْرُ وَلَيْسَ غَيْرُهُ فَلَا رَفْعَ فَعَلَى أَنَّهُ  
 اسْمُ لَيْسَ وَأَصْمَرُ الْخَبَرِ كَأَنَّهُ قَالَ لَيْسَ غَيْرُهُ وَهِيَ وَإِذَا نَصَبَ فَعَلَى أَنَّهُ لَخْبَرٌ وَأَصْمَرُ الْاسْمِ كَأَنَّهُ قَالَ لَيْسَ  
 الْخَبَرُ أَوْ لَيْسَ الْأَمْرُ غَيْرُهُ وَإِذَا لَا يُصْغِفُهَا أَجَازَ فِي غَيْرِ الْفِعْلِ وَالصَّمِّ وَشَبَّهَهَا بِبَابِ تَيَمَّمَ تَيَمَّمَ عَدِيٍّ وَزَعَمَ

إن تيم الأول قد حُذِفَ منه المضاف إليه وعلى على لفظ ما هو مضاف من غير تنوين إذ كانت الإضافة منوطة فيه ، وقد أجاز بعضهم تنوين غير إذا حذفت منها المضاف إليه نَقَرًا إلى اللفظ كما يُنَوِّن كُلٌّ وبعض إذا لم يضاف وإن كُتِبَ الإضافة فيهما منوطة مرادة من نحو قوله تعالى وَكُلُّ أَتَوٍّ ذَا خِيَرَيْنِ ونحو ذلك ،

### الغير والاسم في باني كان وإن

#### فصل ٩٧

قال صاحب الكتاب لما شُبهَ العامل في البائتين بالفعل المتعدي شُبهَ ما عِيلَ فيه بالفعل والمفعول ، قال الشارح لما حصر المنصوبات وجب عليه أن يُعيد ذِكْرَ كَانٍ وأخواتها وإن وأخواتها هذا لأن لكل واحد منهما منصوب كما أن له مرفوعا فغير كان وأخواتها واسم إن وأخواتها من المنصوبات على التشبيه بالفعل وذلك أنه شُبهَ كُلٌّ واحد من كان وإن بالفعل المتعدي لاختصاص كل واحد منهما اسمين بعده وقد تقدم بيانُ مشابهة إن الفعل في المرفوعات بما أنشأ عن إعادته ، وأما كَانٍ وأخواتها فهي من أفعال العبارة واللفظ لأنه تدخلها علامات الأفعال من نحو قَدْ وَالسَّيْنِ وَسَوْفَ وتتصرف تصرف الأفعال بحسب كَانٍ يَكُونُ فهو كائنٌ وَكُنْ وَلَا تَكُنْ وليست أفعالا حقيقة لأن الفعل في الحقيقة ما دلَّ على حدث ١٥ وزمان ذلك للحدث وكان وأخواتها موضوعة للدلالة على زمانٍ وحينٍ خبرها فهي بمنزلة اسم من أسماء الزمان يبيِّنُ به مع الجملة للدلالة على زمن وحين ذلك الغير فهو كذا كان زيد قائما بمنزلة قولك زيد قائم أمس وقولك يكون زيد قائما بمنزلة زيد قائم هذا فقَيِّمَ بما قلناه أنها ليست أفعالا حقيقة إذ ليس فيها دلالة على الفعل الحقيقي الذي هو المصدر وأما في مشبهة بالأفعال لفظا وإذا كانت الأفعال من جهة اللفظ كان مرفوعها كالفعل ومنصوبها كالمفعول وَجَدَ عندك أن مرفوعها ليس بفعل وإن منصوبها ليس مفعولا على الحقيقة أن الفاعل والمفعول قد يتغايران نحو ضرب زيد مراً فريد غير مروح والمرفوع في باب كَانٍ لا يكون إلا المنصوب في المعنى نحو كان زيد قائما فالقائم ليس غير زيد لافرقه ،

#### فصل ٩٨

قال صاحب الكتاب ويصغر العامل في خبر كان في مثل قولهم الناس يحترقون بأهلهم إن خبرا لغير وإن

هَرَا فُشِرَ وَالْمَرْءُ مَقْتُلٌ بِمَا قَتَلَ بِهِ إِنْ خَنَعَ جُرْأَ فُخْجَرٍ وَإِنْ سَفِهَ فُسِفَ إِي إِنْ كَانَ مَعَهُ خَيْرٌ فَيَجْزَوُ  
خَيْرٌ وَإِنْ كَانَ هَرَا فَيَجْزَوُ شَرٌّ وَمِنْهُ مَنْ يَنْصِبُهُمَا إِي إِنْ كَانَ خَيْرًا كَانَ خَيْرًا وَالرَّفْعُ أَحْسَنُ فِي  
الْآخِرِ وَمِنْهُ مَنْ يَرْفَعُهُمَا وَيُصِيرُ الرَّافِعُ إِي إِنْ كَانَ مَعَهُ خَنَجَرٌ فَلَاذِي يَقْتُلُ بِهِ خَنَجَرٌ فَلَا النَّعْنَ  
ابن المنذر \* قد قيل لذلك إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا \*

٥ قال الشارح اعلم أن كان قد تحكف كثيرا وفي مراده وذلك لكثرة في الكلام من ذلك قولهم الناس  
يَجْزَوْنَ بِأَهْلِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَيَجْزَوُ وَإِنْ هَرَا فُشِرَ فَلَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ مِنَ الْأَهْرَابِ أَنْ تَنْصِبَهُمَا  
جَمِيعًا وَأَنْ تَرْفَعَهُمَا جَمِيعًا وَأَنْ تَنْصِبَ الْأَوَّلَ وَتَرْفَعِ الثَّانِيَّ وَأَنْ تَرْفَعِ الْأَوَّلَ وَتَنْصِبَ الثَّانِيَّ لِذَا نَصِبْتَهُمَا  
جَمِيعًا قُلْتُ النَّاسُ يَجْزَوْنَ بِأَهْلِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَيَجْزَوُ وَالتَّنْصِيبُ بِفَعْلَيْنِ مَصْرُوفَيْنِ أَحَدُهُمَا شَرْطٌ وَالْآخَرُ  
جَزَاءٌ خُذْنَا لِدَلَالَةِ إِنْ عَلَيْهِمَا أَلَّا يَقَعَ بَعْدَهُمَا إِلَّا فَعْلٌ وَالتَّقْدِيرُ إِنْ كَانَ مَعَهُ خَيْرٌ فَيَكُونُ جَزَاءَهُ  
١٠ خَيْرًا أَوْ يَكُونُ يَجْزَوُ خَيْرًا فَلَا أَوَّلَ خَيْرٌ كَانَ الْخُذْلُفَةُ وَالثَّانِي خَيْرٌ كَانَ الثَّانِيَّةُ إِنْ قُدِّرَتْ كَانَ أَوْ مَعْلُومٌ  
ثَانٍ إِنْ قُدِّرَتْ يَجْزَوُ ، وَإِذَا رَفَعْتَهُمَا وَقُلْتُ إِنْ خَيْرٌ فَيَجْزَوُ وَإِنْ شَرٌّ فُشِرَ فَلَا أَوَّلَ مَوْضِعٍ بِفَعْلٍ مَحْذُوفٍ  
وَالْتَّقْدِيرُ أَنْ كَانَ فِي مَعْلَهُ خَيْرٌ فَيَجْزَوُ خَيْرٌ وَلَا يَرْفَعُ إِلَّا عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ لَوْ قَوَّعَ بَعْدَ إِنْ الشَّرْطِيَّةُ  
وَحُرْفُ الشَّرْطِ لَا يَقَعُ بَعْدَهُ مَبْتَدَأٌ لِأَنَّ الشَّرْطَ لَا يَكُونُ بِالْأَسْمَاءِ فَيَكُونُ ارْتِفَاعُ خَيْرِ الْأَوَّلِ عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ  
كَانَ وَالْخَيْرُ مَحْذُوفٌ وَهُوَ الْخَارُ وَالْمَجْرُورُ وَهُوَ عَرَفٌ جَيِّدٌ وَجَزَّوْ أَنْ يَكُونَ لِلْمَصْرُوفِ الْتَامَةُ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى  
٥ الْخَيْرِ وَأَمَّا خَيْرِ الثَّانِي فَرَفَعْتُ لَأَنَّهُ خَيْرٌ مَبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ لِأَنَّهُ جَزَاءٌ قَدْ يَكُونُ بِالنَّحْوِ الْأَسْمِيَّةِ إِذَا كَانَ مَعَهُ  
الْفَاءُ نَحْوُ قَوْلِكَ إِنْ أَطْلَى زَيْدٌ فَلَهُ دِرْهَمٌ ، وَإِذَا نَصَبْتُ الْأَوَّلَ وَرَفَعْتُ الثَّانِيَّ وَقُلْتُ إِنْ خَيْرًا فَيَجْزَوُ وَهُوَ  
الْوَجْهُ الْمَخْتَارُ فَيَكُونُ اتِّصَابُ الْأَوَّلِ بِالتَّقْدِيرِ فَعَلْ كَأَنَّكَ قُلْتَ أَنْ كَانَ مَعَهُ خَيْرًا عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الْوَجْهِ  
الْأَوَّلِ وَيَكُونُ ارْتِفَاعُ خَيْرِ الثَّانِي عَلَى أَنَّهُ خَيْرٌ مَبْتَدَأٌ وَتَقْدِيرُهُ فَيَجْزَوُ خَيْرٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الْوَجْهِ الثَّانِي  
وَأَمَّا كَانَ هَذَا الْوَجْهُ الْمَخْتَارُ لِأَنَّهُ مِنْ حَيْثُ فِي شَرْطٍ تَقْتَضِي الْفَعْلَ لِأَنَّ الشَّرْطَ بِالْأَسْمَاءِ لَا يَصِحُّ  
٢٠ فَلَمْ يَكُنْ بَدٌّ مِنْ تَقْدِيرِ فَعْلٍ إِمَّا كَانَ أَوْ حِوْصًا فَلَا نَصَبًا كُنَّا قَدْ أَصْرَمْنَا كَانَ وَالْفَعْلُ لَا بَدَّ لَهُ مِنْ  
فَعْلٍ وَهِيَ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ وَإِذَا رَفَعْنَا أَصْرَمْنَا كَانَ وَخَيْرًا لَهَا أَوْ شَيْئًا فِي مَوْضِعِ الْخَيْرِ وَالْخَيْرُ مَنْزِلَةُ الْمَفْعُولِ  
وَالْمَفْعُولُ مَنْفَعِلٌ مِنَ الْفَعْلِ أَجْتَنَيْتُ مِنْهُ فَمَا شَيْئَانِ وَكُلَّمَا كَثُرَ الْإِصْبَارُ كَانَ أَعْصَفَ وَأَخْتَفَرَ رَفَعَ الثَّانِي  
لِذْخُولِ الْفَاءِ فِي الْجَوَابِ وَالْفَاءُ أَمَّا أَلَّى بَهَا فِي الْجَوَابِ إِذَا كَانَ مَبْتَدَأٌ وَخَيْرًا فَلَمَّا إِذَا كَانَ فَعْلًا لَمْ يَحْتَاجِ  
إِلَى الْفَاءِ نَحْوَ قَوْلِكَ إِنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتَنِي وَإِنْ تُكْرِمْنِي أَكْرِمَكَ وَلَوْ قُلْتَ إِنْ أَكْرَمْتَنِي لَكَ دِرْهَمٌ أَوْ إِنْ

أَتَيْتَنِي زَيْدٌ مُبِينٌ عِنْدِي لَمْ يَجِزْ حَقِّي ثَلَاثُ أَلْفَةٍ فَتَقُولُ إِنَّ أَكْرَمَتِي فَلَكَ دَرَجَةٌ وَإِنْ أَتَيْتَنِي فَرِيدٌ مُبِينٌ  
عِنْدِي ۚ وَإِذَا رَفَعْتَ الْأَوَّلَ وَنَصَبْتَ الثَّلَاثَ قُلْتَ إِنَّ خَيْرَ نَجِيرٍ وَأَنْ شَرَّ قَشَرٍ فَتَرْفَعُ الْأَوَّلَ بِأَنَّهُ اسْمٌ كَانَ  
عَلَى مَا تَقْدِمُ وَتَنْصِبُ الثَّلَاثَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا وَهَكَذَا يَكُونُ التَّقْدِيرُ فَهُوَ يُجْزَى خَيْرًا ۚ وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا لِلْخَلْفِ  
وَالِإِصْطِرَاقِ لَا يَسْرُوعُ مَعَ كُلِّ حَرْفٍ لَا يَفْعُ بَعْدَهُ إِلَّا الْفَعْلُ وَإِنَّمَا ذَلِكَ مَسْمُوعٌ مِنْهُمْ تَضْمِيرٌ حَيْثُ أَصْمَرُوا  
وَتُظْهِرُ حَيْثُ أَظْهَرُوا تَلَفُّفٌ فِي ذَلِكَ حَيْثُ وَفَعُوا فَمَا قَوْلُهُ

\* قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا \* وَمَا أَعْتَذَرُكَ مِنْ شَيْءٍ إِذَا قِيلَ \*

فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ الِازْجَعُ فَالْإِصْطِرَاقُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا أَوَّلًا وَالرُّفْعُ عَلَى التَّقْدِيرِ إِنْ وَلَعَ حَقٌّ وَإِنْ وَقَعَ كَذِبٌ  
أَوْ عَلَى إِنْ كَانَ فِيهِ حَقٌّ وَإِنْ كَانَ فِيهِ كَذِبٌ ۚ وَالْبَيْتُ لِلنَّجَارِ مِنَ الْمَثَلِ قَالَهُ الرَّبِيعُ بْنُ زَيْدٍ الْعَبْسِيُّ  
حِينَ دَخَلَ عَلَيْهِ لَيْبِيدُ بْنُ زَيْبَعَةَ وَالرَّبِيعُ يُورَاكُهُ فَقَالَ

\* مَهْلًا أَتَيْتَ اللَّعْنَ لَا تَأْكُلْ مَعَهُ \* إِنْ أَسْتَدُ مِنْ بَرَصٍ مُلْمَعَةٍ \*

فَأَمْسَكَ النَّجَّارُ مِنَ الْأَكْلِ فَقَالَ الرَّبِيعُ أَتَيْتَ اللَّعْنَ إِنْ لَيْبِيدًا كَالْبَيْتِ فَقَالَ النَّجَّارُ \* قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ  
حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا \* الْبَيْتُ فَقَالَ قِيمَ هَوْنُهُ وَقِيلَ هُوَ لَغِيْرٌ وَإِنَّمَا تَتَكَلَّمُ بِهِ ۚ

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَمِنْهُ أَلَّا طَعَامًا وَلَوْ تَمَرًا وَإِيَّتِي بِدَانِيَةٍ وَلَوْ حِمَارًا وَإِنْ شَتَبْتَ رَفَعْتَهُ بِعَنِي وَلَوْ يَكُونُ  
حِمْرٌ وَحِمَارٌ وَإِذْفَعَ الشَّرُّ وَلَوْ إِمْتَبَعَا وَمِنْهُ أَمَّا أَنْتَ مِنْطَلَقًا أَنْطَلَقْتُ وَالْمَعْنَى لَئِنْ كُنْتُ مِنْطَلَقًا وَمَا مَوْجِدَةً  
إِذَا مَعْرُوضَةً مِنَ الْفَعْلِ الْمَصْرُوعَةِ فَوَيْلٌ الْهَلْدَلُ \* أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَقَرٍ \* وَرَوَى قَوْلُهُ

\* أَمَّا أَقْبَمْتُ وَأَمَّا أَنْتَ مَرْتَجِلًا \* فَالَّذِي يَكُنَى مَا تَلَى وَمَا تَذَكَّرَ \*

بِكَسْرِ الْأَوَّلِ وَفَتْحِ الثَّلَاثِ ۚ

قَالَ الشَّارِحُ قَوْلُهُ وَمِنْ الْمُنْصَوْبِ بِإِصْطِرَاقِ الْفَعْلِ ۚ قَوْلُهُ وَلَوْ تَمَرًا فَرِيدٌ وَلَوْ كَانَ تَمَرًا فَتَمَرًا مُنْصَوْبٌ  
لِأَنَّهُ خَيْرٌ كَانَ وَاسْمُهَا مَصْرُوعٌ فِيهَا وَالتَّقْدِيرُ وَلَوْ كَانَ الطَّعَامُ تَمَرًا لَكِنْ خَلَعْتَ الْفَعْلَ الْعِلْمَ بِمَوْضِعِهِ إِذَا كُنْتَ  
مُتَوَلِّيًا لَا يَفْعُ بَعْدَهَا إِلَّا فَعْلًا لَأَتَاهَا شَرْطٌ فِيمَا مَضَى كَمَا أَنَّ إِنْ شَرْطٌ فِيمَا يَسْتَقْبِلُ فَلَا يَفْعُ بَعْدَهَا إِلَّا  
فَعْلًا ۚ وَلَوْ رَفَعْتَ التَّمَرَ قُلْتَ وَلَوْ تَمَرٌ لِحَاجِزٍ أَيْضًا عَلَى تَقْدِيمِ فَعِلٍ رَافِعٍ كَأَنَّكَ قُلْتَ وَلَوْ كَانَ عِنْدُنَا أَوْ وَلَوْ  
سَقَطَ إِلَيْنَا تَمَرٌ ۚ وَمِثْلُهُ إِيَّتِي بِدَانِيَةٍ وَلَوْ حِمَارًا عَلَى ذَلِكَ أَيْ وَلَوْ كَانَ حِمَارًا وَلَوْ رَفَعْتَ وَقُلْتَ وَلَوْ حِمَارٌ  
فَلَنْ جَازَنَّا حَسَنًا عَلَى تَقْدِيرِ وَلَوْ وَجَعَ حِمَارٌ وَلَوْ خَفَضْتَ لِحَاجِزٍ أَيْضًا عَلَى تَقْدِيرِ الْبَاءِ كَأَنَّكَ قُلْتَ  
وَلَوْ أَتَيْتَنِي بِحِمَارٍ وَهُوَ مُصِيفٌ لَأَنَّكَ تَضْمِيرُ فَعْلًا وَالْبَاءُ وَكَلِمَا كَثُرَ الْإِصْطِرَاقُ كَانَ أَوْعَفَ ۚ وَمِثْلُهُ إِذْفَعَ

الشر ولو اضيقاً لصبت اصبعا على معق ولو كان الذقن اصبعا اى قدّر اصبغ يعنى يسيراً وأما قولهم  
 أما أنت منطلقاً انطلقت معك فنطلقاً منصوب بفعل مضمر وأصل أما هنا أن وفي المصدرية طقت  
 اليها ما زائدة مؤكدة ولزمت الزائدة هنا عوضاً من الفعل المحذوف والمعنى لأن كنت منطلقاً انطلقت  
 معك اى لا تنطلقك في الماضى انطلقت معك وأما تقديرها في الماضى لآلت أوليتها الماضى ولو أوليتها  
 المستقبل لهدرتها بالمستقبل وحسن حذف الفعل لإحاطة العلم بأن أن هذه الخفيفة لا يقع بعدها  
 الاسم مبتدأً وصار لذلك بمنزلة إن الشرطية في دلالتها على الفعل وأنت مرتفع بالفعل الذى صار ما  
 عوضاً عنه وهو كان وأن من أما في موضع نصب ينطلق والمعنى انطلقت لأن كنت منطلقاً فلما  
 أسقطت اللام وصل الفعل فنصب ويسمى أما هذه جراءة قال سيبويه وسألت يعنى التحليل أما أنت  
 منطلقاً أنطلق معك فرع وهو قول أن عمرو ويونس ولو كان جزاء لجرمء والقيمين يذهبون الى أن  
 أن المفتوحة هنا في معنى الشرط وما زائدة والفعل الناصب محذوف على ما ذكرنا حكى ذلك ابو  
 عمر الجرمي عن الأصمعي ويحلمون قوله تعالى أن تصل احداً فما فتدكر احداً فما الأخرى على ذلك  
 وترويه قراءة حمزة أن تصل احداً بما بكسر الهمزة المعنى عندى واحداً وأما قوله  
 "أبا خراشة أما أنت ذا نفر \* فإن قومي لم تأكلهم الضيع"

فإن البيت لعباس بن مرداس والشاهد فيه نصب ذا نفر على أن كان ذا نفر محذوف فإن وجعلت  
 ١٥ زائدة ما لازمة عوضاً من الفعل المحذوف ولجّل أن التالى مستحق الأول دخلت الفاء في السواب  
 والضيع بهذا السنة اى لأن كنت نثير العيم عوبوا فإن قومي مؤفرون لم تأكلهم السنون فلما أن  
 في البيت فوضعها نصب بفعل يدل عليه قوله لم تأكلهم الضيع فهدبوا بهيت او سلبت وخبرها متا  
 يدل عليه قوله لم تأكلهم الضيع ولا يكون منصوباً بنفس لم تأكلهم انصبغ لأنه في خبر أن وما بعد أن  
 لا يحل فيما قبلها واعلم أن البيت يعزى مذهب الجراء في أما لأنه ليس معك ما يتعلق به أن  
 ٢٠ كما كان معك في قولهم أما أنت منطلقاً انطلقت معك ولا يجوز إظهار الفعل بعد أما هنا إذ ذكرناه  
 من كون ما نائية عنه وإن أظهرت الفعل لم تكن أما إلا مكسورة نحو قولك أما كنت منطلقاً انطلقت  
 معك فيكون شرطاً تخصصاً ولا يجوز حذف الفعل بعد أما المكسورة كما لا يجوز إظهاره بعد أما المفتوحة  
 وذلك أن أما المفتوحة كثر استعمالها حتى صارت كالنقل الذى لا يجوز تغييره فلما قبل الشاخص  
 \* أما أنت وأما أنت مرشحاً الخ \* فالشاهد فيه أما أنت بكسر الهمزة وقد روى في أنه أنت وأما أنت



مربحلا وإنما كُنْتُت فَن رَوَاهُ كُنْتُت كَسَرُ أَمَا فِي الْأَوَّلِ وَالثَّلَاثِ لظهور الفعل معهما وَن رَوَاهُ وَأَمَا أَنْتَ كَسَرُ  
أَمَا الْأَوَّلُ لظهور الفعل معها وَفَعِ الثَّانِيَةُ لِحذفِ الفعل ۚ وَلَا يَمْتَنِعُ عِنْدَ الْمَبْرَدِ وَغَيْرِهِ إِذَا حُذِفَتْ مَا  
وَأَتَيْتَ بِالْفِعْلِ أَنْ تَفْعَ وَتَكْسُرُ وَالْأَوَّلُ أَجُودُ ۚ

### للمصوب بكما التي لنفي الجنس

#### فصل ٢١

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ فِي كَمَا ذَكَرْتُ مَحْمُولَةً عَلَى أَنَّ لِهَذَاكَ نَصْبَ بِهَا الْأِسْمُ وَرُفِعَ الْخَبَرُ وَذَلِكَ إِذَا كَانَ  
النَّفْيُ مَصْلَحًا كَقَوْلِكَ لَا غُلَامٌ رَجُلٌ الْأَصْلُ مِنْهُ وَلَا صَاحِبٌ صِدْقِي مَوْجُودٌ أَوْ مُضَارِبًا لَهُ كَقَوْلِكَ لَا خَيْرَ  
مِنَهُ فَرَّ هُنَا وَلَا حَافِظًا لِلْقُرْآنِ عِنْدَكَ وَلَا ضَارِبًا زَيْدًا فِي الدَّارِ وَلَا عَشْرِينَ دِرْهَمًا لَكَ ۚ

١٠ قَالَ الشَّارِحُ أَعْلَمُ أَنَّ لَا مِنْ الْحُرُوفِ الدَّخَالَةِ عَلَى الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ لِحُكْمِهَا أَنْ لَا تَعْمَلُ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا  
غَيْرَ أَنَّهُمَا عَمِلَتْ فِي النِّكَرَاتِ خَاصَّةً لِعَلَّةٍ عَارِضَةٍ فِي مَصَارِعِهَا أَنْ كَمَا أَمْلَيْتَ مَا فِي لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ  
لِمَصَارِعِهَا لَيْسَ وَالْأَصْلُ أَنْ لَا تَعْمَلُ وَقَدْ تَقَدَّمَ اللَّامُ عَلَيْهَا وَبَيَّانُ مَصَارِعِهَا لِأَنَّ وَذَكَرْنَا أَنَّ حُكْمَ  
النِّكَرَةِ الْمَفْرَدَةِ بَعْدَ لَا الْبِنَاءَ عَلَى الْفَتْحِ نَحْوُ لَا رَجُلٌ عِنْدَكَ وَلَا غُلَامٌ لَكَ فِي حَرَكَةِ بِنَاءِ نَائِبَةٍ عَنْ حَرَكَةِ  
الْأَوْرَابِ وَأَوْحَيْنَا الْخِلَافَ فِيهِ فِي فِصْلِ الْمَوْفُوتَاتِ بِمَا أَشْفَى مِنْ إِعَادَتِهِ ۚ فَإِنْ كَانَتْ النِّكَرَةُ بَعْدَ لَا مَصَافَةً  
١٥ أَوْ مُشَابِهَةً لِلْمَصَافِ تَبَيَّنَ النَّصْبُ فَظَهَرَ الْأَوْرَابُ فَالنِّكَرَةُ الْمَصَافَةُ قَوْلُكَ لَا غُلَامٌ رَجُلٌ لَكَ وَلَا صَاحِبٌ  
صِدْقِي مَوْجُودٌ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَنْصَرِفَ قَوْلُكَ لَا غُلَامٌ رَجُلٌ لَكَ لَوِ بَنَيْتَ نَحْوُ لَا غُلَامٌ رَجُلٌ لَكَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ  
بِمَنْزِلَةِ تَوَيْ وَاحِدٍ وَلِذَلِكَ تَجْعَلُ مَعْدُومٌ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَجِدُ اسْمَيْنِ جُعِلَا اسْمًا وَاحِدًا وَأَحَدُهُمَا  
مَصَافٍ أَمَّا يَكُونَانِ مَفْرُوقَيْنِ تَحْضَرُمُوتٌ وَخَمْسَةٌ عَشَرَ وَبَيَّنْتَ بَيَّنْتَ فَهُمَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ أَلَا تَرَى أَنَّ  
قَوْلَهُمَا يَا ابْنَ آدَمَ مَا جَعَلَ آدَمَ مَعَ ابْنِ اسْمَا وَاحِدًا حُذِفَتْ بَاءُ الْأَصْلِ ۚ وَالنِّكَرَةُ الْمُشَابِهَةُ لِلْمَصَافِ قَوْلُكَ  
٢٠ لَا خَيْرَ مِنْ زَيْدٍ وَلَا ضَارِبًا زَيْدًا وَلَا حَافِظًا الْقُرْآنِ وَلَا عَشْرِينَ دِرْهَمًا فَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ مُشَابِهَةٌ لِلْمَصَافِ  
وَجَارِبَةٌ مَجْرَاهُ لِأَنَّهَا عَامِلَةٌ فِيهِمَا بَعْدَهَا كَمَا أَنَّ الْمَصَافَ عَامِلٌ فِيهِمَا بَعْدَهُ وَالْمَعْرُوفُ مِنْ تَمَامِ الْمَصَافِ قَوْلُكَ  
مِنْ زَيْدٍ مِنْ تَمَامِ خَيْرٍ لَأَنَّهُ مَوْصُولٌ بِهِ وَزَيْدًا مِنْ تَمَامِ ضَارِبًا لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ وَالْقُرْآنَ فِي مَوْضِعٍ مَفْعُولٍ حَافِظًا  
وَدِرْهَمًا مِنْ تَمَامِ عَشْرِينَ لَأَنَّهُ مُنْتَصِبٌ بِهِ ۚ فَتَنْصَابُ النِّكَرَةُ الْمَصَافَةُ بَعْدَ لَا أَنْتَصَابٌ صَرِيحٌ كَلْتَصَابِهَا بَعْدَ  
إِنْ وَجَدَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ لَا خَيْرَ مِنْ زَيْدٍ فَكَمَا أَنْتَصَبَ خَيْرٌ وَجَبَتْ فِيهِ التَّنْبِيهُنِ قَبْلَهُ فِي الْمَقَرَّبِ كَذَلِكَ

تكون الفتحة في لا غلام رجل فتحة إعراب لا فتحة بناء لامتناع بناء المضاف مع غيره وجعلها كالشيء الواحد فعل هذا تعالى لا مرور يزيد إن جعلت الجار والمجرور خبرا وعلقته بمحذوف كان المرور مبنيا مع لا ولا يجوز تقديره كان تقديره لا مرور ثابت أو واقع يزيد وإن علقته لجار والمجرور بنفس المرور كان من صلته وكان منصوبا معزا بوجوب تنوينه وأصبرت الخبر ويكون تقديره لا مروراً يزيد ه واقع أو موجود وإن شئت أظهرته وقوله تعالى لا حاصم اليوم من أمر الله من قبيل لا رجل في الدار والجار والمجرور الذي هو من أمر الله في موضع رفع بآلة الخبر وتعلق بمحذوف والطرف متعلق به وقد تقدم عليه وتقديره لا حاصم كق من أمر الله اليوم، ومثله قوله تعالى لا تترهب عليكم اليوم لقوله عليكم في موضع الخبر وتعلقه بمحذوف واليوم متعلق بالجار والمجرور، وأما قوله لا بشرى يومئذ للمخبرين فيحتمل أن يكون من قبيل لا رجل في الدار ويكون الطرف متعلقا بالجار والمجرور وقد تقدم عليه والجار والمجرور في موضع الخبر ويكون بشرى مبنيا مع لا ويحتمل أن يكون من قبيل لا غيرها من زيد ويكون الطرف متعلقا ببشرى ويكون منصوبا في تقدير المثنون ألا أنه لا ينصرف فكان ألف التانيث المقصورة فافره

قال صاحب الكتاب فإذا كان مفردا فهو مفتوح وخبره مرفوع كقولك لا رجل الفصل منك ولا أحد خير منك وبقي المستفهم ولا الله غيرك

قال الشارح إذا قلت لا رجل أقضل منك ولا أحد خير منك ولا الله غيرك كان مبنيا مفتوحا لوجود حلة البناء وهو تصنيئه معنى الطرف الذي هو من على ما تقدم أن المراد العموم واستغراق الجنس ولم يوجد ما يمنع من البناء فلما المضاف والمضاف له محبولا غلام رجل منك ولا غيرها من زيد في الدار فإنه وإن كانت العلة الحقيقية للبناء موجودة وهو تصنيئه معنى من فإنه وجد مانع من البناء وهو الإضافي وطول الاسم فقدم البناء بهما لم يكن لعدم تمكنه بل لوجود مانع منه

ه صاحب الكتاب وأما قوله \* لا تسب اليوم ولا خلّة \* فعلى إصاير فعل لأنه قل ولا أرى خلّة كما قل للليل في قوله \* ألا رجلا جزأه الله خيرا \* كنه قل ألا تروني رجلا وزعم يؤس أنه نون مضطرا قال الشارح أما قوله

\* لا تسب اليوم ولا خلّة - اتسع الخرق على الراقع \*

البيت لأتس بن العباس والكلام في نصب الخلّة وتنبئها يحتمل أمرين أحدهما أن تكون لا مزيدة

لتأكيد النفي دخولها مخروجها فنصبته الثاني ونحوته بالعطف على الأول بالووَ وحدها واعتمد بلا الأول على النفي وجعل الثانية مؤكدة للجهاد كما يكون كذلك في كَيْس إذا قلت ليس لك غلام ولا جارية فيكون في الحكم كقولك

\* ولا آبَ وأبناً مثلاً متوَّانَ وأبْنه \* إذا هو بالجدِّ أَرْتَدَى وَأَزْرَا \*

• الثالث أن تكون الثانية ماملة للأول كأنه استأنف بها النفي فيكون حينئذ في تنوين لفظه إشكال فذهب سيبويه والخليل إلى أنها معرفة منتزعة بأصناف فعل محذوف كأنه قال لا تَسَبَّ اليَهرَ ولا أَرَى حُلَّةً ومثله قوله

\* أَلَا رَجُلًا جَرَّاهُ اللَّهُ خَيْرًا \* يَذُلُّ عَلَى فَحْصَلَةٍ تَبِيْهٍ \*

وانتصابه في قول الخليل بفعل محذوف تقديره أَلَا تَرَوْنِي رجلاً. وذهب يونس إلى أن الانتصاب من قبيل الضرورة والذي دنا إلى ذلك أن الف الاستفهام إذا دخلت على لا فلها معنيان أحدهما الاستفهام والآخر التوبيخ وإذا كانت استفهاماً محالها محالها فبذل أن تلحقها الف الاستفهام فتقول أَلَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَأَلَا غُلَامٌ أَفْضَلُ مِنْكَ كما كنت تقول لا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَأَلَا غُلَامٌ أَفْضَلُ مِنْكَ ترفع الاسم المنكسر بعدها وترفع الخبر لا تَرَوْنِي بينهما في ذلك قال الشاعر

حَارِبُ بْنُ كَعْبٍ أَدَّ أَحْلَامُ تَوَجَّرُكُمْ \* وإذا كانت تَبِيْهًا فلا خلاف في الاسم أنه مبني مع لا كما كان إنما الخلاف في الخبر فأكثر النحويين لا يجيزون رفع الخبر وهو رأي سيبويه والخليل والجرمي وأما منصوبه لأنه قد دخله معنى التمتع وصار مستغنياً كما استغنى اللَّهُ غُلَامًا ومعناه اللَّهُمْ قَبْلَ غُلَامًا ولا يحتاج إلى خبر ومعناه معنى المفعول، وذهب أبو هُثَيْمَانُ المازني إلى أنه يبقى على حاله من نصب الاسم ورفع الخبر ويكون على مذهب الخبر وإن كان معناه التمتع كما أن قولك غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَرَحِمَهُ اللَّهُ الْفُلُ خَيْرٌ ومعناه الدعاء وإذا كان ما بعد أَلَا في كلا وجهيهما لا يكون ألا مبتدأ على الفاعل أَشْكَلُ الْأَمْرِ في قول الشاعر

\* أَلَا رَجُلًا جَرَّاهُ اللَّهُ خَيْرًا \*

٢. فحمله الخليل على تقدير فعل كأنه قال أَرَوْنِي رجلاً جعلته من قبيل غلام خيراً من زيد و \* لَوْلَا الْكَيْسُ الْفَتْنَا \* وجله يونس على أن تنوينه ضرورة وهو مذهب ضعيف لأنه لا ضرورة ههنا

حَسَنَ لَكَ أَنْ تُجِدَ فِيهِ لَا وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ \* لَا هَيْئَتَ اللَّيْلَةِ لَمَطِي \* وَقَوْلُ ابْنِ الزُّبَيْرِ الْأَسَدِيِّ

\* أَرَى لِلْحَاجَاتِ عِنْدَ لِي خَبِيئ \* تَكِيدُنْ وَلَا أُمِّيَّةً بِالْبِلَادِ \*

وَقَرَأَهُمْ لَا بِصَوْرَةٍ كَلِمٍ وَخَبِيئَةٍ وَلَا أَمَّا حَسَنٍ لَهَا فَعَلَى تَقْدِيرِ التَّنْكِيرِ وَأَمَّا لَا سَيِّمًا رَيْدٌ فَمَثَلٌ لَا مِثْلَ رَيْدِهِ  
كَأَلِ الشَّارِحِ وَقَوْلُهُ وَحَقَّقَهُ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً يَعْنِي الْأَسْمَ الَّذِي تَجِدُ فِيهِ لَا فَعَلَهُ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً مِنْ حَيْثُ  
كَانَتْ تَعْنِي نَفْسًا مُطَابِقًا مُسْتَعْرِفًا فَلَا يَكُونُ بَعْدَهَا مَعِينٌ فَلَا فِي هَذَا الْمَعْنَى نَظِيرَةُ رَبٍّ وَتَمَّ فِي الْأَخْتِصَاصِ  
بِالنَّكْرَةِ لِأَنَّ رَبَّ التَّقْلِيلِ وَتَمَّ لِلتَّكْثِيرِ وَهَذَا الْإِبْهَامُ أَوَّلُ بَهَاءٍ وَقَدْ جَاءَتْ أَسْمَاءُ قَلِيلَةً طَاهِرًا التَّعْرِيفِ  
وَالْمُرَادُ بِهَا التَّنْكِيرُ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ \* لَا هَيْئَتَ اللَّيْلَةِ لَمَطِي \* أَنْشَدَهُ سَيِّدِيهِ وَالشَّاهِدُ فِيهِ  
نَصْبٌ هَيْئَتِهِ بَلَا وَهُوَ اسْمٌ عَلَمٌ وَفِي لَا تَجِدُ إِلَّا فِي نَكْرَةٍ وَجَارَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَرَادَ أَمْثَالَ هَيْئَتِهِ مِنْ يَتَوَحَّشَ مَقَامَهُ  
فِي جَوْدَةِ الْجَدَاءِ لَمَطِي \* وَصَحَّ قَوْلُ لِي الزَّمَا

\* فِي الدَّارِ إِذَا مَرَى لَا تَحْلِكُ جِيرَةً \* لِيَايَ لَا أَمْثَلُهُنَّ لِيَايَا \*

فَلَمَّا قُدِّرَ يَجْدُ تَنْكَرَ لَنْ مِثْلًا نَكْرَةً وَإِنْ أَصِيفَتْ إِلَى مَعْرِفَةٍ وَقَدْ يُطْلَقُ مِثْلُ وَيَكُونُ الْمُرَادُ بِهِ مَا  
أَصِيفَ إِلَيْهِ كَمَا يَقُولُ الْفَائِلُ بَيْنَ يَخَاطِبِهِ مِثْلَكَ لَا يَتَكَلَّمُ بِهَذَا وَمِثْلَكَ لَا يَفْعَلُ الْقَبِيحَ وَهَلِيهِ قَوْلُهُ  
تَعَالَى فَهَوَّاهُ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنْ أَنْتَمَ فِي قِرَاءَةِ الْخَاصَةِ غَيْرِ أَهْلِ الْوَقْفَةِ بَخْفِصٍ مِثْلٍ وَالْإِصَابَةُ أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِنَّمَا  
يُؤْمَرُ جَوَادُ الْمُقَاتِلِ لَا جَوَادُ مِثْلِهِ وَأَمَّا قَوْلُهُ وَلَا أُمِّيَّةً فِي الْبِلَادِ فَهُوَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زُبَيْرٍ بَيْنَ فَضَالَةٍ بَيْنَ شَرِيحَةٍ  
الْوَلِيِّ مِنْ أَسَدٍ بَيْنَ خَوْفَةٍ وَالزُّبَيْرِ بَدِيعِ الرَّاءِ وَكَسَرَ الْبَاءَ وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَصْبُ أُمِّيَّةٍ بَلَا وَهُوَ صُلَمٌ عَلَى إِرَادَةِ  
وَلَا أَمْثَالَ أُمِّيَّةٍ كَالَّذِي قَبْلَهُ يَقُولُ هَذَا لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ حِينَ أَنَّهُ مُسْتَمِدٌّ فَلَمَّا مَثَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ  
قَالَ لَهُ أَنَّهُ لَعِدَتْ لَفَقَتِي وَنَعَيْتَ رَاحِلَتِي فَهَذَا أَحْصَاهَا فَحَصَرَهَا فَهَذَا أَتَيْلُ بِهَا فَتَقِيلُ ثُمَّ قَالَ أَتُبَرُّ بِهَا  
فَأَدَبَ فَهَذَا إِرْقَاهَا بِسَبَبٍ وَأَخْصَفَهَا بِهَلْ بِهَا وَاجْتَدَ بِهَا يَتَرَدُّ حَقُّهَا السَّبَبُ جُلُودُ الْبَقَرِ تُذْبَغُ بِالْقَرَدِ  
تُحْدَى مِنْهُ النِّعَالُ وَالْهَلْبُ شَعْرُ الْخُزَيْرِ الَّذِي يُخْرَزُ بِهِ فَهَذَا لَهُ ابْنُ فَضَالَةَ إِذْ أَتَيْتُكَ مُسْتَحِيلًا  
p. لَا مُسْتَوْصَفًا فَلَمَّا قَالَ اللَّهُ نَافَعًا مِمَّا لَدَى إِلَيْكَ فَهَذَا ابْنُ الزُّبَيْرِ ابْنُ وَرَاقِبِيهَا وَأَمْرُفَ عَنْهُ وَكَانَ مَبْغِيًا فَذَمَّهُ  
وَمَدَحَ بِهِ أُمِّيَّةً فَقَالَ

\* أَقُولُ لِعَلَّتِي شُدُّوا رِكَانَ \* أَجَاوِزَ يَطْنُ مَكَّةَ فِي سَوَادِ \*

\* فَمَا لِي حِينَ أَقْطَعُ ذَاتَ مَرِي \* إِلَى ابْنِ الْكَلَابِيَّةِ مِنْ مَعَادِ \*

\* أَرَى لِلْحَاجَاتِ عِنْدَ لِي خَبِيئ \* تَكِيدُنْ وَلَا أُمِّيَّةً فِي الْبِلَا \*

قوله ابن الكاهلية يعنى أمه وكانت من كهل وهو حنى من حذيل ولما بلغ عبد الله هذا الشعر قال سلم  
أياها شعر أمهاتى فعمرو بها وفي غير مائة وأبو حبيب عبد الله بن الوبير وخبيب ابنه وهو أكبر  
أولاده وكان يكنى به قال الربيع

\* ما إن أتيت أبا حبيب وأعدا \* إلا أريد ليبيعتي تبديلا \*

ه وقوله نكس أى صفى ونكس الضيف العيش وأراد بالبلاد ما كان من بلاد عبد الله وفي طاعته  
ومن خلقت وأما قوله لا بصرة لكم فلوران لا مثل بصرة لكم والبصرة هنا أحد العراقيين وقولهم قصبة  
ولا أبا حسي لها فلوران على بن ابي طالب رضي الله عليه أى مثل أبا الحسن لأنه نفي منكورين  
كلهم في صفة على أى لا فاصل ولا فاصلى مثل أبا الحسن فلوران بالنفي هنا العجب والتكبر لا لفسى  
هؤلاء العربيين وسلم الخطاب أنه قد دخل هؤلاء في جملة المنكورين وليس المعنى على نفي كل من  
أ. اسمه هيثم أو أمية أو هلى وإنما المراد نفي منكورين كلهم في صفة هؤلاء فالعلم إذا اشتهر بمعنى من  
المعالي ينزل منزلة للنس الدال على ذلك المعنى فلعلى الذى يقال هذا اللام عنده هو الذى يستوعب  
التكبر وذلك أنه إنما يقال للإنسان يقع بأمر من الأمور له فيه كفاية ثم يحضر ذلك الأمر ولم يحضر  
ذلك الإنسان ولا من كفى فيه كفايته لغيره وأما لا سيما زيد فالسبب المثل فكأنه لا مثل زيد  
فهو نكرة من جهة المعنى

### فصل ١٠

قال صاحب الكتاب وتقول لا أب لك قال نهار بن قيس الشامي

\* أن الإسلام لا أب لي سواء \* إذا افتخروا بقبس أو تميم \*

ولا غلامين لك ولا ناصرين لك وأما قوله لا أب لك ولا غلامى لك ولا ناصري لك فشبّه في الشؤم  
بالملاح والتذاكير ولكن غنوة وقصم فيه إلى الإضافة وإجابات الألف وحذف النون لذلك وأما  
أفحصت اللام المصيفة تؤكد الإضافة ألا تراهم لا يقولون لا أب فيها ولا رقيبى عليها ولا نجيرى  
منها وقصصا من حب المنفى في التكبر بما يظهر بها من صورة الانفصال

قال الشارح إذا كان بعد الاسم المنفى لأم الإضافة نحو لا غلام لك ولا ناصر لزيد فلك في الاسم المنفى  
وجهان أحدهما أن يعنى مع لا يكون حذف التنوين معه كحذفه مع خمسة عشر ولله وتكون اللام

في موضع لغيره أو في موضع الصفة للاسم ويكون لغير محدث وهذا الوجه هو الأصل والقياس والوجه الثاني أن يكون مصلا إلى ما بعد اللام وتكون اللام رائدة مفعلة ويكون حذف التنوين منه تحذفا من قولك لا غلام رجل عندك ويكون المنفى معربا غير مبني منفصلا من لا النافي وليس كالمشبه الواحد، فعلى هذا تقبل لا آب لك ولا أخ لعبد فيكون الاسم المنفى مبنيًا مع النافي ويكون الجار والمجرور في موضع لغيره أو في موضع الصفة ولغير محدث فإذا كان صلا جاز أن يكون محله نصبا على اللفظ وجاز أن يكون محله رفعاً على الموضع ويجوز أن يكون الجار والمجرور بيها لا صلا ولا خبراً على تقدير أنه قال الشاعر \* أبق الإسلام لا آب في سواء الح \* الشاهد فيه قوله لا آب على البناء وتركيب النافي والمنفى وجعلهما شيء واحداً ومعناه طاهر يقبل إتي لا اقتصر بالهوى وانتصاه إلى قبائل العرب من قبس وعيم وتحول كما يفعل شعري وأما اقتصاري بالاسلام ونفى به فقراء ويجوز أن تقبل لا آبا لزيد ولا آخا لعبد قال الشاعر

ما تيمم تيمم حدي لا آبا لكم \* لا يلقينكم في سورة عمر \*

فيكون لفظ الاسم بعد لا كلفظ الاسم المضاف ولا طملاً فيه غير مبني مع كآله أصفت الاسم المنفى إلى المجرور قللت لا آباي ولا أخاك وهذا تمثيل ولا يتكلم به وربما جاء في الشعر قال الشاعر \* وقد مات شماع ومات مؤرد - وأبى كريم لا آباي نخلد \*

١٥ وقال الآخر

\* أبليت الذئ لا بد آبي \* ملاني لا آباي تحفيني \*

فر دخلت اللام لتأكيد الاضافة كما كانت كذلك في قوله \* ما يؤن للحرب \* إلا أن النية في هذه الاضافة التنوين والافصال ولا تعرف المنفى بالاضافة كما كان كذلك في قولك لا مثل زيد عندك وكل شيء وسخلتها بدرج ولذلك علمت لا فيه وتقبل لا غلامين لك ولا ناصرين لزيد فالاسم المنفى مبني مع لا بناء خمسة عشر كما كان كذلك في قولك لا آب لك لأن الموضع موضع بناء لا مانع من ذلك وتثبت النون فيه كما تثبت مع الالف واللام وتنبيه ما لا ينصرف نحو قولك هذان أحمران وهذان المسلمان والتنوين لا يثبت في واحد من الموضعين وذلك لفرق النون مع الحركة هذا مذهب الخليل وسيبويه \* وذهب أبو العباس المبرد إلى أنهما معربان وليس مبنيين مع لا قال لأن الأسماء المثناة والجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً فلم يجوز ذلك كما لم يوجد ولا الموصول

مع ما قيله بمنزلة اسم واحد وهذا إشارة إلى عدم النظير وإذا لم الدليل فلا حجة بعدم النظير أما إذا وجد فلا شك أنه يكون مؤنسا وإنما أن يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا ومن قال لا آيا لك فيجعل للتغني مصافا وجعل اللام مقصدة قال لا غلامني ليريد لا ناصري لك بحذف النون لأنه أراد الاضافة في أقصم اللام لتأكيد الاضافة وقوله بشية بالملاح والمذاكير ولئن غدتو ليريد أن هذا الإقحام ورد شاذًا على غير قياس كما أن الملاح والمذاكير كذلك ألا ترى أن الواحد من الملاح لثمة والواحد من المذاكير لكثرة ولا يجمع واحد من هذين البنائين على مفاعيل ومفاعيل وإنما جاء في هذين الاسمين شاذًا لأنه جمع مملوكة وجمع مذكور جاء للجمع على ما لم يستعمل كما جاء لا آيا لك ولا غلامني لك على إرادة الاضافة وإن لم يكن الاضافة مستعجلة ألا على تذرة وضرورة. وكذلك لئن غدتو لمثبت غدتو بلذن على التشبيه باسم الفاعل شبهت نونها بتنوين اسم الفاعل والركعة قبلها بحركة الهمزة واختص هذا الشية والنصب بغدتو فلا ينصب غيرها. وقوله وقصدتم إلى الاضافة وإثبات الالف وحذف النون لذلك ليريد أن الغرض بقوله لا آيا لك ولا غلامني ليريد الاضافة وأن التقدير لا آياك ولا غلامنيك وإن كانت اللام فاصلة في اللفظ يدل على ذلك ثبوت الالف في الآب في قولك لا آيا لك وحذف النون في التثنية من قولك لا غلامني لك ولو كان الآب منفصلا غير مصاف لكان ناقصا محذوف اللام كما تقول هذا أب ورأيت أب ورأيت أب ورأيت أب ولا يستعمل ثامًا إلا في حال الاضافة نحو قولك هذا أبوك ورأيت أباك ورأيت أبايك وكذلك النون في التثنية لا تسقط في حال الإفراد أما تسقط للاضافة فحذفها هنا دليل على إرادة الاضافة لفظا. وقوله وإنما أقصمت اللام المصهفة لتأكيد الاضافة ليريد أنها خصت هذه اللام بالإقحام دون غيرها من حروف الاضافة لما فيها من تأكيد الاضافة إذ الاضافة هنا معنى اللام وإن لم تكن موجودة لذا قلت أبو زيد فتقديروا أب ليريد لذا أثبت بها كانت مؤكدة لذلك المعنى غير مغيرة له ألا ترى أن معنى الملك والاختصاص مفهوم منها في حال عدم اللام كما يفهم عند وجودها فلا فرق بين قولك غلام زيد وغلام ليريد فلذلك لم يقولوا لا آيا فيها ولا نجيري منها ولا زيني عليها ولم يقصموا غير اللام لأنها لا تؤكد الاضافة كما تؤكد اللام. وقوله وقصا من حذف التغني في التنكير ليريد أن زيادة اللام في لا آيا لك أفادت أمرين أحدهما تأكيد الاضافة والآخر لفظ التنكير لفصلها بين المصاف والمضاف اليه فاللام مقصدة غير معتد بها من جهة كتابت الالف في الآب ومن جهة تهجئة الاسم لعل لا فيه يعتد بها فلهذا.

قال صاحب الكتاب وقد شبهت في ألها مريدة ومركبة بتيمر الثقل في \* يا تيمم تيمم عدي \* والفرق بين المنفى في هذه اللغة وبينه في الأول أنه في هذه معرب وفي تلك مبني، وإذا فصلت فصلت لا يذعن بها لك ولا أب فيها لك امتنع الحذف والإثبات عند سيبويه وأجازها يونس، وإذا قلت لا غلامين طريقين لك لم يكن بُد من إثبات النون في الصلة والموصوف.

قال الشارح قد شبهت اللام هنا في ألها مريدة للتأكيد بتيمم الثاني من قوله يا تيمم تيمم عدي فعدي مخصوص باضافة تيمم الأول اليه وتيمم الثاني معتمد رائد للتأكيد ومثله إقام التاء في قولهم يا صلحة أقبل بفتح التاء قال الشاعر

\* كيلي لهم يا أميمة نصيب \* وليل أبيه بطيء اللواكب \*

ورجى الشاهد فيه أنه أراد الترخيم بحذف التاء ثم أعصبها وهو لا يعتد بها ففتحها كما يدع ما قبل التاء في الترخيم، قال وانفرق بين المنفى في هذه اللغة وبينه في الأول أنه في هذه معرب وفي تلك مبني يعنى أنه إذا قلت لا أب لك من غير ألف كان الأب مبنيًا مع لا ويكون لجار والمجرور في موضع الصلة والمفرد محذوف أو يكون في موضع لفير وإذا قلت لا أبًا لك كان معربا منصوبا لأنه مضاف إلى ما بعد اللام فالاسم بعد اللام مخصوص باضافة المنفى اليه لا باللام ولا يتعلّق اللام ههنا بشيء وفي الأول تتعلّق بمحذوف، فإن فصلت بين المنفى وما أعصب اليه بظرف أو جارٍ ومجرور مع اللام المقصية فبحسب عند الفليل وسيبويه لأن اللام منزولة ما لم يذكر فالاسم منزولة اسم ليس بينه وبين المضاف اليه حاجز نحو لا مثل زيد فكذا يعرج لا مثل بها لك زيد فبحسب لا أبًا فيها لك ألا ترى أنك إذا فصلت بين كم ومفسرها في لفير بشيء فصلت كم بها رجلاً مضافاً محذوف إلى لغة من ينصب وإن كان لغة من يخص بها مع غير الفصل أكثر لفرج الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالجار والمجرور وهو مع قبضة جائز في الشعر نحو قوله \* لله ذر اليوم من لأمها \* وقوله

\* كان أصوات من إيغاليهن بنا \* وأخير أنيس أصوات القراريح \*

وإذا قرع الفصل مع اعتدال الاضافة كان الاختيار الوجه الأول وهو البناء وإثبات النون في التثنية وحذف الالف من الأب فتقول لا يذعن بها لك ولا أب فيها لك وهذا معنى قوله امتنع الحذف والإثبات عند سيبويه يريد حذف النون من التثنية وإثبات الالف في الأب فلا تقول لا يذعن بها لك ولا أبًا فيها لك لأن حذف النون من التثنية وإثبات الالف في الأب يؤنلان بالاضافة والفصل



يُتَبَلَّ ذلك، وكان يجوز أن يذهب إلى جواز الفصل بالظرف أو ما جرى مجراه من جازٍ ومجرور من غير  
 قُبْح إذا كان الطرف ناقصاً لا يتم به اللام نحو لا يَدُقُّ بها لك ومعناه لا طاقاً بها لك فهذا جائز  
 عنده لأن بها في هذا المكان لا يتم به اللام لأنه ليس خبراً وعند سيبويه الفصل بين المضاف والمضاف  
 إليه قبيح سواء كان مضافاً به اللام أو لا، فإن وصفت المنفى فقلت لا غلامين طريقين لك لم يجوز  
 حذف النون من المنفى ولا من صفته أما امتناع حذف من المنفى فلذلك وصفته وأنت تنوي إضافته  
 إلى ما بعد اللام والمضاف إليه من تمام المضاف ينزل منه منزلة التنوين من الاسم ولا يصح وصف  
 الاسم إلا بعد تمامه ولأن الفصل في الشعر إنما جاز بين المضاف والمضاف إليه بالظرف أو الجاز والمجرور  
 لا بغيره ولا يجوز إسقاط النون من الصفة لأن ذلك إنما جاء في المنفى لا في صفته

## فصل ١٠

١٠

قال صاحب الكتاب وفي صفة المفرد وجهان أحدهما أن تُبْقَى معه على الفخ كقولك لا رجل طريق  
 فيها والثاني أن تُعْرَبَ محمولاً على لفظه أو محالة كقولك لا رجل طريقاً فيها أو طريقاً، فإن فصلت  
 بينهما أهربت وليس في الصفة الواقعة عليهما إلا الإعراب، فإن كررت المنفى جاز في الثاني الإعراب والبناء  
 وذلك قولك لا ماء ماء بارداً وإن شئت لم تُقْرَن

قال الشارح أما قال المفرد محذراً من المضاف نحو لا غلام رجل فإن وصفت المضاف لم يجوز فيه البناء  
 البتة فإذا وصفت المنفى المفرد جاز لك في الصفة وجهان أحدهما أن تبني الصفة والموصوف وتجعلهما  
 اسماً واحداً على خمسة عشر وذلك لأن الموضع موضع بناء وتركيب الاسم مع الاسم أكثر من  
 تركيب الطرف مع الاسم نحو خمسة عشر رماية وهو جارٍ يَبْتُ يَبْتُ ومحذوف فكان الثاني دخل عليهما  
 بعد تركيبهما ولم يجوز تركيبهما معهما أيضاً لأنه ليس من العَدْل جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً  
 والوجه الثاني أن تُعْرَبَ ولك في إعرابه وجهان أحدهما أن تُتَبَّعَ اللفظ فتصبه وتنبؤه فتقول لا رجل  
 طريقاً عنده فإن قلت كيف جاز حمل الصفة على اللفظ والآخر مبني والثاني معرب قيل لما أطرد البناء  
 ههنا في كل فكرة تقع هذا الموضع أشبهت حركته حركة العرب فجاز أن يوصف على لفظه ويُعْطَفَ عليه  
 وإن كان مبنيًا ومثله الحذف على حركة البناء في المندى العلم نحو قولك يا زيد الطريق بالرفع محذوف  
 على اللفظ وإن كان مبنيًا وليس لك حركة بناء تُشَبِّه حركة الإعراب مشابهة تامة إلا الفصحى في قولك

لا رجُلٌ في الدار والصفة في المنادي نحو قولك يا زيدٌ ويجوز في نصب الصفة وجه آخر وهو أن يكون محمولا على محلي الملقى لأن محله نصب بالناق الذي هو لا نصارعتها إن على ما تقدمت وأما بقى التركيب مع لا فالخاصة فيه خاصة بناء ناكبة عن خاصة إعراب ، ويجوز في الصفة أيضا الرفع خلا على موضع الناق والملقى لأن لا وما حملت فيه معنى اسم واحد مرفوع بالابتداء يدل على ذلك آثا إذا قلنا لا فيها رجُلٌ .  
 فصلنا بين لا واسمها بطرف أو جارٍ ويجوز بطل حملها وارتفع اسمها بالابتداء مع صحة التحديد بها وقوله معنى للنصب ومنه قوله تعالى لا فيها حقٌ فلذلك جار في النعت فيما بعد لا والعطف عليه الرفع على موضع لا مع الاسم والنصب على الاسم الذي بعد لا وقد شبهه سيبويه بقوله \* فلست بالجمال ولا للحيثا \* في إعرابه على موضع الياء إن كان موضعها نصبا على خبر نهس ولو أجزاه على اللفظ لقال ولا للحيثا ، وأعلم أنه إذا فصل بين الملقى وصفته بطرف أو جارٍ ويجوز نحو لا رجلٌ طريفٌ ولا ١. رجلٌ فيك رافعا امتنع البناء لأنه لا يجوز لك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد وقد فصلت بينهما كما لا يجوز لك أن تفصل بين عشرٍ وخمسة في خمسة عشر ، وجه الإعراب والتنوين إنما بالنصب وأما بالرفع نحو قولك لا رجلٌ طريفٌ عندك ولا رجلٌ طريفٌ عندك فالتنصب على اللفظ والرفع على المحذوف ، فإن أتيت بصفة زائدة نحو لا غلامٌ طريفٌ مقلدا عندك كنت في الوصف الأول بالخيار إن شئت بنيت ومنعته التنوين وإن شئت أعربت وتلته ولا يكون الثاني إلا منصوبا معربا إنما بالنصب وأما بالرفع ولا يجوز فيه البناء لذلك لا تجعل ثلثة أشياء شيئا واحدا ، فإن كثرت الاسم الملقى نحو قولك لا ماء باردًا فالتن في الاسم الثاني بالخيار إن شئت تلته وإن شئت لم تلته لذلك جعلته وصفا كما قالوا مررت بحائطٍ آجرٍ وببابٍ سلجٍ فكما وصفوا بآجرٍ وسلجٍ ولما أسما جمدان غير مشتقين فكل ذلك وصف بالاسم الثاني وإن كان اسما غير مشتق فقالوا لا ماء باردًا فإذا توليت جار رفعه ونصبه كما قلت لا رجلٌ طريفٌ وهريفٌ وإذا لم تنوين بنيت وركبت الأول والثاني وجعلتهما اسما ٢. واحدا وأما باردا فلا يكون فيه إلا الإعراب والتنوين لأنه وصف باب وقد تقدم علته .

قال صاحب الكتاب وحكم المعطوف حكم الصفة ألا في البناء قل ١. لا آبٌ وأبنا مثل مَروانٍ وأبني \* وقال \* لا أمٌ لي إن كان ذاك ولا آبٌ \* وإن تعرفت فاحمل على المحذوف لا غير كقولك لا غلامٌ لك ولا العباسُ .

قال الشارح حكمُ المعطوف تحكمُ الصفة لائقهما من التوابع ألا في البناء فإنه لا يجوز بناء المعطوف وجعله مع ما عطف عليه شيئاً واحداً لأنه قد تخلل بينهما حرفُ العطف فنع ذلك من البناء والتركيب كما منع الفصل بين الصفة والموصوف إذا قلت لا رجلٌ عندك طريقاً ولأنه يؤدي إلى جعل ثلثة أشياء الاسم المعطوف والمعطوف عليه وحرف العطف شيئاً واحداً وذلك إحتلاف، وما عدا البناء مما كان جائزاً في الصفة فهو جائزٌ ههنا من الأعراب والتنوين وما هيان النصب والرفع والنصب بالحصل على لفظ المنفى لأن الفحولة مشبهة بحركة الأعراب على ما ذكرنا والثاني بالحصل على موضع المنفى لأن موضعه نصبٌ بَلَا ولولا البناء كان متوَّاءً والامر الثاني الرفع بالحصل على موضع المنفى والساقى وموضعها رفعٌ على ما ذكر في الصفة ومثله قوله تعالى فَاصْدَقْ وَاتَّقِ مِنَ الصَّالِحِينَ جُوزَتْ أَنْ تُجْلَى على موضع فَاصْدَقِ لأن موضعه جزمٌ كذا قلت أصدق وأتق من الصالحين، وأما قول الشاعر

\* فَلَا أَبَ وَأَبْنَا مِثْلَ مَرْوَانَ وَأَبْنِي \* إِذَا هُوَ بِأَعْدَى أَرَقَدَى وَأَزَارَى \*

الشاهد فيه أنه عطف أبنا على المنسوب بَلَا وفونه لتعذر البناء على ما ذكرنا ونصبٌ مثلاً على أنه وصفٌ المنفى وما عطف عليه ومثله يكون وصفاً للآخِثين ولعل وإن كان لفظها مفرداً بما فيها من الإيهام قال الله تَعِ الَّذِينَ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَلِغَيْرِ مَحْذُوفٍ وقد روى رفعُ الابن ههنا بالعطف على الموضع ورفعٌ مثله على النعت أو للغيرِ يَدْعُ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ وَأَبْنَةَ عَبْدِ الْمَلِكِ، وأما قول الآخر \* لَا أَمَّ لِي إِذَا كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبَ \* وقوله

\* قُلْ فِي الْقِصَّةِ أَنْ إِذَا اسْتَغْنَيْتُمُو \* وَأَمْنْتُمْ فَمَا الْبَعِيدُ الْأَجْنَبُ \*

\* وَإِذَا تَكُونُ كَرِيهَةً أَذَى لَهَا \* وَإِذَا يُحْلَسُ لِلْحَيْسِ يَذَى جُنْدَبُ \*

\* هَذَا كَتَرَكُمُ الصَّغَارَ بِعَيْنِهِ \* الْبَيْتُ

الشاعر لرجل من مَرْجَعٍ والشاهد فيه عطفُ الأب على موضع النافي والمنفى على ما تقدّم وصفه، فإن كان المعطوف معرفةً نحو لَا غِلَامَ لَكَ وَزَيْدٌ وَلَا غِلَامَ لَكَ وَالْعَبَّاسُ لم يجر نصيبه بالحصل على عملٍ لا لأن لا لا تعمل إلا في النكرة وإنما ترفع على موضع لا وما حملت فيه لأن موضعها ابتداء وقد تقدّم بيانه.

## فصل ١٤

قال صاحب الكتاب وهو رحمه الله تعالى إذا قرئ قال الله تعالى فلا رنك ولا فسوق ولا تبغ فيه ولا خلعة فإن جاء مفعولاً بعده وبين لا أو معرفة وجب الرفع والتكوير كقولك لا فيها رجل ولا امرأة ولا زيد فيها ولا عمرو.

٥ قال الشارح قد تقدم القيل أن لا تعمل في النكوة النصب وتبقى معها على الرفع بناءً خمسة عشر وذلك نحو لا رجل في الدار فرجل هذا في موضع منصوب منون وإنما حذف منه التثنية للبناء والتركيب وهو في تقديم جواب قبل من رجل فإن كررتها وأردت إسمائها على هذا الوجه جاز قلت لا رجل ولا امرأة ويكون جواب هل من رجل ومن امرأة فإن كررت لا هل أنها جواب كلام قد قيل بعضه في بعض من المبتدأ والظير وتكرر جاء الجواب على التكرير الذي في السؤال وذلك قولك لا غلام عندك ولا جارئة كأن السؤال أعلم عندك أو جارئة وهذا سؤال من قد علم أن أحدهما عنده ولا يعرفه نفسه فسأل ليعرف هتة فإن كان عند المسأل واحد منهما قال غلام إن كان غلاماً أو امرأة إن كان امرأة فإن لم يكن عنده واحد منهما قال لا غلام عندي ولا امرأة ولا يحسن أن يقول لا غلام عندي من غير تكرير لأن قبل أن هذا جواب من قال غلام عندي وجواب مثل هذا أن يقول المسأل نعم إن كان عنده أو لا إن لم يكن عنده ولا يزيد على لا شيئاً كما لا يزيد على نعم شيئاً فلذلك خالف ١٥ حال التكرير حال الإفراد ولم يجر الرفع في الإفراد وجاز مع التكرير وقوله تعالى فلا رنك ولا فسوق وقوله تعالى لا تبغ فيه ولا خلعة شاهد لنحو الرفع مع التكرير ومثله قيل الرباعي

\* وما فتجرتك حتى قلبت مقلنة \* لا نلقة لبي في هذا ولا جمل \*

فإن فصلت بين المنفى والنفاق نحو لا لك غلام ولا في بيتك جارئة لم يجر أن تجعلها معاً لهما واحداً لأن الاسم لا يفضل بين بعضه وبين بعض ولا يجوز أن ينصب بها مع الفصل لأن لا لا تعمل لضعفها ٢٠ ألا فيما يليها وإذا لم يجر إسمائها مع الفصل تعين أن يرفع ما بعدها بالابتداء والظير ولو تكررها لما ذكرناه هل الله تع لا فيها غني ولا في عنفها يتنزلون وكذلك إذا كان المنفى معرفة لم يجر فيه إلا الرفع لأن لا لا تعمل في معرفة فلزم التكرير نحو قولك لا زيد عندي ولا عمرو غمره.

قال صاحب الكتاب وقولهم لا تؤك أن تفعل كذا كلام موصوع موصوع لا ينبغي لك أن تفعل كذا وقوله \* خيوتك لا نفع \* وقوله \* أن لا إلها رجوها \* ضعيف لا يجيء إلا في الشعر وقد أجاز

المُبْرَدُ فِي السَّعَةِ أَنْ يُقَالَ لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا زَيْدٌ عِنْدَنَا

قَالَ الشَّارِحُ لَمَّا قَرَأَ الْمَعْنَى إِذَا كَانَ مَعْرِفَةً لَمْ يَجُزْ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ وَهُلُمُ التَّكْوِينِ أَوْدَ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ الَّتِي وَرَدَتْ نَاقِصَةً لِلْقَاعِدَةِ وَذَلِكَ أَنَّهَا مَعَارِفٌ مَرْفُوعَةٌ وَلَمْ تُكَيَّرْ وَخَرَجَ عَنْهَا فَلَمَّا قَوْلُهُمْ لَا تَوَلَّكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا فَهِيَ كَلِمَةٌ تَقَالُ فِي مَعْنَى لَا يَنْبَغِي لَكَ فِي مَعْرِفَةٍ مَرْفُوعَةٍ بِالْإِبْتِدَاءِ وَمَا بَعْدَهَا لُجْبٌ وَلَمْ يُكَيَّرُوا لِأَنَّ مِنْ حَيْثُ أَتَتْ جَرَتْ بِجَرَى الْفِعْلِ إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى وَالْفِعْلُ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ لَا فِي هَلُمِ فِيهِ التَّكْوِينُ فَجُرُوا لَا لِتَوَلَّكَ لُجْبٌ لَا يَنْبَغِي لَكَ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ كَمَا قَالُوا لَا سَلَامَ عَلَيْكَ فَلَمْ يُكَيَّرُوا لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى لَا سَلَامَ اللَّهُ عَلَيْكَ كَمَا أَجْرُوا يَذَرُ لُجْبٌ يَذَعُ فِي حَذْفِ الْوَلَدِ الَّتِي فِي هَذَا لِأَنَّهَا مِثْلُهَا فِي الْمَعْنَى وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي يَذَرُ حَرْفٌ حَالِيٌّ فَلَمَّا قِيلَ الشَّارِحُ

\* وَأَنْتَ أَمْرٌ مِمَّا خُلِقْتَ لِنَفْسِكَ \* حَيَاتِكَ لَا تَفْعَ وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ \*

١. أَلْبَيْتَ لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي سُلَيْلٍ وَالشَّاهِدُ فِيهِ رَفْعٌ مَا بَعْدَ لَا مِنْ غَيْرِ تَكْوِينٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ قُبْحُهُ وَالَّذِي سَوِّفُهُ أَنْ مَا بَعْدَهُ يَقُومُ مَهْلِكُ التَّكْوِينِ فِي الْمَعْنَى لِأَنَّ قَوْلَهُ حَيَاتِكَ لَا تَفْعَ وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ بِمَعْنَى لَا تَفْعَ وَلَا مَهْرٌ يَقُولُ آتَى مِمَّا فِي النَّسَبِ إِلَّا أَنَّ نَفْسَهُ لَغَيْرِنَا لِحَيَاتِهِ لَا يَنْفَعُنَا وَمَوْتُهُ يَحْزِنُنَا وَأَمَّا قَوْلُ الْآخِرِ

\* قَصَصَتْ وَطَرًا \* وَأَسْتَرْجَعْتُ قُرْآنَكَ \* رَكَعَاتِهَا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا رُجُوعُهَا \*

فَالشَّاهِدُ فِيهِ الرَّفْعُ بَلَاً مِنْ غَيْرِ تَكْوِينٍ صَرُورَةً وَسَوِّفُهُ شَبَهٌ لَا يَكُونُ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى وَصَفَ أَنَّهَا فَارَقَتْهُ فَبَكَتْ وَأَسْتَرْجَعْتُ بِمَعْنَى أَلْبَسْتُ أَشْعَرْتُ وَالرَّكَائِبُ جَمْعُ رَكْبَةٍ فِي الرَّاحِلَةِ تَرْكَبُ وَهُوَ عِنْدَ سَبِيهِ ضَعِيفٌ مِنْ قَبِيلِ الصَّرُورَةِ لِأَنَّهُ لَمْ يُكَيَّرْ لَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ لَوْحٍ تَكْوِينِهَا إِذَا رَفَعَ مَا بَعْدَهَا وَكَانَ أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْمُبْرَدُ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يَقُولَ لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ فِي حَالِ الْإِخْتِيَارِ وَسَعَةِ الْإِلَامِ وَيَجْعَلُهُ جَوَابَ قَوْلِهِ هَلْ رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِرَجُلٍ وَاحِدٍ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعٍ جَمْعٍ كَمَا كَانَ فِي قَوْلِهِ هَلْ رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَكَذَلِكَ يُجِيزُ لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ عَلَى تَقْدِيرِ هَلْ زَيْدٌ فِي الدَّارِ ٢. وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ أَكْثَرَ فَاعْرِضْ

#### فصل ١٥

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ فِي لَا حَرْفٍ وَلَا قَوْلٍ إِلَّا بِاللَّهِ سِتَّةَ أَجْزٍ أَنْ تَفْتَحَهُمَا وَأَنْ تَنْصِبَ الثَّانِي وَأَنْ تَرْفَعَهُ وَأَنْ تَرْفَعَهُمَا وَأَنْ تَرْفَعِ الْأَوَّلَ عَلَى أَنْ لَا يَمَعْنَ لَيْسَ أَوْ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي الْعَبَّاسِ وَتَفْتَحِ الثَّانِي وَأَنْ

تعيك هذا

قال الشارح لك في لا حول ولا قوة الا بالله ما أشبهه أن تبنيهما على الفصح وتكون لا الثانية نافية للأول كالنفي استأنفت النفي بها فيكون كل واحد منهما جملة قائمة بنفسها فلا الأول واسمها في موضع مبتدأ ولا الثانية واسمها في موضع مبتدأ ثان ويقدّر كل واحد منهما خبر مرفوع، ولك أن تدفع الأول وتنصب الثاني نصباً موحداً للتبيين فتقول لا حول ولا قوة الا بالله فتعطف المنصوب المنون على المركب إما على فحمة البناء لشبهها بحركة الاعراب وإما على قبل لا في النفي وحقه أن يكون منوياً الا أن البناء منعه من ذلك كما تقول مررت بعثمان وزيد فوضع عثمان خفضاً الا أنه لا ينصرف فحيزي المجزئ للعطف على موضعه كذلك ههنا ويكون الاعتماد في النفي على لا الأول وتكون لا الثانية زائدة مؤكدة للنفي قال الشاعر

١٠ \* لا تَسَبِّ البعيرَ ولا حَلَّةَ \* اتَّسَعَ الحَقَرُ على الرَّاغِبِ \*

ولك أن تدفع الأول وترفع الثاني فتقول لا حول ولا قوة الا بالله فتعطف الثاني على موضع لا واسمها لأنهما في موضع رفع بالابتداء ولظهور ذلك كل رجل طريف في الدار إن شئت خفضت طريفاً على النعت لرجل وإن شئت رفعت على النعت للرجل فكذلك لا رجل ولا غلام لك إن شئت حملت على النفي وإن شئت حملت على موضع النافي والنفي فيكون الثاني ايضاً مبتدأ لأن ما عطف على المبتدأ مبتدأ وجاز أن يكون الخبر عنهما واحداً لأنه ظرف وتكون لا الثانية زائدة للتأكيد والاعتماد في النفي على لا الأول ويجوز أن تجعل لا الثانية معنى ليس وتقدّر لها خبراً منصوباً، ولك أن ترفعهما جميعاً فتقول لا حول ولا قوة الا بالله وقد قرى لا تبع فيه ولا خلل قال الشاعر

\* وما هجرتك حتى قلت مُعَلَّةَ - لا نافذة لي في هذا ولا جمل \*

فجوز أن يكون لا في هذا الوجه معنى ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر ويكون الظرف في موضع خبر منصوب ويجوز أن تكون نافية وما بعدها مبتدأ ويكون الظرف في موضع خبر مرفوع، ولك أن ترفع الأول وتدفع الثاني فتقول لا حول ولا قوة الا بالله فيكون رفع الأول على أن تكون لا معنى ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر ويجوز أن تكون لا النافية وما بعدها مبتدأ وجاز لذلك غير مكرر على رأي أبي العباس وهو المذهب الضعيف عند سيبويه وحسن ذلك وقوع لا الثانية بعدها وإن كان المراد بها الاستئناف ولا الثانية المسببة بأن ولذلك ركبت معها ونيت فهذه خمسة أوجه من جهة

اللفظ وفي ستة أوجه من حيث التقليد وجعل لا معنى ليس لفرقة

## فصل ١٠٦

قال صاحب الكتاب وقد حذف المنفى في قوله لا عليك أي لا بأس عليك

ه قال الشارح أعلم أنهم قد حذفوا اسم لا النافية كما حذفوا الخبر فقالوا لا عليك والمراد لا بأس عليك أي لا شيء عليك وإنما حذفوا الاسم لكثرة الاستعمال تخفيفاً والواو لا كالعشيرة عشيرة والمراد لا عشيرة كالعشيرة اليلة ومثله لا كزيد رجل والمراد لا أحد كزيد رجل فالاسم محذوف والخبر والمجرور في موضع الخبر وعشيرة مرفوعة لأنه عطف ببيان على الموضع وكذلك رجل من قوله لا كزيد رجل ويجوز النصب على اللفظ أو التمييز على حذف النعت في قوله \* قهل في معية دون لك من قدا \* ومما حذف ما اسم لا فيه قول امرئ القيس

\* وتبليها في قواه للحرطانية \* ولا كهذا الذي في الأرض مطلوب \*

كأنه قال لا شيء له كهذا الذي في الأرض فلما قول جرير \* لا كالعشيرة زائراً وموزراً \* فلا يكون منصوباً إلا بفعل مقدّر لأنه قد علم أن الزائر والمزور غير العشيرة فلا يكون بياناً لها فعلم أن المراد لا أرى كالعشيرة زائراً وموزراً وحذف لك مما يلائم معناه من الافعال

١٥

## فصل ١٠٧

قال صاحب الكتاب هذا التشبيه لغة أهل الحجاز وأما بنو تميم فيرفعون ما بعدهما على الابتداء فيقولون ما هذا بشر إلا من ترى كيف في المصنف فاذا انتقص النفي بال أو تقدم الخبر بطل العمل فبطل ما زيد إلا منطلق ولا رجل إلا الفصل منك وما منطلق زيد ولا الفصل منك رجل

ه قال الشارح هذا الفصل بين من كلام صاحب الكتاب وقد تقدم شرحه في المرفوعات بما أغنى عن إعادته

## فصل ١٠٨

قال صاحب الكتاب ودخل الباء في الخبر نحو قولك ما زيد منطلق إنما يصح على لغة أهل الحجاز لأنه لا تقول زيد منطلق

قال الشارح اعلم ان الباء قد زيدت في خبر ليس لتأكيد النفي ومعنى قولنا زيدت أنها في الحديث معقولة يمكن قبل دخولها وذلك قوله ليس زيد بقائمه والمعنى ليس زيد قائما قال الله تع ليس الله بكاف صفة وتقديره كافيها عنده وقال تعالى أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ اى أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ، وَمَا مُشَبَّهَةٌ بليس على ما تقدم فدخلوا الباء في خبرها على حد دخولها في خبر ليس نحو قوله ما زيد بقائمه قال الله تع مَا أَتَيْتُ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا اى مؤمنا وَمَا أَتَا بِطَارِدٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ اى طاردا للمؤمنين ، وقد زيدت الباء في غير المنفقى زادوها مع المفعول وهو الغالب عليها قال الله تع وَلَا تَقْلُقُوا بِإِيْدِيكُمْ اى اَلْتَهْلِكُوا بِالْمِرَادِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ بِإِيْدِيكُمْ وقال آل يَعْلَمُ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى اى ان الله يرى وقد حمل بعضهم قوله تعالى تَنْبِئُكَ بِالذَّهْنِ على زيادة الباء والمراد تنبئت الذهن ومثله قول الشاعر

\* شَيْئٌ نَبَّاهُ الذُّخْرَيْنِ فَاصْبَحْتُ \* زَوْرًا تَنْفِرُ مِنْ حِيَالِ الدَّجَلِ \*

١٠ اى ما الدهريين ، وقد زيدت مع الفاعل نحو كفى بالله شهيدا وكفى بنا حاسبين اما هو كفى الله وكفينا يدى على ذلك قولهم \* كفى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيًا \* وقد زادوها مع المبتدأ فقالوا بحسبك زيد قال الشاعر

\* بِحَسْبِكَ فِى الْعَمْرِ أَنْ يَعْلَمُوا \* بِأَنَّكَ فِيهِمْ شَيْءٌ مُبْصَر \*

والمراد حسبك قال الله تع يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ، وزادوها مع خبر المبتدأ ١٥ قال الله تع جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَحْلِلُهَا قَالَ أَبُو طَلْحَةَ الباء زائدة وتقديره جزاء سيئة مثلها دل على ذلك قوله تعالى فى موضع آخر جَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٍ مِثْلُهَا ، والاصل فى زيادة الباء فى المنفقى مع ليس لانه فصلة والمعنى بالفصلة المفعول عليه معطوف زيادة الباء وحلت ما انما زيادة على ليس اذ كان خبرها منصوبا كخبر ليس قال أبو سعيد اما دخلت الباء فى خبر ليس لانه غير متصل فتقولت بذلك منوطة فعل لا يعتدى الا بحرف جر فتدبى الى منصوبها بالحرف الذى هو الباء وحلت ما على ليس فى ذلك ، وذهب قوم الى ان اصل دخول الباء اما هو مع ما نصرب من التماثل وذلك ان القائل يقول ان زيدا قائم فيقول النافى لذلك الخبر ما زيد قائما فيدخل ما يراه ان فلا قال ان زيدا قائم قال النافى ما زيد بقائمه فيأتى بالباء لتأكيد النفي كما فى اللام لتأكيد الإيجاب فصار لخرطان يراه لخرطين ثم دخلت على خبر ليس لانهما يقعان لنفي ما فى اللام ، والكوفيين يقولون اما دخلت الباء لتمييز بين المذهبين يهودون ان الذى يرتفع بعد ما اما ارتفعه على المبتدأ والخبر والباء لا تلحق



في خبر المبتدأ فلا يقال ما زيد بقائمه وأنت تريد قائم كما لا تقول زيد بقائمه وإنما يستعمل الباء من  
 ب الخبر وهو فاعل لأن الاعراب يفصل بينهما ، وقوله لا يصح دخول الباء إلا هي لغا اهل التجار  
 لأنك لا تقول زيد بقائمه يريد أن ما بعد ما التيمية مبتدأ وخبر والباء لا تدخل في خبر المبتدأ  
 وهذا فيه إشارة إلى مذهب القوم وليس بسديد وذلك لأن الباء إن كان أصل دخولها على ليس  
 ٥ وما محمولة عليها لأشتركتها في النفي فلا فرق بين التجارئة والتيمية في ذلك وإن كانت دخلت في  
 خبر ما بإزاء اللام في خبر إن التيمية والتجارئة في ذلك سواء ويدل على ذلك مسئلة الكتاب وهو  
 قولهم ما أنت بشيء إلا شيء لا يعنى به يوقع شيء على البذل من موضع الباء لتعكير لفص والنصب  
 وقد تقدم الكلام على هذه المسئلة ، وقالوا ليس زيد أبوه بقائمه فدخلوا الباء في خبر المبتدأ إذ كان  
 في خبر النفي أما إذا كان خبر المبتدأ موجبا لم يصح دخول هذه الباء عليه كما ذكر وقالوا ما كان  
 ١٠ زيد بفلام إلا غلاما صالحا أدخلوا الباء في خبر كان هنا حيث كان في خبر المنفى فاعرفه

## فصل ١٠

قال صاحب الكتاب ولا التي يكسونها بالتاء في المشبهة بليس بعينها ولكنهم أبوا إلا أن يكون المنصوب  
 بها حينئذ قال الله تعالى وكانت حين مناص أي ليس للذين حين مناص  
 ١٥ قال الشارح قد تقدم القول أن لا تشبه بليس وتعمل عملها كما شُبّهت بها ما في لغا اهل التجار  
 فرفعوا بها الاسم ونصبوا الخبر فقالوا لا رجل أفصل منك ولا أحد خيرا منك ورتا أدخلوا في  
 خبرها الباء تشبيها بما فقالوا لا رجل أفصل منك ولا أحد بخير منك إلا أن ما أفصل من لا في  
 الشبه بليس ولذلك كانت أهم تصرفا وأكثر استعمالا ، والكتير في لا أن تنصب النكرة جملا على أن  
 ولما جوزوا فيها رفع الاسم ونصب الخبر لم يخرجوا من حكمها في أقوى حالها وهو نصب الاسم ورفع  
 ٢٠ الخبر فلم يفصل بينها وبين ما علمت فيه ولم تعمل إلا في نكرة ، فلما إذا لحقها تاء التانيث وقيل لانت  
 فالجاء أن تكون المشبهة بليس لأنها في معنى ما تدخله تاء التانيث وليست كذلك الناصبة لأنها  
 في معنى إن وليست إن مما تدخله تاء التانيث ولأنه وقع بعدها المرفوع من غير تكرير فعمل أنها  
 بمعنى ليس إذ لو لم تكن بمعنى ليس لزم تكريرها ، وقوله يكسونها أي يتبعونها في آخر الكلمة يقال  
 كسّعت أي صرته من خلف وهذه استعارة لزيادة التاء آخره ، ولا تعمل هذه إلا في الأحيان خاصة

سواءً نصبت أو رفعت والعلة في ذلك أنها في المرتبة الثالثة فليس أقوى لاتها الأصل ثم ما ذكر كنت  
 ظناً قوله تعالى وَلَا تَحِينَ مَنَاصٍ إِلَّاهُ قد قرئ ولا حين مناص بالرفع والنصب أكثر فالنصب على أنه  
 المحرر والاسم محذوف والتقدير ولا حين نحن فيه حين مناص ولا يقدر الاسم المحذوف إلا نكرة  
 لأن لا إذا كانت رافعة لا تعمل إلا في نكرة كما إذا كانت ناصبة وقد تقدم الكلام على ذلك في  
 ه المرفوعات فاعرفه

## ذكر المحررات

### فصل ١١

١ قال صاحب الكتاب لا يكون الاسم محمورا إلا بالإضافة في المقتضية للجر كما أن الفاعلية والمفعولية هما  
 المقتضيتان للرفع والنصب والعامل هنا غير المقتضى كما كان ثم وهو حرف الجر أو معناه في نحو قوله  
 مرتب يزيد وزيد في الدار وَعَلَامٌ زَيْدٌ وَخَاتَمٌ فَصِيحَةٌ  
 قال الشارح لما فرغ من الكلام على المرفوعات والمنصوبات أخذ في الكلام على المحررات والجر من عبارات  
 البصريين والقص من عبارات الكوفيين فالجر إنما يكون بالإضافة وليست بالإضافة في العاملة للجر وإنما  
 ١٥ في المقتضية له والمعنى بالمقتضى هنا أن الفاعل يقتضى هذا النوع من الأعراب لتقع المخالفة بينه  
 وبين إعراب الفاعل والمفعول فيتميز عنهما إذ الأعراب إنما وضع للفرق بين العالي والعامل هو حرف  
 الجر أو تقديره محرف الجر نحو وَالَّذِي وَصَّى وَحَى وَعَلَى وَحِوْهَا من حروف بالإضافة وتذكر في موضعها مفصلة  
 وأما قبلها حروف بالإضافة لأنها تصيغ معنى الفعل الذي في ملته إلى الاسم المحرور بها ومعنى  
 إضافتها معنى الفعل إيصاله إلى الاسم بالإضافة معنى وحروف الجر لفظ في الأداء فحصل له كما كانت  
 ٢٠ الفاعلية والمفعولية معنيين يستدعيان الرفع والنصب في الفاعل والمفعول والفعل أداة فحصل لها  
 بالمقتضى غير العامل والمراد من قوله فالعامل حرف الجر أو معناه أن الجر يكون بحرف الجر أو تقديره  
 محرف الجر نحو مَرَّتْ بِزَيْدٍ وَزَيْدٌ فِي الدَّارِ فالعامل في زيد هو الباء والعامل في الدار هي وأما  
 المقدر فهو وَعَلَامٌ زَيْدٌ وَخَاتَمٌ فَصِيحَةٌ فالعامل هنا حرف الجر المقدر والتأخير له وتقديره عَلَامٌ زَيْدٌ  
 وخاتمة من فصية لا ينفك كل إضافة حقيقية من تقدير أحد هذين الحرفين ولولا تقدير وجوب الحرف

فلمذكور كما سأل الجُرُّ ألا تَرَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَصَافِ وَالْمَصَافِ إِلَيْهِ اسْمٌ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ فِي الْآخَرِ  
لأنه ليس علم في أحدهما يُلَوِّقُ مِنَ الْعَكْسِ وَهَذَا لِحُفْظِ فِي الْمَصَافِ إِلَيْهِ بِالْحَرْفِ الْمَقْدَّرِ الَّذِي هُوَ اللَّامُ  
أَوْ مِنْ وَحْسَنِ حَدِّهِ لِنَهْيِهِ الْمَصَافِ إِلَيْهِ عَنْهُ وَصَرُورَتُهُ حِينَئِذٍ فِي الْفِعْلِ وَلَيْسَ بِمَقُولَةٍ فِي الْجَمْلِ  
وَيُظْهِرُ ذَلِكَ وَأَوْ رَبِّ مِنْ قَوْلِهِ \* وَلَقَدْ لَيْسَ لَهَا أَنْبَاسُ \* وَحَقُّ قَوْلِهِ \* وَيَلِدُ بِلَهْمِيَّةٍ أَهْمَاءُ \* وَحَقُّ قَوْلِهِ  
\* وَآيَةُ الْكَمَالِ خَالِي الْفَتْحِ \* وَتَقْدِيرُهُ رَبُّ كَذَا فَالْحُفْظُ فِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَ بِالْوَلَوِ بَلْ بِتَقْدِيرِ رَبِّ  
لأنَّ الْوَلَوَ حَرْفٌ مَطْفٍ وَحَرْفُ الْعَطْفِ لَا يَخْتَصُّ وَهَذَا يَدْخُلُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْعَامِلِ  
يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لَهُ اخْتِصَاصٌ بِمَا يَجْعَلُ فِيهِ وَمَا يَدُلُّ أَنَّ الْوَلَوَ لِلْعَطْفِ وَلِجُرِّ رَبِّ الْمُرَادَةِ أَنَّهُ قَدْ  
أُلِيبَ هُنَا مِنْ الْوَلَوِ مِنْ حُرُوفِ الْمَطْفِ بِحَقِّ قَوْلِهِ

\* تَحْمِيزٌ قَدْ تَهَوَّتْ بَيْنَ هَيْنَ \* تَوَلَّيْتُ فِي الْمُرُوطِ وَفِي الرِّبَاطِ \*

١٠. وَكَانَ الْآخَرُ \* بَلْ جَزَاءُ تَيْبَةٍ أَنْ تَقُومَ \* فَكَأَنَّ الْفَاءَ وَجَلَّ وَإِنْ كُنَّا بِدَلَالَةٍ مِنْ رَبِّ حَرْفِ عَطْفٍ  
لَا مَحَالَةَ فَكَذَلِكَ الْوَلَوُ نَائِبُهُ فِي الْفِعْلِ مِنْ رَبِّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا أَقَرُّ فِي الْجَمْلِ فَكَذَلِكَ الْعَامِلُ فِي  
الْمَصَافِ إِلَيْهِ حَرْفُ الْجُرِّ الْمُرَادُ لَا مَعْنَاهُ وَقَوْلُهُ أَوْ مَعْنَاهُ تَسَامَتْ لِأَنَّ الْمَعْنَى لَا تَجْعَلُ حَرْفًا مُعَارَفَةً

### فصل ١١١

١١. قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَأَصَافَةُ الْأَسْمِ إِلَى الْأَسْمِ عَلَى صَرِيحَيْنِ مَعْنَوِيَّةٍ وَلَفْظِيَّةٍ فَالْمَعْنَوِيَّةُ مَا أَفَانَ تَعْرِيفًا كَقَوْلِكَ  
دَارٌ مِهْرٌ أَوْ تَخْصِيصًا كَقَوْلِكَ غُلَامٌ رَجُلٌ وَلَا تَخْلُو فِي الْأَمْرِ الْعَامَّ مِنْ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى اللَّامِ كَقَوْلِكَ مَا  
زَيْدٌ وَأَرْصَهُ وَأَبْرَهُ وَبَيْتُهُ وَتَبَيْتُهُ أَوْ بِمَعْنَى مِنْ كَقَوْلِكَ خَائِرُ فَضْلَةٍ وَسَوَارٌ كَقَبِ وَجِبْ سَاجٍ  
قَالَ الشَّارِحُ أَعْلَمُ أَنَّ أَصَافَةَ الْأَسْمِ إِلَى الْأَسْمِ إِصْطِلَاقٌ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ فُصِّلَ وَجَعَلَ الثَّلَاثِي مِنْ تَعْلَمِ الْأَوَّلِ يَتَنَزَّلُ  
مِنْهُ مَنْزِلَةُ التَّنْوِينِ وَهَذِهِ الْأَصَافَةُ عَلَى صَرِيحَيْنِ أَصَافَةُ لَفْظٍ وَمَعْنَى وَأَصَافَةُ لَفْظٍ لَفْظًا فَالْأَصَافَةُ اللَّفْظِيَّةُ  
١٢. سَتَذَكَّرُ بَعْدَ وَأَمَّا الْأَصَافَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ فَأَنَّ تَجْمِيعَ فِي الْأَسْمِ مَعَ الْأَصَافَةِ اللَّفْظِيَّةِ أَصَافَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ وَلِذَلِكَ بَانَ  
يَكُونُ تَرُّ حَرْفِ أَصَافَةٍ مَقْدَّرٌ يُوَصِّلُ بِمَعْنَى مَا قَبْلَهُ إِلَى مَا بَعْدَهُ وَهَذِهِ الْأَصَافَةُ فِي الَّتِي تُفْهَدُ التَّعْرِيفُ  
وَالْتَخْصِيصُ وَتُسَمَّى قِسْمَةً أَوْ لِحَالِصَةً بِكَوْنِ الْمَعْنَى فِيهَا مُوَافِقًا لِلْفِعْلِ وَإِذَا أَصْغَفْتَ إِلَى مَعْرِفَةٍ تَعْرِفُ  
وَلِذَلِكَ بِحَقِّ قَوْلِكَ غُلَامٌ زَيْدٌ لَغُلَامٌ نَكْرَةً وَلَمَّا أَصْغَفْتَ إِلَى زَيْدٍ أَكْتَسَبَ مِنْهُ تَعْرِيفًا وَصَارَ مَعْرِفَةً بِالْأَصَافَةِ  
وَإِذَا أَصْغَفْتَ إِلَى نَكْرَةٍ أَكْتَسَبَ تَخْصِيصًا وَخَرَجَ بِالْأَصَافَةِ مِنْ إِطْلَاقِهِ لِأَنَّ غُلَامًا يَكُونُ أَعْمَ مِنْ غُلَامٍ رَجُلٌ

ألا ترى أن كل غلام رجل غلام وليس كل غلام غلام رجل ٥ وهذه الاضافة المعتوية تكون على معنى  
 احد حرفين من حروف الجر واما اللام ومن فلان كانت الاضافة بمعنى اللام كان معناها الملك والاختصاص  
 وذلك قولك مال زيد وأرضه اى ماله له وأرض له اى ملكها وأبوه وأخته وسيدته والمراد أب له وأخته له  
 وسيدته له اى كل واحد مستحق مختص بملكه والغالب الاختصاص لأن كل ملك اختصاص ٥  
 ٥ واذا كانت الاضافة بمعنى من كان معناها بيان النوع نحو قولك هذا ثوب خز وخاتم حديد وسوار  
 ذهب اى ثوب من خز وخاتم من حديد وسوار من ذهب لأن الخاتم قد يكون من الحديد وغيره  
 والثوب يكون من القز وغيره والسوار يكون من الذهب وغيره فبين نوعه بقوله من خز ومن حديد  
 ومن ذهب ٥ والذى يفضل به بين هذا الضرب والذى قبله أن المضاف اليه هنا كالجنس المضاف  
 يصح عليه اسم ألا ترى أن الباب من الساج سلج والثوب من القز خز كما أن الإنسان من الحيوان  
 ١٠ حيوان وليس غلام زيد يويد فعلى هذا اذا قلت عين زيد يبد عمرو كان مقدرًا باللام والمعنى عين  
 له ويبد له لانه وإن كان الاول بصفاً للثاني فانه لا يقع عليه اسم الثانی فعين زيد ليست زيداً ويبد عمرو  
 ليست عمرو فأخبر الفرق بينهما ٥ وقوله فى الامر العام يويد أن الغالب فى الاضافة الحقيقية ما قدمناه  
 وربما جاء منه شيء على غير هذين الوجهين قالوا فلان قبض القدير بفتح الغين والدال اى تابست  
 القدم فى الحرب واللام يقال ذلك للرجل اذا كان لسانه يجتبى فى موضع الوكل والقصوى قال ابن السكيت  
 ١٥ ويقال ما أقبست غدرة يعنى القوس اى ما أقبته فى الغدر وفى التجارة والتخايف اى خسروا الارض  
 وشقوقها ٥ ونسب اى اضافة اسم الفاعل اذا كان ماضياً من ذلك ليس مقدرًا بحرف جر مع أن  
 اضافته محضة ٥

قال صاحب الكتاب واللفظة أن تُضاف الصفة الى مفعولها كقولك هو صارب زيد وراكب قوس معنى  
 صارب زيداً وراكب قوساً او الى فعلها كقولك زيد حسن الوجه ومعوز الدار وهذا جائل اليرباع ٢٠  
 ٢٠ بمعنى حسن وجهه ومعوز داره وجائل وشاحها ولا تفيد الا تخفيفاً فى اللفظ والمعنى كما هو قبل  
 الاضافة واستواء الخاتين وصعب النكرة بهذه الصفة مضافة كما وضع بها مفصولاً فى قولك مررت برجل  
 حسن الوجه وبرجل صارب أخيه ٥

قال الشارح الاضافة اللفظية أن تصيغ اسماً الى اسم لفظ والمعنى على غير ذلك ويقال لها غير محضة  
 اما يحصل قر اتصال واسناد من جهة اللفظ لا غير ولذلك صرحوا احداهما اسم الفاعل اذا أضفته وأنت

تريد التنوين وذلك قولك هذا صارب زيد غذا اذا أردت الاستقبال وكذلك الحال وأصله التنوين والنصب لما بعده نحو هذا صارب زيدا وجائز أن يكون في الحال وأن يُقصد فيما يُستقبل ولك أن تحذف التنوين لصرب من التخصيص وتخص ما بعده وأنت تريد معنى التنوين لكك تشبيهه بالاصناف فخصه بحكم أنه اسم والنصب به إنما هو عارض لشبه الفعل فلانم الأولى لكونه وإن كان مضافا إلى معرفة لأن المعنى على الانفصال بإرادة التنوين ولذلك تقول هذا رجل صارب زيد غذا كما تقول هذا رجل صارب زيدا غذا لأن التنوين المقدر حكما كالوجود لفظا ولو لا تقدّر الانفصال كما جرى وصفا على النكرة قال الله تع غذا عارض محطرا والمعنى عطر لنا من قبل أنه وصف به مارها وهو لكرة والنكرة لا تقتصر بالمعرفة ومثله قول الشاعر

\* سَلِ الْهُنَمَ بِكُلِّ مُعْطَى رَأْسِهِ \* تَلَجُ فُخَالِطَ مُهَبِّةٍ مُتَعَبِسٍ \*

١. والتقدير مُعْطَى رَأْسِهِ لأن كُلا لا يقع بعدها الواحد ألا نكرة لأنها تقع على واحد في معنى الجمع وقوله أن تُضاف الصفة إلى مفعولها يريد بالصفة اسم الفاعل نحو صارب وائل وشبههما فإنه لا يضاف إلا إلى مفعوله لأنه غيره ولذلك لا يضاف إلى الفاعل لأنه هو في المعنى والشئ لا يضاف إلى نفسه فلا يقال هذا صارب زيد مراً على معنى يصرب مراً لأن الصارب هو زيد والثالث الصفة الجارية إمرأها على ما قبلها وفي في المعنى لما أضيفت إليه وذلك نحو مررت برجل حسن الوجه ومعور الدار وإمرأه جائلة ٢. الإشاح والتقدير في هذه الاشياء كلها الانفصال لأن الاصل حسن وجهه ومعورة داره وجائلة إشاحها ترفع الوجه بالوجه حسن لأن الحسن له في المعنى وكذلك قولك مررت برجل معور الدار إذا المعنى معورة داره وإمرأه جائلة الإشاح أى جائلة إشاحها فإلحاح الدار والولان للوشاح والوشاح الإزاره فان قلت إذا كان الحسن للوجه والوجه هو الفاعل فكيف جاز اضافته إليه وقد رغبتم أن الشئ لا يضاف إلى نفسه فالجواب أنك لم تصفه ألا بعد أن نظمت الصفة عنه وجعلتها للرجل دون الوجه في اللفظ وصار فيه صير الرجل فإذا قلت حسن الوجه كان الحسن شائعا في جملة كانه وصفه بأنه حسن القامة بعد أن كان الحسن مقصورا على الوجه دون سائر فلمّا أريد بيان موضع الحسن أضيف إليه بعد أن صار أجنبيا ألا ترى تنصبه على التمييز فتقول مررت بالرجل الحسن وجهه والتبيين فصله وقوله يضاف إلى فاعله يريد أنه فاعل من جهة المعنى لا من جهة اللفظ لأنه من جهة اللفظ فصله والذي يدل على ذلك قولهم هذه امرأه حسنة الوجه فتأنيثهم الصفة ان قد جرت على مذهب دليل على ما

قلناه لأن الفعل إنما تلحقه علامة التثنية إذا أُسند إلى ضمير مؤنث فتأنيث الصفة ههنا دليل على أنها مُسندة إلى ضمير الموصوف المؤنث ولو كان على أصله قبل الإضافة لَوَجَبَ التذكير ولم يجوز التأنيث لأن الوجة مذكرة وهذا القبيل من المصاف لا يتعرف بالاضافة لأن النية فيه الانفصال على ما بيننا وبدل على ذلك أنك تصف به النكرة وإن أضفته إلى معرفة نحو قولك مرت برجل حسي الوجه فلولا هـ تقدّم الانفصال وإرادة التبيين لما جاز أن تصف به النكرة وهذا معنى قوله ولأستواء الخاتين وصف النكرة بهذه الصفة مضافة كما وصفت بها مفصلة يعنى أن حالتها قبل الإضافة وبعدها في التنكير وعدم التعريف سواء فلذلك قلل صفة النكرة مفصلة ومضافة لأستوائها في كلا الخاتين فتقول مرت برجل حسي الوجه كما تقول مرت برجل حسي وجهه وبدل على التنكير جواز دخيل الالف واللام عليه مع اضافته فتقول مرت بالرجل الحسي الوجه ولو كانت الإضافة مخصصة لما جاز أن يجتمع ١٠ الإضافة مع الالف واللام

## فصل ١١٣

قال صاحب الكتاب قضية الإضافة المعنوية أن يجوز لها المصاف من التعريف وما تتلوه السوفيين من قولهم الثلثة الأقواب والخمسة الذرايع فبمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء قال الفريسي ١٥ \* فسما وأدرك خمسة الأشبار \* وقال ذو الرمة \* قلت الأنابي والدعار البليغ \* قال الشارح اعلم أنك لا تصف إلا نكرة نحو قولك غلام زيد وصاحب عمرو لأن الإضافة يُبتغى بها التعريف أو التخصيص لأن المصاف يكتسى من المصاف إليه تعريفه إن كان معرفة وتخصيصا إن كان نكرة فإذا قلت غلام زيد فالغلام كان نكرة شاملا كل غلام فلما أضفته إلى زيد صار معرفة وكس واحداً بعينه فإذا قلت غلام رجل فإن المصاف إليه وإن كان نكرة إلا أنه حصل للمصاف بإضافته إليه نوع ٢٠ تخصيص ألا ترى أنه خرج عن شيعته ويخو عن أن يكون غلام امرأة فعلى هذا لا يجوز إضافة المعرفة مع بقائه تعريفها فيها فإذا أريد إضافة المعرفة سلب تعريفها عنها حتى تصبح شائعة في التقدير كرجل وفرس فتركتسب تعريفها إضافياً غير التعريف الذي كان فيها ولذلك لا يجمع بين الالف واللام والإضافة لأن ما فيه الالف واللام لا يكون إلا معرفة ولم يكن اعتقاد التنكير مع وجودها فلما الخمسة الأقواب والأربعة الخيلان فهو شيء صار إلى جوارز الخيول فلما على أصل أصحابنا فإذا قلت ثلثة

درواه وأردت تعريف الأول منهما عرفت الثالث لأن الأول يكون معرفة بما أضيفت إليه ألا ترى أنك تقول هذا غلام رجل فيكون نكرة فإذا أردت تعريفه قلت هذا غلام الرجل وصاحب المال وكذلك هذه ثلثة الدرواه وخمسة الأكراب فلما قيل الشاعر

\* ما زال مُدَّ عَقْدَتِ يَدَاهُ إِزَارَةً \* قَسَمًا وَأَذْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ \*

البيت للفرزدق ومعناه

\* يُدْنِي خَوَافِي مِنْ خَوَافِكَ تَلْتَقِي \* فِي هَذِهِ مُعْتَبِطُ الْغُبَارِ مُثَارِ \*

والشاهد فيه تعريف الثاني بالالف واللام والاكتفاء بذلك من تعريف الأول بمنع بذلك يورث بن المثلث أي ما زال مُدَّ كان صغيرا إلى أن مات يقولون للبهوى ويحضر الخروب وَهِيَ بِالْخَوَافِ الرَايَاتِ وَمُعْتَبِطُ الْغُبَارِ مَكَانُهُ فَكَانَ لَا يُقَاتِلُ فِيهِ قَبِيلٌ وَلَا أُنَارُ غَيْرِهِ غِبَارَةً مِنْ قَوْلِهِمْ مَاتَ فَلَانٌ مُبْطَئٌ أَيْ شَابًا ، وقوله مُدَّ عَقْدَتِ يَدَاهُ إِزَارَةً إِشَارَةً إِلَى حَالِ الصِّغَرِ وَأَوَائِلِ الْعَقْلِ وَهِيَ خَمْسَةُ الْأَشْبَارِ الْقَبْرِ أَيْ مَا زَالَ أَمِيرًا مُدَّ عَقْلٌ إِلَى أَنْ مَاتَ ، وَأَمَّا قَوْلُ الْآخِرِ

\* وَهَذَا يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ التَّمَيُّ \* ثَلَاثُ الْأَنْفَى وَالرُّسُومُ الْبَلَاغُ \*

البيت لدن الرامة والشاهد فيه تعريف الأنفى حين أراد تعريف ما أضيف إليه وهو الثلاث ودر يحتج مع ذلك إلى الالف واللام ، والأنفَى لِلْقَدْرِ أَنْ تَوْضَعَ ثَلَاثَةَ أَحْجَارٍ تَرِيضُ الْقَدْرَ عَلَيْهَا عِنْدَ الْأَطْبَاحِ ، وَالْبَلَاغُ جَمْعُ بَلَّغٍ وَهُوَ الْخَرَابُ وَأَصْلُهُ الْأَرْضُ الَّتِي لَا شَيْءَ فِيهَا ، وَالرُّسُومُ جَمْعُ رَسْمٍ وَهُوَ مَا بَقِيَ مِنْ أَمَارِ الدِّعَارِ يَقُولُ أَنَّ الْأَنْفَى وَرَسْمُ الدَّارِ لَا تَرُدُّ سَلَامًا وَلَا تَنْتَقِي عَنْ غَيْرِ إِذَا اسْتَحْبَرَتْ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ أَوْ يَكْشِفُ التَّمَيُّ ، فَلَمَّا مَا تَعَلَّقَ الْكُوفِيُّ مِنَ إِجَازَتِهِ وَتَشْبِيهِهِ بِالْحَقْسِ الْوَجْهِ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ لِأَنَّ الْمَصَافَ فِي الْحَسَنِ الْوَجْهِ صِفَةٌ وَالْمَصَافُ إِلَيْهِ يَكُونُ مَنْصُوبًا وَجَرُورًا وَأَمَّا ذَلِكَ شَيْءٌ رَوَاهُ الْكِسَائِيُّ وَقَدْ رَوَى أَبُو زَيْدٍ فِيهَا حَتَّى عَنَدَ أَبُو عَمْرٍو الْخَرَمِيُّ أَنَّ قَوْماً مِنَ الْعَرَبِ يَهْلِكُهُ غَيْرُ فَصَحَةٍ وَدَرٍ يَقُولُونَ النِّصْفُ الدَّرِيمِ وَلَا الثُّلُثُ الدَّرِيمِ وَامْتَنَاعُهُ مِنَ الْأَطْوَارِ فِي أَجْزَاءِ الدَّرِيمِ يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِهِ فِي الْقِيَاسِ

قال صاحب الكتاب وتقول في اللطيفة مررت بزيد الحسن الوجه جِهْدِي لِحَاثِلَةِ الْوُشَاحِ وَهِيَ الصَّارِبُ زَيْدٍ وَجَمْعُ الصَّارِبِ زَيْدٌ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَالْمَقِيصِيُّ أَنْصَلُوا وَلَا تَقُولِ الصَّارِبُ زَيْدٌ لِأَنَّكَ لَا تُعْهَدُ فِيهِ حَقَقَةً بِالْإِصْفَادِ كَمَا أَفْدَتْهَا فِي الْمَثْنَى وَالْجَمْعِ وَقَدْ أَجَازَهُ الْفَرَّاهُ وَأَمَّا الصَّارِبُ الرَّجُلُ فَشِبْهُ الْحَسَنِ الْوَجْهِ ،

قال الشارح وقد جعلت الالف واللام فيما اضافته لفظية قالوا مررت بزيد لحسن الوجه وهذا لماثلة  
 اليضاح وسلف ذلك من قيل ان الاضافة لا تكسوها تعريفا من حيث كان النية فيها الانفصال ان  
 التنوين مراد والمضاف اليه في نية المرفوع ان كان فعلا في المعنى فلما كانت الاضافة لا تكسوها تعريفا  
 ولا تخصيصا لم يمتنع دخول الالف واللام اذا احتيج الى التعريف كما لا يمتنع دخولهما على المكرة  
 ه غير المضافه قالوا هذان الصاروا زيد والصارو زيد قال الله تع والقبهي الصلوا لما كانت الاضافة  
 منفصلة والنية فبوت النون والنصب لم يتعرف بما اضيف اليه وكان سببان اضافته واقيات النون وقضاه  
 مما بعده من حيث التنكير فلما لم يقع التعريف بالاضافة كما يقع في غلام زيد وأريد تعريفه أدخلوا  
 ما يقع به التعريف من الالف واللام وألادت الاضافة ههنا صرا من التعفيف بخلاف التنوين والنون  
 في هذا صارب زيد غدا والصاروا زيد والصارو زيد فلما صارب زيد فإنه لا يجوز ان الالف واللام  
 ا. اذا تحللت اسم الفاعل كانت بمعنى الذي وكان اسم الفاعل في حكم الفعل من حيث هو صلة له فيلزم  
 إعماله فيها بعده ولا قرئ بين الماضي في ذلك وغيره ان كان التقدير في الصارب الذي صرت فلذلك  
 عمل عمله وانما جازت الاضافة في قوله هما الصاروا زيد والصارو زيد لما يحصل بالاضافة من التعفيف  
 بخلاف النون فلما اذا قلت الصارب زيد فهو تغيير له من مقتضاء من الاعمال من غير فائدة لآله لم  
 يحصل بالاضافة تخفيف لآله لم يكن فيه تنوين ولا نون فيسقطا بالاضافة فلما انقرا فإنه أجاز ذلك  
 ه انظرنا الى الاسمية وأن الاضافة لفظية لم يحصل بها تعريف فيكون مقلدا من الاضافة والقياس ما ذكرناه  
 فلما قولهم الصارب الرجل فلما سلفت اضافته وإن لم تستفد بالاضافة تعريفا ولا حيلة أما التعريف  
 فلأن اضافته لفظية لا تكسب المضاف تعريفا وأما الحقة فلم يكن فيه تنوين ولا نون فيسقطا بالاضافة  
 فقصية الدليل أن لا تصح اضافته كما لا تقبل الصارب زيد وذلك من قيل أنه محمول على الحسن  
 الوجه ومشبّه به من جهة أن الصارب صفة كما أن الحسن صفة وما بعده يكون مجرورا او منصوبا  
 ه فتقول هذا صارب زيدا وصارب زيد كما تقول مررت برجل حسن وجهها وحسن الوجه فلما أشبهه  
 جاز إدخال الالف واللام عليه مع أنه مضاف اذا أريد تعريفه كما كان كذلك في الحسن الوجه وإن  
 لم يكن مثله من كل وجه ألا ترى أن المضاف اليه في الصارب زيد معرفي منصوب في المعنى والمضاف  
 اليه في الحسن الوجه فعل مرفوع



## فصل ١١٣

قال صاحب الكتاب وإذا كان المضاف إليه ضميراً متصلاً جاء ما فيه تنوين أو نون وما عديم واحداً منهما شراً في هذه الإضافة لأنهم لما رفضوا فيما يوجد فيه التنوين أو النون أن يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل جعلوا ما لا يوجد فيه له تبعاً فقالوا الضاربك والصاريتك والصاريتي والصاريتي كما قالوا ضاربك والصاراك والصاروك والصاريتي والصاريتي قال عبد الرحمن بن حسان

\* أيتها الشائمي لتخسب مثلي \* إنما أدت في الضلال تهمي \*

وقوله \* في الأمرين القهر والغلبة \* مما لا يعمل عليه

قال الشارح قد فرغ من إضافة اسم الفاعل إلى الظاهر وبين إضافته إلى المصير فاضافته إلى المصير تقع كالضرورة وذلك أن ما فيه تنوين أو نون يلزم إضافته لأنه لا سبيل إلى النصب لأن النصب يكون بغير التنوين أو النون نحو قولك ضارب زيداً وضاربان زيداً ومع المصير لا يثبت التنوين ولا النون لأن بينهما معاقبة فلا يجمع التنوين أو النون مع المصير فلما لم يجمع مع أضيف اسم الفاعل إلى المصير لم يزل ما لم يكن فيه تنوين أو نون في الإضافة على ما جاء في قوله ليكون الباب على منهل واحد ولا يختلف وقوله جاء ما فيه تنوين أو نون وما عديم واحداً منهما شراً في هذه الإضافة أي صار ما فيه تنوين أو نون وما ليس فيه واحداً منهما يعني التنوين والنون وقوله شراً أي سوءه يبال القوم في هذا الأمر شرع سوءه بحرك ونسكن ويستوي فيه الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث والمراد أنه يتساوى ما فيه تنوين أو نون وما ليس فيه واحداً منهما في هذه الإضافة وذلك نحو الضاربك والصاريتك أضفت الضارب والصاريت إلى ضمير الخطاب وليس فيهما تنوين ولا نون وكذلك تقول الضاريتي والصاريتي فتضيفهما إلى ضمير النفس كما أضفت ما فيه تنوين أو نون نحو قولك ضاربك والصاراك والصاروك والصاريتي فتدفع من ضاربك التنوين لأنه قبل الإضافة ضارب منون والصاراك تثنية والصاروك جمع وقد حذف منهما النون للإضافة والصاريتي تثنية وأصله ضاريتين حذف نونه للإضافة ثم أضفت به التثنية في به النفس ولو كان مرفوعاً لقليل ضاريتي بالالف والصاريتي جمع وأصله الضاريتين فلما أضيف إلى به النفس حذف النون للإضافة فاجتمعت الواو والياء وسبق الأول منهما بالسكون فقلت الواو به وأضمت الياء المنقلبة في به الإضافة على حد صيرته طياً وشربته شيئاً وكذلك تقول في الجر والنصب نحو مريت بالصاريتي ورأيت الضاريتي وأصله الضاريتين سقطت النون

للاضافة وأُنشئت الياء في الياء فحاصل كلامه أنه لا يتصل باسم الفاعل ضمير إلا مجزوء ولا أمرؤ  
 هذا المذهب وكيل أنه رأى سيبويه وقد حكاه الزماني في شرح الاصول والمشهور من مذهبه ما حكاه  
 السيرافي في الشرح أن سيبويه يعتبر المصمر بالظهر في هذا الباب فيقول الكلف في صاربك في موضع مجزوء  
 لا غير لأنك تقول صاربو زيد بالخفض لا غير والكلف في الصاربك والصاربك مجزوءان تكون في موضع  
 ٥ جر وهو الاختيار وأن تكون في موضع نصب لأنك قد تقول الصاربو زيدا على من قال لحافظ قورة  
 العشيبة بالنصب وهو الاختيار وإذا قلت الصاربك كذا في موضع نصب لا غير لأنك لو وضعت  
 مكانه شاهرا لم يكن إلا نصبا نحو الصارب زيدا وكان أبو الحسن الأخفش فيما حكاه أبو عثمان  
 الوراق يجعل المصمر إذا اتصل باسم الفاعل في موضع نصب على كل حال ويقول أن اتصال الكناية قد  
 عاقبت النون والتنوين فلا تقول صاربك بالتنوين ولا هما صاربك ولا هم صاربك كما تقول هو صارب  
 ١٠ زيدا وهما صاربان زيدا وهم صاربون زيدا فلما امتنع التنوين والنون لاتصال الكناية صار مفعولا ما لا  
 ينصرف وهو يعمل من غير تنوين نحو قولك للنساء من صواب زيدا ولجامع بينهما أن التنوين من  
 صواب حذف الخلف الصرف لا للاضافة وحذف من صاربك لاتصال الكناية لا للاضافة فهذه المذهبان  
 فلما ما نكرو صاحب الكتاب فذهب بالث لا أمرؤه وإنما لم حذف التنوين والنون مع علامة المصمر  
 المتصل لأن علامة المصمر غير منفصلة من الاسم الذي اتصلت به ولا يتكلم بها وحدها وفي رواية  
 ١٥ وحملها آخر الكلمة كما أن النون والتنوين كذلك فلما كان بينهما هذه المعارضة تعاقبا فلم يجمع  
 بينهما لذلك فلما البيهت الذي أنشده وهو \* أيها الشامي الخ \* البيهت لعبد الرحمن بن  
 حسان أنشده شاهدا على ما أنشد وزعم أن الياء في موضع جر والصواب أنها في موضع نصب وذلك  
 على رأي سيبويه وأبو الحسن جميعا فلما قوله

\* لم الأبرين الخير والفاعل \* إذا ما حشوا من تحدث الأمي معظما \*

٢٠ فإنه أنشده سيبويه وزعم أنه مصنوع وموضع الشاهد الخج بين النون والضمير في قوله والفاعل وحكم  
 المصمر أن يعاقب النون والتنوين لأنه بمنزلة في الاتصال والضعف ومثله قبل الآخر  
 \* ولم يرتفك الناس تحتصروته \* جميعا وأيدي المعتفين رواه \*

أنشده سيبويه والشاهد فيه أيضا الخج بين النون والمصمر والوجه الفاعل واحتصروه يصفه بالبدل  
 والعطاء يقول غشيه المعتفون وهم السائلون واحتصروه الناس للعطاء وجلس لهم جلوس مبتذل غير

متوقع ، فسيبويه يجعل الهاء في الفاعلية ومختصرونه كناية هزهم أن ذلك من ضرورة الشعر وكان أبو العباس المبرد يذهب إلى أنها هاء السكت وكان حلقها أن تسقط في الوصل فاضطر الشاعر فجزأها في الوصل فجزأها في الوقف وحركها لاقها لما ثبتت في الوصل أشبهت هاء الإصمار نحو غلامه ، وكلاهما ضعيف والاول أمتل لأن فيه ضرورة واحدة وفي هذا ضرورتان ظهروا

## فصل ١١٤

قال صاحب الكتاب وكل اسم معرفة يتعرف به ما أصيب اليه إضافة معنوية ألا أسماء توقفت في إيهامها فهي نكرات وإن أصيبت إلى المعارف في نحو غير ومثل وشبه ولذلك وصفت بها النكرات قليل مررت برجل غيري ومثلي وشبيهي ودخل عليها رب قال \* يا رب مثلي في النساء غريب \* ألقمها إلا إذا شبر المضاف بمغايرة المضاف اليه كقوله تعالى غير المغضوب عليهم أو بما قلته

قال الشارح قد قلتم القول أن المضاف يكتسب من المضاف اليه تعريفة إن كان معرفة إذا كانت الإضافة محضة نحو غلام زيد ومال عمرو وقد جاءت أسماء أصيبت إلى المعارف ولم تتعرف بذلك للإيهام الذي فيها وأنها لا تختص واحدا بعينه وذلك غير ومثل وشبه فهذه نكرات وإن كن مصافات إلى معرفة وإنما نكرت معانيهن وذلك لأن هذه الأسماء لما تر تحصر مغايرتها وعاقبتها لم تتعرف ألا ترى أن كل من هذه فهو غير وجهه المماثلة والمشابهة غير محصورة فلذا قلت مثلك جاز أن يكون مثلك في طوك وفي لوك وفي حلك ولن يحاط بالأشياء التي يكون بها الشيء مثل الشيء فلذلك من الإيهام كانت نكرات فلذلك هذه الأشياء كانت مصافات معنى اسم الفاعل في موضع مغاير ومقابل ومُشابه كان للمماثلة في قولك مررت برجل مثلك موجودة في وقت مرورك به فهو للحال فكان نكرة كاسم الفاعل إذا أصيب وهو للحال ويدل على تنكيره أنك تصف به النكرة فتقول مررت برجل غيري فلما قوله

\* يا رب مثلي في النساء غريبة \* بيضا قد متعتها بطلاي \*

البيت لأن محسن التقى أنشد سيبويه والشاهد دخل رب على مثلك ورب لا تدخل ألا على لكره وغريبة أي مغتربة بلين العيش غافلة عن صروف الدهر ومتعتها بطلاي أي أعطيتها شيئا تستمتع

به عند طلاقها كأنه يُهتَد زوجته بذلك، تقول مَرَّت بِرَجُلٍ مِثْلِكَ أَيْ صَوْرَتُهُ مُشَبَّهَةٌ بِصَوْرَتِكَ وَمَرَّت بِرَجُلٍ غَيْرِكَ أَيْ لَيْسَ بِكَ وَإِنَّهُ لَمْ يَرَّ بِلَتَيْنِ أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا قَالَ مَرَّت بِغَيْرِكَ بِسَلْطَانِ الْمَعْنَى جَاز أَنْ يَكُونَ مَرَّ بِأَكْثَرٍ مِنْ وَاحِدٍ فَإِذَا قَالَ مَرَّت بِرَجُلٍ غَيْرِكَ عَلِمَ أَنَّهُ مَرَّ بِوَاحِدٍ لَا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، وَقَدْ يَكُونُ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ مُعَارَفًا إِذَا شُهِرَ الْمَصَافُ بِغَيْرِهِ الْمَصَافِ إِلَيْهِ أَوْ مُعَاقَلَتُهُ فَيَكُونُ اللَّفْظُ بِحَالِهِ وَالتَّقْدِيرُ مُخْتَلِفًا فَإِذَا قَالَ الْعَاكِلُ مَرَّت بِرَجُلٍ مِثْلِكَ أَوْ شَبِيهِكَ وَأَرَادَ النِّكَوَّةَ فَعِنْدَهُ مُشَابَهَتُكَ أَوْ عَاقِلُكَ فِي صَرْبٍ مِنْ صَرْبٍ الْمَاقِلَةِ وَالْمُشَابَهَةِ وَفِي كَثِيرَةٍ غَيْرِ مُحْصَوْرَةٍ وَإِذَا أَرَادَ الْمَعْرِفَةَ قَالَ مَرَّتْ بِعَبِيدِ اللَّهِ مِثْلِكَ فَكَانَ مَعْنَاهُ الْمَعْرُوفُ بِشَبِيهِكَ أَيْ الْغَالِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَحُجْوَةُ قَوْلِهِ تَعَالَى إِقْدَامُ الصِّرَاطِ الَّتِي سَتَقِيمُ صِرَاطُ الْإِنْسَانِ أَتَتْ عَلَيْهِمْ غَيْرُ الْقَصُوبِ عَلَيْهِمْ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالَّذِينَ أَتَتْ عَلَيْهِمُ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُغْصُوبُ عَلَيْهِمُ الْكُفَّارُ فَبِمَا يَحْتَلِفَانِ وَحُجْوَةُ مَرَّت بِالْمَحْكُومِ غَيْرِ السَّاكِنِ وَالْعَاقِلِ غَيْرِ الْقَاعِدِ وَأَمَّا شَبِيهِكَ فَمَعْرُوفٌ بِمَا أَصْبَحَ إِلَيْهِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ عَلَى بِنَاءِ قَيْدٍ وَتَقْيِيدٍ بِنَاءِ مَوْضُوعٍ لِلْبَالِغَةِ فَكَانَكَ قُلْتُ بِالرَّجُلِ الَّذِي يُشَبِّهُكَ مِنْ جَمِيعِ الْإِهَاتِ

## فصل ١١٥

قَالَ صَاحِبُ الْقَدَابِ وَالْأَسْمَاءُ الْمَصَافَةُ أَصَافَةً مُعْتَبَرَةً عَلَى صَرْبَيْنِ لَازِمَةٍ لِلْإِصَافَةِ وَغَيْرُ لَازِمَةٍ لَهَا فَالْإِصَافَةُ عَلَى صَرْبَيْنِ كُوفٌ وَغَيْرُ طُوفٍ فَالطُّوفُ كَحَوْثُوقٍ وَتَحْتٌ وَأَمَامٌ وَقُدَامٌ وَخَلْفٌ وَوَرَاءُ وَتَلَاءُ وَنِجَاءٌ وَجِدَاءٌ وَحِدَاءٌ وَعِنْدٌ وَلَكِنٌ وَلَكِنَى وَبَيْنَ وَبَيْنَ وَنَحْوُ وَنَحْوَى وَنَحْوُ وَنَحْوَى

قَالَ الشَّارِحُ قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْإِصَافَةَ عَلَى صَرْبَيْنِ لَفْظِيَّةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ فَلِلْمَعْنَوِيَّةِ مَا كَانَ اللَّفْظُ عَلَى الْإِصَافَةِ وَالْمَعْنَى كَذَلِكَ كَحَوْثُوقٍ زَيْدٌ وَنَحْوُ حَزْرٍ وَاللَفْظِيَّةِ مَا كَانَ اللَّفْظُ عَلَى الْإِصَافَةِ وَالْمَعْنَى بِخِلَافِهِ كَحَوْثُوقٍ زَيْدٌ غَدًا فَهَذِهِ أَصَافَةٌ لَفْظِيَّةٌ لَا غَيْرَ لِأَنَّ الْمَعْنَى صَارِبٌ زَيْدًا غَدًا فَمَا كَانَ مِنَ الْإِصَافَةِ كَذَلِكَ فَاتَّهَا لَا تَقَعُ لَازِمَةً لِبَيِّنَتِ لَاتَّهَا أَمَّا تَصَافٌ لَصَرْبٍ مِنَ التَّخْفِيفِ وَالتَّيْنَةِ غَيْرُ الْإِصَافَةِ وَمَا كَانَ مِنْهَا مَعْنَوِيًّا فَهُوَ عَلَى صَرْبَيْنِ يَكُونُ لَازِمًا وَغَيْرَ لَازِمٍ وَذَلِكَ أَنَّ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا يَلِيزُ الْإِصَافَةَ وَيَغْلِبُ عَلَيْهَا وَلَا يَكُونُ يُسْتَعْمَلُ مُفْرَدًا وَذَلِكَ طُوفٌ وَغَيْرُ طُوفٍ فَمِنْ الطُّوفِ الْإِهَاتُ السَّبْتُ وَفِي قَوْلِي وَتَحْتٌ وَأَمَامٌ وَقُدَامٌ وَخَلْفٌ وَوَرَاءُ وَتَلَاءُ وَنِجَاءٌ وَجِدَاءٌ وَحِدَاءٌ فَهَذِهِ الطُّوفُ تَلِيزُ الْإِصَافَةَ وَأَمَّا لَوَمِتُ الْإِصَافَةَ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ لِأَنَّهَا أَمْرٌ نِسْبِيٌّ فَإِنَّ قَوْلًا يَكُونُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى شَيْءٍ قَوْلًا وَنَحْنًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ وَكَذَلِكَ أَمَلُ وَسَائِرُهَا فَلَرَمَتْهَا

الاضافة للتعريف والتعريف للهـ وقال ابو العباس المبرد انما نومت هذه الظروف الاضافة لعدم اطلاقها مفردة الا ترى انك اذا قلت جلسنت خلفا فللخاطب يعلم ان كل مكان لا بد ان يكون خلفا لشيء فاذا اصبحت حرف وحصل منه فائدةـ وقال الكوفيون انما نومت الاضافة لانها تكون اخبارا عن الاسم كما يكون الفعل خبرا عن الاسم اذا قلت زيد يذهب فترتب فلما كان الفعل يحتاج الى فعل **١** وقد يتصل به اشياء يقتضيها من المصدر والكان والزمان والمفعول انزمو الظروف الاضافة ليهتد المضاف اليه مسد ما يطلبه الفعل ويدل عليهـ فاذا اوردت وتيل قام زيد خلفا وذهب عمرو قدما فهو عند البصريين نصب على الظروف كما يكون مصلا نحو قام قدما منك وذهب خلفك الا انه مبهم منكبر كانه قلت قام خلف غيره وذهب قدما شيء ومنع الكوفيون من ذلك وقالوا لا تكون هروكا الا مضافة واذا اوردت صارت اسما وكانت في تقدير الحال كذا قال قام متأخرا وذهب متقدما وفائدة الخلاف تظهر في **٢** فلو لم عند البصريين تقول زيد خلفا وعمرو قدما فيكون خبرا كما يكون مصلا والكوفيون يرفعون ويقولون زيد خلف اي متأخر وقدما اي متقدم ويكون الخبر مفردا هو الاول كما تقول زيد قائمـ ومن ذلك عند وكذا في ظروف معناها الغرب والخصرة ولذلك نومت الاضافة للبيان ان كانت مبهمه لانها لا تختص مكانا معينا لان الغرب والجارورة امر اضافي ان الشيء يكون قريبا من محض بعيدا من آخر وفي ابتداء الغاية في الزمان والمكان وذلك قوله من كُنن صلا العصر الى وقت كذا **٣** ومن لدن لحاظ الى مكان كذا فهي مشتركة في البابين وليست كمنن الذي هو ابتداء غاية الزمان ولا كمن الذي هو ابتداء غاية المكانـ وفي عند لغتان عند وعند بفتح العين وكسرهاـ وكُنن في معنى عند الا ان عند معرفة ولدن مبنية وفي لدن قماى لغات يقال كُنن وكذا وكُنن وكُنن بفتح الفاء وضم العين وكُنن بضم الفاء وسكون العين وكسر النون وكُنن بفتح النون وكُنن بفتح الفاء وسكون العينـ فلما كُنن بفتح الفاء وضم العين فهو الاصل لكثرة وورد التنزيل به **٤** ومن قال كُنن فوجهه انه اسكن العين في كُنن كما اسكنها في عَصِدٍ وَحَجَرٍ فالتقى بعد الخلف ساكنان الدال والنون فحرك الاول بالفتح كما حرك الاول منها بالفتح في قولهم اضربن اذا دخلت النون الخفيفة في اضربـ واما كذا فلغة قائمة بنفسها ليست من لفظ كُنن والقياس في ألفها ان لا تكون أصلا فلما اتفادها مع المضمر به فعلى التشبيه بالف على وإلى على ما سيوضح أمره ان شاء الله تعالى **٥** واما كذا بالصم فحذوفاً من كُنن قال الزجاج

« يَسْتَرْجِبُ الْمَوْحِنُ مِنْ جَرِيرَةٍ \* مِنْ لَدُنْ خُتَيْبٍ إِلَى خُفَّيْرَةٍ »

والذي يدل على أنها منتقلة منها أنها لو كانت أصلاً على جيرانها ولم تكن متخلفة من لدن ثلاث ساكنة على أصل البناء ومثله قولهم رَبِّ رَبِّ خُفَّيْرَةٍ ومشددة أبوا حركتها بعد الخذف ليكون ذلك دلالة على أنها منتقلة من غيرها وليسست أصلاً كالما بنفسه \* ومن قال لَدُنْ بَصَمُ الْغَاءِ والعين فَالْهَ أَتَبَعَ الصَّمُ الصَّمُ بعد حذف اللام \* ومن قال لَدُنْ بَغَعَ الْغَاءِ وسكون العين وكسر النون فَالْهَ كسر النون لانتقال الساكنين بعد حذف حركة العين وذلك على أصل التلقاء الساكنين ومن فتح النون فهو لانتقال الساكنين وقصد التخفيف كَقَيْنَ وَكَيْفَ \* وأما من قال لَدُنْ يسكون الدال وفتح الغاء فَالْهَ بناء على السكون بعد الخذف جعلها قائمة بنفسها \* فان قيل وَلِمَ بُنِيَتْ لَدُنْ ولم تكن معرفة كَعُنْدَ قيل لما لم يجاوزوا بلَدُنْ حَضْرَةَ الشَّيْءِ وَالْقَرَبَ منه ولم يتصرفوا فيه وأكثر من ذلك جرث بحرفي الحرف الموضح بإزاه معنى لا يجاوزه بُنِيَتْ لذلك كينائه وَأَمَّا عِنْدَ فتوسعوا فيها وأوقعوها على ما يحسنه وما يبعد وإن كان أصلها للحاضر فقالوا عندي مَالٌ وإن كان غائباً في بَلَدٍ آخَرَ فلما دخلها من التبشُّع والتصرف ما ذكرناه فارتبط الحرف فُهِمَتْ لذلك \* ومن الظروف بَيْنَ وَسَطَ وَسَوَى وَمَعَ وَنُونُ كُلِّهَا تلومها الاضافة فلما بَيْنَ فهو طرف من طرف الأمانة بمعنى وَسَطَ ولذلك يقع خبراً عن الجائز نحو قوله الدار بَيْنَ زَيْدٍ وَحَمْرٍو والمال بَيْنَ الْقَوْمِ وفي توجب الاشتراك من حيث كان معناها وَسَطَ وَالشَّرْكَاءَ لا تكون من واحد وأما تكون بَيْنَ اثنتين فصاعداً نحو المَالُ بَيْنَ الزُهَيْنِ والدار بَيْنَ الْقَوْمِ فإن أضافتها إلى واحد وعطفت عليه بالمولو جاز نحو المَالُ بَيْنَ زَيْدٍ وَحَمْرٍو لأن المول لا توجب ترتيباً ولو أضيفت بالغاء فقلت المال بَيْنَ زَيْدٍ وَحَمْرٍو لم يحسن لأن الغاء توجب الترتيب وقصّل الثالث من الأول فلما قول امرئ القيس \* بَيْنَ الدَّخُولِ تَحْوِيلٌ \* فقد طبع الأصبعي ورواه بالواو وَحْجَةً من رواه بالغاء أَنَّ الدَّخُولِ وَحْوِيلٌ موضعان يشتمل كل واحد منهما على أَمَّا كَيْنَ كَالشَّامِ والعراق فلو قلت عهد الله بَيْنَ الدَّخُولِ تريد بَيْنَ مواضع الدخول كَتَمَرِ اللَّذَنِّ وَصَلَحَ كما تقول سِرْنَا بَيْنَ الشَّامِ وَالرَّادِ بَيْنَ مواضع الشَّامِ فعلى هذا قال بَيْنَ الدَّخُولِ أى بَيْنَ مواضع الدخول فَرَّ عَطَفَ بِالْغَاءِ فقال تَحْوِيلٌ \* وأما وَسَطَ فيكون اسماً وظرفاً فإذا أردت الطرف أسكنت السين وإذا أردت الاسم فحكت فتقول وَسَطَ رَأْسِكَ ذَهَبٌ إذا أخبرت أنه استقر في ذلك الموضع أسكنت السين ونصبت لأنه طرف وتقول وَسَطَ رَأْسِكَ مُلَبٌّ فحكت السين ورفعت لأنه اسم غير طرف وتقول حَفَرْتُ وَسَطَ الدَّارِ بَغَرًا يسكون السين كأن البئر في بعض الوسَطِ

وتقول ضربت وسطه لانه مغسول به ء واما سقى وسواء مقلصوا وعندينا فبمعنى واحد وذلك أنك اذا قلت عندي رجل سقى زيد فعناه عندي رجل مكان زيد أى بسند مسندة ولزم الاضافة لان معناه معنى غير وقد تقدم الكلام عليهما ء واما مع فهو ظرف من ظرف الامكنة ومعناه المصاحبة والذي يدل على انه اسم آتة اذا أفرد نون فيقال جاء معاً وأقبل معاً وربما أدخلوا عليه حرف الجر قالوا جئت من معي أى من عندي ولو كانت أدناه لكانت ساكنة الآخر على حدّ قل وقد يدل ان لا علة توجب الرفع وربما ذهب بها مذهب لظرف فسكن آخرها كال الشاعر

\* فربشى منكم وحولى معكم \* وإن كنت يارثكم لما \*

لما اعتقد فيها الظرفية سكنها والقياس فيها أن تكون مبنية لفرط إيهامها كذا ونحوها واما أهرى وأصب على الظرفية لانهما تصرفوا فيها على حدّ تصرفهم في حدّ فيقولون معنى ماى أى هو فى ملى وإن كان غائباً كما يقال عندي ماى ء واما نون فلها معنيان احدهما الظرفية فى معنى المكان تشبيهاً بالمكان فيقال زيد نون عمرو فى الشرف والعلم وفى الخبر ونحو ذلك جعل هذه الاشياء متنازلاً على بعضها بعضاً كالأماكن التى بعضها أعلى من بعض وجعل بعض الناس فى موضع من الشرف او من العلم وهذه لا تكون الا هروفا منصوبة والموضع الآخر لنون أن تكون اسماً صفة معنى حبيب ومستردل فتقول نونى أى رضى ويقال هذا دنك أى حبيبك ومستردلك ويمكن ان يكون هذا اللسم هو الاول واستعمل اسماً توسعاً لضرب من التوبييل لانه اذا جعلته فى مكان أسفل من مكانك صار بمنزلة أسفل ونحوه وأسفل ونحوه قد يجوز رفعهما فى الشعر كال لبيد

\* لقدت كلا الفرجين تحسب آتة \* مؤلى المخلاة خلفها وأمانها \*

على ان أسفل اذا كان تقيض أعلى كان متمكناً تقول هذا أسفل لحائط وهذا أعلاه كما تقول هذا رأسه وهذا آخره ء

٢. قال صاحب الكتاب وغير الظروف نحو مثل وشبه وغيره ويبدل ويبدل وقد وب وبس وأبى ونحوه وكل وكلا ونحوه ومثله ومثله ومثله وأولو وأولات وقد وقط وحسب ء وغير اللازمة نحو ثوب ودار وقوس وغيرها ما يضاف فى حال دون حال ء

قال الشارح اعلم ان من الاسماء أسماء غير ظروف تصاف الى ما بعدها وفى على صريحتين لازمة للاضافة وغير لازمة فاللازمة نحو مثل وشبه ونحو وغيره وحدها ما ذكرها صاحب الكتاب واما مثل وشبه فبمعنى





يُستعمل وإنما لزمته الاضافة لان للمضاف اليه هنا هو المقصود وذلك أنهم أرادوا وصف الاسماء بالجناس  
 نحو هذا رجل مأل فلم يسع ذلك فأتوا بذى الذى معنى صاحب وأضيفت الى اسم الجنس وجعلوها  
 وصلة الى وصف الاسماء بالجناس كما كانت آتى وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام وكانت الاضافة  
 لازمة كما كان النعت لازماً لآتى في النداء نحو يا أيها الرجل يا أيها الغلام ومن ذلك قد وقط  
 وحسب كلها معنى واحد الا ان قد وقط مبهتان على السكون وحسب معرفة وذلك من قبل ان  
 قد وقط ولما وقع فعل الأمر في اولى احوالهما فينبأ كينائته تعالى فذكر درجان وقطك ديناران اى  
 اكتب بذلك واقطع وحسب اسر متمكن أريد به معنى الفعل بعد ان وقع منصراً ولم يوقع موقع  
 الفعل في اولى احواله الا ترى انك تعالى أحسنى الشيء إحساناً اى تعالى وقال هذا لك حساب اى  
 كالب قال الله تع جزاء من ركب عطاة حسناً فلقصر حَسَبَ ولم يبن كيناء قد وقط واشتغافى قد  
 من قدنذت الشيء واشتغافى قَطَ من قططت الشيء اذا قطعته فاصلهما لذلك التثنية وإنما خففنا  
 بحذف لاميهما وغلب عليهما التخفيف لكثرة استعمالهما وإنما لزمى هذه الاسماء الاضافة لانها واقعة  
 موقع فعل الأمر وفعل الأمر لا يَدْ من فعل ولم تكن هذه الاسماء مما يرفع فأضيفت الى الفاعل فاذا  
 قلت قدنذت وقطك فذلك قلت اكتب واقطع فالفاعل مصر وإذا قلت قد زيد او قَطَ مبرو فذلك  
 قلت ليكتب زيد او مبرو بذلك وقد يدخل قد وقط نون الواقية فيقال قدنذى وقطنذى لحاقطة على

١٥ سكولهما ومبهاتة لاخرها من الكسر كما قالوا مَيَّ وعَيَّ فأتوا فيهما بنون الواقية قال الشاعر

\* اَمْتَلَا لِحَوْصَ وَقال قَطْنِي \* مَهْلًا وَيَهْدًا قد ملأت بطني \*

وقال الآخر \* قدنذ من نصير للخببيين قدنذ \* فالى بنون الواقية وتزكها وربما استعملوا قَطَ وحسب  
 مغرقتين من غير اضافة فقالوا رأيت مرة واحدة قَطَ وأعطاني دينارا تحسب اى اكتب بذلك واقطع  
 والاضافة اكثر وأغلب لافردة وأما الاضافة غير اللازمة ففى اكثر الاسماء نحو قوب ودار وغيرهما من  
 ٢٠ الاسماء المنكورة مما يضاف في حال دون حال وذلك على حسب إرادة المتكلم فاذا قال رأيت قوباً فقد  
 أخبر عن واحد من الثياب غير معين وكذلك رأيت داراً واذا قال رأيت قوباً فقد أخبر عن  
 قوب من هذا الجنس دون غيره فهو أحسن من الأولى واذا قال ملكك دار زيد فقد أخبر عن واحدة  
 بعينها معرفة لافردة

قال صاحب الكتاب وأنى أضافته إلى اثنتين فصاعداً إذا أصيب إلى المعرفة كقولك أى الرجلين وأنى الرجال عندي وأنيهما وأنى من رأيت أفضل وأنى الذين لميت أكثر وأما قولهم أيى وأنيك كان شراً فأخبراه الله فكقولك أخزى الله الكلاب متى ومنك وهو يبنى وبينك المعنى أيها ومتنا وبيننا قال العباس بن مرداس

\* قأى ما وأنيك كان شراً \* فليد إلى المقابلة لا يراها \*

- وإذا أصيب إلى النكرة أصيب إلى الواحد والاثنتين والمائة كقولك أى رجل وأنى رجلين وأنى رجالاً ولا تقول أنا صريت وأنى مررت إلا حيث جرى ذكر ما هو بعض منه كقوله تعالى أيها ما تذموا قلته أذمته العسرى، وأستعجبه الأضافة عوضاً منها توسط المقام بينه وبين صفة في البدء
١. قال الشارح اهمل أن أيها تقع على شيء في بعضه وذلك قولك أى أخوتك زيد فقد علمت أن زيدا أحدهما ولم تذكر أيهما هو في الكلام على ثلاثة أصرب الاستفهام والبراء ومعنى الذى فإذا كانت استفهاماً أو جزاءً كانت تامة ولم تحتاج إلى صلة أيها تحتاج إلى الصلة إذا كانت موصولة لا غير كما تحتاج إلى أى ومن إذا كانت موصولة في موضوعة على الأضافة لأنها في الأحوال الثلاثة بعض ما أصيبت إليه فلا تفيد إلا بذكر المضاف إليه وهذا المعنى يوجب أن لا يكون المضاف إليه إلا ما يتبع بعض ولا تقتضى جواباً إلا إذا كانت استفهاماً وجوابها التعيين لأنها في الاستفهام مفسرة بالهمزة وأم فإذا قلت أى الرجلين عندي فعناه أريد عندي أم عمرو فكما يلزم الجواب في الهمزة وأم إذا قلت أريد عندي أم عمرو والتعيين فتقول زيد أم عمرو ولا يكفى لا أو نعم كذلك يلزم في أى لأن المعنى واحداً ولو قلت هل زيد منطلق أم عمرو أو نحوها من أدوات الاستفهام لم يكن لأى هنا مدخل فلهذا كانت أى واقعة على كل جملة إذا كانت بعضاً لها، فعلى هذا يجوز إضافتها إلى المعرفة والنكرة
٢. فإذا أصيبت إلى المعرفة وجب أن تكون تلك المعرفة ما يتبع بعض وذلك بأن تكون المعرفة إما تنبيهية أو جمعاً نحو قولك أى الرجلين عندي وأنى الرجال وأنيهما رأيت وأنيهم مررت به وتقول أى من رأيت أفضل لأن من قد تعنى بها الكثرة وإن كان لفظها واحداً قال الله تع ومنهم من يستمع إليك وقال ومنهم من يستمعون إليك فحمل مرة على اللفظ ومرة على المعنى ومنه قول الشاعر
- \* تعش فإن عاهدتني لا تخونني \* تكن مثل من لا يشب يصطحبان \*

قَتَّى العائد حينَ هَتَّى التَّينِ ولا يكونَ مَن في قولك آوى مَن رَأَيْتَ أَفْضَلَ إِلَّا مَوْصُولَةً لَا غَيْرُ والعائدُ  
مَحذُوفٌ والتَّعْدِيرُ رَأَيْتَهُ كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ أَقْبَدَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولَهُ وَالْمَعْنَى بَعَثَهُ وَلَا يَكُونُ مَن اسْتَفْهَمَا  
عِنَا وَلَا جَزَاءً لَنْ آيَا لَا يَصَافُ إِلَى الْفَعْلِ، فَلَمَّا مَثَّلَهُ بَأْوَى الَّذِي لَقِيتَ أَكْرَمَ فِيهِ نَظَرُ وَالصَّوَابُ آوى  
الذَّيْنِ أَوْ الذَّيْنِ بِلُغَةِ التَّثْنِيَةِ أَوْ لِلْعَمَلِ وَإِنْ صَحَّتِ الرِّوَايَةُ عَنْهُ بِلُغَةِ الْوَاحِدِ فَجَزَاءً أَنَّ الَّذِي قَدْ  
ه يَرَادُ بِهَا الْكُثْرَةُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى كَعَمَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِ فَعَبَدَ  
الصَّمِيرَ الَّذِي مَرَّةً مَعْرُودًا وَمَرَّةً مُجْمَعًا كَمَا كَانَ فِي مَن كَذَلِكَ وَهُوَ قَلِيلٌ فِي الذَّيْنِ، وَلَوْ قُلْتَ آوى  
وَيْدٍ أَحْسَنَ لَفُجِزَتْهُ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَرِيدَ النِّكَرَةَ لِمُشَارِكِهِ لَهُ فِي اسْمِهِ فَاجْرَاءُ لِمَجْرَى الْأَنْوَاعِ نَحْوِ  
رَجُلٍ وَفَرَسٍ كَمَا أَجْرَاهُ كَذَلِكَ وَأَدْخَلَ عَلَيْهِ الْآلِفَ وَالْلامَ فِي قَوْلِهِ

\* بَايَعْتُ أُمَّ الْيَهُودِ مِنْ أَسِيرِهَا \* حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا \*

١. والوجه الثالثُ أن يَرِيدَ آوى شَيْءً مِنْ أَصْحَابِهِ أَحْسَنَ أَمْنُهُ أَمْ أَلْفَهُ أَمْ حَاجِبُهُ وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَلَمَّا قَوْلُهُمْ  
آوَى وَأَيْتُكَ كَانَ شَرًّا فَاجْرَاءُ اللَّهِ فَاصْطَفَى آيَا إِلَى الصَّمِيرِ الَّذِي هُوَ صَمِيرُ النَّفْسِ وَهُوَ مَعْرُوفٌ فَلَمَّا سَوَّغَ ذَلِكَ  
أَنَّهُ حُطِفَ عَلَيْهِ صَمِيرُ أَصْحَابِهِ بِإِلَاحِ الْفَافِ بِالْوَاوِ لَا تَدُلُّ عَلَى التَّرْتِيبِ وَأَيُّمَا تَجْمَعُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ  
أَوْ الْأَشْيَاءِ فَقَطْ وَصَارَ ذَلِكَ مَعْنَى التَّثْنِيَةِ وَلِطَعِ كَأَنَّكَ قُلْتَ آيْتَنَا فَهُوَ كَقَوْلِكَ أُخْرَى اللَّهُ الْكَلْبَ مَتَى  
وَمَنْكَ وَالْمُرَادُ مَتَى وَكَقَوْلِكَ هُوَ يَتَى وَمَنْكَ وَالْمُرَادُ بَيْنَنَا وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ آيْتَنَا فَقَدْ اشْتَرَكَا  
٥ هَا فِي آوَى وَإِذَا قُلْتَ آيَى وَأَيْتُكَ فَقَدْ أَخْلَصْتَهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَهُوَ ابْلُغْ، فَلَمَّا بَيَّنَّ الْقَبَسَ بَيْنَ مَرْدَاسٍ  
\* فَيَتَى مَا وَأَيْتُكَ كَانَ شَرًّا لِلْعَمَلِ \* وَيَعْنِي

\* وَلَا يَدُلُّتْ لَهُمْ آيْتًا حَصَانٌ \* وَخَالَفَ مَا يَرِيدُ إِذَا يَفَاهَا \*

فَالشَّاهِدُ فِيهِ إِفْرَادُ آوَى لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَسِيرِينَ وَإِخْلَاصُهُ لَهُ تَوْكِيدًا وَاسْتَعْلَافًا لِإِصْفَائِهِ بِهِمَا مَعَا  
فَيَقَالُ آيْتًا وَالْمُرَادُ آيْتًا كَانَ شَرًّا مِنْ صَاحِبِهِ فَفِيهِ إِذْ إِلَى الْمَطَامَةِ لَا يَرَاهَا آوَى أَيْ أَمْرًا اللَّهُ وَالْمَعْنَى جَبَاعَةٌ  
٢. النَّاسُ وَقَوْلُهُ لَا يَرَاهَا أَيْ يَتَى مِنْ رُؤْيَاهُمْ، وَيُرْوَى إِلَى اللَّيْنَةِ أَيْ جَاعَتِهِ الْفَتْنَةُ وَيَعْنِي عَلَيْهِمْ فِي الْبَيْتِ  
الثَّلَاثِ بِالْفَتْحِ النَّسْلُ وَمِثْلُهُ قَوْلُ جُمُوحٍ

\* وَحَدَّ حَلِمَ الْقَوْلُومِ آوَى وَأَيْتُكَ \* بَيْنَ عَاطِرٍ آوَى وَفِيهِ وَأَكْرَمَ \*

وَقَوْلُ خَيْدِاسٍ بَيْنَ زُفَيْرٍ

\* لَقَدْ حَلِمْتُ إِذَا الرَّجُلُ تَفَاهَرُوا \* آوَى وَأَيْتُكَ أَعَزُّ وَأَمْنَعُ \*

وصار لذلك كقولك زيدٌ وجرو قَمَا كما تقول الوبدان قَمَا ولا يجوز مثله في حال الاختيار والسعة ألا ترى أنك لا تقول كذا أخيك وأخيك ذهابٌ كما لا يجوز كلٌ عبيد الله وأخيه وأبيه ذاهبون ، ولو قلت كذا زيدٌ فعرو جامعي لا يجوز في الشعر ولا غيره لأنك كنت تصيف كلا إلى مفرد مخصص وإنما يضاف إلى اثنين أو إلى مفرد في معنى التثنية أو إلى لفظ مشترك بين التثنية ولفظ مفرد ، وقوله وحكته إذا أصيب إلى الظاهر أن مجرى مجرى عصا ورعى يريد أن آخره يكون بالالف إذا أصيب إلى ظاهر في حال الرفع والنصب والمجرى وهو القياس لأنه عندنا اسم مفرد ومقصود كعصا ورعى ولا إشكال في ذلك على أصلنا إنما الاشكال على أصل الكوفيين لأنها عندهم تثنية صحيحة ، وقوله وإذا أصيب إلى المصغر أن مجرى مجرى المثنى يعني أن ألفه تنقلب ياء في حال النصب والمجرى كما تنقلب في التثنية فتقول جامعي أخوك كذا وأنت أخوك كليهما ومرت بأخوتك كليهما تثبت الألف في حال الرفع ، وتنقلب ياء في حال النصب والمجرى كما أن التثنية كذلك إلا أن انقلابها في التثنية للإعراب واختلاف العامل وأنقلابها في كلا وكذا لا للأعراب بل للحاصل على لُذًا وعلى ما تقدم ، ومن العرب من يجري في كلا وكذا على القياس فيغير الألف بحالها ولا يغيرها لا مع ظاهر ولا مصغر فاعرفه .

## فصل ١٨

قال صاحب الكتاب وأفضل التفصيل يضاف إلى نحو ما يضاف إليه أي تقول هو أفضل الرجلين والأفضل العجوز وتقول هو أفضل رجلٍ وإما الأفضل رجلين وإم أفضل رجلٍ والمعنى في هذا إثبات السُّفُل على الرجال إذا قُصِلوا رجلا رجلا واثنين اثنين وجماعة جماعة .  
قال الشارح وأقول الذي يرد به التفصيل يضاف إلى ما بعده وحكته في الاضافة حكيمٌ أي لا يضاف إلا إلى ما هو بعضه نحو قولك زيدٌ أفضل الناس وأفضل القوم أصغته البهيمر لأنه واحد منهم وتقول ؟ جارك أقرُّ الخبيث وحيدٌ غير العبيد لاضافة أفضل إلى ما بعده اضافة البعض إلى الكل والواحد إلى الجنس ولو قلت عبدي أحسن الأحرار وجارك أقرُّ البغال لا يجوز لأنك لم تُصِفْهُ إلى ما هو بعض له وإنما وجهت اضافة إلى ما هو بعض له لأنك إذا أردت تفصيل الشيء على جنسه فلم يكن بد من أن تُصِفْهُ إلى الذي تُفَصِّلُهُ عليه لمعلم أنه قد فصل أمثاله من ذلك الجنس ولو أردت تفصيله على غير جنسه لكانت من فاصلة له من الاضافة ويكون الأول في حكم المنون فقلت عبدي أحسن من

الأحجار وحجارتك أفرق من البغال ، والذي يدل على أن الأولى في حكم المتنون ألا أنه لا ينصرف لوزن الفعل والصفة أنه إذا نقص من وزن الفعل بدخله التنوين نحو قولك مبدك خير من الأحجار ويقال شر من الخير لما حدثت البهزة تخفيفا لنقص الاسم من لفظ الفعل فنصرف والذي يدل على أن ما لا ينصرف في حكم المتنون وإن لم يكن فيه تنوين قولك هؤلاء حولي بيت الله وضارب زيدا ، وأعلم أن إضافة الفعل هذه التي يراد بها التفصيل من الإضافات المنفصلة غير المختصة فلا تفيد تعريفا لأن النية فيها التنوين والافتصال لتقديره فيها من وإنما كلفت من فيها مقدرة لأن المراد منها التفصيل فإذا قلت زيد أفضل من عمرو فقد وصفت أن أفضل زيد ابتدأ من فصل عمرو راقيا صادقا في مراتب البراءة فعلم بهذا أنه أفضل من كل من كان مقداره فضله كفضل عمرو وأنه علا من هذا الابتداء ولم يعلم موضع الانتهاء كما قلنا سار زيد من بغداد فعلم المخاطب ابتداء مسيره ولم يعلم أين انتهى فلما كان معنى الباب الدلالة على ابتداء التفصيل على مقدار الفصل عليه وكل من كان في منزلة لم يكن بد من الدلالة على هذا المعنى وقد يختلف من من اللفظ تخفيفا ويضاف الاسم الأول إلى الثاني وفي مرادة مقدرة وإذا كانت من مقدرة فصلته مآ قبله فلذلك كانت إضافته منفصلة ولا يضاف إلا إلى ما هو بعضه نحو قولك زيد أفضل الرجال لأنه واحد منهم ، وتقول هو أفضل رجل وأصله أفضل الرجال ألا أنك خففت فنوعت الألف واللام وغيوت بناء الجمع إلى الواحد الشائع دالاً على السووع ١٥ مفتى عن لفظ الجمع الدال على ذلك المعنى وإن أتيت بالألف واللام وتقول فقد حققت وحشت بالاصل وأعطيت الكلام حقه وإن أقوت التعقيب والاختصار اكتفيت بالواحد المنكور لأنه يدل على الجنس فكان كقولك أفضل الرجال إذ للراؤ بالرجال الجنس لا رجلاً معهودين فهو كقولهم أفضل الناس الدرهم والدينار أي جنس الدرهم والدينار ، ومثل ذلك في ترك الألف واللام والاستغناء عن الجمع بالواحد المنكور قولك كل رجل والمراد الرجال ومثله قولهم عشرون درهما والمراد من الدرهم ، وتقول ٢٠ ما أفضل رجلين وم أفضل رجل والمعنى أتهما يفضلان هذا الجنس إذا ميزوا رجلين رجلين وبغضولنه إذا ميزوا جماعة جماعة فلهذه

قال صاحب الكتاب وله معنيان أحدهما أن يراد أنه واتد على المضاف اليهم في لفظة التي هو وجم فيها شركاء والثاني أن يوحد مطلقاً له الزيادة فيها إطلاقاً ثم يضاف لا لتفصيل على المضاف اليهم لكن لجمع التفصيل كما يضاف ما لا تفصيل فيه ولذلك نحو قولك الناقص والأشقي أهلاً بي مروان

كانك قلت هاذن بنى مروان فقلت على الأول يجوز لك توحيدك في التثنية والجمع وأن لا تتركه قال الله تعالى وَلْيَجِدْنَ آخَرُونَ النَّاسِ وعلى الثاني ليس لك إلا أن تثنيته وجمعه وتثنيته

قال الشارح اعلم أن أَفْعَلَ على صريحتين أحدهما أن يكون مصافاً إلى جملة هو بعضهم تريد صفته على صفتهم وجميعهم مشتركون في الصفة فتقول هب الله أفضل القوم فهو أحد القوم ولم شركة في الفصل

• المذكر يزيد فسله على فصلهم والذي قصي بذلك كلمة أَفْعَلَ من حيث كانت مقدرة بالفعل والمصدر فإذا قلت زيد أفضل القوم فالتقدير أنه يزيد فصله عليهم أو يرجع فصله والرفضان أما يكون بعد التساوي وكذلك لفظ الويادة يقتضي مزيداً عليه فلذلك من المعنى اشتراطاً الشركة في الصفة

وقد ذهب بعضهم إلى أن اشتراك الاشتراك في الصفة لا يلزمه واستدل على ذلك بقولهم ابن العم أحق بالبركات من ابن الخال وإن كان لا حق لابن الخال في الميراث ومثله قوله تعالى أَحَقُّبِ الْجَنَّةِ يومئذ خير مستقراً وأحسن مقيلاً وإن كان لا خير في مستقر أهل النار ولا حسن في مقيلم وهذا لا حجة لهم فيه لأن ذلك جاء على زعمهم واعتقادهم ولذلك أنهم كانوا يعتقدون أن مطلق القرابة يوجب الميراث سواء كانوا من نوى الأرحام أو القصابات فليل ابن العم أحق بالبركات من ابن الخال لأنه أقرب وكذلك قوله تعالى أَحَقُّبِ الْجَنَّةِ يومئذ خير مستقراً جاء على زعمهم واعتقادهم أن مقيلم في الآخرة حسن ومستقرهم جميل فقال إن قولنا معكم نزل نظري لأصحاب الجنة يومئذ خير مستقراً

• وإحسن مقيلاً والثالث أن توحيد الويادة مطلقاً من غير تعرض إلى ابتدائها ولا انتهائها وتصير من صفات الذات بمنزلة الفاضل إلا أن في الأفضل مبالغاً ليست في الفاضل وتصيفه إلى ما بعده لا لتفصيله عليهم والتقدير من على ما كان في الأول لكن للتفصيل كما تكون إضافة ما لا تفصيل فيه فتقول أفضلكم كما تقول فأهلكم أي الفاضل المحتشم بكم ومنه قولهم الناقص والأشج أشد بنى مروان فقولهم أشدلاً فهذا معنى العادلين منهم ألا ترى أنه فناء ولو كان المراد التفصيل لكان موحداً

• على كل حال والأشج ههنا مر بن عبد العزيز بن مروان وكان يقال له أشج بنى أمية من أجل شهيد حافر دابة كانت بجبهته وكان أمهك أهل زمانه وأمه أم طهم بنت طهم بن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وكان يقول مر بن الخطاب إن من ولدى رجلاً بوجهه أثر يملأ الأرض عدلاً كما ملأت جوراً وأنا لفقه حمار برجله فأصاب جبهته وأثر فيها قيل هذا أشج بنى أمية يملأ الأرض عدلاً فلك بعد سليمان بن عبد الملك سنة ست وتسعين وكانت ولايته سنتين وتسعة أشهر والناقص هو يزيد بن يزيد

ابن يزيد بن عبد الملك بن مروان وفي خلافة ستة أشهر أو أقل وفي سنة ست وعشرين ومائة وكان طالبا  
مُنْكَرًا لِلْمُنْكَرِ وهو الذي قتل ابن عبد الوهيد إذ كان مُسْرِطًا على نفسه وكان يقال له اللطيف لأنه نقص  
من أَرْزَاقِ الْجَنَدِ وَحَظَّ مِنْهَا بِإِلَاقَةِ نَقَصِهِ فَقَدْ نَقَصَهُ وَنَقَصَ الشَّيْءَ فَهُوَ لِقَاصٌ يَكُونُ مُتَعَدِّيًا وَغَيْرَ مُتَعَدِّءٍ  
فَالنَّوْعُ الْأَوَّلُ مِنْهَا لَا يُقْتَى وَلَا يُجْمَعُ وَلَا يُؤْتَى لِأَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِالْفِعْلِ وَالْمَصْدَرِ فَإِذَا قُلْتُ زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ  
هـ كان معناه يزيد فضله عليهم فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْفِعْلِ وَالْمَصْدَرِ لَا يَصِحُّ تَثْنِيَّتُهُ وَلَا جَمْعُهُ وَلَا بِإِثْنِهِ  
فَكَذَلِكَ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهَا وَلِذَلِكَ لَا يَدْخُلُهُ أَلْفٌ وَلَمْ تَلَّ اللَّهُ تَعِ وَلَمْ يَجِدْنَهُمْ أَحْرَصَ النَّاسُ عَلَى حَبِيَّةٍ  
فَوَحْدٌ وَإِنْ كَانُوا جَمَاعَةً وَقَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّمَا لَمْ يُقْتَى أَفْعَلٌ وَلَمْ يُجْمَعْ وَلَمْ يُؤْتَى لِأَنَّهُ مُصَارَعٌ لِبَعْضِ الَّذِي  
يَالِغُ لِلتَّذْكِيرِ وَالْتَأْنِيهِ وَالْوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ إِنْ كَانَ بَعْضًا لِمَا أَصِيفَ إِلَيْهِ وَلَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً كَمَا  
أَنَّ الْفِعْلَ كَذَلِكَ إِنْ حَلَّ مَحَلَّهُ وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ إِذَا أَصِيفَ عَلَى مَعْنَى مِنْ فَهُوَ نَكْرَةٌ وَهُوَ رَأَى أَنِّي حَتَّى  
ا. وَإِذَا أَصِيفَ عَلَى مَعْنَى اللَّامِ فَهُوَ مَعْرُوفٌ وَقَالَ الْبَصَرِيُّونَ هُوَ مَعْرُوفٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَى كُلِّ حَالٍ إِلَّا أَنْ يَصَافَ إِلَى  
لِئَكْرَةٍ وَأَمَّا النَّوْعُ الثَّالِثُ فَالَّذِي تَعْتَبِرُهُ وَتَجْمَعُهُ وَتَوَلِّيَّتُهُ وَتُدْخِلُ فِيهِ الْأَلْفَ وَالْلامَ فَتَقُولُ زَيْدٌ أَفْضَلُ أَفَّا  
وَالْأَكْمَرُ خَالِدٌ وَتَقُولُ فِي التَّثْنِيَةِ هَا الْأَفْضَلَانِ وَفِي الْجَمْعِ هَ الْأَفْضَالُونَ وَالْأَفْضَالُ تَلَّ اللَّهُ تَعِ قُلْ هَلْ لَتَبْتَ لَكُمْ  
بِالْأَخْسَرِينَ أَمَّا لَمْ يَكُونُ بِنَاءَ الْمُؤَنَّثِ عَلَى غَيْرِ بِنَاءِ الْمَذْكَرِ فَتَقُولُ عِنْدَ الْفَصْلِ فِي التَّثْنِيَةِ الْفُضْلَانِ  
وَفِي الْجَمْعِ الْفُضْلَانِ وَالْفَصْلُ كَمَا تَقُولُ الْفَاصِلُ وَالْفَاصِلَةُ وَالْفَاصِلَانِ وَلَا يَصِحُّ دُخُولُ مِنْ فِيهِ لَا تَقُولُ  
هـ الْأَفْضَلُ مِنْهُ لَانْ مِنْ إِنَّمَا يُقْتَى بِهَا إِذَا كَانَ أَفْضَلُ مَعْنَى الْفَصْلِ فَتَدْخُلُ لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ الَّتِي مِنْهَا ابْتِدَاءُ  
الفصل فإذا نقلته إلى الذات بطل ذلك المعنى فاما قوله

\* وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًّا \* وَإِنَّمَا الْعِرَّةُ الْكَافِرُ \*

فَإِنَّ مِنْهُمْ لَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَكْثَرِ الْمَفْرُوضِ بِهَا وَجَحْتِلِ أَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَتَعَلَّقَ بِالْأَكْثَرِ مَحْذُوفَةً دَلَّ عَلَيْهَا  
قَوْلُهُ بِالْأَكْثَرِ كَأَنَّهُ قَالَ وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ أَنْ تَقُولَ زَيْدٌ أَفْضَلُ أَفَّا جَازَ أَنْ تَقُولَ  
م. زَيْدٌ أَفْضَلُ أَفَّا لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يَدْخُلُ عَلَى الْآخَرِ وَالثَّالِثُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ التَّيْبِينَ فَيَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ كَأَنَّهُ  
قَالَ أَهْبَى مِنْهُمْ وَيَكُونُ الْمَعْنَى وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْ قَبِيلَتِكَ أَيْ فِيهِمْ مَنْ هُوَ أَكْثَرُ مِنْكَ  
قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَقَدْ اجْتَمَعَ الرَّجْهَانِ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي  
فَجَالَسَ مِنْ الْقِيَمَةِ أَحَابِسَكُمْ أَخْلَاةً لِنُحُوتٍ أَنْتُمْ أَهْلُ الدِّهْنِ وَالْقَوِي وَتَوَلَّيْتُمْ أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَبْغَضِكُمْ إِلَيَّ  
وَأَبْعَدِكُمْ مِنِّي مَجَالَسَ مِنْ الْقِيَمَةِ أَسْلَابَكُمْ أَخْلَاةً التَّوَارُونَ الْمُتَفَقِّهُونَ

قال الشارح هذا الحديث من أن حُرُوفَهُ من التي صلح يحذف فيه على حُسن الخلف ولين الجانب  
 للثلاثين من قولهم وَكَلَّتِ الْغِرَافُ أَيْ لَيْتَنَهُ وَمَهْدَتُهُ وَالْأَكْدَافُ جَمْعُ كَتِفٍ وَهُوَ الْجَانِبُ وَمِنْهُ  
 كَتَفًا الطَّائِرُ جَنَاحُهُ وَقَوْلُهُ الذِّمْنُ بِالْفَيْنِ وَوَلَقَدْ أَيْ يَصْعَبُونَ النَّاسَ بِالْعُرْفِ فَيُرْقَبُ فِي نَفْسِهِمْ  
 إِلَيْهِمْ وَيُقِيمُهُمْ مِنْ قَوْلِهِ الْمُجْمُونُ قَتِيلٌ لَيْسَ بِأَيِّ مُنْقَادُونَ وَقَوْلُهُ الثَّرَاوِينُ الْمُتَفَقِّهُونَ يَرِيدُ الَّذِينَ  
 يُكْتَبُونَ الْكَلَامَ وَيَتَكَلَّفُونَ فِيهِ فَضَرْجُونَ مِنَ الْقَصْدِ وَلَقَبَ بِقَالَ رَجُلٌ قُرْأَرٌ وَهُوَ الْمُخْتَارُ فِي الْكَلَامِ وَمِنْهُ  
 حِينَ قُرْأَ وَتُرْأَرٌ إِذَا كَانَتْ وَاسِعَةً الْمَاءُ وَيُقَالُ الثَّرَارُ نَهْرٌ بَعِيْنُهُ كَلْفٌ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِكَثْرَةِ مَائِهِ وَلَيْسَ الثَّرَارُ  
 مِنْ لُفْظِ الثَّرَا إِنَّمَا هُوَ مِنْ مَعْنَاهُ وَإِنْ وَاقَفَهُ فِي بَعْضِ حُرُوفِهِ إِنَّمَا هُوَ كَسَبِطٍ وَسِبْطٌ وَنَحْبٌ وَنَحْبٌ ثَقْرَةٌ  
 مِنْ بَابِ حَبٍّ وَثَرٌ وَثَرَاتٌ مِنْ بَابِ زَلَزَلٍ وَقَلَّلَ وَالتَّفْقِيفُ هُوَ الَّذِي يَتَوَسَّعُ فِي كَلَامِهِ وَيُغْفِيهِ بِهِ  
 قَدَمُهُ وَقَدْ جَاءَ تَفْسِيرُ الْحَدِيثِ فِيهِ قِيلَ مَا الْمُتَفَقِّهُونَ قَالِ الْمُتَكَبِّرُونَ وَكَأَنَّهُ يُوَلِّى إِلَى الْآخِرِ لِأَنَّهُ يَكُونُ  
 ١. مِنَ التَّكْبِيرِ وَالشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّهُ وَحْدٌ أَحَبُّكُمْ وَأَقْرَبُكُمْ لِأَنَّهُ أَرَادَ الْمَعْنَى الْآوَلُ وَهُوَ أَفْضَلُ الَّذِي يَعْنِي  
 التَّفْصِيلَ لِأَنَّهُ يَكُونُ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ بِلُفْظٍ وَاحِدٍ لَا يُتَنَقَّى وَلَا يُجْمَعُ وَلَا يُوَلَّى وَجَمَعَ أَحْسَنَكُمْ  
 وَهُوَ جَمْعٌ أَحْسَنُ لِأَنَّهُ لَا يُؤْنَسُ بِهِ التَّفْصِيلُ وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِهِ الذَّاتُ مُحَوَّلَتَسٍ وَكَذَلِكَ أَبْغَضُكُمْ وَأَقْرَبُكُمْ  
 وَحَدَّثَنَا أَنَّ الْمُرَادَ بِهِمَا التَّفْصِيلُ وَجَمَعَ أَسْلَوَكُمْ وَهُوَ جَمْعٌ أَسْوَأُ لِأَنَّهُ يَعْنِي السَّيِّئَ  
 قال صاحب الكتاب وحلى الوجه الأول لا يجوز أن تقول يوسف أحسن أخوته لأنه لما أضيف الأخوة  
 ٢. إلى صيروه فقد أخرجته من جملتهم من قبل أن المضاف حقه أن يكون غير المضاف إليه ألا ترى  
 أنك إذا قلت هؤلاء إخوة زيد لم يكن زيد في جداد المضافين إليه وإذا خرج من جملتهم لم يجر  
 إضافة أفضل الذي هو هو إليهم لأن من شرطه إضافته إلى جملته هو بعضها وحلى الوجه الثالث لا يمنع  
 ومنه قول من قال لثنيب أنت أشعر أهل جلدتك كأنه قال أنت شاعر  
 قال الشارح قد تقدم قولنا أن أفعل على صريحتين أحدهما أن يكون معنى الفصل نحو زيد أفضل القوم  
 ٣. أي بغضهم والثالث أن يكون من صفات الذات بمعنى الفاصل فيهم فإذا قلت زيد أفضل القوم وأردت  
 تفصيله عليهم فلا بد من تقديره من فيه وإن لم تكن ملفوظا بها لأن التفصيل لا بد أن يذكر  
 فيه ابتداء الغاية التي منها يند الفصل رافيا وذلك إنما يكون حين فإن أظهرتها فهو حرف الكلام وإن  
 حدثتها فليعلم الخطاب أن التفصيل لا يقع إلا بها ألا أنك إذا أظهرتها فقد فصلته على غيره وإذا  
 أضافته ولم تأت بمن كنت قد فصلته على جنسه الذي هو بعضه وإن قد علم أن أفعل إنما يضاف إلى



ما هو بعضه فليعلم أنه لا يجوز أن تقول يوسف أحسن إخوته وذلك أنك إذا أضفت الإخوة إلى صبيبه خرج من جملةهم وإذا كان خارجاً منهم صار غيرهم وإذا صار غيرهم لم يجوز أن تقول يوسف أحسن إخوته كما لا يجوز أن تقول اليقوت أفضل الرجال لأنه ليس من الرجال فحينئذ يلزم من المستقلة أخذ أمرين كل واحد منهما يختص أحدهما ما لكونه من إضافة الفعل إلى غيره أو إخوة زيد ه غير زيد والأمر الثالث إضافة الشيء إلى نفسه وذلك إذا قلنا إن زيدا من جملة الأخوة نطقاً إلى مقتضى إضافة الفعل إلى أضفت الأخوة إلى صبيبه زيد وهو من جملةهم كنت قد أضفتك إلى نفسه بإضافتك إليه إلى صبيبه وذلك شذوذاً، فاما على النوع الثالث وهو أن يكون الفعل فيه للذات بمعنى فاعل فإنه يجوز أن تقول يوسف أحسن إخوته ولا يمتنع فيه كاستعانة من القسم الأول أو المراد أنه فاعل فيهم لأنه لا يلزم في هذا النوع أن يكون الفعل بمعنى ما أضيف إليه وعليه جاء قولهم لتضيق أدنى أشعر أهلي جلدتك لأن أهلي جلدته غيره وإذا كانوا غيره لم تسع إضافة الفعل إذا كان هو إياه اليهم لما ذكرته ويجوز على الوجه الثالث لأنه بمعنى الشاهر فيهم أو شامروهم ظاهره،

## فصل ١١١

قال صاحب الكتاب ويضاف الشيء إلى غيره بأدنى ملائسة بينهما كقول أحد حاملي القربة لصاحبه إذا أخذ طريقك وقال \* إذا كوكب القربة لأج بسخرة \* أضاف الكوكب إليها لجدها في مكانها إذا طلع وقال

\* إذا قال قذلي قال بالله حلفاً \* لتغني عني ذا إنالك أجمعاً \*

لملائسته له في شربه وهو لساق اللبن،

قال الشارح قد تقدم قولنا أن الإضافة تخص على مرتين إضافة اسم إلى اسم هو بعضه لبعض جنب المضاف لا لتعريف الشخص وقد ذكر لذلك من نحو قولك ثوب خير وأب ساج والثالث إضافة اسم إلى اسم غيره بمعنى اللام لتعريف شخص المضاف وتخصيصه بالتعريف نحو غلام زيد عرفت الغلام بإضافتك إليه إلى معرفة والتخصيص نحو قولك راكب قوس ضافته وهنا إلى كونه لا تفيد التعريف وإنما تفيد صرماً من التخصيص وإخراج المضاف من نوع إلى نوع أحسن منه ألا ترى أن راكب قوس أحسن من راكب، فالمراد بالإضافة الأولى التبعيض وأن الثالث أهم من الأول وأن له اسمه والمراد بالإضافة الثانية الملك أو

الاختصاص فالملك نحو غلام زيد ومعه أنه يملكه والاختصاص نحو سيّد الغلام أي يختص به بما بينهما من الملازمة والاختلاط ومنه جدّ الدابة وسرج القوس ويضاف الشيء إلى الشيء بأدقّ ملازمة نحو قولك لغيرته في طريقه أصفّت الطريق إليك فجرد مبروك فيه ومثله قول أحد حابري القسبة خذ طرقك أصاف الطرق إليه ملازمة أي في حال الجدّ فلما قول الشاعر

\* إذا كوكب لفرقة لاح بسخيرة \* سهيل أدانت غزلها في القرائب \*

الشاهد فيه أنه أضاف الكوكب إليها فجدها في قبلها عند طلوعه وذلك أن الأليسة من النساء تستعدّ صيفاً فتنام وقت طلوع سهيل وهو وقت البرد والفرقة ذات الفيلة تكسل عن الاستعداد فإذا طلع سهيل وبردت نجد في العمل وتفرق فطنها في قبلتها تستعين بهنّ لخصصها لذلك وكذلك قول الآخر \* إذا قال قذني الح \* كذا أنشده أبو الحسن بالله للشمس وفتح آخر الفعل على إرادة نون التأكيد وحذفها ضرورة وأنشد أحمد بن يحيى ثنغيتن حتى يكون التأكيد الشديد \* والبيت الشاهد فيه أنه أضاف الإلاء إلى مخاطب ملازمة أي أنه وقت أنه منه أو شهيد ما فيه من اللين والإناء في الحقيقة لساق اللبن والمعنى لتأكلن وتغبن ذاك الإلاء وذو الإلاء ما فيه من لبي أو مأكل والعرب يقول أغني حتى وجهك أي اجعله بحيث يكون غنياً حتى لا يحتاج إلى روثي ، يعني له الصيف قدني أي حسي ما أكلت أو شهيت فيقول المصيف لتغنين حتى جميع ما في الإلاء ولا ترويه على بل أفسره ١٥ كذا يصف رجلاً مضيقاً

## فصل ١٢٠

قال صاحب الكتاب والذي آتوه من اضافة الشيء إلى نفسه أن تأخذ اليمينين المعلقين على صين أو معني واحد كاليمين والأسد ويرد وأقرب عبد الله واليس والمنع وظاهره فتصنيف أحدهما إلى الآخر ٢. فذاك يمكن من الإحالة فلما نحو قولك جميع القوم وكل الدارم وتبين الشيء ونفسه فليس من ذلك ، كل الشارح اضافة الشيء إلى نفسه مما لا يصح وذلك من قبل أن الغرض من الاضافة التعريف والتخصيص والشيء لا يعرف بنفسه لأنه إن كان معرفة كان مستغنياً عن الاضافة بما فيه من التعريف لأن نفسه موجودة غير مفقودة وليس في الاضافة ألا ما فيه وإن كان طرأ منه كان ألغى في الإحالة والامتناع لأن اليمينين المترادفين على حقيقة واحدة لا يصيران شيئاً باضافة أحدهما إلى الآخر

وَيَحْدُثُ بِذَلِكَ تَحْصِيصٌ كَمَا يَحْدُثُ مِنَ إِضَافَةِ الْأَسْمَاءِ الْمُتَبَايِنَةِ حَوْزِ غُلَامٍ زَيْدٍ وَرَاكِبٍ فَرَسٍ مَعَ أَنَّ  
التَّصَايِفَ إِنَّمَا يَقَعُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا غَيْرُ الْآخَرِ كَمَا أَنَّ التَّفْرِيقَ تَكُونُ أَيْضًا فِيمَا كَانَ كَذَلِكَ  
فَلِذَلِكَ لَا تَصْهَفُ اسْمًا إِلَى اسْمٍ آخَرَ مُرَادِفٍ لَهُ عَلَى حَقِيقَتِهِ وَلَا إِلَى كُنْيَتِهِ سِوَاهُ كَانَ ذَلِكَ الْاسْمُ مُعَلِّقًا  
عَلَى عَيْنٍ أَوْ مَعْنَى فَالْعَيْنُ حَوْزُ ذَلِكَ الْكُنْيَةِ وَالْأَسَدُ لَا تَقُولُ لَيْثُ الْأَسَدِ وَلَا أَسَامَةُ ابْنُ الْحَارِثِ وَلَا زَيْدُ  
هـ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبُو عَيْدٍ اللَّهِ زَيْدٍ وَالْعَيْنُ حَوْزُ اللَّيْثِ وَالْمَنْعُ فَلَا تَقُولُ حَيَسُ مَنْعٍ إِنْ لِلْمَنْعِ وَاحِدٌ  
فَلَمَّا إِضَافَةُ الْاسْمِ إِلَى اللَّقَبِ حَوْزُ سَعِيدٍ كُفْرٌ وَقَيْسُ بَطْنٌ فَلِذَلِكَ جَاءُوا غَيْرَ مُتَنَبِّعِينَ وَإِنْ كَانَا لَعَيْنٍ وَاحِدَةٍ  
وَذَلِكَ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ لَمَّا اشْتَهَرَ بِاللَّقَبِ حَقِ صَارَ هُوَ الْأَعْرَفُ وَصَارَ الْاسْمُ مَجْهُولًا كَأَنَّهُ غَيْرُ الْمُسَمَّى بِالْفُرَادِ  
اصْتَقَدَ فِيهِ التَّنْكِيرُ وَأَصْهَفَ إِلَى اللَّقَبِ لِلتَّعْرِيفِ وَجَعَلُوا الْاسْمَ مَعَ اللَّقَبِ مَنُورَةً مَا أَصْهَفَ ثُمَّ سَمَى بِهِ  
حَوْزِ عَبْدِ اللَّهِ وَعَبْدُ الدَّارِ كَانَ اللَّقَبُ أَوَّلُ أَنْ يَصَافَ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ صَارَ أَعْرَفَ فَلَمَّا قَطَعَهُمْ جَمِيعَ الْقَوْمِ  
أ. وَكُلَّ الدَّرَاهِمِ وَحِزْنَ الشَّيْءِ وَنَفْسُهُ فَعَلِيَ تَنْوِيلِ الْأَوَّلِ مِنَ الثَّلَاثِ مَنُورَةً الْأَجْنَبِ وَإِضَافَتُهُ رَاجِعَةً إِلَى مَعْنَى  
الْأَمِّ وَبَيْنَ لَجَمِيعٍ وَكُلِّ أَسْمَانٍ لِأَجْزَاءِ الشَّيْءِ وَنَفْسُهُ وَمِنْهُ مَنُورَتَانِ عِنْدَ مَنُورَةِ الْأَجْنَبِ بِمَعْنَى خَالِصِ  
الشَّيْءِ وَحَقِيقَتِهِ فَيَقُولُونَ نَفْسُ الشَّيْءِ وَحَيْثُ تَكُونُ مَنُورَتُهُ مِنَ الشَّيْءِ مَنُورَةُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ وَالثَّلَاثِ  
مِنْهُ لَيْسَ بِالْأَوَّلِ أَلَّا تَرَى أَنَّهُ يُقَالُ لَهُ نَفْسٌ وَهُوَ حَقِيقَتُهُ كَمَا يُقَالُ لَهُ عِلْمٌ وَهُوَ مَالٌ وَحَوْزُهَا وَلِذَلِكَ يُخَاطَبُونَ  
أَنفُسَهُمْ وَأُورِجِعُوهَا مُرَاجَعَةً الْأَجْنَبِ فَيُقَالُ يَا نَفْسُ لَا تَفْعَلِي كَذَا قَالَ الشَّاهِرُ  
وَيْدُ نَفْسٍ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا ~ تَنَازَعْنِي كَعَلِي أَوْ مَسَالِي \*

١٥

وَقَالَ الْآخَرُ

\* أَقُولُ لِلنَّفْسِ تَنَاسُؤًا وَتَعَرُّبًا \* إِحْدَى يَدَيَّ أَصَابَتْنِي وَلَمْ تُرِدْ \*

وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّكَ لَا تَقُولُ صَرَبَتْنِي بِصَمِّ التَّنَاءِ وَلَا صَرَبَتَكَ بِفَتْحِهَا لِأَحْوَاجِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ وَتَقُولُ صَرَبْتُ  
نَفْسِي كَمَا تَقُولُ صَرَبْتُ غُلَامِي فَاهْرَقَهُ

١٦

## فصل ١٢١

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَلَا يَجُوزُ إِضَافَةُ الْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ وَلَا الصِّفَةِ إِلَى مَوْصُوفِهَا وَقَالُوا دَارُ الْآخِرَةِ وَصَلَوُ  
الْأَوَّلَى وَمَسْجِدُ الْجَامِعِ وَجَانِبُ الْعَرَبِيِّ وَتَقْلَةُ الْحِمْلَةِ عَلَى تَوَلُّدِ دَارِ الْحَيَّةِ الْآخِرَةِ وَصَلَوُ السَّاعَةِ الْأَوَّلَى  
وَمَسْجِدُ الْوَقْتِ الْجَامِعِ وَجَانِبُ الْمَكَانِ الْعَرَبِيِّ وَتَقْلَةُ الْحَبَّةِ الْحَمْلَةِ وَقَالُوا عَلَيْهِ تَخَفَ حِمَامَةٍ وَجَرَدُ

قَطِيعَةً وَأَخْلَقَ فِيهَا وَهَلْ عِنْدَكَ جَانِبَةٌ خَيْرٌ وَمُغْرِبَةٌ خَيْرٌ عَلَى الذَّهَابِ بِهَذِهِ الْأَوْصَالِ مَذْهَبٌ خَائِرٌ  
 وَسَوَاءٌ وَابٍ وَجَانَّةٌ لِكُونِهَا مُحْتَمِلَةً مِثْلَهَا لِيُتَلَخَّصَ أَمْرُهَا بِالْإِصْفَاءِ كَقَوْلِ النَّبِيعَةِ فِي إِجْرَاءِ الطَّيْرِ عَلَى  
 الْعَائِدَاتِ بَيِّنًا وَتَلْخِيصًا لَا تَقْدِيمًا لِلصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ حَيْثُ قَالَ \* وَالْمُؤْنِسُ الْعَائِدَاتِ الطَّيْرِ \*  
 قَالَ الشَّارِحُ الصِّفَةُ وَالْمَوْصُوفُ شَيْءٌ وَاحِدٌ لِقَامَا لَعَيْنٍ وَاحِدَةٍ فَذَا قُلْتُ جَاعِلٌ رَبِّدُ الْعَاقِلِ فَالْعَاقِلُ هُوَ  
 رَبِّدٌ وَرَبِّدٌ هُوَ الْعَاقِلُ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا سَأَلْتَ عَنْ كَرٍّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تَجَاوَزَ أَنْ تُفَسِّرَهُ بِالْآخَرِ فَتَقُولُ فِي  
 جَوَابِ مَنْ الْعَاقِلُ رَبِّدٌ وَفِي جَوَابِ مَنْ رَبِّدُ الْعَاقِلِ فَادَّكَتِ الصِّفَةُ وَالْمَوْصُوفُ شَيْئًا وَاحِدًا لَمْ يَجَزْ  
 إِصْفَاءُ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ فَلَا تَقُولُ هَذَا رَبِّدُ الْعَاقِلِ وَهَذَا عَاقِلُ رَبِّدٍ بِالْإِصْفَاءِ وَأَحَدُهُمَا هُوَ الْآخَرُ وَقَدْ  
 وَرَدَ عَنْهُمْ أَلْفَاظٌ ظَاهِرُهَا مِنْ إِصْفَاءِ الْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ وَالصِّفَةِ إِلَى مَوْصُوفِهَا وَالتَّجَاوُزُ فِيهَا عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ  
 مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ صَلَوَةُ الْأَوَّلِ وَمَسْجِدُ الْجَامِعِ وَجَانِبُ الْقَرْيَةِ وَقَوْلُهُ لَخَطْفَةٌ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ حَقُّهَا أَنْ تَكُونَ  
 ١٠ صِفَةً لِلْأَوَّلِ إِنْ صَلَوَةُ فِي الْأَوَّلِ وَالْمَسْجِدُ هُوَ الْجَامِعُ وَأَمَّا أَرِيضٌ مِنَ الصِّفَةِ وَأَصِيفُ الْأَسْمِ الْيَدِ عَلَى تَأْوِيلِ  
 أَنَّ صِفَةً لِمَوْصُوفٍ مُحْدِثٍ وَالتَّقْدِيرُ صَلَوَةُ السَّالِمَةِ الْأَوَّلِ يَعْنِي مِنَ الزَّوَالِ وَمَسْجِدُ الْوَقْتِ الْجَامِعِ أَوْ  
 الْيَوْمِ الْجَامِعِ وَجَانِبُ الْمَكَانِ الْقَرْيَةِ وَقَوْلُهُ لَخَطْفَةٌ لَخَطْفَةٌ سَمِيَتْ حَقِيقَةً لِقَامَا تَنْبِتُ فِي تَجَارِي السَّهْلِ  
 فَتَجَرُّهَا السَّهْلُ ١١ فَانْ قُلْتُ صَلَوَةُ الْأَوَّلِ وَالْمَسْجِدُ الْجَامِعُ فَجَرِيَّتُهُ وَصَفًا لَهُ فَهُوَ الْجَبْدُ وَالْأَكْثَرُ وَإِنْ  
 أَصَفْتَ فَرَجَّهُ مَا ذَكَرْتَهُ وَهُوَ قَبِيحٌ لِأَنَّكَ فِيهِ الصِّفَةُ مُقَامَرٌ الْمَوْصُوفِ وَلَيْسَ ذَلِكَ بِالسَّهْلِ وَمَعْنَاهُ  
 ١٥ دَارُ الْآخِرَةِ وَحَقُّ الْبَقِيَّةِ وَحُبُّ الْفَصِيدِ وَأَوَّلُهُ دَارُ السَّلَاحَةِ الْآخِرَةِ وَلِذَلِكَ تُسَمَّى الْقِيَامَةُ السَّاحَةِ  
 وَحَقُّ الْأَمْرِ الْبَقِيَّةِ وَحُبُّ النَّبْتِ لِلصَّيْدِ وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا جَاءَ مِنْهُ وَقَالُوا عَلَيْهِ تَخَفُّ عِبَادَةٍ وَجَرَّدَ  
 قَطِيعَةً وَأَخْلَقَ فِيهَا وَهَلْ عِنْدَكَ جَانِبَةٌ خَيْرٌ وَمُغْرِبَةٌ خَيْرٌ فَهَذَا ظَاهِرُهُ عَكْسٌ مَا تَقَدَّمَ لِأَنَّ مَا تَقَدَّمَ  
 فِيهِ إِصْفَاءُ الْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ وَهَذَا فِيهِ إِصْفَاءُ الصِّفَةِ إِلَى مَوْصُوفِهَا أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى عَلَيْهِ عِبَادَةٌ تَخَفُّ  
 فِي الْبَالِيَةِ وَطُفَيْفَةٌ جَرَّدَ فِي الْخَلْقِ وَفِيهَا أَخْلَقَ أَيْ بِالْيَدِ قَدَّمَ هَذِهِ الصِّفَاتِ وَأَزَالَهَا مِنَ الْوَصْفِيَّةِ  
 ٢٠ وَأَصْفَاهَا إِلَى الْأَسْمِ إِصْفَاءُ الْبَعْضِ إِلَى الْكُلِّ عَلَى مَذْهَبِ خَائِرٍ ذَقِيقٍ وَالرَّوَادُّ مِنْ ذَهَبٍ وَسَوَاءٌ فَنِيَّةٌ أَيْ  
 مِنْ فَنِيَّةٍ كَأَنَّهُ تَخَفُّ مِنْ عِبَادَةٍ جَعَلَ السَّحَابَ بَعْضَ الْعَامَةِ وَكَذَلِكَ جَرَّدَ قَطِيعَةً أَيْ مِنْ قَطِيعَةٍ  
 وَأَخْلَقَ مِنْ فِيهَا وَمِنْ قَوْلِهِمْ جَانِبَةٌ خَيْرٌ وَمَعْنَاهُ خَيْرٌ بِجُودِ الْأَرْضِ مِنْ يَدِّ أَيْ بِلَدٍ أَيْ بِقَطْعَةٍ  
 يُقَالُ جُنِبْتُ الْبِلَادَ أُجْرِبُهَا إِذَا قَطَعْتَهَا فَلَمَّا قَدَّمَهَا وَأَزَالَهَا مِنَ الْوَصْفِيَّةِ احْتَمَلْتُ أَشْيَاءَ وَتَرَدَّدْتُ فِيهَا  
 فَصَفَاهَا إِلَى الْخَيْرِ إِصْفَاءً بَيِّنًا كَقَوْلِهِ مَا أَفَّ دَرَجًا لَمَّا احْتَمَلْتُ الْمَائَةَ مَعْدُونَاتٍ أَصْفَاهَا إِلَى نَوْعٍ مِنْهَا لِبَيَانِ

ومثله مغربة خبر يقال هل جاءكم مغربة خبر يعني خبراً طراً عليهم من بلد سوى بلدكم فهو لذلك غريب فلما قدمها احتملت لغير وغيره فأضافها إلى الخبر على ما تقدم لتلاخيص أمرها وتبیینه وإلهاء في جاذبة ومغربة للمبالغة كعلامة ونسابة فلما قوله

\* والمؤمن العائذات الطير تمسحها \* رُجبان مئة بين الغيل والسند \*

ه فالبيت للنسابة والشاهد فيه إضافة العائذات إلى الطير فهو من قبيل تحف عابرة لأن العائذات من صفة الطير وجملة الأمر أن المؤمن اسم فاعل من آمن كما قال الله تع أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف فلئول هو الله تع أي آمنهم من الخوف لئولهم في الحرم وحلولهم فيه ء والعائذات يحتمل أمرين أن يكون مجروراً وأن يكون منصوباً فمن جعله مجروراً كانت النسبة عنده علامة لجر على حد الحسن الوجه والصارب الرجل وجر الطير بإضافة العائذات إليه على حد هذا الصارب الرجل ولحسن الوجه وذلك أنك لما وقعت اسم الفاعل الذي هو المؤمن على العائذات وأضفته إليه تخفيفاً على إضافة الصفة مقلد الموصوف احتمل أشياء من ألقا وغيره فبين ذلك بإضافته إلى الطير ومن نصبه كانت النسبة عنده علامة النصب على حد قولك الصارب الرجل بالنصب ويجوز مع ذلك خفض الطير ونصبه للخفض على الإضافة على ما سبق على حد رأيت الصارب الرجل ومن نصبه فعلى البدل من العائذات أو عطيف البهائم أو على التشبيه بالفعل ء

١٥

### فصل ١٢

قال صاحب الكتاب وقد أضيف المسمى إلى اسمه في نحو قولهم كفيته ذات مرة وذات ليلة ومررت به ذات يوم وذات الأبيات وذات الشمال وسرنا ذا صباح قال أنس بن مذكاة الخثعمي \* عرفت على الأمانة لى صباح \* لا يمر ما يسون من يسون \*

٢٠

وقال الكندي

\* إليكم لوى آل النبي تطلعت \* نوازع من قلبي هلمه وألب \*

قال الشارح أعلم أنهم قد أضافوا المسمى إلى الاسم بمبالغة في البيان لأن الجمع بينهما أكد من إفراد أحدهما بالذكر وفي ذلك دليل من جهة الخوان الاسم عندهم غير المسمى إذ لو كان إياه لما جاز

اصطفاهُ الله وكان من اضافة الشيء الى نفسه فَلَا تُسَمَّرُ هو اللفظ المعلق على الحقيقة حينئذ كانت تلك الحقيقة او معنى تمييزاً لها باللقب عن بشارتها في النوع والمسمى تلك الحقيقة وفي ذات ذلك اللقب اى صاحبها في ذلك قولهم لقيت ذات مرة والمراد النون المسمى بهذا الاسم الذي هو مرة ومثله ذات ثيلية ومررت به ذات يوم وذات الشمال وسرنا ذا صباغ كل هذا معناه وتقدمه ذاته شمالا وسرنا صباغها بالطريق التي ذكرناها الا ان في قولنا ذا صباغ وذات مرة تفصيلاً للامر ومن ذلك قول الشاعر \* عَزَمْتُ عَلَى اَيَّامِ ذِي صَبَاغِ الْخ \* المراد على ايام صاحب هذا الاسم وصاحبها هو صباغ فكأنه قال على ايام صباغ وما مجرورة الموضع لانها وصف لامر اى عتيق وموتير يسود من ايسود ومثله قول النبت \* اَلَيْكُم ذِي آلِ النَّبِيِّ الْخ \* المراد اليكم يا آل النبي اى يا أصحاب هذا الاسم الذي هو آل النبي ولو قال يا آل النبي لم يكن فيه ما في قوله يا ذِي آلِ النَّبِيِّ من المدح والتعظيم ا. واقصد هذا الأسلوب طاعة لانه لما قال يا ذِي آلِ النَّبِيِّ فقد جعلهم أصحاب هذا الاسم وهو آل النبي ومن كان صاحب هذا الاسم كان عديدا معظما لا محالة وكان قياس البيت آلب بالانعام وإنما فكاه لضرورة الشعر على حد قوله \* إِنِّي أَجُودُ لِقَوَامِ وَإِنْ تَبَيَّنُوا \* ومنه قول الأحمسي \* فَكَلِّجُوهَا بِمَا تَكَلَّتْ فَصَحَّجَهُمْ \* ذو آل حسان يؤجى الموت والشركا \* اى صاحبهم الجيش الذي يقال له آل حسان ومثله قول الآخر ١٥ \* إِذَا مَا كُنْتُ مِثْلَ ذِي عَدِي \* وَدِهْنَارِ فَلَمْ عَلَى نَابِي \* اى مثل كل واحد من الرجلين المسميين عديا ودينارا وعليه قراءة ابن مسعود وسوق كل ذى عادي عليهم اى وفرو كل شخص يسمى علما عليهم ويحتمل ان يكون العائد هنا مصدرا بمعنى العلم كالفالج والباطل فيكون كقراءة الجاهل اى وفرو كل ذى علم عليهم وحكى عن العرب هذا ذو زيد ومعناه هذا صاحب هذا الاسم وقد كثر ذلك عندهم وربما لطف هذا المعنى على قوم يحملوه على زيادة ذى ١٦ وذات والصواب ما ذكرناه .

قال صاحب الكتاب وقالوا في نحو قول لبيد \* إِلَى الْحَلِيِّ نَرُ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكَ \* وفي قول ذى الرثمة \* دَاجٍ يَنَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْعُوثٌ \* و \* تَدَاهَيْنَ بِاسْمِ الشَّيْخِ فِي مُتَقَلِّمٍ \* إن المضاف يعنون الاسم

مُقَصِّرٌ خَرُوجُهُ وَدُخُولُهُ سَوَاءٌ وَحَكَمُوا هَذَا حَتَّى زَيْدٍ وَأَتَيْتُكَ رَحَى فَلَانٍ تَقَمُّ رَحَى فَلَانَةَ شَاهِدٌ  
وَأُنْشِدُوا

\* يَا قُرَّانَ أَبَاهُ حَتَّى خُرُوبَيْدٍ \* قَدْ كُنْتُ خَائِفَةً عَلَى الْإِحْصَائِي \*

وَمِنَ الْأَخْفَشِ أَنَّهُ سَمِعَ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ فِي أَبْيَاتٍ كَالِهِنَّ حَتَّى رَابِعٍ بِإِعْلَامٍ حَتَّى وَالْمَعْنَى هَذَا زَيْدٌ وَإِنْ  
هَذَا خُرُوبَيْدًا وَكَالِهِنَّ رَابِعٌ وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّعْبَانِ \* وَتَقَبَّيْتُ هُنَّ مَقَامَ الذُّلْبِ \* أَيْ الذُّلْبِ

قَالَ الشَّارِحُ هَذَا الْفَصْلُ يُخَالِفُ مَا قَبْلَهُ لِأَنَّ هَذَا فِيهِ إِصَافَةُ الْأَسْمَاءِ إِلَى الْمُسَمَّى وَالَّذِي قَبْلَهُ فِيهِ إِصَافَةُ  
الْمُسَمَّى إِلَى الْأَسْمَاءِ فَلَوْلَ لَبِيدٍ

\* إِلَى الْخَوَلِ قُرَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكَ \* وَمَنْ يَبْكِي حَوْلًا كَمَلًا فَقَدْ أَعْتَدَرَ \*

فَإِنَّ الْمُرَادَ قُرَّ اسْمُ مَعْنَى السَّلَامِ عَلَيْكَ فَحَذَفَ الْمَصَافُ وَاسْمُ مَعْنَى السَّلَامِ هُوَ السَّلَامُ فَكَانَ قَالَ قُرَّ  
السَّلَامُ عَلَيْكَ فَكَذَا قَوْلُنَا بِاسْمِ اللَّهِ الْمُرَادُ بِاسْمِ مَعْنَى اللَّهِ أَوْ اسْمِهِ مَعْنَاهُ اللَّهُ فَكَانَ قَالَ بِاللَّهِ وَمِثْلُهُ  
قَوْلُ ذِي الرِّمَّةِ

\* لَا يَتَمَعَّشُ الْكَرْفُ إِلَّا مَا تَحْفَظُهُ \* دَلِجٌ يُنَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَقْبُورٌ \*

الْمُرَادُ بِاسْمِ مَعْنَى الْمَاءِ فَحَذَفَ الْمَصَافُ وَاسْمُ مَعْنَى الْمَاءِ هُوَ الْمَاءُ وَمَا حَكَايَةُ صَوْتِ الشَّاهِدِ قَالَ الشَّاعِرُ  
\* وَلَذَى بِهَا مَاءٌ إِذَا تَارَ خُورَةٌ \* أَصْبَحَ قَوْلُهُ إِذَا تَامَ تَحْقُرُ \*

هَذَا وَإِذَا كَانَ أَوَّلُ الصَّوْتِ مَاءً فَلَالَفَ وَاللَّامَ فِيهِ زَائِدَةٌ لِأَنَّهَا لَا تَلْعَلُ بِهَذَا الْقَبِيلِ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَمْ  
يُلْعَلُوا بِهَا تَحَايَ وَصَوْنًا مِنْ قَبْ وَكَفَّ قَالَ سَبِيحِيَّةٌ فِي تَوَكُّبِهَا إِذَا جَعَلُوا أَسْمَاءً جَعَلُوا بِمَنْزِلَةِ ابْنِ  
جِرْسٍ وَقَالَ فِي لُغَةِ الْبَلْبِمْ جَعَلُوا بِمَنْزِلَةِ الْعَبَّاسِ وَجَزَّ أَنْ يُشَبَّهَ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ فَيَدْخُلُ عَلَيْهِ الْأَلْفُ  
وَاللَّامُ لِأَنَّهُ كَثُرَ دُخُولُهَا فِيهِ وَمِنْهُ قَوْلُ الْآخَرِ \* يَذْعُرُنِي بِالْمَاءِ مَاءٌ أَسْوَدًا \* يَعْنِي يَذْعُرُنِي الْقَتْمُ بِالْمَاءِ  
أَيْ يَقْلُنَ لِي بِهَذَا الصَّوْتِ الَّذِي هُوَ مَاءٌ أَصْبَحْتُ مَاءً أَسْوَدًا وَأَمَّا قَوْلُ ذِي الرِّمَّةِ

\* قَدَّاهُنَّ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مَقْتَلَمٍ \* جَوَانِبُهُ مِنْ ضَرَّةٍ وَسَلَامٍ \*

فَإِنَّ شَيْبَ حَكَايَةَ صَوْتِ جَدِّهَا لِلْمَاءِ وَرَشْفِهَا عِنْدَ الشَّرْبِ قَالَ الشَّاعِرُ

\* فَلَمَّا دَعَتْ شَيْبًا يَحْتَنِي حَنْزُورَةً \* مَشَاوِرُهَا فِي مَاءٍ مَوْزٍ وَاقِلٌ \*

وَأَبُو حَنِبَةَ يَحْمِلُ الْمَصَافَ فِي ذَلِكَ كَلَامَهُ عَلَى الرِّبَادِ فِي هَذَا الْفَصْلِ وَالَّذِي قَبْلَهُ فَلَمَّا كَانَ عِنْدَهُ بِسْمِ اللَّهِ  
\* قُرَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكَ \* أَيْ السَّلَامُ عَلَيْكَ فَالْمَصَافُ الَّذِي هُوَ اسْمُ زَائِدٌ مُقَصِّرٌ وَكَذَلِكَ اسْمُ مَنْ

بِسْمِ اللَّهِ الْمُرَادُ بِاللَّهِ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ \* أَلَيْكُمُ لَبِيٌّ أَلَيْ النَّبِيِّ \* الْمُرَادُ أَلِ النَّبِيِّ وَلَوْ وَاقِدَةً هُنْدَةً وَلَبِيٌّ  
 إِنِ الْمَعْنَى عَلَى مَا ذَكَرَ إِلَّا أَنَّ الطَّرِيقَيْنِ مُخْتَلِفَانِ فَهُوَ يَعْتَقِدُ فِي اللفظِ وَاقِدَةً مُصَافٍ وَحَسَنٌ لِعَتَقِدُ فِيهِ  
 حَذَفَ مُصَافٍ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَصَاحِبُ الْكِتَابِ قَدْ لَعَنَهُ وَاقِدَةً الْمُصَافِ الَّذِي هُوَ اسْمٌ هُنَا وَلَوْ  
 يَعْتَقِدُهُ فِي الَّذِي قَبْلَهُ فَكَلِمَةُ مَذْهَبٍ نَالَتْ وَلَقَدْ مَا لِكُونِهِ \* وَأَمَّا قَوْلُهُمْ حَتَّى رِيْدٌ وَأَتَيْتُكَ وَحَتَّى  
 هَذَا قَائِمٌ وَحَتَّى فَلَا تَعْلَمُ فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ إِصْطِفَاءِ الْمُسَمًى إِلَى الْاسْمِ كَالْفَصْلِ الْمُتَقَدِّمِ فَالْحَقُّ هُنَا لَيْسَ  
 بِالْمَبْلَغِ مِنْ قَوْلِكَ حَتَّى مَبْهِمٌ وَقَبِيلُهُ كَلْبٌ إِنَّمَا هُوَ مِنْ قَوْلِكَ هَذَا رَجُلٌ حَتَّى وَامْرَأَةٌ حَتَّى وَتِلْكَ خِيَمَةٌ  
 الشَّخْصُ عَلَى الَّذِي اسْمُهُ رِيْدٌ وَأَتَيْتُكَ وَالشَّخْصُ عَلَى الَّذِي اسْمُهُ فَلَانٌ قَائِمٌ وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ  
 \* يَا قُرَيْشُ أَنْ أَبَاكَ حَتَّى خُرَيْبِ بْنِ الْحَجِّ \* كَلِمَةُ كَلَّ أَبَاكَ الشَّخْصُ عَلَى خُرَيْبِ بْنِ كَذَا وَكَذَا وَمِنْهُ  
 قَوْلِي الْآخَرُ

١. \* أَلَا قَوْمٌ إِلَّا بَنِي رِيْدٍ \* وَحَتَّى أَيْبَهُمْ قَوْمٌ لِلْجَارِ \*  
 رِيْدٌ وَأَبَاكَ الشَّخْصُ عَلَى \* وَأَبُو خَيْرِيَّةٍ يَحْمِلُ لَكَ كُلَّهُ عَلَى الرِّيَادَةِ وَالِإِعْجَامِ فَاهْرَفَ

١. قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَتَصَافٍ اسْمُهُ الزَّمَانُ إِلَى الْفِعْلِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ مِنْهُمْ  
 هَذَا وَقَوْلِي جِئْتُكَ إِذَا جَاءَ رِيْدٌ وَأَتَيْتُكَ إِذَا أَحْمَرُ الْبُسْرُ وَمَا رَأَيْتُكَ مُنْذُ دَخَلْتُ الشِّتَاءَ وَمُنْذُ قَدِمْتُ فَلَانٌ  
 وَقَالَ \* حَتَّى تَوَارَ وَلَاتَ فَمَا حَتَّى \* وَتَصَافٍ إِلَى الْخَلَاءِ الْأَيْدِيَةِ أَيْضًا كَقَوْلِكَ أَتَيْتُكَ زَيْنَ الْفَتْحِ  
 أَمِيرٌ وَإِلَى الْخَلِيفَةِ عَبْدُ الْمَلِكِ \* وَقَدْ أَصِيفُ الْمَكَانَ الْبَيْتَ فِي قَوْلِهِمْ إِجْلِسْ حَيْثُ جَلَسَ رِيْدٌ وَحَيْثُ  
 رِيْدٌ جَالِسٌ  
 قَالَ الشَّارِحُ قَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ أَنَّ الْإِصْطِفَاءَ إِلَى الْأَفْعَالِ مِمَّا لَا يَصِحُّ لِأَنَّ الْإِصْطِفَاءَ يَنْبَغِي بِهَا تَعْرِيفُ  
 ٢. الْمُصَافِ وَإِخْرَاجُهُ مِنْ بَيْتِهِمْ إِلَى تَخْصِيصٍ عَلَى حَسَبِ خُصُوصِ الْمُصَافِ إِلَيْهِ فِي نَفْسِهِ وَالْأَفْعَالُ لَا تَكُونُ  
 إِلَّا تَكَرُّرًا وَلَا يَكُونُ شَيْءٌ مِنْهَا أَفْصَحَ مِنْ شَيْءٍ قَامَتْ تَعْنِيَةُ الْإِصْطِفَاءِ إِلَيْهَا لَعْدَمِ جَدْوَالِهَا إِلَّا أَنَّهُمْ قَدْ  
 أَصَافُوا اسْمَهُ الزَّمَانُ إِلَى الْأَفْعَالِ فَفَعَلُوا هَذَا يَوْمٌ يَقُومُ رِيْدٌ وَسَاعَةً يَذْهَبُ عَمْرُو قَالَ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ  
 الصَّادِقِينَ مِنْهُمْ وَقَالَ وَهَبٌ يَقُومُ النَّاسُ وَقَالَ الشَّاعِرُ  
 \* عَلَى حِينٍ تَقْبَلُ الْمَهْجَبَ عَلَى الصَّبِيِّ \* وَقُلْتُ أَلَا أَصْنَعُ وَالشَّيْبَ وَإِرْعَ \*



- تُضاف للحين إلى الفعل الماضي، فقال قومُ الاضافة إنما وقعت إلى الفعل نفسه تنزيلاً له منزلة الفعل المسمى مصدرًا وقد يقع الفعل موقع المصدر في مواضع نحو قولهم تَمَتَّعْ بِالْعَيْشِ غَيْرَ مِنْ أَنْ تَرَاهُ وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَلْقَيْتَهُمْ أَمْ لَمْ تَلْقُوهُمْ وَلِلرَّادِّ الْإِنْدَارُ وَلِلْمُؤَدِّ الْإِنْدَارُ وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ ٦ فَهَلَا مَا لَمْ تَشَأْ فَطَلْتُ أَلْهُو \* قَالُوا وَأَخْتَصَّ الزَّمَانُ بِذَلِكَ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْأَسْمَاءِ الْمُنَاسِبَةِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَبَيْنَهُ وَذَلِكَ أَنَّ الزَّمَانَ حَرَكَةُ الْفِكَلِ وَالْفِعْلُ حَرَكَةُ الْفَاعِلِ وَلِتَقَرُّنَا الزَّمَانَ بِالْفِعْلِ كَانِ بَيْنَهُمَا هَذِهِ الْمُنَاسِبَةُ اخْتَصَّ بِالْإِضَافَةِ وَمَا كَانَ الْفِعْلُ لَا يَتَفَكَّرُ مِنَ الْفَاعِلِ صَارَتْ الْإِضَافَةُ فِي الْلُفْظِ إِلَى الْجُمْلَةِ وَالْمُرَادُ الْفِعْلُ نَفْسُهُ وَهَلْ قَوْمٌ إِنَّمَا أَصِيفُ الزَّمَانُ إِلَى الْفِعْلِ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى الْحَدِّثِ وَالزَّمَانُ فَالزَّمَانُ أَحَدٌ مَدْلُوكٌ الْفِعْلُ فَسَلَفَتْ الْإِضَافَةُ إِلَيْهِ بِإِضَافَةِ الْبَعْضِ إِلَى الْكُلِّ وَهَذَا قَوْمٌ إِلَى أَنَّ الْإِضَافَةَ إِنَّمَا فِي إِلَى الْجُمْلَةِ نَفْسِهَا لَا إِلَى الْفِعْلِ وَحَدَّثَ فَتَأْخُذُ الزَّمَانُ إِلَى الْجُمْلَةِ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ كَمَا أَضَافُوهُ إِلَى الْجُمْلَةِ ١٠. مِنَ الْمُبْتَدِئِ وَالْمُتَوَلِّئِ فَهَذَا يَوْمٌ يَهْجُرُ يَوْمٌ كَمَا قَالُوا رَأَيْتُ يَوْمَ زَيْدٍ أَمِيرٍ وَزَيْنُ أَيْوَكٍ غَائِبٌ وَتَكُونُ الْإِضَافَةُ فِي الْلُفْظِ إِلَى الْجُمْلَةِ وَالْمُرَادُ الْمَصْدَرُ فَإِذَا قُلْتَ هَذَا يَوْمٌ يَقُومُ زَيْدٌ أَوْ يَوْمٌ زَيْدٌ كَأَنَّكَ قُلْتَ تَرِيدُ يَوْمَ قِيَامٍ زَيْدٍ فَكَأَنَّهُ أَضَافَ إِلَى مَدْلُولَاتِ الْجُمْلِ وَمَدْلُولَاتُهَا مَعْنَى وَإِنْ كَانَتْ تَتَرَكَّبُ مِنَ الْأَعْيَانِ وَالْمَعْنَى وَالْأَزْمَنَةِ تَكُونُ طَرِيقًا لِلْمَعْنَى دُونَ الْأَعْيَانِ نَحْوَ قَوْلِكَ الْفَيْدَالُ الْيَوْمَ وَلَوْ قُلْتَ زَيْدٌ الْيَوْمَ لَمْ يَصِحَّ فَالْمُنَاسِبَةُ إِذَا بَيْنَ الزَّمَانِ وَالْمَعْنَى طَارِقَةً وَالْإِضَافَةُ تَصِحُّ بِأَنِّي مُلَابِسَةٌ فَإِذَا قُلْتَ أَتَيْتُكَ مِنْ أَتَحْتِجُّ ١٥. أَمِيرٌ وَهَذَا الْمَلِكُ خَلِيفَةً وَالْمَعْنَى رَمَنًا كَانَ طَرِيقًا لِإِمَارَةِ أَتَحْتِجُّ وَخِلَافَةَ هَذَا الْمَلِكِ فَالْإِضَافَةُ فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا فِي إِلَى الْحَدِّثِ الدَّالِّ عَلَيْهِ الْجُمْلَةُ لَا إِلَى الْجُمْلَةِ إِنْ الْإِضَافَةُ لَا تَجُوزُ إِلَّا إِلَى مَا تَجُوزُ إِضَافَتُهُ وَقَدْ رَدَّ ابْنُ دُرُسْتٍ فِيهِ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ وَقَالَ الْوَسْطِيُّ إِنَّمَا أَصِيفُ إِلَى الْجُمْلَةِ نَفْسِهَا لَا إِلَى الْفِعْلِ وَحَدَّثَ وَبَدَّلَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ مَوْضِعَ الْجُمْلَةِ خُصَّ بِمَا خِلَافٍ وَلَوْ كَانَتْ الْإِضَافَةُ إِلَى الْفِعْلِ لَكَانَ مَخْفُوضًا أَوْ كَانَ مَقْتَرَحًا فِي مَوْضِعِ الْخُصِّ فَالْإِضَافَةُ إِلَى الْجُمْلَةِ وَالْمُرَادُ مَدْلُولُهَا الَّذِي هُوَ الْحَدَّثُ فَلَمَّا هُوَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَتَضَافُ أَسْمَاءُ ٢. الزَّمَانِ إِلَى الْفِعْلِ فَالْمُرَادُ إِلَى الْجُمْلَةِ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ وَلَمْ يَذْكُرِ الْفَاعِلَ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَدُلُّ لَهُ مِنَ الْفَاعِلِ لَا تَقْدَرُ أَنْ الزَّمَانُ مَضَافٌ إِلَى الْفِعْلِ مَفْرُودًا مِنَ الْفَاعِلِ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ فِيمَا بَعْدَ وَتَضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ أَيْضًا فَقَوْلُهُ أَيْضًا دَلِيلٌ عَلَى مَا قُلْنَاهُ فَلَمَّا إِنِّي وَإِذَا فَطَرَقَانِ مِنْ طَرَفَيْ الزَّمَانِ أَيْضًا وَتَضَافَانِ إِلَى الْجُمْلَةِ كَسَائِرِ أَسْمَاءِ الرَّمْلِ إِلَّا أَنْ غَيْرَهَا مِنْ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ الْبَابُ فِيهِ إِضَافَتُهُ إِلَى الْمَفْرُودِ نَحْوُ صُمِّتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَصَلِّيْتُ يَوْمَ الْقِيَامِ وَإِضَافَتُهَا إِلَى الْجُمْلَةِ عَلَى طَرِيقِ الْجَوَازِ وَالتَّوَابُلِ

إِذَا لَا تَصَافَانِ إِلَّا إِلَى الْجُلِّ فَالْجُلُّ تَصَافُ إِلَى الْجَمْلَتَيْنِ الْفَعْلِيَّةِ وَالْإِسْمِيَّةِ سَوَوْجَتُكَ إِذَا زَيْدٌ قَالَتْ وَأَمَّا  
 قَامَ زَيْدٌ وَإِذَا لَا تَصَافُ إِلَّا إِلَى جَمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ سَوَوْجَتُكَ إِذَا أَحْمَرُ الْبُسْرُ وَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَسَيَأْتِي  
 الْكَلَامُ عَلَيْهِمَا مُسْتَقْصًى أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فَلَمَّا مُنِّدٌ هِيَ فِي نَفْسِهَا لَا تَصَافُ الْبَيْتَةُ لِأَنَّهَا تَكُونُ عَلَى  
 صَرِيحَيْنِ حَرْفٍ وَاسْمٍ فَإِذَا كَانَتْ حَرْفًا كَانَتْ بَعْنَى الْخَاصِرِ وَكَانَتْ الْإِصْفَاءُ فِيهَا أَهْذًا وَكَانَ مَا بَعْدَهَا  
 مَخْفُوضًا بَعْنَى فِي سَوَوْجَتُكَ مَا رَأَيْتَهُ مُنْذُ الْهَيْلَةِ أَيْ فِي الْهَيْلَةِ وَإِذَا كَانَتْ اسْمًا كَانَتْ بَعْنَى الْأَمَدِ وَكَانَتْ  
 مَرْفُوعَةً بِالْإِبْتِدَاءِ وَمَا بَعْدَهَا خَبَرًا هِيَ لَا تَكُونُ مَصَافًا الْبَيْتَةَ فَإِذَا قَالَتْ مَا رَأَيْتُكَ مُدَّ دَخَلَ الشِّتَاءُ  
 وَمُنْذُ قَامَ زَيْدٌ فَالْتَقْدِيرُ مَا رَأَيْتُكَ مُنْذُ رَسْنٍ قَامَ زَيْدٌ أَوْ وَقَدْ قَامَ زَيْدٌ فَالْوَسْنُ وَالْوَقْتُ مَصَافٌ إِلَى الْفِعْلِ  
 فَرُ حُذِفَ الْمَصَافُ لِلْعِلْمِ بِمَكَانِهِ فَقُلْ بِهِ لَأَنَّهُ مَوْضِعٌ يَصَافُ فِيهِ الزَّمَانُ إِلَى الْفِعْلِ لَا أَنَّ مُنْذُ فِي  
 نَفْسِهَا فِي الْمَصَافَةِ فَالْوَسْنُ وَالْوَقْتُ مَصَافٌ إِلَى الْفِعْلِ فَلَمَّا قِيلَ سَبَبِيهِ فِي بَلَبِ الْإِصْفَاءِ إِلَى الْفِعْلِ وَمَسَا  
 ١٠ أَصِيفُ إِلَى الْفِعْلِ قَوْلُهُمْ مُنْذُ كَانَ كَذَا فَلَيْسَ يَرِيدُ أَنْ يَمُودَ مَصَافًا إِلَى الْفِعْلِ وَأَمَّا الْمُرَادُ أَنَّ الْمَصَافَ  
 إِلَى الْفِعْلِ الْوَسْنُ فَالْحَذُوفُ وَالَّذِي يَقَعُ بَعْدَ مُدَّ خَبَرٍ بِالْبَيْتَةِ وَلِذَلِكَ أَتَى إِذَا قَالَتْ مَا رَأَيْتَهُ مُدَّ كَانَ  
 كَذَا وَكَذَا فَالْتَقْدِيرُ مُدَّ رَسْنٍ كَانَ كَذَا وَكَذَا فَحُذِفَ الْوَسْنُ وَأَقِيمَ الْفِعْلُ مُقَامَهُ فَالْفِعْلُ فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ  
 بِالْبَيْتَةِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُدَّ نَفْسُهَا مَصَافًا لِأَنَّهُ كَانَ يَلُوحُ لَوْ أَصْلَحَتْهَا إِلَى الْفِعْلِ أَنْ تَكُونَ هَرَفًا وَمُنْذُ  
 لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا بِمَبْدَأَةٍ وَلِذَلِكَ مَنَعُوا جَوَازَ الْإِخْبَارِ عَنْهَا وَأَمَّا قَوْلُهُ \* وَذَلَّتْ هُنَا حَنْتٌ \* فَالشَّاهِدُ  
 ١٥ فِيهِ أَنَّهُ أَصَافَ هُنَا إِلَى حَنْتٍ وَهُنَا أَصْلَهَا الْمَكَانَ وَفِيهَا قُلْتُ لَغَاتٍ هُنَا وَهُنَا وَهَذَا وَهَذَا أَجْرِيَتْ تَجْرَى  
 الزَّمَانُ تَجَازًا قَالَ الْأَعْمَشِيُّ

\* لَاتِ هُنَا دِرْغَى جَبِيْرَةٌ أَوْ مَن \* جَاءَ مِنْهَا بِطَلَقِ الْأَقْوَالِ \*

أَيْ لَيْسَ هَذَا أَوْ أَنَّ دِرْغَى جَبِيْرَةٌ فِي أَمْرَةٍ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ \* حَنْتٌ تَوَارَ وَذَلَّتْ هُنَا حَنْتٌ \* أَيْ لَيْسَ  
 هَذَا أَوْ أَنَّ حَنْتَيْنِ وَتَوَارَ اسْمُ أَمْرَةٍ وَقَدْ أَصِيفَ حَيْثُ مِنَ الْأَمْكِنَةِ إِلَى الْجَلَّةِ وَذَلِكَ عَلَى التَّشْبِيهِ بِأَنَّ  
 ٢٠ وَإِذَا فِي الزَّمَانِ مِنْ جِهَةِ إِبْهَامِهَا وَلِذَلِكَ أَنَّ حَيْثُ هَرَفٌ مِنْ هَرَفِ الْأَمْكِنَةِ يَقَعُ عَلَى الْجِهَاتِ السَّيِّئَةِ  
 وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَمْكِنَةِ فَلَنَسَبَ إِلَى وَإِذَا فِي قَوْلِهَا عَلَى جَمِيعِ الزَّمَانِ الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ فَلَمَّا إِلَى قَبِيْهَةِ فِي  
 جَمِيعِ الزَّمَانِ الْمَاضِي لَا اخْتِصَاصًا لَهَا بِوَقْتٍ مِنْهُ دُونَ آخَرٍ بَلْ فِي مَبْهَمَةٍ فِي الْيَمِينِ وَإِذَا كَذَلِكَ مَبْهَمَةٌ  
 فِي جَمِيعِ الْأَزْمَنَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ كُلِّهَا فَاحْتَاجَتْ إِلَى جَمْلَةٍ بَعْدَهَا تُؤَيِّدُهَا وَتَبَيِّنُهَا كَمَا كَانَتْ إِلَى وَإِذَا  
 كَذَلِكَ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهَا مُسْتَقْصًى فِي مَوْضِعِهَا مِنَ الظُّرُوفِ الْمَبْهَمَةِ

قال صاحب الكتاب ومما يضاف إلى الفعل آية لقرب معناها من معنى الوقت قال  
\* آية يُقدِّمون القليل شعناً \* كأن على سنائكها مدناً \*

وقال

\* ألا من مُبْلَغٍ حَقِّي فِيمَا \* آية ما يُجَيِّبون الطعام \*

• وفي قولهم اذهب بذي تسلم وإني بذي تسلم وإني بذي تسلم أو بذي سلامتك  
والمعنى بالامر الذي يُسَلِّمك •

قال الشارح قد اذهب إلى الفعل غير الزمن مما هو جار مجراه ومُشَبَّه له قالوا أتيتني آية لا ريب  
فأضافوا آية إلى الجملة من الفعل والفعل لأقها بمنزلة الوقت وذلك أن الآيات العلامات والأوقات علامات  
لتعريف الحوادث وترتيبها في كونها ما يتقدم منها وما يتأخر وما يتأخر وما يتقدم وجوده بوجود غيره والمقدار الذي  
بين وجود المتقدم منها والمتأخر فصار ذكر الوقت علماً له ألا ترى أنها تكون علامات لحلول الدهون  
وغيرها فصنع إضافة الآيات إلى الفعل كما تُصِفُ الوقت لأتھما في التحصيل يؤلان إلى شيء واحد فاما  
قولي الشاعر \* آية يُقدِّمون القليل شعناً الخ \* فالشاهد فيه إضافة الآيات إلى الفعل الذي هو يقدمون  
يقولون آياتهم هكذا بعلامات إلهامهم القليل شعناً متغيراً من الجهد وشبه ما يتصيب من مرورها وذهابها  
والندام لمرورها • والسنائك جمع سنبك وهو مقدم للوافر يريد أنه لما صار ذلك ملأ لهم وأمر لا ريب •

• ما رعلاماً وكذلك قال الآخر \* ألا من مُبْلَغٍ الخ \* البيت لزيد بن عمرو بن الصبيح والشاهد  
فيه ايضاً إضافة الآيات إلى الجيِّين والمعنى إذا رأيت شيئاً فيلقهم حتى الرسالة فكان قالاً قال أبي علامة  
تُعرف بهم فقال بعلامات ما يجيئون الطعام وإنما ذكر حُب جميع الطعام وجعل ذلك آية لهم يُعرفون بها  
لما كان من أمرهم في تحريك عمرو بن هند لهم ووليد البرجمي عليه فر شعر راحة الحرقين فكلهم  
طعاماً يصنع فذلك به إلى النار • والبرجم حُرٌّ من جميع وخبرهم مشهور ولذلك أن عمرو بن هند كان  
• نذر أن يحرق مائة رجل من بني دارم بسبب قتلهم أخاً له فأحرق تسعة وتسعين رجلاً من بني  
دارم وأراد أن يُكَلِّل مائة فلم يجد فوجد عليه رجل فقال له عمرو ما جاء بك فقال حُب الطعام قد  
أفريت الآن قلنا لم ألقى طعاماً وما سطر الدخان طنتها نار طعام فقال له عمرو من أنت فقال من  
البرجم فقال • إن الشقي وإني البرجم • فذهبت مثلاً ورُمي به إلى النار قال أبو عبيدة  
خمساً من أولاد حنظلة بن مالك بن عمرو بن جميع يقال لهم البرجم ودارم من أولاد حنظلة وأما

قولهم إِذْهَبْ بِذِي تَسْلَمَ فعنه بذِي تَسْلَمَ فهو من إِصْلَاحِ المسمى إلى الاسم فصكته قال الذهب بسلامتك فنزل الفعل منوثة المصدر على حد قوله \* فقالوا ما تشاء فقلت أَلَهُو \* وقد ذكر بعض العلماء أن ذِي هنا بمعنى الَّذِي لأنه قال الذهب بالذِي تَسْلَمَ والهاء محذوفة وهو مصدر كانه قال بالسلامة الذي تَسْلَمَ وقد كثر لانه أراد السلام وإن لم يستعمل لصفه

## فصل ٣٥

قال صاحب الكتاب ويجوز الفصل بين المصاف والمضاف اليه بالطرف في الشعر من ذلك قول مرو بن قبيصة \* لَهُ دُرُ الْيَوْمِ مِّنْ لَّامِهَا \* وقيل دُرُكَا \* فَمَا أَخَوَا فِي لُحْرَبِ مِّنْ لَا أَغَاةَ \* وأما قول الفرزدق ١. \* مِنَ لِّدَارِي وَجِبَّةِ الْأَسَدِ \* وقيل الْأَعْمَى \* إِلَّا عِلَالَةً أَوْ بَدَافَةَ سَابِجٍ \* فعلى حذف المضاف اليه من الأول استفهامه عنه بالثاني وما يقع في بعض نُسَخِ الكتاب من قوله \* فَوَجَّعَتْهَا بِمَوْجَةٍ \* رَجَّ الْقُلُوصِ أَيْ مَوَادَّةَ \*

فسببه يروى من ههنا

قال الشارح الفصل بين المصاف والمضاف اليه قبيح لانها كالشيء الواحد للمضاف اليه من تسمية المضاف إليهم مقام التنوين ومعالجه فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والتنوين وكذلك لا يحسن الفصل بينهما وقد فصل بينهما بالطرف في الشعر ضرورة فيما جاء في الشعر من ذلك قول مرو بن قبيصة

\* لَمَّا رَأَتْ سَابِيحَتَا اسْتَعْبِرَتْ \* لَهُ دُرُ الْيَوْمِ مِّنْ لَّامِهَا \*

سَابِيحَتَا جَبَلٌ بعينه قيل لا يَرُ عليه يوم من الزمان لا يُسْقَطُ فيه تَمَّ فُعِي سَابِيحَتَا يصف امرأة ٢. أَتَاهَا مَرَّتٌ بِهَذَا لُجْبِلٍ فَلَكُرَتْ بِلَانَهَا لَقُرْبَهُ من بلادها فَبَكَّتْ فقال لَهُ دُرُ الْيَوْمِ مِّنْ لَّامِهَا على بكائها وشرقيها. فَمَنَ في موضع خَفَضَ بِإِصْلَاحِ دُرُ الْيَوْمِ تَصَبَّ على الطرف وقد فصل به بينهما ولا يجوز إصْلَاحُ دُرُ الْيَوْمِ على سبيل الاتساع في الطرف وجعله مفعولا به لأنك لو خفصت اليوم بالإضافة لم يكن مَنَ ما جعل فيه بخلاف قول الآخر

\* رَبِّ ابْنِ مَنَ لَسَلَيْمِي مُشْعَبِلٍ \* عَلَبَاحِ سَلَامِ الْكَرَى وَأَنْ الْكَسَلِ \*

فهذا يُنشد بنصب الزاد واصافة ضَبَّاع الى سلطات وسلخ ذلك لانه لما اصبحت طَبَّاع الى سلطات صار منزلة المتون وكان مما يتصّب لبا فيه من معنى الفعل فتصّب الزاد وليس كذلك ذر من قوله لانه ذر اليمع من لامها لانك لو نويت ذراً لم يكن له أن يتصّب فلذلك لزم نصب اليمع على الظرف ولكم على من بالغض، ويجوز في طَبَّاع سلطات الكرى خفض الزاد ويكون سلطات الكرى منصوباً على الظرف ه وقد فصلت به مضطراً، ومما جاء الفصل فيه ايضاً قول ذرنا بنتاً مَبْعَبَةً من بهي قَبِيْس بن قَعْلَبَةَ

\* هَا آخِرُ فِي الْخَرْبِ مَن لَا آخَا لَهُ \* اِذَا خَافَ يَوْمًا نَبِيَّوًا فَمَكَا \*

الشاهد فيه اضافة الآخرتين الى من مع الفصل بالجاء والمجرور وهو كالذي تقدّم، تَرَى أَخَوَيْهَا تَقُولُ

كَلَّا لَيْسَ لَا آخَ لَهُ فِي الْخَرْبِ وَلَا نَاصِرٌ كَالْآخَرَيْنِ يَنْصُرَانِهِ وَأَمَّا قَوْلِي الْفَرَزَقِي

\* يَا مَن رَأَى حَارِثًا أَرَقَّتْ لَهُ \* بَيْنَ دِرَاعِي وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ \*

١. أُنشده سيبويه على انه فصل بين المصاف والمصاف اليه وأن المعنى بين دراعي الأسد وجهته مقصداً

على فيه التأخير، وقد رد ذلك عليه محمد بن يزيد وقال لو كان حكماً ظن لقال وجهته كانه من

باب العطف والتقدير بين دراعي الأسد وجهته الأسد ومثله في حذف المصاف اليه من الأولى

للدلالة الثاني عليه قوله \* يَا تَيْمَ تَيْمَ حَيْدِي \* والمراد يا تيم حدي تيم حدي فهو من قبيل مررت

بحير وأفضل من قر والمراد بحير من قر وأفضل من قر، وقد اختار صاحب هذا الكتاب هذا الوجه

١٥ وهذا لا يقدح فيما ذهب اليه سيبويه لانه يجوز ان يكون المراد ما ذكره ويكون الفصل معها

بالجبهة، ويجوز ان يكون كما ذكره ابو العباس ولا يخرج عن الفصل وإن كان المصاف اليه مقدراً

لأن المصاف اليه لما حذف من اللفظ وفي المصاف شيئاً غير المصاف اليه وهذه صورة الفصل بين

المصاف والمصاف اليه ألا ترى انه استقيم علمت أن يفر زبد وإن كانت الهاء مقدراً لاتها لما

لم يخرج الى اللفظ وفي الخرف الفعل ففرع عندهم حتى تعرضوا السين أو سَوَّ أو قَدْ فكما أن هذا

٢. قد حذف لما لم يخرج الى اللفظ لم يعتد به كذلك المصاف اليه اذا حذف لم يقع به اعتداد يحصل

الفصل بين المصاف والمصاف اليه، وأما قوله كان يلزم أن تقول وجهته فتقول وعلى ما ذهب اليه

ابو العباس يلزم أن يقول وجهته ايضاً فعذره عن ذلك عذر سيبويه، وأما معنى البيت فانه

وصف حارث تحلب أعترض بين نوء الدراع ونوء الجبهة ولما من أنزله الأسد وأثابه من أجد الأثواء

وذكر الدراعين والنوء الدراع المقبوضه منهما لتشتراكهما في أعصاه الأسد والتسميه ونظيره قوله

تعلل بَخْرُجٍ مِنْهُمَا الْوَلُو وَالْمَرْجَانُ يَرِيدُ مِنَ الْحَوْتَيْنِ وَإِنَّمَا يَخْرُجُ الْوَلُو وَالْمَرْجَانُ مِنْ أَحَدِهِمَا وَإِنَّمَا قَوْلُ الْأَعْمَشِيِّ

\* وَلَا تَقَاتِلْ بِالْعِصِيِّ وَلَا تُرَامِي بِالْحِجَارَةِ \* إِلَّا عِلَالَةً أَوْ بُدَاهَةً سَابِجَ نَهْدٍ لَهْرَارَةٍ \*

فالشاهد فيه الفصل بين المصاف والمصاف إليه مثل الذي قبله واللفظ فيه كالذي قبله والتقدير فيه أَوْ عِلَالَةً سَابِجَ أَوْ بُدَاهَةً فلما انفصل بغير الطرف فلم يرد به بيت والقبيل يذقعه فلما قوله \* فَرَجَّحْتُهَا بِرَجَّةِ الْح \* فلقد أشدته الأغمق في هذا الباب والشاهد فيه أنه أضاف المصدر إلى الفعل وفصل بينهما بالفعل وذلك ضعيف جداً لم يصح نقله من سيبويه على أن ابن كيسان قد نقل عن بعض الحوثلين أنه يجوز أن يفرض بين المصاف والمصاف إليه إذا جاز أن يستكت على الأول منهما لأنه يصير ما فرس بينهما كالسكتة التي تقع بينهما \* وقد قرأ ابن عامر وكذلك زَيْنُ لِكَبِيرٍ ١٠ مِنَ الْبَشَرِ كَيْفَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ بِنَصَبِ الْوَلَدِ وَخَفِصَ الشُّرَكَاءُ فلهذا فصل بين المصاف والمصاف إليه بالفعل \* وحكى الكيساني أخذته يَدَى أَلِفٍ دَرَجٍ وهذا أقصى ما تقدم لأنه أدخل حرف الجر على الفعل وفصل به بين الجار والمجرور ولا يخلص على شيء من ذلك \* وإنما جاز بالطرف لأن الأحداث وغيرها لا تكون إلا في زمان أو مكان فكانت كالوجود وإن لم تذكر فكانت كغيرها وعدمها سيبان فلذلك جاز إحصائها لغيره \*

١٥

## فصل ١٢٦

قال صاحب الكتاب وإذا أموتوا إلا ليلس حذفوا المصاف وأضمو المصاف إليه مقامه وأقربوه بإصراجه والعلم فيه قوله عز وجل وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ لَئِنْ لَا يُبْلِسَ أَنَّ الْمُسْئِلَ أَهْلُهَا لَا فِي وَلَا يُقَالُ رَأَيْتَ هَذَا يعنون غلام هند وقد جاء الملبس في الشعر قال ذو الرمة

\* عَهْدِيَةٌ فَرَّ لِلْمَارِقِيِّينَ بَعْدَمَا \* قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى الْقَوْمِ قَوَّيْرَ \*

١٠

وقال \* بِمَا أَهْمَا التَّطْلُيَّ حَيْدِيًا \* أَيْ ابْنُ قَوَّيْرَ وَابْنُ حَيْدَمٍ \*

قال الشارح أعلم أن المصاف قد حذف كثيرا من الكلام وهو سائق في سعة الكلام وحال الاختيار إذا لم يُشَكَّلْ وإنما سرق ذلك الثقة بعلية الخطاب إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى فلا حصل المعنى بقرينة حال أو لفظ آخر استغنى عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصارا وإذا حذف المصاف أقبر

للمصاف إليه مقامه وأهرب بإعراجه ، والشاهد المشهور في ذلك قوله تعالى وَسَأَلَ الْقُرَيْةَ والبراد أهل القرية لأنه قد علم أن القرية من حيث في مَذَرٍ وَخَجَرٍ لَا تُسَالُّ لَنْ الغرض من السؤال رَدُّ الجواب وليس الخَجَرُ والمَذَرُ مَتَا يُجِيبُ واحدٌ منهما ، وقوله وَالْعَلَمُ فيه يوهد أن الآية قد اشتهر أمرها بذلك حتى صارت علما على جواز حذف المصاف إذ الأمر واضح فيها من جهة المعنى ، ومن ذلك قوله تَسْعَالِي وَلَكِنْ الْبَرِّ مَنْ آمَنَ بِكَلِمَةٍ وَقَوْلُهُ وَلَكِنْ الْبَرِّ مَنْ اتَّقَى تَقْدِيرُهُ بَرٌّ مِنْ وَإِنْ شئتَ كان تَقْدِيرُهُ وَلَكِنْ ذَا الْبَرِّ مَنْ اتَّقَى فلا بد من حذف المصاف لأن الْبَرِّ حَدَّثَ وَمَنْ اتَّقَى جَزَاءٌ فلا يصح أن يكون خبرا عنه لأن الخبر إذا كان مفردا كان هو الأول أو متولا متولته فلذلك نُجِلَ على حذف المصاف ، والأول أشبه لأن حذف المصاف صواب من الاتساع والخبر أولى بالاتساع من المبتدأ لأن الاتساع بالانحياز أول منه بالصُدُورِ ، ومن ذلك قولهم الَيْلَةُ الْهَلَالُ لا بد من حذف المصاف رفعت اليلة أو نصبتها لأن رفعت ١. كان التقدُّمُ اليلةُ اليلةُ الالهلال وإن نصبت كان التقدُّمُ اليلةُ حَدِيثُ الهلال أو طولُوه ، ومن ذلك قول الشاعر

\* الْمَالُ يُزْرَى بِالْوَدَامِ ذَوِي حَسَبٍ \* وَقَدْ يَسْرِي غَيْرَ السَّيِّدِ الْمَالُ \*

أي قَدْذُ الْمَالِ يُزْرَى وهو كثير واسع وكان أبو الحسن مع كثرة لا يقبضه بل يقبضه على المسموع منه فأما ما يُلَيسُ فلا يجوز لنا استعماله ولا القيلس عليه لو قلنا رأيت هذا وأنت تريد غلاما عند فر ١٥ يجوز لأن الروية يجوز أن تقع على هند فكما تقع على الغلام ، وقد جاء من ذلك شيء يسير لِلثَغَالِ بدلالة الحال عليه وإخبار القائل أو معرفة الخطاطب قال الشاعر \* عَشِيَّةٌ قُرْطَارِيَّةٌ مِنَ الْعِجْ \* قال ابن الكلبي الهَوَّزُ هو يربد بن هوزي كان قُتِلَ في الْعَرَكَةِ لحذف المصاف لأن الخطاطب مُشَاهِدٌ لِمَكَ فِي الحَرْبِ فلا يُشْكِلُ عليه المقتول يربد حَقَّةٌ ما قلناه قُلِي مَرَّ بِنِجَا

\* وَخَصَّ صَرَفَتَا بِالْكَلْبِ ابْنِ هَوَازٍ \* وَجَمَعَ بَيْنَ الدِّمَانِ حَتَّى تَبْدُوَا \*

٢. فصرح بين هوزي ، ومثله قوله \* كَمَا أَهْيَا الْبُطَيْحِيُّ حَدِيَّتَا \* هكذا يقع في نُسَخِ الفصل كَمَا بِالتَّالِفِ وأما هو بالبهاء وَصَدْرُهُ

\* قَهْلٌ لَكُمْ فِيمَا إِيَّيَّائِي \* بَصِيرٌ مَا أَهْيَا الْبُطَيْحِيُّ حَدِيَّتَا \*

وَالْبُطَيْحِيُّ الطَّبِيبُ يُقَالُ نَظِيسٌ مِثْلُ فَيْسِيَابٍ وَطَاطِيبٍ بِكسْرِ النون وقال أبو حنيفة هو بفتح النون والبراد ابن حَدِيَّتِمَ لحذف المصاف ، ومن ذلك قولُ كُنَيْزٍ

\* حُرَيْبٌ لِي بِحَرْمٍ قَبِيلَةٌ تُحْدِثُ \* كَالْبَهْدِيِّ مِنْ نَطَاةِ الرِّهَالِ \*

قَبِيلَةٌ مُوجِعٌ وَنَطَاةٌ قَصَبَةٌ خَمِيرٌ وَالْمِرَادُ كَقَبْلِ الْبَهْدِيِّ وَالرَّقْلُ طَوَالُ الْخَصْلِ وَحُرَيْبٌ قُدِّرَتْ بِقَالَ حُرَيْبٌ الْخَصْلُ أَحْرَبُهَا إِذَا قُدِّرَتْ مَا عَلَيْهَا \* وَقَدْ جَاءَ مِنْ ذَلِكَ فِي الشَّعْرِ أَبْيَاحٌ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْإِبْلَاسِ كَأَنَّ ذَلِكَ لِنَقْعِ الشَّعْرِ يَعْلَمُ الْمُخَاطَبُ أَوْ نَظَرًا إِلَى كَثَرَةِ حَذْفِ الْمَصَافِ الَّتِي لَا تَبَسُّ فِيهِ فَلَمْ يَجْعَلْ بِالْإِبْلَاسِ مُعْرِضًا \* قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَكَمَا أَهْطُوا هَذَا الثَّابِتَ حَقَّ الْحَذْفِ فِي الْأَعْرَابِ فَقَدْ أَهْطَوْا حَقَّهُ فِي غَيْرِهِ قَالَ حَسَّانُ

\* يَسْقُونَ مِنْ وَرْدِ الْبَرِيضِ طَلِيحٍ \* بَرَدَى يُصَقِّفُ بِالرَّحِيْقِ السَّلْسَلِ \*

فَذَكَرَ الصَّبِيرَ فِي يُصَقِّفُ حَيْثُ ارَادَ مَا بَرَدَى وَقَدْ جَاءَ قَوْلُهُ هُوَ وَجَلَّ وَكَمْ مِنْ قَرِيْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا لِحَبْلَتِهَا بِأُسْنَا بَيِّنَاتٍ أَوْ قَدْ قَاتِلُونَ عَلَى مَا لِلثَّابِتِ وَالْحَذْفِ جَمِيعًا  
١٠ قَالَ الشَّارِحُ لَقَدْ أَهْرَبُوا الْمَصَافَ إِلَيْهِ بِالْعَرَابِ الْمَصَافَ لِقَوْلِهِ مَوْقَعَهُ وَمُبَاشَرَتَهُ الْعَامِلُ كَقَوْلِهِ تَسْعَالِي وَأَسْأَلُ الْقَرِيْبَةَ فَلَا مَصْلَ فَسَأَلَ أَهْلَ الْقَرِيْبَةِ وَالْقَرِيْبَةُ مَخْفُوضَةٌ كَمَا تَرَى بِإِضَافَةِ الْأَهْلِ إِلَيْهَا فَلَمَّا حُذِفَ الْمَصَافُ أَقِيمَ الْمَصَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ فَبَاشَرَهُ الْعَامِلُ فَانْتَصَبَ انْتِصَابَ الْمَعْمُولِ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِيَّاهُ فِي الْحَقِيقَةِ كَذَلِكَ أَهْطَوْا حُكْمَهُ فِي غَيْرِ الْأَعْرَابِ مِنَ التَّنَاقُيْتِ وَالتَّذَكِيرِ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ حَسَّانَ بْنِ دَابِجٍ \* يَسْقُونَ مِنْ وَرْدِ الْبَرِيضِ الْح \* الشَّاهِدُ فِيهِ تَذَكِيرُ الصَّبِيرِ الرَّاجِعُ إِلَى بَرَدَى وَهُوَ مَوْثِقٌ أَلَّا تَرَى أَنَّ أَلْفَهُ كَالِفٍ حَقْمَةٍ وَشَقَى وَهَذَا الْبِنَاءُ لَا تَكُونُ أَلْفُهُ إِلَّا لِلتَّنَاقُيْتِ هَذَا طَاهِرُ اللَّفْظِ وَبِجَوِّزِ أَنْ يَكُونَ الْمُصْبَرُ هَالِدًا إِلَى الْحَذْفِ وَهُوَ الْمَاءُ فَيَكُونُ الْحَذْفُ مُرَادًا مِنْ وَجْهِ وَغَيْرِ مُرَادٍ مِنْ وَجْهِ فَمِنْ جِهَةٍ هُوَ الصَّبِيرُ إِلَيْهِ كَانَ مَلْحُوظًا مُرَادًا وَمِنْ جِهَةٍ الْأَعْرَابُ غَيْرُ مُرَادٍ \* وَالْبَرِيضُ هُنَا مَوْضِعٌ يَدْمَشَقُّ بِالْعَادِ الْمَهْمَلَةِ وَبَرَدَى نَهْرٌ بِهَا وَتَصْغِيْفُ الشَّرَابِ تَحْوِيلُهُ مِنْ إِيَّاهُ إِلَى إِلَهِهِ وَالرَّحِيْقُ صَفْقَةٌ لِحُمْرٍ وَالسَّلْسَلُ الطَّيْبُ يَسْهَلُ مَا لَا سَلْسَلٌ أَيْ سَهْلُ الْمَشْرَبِ حَذْفٌ \* وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى وَكَمْ مِنْ قَرِيْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا لِحَبْلَتِهَا بِأُسْنَا بَيِّنَاتٍ أَوْ قَدْ قَاتِلُونَ فَلِلْمِرَادِ وَكَمْ مِنْ أَهْلِ قَرِيْبَةٍ لَمْ يَحْذَفِ الْمَصَافَ وَهَذَا الصَّبِيرُ عَلَى الْأَمْرِينِ ثَابِتٌ فِي قَوْلِهِ لِحَبْلَتِهَا بِأُسْنَا لِنَظَرِهَا إِلَى التَّنَاقُيْتِ فِي اللَّفْظِ وَهُوَ الْقَرِيْبَةُ وَذَكَرَ فِي قَوْلِهِ أَوْ قَدْ قَاتِلُونَ مُلَاحَظَةً لِلْبَحْذُوفِ \*

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَقَدْ حُذِفَ الْمَصَافُ وَتَرَكَ الْمَصَافَ إِلَيْهِ عَلَى إِمْرَائِهِ فِي قَوْلِهِمْ مَا كُلُّ سُرْدَاهُ تَمَرَةٌ وَلَا



يَبْصَاءَ شَحْمَةً قَالَ سَبِيْبِيَّةٌ كَأَنَّكَ أَطْهَرْتُ كُلَّ قَلْبَةٍ وَلَا كُلَّ بَيْضَاءَ وَلَا أَبُو ذَرَّابٍ  
 \* أَكَلْتُ أَمْرِي تَحْسِينًا أَمْرًا \* وَنَارٌ تَوَكَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا \*

وَيَقُولُونَ مَا مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ ذَلِكَ وَلَا أُخْبِرُهُ وَمِثْلُهُ مَا مِثْلُ أُخْبِرُهُ وَلَا أُبَيِّكُ يَقُولَانِ ذَلِكَ وَهُوَ نِسْبَةُ  
 الشَّدِيدِ نَظِيرُ إِصْغَارِ الْجَارِ ٥

٥ قَالَ الشَّارِحُ اعْلَمْ أَنَّ حَذْفَ الْمَصَافِ وَإِبْقَاءَهُ عَمَلٌ ضَعِيفٌ فِي الْقِيَاسِ قَلِيلٌ فِي الِاسْتِحْبَالِ أَمَّا ضَعْفُهُ فِي  
 الْقِيَاسِ فَلَرُجُوهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ الْمَصَافَ تَأْتِي مِنَ حَرْفِ الْجَرِّ وَخَلْفَ عَنْهُ فَلَاذَا قَلَّتْ غَلَامٌ زَيْدٌ فَأَصْلُهُ غَلَامٌ  
 لَزَيْدٍ وَإِذَا قَلَّتْ قَوْبٌ خَرَّ فَأَصْلُهُ قَوْبٌ مِنْ خَرٍّ فَحُذِفَتْ حَرْفُ الْجَرِّ وَهِيَ الْمَصَافُ تَأْتِي عَنْهُ وَدَلِيلًا عَلَيْهِ  
 فَلَاذَا أَخَذْتَ بِحَذْفِهِ فَقَدْ أَخَفَفْتَ بِحَذْفِ النَّاتِبِ وَالْمَنْبُوبِ عَنْهُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي الْفَصْلِ قَبْلَهُ نَحْوُ وَأَسْأَلُ  
 الْقَرِيبَةَ لِأَنَّكَ أَتَيْتَ الْمَصَافَ إِلَيْهِ مُغْنَمَةً وَأَهْرَبْتَهُ بِعَرَابِهِ فَصَارَ الْمَصَافُ لِحَذْفِهِ كَالْمَطْرَحِ الْمُنْسَى وَصَارَتْ  
 ١٠ الْمَعَامِلَةُ مَعَ التَّأْنِيثِ الْمَلْفُوظُ بِهِ ٥ وَالْوَجْهُ الثَّلَاثِي أَنَّ الْمَصَافَ عَمَلٌ فِي الْمَصَافِ إِلَيْهِ الْجَرُّ وَلَا يَحْسُنُ

حَذْفُ الْجَارِ وَتَبْلِيغُهُ عَنْهُ هُنَّ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي الْمَثَلِ مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةٍ وَلَا بَيْضَاءَ شَحْمَةٍ مَوْجَعُ الشَّاهِدِ  
 أَنْ تَرْتَفِعَ كَذَا بِمَا وَتُخْفِضُ سَوْدَاءَ بِالْإِضَافَةِ وَتُفَصِّلُ لِمَنْصُوبٍ لِأَنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ وَتَمْرَةٍ مَنْصُوبٍ لِأَنَّهُ خَبِرٌ  
 مَا وَبْصَاءَ تَخْفِضُ أَيْضًا عَلَى تَقْدِيرٍ كُلُّ كَأَنَّكَ لَقَطْتَ بِهَا قَلْبَتِ وَلَا كُلُّ بَيْضَاءَ وَشَحْمَةٍ مَنْصُوبٍ عَطْفًا عَلَى  
 تَمْرَةٍ ٥ وَكَانَ أَبُو الْخَلَسَنِ الْأَخْفَشُ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ يَحِيلُونَ ذَلِكَ وَمَا كَانَ مِثْلَهُ عَلَى الْعَطْفِ عَلَى  
 ١٥ عَامِلِينَ وَهُوَ رَأَى الْكُوفِيِّينَ وَذَلِكَ أَنَّ بَيْضَاءَ جَرٌّ عَطْفًا عَلَى سَوْدَاءَ وَالْعَامِلُ فِيهَا وَمَا كُلُّ وَقَوْلُهُ شَحْمَةً  
 مَنْصُوبٌ عَطْفًا عَلَى خَبِرٍ مَا وَمِثْلُهُ عِنْدَهُمَا مَا زَيْدٌ بِقَاتِمٍ وَلَا قَاتِمٌ عَمْرُوٌ تَخْفِضُ قَاتِمًا بِالْعَطْفِ عَلَى قَاتِمٍ  
 الْمُخْفِضِينَ بِالْبَاءِ وَتَرْتَفِعُ عَمْرُوٌ بِالْعَطْفِ عَلَى اسْمٍ مَا فَهْمًا عَامِلَانِ الْبَاءُ وَمَا كَمَا كَانَ فِي الْمَثَلِ عَامِلَانِ كُلُّ وَمَا  
 قَالُوا وَقَدْ عَطَفْتَ شَيْئَيْنِ عَلَى شَيْئَيْنِ وَالْعَامِلُ فِيهِمَا شَيْئَانِ مُخْتَلِفَانِ ٥ وَسَبِيْبِيَّةٌ وَطَلِيلٌ لَا يَرِيَانِ ذَلِكَ  
 وَلَا يَجِيزَانَهُ وَاجْتِمَاعُهُ لِهَذَا فِي ذَلِكَ أَنَّ حَرْفَ الْعَطْفِ خَلَفَ عَنِ الْعَامِلِ وَتَأْتِي عَنْهُ وَمَا قَاتِمٌ مَقَامُ غَيْرِهِ

٢٠ ٥ فَهُوَ أَوْفَعُ مِنْهُ فِي سَائِرِ أَبْوَابِ الْعَرَبِيَّةِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَسَلَّطَ عَلَى تَمَلُّكِ الْإِعْرَابِ بِمَا لَا يَتَسَلَّطُ مَا أَقِيمَ  
 مُغْنَمَةً فَلَاذَا أَقِيمَ مَقَامَ الْفَعْلِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَسَلَّطَ عَلَى تَمَلُّكِ الْجَرِّ فَلِهَذَا الْعِلَّةُ لَا يَجُوزُ الْعَطْفُ عِنْدَهُمَا عَلَى  
 عَامِلَيْنِ لِذَلِكَ عَمَلُهُ عَلَى حَذْفِ الْمَصَافِ ٥ فَإِنْ قِيلَ حَذْفُ الْمَصَافِ وَإِبْقَاءُهُ عَمَلٌ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ  
 وَهُوَ ضَعِيفٌ وَالْعَطْفُ عَلَى عَامِلَيْنِ ضَعِيفٌ أَيْضًا فَلِمَ كَانَ حَذْفُهُ عَلَى الْجَارِ أَوْلَى مِنْ حَذْفِهِ عَلَى الْعَطْفِ  
 عَلَى عَامِلَيْنِ قِيلَ لِأَنَّ حَذْفَ الْجَارِ قَدْ جَاءَ فِي كَلَامِهِمْ وَلَهُ وَجْهٌ مِنَ الْقِيَاسِ فَلَمَّا تَجَيَّشَتْ فَخَرَّ قَوْلُهُ

« وَتَلَدَتْ لَيْسَ لَهَا أَيْسٌ » والمراد ورثَ بلدَهُ وقولهم في القسم اللَّهُ لَتَفْعَلَنَّ ونحوه هي رُبَّةُ اللَّهِ كان يقال له فكيف أصبحتَ فِعْلي خَيْرَ مَا لِيَ اللَّهُ يريد بخير وقد حمل أصحابنا قِرَاءَةَ حَبْرَةٍ في قوله تعالى وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسْتَظُنُّونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ عَلَى حَذِيفٍ لِلْأَرْحَامِ والتقدير فيه والأرحامُ ، والأمر فيها ليس بالبعيد ذلك البَعْدُ فقد قَبِلَتْ بهذا جوازُ حَذِيفٍ لِلْأَرْحَامِ في الاستعمال وإن كان قليلا ولم يثبت في الاستعمال العطف على عاملين فكان جملة على ما لم نظير أول وهو من قبيل أحسن القبيحين وأما من جهة العباس فلأن الفعل لما كان يكثر فيه الحذف وشاركه الحذف في كونه عاملا جاز فيه ما جاز في الفعل على سبيل التذرية ، وقد كثر التقلب بهذا النقل وأجازوا فيه وجوها من الأعراب وجعلتها خمسة أوجه أحدها ما تقدم والآخر أن تقول ما كل سوداء مبررة ولا بيضاء فحمة ترفع ولا تُنيل ما وتعطف جملة على جملة ، الثالث ما كل سوداء مبررة ولا بيضاء هجمة تنصب الأولى على اتصال ما وترفع بيضاء وهجمة على الاستئناف كذلك عطفت جملة على جملة ، الرابع ما كل سوداء مبررة ولا بيضاء هجمة لا تُنيل ما ولكن تحذف كلاً وتبقى آخرها ، الخامس ما كل سوداء مبررة ولا بيضاء هجمة وهو أحسنها لأنه لا حذف فيه ، فاما قول أبي ذؤانف \* أَكَلْ أَمْرِي تَحْسِبِينَ أَمْرًا لِحْ \* فسيبويه يجعله على حذف مصافٍ لتقديره وكل نال إلا أنه حذف جُذْرَها موجودة وأبو الحسن يجعله على العطف على عاملين فيضبط نارا بالعطف على امرئ الخفوفين بكل وينصب نارا بالعطف على الفير وهذا البهت

١٥ من أوكد ما استشهد به أبو الحسن ، وأما قولهم ما مثل عبيد الله يقول ذاك ولا أخيه فهذا يجوز أن يكون المراد ولا مثل أخيه ويجوز أن لا يقدّر مثل بل يكون الأفع معطوف على عبيد الله والعامل فيهما مثل الأول ودل على معنى خبره خبر الأول فاستغنى عنه فلو أظهر خبر الثاني وقال ما مثل عبيد الله يقول ذاك ولا أخيه يكرهه لم يكن بد من تقدير مثل أو العطف على عاملين إذ كان الأفع مجزورا بعاملٍ وبكرهه في موضع نصب بعاملٍ آخر وإذ كان لا بد فيه من أحد الوجهين وأحدهما لا يصح وجب

٢. جملة على الوجه الآخر وهو على تقدير مصافٍ محذوف وهو مبدلٌ وكان أبو العباس يمتنع جواز صله المسئلة ونظائرها لأنه كان لا يرى حذف الجار ولا يرى العطف على عاملين ولا تحمّل لها سوى هذين الوجهين ، فاما قولك ما مثل أخيك ولا أبيك يقولان ذاك فهذا لا بد فيه من تقدير مثل أيضا وليس من جهة العطف على عاملين لكن من جهة أخرى وذلك أنك إذا عطفت الأب على الأخ لم يجز تثنيت الفير لوجهين أحدهما أنه يلزم من ذلك أن يعمل في الفير عاملان وهو مثل وما السامية

الجمالية إذا جعلت موضعاً يقولون نصيباً لأن العامل في الخبر هو العامل في المفعول عنه وإن لم تُعملها كان العامل في الخبر أيضاً شيئاً الابتداء ومثله وكذلك لا يجوز. والوجه الثاني أن ما لا تعمل في خبر ما لا تعمل فيه ولا عمل لما في الآب فلم يجوز أن تعمل في خبره. فلذلك وجب تقديمك مثله مع الآب وساق حذفها لتقديم ذكرها ويكون التقديم ما مثله أخيك ولا مثله أهلك يقولان ذلك لأن ما قد هـ عملت في مثله الأول ومثله الثاني لأن حرف العطف يشارك بين العطف عليه والمعطوف في عمل العامل.

وقوله وهو في الشذوذ نظير إسماعيل الجار يعنى حذف المضاف وإبقاء قبله نحو قوله

\* رَسَمَ دَارٍ وَتَقَفَتْ فِي ظِلِّهِ \* كِدْتُ أَقْبِصُ لَهَاةً مِنْ جَلَلِهِ \*

ونحو قول ربيعة خَيْرَ عِلَاقِ اللَّهِ بَرِيدَ بَحْرِى وَكَلَامَا قَلِيلٌ فِي الْإِسْتِعْمَالِ وَالْقِيَاسِ مَعًا وَالْمِزَاجِ بَيْنَهُمَا أَتَمًا جَمِيعًا مِنْ هَوَامِلِ الْخَفِصِ

١٠

## فصل ١٢

قال صاحب الكتاب وقد حذف المضاف اليه في قولهم كان ذلك إي وجيتيد ومررت بكل قائما قال الله تعالى وَكُلًّا أَتَيْنَاهُ حُكْمًا وَجِلْمًا وَقَالَ وَوَقَعْنَا لَكُمْ فِيهِمْ نَافِثٌ بَعْضُ مَا قَبُلَ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَفَعَلْتَهُ هـ أول يبريدون أن كان كذا وكلم ومعصم وقيل كل شيء وعده وأول كل شيء. وقد جاءا محذوفين معا في قول أبي ذؤانب يصف البرقي \* أَسْأَلُ الْجَارَ فَالْتَقَى لِلطَّيْفِ \* وَقَوْلِي الْأَسْوَدَ \* وَقَدْ جَعَلْتَنِي مِنْ خَيْرَةِ أَصْبَحَا \* قَالَ الْفَسَوَى أَيْ أَسْأَلُ سَقِيًّا تَحَابِهِ وَذَا مَسَافَةً أَصْبَحَ

قال الشارح األمر أنه قد جاء عنهم حذف المضاف اليه وهو أقل من حذف المضاف وأبعد قياساً وذلك لأن الغرض من المضاف اليه التعريف والتخصيص وإذا كان الغرض منه ذلك وحذف كان نقصاً للغرض وتراجعاً عن المقصود فمن ذلك قولهم إي وجيتيد وأصله أن إي تكون مضافة إلى جملة إيا ابتداءً أي إيا فعلية نحو جئتكم إي احتجج أمير وإي قام زيد وإن كانت إنما تصاف إلى جملة لتوحيها وتوويل إيهامها فإذا تقدمتها جملة إيا فعلية وإيا اسمية رما حذفوا الجملة المضاف إليها إلى لبدلالة الجملة المتقدمة عليها مجازاً بالتنبؤ بعد إي حوضاً من المحذوف وذلك نحو قولهم إي من قول الشاعر \* تَهَيَّئْتُكَ مِنْ طَلَابِكِ أَمْ عَمْرٍ \* بِعَاقِبَةِ وَأَنْتَ إِي تَحِيصُ \*

وأصله وأنت إذ نهيتك لحذف اللامه وحوص منها التنوين ء ومثله جيتيذ وسامتيتيذ ويوتيتيذ والمراد حين إلى كان كذا وكذا وصاعه إذ كان كذا وكذا وحوص إذ كان كذا وكذا قال الله تع إذا زلزلت الأرض زلزالها وأخرجت الأرض أثقالها وقال الإنسان ما لها يومئذ تحدث أخبارها والتعديريه يوم إذ تزلزلت الأرض وإن أخرجت الأرض أثقالها وإن قال الإنسان فحدثت هذه للبعد بأسرها لسداسه ما

٥ تلتزم من الجمل وحوص منها التنوين فدخل وهو ساكن وكانت الدال قبله ساكنة فكسرت الدال لالتقاء الساكنين فقبل يوتيتيذ وليست الكسرة في الدال بإعراب وإن كانت إذ ههنا في موضع جر باصافه ما قبلها الياء والذي يدل أن الكسرة لالتقاء الساكنين لا لإعراب قوله وأنت إذ صحى ألا ترى أن إذ في هذا البيت ليس قبلها تنوين مصاف إليها فتكون مجرورة به فثبت بما ذكرناه أنها حركه بناء لا إعراب على أنه قد حكي عن ابن الحسن أن إذ ههنا مجرورة بمصاف محذوف كانه أراد ١. حينئذ ثم حذف حين وهو يريدها فهي مجرورة بالمصاف المقدّر على حذف قوله \* وإذ تزلزلت بالهليل نارا \* وما أبعد اعتقاد مثل هذا من فضل ذاك السيد وخيله إن صبح على التعريب أو أنه يريد مجرورة الموصح لا الله لا ترى أن إذ مبنية في حال اصافتها إلى الجملة نحو قوله تعالى وإن قلتم ما موسى ونحو إلى الألف في أمثالهم قال هذه مبنية على السكون وموضعها نصب بفعل مقدّر تقديره وأنكروا إلى قلتم ونحو وإن كانت مبنية في حال الاصافه فهي إذا لم تُصَف بالبناء أجدر لأن حذف المصاف اليه ١٥ التقطاع جزء من الاسم ء فان قيل فلم كانت النون أول بالعوض من غيرها قيل كان الاول أن يكون حرفا من حروف المد واللين لحقتها وكثرة زيادتها لكتهم لما كانت معتلة لا تنصب على حال لم تزد أخيرا إذ الدال قبلها ساكن وإن زيد حرف المد وكان ساكنا وجب تحريك الدال لالتقاء الساكنين فإن كسرت الدال وكان حرف المد ألفا أو واوا ألقبت به وإن كانت ياء من أول مرة لم يوس حذفها إذا بقيها ساكن بعدها فلما كان زيادة حرف المد تؤولى إلى تغييره أو حذفه تأبوا زيادته وعدلوا إلى ٢. النون لأنه يجمع حروف اللين في الزيادة ويناسبها من حيث أنه هنة تمتد في التخييم فكان كالالف التي تمتد في الحلق ولا تمتد لها فيه مع أنها قد جاءت عوضا من الحركة في فعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون ويزيدون ويزيدون في التثنية ولحق عوضا من الحركة والتنوين نحو قولك جاءني الزيدان والزيدون وأبى الزيدني والزيدني ومرت بالزيدني والزيدني فالنون هنا عوض من الحركة والتنوين فلما كانت النون قد زيدت عوضا فيها ذكرناه واحتيج إلى حرف يكون عوضا في يوتيتيذ

وحينئذ كانت النون أول لآلتها مأنوس بزيادة حوضاء وأما كل مفعولٍ يحذفُ منهما المضاف اليه وهو مرادٌ يبدل على ذلك لهما معرفتان ولولا إرادة المضاف اليه فيهما لكانا نكرتين نحو قولك غلامٌ زيد إذا أردت المعرفة وغلامٌ إذا أردت النكرة. والذي يبدل على تعريفهما وقوع الحال منهما نحو قولك مررت بكئي فلما ببعض جالساً والحال إما تكون من المعرفة ولا تكون للحال من النكرة إلا على ضغيب وهو راء. وإما يحذف المضاف اليه إذا جرى ذكر قس فتقول مررت بكئي أي بكلمهم ومررت ببعض أي ببعضهم وتستغنى بما جرى من الكلام ومعرفة المضاف عن إظهار الصمير للمضاف اليه. فذهب بعضهم إلى أن التنوين عوض من المضاف اليه كالذي في يومئذٍ وحينئذٍ قال وأما قلنا ذلك لأن هذا لا يدخله تنوين التكمين من حيث كان في نية الإضافة كما لا يدخله الألف واللام فلما لُزِم مع إرادة الإضافة علم أن التنوين عوض من المحذوف. وأما مذهب الجملعة فأنه التنوين الذي كان يستحق الاسم قبل الإضافة والإضافة كانت المانعة من إدخال التنوين فلما زال المانع وهو الإضافة عاد اليه ما كان له من التنوين وتقدم الإضافة لا يمنع من إدخال التنوين لأن المعاملة مع الشفط. وأما امتناع الألف واللام من الإدخال عليه فلما كان لتجمل أنه معرفة والألف واللام لا يدخلان المعارف هذا هو الأصل وامتناع الألف واللام من الإضافة غير المحصاة إما كان بالاعتدال على الفصاة المعرفة وليس كذلك التنوين فإنه يكون مع المعرفة نحو زيد ومحمد ونحوها. وأما قبل ونحوها من الطريف فيحذف ١٠ منها المضاف اليه فإذا قلت جئت قبلي ونحو فلزاد قبلي كذا ونحو كذا مما قد عرّفه المخطاط قال الله تع الله الأمر من قبلي ومن بعد والمراد والله أعلم من قبلي الأشبه ومن بعدها تحذف ذلك وهو مراد فذهب لفظه وبقي حكمه وهو التعريف ونحو الاسم لأن المضاف اليه من غير المضاف فإذا قطع عنه فكأنه قد بقي بعض الاسم وبعضه لا يستحق الأعراب لقام البداء فيه مقام العوض إذ لو عوضوا النون كما في يومئذٍ وحينئذٍ ونظائرها لم يؤن التباسه بالنكرات المعرب وستستقصى الكلام عليه في موضعه إن شاء الله. وقوله وقد حذفنا معاً يريد المضاف والمضاف اليه وذلك إذا تكررت الإضافة ٢٠ فن ذلك مسئلة الكتاب أنت متى قرمتان والمراد ذو مسافة فرمحين تحذف المضاف والمضاف اليه وأقيم المضاف اليه الثاني مقام المضاف للعلم به. ومن ذلك قوله تعالى فلبصت قبضةً من أثر الرسول أي من ثواب أثير حافر قبري الرسول. ومنه قول أبي ذؤاد

\* أما من رأى في رأيي شريف \* أسأل الجحر فلتخني للعقيب \*



فعلم أن الكسرة فيها لغير الاستتقال فتقول هذا غلامى وصاحى وحرفا من الصحيح اللام او ما جرى مجرى الصحيح للصحيح ما لم يكن حرف اعرابه ألفا ولا واوا ولا ياء نحو رجل ورس ولهارى مجرى الصحيح ما كان آخره ياء او واوا قبلهما ساكن نحو طي ونحو لانه اذا سكن ما قبلهما بعدت من شبه الألف وجرى مجرى الصحيح في تحمّل حركات الاعراب فلذلك تقول هذا ذكوى وكبىسى فتكسر ما قبل ياء الاضافة كما تكسر ما قبلها من الصحيح، واعلم أنهم قد اختلفوا في هذه الكسرة فذهب قوم الى أنها حركة بناء وليست اعرابا لأنها لم تحدث بعمل وإنما حدثتها عن علّة وهو وقوع ياء النفس بعدها ولذلك لا يختلف باختلاف العوامل ألا تراك تقول جاء غلامى ورأيت غلامى ومرت بغلامى فتختلف العوامل في أولها ولا تختلف حركة حروف الاعراب بل يلزم الكسر البتّة مع إمكان تحركه ألا أن هذه الكسرة وإن كانت بناء فهي عارضة في الاسم لوقوع الياء بعدها وليست لحركة فيها كالحرّكة في المبنى بمشابهة الحروف او تصني معناها او التي تحدث في الاسم بعد وجوب بناءه وتلزم كالي في أمس وهوله ألا ترى أن البناء فيهما وجب لتصني الحرف في عرض التحريك لانتقاء الساكنين والساكنان من كلمة واحدة لا ينفصل أحدهما من الآخر فصار ممّا بُنيت الكلمة على الحركة محركة الآخر تحركة أولها وما هو حشو فيها من جهة اليمين والقياس، وإذا كانت عارضة لم تميز الكلمة بها مبنية ونظير لذلك حركة التعلّق الساكنين نحو لم يقم الرجل ولم تلحق الجارية فهذه الكسرة ليست اعرابا ألا ترى أن لم لا تعد الكسرة وإنما عملها الجزم الذى هو سكن مع أن الحركة لانتقاء الساكنين بناء فالكلمة بالقياس الى اعرابها تكونها عارضة تقول عند زوال الساكن فالكسرة هنا كالصبة في تحوّلها يصيروا والفصحى في تحوّلها يصروا في كونها عارضتين للواو والألف، وقد ذهب قوم الى أن هذه الحركة لها حكم بين حكمتين وليست اعرابا ولا بناء أما كونها غير اعراب فلأن الاسم يكون مرفوعا ومنصوبا وفي فيه فدلّ على أنها غير اعراب وأما كونها غير بناء فلأن الكلمة لم يوجد فيها شيء من أسباب البناء وأسباب البناء مشابهة لحرف نحو الذى وألّى او تصني معنى الحرف نحو آمن وكيف او وقوعه موقع الفعل المبني نحو قرأل وقراء فلما لم يوجد فيها شيء من ذلك دلّ على أنها معرّبة متحركة إذ لم يعرض فيها ما يخرجها عن التمكن ألا ترى أنه لا فرق بين قولك غلامى وقولك غلامك وغلامه في التمكن واستحقاق الاعراب فكما أن غلامك غلامك معربان فكذلك غلامى معرب والأول أقس، فإن كان الاسم المتصلا معتلا ما كان آخره ألفا فذلك اذا أضفته الى ياء المتكلم أثبتت الألف

وفاقت الياء وذلك نحو قولك عصاى وقصاى ونشراقا وإنما فاقت الياء لسكون الألف قبلها فلما  
وجب تحريكها كان تحريكها بحركتها الأصلية أولى من اجتلاب حركة غريبة. ومن العرب من يقلب  
هذه الألف ياء في الاصطلاح إلى ياء المتكلم فيقول قوتى وقصتى وهذنى وله وجه صالح في العلبس وذلك  
أنه لما كانت ياء المتكلم أبداً بكسر الخرف الذى قبلها إذا كان حرفاً صحيحاً نحو هذا غلامى ورأيت  
هـ غلامى ومررت بغلامى وكانت الياء وسيلة الكسرة في نحو أخيك وأبيك وفي التنبيه والفتح من نحو  
الزبدن والنبدن وجب أن لا يقولوا رأيت قصاى بالفتحة الألف كما لا يقولوا رأيت غلامى بالفتح  
الميم فبدلوا من الألف ياء كما أبدلوا من الفتحلة كسرة فقالوا هذه قصى وهذنى كما قالوا صاحبي  
وغلامى وهو كثير قال أبو لؤبب الهذلى

\* سَبَقُوا قَوًى وَأَمْنَقُوا لَهَوًى \* فَطَفِرُوا وَلَكِلْ جَنْبٌ مَضْرُوعٌ \*

١. والشاهد فيه قوتى والمراد قوتى فأبدل من الألف ياء لوجها موقع كسرة ولا يمكن الكسرة فيها  
فوقى أولادها وكان له عشرة أولاد ياتوا فقال كنت أقوى حياتهم فسبقوا قوتى أى ألحقوا كلهم  
ومن ذلك حديث طلحة رضى الله عنه يوم الجمل حين قال له حنبل كبر الله وجهه عرفنى بالبحار  
وأكرتني بالعراب بما هذا فقال طلحة بالفتح والفتح على قفى أى مكرهاً والفتح السيف يشبه  
السيف لكثرة مائه ونصيبه بالفتح وهو الماء الكثير. وحكى عن يونس الخوي أنه قال لأن مكنتي  
هـ الله من ثلثة يوم القيمة لأحيتهم منهم آدم أقول أنت خلقتك الله من تراب وأسكنك الجنة بهير قبل  
ومكنتك مما فيها من إمار وتعيم ونهاك من هجرة فلم خالفت حتى أرحمت نبيك في هذا العناء  
والتعقب والثاني يوسف الصديق أقبل أنت فارقت أباك مدّة وأنت بعثت وهو بارئ من نعان بينكما  
مسافة يسيرة فلا كتبت إليه أنى في عابدة وخففت ما به والآخر طلحة والزبير أقبل لهما أنبأ  
بما تمنا عليهما بالمدينة وخلعتما بالكوفة ففى سى أحدث لكما وقد فرقنا بشرى هذا غلامى  
٢. وبروى قطرب

\* بَطِيفٌ بِنِ جَنْبٍ فِي مَعَدٍ \* وَبَطْنٌ بِالصُّلَّةِ فِي قَفِيَا \*

\* فَإِنْ لَمْ تَقْرَأْ مِنْ جَنْبٍ \* فَلَا رَوَيْتَماً أَبَداً صَدْتَا \*

الصُّلَّةُ العَصَا والصُّلُّ الضرب بالعصا ومن قال هذا لم يقل هذان غلامى فيقلب ألف التنبيه فى  
الرفع ياء كما قبلها فى عَصَى وهَذَنى لثلاث الدلالة على الرفع لأن قيل فطمر تقولون فى



الصحيح هذا غلامى ورأيت غلامى ومرت بغلامى فيقول علم الأعراب فهذا أجوز ذلك في التنبيه  
 قيل الدليل يقتضى ثبوت الأعراب في الجمع للبيان وأما خالفه في الصحيح نحوًا على لفظه ياء  
 الاضافة والقلبها مع ألف التنبيه فقد أمنا تغيير الياء والقلبها فكان لنا من تغيير ألف التنبيه  
 وانقلابها مندرجاً قال ولأولاً جميعاً لذى ولذبة ولذبة يعنى العرب وذلك أن الذى يقلب ألف  
 عَصاً وَرَحَى أما هو بعض العرب لا كلهم وكل العرب تقلب ألف لذى اذا اتصل بالمصر سواء كان  
 المصر متكلماً او مخاطباً او غائباً نحو لذى ولذبة فعلوا ذلك تشبيهاً لها بالأندوات نحو على  
 وإلى فها قالوا هل وإلى وعلىك وإليك وحليته وإليه كذلك قالوا لذى ولذبة وأما قلبوا ألف  
 على وإلى تشبيهاً لها بالأفعال من جهة لزومها الاسماء وحليتها فيها فكما كانت الأفعال تقلب ألفاًها  
 عند اتصال صير الفاعل بها من نحو رميت وسعيت كذلك قلبوا ألف على وإلى فقالوا عليه وإليه  
 لأن الجرور يتنزل من الجار منزلة الفاعل من الفعل من جهة لزومه له واقتضاه الياء وتحصت ألف  
 الأندوات بالياء دون الواو لوجهين أحدهما أن الياء أخف من الواو والغرض انقلاب الألف الى أحدهما  
 بحكم الشبه فكان قلبها الى الأخف أولى الثاى أن الغالب على الألف اذا كانت لأما الياء والغالب  
 عليها اذا كانت حيناً الواو فلذلك قلبت الى الياء وربما جاءت هذه الألف مع المصر غير منقلبة  
 على حدّ نجبتها مع الظاهر أنشد أبو زيد

\* طاروا علافنَ قطِرَ علافاً \* وأشدُّ يثقى حَقَبَ حَقَافاً \*

١٥

قال الجرجاني إنما قلبوها مع الصير ياء ساكنة ليدلوا بذلك على أنها أصل ولم يست منقلبة عن غيرها  
 مما أصله للركعة نحو الأفعال مثل غزا وسقى فارقه قال ياء الاضافة مفتوحة يعنى مع الألف لسا  
 ذكرناه من التقاء الساكنين فلما قرأه نافع تحيىى وماتى بسكون الياء فهو غريبٌ خروجه من  
 القياس وما عليه للجمهور ووجه هذه القراءة اعتقاد الوقف فإنه في الوقف يجوز أن يجمع بين  
 ساكنين فيكون الوقف كالساكن متبداً للركعة لأن الوقف على الحرف يزيد في صوته مع أنه استغنى  
 بأحد الشرطين وهو الذى فى الألف والشرطان المرحبان في الجمع بين ساكنين أن يكون الساكن  
 الأول حرف مدٍّ ولينٍ والثانى منقشاً كالذائبة وقاية فارقه

قال صاحب الكتاب وأما الياء فلا تخلو من أن ينفع ما قبلها كياء التنبيه ياء الأشقيين والمصنفين  
 والمرامتين والمعلنين او ينكسر كياء الجمع والواو لا تخلو من أن ينفع ما قبلها كالأشقيين وأخواته او

يَنْهَمُ كَالْمُسْلِمُونَ وَالْمُصْطَفُونَ مَا انْفَجَعَ مَا قَبْلَهُ مِنْ ذَلِكَ فَتَنْهَمُ فِي يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ يَاءُ سَاكِنَةٍ بَيْنَ مُفْتَوَحَيْنِ  
وَمَا انْكَسَرَ مَا قَبْلَهُ أَوْ انْهَمَ فَتَنْهَمُ فِيهَا يَاءُ سَاكِنَةٍ بَيْنَ مَكْسُورٍ وَمَفْتُوحٍ ،  
قَالَ الشَّارِحُ إِذَا كَانَ آخِرُ الْأَسْمَاءِ قَبْلَهَا مَفْتُوحٌ كَيَاءِ التَّخْلِيلَةِ نَحْوِ غُلَامَيْنِ وَمُسْلِمَيْنِ وَنَحْوِ يَاءِ جَمْعِ  
الْمَقْصُورِ الْأَشْقَيْنِ وَالْمُصْطَفَيْنِ وَالْمُرَامَيْنِ وَالْمُعَلِّينِ فَلَا أَشْقَيْنَ جَمْعُ الْأَشْقَى وَالْمُصْطَفَيْنِ جَمْعُ الْمُصْطَفَى  
وَالْمُرَامَيْنِ جَمْعُ الْمُرَامَى وَالْمُعَلِّينِ جَمْعُ الْمُعَلِّ لَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ وَأَهْيَافُ إِلَى يَاءِ النَّفْسِ فَإِنْ نَوَّهَ نَحْضَفُ  
لِلْإِصْفَاءِ فَرَّ يَنْهَمُ فِي يَاءِ الْإِصْفَاءِ فَتَقُولُ رَأَيْتُ غُلَامِي وَصَاحِقِي وَتَقُولُ هَوْلَاءُ مُصْطَفَى وَأَشْقَى فَتَحْصُلُ  
الْبَاءُ بَيْنَ فَتَحَتَيْنِ فَتَحْضَرُ مَا قَبْلَ الْبَاءِ وَتَحْضَرُ يَاءُ النَّفْسِ ، فَإِنْ كَانَ الْآخِرُ مِنَ الْمَصَافِ يَاءُ مَكْسُورًا مَا  
قَبْلَهَا بَأَنْ يَكُونَ الْأَسْمُ مَقْلُوعًا نَحْوَ قَاصٍ وَذَاجٍ أَوْ يَاءُ جَمْعِ السَّلَامَةِ نَحْوِ مُسْلِمَيْنِ وَصَاحِقَيْنِ فَإِنَّ الْمَقْصُورَ  
فَتَنْهَمُ يَاءَهُ فِي يَاءِ الْإِصْفَاءِ مَفْتُوحَةً نَحْوَ قَاصِي وَذَاجِي تُشَدُّدُ الْبَاءُ لِأَجْلِ الْإِتِّعَامِ وَتَقْطَعُ يَاءُ النَّفْسِ لِسُكُونِ  
الْبَاءِ الْمُتَحَمِلَةِ فَتَحْصُلُ الْبَاءُ الْمُتَحَمِلَةُ بَيْنَ كَسْرَةٍ مَا قَبْلَ الْبَاءِ وَفَتْحَةٍ يَاءِ النَّفْسِ ، فَإِنْ كَانَ الْمَصَافُ جَمْعًا  
فَإِنَّ يَاءَ الْجَمْعِ فَتَنْهَمُ فِي يَاءِ النَّفْسِ بَعْدَ حَذْفِ النُّونِ وَلَا تَكُونُ يَاءُ الْإِصْفَاءِ إِلَّا مَفْتُوحَةً نَحْوَ رَأَيْتُ  
مُسْلِمِي وَصَاحِقِي ، فَإِنْ كَانَ آخِرُ الْأَسْمِ الْمَصَافِ أَوْ أَوَّلُكَ تَقْلِبُ الْوَاوُ يَاءً وَتَنْهَمُ فِي يَاءِ الْإِصْفَاءِ سِوَاهُ  
كَانَ مَا قَبْلَهَا مَفْتُوحًا كَالْأَشْقَوْنَ وَأَخَوَاتِهِ مِمَّا هُوَ جَمْعُ سَلَامَةِ الْمُقْصِرِ نَحْوِ الْمُعَلِّينِ وَالْعَالِمُونَ أَوْ مَصْبُومَا  
نَحْوِ الْمُسْلِمُونَ وَالْمُصْطَفُونَ فِي جَمْعِ مُصْطَفٍ وَهُوَ اسْمٌ فَاعِلٍ مِنْ أَصْطَفَى يَمْضِي فَاغْلُظْ مُصْطَفٍ وَجَمْعُهُ  
مُصْطَفُونَ بَصَرُ الْغَاءِ وَالْأَصْلُ مُصْطَفِيُونَ اسْتَقْلَلْتُ الصِّمَّةَ عَلَى الْبَاءِ الْمَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا فَحَذَفْتُ فَرَّ  
حَذَفْتُ الْبَاءَ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ وَائِلِجٍ بَعْدَهَا فَرَّ ضَمُّوا الْغَاءَ لِتَصَحُّحِ الْوَاوِ كَمَا قَالُوا هَارُونَ وَهَارُونَ  
وَتَقُولُ فِي الْإِصْفَاءِ هَوْلَاءُ أَشْقَى وَمُعَلِّ وَمُصْطَفَى فَتَقْلِبُ الْوَاوُ يَاءً وَتَنْهَمُ فِي يَاءِ النَّفْسِ فَتَصِيرُ الْبَاءُ  
الْمُنْغَلِبَةُ مِنَ الْوَاوِ بَيْنَ فَتَحَتَيْنِ وَكَذَلِكَ تَقُولُ فِي الْوَاوِ الْمُصْبِرِ مَا قَبْلَهَا هَوْلَاءُ مُسْلِمِي وَمُصْطَفَى وَأَصْلُهُ  
مُسْلِمَوِي وَمُصْطَفَوِي فَحَذَفْتُ النُّونَ لِلْإِصْفَاءِ وَقَلْبْتُ الْوَاوُ يَاءً لِاجْتِمَاعِهَا مَعَ يَاءِ النَّفْسِ سَاكِنَةً عَلَى  
٢. حَذْفِ شَوْبَتَيْنِ شَبِيهَا وَنَوْبَتَيْنِ لَهَا وَأَضَعْتُ فِي يَاءِ الْإِصْفَاءِ فَحَصَلَتْ الْبَاءُ الْمُغْلِبَةُ هُنَا بَيْنَ الْكَسْرِ الْمُبْدَلَةِ  
مِنَ الصِّمَّةِ وَفَتْحَةِ يَاءِ النَّفْسِ وَإِنَّمَا أَبْدَلُ مِنَ الصِّمَّةِ هُنَا كَسْرَةً لِأَنَّ الْوَاوُ هُنَا جُعِلَتْ مَدَّةً حَرَكَةً مَا  
قَبْلَهَا مِنْ جِنْسِهَا ، وَكَانَ الْقِيَاسُ فِي يَاءِ التَّثْنِيَةِ أَنْ تَكُونَ كَذَلِكَ إِلَّا أَقْبَمَ فَتَحْوَا مَا قَبْلَهَا لِلْقَرْبِ بَيْنِهَا  
وَبَيْنَ يَاءِ الْجَمْعِ ، فَلَمَّا وَجِبَ قَلْبُ الْوَاوِ يَاءً أَبْدَلُ ابْصَا مِنَ الصِّمَّةِ كَسْرَةً لِنَتَابِئِهَا وَلِتَلْجَأَ بِخُرُجِ عَنِ الْمَدَّةِ  
وَإِنْ شَكَّ أَنْ تَقُولَ أَنَّ الْوَاوُ هُنَا فِي مَوْضِعِ كَسْرَةٍ لِمَا كَانَ يَاءُ النَّفْسِ بَعْدَهَا إِذَا يَاءُ النَّفْسِ لَا يَكُونُ مَا

قيلها ألا مكسورا والياء وسهلة الكسرة على ما تقدم فقلبت الواو ياء كما نُقلبت الضمة كسرة في هذا  
 غلامى، فإن قيل يلزم من ذلك قلبُ الالف ياء في التثنية إذا أصغتها الى ياء النفس ولا مُبالاة  
 بالاعراب كما أبدلتكم من الواو ياء وفر ثيالوا بالاعراب في قولك هذان غلامان لآتيها في موضع كسرة  
 قيل الواو أقرب الى الياء من الالف الى الياء ألا ترى أنها تتفان في الرفع وتنفرد الالف بالتأسيس  
 فلُقرب ما بين الواو والياء اجتنبت الياء مع كونها في موضع كسرة ولُبُعد ما بين الالف والياء فر  
 بقوا السبب على قلبها مع وجوب المنع وهو زوال الدلالة على الاعراب، فن قيل إذا رجعتم ان ياء  
 الجمع لو دأب الجمع إذا أصيغ الى ياء النفس فإن الياء لا تكون ألا مفتوحة لما وجد القراءة في قوله تعالى  
 وَمَا أَنتُمْ بِمُعْزِجِينَ قيل هذه قراءة حمزة والأتمش وفي قليلة الظهير جدا على أنها ليست في البعد  
 من القياس بالمكان الذى تُعزى اليه وذلك أن الإسكان في ياء النفس لما كثر صار للأصل قلما  
 لا تلتزمها ساكنٌ حركوها بالكسرة لالتقاء الساكنين ليدلوا بذلك أن الحركة لالتقاء الساكنين لا للبناء  
 فلم يُراعوا أصل حرف الين فصرفه

## فصل ١٣

قال صاحب الكتاب والاسماء الستة متى أصيغت الى ظاهرٍ أو مضمرٍ ما خلا الياء لحكمها ما ذكرنا  
 ١٥ إذا أصيغت الى الياء حُكِبَها غير مضافة أى تحذف الأواخر إلى لو فإنه لا يضاف إلا الى أسماء  
 الأجناس الظاهرة وفي شعر كعب

\* مَتَجَنَّا لِمَفْرِجِيَّةٍ مَرْفَاتٍ \* أَبَارَ نَبِيَّ أَرْوَمَتِهَا ذُرُوعًا \*

وهو شاذ ولقم مجزيان أحدهما مجزى أخواته وهو أن يغال فيمى والفصيح في في الأحوال الثلاث ولقد  
 أجاز المبرد أبى وأخى وأشد \* وأبى ما لك ذو العجايز يدار \* وحته حمله على الجمع في قوله  
 ١٦ \* وَقَدْ بَيْنَا بِالْأَيْبِنَا \* قدفع ذلك

قال الشارح قد تقدم في أول هذا الكتاب الكلام على أحكام هذه الاسماء الستة إذا أصيغت الى ظاهرٍ  
 أو مضمرٍ ليس بتكليم بما أعنى من إحداه والذى يختص بهذا المكان ببيان حُكِبَها إذا أصيغت الى ياء  
 النفس وحُكِبَها إذا أصيغت الى ياء النفس أن لا يعاد الحذف بل تبقى على حالها محدوفة اللام كما  
 لو لم تُصغفها فتقول هذا أخى وأبى وحى ورأيت أخى وأبى وحى ورأيت بأخى وأبى وحى كما

تقول هذا أَنَّ وَأَبَّ وَحَمَّ وَرَأَيْتَ أَخَا وَأَنَا، وَمَا وَرَثَ وَأَبَّ وَحَمَّ حَذَفَ لَامَاتِهَا فِي الْإِصْلَافَةِ إِلَى بَاءِ  
النَّفْسِ كَمَا حَذَفْنَا فِي الْإِفْرَادِ وَأَيُّهَا لَمْ تُحْدَلْ لَامَاتِهَا فِي الْإِصْلَافَةِ إِلَى بَاءِ النَّفْسِ كَمَا تُعْمِدُهَا إِذَا أَصْلَقْنَا  
إِلَى غَيْرِ بَاءِ النَّفْسِ فِي قَوْلِكَ أَخُو زَيْدٍ وَأَخَوْتُكَ لِأَنَّ حَذْفَ لَامَاتِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ فِي حَالِ الْإِفْرَادِ إِنَّمَا كَانَ  
لِصَرْبٍ مِنَ التَّخْفِيفِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ وَإِنَّمَا أُعْمِدَتْ حِينَ أُرِيدَ إِعْرَافُهَا بِالْحُرُوفِ الْمَعْنَى الَّتِي ذَكَرْنَاهُ  
هـ فَكَانَ إِطْلَافُ مَا هُوَ مِنْهَا أَوَّلُ مِنْ اجْتِلَافِ حُرُوفِ غَرِيبٍ أَجْنَبِيٍّ، وَأَيُّهَا إِذَا أَصِيفَتْ إِلَى بَاءِ النَّفْسِ فَلَا  
يُظْهَرُ فِيهَا الْأَعْرَابُ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ يَلُومُهُ الْإِعْلَالُ بِالْقَلْبِ وَقَدْ اسْتَمَرَّ فِيهِ لِحَذْفِ أَصْحَى ذَلِكَ فِيهِ وَلَمْ يَرِدْ  
إِلَيْهِ مَا كَانَ يَلُومُهُ مِنَ الْإِعْلَالِ، وَقَدْ أَجَارَ الْمَبْرَدُ رَدَّ اللَّامِ إِذَا أَصِيفَتْ إِلَى بَاءِ النَّفْسِ كَمَا دَلَّتْهَا إِذَا  
أَصِيفَتْ إِلَى غَيْرِهَا فَيَقُولُ هَذَا أَخِي وَأَبِي وَأَنْشُدْ

\* قَدَّرَ أَحَلَّكَ ذَا الْخَجَارِ وَقَدْ آوَى \* وَأَبِي مَا لَكَ ذُو الْخَجَارِ بِدَارِ \*

١٠. وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ وَأَبِي بِهِمَا مَذْمُومَةٌ عَلَى إِطْلَافِ اللَّامِ لِحَذْفِهَا وَلَا خِجَّةٌ فِي ذَلِكَ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ  
أَرَادَ جَمَعَ السَّلَامَةَ لَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ أَبَّ وَأَبَوْنَ وَأَخَّ وَأَخَوْنَ كَمَا قَالَ  
\* فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصَوَاتُنَا \* بِكَيْنٍ وَقَدْ جِئْنَا بِالْأَيِّتِ \*

وَقَالَ الْآخَرُ \* يَذْنُ الْبُغُولَةِ وَالْأَيِّتِ \* فَرَأَى أَنَّ هَذَا الْجَمْعَ الَّذِي هُوَ أَبَيْنَ فَقَالَ أَبِي كَمَا تَقُولُ  
مُسْلِمِيٍّ وَهَشْرِيٍّ وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ

\* وَقَدْ شَبَّتَ بِهَا الْأَقْوَامُ قَبْلِي \* قَمَا شَبَّتَتْ أَبِي وَلَا شَبَّتَتْ \*

فَعَلَى هَذَا تَكُونُ الْبَاءُ الْمَذْمُومَةُ بِأَنَّ الْجَمْعَ دُونَ أَنْ تَكُونَ مُتَقَلِّبَةً مِنَ الْوَلَوِ إِلَى فِي لَمْ فِي قَوْلِكَ أَبَوَانِ  
لِأَنَّ هَذَا الْمَوْضِعَ إِنَّمَا كَانَ يَلُومُهُ الْإِعْلَالُ بِالْقَلْبِ وَاسْتَمَرَّ فِيهِ لِحَذْفِ أَصْحَى ذَلِكَ فِيهِ وَلَمْ يَرِدْ فِيهِ مَا كَانَ  
يَلُومُهُ الْإِعْلَالُ لَهُ، وَذُو الْخَجَارِ مَوْضِعٌ يَتَى كَانَ بِهِ سُوءٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ قَالَ الْخَارِثُ بْنُ حِلَزَةَ  
\* وَأَلْزَمُوا حَلَفَ ذِي الْخَجَارِ وَقَدْ قُضِيَ فِيهِ الْعَهْدُ وَالْخَفَاءُ \*

١١. فَاعْرِضْ، وَأَيُّهَا ذُو قَاتِهَا لَا تَصَافُ إِلَى مَصْمَرٍ وَلَا تَصَافُ إِلَّا إِلَى اسْبِرْ جَنْسٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ قَامًا قَوْلُ  
أَنْكَبَيْتَ وَقِيلَ لَكُمْ \* صَبَحْنَا الْفَرَجِيَّةَ الْح \* فَهُوَ غَرِيبٌ وَحَسَنٌ قَلِيلًا هُوَذَا الصَّمِيرُ إِلَى الْمَرْهَفَاتِ  
وَهِيَ وَإِنْ كَانَتْ فِي الْأَصْلِ صَفَةً فَالْمُرَادُ بِهَا هَذَا الْمَوْصُوفُ وَهُوَ السِّيرُوفُ وَالسِّيرُوفُ جَنْسٌ وَلَا يَخْلُصُ  
عَلَيْهِ وَمِثْلُهُ

\* إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ مِنَ الْغُلَبِ نَبِيٌّ \*

وهو في هذا البيت أسهل أمراً لتعزّي الضمير إلى الفصل وهو اسمُ جنسٍ، وأما الفَمْرُ إذا أصيبت إلى  
 ياء النفس فليدَّ وجهان أحدهما أن تُحَرِّقَهُ على لفظِ إفراده كما فعلت في أخواته فتقول هذا يَمْسِي  
 وفعلت في موضعته في يَمْسِي كما تقول آمسِي وأبى والوجه الثاني أن تَرَدَّ الحَذِيْقُ فتقول هذا في وفعلت  
 في موضعته في في فيكون في الأحوال الثلاث بلفظ واحد وفي الياء المشددة وأما كان كذلك لانتك  
 ٥ تقول هذا فوكَ ورأيت فأكَ ومرت بيهيك فتكون حركة الغاء تابعة لحركة ما بعدها من الحروف فإن  
 كان واواً كان مصموماً وإن كان ألفاً كان مفتوحاً وإن كان ياءً كان مكسوراً وقد تقدّم أن هذه الحروف  
 وسبيلها للحركات وجاريةً مجراها فكما يلزم أن يكون ما قبل ياء الإضافة مكسوراً في قولك سلامي كذلك  
 يجب أن تأتي بالياء هنا وإذا جاءت الياء لزم أن تكسر الغاء لأن حركة الغاء تابعة لما بعدها نحو  
 قولك إنَّيْمَرُ وإمْرُو<sup>٢</sup> تَتَمَرُّ في ياء النفس فصار اللفظ في الأحوال الثلاث واحداً وهذا الوجه هو  
 ١٠ القياس الأكثر والأول قليل، فإن قيل يَرُ قلبتم الألف هنا ياء مع أنها دالة على الإعراب وأمتنعتم  
 من قلب ألف التنبيه وما الفرق بينهما فالجواب أن في الياء التنبيه وجد سبب واحد يقتضي  
 قلبها ياءً وتارة الإغلاط بالإعراب وهنا وجد سببان لقلبها ياءً وهو وقوعها موقع مكسور والكسار ما  
 قبلها في التلاصق من حيث أن الغاء في قولك هذا فوكَ ورأيت فأكَ ومرت بيهيك يكون تابعة لما بعده  
 ففوق سبب قلبه ولم يُعْتَدْ بالمعارض لغيره

١١

## ذكر التواضع

## فصل ١٣٩

٢٠ قال صاحب الكتاب في الأسماء التي لا يمسها الإعراب ألا هي سبيل التبع لغيرها وفي خمسة أصوب  
 تأكيد وصفه وتكيد وعطف بيان وعطف بحرف

قال الشارح التواضع في التواضع في التواضع للتواضع للتواضع في الإعراب بمشاركتها له في العوامل ومعنى قولنا قولا  
 أي فروع في استحقاق الإعراب لأنها لم تكن المصون وأما في من لوازم الأول كالتنبيه له وذلك نحو قولك  
 قام زيد العاقل فزيد ارتفع بما قبله من الفعل المستند إليه والعاقل ارتفع بما قبله أيضا من حيث كان

تابعاً لزيد كالتَّكْبِيلَ له إل الإنسان إنما كان إلى الاسم في حال وصفه فكأننا لذلك اسماً واحداً في الحكم ألا ترى أن الوصف لو كان مقصوداً لكان الفعل مسنداً إلى اسمين وذلك نحالاً ولطيفاً ذلك أن الرجل ذا العيب والابتليح يُدعى إلى وليمة فينال العيب من الكرامة مثل ما قال السيد لكن ذلك يحكم التبعية والمقصود بذلك السيد كأنهم ليسوا غيره لأنهم من كرامته كذلك ههنا الاضراب يدخل التابع والمتبوع لكن المتبوع يحكم أنه أصل ومقصود والتابع يحكم الفرعية وأنه تكبيل الأول، والتابع خمسة تأكيد وصفه وعطف بيان وكذلك وعطف بحرف وأما رتباها هذا الترتيب فقدم التأكيد لأن التأكيد هو الأول في معناه والنعت هو الأول على خلاف معناه لأن النعت يتضمن حقيقة الأولى وحالاً من أحواله والتأكيد يتضمن حقيقته لا غير فمكان نحالاً له في الدلالة وقد يكون النعت بالجملة وليس كذلك التأكيد فقدم النعت على عطف البيان لأن عطف البيان ضرب من النعت، وأقدم عطف البيان على البدل لأن البدل قد يكون غير الأول وأخر العطف بالحرف لأنه يتبع بواسطة وما قبله يتبع بلا واسطة.

### التأكيد

#### فصل ١١٣

قال صاحب الكتاب هو على وجهين تكوير صريح وغير صريح فالصريح نحو قولك رأيت زيدا زيدا وقال أحمسى قبدان

\* مَرَّ إِلَى قَدِ امْتَدَحْتُكَ مَرًّا \* وَاقْبَا أَنْ تُثَبِّبَنِي وَتُسْهَرَا \*

\* مَرَّ بِا مَرَّةً بَيْنَ تَلْسِيدِ \* مَا وَجَدْنَاكَ فِي الْحَوَائِثِ غُرًّا \*

وغير الصريح نحو قولك فعل زيد نفسه وعنه والقوم أنفسهم وأهليهم والرجلان كلاهما ولطيفاً ١. قَوْمَكَ لَكُمْ وَالرِّجَالَ أَجْمَعِينَ وَالنِّسَاءَ جَمْعَ

قال الشارح اعلم أنه يقال تأكيد وتوكيد بالهمزة والواو والخاصصة وهما لغتان وليس أحد الحرفين بذلك من الآخر لأنهما يتصرفان تصرفاً واحداً ألا تراك تفعل أُنْذِرْتُ تأكيداً مَوْكُنْتُ توكيداً ومَرَّيْتُ توكيداً ومَرَّيْتُ لفظي الاستعرائين أغلب ففعل أصل فلذلك قلنا أنهما لغتان، والتأكيد على مرتين لفظي ومعنوي فاللفظي يكون بتكرير اللفظ وذلك نحو قولك صرحت زيدا زيدا فهذا تأكيد لزيد وحده

بإعادة لفظه وهربت زيداً ضربت زيداً فهذا تأكيد للجملة بأسرها كما أكدت المفرد ومنه قول الشاعر

\* ألا يا أسلمى فر أسلمى فمت أسلمى \* ثلاث محجيات وإن لم تخلمى \*

أكدت الجملة الأثرية بتكريرها، ومنه قوله صم فهي خداج فهي خداج، فلما قوله \* مزا إلى قد  
 ٥ أمتدحتك مرة \* البيتين الشعر لأعشى قدان يدح مرة بن تأكيد والشاهد فيه تأكيد مرة بتكرير  
 لفظي وهو مرخم بإسقاط التأكيد، وأما التأكيد المعنوي فيكون بتكرير المعنى دون لفظه نحو قولك  
 رأيت زيداً نفسه ورأيتكم أنفسكم ومررت بكم بكم، وجملة الالفاظ التي يؤكد بها في المعنى تسعة  
 اللفظ نفسه عينه أجمع أجمعون جمعة جمع لهم كلاً كلاً كلاً، فلما أكتفون أضعفون كنعاه  
 بضعاء كنع بضع فكلها توارع لا تجمع لا تستعمل إلا بعده ولا تستعمل منفردة فهي شبيهة بقولهم  
 ١٠ شيطان كيطان وقيل أن معناها كمنعني اجمعين وهو الإحاطة والعجز فاجمعون من معنى الجمع  
 ونعته وأكتفون من قولهم أتى عليه حبل كتيع أي نام ومنه قولهم ما بالدار كتيع أي اهدأ، وأضعفون  
 من البضع وهو الجمع ويعضهم بقول أضعفون بالصاد المحجمة وليسست بالهائية كانه من تبطع العرق  
 إذا سأل أن اجمع اظهر في التأكيد فلذلك كانت مقدمة، وأما نفسه وعينه فيؤكد بهما ما  
 تثبت حقيقته، وكل وأجمع فهما الإحاطة والعجز فلا يؤكد بهما إلا ما يتيقن ويحجز، وتقول  
 ١٥ قم زيداً نفسه وذهب مرو عينه فالعين هنا بمعنى نفس الشيء، فلما قول صاحب الكتاب قل زيداً  
 نفسه وعينه والقيم أنفسهم وأعيانهم فالمراد أن هذه الاشياء من اللفاظ التأكيد وتؤكد بالها شدة  
 لا أنك تجمع بينهما بحرف الضبط لأن أسماء التأكيد لا يعطف بعضها على بعض وتقول جاعل  
 القيم كلهم أجمعون فتفيد بذلك استيفاء مدية القيم ولو قلت جاعل زيداً كذا أو أجمع لم يجوز لأن  
 زيداً ليس مما يحجز ويتيقن فإن أردت أنه جاء سائر الأصناف والأجزاء جاز وتقول أكلت الرضيعف  
 ٢٠ كذا لأن الرضيعف مما يحجز فيجوز أن يكون أكل الأكثر منه فنفسه وعينه يؤكد بهما ما يتيقن وما  
 لا يتيقن لانهما لاثبات حقيقته الشيء، وكل وأجمع لا يؤكد بهما إلا ما يتيقن فافهم.

قال صاحب الكتاب وجذبوا التأكيد أنك إذا كورت فقد قورت المؤكد وما عطف به في نفس السامع

ومكنته في قلبه وأمضت شبهة ربما خالجت أو ترققت غفلة وذهبا ما الت بصدته فأرثته وكذلك إذا جئت بالنفس والعين فإن لهما أن يظن حين قلت فعل زيد أن إسناد الفعل اليه تجوز أو شبهة أو نسيان وكل وأجمعين يجعلان الشمول والإحاطة

- قال الشارح فائدة التأكيد يمكن أن يلقى في نفس الخطاب وإزالة الغلط في التأويل وذلك من قبل أن الجاز في كلامهم كثير شائع يعتبرون بأكثر الشيء من جميعه والسبب من السبب يقولون قام زيد وجاز أن يكون الفصل علامة أو ولده وأم القوم ويكون القائم أكثرهم وحجج من ينطبق عليه اسم القوم وإذا كان كذلك قلت جاء زيد بما تتوهم من السامع غفلة من اسم الخطب عنه أو ذهبا عن مراده فيصليه على الجاز فيقول ذلك التوكيد بتكرير الاسم فيقال جاء زيد زيد وكذلك النفس والعين إذا قلت جاء زيد نفسه أو عينه فيزيل التأكيد عن الخطاب من إرادة الجاز وتبين غفلة الخطاب
- ١٠ وكل وأجمع يجعلان الشمول والعزم والتأكيد بهما لإزالة ذلك فإذا قلت جاء القوم كلهم أجمعين جئت بالتأكيد لثلاثتهم غير المراد ولك أن تلي بكذا وهذا وأجمع وهذا لأن معانيها واحد في التأكيد من جهة الإحاطة والعزم فإن جمعت بينهما فللمبالغة في التأكيد وأعلم أنه قد ذهب قوم إلى أن في أجمع فائدة ليست في كل ولذلك أنك إذا قلت جاء القوم كلهم جاز أن يجزئهم مجتمعين ومفترقين فإذا قلت أجمعين صارت حال القوم الاجتماع لا غير ولذلك ليس بسديد والصواب أن معانيها واحد من قبل أن أصل التأكيد إعادة اللفظ وتكراره وإما كرهوا توألهما بلفظ واحد فأبدلوا من الثاني لفظا يبدل على معناه مجازا بكذا وأجمع ليدلوا بهما على معنى الأول ولو كان في الثاني زيادة فائدة لم يكن تأكيدها لأن التأكيد يمكن معنى المؤكد ألا تراكم إذا قلت ضربت ضربا كن المصدر تأكيدها ولو قلت ضربت ضربا شديدا أو الصرب المعروف لم يكن تأكيدها لأنه قد دل على ما لم يبدل عليه الفعل فكذلك لو دل أجمع على ما لم يبدل عليه الأول لم يكن تأكيدها ومع هذا لو أريد بأجمع معنى الاجتماع لوجب نصبه لأنه يكون حالا لأن التقدير فعل ذلك في هذه الحال

قال صاحب الكتاب والتأكيد بصريح التكرير جاز في كل شيء في الاسم والفعل والظرف والمحل والظاهر



والمصبر تقول صربت زيداً صربت صربت زيداً وإن إن زيداً منطلق وجاعل زيد جاعل زيد  
وما أكرمي إلا أنت أنت

قال الشارح التأكيد بتكرير اللفظ ليس عليه باب يحضر لانه يكون في الاسماء والاعمال والظروف والمحل  
وكل كلام تريد تأكيدته تقول في الاسم رأيت زيداً زيداً وهذا زيد زيد وصرت بزيد زيد وفي الفعل  
ه قام قام ولم قم قال الشاعر \* ألا يا أسلي \* أسلي ثم أسلي \* وتقول صربت زيداً صربت زيداً  
وجاعل محمد جاعل محمد والله أكبر الله أكبر فتؤكد الجملة من الفعل والفعل والمبتدأ والخبر وكذلك  
كل كلام تريد تأكيدته تقول إن زيداً منطلق فتؤكد ظرف المؤكد وتقول زيد قائم في الدار قائم  
فيها فتعبد فيها تأكيداً قال الله تع قلما آلذين سعيذوا ففى الجنة خالدين فيها ألا إن لظرف أما  
يكرر مع ما يتصل به لا سيما اذا كان عملاً وتقول ما أكرمي إلا أنت أنت فتؤكد الاسم المصبر لأن  
التأكيد بصريح التكرير يرجع الى لفظ المؤكد قلنا ما كان

## فصل ١٣٥

قال صاحب الكتاب ويؤكد المظهر بمثله لا بالمصبر والمصبر بمثله والمظهر جميعاً ولا يخلو المصبران من  
أن يكونا منفصلين كقولك ما هبى إلا هو هو أو متصلاً أحداً والآخر منفصلاً كقولك زيد قام هو  
وانطلقت أنت وكذلك مررت بك أنت وه هو هنا نحن رأيتنى أنا ورأيتنا نحن ولا يخلو المصبر  
إذا أكد بالمظهر من أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجزئاً فالرفع لا يؤكد بالمظهر إلا بعد أن يؤكد  
بالمصبر وذلك قولك زيد ذهب هو نفسه وحيداً والقوم حصروا هم أنفسهم وأعيانهم والنساء حصرن  
هن أنفسهن وأعيانهن سواء في ذلك المستحسن والبارز وأما المنصوب والمجزئ فيؤكدان بغير شرط  
٢٠ تقول رأيت نفسه ومررت به نفسه

قال الشارح الاسم على صرتين مظهر ومصبر فالمظهر لا يؤكد إلا بظاهر مثله ولا يؤكد بمصبر فلا تقول  
جاعل زيد هو ولا مررت بزيد هو وذلك من قبل أن التأكيد بالنفس والعين من التأكيد بالظاهر  
جاء مجزئ النعت في الإيضاح والبيان ولذلك اشتهرا في اشتراك الوصف والمؤكد في الاغراب  
والتعريف فلما كان بين التوكيد والصفة من المناسبة والمقارنة ما ذكر وكان من شرط النعت أن لا

يكون أَهْرَفَ من المنعوت امتنع لذلك من التوكيد أيضا والمضمر أَهْرَفَ من المظهر فلم يجوز أن يكون توكيده له لأن التوكيد كالصفة من الجهة المذكورة وأيضاً فإن الغرض من التوكيد الإيضاح والبيان وإزالة اللبس والمضمر أَخْفَى من المظهر فلا يصلح أن يكون مُبَيَّنّاً له، وأما المضمر فيؤكد بالمظاهر ومثله من المنعوتات أيضاً فلما تأكيده بالمظاهر فهو بالنفس والعين وَجْهٌ وَأَجْنَعُ وتَوَابِهِيها وذلك لأن المظهر هُ أَجْنَعُ من المضمر فيصلح أن يكون تأكيده له ومُبَيَّنّاً ولا يخلو المضمر من أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً فإن أَكَدْتَ المضمر للرفع بالنفس والعين لم يحسن حتى تَوَكَّدَهُ أَوْكاً بالمضمر ثم تأتي بالنفس أو العين فتقول قلت أنت نفسك ولو قلت قلت نفسك أو عينك لكان ضعيفاً غير حسن لأن النفس والعين يلبان العوامل ومعنى قولنا يلبان العوامل أن العوامل تعمل فيهما لا تحكم التبعيض بل يكونان فعلين ومفعولين ومضافين وذلك أَهْمُها لم يتمكنا في التأكيد بل الغالب عليهما الاسمية ألا تراه ١. تلقي طابقت لنفسه وعرفت عينه ونزلت بنفس الجبل وأخرج الله نفسه فلما لم يكن التأكيد فيهما طاهراً فكان الغالب عليهما الاسمية لم يحسن تأكيده المضمر للرفع بهما لأنه يصور لعدم ظهور التأكيد فيهما كالنعت وحطت البيان فخرج لذلك كما خرج العطف عليه من غير تأكيده فلما كل وإن كانت على العوامل فتقول جاعلي كل القوم وأريت كل القوم ومررت بكل القوم فإن التأكيد شائب عليهما لما فيهما من معنى الإحاطة والجمع فكانت مشابهة لأجمعين فلذلك جاز تأكيده المضمر المرفوع بها من غير تقديم تأكيده ٢. آخر بصمير، ووجه ثان أن التأكيد بالنفس والعين من غير تقديم التأكيد آخر ربما أوقع لبساً في كثير من الأمر ألا ترى أنك لو قلت عند ضربت نفسها لم يعلم أَرَفَعْتَ نفسها بالفعل وأخلفت الفعل من الصمير أم جعلت في الفعل صميراً لَهْنَدُ وَأَكْدَقَهُ بالنفس فلذا قلت عند ضربت في نفسها حسن من غير خروج لذلك لما جئت بالمضمر المنفصل علم أن الفعل غير خالٍ من المضمر لأنه لا يخلو إما أن يكون قَوْماً بالفعل أو تأكيداً فلا يجوز أن يكون فعلاً لذلك لا تأتي بالمنفصل مع القدرة على المتصل ألا ترى أنك لا تقول ضربت أَمَّا لذلك كادراً على أن تقول ضربت وإذا لم يجوز أن يكون فعلاً تعين أن يكون تأكيداً وإذا كان في الفعل صميراً مَوْكَّدَ بالصمير المنفصل أين اللبس وجاز توكيده بالنفس والعين ظهراً فلما إذا كان الصمير المؤكد منصوباً أو مجروراً جاز تأكيده بالنفس والعين من غير حاجة إلى تقديم تأكيده بمضمر فتقول ضربتكَ نفسك ومررت بك نفسك لأنه لم يوجد من اللبس هنا ما وجد في المرفوع فإن أَكْدَقَهُ بالصمير ثم جئت بالنفس قلت ضربتكَ أنت نفسك ومررت بك

انت نفسك كان أبلغ في التأكيد وإن لم تأت به فنته مندوحة ومنه بدء، وإما لتأكيد المصدر بمثله من المصبرات فحق قولك قلت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت فيكون تأكيد المرفوع والمنصوب والجرور بلفظ واحد وهو ضمير المرفوع وإما كان كذلك من قيل أن أصل الضمير أن يكون على صيغة واحدة في الرفع والنصب والجر كما كانت الأسماء الظاهرة على صيغة واحدة والاعراب في آخرها يبين أحوالها وكما كانت الأسماء المبنية على صيغة واحدة وهو ملها تدل على إعرابها ومواضعها نحو جاعل هذا ورأيت هذا ومررت بهذا ١ وقد فصلوا بين ضمير المرفوع والمنصوب والجرور في بعض المواضع فقالوا ضربت زيداً وهرتك زيداً ومررت بغلامى فالتاء ضمير المرفوع والكاف ضمير المنصوب والياء ضمير الجرور ولفظ كل واحد منها غير لفظ الآخر وقد ساءوا بين المرفوع والمنصوب والجرور في بعض المواضع وذلك نحو قلنا ونقبتا النون والالف في موضع رفع وأكرمنا زيداً وأعطانا عمرو النون والالف في موضع نصب ولذلك وقع الظاهر بعده مرفوعاً بحرف الفاعل وقول نزل علينا وسلامنا فيكون النون والالف في موضع جرء وأصل الضمير المنفصل المرفوع لأن أحواله الابتداء وأصل الابتداء ليس بلفظ فإذا أضمر فلا بد أن يكون ضمير منفصلاً والمنصوب والجرور ملهما لا يكون إلا لفظاً فإذا أضمر اتصل به فصار المرفوع مختصاً بالانفصال فإذا أكد المصدر لتحقيق الفعل له دون من يقع مقامه احتجنا إلى ضمير منفصل وأصل الضمير المنفصل المرفوع ولم يكن للجرور ضمير منفصل وكان الجرور والمنصوب من وإد واحد فحسبنا عليه مع أنهم أرادوا الفرق بين البدل والتأكيد فإذا قالوا رأيتك إياك كان بدلاً وإذا قالوا رأيتك أنت كان تأكيداً فلذلك استعمل ضمير المرفوع في المنصوب والجرور واشترك الجميع فيه كما اشترك في تأ وجروا في ذلك على قياس اشتراكها كلها في لفظ واحد كما ذكرنا فإذا قلت قلت أنت فأنت في موضع رفع لأنه تأكيد لمرفوع والتأكيد تابع للمؤكد يدل على ذلك أنك لو أتيت بالنفس والعين لكان مرفوعاً نحو قولك قلت أنت نفسك وإذا قلت رأيتك أنت فأنت في موضع نصب لأنه تأكيد لمنصوب وإذا قلت مررت بك أنت فأنت في موضع مجرور ٢

فإن قيل فهل هذا التأكيد من قبيل التأكيد اللفظي أو من قبيل التأكيد المعنوي فيل لا بد هو بالتأكيد اللفظي أشبه لأن التأكيد المعنوي له ألفاظ مخصوصة وشروط وسيوضح أمرها ٣

## فصل ١٣٦

قال صاحب الكتاب والنفس والعين ففحصت ان بهذه التفصيلة بين الصمير المرفوع وصاحبه وفيما سواها لا فصل في الجواز بين قلتها تقول الكتاب قُرِئَ كُلُّهُ وَجُلِيَ كُلُّهُ وَخَرَجُوا أَجْمَعِينَ

قال الشارح قد تقدم قولنا ان تأكيد الصمير المرفوع والنفس والعين من غير تقدم تأكيد صمير منفصل قبيح وهو جائز مع فحشه وهو مع بعض المصبرات التي فقلبك زيد جاء نفسه اليه من قولك جئت نفسي لانه في المسئلة الأولى ربما أوقع ليساً وقولك قلت نفسي اليه من قولك قلنا أنفسنا لان في هذه المسئلة الصمير بارز وهو على حرفين كالأسماء الظاهرة من نحو زيد وأب وفي المسئلة الأولى على حرف واحد فكان بعيداً من التمكنة وأما الصمير المنصوب والمجرور فيجوز تأكيدها بالنفس والعين وإن لم يتقدمها تأكيد لانه لا يئس فيهما وليس من الفعل كالجاء منه كما كان صمير الفاعل

١. فالتأكيد بالنفس والعين مختص بهذه التفصيلة اي بين تأكيد صمير المرفوع والنفس والعين وبين تأكيد صمير المنصوب والمجرور بهما للفرق الذي ذكرناه وليس بين تأكيدهم بغير النفس والعين فصل بل ذلك سائق جائز فلذلك قال وفيما سواها يعني النفس والعين لا فصل في جواز فلاكتها فلذلك تقول الكتاب قُرِئَ كُلُّهُ فتؤكد الصمير المستكين من غير تقدم تأكيد صمير لما ذكرناه من قلبية التأكيد على كل فكانت لأجمعين ظروفاً

١٦

## فصل ١٣٧

قال صاحب الكتاب ومتى اكثرت بكل وأجنت غير جمع فلا مذهب لصحته حتى تقلد أجزاء كقولك قرأت الكتاب وسمت النهار كله وأجمع وتجرأت الارض وسمت الليلة كلها وجمعا

٢. قال الشارح قد تقدم قولنا ان كلاً وأجمع معناهما الإحاطة والعموم فلا يؤكد بهما الا ما يتبعص ويصح تجزئته فتقول قرأت الكتاب كله لانه يمكن قراءته بعضه وسمت النهار أجمع لإمكان سير جزؤه منه وتجرأت الارض اي توسعت فيها وسمت الليلة جمعة كل هذه الاشياء يجوز تأكيدها بكلاً وأجمع لإمكان تجزئتها وتبعصها وقوله لا مذهب لصحته حتى تقلد أجزاء يريد اذا كان العامل متابعاً للجزئية نحو رأيت زيدا وسميت عمراً لان الرؤية والسميت يجوز ان يقعاً بتعصه وأن يقعاً بكلاً

فجاز تأكيده بكل وأجمع إذا أريد جميع أجزائه ولو قلت جله زيد أو أقبل محمد كله أو أجمع له يصح لأن المنجى والإقبال لا يصح من أجزائهما فإن أردت أنه جله سائر الأقسام لم يفقد منها شيء نحو البهمن والرجلين لم يبعد جوازها

## فصل ١٣٨

قال صاحب الكتاب ولا يقع كل واجمعون تأكيدهن النكرات لا تقبل رأيت قوما كلهم ولا اجمعين وقد أجاز ذلك اللطيف فيما كان محدودا كله \* قد صرّت البكرة يوما أجمعا \*

قال الشارح لعلم أن النكرات لا تؤكّد بالتأكيد المعنوي وإنما تؤكّد بالتأكيد اللفظي لا غير لو قلت أكلت رغيفا كله أو قرأت كتابا أجمع لم يجوز وإنما تقبل أكلت رغيفا أو قرأت كتابا وإنما لم تؤكّد النكرات بالتأكيد المعنوي لأن النكرة لم يثبت لها حقيقة والتأكيد المعنوي إنما هو لتعيين معنى الاسم وتقرير حقيقته ومكين ما لم يثبت في النفس نحال فاما التوكيد اللفظي فهو أمر راجع إلى اللفظ ومكينه من ذهن المخاطب ومنه خرقا من تولي الفجاز أو تولي حقيقة عن استعماله فاللفظ هو المقصود في التأكيد اللفظي فاما المعنوي فاما المراد منه الحقيقة ولذلك أريد المعنى في غير ذلك اللفظ وأمر آخر أن الألفاظ التي يؤكّد بها في المعنى معارف فلا تتبع النكرات توكيدها لها لأن

١٥ التوكيد كالمصلا \* ذهب الكوهمون إلى جواز تأكيد النكرة بالتأكيد المعنوي إذا كانت النكرة محدودة أي معلومة المقدار تحريم وشهر وقربوع وميل وحربة وأكله ومحو ذلك واستدلوا على جوازها بقوله \* يا ليت حدة حلي كله رجب \* فجزّ كله على التأكيد تحوّل وهو نكرة وأنشدوا أيضا \* إذا القعد كثر فيها حقد \* يوما جديدها كله مطرد \*

وقال الآخر \* قد صرّت البكرة يوما اجمعا \* فكذلك يوما وهو نكرة ولا حجة في هذه الأدبيات لعلتها \* وأنشدها في القياس مع أن الرواية \* يا ليت حدة حلي كله رجب \* بلاضافة وإذا اضيف كان معرفة والرواية في قوله \* يوما جديدها كله مطرد \* يرفع كل على تأكيد المصمر في جديد والمصمرات كلها معارف وإنما قوله \* قد صرّت البكرة يوما اجمعا \* فلا يعرف قائمه مع شذوذه \* فإن قبل ومن أين زعمت أن هذه الأسماء التي يؤكّد بها معارف فالجواب أما ما اضيف منها إلى المصمر فلا إشكال في تعريفه نحو قوله ككاهة ونفسه وهيئة وأما أجمع واجمعون وتوابعهما فقد اختلف الناس في تعريفها

من أتى وجهه وقع لها التعريف فذهب قور إلى أنها في معنى المصاف إلى المصور لأنك إذا قلت رأيت  
 الخيش أجمع كان في تقدير رأيت الخيش جميعه وكذلك إذا قلت رأيت القور أجمعين كان في  
 تقدير رأيت القور جميعتهم وكان يجب أن تقول جامع القور لهم أجمعهم أو أجمعهم أجمعهم  
 المصاف إليه وحسوا من ذلك الخيش بالواو والنون فصارت الكلمة بذلك الخيش يراد بها المصاف والمصاف  
 إليه ولهذا لم يجهن على كونه وصار ذلك كجمعهم أرض على أرضين عوضا من له التأنيث فان قيل إن  
 له التأنيث تتناول من الاسم منزلة جزؤه منه ولذلك كانت حرف الاعراب منه فقالوا قائما وقصدت  
 حوسوا منها كما حوسوا مما حذف من نفس الكلمة نحو مائة ومئتين وقليل وقليل وكثير وكثيرين والمصاف  
 إليه كلمة قائمة بنفسها وحرف الاعراب بما قبلها فالجواب أن المصاف إليه أيضا يتناول من المصاف منزلة  
 ما هو من نفس الاسم ولذلك لا يفصل بينهما وإذا صغرت نحو عهد الله وأمرى القيس وحسوا من  
 الاعلام المصاف إنما تصغر الاسم المصاف دون المصاف إليه فتقول هذا عهد الله وأمرى القيس كما  
 تفعل ذلك في علم التأنيث ألا ترى أنك تقول في تصغير طليخة وصحح طليخة وفي تصغير حنبرة  
 حنبرة فتصغر الصدر وتبقى علم التأنيث بحاله فلما تناول المصاف إليه من المصاف منزلة الجزء من  
 الكلمة جاز أن يعرض منه إذا حذف وأريد معناه وذهب قور من المحققين إلى أن تعريف هذه  
 الأسماء بالوضع وهو من قبيل تعريف الأعلام نحو زيد عمرو ويبدل على صفة ذلك أن أجمع وجمع لا  
 يتمزمان فلما أجمع فلا ينصرف للتعريف ووزن الفعل وأما جمع فلا ينصرف للتعريف والعامل فذهب  
 قور إلى أنه معدول من جمع لأن فلكه مما مذكرة على الفعل فجمع على فعل نحو حنبرة وحنبره وصغرة  
 وصغري وهو رأى أن عثمان الماري وكان يعتقد في التأنيث أنه عرب من الصفة وذهب آخرون إلى أنه  
 معدول من جماتي لأن فلكه مما فجمع على فعل إذا كانت صفة نحو حنبرة وحنبره وصغرة وصغري وأما  
 إذا كانت اسما فبأنها أن فجمع على فعل نحو حنبرة وحنبره وأجمع وجمع اسمان غير صفتين  
 وينقل عن صاحب هذا الكتاب أنه كان يذهب إلى أن أجمع وأجمعين وما بعدها معارف لأنها  
 معدولة من الالف واللام والمراد التجميع والتجمعين كما أن أمس معدول عن الأمس وقد تكرر المعدل  
 في جمع كاله معدول من شيتين الالف واللام وعن جماتي كصحاري فلهذه

## فصل ٣٣١

قال صاحب الكتاب وَأَكْتَعُونَ وَأَتَعُونَ وَأَبْصَعُونَ إِتْبَاعَاتٌ لَأَجْمَعُونَ لَا يَجْتَنِ إِلَّا هِيَ إِثْرُهُ مِنْ أَيْسَرِ كَيْسَانٍ تَبْدَأُ بِأَيْتِهِنَّ شَتَّى بَعْدَهَا وَنَمِيعُ أَجْمَعٍ أَبْصَعُ وَجُمُعُ كَتَعَ وَجُمُعُ بَتَعَ مِنْ بَعْضِهِمْ جَاعِلِي الْقَوْمِ أَكْتَعُونَ

ه قال الشارح الاسماء التي يؤكد بها مرتبة فبعضها مقدم ففسده حينئذ مقدمان على كل لائهما أشد فكُنَّا في الاسميتين من كل على ما تقدم وكل مقدم على أجمع لأن كلا تكون تأكيداً وغير تأكيد وأجمع لا تكون إلا تأكيداً فقل إن القوم كُلم في الدار فيجوز رفع كل ونصبها فالنصب على التأكيد والجار والظهور للغير وأما الرفع فعلى الابتداء وغيره الجار والظهور بعده ولليلة من الابتداء والغير خبر إن قال الله تع قل إن الأمر كله لله روى بنصب كل ورفعها فالنصب على التأكيد والرفع على الابتداء وأما ما بعد أجمع فتوابع لا تلغ إلا بعدها فأكثع تابع لأجمع يقع بعده كقولنا حسن نسأ وأبصع تابع لأكتع يقع بعده هذا ترتيبها وحكي ابن كيسان أنك تبدأ بأيتهن شتَّى بعد أجمع لأنه يجعل هذه الالتفات إِتْبَاعَاتٍ لأجمع فلا يُقَدِّمَنَّ عليها بل لك أن تلي بأيتهن شتَّى بعد أجمع وتؤخر الباقي

وقد جاء من العرب أجمع أبصع وجمع كَتَعَ وَجُمُعُ بَتَعَ فيُقَدِّمُونَ أجمع ثم يتبعونها ما شاؤا من هذه التوابع على ما ذكرناه وأجاز بعضهم جاء القوم أكتعون فيجعلونها كأجمعين وليس تأبعاً

وقد تقدم أن بعضهم يجعل هذه الأسماء كلها تواكيداً ومعانها كمعنى أجمع فليها شتَّى قد سمت وأيتها شتَّى أكدت فأروء

## الصفة

## فصل ٣٣٠

١٠

قال صاحب الكتاب في الاسم الدال على بعض أحوال الذات وذلك نحو طويل وقصير وقيل وأخف وقثير وقيل وسقيم وصحيف وقثير وقوي وقريب وصحيح ومكرم ومهان والذي نسأ له الصفة هو المتفرقة بين المشتريتين في الاسم ويقال إنها للتخصيص في النكرات والتوضيح في المعارف

قال الشارح الصفة والنعت واحد وقد ذهب بعضهم إلى أن النعت يكون بالحالية نحو طويل وقصير

والصفة تكون بالافعال نحو ضارب وخارج فعل هذا يقال للبارئ سبحانه موصوف ولا يقال له منعوت  
 وجي الاول هو موصوف ومنعوت، والصفة لفظ يتبع الموصوف في اعرابه تحليلية وتخصيصا له بذاتي معنى  
 في الموصوف او في شيء من سببه وذلك المعنى قرص الذات لان له، وقوله الاسم الدال على بعض احوال  
 الذات فتقريبه وليس يتحد على الحقيقة لان الاسم ليس بجنس لها ألا ترى ان الصفة قد تكون بالجملة  
 والطرف نحو مورت برجيل قام ومورت برجيل أبوه قائم ورجل في الدار ومن الكرام فقولنا لفظ أسد لانه  
 يشمل الاسم والجملة والطرف، وقوله الدال على بعض احوال الذات لا يكفي فضلا ألا ترى ان الخبر دال  
 على بعض احوال الذات نحو زيد قائم وإن زيدا قائم وكان زيد قائما فإن أضاف الى ذلك الجاري عليه  
 في اعرابه او التابع له في اعرابه استقلاله حداً وفصله من الخبر ان الخبر لا يتبع الخبر عنه في اعرابه  
 والفرض بالنوع تخصيص نكرة او إزالة اشتراك عارض في معرفة مثال صفة النكرة قولك هذا رجل ملأ  
 ١٠ ورأيت رجلا ملأ ومورت برجيل ملأ او من بني تميم فرجل ملأ او من بني تميم أخض من رجل ومثال  
 صفة المعرفة قولك جاعل زيد العاقل ورأيت زيدا العاقل ومورت بزهد العاقل فالصفة ههنا فصلته من  
 زيد آخر ليس بعاقل وأزالت عنه هذه الشركة العارضة أي ألها انقلبت من غير قصد من الواضع ان  
 الاصل في الاطلاق أن يكون كل اسم يراه مسمى فينصب المسميات بالانقلاب ألا الله وما آرد حجب المسميات  
 بكثرتها فحصل لـ اشتراك عارض فأتى بالصفة لإزالة تلك الشركة ونفي اللفظ فصفة المعرفة للتوضيح  
 ١٥ والبيان وصفة النكرة للتخصيص وهو اخراج الاسم من نوع الى نوع أخض منه، وقوله والذي تُسأى  
 له الصفة هو التقولا بين المشتركين في الاسم يريد ان الصفة تُزيل الاشتراك الجِنسي نحو رجل ورس  
 والاشتراك العارض في المعارف وقيل ألها للتخصيص في النكرات والتوضيح في المعارف على ما ذكرناه ومثا  
 كان الفرض بالنوع ما ذكرناه من تخصيص النكرة وإزالة الاشتراك العارض في المعرفة وجب ان يجعل  
 للمنعوت حال تعرى منها مشاركه في الاسم ليمتيز به وذلك يكون على وجهين إما بحلقه نحو طويل  
 ٢٠ وقصير وأبيض وأسود ونحوها من صفات الحقيقة وإما بفعل أشهر به وصار لازماً له وذلك على صريحتين إحداهما  
 وهو ما كان علاجاً نحو تميم وكعد وضارب وأكل ونحوها ونفساني نحو طبل وأحرق وسقيم وقصير  
 ونحوي وشريف وطريف ومضيق ومكرم ومهلان اذا اشتهر بطوع ذلك به وإما بحقيقة او أمر مكتسب نحو  
 يزار وقطار وكاتب ونحو ذلك وإما بتسبب الى بلد او آب نحو قرشي وقهستاني وقريشي ونحو  
 ذلك من الخاصة التي لا توجد في مشاركه لغيره



## فصل ١٣١

قال صاحب الكتاب وقد جمعي مَسْبُوكَةً لِحَبْرَةِ الثَّنَاءِ والتَعْظِيمِ للأوصاف الجارية على التقديم سبحانه  
أو لما يصاد ذلك من الذم والتحقير كقولك فعل فلان الفاعل المصانع كذا والتأكيد كقولهم آمس  
الدائر وقوله عز وجل لَقَدْ خَلَقْنَا وَاحِدَةً

ه قال المشرح وقد جمعي النصف لِحَبْرَةِ الثَّنَاءِ والمُنْحَبِ لا يراد به إزالته اشتراكه ولا تخصيصه بذكره بل  
لِحَبْرَةِ الثَّنَاءِ والمدح أو مَدِّهَا من ذم أو تحقير وتعريف الخطاب من أمي الموصوف ما لم يكن يعرفه  
وذلك نحو قولك جاءني زيد العاقل الكريم الفاضل تريد بذلك تزيينه الموصوف والثناء عليه بما فيه  
من الخصال الحميدة ومن ذلك صفات الباري سبحانه نحو لَقَدْ خَلَقَ الْعَالَمَ الْفَانِ لا تريد بذلك فصله  
من شريك الله تعالى من ذلك وأما المراد الثناء عليه بما فيه سبحانه على جهة الإخبار عن نفسه بما فيه لمعرفته  
بذلك والنذوب إليه وكلاهما في الذم وأيضاً وهذا الجاهل للجهل بعفته بذلك لا أنك أردت أن تفصله  
من شريك له في اسمه ليس متمصفاً بهذه الأوصاف وقد جمعي الصفة للتأكيد نحو قولهم آمس الدائر  
وآمَس لا يكون إلا دائراً واليهيئ العابر واليهيئ لا يكون إلا عابراً ونحو قوله تعالى إنما الله واحد  
وإذا نفع في الصور لَقَدْ خَلَقْنَا وَاحِدَةً ومعنى التأكيد هنا أن مدلول الصفة استفيد مما في الموصوف  
فصار ذكره في الصفة كالتكرار إذ ليس فيه وادع معنى بخلاف قولك رجل طريف ألا ترى أن الظرف  
لا يفهم من قولك رجل قَلْبُهُم

## فصل ١٣٢

قال صاحب الكتاب وفي في الأمر العام إما أن تكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة وقولهم  
١٠ تَبَيَّنَ وَيَضَرُّ عَلَى الْوَلَدِ مَنْسُوبٌ وَمَعْرُوفٌ وَلَوْ مَالٌ وَذَاتٌ سَوْرٌ مَتَلَوٌّ بِمَقْمَرٍ وَمَقْمَرَةٌ أو بصاحب مال  
وصاحبة سوار وتقول مررت برجل أبي رجل وآيما رجل على معنى كمال في الرجولية وكذلك أنت  
الرجل كل الرجل وهذا العاقل جد العاقل وحف العاقل يراد به التليخ الكامل في شأنه ومررت برجل  
رجل صديق ورجل سرق كذا قلت صالحاً وثابتاً والصدق ههنا بمعنى الصلاح والبركة والسوء  
بمعنى الفساد والرداءة وقد استصغف سيده أن يقال مررت برجل أسيد على تأويل جري

قال الشارح ولا تكون الصفة إلا مأخوذة من فعل أو راجعاً إلى معنى الفصل ولذلك كاسم الفاعل نحو  
 عارب وآكل عارب ومكرم ومحسن وكلم المفعول نحو مصروب وآكل ومشروب ومكرم ومحسن اليد أو  
 صفة مشبهة باسم الفاعل نحو حسن وشديد وقطل وأبيض وأسود وذلك لهدل بأشتقاقه على المثال  
 التي اشتق منها مما لا يوجد في مشاركة في الاسم فيتميز بذلك وقد وصفوا باسمه غير مشتقة  
 ٥ ترجع إلى معنى المشتق قالوا رجل عيمى وبصرى ونحوها من النسب فهذا ونحوه ليس بمشتق لأنه  
 لم يؤخذ من فعل كما أخذ عارب من عروّب وإنما هو متاويل بمنسوب ومَعْرُوف فهو معنى اسم المفعول  
 إذ منسوب ومعروف من اسمه المفعولين تفول نسبتة فهو منسوب وحروفه فهو معزوف وقالوا هذا رجل  
 ذو مال وامرأة ذات مال فهذا أيضاً ليس مأخوذاً من فعل وإنما هو واقع موقع اسم الفاعل وفي معناه  
 لأن قوليك ذو مال بمعنى صاحب مال أو متميز لأنه إذا كان ذا مال كان متمولاً وذات سوارى بمعنى  
 ١٠ صاحبة سوارى أو متمسكة فهو في تلهيل اسم الفاعل كما كان الذي قبله في تلهيل اسم المفعول وقالوا  
 مررت برجل آقي رجل وآيها رجل برجلين آقي رجلين وآيها رجلين برجل آقي رجل وآيها رجل  
 أرادوا بذلك المبالغة فآقي هنا ليس بمشتق من معنى يعرف وإنما يضاف إلى الاسم للمبالغة في مدحه  
 مما يوجب ذلك الاسم فكأنك قلت كاملاً في الرجلية وقالوا أنت الرجل كُُلُّ الرجل وهذا العارِ  
 جد العارِ وحَقَّ العارِ جاءوا بهذه اللفاظ في صفات المدح والذم والمراد بها المبالغة فيما تضمنته  
 ١٥ اللفظ الموصوف فإذا قالوا الرجل كُُلُّ الرجل فعناه الكامل في الرجل قال الشاعر  
 \* هو الفقى كُُلُّ الفقى فُلُفُلُوا \* لا يُفْسِدُ اللَّحْمَ لَدَيْهِ الصُّلْبُ \*

أى هو الكامل في الفئيان وإذا قالوا هو العارِ جد العارِ وحَقَّ العارِ فعناه البالغ الكامل في العلم  
 وكذلك لو قال التميمي جد التميمي أو حَقَّ التميمي لكان معناه المبالغة في التمم ولهذا وللف هنا واحداً  
 يقال جاداً في الأمر أى حاقده ولا يحسن هذا عبد الله كُُلُّ الرجل لأنه ليس في لفظ عبد الله معنى  
 ٢٠ يكون كُُلُّ الرجل مبالغة فيه وهو مع فحده جائز لأنه لو لم يذكر عبد الله وظل هذا كُُلُّ الرجل جاز  
 ودل على معنى المبالغة والكمال ولأن عبد الله رجل فكأنك قلت هذا الرجل المندوع عبد الله كُُلُّ الرجل  
 ولا فرق بين المعرفة والنكرة في صفات المدح تقول مررت برجل كُُرَّ رجل وهذا عالم حَقَّ عالم كما لا  
 فرق بين أن تقول مررت بالعارِ الكامل في علمه وبين مررت برجل كامل في علمه وتقول مررت برجل  
 رجل صندج برجل رجل سَوَّ كُنْكَ قلت مررت برجل صالِح ومررت برجل فاسِد لأن الصندج صالِح

والشئ فساد وليس المصدق بهذا السلسل ألا تراك تقول قوتب مندي ومار مندي أما الصدق في معنى البرودة والصلاح فكانت قلت مروت برجل لى صلاح وكذلك النسوة ليس من ساقى يسوق أما النسوة بهذا معنى الفساد فكانت قال برجل صاحب مبادي وجمالي لى رذائلهم مروت برجل أسد معني عند سيبويه أن يكون نعتا لأن الأسد اسم جنس جوف ولا يوصف بالجوهر لو قلت هذا خالف حديثاً أرفضه لم يحسن إنما طريق الوصف التخليقية والفعل نحو آكل وهارب وحيدوها ومحارة على حديث مصنف تقدريه مندي أسد ومعنى مبادل فهو مأخوذ من الفعل وأنه واقع موقع جريه أو هديده وقد أجاز أن يكون حالاً فتقول هذا وهذا أسد هديده من غير فتح واحتج بأن الحال مبرها بحري الغير ولد يكون غيراً ما لا يكون صفة ألا تراك تقول هذا ملك درقا وهذا خائلك حديثاً ولا يحسن أن يكون وصفاً وفي الفرق بينهما نظر وذلك أنه ليس المراد من الأسد المحضه وإنما المراد أنه في الهبة مثله والصفة والبال في ذلك سواء وليس كذلك للحيث والدرم فإن المراد جوفها ظهرفه

#### فصل ١٢٣

قال صاحب الكتاب ويوصف بالمصادر كلهم رجل عذو ومنه وفتر وزور ورضى وغرب غبر وطعن نثر ورمى سحر ومروت برجل خسيك وشريك وقديك وكليك وقيك وكشيك بمعنى تحسيسك ولابسك ومهيك ومثلك

قال شارح قد يوصف بالمصادر كما يوصف بالمشتقات فيقال رجل فضل ورجل عذو كما يقال رجل فاضل وادى وذلك على صريتين مفرد ومضاف فالمفرد نحو عذو ومنه وفتر وزور بمعنى الزهارة ولا يكون هنا جمع زائر كصاحب وخشب وهارب وشرب لأن الجمع لا يوصف به الواحد وإن كان مصدرًا ووصف به الواحد والجمع قالوا رجل يرضى إذا كثر الرضى عنه وقالوا صرب غبر وهو القطع يقال هربت الأعم أي قطعته والهبرة القطعة منه وقالوا طعن نثر وهو كالنلس يقال طعنه لاقتره أي أرفقه بمعنى قتله سريعاً وقالوا رمى سحر أي مبعث فخرى من قولهم سحرت النار والحرب أي ألهمتها بهذه المصادر كلها مما وصف بها المبالغة كأنهم جعلوا المصروف ذلك المعنى لكثرة حصوله منه وقالوا رجل عذو ورضى وقصص كأنه لكثرة عذله والرضى عنه وقصصه جعلوه نفس المعدل والرضى والفصل ويجوز أن يكونوا

وضعوا المصدر موضع اسم الفاعل اتسلا فعدل معنى عدل وما غير معنى غامر رجل صوم وضطر  
 معنى صائم ومقطر كما وضعوا اسم الفاعل موضع المصدر في قولهم قم قائما أى قياما وأقعد قائدا أى  
 قعودا. وأما المصادر التي بُنيت بها في مصافح قولهم مروت برجل حسبك من رجل ورجل شرعك  
 من رجل ورجل قديك من رجل ورجل كفيك من رجل ورجل فكك من رجل ونحوك من رجل  
 ٥ فهذه كلها على معنى واحد تحسبك مصدر في موضع تحسب يقال أحسبته الشيء أى كفايته  
 وفكك وشرعك وقديك في معنى ذلك فقولهم فكك من رجل معنى حسبك وهو من الهمزة واحدة الهمزة  
 أى هو ممن يهيك طلبه وكذلك شرعك معنى حسبك من شرفت في الأمر إذا خُصت فيه أى هو  
 من الأمر الذي تشرع فيه وتطلبه وفي المثل شرعك ما يلفك التحل يصرب في التبليغ بالمسيير، وأما  
 قديك فهو من معنى القو يقال فلان يهدى على ما لا يسلم فلهذا إذا نسب إلى الولادة والكفاية فالهدى  
 ١٠ بالفتح للرجل الفوق وإذا أريد الذم والوصف بالضعف كسر وقيل هديك، وقال الأزهري وأما نحوك  
 فهو من نحوت أى قصدت أى هو ممن يُقصد ويُطلب، فهذه وما قبلها من المصادر المفردة جارية  
 على ما قبلها جرتى الصلة والاصل أنها مصدر لا تثنى ولا تجمع ولا توكث وإن جرت على مثلى أو  
 مجموع أو مؤنث تقول هذا رجل عدل ورأيت رجلا عدلا ومروت برجل عدل وبارأه عدل وهذا  
 رجلا عدل ورأيت رجلين عدلا ومروت برجلين عدل وتقول هذا رجلا حسبك من رجل وقديك  
 ١٥ من رجل وهذا رجلا حسبك بهما من رجلين وهؤلاء رجلا حسبك من رجال فيكون موحد  
 على كل حال لأن المصدر موحد لا يثنى ولا يجمع لأنه جنس يدل بلفظه على القليل والكثير لاستغنى  
 من تثنيته وجميعه ألا أن يعكز الوصف بالمصدر فيصير من حيث الصفات لعلية الوصف به فيسوغ  
 حينئذ تثنيته وجميعه نحو قوله \* شهودى على لئلى عذولى مقلع \* فإن قيل فهذه مصادر مضاف  
 إلى معارف وإضافة المصدر محذوفة تعريف لما بالكم وصفتم بها النكرة فقلت مروت برجل حسبك من  
 ٢٠ رجل وشرعك من رجل وقديك وكذلك سائر ما قبل هذه وإن كانت مصادر فهمي في معنى اسماء  
 الفاعلين معنى لخال وإضافة أسماء الفاعلين إذا كانت للخال أو الاستقبال لا تفيد التعريف نحو هذا  
 رجل صابك الآن أو عذا قال الله تع قلما رآه عارضا مستقبلا أدبتيهم قالوا عارضا مبطرا فوصف  
 عارضا وهو نكرة مبطرا مع أنه مصاف فلو لم يكن نكرة لما جار ذلك مته ومثله قول الشاعر  
 \* يا رب غابظنا لو كان يظلمكم \* ألا ترى كيف أدخل رب في من خواص النكرات على قوله غابظنا

وهو مضاف إلى معرفة وهو كثير وكذلك هذه المصادر لما كانت في معنى اسم الفاعل لم تتعرف بالاضافة  
وحسب قول امرئ القيس

\* وقد أغتدبى والطير في وكناتها \* بمخبر قبيد الأوايد فيكبل \*

ألا ترى كيف وصف مخبردا بقبيد الأوايد وهو مضاف إلى معرفة ان المراد مقبيد الأوايد والأوايد  
الوحشى أى يذكرها لشدته جرته فيمنعها من الاتبعات فكأنه قبيد لها، وربما جاء من ذلك شيء  
بلفظ الفعل الماضي قالوا مرت رجل قذك من رجل قال القتال الكلالق  
\* وبى صاحب فى الغار قذك صاحباً \* أخو الحزن ألا أنه لا يعمل \*

نورى رفع قذك ونصبه فمن رفع جعله مصدرًا نعت به ومن فتح جعله فعلا ماضيا فيه ضمير فعل  
هذا تعلقى مرت رجلين قذك من رجلين ورجل قذوك من رجل وامرأة قذك من امرأة وامرأتين  
١. قذك من امرأتين ونسوة قذك من نساء وكذلك تعلقى مرت رجل قذك من رجل ورجل  
قذك من رجلين ورجل قذوك من رجل وامرأة قذك من امرأة وامرأتين كقذك من امرأتين  
ونسوة قذك من نسوة لما كان منها مصدرًا معربًا يتبع الموصوف فى إعرابه إن كان الموصوف مرفوعا  
فالمصدر الذى هو نعت مرفوع وإن كان منصوبا فهو منصوب وإن كان مجرورا فهو مجرور وإن كان فعلا  
فهو بلفظ الفعل الماضي لا يدخله شيء من الاعراب طرفة

١٥

## فصل ١٢٢

قال صاحب الكتاب يوصف بالجمد التى يدخلها الصدى والكذب وأما قوله \* جاءوا بمذبي قد  
رأيت الذئب قط \* فبمعنى مقول عند هذا القول لورثته لانه سار ونظيره قول أبى السزداه  
٢. وجدت الناس أخير تقيلى أى وجدتهم مقول فى هذا المقال ولا يوصف بالجمد إلا النكرات

قال الشارح وقد تقع الجمد صفات للنكرات وتلك الجمد فى القبرية القليلة الصدى والكذب وفى التى  
تكون أخبارا للمبتدأ وصلات للموصولات وفى أربعة أصوب الأول أن تكون جملة مركبة من فعل وظاهر  
والثانى أن تكون مركبة من مبتدأ وخبر والثالث أن تكون شرطاً وجواب والرابع أن تكون طوقاً فلاول  
قولك هذا رجل ظم وهو أبوه فهكذا مبتدأ ورجل الخبر وكلم فى موضع رفع بانه صفة قال الله تع وهذا

كِتَابُ أَتَوَلَّيْنَاهُ مُبَارَكٌ فَقَوْلُهُ أَتَوَلَّيْنَاهُ فِي مَوْضِعٍ رَفَعَ عَلَى الصِّفَةِ لِكِتَابٍ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ رَفَعَ مُبَارَكٌ بَعْدَهُ  
وَفِيهِ ذِكْرُ مَوْضِعٍ بَالِقَةٍ الْفَاعِلُ وَهَذَا الذِّكْرُ يَهْدِي إِلَى الْمَوْصُوفِ الَّذِي هُوَ رَجُلٌ وَلَوْلَا هَذَا الذِّكْرُ لَمَا جَارَ  
أَنْ تَكُونَ هَذِهِ لِلْجَلَّةِ صِفَةً لِأَنَّ الصِّفَةَ كَالْخَبَرِ فَكَمَا لَا يَدُلُّ مِنْ طَائِفَةِ إِلَى الْمَبْتَدَأِ إِذَا وَقَعَتْ خَبَرًا كَذَلِكَ  
لَا يَدُلُّ مِنْهُ فِي الْجَلَّةِ إِذَا وَقَعَتْ صِفَةً. وَالثَّلَاثُ كَقَوْلِكَ هَذَا رَجُلٌ أَبَوِي مَنْطَلَقٌ فَأَبَوِي مَبْتَدَأٌ وَمَنْطَلَقٌ  
خَبَرُهُ وَالْجَلَّةُ مِنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي مَوْضِعٍ رَفَعَ بِأَنَّهَا صِفَةٌ رَجُلٍ وَالْهَاءُ فِي أَبَوِي عَائِدَةٌ إِلَى الْمَوْصُوفِ. وَالثَّلَاثُ  
أَنْ تَكُونَ لِلْجَلَّةِ الصِّفَةُ جَمْلَةً مِنْ شَرْطٍ وَجُزْءٍ وَذَلِكَ مَحْضُورٌ بِرَجُلٍ إِنْ تُكْرِمُهُ يُكْرِمُكَ فَهَلْكَ إِنْ  
تَكْرِمُهُ يَكْرِمُكَ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِرَجُلٍ وَقَدْ هَانَ الذِّكْرُ مِنْهُمَا إِلَى الْمَوْصُوفِ وَلَوْ هَانَ مِنْ أَحَدِهِمَا لَكَانَ  
كَأَنَّهُمَا مَحْضُورٌ بِرَجُلٍ إِنْ تَصَرُّبُهُ تُكْرِمُهُ خَالِدًا فَالذِّكْرُ هَهُنَا إِنَّمَا هَانَ مِنَ الشَّرْطِ وَهَذِهِ وَلَوْ قُلْتَ مَرِيتَ  
بِرَجُلٍ إِنْ تَصَرُّبٌ زَيْدًا يَصْرِفُكَ لَجَارَ أَيْضًا لِأَنَّهُ قَدْ هَانَ الذِّكْرُ إِلَى الْمَوْصُوفِ مِنَ الْجُزْءِ وَإِنْ هَانَ مِنْهُمَا  
لَا يَجُوزُ شَيْءٌ. وَالرَّابِعُ الظَّرْفُ وَنَحْوُهُ مِنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ فَهَذَا فِي حَكْمِ الْجَلَّةِ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْأَصْلُ فِي الْجَارِ  
وَالْمَجْرُورِ أَنْ يَتَمَلَّكَ بِفَعْلٍ لِأَنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ إِنَّمَا دَخَلَ لِإِصَالٍ مَعْنَى الْفِعْلِ إِلَى الْأَسْمِ وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ فِي حَكْمِ  
الْجَلَّةِ أَنَّهُ يَقَعُ صِلَةً نَحْوُ جَائِزٍ الَّذِي فِي الدَّارِ مِنَ الْكِرَامِ وَالصِّلَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا جَمْلَةً وَشَأْنٌ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ  
أَنَّ الظَّرْفَ إِذَا وَقَعَ صِلَةً أَوْ صِفَةً لِنَكْرَةٍ جَارَ دَخْلُ الْفَاءِ فِي الْخَبَرِ نَحْوِ الَّذِي فِي الدَّارِ فَلَهُ دَرَجٌ وَكُلُّ رَجُلٍ  
فِي الدَّارِ فُكِّرَ كَمَا تَعْمَلُ الَّذِي يَأْتِيهِ فَلَهُ دَرَهْمٌ وَكُلُّ رَجُلٍ يَأْتِيهِ فَلَهُ دَرَهْمٌ وَلَوْ قُلْتَ كُلُّ رَجُلٍ قَاتِمٌ فَلَهُ  
مَا دَرَهْمٌ لَمْ يَجُزْ. وَاهْلَمْ أَنَّ الظَّرْفَ إِذَا وَقَعَ صِفَةً كَانَ حَكْمُهُ نَحْوَهُ إِذَا وَقَعَ خَبَرًا إِنْ كَانَ الْمَوْصُوفُ مُضْمًا  
لَمْ تَصِفْهُ إِلَّا بِالْكَانِ نَحْوُ هَذَا رَجُلٌ عِنْدَكَ وَلَا تَصِفْهُ بِالزَّوْمَانِ لَا تَقُولُ هَذَا رَجُلٌ الْيَوْمَ وَلَا غَيْرَ لِأَنَّ  
الْغَرَضَ مِنَ الْوَصْفِ تَحْلِيلُهُ الْمَوْصُوفَ بِحَالٍ تَحْتَضِرُ بِهِ دُونَ مُشَارِكَةٍ فِي اسْمِهِ لِيُقْصَلَ مِنْهُ وَالزَّوْمَانُ لَا يَحْتَضِرُ  
بِشَخْصٍ دُونَ هَئِذَا فَلَا يَحْصُلُ بِهِ فَصْلٌ. وَشَرْطُنَا فِي الْجَلَّةِ أَلَّا تَقْلَعَ صِفَةً أَنْ تَكُونَ مُتَحِيلَةً لِلْمَدْنِ  
وَالْكَذِبِ تَحَرُّزًا مِنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالِاسْتِفْهَامِ نَحْوِ قُمْ وَأَقْعُدْ وَلَا تَعْمُ وَلَا تَقْعُدْ وَهَلْ يَطُوعُ زَيْدٌ فَإِنَّ هَذِهِ  
لِلْجَمَلِ لَا تَقْلَعُ صِفَاتٍ لِلذِّكْرَاتِ كَمَا لَا تَقْلَعُ أَخْبَارًا وَلَا صِلَاتٍ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ الصِّفَةِ الْإِبْصَاحُ وَإِنْبِيَانُ  
بِذِكْرِ حَالٍ نَابِتَةٍ لِلْمَوْصُوفِ يَعْرِفُهَا الْمُخَاطَبُ لَمْ يَلَيْسَتْ لِمُشَارِكَةٍ فِي اسْمِهِ وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَالِاسْتِفْهَامُ لَيْسَتْ  
بِأَحْوَالٍ نَابِتَةٍ لِلْمَذْكُورِ يَحْتَضِرُ بِهَا إِنَّمَا هُوَ طَلَبٌ وَاسْتِعْلَامٌ لَا اخْتِصَاصٌ لَهُ بِشَخْصٍ دُونَ هَئِذَا فَلَمَّا  
قِيلَ الشَّامِرُ أَشْهَدُ الْأَمْسَعِي

\* حَتَّى إِذَا جَنَّ الظُّلَامُ وَاسْتَحْطَلَتْ \* جَاؤَا بِمَدِينَةٍ عَلَى رَأْسِ الدِّجِّ قَطْرٌ \*

وَهُوَ بَصِيحٌ وَالصَّبِيحُ بِالْفَجِّ اللَّيْلُ الرَقِيقُ الْمَزْدُجُ يَقَالُ ضَمِنْتُ اللَّيْلَ أَيْ مَوَّجْتُهُ وَالْمَذْيُ وَالْمَذْيُفُ  
 مَقْلَةٌ وَأَمَّا وَصْفُ بِهِ وَهُوَ اسْتِفْهَامٌ عَلَى الْجَمْعِ وَأَصْبَارُ الْقَوْلِ كَقَوْلِهِ قَالَ جَاءُوا بِمَنْعِي مَقُولٌ فِيهِ ذَلِكَ شَبَّهَ  
 لَوْنَهُ بِالْوَسْمَانِ الدُّثْبُ لَوْنُهُ وَالْوَقْلُ لَوْنٌ كَكُلِّ الرَّمَادِ وَلِذَلِكَ قَالَ لَاتَهُ سَمَارٌ وَالسَّمَارُ اللَّيْلُ الرَقِيقُ  
 وَمِثْلُهُ قَوْلُ أَبِي الدُّرْدَاءِ وَجَدْتُ النَّاسَ أَخْبَرَ ثَقَلَةً وَلِذَلِكَ أَنْ وَجَدْتُ كَعَلْبَتٍ يَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ  
 ٥ وَالْخَبَرُ فَيَنْصَبُهُمَا وَالْمَفْعُولُ الثَّلَاثِي خَبَرٌ لَا يَلْقَى فِيهِ مِنْ الْجَمَلِ إِلَّا الْخَبَرِيَّةَ وَقَوْلُهُ أَخْبَرَ ثَقَلَةً أَمْرٌ لَا يَلْقَى خَبَرًا  
 لِلْمُبْتَدَأِ وَكَذَلِكَ لَا يَلْقَى مَفْعُولًا ثَلَاثِيًا لَوَّجْتُ وَأَمَّا ذَلِكَ عَلَى مَعْنَى وَجَدْتُ النَّاسَ مَقُولًا فِيهِمْ ذَلِكَ  
 وَهُوَ ثَقَلَةٌ وَثَقَلَتْ بِفَجِّ اللَّامِ وَكَسَرِهَا لَاتَهُ يَقَالُ قُلَى يَقْلَى وَيَقْلَى لَمْ يَلْقَ يَقْلَى بِالْكَسْرِ قَالَ ثَقَلَتْ مَكْسُورًا  
 وَالْأَصْلُ ثَقْلِيَّةٌ فَلَمَّا جُزِمَ بِالْأَمْرِ حُدِثَتْ الْهَاءُ لِلْجُزْمِ فَرُ دَخَلَتْ هَاءُ السُّكُونِ فَحُذِفَتْ ثَقَلَتْ بِكَسْرِ اللَّامِ  
 وَسُكُونِ الْهَاءِ وَمَنْ فَعَجَ وَقَالَ يَقْلَى وَهُوَ قَلْبُهُ جُزِمَ بِحَذْفِ اللَّامِ وَبَقِيَ مَا قَبْلَهَا مُفْتَوَحًا فَرُ دَخَلَتْ هَاءُ  
 ١٠ السُّكُونِ وَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ جُمْلَةٍ وَقَعَتْ صِفَةٌ فِيهِ وَأَقْعَتْ مَوْجِعُ الْمَفْرُودِ وَلَهَا مَوْجِعُ ذَلِكَ الْمَفْرُودِ مِنَ الْأَعْرَابِ  
 فَإِذَا قُلْتُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَضْرِبُ قَوْلُكَ يَضْرِبُ فِي مَوْجِعِ ضَارِبٍ فَلَبَدًا تُقَدَّرُ مَا أَصْبَحَتْ مَكَانَهُ فَعَلًا بِاسْمِ  
 فَعَلٍ إِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ كَذَلِكَ وَاسْمُ مَفْعُولٍ إِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ كَذَلِكَ وَكَذَلِكَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ وَتَقْدِيرُهُ بِمَا  
 يُلَاحِظُ مَعْنَاهُ ثَقُلْتُ فِي قَوْلِكَ هَذَا رَجُلٌ مِنْ هِيَ مَبْنِيَّةٌ تَقْدِيرُهُ مَبْنِيَّةٌ وَهِيَ مَعْنَى مَنْسُوجٍ وَفِي قَوْلِكَ  
 هَذَا رَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ تَقْدِيرُهُ كَرِيمٌ ظَهَرَ لَكَ هَذَا فَلَمْ يَلَمْ رَجُلٌ أَنَّ الْمَفْرُودَ أَصْلًا وَلِلْجُمْلَةِ وَأَقْعَتْ  
 ١٥ مَوْجِعَهُ فَالْجَوَابُ أَنَّ الْبَسِيطَ أَوَّلُ وَالرَّكَبُ ثَانِي فَإِذَا اسْتَقْلَلَ الْمَعْنَى بِالْأَسْمِ الْمَفْرُودِ فَرُ وَقَعَ مَوْجِعُهُ لِلْجُمْلَةِ فَلَا اسْمُ  
 الْمَفْرُودِ هُوَ الْأَصْلُ وَلِلْجُمْلَةِ فَرُ عَلَيْهِ وَظَهَرَ لَكَ فِي الشَّرْطِ شَهَادَةُ الرَّائِيَيْنِ فَرُ عَلَى شَهَادَةِ الرَّجُلِ  
 وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَنْبَغُ بِالْجُمْلَةِ مَعْرِفَةٌ لَوْ قُلْتُ هَذَا رَجُلٌ أَتَمُّ عَلَى أَنْ تَجْعَلَهُ صِفَةً لَمْ يَجِزْ أَنْ تَجْعَلَهُ  
 حَالًا جَارَ وَأَمَّا لَمْ تَوْصِفَ الْمَعْرِفَةَ بِالْجُمْلَةِ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ نَكْرَةً فَلَا تَقَعُ صِفَةٌ لِلْمَعْرِفَةِ لِأَنَّهَا حَدِيثٌ لَا تَرَى  
 أَنَّهَا تَقَعُ خَبَرًا مَحْوَرِيَّةً أَبَوَهُ قَاتَمٌ وَحَدَّثَ قَامَ أَخُوهُ وَأَمَّا تَحَدَّثَ مَا لَا يُعْرَفُ فَتَقْدِيرُ السَّمَاعِ مَا لَمْ  
 ٢٠ يَكُنْ عِنْدَهُ فَإِنْ أَرَدْتَ وَصِفَ الْمَعْرِفَةَ بِجُمْلَةٍ أَتَيْتَ بِالَّذِي وَجَعَلْتَ الْجُمْلَةَ فِي صِلَتِهِ فَقُلْتُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ  
 الَّذِي أَبَوَهُ مَنْطَلَقٌ فَتَوَصَّلْتُ بِالَّذِي إِلَى وَصِفِ الْمَعْرِفَةِ بِالْجُمْلَةِ كَمَا تَوَصَّلْتُ بِأَيٍّ إِلَى لَدَاهُ مَا فِيهِ الْإِلْفُ  
 وَاللَّامُ مَحْوَرًا أَبَوَهُ الرَّجُلُ

قال صاحب الكتاب وقد نزلوا نعت الشيء بحال ما هو من سببه منوثة فنعته بحاله هو نحو قولك  
مررت برجل كثير عدوه وقليل من لا سبب بينه وبينه

قال الشارح اعلم أنهم يصفون الاسم بفعل ما هو من سببه كما يصفونه بفعله والغرض بالسبب ههنا  
الاتصال أي بفعل ما له به اتصال وذلك نحو قولك هذا رجل ضارب أخوه زيداً وشاكر أبوه عمروً لما  
حصلت بضارب ورفعت به الأخ وأسفدت إلى صمير الموصوف صار من سببه وحصل بذلك من الإيصال  
والبيان ما يحصل بفعله ألا ترى أنك إذا قلت مررت برجل قائم أبوه أو غلامه فقد تخصصت وتبين من  
رجل ليس بهذه الصفة كما إذا قلت مررت برجل قائم ولو قلت مررت برجل قائم عمرو أو ضارب زيد  
لم يحصل بذلك تخصص ولا تميز به من غيره إذ ذلك ليس شيئاً يخصه فإذا قلت مررت برجل  
كثير عدوه فقد اتصل المصمر بالفاضل وإذا قلت قليل من لا سبب بينه وبينه فقد اتصل الصمير  
بالفاضل وإذا قلت مررت برجل ضارب أخاه فقد اتصل الصمير بالمفعول فكان من سببه لذلك ظهوره

قال صاحب الكتاب وكما كانت الصفة وقف الموصوف في إعرابه فهي وقفة في الأفراد والتثنية والجمع  
والتعريف والتذكير والتأنيت ألا إذا كانت فعل ما هو من سببه فلها ثوابته في الإعراب  
والتعريف والتذكير دون ما سواها أو كانت صفة يستوى فيها المذكر والمؤنث نحو فاعل وفعل بمعنى  
مفعول أو مؤنثة تجرى على المذكر نحو غلامه وهلباجة وربعة وقفا

قال الشارح قد تقدم قولنا أن الصفة تابعة للموصوف في أحواله وجعلتها مشبهة بأشياء رفعة ونسبة  
٢. وخفصة وإفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتعريفه وتأنيته إن كان الاسم الأول الموصوف  
مرفوعاً فنعته مرفوعاً وإن كان منصوباً فنعته منصوباً وإن كان مخفوضاً فنعته مخفوضاً وكذلك سائر  
الأحوال تقول هذا رجل مائل ورأيت رجلاً مائلاً ومررت برجل مائل فقد ترى كيف تتبع الصفة  
الموصوف في إعرابه وإفراده وتذكيره وتأنيته ولو قلت هذا رجل الطريف أو هذا زيد الطريف على  
أن تجعل طريفاً نعتاً لما قبله لم يجر مخالفته إياه في التعريف فإن جعلته بدلاً جازاً وإنما وجب



للمعت أن يكون تابعا للمعت فيما نكرة من قبل أن النعت والمنعت كالشيء الواحد فصار ما يلحق الاسم يلحق النعت وإنما قلنا أنهما كالشيء الواحد من قبل أن النعت يخرج المنعت من نوع إلى نوع أخص منه فالنعت والمنعت بمنزلة نوع أخص من نوع المنعت وهذه فالنعت والمنعت بمنزلة الإنسان والمنعت وهذه بمنزلة حيوان فكما أن إنسانا أخص من حيوان كذلك النعت والمنعت .  
 هـ أخص من المنعت وهذه ألا ترى أنك إذا قلت مورت برجل فهو من الرجال الذين كل واحد منهم رجل وإذا قلت مورت برجل طريف فهو من الرجال الطرفة الذين كل واحد منهم رجل طريف فالرجال الطرفة جملة لرجل طريف كما أن الرجال جملة لرجل فرجل طريف جزء للرجال الطرفة وهو أخص من رجل ألا ترى أن كل رجل طريف رجل وليس كل رجل رجلا طريفا وقد تقدم الكلام على هذه اتصال الصفة بالموصوف في مواضع من هذا الكتاب وقوله ألا إذا كان فعل ما هو من سببه .  
 ١٠ يعنى أن الصفة إذا رفعت الظاهر وكان الظاهر من سبب الموصوف فإن الصفة تكون موحدة على كل حال وإن كان موصوفا متنى أو مجسما نحو قولك هذا رجل قائم أخوه ورجلان قائم أخوها ورجال قائم أخوه لأنها هنا جارية بحرى الفعل إذا تقدم نحو قولك قام زيد وقام الزيدان وقام الزيدون لما رفع الظاهر خلا من الصمير والتنبيه إنما في الصمير لا للفعل نفسه فذلك اسم الفاعل واسم المفعول إنما يثنى كل واحد منهما ويجمع إذا كان فيهما صمير وإنما إذا غلوا من الصمير فيكونان موحدين وكذلك لا يثنان ألا أن يكون المرفوع بهما مؤنثا نحو مورت بأمرأة صاربة جاريتهما فإن كان الفاعل مذكرا ذكرت الفعل نحو قولك هذه امرأة صارب غلامها لأن الفعل للغلام لا للمرأة والفعل إنما يتأنيث بتأنيث فاعله ، فاما الصفة التي يسندى فيها المذكر والمؤنث وذلك على صريحتين منه ما يستوى فيه المذكر والمؤنث في سقوط علامة التأنيث ومنه ما يستوى فيه المذكر والمؤنث في لزوم ثل التأنيث فلاول نحو فعلى بمعنى فاعل نحو رجل صبور وشكور وضروب وامرأة صبور وشكور وضروب بمعنى صابر ٢٠ وصابرة وهامر وهامكة وصارپ وصاربة فاعلم أرادوا بسقوط التاء من المؤنث ههنا الفرق بين فعلى بمعنى فاعل وبينه إذا كان معنى مفعلى نحو خلوتة وحنوتة قال الشاعر

\* فيها أفتتان وأربعون خلوتة \* سودا كخليفة الغراب الأصم \*

أقيمت التاء لأنها بمعنى مخلوقة ومن ذلك فعيل إذا كان معنى مفعلى نحو كف خصيب وحنية ذهين المراء محصورة ومدهونة خلعت منه التاء للفرق بينه وبين ما كان معنى فاعل نحو سليم وسبع وذلك

أما يكون فيهما عند ذكر الموصوف وفيهم المعنى بذكره أو ما يقع مقام ذكره فلما مع حذف الموصوف فلا لوقلت رأيت خصيبتاً وأنت تهيد كفاً في بحر للتبليس، وأما الثاني فقولهم علامة ونسابة لمن يكتم عليه ومعرفة بالنسب وقالوا حليجاً للأحباب وقالوا ربيعة للمتوسط في الطول ليس طويلاً ولا قصيراً وقالوا غلاماً ربيعة بمعنى البافع وهو المرتفع يقال غلاماً ربيعةً وغلماناً ربيعةً فهذا وحده لا يتبع الموصوف في تذكيره بل يثبت فيه التاء وإن كان الموصوف مذكراً لأن التاء فيه للمبالغة في ذلك الوصف ولا تدخل هذه التاء في صفات الله تعالى وإن كان معناها المبالغة لوجوب لفظ التأنيث ولا يحسن إخلاله على البارئ لأنها مبالغة بعلامة نقص.

## فصل ١٢٨

١٠

قال صاحب الكتاب والمصدر لا يقع موصوفاً ولا صفاتاً والمصدر مثله في أنه لا يوصف به ويوصف بثلاثة بالمعروف باللام والمضاف إلى المعرفة والبناء كقولك مروت بزييد الكريم وزييد صاحب مروت وصديقك وراكب الأنكروم وزييد هذا والمضاف إلى المعرفة مثل العلم يوصف بما وصف به والمعروف باللام يوصف بثلاثة والمضاف إلى مثله كقولك مروت بالرجل الكريم وصاحب القيم والمبهر يوصف بالمعروف باللام ١٥ اسماً أو صفاتاً واتصافه بسير الجنس ما هو مستبعد به عن سائر الأسماء وذلك قولك أبيض ذاك الرجل وأولئك القوم وما أبها الرجل ما هذا الرجل.

قال الشارح أعلم أن المعارف خمس المصبرات نحو أكا وأنت وفوقه وذلك مما سبقت وصفه والاعلام نحو زيد وصبر وقد تقدم بيانها والمبهمات وفي أسماء الإشارة نحو هذا وذلك وذاك وهؤلاء وغيرها مما سبقت بيانها وما عرفت بالألف واللام نحو الرجل والعلام وما اضيف إلى واحد منها نحو غلامك ٢. وغلام زيد وصاحب هذا جانب الدار ونحو ذلك، وأعلم أن المعارف مرتبة في انتزاعها والترتيب المذكور فمعرفة وأخصها المصبرات وذلك لأنك لا تُضمر الاسم إلا بعد تقدم ذكره ومعرفة المضاف على من يعود ومن يُضمر أو تفسيره يقع مقام الذكر ولذلك استغنى عن الوصف في العلم في المبهر وما اضيف إلى معرفة من المعارف فتحكم ذلك المضاف إليه في التعريف لأنه يسرى إليه ما فيه من التعريف كما فيه الألف واللام هذا مذهب سيبيويه، وذهب قوم إلى أن اليمين أعرف المعارف

لأنه يتعرف بالقلب والعين وغيره يتعرف بالقلب لا غير فكان ما يتعرف بشيئين أعرف مما يتعرف بشيء واحد ثم العَلَمُ ثم المصمَرُ ثم ما فيه الألف واللام وهو قوي إلى بصره من السَّرْعِ، وذهب آخرون إلى أن أعرف المعارف العلم لأنه في أول وضعه لا يكون له مشاركة إذا كان علامة تُوضَع على المسمى يُعرف بها دون غيره ويؤيد من سائر الاختصاص ثم المصمَرُ ثم المبهمُ ثم ما حُرِفَ بالالف واللام وهو قوي إلى سعيه السيراني فلما ما حُرِفَ بالاضافة فتعرفه على حسب ما يضاف إليه من المصمَر والعلم والمبهم وما فيه الألف واللام على اختلاف الاقوال، فلما المصمرات فلا توصف وذلك لوضوح معناها ومعرفه الخاطب بالمقصود بها إذ كانت لا تُقصر الاسم إلا وقد عرف الخاطب إلى من يعود ومن تعدي فاستغنى لذلك عن الوصف ولا يوصف بها لأن الصفة تحليلة بحال من أحوال الموصوف والمصمرات لا اشتقاق لها فلا تكون تحليلة، وأما العلمُ فالخاص فلا يوصف به لعدم الاشتقاق فيه، وذلك أنه لم يسم به بمعنى استحق به ذلك الاسم دون غيره ويوصف لما ذكرناه من إزالة الاشتراك في اللفظ ووصفه بثلاثة أشیاء بما فيه الألف واللام نحو جاعق زيد العاقل والفاضل والعالء ونحوها مما فيه الألف واللام وما اضيف إلى معرفة من المعارف الأربع نحو غلامك وغلأم هذا وغلأم زيد وغلأم الرجل لقلوب جاعق زيد غلامك فزيد مرفوع بالهاء فاعل وغلأمك نعت له وتقول جاعق محمد حسبك خالد وغلأم هذا وصاحب الأمير وما أشبه ذلك، وربما وقع في عبارة بعض المحققين في وصف العلم أنه يوصف بهذا والمصاف إلى مثله وفي من عبارات سيبويه والمراد إلى مثله في التعريف لا في التسمية ويوصف بالمبهم نحو مرتت يزيد هذا لأن اسم الإشارة وإن لم يكن مشتقا فهو في تأويل المشتق والتقدير يزيد المشار إليه أو القريب هذا مذهب سيبويه فإنه كان يرى أن العلم أخص من المبهم وشروط الصفة أن تكون أهم من الموصوف ومن قال أن اسم الإشارة أعرف من العلم لم يجوز عنده أن يكون نعتا له إنما يكون توكيدا أو عطف بيان، وأما أسماء الإشارة فتوصف ويوصف بها فتوصف لما فيها من الإبهام ألا ترى أنه إذا قلت هكذا وأشرت إلى حاضر وكان هناك أنوع من الاختصاص التي يجوز أن تقع الإشارة إلى كل واحد منها فيبهم على الخاطب إلى أي الأنواع وقعت الإشارة فتفتقر حينئذ إلى الصفة للبيان، ويوصف بها لأنها في مذهب ما يوصف به من المشتقات نحو الحاضر والشاهد والقريب والبعيد فإذا قلت ذلك فتقديره البعيد أو المتنجى ونحو ذلك ولا توصف إلا باسم جنس لأن الغرض من وصفها بيان نوع المشار إليه لا فصل المشار إليه من مشاركة له بحال من أحواله لأن

اسم الإشارة ثابت لما وقع عليه شأنه في ذلك الاسم غيره فاحتاج إلى فصل بينهما بالفصل وأما  
أتى به وصلة إلى نقل الاسم من تعريف العهد إلى تعريف المصور والإشارة مثال ذلك أن يكون مختصرك  
مختصن فتريد الإخبار عن أحدهما ولا بد من تعريفه وليس بينك وبين المخاطب فيه عهد فيدخل  
فيه الألف واللام فأتى باسم الإشارة وصلة إلى تعريفه ونقله من تعريف العهد إلى تعريف  
المصور فتقول هذا الرجل فعل أو فعل ونظيره دخل أبي في النداء وصلة إلى نداء ما فيه الألف  
واللام ويجوز أن تتوصل بهذا إلى نداء ما فيه الألف واللام فتقول يا هذا الرجل كما تقول يا أيها  
الرجل وقد يجوز أن لا تجعله وصلة فتقول يا هذا فلذا جعلته وصلة لومته الصفة وإذا لم تجعله وصلة  
لم تلزمه فلذلك تقول هذا الرجل والغلام ولا تقول الطريف ولا العار إلا على إرادة حذف الموصوف  
والإشارة الصفة مقامه فيكون المراد الاسم لا الصفة ولا يجوز أن يُنعت الميم بحذف لذك إذا قلت  
هذا الرجل فالرجل وما قبله اسم واحد للرجل الصفة له لذك إذا أوتأت إلى شيء لزمك البيان عن  
نوع الذي تقصده بالبيان كاللذان لم فلما كانت في لا تصاف لثما معرفة بالإشارة والمصاف يُقدر بالنكرة  
والمبهم مّا لا يصح تنكيره لأن تعريف الإشارة لا يفارق فكما لا يصح إضافة الأول كذلك لا يصح  
إضافة الثاني لثما اسم واحد ولذلك من المعنى لا يصح أن تفرق الصفة وتجمع الموصوف فتقول  
مررت بهذين الرجل والغرس لفصلك بين الصفة والموصوف بحرف عطف بخلاف غيره من الصفات  
١٥ فإنك تقول مررت برجلين كريم وفاضل ولا بد فيه من أن يكون على هذه المجموعة فلما ما عُرِف بالألف  
واللام فهو وصف بشيئين مثله مّا فيه الألف واللام والمصاف إلى ما فيه الألف واللام بحقوقك مررت  
بالرجل العاقل وهذا الرجل الفاضل وتقول في الصفة بالمصاف هذا الرجل صاحب المال ورأيت الأمير  
هذا العبد ومررت بالغلام ذي الفضل ولا يوصف ما فيه الألف واللام بغير ذينك لأنه أقرب إلى الإبهام  
من سائر المعارف ألا تراك تصفه بما تصف به النكرات فتقول مررت بالرجل مثلك وإلى لأمر بالغلام  
٢ غيرك فيك مضى فلما المضاف إلى المعرفة فآفة يوصف بالمصاف إلى مثله في التعريف والمصاف إلى ما هو  
أبهم منه على حسب القائده المذكورة وما فيه الألف واللام والاسماء المبهمة نحو مررت بصاحبك  
أخى زيد وصاحب هذا والكريم ولا تقول مررت بغلام زيد أخيك لأنه أخص من الموصوف فاعرفه

## فصل ١٢٨

قال صاحب الكتاب ومن حَقَّ الموصوف أن يكون أَحْصَى من الصفة أو مُسَالِماً لها ولذلك امتنع وصف  
المعروف باللام بالثبَتِ والصفات إلى ما ليس معروفاً باللام لكونهما أَحْصَى منه.

قال الشارح قد تقدّم قولنا أن الصفة ينبغي أن تكون وَثَقَ الموصوف فإن كان الموصوف تَكْرُراً فصَفَتُهُ  
تَكْرُراً وإن كان معرفةً فصَفَتُهُ معرفةً ولا تكون الصفة أَحْصَى من الموصوف إنما يوصف الاسم بما هو دونه  
في التعريف أو بما يُسَالِمْه. وذلك لوجهين أحدهما أن الصفة تَكْتِمُ للموصوف وِثاقاً في بَيَانِهِ والسويداء  
تكون دون التزهد عليه وأما أن تَفْوتَهُ فلا فلاذَّ وجهُ الكلام أن تبدأ بالأعرف فإن كَفَى وَالْأَتْبَعَتَهُ مَا  
يُزِيدُهُ بَيَاناً. وأما الوجه الثاني فإن الصفة خَيْرٌ في التَّخْفِيفِ أَلَّا تَرَى أَنَّهُ يَحْسُنُ أَنْ يَقَالَ لِمَنْ قَالَ جاعلي  
زَيْدٌ الْفَاعِلُ كَذِبَتْ فِيهِمَا وَصَفَتُهُ بِهِ أَوْ صَدَقَتْ كَمَا يَحْسُنُ ذَلِكَ فِي الْخَبَرِ وَإِذَا كَانَتْ خَبِيراً فَلَمَّا أَنَّ  
الْخَبَرَ لَا يَكُونُ إِلَّا أَهْمٌ مِنْ الْخَبَرِ عِنْدَ أَوْ مُسَالِماً لَهُ فَلَاوَلَى خَبَرُ زَيْدٍ كَاثِرٌ وَالثَّانِي نَحْوُ الْإِنْسَانِ بَشَرٌ إِلَّا أَنَّ  
الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا أَنَّكَ فِي الصِّفَةِ تَذَكَّرُ حَالاً مِنْ أحوَالِ الْمَوْصُوفِ لِمَنْ يَعْرِفُهَا تَعْرِيفاً لَهُ عِنْدَ تَوَلُّيهِ لَهَا  
بِالْمَوْصُوفِ وَهَذَا الْإِكْتِفَاءُ بِمَعْرِفَتِهِ فِي الْخَبَرِ إِنَّمَا تَذَكَّرُ لِمَنْ يَعْرِفُهَا فَتَكُونُ فِي مَحَلِّ الْفَاعِلَةِ فَلِذَلِكَ تَقُولُ  
مَرَّتْ زَيْدٌ الطَّوِيلَ وَالطَّوِيلُ نَعْتٌ لَزِيدٍ وَهُوَ أَهْمٌ مِنْهُ وَهَذِهِ إِذَا الْأَشْيَاءَ الطُّوَالَ كَثِيرَةً وَزَيْدٌ أَحْصَى مِنْ  
الطَّوِيلِ وَهَذِهِ فَإِنْ قِيلَ فَكَيْفَ تَكُونُ الصِّفَةُ بَيَاناً لِلْمَوْصُوفِ فِي أَهْمٍ مِنْهُ قِيلَ الْبَيَانُ مِنْهُ إِنَّمَا حَصَلَ  
لَهُ مِنَ تَجَمُّعِ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ لِأَنَّ تَجَمُّعَهُمَا أَحْصَى مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُنْفَرِداً فَزَيْدٌ الطَّوِيلُ أَحْصَى مِنْ  
زَيْدٍ وَهَذِهِ مِنَ الطَّوِيلِ وَهَذِهِ وَلِذَلِكَ كَانَتْ الصِّفَةُ وَالْمَوْصُوفُ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ فَهَلْ هَذَا تَقُولُ مَرَّتْ  
بَزَيْدٍ هَذَا فَيَكُونُ هَذَا نَعْتاً لَزِيدٍ هَذَا عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يَرَى أَنَّ هَذَا أَلْفُضُ مِنَ الْعَلَمِ وَمَنْ جَعَلَ  
هَذَا أَحْصَى مِنَ الْعَلَمِ جَعَلَهُ بَدَلاً لَا نَعْتاً. وتقول جاعلي هذا الرجل فتصف هذا ما فيه الألف واللام  
لأن ما فيه الألف واللام أَلْفُضُ تَعْرِيفاً مِنْ أَسْمَاءِ الْأَشْيَاءِ وَلَوْ قُلْتَ مَرَّتْ بِالرَّجُلِ هَذَا فَتَصِفُ مَا فِيهِ  
أَلْفُضُ وَاللَّامُ بِاسْمِ الْأَشْيَاءِ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ لَا يَوْصَفُ بِمَا هُوَ أَهْمٌ تَعْرِيفاً مِنْهُ فَإِنْ جَعَلْتَهُ بَدَلاً أَوْ  
عَطَفَ بَيَانٍ جاز ظروفاً.

## فصل ١٢٩

قال صاحب الكتاب وحَقَّ الصفة أن تصاحب الموصوف ألا إذا ظهر أمره ظهراً يُسْتغنى عنه عن

ذِكْرُهُ فَيُحْيِيهِ بِذِكْرِكَ وَإِلَاقَةُ الصَّفَةِ مُلَاقَتُهُ كَقَوْلِهِ

\* وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَصَايَا \* دَارُودٌ أَوْ صَنَعَ السَّوَابِغَ تَبَعٌ \*

وقوله

\* رَأَى شَمَةً لَا يُلَوِّحُ لِقَلْبِهَا \* إِلَّا السَّحَابُ وَإِلَّا الْأَوْبُ وَالنَّبِيلُ \*

هـ وقوله عز وجل وَهَذَا كَأَمْرَاتُ الْغَرْفِ عَيْنٌ وَهَذَا بَابٌ وَاسِعٌ وَمِنَ قَوْلِي النَّابِغَةُ

\* كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقْبَيْشٍ \* يُقَعِّقُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بَشْيَ \*

أَي جَمَلٍ مِنْ جَمَالِهِمْ وَقَالَ

\* لَوْ غُلِّتْ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَبَيِّنْ \* يَقْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمٍ \*

أَي مَا فِي قَوْمِهَا أَحَدٌ وَمِنَهُ \* أَنَا أَهْلُ جَلَا \* أَيْ رَجُلٍ جَلَا وَقَوْلُهُ \* يَكْفَى كَأَن مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ \*

١. أَيْ يَكْفَى رَجُلٌ وَبِمَعْنَى سَبِيحَةٍ بَعْضُ الْعَرَبِ الْمُشَوِّبِ بِهِمْ يَقُولُ مَا مِنْهَا مَا حَتَّى رَأَيْتُهُ فِي حَالٍ كَذَا

وَكَذَا يُرِيدُ مَا مِنْهَا وَاحِدٌ مَاتَ وَقَدْ يَبْلُغُ مِنَ الظُّهُورِ أَنَّهُمْ يَضْرِبُونَهُ رَأْسًا كَقَوْلِهِمْ الْأَجْرُ وَالْأَبْطَحُ

وَالْفَارِسُ وَالصَّاحِبُ وَالرَّاكِبُ وَالْأَوْرَى وَالْأَطْلَسُ

قَالَ الشَّارِحُ أَعْلَمُ أَنَّ الصَّفَةَ وَالْمُوصُوفَ لَمَّا كَانَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْبَيَانُ وَالْإِبْصَالُ أَنَسَا

بِحَصْلِ مِنْ مَجْهُوسِهِمَا كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ لَا يُحذفُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا لِأَنَّهُ حَذَفَ أَحَدُهُمَا فَكُلُّهُمَا لِلْعَرَسِ وَتَرَاوَجَعَ

١٥ مِمَّا أَصْغَرُوه فَالْمُوصُوفُ الْقِيَاسُ بَأَنَّهُ حَذَفَ لِمَا ذَكَرْنَاهُ وَلَاحِظْ رِمَا وَقَعَ بِحَذْفِهِ لَيْسَ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ

مَرَرْتُ بِطَوِيلٍ لَمْ يَعْلَمْ مِنْ ظَاهِرِ اللَّفْظِ أَنَّ الْمُرُورَ بِهِ إِنْسَانٌ أَوْ رَجُلٌ أَوْ قَوْمٌ وَصَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا قَدْ يَوْصَفُ

بِالطَّوِيلِ أَلَّا أَتَاهُمْ قَدْ حَذَفُوا إِذَا ظَهَرَ أَمْرُهُ وَقَبِيضُ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ إِنَّمَا بِحَالٍ أَوْ لَفْظٍ وَأَكْثَرُ مَا جَاءَ فِي الشَّعْرِ

لَا تَهُوَ مَوْضِعٌ صَرُورَةٍ وَكَلِمَا اسْتَبْهَرَ كَانَ حَذْفُهُ أَمْعَدَ فِي الْقِيَاسِ ثَمَّ ذَلِكَ قَوْلِي أَيْ لَوَيْبٍ \* وَعَلَيْهِمَا

مَسْرُودَتَانِ الْع \* الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ مَسْرُودَتَانِ وَالْمَرَاؤُ دِرْعَانِ مَسْرُودَتَانِ وَكَذَلِكَ السَّوَابِغُ الْمَرَانِ الدُّرُوحُ

٢. السَّوَابِغُ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلِي الْمُتَقَفِّلُ الْهَلْدِيُّ وَهُوَ مَالُهُ بَيْنَ عُوَيْظٍ وَالْمُتَقَفِّلُ لَقَبٌ \* رَأَى شَمَةً الْع \* الشَّاهِدُ

فِيهِ قَوْلُهُ رَأَى شَمَةً وَالْمَرَاؤُ رَجُلٌ رَأَى رِيًّا أَوْ رَابِيَةً شَمَةً فَهُوَ قَعْلٌ مِنْ قَوْلِكَ رَبَّيْتُ الرَّابِيَةَ إِذَا عَلَوَتْهَا

وَصَعَفَ الْعَيْنَ لِلتَّكْثِيرِ وَالْهَمْزُ فِي آخِرِهِ بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ الَّتِي فِي لَامِ الْكَلِمَةِ كَهَمْزَةِ كِسَاءٍ وَخِطَافَةٍ وَلَمْ يَتَوَلَّدْ

لَا تَهُوَ مُصَابٌ إِلَى شَمَاءَ وَشَمَةً فَعَلَتْهُ مِنَ الشَّمْرِ وَهُوَ الِارْتِفَاعُ يُقَالُ جَبَلٌ أَشْمَرٌ وَرَابِيَةً شَمَاءَ أَيْ مَرْتَفَعَةً

وَمِنَهُ الشَّمْرُ فِي الْأَثَرِ وَهُوَ ارْتِفَاعُ قَصْبَتِهِ وَهُوَ مُحْفُوضٌ بِأَصَانَةٍ رَأَى الْيَهُودَ وَالْفَرَسَ حَلَامَةً لِلْفِصْلِ لِأَنَّهُ لَا

ينصرف وهو كونه للتأنيث. ومن ذلك قوله تعالى وهذا بَابُ وَاسِعٌ يعني حذف الموصوف اذا كانت الصفة مفردة متباعدة في بابها غير ملبسة نحو قولك مررت بطريق ومررت بعاقيل وشبههما من الاسماء الجارية على الفعل فلما اذا كانت الصفة غير جارية على الفعل نحو مررت برجل أي رجل وأما رجل فانه يتنوع حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه لان معناه كامل وليس لفظة من الفعل. وكذلك لو كانت الصفة جملة نحو مررت برجل تام أخوه ولقبته غلاما وجهه حسن لم يجوز حذف الموصوف فيه ايضا لانه لا يحسن إقامته الصفة مقام الموصوف فيه ألا تراك لو قلت مررت بقاتم أخوه أو لقبته وجهه حسن لم يحسن وربما جاء شيء من ذلك وما أقله من ذلك قول النابغة \* كأنك من جمال بني أقيش الخ \* وقوله

\* أَخَذْتُ ناصري وَتَعَزَّيْتُ \* أَرَبُوعَ بَنٍ غِيْظَ لِبَيْعِي \*

أراد جنبا من جمال بني أقيش لحذف الموصوف وإقام الصفة مقامه وأما قال من جمال بني أقيش لانه وحشية مشهورة بالظهور والشئ القريبة الياسة وإذا فعل بها هذا كان أشد لظهورها. وسبب هذا الشعر ان بني قيس قتلوا رجلا من بني أسد فقتلت بنو أسد رجلين من قيس فأراد قهينة بن حنظل الفراري أن يعين بني قيس ويتنصص للثأف الذي بين بني ذبيان وبني أسد وبينهم حلف وتنازع فقال كأنك من جمال بني أقيش أي سريع الغضب تنفر مما لا ينبغي لعادل أن ينفر منه. ١٥ والذي حسن حذف الموصوف ههنا كونه خبرا والخبر يكون جملة وجارا ويجرورا نحو قولك إن زيدا أبوه قائم وإن زيدا من الكرام فأبوه قائم في موضع الخبر وكذلك الجار والمجرور. ومنه قول أبي الأسود الجاني \* لو قلت ما في قوسها الخ \* والمراد انسان يضلها بحذف الموصوف الذي هو المبتدأ وإقام الجملة مقامه. يصف امرأة بالحسب المأثور والمهشم الجمال وهو من الواو وأما قلبوها ياء للكسرة قبلها كانه من قولهم فلان وسيم أي حسن الوجه. وقوله لم يرتقم يريد تأخر وأما لما كسر التاء وجب قلب الهمزة ياء وأما كسروا التاء على مذهب من يرى كسر حروف المضارعة ما هذا الياء وذلك اذا كان الفعل على قيل نحو تعلم وتسلم. ومثله في حذف الموصوف قوله تعالى وَأَنَا مِمَّنَ الصَّالِحِينَ ومثنا دون ذلك أي قيم دون ذلك أو ناس وقد حمل ناس قوله تعالى وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أخذنا ميتهم على هذا قالوا تفديهم ومن الذين قالوا إِنَّا نَصَارَى قوم أخذنا ميتهم. ومثله وما ميثا ألا تملأ مملوء والمراد انسان له مقام معلوم وقوله وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أي قيم يحرقون والكوفيون

يُصَيِّرُونَ مَوْصُولًا وَتَقْدِيرُهُ هُنْدَمُ إِلَّا مَنْ لَهُ مَقْلَرٌ مَعْلُومٌ وَالَّذِي أَسْهَلُ لَّاَنْ حَذَفَ الْمَوْصُولُ أَيْدًى مِنْ  
حَذَفِ الْمَوْصُولِ وَمِنْهُ مَا حَكَاهُ سَيِّبُوهُ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ الْمَوْصُولُ بِهِمْ مَا مِنْهُمَا مَاتَ حَتَّى رَأَيْتَهُ فِي  
حَالٍ كَذَا وَكَذَا وَالرَّوْدُ مَا مِنْهُمَا أَحَدٌ مَاتَ لِحَذَفِ أَحَدِهِمَا وَهُوَ الْمَوْصُولُ وَهَذَا لِحَذَفِ فِي الْمُبْتَدَأِ أَسْهَلُ  
مِنْهُ مَعَ الْفَاعِلِ لَوْ قُلْتَ جَاعِلٌ تَمْ أَخُوهُ عَلَى إِرَادَةِ جَاعِلٍ رَجُلٌ تَمْ أَخُوهُ لَمْ يَحْسُ حُسْنُهُ فِي الْمُبْتَدَأِ  
لَاَنْ الْمُبْتَدَأُ لَدَلَا يَكُونُ اسْمًا مُخَصَّصًا تَحْتَ تَشْبِيهِ بِالْمُعْتَدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ وَالرَّوْدُ سَاهِكٌ بِالْمُعْتَدِي  
خَيْرٌ مِنْ رُؤْيَاهُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْفَاعِلُ وَأَمَّا قَوْلُهُ أَنَا ابْنُ جَلَا مِنْ قَوْلِ تَحْيِيْمٍ بَيْنَ وَجَيْدٍ الرِّبَاحِي  
\* أَنَا ابْنُ جَلَا وَكُلَّحِ الثَّنَائَا \* مَتَى أَصْبَحَ الْعِبَانَةُ تَغْرِيقِي \*

فَقِيلَ أَنَّهُ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ وَالرَّوْدُ أَنَا ابْنُ رَجُلٍ جَلَا ثُمَّ حَذَفَ الْمَوْصُولُ أَيْ جَلَا أَمْرُهُ وَوَضَعَ أَوْ كَشَفَ  
الشَّهَادَتَ وَقِيلَ أَنَّهُ اسْمٌ عَلَمٌ وَاحْتِجَّ بِهِ هَيْسَى بَيْنَ مَرَّ شَاهِدًا فِي مَنَعِ صَرْفِ كُلِّ اسْمٍ عَلَى وَزْنِ الْفَعْلِ  
١. سِوَاهُ كَانِ ذَلِكَ الْإِنْدَاءُ مِمَّا يَغْلِبُ وَجُودُهُ فِي الْأَفْعَالِ أَوْ لَا يَغْلِبُ وَأَصْحَابُ سَيِّبُوهُ يَتَأَكَّلُونَهُ عَلَى الْقَدَمِ  
نُتِيَ بِهِ وَفِيهِ صَمِيرٌ فَهُوَ جَمْلَةٌ وَالْأَسْرُ الْمُنْطَلِقُ مِنَ الْجَمْلَةِ يُحْتَكِي وَلَا يُعَرَّبُ فَيَكُونُ مِنَ الْقَبِيلِ بَيْنَ شَبَابٍ  
قَرِيبًا وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُ ذَلِكَ فِي مَا لَا يَنْصَرَفُ وَقَدْ قِيلَ فِي قَوْلِي الْآخِرِ  
\* وَاللَّهِ مَا لَيْلِي يَنْتَمِ صَاحِبَتُهُ \* وَلَا لِمُخَالِطِ الْبَلْبَانِ جَانِبَتُهُ \*

أَلَمْ عَلِمَ اسْمُ رَجُلٍ وَقِيلَ أَنَّهُ عَلَى حَذَفِ الْمَوْصُولِ كَمَا أَنَّ ارَادَ مَا لَيْلِي بِرَجُلٍ لَمْ يَصَاحِبَهُ ثُمَّ حَذَفَ  
١٥ الْمَوْصُولُ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ \* جَانَتْ بِكْفَى كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ \* وَقِيلَهُ  
\* مَا لَكَ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَخَجَرٍ \* وَغَيْرُ كُنْدَاءَ شَدِيدَةِ الْوَقْرِ \*

الشَّاهِدُ فِيهِ حَذَفُ الْمَوْصُولِ وَأَمَّا الصِّفَةُ الَّتِي فِي الْجَمْلَةِ مَقَامُهُ وَالتَّقْدِيرُ بِكْفَى رَجُلٍ كَانِ مِنْ أَرْمَى  
الْبَشَرِ وَقَدْ رَوَى بِكْفَى كَانِ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ بِفَعٍّ مِمَّنْ مَنْ أَيْ بِكْفَى مَنْ هُوَ أَرْمَى الْبَشَرِ وَكَانَ زَائِدَةً  
وَكَيْدُ الْقَوْسِ مَقْبُضُهَا وَقَوْسُ كُنْدَاءَ غَلِيظَةُ الْقَلْبِ مَمْلَأُ الْكُفِّ وَجَانَتْ مِنَ الْجَوْدَةِ لَا مِنَ الْجَوْدِ  
٢. وَلَوْ فَصَحَتِ الرُّوَايَةُ الْأُولَى لَمْ يَجِزِ الْقِيَاسُ عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ وَهَذِهِ فِي الْقِيَاسِ وَبِمَا ظَهَرَ أَمْرُ الْمَوْصُولِ وَفِيهِ  
مَوْصُوعَةٌ فَيُسْتَعْنَى عَنْ ذِكْرِ الْبَيِّنَةِ وَتَقَعُ الْمُعَامَلَةُ مَعَ الصِّفَةِ وَتَصِيرُ الصِّفَةُ كَأَسْمِ الْفَرْسِ الدَّالِّ عَلَى مَعْنَى  
الْمَوْصُولِ وَذَلِكَ تَحْوِيلُهُمْ الْأَجْرُ وَالْأَبْطَحُ لِلْأَجْرِ مَكَانَ سَهْلٍ مُسْتَوِيًا يَنْتَبِثُ يُقَالُ مَكَانٌ أَجْرُ  
وَمِثْلُهُ جَرْمَةٌ ثُمَّ اشْتَهَرَ الْمَكَانُ بِذَلِكَ فَلَمْ يَكُنْ مَكَانَهُ وَإِنْ لَمْ يُذَكَّرْ فَقِيلَ الْأَجْرُ إِذْ لَا يُوصَفُ بِذَلِكَ إِلَّا  
الْمَكَانُ وَأَمَّا الْأَبْطَحُ فَالْمَكَانُ الْمُتَسِّعُ وَمِثْلُهُ الْبُطْحَةُ وَأَمْلَهُ أَنْ يُقَالُ مَكَانٌ أَبْطَحُ ثُمَّ غَلِبَتِ الصِّفَةُ



وصارت كاسم للنفس ، ومثله الفارسُ والصاحبُ والراكبُ أصل ذلك كلمة الصفة وأما غلبت فصارت  
 كاسم للنفس ولذلك يُجمع جمعه فيقال فارسٌ وفارسٌ وصاحبٌ وصواحبٌ وراكبٌ وراكبٌ كما يقال  
 كاهلٌ وكواهلُ فالفارسُ راکبُ الفرس خاصةً والراكبُ راکبُ الجمل خاصةً لا يقال لغيره والصاحبُ  
 معروفٌ ، ومثل ذلك الأثريُّ والأطلسُ فلاثريُّ المقبرُ لأنَّ الرِّمادَ والجمامَةَ وقَاءَ اللوزِها والأطلسُ  
 ه أن يضرب إلى القبرة والذئبُ اطلسُ لثوبه فأصلهما الصفة ثم ظهر أمرهما فصار الموصوفُ يُسمَّى منسبًا  
 فصارا كالجنس ، وأما الصفة فلا يحسن حذفها أيصا لما ذكرناه ولأنَّ الغرض من الصفة إما التفصيلُ  
 وإما التثنية والمذكرُ وكلاهما من مقاماتِ الإطنابِ والإسهابِ والحذف من باب الإيجاز والاختصار فلا  
 يجتمعان لتدافعهما ، وقد حذفت الصفة على قلةٍ ونذريةٍ وذلك عند قوَّةِ دلالةِ الحال عليها وذلك  
 فيما حكاه سيبويه من قولهم سَيرَ عليه ليلٌ ولم يبرهنون ليلٌ طويلٌ وكان هذا إنما حذف فيه الصفة  
 لما دلَّ من الحال على موضعها وذلك بأن يجرد في كلام القائل من التفعيض والتعظيم ما يقع مقام قوَّةِ  
 طويلٍ وذلك إذا كنت في مدحِ الإنسان والتثنية عليه فتقول كان والله رجلاً وقويَّ السيفِ بالله  
 ومطيطِ اللام وإطالة الصوت بها فيفهم من ذلك أنك أردت كبرها أو شجاعتها أو كمالها وكذلك في تركِ  
 الذمِّ إذا قلت سألتُ فلاناً فرائدته رجلاً وقويَّ وجهك وتقطيعه فتفهم من جملها أو لئيمها ، ومنه  
 الحديث لا صلوةَ لحارِ المسجدِ إلا في المسجدِ والمراد لا صلوةَ كالملة أو تامَّةً ومحو ذلك فإن قرئت  
 ١٥ الحال من الدلالة لم يجر الحذف لغيره

## الهذل

## فصل ١٥

٢٠

قال صاحب الكتاب هو على أربعة أصوب بهذا الكَل من الكلِّ كقوله تعالى إني أرى الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ  
 صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ وهذا البعض من الكلِّ كقولك رأيت قومك أَكْفَرَكُمْ وفلئنتم وأسا منكم  
 وصرفت وجوهاً أَلَيْهَا وهذا الاشتغال بكقولك سَلَبَ زيدٌ ثوبه وأعجبني عمرو حُسْنُهُ وأذنبه وهَلُمَّه  
 ومحو ذلك مما هو منه أو بمنزلة في التلبس به وهذا القَلطُ كقولك مررت برجلٍ حِمارٍ أردت أن

تقول بحمار فسبقتك ليسلك الى رجل فتردراكته وهذا لا يكون الا في تبيين الكلام وما لا يصغر  
عن رتبة وقطانية

قال الشارح البديل ثلث يقدر في موضع الاول نحو قولك مرت بأخيك زيد فزيد ثلث من حيث كان  
تابعاً للاول في اعرابه واعتباره بأن يقدر في موضع الاول حتى كأنك قلت مرت بزيد فيجعل فيه العامل  
كأنه خلق من الاول والغرض من ذلك البيان وذلك بأن يكون للشخص اسمان او اسماء ويشتهر ببعضها  
عند قوم وبعضها عند آخرين فلذا ذكر احد الاسمين خلاف أن لا يكون لذلك الاسم مشتقاً عند  
الخطاب ويذكر ذلك الاسم الاخر على سبيل بديل احدهما من الاخر للبيان وإزالة ذلك التورق فلذا  
قلت مرت بعبد الله زيد فقد يجوز أن يكون الخطاب يعرف عبد الله ولا يعلم أنه زيد وقد يجوز  
أن يكون عارفاً بزيد ولا يعلم أنه عبد الله فتلك بالاسمين جميعاً لمعرفة الخطاب وكان الاصل أن  
لا يكون خبرتين أي جملتين مثل مرت بعبد الله مرت بزيد او يدخل عليه وأو العطف لكتهم  
لوفعلوا لذلك لتتيسر ألا ترى أنك لو قلت مرت بعبد الله مرت بزيد او قلت مرت بعبد الله  
وزيد ربما تورق الخطاب أن العالي غير الاول فجاءوا بالبديل فراراً من اللبس وطلباً للايجاز والبديل  
إما أن يكون الاول في المعنى او بعضه او مشتقاً عليه او يكون على وجه الغلط فالاول نحو قولك  
مرت بأخيك زيد ومرت برجل صالح زيد فزيد هو الاول وقد أبدلت منه البيان وذلك لجواز أن يكون  
له قد عرف أن له أخاً ولا يعرف أنه زيد او يعرف زيدا ولا يعلم أنه اخوه وكذلك يجوز أن يكون  
يعرف زيدا ولا يعلم أنه رجل صالح او يعرف أنه رجل صالح ولا يعرف أنه زيد فجمع بينهما للبيان  
ومثله قوله تعالى احفظا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم فالصراط الثاني بديل من الاول  
وهو هو لأن الصراط المستقيم هو صراط المتعمر عليهم وأما الثالث وهو بديل الشيء من الشيء وهو  
بعضه كقولك رأيت زيدا وجهه ورأيت قومك أكثرهم وثلثتهم وناساً منهم وصرفت وجوبها أولها  
p. فالثاني من هذه الاشياء بعض الاول وأبدلت منه ليعلم ما قصدت له وليتنبه السامع فنثبت بقولك  
رأيت زيدا وجهه موضع الرتبة منه فصار كقولك رأيت وجه زيد وكذلك قولك رأيت قومك أكثرهم  
وثلثتهم وناساً منهم بيتت من رأيت منهم فأكثرهم وثلثهم بعضهم وكذلك ناساً منهم قال الله تع ولله  
على الناس حجتهم البيت من استطاع إليه سبيلاً فن في موضع خفض لأن المعنى على من استطاع منهم  
وتقول بعنت طعامك بعضه مكبلاً وبعضه موزوناً ويجوز أن ترفع فتقول بعضه مكبيل وبعضه موزون

والفرق بينهما أنك إذا نصبت فقد أوتعت الفعل على البعض منفصلاً من الآخر فكأنك قلت هذا البعض أسلفته بكذا كَيْفَ وهذا البعض أسلفته بكذا وَنَافَ وإذا رفعت فأما أوتعت الفعل على جملة الطعام الذي من صفة أن بعضه مكبل وبعضه موزون قال الله تع وَبِمِ الْيَمِينِ تَرَى الَّذِينَ كُذِّبُوا عَلَى اللَّهِ وَجُوهُهُمْ مَسْوَدَّةٌ فهذا شاهد في الرفع ومن كلام العرب خَلَقَ اللَّهُ الزَّوْجَةَ يَدِيهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا فهذا شاهد في النصب ولو قال يداها أطول من رجليها لحاز ولا بد فيه من ضمير يُعَلِّقُهُ بِالْأَوَّلِ  
فأما قولهم صرحت زيداً اليَدَ والرَّجْلَ فالرَّاءُ اليَدُ والرجل منه مُخْلَفُ الضمير للعالم به ء وأما الثالث فهو بدل الاشتغال نحو قولك سلب زيدٌ قُبَّةً وأُحْبِبْتِ عَمْرُوَ هَلْمَةً وَحَسَنَةً وَأَدْبَهُ وَحَوْهَا مِنَ الْمَسَاكِينِ فالثاني بدل من الأول وليس إياه ولا بعضه وإنما هو شيء اشتمل عليه والمراد بالاشتغال أن يتضمن الأول الثاني فيفهم من فَحْوَى الكلام أن المراد غير المُبْدَلِ منه وذلك أنك لما قلت أُحْبِبْتِ زيدٌ فهم أن المُعْجَبَ ليس زيداً من حيث هو مُعْجَبٌ وَتَمَّ وأما لذلك معنى فيه وجوب الاشتغال أن تصح العبارة بلفظه عن ذلك الشيء فيجوز أن تقول سلب زيدٌ وأنت تريد قُبَّةً وأُحْبِبْتِ زيدٌ وأنت تريد هَلْمَةً وَأَدْبَهُ وَحَوْهَا مِنَ الْمَعَانِي قال الله تع قِيلَ أَفَأَصْحَابُ الْأُخْدُودِ أُكْتَارَ ذَاتِ الْيُودِ فالنار بدل لأن الأُخْدُودِ مشتمل عليها، ومثله قوله تعالى يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ فالقتال بدل من الشهر الحرام وهو معنى اشتمل عليه الشهر وسؤالهم عن الشهر إما كان لأجل القتال فيه، ومن ذلك قول عُبَيْدَةَ

يا ابن الطيب

\* يَا كَانَ قَبَسٌ فَلَكُمُ فُلُكٌ وَاحِدٌ \* وَلَكِنَّهُ بَيْنَهُمَا قُبْعٌ تَهْدِمَا \*

فهذا يُنْشَدُ على وجهين بالرفع في هلك واحد والنصب فأما الرفع فعلى أن تكون للخلع خبراً لكان وأما النصب فعلى أن يكون المفعول خبراً لكان ويكون فُلُكُهُ بدلاً من اسم كان ء فأما قول الآخر  
\* كَرِيحِي إِنْ أَمْرَكِي لَنْ يُطْلَاهَا \* وَمَا الْفَيْتِي حِلْمِي مُصْلَاهَا \*

١٠ فهذا لا يكون إلا على البدل لأجل القافية ولا بد في بدل الاشتغال من حائِدٍ أيضاً يربطه بالأول ء  
فأما قوله

\* لَقَدْ كَانَ فِي حَوْرِي نَوَاءٌ تَهْتَدُ \* تَقْصِي لُبَانَاتٍ وَبَسَمَ سَاتِمُ \*

فالمراد نَوَاءٌ فيه ألا أنه خُذِلَ للعالم به والنوَاءُ الإقامَةُ والمراد في نَوَاءِ حَوْرِي ء وأما الرابع وهو بدل الغلط والنسيان ومثل ذلك لا يكون في القرآن ولا في شعري أما القرآن فهو مُنَوَّرٌ من الغلط وكذلك الشعر

الضبط لأن الظاهر من حال الشاعر معاودة ما نقلته فإذا وجد غلطاً أصلحه وإنما يكون مثله في هذا الكلام وما يحى على سهيل سبيل اللسان إلى ما لا يريد فيلغيه حتى كأنه لم يذكره وذلك نحو مروت برجلٍ جمارٍ كأنه أردت أن تقول مروت بصحاري فسبق لسائلك إلى ذكر الرجل فتداركت وأبدلت منه ما تريد والأول أن لكى يدل للانصراف عن الآخر

## فصل ١٥

قال صاحب الكتاب وهو الذى يعتمد بالحديث وإنما يذكر الأول لخروج التوضيعة وإيهام بمجموعهما فصل تأكيد وتبيين لا يكون في الإفراد قال سيبويه عقيب ذكره أمثلة البديل أراد رأيت أكثر قومك وقلتى قومك وصرفت وجوه أولها ولكنه ثنى الاسم تركبها وتوهم إله في حكمه تخبية الأولى إيهاماً منهم باستقلاله بنفسه ومما قرره التأكيد والصفة في كونهما تبتغين لما يتبعانه لا أن يعزوا أقدار الأول وأطراحه ألا تراك تقول زيداً رأيت غلامه رجلاً صالحاً فلو ذهب تهرب الأول لم يبدل كلامك

قال الشارح الذى عليه الاعتماد من الاسمين أهى البديل والمبدل منه هو الاسم الثانى وذكر الأول ١٥. لتوضيعة لبيان الثانى يدل على ذلك ظهور هذا المعنى في بديل البعض جديل الاشتغال ألا ترى أنك إذا قلت صرحت زيدا رأسه فالضرب إنما وقع برأسه دون سائر وكذلك قولك سرى زيداً مثله إنما المسمى المال دون زيد ولذلك قدر سيبويه هذا المعنى بقوله عقيب ذكره أمثلة البديل أراد رأيت أكثر قومك وقلتى قومك وصرفت وجوه أولها كأنه أراد أن المعنى متعلق بالثانى حتى لو تركته ولم تذكره لا كبس ألا ترى أنك لو قلت صرحت زيدا وسكت لظن المخاطب أن الضرب وقع بجملته ولم يختص عضو ٢. منه فعلت بذلك أن المعتمد بالحديث هو الاسم الثانى والأول بهام فالبيان في البديل مقدم وفي اللمع والتأكيد مؤخر وأعلم أنه قد اجتمع في البديل ما اتفق في الصفة والتأكيد لأن فيه ابصاراً للمبدل ووقع ليس كما كان ذلك في الصفة وفيه رفع المجاز وإبطال التوسع الذى كان يجوز في المبدل منه ألا ترى أنك إذا قلت جاعلى اخوك جاز أن تريد كتابه أو رسوله فإذا قلت زيداً زال ذلك الاحتشال كما لو قلت نفسه أو عينه فلذلك قال صاحب الكتاب وإيهام بمجموعهما فصل تأكيد

وتبيين لا يكون في الأفراد يعنى أنه حصل باجتماع البديل والمبدل منه من التأكيده ما يحصل بالنفس والعين ومن البين ما يحصل بالنفس ولو انفرد كل واحد من البديل والمبدل منه لم يحصل ما حصل باجتماعهما كما لو انفرد التأكيده والمؤكد أو النعت والمفعول لم يحصل ما حصل باجتماعهما وقيل الصواب أنه في حكم تَحْيِيَةِ الأوَّل الذى هو البديل منه وَضَعِ البديل مكانه ليس ذلك معنى الغايه وإزالة قاعدته بل على معنى أن البديل قائم بنفسه وأنه معتمد للحديث وليس مبيها للمبدل منه كتبيين النعت الذى هو من تمام المفعول والدليل على أن البديل منه ليس يُلْقَى ولا مَطْرَحًا أنك تقول زيد رأيت أبا عمرا فاجعل عمرا بدلا من أبا فلو كان المبدل مطرحا لكأن قلادة الكلام زيد رأيت عمرا فتبقى لليلة التى هى خبر بلا عائد وذلك متعين وهنا يبدل أيضا على أنه ليس يُلْقَى قولي الشاعر

\* فكأنه ليهب السراة كأنه \* ما حاجبته معين بسواد \*

١٠

فصل ١٥٢

قال صاحب الكتاب والذى يبدل على كونه مستقلا بنفسه أنه في حكم تكوير العامل بدليل نجى ١٥. ذلك مرجحا في قوله هو وجد الذين استضعفوا لئن آمن منهم وقوله لجمعنا لئن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضاء وهذا من بدل الاشتغال قال الشارح وقد أئد صاحب الكتاب كون البديل مستقلا بنفسه وأنه ليس من تَحْيِيَةِ الأوَّل كالنعت بكونه في حكم تكوير العامل وذلك أنك اذا قلت مررت بأخيكم زيد فتدبر مررت بأخيكم بزيد واذا قلت رأيت أخاك زيدا فتدبر رأيت أخاك رأيت زيدا فذلك الملقب هو العامل في البديل إلا أنه خُلف لدلالة الأوَّل عليه فالبدل من غير جملة المبدل منه هذا مذهب أن الحسن الأشعري وجماعة من نحوي المتأخرين كل على والتملى وغيرهم وانحطت لهم في ذلك أنه قد ظهر في بعض المواضع من ذلك قوله تعالى وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ آمَنُوا لئن آمن منهم قَوْلُهُ لئن آمن منهم يبدل من الذين استضعفوا وهو بدل البعض لئن المؤمنين بعض المستضعفين ومن ذلك قوله تعالى لجمعنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضاء قَوْلُهُ لبيوتهم يبدل من من يكفر بالرحمن

وهو بدلى الاشتغال وقد أظهر العامل قالوا فلو كان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه لكان ذلك الى حال وهو ان يكون قد عمل في الاسم علمان وهما اللام الأولى واللام الثانية إذ حرفي لفص لا تُعْلَف من العلة، وقيل لئى على كيف يكون البدل إيصالها للمبدل منه وهو من غير جملته فقال لما لم يظهر العامل في البدل وإنما دل عليه العامل في المبدل منه واتصل البدل بالمبدل منه في اللفظ ٥ جاز ان يوجهه، ونهب سيبويه وأبو العباس محمد بن يزيد والسيرافى من المتأخرين الى ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه كالنعت والتأكيد وذلك لتعلقهما به من طريق واحد وإنما ظهر العامل في بعض المواضع فقد يكون تأكيداً كما يتكرر العامل في الشيء الواحد كقوله \* يا بُنُس للجهل صرّاً لأكوام \* فاللام رائدة مؤكدة للاصالة ولولا إرادة الاصالة لكان يا بُنُس منقوفاً ومن تكرر العامل للتأكيد قوله تعالى أَيْبِدْتُمْ أَلْأَنَّهُ أَكُنْتُمْ مِنْكُمْ وَكُنْتُمْ قُرْآنًا وَهَذَا أَكُنْتُمْ مُخْرَجُونَ موضع أن الثانية موضع أن الأولى وإنما كثرت التأكيد وقوله أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مِنْ بَحْدِ اللَّهِ وَرَسُولُهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ فَإِنَّ الثانية مكررة تأكيداً فكذلك ههنا يجوز ان يكون تكرير الطرف تأكيداً ولو كان العامل مقدراً لكثير ظهوره وقضا استعجاله وفي عدم ذلك دليل على ما ذكرناه، والمذهب الأول وعليه الأكثر ويؤيده قولك يا أحملاً زيد بالصبر لا غير ولولا كان العامل الأول لوجب نصبه كالنعت وحطبه البهتان فلهذه

قال صاحب الكتاب وليس بمحروط أن يتطابق البدل والمبدل منه تعريفاً وتذكيراً بل لك ان تُبدل أى النوصتين شئت من الآخر قال الله هو وجد الى صراطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ قَالَ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةً كَانِيَةً خلا أنه لا يحسن إبدال النكرة من المعرفة الا موصوفة كَنَاصِيَةٍ ٥ قال الشارح ليس الامر في البدل والمبدل منه كالنعت والمنعوت فيلزم تطابقهما في التعريف والتذكير كما كان ذلك في النعت لان النعت من علم المنعوت وتحليله له والبدل منقطع من المبدل منه يقدر في موضع الأول على ما ذكرنا فلذلك يجوز بدلى المعرفة من المعرفة والنكرة من المعرفة والنكرة من النكرة والمعرفة من النكرة فقال الأول وهو بدلى المعرفة من المعرفة قولك مررت بأخيكَ زيد فزيد بدلى من الاخ وكلاهما معرفة ومثله قوله تعالى اِعْدِثَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ فالصراط

الأول معرفة باللام والثاني معرفة بالاضافة وقد أبدل منه لتأكيد البيان، ومثال الثاني وهو بدل النكرة من المعرفة قولك مريت بأخيكَ رجل صالح فرجل صالح نكرة وهو بدل من اللاح قال الله تع لتَسْقَعَا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةً كَذِبًا خَطِئْتَا فَنَاصِيَتُهُ نَكْرَةٌ وقد أبدلت من الناصية الأولى في معرفة ولا يحسن بدل النكرة من المعرفة حتى توصف نحو الآية لأن البيان مرتبط بهما جميعاً ومثال الثالث وهو بدل النكرة من النكرة قوله تعلق إن اللَّيْتَيْنِ مَقَارًا حَدَّائِفَ وَأَقْنَابًا ظُفْرُهُ مَقَارًا نَكْرَةٌ وقد أبدل من النكرة وهو حدائق ومثله قول الشاعر

\* وَكُنْتُ كَبْلَى رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ \* وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشَلَّيَ \*

فأبدل قوله رجل صحيح من قوله رجلين وكلاهما نكرة، ومثال الرابع وهو بدل المعرفة من النكرة قوله مريت برجل زيد قال الله تع وَأَنْتَكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ فَالثاني معرفة بالاضافة وقد أبدله من الأول وهو نكرة لمعرفة،

#### فصل ١٥٤

قال صاحب الكتاب ويبدل المظهر من المصمر الغائب دون المتكلم والمخاطب تقول رأيته زيدا ١٥ ومريت به زيدا وصرفت وجوهها أولها ولا تقول بى المسكين كان الأمر ولا عليك الكبير المعنى والمصمر من المظهر نحو قولك رأيته زيدا أيها ومريت بزيدا به والمصمر من المصمر كقولك رأيتهك أيها ومريت بك بك،

قال الشارح اعلم أن البدل يتجانس شبهان شبه بالنعى وبه بالتأكيد فكما أن المصمرات تؤكد فكذلك يبدل منها فهو في ذلك كالمظهر وليس الأمر فيه كالنعى على ما تقدم وهو في ذلك على ثلاثة أصرب بدل مظهر من مصمر ومصمر من مظهر ومصمر من مصمر مثال الأول وهو بدل المظهر من المصمر قولك رأيته زيدا وإذا جرى ذكر قمع قلت أكرموني إخوتك ومثله قوله تعالى وَأَسْرُوا الْخَوْرَى الَّذِينَ كَلَّمُوا في أحد الوجوه ومثله قوله تعالى قُرْعُوا وَصَبُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ فَالَّذِينَ طَلَبُوا بدل من المصمر وكذلك كثير وهذا من بدل الشيء من الشيء وهما لغتان واحدة، وتقول صرفت وجوهها أولها فأولها بدل من المصمر المظهر الذي أضفت الوجوه إليه وهذا من بدل البعض من الكل لأن

الاولى بعض وجوه الابداء وما جاء في التنزيل من ذلك وما أنسب إليه إلا الشيطان أن أدركه أى ذكره  
وهو يدل من الهاء في أنسبته والمعنى وما أنسب إلى ذكره إلا الشيطان ومن ذلك قول الشاعر  
\* على حائلة لو أن في القوم حائلاً \* على جوده لخص باله حائراً \*

جاء حائلاً لما جعله بدلاً من الهاء في جوده وأما الثاني وهو بدل المصير من المظهر فذلك رأيت زيداً  
هـ إياه فإياه مصيرٌ وزيدٌ ظاهرٌ وقد أبدل منه البیان ومن ذلك مورت بزید به الهاء صمیرٌ محجورٌ وقد أبدله  
من زيد وأما الجار لأنه لا منفصل للمحجور والمتصل لا يلزم بنفسه وأما الثالث وهو بدل المصير من  
المصير فمحو ذلك رأيت إياه فإياه صمیرٌ منفصلٌ وهو يدل من الهاء في رأيت وهو صمیرٌ متصلٌ وسلب ذلك  
لأن الصمير المنفصل يصحى عندهم محجورٌ الأجنى ألا ترى أنهم لا يجهزون صرتهى ويجهزون ما صرتهى  
ألا إياى وإياى صرتهى وقطع مورت به به فالصمير الثانى يدل من الأول وأعدت حرف الجر لما ذكرناه  
١٠ من أن المحجور لا منفصل له والأغرب في هذا أن يكون تأكيداً لا بدلاً لأنه إذا أبدلت اسماً من اسم  
وفاً لعين واحدة كان الثاني مراداً للاول ليبين السامع مجموعهما فلما أعاد اللفظ بعينه فن قيل  
التأكيد، وأعلم أن المصيريات كلها لك أن تبدل منها إلا صمير المتكلم والمخاطب فلا يحسن البدل  
من كل واحد منهما عند أكثر المحققين لو قلت مورت بك زيد أو مورت في زيد أو في المسكين كان  
الأمر له يجوز شيء من ذلك لأن الغرض من البدل البیان وصمير المخاطب والمتكلم في غاية الوضوح  
١٥ فلم يحتج إلى بيان وقد أجاز ذلك أبو الحسن الأخفش واحتج بقوله تعالى لا تصمتنكم إلى صوت  
القيامة لا ريب فيه ألذين خسروا أنفسهم لقوله الذين خسروا أنفسهم عنده بدل من الكاف والميم  
وهو صمير المخاطبين ولا دليل قاطع في ذلك لأنه لا يمكن أن يكون الذين خسروا أنفسهم مبتدأ  
مستأنفاً وخبره فهم لا يؤمنون وقد أجمعوا في جواز ذلك في بدل الاشتغال نحو قول الشاعر  
\* كبريتي إن أمرتك لن يظاها \* وما ألقيتي جليبي نضله \*

وَمَا جاء أيضاً في بدل البعض نحو قوله

\* أوديتني بالسجن والأدام \* رجلي فرجلي شئتة المناسم \*

فقوله جليبي بدل من الهاء في ألقيتني وهو منصوب من قبيل بدل الاشتغال وكذلك رجلي بدل من  
الهاء في أوديتني والصميران للمتكلم وسلب ذلك هنا لأن فيه إيضاحاً إذ كان الثاني ممّا يشتبه عليه  
الاولى أو بعضاً منه وهو المراد بالكلام ولا تعلم كل واحد منهما إلا ببيان فلما تمخيلة بقوله رأيتك إياك



ومرت بك بك فن قيل إبدال الشيء من الشيء وهو ألا أنه أحد حرف الجر لأن الجرور لا منفصل له فاعرفه

## عطف البيان

## فصل ١٥٥

قال صاحب الكتاب هو اسم غير صفة يكشف عن المراد كشفها وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغيبة إذا ترجمت بها وذلك نحو قوله \* أَلَسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عَمْرٌ \* أراد عَمْرٌ بِنَ الْقَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فهو كما ترى جار مجزئ الترجمة حيث كشف عن الكنية لقيامه بالشهرة دونها

قال الشارح عطف البيان مجزئ مجزئ النعت يؤيد به لا يصلح ما مجزئ عليه وإزالة الاشتراك الكائن فيه فهو من تمامه كما أن النعت من تمام المنعوت نحو قولك مرت بأخيك زيد بينت الأفع بقولك زيد وفصلته من إيج آخر ليس يريد كما تفعل الصفة في قولك مرت بأخيك الظاهر تفصيله من إيج آخر ليس بطويل ولذلك قالوا إن كان له إيج آخر فهو عطف بيان وإن لم يكن له إيج غيره فهو بدل وهو جار على ما قبله في إعرابه كالنعت إن كان مرفوعاً رفعت وإن كان منصوباً نصبت وإن كان محذوفاً خفضت ألا أن النعت إنما يكون بما هو مأخوذ من فعل أو حليته نحو ضارب ومضروب وإلا ومعلوم وطويل وقصير ونحوها من الصفات وعطف البيان يكون بالأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل كالنكت والأعلام نحو قولك ضربت أبا محمد زيدا وأكرمته خالدًا أما الوليد بينت الكنية بالعلم والعلم بالكنية قال الراجز \* أَلَسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عَمْرٌ \* البيت لزوجة وبعده

\* مَا إِنْ بَهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا ذَنْبٍ \* إِفْغِرْ لَهُ أَلَلَّهُمْ إِنْ كَانَ حَجَرٌ \*

يريد عَمْرٌ بِنَ الْقَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والشاهد أنه بين الكنية حين توفى فيها الاشتراك بقوله عَمْرٌ أَدَّ الْعَلَمُ فِيهِ أَشْهُرَ مِنَ الْكُنْيَةِ وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ لِقِيَامِهِ بِالشُّهُرَةِ دُونَهَا يُرِيدُ لِقِيَامَ الثَّانِي إِنْ عَلِمَا وَإِنْ كُنْيَةً فَالصِّفَةُ تَتَصَيَّنُّ حَالًا مِنْ أَحْوَالِ الْمَوْصُوفِ يَتَمَيَّزُ بِهَا وَعُطِفَ الْبَيَانُ لَيْسَ كَذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ تَفْسِيرُ

الأول باسم آخر مُرادف له يكون أشهر منه في العرف والاستعمال من غير أن يتضمن شيئاً من أحوال  
 الذات وهذا معنى قوله ينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا تَرَجَّعت بها أي إذا  
 قُسمت بها. وجعل الأمر أن عطف البيان يُشبه الصفة من أربعة أوجه أحدها أن فيه بياناً للاسم  
 المتبوع كما في الصفة الثانی أن العامل فيه هو العامل في الأول المتبوع بدليل قوله يا زيدُ زيدُ وزيدُ  
 بالرفع على اللفظ والنصب على الموضع كما تقول يا زيدُ الظريف والظريف وا عبدُ الله زيدُ بالنصب  
 كما تقول يا عبدُ الله الظريف الثالث أنه جارٍ عليه في تعريفه كالصفة الرابع امتناعه أن يجري على  
 المنصر كما يتبع من الصفة. وبما فيها من أربعة أوجه أحدها أن النعت المشتق أو ما ينزل منزلة  
 المشتق على ما تقدم ولا يلزم ذلك في عطف البيان لأنه يكون بالتوايد الثاني أن عطف البيان لا  
 يكون إلا في المعارف والصفة تكون في المعرفة والنكرة الثالث أن النعت حكاه أن يكون أهم من  
 المنعوت ولا يكون أخف منه ولا يلزم ذلك في عطف البيان إلا ترى أنك تقول مررت بأخيك زيدُ  
 وزيدُ أخف من أخيك الرابع أن النعت يجوز فيه القطع فينتصب بإصمار فعل أو يرفع بإصمار  
 مبتدأ ولا يجوز ذلك في عطف البيان فافهم

قال صاحب الكتاب والذي يفصله لك من البديل شيان أحدهما قول المَرَارِ

\* أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشَرٍّ \* عليه الظير تَرْقُبُهُ وَلَوْ \*

لأن بِشَرًا لو جعل بدلًا من البكرى والبديل في حكم تكرير العامل لكان التارك في التلخيص داخلًا  
 على بشر والثاني أن الأول ههنا هو ما يعتمد عليه الحديث وورود الثاني من أجل أن يوضح أمره والبديل  
 على خلاف ذلك إلى هو كما ذكرت المصنف بالحدث والأول كالإسقاط لذكره

قال الشارح عطف البيان له شبهة ببديل الشيء من الشيء وهو هو من حيث أن كل واحد منهما  
 تابع وأن الثاني هو الأول في الحقيقة فلذلك تعرض للفصل بينهما وجعل الأمر أن عطف البيان  
 يُشبه البديل من أربعة أوجه أحدها أن فيه بياناً كما في البديل الثاني أنه يكون بالاسماء الجوامد  
 كالبدل الثالث ..... الرابع أن يكون لفظه لفظ الاسم الأول على وجه التأكيد كما كان في البديل

كذلك تقولك يا زيد زيداً كما تقول يا زيد زيد وعلى ذلك قول الزيادة  
\* لَيْتَ وَأَسْطَاطِ سَطْرَيْنِ سَطْرًا \* لَقَائِلُ يا ثَمَرُ نَصْرُ نَصْرًا \*

ومما رُفِدَ من أربعة أوجه أحدها أن عطف البيان في التقدير من جملة واحدة بدليل قولهم يا أخانا  
زيداً والبدل في التقدير من جملة أخرى على الصحيح بدليل قولهم يا أخانا زيد الثاني أن عطف  
البيان يجري على ما قبله في تعريفه وليس كذلك البدل لأنه يجوز أن تبدل النكرة من المعرفة  
والمعرفة من النكرة ولا يجوز ذلك في عطف البيان الثالث أن البدل يكون بالظاهر والمضمر وكذلك  
البدل منه ولا يجوز ذلك في عطف البيان الرابع أن البدل قد يكون غير الأول كقولك سلب زيد  
قوته وعطف البيان لا يكون غير الأول وتبين الفرق بينهما بياناً شافياً في موضعين أحدهما النداء  
نحو قولك يا أخانا زيداً ولو كان بدلاً لقالت يا أخانا زيداً بالمضمر ولم يجوز نصبه ولا تنوينه لأنه من  
جملة أخرى غير الأول كآتيك قلب يا أخانا يا زيد فالعامل الذي هو يا في حكم التكرير وكذلك  
تبين الفرق بينهما في قولك أنا الضارب الرجل زيد إن جعلت زيدا عطف بيان جازت المسألة وإن  
جعلته بدلاً لم تجز لأن حدّ عطف البيان أن تجري الأسماء الصريحة تجري الصفات فيعمل فيه  
العامل وهو في موضعه بواسطة المتبوع والبدل يعمل فيه العامل على تقدير تحييزه الأول ووضع موضعه  
مباشراً للعامل فلما قولي المرار الأسدي \* أنا ابن التاركي البكرقي بشرى الخ \* فإن الشاهد فيه أنه  
١٥ اضاف التاركي إلى البكرقي على حدّ الضارب الرجل تشبيهاً بالحسن الوجه وحقق بشراً عطف بيان  
على البكرقي وأجره عليه جزي الصفه على الموصوف هذا مذهب سيبويه ولو كان بدلاً لم يجوز التاركي  
بشرى لأن حكم البدل أن يقدّر في موضع الأول وقد أنكر أبو العباس محمد بن يزيد جواز الجرّ في بشرى  
عطف بيان كان أو بدلاً وكان يُنشد البيت \* أنا ابن التاركي البكرقي بشراً \* بالنصب والقول ما  
قاله سيبويه للسمع والقياس فلما السماع فإن سيبويه رواه مجزواً قال سمعناه ممن يُؤثّق به من العرب  
٢٠ ولا سبيل إلى ردّ رواية الثقة وأما القياس فإن عطف البيان تابع كانعت وقد يجوز في التابع ما لا يجوز  
في المتبوع ألا ترى أنه تقول يا أيها الرجل ذو الجمّة فجعل ذو الجمّة نعتاً للرجل ولا يجوز أن يقع  
موقفه وكذلك تقول يا زيد الطويل ولا يجوز الطويل وأما معنى البيت فإنه وصف أباه بأنه صرع  
رجلاً من بكسر فوعلت عليه الظير ويد رمف فجعلت ترقب موته لتتناول منه والوقوف جمع واقف  
كجالس وجالس وهو ضد الطائر ونصبه على الحال إما من المضمر المستكن في عليه وإما من المضمر

المرفوع في ترقبته. ومن الفصل بين البدل وحذف البيان أن المقصود بالحديث في حذف البيان هو الأول والثاني بياناً كالنعت المستغنى عنه والمقصود بالحديث في البدل هو الثاني لأن البدل والمبدل منه اسمان يازده مسمى مترادفان عليه والثاني منهما أشهر عند المخاطب فيقع الاعتماد عليه وسار الأول كالترجمة والبساط للذكر الثاني وحلى هذا لو قلت زوجتك بنتي فاطمة وكنت عائشة فإن أردت حذف البيان منع النكاح لأن القاطع وقع في البيان وهو الثاني وإن أردت البدل لم يمنع النكاح لأن الغلط وقع فيما هو معتد بالحديث وهو الثاني فلهذه

### العطف بالحرف

#### فصل ١٥٧

١٥٧

قال صاحب الكتاب هو نحو قولك جاعل زيد وعمرو وكذلك إذا نصبت أو جررت بتوسط الحرف بين الاسمين فيهرجهما في إعراب واحد ولطروى العاطفة تذكروا في مكانهما إن شاء الله

قال الشارح هذا الصرب هو الخامس من التوابع ويسمى عطفاً بحرف ويسمى نسقاً فالعطف من ١٥ عبارات البصريين والنسب من عبارات الكوفيين ومعنى العطف الاشتراك في تأخير العامل وأصله المهيأ كقوله أميل به إلى خير الأول وقيل له نسقاً لمساواته الأول في الإعراب يقال فخر نسقاً إذا تساوت أسنانه وكلام نسقاً إذا كان على نظام واحد ولا يتبع هذا الصرب إلا ببسيطة حرف نحو جاعل زيد وعمرو فعبروا تابع لزيد في الإعراب بواسطة حرف العطف الذي هو الواو وكذلك النصب ولتر نحو قولك رأيت زيدا وعمرا وممرت يزيد وعمرو وإنما كان هذا الصرب من التوابع لا يتبع إلا بتوسط حرف من ٢ قيل إن الثاني فيه غير الأول فلم يتصل إلا بحرف إذ كان يأتي بعد أن يستوفى العامل عمله وهو غير الأول فلم يتصل إلا بحرف. وأما ما كان الثاني فيه الأول فيتصل بغير حرف كالنعت وحذف البيان والتأكييد والبدل وإن كان يأتي في البدل ما الثاني فيه ليس الأول إلا أنه بعضه أو معنى يشتبه عليه وهو صير يعقله بالأول فلذلك لم يحتج إلى حرف فلما الغلط فليس بقياس مع أن البدل مستعمل بالحديث ليس في حكم التابع وإن كان طاهر لفظه يشعر بالتبعية. فاما أنوات العطف فتذكر في

نقسم الحروف وكذا بترتيب الكتاب فاهله

## فصل ١٥٨

قال صاحب الكتاب والمصير منفصلة بمنزلة الظاهر يُعطف ويُعطف عليه تقبل جاعل زيد وأنت ودهوت  
 • عمرا وإياك وما جاعل إلا أنت وزيد وما رأيت إلا إياك وعمرا وإنما متصلة فلا يتلأ أن يُعطف ويُعطف  
 عليه خلا أنه يُشترط في مرفوعة أن يكون باللفصل تقبل ذهبت أنت وزيد وذهبوا م وقومك وخرجنا  
 نحن ونحو تميم قال الله هو وجعل قال غيب أنت وربك وقول عمر بن أبي ربيعة \* قلت إن أقيمت وزعم  
 قهاتى \* من ضرورات الشعر وتقبل في المنصب صرتك وزيدا ولا يقال مروت به وزيد ولكن يُعاد  
 الدجاء وقراءة حمزة والأحكام ليست بتلك القليلة

١. قال الشارح الاسم في عطفا والعطف عليها على أربعة أصناف طاهر على طاهر مثله وحسطف  
 طاهر على مضمر وعطف مضمر على مضمر وطاهر على طاهر فلما عطف الطاهر على الطاهر  
 فعلى صريحت أحدهما أن تعطف مفردا على مفرد نحو جاعل زيد وعمرو ورأيت زيدا وعمرا ومرت بزيد  
 وعمرو عطفت عمرا على زيد وكلهما مفرد والغرض من ذلك اختصار العامل واشتراك الثاني في تأخير  
 العامل الأول فإذا قلت قام زيد وعمرو فأصله قام زيد ثم عمرو فحذفت تام الثانية لدلالة الأولى عليها  
 ٢. وصار الفعل الأول عاملا في المعطوف والمعطوف عليه هذا مذهب سيبويه وجماهير من المحققين وكان  
 غيره يزعم أن العامل في الاسم المعطوف عليه العامل المذكور والعامل في المعطوف حرف العطف  
 بحسب نيابته من المعطوف وهو رأى أن على فإذا قلت قام زيد وعمرو فالعامل في زيد العامل الأول  
 والعامل في عمرو حرف العطف وقال آخرون العامل في المعطوف المعطوف فإذا قلت صرحت زيدا  
 وعمرا فالرأى وصرحت عمرا فحذفت الثانية لدلالة الأولى عليه وعلى عمله في عمرا على ما كان كما قلت  
 ٣. زيد عندك وأصله استقر عندك ثم حذفت استقر لدلالة الظرف عليه وعلى عمله فيه على ما كان  
 كذلك ههنا والآخر عطف جملة على جملة نحو قام زيد وقام عمرو وزيد منطلق ويكره أنتم ونحوها  
 من التمثيل والغرض من عطف للعل ربط بعضها ببعض واتصالها وإيذان بأن المتكلم لم يُرد قطع الجملة  
 الثانية من الأولى والأخذ في جملة أخرى ليست من الأولى في شيء ولذلك إذا كانت الجملة الثانية  
 أجنبية من الأولى غير متباعدة بها وأريد اتصالها بها فلم يكن بد من الولو لربطها بها فلما إذا كانت

ملتزمة بالاول بان تكون صفة نحو مرت برجل يلقم او حالاً نحو مرت يهين يكتب ويحرقه لا يحتاج  
 الى الاول لغيره، وإنما للمصر فعل مرتين منفصل ومتصل للنفصل بمنزلة الظاهر والموان باللفصل عدم  
 اتصاله بالعمل فيه نحو كذا وأنت وفروستذكر في موضعها وإنما كانت بمنزلة الظاهر لعدم اتصالها بما  
 يدل فيها واستقلالها بنفسها كما كانت الظاهرة كذلك والذي يهين عندك ذلك أنك تاللي أياك  
 صرحت وإياي صرحت كما تاللي صرحت لنفسك وصرحت لنفسى ولا تاللي صرحتى ولا صرحتك لا صرحت  
 الفاعل والمفعول بالكلمة وان كان الصير للنفصل عندهم جارواً مجرى الظاهر ومتنولاً منولته كان حكمه  
 كحكمه فلذلك تعطف وتعطف عليه كما تفعل بالاسماء الظاهرة فتاللي في عطف الظاهر على المصر  
 أنت ويهين الثامن وإياك أكرمتم وها وتاللي في عطف المصر على الظاهر ويهين وأنت الثامن وصرحت  
 يهين وإياك قال الشاعر

١٠ مبراً من عيوب الناس إليهم \* فالة يرقى أبا حرب وإياها \*

عطف إياها على الظاهر الذى هو أبا حرب، وتاللي في عطف المصر على المصر أنت وهو الثامن وإياك  
 وإياه صرحت قال الشاعر

\* لمت هذا الليل شهر \* لا تروى فيه غريباً \*

\* ليسس إيلقى وإيا \* كى ولا تخشى ركبها \*

١١ وإنما المصر المتصل فلا يصح عطفه لاتصاله بما يدل فيه والعطف إنما هو اشتراك في تأثير العامل ومحال  
 أن يدل في اسم واحد طالعاً في وقت واحد، وإنما العطف عليه فإنه لا يحملون أن يكون مرفوع  
 الموضع او منصوب الموضع او مجزئ الموضع فإن كان مرفوع الموضع لم يجوز العطف عليه إلا بعد تأكيده  
 نحو زيد تار هو عمرو وقد أنا ويهين قال الله تع أسكن أنت وزوجك الجنة لما أراد العطف على  
 الصير في أسكن أنت بالصير المنفصل ثم أنى بالعطف، ومثله قوله تعالى الله يراكم هو ويهينه أنت  
 الصير المرفوع فى يراكم ثم عطف عليه ولو قلت زيد تار وهو يعطف عمرو على المصر المستكن فى  
 الفعل لم يجوز وكان قبيحاً إلا أن يطلى الكلام ويقع فصلاً فينبذ يجوز العطف ويكون طلي الكلام  
 والفصل ساداً مسدداً للتأكيد نحو قوله تعالى لا جمعوا أمركم وفرواكمم بالرفع فى قرأته بعضهم فإنه  
 عطف الشركاء على المصر المرفوع فى اجمعوا حين طالى الكلام بالمفعول وخبره قوله ما أفرونا ولا آبالنا  
 عطف الآباء على المصر المرفوع حين وقع فصل بين حرف العطف والمعطوف بحرف الذى وهو

لا فلان قوله

\* قُلْتُ اِنْ اَقْبَلْتُ وَزُفِرَ تَهَادَى \* كِتَابُ الْمَلِكِ تَعَسَّفَنَ وَمَلَا \*

\* قَدْ تَنَقَّبَنَ بِالْحَرْبِ وَابْتَدَأَ سَنَ عُمُرًا حُرَّ الْمَدَامِجِ فَجَلَا \*

فإن الشعر لعمري إن زينة والشاهد فيه عطف زفر على المصدر المستكن في الفعل ضرورية وكان الوجه  
 ه أن يقال إن أقبلت في وزفر فهو زيد الصير المستكن ليقوى أثر يعطف عليه ، والزفر جمع زفراء  
 وفي البيضاة المشرقة وتهادى أى يمشين مشياً زهداً يسكون ، والبعض يقرأ الوحش شبه النساء  
 بها في سكون المشى فيه ، وتعتصن ركبتين وإذا مشى في الرمل كان أسكن لمشيتها لصعوبة المشى فيه  
 والملا القلة الواسعة ، ومع ذلك فانه يتفاوت فجهه غزلوك زيد ذهب وهو أو قمر وهو الأسرج من  
 قولك قمت وهو لأن الصير في قمت له صورة ولطف وليس له في قولك قمر وهو صورة وقولك قمت  
 ١٠ وزيد ألح من قولك قمتا وزيد لأن الصير في قمت على حرف واحد فهو بعيد من لفظ الاسماء  
 والصير في قمتا على حرفين فهو أقرب إلى الاسماء وعلى هذا كلما قوى لفظ الصير وظل كان العطف  
 عليه أقل فنجاء ، فإن قيل وإن كان العطف على الصير المرفوع من غير تأكيد لبيها قيل لأن هذا  
 الصير فعل وهو متصل بالفعل فصار كحرف من حروف الفعل لأن الفاعل لا زفر للفعل لا بد له منه  
 ولذلك تغير له الفعل فتقول صرته وصرتنا فتستكن الياء وقد كانت مفتوحة وكونه متصلاً غير  
 ١٥ مستقل بنفسه يؤيد ما ذكرنا من هذه اتصاله بالفعل وربما كان مستترا مستكناً في الفعل نحو قمر  
 وأقرب وزيد قام وصر وصر ذلك وإن كان بمنزلة جزء منه وحرف من حروفه فوج العطف عليه لأنه  
 يصير كالعطف على لفظ الفعل وحذف الاسم على الفعل معتنع وإنما كان معتنعا من قبل أن المراد من  
 العطف الاشتراك في التأثير العامل وهو الأصل لا تعلى في الاسماء لا بل ربما كان الفعل مبنيّاً إما  
 ماضياً وإما أمراً فلا يكون له فعل فلذلك قرح أن تقول قمت وزيد حتى تقول قمت أنا وزيد فتؤكد  
 ٢٠ فيكون التأكيد منبهاً على الاسم ويصير العطف كذا على لفظ الاسم المؤكد وإن لم يكن في الحقيقة  
 معطوفاً عليه إن لو كان معطوفاً عليه لكان تأكيداً مثله وليس الأمر كذلك لأن الراد إشراكه في عمل  
 الفعل لا في التأكيد ، وإن كان المصدر المتصل منصوب الموضع نحو الياء في صرته والكاف في  
 صرته جار العطف عليه من غير تأكيد فإن أكدته كان أحسن شيء فإن لم تؤكد لم يعتنع العطف  
 عليه فتقول صرته وزيد وأكرمه وصرأ قال الشاعر \* فإن الله يعلمني ووقها \* عطف وعباً على الياء

فى يعلى من غير تأكيد وذلك من قِبَل أن الضمير المنصوب مُضَلَّ فى الكلام يقع كالمستغنى عنه  
ولذلك يجوز حذفه وإسقاطه نحو قولك صرقت وكنت ولا تذكر مفعولا وإنما اتصل بالفعل من جهة  
اللفظ والتقدير فيه الانفصال ولذلك لا تُغَيَّر له الفعل من جهة اللفظ فتقول صرقتك وصرته فيكون آخر  
الفعل مفتوحا كما كان قبل اتصال الضمير به ء وأما إذا كان الضمير مخصوصا فى جزم العطف عليه ألا  
يلابذة للفاصل لو قلت مررت بك وزيد أو به وخالد فى جزم حتى نُعَيِّدَ للفاصل فتقول مررت بك  
وزيد وبه وخالد من قِبَل أن الضمير صار حوَصا من التنوين والدليل على أستوائهما قولهم يا  
غلام فخذون الباء التى فى ضمير كما يخذون التنوين وإنما استويا لأتهما بجتماع فى أتهما على  
حرف واحد وألها يكملان الاسم الأول ولا يفصل بينهما ولا يصح الوقف على ما اتصل به دولهما وليس  
كذلك الظاهر المحرور لأنه قد يفصل بالطرف بينهما نحو قوله

١. \* لَمَّا رَأَتْ سَائِدَتَهَا أَسْتَعْبَرَتْ \* لِلَّهِ دَرُ الْيَوْمِ مَن لَامَهَا \*

والمراد لله دَرُ من لامها اليوم ومثله قبل الآخر

\* كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَن يُبْغَالِيهِ بِنَا \* أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْقَرَارِيحِ \*

والمراد أصوات أواخر الميس ففصل بينهما بالجاء والمحرور ضرورة ء ولو كان مكان الباء ظاهرا فى محروفا  
مبدأ لَمَّا حذف ء وقال أبو عثمان لَمَّا صبح مَرَّ زيد وأنت صبح مررت أنت وزيد ولَمَّا صبح كنت زيدا  
١٥ وإياك صبح كُنتك وزيدا ولَمَّا امتنع مررت بزيد وكَ امتنع مررت بك وزيد لأن العطف والمعطوف  
عليه شريكان لا يصح فى أحدهما إلا ما صح فى الآخر فلَمَّا لم يكن للمعطوف ضمير منفصل يصح  
عطفه على الظاهر لم يصح عطف الظاهر عليه فلَمَّا لم يصح وأريد ذلك أميد للفاصل وصار من قبيل  
عطف الجلالة على الجلالة إذ كان محلا ومفعولا ولم يجوز ذلك إلا فى ضرورة الشعر نحو قوله

\* فَالْيَوْمَ قَرِيتَ تَهْجُونَا وَتَشْتَمُنَا \* فَالْعَبَّ مَا بَكَ وَالْأَيَّامُ مَن حَجَبِ \*

٢. عطف الأيام على الضمير المتصل بالباء وذلك ليجب أنما يجوز فى ضرورة الشعر دون حال الاختيار وسعة  
الكلام ء وأما قوله تع إِنْتَهَوُا إِلَهَ الَّذِي تَسْأَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ بِحَرِّ الْأَرْحَامِ فى قرآءة حَمْدَةٍ فَإِنَّ أَكْثَرَ  
المؤمنين قد ضعف هذه القراءة فنظروا إلى العطف على الضمير المخصوص وقد رَدَّ أبو العباس محمد بن  
يزيد هذه القراءة وقال لا تحذف القراءة بها وهذا القول غير مَرْمُومٍ من أبى العباس لأنه قد رواها إمام  
ثقة ولا سبيل إلى رَدِّ ثقل الثقة مع أنه قد قرأها جملة من غير السبعة كعبد مسعود وابن عباس



والقاسم وإبراهيمَ العَقِيَّ والاعْمَشَ واليَسْرَ والمَصْرُوقَ وقَتَادَةَ ومُجَاهِدَ وإذا صَحَّتِ الروايةُ لم يكن سبيلُ  
إلى رَدِّهَا وَجَعِلَ وجهُينَ آخرَينِ غيرَ العطفِ على المكتومِ الطَّفِيعِينِ أَحَدُهُمَا أَنْ تكونَ الِوَلَدُ وَأَوْ قَسَمَ وَم  
يُقَسِّمونَ بالأرحامِ وَيُعْظِمُونَهَا وجهَ التنوُّيلِ على مقتضى استعمالهم ويكون قولُه إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْنَاكُمْ  
رَاقِبِيًّا جوابَ القسمِ والوجهُ الثَّالثُ أَنْ يكونَ اعتقادُ أَنْ قبلَه بـاءَ ثانيةٍ حتى كَانَهُ قَالَ وبالأرحامِ ثم حذفَ  
• الباءَ لتقدمَ ذكرُهَا كما حُذِفَتْ في نحو قولِكَ يَنْ تَمُرُّ أُمُّهُ وعلى مَنْ تَنْزِلُ أَنزِلْ ولم تقلْ أُمُّهُ وَلَا  
أَنزِلْ عليه لأنَّهَا مثْلُهَا في موضعِ نصبٍ وقد كثرَ عنهم حذفُ حرفِ الجرِّ وأنشد

\* رَسَمَ دَارِ وَفَقَتْ فِي عِلَالَةٍ \* كَيْدَتْ أَقْصَى لِلْحَيَوَةِ مِنْ جَلَلَةٍ \*

والمُرَادُ رَبُّ رَسِيمٍ دَارِ وَفَقَتْ فِي طَلَلَةٍ وَكَانَ رَجُلًا إِذَا قِيلَ لَهُ كَيْفَ أَصْبَحْتَ يَقُولُ خَيْرٌ مَاكَ اللَّهُ أَوْ  
بَخِيرَ فَيُحذفُ الباءَ لِدَلَالَةِ لُغَالِ عَلَيْهِ • وحذفَ حرفَ الجرِّ ههنا وَتَبَقُّعُهُ عمله من قبيلِ حُذِفَ

المصاف في قوله

\* أَكَلْتُ أَمْرِي غَضَبِيَّيْنِ أَمْرًا \* وَظَرُّ قَوْلُكَ بِالْبَلَدِ نَارًا \*

والمُرَادُ وَكُلُّ نَارٍ إِلَّا أَنَّهُ حُذِفَ كَلَامُ الْعَالِيَةِ لتقدمَ ذكرُهَا وحَقِيَ عملُهَا ومثْلُه قَوْلُ الْآخَرِ

\* تَعَلَّفَ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَهْوُنَا \* وَمَا بَيَّنَّتْهَا وَالْكَعْبُ غُرُوقًا لَمَانِيفَ \*

والمُرَادُ وَمَا بَيْنَهَا بَيْنَ الْكَعْبِ إِلَّا أَنَّهُ حُذِفَ الْهَرَفُ لتقدمَ ذكرُه وحَقِيَ عمله إِلَّا أَنْ حُذِفَ المصاف  
١٥ أَسْهَلُ أَمْرًا وَأَقْرَبُ مَتَنَاوَلًا لِأَنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ يَتَنَوَّلُ مَتَا جَرَّ وَلَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا بِهَرَفٍ وَلَا  
غَيْرِهِ وَجَحَّتْ عَلَيْهِمَا بِأَحْرَابٍ وَاحِدٍ وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمَصْلُفُ وَالْمَصْلُفُ الْيَدُ وَظُهُرُ الْآيَةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ أَنَشَدَهُ  
الْمُهَرِّجُ فِي الْكَامِلِ

\* فَالْيَمُّ قَرَّبَتْ تَهْجُوكَ وَتَشْتَبِهَاتَا \* فَالْهَبُّ لَهَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبِ \*

وَالْقَوْلُ فِيهِ كَأَنَّهَا غَضَرَتْهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَع •

## ومن أصناف الاسم المبتدئ

### فصل ١٥١

قَالَ صَاحِبُ الْكَتَابِ هُوَ الَّذِي سَكُونُ آخِرُهُ وَحَرَكَتُهُ لَا بِعَامِلٍ وَسَبَبُ بِنَائِهِ مُنَاسِبَتُهُ مَا لَا يُمْكِنُ لَهُ

بوجه قريب او بعيد بتضمن معناه نحو آتت وأمس او شبهه كالتبهمات او وجهه موقعه كنز ال او  
 مشاكسته الواقع موقعه كفضاء وقساي او وجهه موقع ما أشبهه كالمناوى المضمين او اضافته اليه كقول  
 هو وعلا من عذاب فتؤيد وهذا يوم لا ينطقون فيمن قرأها بالغ فقول ان قيس بن رطله  
 \* لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت \* حيامة في غصون ذات أوال \*

• وقول النابغة \* على حين عاتبت المشيب على الصبي \*

قال الشارح البناء بخالف الاعراب وبضاده من حيث كان البناء لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا من  
 السكنون او الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل لحركة آخره تحركا أوله في الزوم والقياس خلاف  
 الاعراب وإنما سمي بناء لأنه لما لم يرم ضربا واحدا ولم يتغير تغير الاعراب سمي بناء مأخوفاً من بناء  
 الطين والآخر لأن البناء من الطين والآخر لازم موضعه لا يزول من مكان الى غيره وليس كذلك ما  
 ١٠ ليس ببناء من نحو لقمة وبهيب الشعر فلقها أشياء منقولة من مكان الى مكان ، والقياس في الاسماء  
 أن تكون معرفة كلها من قبل أنها سميت على مسميات وتلك المسميات قد تستند اليها فعل فتكون  
 فاعلة وقد يقع بها فعل فتكون مفعولة وقد يضاف اليها غيرها على سبيل التعريف فاستحققت الاعراب  
 للدلالة على هذه المعلق المختلفة وما بُني منها فبالفعل على ما لا يمكن له من الحروف والافعال لعرب  
 من المناسبة فالبقي من الاسماء هو الخارج من الممكن الى شبه الحروف او الافعال والمراد بالتمكن في  
 ١٥ الاسماء تعاقب التعريف والتذكير بالاعلام عليه وأما ما لا يمكن له فلا يتعرف فكرته ولا يتنكر معرفته  
 فرجل وفرس متبنيان لتعاقب التذكير والتعريف عليهما نحو قولك رجل وفرس والرجل والفرس وأما  
 زيد وحمر وحوا من الاعلام فتبنيان لانهما قد يتنكران اذا قلنا فيقال الزيدان والحمران اذا أريد  
 تعريفهما وأما هكذا وحوا فله غير متبني لانك لا تقول الheidان وأما كمر وكيف وحوا فانهما غير  
 متبنيين لانهما نكرتان لا تتعرفان ، والأسباب الموجبة لبناء الاسم ثلاثة تضمن معنى الحرف ومشابهة  
 ٢٠ الحرف والودوع موقع الفعل المبني فكل مبني من الاسماء فاما سبب بنائه ما ذكر او راجع الى ما  
 ذكر فأن وكيف ونظائرهما بنيا لتضمنهما معنى الحرف والاسماء المضمرة والموصولة ونظائرهما مبنية  
 لمصارعة الحرف والفرد بين ما تضمن معنى الحرف وما صارعه أن مصارعة الحرف إما في مشابهة بينهما  
 في خاصية من خواص الحرف والمراد بالحرف جنس الحروف لا حرف مخصوص على ما سيذكر في موضعه  
 وتضمنه معنى الحرف أن ينوي مع الكلمة حرف مخصوص فيفيد ذلك الاسم فائدة ذلك الحرف المنوي

حتى كانه موجود فيه وكان الاسم وجه لذلك لظرف ولذلك قيل تصنع معناه ان كل شيء اشتهل على شيء فقد صار متصفا له لا تروى ان آمن وكثف فيعبدان الاستفهام كما تفيد الهمزة في قولك افعى الدار زيد ونوال وتركي ومحونها من اسماء الافعال بنيا لاقتهما وقعا موقع انزل وانزله فهذه اصول على البناء فقولوه وسبب بنائه منسبته ما لا يمكن له بوجه قهيب او بعيد بعيد مناسبة لظرف او فعل

الامر فانه لا يمكن لهما بوجه بخلاف الاسماء المبنية فان لها مكانا في الاصل وبعضها ادرى الى المتكينة من بعض فتركها من المتكينة ما كان مبنيا على حركة نحو يا زيد وا حكر وابعدا منها ما كان مبنيا على السكون الى الاسماء المتكينة محركة متصرفا فاراد انها في البناء محمولة على ما لا حظ له في التمكن بوجه قهيب نحو الاسماء المبنية على حركة ولا بوجه بعيد نحو الاسماء المبنية على السكون وما عدا ذلك فمحمل عليها او راجع اليها نحو فجار وقساي فانها ان ريكو واقعين

موقع الفعل لاقتهما مضاربان لما وقع موقعه وهو نوال وتركي فبنيا كبنائه ونحو المندى في يا زيد وحيد ما هو معرف فانه وان لم يكن مشابها للحرف فهو واقع موقع آلت من حيث كان مخاطبا واسماء لفظا مبنية وسندكم مستوفى فلما يوصل وحيد وسامتد فيه وجهان البناء والاهراب فلاهراب على الاصل والبناء لانه ظرف مبهم اضيف الى غير متمكن من الاسماء فالتسبي منه البناء لان المضاف يكتسب من المضاف اليه كثيرا من احكامه وقد اجروا غيرا ومثلا بحرى الظرف في ما ذلك لانهما محمول على قوله تعالى انه نحو مئل ما انكم تنطقون فان مثلا مبنية لضافتها الى غير متمكن وهو امثل وجوها فلما قوله \* لم يمنع الشرب منها غير ان نطقتم الخ \* قال بيت لؤي قيس بن رفاعه وقيل لرجل من كنانة والشاهد فيه انه بنى غيرا على الفع لضافتها الى غير متمكن وان كان في موضع رفع فان قيل فان والفعل في تأويل المصدر وكذلك ان المشددة مع ما بعدها والمصدر اسم متمكن بحيث لا يغير ومثل قد اضيفنا الى متمكن فلم وجب البناء فيل كون ان مع الفعل في

تقدير المصدر تنى تفدهرو والاسم غير ملفوظ به وانما الملفوظ به فعل او حرف فلما اضيفنا الى ما ذكرنا مع لوجهما الاضافة بنيتا معها لان الاضافة بانها ان تقع على الاسماء المفردة فلما خرجت ههنا عن بابها بنى الاسم وسيوضح اكثر من ذلك يقول لم يمنعنا من التعرّيج على الماء الا صوت حمامة ذكرتنا من نحب فهتجنا وحققنا على السهر والاول الاصل ومنه التوقل وهو الصعود فيه ونحو ذلك

\* على حين ثابت المشيب على المبنى \* وقلت ألتا أصنع والشيب وأزع \*

الشاهد فيه إضافة حين إلى الفعل المصى وبناءه لذلك على الفع والاعراب جازم على الأصل غير أن البناء ههنا أوجه منه في قوله غير أن نطقت لأن الظرف ههنا مضاف إلى فعل محض وفي قوله غير أن نطقت مضاف إلى اسم متأخر فكان الاعراب فيه أظهر وصف أنه ينعى على الديار من مشيبه ومعاتبته لنفسه على صباه وطريه والوارع الناق وأوقع الفعل على المشيب اتساعا والمعنى ثابتت نفسى على المصى لمكان شيبى لغيره

قال صاحب الكتاب والبناء على السكون هو الفيلس والعدول عنه إلى الحركة لأحد ثلثة أسباب للهرب من التلقا الساكنين في نحو هؤلاء وثلاثا يبتدأ بساكني لفظا أو حكما كالكاكافين الذى يعنى مثل والى هى صميم ولطرحين البناء وذلك فى نحو با حاكم ولا رجل فى الدار ومن قبل ومن بعد ١. وخمسة قشر

قال الشارح القياس فى كل مبنى أن يكون ساكنا وما حرك من ذلك فلعلى فإذا وجدت مبنيا ساكنا فليس لك أن تسأل من سبب سكونه لأن ذلك مقتضى القياس فيه فإن كان محركا فلك أن تسأل من سبب الحركة وسبب اختصاصه بتلك الحركة دون غيرها من الحركات وإنما كان القياس فى كل مبنى السكون لوجهين أحدهما أن البناء ضد الاعراب وأصل الاعراب أن يكون بالحركات المختلفة للدلالة ٢. على التعلل المختلفة فوجب أن يكون البناء الذى هو ضد الاعراب بالسكون والوجه الثانى أن الحركة رادئة

مستقلة بالنسبة إلى السكون فلا يؤخذ بها إلا لضرورة تدعو إلى ذلك ٣. والأسباب الموجبة لتحريك المبنى أحد ثلاثة أشياء الفرار من التلقا الساكنين والبداية بالحرف الساكني لفظا أو حكما وأن يكون المبنى له حالة يمكن الأولى نحو أبن وهؤلاء وحديث أصل حركة التلقا الساكنين العكسرة وإنما يعدل ههنا لضرب من الاستحسان من قبل أبا وأبنا الكسرة لا تكون أرابا إلا بافتراض التنوين بها أو ما يقع مقامه وقد يكون الصبة والفتحة أرابين من غير تنوين يصحبهما ولا شيء بقوم مقام التنوين نحو ما لا ينصرف والأفعال المضارعة فإذا اضطررنا إلى تحريك الساكن حركناه بحركة لا تؤلف فيه الاعراب وفى الكسرة ٤. وإنما تحريك الحرف ثلثا يبتدأ بساكني فدعوة الاستفهام وواو العطف وائه وانقياس فى هذه الحروف أن تكون ساكنين وإنما الحركة فيها لأجل وقوعها أولا وهذا حكم كل حرف فى أول كل كلمة يبتدأ بها من اسم أو فعل أو حرف لا يكون إلا محركا وقوله لفظا أو حكما فالمراد باللفظ ما ذكرناه

من نحو واو العطف وألف الاستفهام وكاف التشبيه في نحو زيد كالأسد فهذه الحروف ونظائرها لا تكون  
أهذا إلا مفتوحة نحوها أولا لغيا وأما كونها أولا في الحكم فتحسب كإصمير المفعول من نحو ضربتك  
والتزمك فهذه الكاف منفصلة في الحكم يبتدأ بها في التقدير والمفعول فصلة غير لازم للفعل ولذلك  
لا تستجني له الفعل إذا اتصل بصيروه كما سكتته للفعل ء وأعلم أن أصحابنا يقولون أن الابتداء  
بالسكن لا يكون في كلام العرب وقد أحاله بعضهم ومنع من تصوره ولا شبهة في الإمكان ألا ترى أنه  
يجوز الابتداء بالسكن إذا كان متفهما نحو ثقلتُم ثخنتُم في ثقلتُم وإثخنتُم ويؤيد ذلك وأنه من  
لغة العرب أنهم لم يخففوا الهيرة إذا وقعت أولا بقي حركة فتحركت نحو أخذت وإبرهيم ونحو قوله  
\* أَن رَأَتْ رَجُلًا أَهْمَى \* لأن في تخفيفها تضعيفا للصوت وتكثيرا له من الساكن لمتناهيهم من  
تخفيف الهيرة مع إمكان تخفيفها والنظف بها دليل على أن ذلك من لغة العرب وذلك من قبل  
أن المبتدئ بالنظف مستحسن مستريح فبعظم صوته والواقف قعب حسم يقع للاستراحة فيضعف  
صوته وأما فرض البناء فإن المبيح من الأسماء يكون على صريحتين ضرب له حاله يكون معها فيها  
وأما فرضه في البناء في بعض الأحوال نحو ما زيد في النداء وما كان مثله فلا يكون في غير النداء  
معه وأما فرض البناء في النداء ومثله لا رجل في النفي فإن البناء فرض له في حال النفي وفي  
غير النفي يكون معه هذا رجل ورأيت رجلا ومررت برجل وكذلك لله الأمر من قبل ومن بعد  
وأنحوها من الغايات والأعداد المركبة من نحو خمسة عشر إلى تسعة عشر فإنه قبل التركيب كان  
معه وضرب آخر لم يكن له حاله فكأن البتة بل لا يكون قط إلا مبنيا فجعل لكل واحد منهما  
مرتبة غير مرتبة الآخر ولما كان السكون أنقص من الحركة فتهيأ عليه ما لم يكن له حظ في التمكن  
وبينا على حركة ما كان له حظ في التمكن ليكون له بذلك فصيلة على المبيح الآخر للعرف ء  
قال صاحب الكتاب وسكون البناء يسمى وقفا وحركاته ضما وقفا وكسرا وأنا أسوق اليك عامة ما  
٢. بنته العرب من الأسماء إلا ما عسى يهبط منها أو قد ذكرناه في هذه المقدمة في سبعة أبواب وفي  
المضمرات وأسماء الإشارة والموصولات وأسماء الأفعال والأصوات وبعض الظروف والمركبات والكنيات ء  
قال الشارح أعلم أن سيبويه وجماعة من البصريين قد فصلوا بين ألقاب حركات الأعراب وسكونه وبين  
ألقاب حركات البناء وسكونه وإن كانت في الصورة واللفظ شيئا واحدا فجعلوا الفتح المطلق لقبا  
للمبيح على الفتح والعسم لقبا للمبيح على العسم وكذلك الكسر والوقف وجعلوا النصب لقبا للمفتوح

بمعامل وكذلك الرفع والجر والجر ولا يقال لشيء من ذلك مصمومٌ مطلقاً لا بد من تبيين لثلاً يدخل في حيز المبنيات أرادوا بالخالفة بين ألقابها إبانة الفرق بينهما فإذا قال هذا الاسم مرفوع علم أنه بمعامل يجوز زواله وحديث عامل آخر يتحدث خلاف عمله فكان في ذلك فائدة وإيجاز لأن قولنا مرفوع يكفى عن أن يقال له مصموم صمّة تزول أو صمّة بمعامل، وربما خالف في ذلك بعض الكوفيين ٥ وسمى صمّة البناء رفعاً وكذلك الفتح والكسر والوقف والوجه الأول لما ذكرناه من الغلب على وجه الجحالة وتخصيص المبنيات في سبع أبواب اسم كنى به عن اسم وهو المصموم نحوًا وأنت وفوق حروفها واسم أشهر به إلى مسمى وفيه معنى فعل نحو هذا وهذا وهؤلاء واسم قام مقام حرف وهو الموصول نحو الذي وإلى وحرفها واسم نعى به فعل محرومة ومنه وشبههما والأصوات الحكيمة والظروف لا تتمكن واسم ركب مع اسم مثله وسترد عليك مفصلة إن شاء الله تع

## المضمرات

١٥ قال صاحب الكتاب في على صريتين متصل ومنفصل فالتصل ما لا ينفك عن اتصاله بكلمة كقولك أغوى وفترتك ومتر بك وهو على صريتين بارز ومستتر فالبارز ما يُلفظ به كالكاف في اغوى والمستتر ما لُوحى بالذي في زيد فترت والمنفصل ما جرى مجرى المظهر في استبداده كقولك هو وأنت

قال الشارح لا فرق بين المصمر والمكتئى عند الكوفيين فهما من قبيل الأسماء المترددة معناها واحد وإن اختلفا من جهة اللفظ وأما البصريون فيقولون المصمرات نوع من المكتئيات فكل مصمر مكتئى وليس ٢٠ كل مكتئى مصمراً فالكناية الألف اسم مقام اسم تورية وإيجاز وقد يكون لذلك بالاسماء الظاهرة نحو فلان والفلان وكنت وكنت وكذا وكذا فلان كناية عن أعلام الأتلى والفلان كناية عن أعلام البهائم وكنت وكنت كناية عن الحديث المنعج وكذا وكذا كناية عن العدد المبهمة وإن كانت الكناية قد تكون بالاسماء الظاهرة كما تكون بالمصمرات كانت المصمرات نوعاً من الكنايات وأما أئى بالمصمرات كلها لصرف من الإيجاز وأحتراراً من الإلباس فاما الإيجاز فظاهر لأنك تستغنى بالحرف الواحد عن الاسم

بجمله فيكون ذلك الحرف مخجوزاً من الاسم وأما الالتباس فلأن الأسماء الطاهرة كثيرة الاشتراك فإذا قلت زيد فعل زيد جاز أن يتوهم في زيد الثاني أنه غير الأول وليس للأسماء الطاهرة أحوال تفتقر بها إذا التبس وأما يؤول الالتباس منها في كثير من أحوالها الصفات كقولك مررت بزيد الطويل والرجل النور والصفوات لا كبس فيها فاستغنيت عن الصفات لأن الأحوال المتغيرة بها قد تغنى عن الصفات ٥ والأحوال المتغيرة بها حضور المتكلم والمخاطب والمشاهدة لهما وتقدم نكح الغائب الذي يصير به منزلة لخاصة المشاهد في الحكم فلهو المصبرات المتكلم لأنه لا يوقمك غيره في الخطاب والمخاطب تلو المتكلم في الحضور والمشاهدة وأصلها تعريفاً كناية الغائب لأنه يكون كناية عن معرفة ونكرة حتى قال بعض الصوفيين كناية النكرة نكرة والمصبرات كلها مبنية وأما بنيت لوجهين أحدهما شبهتها بالحروف ووجه الشبه أنها لا تستبد بنفسها وتفتقر إلى تقدم طاهر ترجع إليه فصارت كالحروف التي لا تستبد بنفسها ولا تفيد معنى إلا في غيرها فبنيت كبنائهما والوجه الثاني أن المصبر كالجزم من الاسم المظهر إذ كان قولك زيد صريحتاً إنما أتيت بالهاء لتكون كالجزم من اسمه دالاً عليه ألا أنك ذكرت الهاء ولم تذكر الجزم من اسمه لتكون في كل ما تريد أن تصبره مما تقدم ذكره فكان لذلك مخجوز من الاسم وجزم الاسم لا يسحق الأعراف والمصبر على صريحتين متصل ومنفصل فالمتمثل ما كان متصلاً بهامله وأما قال ما لا ينفك عن اتصاله بكلياً ولم يقل بعامل مخجوزاً من المضاف في نحو ١٥ أخوك وشبيهك فإنه على رأي جماعة من المحققين العامل فيه حرف الجر المقدّر لا نفس الاسم المضاف فلذلك لم يفتقد اتصاله بالعامل فيه ٢ والمنفصل ما لم يتصل بالعامل فيه ولذلك بأن يكون معروى من عامل لفظي أو مقدّم على عامله أو مفصولاً بينهما وبينه بحرف الاستثناء أو حرف عطف أو شيء يفصل بينهما فضلاً لا زماً ٣ فإن قيل ولم كانت المصبرات متصلة ومنفصلة وهذا كانت كلها متصلة أو منفصلة قبل الفلاس فيها أن تكون كلها متصلة لأنها أجزء لفظ وأبلغ في التعريف وأما أن بالمنفصل لاختلاف ٤ مواقع الأسماء التي تصبر فبعضها يكون مبتدأ نحو زيد قائم فإذا كنيت منه قلت هو قائم أو أنت قائم إن كان مخاطباً لأن الابتداء ليس له لفظ يتم به التصبر فلذلك وجب أن يكون صميماً منفصلاً ٥ وبعضها يتقدم على عامله نحو زيداً صريحتاً فإذا كنيت منه مع تعدية لم يكن إلا منفصلاً لتعديرات الإتيان به متصلاً مع تعدية فلذلك تقول إياه صريحتاً أو إياك قال الله تع إياك نعبد وإياك نستعين أي بالتصير المنفصل لما كان المفعول مقدماً ٦ وقد يفصل بين المعنى وعامله فإذا نوى منه





تأكيدها كما لا يجوز تأكيد تاء التأنيث في نحو كاتبة وحيدة ، وإنما خص بالصم دون غيره للمؤمنين  
 أحدهما أن المتكلم أول قبل غيره فقصي أول الحركات وفي الصم والامم الآخر أنهم أرادوا الفرق بين  
 صمير المتكلم والمخاطب فتولوا المتكلم منزلة الفاعل وتولوا المخاطب منزلة المفعول من حيث كان  
 هذا مخاطبا وذاك مخاطبا فصموا تاء المتكلم لتكون حركتها مجازية لحركة الفاعل وفصحوا تاء  
 المخاطب لتكون حركتها من جنس حركة المفعول ، فإذا تثنية أو جمعت المتكلم كان صميره نا  
 ويستوي في علامته الاثنان والجماعة تقول نَحْبَتْنَا وَنَحْدَقْنَا ومعك واحد ودَعَبْنَا وَنَحْدَقْنَا ومعك اثنان  
 فصاعدان ، وإنما استوي في الصمير لفظ الاثنان والجمع لأن تثنية صمير المتكلم وجمعه ليس على  
 منهج تثنية الاسماء الظاهرة وجميعها لأن التثنية صم شيء الى مثله كزيد وزيد ورجل ورجل تقول  
 فيهما الزيدان والرجلان والجمع صم شيء الى أكثر منه من لفظ كرجل ورجل وزيد وزيد وزيد  
 ١. وبحول ذلك تقول اذا جمعت الزيدون ورجلا وليس الامر في هذا الصمير كذلك لأن المتكلم لا  
 يشاركه متكلم آخر في خطاب واحد فيكون اللفظ لهما لكنه قد يتكلم الانسان عن نفسه وحده  
 ويتكلم عن نفسه وعن غيره فجعل اللفظ المعبر به عن نفسه وعن غيره مخالفا للفظ المعبر به عن  
 نفسه وحده واستوي أن يكون الصمير اليه واحدا او أكثر فلذلك تقول قُبْنَا قُبْنَا صاحِبَيْنِ وَلَنَا  
 صاحِبَيْنِ ، فإن كان مخاطبا فصلت بين لفظ مذكرة ومؤنثه ومثناه ومجموعه فتقول في المذكر صربرت  
 ٢. وفي المؤنث صربرت فتفرق التاء مع المذكر وتكسرها مع المؤنث للفرق بينهما وخصوا المؤنث  
 بالكسر لأن الكسرة من الياء والياء مما تؤنث بها في نحو قُفْلَيْنِ وفي ذي ولما اختصت الصمير  
 بالمتكلم لما ذكرناه والكسرة بالمؤنث المخاطب لا يناف إلا الفتحة فخص بها المخاطب المذكر ،  
 وإنما احتيج الى الفصل بين المذكر والمؤنث والتثنية والجمع في المخاطب لانه قد يكون بصيغة  
 المتكلم اثنان مذكرة ومؤنث وهو مُفْبِلٌ عليهما فمخاطب أحدهما فلا يعرف حتى يبينه بعلامة ولذلك  
 ٣. من المعنى قُبِّي وجمع حُرْمًا من انصراف الخطاب الى بعض الجماعة دون بعض فلذلك تقول اذا خاطبت  
 مذكرا صربرت وفعلت وفي التثنية صربتما وفعلتما وفي الجمع صربرتكم وفعلتكم وفي المؤنث صربرت  
 وفي التثنية صربرتما وفي الجمع صربرتُنَّ يستوي المذكر والمؤنث في التثنية ويغتركان في الجمع وذلك  
 لأن التثنية صرْبٌ واحد لا يختلف فلا تكون تثنية أكثر من تثنية فلما اتفقت معانها اتفقت لفظهما  
 ويختلف الجمع في لفظه كما اختلف معناه ، وأصل صربرتكم في جميع المذكر صربرتوا بواو بعد الميم



وهي الآخر

\* أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ حَتَّى الْفَقَا \* أَوَّلُ قَائِلٍ لَكَ ذَا وَاعِيَةٍ \*

وذهب أبو عثمان المازني وغيره من النحويين إلى أن الالف في قَامَا والْوَلُو في قَامُوا حرفان يدلان على الفاعلين والفاعلين المصبرين والفاعل في التثنية كما أنك إذا قلت زيدٌ قَامَ فقي قَامَ مصبرٌ في التثنية . وليس له علامة ظاهرة فإذا نُقِيت أو جُمع فالمصبر أيضا في التثنية غير أن له علامة . والمذهب الأول لا أنك إذا قلت الوردان قَامَا فالالف قد حلت محل أبويهما إذا قلت الوردان قَامَ أبوي فلما حلت محل ما لا يكون إذا سما وجب أن يكون اسماء وتقول في الموثق عند صَرَبْتِ فالفاعل في التثنية والتاء مؤنثة بأن الفعل لمؤنث والذي يدل أنها ليست اسما أشياء منها أنك تقول عند صَرَبْتِ جاريتهما فترفع الجارية بأنها فاعلة ولو كانت التاء اسما لم يجوز رفع الاسم الظاهري لأن الفعل لا يرفع فاعلين . ١. أحذرا مصبر والآخر ظاهر . ومنها أنها لو كانت اسما لكانت إذا قلت قَامَتِ عندٌ فقد لُذِمَتِ المنصَر على المظهر وذلك لا يجوز . ومنها أنك تقول في التثنية قَامَتَا فتجتمع بين التاء ومصبر التثنية فيعلم من ذلك أن يكون الفعل خيرا من ثلاث من غير اشتراك فإذا لا فرق بين قولك قَامَتِ عندٌ وعندٌ قَامَتِ في كون التاء حرفا فإذا تبيينت قلت الوردان قَامَتَا فيكون كلفظ المذكرين ذكروا من أن التثنية صَرَبٌ واحدٌ فإن جمعت الموثق قلت الوردات لَمَن فتكون النون اسما مصبرا لهندات فإن قَامَتِ وقلت صرَبِي الوردات كانت حرفا مؤنثة بأن الفعل لجملة الموثق كما قلنا في التاء إذا قلت قَامَتِ عندٌ ومنه بيت الفرزدق

\* وَلَكِنْ دِيَابِئِي أَبْوَةٌ وَأَمَةٌ \* حَوْرَانِ يَعْصِرُونَ السَّلِيْطَ أَهْرَبَةٌ \*

فالنون في يعصرون حرفٌ وليست اسما فأمَر النون كَمَر اللَّابِ والْوَلُو في قَامَا أَخَوَاكُمَا وقَامُوا إِخْوَتُكُمَا فإن قلت فهلا كان الاختيار ما أخواك وقَامُوا إِخْوَتُكُمَا وقَمَتِ الوردات إذ كُنَّ حرفا مؤنثة بعدد الفاعلين لما كان الاختيار قَامَتِ عندٌ فيل الفرق بينهما أن التأنيث معنى لازم لا يفارق الاسم والتثنية غير لازمة لأنك قد تزيد عليها فنصير جميعا وقد تنقص منها فيبقى واحدٌ فلأزوم معنى التأنيث لومنت علامته ونزول معنى التثنية لم تلوم علامته . ووجهٌ بأن أنهم لم يختاروا قَامَا إِخْوَاهُ ولا قَامُوا إِخْوَتُكَ لَخَلَا يَتَرَقَّى أَنَّهُ خَيْرٌ مَقْدَمٌ فليبتس الفاعل بالابتداء فلعرفه . وأما المصبر المنصوب المتصل فهو يوافق مصبر المحمور في اللفظ ويشاركه في الصورة وأما استوت علامة مصبر المنصوب والمحمور

لتواخيها في الإتيان على معنى الفعل أصح ألقيا فصلًا في الكلام وهو على ثلاثة أصرب  
 متكلم ومخاطب ومخاطب فتلقى في صميم المتكلم صرّبي فتكون العلامة الياء كما تكون في الجور كذا  
 نحو غلامى وصاحى إلا أنك أتيت بنون قبل الياء ليقع الكسر عليها ويسكن الفعل من الكسر كلقم  
 حرسوا وأخّر الافعال من دخول الكسر عليها لتباعد الافعال من الجر والكسر لفظة لفظ الجر ولذلك أن  
 ه ياء المتكلم تكسر ما قبلها إذا كان مما يحركه ، والذي يدل على أن النون زيادة والصميم هو الاسم  
 وحده أنه متى اتصل صميم المتكلم المنصوب أو الجور بالاسم كان ياء لا نون معها وكسرت الياء ما  
 قبلها فاما المنصوب فنحو الصارب والمكرى فالياء منهما في موضع منصوب والذي يدل على ذلك أنه  
 إذا وقعت موقعه ظهرا لم يكن إلا منصوبا نحو الصارب وهذا والمكسر خالدًا غاما الجور فالحو معنى  
 وغلامى فعلمت بذلك أن النون في صرّبي ليست من الصميم في ساء وإنما أتى بها لتمييز راجع إلى  
 ١. الفعل وهو ما ذكرناه من حراسه الافعال من الكسر ومما يؤيد عندك زيادتها وألقيا ليست من الاسم  
 أنك قد جعلتها في نحو آتى وآتى قال الله تع آتني مئكتما آتبع وآرى فأتى بنون الواو على الاصل وقال  
 آتى أنا الله فحذف نون الواو ، والذي يدل على أن الحذف منها نون الواو أنها قد حذفت في  
 أختيها قالوا تعلى وتبني قال الله تع لعلّي أطلع إلى الله موسى وقال الشاعر  
 \* كمنية جابر إذ قال لبيى \* أصالحه وأفهد بعض ملك

١٥. فالحذف هنا نون الواو غير لى شك فثبت أن الحذف فى آتى وآتى نون الواو وقد اختلفوا  
 فى حذو هذه النون فقال سيبويه أنها حذفت لكثرة الاستعمال واجتماع النونات ولم يستعملوا  
 التصغير ، فان قيل فاذا كانوا أما حذفوا نون الواو لتباعد التصغير واجتماع النونات فاما بهم  
 حذفوا فى لعلّي وتبني ولم يجتمع فى آخرها نونات قيل أما لعلّ فأنها وإن لم يكن فى آخرها نون فإن  
 فى آخرها لاما مصافحة واللام قريب من النون ولذلك تُدغم فيها نحو قوله تعالى من لئذ لا يتخمر  
 ٢. فى النون غير اللام ، وأما كُنت فلم يكن فى آخرها نون ولا ما بُصارع النون وبقرّب منها فملئوها  
 النون وقالوا تبتنى وكفى فى كلامهم تبتنى وكان من قبيل الصرورة ومع ذلك فأنها حروف أجريت بحرى  
 الفعل فى العمل وليسست أفعالا فهي بحكم الشبه تملؤها نون الواو كالفعل ومن حيث فى حروف يجوز  
 إسقاط النون منها لأن الحروف فى ذلك على صرتين تلى بالنون والياء والياء وحدها وذلك نحو قوله  
 مئى وعنى فهذه قد لرمتها النون على ما ترى وقالوا آتى وي من غير نون لأن الحروف لا تُكسر فيها

الكسر كما كُره في الأفعال مع أنهم قد حذفوا هذه النون مع الفعل نفسه نحو قوله

\* تَرَاهُ كَالْتَّعَامِ يُعَلِّمُكَ مِسْكًا \* يَسُوءُ الْغَالِيَاتِ إِذَا قَلْبِي \*

وإذا أجازوا حذفها مع الفعل كان مع الحرف أسوأ فلما أقرأ بقية احتج لسقوط النون في آن وكان  
 وأصل بأنها بعدت من الفعل إذ ليست على لفظه فضعف لزوم النون لها وكملت على لفظ الفعل فتوى  
 ه فيها إثبات النون ألا ترى أن أولها مفتوح وثانيها حرف على ساكن وثالثها مفتوح فهو كلام وبلغ وهو  
 قول حسن إلا أنه يلزم أن يعل حذفها مع أن المفتوح لا تأتي على وزان الأفعال المصاحفة نحو رد وشذ  
 ومذ فإذا تثبتت أو جمعت قلت ضربتنا فيستوي لفظ التثنية والجمع وقد تقدمت على ذلك في  
 ضمير الفاعل ألا أنك هنا لا تسكن آخر الفعل كما فعلت به حين اتصل به ضمير الفاعل نحو  
 ضربتنا وحذفنا فإذا سكنت آخر الفعل فالضمير فاعل وإذا حركت فالضمير مفعول وأما مخاطب  
 ١. المنصوب إذا كان مذكرا فضميره كالمفتوح نحو ضربتك والمؤنث كالمكسور نحو ضربتك قال الله  
 تع في قصة زكريا يَبْقُرُكَ وَآلٌ فِي قِصَّةِ مَرْيَمَ يَبْقُرُكَ فَهَوَا الكاف مع المذكر وكسروا مع المؤنث للفرق  
 بينهما وحقق المؤنث بالكسرة لأن الكسرة من الياء والياء مما يثبت به نحو قومي وتكثيرين فهذه  
 الكاف اسم وتفيد الخطاب والذي يدل على أنها اسم أنها وقعت موقع ما لا يكون إلا اسما وهو  
 المفعول ألا ترى أنك لو وضعت مكانها ظاهرا لكان منصوبا بحال المفعول نحو ضرب زيداً مفعول  
 ه وقد تكون هذه الكاف مجرّد لخطاب مريم من معنى الاسمية نحو قولهم اللهاكي فالكاف حرف مجرّد  
 للخطاب ولا يجوز أن يكون اسما لأنه لو كان اسما لكان له موضع من الأعراب وليس له موضع من الأعراب  
 لأنه لو كان له موضع من الأعراب لم يتخلل إما أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا لا يجوز أن يكون  
 مرفوعا لأنه لا رافع هناك ولا يجوز أن يكون منصوبا لعدم الناصب أيضا ولا يجوز أن يكون محذوفا  
 لأن ما فيه الالف واللام لا يجوز أن يضاف إلا في باب الحسن الوجه وليس ذلك منه ومنه الكاف  
 ٢. في ذلك وأولئك ونحوها لعدم جواز الإضافة فيهما فإذا تثبتت قلت ضربتك ويستوي فيه المذكر  
 والمؤنث وقد تقدمت على ذلك وتقول في جميع المذكر ضربتكم وأصله ضربتكموا وبوا وأما حذف  
 الواو تخفيفا وأسكنت الياء لما ذكرناه ونقول في المؤنث ضربتكن فتفصل بين ضمير المذكر والمؤنث  
 والتثنية والجمع لما ذكرناه في ضمير المرفوع وأما ضمير الغائب فأنك تثنيه وتجمعه وتفرق بين  
 مذكره ومؤنثه كما فعلت مع مخاطب وهو هنا أول لأنه ضمير ظاهر قد جرى ذكره والظاهر يثنى

وَيُجْمَعُ وَيَذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ فَتَقْلُبُ فِي الذَّكَرِ صِهْرِيَّةُ الصَّامِرِ الْهَاءُ إِلَّا أَنْكَ تَوِيدَ مَعَهَا حَرْفًا آخَرَ وَهُوَ السَّوَادُ  
وَلِذَلِكَ تَحْفَلُ الْهَاءُ وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَكُونَ حَرْفًا وَاحِدًا لِأَنَّ الْمَصْرُوتِ وَصَعَتْ لِقِيَّةً مِنْ غَيْرِهَا مِنْ  
الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ لَصَرْبٍ مِنَ الْإِيجَارِ وَالِاخْتِصَارِ كَمَا جِئَ بِحَرْفٍ لِمَعْلَى نَائِيَّةً عَنْ غَيْرِهَا مِنَ الْأَفْعَالِ فَمَا  
نَائِيَّةً عَنْ أَفْعَى وَالْهَمْزَةِ نَائِيَّةً عَنْ أَسْتَفْهَمَ وَالْوَاوُ فِي الْعِظْفِ وَخَوَّهَا مِنَ الْهَاءِ وَثَرُ نَائِيَّةً عَنْ أَجْتَسَعَ  
ه وَأَقْطَفَ فَلِذَلِكَ قَلَّتْ حُرُوفُهَا كَمَا قَلَّتْ حُرُوفُ الْمَعْلَى لِجَعْلِ مَا كَانَ مِنْهَا مُتَصِلًا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ  
كَالْتَاءِ فِي قُمْتُ وَالْكَافِ فِي صَرْبِكَ وَجُعِلَ بَعْضُ الْمُتَصِلِ فِي النِّيَّةِ كَالصَّامِرِ فِي أَفْعَلٍ وَنَفَعَلٍ وَتَفَعَّلٍ وَفِي زَيْدٍ  
قَامَ وَيَقَامُ مِبَالِغَةً فِي الْإِيجَارِ هَذَا أَمَّا الْكَلْبُ بِدَلَالَةِ حَرْفِ الْمَصَارِفَةِ عَلَى الْمَصْرُوتِ إِلَّا تَرَى أَنَّكَ إِذَا  
قَلَبْتَ أَفْعَلًا فَالْهَمْزَةُ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ لِلْمُتَكَلِّمِ وَهَذِهِ وَالنُّونُ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ مَعَهُ غَيْرُهُ وَالتَّاءُ  
دَلَّتْ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ لِلْمُخَاطَبِ أَوْ الْعَائِقَةِ وَتَقْلُذُمُ الظَّاهِرِ فِي قَوْلِكَ زَيْدٌ قَامَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الصَّامِرَ لَهُ  
١٠ وَاحْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ لِأَنَّهُ مُتَصِلٌ بِمَا قَبْلَهُ مِنْ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ وَلَوْ كَانَ مُنْفَصِلًا لَكَانَ عَلَى  
حَرْفَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ لِأَنَّهُ لَا يُحْكَنُ إِفْرَادُ كَلِمَةٍ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ وَالْمُنْفَصِلُ مُفْرَدٌ عَنْ غَيْرِهِ بِمَنْوَلَةِ الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ  
وَتَقُولُ فِي الْمُؤَنَّثِ صِهْرِيَّتُهَا وَفِي التَّنْثِيَةِ صِهْرِيَّتُهُمَا الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى فِيهِ سَوَاءٌ وَتَقُولُ فِي جَمِيعِ الْمَلَكُومِ  
صِهْرِيَّتُهُمْ وَالْأَصْلُ صِهْرِيَّتُهُمَا بِوَاوٍ بَعْدَ الْمِيمِ وَحَذَفَ الْوَاوُ وَتُسَكِّنُ مَا قَبْلَهَا تَخْفِيفًا وَتَقُولُ فِي جَمِيعِ  
الْمُؤَنَّثِ صِهْرِيَّتُهُنَّ بِنُونٍ مُشَدَّدَةٍ لِيَكُونَ نَوْنُ إِبْرَاهِ الْهَيْمِ وَالْوَاوُ فِي الْمَذَكَّرِ وَأَمَّا صَمِيرُ الْجَهْرُورِ فَهُوَ فِي  
١٥ أَلْفِظٍ وَالصَّامِرُ كَلْفِظٍ الْمُنْصَوِّبُ عَلَى مَا تَقْلُذُمُ حَرَّ قَوْلِكَ إِذَا كَتَبْتَ عَنْ نَفْسِكَ وَهَذَا كَرَّمُ فِي وَفَلَامِي  
فَالصَّامِرُ الْهَاءُ كَمَا كَانَتْ فِي الْمُنْصَوِّبِ إِلَّا أَنَّكَ لَا تَلْقَى هَهُنَا بَيْنَ الْوَاوِيَّةِ لِأَنَّهُ اسْمٌ وَالْأَسْمُ لَا يُحْصَنُ مِنْ  
الْكَسْرِ وَهَذِهِ الْهَاءُ تُلْفِظُ وَتُسَكِّنُ فَمَنْ قَرَأَهَا فَلَا تَهْمُ اسْمٌ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ فَهِيَ بِالْحَرْكَةِ كَالْكَافِ فِي  
غَلَامُكَ وَمَنْ أَسَكَّنَ فَحُجَّتْهُ أَنَّهُ اسْتَفْهَى عَنْ حَرِّبِهَا بِحَرْكَةٍ مَا قَبْلَهَا مَعَ إِرَادَةِ التَّخْفِيفِ فِيهَا هَذَا  
فَتَبَيَّنَتْ قَالَتْ تَرَى بَيِّنًا وَغَلَامُنَا يَسْتَوِي فِي ذَلِكَ التَّنْثِيَةُ وَالْجَمْعُ وَالذَّكَرُ وَالْمُؤَنَّثُ اسْتَغْنَاهُ بِقَرِينَةِ الْمَشَافِدَةِ  
٢. وَالظَّاهِرُ مِنْ عِلَالَةٍ تَدُلُّ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمَعْلَى هَذَا خَاطِبَتِ عِلَّتُ بَيْتِكَ وَغَلَامُكَ فِي الْمَذَكَّرِ  
بِكَافٍ مَفْتُوحَةٍ كَمَا كَانَ الْمُنْصَوِّبُ كَذَلِكَ وَتَقُولُ فِي الْمُؤَنَّثِ بَيْتِكَ وَغَلَامُكَ بِكَافٍ مَكْسُورَةٍ كَمَا فَعَلْتَ  
فِي الْمُنْصَوِّبِ كَذَلِكَ وَتَقُولُ فِي التَّنْثِيَةِ بَيْتًا وَغَلَامُكَ مَذَكَّرًا أَوْ مُؤَنَّثًا كَمَا كَانَ فِي الْمُنْصَوِّبِ كَذَلِكَ ه  
وَتَقُولُ فِي الْجَمْعِ بَيْتُكُمْ وَغَلَامُكُمْ وَفِي جَمِيعِ الْمُؤَنَّثِ بَيْتُكُمْ وَغَلَامُكُمْ فَتَنْتَقِي وَتَجْمَعُ وَتُؤَنَّثُ وَالْعِلَّةُ فِيهِ مَا  
تَقْدِمُ هَذَا الْمَصْرُ الْمُنْفَصِلُ فَإِنَّ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ الَّذِي لَا يَلِي الْعَامِلَ وَلَا يَتَصِلُ بِهِ وَلِذَلِكَ بَلَّغْتُ بِأَنْ يَكُونَ مُعْرَى

من ماعل لفظي كالمتعدي والغير في نحو قولك نحن ذاهبون وكيف أنت وأنت هو أو يكون مقدما على  
 عامله كقولك إياك أحاطب قال الله تع إياك تعبد وإياك تستعين أو مفصلا بينه وبينه بهيئة الاستثناء  
 والعطف نحو ما قام إلا أنت وما صرحت ألا إياك ونحو صرحت بهذا وإياه ولا يخلو من أن يكون مرفوع  
 الموضع أو منصوب الموضع ولا يكون مفعول الموضع لأن المجرور لا يكون إلا بعامل لفظي كصرف المجرور  
 والاصالة ولا يجوز أن يتقدم المجرور على الجار ولا يفصل بينهما فصلا لازما وقولنا لازما احترازاً مما  
 قد يفصل بين المصاف والمضاف اليه بالطرف فإن ذلك لا يقع لازماً لأن الطرف ليس بلام ذكره فلما  
 ضمير المرفوع فيكون متكبلاً ومحاطباً وشاعراً فالتكلم آناً إذا كان وحده فالأنف والذنون هو الاسم عند  
 البصريين والالف الأخيرة أتي بها في الوقف لبيان الحركة فهي كالهاء في أفوه وأرمة وإذا وصلت  
 حذفتها كما حذف الهاء في الوصل وذهب الكوفيون إلى أنها بكتلها هو الاسم واحتجوا لذلك  
 ١. بقول الشاعر

أنا سيف العشيبة قصوفي \* حبيد قد تدرجت السدنا \*

وجهه الشاهد أنه أثبت الالف في حال الوصل ومنه قراءة نافع أنا أحيى قالوا فإثباتها في الوصل دليل  
 على ما قلناه ولا حجة في ذلك لئله ولأن الأهم القلب سقوطها ونجاء البيت والقراءة على إجراء  
 الوصل مجرى الوقف وهو بالضرورة أشبه كقولهم \* مغل الحريص صادق القصب \* وقد قالوا أنه  
 ٢. فيقولوا بالهاء حكى من بعض العرب وقد قرأت ناقة لصيف فقيل له هلا فصدتها وأطعته فها  
 مشياً فقال هذا قصدي أنه وقال الشاعر

\* إن كنت أدري فعلى بئله \* من كثرة الخليل في من أنه \*

ومنهم من يسكن اللون في الوصل والوقف فيقول أن فعلت وهذا مما يريد مذهب البصريين وأن  
 الالف زائدة لبيان الحركة لوجها مفع ما لا شبهة في زيادتها في الهاء وسقوطها في هذه الغلاء  
 ٣. وقد حكى الفراء أن فعلت بقلب الالف إلى موضع العين فإن فعلت هذه الرواية كان فيها تقوية  
 لهم بهم فهو عند الكوفيين مبني على السكون وفي الالف وعند البصريين مبني على الفتح ويحتج  
 أنهم إنما فتحوا ثلثاً يشبه الأدوات وأما نحن فللمتكلم إذا كان معه غيره يستوي فيه المذكور  
 والمؤنث والتثنية والجمع فتقول نحن خارجان ونحن خارجون وأما استوي فيه لفظ التثنية والجمع  
 لما تقدم من أن التثنية والجمع ههنا ليس على منهاج غيرها من الاسماء الظاهرة لأنه لا يرن ضمير

متكلم الى متكلم كما كان التثنية مسمً اسم الى اسم واتما التثنية يتكلم عن نفسه وبغيره ولم يكن المتكلم ممّا يُلِيس بغيره لإدراكه بالحاسة فلم يحتج الى الفصل بين التثنية والمجوع والتأنيث والتذكير، وحركة النون لالتقاء الساكنين وحُصِتْ بالصمّ لوجوه منها أنّ الصيغة للمجمع والواو من علامات المجمع نحو قاموا والزبدون والصمّة من جنس الواو فلما وجب محركاتها حُرِكتْ بالقرْبِ الحركات الى معنى المجمع وهذا قولُ أبي إسحاق الزجاج ومنها قولُ أبي العباس المبرد أنّها شُبِيتْ بقَبْلِ وَعَدَ في الغيات وذلك من حيث صلحت لاثنتين فصاعدًا كما صلحت قبل وَعَدَ الشيء والشيثين فاقترنهما فصارت لذلك غايةً كَقَبْلِ وَعَدَ ومنها أنّ هذا الصمير مرفوع الموضع فحُرِكتْ بحركة المرفوع وهو قولُ أبي الحسن الأخفش الصغير وهل فَطُرِبُ بُنِيتْ على الصمّ لأن أصلها نَحَنُ بضم العين فَرُ نَغَلَتْ الصمّة الى اللام الى في النون وكان الذي دنا الى هذه المقالة أنّه رآهم قد يَقِفون عليه بنقل الصمّة الى الساكن قبله ١٠ فيقولون نَحَنُ كما يقولون هذا يَكُرُّ قَدَى ان أصلها ذلك فَرُ أسكنها تخفيفا كما يقولون في قَضَدُ قَضَدُ وكَرِهَ الساكنين فنقل حركته الى الساكن قبله الثاني كما قالوا يَرُدُّ وَيَرُدُّ وَيَعُصُّ لَمَّا أُسْكِنُوا للاندغام فنقلوا حركته الى الساكن قبله وهذا لا يستقيم لأنّ النقل من حوارج الوفاء فلا يُجْعَلُ أصلاً يُبْنَى عليه حُكْمٌ، وأمّا الخطأ فإلّا فكيف تفصل بين مذكرة ومؤنثة وتثنيته وجميعه بالعلامات لأن تعريفه دون تعريف المتكلم لأنّه قد يُلِيس بأنّ مخاطب واحداً ويكون بحضرته غيره فيُتَوَلَّى الصراف ١٥ للمخاطب الى غير المضمون وليس كذلك المتكلم لأنّه اذا تكلم لا بشبهة به غيره فلذلك تقول أَنتَ اذا خاطبت واحداً فالاسم منه الالف والنون عندنا وفي التي كانت للمتكلم زبدت عليها التاء للخطاب وفي حرف معنى مجرّد من معنى الاسمية ان لو كان اسماً لكان له موضع من الاحراب ولو اعتقد له موضع من الاحراب لكان إمّا رفعا او نصبا او جرّاً فلا يجوز ان يكون مرفوعاً او منصوباً لأنّه لا رافع ولا ناصب ولا يجوز ان يكون محذوفاً لأنّه مصرّ والمضمرات لا تصاف من حيث كانت معرفةً واذا بطل أن يكون له موضع من الاحراب بطل ان يكون اسماً فليست التاء في أَنتَ كالتاء في صرّيت كما أنّ الكاف في ذَلِكَ والتجاءة ليست كالکاف في غلامك وصاحبك واذا ثبت أنّها حرفٌ كان حقه السكون واتما حركه لأجل الساكن قبله وحُصِتْ بالفتح فحُفَّتْها تولد العطف وفاته وقوة الاستفهام وحجوه من حروف المعاني ولتكون حركتها كالتاء في صرّيت وفلتت حيث كانا جميعاً للخطاب وإن اختلف حالهما وقد ذهب الكوفيون الى أنّ التاء من نفس الكلمة والكلمة بكّالها اسمٌ عملاً بالظاهر والصواب ما ذكرناه



فإن خاطبت الموث كسرتها قلت أنتي وذلك لأن الدع لما استند به المذكرُ حذف إلى الكسر  
لأنه أخف من الضم ولأن الكسرة من الهاء وفي ما يؤث بها على ما تقدم قبل، فإن خاطبت  
اثنين قلت أنتما فلو لم يكن الواحد وكانت المهم أول لشبهها بحرف المد وفي من تخرج الواو والواو  
تكون للجمع في قاموا والالف للدلالة على التثنية كما كانت كذلك في قلنا فلذا الأسر منه الهمزة  
هـ والنون وإلى الحروف زوائد لما ذكرناه، وقيل إن الكلمة بكالها الاسم من غير تفصيل وهو الصواب لأن  
هذه الصيغة دالة على التثنية وليسست تثنية صناعية لأن حد المتى ما تذكر معرفته والمضمر لا  
تذكر بحال فكان صيغته لذلك ويستوى فيه المذكر والمؤث كما يستوى في الظاهر نحو الزيدان والعمران  
والهندان لأن العدد واحد، فإن خاطبت جماعة قلت أنتمو وإن شئت قلت أنتم ونحو الواو  
هو الأصل لأن الواو تكون علامة ضمير للجمع في الفعل نحو قاموا ولأنه في مقابلة جمع الموث نحو  
ما قولك صيرتني فكما أن علامة الموث حرفان فكذلك علامة الجمع حرفان وهو يرد ذلك عندك أن الواو  
تظهر بعد المهم مع الضمير في أعطيتك والضمائر تزد الأفعال إلى أصولها في أكثر الأسماء وحذف الواو  
تخفيفاً لثقلها عند ثني الليس وزوال الإشكال لأنه لا يلبس بالواحد لوجود المهم ولا يلبس بالتثنية  
لأن المثنى يلزمه فهو الألف وقد تقدم نحو ذلك في المتصل والصواب أن الكلمة بكالها اسم كما  
ذكرنا في التثنية وفي صيغة موصولة للجمع فإن خاطبت جماعة مؤنثات قلت أنتن بنون مشددة  
هـ والكلمة بكالها الاسم على ما قدمناه في التثنية والجمع المذكور، فلما ضمير الغائب فإنه يثنى ويجمع  
ويبين بعلامه الموث وهو أول بذلك لما ذكرناه من أنه ضمير ظاهر قد جرى لذكوره والظاهر يثنى  
ويجمع ويؤث فكذلك ما ناب مثابه فلذا كنيته عن الواحد المذكور قلت قولهم فهو مرفوع الموضع  
لأنه مبتدأ والمبتدأ مرفوع ولأنك لو وضعت مكانه اسماً ظاهراً لكان مرفوعاً نحو زيد قائم والاسم  
قو بكماله عند البصريين وقال الصوفيون الاسم الهاء وحذفها الواو مزيدة واحتجوا لذلك

١. بقول الشاعر

\* فبينما يمشي رَحْله قال قائل \* لئن جمل رَحُو البلاط نجيب \*

محذوف الواو وحذفها يدل على زيادتها والصواب مذهب البصريين لأنه ضمير منفصل مستقل بنفسه  
يجري مجرى الظاهر فلا يكون على حرف واحد ولأن المصمر إنما أتى به للإيجاز والاختصار فلا يليق  
به الزيادة ولا سيما الواو وثقلها ولا دليل في البهت لقلته فهو من قبيل الضرورة ونهيت على الشرح

تَقْوِيَةً بِالْحُرُوكَةِ وَتَضَعُهَا إِنْبِلًا لِنَصَةِ الْهَاءِ لِثِقَلِ النَّصَةِ عَلَى الْوَاوِ الْمُصَوِّمِ مَا قَبْلَهَا وَكَانَتْ الْفَتْخَةُ أَخْفَافًا لِلْحُرُوكَاتِ ٢٠ وَبِمَا جَاءَ فِي الشَّعْرِ سَكَنُهَا وَتَضَعُهَا قَالِ الشَّاعِرُ

\* وَإِنْ لِسَانِي شَهْدَةٌ يَشْتَقِي بِهَا \* وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ حَلَقًا \*

وَالْإِسْكَانَ تَخْفِيفًا وَالتَّضْعِيفَ لِكَرَاهِيَةِ وَجْعِ الْوَاوِ طَرَفًا وَقَبْلَهَا هَمْزًا وَتَقُلُّ فِي التَّثْنِيَةِ قَبْلَ الْكَلَامِ عَلَيْهَا عَلَى تَحْوِينَ الْكَلَامِ عَلَى أَتْنَمَا إِلَّا أَنْ التَّمَا لَيْسَ فِيهِ حَذْفٌ وَقِيلَ إِنَّ أَصْلَ قِيَمًا فُوتًا تَحْذِفُ

الْوَاوَ قَالُوا لِأَنَّهَا لَوْ بَقِيَتْ لَوَجِبَ صَمُّهَا لِأَنَّ هَذِهِ الْمِيمَ يُصَمُّ مَا قَبْلَهَا وَالصَّمُّ تَسْتَقْبَلُ عَلَى الْوَاوِ الْمُصَوِّمِ مَا قَبْلَهَا تَحْذِفُ النَّصَةَ لِلثَّقَلِ وَلَمَّا سَكَتَتِ الْوَاوُ تَطْرُقَ إِلَيْهَا الْحَذْفُ لضعفها وذلك لثَلَاثَ عَوْنٍ أَهْمَا

كِلِمَتَانِ مُنْفَصِلَتَانِ أَمَّا مَا وَهُوَ وَجِئَتْ الْآلِفُ فِي هِ كَمَا قَبِئَتْ فِي أَتْنَمَا وَتَعْمَلُ فِي جَمْعِ الْمَذْكُورِ فُوتًا تَزِيدُ مِيمًا وَوَاوًا عَلَامَةً لِلْجَمْعِ كَمَا زَادَهَا لِذَلِكَ فِي فُوتًا وَأَتْنَمَا هَذَا هُوَ الْأَصْلُ أَمَّا إِبْرِيَّتُ

الْوَاوِ وَقَدْ تَحْذِفُ الْوَاوُ فِرَارًا مِنْ ثِقَلِهَا وَلِأَنَّ الْبَاسَ مَرْتَفِعٌ لِأَنَّهُ لَا يَلِيسُ بِالْوَاوِ لِأَنَّ الْوَاحِدَ لَا مِيمَ فِيهِ وَالتَّثْنِيَةُ يَلِيسُ الْآلِفُ بَعْدَ الْمِيمِ وَلَمَّا حَذَفَتْ الْوَاوُ أُسْكِنَتْ الْمِيمُ لِأَنَّ فِي إِبْرِيَّتِ النَّصَةَ إِذْ بَارَادَ

الْوَاوَ تَحْذِفُهَا إِذْ كَانَتْ مِنْ أَهْرَاسِهَا وَتَقُولُ فِي الْوَاحِدَةِ الْمُتَّخِذَةِ هِي بِدَعِ الْهَاءِ فَالْمِيمُ قَبْلُهَا بِالْحُرُوكَةِ إِذْ كَانَ الصَّبِيرُ الْمُنْفَصِلَ عِنْدِي مَجْرَى مَجْرَى الظَّاهِرِ وَأَقْلَ مَا يَكُونُ عَلَيْهِ الظَّاهِرُ ثَلَاثَةً أَحْرَفًا وَلَمَّا كَانَ فُوتًا

وَحِيٌّ عَلَى حَرْفَيْنِ قَبْلَهَا بِالْحُرُوكَةِ وَكَانَتْ الْفَتْخَةُ أَوَّلَ لَحَقَتِهَا وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْأَسْمَ الْهَاءُ وَحَذَفَا ١٥ كَمَا ذَكَرْنَا فِي فُوتًا الَّذِي لِلْمَذْكُورِ وَاحْتَجُّوا لِذَلِكَ بِحَذْفِ الْهَاءِ فِي مَجْرَى قَوْلِهِ دِيَارُ سَعْدِي إِلَهٍ مِنْ قَوَاكِمِ

وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ حِجَّةٌ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ مَرَوَاتِ الشَّعْرِ وَفِيهَا ثَلَاثُ لَهَافٍ هِي بِتَضْعِيفِ الْهَاءِ وَفَتْحِهَا لَمَّا لَكَّرَاهُ مِنْ إِرَادَةِ تَقْوِيَةِ الْأَسْمِ وَحِيٌّ بِتَضْعِيدِ الْهَاءِ مِبَالِغَةً فِي التَّقْوِيَةِ وَتَضْعِيفِ الْهَاءِ عَلَى آئِنِيَةِ الظَّاهِرِ وَحِيٌّ

بِالْإِسْكَانِ تَضْعِيفًا وَحِيٌّ أَصْعَفُ نَفْثَتِهَا وَنَبَغِي أَنْ يَكُونَ الْحَذْفُ فِي قَوْلِهِ إِلَهٍ مِنْ قَوْلِهِ هُوَا عَلَى لَغَةٍ مِنْ أُسْكِنَ لضعفها إِذْ الْمُفْتَحَةُ قَدْ قَبِئَتْ بِالْحُرُوكَةِ فَإِنْ دَخَلَتْ عَلَى قَبْلِ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا وَآوُ الْعُطْفِ أَوْ فَاءٍ أَوْ

٢٠ لَمْ الْإِبْتِدَاءُ كُنْتُ مَحْجُورًا إِنْ شِئْتُ أُسْكِنْتُ أَهْمًا وَإِنْ شِئْتُ بَقِيَتْ الْحُرُوكَةُ فَتَمَّ بَقِيَ الْحُرُوكَةُ فَعَلَى الْأَصْلِ وَمَنْ أُسْكِنَ فَلَنْ لَحُوفَ الَّذِي قَبْلَهَا لَمَّا كَانَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ لَا يَقَعُ بِنَفْسِهِ صَارَ مَزُولًا جَزَاءً

مِنْهُ فَشَبَّهَ قَبِيَّ بِكَتِيبٍ وَهُوَ بَعْضُ فَكٍ يُقَالُ فِي كَتَفٍ وَحَصْدٍ وَتُكْتَفُ وَحَصْدٌ كَذَلِكَ قَالُوا فِي قَبِيَّ قَبِيَّ وَحِيٌّ فَهُوَ قَوْلُ كَالِ اللَّهِ تَعِ فَهُوَ خَيْرٌ لَمْ عِنْدَ رَبِّهِ وَقَالَ اللَّهُ تَعِ خَالَفَ كُلَّ سَمَاءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ سَمَاءٍ وَكَيْلٌ وَقَالَ

تَعَالَى وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا عِذْلًا مَا عَزَبَتْكُمْ بِهِ وَلَكِنْ صَبْرٌ لَهُمْ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ وَلَا يَعْلَمُونَ ذَلِكَ مَعَ قُرْ

ومحوها مما هو على أكثر من حرف واحد إلا على نذره محو قوله قُرْ يُقِطَعُ قُرَى بإسكان اللام وكسرها  
 فكسر على الأصل لما ذكرناه وَنَ أَسَكْنَ شَبَّةُ الميمِ بِنَ قُرْ مع ما بعدها يكتب فأسكن لذلك وهو  
 قليلٌ وتقل في التثنية مَمَّا للمذكر واستوى المذكر والمؤنث ههنا كما استويا في الخطاب والمتصل  
 محو أنتما فعَلْتُمَا وتقل في جمع المؤنث فَنَ بتشديد النون ليكون حرفين فيقابل الميم والواو في  
 ه جميع المذكر محو فَعُلُوا وأما المصير المنصب المنفصل فلقا حشر لفظا تقول إِنِّي أَكْرَمْتُ إذا  
 أُخبرت من نفسك وفي التثنية والجمع إِنَّا يستوي فيه المذكر والمؤنث والتثنية والجمع لأن حال  
 التكلم واحدة فلم يحتج إلى علامة فاصلة إِن خاطبت مذكرا قلت إِنَّا أكرمك بفتح الكاف كما  
 تفعلها مع المتصل محو أكرمته وتقل في التثنية إِنَّا كما وفي الجمع إِنَّا وإن شئت حدثت أنوا  
 وسكنت الميم كما فعلت في المتصل محو أكرمتم وتقل للمؤنث الخطاب إِنَّا بكسر الكاف كما  
 فعلت مع المتصل محو أكرمنا والتثنية إِنَّا كاللذكر والجمع إِنَّا شددت النون في المؤنث ليكون  
 حرفين بإزاء الميم والواو في المذكر وتقل في الغائب إِنَّهُ لقيت وفي التثنية إِنَّهُمَا وفي الجمع إِنَّهُمْ  
إِن شئت أقبرت الواو وإن شئت حدثتها وأسكنت الميم وتقل في المؤنث إِنَّا وفي التثنية إِنَّهُمَا  
 كاللذكر وفي الجمع إِنَّهُمْ شددت النون لتكون بإزاء الميم والواو على ما ذكرناه فاعرفه

١٥

## فصل ١٣

قال صاحب الكتاب ولزوم الذي تتميل بآيا من الكاف ومحوها لواجب الدلالة على أحوال المرجع  
 إليه وكذلك التاء في آئت ومحوها في أخواته ولا تحل لهذه الواح من الإعراب إنما في علامات  
 كالننون وتاء التأنيث وإاء النسب وما حكاه القليل من بعض العرب إذا بلغ الرجل الستين فإنه  
 ٢. وإاء الشواب مما لا يحل عليه

قال الشارح اعلم أن هذا العرب من المصبرات فيه إشكال ولذلك كثر اختلاف العلماء فيه وأسد  
 الأقوال إذا أمعن النظر فيها ما ذهب إليه أبو الحسن الاخفش وهو أن إِنَّا اسم مضر وما بعده من  
 الكاف في إياك وإياه في إِنِّي وإياه في إِنَّهُ حرف مجردة من مذهب الاسمية للدلالة على أعداد  
 المصبرين وأحوالهم لا حظ لها في الإعراب وإنما قلنا أن إِنَّا اسم مضر ليس بظاهر لأنه في جميع

الاحوال منصوب الموضع وليس في الاسماء الظاهرة اسم يلزمه النصب فلا يتوقع ألا ما كان طرفاً غير  
متضمن نحو ذات مرة وتعييدات يمين وكذا صياح وما جرى مجراها وتنبؤ من المصادر نحو سحان ومعاذ  
وتحيك وليس أياً واحداً منها فلما لزم النصب كل يوم أثبت وأخواته الرفع دل على أنه منصوب مثله فلما  
في المنصوب كانت في المرفوع ، ومتما يدل ايضاً على أنه ليس بظاهر تغيير ذاته في حال الرفع والجر  
و ليس كذلك الاسماء الظاهرة فإن الاسماء الظاهرة يعتقب على آخرها حركات الاعراب وتجنم لها بها  
في موضعها اذا لم تظهر في لفظها من غير تغييرها أنفسها فلما خالف هذا الاسم فيما ذكرناه الاسماء  
الظاهرة ووافق المنصوبات دل على أنه منصوب وليس بظاهر واذا ثبت أنه اسم منصوب كانت الكاف  
اللاحقة له حرفاً مجزئاً من معنى الاسم للخطاب وإنما قلنا ذلك لأنه لو كان اسماً لكان له موضع من  
الاعراب ولو كان له موضع من الاعراب لكان إما رفعاً وإما نصباً وإما جراً فلا يجوز أن يكون في موضع  
مرفوع لأن الكاف ليست من صفات المرفوع ولا يجوز أن يكون منصوباً لأنه لا نصب له ألا ترى أنك  
اذا قلت إياك أعطيت كذا في الاسم بما ذكرناه من الدليل وإذا كانت الاسم مفعولاً لهذا  
الفعل وإذا كان كذلك فيبقى الكاف بلا نصب إذ هذا الفعل لا يتعدى إلى أكثر من مفعول ولا يجوز  
ايضاً أن يكون محجوراً لأن الجر في كلامهم إنما هو من وجهين إما بحرف جر وإما باضافة اسم ولا حرف  
جر فهنا يكون محجوراً به ولا يجوز أن يكون محجوراً باضافة إياك إليه لأنه قد قامت الدلالة على أنه  
اسم منصوب والمصبر لا يضاف لأن الاضافة للتخصيص والبصبرات أشد المعارف تخصيصاً فلم يحتاج  
إلى الاضافة وإذا ثبت أنه ليس باسم كان حرفاً معنى لفظاً مجزئاً من مذهب الاسم كالكاف في  
التجاء معنى أنت فالكاف هنا حرف خطاب لأن الالف واللام والاضافة لا تجتمعان ، ومثاله قولهم  
أنظروا زيدا فالكاف حرف خطاب لأن الفعل قد تعدى إلى مفعول فلم يتعد إلى آخر ولأن هذا  
الضرب من الفعل لا يتعدى إلى ضمير المأمور لا تقول إنيك ولا أقولك إذا امرته بضرب نفسه وقتله  
إياها وقالوا عنده رجلاً ليسك زيدا فالكاف هنا ليست اسماً لأنك قد نصبت زيدا بل قد خبر ليس  
ولو كانت الكاف اسماً لكانت منصوبة ولو كانت منصوبة لما نصبت اسماً آخر وإذا كانت الكاف قد  
وردت مرة اسماً دلالة على لفظ محو رأيتك ومرت بك مرة حرفاً دلالة على لفظ مجزئ من معنى الاسم  
كانت الكاف في إياك من القبيل الثاني لعلم الدليل عليه ، فإن قيل إذا زعمت أن الكاف في إياك  
حرف خطاب محالها في ذلك وما ذكرته من النظم لما تصنع بقولهم إياك وإياي ولا كاف هناك وإنما

هنا هاء ولا نعلمهم جردوا الهاء والهاء في نحو هذا من مذهب الاسمية كما فعلوا ذلك في الكاف التي في ذلك وأثبتك قيل قد ثبت ذلك في الكاف ولم نجد أمراً سوغ ذلك في الكاف وأنكف عن الهاء والهاء مع أنه قد جاء عنهم قال الريدان قالوا الريدون قالوا الريدون وأنت إذا قلت الريدان قالوا لالف اسم وصغير الفاعل وإذا قلت الريدون قالوا قالوا اسم وإذا قلت قالوا الريدون فهي حرف وكذلك النون في قولك الهندات فمن اسم وفي قولك فمن الهندات حرف وإذا جار في هذه الاشياء أن تكون في حال دالة على معنى الاسمية ومعنى الحرفية في يخلع عنها معنى الاسمية في حال أخرى جاز أن تكون الهاء في صفة والهاء في صفة اسمين دالين على معنى الاسمية والحرفية وإذا قلت أباي وأبائي تجردتا من معنى الاسمية وخلصتا لدلالة الحرفية ويؤكد عندك كونها حرفاً غير اسماء أنه لا يجمع عندهم تأكيداً في يقولوا أياك لنفسك ولا أياكم لكم ولا أباي نفسي ١. ولا أياهم لهم ولو كانت اسماء لساغ فيها ذلك وقد ذهب لقليل إلى أن أيا في أياك اسم مصبر مضاف إلى الكاف وحكي من الماضي مثله أنه مصبر أضيف إلى ما بعده واعتمد على ما حكاه عن العرب قال سيبويه حدثني من لا أتهم عن لقليل أنه سمع أمربيا يقول إذا بلغ الرجل الستين فلاناً وأيا الشواب قال وقول الظاهر موقع هذه الحروف مخفوها بالاضافة يدل على أنها اسماء في محلي خفض وحكي عن أبي عثمان أنه قال لولا قولهم وأيا الشواب لكادت الكاف للمخاطب وحكي سيبويه عن لقليل أن قال لو قال أياك لنفسك لم أعتقه يريد لو أكتفاه يؤكد في يكن مخفوطاً وهو قولي لاسد لأنه إذا سلم أنه مصبر لم يكن سبيل إلى اضافته لما ذكرناه من أن الغرض من الاضافة التخصيص والمصبرات أشد المعارف تخصيصاً وما أضيف من المعارف نحو زيدكم وحركم فعلى تأويل التنكير كأنه تقول أن جماعة مستين بهذين الاسمين فأضافهما ولولا ذلك لم تسخ اضافتها والمصبرات لا يتصور تنكيرها بحال فلا يمكن اضافتها وأما قولهم وأيا الشواب فمحمول على الشذوذ وذلك أسهل من القول باضافة المصبر وأما قوله لو أن قال أياك لنفسك لم أعتقه فليس لذلك برواية رويها عن العرب ولا تخص إجازة بل هو قياس على ما رواه من قولهم وأيا الشواب وأبو الحسن استقل هذه للكنية ولم تكثر ولم يجر القياس عليها فلم يجر أياك وأيا الباطل ولم يستحسن الجميع اضافة هذا الاسم إلى الظاهر وذهب أبو إسحق الزجاج إلى أن أيا اسم ظاهر يضاف إلى سائر المصبرات نحو قولك أياك صرمت وأبائي حدثت ولو قلت أياي زيد حدثت كان قبجاً لأنه خص به المصبر قال والهاء في أياها مجراها كالتى في عصاه وهذا القول

يفسد بما ذكرناه من الدلالة بقية اسم مصمر ولو كان اسما ظاهرا والله كالف عصى ومغزى وما أشبههما  
 مما يحكم في حروف العلة منه بالنصب لتثبت الالف في إيا في حال الرفع والجر كما كانت في عصى  
 كذلك وليس كذلك بل ثبتت في موضع النصب دون الموضعين فإن إيا ليس كعصى ومغزى  
 لكنه نفسه في موضع نصب كما أن الكاف في رأيتك في موضع نصب وأنت وفرو في موضع رفع  
 ٥ وذهب بعضهم إلى أن إياك بكمالها اسم حكى ذلك ابن كيسان وفيه ضعف من قيل أنه ليس في  
 الاسماء الظاهرة والمصمر ما يختلف آخره فيكون نارا كالا وثارة ياء وثارة هاء نحو قولك إياك وإياي وإياها  
 فيكون هذا مثله بل لما كانت الكاف مفتوحة مع خطاب المذكر مكسورة مع خطاب المؤنث فكذلك  
 إيا الاسم والكاف بعدها حرف خطاب ولذلك تقول إياك وإياكم وإياي وإياكن وأنت وأنتن  
 وقال بعضهم إياه والكاف والهاء في الاسماء وإيا عباد لها ولذلك لانتها في الصائغ في أكرمته وأكرمته  
 ١٠ وأكرمته فلما أريد ذلك فصلها عن العامل إما بالتقديم وإما بتأخيرها عنه ولم تكن مما يلزم بنفسه  
 لضعفها وقيلتها فذهبت إيا وجعلت وصلة إلى اللفظ بها فلما عديم اسم ظاهر يتوصل به إلى المصمر  
 كما أن كذا اسم ظاهر يتوصل به إلى المصمر في قولك كذا وهذا القولي وإياه ولذلك لأن إيا اسم مصمر  
 منفصل بمنزلة أنا وأنت ونحن وفرو في أنها مصمرات منفصلة فكأن أنا ونحن وأنت مخالف لفظ المرفوع  
 المتصل نحو التاء في قمت والنون والألف في قمنا وفي ثفاط آخر غير ألفاظ المصمر المتصل وليس شيء  
 ١٥ منها معجودا بل هو قائم بنفسه فكذلك إيا اسم مصمر منفصل ليس معجودا به غيره وكما أن التاء في  
 أنت وإن كان لفظها لفظ التاء في قمت ليست إيا معجودا بما قبلها وإيا الاسم ما قبلها وفي حرف  
 معنى واقف لفظ الاسم كذلك ما قبل الكاف في إياك هو الاسم وفي حرف خطاب وأما تشبيههم  
 إيا بكلا فليس بصحيح والفرق بينهما ظاهر ولذلك أن كذا اسم ظاهر مرفوع متميز يدل على الاثنين  
 كما أن كذا اسم مرفوع ظاهر يدل على الجمع وكذلك ليس بوصلة إلى المصمر لأنه قد أثبتت إضافته إلى  
 ٢٠ الظاهر أطرواها إلى المصمر نحو قوله تعالى قلنا لئن لم أتت أفكها وحوقل الشاهر \* كذا يرمى كواله  
 وصل آروى \* ولو كانت كلا وصلة إلى المصمر لم تضاف إلى غيره وكان سببه إيا اسم لا ظاهر ولا  
 مصمر بل هو مبهم كنى به عن المنصوب وجعلت الكاف والياء والهاء بيانا عن المقصود وليعلم  
 الخطاب من الغائب ولا موضع لها من الأعراب ويعزى هذا القولي إلى أن الحسن الاخفش إلا أنه  
 أشكل عليه أمر إيا فقال في مبهم بين الظاهر والمصمر وقد قامت الدلالة على أنه اسم مصمر بما فيه

مَقْنَعٌ وَشَبَّهَهَا بِالْمَقْنَعَيْنِ وَهَذِهِ الْعَاقِبَةُ وَهِيَ النِّسْبَةُ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ حُرُوفًا دَالَّةً عَلَى أَحْوَالٍ فِي الْأَسْمَاءِ  
كَمَا دَلَّتْ لِحَرْفِ الْوَاوِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ إِيَّاهُ عَلَى أَهْدَادِ الْمُصْطَرَفِينَ وَالْمُضْطَرِّفِينَ وَالْمَقْنَعِ وَالْمَقْنَعِ هِيَ مِثْلُهَا مِنْ هَذِهِ  
الْجِهَةِ وَخُلِّقَتْهَا مِنْ مَعْنَى الْأَسْمَاءِ فَطَرَفُهُ ٥

### فصل ١٢٣

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَلَئِنْ الْمُتَمَصِّلُ أَخْصَرُ لَمْ يُسَوِّهُوا تَرَكَهُ إِلَى الْمُنْفَصِلِ إِلَّا عِنْدَ تَعَدُّهِ الْوَصْلِ فَلَا تَقُولُ  
ضَرَبَ الْبُكَ وَلَا هُوَ وَلَا ضَرَبَتْ إِيَّاهُ إِلَّا مَا شُكَّ مِنْ قَوْلِ حُنَيْدٍ الْأَرْقِطُ \* إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغَتْ إِيَّاهَا \*  
وَالْقَوْلُ بِبَعْضِ الْمَوْصُولِ

\* كَلَّمَ بِمَنْ قَرَأَ \* مَا تَقُولُ إِيَّاهَا \*

١. وَالْقَوْلُ هُوَ ضَرَبَ وَالْكَرِيمُ الْبُكَ وَإِنْ الذَّاهِبِينَ مَعَهُ \* مَا قَطَرَ الْفَارِسُ إِلَّا أَنَا \* وَجَاءَ بَعْدَ اللَّهِ وَأَنْتَ  
وَأَيُّكَ أَكْرَمُ إِلَّا مَا أَنْشَدَهُ قَعْلَبُ

\* وَمَا يُبَالِي إِنْ أَلَامَا كُنْتِ جَارَتِنَا \* إِلَّا بِجَوَارِي الْأَيِّ نَبَارُ \*

قَالَ الشَّارِحُ قَدْ تَلَقَّيْتُ الْقَوْلَ أَنَّ الْمُصْمِرَ صَمِيرَانِ مُتَمَصِّلٌ وَمُنْفَصِلٌ مَا كَانَ مُتَمَصِّلًا كَانَ أَقْسَلُ حُرُوفًا مِنْ  
الْمُنْفَصِلِ لِأَنَّهُ مَا كَانَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ كَالْتَاءِ فِي لَيْتَ وَالْكَافِ فِي ضَرَبَكَ كُلُّهَا لِلإِيجَارِ وَالِاخْتِمَارِ حَتَّى  
٥. أَتَاهُمْ جَعَلُوا بَعْضَ الْمُتَمَصِّلَةِ فِي الْيَهْيَا كَالصَّيْرِ فِي أَفْعَلُ وَيَفْعَلُ وَيَقْعَلُ وَهِيَ زَيْدٌ قَامَ وَجَارُ أَنْ يَكُونَ عَلَى  
حَرْفٍ وَاحِدٍ لِاتِّصَالِهِ بِمَا قَبْلَهُ مِنْ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ الْمُتَلَقِّمَةِ فَأَمَّا الْمُنْفَصِلُ فَلَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى حَرْفَيْنِ أَوْ  
أَكْثَرٍ لِأَنَّهُ مُنْفَرِّدٌ مِنْ غَيْرِهِ بِعَوْنِ الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ وَلَا يَكُنْ إِفْرَادُ كَلِمَةٍ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ وَإِذَا قَبِيتَ أَنَّ  
الْمُتَمَصِّلَ أَقْسَلُ حُرُوفًا مِنَ الْمُنْفَصِلِ وَأَوْجَزُ كَانَ النُّطْفُ بِالْمُتَمَصِّلِ أَخْفَ فَלِذَلِكَ لَا يَسْتَعْمِلُونَ الْمُنْفَصِلَ فِي  
الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَكُونُ فِيهَا الْمُتَمَصِّلُ لِأَنَّهُمْ لَا يَحْدِلُونَ إِلَى الْإِكْتِلَالِ مِنَ الْأَخْفِ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ إِلَّا  
٢. لِمَصْرُورَةٍ فَلِذَلِكَ لَا تَقُولُ ضَرَبَ أَنْتَ وَلَا هُوَ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَبْقَى هُنَا ائْتِمَلُ تَقْعَلُ ضَرَبَتْ وَضَرَبَ تَكُونُ  
الْتِمَالُ الْفَاعِلَةُ وَلَا حَاجَةَ إِلَى أَنْتَ وَكَذَلِكَ يَكُونُ الْفَاعِلُ مُسْتَتِرًا فِي ضَرَبَ وَلَا حَاجَةَ إِلَى هُوَ لِأَنَّ الْأَوَّلَ  
أَوْجَزُ وَكَذَلِكَ لَا تَقُولُ ضَرَبَ زَيْدٌ إِيَّاهُ وَإِنْ كَانَ فَصْلٌ بَيْنَهُمَا الْفَاعِلُ الظَّاهِرُ لِأَنَّ الْفَصْلَ لَيْسَ بِلَازِمٍ إِذَا  
لَيْسَ تَفَضُّلُ الْفَاعِلِ عَلَى الْمَفْعُولِ حَتَّى لَا يَزَامَ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ ضَرَبَكَ زَيْدٌ فَتَقْدِمَ الْمَعْنَى مِنْ غَيْرِ قُبْحٍ ٥  
وَمَا قَوْلُ حُنَيْدٍ الْأَرْقِطُ \* إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغَتْ إِيَّاهُ \* لِأَنَّهُ وَصَعَ إِيَّاهُ مَوْضِعَ الْكَافِ صُرُورًا وَالْقَيْلُ

بلغتكم وكان ابراهيم الرجا يقول تلهجوه حتى بلغتكم اياكم وهذا التقدير لا يخرج من الضرورة  
سواء أراد به التاكيد او البدل لان حذف المؤكد او المبتدل منه ضروري والمراد سارت هذه الناقلة  
حتى بلغتكم \* ومثله قولي بعض الأصوص

\* كَلَّمَا نَحْنُ قَرَىٰ ۚ \* مَا نَقُتِلُ إِلَّا

ه البيت لئلا الاصباح العدواني وقيله

\* لَقِينَا مِنْهُمْ جَمْعًا \* فَوَقَى الْجَمْعَ مَا كَلَّمَا

ويجده

\* قَتَلْنَا مِنْهُمْ كُلَّ \* فَقَى آيَةٍ حَسَنًا \*

الشاهد فيه وضع ايانا موضع الصير المتصل الا انه أسهل مما قبله وذلك لانه لا يمكنه أن يأتي  
١٠ بالمتصل فيقول قَتَلْنَا لانه يتعدى فعله الى صير المتصل فكان حقه أن يقول نَقُتِلُ أَنْفُسَنَا لَان  
المتصل والنفس يشتركان في الانفصال ويقعان معنى نحو قولك ما أكرمت الا نفسك وما أكرمت الا  
اياك فلما كان المتصل لا يمكن وقوفه ههنا لما ذكرناه وكان النفس والمنفصل مترادفين استعمال  
احدهما موضع الآخر \* وقري بضم الاول موضع والمعنى أَن قَتَلْنَا اِيَّاهُمْ بِمَوْلَةٍ قَتَلْنَا أَنْفُسَنَا لِأَنَّ هَشِيرًا  
واحدة \* قال وتقول هو ضرب والكريم أنت اشيع هشير الى ان المصدر اذا وقع في هذه المواقع لا  
١٥ يكون الا منفصلا ولا حط للمتصل فيها \* وجملته الأمر ان المصبرات المنفصلة تكون مرفوعة الموضع  
ومنهية الموضع والمراد بالمنفصل الذي لا يلي العامل ولا يتصل به بان يكون معرّ من عامل لفظي  
او مقدما على عامل اللفظي او مفصلا بينه وبين عامله \* فلما المرفوع خمسة مواضع المبتدأ وخبر  
وخبر ان وأخواتها وبعد حرف الاستثناء وحرف العطف وقولنا هو ضرب فهو مبتدأ وضرب جملة  
في موضع الخبر وقولنا الكريم أنت الكريم مبتدأ وأنت الخبر والمبتدأ وخبره العامل فيهما الابتداء  
٢٠ وهو عامل معنوي فلا يمكن وصل معوله به فلذلك وجب أن يكون صيرها منفصلا ومثل ذلك كيف  
أنت وأنت هو فكيف وأنت خبران مقدمان وأنت وهو مبتدعان فلذلك وجب أن يكون صيرها  
منفصلا ايضا \* وقوله ان الذاهبين نحن فحس خبر ان ولا يكون صيرها الا منفصلا لانه لا يصح  
اتصاله بالعامل فيه لان مرفوع ان وأخواتها لا يتقدم على منصوبها \* وقوله \* ما قَطَّرَ الْغَارِسَ إِلَّا آثَا \*  
لما وقعت الكناية بعد حرف الاستثناء لم تكن الا منفصلة \* وقوله جاء عبد الله وأنت انت عطف





الثاني وجهان أن تلي بالمتصل نحو عجبك من ضربك وأن تلي بالمتصل نحو عجبك من سرق أباك والثاني هو الأجود اختار وإنما كان المتصل هنا هو المختار بخلاف الفعل لوجهين أحدهما أن صرنا اسم ولا يستحق فيه علامات الاضمار استحسانها في الأفعال إذ كانت علامة ضمير المرفوع لا تتصل به ولا بما اتصل به وإنما يتصل به علامة ضمير الخبر والى يشاركه في ذلك الأسماء التي ليس فيها معنى فعل نحو غلامى وغلامك وغلامه ولا يتصل بالضمير المضاف إليه الغلام ضمير آخر متصل فكان المصدر الذى هو نظيره كذلك، والوجه الثاني أن الضمير المضاف إليه المصدر مجرور حال محل التلويح ونحن لو توأنا المصدر لما يليه ضمير متصل وإنما يليه المتصل نحو قولك عجبك من ضرب أباك ومن ضرب أباك ومن ضرب أبائى ولذلك كان الأجود اختار أن تلي بالمتصل مع المصدر ويجوز أن تلي بالمتصل معه جوازاً حسناً وليس بالمختار وإنما جاز اتصال الضميرين به من نحو عجبك من ضربك ١. وإن كان القياس يقتضى انفصال الثاني من حيث كان اسماً كثيراً من الأسماء غير المشتقة نحو غلامك وصاحبك لشبهه بالفعل من حيث كان الفعل مأخوذاً منه ويجعل عمله شبه ما اتصل بالمصدر بما اتصل بالفعل فلو أنك عجبك من سرق أباك هو الوجه والقياس وقولك عجبك من ضربك جائز حسن على التشبيه بالفعل نحو ضربك فلها في ضربك مجازة التاء في ضربك وإذا اتصل الضميران بالمصدر فلاول هو الفاعل والثاني هو المفعول على الترتيب الذى ذكره من تقديم المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب ٢. من نحو عجبك من ضربك وضربيه ومن ضربك على الترتيب الذى رتبته صاحب الكتاب فإن كان الفاعل المخاطب وأصفت المصدر إليه والمفعول به المتكلم لم يحسن ألا المتصل نحو عجبك من ضربك أبائى وعجبك من ضربيه أبائى فإن كان الضميران مفعولين لزم اتصال ضمير المفعول الأول بالفعل لأنه يليه ولا فرق في ذلك بين أن يكون قد اتصل بالفعل ضمير فاعل وأن لا يكون اتصل به لأن ضمير الفاعل يصير تحريف من حروف الفعل فيتصل به ضمير المفعول بالفعل مع ضمير الفاعل كما p. يتصل به خاليها من الضمير فتقول ضربتكم وضربتني كما تقول ضربتكم وضربتني فإذا جئت بعد اتصال ضمير المفعول الأول بضمير مفعول ثاني جاز اتصاله وانعصامه نحو الدرهم أعطيتكم وأعطيتكم أياه فأتصله لقوة الفعل وأنه الأصل في اتصال المصوب ولما كان المتصل أحصر من المتفصل ومعناه كمعنى المتفصل اختاروه على المتفصل وإنما جاز الإتيان بالمتفصل لأن ضمير المفعول الثاني لا يلاق ذات الفعل إنما يلاق ضمير المفعول الأول وليس كذلك ضمير المفعول الأول لأنه يلاق ذات الفعل حقيقة في خبر ضربك

او ما هو منزلة ما هو حرف من حرف الفعل نحو ضربتك ألا ترى أنه يلاقى الفاعل والفاعل  
يتناول منزلة الجوز من الفعل - قال الله تع أَلَا يَكُونُوا قُلُوبًا صمير المخاطب على الغائب لأنه أقرب  
الى المتكلم، وقد اشترط صاحب الكتاب أنه اذا التقى صميران متصلان بُدئ بالأقرب الى المتكلم  
من غير تفصيل والصواب ما ذكرته وهذا الترتيب رأى سيبويه وحكيته عن العرب والعلة في ذلك  
أن الأول أن يبدأ الانسان بنفسه لأنها أعرف وأقرب عنده وكما كان المختار أن يبدأ بنفسه كان  
المختار تقديم المخاطب على الغائب لأنه أقرب الى المتكلم وقد أجاز غيره من المحققين تقديم  
الصمير الأبعد على الأقرب قياسا وهو رأى ابن العباس محمد بن يزيد وكان يسوق بين الغائب  
والمخاطب والمتكلم في التقديم والتأخير ويجوز اعطافها واعطافها واعطافها ويسمى بـ  
يرى سيبويه مقالتهم قال هو شىء فأسوء ولم يتكلم به العرب فاعرفه

١٠ قال صاحب الكتاب وإذا الفصل الثالث في تراخ هذا الترتيب فقلت أعطاه إياك واعطاك إياي وقد  
جاء في الغائبين اعطافها واعطافها ومنه قوله

\* وقد جعلت نفسي تطيب لصفية \* لصغيفها يقرع العظم نأها \*

وهو قليل والكثير اعطاه إياه واعطاه إياها والاختيار في صمير خبر كان واخواتها الانفصال كقوله  
\* لئن كان إياه لقد حال بعدنا \* وقوله

\* ليس إياي وإيا \* ولا نخشى ربيها \*

١٥

ومن بعض العرب عليه رجلا ليسى وقال \* إذ ذهب القوم الكرام ليسى \*

قال الشارح وفي الفصل الصمير الثاني من الأول في يلزم فيه هذا الترتيب بل يجوز لك أن تبدأ  
بأيها شئت فتقول أعطاه إياك واعطاه إياي فتكون محيرا أيها شئت قدمت وإياها كان  
كذلك من قبل أن الصمير المنفصل يجري مجرى الظاهر لاستقلاله بنفسه وعدم افتقاره الى غيره  
٢٠ فها أن الاسماء الظاهرة لا يراعى فيها الترتيب بل تقدم أيها شئت فكذلك الصمير المنفصل فإذا  
كان الصميران غائبين جاز لك الجمع بينهما متصلين فتقول اعطافها واعطاه وكنت محيرا في أيها  
بدأت به وذلك من قبل أنها كلاهما غائب وليس فيهما تقديم بعيد على قريب قال سيبويه وهو  
عربى جيد وليس بالكثير في كلامهم بل الأكثر في كلامهم اعطاه إياها واعطاه إياه فتأتى بصمير المفعول  
الثاني منفصلا وإيا قد في كلامهم لأنه ليس فيه تقديم الأقرب على الأبعد لتساويهما في المرتبة

فلما قَوْلُ مُغَلِّسِ بْنِ لَيْطِيطِ الْأَسَدِيِّ \* وقد جعلتَ لنفسِي الخ \* فالشاهد فيه أنه جميع بين صميرتين بلطف الغيبة الأول مجرورٌ بضافته المصدر إليه والثاني في محل نصب بالمصدر ولليد الكثير لضميهما أيها فيلحق به منفصلا واتصال الصميرتين في البيت اقبح لانهما اتصال بالمصدر وهو اسمٌ ولم يستحكم في اتصال الصمير به استحكام الفعل . يصف حاله مع بى أخيه مذرك ومرة وهو من أهبات أولها

\* وَأَيَّاتٌ لِي الْأَيَّامُ بَعْدَكَ مَذْرُوكًا \* ومرة والدلتها كريمة عتابها

\* قَرِينَتَيْنِ كَالْبُذَيَّتَيْنِ يَتَقَسَّمَانِي \* وشترُ صحابات الرجال ذئابها

الصَّغْمُ العَصُ والصمير الأول المثنى يعود إلى قرينتين والصمير الثاني يعود إلى النفس . وقوله يقرع العظم نابها يصف شدّة العَض بِحَيْثُ يصل نابُه إلى العظم . فلما صميرٌ خيرٌ سَكَانٍ وأخواتها فغيره وجهان ١. احدهما الاتصال نحو قولك كانه وكافى قال ابو الأسود

\* فَإِنْ لَمْ يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ \* أخوها غدتّه أمه يلبانها

والثاني أن يأتى منفصلا نحو كان زيدٌ أيّاه وكان أيّاي قال الشاعر

\* لَمَتْ هَذَا الْبَلَدَ شَهْرٌ \* لا تَرَى فِيهِ صَرِيحًا

\* لَيْسَ إِسْمِي إِيَّاهُ \* كَيْ لَا تَخْشَى رَقِيحًا

١٥ وقال عمر بن أبي ربيعة

\* لَيْتَنِي كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ خَالَ بَعْدًا \* من العهد والإنسان قد يتغير \*

وهذا هو الوجه المبيّن لأن كان وأخواتها يدخلن على المبتدأ والخبر فكما أن خبر المبتدأ منفصل من المبتدأ كان الأحسن أن تفصله مما دخل على عليه فلما الاسم الماخبر عنه فإن صمير متصل لأنه بمنزلة فعلٍ هذه الأفعال ولا يكون إلا اسماً فصار مع الفعل كشيء واحد ولذلك تتغير بنية الفعل له ولما كان الخبر قد يكون جملةً وطرفاً غير متمكن وهذه الاشياء لا يجوز إصمارها ولا تكون إلا منفصلة من الفعل أختر في الخبر الذي يمكن إصماره إذا أضمر أن يكون على منهج ما لا يصح إصماره من الأخبار في الانفصال من الفعل . ووجهه بان آتاً لو وصلنا صميرَ الخبر بصمير الاسم نحو كُنْتُكَ وكافى فالفاصل في هذا الباب والمفعول لشيء واحد وفعل الفاعل لا يتعدى إلى نفسه متصلاً ويتعدى إلى نفسه منفصلاً فلا يجوز صرّيتي ولا صرّيتك ويجوز إيتي صرّيت وإيتك صرّيت فلما وجّه جوار كُنْتُ

وكان في فعل التشبيه بالفعل الحقيقي حين جعل الاسم والخبر بمنزلة الفاعل والمفعول ، فلما قولهم عليه رجلاً نيسبي فهو حكاية من بعض العرب قال ذلك لرجل ذكر له أنه يريد به يسوء فوصل الصمير بنون الواقعة على ما ذكرنا من التشبيه بالأفعال الحقيقية ، فلما قيل الشاعر

\* هَذَنْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الْكَيْسِ \* إِذْ نَحَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ نَيْسِي \*

فوصله بغير نون تشبيهاً لها بالحرف لعلها يمكنها وعدم تصرفها

### فصل ١٩٥

قال صاحب الكتاب والصمير المستتر يكون لازماً وغير لازم فاللزم في أربعة أفعال إِفْعَلْ وَتَفَعَّلْ ١. للمخاطب وأَفْعَلْ وَتَفَعَّلْ وغير اللزم في فعل الواحد الغائب وفي الصفات ومعنى اللزوم فيه أن إسمان هذه الأفعال اليه خاصة لا تُسند اليه في مظهر ولا إلى مصر بارز ونحو فَعَلْ وَتَفَعَّلْ يُسند إليه واليهما في قولك مررت بـم ولم غلامه وما علم إلا هرون غير اللزم ما يستكين في الصفة نحو قولك زيد صارب لآنك تسيدته إلى المظهر ايضا في قولك زيد صارب غلامه وإلى المصير البارز في قولك زيد صاربته في والهنداني الزيداني صاربتهما ها ونحو ذلك مما أجزيتها فيه على غير ما في له

٢. قال الشاعر لما كانت المصبرات أبا جىء بها للإيجاز والاختصار قلت حروفها فحعل ما كان متصلا منها على حرف واحد كالتاء في قَتَلَ والكاف في صَرَبَكَ ألا أن يكون هاء فإنه يُرَدَّف بحرف لئن تحفاه واحتمل أن يكون على حرف واحد لاتصاله بما قبله من حروف الكلمة فلما المنفصل فيكون على أكثر من حرف واحد لاتصاله مما جعل فيه واستقلاله بنفسه فهو جازي لذلك بحرف الظاهر وج

بعض المصبرات مستتر في الفعل منوهاً فيه غلوا في الإيجاز وذلك عند ظهور المعنى وأين س وذلك في أفعال مخصوصة في ذلك الفعل الماضي إذا أُسند إلى واحد غائب نحو زيد فلم وعبر صوب لا يظهر له علامة في اللفظ فإن قُتِيَ وُجِعَ ظهرت علامته نحو الزيداني فلما والزيدون قاموا فان قيل ولم كان لا يظهر له علامة مع الواحد وتظهر مع التثنية ولحق قيل قد علم أن كل فعل لا بد له من فاعل إن لا يحدث شيء من ذلك من تلقاء نفسه فقد علم فاعل لا محالة فلما كان الفعل لا يتخلو من فاعل لم يحتج له إلى علامة فان قيل ولم كان الفاعل الغائب إذا أُسند إلى الماضي لا يظهر له علامة

ومع المتكلم والمخاطب يظهر له علامة تحوُّل وتَقَدُّمٌ قِيلَ مع دلالة الفعل على فاعلٍ وقد تقدَّم ظاهرُ  
 يعود إليه ذلك المصيرُ أي من علامة له وليس كذلك مع المتكلم والمخاطب فإنه لا يتقدَّم لهما  
 ذكرُ فاحتيج إلى علامة لهما لتلك الظرفية، ومن ذلك الصفات كاسم الفاعل واسم المفعول نحو صاربٍ  
 ومضروبٍ ونحوهما من الصفات فإنها إذا جرت صفةً لواحد كان فيها مصيرٌ من الموصوفين فيهما من  
 معنى الفعلية ألا أنه لا يظهر له علامة في اللفظ لما ذكرناه نحو قولك هذا رجلٌ صاربٌ ومضروبٌ فإن  
 وصلت بها اثنين أو جماعةً انتهت الصفة أو جمعتها فتقليلُ هذين رجلان صاربان وعلامان مضروبان  
 وكانت علامة التثنية والجمع مقامَ علامة المصير وإن لم تكن إياها والذي يدلُّ على أن التثنية ههنا  
 قائمة مقامَ علامة المصير وإن لم تكن إياها أنه إذا خلب الصفة من المصير لم تحسن تثنيتهما ولا  
 جمعها وذلك إذا أسندت إلى ظاهرٍ نحو قولك هذا رجلٌ صاربٌ علامة لم تثنيته ولم تجمعها نحو قولك  
 ١. هذان رجلان صاربٌ علامتهما ومضروبٌ أخوانهما، ومن ذلك الأفعال المضارعة نحو أقومُ وتقومُ وتقومون  
 وتقومين يستوي فيها ضميرُ المخاطب والمتكلم والغائب في الاستتار وعدم ظهور علامة لأن تصريف  
 الفعل وما في أوله من حروف المضارعة يدلُّ على المعنى ويُغني عن ذكرِ علامة له، وهذا الضمير المستتر  
 على صريحتين لازمٌ وغير لازمٍ والمراد بقولنا لازمٌ أن لا يُسند الفعل إلى غيره من الأسماء الظاهرة والمضمر  
 نوبات العلامة وذلك نحو أقومُ إذا أخبرت عن نفسك وحدها وتقومُ إذا أخبرت عن نفسك وعن  
 ٢. غيره فإنه لا يكون الفاعل فيهما إلا مستحكما مستترا وإنما لم يُسند إلى ظاهرٍ لأن الظاهر موضعُ  
 اللغبية والمتكلم حاضرٌ لمسحاح الجمع بينهما ولم يظهر فيه علامة تثنية ولا جمع لامتناع حقيقة التثنية  
 والجمع منه إذ المتكلم لا بُشاركه متكلمٌ آخرٌ في خطابٍ واحدٍ فيكون اللفظ لهما لكنه قد يتكلم عن  
 نفسه وعن غيره فجعل اللفظ الذي يتكلم به عنه وعن غيره مخالفاً للفظ الذي له وحده واستوى  
 أن يكون غيره المصومُ إليه واحداً واثنين وجملةً وقد تقدَّم نحو ذلك، فلما قرئ صاحب الكتاب  
 ٣. قالوا في أربعة أفعال إقفلَ للحر فالفاعل فيه مسكنٌ لا يمكن إزواجه وتفعَّل للمخاطب وأقفلَ للمتكلم  
 وحده وتفعَّل للمتكلم إذا كان معه غيره ومعنى اللزوم أن إسنادَ هذه الأفعال إليه خاصة لا تُسند إلى  
 مظهر ولا إلى مصير بارز والمراد بالبارز أن يكون له علامة لفظية وذلك أن إقفلَ في الأمر للواحد لا  
 يظهر ضميره ويظهر في التثنية والجمع نحو إقفلوا وإفعلوا وكذلك تفعَّل إذا خاطبت واحداً لا يظهر له  
 صررٌ وتظهر العلامة في التثنية والجمع نحو تفعلان وتفعلين فلما أقفلَ إذا أخبر عن نفسه وتفعَّل إذا

أخبر من نفسه وحى غيره فلا يظهر له ضرورة لعل البتة استغناء عن ذلك بالعلامة اللاحقة للفعل نحو الهمزة في أَفْعَلْ والتون في تَفَعَّلَ وما هذا ما ذكر من الأفعال لا يلزم استتار الصغير فيه فاعرفه

فصل ١٣١

قال صاحب الكتاب ويتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخلي العوامل اللفظية ويحده إذا كان المُبَسَّرُ معرفة أو مضارفاً له في امتناع دخلي حرف التعريف عليه كَقَعْلٍ من كَذَا أحد الصائغ المنفصلة المرفوعة ليؤذن من أول أمره بأنه خبر لا نعت وليفيد صرّفاً من التوكيد ويسمي به البصريون قَصْلاً والكوفيون مباداً ولذلك في قولك زيد هو المطلق وزيد هو أفصل من صرّو وقال الله تعالى إن كان هذا هو العصف وقال كُنْتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وقال ولا تحسبن الذين يدخلون بما آتاكم الله من فضله هو خيراً لهم وقال إن قرن آتاك منك ملا يدخل عليه لأمر الابتداء لقول إن كان زيد لهو الطريف وإن كنا نحن الصالحين وكثير من العرب يجعلونه مبتدأً وما بعده مبنياً عليه من رؤية أنه كان يقول أَطْنُ زيدا هو خبر منك وبقرون وما ظلمناهم وليكن كانوا ثم القائلون وآآ أَقْلُ

قال الشارح أعلم أن الصغير الذي يقع فصلاً له ثلث شرائط أحدها أن يكون من الصائغ المنفصلة المرفوعة الموضع ويكون هو الأول في المعنى الثاني أن يكون بين المبتدأ وخبره أو ما هو داخل على المبتدأ وخبره من الأفعال والظروف نحو إن وأخواتها وكان وأخواتها وطلبت وأخواتها الثالث أن يكون بين معرفتين أو معرفةً وما قرأتها من النكرات ويقال له قَصْلٌ ومباداً فالفصل من عبارات البصريين كانه فصل الاسم الأول عما بعده وأكن بتمامه وأن له يلب منه بنية من نعت ولا يبدل إلا الخبر لا خبر والعبد من عبارات الكوفيين كانه عبد الاسم الأول وقواه بحقيق الخبر بعده والغرض من دخلي

١٥ الفصل في الكلام ما ذكرناه من إرادة الإيذان بتمام الاسم وتكماله وأن الذي بعده خبر وليس بنعت وقيل ألى به ليؤذن بأن الخبر معرفة أو ما قرأتها من النكرات وإنما اشترط أن يكون من الصائغ المنفصلة المرفوعة الموضع لأن فيه صرّفاً من التأكيد والتاكيد يكون بصير المرفوع المنفصل نحو رأيت أنا وأسنن أنت وزوجك العجزة ولذلك من المعنى وجب أن يكون المصّر هو الأول في المعنى لأن التأكيد هو المؤكد في المعنى ولهذا المعنى يسميه سببوه وصفاً كما يسمى التأكيد الحصر ولو قلت على هذا

كَانَ زَيْدٌ أَنْتَ خَيْرًا مِنْهُ أَوْ طَلَبْتُ زَيْدًا أَنْتَ خَيْرًا مِنْهُ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ الْفَصْلَ هَهُنَا لَيْسَ الْأَوَّلُ فَلَا  
يَكُونُ فِيهِ تَأْكِيدٌ لَمْ يَلَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ

\* وَكَأَنَّ بِالْأَبْطَاحِ مِنْ صَدِيقٍ \* يَرَانِي لَوْ أَصِيفْتُ هُوَ الْمَصَابِ \*

فَإِنَّكَ لَوْ حَمَلْتَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَوْصِلًا لِأَنَّ قَوْصِمُورَ خَاتِبٍ فِي صَمِيرٍ مُتَكَلِّمٍ فَلَا يَصِحُّ  
أَنْ يَكُونَ تَأْكِيدًا لَهُ فَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى حَذْفِ مَصَابٍ كَقَوْلِهِ قَالَ يَرَى مَصَابٍ هُوَ الْمَصَابِ جَازٍ لِأَنَّ الثَّانِي هُوَ  
الْأَوَّلُ وَاتِّمَامًا لِشَرْطِهِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْغَيْرِ أَوْ مَا دَخَلَ عَلَيْهِمَا مِمَّا يَقْتَضِي الْغَيْرَ وَذَلِكَ مِنْ قَبْلِ  
أَنْ يَنْعَرِضَ بِهِ إِرَاغَةُ الْبَسِّ بَيْنَ النِّعَةِ وَالْغَيْرِ إِنْ الْغَيْرُ نَعْتٌ فِي الْمَعْنَى وَذَلِكَ تَحْوِيلُكَ زَيْدٌ هُوَ الْعَاقِمُ  
لِأَنَّ الَّذِي بَعْدَهُ مَعْرُوفَةٌ يَكُنْ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لِمَا قَبْلَهُ فَلَمَّا جِئْتَ بِهِوَ فَاصِلَةً بَيْنَ أَنْكَ أَرَدْتَ الْغَيْرَ وَأَنَّ  
الْكَلَامَ قَدْ تَرَى بِهِ الْفَصْلَ بَيْنَهُمَا إِنْ الْفَصْلُ بَيْنَ النِّعَةِ وَالْمَنْعَةِ قَبِيحٌ فَإِنْ قِيلَ إِذَا كَانَ الْغَرَضُ  
بِالْفَصْلِ أَمَّا هُوَ الْغَرَضُ بَيْنَ النِّعَةِ وَالْغَيْرِ لَهَا بِأَلْفٍ جَاءَ فِيهَا لَا تَبَسُّ فِيهِ تَحْوِيلُهُ تَعَالَى وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ  
وَأَنْ تَرَى أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَكَذَلِكَ لَا تَبَسُّ فِي ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَصْرُوتَ لَا يُوصَفُ بِالْجَوَابِ أَنْ هَذَا هُوَ  
الْأَصْلُ أَنْ لَا يَبْعَ الْفَصْلُ إِلَّا بَعْدَ الْأَسْمِ الظَّاهِرِ مِمَّا يُوصَفُ فَلَمَّا جِئْتَ هَذَا لِحُكْمِ الظَّاهِرِ أَجْرَى الْمَصْرُ  
فَجَرَاهُ وَإِنْ كَانَتْ الْمَصْرُوتُ لَا تَنْعَتُ إِذَا كَانَ أَصْلُ الْمَبْتَدَأِ وَالْغَيْرُ كَمَا ذَكَرْنَا فِي يَحْدُ وَيَعْدُ وَيَعْدُ وَتَعْدُ أَصْلُ  
الْحَذْفِ فِي يَعْدُ لَوْ قَوِيَ الْوَلَوِيْنَ بَاءً وَكُسْرُهُ وَإِلَى أَخَوَاتِهِ مَحْمُولَةٌ عَلَيْهِ كَذَلِكَ هَهُنَا فَلِذَلِكَ تَقْلِيلُ كَانَ  
١٥ زَيْدٌ هُوَ الْعَاقِمُ وَكَذَلِكَ أَنَا الْعَاقِمُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى قَلْبًا تَوَفَّقِي كُنْتُ أَلَدْتُ الْوَقِيفَ عَلَيْهِمْ وَقَلْبِي طَلَبْتُ زَيْدًا  
هُوَ الْعَاقِمُ وَحَسِبْتُ زَيْدًا هُوَ الْخَالِسُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَبَرَى الَّذِينَ أَوْثَقُوا أَلَعَلَّمُ الَّذِي أَلَزَّ إِلَيْكَ مِنْ رَجَحٍ  
هُوَ الْحَقُّ وَكَانَ أَنْ تَرَى أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَكَذَلِكَ مِنْ رُوبِيَةِ الْقَلْبِ وَأَعْلَمُ أَنْ قَوْلَهُ تَعَالَى كُنْتُ أَنْتَ  
الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ وَأَنْ تَرَى أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَصْرُ فِيهِ فَصْلًا  
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَأْكِيدًا لِأَنَّهُ بَعْدَ مَصْرٍ وَالْمَصْرُ يُؤَكِّدُ بِالْمَصْرِ الْمَرْفُوعِ إِنْ كُنَّ سَوَاءً كَانَ الْأَوَّلُ مَرْفُوعًا  
٢٠ الْمَوْضِعَ أَوْ مَنْصِبَهُ أَوْ مَجْرُورًا وَأَعْلَمُ أَنَّ الْفَصْلَ لَا يَظْهَرُ لَهُ حُكْمٌ فِي بَابِ أَنْ وَأَخَوَاتِهَا وَبَابِ الْمَبْتَدَأِ  
وَالْغَيْرِ لِأَنَّ أَخْبَارَهَا مَرْفُوعَةٌ فَذَا قُلْتَ زَيْدٌ هُوَ الْعَاقِمُ وَأَنْ زَيْدًا هُوَ الْعَاقِمُ لَا يَعْلَمُ أَنَّ الْمَصْرُ فَصْلٌ أَوْ  
مَبْتَدَأٌ إِلَّا بِالْإِرَادَةِ وَالنِّيَّةِ وَلَا يَظْهَرُ الْغَرَضُ بَيْنَهُمَا فِي اللفظِ وَيَظْهَرُ مَعَ الْفَعْلِ لِأَنَّ أَخْبَارَهُ مَنْصُوبَةٌ تَحْوِيلُ  
قَوْلِكَ كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْعَاقِمُ وَطَلَبْتُ زَيْدًا هُوَ الْعَاقِلُ فَاعْلَمْ أَنَّ قَوْصِلًا يَنْصَبُ مَا بَعْدَهُ وَاتِّمَامًا وَجِبَ  
أَنْ يَكُونَ بَعْدَ مَعْرُوفَةٍ لِأَنَّ فِيهِ صَرَحًا مِنَ التَّأْكِيدِ وَلَفْظُهُ لَفْظُ الْمَعْرُوفَةِ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْأَسْمُ الْخَارِجُ



عليه معرفة كما أن التأكيد كذلك وجب أن يكون ما بعده معرفة أيضا لأنه لا يكون ما بعده إلا ما يجوز أن يكون نعتا لما قبله ونعت المعرفة معرفة فلذلك وجب أن يكون بين معرفتين ، وقلنا أو ما قارب المعرفة إشارة إلى باب أفضل من كذا لأنه يقع بعد الفصل وإن لم يكن معرفة وذلك لأنه مشابهة للمعرفة من أجل أنه غير مضاف ويمنع دخول الألف واللام عليه لأن الألف واللام تعاقب من ه فلا يجامعها مجرى مجرى العلم نحو زيد وعمر في امتناعه من الألف واللام وليس بمضاف مع أن بين تخصيصه لأنها من ملته فطال الاسم بها فصارت كالصلة للموصلي وذلك نحو قوله كان زيداً هو خيراً منه وحسبتي أنا خيراً منك قال الله تع ولا تحسبن الذين يدخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم يُقرأ تحسبن في الآية والتاء والياء فمن قرأ بالتاء فتقديره لا تحسبن بخلاف الذين يدخلون بما آتاهم الله قر خُلف المضاف ومن قرأ بالياء فالذين في موضع الفاصل والمفعول الأول محذوف والتقدير يدخل هو ١٠ خيراً لهم وحسن إضماره لما في يدخلون من الدلالة عليه وصار كقولهم من كذب كان قهراً له أي كان الكذب شراً له ، ولو قلت هل هذا ما ظننت أحداً هو خيراً منك لم يجوز لأنه لم يأت بعد معرفة وكذلك لو قلت ما ظننت زيداً هو قائم لم يجوز لأن الذي بعده ليس معرفة ولا مقابلاً للمعرفة ويجوز رفع ما بعد هذه المصدرات سواء كان قبلها معرفة أو بعدها أو لم تكن وذلك نحو قولك ما ظننت أحداً هو خير منك فأحداً مفعولاً إزاً وقولك هو خير منك مبتدأ وخبر في موضع المفعول ١٥ الثالث وكذلك لو قلت ما ظننت زيداً هو قائم كل ذلك جائز وكذلك تقول زيداً هو القائم وإن زيداً هو القائم وظننت محمداً هو الشاخص وكنت أنا الراكب وهو استعمال ناس كثير من العرب حكاه سيديده ومن روي أنه كان يقول أظن زيداً هو خير منك بالرفع وحكي عيسى بن عمر أن ناساً كثيراً من العرب يقولون وما ظلمناهم ولكن كانوا من الظالمين وقال قيس بن ذريح

\* تَبَيَّنَ عَلَى لُبِّي وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا \* وَكُنْتَ عَلَيْهَا بَلَلًا أَنْتَ أَقْدَرُ \*

٢. جاء مرفوعاً لأن الظاهري مرفوعاً والذي يقارن به المبتدأ الفصل ههنا أن الصمير إذا كان مبتدأ فإنه يُغَيَّرُ أَهْرَابَ ما بعده فيرفع البتة لأنه خبر المبتدأ وإذا كان فصلاً لا يُغَيَّرُ أَهْرَابَ عما كان عليه بل يبقى على حاله كما لو لم يكن موجوداً فتقول في المبتدأ كان زيداً هو القائم ترفع القائم بعد أن كان منصوباً وتكون الجملة في موضع الخبر وكذلك تقول ظننت زيداً هو القائم ترفعه أيضاً وتكون الجملة في موضع المفعول الثالث لظننت فلما إذا كان الفصل بين المبتدأ وخبره أو بين اسم إن وخبرها فإنه لا

يظهر الفرق بينهما من جهة اللفظ لأن ما بعد المصبر فيه مرفوعٌ في كلا المثالين لأن خبر المبتدأ مرفوعٌ وخبر أن مرفوعٌ وأما يقع الفصل بينهما من جهة الحكم والتقدير فإذا جعلته مبتدأً كان اسماً فله موضعٌ من الاعراب وهو الرفع بأنه مبتدأٌ والمبتدأ يكون مرفوعاً ويدل على ذلك أنك لو أوضحت موقعه اسماً ظاهراً لكان مرفوعاً نحو قولك كان زيدٌ علامةً للقائم وإذا جعلته فصلاً فقد سلبته معنى الاسمية وانتزعت آياه وأصرت إلى حيزٍ للحروف وألغيت كما تلغى الحروف نحو الغاء ما في قوله قَيْماً رَحْبَةً مِنَ اللَّهِ فلا يكون له موضعٌ من الاعراب لا رفع ولا نصب ولا خفض وليس ذلك بأبعد من إعمال ما قبله لئس لشبهها بها والقياس أن لا تجعل ونظير ذلك من الأسماء التي لا موضع لها من الاعراب الكافي في ذلك وأولئك وروثك والجاهل ونحو ذلك وربما أنيس الفصل بالتأكيد والبديل في مواضع والذي يفصل بينهما أما الفرق بين الفصل والتأكيد فإنه إذا كان التأكيد ضميراً فلا يؤكد ١. به إلا مصبراً نحو لانت أنت ورأيتك انت ومررت بك انت والفصل ليس كذلك بل يقع بعد الظاهر والمصبر فإذا قلت كان زيدٌ هو القائم لم يكن فهو هنا ألا فصلاً لوجهه بعد ظاهر ولو قلت كنت أنت القائم جاز أن يكون فصلاً هنا وتأكيداً ومن الفصل بينهما أنك إذا جعلت المصبر تأكيداً فهو يبي على اسميته وحكمه على موضعه يعرّب ما قبله وليس كذلك إذا كان فصلاً على ما بيننا وأما الفصل بينه وبين البديل فإن البديل تابعٌ للبديل منه في اعرابه كالتأكيد ألا أن الفرق بينهما أنك إذا ١٥ أبدلت من منصوب أنت بصمير المنصوب فتقول ظننتك آياك خيراً من زيد وحسبته آياه خيراً من هرو وإذا أكدت أو فصلت لا يكون ألا بصمير المرفوع ومن الفرق بين الفصل والتأكيد والبديل أن التأكيد تدخل على الفصل ولا تدخل على التأكيد والبديل فتقول في الفصل إن كان زيدٌ لهم انعاقاً وإن كنت نَحْنُ الصالحين ولا يجوز ذلك في التأكيد والبديل لأن اللام تفصل بين التأكيد والتوكيد والبديل والبديل منه ولما من ملام الأولى في البيان وقد ذهب قوم إلى أن نحو نحوها من انصبرات لا تكون فصلاً وأما هي في هذه المواضع وصفٌ وتأكيدٌ وهي باقية على اسميتها وقد بينت فسند ذلك بوجهه بعد الظاهر والمصبر ولا يؤكد به الظاهر ويدخل في التأكيد علمه

فعرفة

قال صاحب الكتاب ويُقَدِّمون قبل الجملة صميرا يسمى صمير الشأن والقصة وهو المجهول عند الكوفيين وذلك نحو قولك هو زيدٌ منطلق أي الشأن والحديث زيدٌ منطلق ومنه قوله تعالى قُلْ فُسُوْا آلَهُ أَحَدٌ ويتصل بأرأى في قولك ظننته زيداً قائمٌ وحسينته ظم اخوك وإذنه أمم الله ذاهبةً وإنه من يأتيه ه فأتبه وفي التنزيل وآله لما قام عبد الله واستكننا في قولهم ليس خلف الله مثله وكان زيدٌ ذاهبٌ وكان انت غير منه وقوله تعالى كَذَّبَتْ قُلُوبٌ قَرِيبٌ مِنْهُمْ وصي مؤثما إذا كان في الكلام مؤثما نحو قوله عز وجل فَلَمَّا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وقوله أَوَّلَ تَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ وقال \* على أنها تَعْلَمُوا الْكُلُومَ \*

قال الشارح اعلم أنهم إذا أرادوا ذكر جملة من الجمل الاسمية أو الفعلية فقد يُقَدِّمون قبلها صميرا ١٠ يكون كناية عن تلك الجملة وتكون الجملة خبرا عن ذلك الصمير وتفسيرا له ويُجِدُّون الصمير لأنهم يريدون الأمر والحديث لأن كل جملة شأن وحديث ولا يفعلون ذلك إلا في مواضع التفخيم والتعظيم وذلك قولك هو زيدٌ قائمٌ فهو صميرٌ ثم يتقدمه طاهرهما هو صمير الشأن والحديث وتفسره ما بعده من الخبر وهو زيدٌ قائمٌ ولم تأت في هذه الجملة بعائد إلى المبتدأ لأنها هوى المعنى ولذلك كانت مفسرة له وبسمية الكوفيين الصمير المجهول لأنه ثم يتقدمه ما بعده الهدى فاما قوله تعالى قُلْ هو الله أحدٌ فقد قال جماعة البصريين والكسائي من الكوفيين أن هو صمير الشأن والحديث أصغر ولم يتقدمه مذكور وتفسره ما بعده من الجملة وقيل القراءة هو صمير اسم الله تع وجاز ذلك وإن لم يجز له ذكر لما في النفوس من ذكره وكان تحييزه كان قائما زيدٌ وكان قائما الزيدان والزيدون فيكون قائما خبرا لذلك الصمير وما بعده مرتفع به والبصريون لا يحجزون أن يكون خبر ذلك الصمير اسما مفردا لأن ذلك الصمير هو صمير الجملة فينبغي أن يكون الخبر جملة كما تقول كان زيدٌ أخاك فجعل الرفع خبرا له إذ كان هو آية غير أن الخبر إذا كان مفردا كان معربا وظهر الأعراب في لفظه وإذا كان جملة كان الأعراب مقدرا في موضعه دون لفظه وصحى هذا الصمير مع العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر نحو إن وأخواتها وظننت وأخواتها وكان وأخواتها وتعمل فيه هذه العوامل فإذا كان منصوبا برزت علامته متصلة نحو قولهم ظننته زيداً قائمٌ وحسينته ظم اخوك فالتاء صمير الشأن والحديث وفي موضع المفعول الأول والجملة بعدها في موضع المفعول الثاني وفي مفسرة لذلك المصير وتقول إنه زيدٌ

ذاعِبَ ظِلْهَاءَ صَمِيرٍ الْأَمْرِ وَرَيْدٌ ذَاعِبٌ مَبْتَدَأٌ وَخَيْرٌ فِي مَوْضِعٍ خَيْرُ الْأَمْرِ، وَمِثْلُهُ إِنَّهُ أَمَلُ اللَّهِ ذَاعِبَةٌ  
وَأَنَّهُ مَنْ يَأْتِنَا نَأْتِيَهُ الْهَاءُ فِي ذَلِكَ كَلِمَةُ صَمِيرٍ لِلْمَدْحِ وَمَا بَعْدَهُ مِنَ الْجَلَّةِ تَفْسِيرٌ لَهُ فِي مَوْضِعٍ الْخَبَرِ وَلَا  
يُجْتَنِجُ فِيهَا إِلَى طَائِدٍ فِي الْجَلَّةِ لِأَنَّهَا فِي الصَّمِيرِ فِي الْمَعْنَى، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ حَبِذُ اللَّهِ يَذْهَبُ  
وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ هَذِهِ الْهَاءِ إِلَّا فِي الشَّعْرِ لَا يَجُوزُ فِي حَالِ الْاِخْتِيَارِ إِنْ رِيدَ ذَاعِبٌ عَلَى مَعْنَى إِنَّهُ رِيدَ  
ذَاعِبٌ وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ كَالِ

\* إِنْ مَن لَمْ فِي يَمِي يَنْتِ حَسَا \* نِ الْأَمَّةِ وَالْعَمِيدِ فِي الْخَطُوبِ \*

وَكُلِّ

\* إِنْ مَن يَدْخُلُ الْكُنَيْسَةَ يَوْمًا \* يَلْقَ فِيهَا جَاكِزًا وَهَيْسَةً \*

الْهَاءُ مُرَادَةٌ وَالْتِهَادُ إِنَّهُ وَذَلِكَ لِأَن مَن ههنا شَرْطٌ وَلَا يَجْعَلُ فِي الشَّرْطِ مَا قَبْلَهُ مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ  
١. فَلِذَلِكَ قَالُوا أَنَّ الْهَاءَ مُرَادَةٌ وَكَذَلِكَ بَالِي أَخَوَاتِهَا، وَإِذَا كَانَ مَرْفُوعًا مُتَّصِلًا اسْتَكْنَى فِي الْفِعْلِ وَاسْتَتَرَ  
فِيهِ لِأَن صَمِيرَ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ وَاحِدًا غَائِبًا اسْتَكْنَى فِي الْفِعْلِ مَحْذُوفٌ كَمَا فَلِذَلِكَ قَالُوا لَيْسَ خَلَقَ  
اللَّهُ مِنْهُ فَعَلَى ثَبَسَ صَمِيرٌ مَنُوقٌ مُسْتَكْنَى لِأَن لَيْسَ خَلَقَ فَعَلَانِ وَالْفِعْلُ لَا يَجْعَلُ فِي الْفِعْلِ فَلَا يَدْ  
مِنْ أَسْمٍ يَرْفَعُ بِهِ فَلِذَلِكَ قِيلَ فِيهِ صَمِيرٌ، وَتَقُولُ كَانَ رَيْدٌ قَاتِمٌ وَكَانَ أُنْتُ خَيْرٌ مِنْهُ فَعَلَى كَانَ صَمِيرُ  
الْأَمْرِ مُسْتَكْنَا فِيهَا وَلِلْجَلَّةِ بَعْدَهُ فِي مَوْضِعٍ الْخَبَرِ وَهُوَ تَفْسِيرٌ لِذَلِكَ الْمَصْرُوعِ وَكَذَلِكَ بَالِي أَخَوَاتِهَا  
١٥. قَالَ الشَّاعِرُ

\* إِذَا مَنُتُ كَانَ النَّاسُ مِنْفَعَانِ شَامِتٌ \* وَآخِرُ مَنُتِي بِالذِّى كُنْتُ أَضْنَعُ \*

أَصْبَحَ فِي كَانَ صَمِيرُ الشَّأْنِ وَالْمَدْحِ وَأَوَّلُ الْجَلَّةِ بَعْدَهُ تَفْسِيرُهُ وَمِنْهُ قَوْلِي الْآخِرُ

\* فِي الشِّفَاءِ لِدَاءِ لَوْ طَفِرْتُ بِهَا \* وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُوءٌ \*

جَعَلَ فِي ثَبَسَ صَمِيرًا لَمْ يَتَقَدَّمْ طَائِرٌ فَرَسَهُ بِالْجَلَّةِ مِنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ الَّذِي هُوَ خَبَرُهُ، لَمَّا قَوْلُهُ  
٢. تَعَالَى مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَرْبِيعُ قُلُوبُ قُرَيْبٍ مِنْهُمْ فَقَدْ قَرَأَ حَقْوَهُ وَحَقَّقَ كَادَ يَرْبِيعُ بِالْهَاءِ وَنَرَأَ الْبَاقِينَ بِالتَّاءِ  
وَفِي رَفْعِ قُلُوبٍ وَجِهَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهَُا مَرْفُوعَةٌ بِتَرْبِيعٍ وَفِي كَادَ صَمِيرُ الْأَمْرِ لِأَن كَانَ فَعْلٌ وَتَرْبِيعُ فَعْلٌ وَالْفِعْلُ  
لَا يَجْعَلُ فِي الْفِعْلِ فَلَمْ يَكُنْ بَدْءٌ مِنَ مَرْفَعٍ بِهِ الثَّانِي أَنَّهَُا مَرْفُوعَةٌ بِكَادَ وَالْخَبَرُ مَفْدُومٌ وَهُوَ تَرْبِيعُ وَالْأَوَّلُ  
أَجُودٌ لِأَنَّهُ جَعَلَتْ مَا يَجْعَلُ فِيهِ الْأَوَّلُ إِلَى الْآخِرِ وَهَذَا لَا يَجُوزُ، قَالَ وَرَبَّمَا أَنْشَأُوا ذَلِكَ الصَّمِيرَ عَلَى  
إِرَادَةِ الْقَصَّةِ وَأَكْثَرُ مَا يَجِيءُ إِصْبَارُ الْقَصَّةِ مَعَ الْمَوَكِّثِ وَإِصْبَارُهَا مَعَ الْمَذْكُورِ جَائِزٌ فِي الْقَبَاسِ لِأَن

التذكير على اضمار المذتر وهو الامر وللهيئت فحاشي اضمار القصة والتأنيث لذلك ، واما قوله تعالى  
اَوْ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةً ان يعلمه علماء بنى اسرائيل فان ابن عمر وحده قرأ بالتاء ورفع آية وقرأ سائر  
 السبعة بالتاء ونصب آية فأنصب على خبر كان وان يعلمه الاسمر من قرأ بالتاء ورفع فعلى اضمار  
 القصة والتقدير اَوْ لَمْ تَكُنْ الْقِصَّةُ ان يعلمه علماء بنى اسرائيل آية كآية كذبت علم بنى اسرائيل آية  
 \* لما تقول لم تكن عند منطلق وأنت تريد لم تكن القصة وان يعلمه مبتدأ وآية الخبر وقد تقدم  
 عليه نقولهم قيمي أنا ومشنوق من يشنأك ولا يحسن ان يكون آية اسم تكن لآيتها نكرة وان يعلمه  
 معرفة فاذا اجتمع معرفة ونكرة فالاسمر هو المعرفة والخبر النكرة فلذلك عدل المحققون عن هذا الظاهر  
 الى اضمار القصة ، وقد ذهب بعضهم الى ان آية اسم تكن وتأنيث الفعل لذلك وان يعلمه الخبر هل  
 لان الاسم والخبر شيء واحد مع انها قد خصصت بقوله لهم وهذا ضعيف لا يكون مثله الا في الشعر  
 ١. وموضع الضرورة وتبقى الوجه الاول قراءة للصلة ، فلما قيل الشاعر

\* على انها تعفو الكلم وإياها \* نول بالآتي وإن جلد ما يمضى \*

البيهت من الحماسة لاقى خرواش الهكفي وهو من قطعة أولها

\* حيدت الابي بعد عروة إذ تجأ \* خرواش وبعض الشر أقوم من بعض \*

والشاهد فيه قوله على انها على تأنيث القصة اى على ان القصة تعفو الكلم الكلم جميع كلم وفي  
 ها الخرواش تعوى تدرس من قولهم صعبت الرياح المنزل اى درسته والمراد ان الكلم والمصائب قد تنسى  
 وانما نول منها بما يفرط حدوده وان كان ما مضى منه جليلا ظهرفه

### فصل ١٦٠

٢. قال صاحب الكتاب والصمير في قولهم ربه رجلا نكرا منهم يرمى به من غير قصد الى مصمر له فـ  
 يفسر كما يفسر العدن المبهمة في فولك عشرون درهما وحوه في الإيهام والتفسير الصمير في  
 رجلا

قال الشارح هذا الصمير كالصمير المتعذر في احتياجه الى ما يفسره الا ان ذلك الصمير يفسر بحمله  
 والصمير في رب يفسر بغيره وانما دخلت رب على هذا المصمر ورب محتمة بالنكرات من حيث كان

صغيراً لم يتقدم ذكر فكان مبهماً مجهولاً محتاج إلى ما يُفسره ويُبينه فاشبه النكرات فسلح دخولها عليه لذلك وصار العدد إذا قلت عشرون أو ثلاثون مثلاً فإنه يُفيد مقداراً معلوماً من غير أن يدل على نوع المعداد فهو مبهمٌ ولذلك فُسر بالواحد ليدل على نوع المعداد - ويظهر هذا المصير في نِعَمَ ويُنْصَ في أحد طرق فعلهما فإنه يكون مصمراً لم يتقدم ذكر فُيُفسر بالواحد للنعكس نحو نِعَمَ رجلاً زيدٌ ويُنْصَ غلاماً صبراً وسند ذكر حكمهما في موضعهما إن شاء الله تع.

## فصل ٢٢٢

قال صاحب الكتاب وإذا كُئى عن الاسم الواقع بعد لَوْلَا وَحَسَى فَالشائع الكثير أن يقال لَوْلَا انت ١. ولَوْلَا انا وحسيت وحسيت قال الله تعالى لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ وقال قَهْلٌ حَسِبْتُمْ وَلَدَ الْعِلَاقِ من العرب لَوْلَاكَ وَلَوْلَايَ وَحَسَاكَ وَحَسَايَ قال يَزِيدُ بن أُمِّ الحَكَمِ

\* وَتَمَّ مَوْطِنَ لَوْلَايَ طَحَنَتْ كَمَا قَوَى \* بِأَجْرَامِهِ مِنْ قَلْبِ الْيَنَيبِ مُنْهَوَى \*

وقال \* لَوْلَاكَ هَذَا الْعَامَ لَمْ أَجْزِمْ \* وقال \* يَا أَبَتَا عَلِيٍّ أَوْحَسَاكَ \* وقال

\* وَلِي نَفْسٍ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا \* تَنَازَعَتِ لَعَلِّي أَوْ حَسَايَ \*

١٥ قال الشارح قد تقدم القول أن الاسم الواقع بعد لَوْلَا الظاهر يرتفع بالابتداء عند جملة البصريين فإذا كُئى عنه فينبغي أن لا يختلج إمرأته لأن العامل في الحالتين شيء واحد فكما أنه إذا كان ظاهراً يكون مرفوعاً بالابتداء كذلك إذا كُئى عنه يكون في محل رفع بالابتداء ويكون لفظة من الصائغ المرفوعة المنفصلة هذا هو الغيبي وعليه أكثر الاستعمال فعلى ذلك تعول لَوْلَا انت ولَوْلَا انتما ولَوْلَا انتم قال الله تع لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ وقال عامر بن الأَدْوَع وهو يجتنب رسول الله صلعم

\* لَأَقُولُ لَوْلَا أَنْتَ مَا أَهْتَدَيْتُنَا \* وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا \*

٢. وأما الإكسائي فكان يرى ارتفاع الاسم بعد لَوْلَا بفعل مصر معناه لو لم يكن فعلى هذا ينبغى إذا كُئى عنه أن تعول لَوْلَا انا ولَوْلَا انت لأن الفعل لم يظهر فيتصل به كناية فوجب أن يكون الصير منفصلاً وأما عَسَى فهو فعل من أفعال المقارئة وهو محمول في العمل على كان لأقصائه أسماً وخبراً واسمها مشبهة بالفعل يرتفع ارتفاعه كما أن كان كذلك فإذا كُئى عن اسم عَسَى فينبغى أن يكون

الكسائية عن اسم كان صميراً متصلاً مرفوعاً الموضع وعليه الاستعمال نحو عَسَيْتَ وعَسَيْتَ وعَسَيْتَ  
وعَسَيْتَ وعَسَيْتَ قال الله تع فهل عَسَيْتُمْ قُرَى بَغِغِ السَّيْنِ وكسرها وما لغتان والفتح أشهر ألا أنه قد  
ورد عن العرب لولاك ولولاي قال الثقفى \* وكم موطن لولاي الخ \* وقيل  
\* عَدُوِّي يَخْشَى صَدِيقِي إِنْ لَقِيْتَهُ \* وَأَنْتَ عَدُوِّي لَيْسَ ذَاكَ بِمُسْتَوِيٍّ \*

الشاهد فيه إتيانه بصمير المجرور بعد لولا وفي من حرف الابتداء ومعنى طُخِنتَ هَلَكْتَ والأجرام  
جمع جِزْمٌ وهو الجَسَدُ والنيابَ أعلَى للجلد وَمُنْهَوْ سَاقِطٌ وهو شَأْلٌ لَنْ نَزْنَ الْمَطَايِلَ أَمَا تَدْخُلُ فَعَلَا  
متعدياً نحو كسرتَه فَكَسَرَتْ وَحَسَرَتْ فَحَسَرَتْ وهو كما ترى لَزَمْ، ومنه قول الآخر \* لولاك هذا العام  
لَرَأَجِجَ \* البيت لعمر بن أبي ربيعة وصدره \* أَوَمَتَ بِكَفِّهَا بِنَ الْهَوْتِجِ \* وكان أبو العباس يَنْكِرُ  
هذا الاستعمال ويقول أنه خَطَأٌ والذي استغوام بيت الثقفى وفي قصيدته اضطرابٌ وإنكارٌ مثل  
هذا لا يحسن إذ الثقفى من أمهات شعراء العرب وقد روى شِعْرُهُ الثَّلَاثُ فلا سبيل إلى مَنَعِ الأُخْد  
به مع أنه قد جاء من غير جهة الثقفى نحو بيت امر وهو قوله \* لولاك هذا العام لَرَأَجِجَ \*  
الكاف في لولاك مفتوحةً ولطاب لعمر يشير إلى أنها أَوَمَتَ اليه وقالت ذلك \* ومنه قول الآخر  
\* أَطْطِعْ فِيهَا مَنْ أَرَأَى دِمْلَعًا \* ولولاك لَرِيعُضٌ لَأَحْسَابُنَا حَسَنٌ \*

ورد منهم أيضاً عَسَاكَ وَعَسَايَ قال الشاعر \* وَلِي نَفْسٍ أَقُولُ لَهَا الخ \* البيت لعمر بن خطاب  
لغاريحي والشاهد فيه اتصال صمير النصب بعسى والقياس عَسَيْتَ فَتَلَكُ بِصَمِيرِ الرفع كما أن الظاهر  
كذلك ودخل في لولاك دليل على أن الصمير في موضع نصب يقول إذا نازعتني نفسي  
في امر الدنيا خالفتها وفلت لعلى أتروط فيها فَكُفَّ عَمَّا تَدْعِينِ اليه \* وقيل المراد إذا نازعتها  
لأهملها على الأصلح لها ثم سوف تني فلت لها لَعَلِّي أَقْبِلُ هذا وأصير على ما تدعيني اليه \* وقيل  
هذا البيت

\* وَمَنْ يَقْصِدُ لِأَقْبَلِ لِحَقِّ مِنْهُمْ \* فَلَيْ أَتَقِيَهُ بِمَا أَتَقَانِي \*

يريد أن من يقصد الخوارج ويخالفها أذاعه وأحاربه وأتقيده \* ومن ذلك قول رؤبة \* يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ  
عَسَاكَ \* وقيل \* تقول بني قَدِ أَلَى أَلَاكَ \* الشاهد فيه عساكا ووضع صمير النصب موضع صمير  
الرفع والمعنى أنه قد حان وقت رحيلك في طلب الرزق وقوله عَلَّكَ أَوْ لَعَلَّكَ إن سافرت  
صبيحت ملتصكاً

قال صاحب الكتاب واختلف في ذلك فذهب سيبويه وقد حكاه عن الفليل وهنيس أن الكاف والياء بعد لولا في موضع الجزاء والياء مع المكى حالاً ليس له مع الظاهر كما أن اللذن مع غُدْوَةٍ حالاً ليس له مع غيرها وما بعد عسى في محلّ النصب بمنزلة عسى في قولك لعلك تعلق وتعلق فذهب الأخفش اتّهما في الموضعين في محلّ الرفع وأن الرفع في لولا محمول على الجزاء وعسى على النصب كما حمل الجزاء على الرفع في قولهم ما أنا كَأَنَّ والنصب على الجزاء في مواضع.

قال الشارح لما ورد عنهم لَوْلَا وَلَوْلَاكَ وَهَسَاكَ وَهَسَاكِ وَلَيْسَتْ هَذِهِ الصَّكَايَاتُ مِنْ صَمَاتِ الْمَرْفُوعِ وَالْمَوْضِعُ مَوْضِعُ رَفْعٍ تَشْعُبُ فِيهِ آرَاءُ الْجَمَاعَةِ فَذَهَبَ سِيبَوَيْهِ إِلَى أَنَّ مَوْضِعَ الصَّمِيرِ فِي لَوْلَا وَلَوْلَاكَ خَفِضَ وَحَكَاهُ مِنَ الْفَلِيلِ وَهَنِيسَ وَاجْتَبَى أَنَّ الْيَاءَ وَالْكَافَ لَا يَكُونَانِ عَلَامَةً مَصْبُورَةً وَأَنَّ لَوْلَا فِي مَحَلِّهَا لِفَقْصٍ مَعَ الْمَكْيِ وَإِنْ كَانَتْ لَا تَعْمَلُ مَعَ الظَّاهِرِ بِمَنْزِلَةِ عَسَى فِي مَحَلِّهَا النَّصْبِ مَعَ الْمَكْيِ نَحْوِ هَسَاكَ وَهَسَاكِ وَإِنْ كَانَ مَحَلُّهَا مَعَ الظَّاهِرِ الرَّفْعِ فَلَعَسَى وَلَوْلَاكَ مَعَ الْمَصْرُورِ حَالٌ لِخِلَافِ الظَّاهِرِ كَمَا أَنَّ لِلذَّنِّ مَعَ غُدْوَةٍ حَالاً لَيْسَتْ مَعَ غَيْرِهَا أَلَا تَرَاهَا تَنْصِبُهَا دُونَ أَنْ تَنْصِبَ غَيْرَهَا وَالرَّائِدُ أَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَكْرَرٍّ أَنْ يَكُونَ لِلْعَرَفِ مَحَلٌّ فِي حَالٍ لَا يَكُونُ لَهُ فِي حَالٍ أُخْرَى وَحَاصِلُهُ إِهْرَازُ ظَهْرِ بِلَاقِ الْاسْتِثْنَاءِ بِهِ وَمِنْ ذَلِكَ لَاتٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى وَكَأَنَّ حِينَ مَنَاصٍ يَلْقَاهَا تَعْمَلُ فِي الْإِحْيَانِ مَحَلٌّ لَيْسَ مَعَ غَيْرِهَا لَا يَكُونُ لَهَا مَحَلٌّ فَإِنْ قِيلَ إِذَا جَعَلْتُمْ لَوْلَا خَافِضَةً وَحُرُوفُ الْفَقْصِ جَاءَ بِهَا لِاتِّصَالِ الْإِفْعَالِ إِلَى الْأَسْمَاءِ فَلَوْلَا وَصَلَتْ بِمَاذَا فَالْجَوَابُ أَنَّ حُرُوفَ الْجَزْأِ قَدْ تَفَعَّ زَوَائِدُ فِي مَوْضِعِ ابْتِدَاءٍ وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِمْ يَحْسِبُكَ زَيْدٌ وَالرَّائِدُ حَسِبُكَ زَيْدٌ وَقَوْلُهُمْ هَلْ مِنْ أَحَدٍ عِنْدَكَ وَالرَّائِدُ هَلْ أَحَدٌ عِنْدَكَ فَمَوْضِعُ الْحَرْفَيْنِ رَفْعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ وَإِنْ كَانَ عِلَالُ الْفَقْصِ فَكَذَلِكَ لَوْلَا إِذَا عَمِلَتْ الْجَزْأُ صَارَتْ بِمَنْزِلَةِ الْيَاءِ فِي يَحْسِبُكَ زَيْدٌ وَمِنْ فِي هَلْ مِنْ أَحَدٍ عِنْدَكَ غَيْرَ مُتَعَلِّقَةٍ بِشَيْءٍ وَمَوْضِعُهَا رَفْعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْغَيْرُ مَقْدَرٌ مَحْدُودٌ كَمَا كَانَ مَعَ الرَّفْعِ وَقَالَ الْأَخْفَشُ هُوَ قَوْلُ الْفَرَّاءِ أَنَّ الْكَافَ وَالْيَاءَ فِي لَوْلَا وَلَوْلَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ وَاجْتَبَى أَنَّ الظَّاهِرَ الَّذِي وَقَعَتْ هَذِهِ الصَّكَايَاتُ مَوْضِعُهُ مَرْفُوعٌ فَلِوَأَنَّهَا عَلَامَةُ الْجَزْأِ دَخَلَتْ عَلَى الرَّفْعِ هَهُنَا كَمَا دَخَلَتْ عَلَامَةُ الرَّفْعِ عَلَى الْجَزْأِ فِي قَوْلِهِمْ مَا أَنَا كَأَنَّ وَأَنْتَ مِنْ عَلَامَاتِ الْمَرْفُوعِ وَهُوَ هَهُنَا فِي مَوْضِعٍ مَجْرُورٍ وَكَذَلِكَ الْكَافُ وَالْيَاءُ مِنْ عَلَامَاتِ الْمَجْرُورِ وَفِي لَوْلَا وَلَوْلَاكَ مِنْ عَلَامَاتِ الْمَرْفُوعِ وَتَبَيَّنَ ذَلِكَ أَنَّكَ تَجِدُ الْمَكْيَ يَسْتَوِي لَفْظُهُ فِي الْفَقْصِ وَالنَّصْبِ فَتَقُولُ عَرَبُكَ وَمَرَّتْ بِكَ وَيَسْتَوِي أَيْضًا فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْفَقْصِ فَتَقُولُ عَرَبَنَا وَمَرَّ بِنَا وَقَدْ فَتَكُونُ التَّنُونُ وَالْأَلْفُ عَلَامَةُ الْمَنْصُوبِ وَالْمَجْرُورِ وَالْمَرْفُوعِ وَإِذَا



كان كذلك جاز ان تكون الكاف في موضع أَنتِ وَأَنْتِ في موضع الكاف وَفَرَّقَ بَيْنَ إِعْرَابِهِمَا بِالْفَرَائِصِ وَدَلَالَةِ الْأَحْوَالِ ، وَقَدْ رَدَّ سَبِيحِيَّةُ هَذِهِ الْمَقَالَةِ فَقَالَ لَوْ كَانَ مَوْضِعُ الْيَاءِ وَالْكَافِ فِي لَوْلَايَ وَلَوْلَاكِ رُفْعًا وَأَنَّ كُنَايَةَ الرُّفْعِ وَاقْتِدَابِ الْجُرِّ كَمَا وَاقْتَدَى النِّصْبُ إِذَا قُلْتَ مَعَكَ وَفَرَّقَكَ لِفَصْلِ بَيْنَهُمَا فِي الْمُتَكَلِّمِ فَكُنْتَ تَقُولُ فِي الرُّفْعِ لَوْلَايَ وَفِي الْجُرِّ لَوْلَايَ كَمَا تَقُولُ فِي النِّصْبِ فَرَّقَنِي وَفِي الْجُرِّ مَعِيَ ٥ فَامْرَأَةٌ ، وَأَمَّا عَسَاكَ وَهَسَايَ فَبِهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ أَحَدُهَا قَوْلُ سَبِيحِيَّةٍ وَهُوَ أَنَّ هَسَى بِمَنْزِلَةِ لَعَلَّ يَنْتَصِبُ بَعْدَهَا الْأَسْمَاءُ وَالْفِعْلُ مَحْدُوفٌ مَرْفُوعٌ فِي التَّقْدِيرِ كَمَا أَنَّ عَلَمَكَ خَيْرٌهَا مَحْدُوفٌ مَرْفُوعٌ فِي التَّقْدِيرِ وَالْكَافُ اسْمُهَا وَفِي مَنْصِبَةٍ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْكَافَ فِي عَسَاكَ مَنْصُوبَةٌ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ صِهَائِرِ الرُّفْعِ وَيَدْخُلُ عَلَيْهَا نُونُ الْوَاوِيَةِ فِي قَوْلِي صِرَافٍ \* لَعَلَّيْ أَوْ هَسَايَ \* وَالتَّوْنُ وَالْيَاءُ فِيهَا آخِرُهُ الْفُ لا تكون إلا للنصب ، والثاني وهو قولي الْأَعْفَشُ أَنَّ الْكَافَ وَالتَّوْنُ وَالْيَاءُ فِي مَوْضِعِ رُفْعٍ وَأَنَّ لَفْظَ النِّصْبِ اسْتَعْمِرَ الرُّفْعَ كَمَا اسْتَعْمِرَ لَهُ لَفْظُ الْجُرِّ فِي لَوْلَايَ وَلَوْلَاكِ ، وَالثَّالِثُ قَوْلُ ابْنِ الْعَبَّاسِ الْمَجْرُودِ وَهُوَ أَنَّ الْكَافَ وَالتَّوْنُ وَالْيَاءُ فِي مَوْضِعِ نِصْبٍ بِأَنَّهَا خَيْرٌ هَسَى وَأَنَّ اسْمَهَا مَصْرُوفٌ فِيهَا مَرْفُوعٌ وَجَعَلَهُ كَقَوْلِهِمْ \* هَسَى الْفُفُورُ أَهْوَا \* إِلَّا أَنَّهُ قَدَّمَ الْفِعْلَ لِأَنَّهَا فَعَلٌ وَنَوَى الْأِسْمَ لِلْعِلْمِ بِهِ كَمَا قَالُوا لَيْسَ إِلَّا فَامْرَأَةٌ ٥

## فصل ١٧٠

٢٢١

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَتَجَدَّ بِهِ الْمُتَكَلِّمُ إِذَا اتَّصَلَتْ بِالْفِعْلِ بِنُونٍ قَبْلَهَا صَوًّا لَهُ مِمَّنْ أَخْبَى الْجُرِّ وَتَحْدَلُ عَلَيْهِ الْأَحْرُفُ لِمَسَّةٍ نَشَبَهَا بِهِ فَيَعَالِ أَتَنِي وَكَذَلِكَ الْبَاقِيَةُ كَمَا قِيلَ فَرَّقَنِي وَخَاكِبَنِي وَلِلتَّصْعِيفِ مَعَ كَثَرَةِ اسْتِعْمَالِ جَازِ حَذْفِهَا مِنْ أَرْبَعَةٍ مِنْهَا فِي كُلِّ كَلَامٍ وَجَاءَ فِي الشَّعْرِ لَيْتِي لَا تَقِيهَا ٢٥ مِنْهَا قَالَ زَيْدٌ لَقِيلَ

\* كَمَنْبِيَا جَابِرُ إِذْ قَالَ لَيْتِي \* أَصَادِفُهُ وَأَقْعِدُ بَعْضُ مَالِي \*

قَالَ الشَّارِحُ أَعْلَمَ أَنَّ صَمِيرَ الْمَنْصُوبِ إِذَا كَانَ الْمُتَكَلِّمُ وَاتَّصَلَ بِالْفِعْلِ نَحْوُ فَرَّقَنِي وَخَاكِبَنِي وَحَذَفَتْنِي فَلَا اسْمَ إِنَّمَا هُوَ الْيَاءُ وَحَذَفَا وَالتَّوْنُ زِيَادَةٌ لَا تَرَاهَا مَقْشُودَةً فِي الْجُرِّ مِنْ نَحْوِ غَلَامِي وَصَاحِبِي وَالْمَنْصُوبُ وَالْمَرْفُوعُ يَسْتَوِيَانِ وَأَمَّا زَادُوا التَّوْنَ فِي الْمَنْصُوبِ إِذَا اتَّصَلَ بِالْفِعْلِ وَبَاقِيَةُ الْفِعْلِ مِنْ أَنْ تَدْخُلَهُ كَسْرَةٌ لَا زِمَةَ

ولذلك إن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا مكسورا إذا كان حرفا مصحفا نحو غلامى وصاحى والافعال لا يدخلها جر والكسر أخوه لجر لأن معديهما واحد وهو المقترج فلما لم يدخل الافعال جر أكثروا أن لا يدخلها ما هو بلغظه ومن معديها حرفا وحراسة من أن يتطرق اليها لجر فجاءوا بالنون موبدة قبل الياء ليقع الكسر عليها وتكون وائية للفعل من الكسر وحققوا النون بذلك لقربها من حروف المد ه والين ولذلك شجاعتها فى حروف الوائدة وتكون إعرابا فى يفعلان ويفعلان ويفعلون ويفعلون وتفعلين وكما تكون حروف المد والين إعرابا فى الاسماء الستة المعتلة من نحو قولك أخوك وأبوك وأخواتهما وفى التثنية والجمع ولأن هذه النون قد تكون علامة إصمار فكهروا أن يأتوا بحرف غير النون فيخرج من علامات الاصمراء فإن قيل فلم يدعوا فيما آخره ألف من الافعال نحو أعطاني وكسائي والكسر لا يكون فى الألف قيل لما نوبت النون والياء فى جميع الافعال الصحيحة لما ذكرناه صارت كاتها من جملة الصمير فلم تغارها لذلك مع أن الحكم يدار على التثنية لا على نفس الجلالة والياء مهتتة كسر ما قبلها والذى يبدل على أن النون موبدة لما ذكرناه أن هذا الصمير إذا اتصل بأسره لم تأت فيه بنون الوائية نحو الصارق والشامي والياء ههنا فى محل نصب فكما تغفل الصارب زيدا ور تأت معه بنون الوائية لأنه اسم يدخله الجر فلما كان الجر مما يدخله لم يعتنح مما هو مقارب له فإن قيل فهلا حُرست الافعال من الكسر فى مثل اضرب الرجل قيل الكسرة ههنا حارصة لالتقاء الساكنين فلا يعتد بها موجودة ألا ترى أنك لا تعيد الحذف لالتقاء الساكنين فى مثل زدت المرأة وتغيب الألف وإن كان أحد الساكنين قد تحرك إذا لحركة حارصة لالتقاء الساكنين وقد أدخلوا هذه النون مع أن أخواتها فقالوا أئني وأئني ولعئني ولعئني وأئني وأئني لثبات حروف أشبهت الافعال وأجريت فى العمل مجراها فلزمها من علامة الصمير ما يلزم الفعل وقد جاءت محذوفة وأكثر ذلك فى إن وإن ولعن وإن فقالوا أئني وأئني ولعئني ولعئني وأئني وأئني وأما سماع حذف النون منها لأنه قد كثر استعمالها فى كلامهم واجتمعت فى آخرها نونات ولم يستعملوا التضعيف ولم تكن أصلا فى تحايى هذه النون لها وأما ذلك بالحمل على الافعال فاجتماع هذه الاسباب ساقوا حذفها وقد حذفوها من لعل فقالوا لعلى لأنه وإن لم يكن آخره نوناً فإن اللام قريبة من النون ولذلك تذهب فيها فى نحو قوله تعالى بن لئذ فاجريت فى جواز الحذف مجراها وأما لئيت فلما لم يكن فى آخرها نون ولا ما يشبه النون لم تكتبها النون ولم يجوز حذفها إلا فى ضرورة الشعر فلما قوله \* كمنيت جابر قال ك لئيت الخ \*

البيت لزيد الفيل وهو زيد بن مهلهل بن يزيد بن منهب الطائي وكان شاعرا فجيذا قدم على النقي  
صلم في وفد طيبي سنة تسع فسلم وسماه النقي صلم زيد الفيل وقال ما وصف لي أحد في الجاهلية إلا  
رأيت دونه ما وصف غيرك وقوله

\* متى مرّ زيد فلاقي \* أذا فقه إذا اختلف العوالي \*

ويزيد رجل من بني أسد كان يتمنى أن يلقى زيد الفيل فلقبه زيد الفيل فطعنه فهرب منه وقوله  
كمنية جابر يزيد أن مزيدا متى أن يلقاه كما متى جابر وكلاهما لقي منه ما يكره والشاهد في  
البيت حذف النون من ثيبي ضرورة شبهها بأخواتها يصف أن مزيدا متى لقاها فكان ثيبي عليه  
كمنية جابر

قال صاحب الكتاب وقد فعلوا ذلك في بن وعن ولذن وقط وقذ إلقاه عليها من أن تؤهل الكسرة  
سكونها وأما قوله \* قذني من نصير القبيبين قدي \* فلال سيويه لما اضطر شبهه بحسبي

ومن بعض العرب مبي وعي وفوشا ولم يفعلوا في حل وإذ ولذني لأنهم الكسرة فيها .  
قال الشارح اعلم أن بن وعن من الحروف المبنية على السكون ولذن وقط وقذ بمعنى حسب اسماء  
مبنية أيضا على السكون ومن الحروف والاسماء ما هو متحرك بحركة بناء أو اهراق وله المتكلم يكون ما  
قبلها متحركا مكسورا فكهوا اتصال الياء بهذه الكلم فتكسر أو اخرها لها فتلتبس بما هو مبني على  
حركة أو بما هو معرب من الاسماء التي على حرفين من نحو زيد وهي تجلوا بالنون جراسة لسكون هذه

الكلم وإيماراً ليقاه سكنوها نقلًا يقع في باب ليس فلذلك قالوا مبي وعي ولذني وقطي وقذني فكان  
لفظ الطرور هذا لفظ المنصوب فلما قوله \* قذني من نصير القبيبين قدي \* البيت لاق تحذنة  
وبعد \* ليس الإمارة بالشحج الملحد \* والشاهد فيه حذف النون من قدي تشبيها لها  
بحسبي إذ كان معناها واحدا وإيمائها هو المستعمل لاقها في البناء ومصارعة الحروف بمنزلة بن وعن  
فكسرهما النون قبل الياء لثلاثي غير آخرها من السكون والمراد بأن حبيب عبد الله بن الزبير وكان  
مكثي باليمن له أمة حبيب وقتله لأنه أراد أن يضربها وغلب أباه حبيب لشهرته كما قيل العزبان ومن قال  
لقبيبين بلفظ الجمع فانه أراد عبد الله وشيعته يصف رغبته من عبد الله وأخيه إلى عبد الملك بن  
مروان وقد جاء من بعض العرب مبي وعي بحذف ثمن الواو انشد بعضهم

\* أيها السائل عنهم وعي \* نسبت من فيمن ولا قيس مني \*

وهو قليل في الاستعمال وإن كان القياس لا يُلْهِمُ كلَّ الإتياء من حيث كانت حروفها والحروف قد يأتى بالنون والياء محوً مِيتي وعِتي وقد أتى بالياء وحذفها محوً وِي فلذلك حذفتها من حذف سحلاً لها على غيرها من الحروف، فأما ما في آخره ألف من الحروف والاسماء غير المتمسكة محوً على وِي وَلَدًا فليهم لم يأتوا فيها بالنون إذا أصلوها إلى ياء النفس وإن كانت أواخرها ساكنة كما أتوا بها مع يَنْ وَضْنَ وَقَطَّ وَقَدْ • حيث قالوا متى ومتى وقطى وقضى من قوله \* اَمْتَلًا لِلْوَضِّ وَقَالَ قَطَطِي \* وذلك من قبل أنهم إنما أتوا بنون الواو في مِيتي ومتى حراساً لسكوتها وأما عليه أن يذهب لأن ياء النفس تكتسر ما قبلها وههنا ألف تنقلب مع المضمرة ياء والألف والياء لا تكتسران ليهل النفس ولا تنزلان عن السكون معها أما الألف فليتمكّن تحريكها وأما الياء فلا تنضمُّ يُحصنها من التحريك فاستغنوا عن النون التي تكون وافية للكسرة لذلك •

### اسماء الاشارة

#### فصل ١٩

١٥ قال صاحب الكتاب كذا للذكر وثلاثه ذاني في الرفع وتثني في النصب والجر وجمعي ذاني فيهما في بعض اللغات ومنه قوله تعالى إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَآءٍ وَكَآ وَبِ وَبَّةٍ وَبَّةٍ بالوصل والسكون وبي للمؤنث وثلاثه ثان وتثني ولم يثن من لغاته إلا نأ وحدها وتجمعهما جميعاً أولاً بالقصر والمد مستويًا في ذلك وأولو العقل وغيرهم قال جرير

\* لَمْ الْمَنَارِي يَعْذُ مَنَازِلَ الْوَيِّ \* وَالْعَيْشُ يَعْذُ أَوْلِيكَ الْأَيَّامِ \*

٢٠ قال الشارح اعلم أن هذا الضرب من الاسماء هو الباب الثاني من المبنيات وفي الاسماء التي يشار بها إلى المسمى وفيها من أجل ذلك معنى الفعل ولذلك كانت عاملة في الاحوال وفي ضرب من الابهام وأما كانت مبنية لتضمنها معنى حرف الاشارة وذلك أن الاشارة معنى والموضوع لإفادته المعاني أما في الحروف فلما استغيد من هذه الاسماء الاشارة علم أن للاشارة حركة تضمنه هذا الاسم وإن لم يُنْطَفِ به فينبى كما بُنى مَنْ وَكُمَرٌ وَخَوَلَاءٌ وقال قوم إنما بُنى اسم الاشارة لشبهه بالمضمر ولذلك لا تك تشير به إلى ما

يحصر ترك ما دام حاضرا فاذا غاب زال عنه ذلك الاسم والاسماء موضوعة اليوم مسمياتها ولما كان هذا  
 غير لازم لما وضع له صار منزلة المصدر الذي يسمى به اذا تقدم ظاهره ولم يكن اسما له قيل ذلك فهو  
 اسم للمسمى في حال دون حال فلما وجب بناء المصدر وجب بناء الميم كذلك ويقال لهذه الاسماء  
 مبهمات لانها تشير بها الى كل ما يحصر ترك وقد يكون يحصر ترك اشياء فتلبس على الخاطب فلم يدر  
 الى ايها تشير فكانت مبهمه لذلك ولذلك لزمها البيان بالصفة عند الالباس ومعنى الاشارة الالهام  
 الى حاصي بحارحة او ما يقوم مقام الحارحة فيتعرف بذلك فتعرف الاشارة ان تخصص للمخاطب  
 خصوصا يعرفه بحاشية البصر وسائر المعارف هو ان تختص شخصا يعرفه الخاطب بقلبه فلذلك قال المصنفون  
 ان اسماء الاشارة تتعرف بشيئين بالعين والقلب فلذا اشارة الى مذكر وهو فلانكي وورنه فعل ساكن  
 العين محذوف اللام واللفه منقلب عن به فهو من مصلي الياء من باب حبيبت وحبيبت هذا مذهب  
 البصريين قالوا اصله ذى على لفظ حتي ونحوه فان خذلت اللام لصرف من التخفيف فينبى لى سائر  
 الياء فقلبت ياء ألفا ثلثا يشبه الكواكب نحو كنى وآنى فان قيل من أين رجعتم ان اللفه منقلبه من  
 ياء وهذا كانت اصلا لبعدها من التمكن وعدم اشتغالها كما قلتم ذلك في ابيب متى ولذى واذا  
 ونحوها من الاسماء غير المتمكنه فالجواب انهم قد قالوا في ذا ذا فمالوها حكاية سبويه فدل انها من  
 الياء وذهب قوم الى انها من الواو قالوا لان باب حبيبت ولبيبت أكثر من باب حبيبت وحبيبت والاول  
 اقبس فجاء الامالة فيها فان قيل ولم حكتم عليها بانها من نوات الثلاثة وهذا كانت ثنائيه كمن  
 وكمن قيل لان ذا اسم منفصل فاقتر بنفسه قد غلب عليه احكام الاسماء الظاهرة نحو وصفه والوصف  
 به ولثانيته وتحفيره فلما غلب عليه شبه الاسماء المتمكنه حكم عليه باله فلانكي كالاسماء المتمكنه وقد  
 جعله بعضهم من الاسماء الظاهرة وهو القياس ان لا يفترق ان تقدم ظاهره فيكون كناية عنه فان قيل  
 فهلا كان مما أنصهر على شريطة التفسير ويكون ما بعده من النعت بيانا له كما فسر المصدر بالظاهر في  
 قولك اكرومى واكرومت زيدا قيل لو كان كذلك لزم نعتهم ولم يجوز ان لا تذكره ألا تراكم تقول هذا  
 زيد ورأيت هذا فلا تأتى له بصفة اما تأتى بها اذا التبس للايضاح فلذلك كان القياس ان يكون ظاهرا  
 وقد أشكل امره على قوم فجعلوه قسما ثالثا بين الاسماء الظاهرة والمضمرة لان له شبها بالظاهرة وشبهها  
 بالمضمرة من حيث كانت مبنية ولم يفارقها تعريف الاشارة كانت كالضمرة من حيث صغرته ووصفت  
 ووصف بها كانت كالظاهرة وذهب الكوفيون الى ان الاسم اما هو الدال وحدها واللف مريدة

لتكثير الكلمة قالوا والدليل على ذلك قولهم في التثنية كان وَحِينَ مُحْدَثُوا الالف لتقيام حرف التثنية مقامها في التكثير وهذا فاسدٌ لعولهم في التكثير ذمًا فطدوه الى اصله وهذا شأن التصغير وأما هذه ألفه في التثنية فلم يكن لما ذكره من الاستغناء عنه بحرف التثنية إنما حذفه لالتقاءه مع حرف التثنية فحذف لالتقاء الساكنين ولم يقلبوه كما قلبوه في رَحِيان لبعده من التمكن وعدم معرفته .  
 ٥. فإن قيل الزيادة في حال التصغير لا تدل على أن ذلك أصلٌ فيها فإنا لو سميناه بقُد أو قُل وبحوها مة هو على حرفين ثم صغرناه لبقنا فيه ما لم يكن له فكل ذلك اسمُ الاشارة لما كان على حرفين وصغرناه ون فيه زيادة كملت له بناء التصغير قيل نحن اذا سميناه بقُد وأشباهه فإنا لنقله من الحرف الى الاسم فان صغرناه فإما نُصغِرُه على أنه اسمٌ فوجب ان يتقلب له حرفا فوجب الاسمية واذا صغرنا ذَا وبحو من اسماء الاشارة فإما نُصغِرُه وهو على معناه من الاسمية الذي وضع له على أنه لو ذهب ذاهب الى أن ذَا اثنائي وليس له أصلٌ في الثلاثية نحو مَنْ وَتَم في المبهمة وأن ألفه أصلٌ كالالف في لَذَا وإذا لم أر به بأساً لعدم اشتقاقه وحده عن التعريف والذي يُؤيد ذلك انك لو سميناه بِذَا لعلت هذا ذاك فتزيدها ألفاً اخرى ثم تقلبها هوة لاجتماع الالفين كما تقول لك اذا سميناه بذا ولو كان أصلها الثلاثية ولأمها ياء لكنت تقول اذا سميناه به هذا ذاي فتأتي بالياء الاصلية ولا تقلبها لوقوعها بعد الياء اصلياً كما تقول رايَ ورأيَ فإما الامثلة فإما سلحت فيه لأن الالف قد تنقلب ياء في لىء ، ١٥. فاذا قُيِّمَتْ قلت ذان في الرفع وهذه الالف علامة الرفع وقد انحلت الف الاصل لالتقاء الساكنين دل على ذلك الظلبيها في النصب والمجر من بحر رأيت لىء ومررت بذيء ، وقد اختلف الصوتون في هذه التثنية فذهب قوم الى انها تثنية صناعية والنون عوض من الحركة والتنوين كما كانت في قولك الزيدان والعمران كذلك وإن كان الواحد مبتدئاً لا حركة ولا تنوين فيه لأنه بالتثنية فأزى الحرف وكان الى حكم التمكن فقدر فيه في التثنية للحركة والتنوين فصارت النون عوضاً منها ، وقال آخرون ٢٠. ان النون في هُذَان وهُذَيْن عوض من الالف الاصلية حين حذف في التثنية لالتقاء الساكنين ، وذهب آخرون الى انها ليست تثنية صناعية وإنما هي صيغة للتثنية كما صيغت اللذان واللتان للتثنية وليسست النون عوضاً من الحركة والتنوين ولا عوضاً من الحرف المحذوف وذلك أن اسماء الاشارة لا تصنع تثنية شيء منها من قيل ان التثنية إنما تأتي في النكرات واسماء الاشارة لا يصح تنكيرها بحال فلا يصح ان يثنى شيء منها وهو الصواب ألا ترى ان حال اسماء الاشارة بعد التثنية على حد ما كانت

## اسماء الاشارة

عليه قبل التثنية وذلك بحرقك هذان الزيدان تَتَمَيَّنُ فتَنْصِبُ تَمَيِّنَ على لُحَالٍ بمعنى الفعل الذي دل عليه الاشارة والتثنية كما كنت تنصب في الواحد نحو هذا زيد قائماً فتجد لُحَالاً واحدة قبل التثنية وبعدها فإذا طرِفَ هذان وهاتان غير طرِفَ الزيدان والعريان ألا ترى ان تعريف زيد ومرور بالوضع والعلمية فاذا تثنية واحداً منهما تنكر حق صار كاسماء الأجناس الشائعة فتقول هذان زيدان وطريفان ورأيت زيدَينَ وطريفَينَ فلو لم يكنَا نكرتين لما صنع وصفهما بالنكرة فاذا اردت بعد ذلك التعريف فبالألف واللام او بالانفصال فتعريفهما بعد التثنية من غير وجه التعريف قبلها وان امتنع تثنية الاسماء المشار بها لامتناع تنكيرها كان قولهم هذان وهاتان وهذَينَ وهَاتَينَ صيغاً موصوفة للتثنية مخترعة لها وليست تضم هذا الى هذا كما صممت زيداً الى زيد حين قلت الزيدان إلا أنهم جاؤا بها على منهج التثنية الحقيقية فقالوا هذان وهذَينَ لثلاثاً يختلف طرِفُ التثنية ١. ونظير ذلك الاسماء المصورة بحرقك أنت وأنتما وهو وأُنتما في أنها صيغ صيغت للتثنية واسماء مخترعة لها وليست تثنية صناعية فان قيل فاذا كان هذان وهاتان صيغاً للتثنية كهُما وأنتما في المصمرات فهل قالوا في أنت اثنان وفي هوَ هَوان كما قالوا في هذا وهانا هذان وهاتان قيل اسماء الاشارة أشد شبهاً بالمتكئة من المصورة ألا تراءى يصفون اسماء الاشارة ويصفون بها فيقولون مورت بهذا الرجل ومورت بزويد هذا فلما تاريت اسماء الاشارة الاسماء المتكئة هذه المقاربة ودانتها هذه المداواة صيغت ٢. في التثنية على منهج تثنية الاسماء المتكئة ولذلك أهربت التثنية وإن كان الواحد مبتدأ كان ذلك لثلاثاً يختلف طرِفُها ولما بعدت للمصمرات من المتكئة وتوقفت في شبه الحروف صاغوا لها اسماء للتثنية على غير منهج تثنية المتكئة فبيروا لما تارب المتكئة على ما رد بقاربها وبعد منها فاما قول صاحب الكتاب ويحيى ذان فيهما في بعض اللغات فإن المراد بذلك انه يكون في حال الرفع والنصب ولجأ بالالف فتقول جاعق ذان ورأيت ذان ومورت بذان وليس ذلك مما يختص باسماء الاشارة بل ٣. يكون في جميع الاسماء المقتاة بحرقك جاعق الزيدان ورأيت الزيدان ومورت بالزيدان وفي لغة نبي الحارث وبطون من ربيعة في ذلك قوله

\* تَرَوْتُ مِنَّا بَيْنَ أَثْنَاءِ طَعْنَةٍ \* نَحْتَهُ إِلَى هَلِجِ التُّرَابِ حَلِيمٍ \*

وقال الآخر

\* فَطَرَقَ إِطْرَاقَ الشَّجَعِ وَلَوِيتُ \* مَسَافاً لِنَهْائِ الشَّجَعِ لَصَمَمَا \*

وَأَشْدُوا

\* إِنِّ لَسَلَمَى عِنْدَنَا دِيوَانًا \* أَخْرَى فَلَانًا وَأَبْنَةً فَلَانًا \*

\* أَعْرِفْ مِنْهَا الْأَثَفَ وَالْعَيْنَانَا \* وَمَنْفَرَتَيْنِ أَشْبَهَا طَبِيبَانَا \*

يريد العينين فَرَّ جاء محذرين على القهاس وقال آخر

\* طَارُوا عِلَاقُنْ فِطْرَ عِلَاقَا \* وَأَشْدُّ مَلَقُ حَقَبِ حَقْوَا \*

\* إِنِّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا \* قَدْ بَلَّغَا فِي الْفُجْدِ غَلِيَتَاهَا \*

وفي لغة طاهيلة، فَمَا قَوْلُهُ تَعَالَى إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ لَقَدْ قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَحَفْصُ ابْنُ الْغَفَّافِ وَقَرَأَ أَبُو صَرَّةٍ ابْنُ هَاشِمٍ لَسَاحِرَانِ بِتَشْدِيدِ النُّونِ وَالْيَاءِ فِي هَذِهِمَا وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِتَشْدِيدِ النُّونِ وَالْأَلِفِ فَمَا قَرَأَهُ ابْنُ كَثِيرٍ وَحَفْصُ ابْنُ الْغَفَّافِ أَنَّ ابْنَ الْغَفَّافِ مِنَ الثَّقَلَيْنِ وَدَخَلَتِ اللَّامُ قَرْنًا بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ

النافية وَأَبْطَلَ مَعْلَمًا لِلْفِعْلِ لَخُطْبَاهَا وَخُرُوجُهَا لِذَلِكَ مِنْ شَبِّهِ الْفِعْلِ وَهُوَ الْخُطْبَارُ فِي ابْنِ الْمَكْسُورَةِ إِذَا خُفِّضَتْ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ إِنَّ هَهُنَا مَعْنَى الْغَلَى وَاللَّامُ مَعْنَى الْإِلَاءِ وَالتَّقْدِيرُ مَا هَٰذَا ابْنُ الْغَفَّافِ لَمْ يَنْتَبِهُ عَلَى أَنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ فَامْتَلَأَ الْإِقْوَالُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ عَلَى لُغَةٍ بَنِي الْحُرَثِ فِي جَعْلِهِمُ الثَّقَى بِالْأَلِفِ عَلَى كُلِّ حَالٍ كَانَتْ أَبْدَلُوا مِنَ الْيَاءِ أَلِفًا لِانْتِفَاحِ مَا قَبْلُهَا وَإِنْ كَانَتْ سَاكِنَةً كَقَوْلِهِمْ فِي نَبِيَّاسَ يَأْسُ، وَقَالَ أَبُو اسْحَبَّ الْيَاءِ مُرَادًا وَالتَّقْدِيرُ إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ وَاللَّامُ مُوَبَّدَةٌ فِيهِ لِلتَّكْيِيدِ وَحَسَنَ دُخُولِهَا فِي الْفِعْرِ حَيْثُ كَانَتْ لِلْجَمْعِ مَفْسُورَةً لِذَلِكَ الْمَصْرُ فَكَلَّتْهَا فِي الْحُكْمِ بَعْدَ أَنْ دَخَلَتِ اللَّامُ مَعَ الْهَاءِ لِلتَّكْيِيدِ كَمَا تَدْخُلُ مَعَ عَدَمِهَا، وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّ هَهُنَا مَعْنَى نَعَمْ وَانْعَى نَعَمْ هَٰذَا ابْنُ الْغَفَّافِ وَاللَّامُ مُوَبَّدَةٌ لِلتَّكْيِيدِ وَكَانَ مَحَلُّهَا أَنْ تَكُونَ فِي الْأَسْمِ إِلَّا أَنَّهُمْ أَخْرَوْهَا إِلَى الْفِعْرِ لَوْجِدِ لَفْظِ ابْنٍ وَإِنْ كَانَتْ مَعْنَى نَعَمْ وَإِذَا كَانُوا قَدْ أَخْرَوْا لَمْ يَتَّكَيْدِ مِنَ الْأَسْمِ إِلَى الْفِعْرِ بِحَقِّ قَوْلِهِ

\* أُمُّ الْخَلِيسِ لَتَجُوزَ شَهْرَةً \* تَرْضَى مِنَ الْأَحْمِ بِعَظَمِ الرَّقَبَةِ \*

٢٠

عَلَى تَوْثِيْقٍ إِنَّ لِكَثْرَةِ دُخُولِهَا عَلَى الْبَيْتِ فَلَنْ يُخْرَجُوا مَعَ وَجُودِ لَفْظِهَا أَجْدَرُ وَإِلَى هَٰذَا الرَّجْعِ لَدَبَ أَبُو عُبَيْدَةَ مَتَرٌ بَيْنَ الثَّقَى وَحَمْدٌ بَيْنَ يُوَيْدٍ وَأَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَخْفَشُ، وَدَدْ جَاءَتْ ابْنُ

بَعْنَى نَعَمْ كَثِيرًا قَالَ الشَّاعِرُ

\* بَكَرَ الْعَوَائِلُ فِي الصَّبَوِ \* حَ يَلْمَنِي وَالْمُهَنَّةُ \*



\* وَتَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا \* كَ وَكَد كَبِرَتْ فَكُلْتُ أَنَّهُ \*

أَي نَعَمْ هُوَ كَذَلِكَ وَالْهَاءُ لِبَيَانِ الْحُرُوكِ وَكَانَ الْآخِرُ

\* قَالُوا غَدَرْتَ فَكُلْتُ أَنْ وَرُبَّمَا \* قَالَ الْعَلَى وَشِغَا الْغَلِيلِ الْغَادِرُ \*

أَي نَعَمْ فَإِذَا أَهْرَتْ إِلَى الْمَوْتِ فَهِيَ خَمْسُ لُغَاتٍ قَالُوا لَيْ وَبِئْسَ وَتَقِي وَتَقِي فَلَمَّا لَيْ فَهُوَ تَأْنِيثٌ لَهَا  
 ٥ وَوَزْنُهُ فَعْلٌ كَبُرَتْ وَالْهَاءُ فِيهِ أَصْلٌ وَلَيْسَتْ لِلتَّأْنِيثِ إِنَّمَا فِي هَيْئِ الْكَلِمَةِ وَاللَّامُ مَحْذُوفَةٌ كَمَا كَانَتْ فِي  
 ذَا كَذَلِكَ وَالتَّأْنِيثُ مُسْتَفَادٌ مِنَ الصَّيغَةِ وَهِيَ الْهَاءُ لِانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا وَأَمَّا ذَا فَهِيَ لَيْ وَالْهَاءُ  
 فِيهَا بِدَلٌّ مِنَ الْهَاءِ وَلَيْسَتْ لِلتَّأْنِيثِ أَيْضًا فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ قَلْتُمْ أَنَّ الْهَاءَ بِدَلٌّ مِنَ الْهَاءِ فِي لَيْ وَهَلَا  
 كَانَ الْأَمْرُ فِيهَا بِالْعَكْسِ قِيلَ إِنَّمَا قُلْنَا أَنَّ الْهَاءَ فِي الْأَصْلِ لِقَوْلِهِمْ فِي تَصْغِيرِ ذَا ثَمًا وَذِي إِنَّمَا هُوَ تَأْنِيثُ  
 ذَا فَكَمَا أَنَّ الْهَاءَ لَيْسَ لَهَا أَصْلٌ فِي الْمَذْمُورِ فَكَذَلِكَ فِي فِي الْمَوْتِ لِأَنَّهَا مِنْ لَفْظِهِ فَإِنْ قِيلَ فَهَلَا  
 ١٠ كَانَتْ الْهَاءُ لِلتَّأْنِيثِ عَلَى حَدِّهَا فِي تَائِمَةٍ وَاعْدَةٍ فَالْجَوَابُ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ لِلتَّأْنِيثِ عَلَى حَدِّهَا فِي تَائِمَةٍ  
 وَاعْدَةٍ لَكَانَتْ رَاقِدَةً وَكَانَ يَتَوَقَّعُ أَنْ يَكُونَ الْأَسْمُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ وَقَدْ بَيَّنَّا ضَعْفَ مَذْهَبِ  
 الْكُوفِيِّينَ فِي ذَلِكَ وَأَمْرٌ آخَرُ أَنَّكَ لَا تَجِدُ الْهَاءَ عِلَامَةً لِلتَّأْنِيثِ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ وَالْهَاءُ قَدْ  
 تَكُونُ عِلَامَةً لِلتَّأْنِيثِ فِي قَوْلِكَ إِضْرِبُوا فَلَمَّا تَائِمَةً وَاعْدَةً فَلَمَّا التَّأْنِيثُ بِالتَّاءِ وَالْهَاءُ مِنْ تَغْيِيرِ الْوَلَفِ  
 أَلَا تَرَاهُ تَجِدُهَا تاءَ فِي الْوَصْلِ لِحَوِطِ طَلْحَتَانِ وَهَذِهِ طَلْحَةٌ يَا فَتَى وَتَائِمَةٌ يَا رَجُلٌ فَإِذَا وَلَدَتْ كَانَتْ هَاءَ  
 ١٥ وَالْهَاءُ فِي ذَا نَابِتَةً وَصَلًا وَوَقْفًا وَالْكَلَامُ إِنَّمَا هُوَ فِي حَقِيقَتِهِ وَمَا يَنْدَرِجُ عِندَهُ أَلَا تَرَى أَنَّنَا نُبَدِّلُ مِنَ  
 التَّنْوِينِ أَلِفًا فِي النِّصَبِ وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ تَنْوِينٌ عَلَى مَا يَنْدَرِجُ عَلَيْهِ الْكَلَامُ وَيَتَوَقَّعُ ذَلِكَ أَنْ قَوْماً مِنَ  
 الْعَرَبِ وَهَمَّ طَبِيعِي يَقِفُونَ عَلَى هَذَا بِالتَّاءِ فَيَقُولُونَ فَهَرَّتْ وَحَقَّقَتْ فَتَبِتُ بِمَا لُكِّرَ أَنَّ الْهَاءَ فِي ذَا  
 لَيْسَتْ كَالْهَاءِ فِي تَائِمَةٍ فَلَا تُفِيدُ فَاقْدَرْتَهَا مِنَ التَّأْنِيثِ وَهَوْلُهُ الْوَصْلُ وَالسَّكُونُ يَرِيدُ أَنَّ هَذِهِ الْهَاءَ  
 يَجُوزُ فِيهَا وَجْهَانِ أَنْ تَكْسِرَهَا وَتَصِلَ بِهَا بِحَرْفٍ مَدٍّ كَمَا تَفْعَلُ بِهِمَا الْأَصْصَارُ وَالْآخَرُ أَنْ تُسَكِّنَهَا وَصَلًا وَوَقْفًا فَيَنْ  
 ٢٠ حَرَكُهَا فَلَا تَهَيَّأُ هَاءَ فِي أَسْمٍ مَبْهُمٍ غَيْرِ مَتَمَكِّنٍ فَشَبَّهَتْ بِهَاءِ الْأَصْصَارِ لِحَوِصَرَتْ بِهِ وَنَظَرَتْ إِلَى غِلَامِهِ  
 وَمَنْ سَكَّنَهَا فَلَمْ يَجْزِ عَلَى الْقَلِيلِ إِنْ كَانَتْ بِدَلًّا مِنْ حَرْفٍ سَاكِنٍ وَهُوَ الْهَاءُ فَيَقُولُ هَذِهِ أُمُّهُ اللَّهُ وَنَظَرَتْ  
 إِلَى هَذِهِ يَا فَتَى فَإِذَا لَقِيَهَا سَاكِنٌ لَمْ يَكُنْ بِدَلٍّ مِنْ تَحْرِيكِهَا بِالْعَكْسِ فَتَقُولُ هَذِهِ الْمَرْأَةُ تَائِمَةٌ وَهَذِهِ الْأُمُّ  
 حَالَتُهُ وَجَمْعُ ذَلِكَ أَمْرٌ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ لَهَا صَارَ إِلَى مَوْضِعٍ يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى حَرْكِ الْهَاءِ لَعَلَّا يَجْزِ  
 سَاكِنَانِ عَادَ إِلَى لَفْظٍ مِنْ يَكْسِرُ وَهُوَ يَجْعَلُهَا فِي قَوْلِهِ هَذِهِ أُمُّهُ اللَّهُ لِانْتِفَاعِ السَّاكِنِينَ وَلِلْمَلِكِ أَيْسَ مِنْ

اجتلاب حركة شوية وهذا على ذلك أن من قال قَمَ قَامُوا فَسَكَنَ الميم من قَمَ معنى احتياج إلى حركتها  
 رة إليها الصمة التي في لغة من يقول قَمَ قَامُوا وعلى ذلك من قال مُدَّ فَسَكَنَ الذال لِيُؤَالِ النون الساكنة  
 من قبلها إذا احتلج إلى حركة الذال رَدَّهَا إلى الصم فقال مُدَّ اليوم وكذلك مَنْ أَهْمَل مَا النافية إذا  
 حرص ما يُبْطِل الإفعال من اعتراض الاستثناء أو تقديم الخبر صار إلى لغة من لا يُعِيل، والامر الآخر أن  
 تكون الكسرة لانتقاء الساكنين وكذلك الصم في قَمَ القوم لانتقاء الساكنين وأما مُدَّ إلى الصم للاجتماع  
 وكذلك الصم في مُدَّ الليلَة ويؤتد ما قلناه أن بعض ذلك قد جاء مكسورا قال الشاعر فيهما  
 أَلَشَّه قَطْرَبْ

\* أَلَا إِنَّ أَهْبَابَ الْكَبِيفِ وَجَدْتُهُمْ \* قَمَ الْقَوْمَ لَمَّا أَحْصَبُوا وَتَوَلَّوْا \*

وَأَشْدَ الْكُوفِينَ

\* فَهَنُوبَاتُهُمْ وَفَمَ وَزَارُومَ \* وَفَمَ الْفَصَاءُ مِنْهُمْ لِقَامَ \*

١٠

وفي لغة لبعض بني سليم وحكى اليعاقبة مُدَّ اليوم ومُدَّ الليلَة والكسرة لا محالة لانتقاء الساكنين  
 فكذلك يكون الصم لانتقاء الساكنين وحلوا من الكسرة للاجتماع على حد قوله تعالى وَقَالَتْ أُخْرُجْ  
 وَيَنْصَبْ وَقَذَابُ أَرْكُضْ وإذا جاز الاجتماع مع الفصل فيما ذكرناه فحجوزة مع غير الفصل أولًا، فإذا  
 قُتِبَتْ قُلْتُ تَانِ فِي الرَّفْعِ وَتَيْنِ فِي النَّصْبِ وَلَمْزَ كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْمَذْتَرِ وقال صاحب الكتاب ولم يُخَنَّ  
 ١٥ من لغاته أَلَا تَا وَحَذَا والذي أراه أن نبي وَتَهْ لا يصح تثنيتهما لأنك لو فعلت لكنت تحذف  
 الياء من نبي لسكونها والياء من نِهْ لاقها بدل من الياء وكنت تقول دَانِ وَتَحْنِ فَيُلبَسُ بِالْمَذْتَرِ وَأَمَّا  
 تَا وَتِي وَتَهْ فلا مانع من تثنيتهما فإذا قلت تَانِ جاز أن يكون على لغة من يقول تَا تحذف الالف  
 لانتقاء الساكنين وجاز أن يكون على لغة من يقول تِي تحذف الياء ولحق التاء لاجتماعه الف التثنية  
 ويجوز أن يكون على لغة من يقول تِهْ تحذف الياء لاقها صَوْنٌ من الياء في تِي فأجراها بحرى الياء في  
 ٢٠ الحذف ولحق التاء لاجتماعه الف التثنية، فإذا أردت الجمع قلت أولًا وأولًا بالعصر والمذْ وهذا اللفظ يُعْبَرُ  
 به عن المذكر والمؤنث وفي صيغة من غير لفظ الواحد كالإبل والظيل والعصر هو الاصل ونظيره قَرَى  
 وَبَرَى ولم يلتق في آخره ساكنان فيُكْسَرُ لانتقالهما فيبقى ساكنًا على ما يقتضيه الغياس في كل مبدئ  
 ومن مدَّ ياقه زاد ألفًا قبل اللام حيث أراد بناء الكلمة على المد فاجتمع ألفان اللام المبدلة من  
 اللام وألف المد فوجب حذف أحدهما أو تحريكه لانتقاء الساكنين فلم يجز الحذف لثقل يزول المد

وقد نهيت الكلمة على المد فوجب التحريك فلم يجز تحريك الأول لأن تحريكها يؤدى الى قلبها  
هزة ولو قلبت هزة لغارت المد فوجب تحريك الثانية فقلبت هزة لانها اقرب الحروف اليها وكان  
القياس ان تكون ساكنة على اصل البناء وانما كسرت لالتقاء الساكنين \* وهذه الصيغة يستوى فيها  
المدحّر والمؤثّر لانها واقعة على جميع او جماعة فكلفه قال اُشير الى هذه الجملة او الى هذا الجمع والجمع  
والمؤثّر كل واحد منهما يقع على المدحّر والمؤثّر والخبير والخبير فلهذا استوى فيه لفظ المدحّر  
والمؤثّر وزعمه فعلاً على وزن غراب \* فاما قول جرير \* نمر المنازل الع \* فالشاهد فيه استعمال  
اولئك فيما لا يعادل وفي الأيّام على حد ما يستعمل في العلاء ألا ترى انه قال اولئك الأيام كما يقولون  
اولئك الغيوم ومثله قول الآخر

\* يا ما أمهلج غزلاً شدن لنا ١ من هوياكن الصال والسمير \*

١. فجاء بأولده للصال والسمير كما جاء به جرير للأيام \*

## فصل ١٧

قال صاحب الكتاب ولم يخف حرف الخطاب بأول غيرها فيقال ذلك وذلك بتخفيف النون وتهديدها  
١. قال الله تعالى قد أنكثت برهماك من ربهك وذنبك وثاك وذبيك وذبيك وذنبك وأولاد وأوليك  
وبتصرف مع الخطاب في احواله من التذكير والتأنيث والتثنية والجمع قال الله تعالى كذلك قال ربك  
وقال ذللكم مما علمني ربي وقال ليلكم الله ربكم وقال قد كنن الذي لم تنتهي فيه \*

قال الشارح اعلم ان كاف الخطاب على صريحتي احدها ما يُفيد الخطاب والاسمية والآخر ما يُفيد الخطاب  
مجرداً من معنى الاسمية فلاول نحو الكاف في أخيك وأبيك وعلامك ونحوها مما له موضع من الاعراب  
٢. ألا ترى ان موضع هذه الكاف خفص باضافة الاسم الأول اليه وكذلك اذا وضعت مكانه ظاهراً كان  
مخفوضاً نحو أخى زيد وأخ خالد وعلام عمرو والثاني نحو الصفات اللاحقة بسماء الاشارة بحركات

وذالك وذنبك وثاك وذنبك وذبيك وذبيك وأولئك الكاف في جميع ذلك للخطاب مجرداً

معنى الاسمية والذي يدل على تجردها من معنى الاسمية أنها لو كانت بالية على اسميتها لكان لها  
موضع من الاعراب إما رفع وإما نصب وإما خفص ولذلك ممتنع ههنا وقد قلّدت بيان ذلك وشرحه في

أَنَّكَ مِنَ الْمُصْرَاتِ ، وَمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ حُرُوفٌ وَلَيْسَتْ أَسْمَاءً إِنْجَابُ نَوْنِ التَّنْثِيَةِ مَعَهَا فِي ذَانِكَ  
وَأَنَّكَ وَلَوْ كَانَتْ أَسْمَاءً لَوَجِبَ حَذْفُ النَوْنِ قَبْلُهَا وَجَرَّهَا بِالْإِضَافَةِ كَمَا تَقُولُ غُلَامًاكَ وَصَاحِبًاكَ ،  
وَنَظِيرُ الْكَافِ فِي ذَلِكَ وَحَيٍّ مِنْ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ الْكَافِ فِي التَّجَلُّدِ بِمَعْنَى أَفْعَى الْكَافِ فِيهِ حُرُوفٌ عَطَابُ  
إِنْ لَوْ كَانَتْ أَسْمَاءً لَمَّا جَارَتْ إِضَافًا مَا فِيهِ الْإِنْفُ وَالْإِلَامُ إِلَيْهَا وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ أَنْظَرُونِي زَيْدًا الْكَافُ حُرُوفٌ  
عَطَابُ لِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ لَا يَتَعَدَّى إِلَى صَمِيرٍ لِلأَمْرِ الْمُتَّصِلِ وَقَوْلُهُمْ لَيْسَكَ زَيْدًا زَيْدًا هُوَ الْفَعْلُ وَالْكَافُ  
حُرُوفٌ عَطَابُ وَمِثْلُهُ أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا مَا يَصْنَعُ الْكَافُ هُنَا لِلْعَطَابِ وَلَيْسَتْ أَسْمَاءً قَالَ اللَّهُ تَعِ أَرَأَيْتَكَ هَذَا  
الَّذِي كُفِّرْتُمْ عَنْهُ فَإِذَا قُلْتُمْ لَكَ أَوْ إِلَيْكَ فَقَدْ خَاطَبْتَهُ بِاسْمِهِ كَنَائَةً وَإِذَا قُلْتُمْ ذَاكَ أَوْ لَكَ فَقَدْ  
خَاطَبْتَهُ بِغَيْرِ اسْمِهِ وَلِلذَلِكَ لَا يَحْسُنُ أَنْ يَدُلَّ لِلْمَعْظُمِ مِنَ النَّاسِ هَذَا لَكَ وَلَا إِلَيْكَ وَيَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ  
قَدْ كَانَ ذَلِكَ وَهُوَ كَذَلِكَ ، وَقَوْلُهُ يَتَصَرَّفُ مَعَ الْخَاطَبِ فِي أَحْوَالِهِ مِنَ التَّذَكُّيرِ وَالتَّنْثِيَةِ فَلْيُرَادْ أَنَّهُ  
يَا مُخْتَلِفٌ حَرَكَاتُ هَذِهِ الْكَافِ لِيَكُونَ ذَلِكَ أَمْرًا عَلَى اخْتِلَافِ أَحْوَالِ الْخَاطَبِ مِنَ التَّذَكُّيرِ وَالتَّنْثِيَةِ  
وَتَلَفُظُهُ عِلَامَاتٌ تَدُلُّ عَلَى صَدِّدِ الْخَاطَبِينَ وَيُوجِصُ لَكَ ذَلِكَ لَعَنَ اسْمُ الْإِشَارَةِ وَنَدَاءُ الْخَاطَبِ فَإِذَا  
سَأَلْتَ رَجُلًا عَنْ رَجُلٍ قُلْتَ كَيْفَ ذَلِكَ الرَّجُلُ يَا رَجُلٌ بِفِعْلِ الْكَافِ لِأَنَّ الْخَاطِبَ مَذْكُورًا قَالَ اللَّهُ تَعِ  
لِلَّذِي لَيْسَ لَهُ لَيْسَ لَهُ أَيْ لَمْ أَكُنْهُ بِالْغَيْبِ وَإِذَا سَأَلْتَ امْرَأَةً عَنْ رَجُلٍ قُلْتَ كَيْفَ ذَلِكَ الرَّجُلُ يَا امْرَأَةُ كَسَرَتْ  
الْكَافُ حَيْثُ خَاطَبْتَ مَرْثَةً قَالَ اللَّهُ تَعِ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّهُ هُوَ عَلَى قِيَّتٍ وَإِذَا سَأَلْتَ رَجُلَيْنِ عَنْ رَجُلٍ  
قُلْتَ كَيْفَ ذَلِكَ الرَّجُلُ يَا رَجُلَانِ أَخَفَّتِ الْكَافُ عِلَامَةُ التَّنْثِيَةِ حَيْثُ خَاطَبْتَ رَجُلَيْنِ قَالَ اللَّهُ تَعِ  
لِلَّذِي كُنَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي فَإِنْ سَأَلْتَ رَجُلًا عَنْ رَجُلَيْنِ قُلْتَ كَيْفَ ذَلِكَ الرَّجُلَانِ يَا رَجُلٌ ثَبِتَتْ ذَا  
حَيْثُ كُنْتَ تَسْأَلُ عَنْ رَجُلَيْنِ وَفَحَتِ الْكَافُ حَيْثُ كُنْتَ تَخَاطِبُ وَاحِدًا وَإِذَا سَأَلْتَ رَجُلًا عَنْ  
رَجُلٍ قُلْتَ كَيْفَ أَوْلَئِكَ الرَّجُلُ يَا رَجُلًا جُمِعَتْ أَسْمُ الْإِشَارَةِ لِأَنَّ الْمُسْئِلَ عَنْهُ جَمْعٌ وَأَخَفَّتِ الْكَافُ  
عِلَامَةُ الْجَمْعِ إِذْ كُنْتَ تَخَاطِبُ جَمَاعَةً قَالَ تَعَالَى ذَلِكُمْ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَإِنْ سَأَلْتَ رَجُلًا عَنْ  
جَمَاعَةٍ مَذْكُورِينَ قُلْتَ كَيْفَ أَوْلَئِكَ الرِّجَالُ يَا رَجُلٌ فَإِنْ سَأَلْتَ نِسَاءً عَنْ نِسَاءٍ قُلْتَ كَيْفَ أَوْلَئِكَ  
النِّسَاءُ يَا نِسَاءُ قَالَ اللَّهُ تَعِ ذَلِكُنَّ الَّذِي لَبِئْتُنَّ فِيهِ أَخَفَّتْ عِلَامَةُ جَمْعِ الْمَوْثِقِ حَيْثُ كَانَ الْخَاطِبُ  
لِلنِّسَاءِ وَهِيَ صَوَاحِبَاتُ يُوسُفَ وَكَيْفَ ذَلِكَ الرَّجُلُ يَا نِسَاءُ إِذَا سَأَلْتَ نِسَاءً عَنْ رَجُلٍ وَعَلَى هَذَا  
فَقَسْ مَا يَأْتِيكَ مِنْ هَذَا فِي اللُّغَةِ الْعَالِيَةِ الَّتِي يَتَصَيِّهَا الْغِيَّاسُ وَعَلَيْهَا مَقْطَعُ الْاسْتِعَالِ ، وَفِيهَا  
لُغَةٌ أُخْرَى نَقَلَهَا النَّحَاتُ وَفِي إِفْرَادٍ عِلَامَةُ الْخَاطَبِ وَفَتْحُهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ تَغْلِيظًا لِجَانِبِ الْوَاحِدِ الْمَذْكُورِ

فتقول للرجل كيف ذلك الرجل يا امرأه بفتح الكاف كخطاب الذكر وكذا اذا خاطبت اثنين او جملة وفي التنزيل وكذلك جعلناكم أمة وسطا وهيئنا اللغة الأولى وكذلكم لأن الخطاب لجملة كما في الآية الاخرى كذلكم قال الله من قبل ومنه قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إن تنصروا الله ينصركم إلى قوله ذلك بأنهم ولم يقل ذلكم والخطاب جملة

## فصل ١٣

قال صاحب الكتاب وقولهم ذلك هو ذات وجدت فيه اللام وأرى بين ذا وذاك وذلك قليل الأولى للغيرب والثاني للمتوسط والثالث البعيد ومن المبرد أن ذاتك مشددة تنبيه ذلك ومثل ذلك في ١. الموصت لك واليك وهذه قليلة

قال الشارح قولهم ذلك الاسم فيه ذا والكاف للخطاب ووجدت اللام لتدل على بُعد المشار اليه وكسرت لالتقاء الساكنين ولم تفتح ثلثا فليس بلام الملك لو قلت ذا لك فذا اشارة الى الغريب بجزءها من قوتها تدل على البعد فكانت على بابها من اداة قرب المشار اليه لأن حليقة الاشارة الإيهام الى حاضر فلذا ارادوا الاشارة الى متباعد متباين ارادوا كلف الخطاب وجعلوه علامة لتباين المشار ١٥ اليه فقالوا ذاك فإن زاد بُعد المشار اليه أقرب باللام مع الكاف فقالوا ذلك واستفهد باجتماعها زيادة في التباين لأن قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى فلما تشديد النون في ذات وهذا في فصوص من حرف محذوف فلما في ذات فصوص من ألف كما وفي ذاتك فصوص من لام ذلك قاله المبرد فلذا علمت ذاتي في الواحد قلت في التنبيه ذلك وإذا قلت ذلك قلت في التنبيه ذلك بالتشديد ويحتمل ان يكون التشديد موصا من اليك ذلك وإذا كان عوضا من حرف صار بمنزلة الميم المشددة في آخر ألهم موصا ٢. من يا فشددت كتشديد الميم ويجوز ان يكون تشديد النون للفريق بين النون التي في عوض من حرف وبين النون التي في عوض من الحركة والتنوين جعلوا لما هو عوض من الحرف ميمية فشددت فلان قيل فلم عوضا من الحرف الذاهب وحذفه عارض لالتقاء الساكنين قيل من قبل أن التنبيه لا يسقط منها شيء لالتقاء الساكنين ألا اليهم فلما خالف المتكلم ونقص منه حرف عوض من ذلك وعصمهم لا يجعل التشديد في ذات عوضا بل من قبيل الانعكاس وذلك أننا ثنينا ذا فصار ذاتي ف

دخلت اللام بعد النون للمعنى الذى أريد منها وهو بُعد المشار اليه فصار ذلّل لا اجتماعت  
النون واللام وكل واحد منهما يجوز انضمامه فى صاحبه فقلب التالى الى لفظ الاول فصارت اللام نونا  
وانضممت فيها النون الأولى كما قالوا مُدْبِرٌ بالذال المعجمة وأصله مُدَكِّرٌ ولا يكون ذلك فى هذّان لأن  
هذه التنبيه واللام لا يجتمعان لأنّ قفا للفریب واللام للبعید والبُعْدُ والقُرْبُ معنيان متضادّان وقوله  
ومثل ذلك فى المَوْتِ تَلَكْ وتَالَكْ يرهّد أنه كما زادوا اللام مع المذموم لبُعْدِ المشار اليه فقالوا لِيْلَكِ  
كذلك زادوها مع الموت فقالوا تَلَكْ وتَالَكْ فاما تلك فهي يّ وإنما حذفوا الياء لسكونها وسكون  
اللام بعدها ولم يكسروا اللام كما فعلوا فى لِيْلَكِ لأنهم استعملوا وقوع الياء بين كسرتين لو قالوا تَيْلَكِ  
وقلوا فى تا تَلَكِ فلم يحدفوا الألف كما لم يحدفوها فى لِيْلَكِ وفى قليلته فى الاستعمال والقياس لا يهاها  
ولم يقولوا لِيْلَكِ لأنهم استغنوا عنه بتيهه

## فصل ١٣

قال صاحب الكتاب وتدخل قفا التى للتنبيه على أولائها فيقال هكذا وهكذا وهذّا وهذّا وهذّا وهذّا  
وهذّى وهذّيك وهذّاه وهذّاه وهذّاه  
قال الشارح اعلم أنّ قفا كلمة تنبيه وفى على حرفين كلّاً وماً فلذا زادوا تعظيم الامر والمبالغة فى إيصال  
المقصود جمعوا بين التنبيه والاشارة وقالوا هكذا وهذّيه وهذّيه وهذّا وهذّا وهذّا وهذّا وهذّا وهذّا وهذّا وهذّا  
\* وتبّاهلى إمّا الموت بالقرى \* فكيف وهذّى وهذّى وهذّى وهذّى وهذّى وهذّى وهذّى وهذّى وهذّى وهذّى

وذال الآخر

\* وتبّسّ نعشنا هذا مهأ \* وليست دارنا عاتاً يدار \*

م. فهنا للتنبيه وذال للاشارة والبرأ تنبيه أيها المخاطب إلى أشهر اليه وتسقط ألفه فى الحظ لكثرة الاستعمال  
وفى دبتة لفظا وقد يكون معهما خطاب فتقول هكذا وهذّا وهذّا فهنا تنبيه وذال وا اشارة والكاف حرف  
خطاب وفى التنبيه هذّان وهذّان وإن جمعت بالخطاب قلت هذّانك وهذّانك فهنا تنبيه وهذّان  
اشارة الى اثنين والكاف حرف خطاب وتقول فى الجمع هذّاه وهذّاه وهذّاه وهذّاه وهذّاه وهذّاه وهذّاه وهذّاه وهذّاه وهذّاه  
وهذّاه بالضم وهذّاه بحذف ألف قفا التى للتنبيه كأنه لكثرة استعماله صار كالكلمة الواحدة مخففة

يُحذف ألفه قال الشاعر

\* تَحْدَلْ لَا يَقُلْ قَوْلُهُ هَذَا \* بَيَّ نَا بَيَّ أَتَقَا وَغَيْفَا \*

وقال الأحمسي

\* قَوْلُهُ نَرْ حَارَكِيكَ أَطَقْتُ نِعَالًا تَحْدُوهُ بِنَعَالٍ \*

### فصل ١٧٥

قال صاحب الكتاب ومن ذلك قولهم اذا أشاروا الى القريب من الأمكنة هُنَا والى البعيد هُنَا وقد حكي فيه الكسر وَثُمَّ وَلِصَحَفَ كَافٌ لِفَطَابٍ وَحُرُفُ التَّنْبِيهِ هُنَا وَهُنَا وَيُقَالُ هُنَاكَ كَمَا يُقَالُ لِهَذَا ١. قال الشارح اعلم ان هذه الاسماء من اسماء الاشارة ايضا فهي مشار بها كما يشار بهذا وهؤلاء الله ان هذه الاسماء لا يشار بها الا الى ما حصر من المكان وتلك يشار بها الى كل شيء وفي مبدئيه كبنائه ذَا وَذِي عَلَى السَّكُونِ وَالْعَلَّةُ فِي بَنَائِهَا كَالْعَلَّةِ فِي بَنَاءِ ذَا وَذِي وَهِيَ تَصْغِيرُهَا مَعَى حَرْفِ الْإِشَارَةِ أَوْ شَبَّهَهَا بِالْمَصْمُورَاتِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ وَفِيهَا ثَلَاثُ لُغَاتٍ هُنَا وَهُنَا وَهُنَا فَتَصْغِيرُهَا هُنَا بِصَمِّ الْهَاءِ وَأَرْثُهَا هُنَا بِالْكَسْرِ وَالْفُ هُنَا لَمْ يَوْرُلْ فَقَدْ كَسَرَ وَنُقِرَ وَأَمَّا هُنَا فَتَصْغِيرُ الْعَيْنِ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَكُونُ مِنْ لُغَةِ هُنَا ٢ بل من معناه وإن وافقه في بعض حروفه كسَبِطَ وَسَبَطَ وَنَمِثَ وَنَمِثَ وَأَلْفَهُ زَائِدَةٌ وَوْرُلُهُ قَعْلُ الْعَيْنِ وَاللَّامُ مِنْ وَادٍ وَاحِدٍ تَحْتِ وَتَرٍ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَا جَاءَ فِي الْأَسْمَاءِ عَلَى وَزْنِ قَعْلٍ أَمَّا جَاءَ فِي أَسْمَاءٍ قَلِيلَةٍ مِنَ الْمَعَارِفِ مَحْوِ حُصَمَ وَحَقَّرَ وَحَتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الْفُ لِلْإِشَارَةِ كَمَا أَرَضَى فِيمَنْ قَالَ أَدِيمَ مَارُوحَ وَحَلَقَى وَرَ لُغَتَيْنِ لِلْبَاءِ وَحَتَمَلُ أَنْ تَكُونَ لِلتَّائِيثِ كَسَلَمَى وَرَضَى ٣ وَأَمَّا مَنْ كَسَرَ الْهَاءَ فَقَالَ هُنَا فَهِيَ أَرْدَهُ اللُّغَاتِ وَأَلْفُهَا وَأَلْفُهُ زَائِدَةٌ أَيْضًا لِأَنَّهُ قَدْ تَجَسَّدَتْ زَائِدَتُهَا فِي لُغَةٍ مِنْ فِجِ الْهَاءِ فَتَكُونُ زَائِدَةً فِي لُغَةٍ مِنْ كَسَرَ لَهَا لَا تَكُونُ أَمْلًا فِي لُغَةٍ زَائِدَةٍ فِي لُغَةٍ أُخْرَى وَحَتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الْفُ لِلْإِشَارَةِ بِدَرْجٍ بَعُورٍ وَحَتَمَلُ أَنْ تَكُونَ لِلتَّائِيثِ كَدَقَلَى قَالَ ذُو الرُّمَّةِ فِي التَّشْدِيدِ

\* هُنَا وَهُنَا وَهُنَا لُهُنَّ بِهَا \* ذَاتُ الشَّائِلِ وَالْإِيمَانِ فَيَنْبَغِي \*

فَلَمَّا قَوْلُ الرَّاجِزِ

\* قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَةٍ \* مِنْ هَاهُنَا وَمِنْ هُنَا \* إِنْ لَمْ أَرَوْهَا قَمَةً \*

فَإِنَّهُ إِذَا ارَادَ فُتْنَا فَلْيُدْخِلْ مِنَ الْإِلَافِ هَاءً وَيجوز إدخال هاء التنبيه عليها كما تُدْخِلُهُ عَلَى ذَا فَتَقُولُ فُتْنَا  
وَهَاتِنَا وَهَاتِنَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى إِنَّا فَاتْنَا كَاصِدُونَ وَدَخَلَ عَلَيْهَا كَلْبُ لُطْطَابٍ فَيَقَالُ فُتْنَا فُتْنَا إِشَارَةٌ إِلَى  
مَكَانٍ قَرِيبٍ وَفُتْنَا إِشَارَةٌ إِلَى مَكَانٍ مُتَبَعِدٍ كَمَا كَانَ فِي ذَاكَ كَذَلِكَ فَإِنْ ارَادُوا زِيَادَةَ الْبُعْدِ جَاءُوا  
بِالْلامِ فَقَالُوا فُتْنَا كَمَا قَالَ لِيكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فُتْنَا لِيكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْخَلِيفَةُ وَأَمَّا قُرْ فَاشَارَةٌ إِلَى الْمَكَانِ  
الْبَعِيدِ جَعَلُوا لَفْظَهُ وَمِصْغَرَهُ تَدْلِيلًا عَلَى بُعْدٍ فَلَمْ يَحْتَاجُوا مَعَهُ إِلَى قَوِيَّةٍ مِنْ كَلْبٍ خَطْبَاءٍ أَوْ لَا يَزِيدُ  
لِنَفْسِ الْمِصْغَرِ تَدْلِيلًا عَلَى ذَلِكَ لِذَا قُلْتُ فُتْنَا ذَلِكَ الْعَافِ عَلَى مِثْلِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قُرْ بِمَجْرَدِهَا وَفِي  
مِثْلِيَّةٍ لِنَصْبِهَا حَرْفُ الْإِشَارَةِ أَوْ شَبَّهِ الْمَصْرُوعِ عَلَى مَا ذَكَرْتَهُ فِي لِيكَ وَفُتْنَا وَكَانَ أَصْلُهَا أَنْ تَكُونَ  
سَاكِنَةً وَأَمَّا حُرُوكَاتُ لَاتِلْقَاءِ السَّاكِنِينَ وَهِيَ الْهِمْلَانُ فِي آخِرِهَا وَفُتْنَا طَلَبًا لِلخَفَةِ لِاسْتِغْنَائِ الْكِسْرِ  
مَعَ التَّصْعِيفِ لِذَا وَقُلْتُ عَلَيْهَا إِنْ شَتَّتَ أَفْجَعْتَهَا هَاءُ السَّكْتِ فَكُلْتُ فُتْنَا وَإِنْ شَتَّتَ لَمْ تَأْتِ بِهَا  
إِلَّا وَقُلْتُ قُرْ لَفْظُهُ

## الموصلات

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ أَلَيْسَ لِلْمَذْكُورِ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُشَدُّ بِهِ وَالَّذَانِ لُغَتَاهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يُشَدُّ نُونُهُ  
وَالَّذِينَ فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ أَلَا تُنَوِّنُ نَجْعَهُ وَالْأَلِفُ وَالْكَوْنُ فِي الرَّفْعِ وَاللَّجِينُ فِي الْمَرِّ وَالنَّصَبِ وَالْجِي لَمْ تُنَوِّنْ  
وَالَّذَانِ لُغَتَاهُ وَاللَّيْ وَاللَّيْ وَاللَّيْ وَاللَّيْ وَاللَّيْ وَاللَّيْ وَاللَّيْ وَاللَّيْ وَاللَّيْ وَاللَّيْ وَاللَّيْ وَاللَّيْ وَاللَّيْ وَاللَّيْ وَاللَّيْ  
قَالَ الشَّارِحُ مَعْنَى الْمَوْصُولِ أَنْ لَا يَتِمَّ بِنَفْسِهِ وَيَقْتَضِي إِلَى كَلَامٍ بَعْدَهُ تَصْلُهُ بِهِ لِيَتِمَّ اسْمًا فَإِذَا قُرْ بِمَا  
بَعْدَهُ كَانَ حَكْمُهُ حَكْمُ سَائِرِ الْأَسْمَاءِ التَّامَّةِ يَجُوزُ أَنْ يَلْقَى فاعِلًا وَمَفْعُولًا وَمَصْلًا إِلَيْهِ وَمَبْتَدَأً وَخَبَرًا  
فَتَقُولُ تَامَرَ الَّذِي عِنْدَكَ فَوْضِعَ الَّذِي رَفَعَ بَلَدَهُ فَاعِلٌ وَتَقُولُ صَرِيحَتُ الَّذِي تَامَرَ أَبُوهُ فَوْضِعُهُ نَصَبَ بَلَدِهِ  
مَفْعُولٌ وَتَقُولُ جَاعِلُ غُلَامٍ الَّذِي فِي الدَّارِ فَيَكُونُ مَوْضِعُ الَّذِي خُلْفَصًا بِإِصْفَاءِ الْغُلَامِ إِلَيْهِ وَتَقُولُ الَّذِي  
فِي الدَّارِ زَيْدٌ فَيَكُونُ مَوْضِعُ الَّذِي رَفَعًا بَلَدَهُ مَبْتَدَأً وَتَقُولُ زَيْدُ الَّذِي أَبُوهُ تَامَرٌ فَوْضِعَ الَّذِي رَفَعَ بَلَدَهُ  
خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ وَلِهَذَا الْمَعْنَى مِنْ اِحْتِيَاجِهِ فِي تَمَامِهِ اسْمًا إِلَى جَمْلَةٍ بَعْدَهُ قُوَّةً وَجِبْ بِنَاءٍ لِأَنَّهُ صَارَ



كَبَعْضِ الْكَلِمَةِ وَبَعْضُ الْكَلِمَةِ لَا يَسْتَحِقُّ الْإِعْرَابَ أَوْ لَأَنَّهُ أَشْبَهَ الْحَرْفَ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ لَا يُفِيدُ بِنَفْسِهِ وَلَا بَدَأَ مِنْ كَلَامٍ بَعْدَهُ فَصَارَ كَالْحَرْفِ الَّذِي لَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ إِنَّمَا مَعْنَاهُ فِي غَيْرِهِ وَلِذَلِكَ يَقُولُ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْمَوْصِلَ وَحْدَهُ لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ وَإِنَّمَا يَكُونُ لَهُ مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ إِذَا تَرَدَّدَتْ بَصَلَتُهُ وَالصَّوَابُ عِنْدِي أَنَّ الْإِعْرَابَ لِلْأَسْمِ الْأَوَّلِ الْمَوْصِلِ وَمَجْرَى الصَّلَاةِ مِنَ الْمَوْصِلِ مَجْرَى الصَّلَاةِ مِنَ الْمَوْصُوفِ هـ فَكَيْفَا لَا يَتَوَقَّفُ إِعْرَابُ الْمَوْصُوفِ عَلَى تَمَامِهِ بِالصَّلَاةِ وَبِالْمَوْضِعِ ذَلِكَ لِكَ أَنَّ الْمَعْرَبَ مِنَ الْمَوْصُولَاتِ يَظْهَرُ الْإِعْرَابُ فِيهِ مَحْوًا أَيْ أَلَا تَرَكَ تَقُولُ جَاءَنِي أَنَّهُمْ أَبُوهُمُ قَاتَمٌ وَرَأَيْتُ أَنَّهُمْ أَبُوهُ قَاتَمٌ وَمَرَرْتُ بِأَيُّهُمْ أَبُوهُ قَاتَمٌ فَكَيْفَا أَنَّ الْإِعْرَابَ هُنَا ظَاهِرٌ فِي أَيْ ذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي الَّذِي وَآخِرَاتِهَا أَلَّا أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ أَنْ لَلْأَوَّلِ إِذَا كَانَتْ صَفَةً كَانَ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ لِأَنَّهَا وَاقِعَةٌ مَوْضِعَ الْمُرْدِ إِذَا كَانَتْ الصَّلَاةُ تَكُونُ بِالْمُرْدِ وَالصَّلَاةُ لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ لِأَنَّهَا لَا تَفْعُ مَوْضِعَ الْمُرْدِ لِأَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَكُونُ مُفْرَدًا وَاعْلَمْ أَنَّ الْمَوْصُولَاتِ صَرْبٌ مِنَ الْمُبْتَهَمَاتِ وَإِنَّمَا كَانَتْ مَبْهَمَةً لِرُفُوضِهَا عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مِنْ خِيُولٍ وَجَمَادٍ وَغَيْرِهَا كَقَوْلِهِ هَذَا وَفُلَانٌ وَخَوْرُهَا مِنْ أَسْمَاءِ الْأَشْيَاءِ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَجَمْلَةُ الْأَمْرِ أَنَّ الْمَوْصُولَاتِ تَسَعُّ فِي الَّذِي وَالَّذِي وَتَنْتَبِهُمَا وَجَمْعُهُمَا وَمَنْ وَمَا بِمَعْنَايَا وَاللَّامِ بِمَعْنَى الَّذِي وَأَيُّ وَلَوْ فِي لُغَةٍ طَيِّبَةٍ وَذَا إِذَا كَانَ مَعَهَا مَا وَالَّذِي فِي مَعْنَى الَّذِينَ فَأَمَّا الَّذِي فَيَقَعُ عَلَى كُلِّ مَذَكَّرٍ مِنَ الْمُفْعَلَةِ وَغَيْرِهِمْ تَقُولُ جَاءَنِي رَيْدٌ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ وَرَأَيْتُ النَّوْبَ الَّذِي تَعْرِفُهُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى هَٰؤُلَاءِ الَّذِينَ بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا وَقَالَ تَعَالَى لِي أَنَسَّجِدَ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ وَفِيهَا أَرْبَعُ لُغَاتٍ قَالُوا الَّذِي بِيَاءَ سَاكِنَةٌ وَهُوَ الْأَصْلُ فِيهَا وَالَّذِي يَكْسِرُ الذَّالَ مِنْ غَيْرِ يَاءَ كَقَوْلِهِمْ حَذَفُوا الْيَاءَ تَخْفِيفًا إِذَا كَانَتْ الْكَسْرَةُ قَبْلَهَا تَدُلُّ عَلَيْهَا فَعَلُوا ذَلِكَ كَمَا قَالُوا يَا فُلَانٌ وَإِلَّا صَاحِبَ الْكَسْرَةِ اجْتَرَأَ بِهَا مِنَ الْيَاءِ الثَّالِثُ الَّذِي يَسْكُونُ الذَّالَ وَفُجَّارُهُ أَنَّهُمْ لَمَّا حَذَفُوا الْيَاءَ اجْتَرَأَ بِالْكَسْرَةِ مِنْهَا أَسْكَنُوا الذَّالَ لَوَقَفَ فَرَّ أَجْرُوا الْوَصْلَ فُجِّرِيَ الْوَقْفَ كَمَا قَالُوا \* مِثْلُ الْحَرْفِ صَاخَفَ الْقَصْبَا \* وَهُوَ مِنْ قَبِيلِ الصَّرُورَةِ وَحَدِّ الْكُوفِيِّينَ قَبْلَاسٍ لَكُنْزُهُ الرَّابِعُ الَّذِي يَتَشَدَّدُ الْيَاءُ لِلْمِثَالَةِ فِي الصَّلَاةِ كَمَا قَالُوا أَتَمَّرِي وَأَصْفَرِي وَنَمَا قَالَ \* وَالذَّفَرُ بِالْإِنْسَانِ ذَوَارِي \* وَبَلِيسَ مَنْسُوءٍ وَأَصْلُ الَّذِي لَدَى كَعَمٍ وَشَمٍ فَالْأَلَمُ هَاءُ الْكَلِمَةِ وَالذَّالَ عَيْنُهَا وَالْيَاءُ لَامُهَا هَذَا مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ وَكُلُّ الْكُوفِيِّينَ الْأَصْلُ فِي الَّذِي الذَّالَ وَحَذَفَا مَا هَذَا هَذَا وَرَأَيْتُ فَاصِلَ الَّذِي فَاصِلٌ هَذَا وَهَذَا عِنْدَهُمُ الْأَصْلُ الذَّالَ وَحَذَفَا تَحْوَرُّهَا وَاحِدٌ وَإِنَّمَا يَفْتَرِقَانِ بِحَسَبِ مَا يَلْتَحِقُهُمَا مِنَ الْوِجَادَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ لِاخْتِلَافِ مَعْنِيَّتَيْهَا وَاجْتَرَأُوا لِذَلِكَ أَنْ قَالُوا رَأَيْنَا الْيَاءَ

تسقط في التننية نحو قولك اللذان والذئبي والواو في إحدى لغاتها ألذ يسكون الذال قال الشاعر  
 \* كَالَّذِ تَوَقَّ زَيْبَةً تَقْصِيْطُهَا \* وهو فاسد لأنه لا يجوز أن يكون اسم في كلام العرب على حرف  
 واحد إلا أن يكون مصمرا متصلا ولو كان الاصل الذال وحدها لما جاز تصغيرها والتصغير مما يؤد  
 الالهاء إلى أصولها ولا يدخل إلا على اسم ثلاثي وقد قالوا في التصغير اللذان فالياء الأولى للتصغير  
 ٥ والالف كالعرض من صير آوله والموجود بعد ذلك ثلاثة أحرف اللام والذال والياء ولا يدفع المسومع  
 وما عليه اللفظ إلا بدليل أن الاصل عدم الزيادة وأما احتجاجهم بحذف الياء في التننية نحو قولهم  
 اللذان فلما كان لانتفاء انساكنين كما قلنا في هذيان ولم تثبت الياء وتحركت فيقال اللذان كما قالوا  
 العجيان لنقص ثمتها وخروجها إلى شبه للزوف والظروف جامدة لا تصرف لها كصرف المتحركة وأما  
 حذف الياء وإسكانها فلصرب من التعطيف كحذفهم لها في قوله تعالى مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ في قرآنه  
 ١٠ كثير من القراء ومثله

\* كَتَوَابٍ رِبَيشٍ تَمَامَةٍ تَجْدِيْدَةٍ \* وَمَسَاحِيْبٍ لِلثَّنِيْنِ خَصْفٍ الْاَثِيْدِ \*

وأما الالف واللام في الذئبي وتننيتها وجميعها فذهب قوم إلى أنها رائدة للتعريف على حدها  
 في الرجل والغلام لأنها معارف والالف واللام معرفتان فكانت ائدة التعريف بهما وإحدى عليه المحققون  
 الهمما رائدتان والمراد بهما لفظ التعريف لا معناه والذي يدل أنهما ليستا لمعنى التعريف أمران  
 ١٥ أحدهما أن الالف واللام في الموصولات زائدة لازمة ولأن التعريف لا يعرفها جاءت لازمة بل يجوز إسقاطها  
 نحو الرجل والغلام ورجلٌ وغلامٌ ولم تجزهم قالوا كذا كما قالوا غلامٌ فلما خالفت ما عليه نظائرها دل  
 على أنها رائدة لغير معنى التعريف كما يؤاد غيرها من الظروف والامر الثاني أن تجد كثيرا من الاسماء  
 الموصولة معرفة من الالف واللام وفي مع ذلك معرفة وفي من وما وأي نحو قولك ضربت من عندي  
 وأخذت ما أعطيتني ولا تترى أنهم في الدار فهذه الأشياء كلها معارف ولا الف ولا في فيها كما كانت في  
 ٢٠ الذئبي والتي وأما تعرفها بما بعدها من صلاتها وإذا ثبت أن الصلة معرفة لم يكن الالف واللام فيما  
 دخلا فيه من الموصولات معرفة أيضا لأن الاسم لا يتعرف من جهتين مختلفتين وإذا ثبت أن الالف  
 واللام لا يغيذان هنا التعريف كان زيادتهما لصرب من إصلاح اللفظ وذلك أن الذئبي وإخوته مما فيه لأم  
 إنما دخل توصلا إلى وصيب المعارف بالجهل وذلك أن الجهل نكرات ألا ترى أنها تجرى أوصافا على النكرات  
 نحو قولك مررت برجل أبوي زيد ونظرت إلى غلام قام أخوتي وصفة النكرة نكرة ولو لا أن الجهل نكرات لم

يكن للمخاطب فيها فائدة لأن ما تعرف لا يستفاد فليما كنت تجرى أوصافا على النكرات لتعريفها  
أرادوا ان يكون في المعارف مثل ذلك فلم يسع ان تقول مررت بزيد ابو كريمة وأنت تريد النص  
لزيد لأنه قد ثبت ان الجدل نكرات والنكرة لا تكون وصفا للمعرفة ولم يمكن إدخال لام التعريف على  
الجملة لأن هذه اللام من خواص الاسماء والجملة لا تختص بالاسماء بل تكون جملة اسمية وفعلية مجازا  
حينئذ بالذي متوصلين بها الى وصف المعارف بالجدل فجعلوا الجملة التي كانت صفة للنكرة صفة للذي  
وهو الصفة في اللفظ والغرض من الجملة كما جاءوا بالي متوصلين بها الى نداه ما فيه الالف واللام فقالوا يا  
أبها الرجل والمقصود نداه الرجل وأبى وصلته وكما جاءوا بالذي التي بمعنى صاحب متوصلين الى وصف  
الاسماء بالاجناس ألا ان لفظ الذي قبل دخول الالف واللام لم يكن على لفظ أوصاف المعارف فزادوا  
في أولها الالف واللام ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفة الذي قصدوه فيعطى اللفظ والمعنى فإذا  
اكتسبت الذي قلت في الرفع اللذان وفي النصب والجر اللذين، وأعلم ان جميع هذه الاسماء المبهمة  
بحو الذي والى واسماء الاشارة واحدا منها لا يفارقه التعريف لا يصح تثنيته فالتثنية فيه إنما هي  
صيغة موضوعة للتثنية لأن التثنية إنما تكون في النكرات نحو قولك رجل ورجلان وفرن وفرنان  
فلما زيد وهر وزيديان وهران فإلك لم تثنيه إلا بعد سلبه ما كان فيه من تعريف العلمة حتى صار  
شاعرا كرجل وفرن وإنما كان كذلك من قبل ان المعرفة لا يصح تثنيته لأن حد المعرفة ما خص  
الواحد من جنسه ولم يشع في أمته وإذا فُتق فقد شورك في اسمه وخرج عن ان يكون معرفة وإذا  
ثبت ان المعرفة لا تصح تثنيته مع بقاء تعريفها لما لا يصح تنكيره لا تصح تثنيته ولما كانت هذه  
الاسماء مما لا يصح اعتقاد التنكير فيها لم تكن تثنيته تثنية حقيقية وإنما هي صيغة موضوعة  
للدلالة على التثنية ألا أنها جرت على منهاج التثنية الحقيقية في الاعراب لغيرها من الاسماء المتكسنة  
ومما يثبت أنها وضعية حذف الياء في التثنية ولو كانت تثنية صناعية لثبت فيها الياء كما ثبتت  
في عم وتبيان، ومجى النون فيها مجراها في هذان وكانت مكسورة لأنها جرت على منهاج التثنية  
الحقيقية تقول رجلان وفرنان بكسر النون كذلك ههنا ومنهم من يقول دخلت النون في اللذان  
واللتان عوضا من الياء المحذوفة كما كانت في هذان كذلك ومنهم من لا يجعلها عوضا من شيء  
لأنها صيغة موضوعة للتثنية على ما تقدم ومنهم من يشدد النون فيقول اللذان وقد قرأ ابن كثير  
واللذان يأتيانها منكسر بتشديد النون في خفف النون فقد جرى على منهاج التثنية على

حَدِ ثَونَ رَجُلَانِ وَكَسَانِ وَنَ شَدَّهَا فَتَدَّ جَعَلَ التَّشْدِيدَ قَرَابَةً بَيْنَ مَا يَصِفُ مِنَ الْمَثَلِ وَتَسْقُطُ نُونُهُ  
 لِلْإِضَافَةِ مَحْوُ غَلَا مَزِيدٍ وَصَاحِبِهَا مَحْوُ وَبَيْنَ مَا لَا يَصِفُ مَحْوُ الَّذِي وَالَّتِي وَسَائِرُ الْمُبَهَمَاتِ وَمِنْهُمْ مَنْ  
 يَقُولُ التَّشْدِيدُ فَرْقٌ بَيْنَ الثَّمَنِ الدَّخِيلَةِ مَوْضَا مِنَ الْفَرْكَالَةِ وَالتَّخْوِصِ وَبَيْنَ الثَّمَنِ الدَّخِيلَةِ مَوْضَا مِنَ  
 حُرُوفٍ سَاقِطَةٍ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ كَقَوْلِهِمْ جَعَلُوا لِي مَا هُوَ عَرَضٌ مِنْ أَصْلِ الْكَلِمَةِ مَرَّةً عَلَى مَا هُوَ عَرَضٌ مِنْ شَيْءٍ  
 ١. وَرَأَيْدُ لَيْسَ مِنَ الْكَلِمَةِ وَتَقُولُ فِي الْجَمْعِ الَّذِينَ بِأَلْيَةٍ فِي الرُّفْعِ وَالنَّصَبِ وَالْجَرِّ لَا يَخْتَلِفُ لَأَنَّهُ مَبْنِيٌّ  
 كَالوَاحِدِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ الَّذِينَ فِي الرُّفْعِ وَالَّذِينَ فِي النَّصَبِ وَالْخَفْصِ يَجْعَلُهُ كَالْتثْنِيَةِ إِذَا كَانَ عَلَى  
 مِنْهَا جَاءَ فِي الصَّخَةِ وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ وَأَمَّا الْآلِيَّ فَعَنَى الَّذِينَ فَهُوَ جَمْعُ الَّذِي مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ كَرَجُلٍ وَقَرَّ  
 وَأَمْرًا وَنِسْوَةً وَهُوَ يَزِيدُ لِنَفْسِهِ وَالْبَدُّ وَأَمَّا أَلَا فَعَنَى الَّذِي مَحْوُ جَاءَ قَوْلُ أَلَا فَعَدْلُ كَذَا أَيْ الَّذِي  
 فَعَلَ فَهُوَ يَزِيدُ رَجُلٌ مَا إِذَا كَثُرَ مَالُهُ وَكَيْشٌ مَا إِذَا كَثُرَ صُوفُهُ وَنِسْرٌ رَاحٌ إِذَا كَثُرَتْ فِيهِ الرِّيحُ وَجَمْعُ  
 أَلَا جَمْعُ السَّلَامَةِ كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ بِالَّذِي فَعَلُوا أَلَا فِي الرُّفْعِ وَالَّذِينَ فِي النَّصَبِ وَالْجَرِّ وَأَمَّا أَلِيَّ  
 فَهِيَ مُبَارَاةٌ عَنْ كُلِّ مَوْثِقٍ مِنْ حَيَوَانٍ وَغَيْرِهِ تَقُولُ جَاءَ عَنِّي الْمَرْأَةُ أَلِيَّ تَعْرِفُهَا وَرَأَيْتُهَا فَالْمَرْأَةُ أَلِيَّ هُنَاكَ  
 وَهُنَا بِالشَّجَرَةِ الَّتِي تَحْتُلَاهَا طَيْبٌ وَاللَّامُ فِيهَا كَمَا أَلَامُ فِي الَّذِي وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ فِيهَا رَأَيْدٌ كَمَا  
 كَانَتْ فِي الَّذِي لِإِصْلَاحِ لَفْظِهَا لِصِفِ الْمَعَارِفِ فِي فَلَاكِيَّةِ الْأَسْمِ اللَّامُ وَالْتَاءُ وَالْيَاءُ لَأَنَّهُ الْمَوْجُودُ وَالَّذِي  
 عَلَيْهِ الْفَتْحُ وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ فِي مَنْقُولَةٍ مِنْ تَا فِي الْإِشَارَةِ وَأَصْلُ تَا هُنَا تَاءُ وَحَذَاهَا وَالْكَلامُ عَلَيْهَا  
 ١٥. كَاللَّامِ فِي الَّذِي وَفِيهَا أَرْبَعُ لَفَظَاتٍ كَلَفَاتٍ الَّذِي يَقُولُونَ أَلِيَّ بِإِسْكَانِ الْيَاءِ وَأَلِيَّ بِالْكَسْرِ وَأَلِيَّ بِالسُّكُونِ  
 وَأَلِيَّ بِالتَّشْدِيدِ وَاللَّامُ عَلَيْهَا كَاللَّامِ عَلَى أَلِيَّ وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا فِيهِ مَقْتَنَعٌ وَتُنْتَبِهُ أَلِيَّ فَتَقُولُ أَلَتَانِ فِي  
 الرُّفْعِ وَالَّتَيْنِ فِي النَّصَبِ وَالْجَرِّ وَهُوَ مَعْرُوفٌ لِأَنِّ مِنْهَا جَمْعٌ لَا يَخْتَلِفُ وَلَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ لَفْظِ الْوَاحِدِ  
 وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْجَمْعُ فَإِنَّهُ يَخْتَلِفُ فَيَكُونُ جَمْعٌ أَكْثَرُ مِنْ جَمْعٍ وَلَا تَكُونُ تَثْنِيَّةٌ أَقْثَرُ مِنْ تَثْنِيَّةٍ وَيَكُونُ  
 الْجَمْعُ مِنْ غَيْرِ لَفْظٍ وَاحِدٍ كَالنَّفَرِ وَالنِّسْوَةِ وَالْأَبْلِ فَلِذَلِكَ حَافِظُوا عَلَى التَّثْنِيَةِ وَأَجْرُوا فِي الْأَعْرَابِ عَلَى  
 ٢. مِنْهَا جَمْعٌ وَاحِدٌ وَتَرَكُوا الْجَمْعَ عَلَى حَالِهِ مِنَ الْبِنَاءِ كَوَاحِدِهِ وَيَقُولُونَ فِي جَمْعِ أَلِيَّ أَلَايَ عَلَى زَيْنِ الْقَاصِ  
 وَاللَّيَ وَاللَّامُ بِغَيْرِ يَاءٍ كَمَا قَالُوا فِي أَلِيَّ أَلَايَ قَالُوا بِهِ عَلَى غَيْرِ لَفْظِ الْوَاحِدِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَاللَّامُ يَمَسُّنَ  
 مِنَ الْبَحْرِ مِائَةَ نِسْفَةٍ إِنْ أَرْتَمْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَاللَّامُ لَا يَحْصُنُ دَرَجَةً قَالُوا أَلَايَ وَاللَّامُ بِغَيْرِ  
 يَاءٍ كَمَا قَالُوا أَلَايَ وَاللَّامُ بِغَيْرِ يَاءٍ

قولك عرفت ما عرفتته ومن عرفتته وأهيم في قولك اضرب آهيم في الدار ونحو الطائفة التائفة معنى الذي في محمول عارفي \* لا تكتفين للعظيم ذو أنا عارفة \* وكذا في قولك ما ذا صنعت بمعنى أي شيء الذي صنعته

قال الشارح قد لكرنا هذه الاسماء الموصلية وقد تقدمت اللام على الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما ه فلما الألف واللام فتكون موصولة بمعنى الذي في الصفة نحو اسم الفاعل واسم المفعول تقول هذا الصارب زيداً والمراد الذي صرب زيداً وهذا المصروب والمراد الذي صرب أو يصرب وذلك أنهم أرادوا وصف المعرفة بالجملة من الفعل فلما لم يمكن ذلك لتنافيهما في التعريف والتنكير توصلوا الى ذلك بالألف واللام وجعلوها معنى الذي بأن تروا فيها ذلك وموصلوها بالجملة كما وصلوا الذي بها إلا أنه لما كان من شأنها أن لا تدخل إلا على اسم حركوا لفظ الفعل الى لفظ الفاعل او المفعول ولم يربطوا الفعل بالجملة فقلت الصارب فلان الألف واللام اسم في صورة الحرف واسم الفاعل فعل في صورة الاسم ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول هذا صارب زيداً أمس فتعبد فيها بعده بل تصيغه البتة ويجوز أن تقول هذا الصارب زيداً أمس فتعبد لك تنهى بالصارب الذي صرب ومعنى لا تنهى بالألف واللام الذي لا يحسن أن يجعل ما دخلا عليه وصار كسائر الاسماء ويؤتى ما ذكرناه أن الشاعر قد يضطر فيدخل الألف واللام على لفظ الفعل من غير أن ينقله الى اسم الفاعل وما أقوله قال الشاعر

١٥ \* فيستخرج المربوع من ناطقائه \* ومن خفيه ذي الشبيخة أليقتلعه \*

وقال الآخر

\* يقول لقنا وأقبض النجم فاطلاً \* الى ربه صوت الجمار أليجئ \*

والمراد الذي يتلصع والذي يجئ \* وقد اختلف في هذه اللام فذهب قوم الى أنها حرف وليست اسماً وإن نوى بها مذهب الاسمية ولذلك أعرب الاسم الواقع بعدها بأعراب الذي بغير صلة ولو كانت اسماً لكان الأعراب لها وحكم على موضعها بالأعراب الذي يسحقه الذي وذهب قوم الى أنها اسم واحتجوا لذلك بقول الصير من الصفة بعدها اليها كما يعود الى الذي من صلها والصواب الأول أنها حرف إذ لو كانت اسماً لكان لها موضع من الأعراب ولا خلاف أنه لا موضع لها من الأعراب ألا ترى أنها لو كان لها موضع من الأعراب لكانت اذا قلت جاعل الصارب يكون موضعها رفعا بأنها فاعل فكان يؤتى الى أن يكون للفعل الواحد فاعلان من غير تثنية أو عطيف الألف واللام واسم الفاعل

وإذا قلت صرحتُ الكُتَبُ يكون للفعل مفعولان وذلك لا يجوز لأن هذا الفعل لا يكون له أكثر من  
 مفعول واحد وإذا قلت مررت بالصارب يكون الحرف الجر مجروران وذلك محال وإما قولهم أنه يعود  
 إليها الضمير من الصفة فلا تقبل أن الضمير يعود إلى نفس الالف واللام بل تقبل أنه يعود إلى الموصوف  
 المحذوف لأنه إذا قلت مررت بالصارب فتقديره مررت بالرجل الصارب فالضمير يعود إلى الرجل الموصوف  
 المحذوف لأنه في حكم المنطوق به وثارة تقبل أنه يعود إلى مدلول الالف واللام وهو الذي ظهروه وإما  
 من فاتها تكون بمعنى الذي واحتاج من الصلة إلى مثل ما احتاجت إليه الذي ألا أنها لا تكون إلا  
 لنوات من يعقل وفي اسم بدليل أنها تكون فاعلة نحو قولك جاءني من قام موضع من رفع بأنه فاعل  
 ومفعولة نحو رأيت من عندك فهكون موضعها نصباً بأنه مفعول به كما تكون الاسماء كذلك ولا بد  
 لها من ضمير يعود إليها وذلك من خصائص الاسماء ويدخل عليها حروف الجر نحو قولك مررت بمن  
 ١. عندك قال الله تعالى يَغْفِرْ لِمَن يَشَاءُ وفي مبيته كما كانت الذي كذلك لأن ما بعدها من الصلة من  
 عنانها فهي بمنزلة بعض الاسم وبعض الاسم مبيته لا يستحق الأعراب وذلك نحو قولك جاءني من  
 عندك أي الذي عندك قال الله تعالى وَلَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَن هُنَا لَا أَنهَا تُفَارِقُ  
 الذي في أنها لا توصف كما توصف الذي ولا يوصف بها كما يوصف بالذي ألا تراك تقول جاءني  
 زيد الذي قام وجاءني الذي قام الطريف فنصف الذي وتصف بها ولا تفعل ذلك في من خرجها  
 ٢. من قية الأسماء المتكينة وشبهها بالضمات بنقص لفظها ألا ترى أنها على حرفين والاسماء الظاهرة لا  
 تكون على أقل من ثلاثة أحرف فلما بعدت من الظاهر لم توصف ولم يوصف بها وليس كذلك الذي  
 فاتها على ثلاثة أحرف إذ أصلها لذي مثل هم وشيء فان قيل إذا وصفت أنها لا تقع إلا على نوات من  
 يعقل فما تصنع بقوله تعالى وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ فَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَى بَيْنَيْنِ وَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَى  
 رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ والذي يمشي على بطنه والذي يمشي على أربع ليسوا من العفلاء  
 ٣. لأن الذي يمشي على بطنه من جنس الحيات والذي يمشي على أربع من جنس الأتعام والحيث فالجوارح  
 أنه لما خلط ما يعقل وما لا يعقل غلب جانب من يعقل وذلك أنه قال فَمِنْهُمْ فَجَمْعُ كناية عن  
 يعقل وما لا يعقل بالخط ما يعقل فلما كان كناية للجمع الذي فيه ما يعقل وما لا يعقل مثل كناية للجمع  
 الذي ليس فيه ما لا يعقل كان تفصيله كذلك ولأن مواضع غير ذلك تُذكر فيما بعده وإما ما  
 فتكون موصولة بمعنى الذي فاحتاج من الصلة إلى مثل ما احتاج وهي مبنية لما ذكرناه في من أنها

في وما بعدها اسم واحد فكذلك كعبص الاسم وفي تلحق على ثواب ما لا يعقل وعلى صفات من يعقل  
قال الله تعالى يُصْهِرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ أَيْ يُذَابُ مَا فِي بَطُونِهِمْ وَجُلُودُهُمْ وَقَالَ وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ  
الَّذِي مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا فَأُذِقْ مَا عَلَى مَا كَانُوا يَعْبُدُونَ مِنَ الْأَصْنَامِ وَقَالَ تَعَالَى  
وَمَا يَكْفُرُ مِنْ لِبَدَةٍ فَبَيْنَ اللَّهِ ۖ وَقَدْ ذَهَبَ بِعَصَمِهِ إِلَى أَنفِهَا تَلْقَى مَا يَعْقِلُ بِمَعْنَى مَنْ وَاجْتَنِبَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى  
فَالْكَافِرُ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ الْقِسْلَةِ مَثْنَى وَيَقُولُ وَالنَّسَاءَ وَمَا بَنَاهَا وَحَكَى أَبُو زَيْدٍ مِنْ قَوْلِ الْعَرَبِ  
سُبْحَانَ مَا سَخَّرَ لَنَا لَنَا فَأَجْرِي مَا عَلَى الْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ وَهَذَا وَحْوَهُ مَحْمُولٌ عَلَيْنَا عَلَى الصَّلَاةِ وَقَدْ  
ذَكَرْنَا أَنَّهَا تَلْقَى عَلَى صِفَاتٍ مِنْ يَعْقِلُ فَقَوْلُهُ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النَّسَاءِ بِمَعْنَى الطَّيِّبِ مِنْهُنَّ وَقَوْلُهُ وَالنَّسَاءُ  
وَمَا بَنَاهَا بِمَعْنَى الْبَنَاتِ لَهَا فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ وَالْقَوْلُ الْآخَرُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ أَيْ وَبَنَاهَا وَقَوْلُهُمْ  
سُبْحَانَ مَا سَخَّرَ لَنَا بِمَعْنَى الْمُسَخَّرِ وَمِمَّا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ فَمَتَّوَلَّ عَلَى مَا يَرْجِعُهُ إِلَى مَا أَصْلَانَا وَلَهَا  
١. مَرَاضِعُ تُذَكِّرُ أَقْسَامَهَا فِيهَا بَعْدَ أَنْ شَاءَ اللَّهُ ۖ وَأَمَّا أَيْ فَاتَّحَا تَكُونُ مَوْصُولَةً أَيْضًا تَحْتَاجُ إِلَى كَلَامٍ  
بَعْدَهَا تَتِمُّ بِهِ اسْمًا كاحتياجِ الَّذِي وَمَا إِذَا كَانَا بِمَعْنَى الَّذِي وَجَعَلَ فِيهَا مَا قَبْلَهَا مِنَ الْعَوَامِلِ كَمَا  
تَجْعَلُ فِي الَّذِي تَقُولُ لِأَصْرَبَتْ أَهْلَهُمْ فِي الدَّارِ وَالْمَعْنَى الَّذِي فِي الدَّارِ مِنْهُمْ فَيُؤَيِّلُ الَّذِي إِذَا أَتَاهَا  
تُعْهَدُ تَبْعِيضًا مَا أَصْغَفَتْ إِلَيْهِ وَلِذَلِكَ لَوُغَتْهُ الْإِصْفَاءُ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ لِأَصْرَبَتْ الَّذِي فِي الدَّارِ  
لَمْ يَكُنْ فِي الْفَلْظِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدٌ مِنْ جَمَاعَةٍ كَمَا تُعْهَدُ أَيْ ذَلِكَ ۖ وَقَدْ تَفَرَّدَ بِمَعْنَاهَا الْإِصْفَاءُ  
٢. نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى أَلَا مَا تَدْعُونَ فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْأَحْسَنَى وَالْمَعْنَى أَيْ الْأَسْمَاءُ دَعَوَتْ اللَّهَ بِهِ فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى  
وَلَا يَدَّ مِنْ حَالٍ فِي الْجُمْلَةِ الَّتِي فِي صَلَاتِهِ لَمْ يَلَّا تَرَكَ تَقُولُ جَاعِلٍ أَهْلَهُمْ قَامَ أَبَوَهُ وَالْعَائِدُ إِلَيْهَا فِي أَبَوِهِ وَتَقُولُ  
لَأَصْرَبَتْ أَهْلَهُمْ قَامَ غُلَامُهُ وَأَهْلُهُمْ هُوَ أَحْسَنُ فَإِنْ حَذَفْتَ الْعَائِدَ الْمَوْفُوعَ الَّذِي لَا يَحْسُنُ حَذْفُهُ فِي الَّذِي  
يُؤَيِّلُ عَلَى الصَّمِّ نَحْوُ قَوْلِكَ لِأَصْرَبَتْ أَهْلَهُمْ أَحْسَنُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى تَرَى لَنَنْتَرِصَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَهْلَهُمْ أَهْدَى عَلَى  
الرَّحْمَنِ شَيْئًا وَالْمَعْنَى أَهْلَهُمْ هُوَ أَهْدَى وَأَمَّا بُنِيَتْ لِأَنَّ الْقِيْلَاسَ فِيهَا أَنْ تَكُونَ مَبْنِيَّةً عَلَى حَدِّ نَظِيرَتِهَا  
٣. وَهِيَ مَنْ وَمَا لَهَا إِذَا كَانَتْ اسْتِفْهَامًا فَقَدْ تَصَدَّقَتْ بِمَعْنَى قُوَّةِ الْاسْتِفْهَامِ وَإِذَا كَانَتْ حِزْبًا فَقَدْ تَصَدَّقَتْ  
بِمَعْنَى حَرْفِ الْجَوَابِ وَهِيَ مَنْ وَإِذَا كَانَتْ خَبْرًا بِمَعْنَى الَّذِي فَهِيَ كَعَبَصِ الْأَسْمِ عَلَى مَا أَصْلَانَا وَإِنَّمَا أَصْرَبَتْ  
لَتَمَكِّنْهَا بِلُزُومِ الْإِصْفَاءِ لَهَا تَحْلُفُ لَهَا عَلَى تَطْيِيسِهَا وَتَطْيِيرِهَا وَهُوَ بَعْضُ وَكُلٌّ فَلَمَّا حَذَفَ الْعَائِدَ الْمَوْفُوعَ الَّذِي لَا  
يَحْسُنُ حَذْفُهُ مَعَ الَّذِي دَخَلَهَا فَقَصَّ بِإِزَالَتِهَا عَنْ تَرْتِيبِهَا فَعَادَتْ إِلَى أَصْلِهَا وَمَقْتَضَى الْقِيْلَاسَ فِيهَا مِنَ الْبِنَاءِ  
كَمَا أَنَّ مَا لِلْحَاجِزَةِ إِذَا قَدَّمَ خَبَرَهَا أَوْ دَخَلَهَا الْاسْتِثْنَاءَ الْمُنَاقِضَ لِمَعْنَى لِيُتَّحَدَّ رَدَّتْ إِلَى قِيْلَاسِ تَطْيِيرِهَا

في الابتداء محو حَلٍّ وإِثْمًا ومحو حَلٍّ مِمَّا يَكُونُ بَعْدَهُ المبتدأ والخبر وإِثْمًا هِيَ عَلَى الصَّمِّ عَلَى التَّصْبِيهِ  
بِقَبْلِ وَتَعْدٍ وَثَبَاتٍ وَهَذَا يَكُونُ مُعَرَّبًا فِي حَالٍ وَمَبْنِيًّا فِي حَالٍ كَمَا تَقُولُ جِئْتُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدٍ وَثَبَاتٍ  
رَجُلًا ثُمَّ تَقُولُ جِئْتُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدٍ إِذَا لَرَدْتُ الْعِرْقَةَ وَثَبَاتٍ هَذَا مَذْهَبُ سَيِّبِيَّةٍ وَالْكُوفِيُّونَ  
يُخَالِفُونَهُ فِي هَذَا الْأَصْلِ وَيُنْصِبُونَ أَيًّا إِذَا وَقَعَ عَلَيْهَا فَعَلٌ سَوَاءٌ حَذَفُوا الْعَائِدَ مِنَ الصَّلَاةِ أَوْ لَمْ يَحْذَفُوا  
• وَلَا فَرْقَ عِنْدَهُمْ بَيْنَ قَوْلِهِمْ لَأُضْرِبَنَّ أَيُّهُمْ هُوَ أَفْضَلُ وَبَيْنَ لَأُضْرِبَنَّ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ وَلَا يَصْطَوْنُ أَيُّهُمْ إِلَّا فِي  
مَوْضِعٍ رَفَعَ فَلَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى لِلنَّزْعِ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ثَقَلَهُمْ يَقْرُونَهَا بِالنَّصْبِ حَكَاهُ هَارُونُ الْقَارِي  
عِنْدَهُمْ وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ عَبَّاسٍ وَتَأَوَّلُوا الصَّمَّ عَلَى وَجْهِ إِحْدَاهَا أَنَّهُ مُعَرَّبٌ وَأَنَّهُ رَفَعَ بِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَأَشَدُّ لُغْبَرٍ وَكَيُونُ  
أَيُّ هُنَا اسْتِفْهَامًا كَأَنَّهُ اكْتَفَى بِالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ فِي قَوْلِهِ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ كَمَا يُقَالُ لَأَقْتُلَنَّ مِنْ كُلِّ قَبِيلٍ وَلَا تَكُنْ  
مِنْ كُلِّ طَعَامٍ ثُمَّ ابْتَدَأَ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا وَهُوَ رَأَى الْكَسَائِيَّ وَالْفَرَّاءَ وَهَلِي هَذَا لَا يَكُونُ  
• لِاتِّجْمَعَةِ الَّتِي فِي أَيُّهُمْ أَشَدُّ مَوْضِعٌ مِنَ الْأَعْرَابِ وَالرَّجُلَةُ الثَّلَاثُ أَنْ يَكُونُ أَيُّهُمْ أَيْضًا اسْتِفْهَامًا عَلَى مَا  
ذَكَرْنَا وَهُوَ رَفَعَ بِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَمَا بَعْدَهُ لُغْبَرٌ وَالْمَجْمَلَةُ فِي مَوْضِعِ الْمُفْعُولِ لِقَوْلِهِ لِلنَّزْعِ وَالنَّزْعُ مَعَى التَّيْبِينَ  
فَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْعِلْمِ فَلِذَلِكَ جَارَ تَعْلِيلُهُ مِنَ الْعِلِّ وَالرَّجُلَةُ الثَّلَاثُ أَنْ يَكُونُ رَفَعًا عَلَى الْحَكَايَةِ وَالْمَعْنَى  
ثُمَّ لِلنَّزْعِ مِنْ كُلِّ قَبِيلٍ تَشَابَهُوا الَّذِي يُقَالُ فِيهِ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا وَهُوَ رَأَى الْخَلِيلَ وَشَبِيهَهُ  
بِقَوْلِ الْأَحْكَامِ \* لَأَقْبِيَنَّ لَا حَرْجٌ وَلَا مَحْرُومٌ \* وَهَذَا بِأَنَّهُ الشَّعْرُ وَفِي حَالِ الْإِخْتِيَارِ عَنْهُ مِنْدُوحَةٌ  
• هـ وَهَلَسَ يَجْعَلُهُ مِنْ قَبِيلٍ أَشَدُّ أَشَدُّ أَنْتَ تَرَسُوهُ إِلَيْهِ فِي تَعْلِيلِ الْفَعْلِ مِنَ الْعِلِّ سَوَاءٌ كَانَ مِنَ أَعْمَالِ الْقَلْبِ  
أَوْ لَا يَكُونُ وَجُجِرَ لَأُضْرِبَنَّ أَيُّهُمْ هُوَ أَفْضَلُ وَبُعِلَ الضَّرْبُ وَهَذَا ضَعِيفٌ لِأَنَّ التَّعْلِيلَ ضَرْبٌ مِنَ الْإِلْفَاءِ  
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْلَفَ مِنَ الْأَعْمَالِ مِنَ الْعِلِّ إِلَّا مَا يَجُوزُ الْإِلْفَاءُ وَالَّذِي يَجُوزُ الْإِلْفَاءُ أَعْمَالُ الْقَلْبِ تَحْوِجُنِي  
وَعَلِمْتُ وَالْكُوفِيُّونَ لَا يَرَوْنَ لَأُضْرِبَنَّ أَيُّهُمْ هُوَ أَفْضَلُ بِأَنَّهُمْ لَا يَقُولُونَهُ إِلَّا مَنْصُوبًا وَبُعِضُهُ مَا ذَكَرْنَا مَا حَكَاهُ  
الْمُجَرَّمِيُّ قَالَ مِنْ حِينِ خَرَجْتُ مِنَ الْفَتْحِ بَعَى خُنْدَقِي الْبَصْرَةَ حَتَّى صَرْتُ إِلَى مَكَّةَ لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا يَقُولُ  
• أَضْرِبَ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ أَيْ كُلُّهُمْ بِنَّصْبٍ وَهَذِهِ الْحَكَايَةُ لَا تَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ غَيْرُهُ سَمِعَ خِلَافَ مَا رَوَاهُ وَيَكُونُ مَا  
سَمِعَهُ لَفْظًا لِبَعْضِ الْعَرَبِ وَذَلِكَ أَنَّ سَيِّبِيَّةَ سَمِعَ ذَلِكَ وَحَكَاهُ وَبَدَّلَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلَهُ وَسَأَلَتْ الْخَلِيلَ عَنْ  
قَوْلِهِمْ أَضْرِبَ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ يَعْنِي الْعَرَبُ وَقَالَ الْفَيَّاسُ هُوَ النَّصْبُ وَتَأَوَّلَ الرُّفْعَ عَلَى الْحَكَايَةِ وَأَنْشَدَ

أبو عمرو

\* إِذَا مَا أَتَيْتَ بَيْ مَالِكٍ \* فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ \*



وهذا نص في محلي النواع، ولقي ما ومن اقسام تذكر فيما بعد ان شاء الله، واما ذو فان كذا تعني  
 هذا ذو قال ذاك يويديون الذي قال ذاك وفي ذو الى معنى صاحب نظرها الى معنى الذي ووصلوها  
 بالجملة من الفعل والفعل والمبتدأ والفعل التي توصل بها الذي ونحوها لاحتمالها الى ما بعدها كما  
 كانت الذي مبنية فقالوا هذا زيد ذو قام ورأيت زيدا ذو قام ومررت بزيد ذو قام ابو فيكون في  
 ه حال الرفع والنصب والفعل بالواو وهذه الواو عين الكلمة وليست علامة الرفع وتقول مررت بالواو ذو كانت  
 والرجلين ذو قاما والرجال ذو قاموا فيستوي فيه التثنية وفتح والمؤنث قال الشاعر

\* فان الماء ما آبي وجدي \* ويثري ذو حفرته وكو طوبى \*

وصف البئر بلو وفي مؤنثا \* من أبيات الخمسة لتطور بن مخيم

\* فلما كرام مؤسرون آتيتهم \* تحسني من ذو هندام ما كفايا \*

ما اي من الذي عندهم وموصلة بالظرف كما تيسر الذي به في قولك جاءني الذي عندهم، فاما قوله

\* لئن لم تغير بعض ما قد صنعت \* لأتخيرن للعظم ذو آنا عارفة \*

وقبله

\* خلقت بهذي مشعر بكرائه \* تحب بصعراء القبيط درادقة \*

فاليبيت لعاري الطائي واري لقب غلب عليه لقب بذلك لقوله في آخر البيت ذو آنا عارفة واسمه  
 ه قيس بن جررة بن سيف بن مالك بن عمرو بن آبان وروي لئن لم تغير وروي لأتخيرن القسطن  
 والشاهد فيه جعل ذو معنى الذي وصلها بالمبتدأ والفعل وقوله لئن فيما بين القسم والفسر عليه  
 توطئة للقسم وجواب القسم لأتخيرن للعظم يقول البيت ان لم تغير بعض صبيعه لأقصدين في مقابلته  
 كسر العظم الذي مررت امرؤه اي أنتزع اللحم منه جعل شكواه كالعرى وجعل ما بعده ان لم  
 يغير معاملته كثيرا في العظم نفسه وهذا صعيد وذهب بعضهم الى أنك تقول في المؤنث ذات قالت  
 م ذاك وفي التثنية والجمع ويكون مضموما في كل حال، وحكى انه يجوز ان تقول في جماعة المؤنث  
 ذوات قلن وفي ذلك دلالة انه منقول من نى الى معنى صاحب، والفرد بين ذو الى معنى الذي  
 على لغة طيء وبين ذو الى معنى صاحب من وجوه منها ان ذو في لغة طيء توصل بالفعل ولا  
 يجوز لذلك في ذو الى معنى صاحب ومنها ان ذو في مذهب طيء لا يوصف بها الا للعرفه والى  
 معنى صاحب يوصف بها المعرفة والنكرة ان أضفتها الى نكرة وصفت بها النكرة وان أضفتها الى معرفة

صارت معرفةً ووصفت بها المعرفة وليس لَو التي معنى الذي كذلك لأنها معرفة بالصلة على حد تعريف  
 مَن وَمَا ومنها أن التي في لغة طيء لا يجوز فيها ذَا ولا يِي ولا تكون إلا بالواو تقول مررت بالرجل لَو قال  
 افي الذي قال ورأيت الرجل لَو قال وليس كذلك التي معنى صاحب لفظة فَمَا ذَا من قوله مَا ذَا صنعت  
 فهي على وجهين أحدهما أن تكون مَا استفهاما وفي اسم لَمْ مرفوع الموضع بالابتداء وَذَا خبره وفي معنى  
 ه الذي وما بعده من الفعل والفعل صلته والعائد محذوف والتقدير صنعتُ والوجه الثاني أن تجعل  
 مَا وَذَا جميعا مبتدأ مَا وحدها وتكون قد رُكبت من كلمتين كلمة واحدة نحو أَنَا وَحَيْثُنَا وَحَيْثُهَا من  
 الموقية وتكون مَا مع ذَا في موضع نصب بصنعت وبكون جواب الأول مرفوعا وجواب الثاني منصوبا  
 لأن الجواب بدل من السؤال قال الله تعالى وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفْوَةُ تَرْفَعُ الْغُفْرَ وَنَصِبِهِ  
 فالرفع على أن يكون ذَا معنى الذي والمعنى مَا الذي ينفقونه قال الشاعر

١. \* أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَوَدَّ مَاذَا يُجَاهِلُ \* أَحَبُّ فَيُنْفِقُ أَمْ صَلَاحٌ وَاطِلُ \*

والنصب على تركيب مَا وَذَا وجعلهما معا كلمة واحدة في موضع منصوب بالفعل بعدها قال الله تعالى  
 مَاذَا أَنْزَلْتُ رَبِّكُمْ قَالُوا خَيْرًا فان قيل فهلا كانت ذَا في قوله مَاذَا صنعت رائدة لمغاة قيل هذه  
 جوابان أحدهما أنه لو كانت ذَا رائدة لقلت في الجواب عَمَّ ذَا تسأل بحذف الياء مَا كَمَا تقول عَمَّ  
 تسأل لأن مَا إذا كانت استفهاما ودخل عليها حرف الجر حذفت الياء نحو قوله تعالى عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ  
 ١٥. وفيهم أَنْتِ مِنْ ذِكْرَاهَا فَلَمَّا خِصَّتْ مِنَ الْإِلْفِ وَهَلَتْ هَبَا ذَا تسأل دل على أنها رُكبت تركيبا إنما وصارت  
 الالف حشواً والثاني لو كانت لمغاة لكان التقدير في مَا ذَا صنعت مَا صنعت وتكون في موضع نصب  
 فلَمَّا قال \* أَحَبُّ فَيُنْفِقُ أَمْ صَلَاحٌ وَاطِلُ \* فابدل المرفوع من مَا دل أنها مرفوعة بالابتداء والخبر ذَا  
 والفعل صلة على ما ذكره

قال صاحب الكتاب والموصول ما لا بُدَّ له في تمامه اسماً من جملة ترده من الجدل التي تلحق صفات ومن  
 صير فيها يرجع اليه وتسمى هذه الجملة صلة ويسمى سببها لاشق وذلك قوله الذي ابوء منطلق  
 زيد وجاعل من عهدته مبرو وأسر الفاعل في الضارب في معنى الفعل وهو مع المرفوع به جملة  
 واقعة صلة لادم ويرجع الذكر منه اليه كما يرجع الى الذي

قال الشارح الموصول ما لا يتم حتى قصده بكلام بعده تام فمبصير مع ذلك الكلام اسمها تاما ياراه مستمى  
 فاذا قلت جاعق الرجل الذي قام فالتدنى وما بعده فى موضع صفة الرجل بمعنى القائم وإذا قلت  
 جاعق من قام فمن وما بعدها فى موضع اسم معروف غير صفة فنزلة التدنى وحده من الموصولات وحده  
 منزلة حرف من الكلمة من حيث كان لا يفهم معناه الا بصم ما بعده اليه فصار لذلك من مقدماته  
 ٥ ولذلك كان الموصول مبنيا فللموصل وحده اسم ناقص اى ناقص الدلالة فلذا جئت بالصلة قبل موصول  
 حينئذ وقوله لا بد له فى تمام اسمها من جملة تردده اى تتبعه وكل شئ يتبع شيئا فلد ركد  
 وقوله من الجمل الى تقع صفات يريد من الجمل الى توضيح وتبيين وفى الجمل المتبينة فى باب الخبر وصلح  
 فيها أن يقال فيه صدق او كذب وجاز ان تقع صفة للذكورة تامة الاستفهام فلا يجوز ان يوصل به  
 التدنى وأخواتها لا يجوز جاعق الذى أريد أبوه قائم وكذلك الامر والنهي لما ذكرناه من انها لا تقع  
 ١٠ صفة للذكورة ان كانت لا تحتل الصدق والكذب وجملة الامر ان الصلة بأربعة اشياء الفعل والفعل  
 والمبتدأ والخبر والشرط وجوابه والظرف ولا بد فى كل جملة من هذه الجمل من عائد متبها الى  
 الموصول وهو ضمير ذلك الموصول ليربط الجملة بالموصول ويؤنن بتعلقها بالموصول ان كانت الجملة عبارة  
 عن كل كلام تام قائم بنفسه فلذا انتهت فيها بما يتوقف فهمه على ما قبله ألن بتعلقها به مثال وصلح  
 بالفعل قولك جاعق الذى قام فالتدنى الموصول وقام الصلة والعائد الفاعل وهو ضمير الموصول وأستتر فى  
 ١٥ الفعل لأنه لو كان لغيره لم يستتر نحو الذى قام غلامه زيد وسواء فى الفعل الفعل لازم والمتعدي  
 والظيعتى وغير الظيعتى نحو كان ولهم مثال اللازم ما تقدم من قولنا جاعق الذى قام والذى قام  
 غلامه ومثال المتعدي جاعق الذى ضرب زيدا والذى أعطى عمرا درهما والذى طعن زيدا قائما والذى  
 أعلم عمرا زيدا خير الناس فالتدنى هو الموصول وضرب زيدا هو الصلة والعائد الفاعل المستتر فى ضرب  
 وكذلك الباقى الصلة الفعل وما يتبعه من الفاعل والمفعولين ومثال وصلح بالفعل غير الظيعتى قولك  
 ٢٠ جاعق الذى كان قائما والذى ليس قائما فكان واسمها وخبرها الصلة والعائد الاسم المستتر ولا فرق  
 فى ذلك بين أن تكون الجملة إيجابا أو سلبا مثال الإيجاب الذى قام زيدا ومثال السلب الذى ما قام  
 زيدا وتقول فى الموصول بالمبتدأ والخبر جاعق الذى أبوه قائم فالتدنى اسم موصول وأبوه قائم الصلة  
 والعائد الهاء فى أبوه ومثله جاعق الذى هو قائم فقولك هو قائم صلة وهو العائد الى الموصول ومثال  
 وصلح بالشرط والجزاء قولك جاعق الذى إن أتته يأتيك عمرو فقولك إن أتته يأتيك عمرو صلة والعائد

## فصل ١٧

٢٩٧

الهاء في تأتد واحسن ان كل واحد من الشرط ولزوء جملة فعلية تأتد فلما دخل عليها حرف الشرط ربطها وجعلها جملة واحدة في التقار كل واحدة من المجلتين الى اخرى كالتقار المبتدأ الى الخبر فالمجلة الاولى التي في شرط متولة للمبتدأ والمجلة الثانية التي في جزاء لاخير واذا كان كذلك فقدت بالخيار في الحبي العائد ان شئت اتيت به في المجلة الاولى نحو ما تقدم من قولك جامعى الذى ان تأتد وثك مره فاعاخذ الهاء في تأتد وان شئت اتيت به في المجلة الثانية نحو قولك جامعى الذى ان تكرم زيداً يشكرك فاعاخذ المصدر فى يشكرك فان جئت بالصير فيها فحسن شوه نحو قولك جامعى الذى ان تزره يحسن اليك فاعاخذ الاول الهاء المنصبة فى تزره والآخر الصير للمرفوع فى يحسن اليك كما يكون فى المبتدأ والخبر اذا كانا صلة كذلك ان شئت اتيت بالعائد مع المبتدأ وحده نحو جامعى الذى ابو تار وان شئت اتيت به مع الخبر وحده نحو الذى ابو تار فاعاخذ زيد وان شئت اتيت به معها نحو الذى ابو اخو زيد والذى مده خاله مره واما الصلة اذا كانت طرة او جاراً ومجروراً فنحو الذى متدك زيد والذى فى الدار خالد واحسن ان الشرط اذا وقع صلة فإنه يتعلف بفعل محذوف نحو استقر او حل ونحو ولا يتعلف باسم فاعل لان الصلة لا تكون مفرد اما تكون جملة واكثر المصوتين يسمى هذه الجملة صلة وسيبويه تسميها حشواً فالصلة مصدر كالوصول من قولك وصلت الشىء وصلنا وصلة والمراد ان الجملة وصل له فاما تسمية سيبويه لها حشواً فى معنى الرواية اى أنها ليست اصلاً وإنما في زائدة ينضم بها الاسم ويوضح بها معناه ومنه فلان بن حشوي بنى فلان اى من اتبعهم وليس من سيبويه واسم الفاعل فى الصارب فى معنى الفعل قد تقدم الاول ان الالف واللام معنى الذى واسم الفاعل معنى الفعل ولذلك اتهم لزانوا ان يصفوا بالمجلة الفعلية للعرفة كما يصفوا بها النكرة فلم يحكمهم ذلك لتنايهما فى التعريف والتذكير فجاروا بالالف واللام ووزوفا معنى الذى ولم يحسن إدخالهما على لفظ الفعل لانهما من خصائص الاسماء نحووا لفظ الفعل الى لفظ اسم الفاعل فصار اسماً فى اللفظ وهو فعل فى الحكم والتقدير وفيه ضمير يعود الى الالف واللام ان كانت فى تلهيل الذى والصواب انه عائد الى مدلولي الالف واللام وهو الموصوف باسم الفاعل واسم الفاعل مع ما فيه من الصير المرفوع فى تقدير الجملة كسائر

الصلات

قال صاحب الكتاب وقد حذف الرجوع كما ذكرنا ومع لفظي قريباً يقول ما أنا الذى فاعل لك

هَيْئًا وَفُوقَ قَامًا عَلَى الْإِلَهِ أَحْسَنُ بِحَذْفِ شَطْرِ الْجَمَلَا وَقَدْ جَاءَتْ أَلْفِي فِي قَوْلِهِ بَعْدَ التَّثْنَاءِ وَالْإِي  
 حَذْفِ الصَّلَا بِأَسْرَافٍ وَالْمَعْنَى بَعْدَ لَفْظَةِ الَّتِي مِنْ قِطَاعَةٍ شَأْنُهَا كُنْهٌ وَكُنْهٌ وَتَمَّا حَذْفُوا لِيُوهِّجُوا أَتَمَّا  
 بَلَعَتْ مِنَ الشَّدَّةِ مَيْلًا تَقَاصُرُ الْعِبَارَةُ مِنْ كُنْهٍ

قَالَ الشَّارِحُ أَعْلَمُ أَنَّهُمْ قَدْ حَذَفُوا الرَّاجِعَ مِنَ الصَّلَا وَكَثُرَ ذَلِكَ مَعْدَمٌ حَتَّى صَارَ قِيَاسًا وَلَيْسَ حَذْفُهَا  
 ٥ دُونَ اثْنَاتَيْهَا فِي الْخَمْسِ وَقَدْ جَاءَ الْأَمْرَانِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى بِحَوْ قَوْلِهِ أَهَذَا الْإِلَهِ بِمَعْنَى اللَّهِ رَسُولُ  
 وَالْمَرَادُ بِمَعْنَى وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ كَأَلْفِي يَتَقَبَّضُ الشَّيْطَانُ مِنْ أَلْفِي فَلْيُبالِغُوا وَهُوَ الْهَاءُ وَتَمَّا حَذْفُوا  
 الْعَائِدَ مِنَ الصَّلَا لَأَنَّ أَلْفِي وَمَا بَعْدَهُ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ جَمِيعًا كَأَسْمٍ وَاحِدٍ وَكَذَلِكَ كُلُّ  
 مُوَصِّلٍ يَكُونُ هُوَ وَصِلَتُهُ كَأَسْمٍ وَاحِدٍ فَكُلُّهُمْ اسْتَطَالُوا الْأَسْمَ وَأَنْ يَكُونَ أَرْبَعَةً أَشْيَاءَ كَشَيْءٍ وَاحِدٍ  
 فَكُرِّهُوا طَوِيلًا كَمَا كُرِّهُوا طَوِيلَ إِشْهَابٍ وَإِجْزَارَ لُغْفُوفٍ بِحَذْفِ الْهَاءِ وَالْوَاوِ إِشْهَابٍ وَإِجْزَارَ كَذَلِكَ لَمَّا  
 ١٠ اسْتَطَالُوا الْأَسْمَ بِصِلَتِهِ حَذَفُوا مِنْ صِلَتِهِ الْعَائِدَ تَخْفِيفًا وَتَمَّا حَذْفُوا الرَّاجِعَ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الصَّلَا أَلِ  
 لَمْ يَكُنْ سَبِيلٌ إِلَى حَذْفِ الْمَوْصِلِ لِأَنَّهُ هُوَ الْأَسْمُ وَلَا إِلَى حَذْفِ الْفِعْلِ لِأَنَّهُ هُوَ الصَّلَا وَلَا إِلَى حَذْفِ  
 الْفَاعِلِ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَسْتَعْنِي عَنْهُ بِحَذْفِ الرَّاجِعِ، وَلَا يُحَذَفُ هَذَا الرَّاجِعُ إِلَّا بِمَجْمُوعٍ ثَلَاثِ شُرَاطِلَ  
 أَحَدُهَا أَنْ يَكُونَ صَمِيرًا مُنْصَبًا لَا صَمِيرًا مُرْفُوعًا وَلَا مُجْرُورًا لِأَنَّ الْمَفْعُولَ كَالْفَصْلَةِ فِي الْكَلَامِ وَالْمُسْتَعْنَى  
 عَنْهُ وَأَنْ يَكُونَ الرَّاجِعُ مُتَّصِلًا لَا مُفَصَّلًا كَثَرَةُ حُرُوفِ الْمُنْفَصِلِ وَأَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِهِ ذَلِيلٌ وَذَلِكَ أَنْ  
 ١٥ يَكُونَ صَمِيرًا وَاحِدًا لَا يَدُلُّ لِلصَّلَا مِنْهُ فَتَقُولُ الَّتِي صَمِيرَةٌ رَيْدٌ فَتَحذفُ الْعَائِدَ الَّتِي هِيَ الْهَاءُ لِأَنَّ  
 الْكَلَامَ وَالصَّلَا لَا يَتَمُّ إِلَّا بِتَقْدِيرِهِ وَلَوْ غَلَبَتِ الَّتِي صَمِيرَةٌ فِي دَارِهِ رَيْدٌ لَمْ يَجِزْ حَذْفُ الْهَاءِ لِأَنَّ الصَّلَا  
 تَتِمُّ بِدُونِهِ فَلَا يَكُونُ فِي الْفَهْمِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ وَقَدْ حَذَفُوا الْعَائِدَ عَلَى الْمَوْصِلِ إِذَا كَانَ  
 مُبْتَدَأً بِحَوْ قَوْلِكَ جَاعَنِي الَّذِي صَارَبٌ وَهَذَا وَالْمَرَادُ الَّذِي هُوَ صَارَبٌ وَحَكِي صَاحِبُ الْكِتَابِ  
 عَنْ الْخَلِيلِ مَا أَنَا بِالَّذِي قَاتِلٌ لَكَ شَيْءًا أَيْ الَّذِي هُوَ قَاتِلٌ وَمِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ بَعْضِهِمْ مَثَلًا مَا  
 ٢٠ بَعْضُهُمْ يَرْفَعُ بَعْضُهُمْ كَأَنَّهُ جَعَلَ مَا مَوْصُولَةً بِمَعْنَى الَّذِي وَالْمَرَادُ أَنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْبِي أَنْ يَحْضُرَ  
 مَثَلًا الَّذِي هُوَ بَعْضُهُ وَمِثْلُهُ قِرَاءَةُ بَعْضِهِمْ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ أَيْ الَّذِي هُوَ أَحْسَنُ  
 وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ

\* تَرَاهُ مَثَلُ الْفَتَيَانِ فِي غَيْرِ \* الْأَنَامُ يَتَسَوَّنَ مَا عَوَّيْنَهَا \*

أَيْ يَسَوِّنُ الَّذِي هُوَ عَوَّيْنَهَا وَحَذْفُ الصَمِيرِ مِنْ هَذَا ضَعِيفٌ جَدًّا لِأَنَّ الْعَائِدَ هُنَا شَطْرُ الْجَمَلَا

وليس فصلة كالهاء في قولك الذي كلمته والذي سهله قليلا العلم موضعها ان كانت الصلة لا تكون  
بلفرد ، وقد جاءت الصلة محذوفة بالكسبة وذلك شاذ في الاستعمال والقياس أما قلته في الاستعمال  
فظاهر وأما في القياس فلأن الصلة في الصلة في المعنى وأما جىء بالذي واصله ان ذلك فلا يسوغ حذفها  
لأن فيه تفويت المقصود كما لا يجوز حذف الصلة من المبهمة في قولك يا أيها الرجل لأنه هو المقصود  
بالدعاء وأتى واصله ان ذلك ، فن ذلك قولهم في المثل بعد التثنية والتي بحذف الصلة من كل واحد  
منهما لأن الغرض ان هذه لفظة لعظمها وقامه أمرها موصولة بصغير المكروه وعظيمه وقيل التثنية  
والتي من اسماء الداهية كآنها سميت بالوصول دون الصلة وأما قول الشاعر انه انشد ابو عثمان  
\* حتى إذا كانا لما ألتفتنا \* مثل الجديين المحتلمين \*

فإنه شبه الذي بمن وما بحذف صلتها ووصفها كما يفعل بمن وما فلما على اصل الكوفيين فلقم يجعلون  
أ الذي هنا موصولة على بابها ويصلونها بمثل لأنهم يجرونها مجرى الظروف ،

## فصل ١٧٨

قال صاحب الكتاب والذي وضع واصله ان وصف المعارف بالجميل وحذف الجملة التي يوصل بها أن تكون  
١٥ معلومة للمخاطب كقولك هذا الذي قدّم من القصّة ثمن بلغه ذلك ،

قال الشارح قد تقدّم القول ان الذي إنما أني بها توصلا الى وصف المعارف بالجميل حين احتجوا الى  
وصفها بالجميل كما كانت التكرات كذلك وينبغي ان تكون الجملة التي تمنع صلة معلومة عند المخاطب  
لأن الغرض بها تعريف المذكور بما يعلنه للمخاطب من حاله ليصنع الاخبار عنه بعد ذلك والصلة  
تختلف الخبر لأن الخبر ينبغي ان يكون مجهولا عند المخاطب لأن الغرض من الخبر إفادة المخاطب  
٢٠ شيئا من أحوال من يعرفه فلو كان ذلك معلوما عنده لم يكن مفيدا له شيئا فلذلك لا تقول جاعلي  
الذي قام الآن عرف قيامه وجهل مجيئه لأن جاع خبر وقام صلة وكذلك لا تقول أقبل الذي ابوء  
منطلق لأن من عرف انطلق أبيه وجهل إقباله فاعرف ذلك ،

قال صاحب الكتاب ولست استطاعتهم إياه بصلته مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه فقالوا ألد بحذف  
الياء ثم ألد بحذف الحركة ثم حذفوا رأسا واجتزوا عنه بالحرف المتيسر به وهو لم التعريف وقد

فصلوا مثل ذلك بمقتضى فقالوا أَلَيْتِ وألَّتْ والصارئة هِنْدَ بمعنى ألتى صرئته هِنْدَ وقد حذفوا النون من مثناه ومجموعه قال الفرزدق

\* أبى كليب إن مَنَى أَلَدَا \* قَتَلَا المُلُوكَ وَكُنَّا الأَعْلَا \*

وقال \* وإن الذى حدثت بقلبي دماؤم \* وقال الله تعالى وَخَصَّصْنَا لَآلِى خَاوِءَا

٩ قال الشارح قد تقدم أنهم استطالوا الاسم الموصل بصلته واستطالتهم الآية هَجَرُوا على تخفيفه من غير جهة واحدة فتارة حذفوا الياء منها واجتزأوا بالكسرة منها وقالوا أَلَدَ وتارة يحذفون الياء والكسرة معا لأنه أبلغ في التخفيف فإذا غالوا في التخفيف حذفوا الذى لنفسها واقتصروا على الالف واللام التى في أولها وأما موحى مقام الذى ونودا ذلك فيها ولم يكن إدخالها على نفس الجملة لآنها من خصائص الاسماء محذورا لفظ الفعل إلى لفظ اسم الفاعل وأدخلوا عليه اللام ولم يريدوا الذى وقد تقدم ذلك ١٠ وقد فعلوا في الموحى مثل ذلك فقالوا أَلَيْتِ بكسر التاء وألَّتْ بسكونها كما كان في المذكر كذلك وقالوا الصارئة هِنْدَ والمراد التى صرئته فحذفوا التى واجتزأوا بالالف واللام وهو كذا لفظ الفعل إلى اسم الفاعل مبالغة في التخفيف وقد حذفوا النون أيضا تخفيفا من مثناه ومجموعه فقالوا جاعى أَلَدَا ثاما وألدى ثاموا والمراد أَلَدَانِ وألذين حذفوا النون تخفيفا لطول الاسم بالصلة ثاما قول الفرزدق

١٥ \* أبى كليب إن مَنَى أَلَدَا الح \* فإن الشاهد فيه حذف النون من أَلَدَانِ وقوله أَلَدَا يفخر على جرير وهو من بى كليب بن يربوع بن اشتهم من بى تغلب كبروا بن كُثَيْم قال جرير بن هند الملك واسبر بن النعمان بن مالك بن تغلب أف حَنَسَ بن حَنَسَ قال شُرَيْبيل بن عمرو بن شجر يوسف الكلاب الأرك وغيرهما من سادات تغلب وقيل أراد بجمعه فُذَيْل بن فُبَيْرة التغلبى الشاعر والزهيد ابن يربوع الأصغر الذى كان أخا لثمة وأما قول الآخر

\* وإن الذى حدثت بقلبي دماؤم \* ثم القم لى القم يا أم خالد \*

١٢ فإن البيت لأشبه بن ربيعة وربيعة وزيعة بالواو والشاهد فيه حذف النون من أَلَدَانِ استخفافا على ما تقدم والذى يدل أنه أراد الجمع قوله دماؤم فعز الصمير من الصلة بلفظ الجمع يدل أنه أراد الجمع ومثله قوله تعالى وَخَصَّصْنَا لَآلِى خَاوِءَا والمراد الذين لقوله خاصوا ويحوز أن يكون الذى واحدا وموتى عن الجمع لأن عاد الصمير بلفظ الواحد فتفكر إلى اللفظ وإن عاد بلفظ الجمع فبالعمل على المعنى على حد من ومثله قوله تعالى وَالَّذِى جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ وقد

سجانه كُنْغِلِ الَّذِي اسْتَوَقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَتَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يَبْصُرُونَ  
فعاد الصمير مرةً بلفظ الواحد ومرةً بلفظ الجمع تَمَلَّأَ عَلَى الْمَعْنَى وهو يرضى قوماً فَمَلَأُوا بِقُلُوبِهِمْ وهو  
موضع معروف بين البصرة وحديثة وهو مذكور مصروف

## فصل ١٨

٥

قال صاحب الكتاب وتجاءلَّ الَّذِي فِي بَابِ الْإِخْبَارِ أَوْسَعُ مِنْ مَجَالِ اللَّامِ الَّتِي بِمَعْنَاهُ حَيْثُ دَخَلَ فِي  
الْجَائِزِينَ الْأَسْمِيَّةِ وَالْفَعْلِيَّةِ جَمِيعًا ولم يكن لَدَمَ مَدْخُلُ الْآ فِي الْفَعْلِيَّةِ وَلِذَلِكَ قَوْلُكَ إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ  
زَيْدٍ فِي تَمَرٍ زَيْدٌ وَزَيْدٌ مَنْطَلَقُ الَّذِي تَمَرٌ زَيْدٌ وَالَّذِي هُوَ مَنْطَلَقُ زَيْدٍ وَالْقَائِمُ زَيْدٌ وَلَا تَقُولُ أَلَهُوَ  
١. مَنْطَلَقُ زَيْدٍ. وَالْإِخْبَارُ عَنْ كُلِّ اسْمٍ فِي جُمْلَةٍ سَائِلُ الْآ إِذَا مَنَعَ مَنَعٌ

قال الشارح الإخبار ضرب من الابتداء والظير مُصَدِّرُ فِيهِ بِالَّذِي أَوْ بِالْألف واللام بمعناها وقد ذكرنا أن  
الَّذِي إِذَا تَرُ بصلته كان اسماً مفرداً كزَيْدٍ ومبرور لا يُفِيدُ الْآ بِضَمٍّ جَزْءَ آخَرِ الْيَهُ لَذا قيل لك أَخْبِرْ  
عَنْ اسْمٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ فَلَرَأَى الْجَحِيفَ الْكَلَامَ الَّذِي أَوْ الْألف واللام واجعلها في موضع مبتدأ وانزع  
ذلك الاسم من مكانه الذي كان فيه وَضَعْ مَوْضِعَهُ صَمِيرًا يَقُومُ مَقَامَهُ يَكُونُ رَاجِعًا إِلَى الَّذِي أَوْ إِلَى  
١٥. الْألف واللام وأجعل ذلك الاسم خبراً، مثال ذلك إِذَا قِيلَ لَكَ أَخْبِرْ عَنْ زَيْدٍ مِنْ قَوْلِكَ تَمَرٌ زَيْدٌ  
بِالَّذِي قُلْتَ الَّذِي تَمَرٌ زَيْدٌ فَيَكُونُ الَّذِي مَبْتَدَأً وَقَمَ صِلَتُهُ وَفِيهِ صَمِيرٌ تَمَرٌ مَقَامُ زَيْدٍ فِي كَوْنِهِ الْفَاعِلُ  
وهو صَمِيرٌ رَاجِعٌ إِلَى الَّذِي وَهُوَ تَمَرٌ الْكَلَامُ وَهُوَ فِي الْمَعْنَى زَيْدٌ لِأَنَّهُ صَمِيرُ الَّذِي وَالَّذِي هُوَ زَيْدٌ وَلِذَلِكَ  
كان خبراً عنه لَأنَّ الْخَبَرَ إِذَا كَانَ مَفْرُودًا هُوَ الْمَبْتَدَأُ فِي الْمَعْنَى فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْهُ بِالْألف واللام قلت  
القائمُ زَيْدٌ فَالْألف واللام تَقَامُ مَقَامُ الَّذِي وَاسْمُ الْفَاعِلِ الَّذِي هُوَ تَمَرٌ عَوَضَ عَنْ قَمَ وَفِي اسْمِ الْفَاعِلِ  
٢. صَمِيرٌ هَائِلٌ إِلَى الْألف واللام وَالْألف واللام هَا زَيْدٌ غَيْرُ أَنَّكَ أَخْبَرْتَ الْألف واللام بِتَمَارِهِ بِإِصْرَابِ الَّذِي  
وَحْدَهَا فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْ زَيْدٍ مِنْ قَوْلِكَ زَيْدٌ مَنْطَلَقُ قُلْتَ الَّذِي هُوَ مَنْطَلَقُ زَيْدٌ جَعَلْتَ بَدَلُ  
زَيْدٍ صَمِيرًا وَهُوَ مَبْتَدَأٌ كَمَا كَانَ زَيْدٌ مَبْتَدَأً وَمَنْطَلَقُ الْخَبَرِ وَهُوَ مَنْطَلَقُ صِلَةِ الَّذِي وَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى  
الَّذِي وَزَيْدٌ خَبَرُ الَّذِي لَأنَّ زَيْدًا هُوَ الَّذِي فِي الْمَعْنَى فَلَوْ أَخَذْتَ الْخَبَرَ عَنْهُ بِالْألف واللام لَمْ يَصِحَّ  
لَأنَّكَ تَحْتَاجُ أَنْ تَنْقُلَهُ إِلَى اسْمِ الْفَاعِلِ وَاسْمُ الْفَاعِلِ إِنَّمَا يَكُونُ مِنَ الْفِعْلِ لَا مِنَ الْأِسْمِ وَلِذَلِكَ قَالَ أَنْ



تجاءل الألفي في باب الإخبار أوسع من مجال الالف واللام لأن الألفي يكون مع الجهتين الاسمية والفعلية والالف واللام لا تكون إلا مع جملة فعلية فكل ما يُخبر عنه بالالف واللام يصح أن يُخبر عنه بالألفي وليس كل ما يُخبر عنه بالألفي يجوز أن يُخبر عنه بالالف واللام فكان الإخبار بالألفي أعم، وقوله والإخبار عن كل اسم في جملة سائق يريد الجملة الخبرية التي يحسن في جوابها مذكور وكذب لأن هذه الجملة تقع صلات وصفات كما تقع أخبارا والأسماء تحكم أنها أسماء يمتد على مسلمات يجوز الإخبار منها بأحوالها إلا إذا منع مانع وسندثر الموانع فيما بعد.

قال صاحب الكتاب وطريقة الإخبار أن تُصَدَّرَ الجملة بالموصل وتُحوَّلَ الاسم إلى مجزها واضعاً مكانه ضميراً ما إذا إلى الموصل بيناه أنك تقول في الإخبار من زيد في زيد منطلق الذي هو منطلق زيد ومن منطلق الذي زيد هو منطلق ومن خالد في قام غلام خالد الذي قام غلامه خالد أو الغلام غلامه خالد ومن اسمك في صرحت زيد الذي صرّب زيد أنا أو الضارب زيد أنا ومن السلب في يظهر الذهب فيغصب زيد الذي يظهر فيغصب زيد الذهب أو الظائر فيغصب زيد الذهب ومن يظهر الذي يظهر الذهب فيغصب زيد أو الظائر الذهب فيغصب زيد.

قال الشارح قد ذكرنا أن طريقة الإخبار أن تُصَدَّرَ الجملة بالموصل الذي هو الذي والى أو الالف واللام معناهما وتنوع الاسم الذي تريد الإخبار عنه من الجملة وتصح موضعه ضميراً يعود إلى الموصل ما يكون في المعنى ثم تأتي بذلك الاسم الذي تُخبر عنه آخرًا تجعله خبراً من الموصل وأما قال المحققين أخبر عنه وهو في اللفظ خبر لأنه في المعنى مُخْبَرٌ عنه أن قد يكون خبر ولا يُخبر عنه نحو الفعل فأرادوا التنبية على أنه خبر ومُخْبَرٌ عنه في المعنى، فإذا أخبرت من زيد من قولك زيد منطلق فذلك تقول الذي هو منطلق زيد نوهت زيداً من الجملة وجعلت بذلك ضميراً وهو مبتدأ كما كان زيد مبتدأ ومنطلق خبره على ما كان والجملة من المبتدأ والخبر صلة الألفي وفوراجع إلى الألفي ١. والألفي هو زيد ولذلك كان خبراً عنه لأن الخبر إذا كان مفرداً يكون هو المخبَرُ عنه في المعنى، فإن أخبرت من منطلق من قولك زيد منطلق قلت الذي زيد هو منطلق فجعل الضمير موصغ منطلق خبراً من زيد كما كان زيد كذلك وجعلت الجملة صلة الألفي ثم أثبت بمنطلق وجعلته خبراً من الموصل الذي هو زيد ولا يصح الإخبار بالالف واللام هنا لأن الالف واللام لا مدخل لهما في المبتدأ والخبر على ما بينا، فإن أخبرت من خالد في قولك قام غلام خالد قلت الذي قام غلامه

خَالِدٌ جَعَلَتْ الْهَاءَ مَوْضِعَ خَالِدٍ وَفِي مَصَافٍ إِلَيْهَا الْغَلَامُ كَمَا كَانَ خَالِدٌ كَذَلِكَ وَجَعَلَتْ خَالِدًا خَيْرًا مِنَ الْمَوْصُولِ الَّذِي هُوَ الْهَاءُ فِي الْمَعْنَى فَإِنْ أَخْبِرْتَ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ قُلْتَ الْقَائِمُ غَلَامُهُ خَالِدٌ فَالْقَائِمُ مُبْتَدَأٌ وَغَلَامُهُ مَرْفُوعٌ ارْتَفَعَ الْفَاعِلُ كَذَلِكَ قُلْتَ الَّذِي تَامَ غَلَامُهُ لَأَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ فِي مَعْنَى الَّذِي وَاسْمُ الْفَاعِلِ فِي مَعْنَى جَعَلَتْ خَالِدًا الْخَيْرَ كَمَا كَانَ فِي الَّذِي كَذَلِكَ وَجُمْلَةُ الْأَمْرِ هِيَ أَنَّ الْأَصَافَةَ تَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَدُلَّ الْمَصَافُ إِلَيْهِ عَلَى فَحْصٍ بَعِيْنِهِ وَالْآخَرُ أَنْ لَا يَدُلَّ عَلَى فَحْصٍ بَعِيْنِهِ فَأَمَّا مَا دَلَّ عَلَى فَحْصٍ مَقْرُونٍ فَخَوْ غَلَامٌ زَيْدٌ وَصَاحِبُ مَرْوٍ وَأَمَّا مَا لَا يَدُلُّ عَلَى فَحْصٍ مَقْرُونٍ فَخَوْ سَامٍ أَرَبَسَ وَأَقَى لِحْمَيْنِ فَأَمَّا الثَّانِي هُوَ مَا لَا يَدُلُّ عَلَى فَحْصٍ مَقْرُونٍ فَلَا يَجُوزُ الْإِخْبَارُ عَنْهُ لِأَنَّهُ لَا يَخْتَصِمُ بِالْأَصَافَةِ وَأَمَّا الْأَوَّلُ هُوَ مَا يَدُلُّ عَلَى فَحْصٍ مَقْرُونٍ فَإِنَّهُ يَجُوزُ الْإِخْبَارُ عَنِ الْمَصَافِ مَقْرُونًا وَعَنِ الْمَصَافِ إِلَيْهِ مَقْرُونًا وَلَا يَجُوزُ الْإِخْبَارُ عَنْهُمَا مَعَ لَأَنَّ الْمَصْرُ لَا يَدُلُّ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ وَاحِدٍ وَلَوْ قَبِلَ ١. لَكِنَّ أَخْبَرَ مِنْ قَامَ مِنْ قَوْلِكَ تَامَ غَلَامٌ خَالِدٌ قُلْتَ هَذَا لَا يَجُوزُ لَأَنَّ الْفِعْلَ لَا يُصَرِّحُ وَحْدًا بَيْنَهُمَا أَنَّ مَعْنَى الْإِخْبَارِ أَنَّ تَنْوِيعَ الْأَسْمِ الْخَيْرَ عَنْهُ مِنَ الْكَلَامِ وَأَقَى مَوْضِعَهُ بِصَمِيرَةٍ إِنْ كَانَ مُبْتَدَأً كَانَ صَمِيرًا مُنْفَصِلًا وَإِنْ كَانَ مَقْرُونًا أَوْ مَصَافًا إِلَيْهِ كَانَ الْمَصْمُومَ مُتَصِلًا فَإِنْ أَخْبِرْتَ مِنْ أَسْمَاكَ فِي صَرْفَتٍ زَيْدًا قَدْ الْإِخْبَارُ بِالَّذِي الَّذِي صَرْفَ زَيْدًا أَلَّا تُرِصَتْ صَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ مِنَ الْفِعْلِ وَوَضَعْتَ مَكَانَهُ صَمِيرَ الْغَيْبَةِ لِأَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى الَّذِي وَالَّذِي مَوْضِعٌ لِلْغَيْبَةِ وَاسْتَنْزِ الصَمِيرُ فِي الْفِعْلِ لَأَنَّ الْفِعْلَ إِذَا كَانَ وَاحِدًا غَائِبًا لَمْ يَتَّظَهَرْ لَهُ عَلَامَةٌ فَزَجَعْتَ صَمِيرَ الْمُتَكَلِّمِ الْمُتَنَوِّعَ خَيْرًا فَلَمَّا صَارَ خَيْرًا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ صَمِيرًا مَرْفُوعًا مُنْفَصِلًا لِلْمُتَكَلِّمِ نَحْوُ أَمَّا كَانَ مَرْفُوعًا لِأَنَّهُ خَيْرٌ الْمُبْتَدَأِ وَخَيْرٌ الْمُبْتَدَأِ لَا يَكُونُ إِلَّا مَرْفُوعًا وَأَمَّا كَانَ مُنْفَصِلًا لَأَنَّ خَيْرَ الْمُبْتَدَأِ لَيْسَ سَامِعًا لَهَا فَيَتَّصِلُ بِهِ وَكَانَ صَمِيرُ مُتَكَلِّمٍ عَلَى حَدِّ مَا كَانَ فِي صَرْفَتِهِ وَيَقُولُ فِي الْإِخْبَارِ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ النَّصَارُ زَيْدًا أَنَا فَالنَّصَارُ مُبْتَدَأٌ وَقَدْ صَمِيرُ يَرْجِعُ إِلَى الْأَلِفِ وَاللَّامِ وَأَمَّا الْخَيْرُ فَإِنْ أَخْبِرْتَ عَنِ الْمَفْعُولِ الَّذِي هُوَ زَيْدٌ بِالَّذِي قُلْتَ الَّذِي صَرْفَتُهُ زَيْدٌ فَالَّذِي مُبْتَدَأٌ وَصَرْفَتُهُ صَلْتُهُ وَالْهَاءُ عَائِدَةٌ إِلَيْهِ وَزَيْدٌ خَيْرٌ وَجُوزَ حَذْفُ الْهَاءِ فَتَعْمَلُ الَّذِي صَرْفَتُهُ زَيْدٌ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولَهُ فَإِنْ أَخْبِرْتَ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ قُلْتَ النَّصَارَةُ أَنَا زَيْدٌ فَالْهَاءُ فِي النَّصَارَةِ تَرْجِعُ إِلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ وَهُوَ الَّذِي وَأَمَّا مَرْفُوعٌ بِنَّصَارٍ وَأُظْهِرْتُ الْمَصْرُ الَّذِي هُوَ أَمَّا لَأَنَّ صَارًا لَكِنَّ وَقَدْ جَرَى عَلَى الْأَلِفِ وَاللَّامِ الَّذِي لَزِيْدٍ وَقَدْ جَرَى عَلَى غَيْرِهِ مَنْ هُوَ لَهُ وَاسْمُ الْفَاعِلِ إِذَا جَرَى عَلَى غَيْرِهِ مَنْ هُوَ لَهُ يَبْرُزُ صَمِيرُهُ وَتَعْمَلُ يَطِيرُ الذَّبَابُ فَيَغْضِبُ زَيْدًا إِنْ أَخْبِرْتَ مِنَ الذَّبَابِ قُلْتَ

- الذي يظهر فيغصب زيدُ الدَّهَابُ فيكون الذي في موضع رفع لأنه مبتدأ ويظهر صلته وفيه ضمير يعود إلى الذي وهو الفاعل استكن فيه لكونه واحداً لغائب وضميرُ الفاعل إذا كان بهذه الصفة كان مستكناً في الفعل بلا علامة لفظية وقوله فيغصب زيدُ جملةٌ معطوفة على يظهر والمعطوف والمعطوف عليه داخل في الصلة والدَّهَابُ خبرُ المبتدأ وقد كان قبل الإخبار فاعلٌ يظهر فلما أخبرت عنه وضعت مكانه ضميره وأخرته فجعلته خبراً فإن أخبرت بالالف واللام قلت الطائر فيغصب زيدُ الدَّهَابُ فيكون الطائر مبتدأ وفيه ذكرٌ يعود إلى مدلولي الالف واللام وهو مرتفع به وقوله فيغصب زيدُ معطوف عليه وإن كان مفرداً فهو في تأويل الجملة لأن الطائر معنى الذي يظهر فكأنك عطفت جملةً على جملة في الحكم ومثله قوله تعلق إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضاً حسناً على معنى إن الذين تصدقوا وأقرضوا والدَّهَابُ الخبرُ فهو الآن مرفوعٌ لأنه خبرُ المبتدأ وقيل كان مرفوعاً لأنه فاعلٌ فإن أخبرت عن زيد قلت الذي يظهر الدَّهَابُ فيغصب زيدُ فإلى الذي مبتدأ ويظهر الدَّهَابُ صلته وقوله فيغصب معطوفٌ عليه وفيه ذكرٌ يعود إلى المبتدأ والموصول وهو الذي وزيدُ الخبرُ والفاء ربطت الجملتين وجعلتهما كالجملة الواحدة لأنها أحدثت فيهما معنى الجزاء وصار معنى إن طار الدَّهَابُ يغصب زيدُ ولما كان الشرط والجزاء كالجملة الواحدة فاحتضى كل واحدة من الجملتين الأخرى كفى هوذا الضمير إلى الموصول من أحدهما إذا كانتا صلة نحو قولك الذي أبوه قائمٌ زيدٌ ولو كان مكان العاء الواو لم يصح الإخبار عن الدَّهَابِ ولا عن زيد لأن الواو لا تحدث في الكلام معنى الجزاء فتبقى إحدى الجملتين أجنبيةً عن الموصول فخلوها من العائد وتطو في الإخبار بالالف واللام الطائرُ الدَّهَابُ فيغصب زيدُ فالطائرُ مبتدأ والدَّهَابُ رفعٌ به وليس فيه ذكرٌ لأنه قد رفع طائراً ويغصب معطوفٌ عليه وفيه ذكرٌ يعود إلى الموصول وبه تمت الصلة وزيدُ خبرُ المبتدأ
- قال صاحب الكتاب ومما امتنع فيه الإخبارُ ضميرُ الشأن لاستحقاقه أول الكلام والضميرُ منطلق في زيدٍ منطلق والهاء في زيدٍ صريته ومثله في السمن مَنولان منه بدارج لأنها إذا دخلت إلى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد والمصدرُ والمثال في نحو صرَّبي زيداً فلما أتت لوقلت الذي هو زيداً فلما صرَّبي عملت الضمير ولو قلت الذي صرَّبي زيداً إياه قائمٌ أصبرت للحال والإصرار إياه يسوع فيسما يسوع تعريفه
- قال الشارح قد تقدّم القول أن كل اسم من جملة تامة خبرية يجوز الإخبار عنه إلا أن يمنع منه مانع

من المواضع التي يتنوع الاخبار من الاسم فيها ضمير الشأن والحدث لو قلت كان زيد قائم فاصبرت  
 في كان ضمير الشأن والحدث لم يجوز الاخبار من ذلك الضمير فلا يجوز الذي كان زيد قائم هو ولا  
 الكائن زيد قائم هو لان ضمير الشأن والحدث لا يكون الا اولا غير عائد على ظاهر وانما تفسيره  
 الجملة بعده وانئت اذا اخبرت عنه اخبرته من هذه الصفة بأن يصير متأخرا يعود على ما قبله من  
 ٥ الموصول غير مفسر بجملة وهذا غير ما وضع عليه ومن ذلك الضمير في منطلق في قوله زيد منطلق  
 لا يجوز الاخبار عنه لو قلت الذي زيد منطلق هو لم يجوز لان الضمير في متعلق كان عائدة الى  
 المبتدأ الذي هو زيد وانئت حين اخبرت عنه نوهت منه ذلك الضمير وجعلت فيه ضميرا يعود  
 الى الموصول واخبرت الضمير الذي كان مستكنا فيه الى موضع الخبر وجعلته منفصلا فبقي المبتدأ  
 الذي هو زيد بلا عائد اليه فان اعدت الضمير الى زيد بقي الموصول بلا عائد فكانت المسئلة  
 باطلت من هذا الوجه ومثله امتناع الاخبار عن الهاء في زيد صرته لان هذه الهاء عائدة الى زيد  
 ولو اخبرت عنه لنوهت هذا المصدر وجعلت مكانه ضميرا آخر يعود الى الموصول واخبرت الضمير  
 الذي في صرته الى موضع الخبر على القاعدة المذكورة وكنت فجاء منفصلا لتعذر الاتيان بالمتمصل  
 ولو فعلت ذلك لأخليت المبتدأ الذي هو زيد من عائد عليه ومثله امتناع الاخبار عن الهاء في  
 منه من قولك اسمي متول من بدرج لانك لو اخبرت عنها لكنت عائدا الذي السمي متول من  
 ١٥ بدرج هو فجعل الهاء في منه عائدا على الموصول ويبقى المبتدأ الذي هو السمي بلا عائد وذلك  
 معتنع ومن ذلك قولك صرني زيدا قائما لا يجوز الاخبار من المصدر ههنا ولا من الحال لانك ان  
 اخبرت من المصدر لومك إسماء وكنت تقول الذي هو زيدا قائما صرني فكنت تنصب زيدا قائما  
 فهو لاتها كناية عن المصدر الناصب والمصدر اذا أضمر لا يجعل نوهت مروي يويده حسن وهو  
 بعرو قبيل لم يجوز لان المصدر بما عمل به فيه من حروف الفعل وتقدمه بأن والفعل وبعد الكناية  
 ٢٠ تقول منه حروف الفعل ويتنوع تقدمه بأن والفعل وكذلك لو اخبرت من الحال فقلت الذي  
 صرني زيدا آية قائم لم يجوز لان الحال لا يكون الا نكرة وانئت اذا كنيت عنه عرقته وذلك لا يجوز  
 في الحال فلو اخبرت عن المفعول وهو زيد لجاز وكنت تقول الذي صرني آية قائما او صرته قائما  
 زيد لغيره

## فصل ١٨

قال صاحب الكتاب وما اذا كتبت اسما على اربعة اوجه موصولة كما ذكر موصولة كقوله

\* رَبِّ مَا تَكْرَهُ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْسَرِ لَهُ فَرَجَةٌ تَحِلُّ الْعِقَالِ \*

ونكره في معنى شيء من غير صلة ولا صفة كقوله تعالى قُلُوبًا هِيَ وَقَوْلُهُمْ فِي التَّتَجَبِ مَا أَحْسَنَ رَيْدًا  
ومضمة معنى حرف الاستفهام والهاء كقوله تعالى وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ وَقَوْلُهُ وَمَا تَقْدِمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ  
\* فَجَنَّبَهُ عَنْ آلِهِ \*

قال الشارح لما ذكر الموصلات وذكر في جملتها ما أتبعها بضمير أقسامها وفي على اربعة اهراب احدها  
أن تكون موصولة معرفة بمنزلة الذي والآخر أن تكون منكورة غير موصولة والثالث أن تكون استفهام  
والرابع أن تكون جواره فالأول منها وهو أن تكون بمعنى الذي وتوصل بما يوصل به الذي فقد  
تقدم الكلام عليها وأما الثاني وهو أن تكون منكورة فهي على مرتين احدها أن تكون غير موصولة  
والآخر أن تكون موصولة فالأولى الموصولة كقوله تعالى هَذَا مَا لَنِي عَتِيدٌ عَتِيدٌ خَيْرٌ نَانٍ أَوْ صَفَةً دَلِيَّةٌ  
ويجوز أن تكون ما بمعنى الذي ولدى بعده الصلة وهو خير من هَذَا وَعَتِيدٌ خَيْرٌ نَانٍ عَلَى حَدِّ  
هَذَا بَعْلِي شَيْخٌ والفصل بين الصلة والصلة أن الصلة لا تكون إلا جملة والصفة قد تكون اسما  
مفردا فإذا وقعت الجملة صفة للنكرة فالها تقع من حيث توصف النكرات بالجل لا أن ذلك لا يتم بخلاف  
ما الصلة والغرف بين للجل التي تكون صلة لما وبين للجل التي تكون صفة لها أن للجل التي تكون صفة  
لها لها موضع من الاهراب بحسب اهراب موصوفها وللجل التي تكون صلة لا موضع لها من الاهراب  
ومما جاءت فيه منكورة موصولة قوله تعالى مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ أَجَارَ بَعْضُهُمْ أَنْ تَكُونَ مَا لَكْرَةٌ وَبَعْضَةٌ  
وصف لها على أن تكون ما في موضع البذل بين مثلا فان قبل كيف سلغ وصفها ببعضه وهو نوع  
ليل لا يبعد ذلك ههنا لأن ما اسم ما قربت في الإبهام والعجم من ذا وحكم هذه الاسماء ان تبين  
باسماء الانواع وقد تقدم هل ذلك وكذلك ما الثانية في قوله لَمَّا قَوَّهَا بِجُوزٍ أَنْ تَكُونَ نَكْرَةٌ وَبُكُونٍ  
فوقها صفة والتقدير إن الله لا يسحقني أن يضرب مثلا شيئا بعوضه فشيئا فوقها فالها قول الشاعر  
\* رَبِّ مَا تَكْرَهُ الْخَ \* فالهية لأمية بين أي الصلوات والشاهد فيه كون ما نكرة وما بعدها صفة لها  
والذي يدل أنها نكرة دخول رب عليها وفي معنى شيء والعائد من الصفة محذوف والمعنى رب سي  
تكرهه النفس من الأمور الحادثة الشديدة وله فَرَجَةٌ تَعْلَبُ الصَّيْفَ تَحِلُّ عِقَالِ الْعَتِيدِ وَالْفَرَجَةُ بِمَعْنَى

في الأمر والعصر في الحلق ونحوه مما يُرى حتى أبو حنيفة عن أبي عمرو بن العلاء قال أضافنا المحتاج  
فهرب إلى نحو اليمين وهربت معه فبيتنا نحن نسير وقد دخلنا إلى أرض اليمن فحلقنا أعرابي على  
بعض بلد

\* لا تصيبين بالأمر فقد يُكسَفَ غَمَاوُها بِغَيْرِ أَحْتِيَالِ \*

\* رُبَّ مَا تَكْرَهُ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَعَجَلِ الْعَقَالِ \*

قال أبو عمرو وما الخبر قال مات المحتاج قال أبو عمرو وكنت بقوله فَرْجَةً بفتح الفاء أَشَدَّ فَرَحًا من قوله  
مات المحتاج، والضرب الآخر من ضربَي النكرة هو أن تكون نكرة غير موصوفة وذلك من نحو قوله تعالى  
إِنْ تُبْدُوا أَنْصَدَتْ فَيَعْبَأَ عَنِّي فَمَا ههنا نكرة غير موصوفة والذي يدل على ذلك أنها لو كانت موصوفة  
لكان بعدها صفة وليس بعدها ما يصلح أن يكون صفة لأن الصفة إنما تكون مفردة أو جملة وإذا  
ما كان الموصوف مفردا وجب أن يكون نكرة لإبهام الموصوف وليس ما بعده نكرة ولا جملة فيكون صفة  
فتكسب بها ذكره أنها غير موصوفة وأنها نكرة لعدم الصلة وإذا كانت نكرة فهي في موضع نصب كما  
لو كانت النكرة ملفوظا بها والتقدير إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَالْمَدْعَاتِ نَعَمْ هِيَ إِبْدَاوُها أَيْ نَعَمْ الشَّيْءُ  
هِيَ إِبْدَاوُها هو المخصوص بالمدح فحذف الموصوف الذي هو الإبداء وأقبح المصنف إليه وهو ضمير  
الصدقات مقدم للدلالة عليه وإنما قلنا ذلك لأن في ضمير الصدقات ضمير نكرة فلا يخلو إما أن  
يكون على تقدير حذف الموصوف الذي هو الإبداء أو لا على تقديره فلو لم يكن المصنف مقدرًا لكان  
انعنى فنعَمْ هِيَ الْمَدْعَاتِ وَتَكُونُ الْمَدْعَاتُ فِي الْمَدْحَةِ وَلَيْسَ الْعَنَى هِيَ ذَلِكَ إِنَّمَا الْمَدْحُ رَاجِعٌ  
إِلَى إِبْدَاءِ الْمَدْعَاتِ ١٠ أَيْبَ نَفْسِهَا وَإِخْفَاها وَإِيتَادُهَا الْفُقَرَاءَ خَيْرٌ، وَنَظَرُكَ مَا فِي التَّعَجُّبِ نَحْوُ  
فَرِيكَ مَا أَحْسَنَ رِبْدًا وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى قَتَلَ الْإِنْسَانَ مَا أَكْفَرًا فَمَا نَكْرَةً غير موصوفة في موضع رفع  
بالابتداء وأقرب الخبر ومعهذا التعجب أي هو عَنِّي تَعَجُّبٌ مِنْهُ وَمِثْلُهُ قَمَا أَصْبَرْتُ عَلَى الْإِنَارِ أَيْ عَنِّي  
٢. يَدُلُّ فَيَعْبَأُ ذَلِكَ وَهِيَ أَنْ مَا اسْتَفْهَمَ وَهُوَ ابْتِدَاءُ وَكَثْرَةُ الْخَبَرِ أَيْ أَيْ سَيِّءٌ حَلَمَهُ عَلَى الْكُفْرِ مَعَ مَا  
يُرَوْنَ مِنَ الْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى الْمَوْحِدِ وَأَمَّا انْفِصَالُ الْثَالِثِ وَهُوَ كَوْنُهَا اسْتِفْهَامًا فَهِيَ فِيهِ غير موصوفة  
ولا موصوفة وفي سؤال عن ذوات غير الثماني وعن صفات الاتساق نحو قوله تعالى وَمَا تِلْكَ يَبِيبُكَ يَا  
مُوسَى وَقِيلَ تَعَالَى مَا عَلِمَ الْتَمَائِيلُ أَلَيْسَ أَتَمَّ لَهَا مَا يَفُونَ فَمَا اسْمُ نَكْرَةٍ في موضع رفع بالابتداء والتقدير  
أَيْ سَيِّءٌ تِلْكَ يَبِيبُكَ، وفي مبتدأ تضمنها جزء الاستفهام وإنما جرى بها ل ضرب من الاختصار وذلك

أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ مَا يَبْدُكَ فَكَذَلِكَ قُلْتَ أَهْضَى يَبْدُكَ أَمْ سَيْفٌ أَمْ خَنْجَرٌ وَحَوْلَ ذَلِكَ مَا يَكُونُ يَبْدُهُ  
 وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِجَابَتُهُ مَا يَبْدُهُ إِذَا لَمْ تَأْتِ عَلَى الْمَقْصُودِ فُجَاءًا مَّا وَهُوَ اسْمٌ وَقَعَ عَلَى جَمِيعٍ مَا لَا يَعْلَلُ  
مِنْهُمْ فِيهِ وَضَعُوا هَوَا الاستفهام فَالْتَصَى الْجَوَابُ مِنْ أَوَّلٍ وَهَلَّا فَكَانَ فِيهِ مِنَ الْإِيجَازِ مَا تَرَى وَأَمَّا كَوْنُهَا  
 جَزَاءً فَحُكْمُ ذَلِكَ مَا تَصْنَعُ أَصْنَعُ مِثْلَهُ وَحُكْمُهُ تَعَالَى وَمَا تَقْلِدُوا لِتَقْسِمُوا مِنْ خَيْرٍ يَجْزِيهِ هَذَا الْكَلِمَةُ  
 ٥ وَحُكْمُهُ تَعَالَى مَا يَفْقَحُ الْكَلِمَةُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَحُكْمُهَا فِي الْجَزَاءِ فِي حَصَرِهَا الْأَسْمَاءُ وَوَجْهُهَا  
 عَلَيْهَا تَحْكُمُهَا فِي الْاسْتِفْهَامِ فَلَا مَا تَأْكُلُ أَكَلٌ فَتَقْلِدِيهِ إِنْ تَأْكُلُ خُبْزًا أَوْ إِنْ تَأْكُلُ لَحْمًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا  
 يَبُولُ فَمَا كَانَتْ مَقَامَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَأَعْنَتُ مِنْ تَعْدَادِهَا كَمَا كَانَتْ فِي الْاسْتِفْهَامِ كَذَلِكَ فَأَمَّا مَوْضِعُهَا  
 مِنَ الْأَعْرَابِ فَعَلَى حَسَبِ الْعَامِلِ كَمَا أَتَى فِي الْاسْتِفْهَامِ كَذَلِكَ إِنْ كَانَ الشَّرْطُ فَعَلًا غَيْرَ مُتَعَدٍّ كَانَ  
 الْمَوْضِعُ رَفْعًا بِالْإِبْتِدَاءِ مَحْوَرًا تَقُمُ أَنْفُ مَا تَقُمُ أَضْرَبُ كَمَا أَتَى فِي الْاسْتِفْهَامِ كَذَلِكَ وَإِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا  
 ١٠ كَانَتْ مُنْصَوِّتَةً الْمَوْضِعَ بِهِ وَإِنْ دَخَلَ عَلَيْهَا حَرْفٌ جَرَّ أَوْ أَصْغَفَ إِلَيْهَا اسْمٌ كَانَتْ مَجْرُورَةً الْمَوْضِعَ بِهِ كَمَا  
 أَتَى فِي الْاسْتِفْهَامِ نَذَلِكَ فَأَمَّا الْجَزْمُ فَالْعَمَلُ بَعْدَهَا وَبَعْدَ غَيْرِهَا مِنْ أَسْمَاءِ الْجَزْمِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ  
 بِتَقْلِيدِهِ إِنْ وَلَا يَكُونُ بِالْإِسْمِ لَئِنْ لَمْ يَجِدْ اسْمًا فَلَمَّا فِي فَعَلٍ وَأَمَّا الْأَفْعَالُ فَتَعَلُّ فِي الْأَسْمَاءِ

وَلِصَاحِبِ الْكِتَابِ وَفِي وَجْهِهَا مُبْهَمَةٌ تَقَعُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ تَقُولُ لَشَيْءٍ رَفَعَ لَكَ مِنْ بَعِيدٍ لَا تَشْعُرُ  
 بِهِ مَا ذَاكَ إِذَا شَعَرْتَ أَنَّ النَّاسَ قُلْتَ مَنْ هُوَ وَقَدْ جَاءَ سُبْحَانَ مَا سَخَّرَكُنْ لَنَا وَسُبْحَانَ مَا سَبَّحَ  
 ١٠ الرُّعْدُ يَحْمَدُهُ

قَالَ الشَّارِحُ لَمَّا تَقَدَّمَ الْقَوْلُ أَنَّ مَا فِي وَجْهِهَا الْأَرْبَعَةُ تَقَعُ عَلَى نَوَاتٍ غَيْرِ الْإِنْسَانِيِّ وَهِيَ صِفَاتُ الْإِنْسَانِيِّ  
 فَإِذَا قُلْتَ مَا فِي الدَّارِ فُجَاءَتْهُ ثَوْبٌ أَوْ فَرْسٌ وَحَوْلَ ذَلِكَ مَا لَا يَعْلَلُ وَإِذَا قُلْتَ مَا رَزَقَ فُجَاءَتْهُ نَوْمٌ أَوْ  
 أَسَدٌ أَوْ سَبِينٌ فَتَقَعُ عَلَى صِفَاتِهِ وَقَدْ تَقَامَ الصَّلَاةُ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ فِي الْخَبَرِ مَحْوَرَتْ بِعَاقِلٍ وَكَاتِبٍ فَذَلِكَ  
 يَجُوزُ أَنْ تَقُومَ مَقَامَهُ فِي الْأَسْخِفَارِ إِذَا قِيلَ مَا عِنْدَكَ قُلْتَ رَيْدٌ أَوْ عَمْرٌ وَحَوْجٌ مِنَ الْأَحْيَانِ الْإِنْسَانِيِّ  
 ٢ وَلِذَلِكَ عَلَى إِفْهَامِهِ مَا وَهُوَ اسْتِفْهَامٌ مِنَ الْأَوْصَافِ مَقَامٌ مِّنْ فِي الْأَسْخِفَارِ مِنَ الْمَعَارِفِ لَمْ أَهْتِ أَنْ كَتَبْتُ  
 مَقَامَ رَيْدٍ وَكَمَا أَهْتِ مَقَامَهُ فِي الْأَسْخِفَارِ كَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ تُقِيمَهُ مَقَامَهُ فِي الْخَبَرِ وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَدَّى الْكَلِمَةُ  
 عَلَى أَرْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْهَتُهُمْ وَمِنْ ذَلِكَ مَا حَكَى عَنْ ابْنِ زَيْدٍ سُبْحَانَ مَا سَبَّحَ الرُّعْدُ يَحْمَدُهُ  
 وَسُبْحَانَ مَا سَخَّرَكُنْ لَنَا فَلَمَّا إِذَا قُلْتَ فِي جَوَابٍ مَا عِنْدَكَ رَجُلٌ أَوْ فَرْسٌ فَلَيْسَ عَلَى إِثْمَةِ انْصِفَتْ مَعَهُ  
 الْمَوْصُوفُ لِأَنَّ مَا يُسْأَلُ بِهَا عَنِ الْأَنْوَعِ وَالْأَشْيَاءِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى أَكْثَرٍ مِنْ وَاحِدٍ مِنْ رَجُلٍ





قال ابو ثوبان فوحيه من ثومي قوما فنظرت الى السماء فلم أر الا سعد الذابح فتفألت به لئلا يقع في العرب وعلمت ان النقي ملكهم قد قبض وهو ميت من علة فركبت ناقةي وسرت فلما أصبحت طلبت شيئا أزجر به فعن لي شبيههم يعني الفتعد وحيد قبض على صبي يعني الحيلة فهي تلنوي والنشيهم يعصها حي أكلها فوجرت لذلك فعلت شيهم سوى مهمم وأكتواء الصل التواء النابض على العالم بعد رسول الله ثم أولت أكل الشيهم فلبت العالم بعده على الارض لمحتك ناقةي حتى اذا كنت بالغاية رجرت الطائر لأخبرني بولائه ونعب غراب سائغ فنطق بمثل ذلك فتعذت بالله من سري ما حسن لي في طريقى وكذمت المدينة ولهم صاحبج بالكاء كصاحبج للعاجيج اذا أهلوا بالإحرام فعلت مة كلوا قبض رسول الله ملكهم فحجنت الى المسجد فوجدته خاليا فأنيت بيت رسول الله فوجدت بابه مرسجا وقيل هو مسجى وقد خلا به أهله فعلت أني الناس فعالوا في سبيها بني ساعدة صاروا الى الانصار ١. فحجنت الى السبيفة فوجدت ابا بكر وعمر وابا عبيدة بن الجراح وسائبا وجماعة من فريس ورأت الانصار فيهم سعد بن هبادة ولهم شعراهم حسان بن ثابت ونعب بن مالك ومكث منهم ثوبان الى فريس وتكلمت الانصار فاطالوا الخطاب وأكثروا الضواب وتكلم ابو بكر فله ذرة من رجل لا يطيل الكلام ويعلم مواضع فصل الحصام والله لقد تكلم بكلام لا يسمعه سامع الا أنفاد له وقال اليه فر تكلم مر بعده بذون كلامه ثم مد يده اليه وابعده ورجع ابو بكر ورجعت معه قال ابو ثوبان فشهدت الصلاة ١٥ على محمد صلى الله عليه وسلم وشهدت فقلت فر الشهد ابو ثوبان يبي النقي ملكهم شعرا

- \* لما رأيت الناس في عسلاتهم \* ما بين ملحد له وصرح \*  
 \* متبادرين لشرع بأكتهم \* نص الرب لفسد أربع أرح \*  
 \* فهناك صرئت الى الهوى وس يبت \* جاز الهوى ببيت غير مروح \*  
 \* كسفت مفرجه الجور وندرها \* وترفعت أظلم بطي الأظلم \*  
 \* وترهعت أجبال يترب كلها \* ولحيلها لحول خطب مفتاح \*  
 \* ولقد رجرت الصبر قبل وفاته \* مصابه ورجرت سعد الأتيم \*  
 \* ورجرت ان تعب المشح سائح \* متفائل فيه بفأل أقيم \*

فر انصرف ابو ثوبان الى بانيته وثوق ابو ثوبان في خلافة عثمان بن عفان بطريق مكة ذاهبا اليها ودفنه ابن الزبير



**LEIPZIGER  
COMMENTAR**

**ZU**

**ZAMACHSAR'S MUFASSAL.**

---

**NACH DEN HANDSCHRIFTEN**

**BY**

**LEIPZIG, OXFORD, CONSTANTINOPEL UND CAIRO**

**AUF KOSTEN DER DEUTSCHEN MORGENLÄNDISCHEN GESELLSCHAFT**

**HERAUSGEGEBEN VON**

**Dr. G. JAHN,**

**ORDENTLICHER AM MORGENLÄNDISCHEN GYMNASIUM IN BERLIN.**

**DRITTES HEFT.**

---

**LEIPZIG,**

**IN COMMISSION BEI F. A. BROCKHAUS.**

**1877.**

شرح مَقْصِدِ الرَّمَاخَشَرِيِّ

عَلَّامِدِ الْمُحَقِّقِ أَبِي الْبَقَاءِ ابْنِ يَعْيشَ

الجزء الرابع

# ذيل التصحيحات

صفحة	سطر	غلط	صحیح
٢٨٨	٩	حيوا	حيوة
٢٨٨	٨	يوتس	يوتس
٢٨٩	١٩	الالسان	الانساب
٥٠٩	٨	فأطوليت	فأطوليت
٥١٠	٨ و ٧	وهادا وهاؤوا كما تقلى طأ } وظاء وطاؤوا وهاى كما تقول طامى	وهادا وهاؤوا كما تقلى طأ } وظاء وطاؤوا وهاى كما تقول طامى
٥١٥	١٢	وبقلى	وبقال
٥١٩	٢	ذفوة	ذفوة
٥٢٢	٢١	مُسَيِّلَمَة	مُسَيِّلَمَة
٥٢٣	١٣	صرفة	صرفة
٥٢٩	٥		الرقى
٥٢٩	٧	أفريقية	أفريقية
٥٣٣	٥	قصرة	قصرة
٥٣٧	١٨	يقدم	يقدم
٨٣٨	٨	زائدة	زائدة
٥٣٩	٩	وقساعس	وقساعس
٤٢٢	٥	أغص	أغص
٥٤٢	٢٢	يحللنود	يحللنود
٥٥٨	١١	فيمنع	فيمنع
٥٦٠	١٢	حرقى	حرقى
٩٠٧	١٥	فويجروه	فويجروه
٩١١	٢٢	أرغفلا	أرغفلا

قال صاحب الكتاب وانجوائية وذلك عند الحاي ما المويدي باخبرها كقوله تعالى مَهْمَا تَأْتِيَا  
بِهِ مِنْ آيَةٍ

قال الشارح وقد قلبوا ألفه هاء ايضا اذا كانت جراء فقالوا مَهْمَا وأصلها عند القليل ما وحروف الجواء  
قد تواد فيها ما كفونك مى ما تأتي آتيت وأنت ما تكن أى فرادوا ما على ما كما يزيدون ما على  
• متى فصار ماما فاستفصوا هذا اللفظ لتكرار الحرفين فليدلو من الالف الاولى هاء فقالوا مَهْمَا ان الالف  
وانهاء من تخرج واحد وقال آخرون في مرتبة من مة بمعنى أكلف وما الشرطية والمعنى عندكم أكلف  
عن كل شئ ما تفعل أفضل وقال غيرهم في اسم مفرد معناه الجمع قالوا لأن الاصل عند التركيب  
ويؤيد العربى الاول صوت الصبر الى مَهْمَا كما يعود الى ما قال الله تع مَهْمَا تَأْتِيَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ويؤيد الثاقب  
قول الشاعر

أماوى مَهْمَنْ يَسْتَتِيعُ فِي صَدِيقِهِ \* أقاييل هذا الناس مابى يَنْدِمُ \*  
فوقب مة مع من كما رتبها مع ما فلهذه

قال صاحب الكتاب والظف في الاستفهامية عند إدخال حرف الجر عليها وذلك قولك فيهم وهم  
وهم وحتام والام وعلام

قال الشارح اعلم ان الف ما اذا كانت استفهاما ودخل عليها حرف جاز فاقها تحذف لفظا وحكما  
• نحو قولك فيهم وهم وعلام وهم وحتام والام واتما حذفوها لأن الاستفهام له صدر الكلام ولذلك  
لا يعمل فيه ما قبله من انواع اللفظية الا حروف الجر وذلك لتخرج عن حكم الصدر واتما وجب  
لحروف الجر ان تجعل في اسماء الاستفهام دون غيرها من الحروف لتتوزلها مما دخلت عليه منزلة الجواء  
من الاسم بحكم عليهم جميع بالنصب ولذلك يمحط عليهما بالنصب نحو قوله \* فليستنا بالجبال  
ولا لحديدا \* واذا دخل على ما الاستفهامية حرف جاز بعد من الاستفهام حيث يصل فيه ما قبله  
• وقرب من المقربة فحذفوا ألفه للفريق بين الجبر والاستفهام فقالوا فيهم وهم والاصل فيهما وهما قال الله تع  
فيهم الت من ذكراهم وقد هم يتسملون واتما حصوا الف الاستفهامية بالحذف دون المقربة لأن  
المقربة تلزم انتملا وانتملا من تمام اتوصل فكان ألفها وقعت حشا غير متطرفة فاحتملت من  
الحذف ورما اختبوا في الشعر وهو قليل قال الشاعر

على ما دم يشتكى لكيم \* يخننيز يترغ في زمان \*

## فصل ١٨

قال صاحب الكتاب وَمَنْ كَمَا فِي آدَجِهَا أَلَا وَقَرِيعُهَا غَيْرَ مُوصُولَةٍ وَلَا مُوصُوفَةٍ وَفِي تَخْتَصُّ بِلَوْنِ الْعِلْمِ ،  
 قال الشارح اعلم أن مَنْ اسمٌ مبهم يقع على ذوات ما يعقل والدليل على أنه اسمٌ أنه يقع فاعلاً ومفعولاً  
 ويدخل عليه حرفُ الجرِّ ويعدُّ عليه الضميرُ وهذه الاشياء من خصائص الأسماء فلما وقُرِيعُها فاعلة  
 ه فاعلى غير الاستفهام وللجواب وذلك إذا كانت موصولة أو نكرة لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله والفاصل  
 لا يكون إلا بعد فعلٍ وأما المفعول فيكون في جميع مروبها لأن المفعول يجوز تقديمه على فعله نحو  
 قولك مَنْ ضربتَ فَمَنْ في موضع نصب ، وأقسامها كالقسم ما في جميع مواضعها أَلَا وَقَرِيعُهَا نُكْرَةٌ غَيْرُ  
 موصولة على ما ذكرناه في ما في نحو قِيَمُهَا فِي وَفِي التَّعَجُّبِ نَحْوِ مَا أَحْسَنَ رَبُّهَا عِنْدَ سَبَبِيهِ وَأَعْصَابِهِ  
 فإن مَنْ لا تستعمل في ذلك ، ولها ثلاثة مواضع الأول أن تكون موصولة بمعنى الَّذِي يحتاج إلى جملة  
 ١ بعدها تليها بها اسماً وقد تقدم شرحه الثاني أن تكون استفهاماً نحو قولك مَنْ قامَ وَمَنْ هُنَاكَ فَمَنْ  
 في موضع رفع بالابتداء وما بعدها الخبرُ والذي يدلُّ على ذلك أنك لو وقعت موقعتها اسماً معروفاً  
 يظهر فيه الأعراب لظهر فيه الرفع نحو قولك أَيُّ النَّاسِ هُنَاكَ وَأَيُّ رَجُلٍ قَامَ قال الله تسع من ذا  
الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَقَالَ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا وَقَالَ الشَّاعِرُ  
 \* مَنْ رَأَيْتَ الْمُتَّوْنَ خَلَدَنَ أَمْ مَنْ \* ذا عليه يَنْ أَنْ يُصَلِّمَ خَفِيرٌ \*

١ ه فَمَنْ هنا استفهامٌ في موضع رفع إذا رفع المتن وألقى الفعل الذي هو رأيت فإن أصليت الفعل نصبت  
 المتن وكانت مَنْ في موضع نصب بخلدن وفي مبنية لتضمنها قوة الاستفهام وذلك أنك إذا قلت  
 مَنْ هذا فكأنك قلت أريد هذا أمرو هذا والأسماء لا تخصى كثرة فأتوا باسم يتضمن جميع ذلك  
 وهو مَنْ فاستغنى به عن تعدد الأسماء كلها على ما تقدم في ما الموضع الثالث أن تقع للمجازاة  
 وتختص أيضاً بذوات من يعقل وفي مبنية أيضاً لتضمنها حرفُ الجزاء وَهَوَانٌ وَلَمَّا نَحْوِ قَوْلِكَ مَنْ  
 ٢ يَأْتِي أَتَيْهِ وَمَنْ يُكْرِمُنِي أَشْكُرُهُ كَأَنَّكَ قُلْتَ إِنْ يُكْرِمُنِي زَيْدٌ أَوْ عَبْرُو وَحَوَّجَهَا مَنْ يَعْلَلُ أَشْكُرُهُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى  
وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ الرابع أن تكون نكرة موصولة نحو قوله تعالى كُلٌّ مَنْ عَلَيْهَا قَارِي فِي  
 أحد الوجهين أي كلُّ شيء عليها فَالِكُ أَلَا رَجْهَهُ ومثله قول الشاعر  
 \* يَا رَبِّ مَنْ يُبْغِضُ أَلْوَانًا \* رَحْنٌ عَلَى بَغْضَائِهِ وَأَقْتَدَيْنِ \*

ومثله قول الآخر

\* رَبِّ مَنْ أَصْحَبَتْ غَيْظًا مَذْمُومًا \* قَدْ تَمَّتْ فِي مَوْأَدٍ رُفْعٌ \*

فَمِنْ فِي ذَلِكَ كَيْلُهُ لِنَحْوِي رَبِّ عَلَيْهَا وَمَا بَعْدَهَا مِنْ لُجْلُجَةِ صَفَةِ لَهَا وَقَدْ وَصِفَتْ بِالْفَرْقِ نَحْوَ قَوْلِهِ

\* وَكَفَى بِنَا قَضَاءً عَلَى مَنْ غَيَّرْنَا \* حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّاكَ \*

قَوْلُهُ غَيَّرْنَا مَحْفُوضٌ عَلَى أَنَّهُ نَعَتْ لِمَنْ وَالْكُوفِيُّونَ يُوَدِّدُونَ فِي أَقْسَامِهَا قِسْمًا خَامِسًا يَجْعَلُونَهَا وَاقِدَةً هـ مُؤَكَّدَةً كَمَا تَوَادَّ مَا وَالْهَدَى الْكِسَائِي لَعَنَتْهُ

\* يَا شَاةً مِنْ قَتَمٍ بَيْنَ حَلَّتْ لَهُ \* حَرَمَتْ عَلَى وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرَمِ \*

قَالَ إِرَادَ يَا شَاةً قَتَمٍ وَأَحْلَيْنَا يُنْشِدُونَهُ يَا شَاةً مَا قَتَمٍ فَإِنْ نَحَتْ رَوَيْتُهُمْ مُجَدٍ عَلَى أَنِّهَا مَوْصُوفَةٌ وَقَتَمٌ الصَّفَةُ هُوَ مَصْدَرٌ جَمْعِي قَاتَمٍ كَمَا قَالُوا مَا تَحْوَرُّ أَيْ غَاوَرُ وَرَجُلٌ حَذَلُ أَيْ عَالِدٌ وَالرَّوَادُ يَا شَاةً النَّاسِ قَاتَمٍ ءِ وَأَمَّا قَالَ تَحْتَمُّنَ أَبُو الْعِلْمِ وَهُوَ يَقُولُ الْعَقْلُ عَلَى عِلَالَةِ الصَّوْفِيِّينَ لِأَنَّهُ رَأَاهَا تَطْلُقُ عَلَى الْبَارِقِ ١٠ سِحَابَةٍ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ قَدْ تَنْ يَهْدِيهِ مَلَكُوتٌ كُلُّ نَفْسٍ وَنَحْوِ قَوْلِهِ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَالْبَارِقُ سِحَابَةٌ يَوْصَفُ بِالْعِلْمِ وَلَا يَوْصَفُ بِالْعَقْلِ فَاصْرِفْ ءِ

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَتَوَقَّعَ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْأَثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ وَالْمَذْكُورِ وَالْمَوْكُوثِ وَلَفْظُهَا مَذْكُورٌ وَلَفْظُهَا عَلَيْهِ هُوَ الْكَتْمُ وَقَدْ تَحَمَّلَ عَلَى الْمَعْنَى وَفُورَى قَوْلُهُ تَعَالَى وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمُ إِلَهُ وَرَسُولُهُ وَتَعَلَّى صَاحِبًا يَتَذَكَّرُ الْأَوَّلَ وَالْآخِرَ الثَّلَاثِ وَالْأَوَّلُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَبِغُونَ إِلَهَكَ وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ \* كُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذَنْبٌ يَصْطَحِبَانِ \* ١٥ قَالَ الشَّارِحُ أَعْلَمُ أَنَّ مَنْ لَفْظُهَا وَاحِدٌ مَذْكُورٌ وَمَعْنَاهَا مَعْنَى الْجَنَسِ لِإِبْهَامِهَا تَقَعُ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْأَثْنَيْنِ وَالْجَمَاعَةِ وَالْمَذْكُورِ وَالْمَوْكُوثِ فَإِذَا وَصِفَتْ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ ذَلِكَ وَرَدَّتْ إِلَيْهَا الصِّمِيرُ الْعَائِدُ مِنْ صِلَتِهَا أَوْ خَبَرِهَا عَلَى لَفْظِهَا نَفْسِهَا كَانِ مَفْرُودًا مَذْكُورًا لِأَنَّهُ هَاضِمٌ لِلْفَتْحِ سِوَاهُ أَرَدَتْ وَاحِدًا مَذْكُورًا أَوْ مَوْكُوثًا أَوْ أَثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةً وَإِنْ أَهْدَتْ الصِّمِيرُ إِلَيْهَا عَلَى مَعْنَاهَا هُوَ عَلَى مَا يَقْصِدُهُ الْمُتَكَلِّمُ مِنَ الْمَعْنَى فَلَمَّا مَا أَهْبَدَ إِلَيْهِ عَلَى الْفَتْحِ فَحَوْرَى قَوْلُهُ تَعَالَى وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَبِغُ إِلَهَكَ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ وَقِيلَ وَمَنْ يَتَّبِعِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَمَنْ يُوْثِرْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ وَحَلِيمَةٌ أَكْثَرُ الْأَسْتِجَالِ وَأَمَّا مَا أَهْبَدَ إِلَيْهِ عَلَى مَعْنَاهُ فِي الْجَمْعِ فَحَوْرَى قَوْلُهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَبِغُونَ إِلَهَكَ وَمَنْ الشَّيْطَانِي مَنْ يَغْوُونَ لَهُ وَيَتَكَلَّمُونَ وَأَمَّا مَا أَهْبَدَ بِلَفْظِ التَّنْثِيَةِ فَحَوْرَى قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ

\* تَعَلَّى فَإِنْ عَادَتْكَ لَا تَحْوَلِي \* كُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذَنْبٌ يَصْطَحِبَانِ \*

وُورَى تَعَالَى وَقِيلَ



\* وَأَعْلَسَ مَسَالٍ مَا كَانَ صَاحِبًا \* رَفَعَتْ لِتَارِي مَرْهَنَا كَلَابِي \*

الشاهد فيه قوله يصطحبان فقي الصير الرجوع الى من من حيث انه اراد معنى التثنية لانه هني نفسه والذئب وصف الله اوقد ناراً وطرقه الذئب قدسه الى العشاء وقد فرق بين الصلة والوصول بقوله يا ذئب وسبق ذلك لان النداء موجود في الخطاب وإن لم يذكره فإن قدرت من نكرة ومصطحبان في موضع الصلة كان الفصل بينهما سهلاً، وأما المؤنث فمحو قولهم فيما حكاه يونس من كانت أمك أنت كانت حيث كان فيها صير من وكان مؤنثاً لانه هو الآخر في المعنى هذا اذا نصبت أمك فإن رفعت الأم كان اسم كان وكان التأنيث طاهراً ان كان الفعل مسنداً الى مؤنث طاهر وتكون من في موضع نصب غير كان وحلى الوجه الأول تكون في موضع رفع بالابتداء ومن ذلك قراءة الوقف الى ولتأخرى ومن تفتت منكس إلى ورسله وتعمل صالحاً بالتاء فيهما حيث اراد واحداً من النساء ١. جعل صلتها ان هي المؤنث كصلة التي قرأ سورة والكساعي يفتت وتعمل بالياء على التذكير مجازاً على اللفظ فيهما وقرأ الباقون من السبعة يفتت بالتذكير على اللفظ وتعمل بالتأنيث على المعنى، وفي بعض النسخين اذا عمل على المعنى لم يجوز ان يورد الى اللفظ وانما عمل على اللفظ جاز عمله على المعنى وهو ضعيف لانه لا فرق بينهما وقد جاء ذلك في التنزيل قال الله تعالى ومن يؤمن بالله ويعمل صالحاً يدخله جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها أبداً فجمع مجازاً على المعنى قال قد أحسن ١٥ الله له رزقاً

### فصل ١٨٣

قال صاحب الكتاب واذا استفهم بها الواقع من نكرة قابل حركته في لفظ الذاك من حروف ائد بما يجانسها يقول اذا قال جاعل رجل مؤر اذا قال رأيت رجلاً منا واذا قال مررت برجل مبي وفي التعنية منان ومنين وفي فتح مئون ومنين وفي المؤنث منه ومنان ومنتين ومنات والذين والذين ساكنتان

قال الشارح اعلم ان الاستفهام هنا استنبات وهو مراد من الحكاية والغرض به إعلام اناسم ان قد تقدم كلام هذا امرابه خوفاً من ان يكون عرض له غفلة من استماع الكلام المتقدم وكان العيان ان

تُعَاد الكلمة جَمْعَةً بِالْألف وَاللَّامِ أَوْ تُصَمَّر لَاتِهَا تَصِيرُ مَعْهُدَةً لَتَقْدُمُ ذِكْرُهَا قَالِ اللَّهُ تَعَ كُنَّا أَرْسَلْنَا  
إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ أَلَا أَنَّهُمْ عَدِلُوا مِنْ ذَلِكَ لَعَلَّ يُتَوَكَّمُ فِيهِ أَنَّهُ مَعْهُدٌ غَيْرُ الْأَوَّلِ  
فَوَادُوا عَلَى مَنْ فِي الْوَقْفِ زِيَادَةً فَوُثِّقَ بِأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ كَلَامُ هَذَا إِبْرَاهِيمَ وَأَنَّ الْقَصْدَ إِلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ وَكَانَتْ  
تلك الزيادة من حروف المدِّ واللين لَاتِهَا لِمَجَاسٍ لِحَرَكَاتٍ قَبْلَهَا كُلُّ حَرْكَةٍ فِي لَفْظِ الْمَذْكُورِ بِمَا يُجَابِئُهَا  
من هذه الحروف فإن كان مرفوعاً زِدْتَ فِي أَدَاةِ الِاسْتِفْهَامِ وَأَوْ إِنْ كَانَ مَنْصُوباً زِدْتَ أَلِفًا وَإِنْ كَانَ مَجْزُوعاً  
زِدْتَ يَاءً فَإِذَا قَالِ الْفَاعِلُ هَذَا رَجُلٌ قَلْتُ فِي جَوَابِهِ مَنُو وَإِذَا قُلْتُ رَأَيْتُ رَجُلًا قَلْتُ فِي جَوَابِهِ مَنَّا وَإِذَا  
قَالَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَلْتُ مَرَى وَتَثْنِي وَتَجْمَعُ وَتُثْنِي لَتَقُولِي إِذَا قَالَ هَذَا رَجُلَانِ مَنَانِ وَإِذَا قَالَ رَأَيْتُ  
رَجُلَيْنِ أَوْ مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قَلْتُ مَنَيْنِ وَإِذَا قَالَ هَوْلَاءُ رَجُلًا قَلْتُ مَنُونِ وَإِذَا قَالَ رَأَيْتُ رَجُلًا أَوْ مَرَرْتُ  
بِرَجُلٍ قَلْتُ مَرِينِ فَإِنْ قَالَ رَأَيْتُ امْرَأَةً قَلْتُ مَنَةً وَمَنْتُ كَمَا يَقُولُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَجُنْتُ وَإِذَا قَالَ هَاتَانِ امْرَأَتَيْنِ  
قَلْتُ مَنَتَانِ وَإِذَا قَالَ رَأَيْتُ امْرَأَتَيْنِ أَوْ مَرَرْتُ بِامْرَأَتَيْنِ قَلْتُ مَنَتَيْنِ بِسُكُونِ النُّونِ كَأَنَّهُ قَتَلَ مَنَتَ فَكُلَّ  
مَنَتَانِ كَمَا يَقُولُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَجُنَّتَانِ وَإِذَا قَالَ فِي لُجٍّ رَأَيْتُ نَسَاءً قَلْتُ مَنَاتَ بِسُكُونِ التَّاءِ وَاعْلَمْ أَنَّكَ  
إِذَا قَلْتُ فِي الِاسْتِفْهَامِ مَنُو أَوْ مَنَّا أَوْ مَرَى فَمَنْ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْفِعْلُ بِمَحْذُوفٍ وَالتَّقْدِيرُ مَنْ  
الْمَذْكُورُ أَوْ مَنْ الْمُسْتَفْهَمُ عِنْدَهُ أَوْ يَكُونُ خَبَرًا وَالْمَحْذُوفُ هُوَ الْبِتْدَاءُ وَعِذَةُ الزِّيَادَاتِ لَيْسَتْ إِبْرَاهِيمَ مَا دَخَلَتْ  
عَلَيْهِ وَهِيَ فِي هَلَامَاتٍ يُحْكَمُ بِهَا حَالُ الْاسْمِ الْمُتَقَدِّمِ وَإِنَّمَا قَلْتُ ذَلِكَ لِأَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ مَنْ مَبْنِيَّةٌ  
لَتَضَعُهَا حَرْفَ الِاسْتِفْهَامِ وَذَلِكَ مُسْتَبَرٌّ فِيهَا وَإِذَا كَانَ مُسْتَمَرًّا فِيهَا اسْتَمَرَّ الْبِنَاءُ لِاسْتِمْرَارِ سَبَبِهِ  
وَالْأَمْرُ الثَّانِي أَنَّ هَذِهِ الْعَلَامَاتُ لَا تَتَّبِعُ إِلَّا فِي الْوَقْفِ وَالْإِعْرَابِ لَا يَتَّبِعُ فِي الْوَقْفِ وَلَقَدْ اخْتَلَفَ  
الْعُلَمَاءُ فِي تَبْيِيهِهَا دَخِلَ هَذِهِ الْحُرُوفُ فَعَالَ قَوْمٌ أَنَّمَا دَخَلَتْ لِحَرَكَاتٍ إِلَى فِي الصَّغَةِ وَالْفَتْحَةِ وَالْكَسْرِ مَنْ  
فِي حَالِ الْوَقْفِ حِكَايَةً لِإِعْرَابِ الْاسْمِ الْمُتَقَدِّمِ وَلَمْ تَكُنْ لِحَرْكَةٍ مِمَّا يُوقِفُ عَلَيْهَا فَيُصَلِّوْهَا بِهِذِهِ الْحُرُوفِ  
لِتَبْيِيهِنَّ مَا قَصَدُوا مِنَ الدَّلَالَةِ فَيُصَلِّوْنَ الصَّغَةَ بِالْوَاوِ وَالْفَتْحَةِ بِالْألفِ وَالْكَسَرَ بِالْيَاءِ كَوَصَلِهِمُ الْقَافِيَةَ  
فَالْمُتَّفَقُ بِهِذِهِ الْحُرُوفِ خَوْرُ قَوْلِهِ \* سَلَيْتُ الْقَيْمَتِ أَيَّتُهَا الْيَقِيَامُ \* وَخَوْرُ قَوْلِهِ ٤ أَيَّتُهَا اللَّوْمُ عَائِلٌ وَاعْتِنَاهُ \*  
وَخَوْرُ ٥ بَيْنَ الدَّخُولِ فَخَوْرِي \* وَقَالَ الْمَوَدُّ أَدْخَلُوا هَذِهِ الْحُرُوفَ قَبْلَ لِحَرَكَاتِ الْوَاوِ فِي مَنُو قَبْلَ صَغَةِ  
النُّونِ وَالْألفِ فِي مَنَّا قَبْلَ الْفَتْحَةِ وَالْيَاءِ فِي مَرَى قَبْلَ الْكَسْرِ وَإِنَّمَا حَرَكُوا النُّونَ وَأَصْلُهَا الْبِنَاءُ عَلَى  
السُّكُونِ لِثَلَاثَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ تَهَوَّلَ فِي النَّصْبِ مَنَّا فَتَفْجَعَ النُّونُ لِأَنَّ مَا قَبْلَ الْألفِ لَا يَكُونُ إِلَّا مَفْتُوحًا  
فَلَمَّا وَجِبَ تَحْرِيكُهَا فِي النَّصْبِ حَرَكُوهَا فِي الرَّفْعِ وَلِئِنْ لَيْكُنْ لِحَيْثُ عَلَى مِنْهَا وَاحِدٌ لَا يَخْتَلِفُ

والعلة الثانية أن الولو والهيا خفيفتان فإذا جعلوا قبل كل واحد منهما الحركة التي في منها ظهورا وتبيننا وأما مئة ثانيا ففحص النون لأن هاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا وأما تحريكها في التثنية ولحق فن قبل أنهم أرادوا أن يكون الاستثنائات في التثنية ولحق على منهاج التثنية ولحق للفظي فلما كان ما قبل حرف التثنية مفتوحا فتحوا النون في حكايته وما كان ما قبل الولو في الجمع ه مضموما وما قبل الهاء مكسورا اعتبدوا مثل ذلك في حكايته إذا استثنيتوا فلما مثنتان ومثنتون يسكنون النون في حكاية تثنية الموصلة فكذلك في مثنت يسكنون النون كما تقول يثنان وأثنان جعل التاء للإحاطة بفليس ونصب كما كانت في يثنى وأثنى ملحقين بعذر ويزد قال صاحب الكتاب وأما الوصل فيقول في هذا كله من يا فتى بغير علامة وقد أرتكب من قال \* أقو ناري فقلت منون أأنتم \* شذوذتين إلحاطي العلامة في الذرَج وتحريك النون

١. قال الشاعر قد تخدم الظل أن هذه العلامات إنما تلحق في حال الوقف لفظ فإذا وصلت طلت إلى حالها من البناء على السكون ومقتضى الفليس فيها فلذلك إذا قال في الوقف منونمنا ومني يقول إذا وصل من يا فتى وكذلك إذا قال رأيت لساء فقال في الوقف منات وإذا قال رأيت رجلا فقال منين وإذا قال رأيت امرأة فقال مئة أو منت فانه إذا وصل قال من يا فتى يسكنان النون وكذلك إذا قال رأيت رجلا وامرأة فبدأ بالذخر قلت في السؤال من ومئة وإن بدأ بالوصلة قلت من ومنا لأن العلامة ٢. أما تلحق الذي تلحق عليه وهو الثاني والأول لا تلحقه علامة لأنه موصلي بالثاني هذا مذهب القليل وسيبويه وأما يونس فكان يجيز مئة ومئة ومئة في الوصل كما يكون مع الوقف وفيه على آقي وهرم أنه سمع عربيا يقول ضرب من منا وعلى هذا ينبغي إذا تقي أو جمع فقال منان أو منون أن لا يغيره ويثبت وصله ووقفه واستدل على ذلك بقول شمر بن الحرث الطائي الشاعر

\* أقو ناري فقلت منون أأنتم \* فقالوا لمن قلت منوا قلانا \*

\* فقلت إلى الطعام فقال منهم \* زعيم تحبذ الأكس الطعاما \*

٢.

وبعضهم يرويه منوا متباحا والكثر قلانا ويؤيده البيهقي الثاني وهو شاذ وشذوذه من وجهين أحدهما أنه أثبت الزيادة في الوصل وفي أنها تكون في الوقف لا غير والثاني أنه فتح النون وحفظها السكون وكان أبو اسحق يقول فيه أن الشاعر اعتد الوقف على منون فز ابتدأ بما بعده وأما قياس من على آقي فليس بصحيح لأن آيا معرفة ومن مبنية وأما ما حكاه من قولهم ضرب من منا فهي حكاية

نَادِرَةً لَا يُؤْخَذُ بِهَا وَقَدْ اسْتَعْبَدَهَا سَبِيْبُهُ فَقَالَ لَا يَتَكَلَّمُ بِهِ الْعَرَبُ وَوَجْهَهُ مِنَ الْقِيَاسِ أَنَّهُ جَرَدَ مِّنَ الدَّلَالَةِ عَلَى اسْتِفْهَامٍ حَتَّى صَارَتْ أَسْمًا كَسَائِرِ الْأَسْمَاءِ يَجُوزُ لِعَرَابِهَا وَتَكْنِيئُهَا وَجَمْعُهَا كَمَا جَرَدُوا أَبَاهُ مِنَ اسْتِفْهَامٍ حِينَ وَصَفُوا بِهَا فَهَلَلُوا مَرَّتَ بِرَجُلٍ أَبِي رَجُلٍ أَيْ كَلِمٍ وَقَدْ فَعَلُوا ذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ

• أَمْ قَدْ تَبَيَّرَ بَنِي نُرَيْقِصٍ عِبْرَتُهُ • أَثَرُ الْأَجْبَةِ بِمِ الْبَيْنِ مُشْكَبُ \*

فَهَذَا اخْتِلَافٌ خَلَعَ اسْتِفْهَامٍ مِنْ قَوْلٍ وَلِذَا لَمْ يَجْمَعْ بَيْنَ اسْتِفْهَامَيْنِ فِي أَمْ وَقَدْ وَأَمَّا حِكْمَانِ عَلَى خَلْعِ دَلِيلِ اسْتِفْهَامٍ مِنْ قَوْلٍ دُونَ أَمْ لِأَنَّ قَوْلَ قَدْ اسْتَعْبَدَ غَيْرَ اسْتِفْهَامٍ نَحْوُ قَوْلِ أَيْ عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ مِّنَ الدَّفْعِ أَيْ قَدْ لَمْ وَنَحْوُ قَوْلِهِ قَدْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ وَالرَّأْيُ الْغَفَى أَيْ مَا جَسَدَ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ فَكَانَ اخْتِلَافُ نَزْعِ اسْتِفْهَامٍ مِنْهَا أَسْهَلَ مِنْ اخْتِلَافِ نَزْعِهِ مِنْ أَمْ فَلَمَّا

قَوْلُ الشَّاعِرِ

• أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطَى الْعُلُوقُ بِهِ • رُحْمَانُ أَتَيْبٌ إِذَا مَا ضَنَّ بِالْبَيْنِ \*

فَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُعْتَقَدَ نَزْعُ دَلِيلِ اسْتِفْهَامٍ مِنْ أَمْ وَقَصْرُهَا عَلَى الْعُطْفِ لَا غَيْرَ أَلَا تَرَى أَنَّ لَوْلَاهُنَا اسْتِفْهَامٌ مِنْ كَيْفَ لَرَمَ لِعَرَابِهَا كَمَا أَهْرَيْتَ مِّنْ فِي هَذَا الرَّجْعِ لَفَرْدٌ

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَمِمَّا مِّنْ لَا يَزِيدُ إِذَا وَقَفَ عَلَى الْأَعْرَابِ الثَّلَاثَةَ وَحَدَّثَ أَمْ قَتَى أَمْ أَلْتَفَ أَمْ جَمَعَ

قَالَ الشَّارِحُ قَوْمٌ مِنَ الْعَرَبِ لَا يَحْكُمُونَ إِلَّا الْأَعْرَابَ لَا غَيْرَ فَيَقُولُونَ فِي الرَّجْعِ مَنُورٌ وَفِي النِّصْبِ مَنَّا وَفِي الْمَرْمَى سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الْوَاحِدُ وَالْإِثْنَانُ وَالْجَمْعُ وَالْمَذْكُورُ وَالْمَوْثِقُ حَكَى سَبِيْبُهُ عَنْ يَزِيدَ أَنَّ قَوْمًا مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ ذَلِكَ وَكَانَ الَّذِينَ يَقُولُونَهُ اسْتَفْتَوْا بِمَا ضَمَّنُوهُ مِنْ عِلَامَاتِ الْأَعْرَابِ وَتَجَرَّعُوا مِّنْ عَلَى أَصْلِهَا مِنْ كَوْنِهَا تَصْلُحُ لِلوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ بِلَفْظِ الْوَاحِدِ الْمَذْكُورِ لَفَرْدٌ

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَأَمَّا الْمَعْرُفَةُ فَهَذِهِ أَهْلُ الْأَحْجَارِ فِيهِ إِذَا كَانَ حَالُهَا أَنْ يَحْكِيَهُ الْمُسْتَفْهَمُ كَمَا نُطِفَ بِهِ فِي الْبَقِيَّةِ لَمْ يَلَّ جَلَعَ زَيْدٌ مِّنْ زَيْدٍ وَلَمْ يَلَّ رَأَيْتَ زَيْدًا مِّنْ زَيْدٍ وَلَمْ يَلَّ كَالِ مَرَّتَ بِزَيْدٍ مِّنْ زَيْدٍ وَالَّذِي كَانَ غَيْرَ عِلْمٍ رَفَعَ لَا غَيْرَ يَقُولُ لَمْ يَلَّ رَأَيْتَ الرَّجُلَ مِّنَ الرَّجُلِ وَمِثْلُ ذَلِكَ أَنْ يَرْفَعُوا فَمِى الْمَعْرُفَةِ الْبَيِّنَةُ

قَالَ الشَّارِحُ قَدْ اخْتَلَفَتْ الْعَرَبُ فِي الْأَسْمِ الْمَعْرُوفِ فَهَذِهِ أَهْلُ الْأَحْجَارِ إِلَى حِكَايَةِ لَفْظِهِ فِي أَنْ يَجْرِيَ الْأَسْمُ عَلَى أَعْرَابِ الْأَسْمِ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرُهُ فَالَّذِي قَالَ الرَّجُلُ لِرَجُلٍ جَاعِلٌ زَيْدٌ قُلْتُ فِي جَوَابِهِ مُتَتَبِعًا مِّنْ

زيدٌ وإذا قال رأيت زيدا قلت من زيدا وإذا قال مررت بزيد قلت من زيدا وإنما يفعلون ذلك في العلم خاصّةً وأما بنو جهم فيوصون على كل حال ويقولون من زيدا بالرفع لا غير سواء قالوا جعلني زيدا أو رأيت زيدا أو مررت بزيد فلما اختلفوا في خبر زيدا بالحكاية لما قد يعرض في العلم من التنكير بالشاركة في الاسم فجعلوا بلفظه للآلة يتوهم المسؤل أنه يسأل عن غير من ذكره من الاعلام وخصوا العلم بذلك لكثرته دورها وسعة استعمالها في الاخبار والمعاملات وغيرها ولأن للحكاية ضرب من التغيير إذ كان فيها عدولٌ عن مقتضى عمل العامل والأعلم بخصوصية التغيير ألا ترى أنهم قالوا رجاء بن خبيرة وقالوا عقيب ومكورة وسأل فيها الترخيم دون غيرها من الاسماء لأنها في اصلها مغيرةٌ ينقلها الى العلمية والتغيير يؤس بالتغيير ووجه تلبي أن الاعلام إنما ستيفو للحكاية فيها لما توفيق من تنكيرها ووجود التواضع لها في الاسر فجعلوا بالحكاية لإزالة تولي ذلك وهذا المعنى ليس موجدا في غيرها من المعارف لأنه لا يصح استفاد التنكير فيما فيه اللف واللام مع وجودها ولا فيما هو مصف مع وجود الامثلة وكذلك سائر المعارف وكان يؤس بجري للحكاية في جميع المعارف ويرى بأنها وباب الاعلام واحدا وحكى سيبويه عن بعض العرب نحنا بن تمران كنه قال ما عنده تمران فحكي قوله وقال سمعت عربيا يقول لرجل سألته أليس قرشيّا فقال ليس بقرشيّا حكايته لقوله فعل هذا إذا قال رأيت أبا زيد جاز أن يكون من أبا زيد وليس ذلك بالاختار والوجه الرابع في جميع المعارف ما خلا الاعلام نحو قولك في جواب جاعل أخو زيد من أخو زيد ورأيت أبا زيد من أخو زيد ومررت بأخي زيد من أخو زيد وكذلك باقي المعارف فإن قيل إذا كان الغرض من حكاية العلم إزالة تولي أن الاسم الذي هو الأول فهلا زادوا على من زيادة تثني من حال الاسم المذكور فيعلم أنه المراد دون غيره فكما فعل بالنكرة حيث قالوا متوهمنا وتبي قيل كان القيس في النكرة للحكاية كالعلم لما ذكرناه غير أن إرادة لفظ النكرة لا يجوز لأنه يلزم فيها إذا أهدت إدخال الالف واللام فيها لأنها تصير معهودة نحو قوله جاعل رجل وفعل الرجل كذا وإذا أدخل عليه الالف واللام لم يمكن إرادة لفظ الأول فلما لم تنفع للحكاية في النكرة عدلوا الى ما فعلوا من زيادة على لفظ من لتثني مناب للحكاية وأما العلم المعروف فلا يلزم فيه ما يلزم في النكرة من الإتيان بالالف واللام نعترفة فسألت فيه للحكاية وأما بنو جهم ففهم جروا في ذلك على القيس في غير هذا الباب إذ لا خلاف أن مستفهما لو ابتدأ السؤال لعالم من زيد فمن مبتدأ وزيد للغير أو زيد مبتدأ ومن للغير فكذلك إذا رفع السؤال جوابا لا فرق بينهما

ولأن الحكاية إنما كانت في النكرة لتتبيّن أن الاستفهام إنما كان عن الاسم المتقدم لا من غيره ممّا يُشارِكه في اسمه وليس هذا المعنى في المعرفة فكان منزلة هي جميع منزلة من أتى بالكلام من غير تأكيد نحو قولك أثنى القيم ومنزلة أهل إجماع منزلة من أتى بالتأكيد نحو قوله اثنى القيم لهم لأن التأكيد يُزيل توكيد اللبس كما تُزيل الحكاية. فان جئت مع من يوافق عطف أو لا نحو قولك أنت أو من لا يمكن فيها بعده إلا الوقف وتطلت الحكاية وذلك قولك إذا قال الفاضل رأيت زيدا ومن زيدا أو من زيدا وإنما كان كذلك من قبل أنك لما أتيت بحرف العطف علم المسوّى أنك تعطف على كلامه وتحوو نحوه فاستغليبت عن الحكاية فاعرفه.

قال صاحب الكتاب وإذا استفهم من صفة العلم قيل إذا قال جاعل زيدا المتي أو القرشي أم الثقفي والمثنيان والمثيون.

١. قال الشارح قد يحتاج الإنسان إلى معرفة نسب من يُذكره وإن كان معروف العين عنده فلا أراد ذلك أدخل الألف واللام على من من أولها وأتى بهاء النسب من آخرها وأهربها بأهواب الاسم المسوّى عنه فإذا قال جاعل زيدا قال المتي وإذا قال رأيت زيدا قال المتي وإذا قال مررت بزيدا قال المتي كانه قال الثقفي أم القرشي وإذا قال جاعل الزيدان قلت المتيان وفي النسب والجر المتيين فجدت من لأن من يُسأل بها عن الرجل المنسوب أو الموصوف وأما علامة النسب التي في البهاء فليعلم أنه يُسأل عنه منسوباً وأما الألف واللام فلا بد أنها يُسأل عن صفة العبارة عنها بالألف واللام ولو مرّحت مكان المتي بالثقفي أو القرشي لكان أهوابه أهواب المتي على حسب الاسم المتقدم ويجوز رفعه البتة على إصباحه مهتدياً لتقديره أهو الثقفي أو القرشي كما إذا قيل كيف أنت قلت صانع أي أنا صانع ولا يحسن أن يقع في جواب المتي غير النسب إلى الأب نحو الثقفي والقرشي ولا يحسن البصري أو المتي لأن أكثر أغراض العرب في المسألة عن الإنسان وعنى عن المبرد أنه سُئل عن الرجل يقول رأيت زيدا فأردت أن تسأله عن صفته فقال أقل المتي كأي أقول الظرفي أو العائلي فعلى هذا يجوز في كل صفة وإلا لكثر فعله هذا لو قيل رأيت لاحقاً وأريد البعير وأردت أن تسأله عن صفته فالطيلس أن تقول الماتي أو المايي لأن ما تختص بما لا يعمل فاعرفه.

## فصل ۱۸۴

قال صاحب الكتاب وأَيُّ كَمَنْ فِي رُجُوهَا تَقُولُ مُسْتَفْهِمًا أَنَّهُمْ حَضَرُوا وَجَارُوا أَنَّهُمْ يَأْتِي أَكْثَرُهُمْ وَوَاصِلًا  
يَضْرِبُ أَنَّهُمْ أَفْضَلُ وَوَاصِلًا يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ فِي عِنْدِ سَبِيحِهِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الصَّمِّ إِذَا وَقَعَتْ صَلَاتُهَا مَحْذُوفَةٌ  
الضَّادُ كَمَا وَقَعَتْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ثُمَّ تَتَلَوْنَ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَنَّهُمْ أَفْضَلُ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا وَالْهَدُ أَبُو عَمْرٍو  
• الْكَيْبِيلِيُّ فِي كِتَابِ الْخُرُوفِ

• إِذَا مَا أَتَيْتَ بَيِّ مَالِكِهِ \* فَسَلِّمْ عَلَى أَنَّهُمْ أَفْضَلُ \*

فَإِذَا كَمِلَتْ فَالْنَصْبُ كَقَوْلِهِمْ هَوَيْتَ أَنَّهُمْ هَوَى الدَّارِ وَقَدْ فُرِقَ أَنَّهُمْ أَفْضَلُ

قال الشارح قد تقدّم القول على آيٍ وَأَنَّ معناها تبيينُ ما أصيبت إليه ولذلك لومتها الانصافُ  
وَأَسْأَلُهَا كَالسَّلَامِ مَنْ فِي رُجُوهَا فِي أَرْبَعَةِ السَّلَامِ تَكُونُ اسْتِفْهَامًا وَجَوَابًا وَمَوْصُولَةً وَمَوْصُوفَةً فَإِذَا كَانَتْ  
۱. اسْتِفْهَامًا أَوْ جَوَابًا كَانَتْ ثَلَاثَةً لَا تَحْتَاجُ إِلَى صَلَاةٍ وَتَكُونُ مَوْصُوفَةً وَمَنْصُوبَةً وَجَوَابًا فَرْعُهَا بِالْإِبْتِدَاءِ لَا غَيْرُ  
وَنَصْبُهَا بِمَا بَعْدَهَا مِنَ الْعَوَامِلِ وَلَا يَجْعَلُ فِيهَا مَا قَبْلُهَا لِأَنَّ اسْتِفْهَامًا وَالْجَوَابَ لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ فَتَأْتِي  
الاسْتِفْهَامُ أَنَّهُمْ حَضَرُوا وَأَنَّهُمْ يَأْتِيهِمْ فُلَيْ هُنَا اسْمٌ تَلَمَّ لَا يَخْتَلِفُ إِلَى صَلَاةٍ وَهُوَ رَفْعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ وَمَا بَعْدَهُ لُغْبُورُ  
قال الله تَعَالَى أَلَيْسَ يَأْتِيهِمْ بِعَرْشِهَا وَتَقُولُ أَنَّهُمْ تَصْرِبُ فُلَيْ نَصْبٌ بِمَا بَعْدَهُ قال الله تَعَالَى مُنْقَلَبٌ يَنْقَلِبُونَ  
فُلَيْ نَصْبٌ بِمَنْقَلِبُونَ لَا بِمَا قَبْلَهُ وَمِثْلَاهُ إِذَا كَانَتْ جَزَاءً أَنَّهُمْ يَأْتِي أَكْثَرُهُمْ وَأَنَّهُمْ تُكْرِمُ أَكْثَرُهُمْ فُلَيْ  
۲. نَصْبٌ بِمَا بَعْدَهُ مِنَ الْفِعْلِ قال الله تَعَالَى مَا تَذَنُّوْا فَلَهُ الْأَسْمَةُ الْخُصْنَى فُلَيْ نَصْبٌ بِتَذَنُّوْا وَمَا زَالِدَةً  
وَإِذَا كَانَتْ مَوْصُولَةً لِحَتَّاجَةٍ إِلَى وَصْلِهَا بِكَلَامٍ بَعْدَهَا يَتِمُّهَا وَتَصِيرُ اسْمًا بِهِ كَاحْتِجَاجِ الْكَلِمَةِ وَمَنْ  
إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى الْكَلِمَةِ وَيَجْعَلُ فِيهَا مَا قَبْلُهَا وَمَا بَعْدَهَا كَمَا يَجْعَلُ فِي الْكَلِمَةِ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ  
مُسْتَقْلَقًا فِي الْمَوْصُولَاتِ وَأَمَّا كَوْنُهَا مَوْصُولَةً فِي الدَّاءِ خَاصَّةً إِذَا أَرَدْتَ نَدَاءً مَا فِيهِ الْاَلِفُ وَاللَّامُ  
فَتَجِيءُ بِهَا مُجَرَّدَةً مِنْ مَعْنَى اسْتِفْهَامٍ وَتَجْعَلُهَا وَصْلَةً إِلَى نَدَاءٍ مَا فِيهِ الْاَلِفُ وَاللَّامُ وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ يَا  
۳. أَيُّهَا الرَّجُلُ يَا أَيُّهَا الْعَلَامُ وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ نَحْوُ يَا أَيُّهَا الْإِلَهِيُّ آمَنُوا يَا أَيُّهَا النَّاسُ وَلَوْ مَنَعَهَا  
هَذَا التَّنْبِيهُ كَالْعَرَضِ مِنَ الْمَصَافِ إِلَيْهِ فُلَيْ مُنَاقِصٌ مَصْغُومٌ كَيْفًا زَيْدٌ وَقَدْ لُتَّنِبَسَ وَمَا بَعْدَهُ مَقْلَةٌ لَهُ وَقَدْ  
تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي الدَّاءِ

## فصل ۱۸۵

قال صاحب الكتاب وَإِذَا اسْتَفْهَمَ بِهَا مِنْ لُكْرَةٍ فِي وَصَلٍ قِيلَ لَنْ يَقُولَ جَانِقُ رَجُلٍ أَيْ بِالرُّفْعِ وَلَنْ يَقُولَ

رأيت رجلاً أياً ولم يقل مررت برجلٍ أي وفي التثنية ولحق في الاحوال الثلث أياً وأيون وأين وأين  
وفي الموقد آية وأما في الوقف فليست التثنية وتسكين النون،

قال الشارح سبيل أي في الاستنباط سبيل من وكان الأصل إذا قال العاقل رأيت رجلاً أن تقول أي  
الرجل لأن النكرة إذا أعيدت قرئت بالالف واللام لأنها تصير معهودة بتقدم ذكرها فالتصريح على أي  
وأهوية بالراب الاسم المتقدم وحكوا إعرابه وتثنيته وجمعه إن كان مثنى أو مجمعا ليفعلوا بذلك لله

المقصود دون غيره فإذا قال جاعق رجلاً قلت أي وإذا قال رأيت رجلاً قلت أياً وإذا قال مررت برجلٍ  
قلت أي وإذا قال جاعق رجلان قلت أياً وفي النصب ولجراً أي وإذا قال رجلاً قلت أيون ونسي  
النصب ولجراً أيون وإذا قال جاعق امرأة قلت آية وإذا قال امرأتين قلت أيان أو أيان  
وان قال جاعق نساء قلت آيات وكان ذلك أحسن وأجوز من أن تأتوا بزيادة الف واللام والهاء بأسرها  
مع حصول المقصود بذولها وربما وقع عند ظهور الخبر بالالف واللام في الخبر ليس بأن المذكور معهود  
غير الأول قال أبو العباس المبرد لو ذكرت الخبر وأظهرته لم تكن أي إلا مرفوعة نحو قولك أي من  
ذكرت أو أي هؤلاء ولم تحسن الحكاية لأن الخبر إذا ظهر علم أن المتكلم مبتدئ فليحذف ما  
يقتضيه إعراب المبتدئ ألا ترى أنهم قد أجازوا للحكاية من في العلم فقالوا في جواب من قال رأيت زيداً من  
زيداً لعدم ظهور الإعراب في من ولم يفعلوا ذلك مع أي لظهور الإعراب فيها فاستلججوا مخالفة ما يقتضيه  
ظاهر اللفظ وكذلك ورد عنهم أنهم اجتمعوا ذاهبون برفع اجمعين على الموضع لما لم يظهر في  
المتكلى الإعراب ولم يجزوا إن القوم اجتمعوا ذاهبون على الموضع لظهور الإعراب في القوم، وأعلم  
أن أياً لما كانت مخالفة لمن من جهة أن أياً معرفة ومن مبنية كان ما يلحق أياً إعراباً يثبت وصلاً  
ويُحذف وفقاً ويبدل في الوقف من تنوينه في النصب ألف ولما كانت من مبنية لم يكن ما يلحقها  
إعراباً وإنما هو علامات ودلالات على المسئول عنه ولذلك كان بأية الوقف ويحذف في الوصل فأعرفه  
قال صاحب الكتاب وبحاله الرفع على الابتداء في هذه الاحوال كلها وما في لفظه من الرفع والنصب  
ولجراً حكاية وكذلك قولك من زيد ومن زيداً ومن زيد من الاسم بعده فيه مرفوعاً نظراً مبتدئاً وخبراً  
وجوز إعرابه على كل حال وأن يقال أياً لمن قال رأيت رجلين أو امرأتين أو رجلاً أو نساء ويقال في  
المعرفة إذا قال رأيت عبد الله أي عبد الله لا غير

قال الشارح أعلم أنك إذا حكيت وقلت أياً في جواب رأيت رجلاً فليحذف في محلي مرفوع بالابتداء



والفهر محذوف والتقدير أما من ذكرت أو أما المذكور ويجوز أن يكون خبر ابتداء والخبر هو المبتدأ  
والنصب في لفظه على حكاية اعراب الاسم المتقدم كما أنك اذا حكيت عن من العلم قلت في  
جواب من قال رأيت زيدا من زيدا يكون زيدا في موضع رفع بالذات المبتدأ وإن كان منصوبا على  
الحكاية كذلك اذا قلت أما كان في موضع مرفوع وإن كان منصوبا في اللفظ على الحكاية وكذلك الجذر اذا  
ه قلت أبي في جواب مرت بوجه في موضع رفع بالابتداء وخفضه حكاية اعراب الاسم المتقدم واذا  
قيل جاعل رجل قلت أبي فقصت بالرفع على الحكاية لانك انما تستفهم عما وضع المتكلم كلامه عليه  
وليس الرفع الذي يوجب الابتداء انما هو في محل مبتدأ ويجوز ان يقال أما لئن قال رأيت رجلا  
أو امرأتين أو رجلا أو نساة فتفردا مع الاثنين والمفردة وقد تفرها مع المؤنث لان لفظ أبي يجوز ان  
يقع للاثنين والمفردة على لفظ الواحد ويقع على المؤنث بلفظ المذكر كما كانت من كذلك فأذا  
استثبتت أبي من معرفة له يكن بذ من الإتيان بالخبر وبطلت الحكاية فأذا قال جاعل عبد الله قلت  
أبي عبد الله واذا قال رأيت عبد الله قلت أبي عبد الله واذا قال مرت بعبد الله قلت أبي عبد الله  
بالرفع لا غير له يكتفوا في المعرفة ألا بذلك الاسم والفهر وفصلوا بين المعرفة والنكرة لاختلاف  
حالتهما في السؤال ولذلك أن السؤال في النكرة انما هو عن ذاتها وفي المعرفة انما هو عن صفتها فاذا  
سألت عن منكر فاما سألت عن شائع في الجنس ليخصه لك باللعب أو بغيره من المعرفات واذا  
سألت عن معرفة فاما سألت عن معروف وقع فيه اشتراك عارض فأردت ان يخصه لك بالنسب فاذا  
قال جاعل عبد الله قلت أبي عبد الله فالجواب الطويل أو العارض وحوفا من الصفات المميزة ممن له  
مثل اسمه فلما كان الجواب بالنسب له يكن بذ من ذكر المنعوت لفردة

## فصل ١٨٦

٢

قال صاحب الكتاب له يُثبت سببه دأ بمعنى ألي ألا في مولهم ما دأ وقد أثبتت الكوفيين  
وأشددوا

\* عَدَس ما لَعِبَ عَلَيْكَ إِمَارَةً \* أَمَنَتِ وهذا تحميليّن تَظْلِيْفُ \*

أي والذي تحمليته تظليّف وهذا شاهد عند البصريين ونكر سببه في ما دأ صنعت وجهين

أحدهما أن يكون المعنى أى شئ الذى صنعتته وجوانبه حسن بالرفع وانشد البيهقي  
 \* ألا تسألان المرء ما ذا يحايل \* أحب فيفضى أم ضلال وباطل \*

والثاني أن يكون ما ذا كما هو بمنزلة اسم واحد كانه قيل أى شئ صنعتته وجوانبه بالنصب وقرى  
 قوله تعالى ما ذا ينظفون قيل ألقوا بالرفع والنصب.

قال الشارح قد تقدم القيل في ذى من قولك ما ذا صنعتت أنها تكون على وجهين أحدهما ان تكون  
 بمعنى الذى وما بعده من الفعل والفعل صلتته وهو في موضع مرفوع لانه خبر المبتدأ الذى هو ما  
 والوجه الثاني ان يكون ما ذا جميعا اسما واحدا يستفهم به معنى ما وموضعه نصب بالفعل بعده  
 ولد معنى مشرحا فلما البيهقي الذى انشده هو \* ألا تسألان الخ \* البيهقي للبيهقي والشاهد  
 فيه رفع أحب وضلال على البدل من ما فقد ذلك على ان ذى في موضع رفع بانه خبر ما وهو معنى  
 ما الذى وما بعده صلتته والخب النكر يقلل سار فلان على تحب اذا سار فأجهد السير كانه خاطر على  
 شئ يجتهد في السير كانه يعنف الانسان على جدته في أمر الدنيا وتعبه لها اى يفعل ذلك لئلا يندبر  
 بالقصبة ام لصلال وامر باطل ولا يكون ذى ولا شئ من اسماء الاشارة موصولا عند البصريين ألا فيما  
 ذروا من ذى اذا كان معها ما وذهب الكوفيون الى ان جميع اسماء الاشارة يجوز ان تقع موصولة  
 وان لم يكن معها ما واحتجوا بأشياء منها قوله تعالى وما تملك بيمينك يا موسى ومن ذلك ما قاله  
 ما قلب في قوله تعالى لئن كنتم فرقا تقتلون أنفسكم أن هاولاء بمعنى الذين والذين الذين تقتلون  
 أنفسكم ومن ذلك قوله \* عدس ما لعباد الخ \* البيهقي لمزيد ابن مفرغ والشاهد فيه قوله  
 وهذا تخمين جعل هذا بمعنى الذى موصولا وتحميلين صلتته اى والذى تحميلينه طليق يصف أمته  
 بخروجه عن ولاية ميان وتخطب بقلبه فقله عدس زجر للبلغة كانه زجرا ثم قال ما لعباد صليكم  
 إمارة أميت ويجوز ان يكون عدس اسما للبلغة نفسها سميته بذلك لانه مما تزجر به كمال  
 اذا تجلت يبنى على عدس \* والصواب ما ذهب اليه أصحابنا وما تعلفوا به لا حجة فيه فلما قوله  
 تعالى وما تملك بيمينك يا موسى فالجار والمجرور في موضع الحال وما استفهام في موضع رفع بالابتداء  
 وتلك الخبر كما يكون الجار والمجرور صفة اذا وقع بعد نكرة نحو هذه عصا بيمينك وصفة النكرة تكون  
 حالا للمعرفة وكذلك تحميلين من قوله وهذا تحميلين طليق فهذا مبتدأ وخليف الخبر وتحميلين في  
 موضع الحال والتقدير هذا محمول طليق وأما قوله لئن كنتم فرقا تقتلون أنفسكم فاقم مبتدأ وهاولاء

لغير وتقتلون أنفسكم في موضع لظال التقدير ثم انتم هؤلاء قاتلين أنفسكم وذهب أبو العباس المبرد  
إلى أن هؤلاء منانى والتقدير يا هؤلاء فهو في موضع اسم مضموع وأنتم مبتدأ وغير تقتلون ولو كان  
تقدير هؤلاء الذين كما ذهبوا إليه لكان تقتلون بلفظ الغيبة لأن الذي اسم ظاهر موضع للغيبة  
هذا هو الأكثر وربما جاء لا بلفظ الغيبة محلاً على المعنى دون اللفظ نحو قوله

\* وَأَنَا الَّذِي قَتَلْتُ بِكَرًا بِالْقَنَا \* وَرَكَعُ مَرَّةٍ غَيْرَ ذَاتِ سَلَمٍ \*

وهو قاتل من قبيل الشاذ للعرفه

## اسماء الافعال والاصوات

### فصل ١٧٧

قال صاحب الكتاب في على صريحتين صرحت لتسمية الأوامر وصرحت لتسمية الأخبار والغلبة للأول وهو  
ينقسم إلى متعدٍ للمأمور وغير متعدٍ له فلتعدي نحو قولك رويداً أي آروته وأملهه وبالد تبيد  
رويداً بمعنى رويداً وقلم رويداً أي قرته وأخصره وهات الشئ أي أعطيه قال الله تعالى هاتوا برهانكم  
وهاء رويداً أي خذله وحيداً الرويد أي إيتيه وثله رويداً أي دعه وتراكمها ومناعها أي أترنها وإمنعها  
وعليك رويداً أي ألزمه وعلى رويداً أي أوليها

قال الشارح اعلم أن معنى قول المحررين اسم الافعال اثرأ به أنه وضعت لتدل على صيغة الافعال  
كما تدل الاسماء على مسمياتها فقولنا بعد دال على ما محته من انعمى وهو خلاف الغرب وهو سبك  
حيثات اسم للفظ بعد دال عليه وكذلك سائرهم والغرض منها الإيجاز والاختصار ونوع من التبذلة  
ولولا ذلك لكانت الافعال إلى هذه الانطاف اسماء لها أولى بموضعها ووجه الاختصار فيها مجيئها  
للواحد والواحدة والتثنية والجمع بلفظ واحد وصبره واحده ألا ترى أنك تعول في الأمر لواحد صة يا  
رويد وفي الاثنين صة يا زيدان وفي الواحد صة يا عند صة يا هسان  
وصة يا هندات ولو جئت بمنتهى هذه اللفظة هو أسكت وأسكتا للاثنين وأسكتوا للجمعة وأسكى  
لواحدة المضاطبة وأسكتن لجمعة المؤنث فتركتهم إظهار علامة انتانيتها والتثنية والجمع مع أن في كل

واحد من هذه الاسماء صميرا البامبر والمنهى بحكم مشابهة الفعل وتماثلته عنه دليل على ما قلناه من قصد الإيجاز والاختصار وأما المبالغة فإن قولنا منه أبلغ في المعنى من أسكت وكذلك البوق وأعلم أن هذه الاسماء وإن كان فيها صمير تستعمل به فليس ذلك على حدة في الفعل ألا ترى الفعل يصير بما فيه من الصمير جملة وليسست هذه الاسماء كذلك بل في مع ما فيها من الصمير اسما مفردة على حدة في اسم الفاعل واسم المفعول والطرف والذي يدل على أن هذه الالفاظ اسما مفردة إسناد الفعل إليها قال زهير

\* وَلَيْعَمَ حَشَرُ الدَّرْعِ آتَتْ إِذَا \* نَحِيتَ نَوَالٍ وَلَمْجٍ فِي اللَّحْرِ \*

فلو كانت نوال بما فيها من الصمير جملة لما جاز إسناد نحييت إليها من حيث كانت لعل لا يصح كون شيء منها فعلا وإنما لا يصح أن تكون لليلة فعلا لأن الفاعل يصح إضراره والمجمل لا يصح إضراره لأن المصير لا يكون إلا معرفة والمجلد مما لا يصح تعريفها من حيث كانت معلى الجمل مستفادة ولو كانت معرفة لم تكن مستفادة فلما تدافع الامران فيها وتماخيا لم يجتمعا والذي يدل أن هذه الالفاظ اسما أمر الأول منها جواز كونها فعلة ومفعولة في الفاعل ما ذكرناه من إسناد الفعل إليها في قوله إذا نحييت نوال والفعل لا يستند إلا إلى اسم محض ومن المفعول نوال الآخر \* فَلَمَعُوا نَوَالٍ فَكُنْتُ أَوَّلَ نَائِلٍ \* وَعَلِمَ آرَكُبُهُ إِذَا لَمْ أُنْوَلِ \*

٥١ فإن قيل فقد قال الشاعر

\* مَا رَأَيْتُ إِلَّا يَسِيرُ بِشَوْكَةٍ \* وَهَدَى بِهِ قَبْلَنَا يَفْسُ يَكِيرِ \*

فجعل يسير فعلا وهو فعل مضارع وقال جميل

\* جَرَعْتُ حِلْدَارَ الْبَيْتِ يَوْمَ تَحْمَلُوا \* وَحَقَّ لِيْلِي بِا بُتَيْتَنَ يَجْرَعُ \*

فأسند حَقَّ إلى يَجْرَع وهو فعل قيل أن مراده هنا معنى الفعلين والتقدير أن يسير وأن يَجْرَع فالفعل فيهما مسند إلى المصدر المنوي لا إلى الفعل لأن أن والفعل مصدر والمراد ما رأى الآسير وحَقَّ لِيْلِي لَجْرَع وقد أقررت حذف أن وإرادتها نحو قوله

\* أَلَا إِنَّمَا هَذَا الْوَاغِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَقَى ٦ \* وَأَنْ أَشْهَدَ الذَّلَاتِ هَلْ أَتَتْ نَحْلِيذِي \*

والمراد أن أحضر فلما حذف أن ارتفع الفعل وإن كانت مرادة ومثله قوله \* فَعَالُوا مَا تَشَاءُ فَفَلَّتْ أَلْهُو \* والمراد أن أَلْهُوَى أَلْهُوَى والثاني حكاية بنائه إذا فعل إلى العلمية ونهى به وفي آخره الراء

فانه يجتمع القليلان بنوعهم واحداً التي على بناءه نحو قولك حَصَرَ وسَفَرَ لِحَالِهِ بعد التسمية بحال  
قبل التسمية في بناءه لانه اسم قليل فيبقى على بناءه ويُعَرَّب ولو كان فعلاً لوجب اذا نُقِلَ الى العينية  
أن يُعَرَّب نحو تَعَسَّبَ وتَغَلَّبَ واضرب فان قيل فهلا كان امرأب بنى بهم من ذلك في التسمية ما لم  
يكن آخره راء نحو قولك دَلَّيْتُ على انه فعل قليل لا يدل ذلك على كونه فعلاً لانهم أجزوا ذلك  
هـ فَجَرَى أَتَى وكَيْفَ وكَمْ اذا انتهى به واجتماعهم مع المتحيزين على بناء ما كان آخره راء بعد التسمية  
به دلالة على انه اسمٌ عندهم الثالث انه يثبت قرابة بين المعرفة والنكرة وذلك اذا قلت صد كان  
معرفة واذا قلت صد كان نكرة والتعريف من خصائص الاسماء ويثبت ما قلناه جمودها وعدم تغيرها  
فان قيل هذه تعمل محل الافعال وتفيد فائدة الافعال من الامر والنهي والزمان لِغَاثِ ألا تسري اذا  
قلت هيئات فهمت البعد في زمانٍ مِثْلِ وهذه دلالة الفعل فهلا قلت انها افعال وتكون من قليل  
١. الالفاظ المتراكبة فصـ وَأَسْكَنْتُ منونة ذهب وصلى وقعد وجلس قيل قد تقدمت الدلالة على اسمية  
هذه الصكلم ما فيه مَقْعَتٌ وأما إِصْهَالُهَا محل الافعال فللشبهة الواقعة بينها وبين الافعال وأما دلالتها على  
ما تدل عليه الافعال من الامر والنهي والزمان لِغَاثِ فاما استئيد من مدلولها لا منها نفسها فاذا علمت  
صد دل ذلك على أَسْكَنْتُ والامر مفهوم منه أي من المسمى الذي هو أَسْكَنْتُ وهيئات اسم ومسماه  
لفظ آخر وهو بَعْدَ فالزمان معلوم من المسمى لا من الاسم ولما كانت هذه الالفاظ اسماء للافعال  
٢. كالأعلام عليها كان فيها كثير من احكام الاعلام ولذلك ان فيها المرتجئ والمطلق والمشتق فَلِثَرَجَلٍ نحو  
صد رمة والمقول كَعَلَيْكَ وَالَيْكَ وَدُونَكَ والمشتق كَتَوَّلَ وَحَذَرَ وَحَذِرَ وهذه الاسماء على ضربين كما  
ذكر ضرب لتسمية الأوامر وضرب لتسمية الأخبار والغلبة للأول ولما كان الغالب فيها الامر لما ذكره  
من ان الغرض بها الإيجاز مع ضرب من المبالغة وذلك بأنه الامر لانه الموضع الذي يجتأز فيه بالاشارة  
وتريه حال او لفظ من التصريح بلفظ الامر ألا ترى أنك تقول لنى أشبال سَوَّطًا او سَدَّتْ سَهْمًا او  
٣. شهر سيفاً وهذا او غيراً فتستغنى بشاهد لخال عن ان تقول أوجع او أرح او اضرب ويكفى من ذلك  
الاشارة وشاهد لخال واممت الخطاطبة وخصم الأمور مقام اللفظ بالامر واذا جاز حذف فعل الامر من  
شهر خَلِيفَ لشاهد حال كان حذفه لقيام غيره مقامه أول بالجواز وليس كذلك الغائب والظير فلذلك  
قد استعمال هذه الكلم في الظير وكثر في أمر لِغَاثِ ووجه بان الامر لا يكون إلا بالفعل فلما قويت  
الدلالة على الفعل حسن حذفه وإقامة الاسم الغائب عنه خلفاً منه ولما كانت هذه الاسماء موصفاً

عن اللفظ بالفعل وثابتة هذه أبحاث مماثلة كانت الأفعال التي في مسميات هذه الأسماء منها ما هو  
متعد للفاعل مجاوز له إلى غيره نحو خَدَّ زيدًا وَأَوَّعَ مرًا ومنها ما هو لازم له لا يجاوز إلى مفعول  
نحو أَسْكَنَ وأُكْفِفَ كانت هذه الأسماء كذلك على حسب مسمياتها منها ما هو متعد للمفعول ومنها  
ما هو لازم له لا يجاوز إلى غيره في المتعدى قولهم رَجَّعَ زيدًا أي أَرْجَعَهُ وَأَمْهَلَ فهو اسم لهذا اللفظ  
وهو مشتق من مسماه الذي هو أَرْوَدَ وأصله المصدر الذي هو أَرَوَدًا وصغر بحذف الواو تدصغير  
الترخيم فقالوا رَجَّعَ كما قالوا سَوَّجَ في أَسْوَدَ وزَهَّرَ في أَزْهَرَ وقال الفراء رَجَّعَ تصغير رَجَّعَ والرَّوْدُ الْمَهْلُ  
يُقال فلان عَشَى على رَجْدٍ أي على مهل قال الشاعر \* قلها كَيْلٌ عَشَى على رَجْدٍ \* وقالوا تَهَبَّ زيدًا  
في معنى رَجَّعَ زيدًا فهو اسمٌ لقولك أَرْوَدَ وَأَمْهَلَ وهو مبني لقومه موقع فعل الامر وتصغيره معنى لام  
الامر وكان الأصل أن يكون ساكن الآخر إلا أنه التقي في آخره ساكنان الهاء والدال فلخصت الدال  
بلا لتقاء الساكنين لئلا الكسرة بعد الهاء على حد متبوعهم في رَجَّعَ وَأَمَّنَ وَكَيْفَ وحكى البغداديون  
تَهَبَّكَ زيدًا ويحتمل أن يكون الكاف اسمًا في موضع خفض ويكون التصائب على المصدر بمنزلة صَرَبَ  
زَيْدٍ مرًا ويجوز أن تكون للخطاب مجردة من معنى الاسمية بمنزلة رَجَّعَكَ زيدًا والاقرَّب في هذه  
اللفظة أن تكون مأخوذة من التؤدة الفاء وأو أبدلت منها التاء ولوم البدل على حد تيلين وتؤرة والعين  
هزة أبدلت ياء لصرب من التخفيف على غير قياس كما قالوا في قَرَأْتُ قَرَيْتُ وفي بَدَأْتُ بَدَيْتُ وفي  
تَوَشَّعْتُ تَوَشَّيْتُ \* ومن ذلك فَلَمَّ زيدًا أي قَرَّبَهُ وأحضره وليس المراد أنها دالة على ما يدل عليه  
قربه وأحضره وإنما فَلَمَّ اسمٌ لهذا اللفظ الذي هو قَرَّبَ وأحضر وله موضع يُذكر فيه \* ومن ذلك  
قَاتَ الشيء أي أَغْلَبَنِي وهو اسمٌ لأغطى وأولغى وحجها وهو مبني لقومه موقع الامر ونسب لالتقاء  
الساكنين الالف والتاء وكذا من لفظ قَبِيْطٌ ومعداه وقال بعضهم حين أتى يوليى والهاء فيه بدل من  
الهمزة ونزعت هذا النقل إلى الليل واستدل على ذلك بتصريفه نحو قوله \* لله ما يُعْطَى وما يُهْلَى \*  
٢٠ من لُتْهَاتِه وَيُلْجِزُونَهُ صير التثنية ولجج لجره شبه الفعل قال الله تعالى هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ  
وفي الحديث هَاتُوا رُبَّ عَشْرٍ أمولكم كما فعلوا ذلك في قلم حين قالوا هَاتُوا هَاتُوا وفي عاد حين قالوا  
هَاتُوا هَاتُوا قال الله تعالى هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ \* ومن ذلك قولهم حَقَّيْلُ الثَّرِيدِ جعلوا حَقَى وَقَلَّ بمنزلة  
نوى واحد ونحوها الخمسة عشر ومما بهما الفعل تَحَيَّيْلُ الْثَّرِيدِ إِيتَا الْثَّرِيدِ \* وقالوا بَلَّهْ زيدًا  
والمراد نَحَّ زيدًا وقالوا تَرَكَّهَا وَتَلَّهَا والمراد أَتَرَكَّهَا وَأَمْنَعَهَا وقالوا عَلَيْكَ زيدًا أي أَلَمَّه وقالوا عَلَى زيدًا

أى أَلْبَنِيهِ فهذا كلها أسماء لما نذكرناه من الدلالة وكلها متعدية صير المأمور إلى المفعول كما كانت مسماها كذلك فصرفه

قال صاحب الكتاب وغير المتعدى نحو قولك منه أى أسكنت ومنه أى أكلت وأبى أى خذت وقبضت وقعد أى أسرع وقبض وقبض أى أسرع فيها أنت فيه لال \* فقد تجا اليل فيها عيا \* ونوال  
 ٥. أى أنزل وقذك وقطك أى انتب وإنتبه وإليك أى تنح ومع أبو الخطاب من يقال له إليك يقول ألى  
 كانه قبل له تنح فقال ألتكى ونح أى التتعض يقال دعا لك وتحدثا وأمين وأمين بمعنى استجب  
 قال الشارح هذه اللفاظ كلها متا منى به الفعل في حال الامر وفي لازمة لا تجاوز ماورها لانها تكتب  
 من افعال لازمة غير متعدية وإذا كان الأصل الذى هو المسمى لازما كان الاسم الذى هو فرع بالوزم  
 وحكم التمدى أو لم يكن ذلك منه بمعنى أسكنت ومنه معنى أكلت وأبى معنى خذت فكلها أسماء لما  
 ١. تقدم بيانه وكلها لازمة لانها اسم لفعل لازم وكلها مبنية لوجهها موقع الفعل المبني وهو الامر فان قيل  
 فعل الامر مختلف في بنائه وعرابه على ما هو معلوم ها بل الإجماع وقع على بناء هذه الكلم قيل فعل  
 الامر مبني عند المحققين على لال فنقول ان وقوع هذه الاسماء موضع ما أصله البناء وتجرى مجرى فسى  
 الدلالة سبب كاف في البناء ولا خلاف عند الجميع في ان أصل ما وقعت هذه الكلم موقعه البناء وهو  
 الفعل على الإطلاق فكان مبنيا لهذه العلل لانه ومنه مبنيان لما نذكرناه ولانها صولان منى بهما  
 ٥. وحكى حالهما قبل التسمية وبعد التسمية وما لازمان على حسب مسماهما فانه نكتب من أسكنت ومنه  
 نكتب من أكلت وما مبنيان على الوقف ولذلك هو الأصل في كل مبنى وما حرك منه ما حرك لعل  
 وحال أبى محال منه ومنه في البناء وكان القياس ان تكون ساكنة الآخر كضمة ومنه ألا أنه التلى في  
 آخرها ساكنان الباء والهاء فكسرت الهاء لالتقاء الساكنين واحتصل ثقل الكسرة بعد الباء إذ لو  
 فحسب لالتبس بالياء التى الكف وفي نكتبه من رث أو خذت وذكرها مع اللازمة نظرا إلى الاستعمال إذ  
 ٢. لا يكادون يقولون أبى لخدش وإن كان القياس لا يأتى بل يقتضيه لانه اسم ناب عن فعل متعدى نحو  
 خذت لو رث وكل واحد من هذين الفعلين متعدى فوجب ان يكون كذلك لانه عبارة عنهما قال  
 ذو الرمة

\* وثقلنا وثقلنا أبى من أم سار \* وما بال تخليص الديار بالفتح \*

وكان الأصمى ينكر على لى الرمة هذا البيت ونزعم ان العرب لم تقل ألا أبى بالتثنية وجب

البحرَيْنِ صَوَّبُوا قَبْلَ لَيْ الرِّمَةِ وَقَسَمُوا إِلَيْهِ أَنْ تَسْمِينَ مَعْرُوفَةً وَنَكْرَةً فَلَمَّا اسْتَوْدَعُوا مَنُكْرًا قَالُوا إِلَيْهِ بِالتَّوْبَةِ  
وَإِذَا اسْتَوْدَعُوا مَعْرُوفَةً قَالُوا إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَنْبُحٍ عَلَى حَدِّ مَبْدَ وَصَدَّءٌ مِنْ ذَلِكَ قَبِيَّتٌ وَهُوَ أَسْرٌ لِلْفِعْلِ  
وَفِيهِ صَمِيرٌ الْمُخَاطَبُ كَصَدَّةً وَمَنْ وَمَسْمَاةً أَسْرَعُ يُقَالُ قَبِيَّتٌ إِذَا دَخَلَ تَالُ الشَّاعِرِ

\* أَبْلَغُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَخَا الْعِرَاقِ إِذَا أَقْبَيْتَا \*

\* أَنْ الْعِرَاقِ وَأَقْلَهُ \* سَلَّمَ إِلَيْكَ فَهَيْتَ فَهَيْتَا \*

يُرِيدُ عَلَى بَنِ أُنْ طَالِبِ رِضْوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِ ءَ وَهُوَ لَا يُرْمَى لَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ كَمَا أَنَّ مَسْمَاةً كَذَلِكَ وَفِيهِ  
ثَلَاثُ لُغَاتٍ قَبِيَّتٌ بِالْفِعْلِ وَفَهَيْتُ بِالْحَصَمِ وَفَهَيْتُ بِالْكَسْرِ وَأَصْلُهُ الْبِنَاءُ عَلَى السَّكُونِ كَصَدَّةً إِلَّا أَنَّهُ التَّقْيُّ  
فِي آخِرِهِ سَاكِنَانِ إِلَيْهِ وَالتَّاءُ مُخَرَّجَتُ التَّاءِ لِلاتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ لَمَنْ فَعَلَ فَطَلَبًا لِلِاخْتِفَاءِ لِثِقَلِ الْكُسْرِ بَعْدَ  
إِلْيَاءٍ كَمَا قَالُوا أَتَيْنَ وَكُنْهَ وَمِنْ هَمْزٍ فَلَهُ شَبَهٌ بِأَعْلَافٍ نَحْوِ قَبْلُ وَمَعْدٌ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَعْنَى قَبِيَّتٍ دُخَالِي  
لَكَ فَهُوَ بِمَعْنَى الْإِصْلَافِ وَاسْتِمَالَةٍ مِنْ غَيْرِ إِصْلَافٍ كَقَطْعَةٍ مِنَ الْإِصْلَافِ فَيَبْقَى عَلَى الصَّمِّ صَكْبَانَهُ قَبْلُ  
وَمَعْدٌ وَمِنْ كَسْرِ فَطَلَّ قَبِيَّتٌ وَفِي أَقْلَهُ فَكَسَرَ عَلَى أَصْلِ اتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ وَهُوَ يُبَالِ الثَّقَلُ لِقِلَّةِ اسْتِمَالِهَا  
وَلَمَّا دُرِّبَتْهَا فِي الْكَلَامِ فُجِّرَ بِهَا عَلَى الْأَصْلِ تَجْزِيرٌ وَلَكِنْ مِنْ قَوْلِكَ قَبِيَّتٌ لَكَ تَبَيَّنَ لِلْمُخَاطَبِ جِيءَ بِهِ  
بَعْدَ اسْتِفْهَامِ الْكَلَامِ هُنَا كَمَا كَانَ كَذَلِكَ فِي سَقْيَا لَكَ إِلَّا تَرَى أَنْ سَقْيَا غَيْرُ مُسْتَلْجٍ إِلَى لَكَ لِأَنَّ مَعْنَاهُ  
سَقَاكَ اللَّهُ سَقْيَا وَأَتَا جِيءَ بِلَكْ تَأْكِيدًا وَإِبَادَةً فَهِيَ فِي قَبِيَّتٍ لَكَ كَذَلِكَ ءَ وَأَمَّا قَوْلُ فَهُوَ مِنَ الْأَصْوَاتِ  
الْمُسْتَمَى بِهَا أَيْضًا وَمَعْنَاهُ أَسْرَعُ وَتَعَالِ يَعَالُ قَوْلُ وَقِيلَ وَهُوَ مَبْنِيٌّ لِأَنَّهُ صَوْتٌ وَقَعَ مَوْقِعَ الْفِعْلِ الْمُسَبْقِ

وَسَكَنَ عَلَى أَصْلِ الْبِنَاءِ وَتَنْوِينُهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ صَوْتٌ كَصَدَّةٍ وَإِلَيْهِ تَالُ الشَّاعِرِ

\* فَطَلْنَا أَنَّهُ غَالِيَهُ \* فَتَحْنَاهُ بِهَابٍ تَرَّ قَوْلُ \*

وَأَصْلُهُ رَجَرٌ لِلْفَرَسِ فَرَسْتِي بِهِ الْفَعْلُ تَالُ الشَّاعِرِ الْشَّدَّ أَبُو قَبِيَّةَ

\* فَفَرَقْنَا هَرَّةً تَأْخُذُهُ \* فَتَجَرَّجَنَاهُ وَقُلْنَا قَوْلُ قَوْلُ \*

٢. وَقَالُوا قَبِيَّتُكَ مُصْعَفٌ إِلَيْهِ وَالْمُرَادُ أَسْرَعُ وَالاسْمُ فِي وَالْكَافِ حَرْفُ خُطَابٍ كَالْحِي فِي رَوَيْدَكَ زَيْدًا وَهُوَ  
مَبْنِيٌّ وَحُرُّ آخِرُهُ لِلاتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ وَفُعْ لِمَعْدِلِ التَّضْعِيفِ وَتُخْفَفُ بِخَلْفِ أَحَدِي الْبَاقَيْنِ فَيُقَالُ  
فَعِيكَ كَمَا قَالُوا فِي بَيْتٍ بَيْتٍ لَمَحَذُوا أَحَدِي لِمَحَافِئِ وَكَمَا قَالُوا فِي أَبِ أَيْبٍ لَمَحَذُوا أَحَدِي الْفَاعَيْنِ فَلَمَّا  
لَمْ يَلْحَقُوا الْكَافَ جَاءُوا بِالْأَلِفِ لِلْوَقْفِ فَقَالُوا قَبِيَّا كَمَا جَاءُوا بِهَا لِلْوَقْفِ فِي أَفَا تَالُ ابْنِ مَهْدَاةَ

\* لَتَقْرَبُنَّ قَرَبًا جَلِيًّا \* مَا دَامَ فِيهِمْ قَصِيدٌ حَيًّا \* وَقَدْ دَجَا إِلَيْهِ قَبِيَّا قَبِيَّا \*



أى أَسْرَى أَسْرَى يُخَاطَبُ لِقَتَهُ وَلِذَلِكَ كَسَرَ الْهَاءَ مِنْ لِقَتَيْنِ وَجَلَدَهَا أَيْ سَرَبَهَا يَحْتَقِبُهَا عَلَى سُرْعَةٍ  
السيءِ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ قَتَلُوا فِي الْأَمْرِ وَالْمَرْأَةَ الْقَتْلُ فَهُوَ لَا يُمْرُ غَيْرُ مُتَعَدٍّ عَلَى حَدِّ لُزُومِ مَسْمَاهُ وَهُوَ الْقَتْلُ  
وَيُوضَعُ أَمْرُهُ فِي مَوْضَعِهِ بَعْدَ وَمِنْ ذَلِكَ قَدْزَكَ وَقَطَّكَ وَهِيَ اسْمَانِ وَمَسْمَاهُمَا انْتَبَهَ وَانْتَبَهَ فِيمَا لَا يَمُرُّ  
عَلَى حَسَبِ مَا نَسَبَهَا بِهِ مِنَ الْأَعْمَالِ وَهِيَ مَبْنِيَّتَانِ لِقَوْلِهِمَا مَوْضِعُ الْفِعْلِ الْمُبْنَى وَجَزَّيْهُمَا بِحَرَاةِ الدَّلَالَةِ  
وَسُكُنَ آخِرُهَا عَلَى حَدِّ التَّسْكِينِ فِي صَمَةٍ وَمَتَةٍ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي الْبِنَاءِ وَلَمْ يَلْتَفِتْ فِي آخِرِهَا سَاكِنَانِ فَجَعَلَ  
لِلْمَرْكَةِ لَاجْتِمَاعِهِمَا وَالْكَافُ فِيهِمَا لِهَيْسَتِ لِسَانِهَا وَإِنَّمَا فِي حَرْفٍ خُطَابٌ عَلَى حَدِّهَا فِي الْكَلَامِ وَوُجِدَتْ  
وَقَدْ خَفِيفَةٌ وَأَصْلُهَا قَدْ مَثَلَةٌ مُخْدَفَةٌ أَحَدُ الدَّالَّتَيْنِ خَفِيفًا عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ بَخَّ خَفِيفًا فَيُخَفِّفُ  
مَثَلَةٌ لِأَنَّهُ مَأْخُوفٌ مِنْ قَدَحَتِ الشَّيْءَ إِذَا قَطَعْتَهُ طَوِيلًا وَكَذَلِكَ قَطَّكَ مُخَفَّفَةٌ مِنْ قَطَّ مَأْخُوفَةٌ مِنْ  
قَطَطَتِ الشَّيْءَ أَيْ قَطَعْتَهُ قَرْصًا كَانَ الْاِكْتِفَاءُ قَطَعَ عَنْ سِوَاهُ فَاعْرِضْ وَمِنْ ذَلِكَ الْيَكَّ بِمَعْنَى تَنَجَّ قَالَ  
الْأَعْمَشُ

\* قَالَتْنِي مَا إِلَيْكَ أَذْرَكَ لِي الْكَلِمُ حَذَانِي مِنْ فَرِيحَتِكُمْ أَشْغَالُ \*

وَأَشَدُّ قَطَبٌ

\* إِذْهَبَ إِلَيْكَ قَاتِي مِنْ بَنِي أَسَدٍ \* أَقْبَلَ الْقِيَابِ وَأَهْلِي الْقَهْلِ وَالْبَادِي \*

كَانَتْ قَالُ الذَّهَبِ تَنَجَّ وَالْكَافُ فِي مَجْلَدٍ خَفِضَ بِحَرْفِ الْهَوِّ وَالتَّسْمِيَةِ وَنَصَبَ بِالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ وَلِذَلِكَ خُصِي  
لِفَتْحِهِمَا وَجَزَّيَا فِي التَّسْمِيَةِ بِحَرَفِ الْأَصْوَاتِ الْمُسَمَّى بِهَا مِنْ حَرِ مَتَةٍ وَمَتَةٍ وَهِيَ أَبُو الْقَطَابِ أَنَّهُ سَمِعَ مَنْ  
يَقَالُ لَهُ الْيَكَّ فَيَقُولُ أَيْ كَانَتْ قَهْلُ لَهُ تَنَجَّ فَهَذَا أَتَّخَذِي لَمْ يَأْتِ ذَلِكَ إِلَّا فِي هَذَا الْحَرْفِ وَحَذَاهُ فَلَا يَقَالُ  
لُؤْيِي وَلَا عَتَّى وَلِذَلِكَ مَنْ قَبِلَ أَنَّ بَابَ هَذَا الْأَمْرِ فَإِذَا قُلْتَ إِلَيْكَ فَهَذَا أَيْ فَقَدْ جَعَلَ أَيْ بِمَعْنَى أَتَّخَذِي  
وَهَذَا غَيْرُ بَابٍ وَلَقَدْ تَعَدَّمَتْ أَنَّ بَابَ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ إِنَّمَا الْأَمْرُ لِلْمُخَاطَبِ لِأَنَّ أَمْرَ الْمُخَاطَبِ يُكْتَفَى  
مَعَهُ بِشَاهِدٍ لِلْعَالِ عَلَى مَا سَبَقَ وَمِنْ قَوْلِهِمْ نَحْ وَمَعْنَاهُ انْتَبَهَشَ يُقَالُ ذَلِكَ لِلْعَاثِرِ أَوْ مَنْ أَصَابَتْهُ حَادِثَةٌ  
فَقَالَ الشَّامِرُ

\* نَحَى اللَّهُ قَوْمًا لَمْ يَقُولُوا لِعَاثِرٍ \* وَلَا لَيْتَنِي عَمَّ نَالَهُ الدَّفَرُ نَحَذَا \*

وَهُوَ صَوْتٌ نَسِيَ بِهِ يُقَالُ نَحَذَعْتُ بِالْعَرَبِ إِذَا دَعَوْتُهَا وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى التَّسْكِينِ وَهَلَّةٌ بِهَاءٍ كَعَلَّةٍ صَمَةٍ وَمَتَةٍ  
فَلَمَّا قَوْلُهُمْ كَمَا إِلَيْكَ وَنَحَذَا فَهُوَ مُصَدَّرٌ مُعَرَّبٌ كَقَوْلِهِمْ سَلِّمْ لَكَ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي الدُّعَاءِ آمِينَ  
وَمَعْنَاهُ اسْتَجِيبْ فَهُوَ اسْمٌ لِهَذَا الْفِعْلِ وَغِيْرُهُ لَفَتَانِ آمِينَ بِالْقَصْرِ عَلَى زَيْلٍ فَعِيلٌ وَآمِينَ بِالطَّلَا عَلَى زَيْلٍ

## تَعْيِيلُ كَالِ الشَّاهِرِ

\* يَا رَبِّ لَا تَسْلُبْنِي حُبَّهَا أَبَدًا \* وَرَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا كَالِ آمِيْنَا \*

يُجَاءُ بِهَا مَعْدُودَةً وَكُلَّ الْآخَرِ فِي الْمَقْصُورَةِ

\* تَبَايَضَ حَتَّى قَطَعَلَ إِذَا رَأَيْتَهُ \* آمِينَ فَوَازَ اللَّهُ مَا يَهْتَنَّا بِعَدَا \*

\* وَالْأَصْلُ الْقَصْرُ وَالْمَثَلُ إِشْبَاهُ فَحَاةِ الْهَمْزِ وَمِنْهُ قَوْلُ الْهَذَلِيِّ

\* يَهْتَنَّا تَعْلُفُهُ الْكَلَا وَرَوْحُهُ \* نَوْمًا أَلْبَجَ لَهُ جَرَى سَلْفُهُ \*

وَالْمَوَادُّ بَيْنَ أَوَّلَاتٍ تَعْلُفُهُ قَالُوا فِي تَيْنَ يَهْتَنَّا \* وَفِي مَبْنِيَّةٍ لِقَوْلِهَا مَوْقِعُ فَعْلِ الْأَمْرِ وَفُحِشَتِ لِلتَّعْلُفِ السَّاكِنِينَ عَلَى حَدِّ زَيْدٌ وَأَتَيْنَ وَكَفَيْفَ فَلَمَّا قِيلَ إِنَّ الْعِيَّاسَ فِي آمِينَ مَبْنِيَّةٌ طَائِفِينَ فَكَيْفَ أَنَّمَا يَرِيدُ بِهِ أَنَّ الْمَهْمَرَّ خَفِيفَةٌ كَمَا أَنَّ طَائِفِينَ لَا آتَى جَمْعٌ \* وَكُلَّ أَبُو طَلْحَةَ آمِينَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَالرَّجْعَةُ الْأَوَّلُ إِذَا لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مَبْنِيَّةً وَيُرِيدُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى قَدْ أُجِيبَتْ ذَهَوْتُكَ كَمَا جَاءَ فِي الْفَهْرِ أَنَّ مُوسَى كَانَ يَدْعُو وَأَخَاهُ كَانَ يُؤَسِّرُ وَالْأَسْمُ الْوَاحِدُ لَا يَقَالُ لَهُ دَعَاءٌ

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَأَسْمَاءُ الْأَخْبَارِ مَحْرُوفَاتُ ذَاكَ أَيْ بَعْدَ وَفَتْحَتَانِ زَيْدٌ وَمَرُوءَى اقْتَرَبَا وَتَبَايَسَا وَسَوْنٌ ذَا إِحَالَةٍ أَيْ سَرَعَ وَشَكَانَ ذَا خُرُوجٍ أَيْ وَشَكَ وَأَيْفَ بِمَعْنَى اتَّصَفَ بِشَيْءٍ وَأَوْدَى بِمَعْنَى اتَّوَجَّعَ

قَالَ الشَّارِحُ قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ بَابَ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ الْأَعْلَبُ فِيهَا الْأَمْرُ لِأَنَّ الْفَرْصَ مِنْهَا مَعَ مَا فِيهَا مِنَ الْمُبَالَغَةِ ١٥ لِإِخْتِصَارِ وَالِإِخْتِصَارُ بِالْمَقْصُودِ حَدَثًا وَلِطَلْفٍ يَكُونُ مَعَ قُوَّةِ الْعِلْمِ بِالْحَدِثِ وَهَذَا حَكْمٌ مَخْتَصٌّ بِالْأَمْرِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّ الْأَمْرَ يُسْتَعْنَى فِيهِ بِكَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ عَنْ ذِكْرِ أَلْفَاظِ أَعْمَالِهِ بِشَوَاهِدِ الْأَفْعَالِ وَالْفَهْرِ لَيْسَ كَالْأَمْرِ فِي ذَلِكَ فَلِذَلِكَ قَدْ فِي الْفَهْرِ أَنَّ أَتَى كَانَ لَطْفًا أَيْضًا قَدْ يَفْقَهُ فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ لِدَلَالَةِ لُحَالٍ عَلَى الْمَرَادِ وَوَضُوحِ الْأَمْرِ فِيهِ وَتَحْقِيقِهِ مَحْدُودًا كَمَنْطِقٍ بِهِ لَوْجُودِ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ اسْتَعْجَلُ فِي الْفَهْرِ بَعْضُ ذَلِكَ فَجُمِعَتْ فِيهِ كَمَا جَاءَتْ فِي الْأَمْرِ أَنَّ أَتَى قَلِيلَةً بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا جَاءَ فِي الْأَمْرِ وَأَيْضًا السَّمَاعُ دُونَ الْفِيَّاسِ ٢٠ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِيهِمَا وَهُوَ اسْمٌ لِبُعْدٍ وَأَيْضًا عَدَلُوا عَنْ لَفْظِ الْفَعْلِ لَصَرْفٍ مِنَ الْمُبَالَغَةِ فَإِذَا قَالَ هِيَهَاتَ زَيْدٌ فَكَانَتْ قَالَ بَعْدَ جِدًّا أَوْ بَعْدَ كُلِّ الْبُعْدِ وَلَعَلَّهُ يَخْرُجُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ إِلَى أَنْ يُجَاسَ مِنْهُ وَهُوَ مَبْنِيٌّ لِقَوْلِهِ مَوْقِعُ الْفَعْلِ الْبَيْتِ وَهُوَ بَعْدُ وَيَقَعُ الْأَسْمُ بَعْدَهَا مَرْفُوعًا بِهَا ارْتِفَاعُ الْفَاعِلِ بِفَعْلِهِ لِأَنَّهَا جَارِيَةٌ مَجْرَى الْفَعْلِ فَاتَّصَفَتْ فَلِذَا كَاتَصَاتُ الْفَعْلِ كَالِ جَرِيرِ \*

\* فِيهِمَا هِيَهَاتَ الْعَفِيفُ وَأَقْلَهُ \* وَهِيَهَاتَ خِلٌ بِالْعَفِيفِ نَوَاصِيَّةٌ \*

الحقيق وإن بالدينه **وَالْأَيْضَ**

\* **هِيَهَاتَ مَتَوَلَّنَا بَنَعِبَ سَوَيْقَةَ** \* كانت مُبَارَكَةً مِنَ الْإِنَامِ \*

فالحقيق ومنزلنا مرتفعان باقهما فاعل هيهات **لَمَّا قَوْلُهُ تَعَلَّى قِيَهَاتَ قِيَهَاتَ بِمَا تَوَصَّدُونَ قَائِلُ اللَّامِ**  
**زَائِدَةٌ وَمَا الْفَاعِلُ** والتقدير هيهات هيهات ما توصدون وقيل الفاعل محذوف والتقدير بعد الصديق  
 ه **بِمَا تَوَصَّدُونَ قَائِلُ اللَّامِ عَلَى بَابِهَا لَا تَهْ كُتِفَ زَائِدَةُ اللَّامِ فِي تَحْوِي هَذَا وَإِنَّمَا تَوَادَ لَتَمَكِّنَ مَعَى الْإِصْفَاءِ**  
**تَحْوِي قَوْلُهُ**

\* **يَا بُرْسَ لِلْحَرْبِ أَلْبِي \* وَصَعَتِ أَرْحَضُ فَاسْتَرَاخُوا** \*

وقوله \* **يَا بُرْسَ لِلْحَرْبِ ضَرَارًا لِقَوْلِهِ** \* وقد استبعد بعضهم القول بحذف الفاعل وزعم أنه **مَصْمُومٌ**  
 فيه والتقدير هيهات هيهات بَعَثَكُمْ وَإِخْرَاجَكُمْ تَعْلِيْقُ ذِكْرِ الْإِخْرَاجِ وَمِمَّا سَمِيَ بِهِ الْفَعْلُ فِي حَالِ الْخَبَرِ شَتَانُ  
 ١٠ **وَسَمَاءُ إِفْتَرَقَ وَتَبَاعَدَ وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ وَبِمَا كَسَرُوا لَوْنَهُ وَالْفَتْحُ الْمَشْهُورُ وَإِنَّمَا بُنِيَ لِطَوِيلِهِ مَوَاقِعُ الْفَعْلِ**  
**الْمَبْنِيُّ وَهُوَ الْمَاضِي تَحْوِي افْتَرَقَ وَبَعُدَ وَقَالَ الزَّجَّاجُ إِنَّمَا بُنِيَ لِأَنَّهُ عَلَى زَيْدَةٍ فَقَلَّانَ فَهُوَ مُخَالَفٌ لِأَخَوَاتِهِ إِذْ**  
**لَيْسَ فِي الْمَصْدَرِ مَا هُوَ عَلَى هَذِهِ الزَّيْدَةِ فَبُنِيَ لِلذَّكَاءِ وَهَذَا ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ عَنْهُمْ لَوْنُهُ لَيًّا**  
**قَالَ الشَّاهِرُ**

\* **تُطِيلِينَ لَيَّانِي وَأَلَّتِ مَلِيحَتُهُ \* وَأَحْسَنُ يَا ذَاتَ الْيَسَّاجِ التَّفَاحِيَا** \*

١١ **وَبَحْرِيكُهُ لَاتَقْدَأُ السَّاكِنِينَ وَهَا النُّونُ وَالْأَلِفُ قَبْلَهَا وَإِنَّمَا فُتِحَ الْبَاءُ لِلْفَتْحِ قَبْلَهُ وَقِيلَ إِنَّمَا فُتِحَ لِأَنَّ الْفَتْحَ**  
**حَرَكَةً سَمَاءُ وَهُوَ الْفَعْلُ الْمَاضِي وَزَعَمَ أَبُو حَاتِمٍ أَنَّ شَتَانَ كَسَنَتَانِ وَهُوَ وَفٍّ لِأَنَّ شَتَانَ مَبْنِيٌّ**  
**وَسَجَّانَ مَعْرَبٌ لَكَنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ لِلتَّعْرِيفِ وَالْأَلِفُ وَالنُّونُ وَلِذَلِكَ لَمَّا كُتِرَ فِي قَوْلِهِ**  
**\* سَجَّانُهُ نَرَّ سَجَّانًا نَعْرُو بِهِ \* وَقَبْلُنَا سَجَّحَ الْجَدِيُّ وَالْمُنْدُ \***

انصرف وتون **وَلَفْظُهُ مَأْخُوذٌ مِنَ الشَّمَتِ وَهُوَ التَّفَرُّقُ وَالتَّبَاعُدُ يُقَالُ شَمَتَ الشَّمْلُ يَشْتُ إِذَا تَفَرَّقَ**  
 ٢ **وَقِيلَ أَنَّ شَمَتَ الْحَيَّ شَتَانٌ مَصْدَرُهُ فَعَلَ مَصْمُومٌ الْعَيْنُ وَإِنَّمَا حُذِفَتِ الصَّوْلَةُ لِلِإِتِّهَامِ قَالَ اللَّهُ نَحْنُ إِنْ**  
**سَعَيْنُكُمْ كَشَيْتُ وَلَا يَدَّ لَهُ مِنْ فَعَلٍ يُقَالُ شَتَانٌ زَيْدٌ وَجَرُّو قَالَ الشَّاهِرُ**

\* **شَتَانٌ هَذَا وَالْعِنَانُ وَالنَّوْمُ \* وَالْمَشْرَبُ الْبَارِدُ فِي هَذِهِ الدَّوْمِ \***

ويقال شَتَانٌ مَا زَيْدٌ وَجَرُّو وَالرَّوَادُ شَتَانٌ زَيْدٌ وَجَرُّو وَمَا زَائِدَةٌ قَالَ الْأَعْمَشِيُّ

\* **شَتَانٌ مَا يَجِيءُ عَلَى كُرُوحَا \* وَدَوْمٌ حَيَّانٌ أَخِي جَالِي \***



\* آوَة مِن ذِكْرِي حَصِينًا وَنُونَةً \* نَقَا هَائِلَ جَعْدَ الْقَرَى وَنَبِيْجٍ \*

وَقَالُوا فِيهِ آوَة بَلَدٌ وَتَشْدِيدُ الْوَاوِ وَفَحِيهَا سَاكِنَةُ الْهَاءِ وَكُلُّ ذَلِكَ مِنَ التَّنَاقُصِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ

\* إِذَا مَا قُتِلَ أَرْحَلُهَا بِبَيْلٍ \* تَنَاقُصَ آهَةِ الرَّجُلِ لِلْمَوْتِ \*

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى إِنَّ أَنْبِيَاءَهُمْ لَكَاوَةٌ حَلِيمَةٌ فَهَمْزُ الْوَاوِ وَالْهَاءُ لَمْ يَنْ كَالِ آوَة فَتَدْ كَسَرَ الْهَاءَ  
ه لَسَكُونِ الْوَاوِ قَبْلَهَا وَمِنْ كَالِ آوَة فَتَدْ قَلْبُ الْوَاوِ أَلْفًا فَتَفْخَعُ قَبْلَهَا كَمَا قَالُوا فِي أَنْدَوْدَايِ وَمِنْ كَالِ آوَة  
بِتَشْدِيدِ الْوَاوِ وَسَكُونِ الْهَاءِ فَتَدْ صَعْفُ الْعَيْنِ لِلْبَالِغَةِ وَكَسَرُهَا لِلتَّلَافُظِ السَّاكِنِينَ وَسَكُنَ الْهَاءُ لِنَهْجِ  
مَا قَبْلَهَا وَمِنْ كَالِ آوَة فَكَسَرَ الْهَاءَ مَعَ كَسْرِ الْوَاوِ وَتَشْدِيدِهَا فَقَدْ كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ تَسْكُنَ أَنْهَاءُ أُنْثَى فِي  
لَمْ لَنْ مَا قَبْلَهَا مَحْجُورَةٌ إِلَّا أَنَّهُ حُرِّكَ الْآخِرُ إِبْتِهَاجًا لِكَسْرِ الْوَاوِ وَقَدْ فَعَلُوا حُرْكَ مِنْ ذَلِكَ بَعْضُ الْمُعَرَّبِ  
مَحْجُورَةٌ وَأُفُوكَ وَأَمْرُ وَأَنْتُمْ وَمِنْ كَالِ آوَة بَلَدٌ فَتَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَشْبَعُ فَخَعَةً أَنْهَرُهُ فَعُزِرَتْ أَنَّهُ لَمْ  
قَالُوا آمِينَ فِي آمِينَ وَفَعَلُوا الْوَاوَ إِبْتِهَاجًا فَتَفْخَعُ قَبْلَهَا وَقَدْ قَالُوا أَوْتُ فِي مَعْنَى أَوْدَ وَجَاوًا فَيَبِي بَسْمَلَتْ  
قَرِيبَةً مِنْ لَغَاتٍ أَوْ وَنَبِيْجٍ أَنْ لَا تَكُونُ مِنْ لَفْظِهَا بَلْ مِنْ مَعْنَاهَا لِأَنَّ آوَة فَخَعُ الْهَاءِ فَهُوَ مِنْ بَيْ  
حَوِيٍّ وَتَوَزَّرَ وَأَوْتُ أَنْهَرُهُ فَلَا وَالْعَيْنُ وَالْهَاءُ وَأُوْهُوَ مِنْ بَابِ الْهَوَى وَالْفَتْحُ فِيهِ كَلِمَةٌ تَعَارَفَتْ الْعَدُودُ  
وَاتَّخَذَتْ مَعَانِيهَا.

## فصل ١٨

١٥

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ فِي رُوَيْدٍ أَرْبَعَةً أَرْجَحَهُ هُوَ فِي أَحَدِهَا مَبْنًى وَهُوَ إِذَا كَانَ اسْمُ الْفِعْلِ وَعَنِ بَعْدِ الْعَرَبِ  
وَاللَّهِ لَوْ أَرَدْتُ الدَّرَاجِمَ لَكُطِيبَتُكَ رُوَيْدٌ مَا الشَّعْرُ

قَالَ الشَّارِحُ لَرُوَيْدٍ أَرْبَعَةً مَوَاضِعَ أَحَدُهَا أَنْ يَكُونَ اسْمُ الْفِعْلِ نَحْوَمَا تَقْدَمُ وَمَسَدٌ أَرُوْدَ وَأَمْجِلَ وَعَوِ  
مَتَعَدٍّ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ نَحْوَ رُوَيْدٍ زَيْدًا عَلَى حَسَبِ تَعَدُّى مَسَدًا نَحْوَ فَوَيْكَ أَرُوْدَ زَيْدًا وَأَمْجِلًا وَمَسَدٌ  
صَمِيرٌ مَنُوعٌ وَهُوَ صَمِيرٌ الْمُخَاطَبُ إِنْ كَانَ الْمُخَاطَبُ وَاحِدًا كَانَ الصَّمِيرُ وَاحِدًا وَأَنْ دَنِ أَمْنِينَ ثَمَّ صَمِيرٌ  
اِقْتِنَانٍ وَأَنْ كَانَ الْمُخَاطَبُ لِمَجَاعَةٍ فَالصَّمِيرُ لِمَجَاعَةٍ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَظْهَرُ لِذَلِكَ صَوْرُهُ لَفْظٌ لَا فِي تَنْبِيْهِ وَلَا حَمْعٌ  
بِخِلَافِ الْفِعْلِ فَإِنَّ الصَّمِيرَ تَظْهَرُ صَوْرَتُهُ فِي التَّنْبِيْهِ وَلَفْظٌ لِأَنَّ الْفِعْلَ هُوَ الْأَصْلُ فِي الْأَنْجِلِ وَعَذَرُ الْأَسْمَاءِ  
فَرُوعٌ وَتَأْبَهُ عَنْهُ فَلِذَلِكَ اخْتَصَمَتْ مِنْ دَرَجَتِهِ قَالَ الشَّارِحُ

\* رُوَيْدٌ عَلِيًّا جَدًّا مَا قَدَّحَى أَمِيمٌ \* إِلَيْنَا وَلَكِنْ بَعْضُهُمْ مُتَمَلِّئٌ \*

فنصب عليًّا رُوَيْدًا كأنه قال أَرُوْدٌ عليًّا أي أمهاتهم وهي قبيلة وَجَدًّا فقطع نسبتهم بنا وَكَنَى بالعدى من القرابة لأن الرضا سبب القرابة فلما قولهم والله لو أردت الدوام لأعطيتك رُوَيْدًا ما الشعر فلما أراد أَرُوْد الشعر وما زادته كأنه قال لو أردت الدوام لأعطيتك فذبح الشعر لا حاجة بك إليه وقد ذهبه \* كافي الخطاب فيقال رُوَيْدَكَ رُوَيْدًا جاءوا بها لتبين من يعنى بالخطاب ثلثا يلتبس من لا تعنيه كما جاءوا بها في علم لك وسقيا لك ألا أن الكاف في كفي في محذوف خفف بما قبله من الخافض والكاف في رُوَيْدَكَ لا محذوف لها من الأعراب وإن كان طرفيهما في البيان واحدا فإن كان الخطاب مذكرا فحذفها وإن كان مؤنثا كسرناها وثنيتهما وجمعها إذا أردت تثنية أو جمعا فتقول رُوَيْدَكَ يا رُوَيْدَ ورُوَيْدِكَ يا عَنْدَ ورُوَيْدِكَ يا رُوَيْدَانِ ورُوَيْدَكُم يا رُوَيْدُونَ وقد اختلفوا في هذه الكاف فذهب قوم إلى أنها اسم موضع من الأعراب رفع والآخرين موضعها نصب وذهب سيبويه إلى أنها حرف مجرور من مسعى الاسمية للخطاب كالكاف في ذَلِكَ وَأُولَئِكَ وَالنَّجْدَ وَالصَّحْبُ مذهب سيبويه فيها لأنها لو كانت في موضع رفع بأنها فعل لم يجر حذفها وأنت قد تقول رُوَيْدَ رُوَيْدًا فحذفها وتعمل في رُوَيْدَ ضميرا موقوفا في النية يجوز أن يؤخذ وأن يعطى عليه بحسب ما يجوز في صفاتي الغاطلين نحو قولك رُوَيْدُكُمْ أنتم رُوَيْدَ ورُوَيْدَكُم أجمعون كما تقول قُمْ أنت وحيد الله وقوموا أجمعون فلما سأل فيها ذلك دل على أن الكاف ليست فعلة ولا تكون أيضا في موضع نصب لأن رُوَيْدَ رُوَيْدَ اسم أَرُوْدَ إنما تعدي إلى الفعل واحد فلو كانت الكاف في محذوف نصب لكنت إذا قلت رُوَيْدَكَ رُوَيْدًا مُعَدِّيًا له إلى مفعولين أحدهما مضمر وهو الكاف والآخر ظاهر وهو رُوَيْدَ ولو جاز ذلك لحاز رُوَيْدَ رُوَيْدًا خالدا ولا نعلم أحدا قاله ولو كانت منصوبة أيضا لحاز أن تقول رُوَيْدَكَ لنفسك إذا أردت تأكيد الكاف وكذلك لو كانت مجرورة لحاز أن تقول رُوَيْدَكَ لنفسك على أنه تأكيد ولا يسع مثل ذلك

١٠ قال صاحب الكتاب وهو فيما عداه مغرب وذلك أن يقع صفة كقولك ساروا سيرا رُوَيْدًا وضمعه وضعا رُوَيْدًا وقولك للرجل يعالج شيئا رُوَيْدًا أي علاجا رُوَيْدًا وحالا كقولك ساروا رُوَيْدًا ومصدرا في معنى أروان مصافا كقولك رُوَيْدَ رُوَيْدَ وضع بعض العرب رُوَيْدَ لفظة جملة مصدرا كضرب الرقاب

قال الشارح الموضع الثاني من مواضع رُوَيْدَ أن تكون صفة نحو قولك ساروا سيرا رُوَيْدًا وتكون معرفة مصدرا وصف به على حد قولهم رجلٌ هَدَلٌ ولا غير ويكون أصلا أروانا ألا أنه ضمير محذوف وأدله



اسما واحداً، وقال الفراء أصله قَلَّ أَمْ أَيْ اِنْقَصَدَ فَنَقَصَتْ الهَمْزُ بِأَنْ أَقْبَيْتُ حَرَكَتَهَا عَلَى اللَّامِ وَخُدِصَتْ فَصَارَتْ قَلَمٌ وَقَدْ أَكْثَرَ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ وَقَالَ أَنَّهُ ضَعِيفٌ مِنْ جِهَةِ الْعَمَلِ إِذَا كَانَتْ قَلَّ لِلِاسْتِفْهَامِ وَلَا مَذْخَلٌ لِلِاسْتِفْهَامِ هُنَا وَالْقَوْلُ أَنَّ قَلَّ إِلَى رُجَيْتٍ مَعَ أَمْ لَيْسَتْ إِلَى لِلِاسْتِفْهَامِ وَأَمَّا فِي إِلَى الزَّجْرِ وَلِطَبِّهِ مِنْ قَوْلِهِ \* وَلَقَدْ تَسَمَّعْتُ قَوْلَ حَتَّى قَلَّ \* وَفِيهَا مَذْهَبَانِ أَحَدُهُمَا وَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ النُّجُومِ أَنْ تَكُونَ بِالْفِعْلِ وَاحِدٌ مَعَ الْوَاحِدِ وَالْكَثَرِ وَالْمُؤَنَّثِ حَتَّى قَلَمٌ يَا رَجُلٌ وَقَلَمٌ يَا رَجُلَانِ وَقَلَمٌ يَا رَجُلًا وَقَلَمٌ يَا امْرَأَةً وَقَلَمٌ يَا امْرَأَتَانِ وَقَلَمٌ يَا نِسَاءً يَسْتَعْمَلُ فِي الْفِعْلِ الْوَاحِدُ وَالْمُؤَنَّثُ كَمَا كَانَ كَذَلِكَ فِي مَنَةٍ وَمَنَةٍ وَحَتَّى هِيَ وَهُوَ الْغِيَاثُ بِهِ وَرَدَ التَّنْوِيلُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَالْقَائِلِينَ لِأَحْوَالِهِمْ قَلَمَ إِلَهُنَا أَفَرُدَ وَالْمُخَاطَبِينَ جَمَاعَةً وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ \* يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَلَا قَلَمَةٌ \* وَأَمَّا كَانَ هَذَا هُوَ الْغِيَاثُ لِأَنَّهُ قَدْ كَسَمَتِ الدَّلِيلَةَ عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ وَلَيْسَ الْغِيَاثُ فِي الْأَسْمَاءِ أَنْ تَقْتَصِلَ بِهَا عَلَامَةُ الصَّمِيرِ الْمُرْفُوعِ أَمَّا ذَلِكَ لِلْأَفْعَالِ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى خُرُوجِهِ مِنْدَمٌ مِنْ حُكْمِ الْأَفْعَالِ مَخَالَفَتُهُمْ مَجْرَاءَ فِي لَفْتِهِمْ لِأَن لَفْتَهُمْ أَنْ يَقُولُوا لِلْوَاحِدِ أَلَمْ يَظَاهِرِ التَّصْغِيرُ لِحَوَائِجِهِمْ وَأَفْهَمُ فَلَمَّا رَتَّبُوهُ مَعَ غَيْرِهِ وَهَمُّوا بِهِ خَرَجَ مِنْ حُكْمِ الْفِعْلِ فَلَمْ تَظْهَرِ فِيهِ عَلَامَةُ تَثْنِيَةٍ وَلَا جَمْعٍ \* وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي وَهُوَ مَذْهَبُ بَنِي تَمِيمٍ اِعْتِبَارُ الْفِعْلِ وَهُوَ تَرْتِيبُ الْفِعْلِ جَانِبُهُ فَيُثَنُّونَ وَيَجْمَعُونَ حَتَّى قَوْلُهُمْ قَلَمٌ يَا رَجُلٌ وَقَلَمًا يَا رَجُلَانِ وَقَلَمًا يَا رَجُلًا وَقَلَمِي يَا امْرَأَةً وَقَلَمْنِي يَا نِسَاءً تَفْعُلُ الْهَاءُ وَتُسَكِّنُ اللَّامَ وَتَقْصُرُ الْمِيمَ الْأَوَّلَى وَتَسْكُنُ الثَّانِيَةَ وَتَفْعُلُ النُّونَ مَحْفَقَةً هَذَا مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ وَأَكْثَرِ الْكُوفِيِّينَ وَأَمَّا كَانَ كَذَلِكَ لِأَن لَامَ الْكَلِمَةِ تَسْكُنُ عِنْدَ اتِّصَالِ هَذِهِ النُّونِ بِهَا إِذَا كَانَتْ صَمِيرَ مَرْفُوعٍ كَمَا تَقُولُ صَرَبْتِ وَخَرَجْتِ وَإِذَا سَكُنَ مَا قَبْلَهَا بَطَلَ الْإِتْهَامُ وَصَارَ بِمَنْوَلَةٍ أَفْهَمُ وَأَرْذَلُ وَزَعَمَ الْفَرَّاءُ أَنَّ الصَّوَابَ أَنْ يُقَالَ قَلَمْنِ بِفَتْحِ الْهَاءِ وَهَمْ اللَّامِ وَفَتْحِ الْمِيمِ وَتَشْدِيدِهَا وَفَتْحِ النُّونِ أَيْضًا مَشْدُودَةً قَالَ وَالَّذِي أَرْجَبُ ذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ النُّونَ الَّتِي فِي صَمِيرٍ لِحَاجَةٍ لَا تُوجَدُ إِلَّا وَقَبْلَهَا سَاكِنٌ فَرَادُوا نُونًا نَائِيَةً قَبْلَهَا لِيَقَعَ السَّكُونُ عَلَيْهَا وَتَسْلَمَ فَحَقَّةُ الْمِيمِ فِي قَلَمٌ فَتَكُونُ نَائِيَةً لَهَا مِنَ السَّكُونِ كَمَا كَانُوا يَتَوَقَّعُونَ وَبَقِيَ ٢. فَرَادُوا نُونًا نَائِيَةً لَتَسْلَمَ نُونٌ مِنْ وَحْنٍ مِنَ الْكُسْرِ إِذَا كَانَتْ يَدُ الْمُتَكَلِّمِ أَبْدًا تَخْسِرُ مَا قَبْلَهَا وَحُكِيَ أَيْضًا مِنْ بَعْضِهِمْ قَلَمَيْنِ يَا نِسَاءً يُجْعَلُ الْوَاوُكُ لِلْوَاوَةِ يَدُ وَهَذَا شاذٌّ وَأَعْلَمُ أَنَّ بَنِي تَمِيمٍ وَإِنْ كَانُوا يَجْعَلُونَهَا تُجْرَى الْفِعْلُ فِي اتِّصَالِ الصَّمِيرِ بِهَا لَشَدَّةٍ شَبَّهَهَا بِالْفِعْلِ وَالْإِثْنَاءِ فَكِدَّةُ الْفِعْلِ فَهِيَ مِنْدَمٌ أَيْضًا اسْمٌ لِلْفِعْلِ وَلَيْسَتْ مُبْقَاةً عَلَى أَصْلِهَا مِنَ الْفِعْلِيَّةِ قَبْلَ التَّرَكِيبِ وَالصَّمِيرُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ بَنِي تَمِيمٍ يَخْتَلِفُونَ فِي آخِرِ الْأَمْرِ مِنَ الْمُضَافِ فَهُمْ مِنْ يَتَّبِعُ فَيَقُولُ رُدُّ بِالصَّمِيرِ وَفِي الْكُسْرِ وَقَصُّ بِالْفَتْحِ وَمِنْهُمْ مَنْ





قال الله تع **عَلِمُوا أَنَّهُمْ كَاتِبِينَ** وفي جملة الموثق **عَلِمُوا** يا نسوة وهذه أجنود لغاتها بها ورد الكتاب العويص، وأعلم أن الباب والقياس في هذه الأسماء أن لا يلحقها ضمير تنكية ولا جيب لأن هذه الأسماء إنما سميت بها الاتصال لصوب من الاختصار ولولا ذلك لكانت الأفعال التي هذه الالفاظ اسماءها موجودة هنا غير معوص عنها ووجه الاختصار مجيئها للواحد والواحدة لما فرقهما على صورة واحدة .  
 ٥ تقول **هاهنا رجل** و**هاهنا امرأة** وكذلك التنكية ولحق على هذه اللغة أكثر الاستعمال وإنما لما نبت عن الأفعال وسميت مقامها كقوت الدلالة على معناها فصارت كالإضافة لها فظهر الضمير في بعض الأحوال ليرد على بقية الشبه بهذه الأفعال التي في في معناها وليعلم أيضا بظهوره أن في باب منه ومنه ضميرا كما قالوا **الْمَقْرُونُ وَالْمَوْكُوتُ وَأَهْلِيهِ الْمَرْأَةُ** و \* **صَدَدَتْ قَاطِلَاتِ الصَّدُودِ** \* ليكون ذلك متبها وأمره على أن الأصل لذلك ولما ظهر الضمير ظهر على صورة غريبة ليدل ذلك على أن الموضع ليس من مواضع ظهور الضمير وإنما كانت غريبة لأنها ليست على حد **أَقْبَلُ وَأَقْبَلُوا** إنما ذلك **قَآ** و**هَآ** و**هَآوَا** فلما علمت غريب من لادى العربية لأن الميم إنما توجد في ضمير العاطف إذا كان غير أمر **تَحَوَّلْتُمْ وَتَحْتَمَا** و**صَرِيحَكُمْ وَصَرِيحُكُمْ** وهذا مما يؤكد كون هذه الالفاظ اسماء وليست أفعالا وذلك أنه لما اتصل الضمير بما اتصل به منها اتصل على غير حد اتصاله بالفعل إنما جاء على تحوّلتما وأنتم فدل ذلك على أنها اسماء لا أفعالا على أن بعضهم قد قال **قَآ** يا رجل و**هَآ** و**هَآوَا** على حد **أَصْرَبَا وَأَصْرَبُوا** حتى ذلك أبو  
 ٥١ عمر الترمي وأبو بكر بن السراج قال أبو عمر وذلك قليل، ومنهم من يقول **هاهنا رجل** على وزن **طَاطَ وَرَآمَ** يجعل أصله على بالياء فثالثه من الفعل **قَلِيلٌ كَقَاتِلٍ** وسقطت الياء للأمر ومثله **قَاتٍ** وتقول للثنين **هَاتِيَا** وللجميع **هَآوَا** والمرأة على ياء والتنكية **هَاتِيَا** كالذكرين وتقول في جملة الموثق **هَاتِيَا** قال الشاعر

\* قللت لها على فطالت براحة \* ترى زعفرانا في أسرتها وزدا \*

٢٠ فلما قولي على رضى الله عنه \* **أَطْلَعَر** هاه السيف فيهم فيهم \* فإنه يحتمل أن يكون من اللغة الأولى ويحتمل أن يكون من هذه اللغة وحذف الياء لسكون اللام بعدها، فإن قيل فهذا حكيم عليه بأنه فعل لاتصال الضمير به على حد اتصاله بالفعل كما قلتم في ليس أنها فعل مع عدم دلالتها على النون الماضية لاتصال الضمير بها على حد اتصاله بالأفعال قيل للجرأب أنه قد قامت الدلالة بما سبقت أنه اسم ومن قال **هاه** أو **هَآوَا** فلقوة شبهة بالفعل وقوة موضعه أجراه مجراه في اتصال الضمير به وطمأنه

معاملة مقابلة وهو هاتٍ وهاتٍا وهاتٍو وهاتٍون كما شبهت ليس بما من كل ليس الطيب إلا اللبسك  
فعاملها معاملتها في إبطال عملها عند دخولي حرف الاستثناء على غيرها ، وما يدل أنه ليس فعلا  
أنك تقول في امر الواحد هاء ولو كان فعلا لقل قأ تخف قلما لم يقل ذلك على أنه اسم وليس فعلا  
على أن منهم من يقول قأ يا رجل على زنة تخف بهمزة ساكنة وهاء او هاء يا امرأة وهاتٍو وقأن مثل  
ه تخفن فهاتٍو فعل وهاتٍد لذلك ما حكاه الكسائي من قول الرجل إذا قيل له هـ من أهـ  
واهـ كما تقول من أخاف وهاتٍس هذا المذهب ان يكون على فعل يفعل كعلم يعلم يفعل  
ولذلك جاز كسر الهمة من أوله فقالوا اهـ كما قالوا اخـ ومنهم من يقول قأ بهمزة ساكنة وعـ  
وهاتٍو كما تقول طأ وطاه وطاها وهاتٍس يا امرأة كما تقول طاس وقأن كما تقول طان وليس عـه  
اللفظ أن تجعلها من باب وقب فهب متا فاه وأو سقطت الواو على حد ساقطها في وجب يسبب  
١٠ وقوله وتلخص الكاف فيقال هاتٍا يعنى للخطاب فتصرف مع الخطاب في احواله يعنى ان كان المحدث  
مذكرا فأكس وإن كان موقعا كسرت وإن كان مثنى فتثبت وإن كان مجسما جمعت على ما تقدم  
وقوله وتوضع الهمة موضع الكاف يعنى أنهم يخاطبون بها فيفصحونها مع المذكر ويكسرونها مع المؤنث  
كما يفعلون بالكاف ولا يرهقونها رائدة للخطاب كالكاف اتما الهمة لأم والكلمة بها ثلاثية فبـ يأنف  
وقروا بعدها من غير لفظ قأ بالفاء وحدها وإن كانا بمعنى واحد على حد أولو ولأل وسبب وسببهم  
١١ وقوله ويجمع بينهما يرهق بين الهمة والكاف لتأكيد للخطاب كما تقول أرايتك زيدا ما منع والجمع  
بينهما يرهق أن الهمة ليس رائدة كروادة الكاف لاهرة

### فصل ١١

٢٠ قال صاحب الكتاب حبيهل مركب من حى وقل مبنى على الرفع ويقال حبيهل بالتثنية وحبيهل بالرفع  
ذكر هذه اللغات سببها وزاد غيرها حبيهل وحبيهل وحبيهل  
قال الشارح قد تقدم القول أن حبيهل اسم من اسماء الافعال وهو مركب من حى وقل وهى صيد  
معناها الحى والاستبحال فجمع بينهما وتسمى بهما للمبالغة فكان الوجه ان لا ينصرف ككس كون  
حصر موت وتعلقك كذلك ألا أنه ههنا وقع موقع فعل الامر فبنى كسمة ومذ وفيه لغات حنط

بفتحهما شبهوه بخمسة مَعْرُوبَةٍ وفي الحديث اذا ذكر الصالحون فحَبَّهْلَ بَعْرُ اى اَنْعَ مَعْرُوبَةٍ من اهل هذه الصفة وقالوا حَبَّهْلَ فترتبه للتكثير كما قالوا في صَدِّ صِدِّ وفي ايدِ ايدِ وقالوا حَبَّهْلَ بألف من غير تنوين وأصلها ان تُلَخَّفَ في الوقف على حَدِّ إلحاحِ الهاء في كِتَابِيَّةٍ وَحِسَابِيَّةٍ لِلْوَلَفِ وَنَظِيرِ الْاَلَفِ هذا الالف في آتَا من قولك آتَا اذا وَقَفْتَ عليها من قولك آتَ فَعَلْتُ وَإِتْبَاقُهَا فِي الْوَصْلِ لَعَنَ رَدِيئَةً وَهَبَهُ هـ الشعر نحو قوله

\* فَكَيْفَ آتَا وَالْحِجَابِ الْقَوَائِمِ يَمَدُّ الشَّيْبَ كَقِي ذَاكَ حَارًا \*

وحكى غير سيبويه حَبَّهْلَ بِسُكُونِ اللَّامِ على اصل البناء كَصَدِّ وَمَدِّ لَاقَهُ لَا يُلَخَّفُ في آخِرِهِ سَاكِنَانِ فبقي على اصله من البناء كَالِ لِيَهْدِ

\* يَتَمَارَى فِي الدُّنَى قُلْتُ لَهُ \* وَلَقَدْ يَسْمَعُ قَوْلِي حَبَّهْلَ \*

۱. وقالوا حَبَّهْلَ بِسُكُونِ الهاء وفتح اللام وحَبَّهْلَ بِسُكُونِ الهاء مع الالف وأما أُسْكِنُوا الهاء لآتَهَا لِمَا رُكِبَتْ وصارت كلمة واحدة استعملوا اجتماعَ الْمُتَحَرِّكَاتِ فَسَكَنُوا الهاء كما سَكَنُوا الشَّيْنَ فِي إِحْدَى هَمْزَةٍ وَنَظَائِرِهِ لِاجْتِمَاعِ الْمُتَحَرِّكَاتِ

قال صاحب الكتاب وقد جاء مَعْدِيُّ بِنَفْسِهِ وَلِلْبَاءِ وَعَلَى وَفِي الْحَدِيثِ اذا ذكر الصالحون فحَبَّهْلَ بَعْمَرُ قَالَ

\* حَبَّهْلًا يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ \* أَمَامَ الْمَطَايَا سِيرَهَا التَّهْلُفُ \*

۱۵

وقال الآخر

\* وَفِيَّحَ لَحَى مِنْ دَارٍ فَكَلَّ لَهُمْ \* يَوْمَ كَثِيرٍ تَنَادِيَةٍ وَحَبَّهْلَةٍ \*

قال الشارح لعلم ان هذه الاسماء لما كانت اسما لالفاظ الافعال وواقعة موقعها ومولدة معناها قريباً دلالتها عليها فكان حكمها في الترويض والتعدي كحكمها فتكون لازمة اذا كانت اسما لفعل لان غير متناهي مفعولاً مخصوصاً ومفعولان اسمان لازمان لآتَهَا وقعا موقع فعل هو كذلك فكان ما نلب عنه كذلك لا يتعدى إلا بواسطة حرف جرٍّ وتكون متعدية وذلك اذا كانت اسما لفعل متعدٍ نحو رُوَيْدَكَ زَيْدًا اى أَمَلَهُ وَعَلَيْكَ بِكَرٍّ بِمَعْنَى الزُّمَّةِ وَخُلْدٌ مِنْ قَوْلِكَ وَدُوكَ بِكَرٍّ اى تَنَاقُلُهُ مِنْ تَحْتِكَ وَمِنْهَا مَا اسْتَعْمِلَ تَارَةً لَازِمًا مُتَعَدِيًا كَرُوَيْدَ وَقَلْمٌ وَنَظِيرُ الْأَسْمَرِ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مَا اسْتَعْمِلَ تَارَةً لَازِمًا لَا يَتَعَدَّى إِلَّا بِوَسْطَةِ حَرْفٍ لِحَرْفِ تَارَةٍ مُتَعَدِيًا بِنَفْسِهِ فِي الْأَفْعَالِ الصَّرِيحَةِ مَا جَاءَ عَلَى صِيغَةِ وَاحِدَةٍ نَحْوُ

وَوَيْتٌ يَدَا وَوَيْتٌ لَهُ وَيَتَهُ وَكَتَبْتُ لَهُ قَالَ اللَّهُ تَعَزَّ وَآدَا كَالْوَيْ أَوْ وَتَوَيْتُ تَحْسِرُونَ \* وَحَيْهَلْ أَيْضًا مِمَّا يُسْتَعْلَلُ لَارْمًا وَمَتَعَلًا بِنَفْسِهِ وَلِذَلِكَ عَلَى اخْتِلَافٍ تَقْدِيرُ الْفِعْلِ الْمُسَمَّى فَإِذَا قُلْتَ حَيْهَلْ التَّوَيْتُ عَنْهُ أَحْصِرْهُ وَتَوَيْتُهُ فَلَمَّا كَانَا الْفَعْلَانِ مَتَعَتَيْنِ كَانَ الْأَسْمُ الرَّابِعُ مَوْضِعَهُمَا كَذَلِكَ وَتَوَيْتُ حَيْهَلْ بَعْلَانِ مَعْنَى إِيهَيْتَ بِهِ فَتَمْلِكُ الْأَسْمُ بِالْبَاءِ كَمَا كَانَ الْفِعْلُ الْمُنَوَّبُ عَنْهُ كَذَلِكَ وَتَوَيْتُ حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ أَوْ أَفْعَلُوا عَلَيْهِمْ ه. وَفَعَلُوا حَتَّى عَلَى الصَّبْرِ وَرَمَا فَعَلُوا حَتَّى إِلَى كَذَا مَعْنَى سَارِعُوا إِلَيْهِ وَاجْتَرَأُوا فَلَمَّا مَا أَفْعَدَهُ مِنْ قَوْلِهِ \* حَيْهَلًا بِرُجُوعِ الْح \* فَشَاهَدْتُ عَلَى أَنَّ مَعْنَاهَا الْأَسْحَابُ وَالْجَحْلُ وَالْبَيْهْتُ لِلْمَبَاطِلَةِ لِجَعْدِي أَذْهَلُ حَرْفُ الْجَرِّ عَلَى حَيْهَلًا وَتَوَكَّدَ عَلَى لَفْظِهِ إِذَا كَانَ مَبْنِيًّا وَابْتِئَانًا مُتَعَلِّقًا بِرُجُوعِ يَفْعَلُ لِحَبْلِهِمْ بِرُجُوعِ الْمَطَابِقِ حَيْهَلًا عَلَى أَنَّهَا مُتَقَدِّمَةٌ فِي السَّيْرِ مُتَعَلِّقَةٌ فِيهِ أَوْ مُتَرَامِيَةٌ وَجَعَلَ الْغَنَائِفُ لِلْسَّيْرِ تَوْشَعًا لِأَنَّهُ يَكُونُ فِيهِ ه. وَأَمَّا قَوْلُهُ \* وَهَيْجَ لَحَّى الْح \* فَهُوَ مِنْ أَيْهَاتِ الْكِتَابِ وَالشَّاهِدُ فِيهِ أَهْرَابُ حَتَّى ١. وَرَفَعَهُ جَعَلَهُ وَإِنْ كَانَ مَرْكَبًا مِنْ شَيْئَيْنِ أَسْمَاً وَاحِدًا لِلصَّوْتِ وَفَرِيدٌ بِهِ الدَّلَالَةُ أَوْ كَثِيرٌ فِيهِ هَذَا الصَّوْفُ الَّذِي مَعْنَاهُ الدَّلَالَةُ ه. وَمِثْلُهُ فِي جَعَلَهُ أَسْمَاً وَاحِدًا قَوْلُ الْآخَرِ \* فَيَهَاءُ وَحَيْهَلَةٌ \* وَصَفَى جَنْسُ سَمْعٍ بِهِ وَحَيْهَلٌ مِنْهُ فَتَقْتُلُ مِنَ الْفَعْلِ فَجَعَلَهُ وَجُودٌ بِالْإِشْتِغَالِ قَبْلَ تَحْقِيقِهِ

فَالْمُصَاحِبُ الْكِتَابَ يُسْتَعْلَلُ حَتَّى وَحَدَّثَ مَعْنَى أَفْعَلُ وَمِنْهُ قَوْلُ الْمُؤَيَّنِ حَتَّى عَلَى الْفَعْلِ وَقَالَ وَحَدَّثَ قَالَ \* أَلَا أَفْعَلًا لَيْلِي وَقَوْلًا لَهَا قَلَا \*

١. قَالَ الشَّارِحُ قَدْ تَعَدَّى أَنْ كَلَّ وَاحِدًا مِنْ حَتَّى وَقَدْ صَوِّتَ مَعْنَاهُ لَحَّى وَالْإِسْتِعْجَالُ فَهُوَ مُسْتَعْلَلٌ بِنَفْسِهِ الْفَائِدَةُ وَأَمَّا جُمُوعُ بَيْنَهُمَا مِبَالِغَةٌ فِي الْفَاعِلِ هَذَا الْمَعْنَى فَإِذَا ارْتَدَّتِ الْمِبَالِغَةُ جَمِيعَتٌ بِبَابِ ١. وَإِذَا ارْتَدَّتِ

أَصْلُ الدَّلَالَةِ مِنْ شَيْءٍ مِبَالِغَةٌ فِيهِ جَمْعٌ بِكَلٍّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُنْفَرِدًا فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ أَحْمَرَ

\* أَفْعَلْتُ أَسْأَلُهُ مَا بَالِي رَفَعْتَهُ \* حَتَّى لِحَبْلِي فَإِنَّ الرُّكْبَ يَدُ لَحْيَا \*

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْمُؤَيَّنِ حَتَّى عَلَى الْفَلَاحِ إِنَّمَا هُوَ دَلَالَةٌ إِلَى الصَّلَاةِ وَالْإِفْلَاحِ وَرَمَا انْتَعَمُوا بِهَذَا وَحَدَّثَ دَل ٢. النَّافِلَةُ لِلْجَعْدِي \* أَلَا حَيْهَلًا لَيْلِي وَقَوْلًا لَهَا قَلَا \* أَوْ تَعَلَّى وَأَقْبَلِي وَاسْتَعْبَالٌ حَتَّى وَحَدَّثَ اذْهَبْ مِنْ اسْتِعْبَالٍ قَدْ وَحَدَّثَهُ

قَالَ مُصَاحِبُ الْكِتَابِ بَلَّةٌ عَلَى صَوْتَيْنِ اسْمُ فَعْلٍ وَمَصْدَرٌ مَعْنَى التَّرَكُّ وَصَافٍ فَيَعْمَلُ بَلَّةً زَنْدٌ كَلَّمَهُ مَدَل

شرح مَفَصِّلِ الرِّمَاحِشَرِيِّ

لِلْعَلَّامَةِ الْمُحَقِّقِ أَبِي الْمَقَاءِ ابْنِ يَعِيشَ

القسم الثالث

## ذيل التصحيحات

صفحة	سطر	غلط	صحیح
٣٣٦	٢	آتیک	آتیک
٣٤٠	٢١	تعول	يعول
٣٤٧	١٩		بَحَلَفَه
٣٨٨	٤	ذلك معى	ذلك على معى
٣٨٨	٢٤	بالرهن	بالرهن
٣٩٨	٢١	الراد	الراد
٣٩٩	٢٣	وهذا	وهذا
٤٠٢	٢٠	او حرف	وهرف
٤١٠	٢٢	تلمر علامته	تلمر علامتها
٤١٢	٢٤	صمير طاهر	صمير طاهر
٤٢١	٧	تنتكر	يتنكر
٤٣٨	٢٤	صبت	أصببت
٤٥٧	٢٠		مَعْرِقًا
٤٦٠	٥	الفعول	المفعول

٣٣٦

٣٣٦  
٣٣٦

Ich habe den Auftrag gegeben, mir eine Abschrift von No. 2 zunächst für den mir noch zur Edition vorliegenden Abschnitt anzufertigen, von welcher ich die ersten Bogen bereits benutzt habe. Es war mir von Hasanein-Efendi zugesagt worden, dass auch die im Original befindlichen Vocale und Randbemerkungen aufgenommen werden würden, und dass er für eine nachträgliche Collation mit dem Original Sorge tragen werde. Lieber wäre mir allerdings eine, übrigens leicht zu vermittelnde, Abschrift und Collation der Konstantinopolitanen Codd. gewesen, die ich noch nicht verglichen habe, und die vollständiger und ohne Zweifel besser sind als die Cairensen; doch ist die Preisdifferenz zwischen einer Copie in Konstantinopel und einer solchen in Cairo eine so beträchtliche, dass ich mich mit der letzteren begnügt habe.

Aber alle diese Hülfsmittel reichen nicht aus, um einen Text mit derjenigen Sicherheit herzustellen, wie sie für die Edition des Kitáb oder des Mufaṣṣal möglich ist. Offenbar ist dem Studium des Ibn Ja'ís im Orient nicht die Gunst widerfahren, wie dem anderer Grammatiker. Das Geschäft der Textkritik, welche hier besonders thätig sein muss, wird erschwert durch die oft nachlässige Stilistik des Ibn Ja'ís, die besonders in der wenigstens in den Handschriften oft vernachlässigten und bei Wörtern, welche generis communis sind, unstet von einem Genus auf das andere überspringenden Concordanz, bisweilen auch in der fehlenden Apodosis längerer Bedingungs- und Temporalsätze<sup>1)</sup>, in der Nichtbeachtung der Regeln der strengen

1) Ueber die Möglichkeit der Ansetzung der Apodosis in Bedingungssätzen vgl. De Saey gr. ar. II. § 488. Doch kommt sie auch noch in anderen Fällen vor; vgl. Muf. S. 101 Z. 2, woszu Ibn Ja'ís bemerkt:

قال احضارنا ان حذف الجواب يبلغ من إتهاره ألا ترى أنك اذا قلت لعبدك والله ثنى مت البك  
وسكت عن الجواب ذهب فكه الى أشياء من أنواع المكروه فلم يدرك أنها بمعنى ولو قلت لأخوتك لا  
تثنى شيئاً غير العصب

Ueber das Ansetzen der Apodosis nach ١٢ vgl. Beidāwī zu Sura 12, 16 (zu den Worten

فلما ذهبوا به

وجواب لما محذوف مثل فعلوا به ما فعلوا من الأذى

Feiner den Kaššaf zu Sura 2, 16 (zu den Worten ما حوله)

جواب لما محذوف وأما جاز حذفها لاستثانها الكلام مع أن الالباس للدلالة عليه وكان الحذف آو  
من الانبات لما فيه من الوجازة مع الازراب عن الصفة الى حصل عليها المستؤكد ما هو أبلغ من  
اللفظ في إداء المعنى كأنه قيل فلما أصابت ما حوله خيمت فبقوا خاطبين في ظلام مكتبين مكتبين  
على فوت الصوة خائبين بعد الكدح في إحياء النور

Ähnlich in der Mo'allala des Imrū'ul-Qays V. 27, woszu Zimmān bemerkt ١٢  
حذف جواب في التنزيل وكلام العرب



Moschee, dieser in Berlin, den Commentar des Sijfüt *مغى اللبيب* des Ibn Hišäm in Berlin, den Commentar von El-Santamari zu den *Sawāhid* des Sibawaihi in Oxford und Konstantinopel und einen Herrn Professor Socin angehörenden *جامع الشواهد*, welcher den Commentar zu Versen aus 15 grammatischen Werken enthält.

Schon vor meiner Reise nach Konstantinopel hatte mir mein Freund Dr. Goldziher in Budapest während seines Aufenthalts in Cairo Nachricht von einer dort in der viceröniglichen Bibliothek befindlichen Handschrift des Ibn Ja'is gegeben, welche er mir als fehlerhaft und grösstentheils der diakritischen Zeichen ermangelnd schilderte. Trotz dieser grossen Mängel, welche von Herrn Dr. Spitta-Bey bestätigt wurden, war sie mir, welchem damals nur die Leipziger und Oxforder Handschrift zu Gebote standen, ein willkommenes Hülfsmittel, dass ich mir eine Abschrift anfertigen liess. Bei meiner im Sommer 1880 stattgehabten vierzehntägigen Anwesenheit in Cairo musste ich diesem Urtheil zustimmen und kam zu der Einsicht, dass die in der Abschrift befindlichen diakritischen Zeichen trotz aller Zusagen einer genau mit dem Original übereinstimmenden Copie grösstentheils vom Abschreiber hinzugesetzt sind. Die Handschrift enthält, ebenso wie der erste Band der Handschrift der Fätiḥ-Moschee in Konstantinopel, die erste Hälfte bis zum Ende des Abschnitts über das *مصترى*. Die Abschrift leidet an grossen Lücken, ist nur stellenweise brauchbar, stellenweise dagegen gadezu sinnlos. Hatte ich die Konstantinopolitaner Handschriften schon damals gekannt, so hätte ich sie schwerlich anfertigen lassen. Ausserdem fand ich in Cairo noch folgende Fragmente von Handschriften, welche mir der Aufseher über die arabisch-persisch-türkische Abtheilung der Bibliothek, Ḥasanein-Efendi, sofort zur Benutzung in der Bibliothek überliess.

1, Ein Fragment, beginnend mit dem *المحررات ذكر* Mufaṣṣal ed. Broch S. ۳۹ bis zum Ende des Abschnitts über die *كلمات* Muf. S. ۳, zum Theil vocalisirt, welches mir bei der kurzen Durchsicht, die mir verstattet war, als recht correct erschien.

2, Ein Stück, beginnend mit dem Anfang des Werkes, bis zum Ende des Abschnitts über das *وقف* Muf. p. ۱۳, auch gut und zum Theil vocalisirt, aber mit grossen Lücken.

3, Ein Stück, beginnend mit den *كلمات* Muf. S. ۳ bis zu dem Verse *درت و در* *انقل* Ibn Ja'is S. ۶۸ Z. ۵; sehr deutlich geschrieben, aber zum Theil ohne diakritische Zeichen.

4, Ein Stück, beginnend mit dem Commentar über Muf. S. ۲۸ Z. 11 ff. bis zum Commentar über Muf. S. ۵۱ Z. 12 ff., nachlässig geschrieben, zum Theil vocalisirt.

Die Cairensen Handschriften ergänzen sich also so, dass der Commentar zum ganzen Text, stellenweise mehrfach, vorhanden ist, bis zum Ende des Abschnitts über das *وقف*, immerhin ein ärmliches Material verglichen mit den Reichthum der Konstantinopolitaner Bibliotheken.

beschäftigt war, zufällig beim Besuch der Muhammed-Fâtih-Moschee auf eine einfache Anfrage eine gute Handschrift gefunden hätte, über welche er sofort Prof. Fleischer Mittheilung machte, ebenso über die Leichtigkeit, mit welcher ihm dieselbe zur Collation eines von mir früher edirten Abschnittes überlassen worden sei. Meine amtlichen Verhältnisse fügten es gerade damals so, dass ich ohne Schwierigkeit für drei Monate Urlaub zu einer Reise nach Konstantinopel erhielt — eine kurze Zeit für Collation eines so voluminösen Werkes, zumal in Anbetracht des Reichthums der Hülfsmittel. Meine dortigen Ergebnisse habe ich in meinem Reisebericht in der Zeitschrift der D. M. G.\*) auseinandergesetzt; nur die Bemerkung kann ich hier nicht unterdrücken, dass ich stets mit Dankbarkeit der bereitwilligen Unterstützung gedenken werde, die ich in den Bibliotheken der Moscheen gefunden, dass eine Anopferung, wie die des Bibliothekars der Lâleli-Moschee Jâsuf-Djâ Efendi, welcher sich schon bei meinem zweiten Besuch unter Zurückweisung jeglicher Entschädigung erbot, meinestwegen täglich zwei Stunden über seine Dienstzeit hinaus in der Bibliothek zu bleiben, und auch am Dienstag, an welchem sonst die Bibliotheken geschlossen sind, mit mir allein während des grössten Theils des Tages dort verweilte, der seine Gebete verrichtete, während ich collationirte, der mir die seltensten Koranexemplare in der Moschee sowie in der Mahmûd-Turbe, deren ترجمه er ist, zeigte und auch den Zutritt zu den Bibliotheken anderer Moscheen vermittelte und lange noch mit mir correspondirt hat, unaussprechlich in der Erinnerung haftet. Jeder Sachkenner weiss, dass eine Collation in so kurzer Zeit nur mit Mühe und nicht ohne eine gewisse Hast durchzuführen ist, dass die ungemein reichen grammatischen und lexicalischen Hülfsmittel der Bibliotheken nur ganz oberflächlich benutzt werden konnten. Eine Handschrift, die der Muhammed-Fâtih-Moschee, habe ich ganz durchcollationirt, wenn auch selbstverständlich nicht überall mit gleicher Genauigkeit. Sie besteht aus zwei Bänden, deren erster, vollendet im Regeb 648, die erste Hälfte bis zum Ende des Abschnitts über das مصطفی, der zweite, vollendet im Safar 651, den Rest des Werkes enthält. Diese sehr sorgfältig geschriebene Handschrift war besonders wichtig für die Herstellung des Textes der Sawâhid, sowie für die zweite Hälfte des Werkes, deren Text in der Leipziger und Oxford Handschrift bisweilen ausserordentlich verderbt ist. Dass ich ausserdem die meisten Anstoss darbietenden Stellen noch mit den Handschriften der Lâleli, Bâjazid und Walide-Moscheen collationirt habe, habe ich in meinem Reisebericht auseinandergesetzt. Für die Benutzung der vielleicht noch in anderen Moscheen befindlichen Handschriften fehlte mir die Zeit.

Der Text der Sawâhid ist ausserdem grösstentheils theils durch Vergleichung der Stellen der Dichter, worüber der Commentar den Nachweis liefern wird, theils durch Sawâhid-Commentare sicher gestellt. Von letzteren habe ich benutzt den grossen und kleinen von El-Aini, jener in Konstantinopel mehrfach, z. B. in der Fâtih- und Lâleli-

\*) Band XXX, Heft 1, S. 125—131. Vergl. auch die Beilage.

## Vorwort

welche in den europäischen Bibliotheken handschriftliches Material zur Genuge vorhanden war, und welche weit beliebter gewesen wäre; aber einerseits befand sich diese bereits in guten Händen, andererseits wies Prof. Fleischer unausgesetzt darauf hin, dass durch die Edition eines Werkes späterer Zeit und gereifterer begrifflicher und terminologischer Durchbildung und Festsetzung erst das Verständniss des Sibawaihi aufgeschlossen werden würde, dass das Studium der arabischen Grammatiker nicht von vorn, sondern von hinten zu beginnen habe.

Bei dieser immer deutlicher mir entgegenretenden Nothwendigkeit, entweder eine Edition des Ganzen zu veranstalten, oder dieselbe ganz zu unterlassen, war es unumgänglich nothwendig, neues handschriftliches Material herbeizuschaffen. Nun war in den europäischen Bibliotheken nur noch eine einzige Handschrift, die der Bodlejana in Oxford, aufzutreiben, deren Benutzung mir, wenn auch nur für kurze Zeit, von den Curatoren derselben mit dankenswerther Bereitwilligkeit zugestanden wurde. Dieselbe besteht aus zwei Bänden, deren erster, Cod. Huntington 152, das erste Drittel bis zum Commentar über Mufaṣṣal p. 100 ed. Broch, und der zweite, Cod. Huntington 151 (sic), das letzte Drittel von Mufaṣṣal p. 100 bis zum Schluss enthält; das zweite Drittel fehlt. Sie ist sehr deutlich geschrieben, aber grösstentheils ohne diakritische Zeichen, übertrifft stellenweise Cod. Lips. an grammatischer Correctheit, leidet aber an grösseren Auslassungen. Sie ist nach der Unterschrift im Jahre 681 vollendet. Merkwürdigerweise stehen diese beiden Handschriften meist vereint den späteren von mir in orientalischen Bibliotheken gefundenen gegenüber und scheinen ebenso, wie diese andererseits, aus einer gemeinsamen Quelle geflossen zu sein. Die kurze Benutzungsfrist reichte kaum aus, um die erst durch diese Collation ermöglichte Abschrift des dritten Drittels zu Ende zu führen, und ich rechne für die Edition desselben auf eine erneute Collation.

Da auch diese Handschrift noch keineswegs genügte, um einen überall correcten Text herzustellen, fand ich endlich in den im 7. Band von Flügel's *Ḥaṣṣ-Ḥaṣṣ* abgedruckten (übrigens mit den jetzigen geschriebenen Katalogen der Bibliotheken nach meinen Erfahrungen nicht übereinstimmenden) Katalogen der konstantinopolitanen Bibliotheken mehrere Handschriften des Ibn Ja'ī's. Anfragen an die deutsche Botschaft über die Möglichkeit der Uebersendung derselben blieben unbeantwortet, wohl weil an eine solche bei moslemischen Grundsätzen über das Waḳf nicht zu denken war; Herr Prof. Sachau, so eben aus Konstantinopel zurückgekehrt, hatte die Güte, mir mitzutheilen, dass er eine Versendung der Handschriften für absolut unthunlich halte und bei der Nachfrage nach den von mir bezeichneten Handschriften solchen Schwierigkeiten begegnet sei, dass er nicht ein einziges Mal die betr. Bibliotheken habe betreten dürfen. In Folge dessen hätte ich nicht nur von dem Versuch, eine Uebersendung zu ermöglichen, sondern auch von der mir immer nothwendiger erscheinenden Reise nach Konstantinopel, ja vielleicht von der ganzen Edition Abstand genommen, wenn nicht der jetzige Kanzler-Dragoman in Beirut Dr. Hartmann, welcher damals in Konstantinopel

## **B e m e r k u n g.**

Das Verzeichniss der Emendationen ist von Herrn Geheimrath Fleischer. Demselben verdanke ich die Durchsicht dieses Heftes sowie der drei letzten Bogen des vorigen.

**G. Jahn.**

**IBN JAIS**  
**COMMENTAR**  
ZU  
**ZAMACHSARÏ'S MUFASSAL**

---

NACH DEN HANDSCHRIFTEN  
ZU  
LEIPZIG, OXFORD, CONSTANTINOPEL UND CAIRO  
AUF KOSTEN DER DEUTSCHEN MORGENLÄNDISCHEN GESELLSCHAFT

HERAUSGEGEHEN VON  
**Dr. G. JAHN,**  
OBERLEHRER AM KOELLERISCHEN GYMNASIUM IN BERLIN.

**ZWEITES HEFT.**

---

LEIPZIG,  
IN COMMISSION BEI F. A. BROCKHAUS.  
1877.

